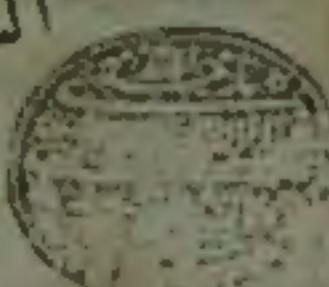


الملك قدس سره في حفظ عبده

الحاجي بشير اغا دارالاستفتاء

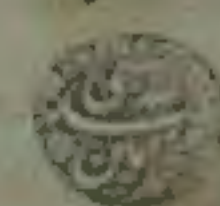
الشرقية سنة ١٢٨٥

وبابته قال



هذه النسخة الجليلة والمجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب المصنف
رحمته في الجود والاحسان من نور مصابيح المقاصد بانوار العناية
منفق معاً قد المصنف الكفاية جامع حاشي العلم والعلماء في جميع البه
الاجل الا وهو افاض دارالاستفتاء الحاجي بشير وفقه العجز المزيه واليه الكثرة
من هو على كل شئ قد بر حرك العجز لله سبحانه وتعالى
محمد بن الحسن باوقاف كرم المحرمين

عونه



٢٠٦

Suleyman	Muhammad
Haci	Beşir Ağa
206	206



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 أبو سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن قال قد بينت لكم قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولي وما لم يكن
 فيه خلاف فهو قولنا جميعاً **باب** **الوقوف** أبو سليمان عن محمد بن أبي حنيفة
 قال إذا أراد الرجل الصلاة فليستوضأ والوضوء أن يبدأ بفعل يديه ثلاثاً ثم يمسح برأسه ثلاثاً ثم
 يستنشق ثم يغسل وجهه ثلاثاً ثم يغسل أذنيه ثلاثاً ثم يمسح برأسه وأذنيه مرة واحدة
 ثم يغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً **قلت** أرايتان وضوءاً مشوشاً قال لا يجزئ به **قلت** فإن
 وضوءاً واحدة واحدة سابعة قال يجزئ به **باب** **الدخول في الصلاة** أبو سليمان
 عن محمد قال إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة كبر أربعين مرة ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك
 وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم في نفسه ثم يفتتح القراءة ويحفي
 بسم الله الرحمن الرحيم فإن كان أماناً وكان في صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر بالقرآن وإن كان في صلاة لا يجهر
 فيها بالقرآن أشر وقراءة في نفسه وإن كان وقعه ليس بما قرأ في نفسه إن شاء وإن كان في صلاة يجهر
 فيها بالقرآن فإن شأه وأسمع أذنيه والقراءة في الركعتين الأولى من الظهر والعصر المغرب والعشاء
 كل ركعة بقراءة القرآن وسورة في آخرتين يقرأ بقراءة القرآن **قلت** فإن لم يقرأ فيها أو قرأ
 في واحدة ولم يقرأ في الأخرى قال يجزئ به والقراءة في العجوة كل ركعة يقرأ بقراءة القرآن وسورة والأمان
 والذي يصلي وحده في ذلك سواء فإذا أراد أن يركع كبر وكبر ووضع يديه على ركبتيه وقرأ بين أصابعه وسما
 ظهره ولم يركع رأسه ولم يركع رأسه فإذا أكل ذلك أركع رأسه وقال سمع الله لمن حمده ثم يقول في نفسه
 ربنا لك الحمد في قول أبي يوسف ومحمد فإن كان أماناً قال من خلفه ربنا لك الحمد ولا يقولها موقوفاً في جنبته
 رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد يقولها موقوفاً خلفه فإن كان وحده قال ربنا لك الحمد في قولهم جميعاً ثم يخطأ
 فيكبر ويسجد فإذا أطمأن ساجداً رفع رأسه وكبر فإذا أطمأن قاعداً سجد الأخرى كبر فإذا أطمأن ساجداً رفع رأسه
 وكبر في سجدة من صلاته ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً وإذا نياتوا
 مرة ذلك ثلاثاً ثلاثاً في كل ركعة وفي كل سجدة قال سمعنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه
 سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً **قلت** أرايت إذا سجد يضع يديه في السجود
 حداً أذنيه ويوجهه أصابعه نحو القبلة ويعتدل على ركبتيه ويديه منبجعه ويعتدل في سجوده ولا يفتش

أذنيه قال نعم قلت ويخط في السجود ويؤكبر ويضع رأسه إذا رفعه من السجود وهو يكبر قال نعم قلت
 في جنبته موقوفاً قال نعم قلت ويخط في السجود ولا يخطأ ولا يخطأ قال نعم قلت أرايت إذا سجد
 أن يفتش عن موضع يضع يديه إذا رفع رأسه من السجود حتى يستقيم قائماً لا يفتش قال نعم يستقبل له ذلك
قلت وكيف يقع الرجل في الصلاة إذا اعتدل في الثانية والرابعة قال يفتش رجله اليسرى
 فيجعلها بين ركبتيه فيفقه عليها وينصب اليمنى بقبضها ويوجه أصابع رجله اليمنى نحو القبلة **قلت**
 وكذلك إذا سجد وجهه أصابع رجله اليسرى القبلة قال نعم قلت ويستحب له أن يعتمد يديه اليمنى على اليسرى
 وهو قائم في الصلاة قال نعم قلت ويستحب له أن يكون منتهى يصره إلى موضع سجوده ولا يلتفت ولا يفتش
 بشئ قال نعم **قلت** أكره له أن يفتي في الصلاة اعتدالاً قال نعم قلت وتكره له أن يفتش في الصلاة
 من غير اعتدال قال نعم قلت وتكره له أن يلتفت أو يقلب الحصى أو يفرق أصابعه أو يفتش بشئ من
 جسده أو شياؤه أو يفتش الحصى أو يشئ غيره للشا ويضع يديه على صدره وهو في الصلاة قال لا كره هذا
 كله **قلت** أرايت أن كان الحصى لا يمكنه من السجود قال لا بأس به ولا بأس بذلك
 وتكره أحباله قلت وتكره أن يمسح بيمينه من التراب بعد أن يفتش من صلاته قال لا بأس بذلك قلت
 أرايت الرجل إذا اعتدل في الثانية والرابعة كيف يقسم قال يقول الحنفيات لله والطيبات للسلام
 عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله
 وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ولا يزيد على هذا إذا اعتدل في الركعة الثانية شيئاً وأما في الركعة الرابعة
 فإذا فرغ من هذا ما أتت عز وجل وسأله طائفة **قلت** وتكره أن يزيد في التشهد جهرًا أو يفتش
 بشئ قبل هذا قال نعم قلت وكيف يسلم الرجل إذا فرغ من صلاته قال يقول السلام عليكم ورحمة الله
 عن يمينه وعن يساره مثل ذلك فإن كان خلفه لا يركع وهو في ذلك فإن كان أمامه يجانب
 الأيمن يوايه ويقيم وكذلك إن كان في الجانبا لا يستر فانه ينيبه إليهم **قلت** أرايت الرجل إذا صلى
 التكره له أن يفتش فاه وهو يصلي قال نعم قلت وتكره للرجل أن يفتش وهو ساجد أو قاصر شعره قال نعم
 أكره هذا كله قلت فهل يستحب للرجل إذا سجد أن يضع ركبتيه على الأرض قبل يديه وإذا رفع رأسه فقام
 أن يرفع يديه قبل ركبتيه قال نعم قلت ويجزئ الأمان التشهد والتعوذ قال نعم قلت ويجزئ لسان الله
 الرحمن الرحيم وآمين والحمد لله ربنا لك الحمد قال نعم قلت ويفتي له إذا فرغ من فاتحة القرآن أن يقول
 آمين قال نعم قلت ويثبت من خلفه أن يقولها ويجزئها قال نعم **قلت** أرايت الرجل إذا صلى في
 التراب عن موضع سجوده وموقع يديه قائماً بعد امتزاج الكلام وهو يقطع الصلاة وهذا قول أبي حنيفة
 ومحمد قال أبو يوسف لا يقطع الصلاة إلا أن يركع الثانية قال نعم قلت وأما إذا سجد أو سجد أو سجد أو سجد
 لا يقطع صلاته وصلاته نامة **قلت** فإن كان في الجانبا لا يستر فانه ينيبه إليهم قال نعم قلت
 أرايت الرجل يصلي في ثوب واحد يتوشح به أو في قميص واحد وهو صفيق مثل كركه قال لا بأس
 بذلك قلت وكذلك لو كان ثوباً قوماً قال نعم قلت فكذلك للرجل أن يكف شيئاً إذا سجد ويرفع يديه أو يرفع
 شعره قال نعم كره ذلك كله قلت وتكره إذا سجد أن يضع يديه على الأرض قال نعم **قلت**
 أرايت أن وضع يديه على الأرض أو وضع يديه على ركبتيه أو وضع يديه على ركبتيه أو وضع يديه على ركبتيه
 حنيفة وأما قول أبي يوسف ومحمد فإن سجد على ركبتيه دون ركبتيه وهو يفتش في السجود في جنبته لم يجز
 فإن سجد على ركبتيه دون ركبتيه أو وضع يديه على ركبتيه أو وضع يديه على ركبتيه أو وضع يديه على ركبتيه
افتتاح الصلاة وما يصنع **باب** **الافتتاح الصلاة وما يصنع**
الأمان قلت أرايت الرجل إذا صلى من تكبير الصلاة حين يركع يجنبه يجنبه



حاشية
رواية يجمع عن هذا
رواية نوح بن
مصر

واحدة من الركوع او حين يرفع راسه من السجود قال لا يرفع يديه في شيء من ذلك الا في التكبير التي يفتح بها
الصلاة قلت **ارايته** الرجل اذا انتهى الى الامام وقد سجدت الامام ركعتين والامام قاعا كبعض
يفتح هذا الرجل قال لا يكبر تكبيرة يفتح بها الصلاة ثم يكبر اخرى فيفعل بها اذا انقضت الامام ركعتين
وكبر فاذ انزع الامام من صلاته وسلم قال ففتى ما سبق به الامام قلت **ارايته** رجلا افتتح الصلاة بالتكبير
او بالتحميد او بالتسبيح هل يكون ذلك دخولا في الصلاة قال نعم قلت **ارايته** لو افتتح الصلاة
فقلا الله اجل او الله اعظم كان هذا دخولا في الصلاة قلت نعم قال فلهذا ذاك سواء وهذا قول اخيه
ومحمد وانهما غير الحكم بن عيينة وقال ابو يوسف لا يجزى به اذا كان يعرف ان الصلاة تفتتح بالتكبير
وكان يجتنبه فان كان لا يعرف اجزاه قال ابو حنيفة ان افتتح الصلاة بالتحميد او بالتسبيح او بكبير
العربية اجزاه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزى به الا ان يكون لا يجزى العربية قلت **ارايته** رجلا
افتتح الصلاة قبل الامام ثم كبر الامام بعد صلى الرجل الصلاة الامام قال لا يجزى به قلت لم قال لا
دخل في غير صلاة الامام الا ترى انه قد وجب الصلاة على نفسه ودخل فيها قبل ان يوجهها الامام على نفسه
قلت **ارايته** ان كبر بعد ما كبر الامام ودخل معه وهو ينوي بذلك الدخول في صلاة الامام والقطع
لما كان كبر قبله صلى مع الامام قال لا يجزى به قلت لم يكون التكبير قطعاً للصلاة ولم يكمل ولم يكمل
لانه قد دخل في صلاة اخرى غير الاولى لا ترون رجلا لو صلا تطوعاً وشبهه فنبى ان يسلم فقام وكبر وهو يركع
الدخول في الصلاة المكتوبة ان ذلك قطع للتطوع ودخول في الفريضة كذلك الاول قلت
ارايته لا ما واذ انزع من صلاته ابغض في مكانه الذي يصلي فيه او يقوم قال اذا كانت صلاة الظهر
او المغرب والعشاء فافق اكره له ان يقعد في مقعده حين يسلم واخبرني ان يقول واما العجزة والعصر فان شاء
قام وان شاء قعد قلت لا يستقبل الغور بوجهه او يجرد من مكانه قال لا كان يجزيه انسان يصلي شيئا
يقب عليه من صلاته فلا يستقبل بوجهه وان لم يكن يجزى اخاه يصلي فان شاء اعزف وان شاء استقبله بغير
بوجهه قلت قال اذا دنا في الظهر والمغرب والعشاء ان يصلي تطوعاً يصلي بمكانه الذي صلى به ثم وافرغ قال
بل ينافر فيصلي خلف الغور او حيث احب من المسجد ما خلا مكانه الذي يصلي به ثم ينيه قلت فالتسبيح خلفه ايضا
فلمكتهم التي صلوا فيها او ينتحون قال لا يفعلوا فلا بأس وينتخون خطوة او خطوتين احب الي قلت
تفحيت على الغور ان يقوموا في الصف قال اذا كان الامام معهم في المسجد فاني احب لهم ان يقوموا في الصف
اذا قال المودن على الفلاح واذا قال قد قامت الصلاة كبروا وكبر الغور معه واما اذا لم يكن الامام
معه في المسجد فافق اكره لهم ان يقوموا في الصف والامام غائب عنهم وهذا قول اخيه حنيفة ومحمد واثابيه
قول اخي يوسف فانه لا يكبر حتى يرفع المودن من لا قامته قلت **ارايته** ان اخر الامام ذلك حتى يرفع المودن
من لا قامته ثم كبر ودخل في الصلاة قال لا بأس بذلك قلت **ارايته** الرجل يتأهب في الصلاة يحب
لأن يغطي فاه قال نعم حب له ذلك قلت **ارايته** رجل يصلي يقوم وكان على دكان يصلي به ثم واصحابه على
الارض قال لهم ذلك صلاتهم تامة قلت وكذلك لو كان الامام على الارض واصحابه على الدكان قال نعم
قلت **ارايته** الغور يقوم يقومهم العبد او الاعرابي او ولد الزنا قال صلاتهم تامة قلت
ويؤمهم غير هؤلاء الحب قال نعم قلت **ارايته** انهم فاسق قال صلاتهم تامة قلت على الغور احب اليك
ان يؤمهم قال لا اقرهم لكتاب الله تعالى واعلمهم بالسنة قلت شان كان في الغور رجلا او ثلاثة كذلك
قال يؤمهم كبرهم سنا قلت شان كان يقبره او من سوا بين صلاحة ومما في الفرة والفقه سوا قال يؤمهم
افضل مما دناوا بينه ما صلاحا قلت تنكره للرجل ان يؤم الرجل في بيته قال نعم بخلافه قلت فان اذن
لغور لثقال لا بأس بذلك قلت **ارايته** الغور اذا كانوا ثلاثة احدهم الامام كيف يصنع قال

يفتقد

يفتقد الامام فيصلي بها قلت فان لم يفتقد صلى بها قال صلاتهم تامة قلت **ارايته** ان كان الغور
كثيرا وعلى سطحهم اذ قام في ميمنة الصف او في يساره صلى بهم قال نعم اذ كانا صلاتهم تامة قلت
اذا بين كان الامام ومعه رجل واحد او رجلين او اكثر قال لا يقوم الى جانب الامام الايمن قلت **ارايته** ان
صلى خلفه وحده قال صلاته تامة قلت **ارايته** ان صلى الى جانب الامام الايسر قال صلاته تامة
قالنا ينبغي لمان يقوم عن يمين الامام **باب الوضوء والغسل من الجنابة**
ابو سليمان عن محمد قال قلت **ارايته** الرجل اذا اذ ان يغسل من الجنابة كيف يغسل قال يديه
فيخرج على يديه الماء فيغسلهما حتى يبتغي ما شرب من يمينه على شمله فيغسل وجهه حتى يبتغيه ثم
يتوضأ وضوء الصلاة كما وصفت لك وضوء الصلاة غير فليديه ثم يغسل يديه على راسه والحيفة وعلى راسه
جسده فيغسل ذلك كله حتى يبتغيه ثم يبتغي فيغسل قدميه قلت **ارايته** اذا اغسل يديه على راسه
وساير جسده ثلاثا ثلاثا قال لا يجزى به قلت اني ما يكفي يغسل الجنابة كرهوا قال صلاحتهم تامة قلت
فكرادى ما يكفي في الوضوء الماء قال نعم من الماء قلت وغسل المرأة اذا اطهرت من حيضها وغسلت من الجنابة
مثل غسل الرجل قال نعم قلت **ارايته** اذا اغتسلت المرأة ولم تنقض شعر راسها الا ان الماء بلغ اصول
الشعر قال لا يجزى بها قلت **ارايته** جثبا اغتسل فانشط من غسله شيء في آية هل يغسل عليه ذلك الماء قال
لا قلت لم قال لان هذا لا يستطيع الامتناع منه قلت **ارايته** اذا اغسل يديه على راسه اكل
ساير جسده او غسل وجهه جعل ذلك الماء كله ينطفي لا تا قال نعم يغسل الماء ولا يجزى به ان يتوضأ بذلك
الماء ولا يغتسل به قلت **ارايته** رجل يتوضأ في اثناء تطهير فوضأ رجل اخر بذلك الوضوء قال
لا يجزى به قلت لم قال لا قد توضأ بذلك الماء مرة فلا يجزى من توضأ به بعده قلت **ارايته** ان لم
يعد الوضوء صلى به يوما او اكثر مرة لك قال عليه ان يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة كلها قلت
ارايته امرأة حايضا مشرب من ماء او وضأت به فغسلت من ذلك الماء في الاثنا توضأ به رجل قال يجزى به
قلت لم قال لان هذا الماء طاهر قلت وكذلك لو كان الذي شرب منه توضأ جثبا قال نعم قلت **ارايته**
المرأة الحايض تخرج يدها في الحية او اثناء فيه ماء مل يتوضأ مرة لك الماء او يرب منه قال لا يمكن في يدها
تدبر فلا بأس بذلك ان كان في يدها قدر فلا يشرب منه ولا يتوضأ به قلت وكذلك الجنابة قال نعم
قلت **ارايته** جثبا اراد ان يغتسل فادخل يده في الاثنا قبل ان يغسلها شرب من ذلك الماء لم يجزى به قال
ان لم يكن في يده قدر اجزاه وان كان في يده قدر لم يجزى به قلت **ارايته** الرجل يدع الوضوء ليتوضأ
او بالغسل ليغتسل احب له ان يذكر اسم الله تعالى حين يبتدئ ذلك قال نعم قلت فان ترك
ذلك تاسيا او متعمدا قال لا يضره ذلك قلت **ارايته** الرجل يوقى الماء ليتوضأ به فيبرق او يخطأ فيقع
ذلك في ثيابه شرب يتوضأ به ويصلي قال لا بأس بذلك صلاته تامة قلت **ارايته** ان شرب من ثيابه سورا
اي يتوضأ به ويصلي قال لا بأس به ان يتوضأ به قلت فان فعل وصلى قال لا يجزى به قلت **ارايته** ان شرب
من ثيابه وجاجة مل يتوضأ منه قال ان كانت الدعا حجة فلا بأس بها فانى اكره لان يتوضأ به وان كانت عجيبة
فلا بأس ان يتوضأ به قلت **ارايته** ان كان تحتها فاشرب منه فتوضأ به فاصلا فصل قال لا يجزى به قلت
قلت لم قال لا بأس به منقار ما قدر فموجز يده والحبال ان يتوضأ به قلت **ارايته** ان اكل من ثيابها
فغسل يديه من ثيابها قال لا قلت فان فعل وصلى قال عليه ان يعيد الوضوء والصلاة قلت **ارايته**
ارايته ان شرب من ثيابه طير او شاة او بقرة او بغيره وسرا وروك او شيئا يوكل لحمه هل ينبغي لمان يتوضأ
بغسل ذلك الماء قال نعم لا بأس به قلت **ارايته** ان شرب من ثياب يوكل لحمه مثل الحمار او البغل او شبه ذلك
قال لا يتوضأ منه قال **ارايته** ان توضأ منه صلى بذلك يوما او اكثر من ذلك قال عليه ان يعيد الوضوء والصلاة

كلها قلت **ارايته** وتقع في انما يدب بلسان منور وعقربا وخنفسا او جراد او غل او صرصرات
 فيها او جمل ذلك في الحب ميتا هل ينسد لك الماء قال لا قلت لم قال لا ينسد لك الماء بلسان الوضوء
 قلت وكذلك كل شيء ليس له ماء قلت ارأيت ان وقع في انما يدب من حشرة او جراد او غل او صرصرات او وقع
 ذلك في الحب وهو قليل او كثير هل يتوضا او يشرب من ذلك الماء قال لا قلت ارأيت ان يتوضا ويصلي
 ايا ما قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوات كلها قلت ارأيت ان وقع في وضوءه لغاب ما يوكلكه
 او وقع في الحب قال اما الغاب فليس بنفس الماء ولا بأس ان يتوضا به ويشرب منه قلت
 ارأيت ان وقع بول ما يوكلكه في الاثر في الحب قال هذا فاسد وهو يفسد الماء قلت فان وضوءه ذلك
 الماء وصلى قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوة وهذا قول لا يحنيفة والى يوسف وقال محمد بن ابي
 حنيفة فلا بأس ببول ما يوكلكه مثل الناقة وشبهها وبولها يفسد الماء وان كان قليلا وقال محمد بن ابي
 بشره فليس بنفس الماء قلت ارأيت رجلا يتوضا بهذا برجله قبل ان يغسل يديه ويغسل يديه ثم يمسح
 برأسه قبل ان يغسل وجهه وترك بعض اعضائه حتى جفت ما قد غسل او فعل ذلك في غسله ثم غسل
 ما بقي قال يحيى بن عمار وضوءه تامر ولكن افضل لك ان يمسح يديه ثم يمسح يديه ثم يمسح
 برأسه ثم يغسل قدميه قلت **ارأيت** ان يقع بنية حنيفة وعصموا او حنيفة قال لا يحنيفة من الاثر
 يتوضا به قلت فان وقع فيه حنيفة فاجابة قال لا يتوضا به قلت ارأيت ان يتوضا به وصلى يوما او اكثر من
 ذلك قال يحيى بن الوضوء والصلوات كلها قلت ارأيت ان يتوضا به في الغارة او الحنية او الموزعة هل
 يتوضا به قال لا قلت فان توضا به وصلى قال صلاة تامة وقراءة قلت ارأيت التسبيح من السبحة
 او الكلب يشرب من لانا قال لا يتوضا به قلت ارأيت ان يصلي يوما او اكثر من ذلك قال يحيى بن الوضوء والصلوة
 كلها قلت **ارأيت** ان يقع بنية بول الحنيفة فيشرب من البعوض او البرصاء قال
 لا بأس بوضوء من ذلك الماء قلت لم هذا لم هذا لم هذا لم هذا لم هذا لم هذا لم هذا لم هذا لم هذا لم
 من الطير ما يوكلكه قال لا بأس بوضوء من ذلك الماء قلت ارأيت ان يتوضا به في الغارة او الحنية او الموزعة هل
 اخلف هذا والسبحة التي لا يوكلكها قال اما في الغارة او الحنية او الموزعة او في هذا الاثر
 الى كرو سوار الجاجة ولا امره ان يغتسل من الوضوء والصلوة قلت ارأيت ان يشرب من انما يدب باز او صرصر
 قال لا بأس بوضوء من ذلك الماء قلت ارأيت ان يشرب من ذلك الماء قلت ارأيت ان يشرب من ذلك الماء قلت
 من ترى الوضوء والشرب منه يا شاك لا بأس بوضوء من ذلك الماء قلت لم قال لا بأس بوضوء من ذلك الماء
 ويسكنه لا تراه لا بأس بوضوء من ذلك الماء قلت ارأيت ان يشرب من ذلك الماء قلت ارأيت ان يشرب من ذلك الماء
 الغوات يقع في لانا يتوضا به قال لا قلت فان توضا به وصلى قال يحيى بن الوضوء والصلوة قلت وكذلك
 السبحة قال نعم قلت ارأيت الغارة او الحنيفة او الموزعة في الحب فيخرج منها ساعة تامة
 يتوضا من لبها او يشرب منها قال لا حتى ينزع منها عشرة ذوات او ثلاثون واما في الحب فيخرج
 الماء كله ولا يشرب منه ولا يتوضا منه قلت **ارأيت** ان يتوضا من ذلك من الحب او من البير فاسد
 ايا ما جمل ذلك الوضوء قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوات كلها قلت فان وقع فيه حنيفة او سوار فاسد
 فخرج منها ساعة تامة قال لا ينزع منها اربعون وثمانون دلو قلت ارأيت ان وقع فيها شاة او بقرة
 قال لا ينزع منها البير كله الا ان يغسله الماء قلت فان كان الذي ذكرت لك قد انتج او نتج فيها او نتج
 فيها قال لا ينزع منها البير كله حتى يغسله الماء قلت **ارأيت** ان يقع في بئر او تفت فيها عذرة او وقع فيها
 جنب فغسل فيها قال لا يغسل فيها الا ان يغسل يديه او يغسل يديه او يغسل يديه او يغسل يديه او يغسل يديه او يغسل يديه

الوضوء يوما ثم وجد فيها من الليل وجاجة ميتة لم تنفس بعد او علم ان الصبي قد كان بالانثى قبل ذلك او
 جنب وقع فيها فغسل قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوات كلها قلت فان كانت الجاجة او غيره
 ذلك قد انتفخت وانما كان وضوء ذلك الرجل من ذلك البير ولا يعلم متى وقعت فيها الجاجة الا ان يغسل يديه
 منقطة قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوات كلها قلت فان وقع في وضوءه لغاب ما يوكلكه
 لم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه ثم يغسل يديه
 منة احب الي من ان يترك شيئا واجبا عليه قلت **ارأيت** ان يقع في وضوءه لغاب ما يوكلكه
 اكره لغيره قلت فان كان غسل ذلك الماء ثوب قال لا بأس به ان يغتسل به ما نظيف قلت فان كان
 الذي اصاب الثوب كثر من قدر الدرهم لكي لا يفتل قال قد صلى فيه يوما او اكثر من ذلك قال يحيى بن ابي
 حنيفة بنية ومما قول لا يحنيفة وقال ابو يوسف اما انا فارق ان يجزئ الوضوء والصلوة ولا بأس بذلك
 الحنيفة ان يأكله ولا يغسل ثوبه حتى يعلم ان ذلك كله كان بعد ما كانت في البير ومما قول محمد بن ابي
 ان كان الذي اصاب ثوبه اقل من قدر الدرهم وقد صلى فيه قال لا يغتسل به الا ان يغسل يديه ثم يغسل يديه
 ما يوكلكه بول قال نعم وقال ابو حنيفة الثوب كذا سواد وروث الحمار والفرس او اصاب الثوب منه
 او البقل اكثر من قدر الدرهم لم يجزئ الصلاة فيه وقال ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة في الصلاة فيه لان يكون كثيرا
 فاحشا وقال ابو حنيفة بول الحمار اذا كان اكثر من قدر الدرهم يفسد وبول الفرس لا يفسد الا ان يكون كثيرا
 فاحشا ومما قول ابو يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة بول الحمار مثل بولها واما في بول الفرس فلا يفسد في قول محمد بن ابي
 كثير فاحشا قال ابو حنيفة في الخشاة البقرة وخر الدجاج مثل الشترين يفسد منه اكثر من قدر الدرهم وقال
 ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة في خيل الجاجة خاصة وقال محمد بن ابي حنيفة في الفرس فاحشا قلت
 ولا توى يا شاك لغاب ما يوكلكه وهو كثير فاحشا قال لا بأس به وان كان كثيرا فاحشا وقال ابو يوسف
 الاملا اكثر من الفاحش شرب في بئر قلت وكذلك بول اذا اصاب الثوب قال نعم ما لم يكن كثيرا فاحشا في قول
 اني حنيفة والى يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة بول ما يوكلكه بصبية لثوب وان كان كثيرا فاحشا قلت
 ارأيت البير من كنان في الحجرة اخذ ما بالوعة يراق فيها البول والوضوء الاخرى يشق منها الماء كذا في
 ما يكون يمينها قال حنيفة اذع قلت فان كان يمينها اقل من ذلك ولا يوجد في الماء طهر منق ولا في ولا
 راحة قال لا بأس بوضوء من ذلك فان كان يمينها سبعة اذع او اكثر من ذلك وقد يوجد طهر بول
 منها وريحته قال لا بأس بوضوء من ذلك فان كان يمينها سبعة اذع او اكثر من ذلك وقد يوجد طهر بول
 والصلوة قلت **ارأيت** ان يقع في وضوءه لغاب ما يوكلكه قال لا بأس به قلت
 ارأيت امرأة خائضا ظهرت فغسلت فبقى من غسلها اقل من موضع الدرهم كيف تقنع قال لا تغسل ذلك
 المكان وان كانت صلت قبل ان تغسله فليها ان تغتسل الصلاة قلت وكذلك الحب قال نعم قلت
 ارأيت رجلا جنبا اغتسل بغسل المضمضة والاستنشاق ثم دخل في الصلاة فصلى ركعتين ثم اغتسل
 كيف يقنع قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوة ولا يجزئ الوضوء قلت لم قال لا بد من ذلك
 الوضوء عليها لم تجزئه فاذا اغتسل فيها لم يكن عليه ان يغتسل الوضوء قلت ارأيت ان يغتسل المضمضة والاستنشاق
 في الوضوء فليكن ركعة او ركعتين ثم يغتسل قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوة قلت لم قال لا بد من ذلك
 على صلاة اجزاء ذلك قلت ارأيت رجلا جنبا اغتسل فبقى من غسلها اقل من موضع الدرهم لم يغسل الماء ثم صلى ركعة
 او ركعتين ثم اغتسل قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوة ولا يجزئ الوضوء قلت
 ارأيت رجلا يتوضا ويصلي بركعة او ركعتين ثم يغتسل قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوة ولا يجزئ الوضوء
 الصلاة ولا يجزئ الوضوء قلت ارأيت رجلا يتوضا ويصلي بركعة او ركعتين ثم يغتسل قال علي بن ابي طالب الوضوء والصلوة ولا يجزئ الوضوء

الحديث في الصحيحين
 بعد الاموال والواجب
 الدرر غلط

والاستنشاق ثم صلى قال اما ما كان في ١٠ الوضوء فصلا تامة ولما كان في غسل الجنابة اظهر جيبه فامسح
بمنه فصرخ يستنشق ويغيد الصلاة قلت من اين اخبرنا قال لما في القياس سواء الا انافع القياس للامر
الذي جاء عن من عباس **قلت** فان يمسح الرأس في الوضوء فصل في اغليته ان يمسح برأسه ويغيد الصلاة
قلت لم امرت في هذا باعادة الصلاة ولم تأمر في المحضنة والاستنشاق قال لان مسح الرأس في وضوئية ١٠
كما يلهي تعالى ليست المحضنة والاستنشاق مثله قلت فان يمسح رأسه وكان في جيبته ماء فاخذ
منه فمسح به رأسه قال لا يجوز به لانه لا بد له ان ياحتمل فيمسح به رأسه لانه واجب عليه قلت فان كان في كده
بدل مسح به رأسه قال لا يجوز به وهذا امر لم تأمر ما لو اخذ من الاثاماء فمسح به الا ترى انه ايضا يفعل في الرأس منه
البطلان الا باليمن يكرهه كان من الاثاماء اما ما كان على الهيئة فانه ماء قد توضأ به مرة فلا يجوز ان يتوضأ به
ثانية قلت ارايت رجلا توضأ مسحاً رأسه بامسح واحدة او باصبعين قال لا يجوز به **قلت** فان مسح رأسه
بثلاث اصابع قال هذا يجوز به قلت لم قال لا يمسح بالاكتر من اصابعه الا ترى انه لو مسح بكفه كلها لا يصح واحدة
او بعض اصبع ان يجزئ به ولكنه افضل ان يمسح بكفيه كليهما وكذلك اذا مسح بثلاث اصابع قلت ارايت ان كان
شعره طويلا يمنع على منكبيه مسح ما تحت اذنيه وما على منكبيه قال لا يجوز به قلت فان مسح ما فوق منكبيه واذنيه
قال هذا يجوز به قلت لم قال لا لما تحت اذنين ليس من الرأس وما فوق اذنين من الرأس **قلت** ارايت
الاذنين يعمل مقدمهما مسح الوجه ويصح مؤخرهما مع الرأس او يمسحهما قال لا في ذلك فعزل تحسن ولعل في ان يحتمل
مسح الرأس في الاذنين عندنا ليس من الرأس ان قبل منهما وما اذ برجلنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تاذنان
من الرأس قلت ارايت ان مسح لاسه ولم يمسح اذنيه قال يجوز به قلت فان مسح اذنيه ولم يمسح رأسه قال لا يجوز به
ذلك قلت فقد تركت قولك قال اخذ في الاذنين بالاستحسان واخذ في الرأس بالثقة **قلت** ارايت رجلا
توضأ وضوءه للصلاة شرب شعراً او شفا بطل او قصر اظفاره او اخذ من شاربه هل يمسح شيئا من ذلك قال لا
هذا طهور ونظافة ولو كان مفداً يفتقر بعض الوضوء ونقصه كله هل لم يمسح شيئا يفتقر بعض الوضوء دون بعض
وهذا الذي اخبرني شاربه وقصر اظفاره ونقص اظفاره واقوى السنة فاذا زاد طهوراً وجب عليه الوضوء فيما صنع
قلت ارايت رجلاً توضأ ثم ستر ذكره في الصلاة او في غير الصلاة مثل يفتقر ذلك وضوءه وهل يجب
عليه غسل يده قال لا قلت ارايت رجلاً توضأ ثم نظراً الى امرائه من ثم وضوءه هل يجب عليه الوضوء قال
لا قلت ارايت ان نظراً الى الفرج قال لا فان نظراً الى الفرج قلت لا ارايت ان نظراً الى الفرج فامسح او امسح يداؤدى قال
اما اذا مسحا غسل عليه الغسل اما اذا امسح يداؤدى فان غسل عليه الوضوء فلا غسل عليه قلت وما الذي في الودى
والمدى قال اما المدى فهو خاثر له غلظ ابصر ينكسر منه الذكر اما المدى فهو رقيق الى البياض فهو الوضوء
الودى فهو رقيق حتى بعد البول **قلت** ارايت رجلاً توضأ ثم ستر امرأته من شهوة او لمستها شهوة
او لمس فرجها شهوة هل يفتقر ذلك وضوءه قال لا قلت فان باشر ما شهوة وليس بينهما ثوب انتشر
لها قال اما هذا فيفتقر وضوءه وعليه ان يغمي الوضوء ونعنا قول الى حنيفة وابى يوسف وقال صحح لا وضوء
عليه حتى يجزى من غيرة او غير ذلك قلت ارايت الرجل يجامع املة دون الفرج ولا يترك ولا يجزى من غيرة او
او المدى قال عليه الوضوء ولا غسل عليه قلت ارايت ان الشقي لحناناً ونوارت الحشفة قال هذا يجب عليه
الغسل **قلت** ارايت رجلاً احلم ولم يبرشياً بترلق ليس عليه غسل قلت فان علم ان غلم يحلم ولكنه
استيقظ فوجد على راسه مدياً او في فخذه او قد رأى مدياً او لم يبرش قال هذا يجب عليه الغسل اخذ بالثقة في
ذلك قلت فان كان لم يبرشياً ولكنه اودى في ذوبه قال هذا بول وليس عليه غسل وهذا قول الى حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف لا غسل عليه حتى يستيقظ ان قد احلم قلت ارايت المرأة امرئاً لا احلم من لثة الرجل
قال نعم قلت ارايت المرأة تقبيلها الجنابة شرب خمر قبل ان تغتسل هل عليها غسل الجنابة قال لا شك

المقتضيات

اغتسلت وان شئت لم تغتسل حتى تظهر قلنت ارايت الحبيبة والحايض تعرفان في الثوب قل يغتسل ذلك الثوب
 او يفتح بالماء قال لا قلنت ارايت الحوض تنفع فيه الحبيبة هل يتوضا منه او يشرب منه قال ان كان حوضا
 صغيرا يغتسل بعضه البعض فلا يتوضا منه ولا يشرب منه الا ان يخاف الرجل على نفسه في الغطر فيشرب
 منه واما الوضوء فلا يتوضا منه وان كان الحوض كبيرا لا يغتسل بوضوءه ولا يشرب منه فلا بأس ان يتوضا من حافته
 اخرى ويشرب منه قلت وكذلك لو اصاب فيه انسان او اغتسل فيه جبالا التي فيه عذرة قال نعم قلت
 ارايت الحوض الذي يخاف ان يكون فيه قذر ولا يستيقظ ذلك هل يشرب منه ويتوضا منه قبل ان يبان
 عنه قال نعم يشرب منه ويتوضا منه وليس عليهما ان يسال عنه ولا يرفع الشربة منه ولا الوضوء حتى
 يستيقظا انه قد مر قلنت ارايت الماء يكون في الطريق في حوض قد انزل وليس فيه حبيبة هل يتوضا
 منه ويشرب منه قال نعم قلت ارايت جنبا وقع في نهر فانهس فيه انفاضة واحدة ونقصه من
 واستنشق انفا الفرج وغسل كل شيء منه مرة واحدة قال يجزيه قلت ارايت رجلا توضا فتنسى ان
 يمسح برأسه فاصاب رأسه ماء المطر فاصاب من ذلك مقدار ثلاث اصابع فمسحه به قال يجزيه من مسح الرأس
 قلت ارايت جنبا قام في المطر اشد من مجرى ما اغتسل بما اصابه من المطر ونقصه من استنشق
 وغسل فحبه قال يجزيه غسلة قلت ارايت جنبا وقع في بئر فانهس فيها قال قعا فسد ما البئر
 ولا يجزيه غسلة قلت لو قال لا نه حيز وقع في البئر فقد افسد الماء كله واما اغتسل بماء قذر ولا
 يجزيه قال نعم ارايت الرجل يسال عن الوضوء فيوضا وضوءه للصلاة يريد بذلك تعليم
 الرجل الذي ساله هل يجزيه وضوءه للصلاة ولم يصبه الوضوء حين توضا قال نعم قلت لم يرد
 به الصلاة انما اراد به ان يعلم الرجل الذي ساله عنه قال لا اذا توضا واذا به الصلاة اول يومه فانه
 يجزيه من وضوءه الا ترى ان جنبا لو اغتسل ومنا من الجنابة فلا يريد بذلك غسل الجنابة ان ذلك
 يجزيه من غسل الجنابة فكذلك هذا الذي توضا ولا ابالى بنوي به الغسل اول يومه قلت ارايت
 الرجل يتوضا ثم يمسح الوجه بالماء قال لا بأس بذلك قلت لو قال ارايت لو اغتسل في ليلة باردة اكا
 يفور غريبا حتى يجف قلت لا قال لا بأس ان يمسح بالماء ويتمسح في ثوب من الجنابة والوضوء قلت
 ارايت الجنابة نكرو له ان ينام او يعاود اهله قبل ان يتوضا قال لا بأس بذلك ان شاء وتوضا وان شام
 يتوضا وقد بلغنا ان غايته رضى الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصيب من اهله وبينام
 ولم يصيب مادم يفور فان شاة اعاد وان شاء اغتسل قلت فازاد ان ياكل كيف يصنع قال يغسل يديه
 ويتمضمض ثم ياكل قلت فان كانت يدها نظيفتين فاكل ولم يغسلهما قال لا يصح ذلك لكن اصب
 الى ان يغسلهما ويتمضمض قلن نعم ولم يتوضا وضوءه للصلاة قال اذا لم يسجد شيء قلت ارايت الجنابة
 اشوضا وضوءا للصلاة كله اذا اراد ان تاكل قال لا قال اذا المارة مثل الرجل او اشد خلا قال لا بأس
 منهما ان يتوضا وكنته يغسل يديه ويتمضمض ان شاء قلت ارايت الرجل تكسبه فكون عليه الجنابة
 فيوضا للصلاة يجزيه ان يمسح على الجباير قال نعم قلت وكذلك لو كان به قرحة او جرح فمسح فوق الجرح
 الى على الجرح قال نعم يجزيه ذلك وذلك اذا كان الجرح في موضع الوضوء لم يكن في موضع الوضوء وليس
 عليه ان يمسح عليه قلت ارايت ان كانت به جراحة وموفا على نفسه بان يمسح عليها فلم يمسح
 عليها اجزاء قلت ارايت ان كانت الجراحة في جانب راسه وهو يقدم على ان يمسح بغية راسه ولا يصبر
 قال فليمسح ما بين راسه قلت فان لم يفعل وصلى مكذبا ايا ما بين يمينه يمسح على بقية راسه قال
 عليه ان يمسح على بقية راسه ويغسل الصلوات كلها قلت ارايت ان اجنب فانهس في الماء على اليد
 التي على يده او لم يمسح لانه يخاف على نفسه ان يمسح قال يجزيه وقال ابو يوسف ومحمد ان ترك المسح على اليد

ما احدثت يوماد يومان قلت لا قال كذلك الاول ليس له ان يجاوز الساعة التي احدث فيها من الغد وكذلك
المسافر من الساعة التي احدث فيها حتى يستكمل ثلاثة ايام ولما ليها الى مثل تلك الساعة من اليوم الرابع
قلت **ارايته** وجلالته غسل رجله بغير خفيه على غير وضوء ثم احدثت ابنته على خفيه قال لا قلت
لما قال لا لانه ليس له ان يمسح على الخفين حتى يلبسهما على وضوء ثم احدثت ابنته بعد ذلك
نوضا ومسح عليه كما قلت ارايت المسح على الخفين كونهما قالا مرة واحدة قلت لا فيمسح من قبل الشاق او يندى
من قبل الاصاب قال بل يبداء من قبل الاصاب حتى ينشأ من قبل الشاق قلت فان كان من قبل الشاق الى
الاصاب قال لا يجوز به قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على خفيه مرة واحدة باصبعه او باصبعين قال لا يجوز به قلت
ارايته ان مسح بثلاثة اصابع او اكثر من ذلك قال لا يجوز به قلت من اين اخلفا قال لا استصحى بالاكثريهما به
اجزاء ذلك قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على خفيه وفي خفيه خرق يخرج منه اصبع او اصبعان مثل خبز يدا
يمسح على الخفين قال لا قلت فان كان يخرج منه ثلاث اصابع قال لا يجوز به قلت من اين اخلفا قال لا يخرج
من الخلق اكثر من نصف قدميه من قبل عقبه بل يجوز ان يمسح عليه كما قال لا قلت لم لا يجوز به المسح عليه او اصابع
مغطاة قال لا يجوز به الا غسل قلت فان خرج من عقبه او اسفل من قدميه او ظاهرا من شئ قليل قال لا يجوز به المسح
عليهما قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على خفيه يبلل اخذه من خفيه قال لا يجوز به قلت فان مسحهما يبلل في
يديه قال هذا يجوز به قلت لهما قال لا نه اذا اخذه من خفيه فاما يغسل اليها لبلل الذي في كفه فلا بالي اكان
ذلك الماء في كفه او من شئ اخذه فاما اذا مسح خفيه يبلل اخذه من راسه او من حبيته فهو ماء قد نوضا به مرة
فلا يجوز به ان يوضا ثانيا قلت فان كان الذي في يديه من الماء هو شئ فغسل يديه بعد ما مسح ناضعا قال
لا يجوز به ان يمسح به قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على اسفل خفيه ولم يمسح على ظاهره خفيه قال لا يجوز به قلت
فان مسح على ساق الخف قال لا يجوز به قلت فان مسح على قدر الخف قال لا يجوز به قلت **ارايته** رجلا نوضا
ومسح على عمامته او على قميصه قال لا يجوز به قلت فان كان شاة او انتحت على خراها قال لا يجوز به قلت
ارايته رجلا نوضا ومسح على جوربيه ونعليه او على جوربيه غير نعليين لا يجوز به المسح على شئ من ذلك ومثاق الى
خفيه وقال ابو يوسف ومحمد اذا مسح على الجوز بين اجزاء المسح كما يجوز المسح على الخف اذا كان الجوز بين الخفين
لا يشقان قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على الجوزتين واسفلهما او فرقا لنعم يجوز به قلت هما شان الجوز
لا يمسح عليه والجوزتان يمسح عليهما قال لا نه اذا كان اسفلهما او فرقا لنعم يجوز به قلت هما شان الجوز
على نعليه او على قدميه قال لا يجوز به قلت ارايت رجلا اذا نوضا مسح على ساق الخف قال لا قلت فان
مسح على قدميه ولم يمسح على الخفين بما قال لا يجوز به ذلك وعليه ان يمسح ظاهرا ويغيبه الصلاة قلت ارايت
ان مسح من الخف شاة قليلا لا يكون ثلثا ولا ربعا ولا خسا قال لا يجوز به الا ان مسح مقدار ثلاثة اصابع من اصابع اليدين
قلت **ارايته** الرجل اذا مسح على الخفين ثم صلى صلاة او صلاتين ثم احدثت ابنته على الخفين ايضا قال نعم
يمسح على الخفين ثانيا في وقتها قلت ارايت اذا استكمل المقيم يوما وليلة وضوء ثم احدثت ابنته على الخفين
قال لا ولكنه يمسح خفيه ويغسل قدميه قلت فان كان مسافرا استكمل ثلاثة ايام ولما ليها الى ما لم يحدث ولم يمسح
قال لا يمسح خفيه ويغسل قدميه ولا يجوز له ان يغيبا لوضوء كل وقت لانه لا وضوءا فيجب عليه في
القدمين فاما ما سوى ذلك فهو طاهر قلت فان صلى بعد ما استكمل لوقت مسحه ذلك على عليه ان يمسح خفيه ويغسل
قدميه ويغيبهما صلى بعد خروج الوقت قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على خفيه صلى صلاة او صلاتين ثم احدثت
بمسحه على الخفين يكون له كالتيوم وليلة من الحدث الاخر او من الحدث الاول قال بل من الحدث الاول قلت فان صلى
بمسحه للشاخر كالتيوم وليلة قال عليه ان يمسح خفيه ويغسل قدميه ويغيبهما صلى بعد خروج الوقت من الحدث

الاول قلت ارايت الرجل على الخفين ماء احدثت الوقت من كل حدث خيطا كان وبولا او رغا ق او نوما او نيا او نيا
عليه او متب مقلة قال نعم يمسح على خفيه ما لم يخرج الوقت الا ان يجب عليه غسل فاذ يجب عليه غسل فلا بد
من ان يمسح خفيه قلت وكذلك اذا احتلم او استمر من شهوة لا تزال ويأمن بها دون الفرج او نظرا الى فرج امرأة
فامسح قال نعم مقدار ثوب واحد اذا وجب عليه الغسل في وجهه من الوجوه فلا بد من ان يمسح خفيه ويغسل قدميه
قلت **ارايته** الرجل اذا نوضا ومسح على الخفين في وقت الصلاة او في وقت السفر او في وقت النوم او في وقت
الوضوء او الغسل او المسح على الخفين في وقت الصلاة او في وقت السفر او في وقت النوم او في وقت الوضوء او الغسل او المسح
فوق الخفين او يتوضا ويمسح على الجوزتين وقد كان لبس خفيه وضوءا على وضوءا قلت فان نزع جواربيه
قال لا يمسح على الخفين قلت فان خلع احد خفيه قال عليه ان يمسح الاخرى ويغسل جليته قلت فان مسح على
الجوزتين وقد كان لبس خفيه على وضوء ثم نزع احد الجوزتين قال عليه ان يمسح الجوزتين الساقين ويمسح
على خفيه اذا انتفض بعض المسح انتفض كله قلت لولا ترى ان اذا وجب عليه غسل احد قدميه وجب عليه
غسل الاخرى قلت ارايت ان لم يمسح خفيه ولكنه مسح عليه ما لم يمسح فوقهما الجوزتين لا يجوز به المسح
على الجوزتين دون ذلك يحدث قال لا قلت لم لا يكون هكذا لباي اول جين مسح على الجوزتين ثم نزع عمامته
عليه ان يمسح على الخفين فاذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجوزتين فان زعمت انه لا يجب عليه ان يمسح على
الجوزتين حتى يحدث قال لا نه اذا نزع عمامته مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجوزتين فاذى مسح
عليهما لم يمسح على الجوزتين ثم نزع عمامته فغسل في غيبه فاما لا يمسح على الجوزتين ثم نزع عمامته
قلت **ارايته** رجلا قال له رجل على الوضوء والمسح على الخفين فتوضا ومسح على خفيه ولا يمسح على ذلك وضوء
الصلاة بل يجوز به من وضوءه وقد كان لبس خفيه وضوءا على وضوءه ثم احدثت ابنته قلت قال نعم يجوز به من وضوءه
وان لم يكن يتوضا قلت ارايت رجلا نوضا ومسح على خفيه وضوءا على وضوءه ثم احدثت ابنته قلت قال نعم يجوز به من وضوءه
قبل ان يستكمل يوما وليلة قال لا اذا سافر بعد ما استكمل يوما وليلة فقد انتفض المسح ولا يجوز له ان يغسل
قدميه ان كان على وضوء وان كان احدث استقبل الوضوء وانما اذا سافر قبل ان يستكمل يوما وليلة فاذ ان
يغسل بذلك المسح حتى يستكمل ثلاثة ايام ولما ليها الى الساعة التي احدث فيها ومقيم قلت فان احدثت
فالثلاث قال عليه ان يتوضا ويمسح على خفيه قلت ويجب عليه ان يمسح في الثلاثة ايام ما صلى المسح هو
مقيم قال نعم قلت لم جعلت له هاهنا ما للمسافر وقد احدثت ومقيم قال لا نه سافر قبل ان يستكمل المسح قال
ما لسافر قلت ارايت مسافرا مسح على خفيه ثم قدم لمصرا فقام قال يكون له ما يكون للمقيم فان كان قد استكمل
سفره يوما وليلة فقد انتفض المسح وعليه ان يمسح خفيه ويغسل قدميه ان كان على وضوء وان كان احدث
الوضوء وان كان لم يستكمل سفره يوما وليلة استكمل يوما وليلة قلت فان مسح وضوءا في وقت الصلاة او في وقت
عليه ان يمسح على الخفين وانتفض حال السفر قال قلت وقد احدثت من الصلاة او من وضوءه ثم احدثت
ان يمسح في السفر يوما او يومين ثم يمسح في المكان يقيم قال نعم انتفض حال السفر وجميع اعمال المقيم قلت ارايت
رجلا خرج الى صنعاء بالسواد على مسح ثلاثة ايام ولما ليها الى ما كان سفره ثلاثة ايام ولما ليها الى ما كان سفره
ثلاثة ايام ولما ليها الى ما كان مسافرا وان كان سفره ذلك قل من ثلاثة ايام ولما ليها الى ما كان مسافرا وان كان سفره
لهما المقيم قلت ارايت مسافرا مسح على خفيه صلى صلاة او صلاتين ثم يمسح ان يقيم قال نعم انتفض حال
السفر وان كان له ما لالمقيم يوما وليلة قلت فان قدم راضا وقد سافر الى بلاد مصرية ثم دخلها ولا يدرى متى
يخرج منها يقول اليوم وهذا الذي مسح على الخفين ثلاثة ايام ولما ليها الى ما كان مسافرا وان كان سفره
بعد قلت ارايت ان يمسح في المكان يقيم خمسة عشر يوما او اكثر من ذلك واجه رايه على ذلك يوم دخل قال نعم

نعم قلنا وكذا ان مكث يوما او يومين على حال لا يجد ثوبا ولا ينام قال نعم قلنا وكذلك لو كان ثوبا او حذاء
بنيته ذلك ما لم يجد ثوبا او حذاء قال نعم قلنا فان تيمم صلى ثم وجد الماء فلم يتوضأ ثم حضرت صلاة
اخرى لم يجز به ان يصلي بغيره ذلك قال لا قلنا لم قال لا حيث وجد الماء فقد تيمم بغيره فلا بد له من ان
يتيمم ثانية قلت وكذا للحدث قال نعم قلنا رايت ان تيمم بوضوء واحد او باصبعين قال لا يجزئ
قلت فان تيمم بثلاثة اصابع قال لا يجزئ به قلت لم قال لا تيمم بأكثر من اصابعه قلت رايت الرجل
اذا تيمم بجيبه ان يصيب رجله او راسه بشي من التيمم قال لا انما التيمم كما وصفت لك قلت رايت
مسافرا اجنبه فحضر الصلاة فلم يجد الماء ليغتسل به الا ان عنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع
ان يغتسل به كيف يصنع قال لا يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ بذلك لما قلت فان تيمم بالصعيد وصلى الظهر ثم
حدث ثم حضر العصر فوجد الماء عنده قدر ما يتوضأ به ولا يتيمم بغيره فان تيمم ولم يتوضأ
بذلك الماء قال لا يجزئ به قلت لم قال لا تظاهر بعينه من الماء قدر ما يتوضأ به فلا يجزئ به ان يتيمم فله ذلك
عليه لو وضوء قلنا فان توضأ بغير خفيه ثم حدث ثم تيمم ثم حدث ثم اصاب من الماء سدا رما يتوضأ
قال هذا يتوضأ ويصح على خفيه قلت رايت ان توضأ بذلك الماء وصلى العصر ثم رما الماء بعد ما صلى العصر
فلم يغتسل حتى حضر المغرب فحدث او لم يحدث وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع ان يغتسل
ايوضأ به او يتيمم قال لا يتيمم ولا يتوضأ قلت لم قال لا يجرى ايهما من الماء فدعا جيبا كانا واذلحقت
الصلاة بعده لك فلم يجد من الماء قدر ما يغتسل به عليه ان يتيمم ولا يتوضأ قلنا فان تيمم وصلى المغرب
ثم حضر العشاء وحدث وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به او يتيمم قال لا يتوضأ ولا يتيمم قلنا
اليس قد نزعنا غدا جيبا كانا قال لا جاز لك من الماء حضرت المغرب ولم يجد من الماء قدر ما يغتسل فتيتم
وصلى المغرب فوجد سارا طاهرا فاذا حضرت العشاء وهو يريد ان يتوضأ به لم يجز به ان يتيمم لانه طاهر
قلت رايت مسافرا يتوضأ وضوءه للصلاة وليس خفيه وصلى الظهر ثم اجنب ثم حضرت العصر وعنده
من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يغتسل فتيتم بالصعيد وصلى العصر ثم حضر المغرب وعنده من الماء قدر ما يتوضأ
فوضأ به او يتيمم او يتيمم قال لا يتيمم او يتوضأ قلنا رايت ان توضأ به وتزع خفيه على
قدميه ثم لبس خفيه وصلى المغرب ثم حدث فحضر العشاء وعنده ماء فذكر ان يوضئه او يتيمم على خفيه ونزعها
قال لا يتيمم ولا يتيمم قلنا رايت ان مسح عليه ماء وصلى العشاء ثم رما الماء ولم يغتسل فحضر صلاة الفجر
وعنده من الماء قدر ما يوضئه او يتيمم او يتيمم او يتيمم كيف يصنع قال لا يتيمم ولا يتيمم ولا يتيمم
يتيمم بالصعيد ويصلي الفجر قلنا رايت ان تيمم وصلى الفجر ثم حدث ثم حضرت الظهر وعنده من
الماء قدر ما يوضئه قال لا يتوضأ به ولا يتيمم قلنا فله ذلك لا لكنه يتوضأ ويغسل رجله
قلت لم قال لا نه حيث من الماء فقد انقضى وضوءه كله فلا بد له من ان يتيمم ويغسل قدميه قلت
اذا رايت ان نزعها وغسل قدميه ثم لبس خفيه وصلى الظهر ثم حدث فحضر العصر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ
به قال لا يتوضأ ويصح على خفيه ولا يتيمم قلنا لان رجله طاهران بعد قلت رايت ان توضأ ومسح على
خفيه وصلى العصر فوجد قدر التيمم ثم ابرأ الماء قال قد انقضت صلاة جيز ابرأ الماء فغلبت ان يغتسل
ويغسل العصر وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب لا يعبدها قلت رايت ان نزع
قد نزع القدمين وسلم ثوبا من الماء قال عليه ان يغتسل ولا يعبدها الصلاة قد تمت قلت رايت
مسافرا اجنبه فحضر الظهر فلم يجد الماء فتيتم بالصعيد وصلى فلما فقد قدر التيمم وجد من الماء قدر
ما يوضئه فلا يغتسل قال لا يصح على صلاة قلنا رايت ان توضأ على صلاة وسلم ثم حدث ثم حضرت
العصر فلم يجد الماء فتيتم بالصعيد وصلى العصر فلما فقد قدر التيمم وجد من الماء قدر ما يوضئه قال قد

انقضت

انقضت صلاة عين وجذب الماء قدر ما يوضئه قلنا قلنا لا لانه لما تيمم في الظهر وصلى فقد صار طاهرا
فاذا دخل العصر وجب الماء فانه لا يجزئ به ان يتيمم ويغسل الماء وعليه ان يتوضأ ويغسل العصر قلنا رايت
ان كان ما حضرت الظهر فلم يجد الماء فتيتم وصلى من الظهر ركعة ثم نزلت فانصرف ثم وجد من الماء قدر ما يغتسل
به قال عليه ان يغتسل ويستقبل الظهر ولا يجزئ به ان يتيمم على صلاة قلنا وكذلك لو تكلم او غفل او حدث
او نسي او غلبه او غير متعمد قال نعم هذا كله سواء وعليه ان يستقبل الصلاة لانه لما وجد الماء انقضت تيممه
وماد جيبا كانا قلنا قلنا لا يستقبل الصلاة قلنا رايت مسافرا اذا وجد ثوبا في الطريق فغلبه رداء
لا يستطيع ان يخلع منه ثوبا ولا يجد ماء غيره قال لا يتيمم بالصعيد ويغسل ويغسل من ثوبه من الماء قلنا رايت
مسافرا تيمم بالصعيد والماء منه قريب ولا يعلم به فغسل بغيره قلنا ذلك سلم شرط الماء قال الصلاة
تامة اذا لم يجد الماء وهو ممنول من الماء قلنا رايت مسافرا حضر الصلاة وهو على غير وضوء ولا
يجد الماء الا قدر ما يغسل وجهه او قدر ما يغسل وجهه لا يبلغ في وضوءه كله ان يتيمم بالصعيد او يتوضأ بذلك
الماء قال لا يتيمم للصلاة ولا يتوضأ به ذلك الماء قلنا رايت مسافرا عنده من الماء قدر ما يتوضأ به
وهو يجاف العطش فحضر الصلاة وهو في مفارقة قال لا يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ قلنا وكذلك لو كان معه من
الماء اكثر مما يتوضأ به قال نعم فاذا كان يجاف على نفسه قلنا رايت ان لم يكن معه ماء وكان معه رقيق لهما
قال لا رقيقة ان يغسل به من الماء شيئا الا يمشي كثيرا لا يتيمم ولا يشترى لاشاء قلنا قلنا رايت لو قال
صاحب الماء ابيعك لو ممنول من الماء ما يكفيك بالقدرة او اكثر من ذلك اكان يجزئ عليه ان يشترى
منه فله الا يشترى ولكن يتيمم ويصلي قلنا فان وجد الماء يمشي حياض النار قال يشترى فيتوضأ
ويشرب ولا يتيمم قلنا رايت مسافرا في طريق وركعة لا يجد ما يتوضأ به ولا يصلي يتيمم به كيف يصنع
قال ان كان معه ليد اوسع نقصه وتيمم بغيره وان لم يكن ذلك معه نقصه ثم تيمم بغيره قلنا
رايت ان لم يكن في ثوبه خيط وكان قد صاب به المطر ولم يكن في ثوبه سرج ولا لبة ولا يجد من الماء
ياخذ من ذلك الطين شيئا فيلطح به بعض ثيابه فاذا اجفى تيمم به قلنا قلنا قلنا لا يجزئ ولا يجد
سدا ولا يصلي قال لا ينظر حتى يجف او يجف يصلي او ماء قلنا فان رما لوقت قال وان غلب
الوقت لا يجزئ به ان يصلي الا بوضوء او تيمم قال لا بوضوء يصلي او التيمم الماء ولا يجزئ لك الطين
فاذا اجفى الطين او وجد الماء او المتعبد تيمم واعاد الصلاة قلنا رايت ان وجد سورا او بعل او بوا
به او يتيمم قال لا يتوضأ به ولا يتيمم بعد ذلك ثم يصلي قلنا قلنا انما الغدا لثقة فان اجزاء سورا او بوا
يغفره التيمم وان لم يجز به كان قد تيمم قلنا رايت مسافرا تيمم ثم اصاب بعض رداءه عذرة او دود او دود
ولا يجد الماء لم ينقض ذلك تيممه قال لا قلنا فكيف يصنع في الذي اصابه وهو اكثر من قدره لعله يمشي
بحرقه او تراب ثم يصلي قلنا قلنا قلنا لا يتيمم قلنا قلنا لا يجد الماء ولا يظفر ذلك المكان
الا بالمال فتركه وسأه قلنا رايت رجلا تيمم للصلاة ثم اراد من الاسلام اسم وانا لا يكون تيممه
ذلك لم يجد الماء او حدث قال نعم قلنا وكذلك لو توضأ ثم اراد من الاسلام اسم قال نعم قلنا لم
وتعبط عمله قال لا تعبط لغيره فاما الظهر فهو طاهر قلنا رايت نصرانيا توضأ او اغتسل ثم اسلم
ايكون على وضوءه وفعله قال نعم قلنا رايت نصرانيا تيمم ثم اسلم من حجب تيممه على ما يجد الماء او حدث
قال لا يجزئ به قلنا قلنا لان التيمم لا يكون لغير النية وموقوف على حجبته ويحدث قال لا بوضوء يجزئ به
متيمم قلنا رايت مسافرا تكون معه امرأة او جارية فاذا كان بطاها وموئلا ان لا يجد الماء انزى لوان
يطاها قال نعم لا تزى قوله تعالى ولا تستم النساء فلم يجدوا ماء فتيتموا صعيدا طيبا قلنا رايت رجلا
قال له هل على التيمم يريد بذلك التعليم ولا ينوي به الصلاة بل يجزئ به ذلك من تيممه قال لا قلنا لم

قال يجوز فيه قلت لم قال لا اذيت وجلالته فصل من وضوءه ماء فتوضا بقليل الماء اخر لما يجز به قلت على
قال هذا انه ان سوا قلت اذيت اسامة طهرت من نجاسة بالصبغة ثم توضع وجلا في موضع يريها
فنجسها لا يجز به قلت وكذا لو كان اول جنبها قال نعم قلت **ارايته** وجلالته في موضع يريها اوله ونجس
بغيره وهو ينفذ على الصلابة لا يجز به قال يجوز فيه قلت لم قال ان هذا صعيدا ايضا وهو قول اخيه
ومحمد وقال ابو يوسف لا يجز به اذا كان ينفذ على الصلابة قلت اذيت وجلالته قطع اليد من المرفق فما زاد
ان ينجس على موضع يريها على موضع القطع قال نعم قلت فان سح وجهه وترك موضع القطع قال
لا يجز به قلت فان على هكذا اياها قال عليه ان يمسح موضع القطع ويستقبل الصلاة قلت فان كان القطع
في اليد من المصكب قال عليه ان يمسح وجهه وليس عليه ان يمسح موضع القطع قلت وكذا لو كان القطع من
فوق المرفق دون المصكب قال نعم قلت فان كان القطع من المصكب قال عليه ان يمسح وجهه وليس عليه
وكذا لو كان دون المرفق قال نعم قلت فان لم يمسح على هكذا اياها قال عليه ان يمسح ذلك ويغسل الصلاة
كلها **قلت** اذيت وجلالته يمسح ويصلي فبعد قدر الشاهد ثم وضوء الماء قال يتوضا ويغسل الصلاة فيقول
الحقيقة وقال ابو يوسف ومحمد لا يري عليه عادة قلت فان كان قد سلم تسليمته واحدة وشروطها الماء
قال الصلاة ثمانية وليس عليه ان يغسلها قلت فان كان قد سلم تسليمته عن يمينه وعن يساره وقد
كان يمسح الصلاة ثم سجدة لم يمسح ثم رفع راسه ومو يريه ان يسجد الاخرى فابصر الماء قال الصلاة فاسدة
وعليه ان يتوضا ويغسل الصلاة في قول اخيه قلت لم وقد سلم وترج من الصلاة قال لا يمسح من الصلاة
بعد الا ترى انه لو كان اياها فادركه رجل الصلاة في هذا الحال كان قد ادمت الصلاة قلت
ارايته مسافرا فيتميمه ومعه في عمله ما وهو يعلم به فصل فلما فرغ من صلاته وسلم علم بالماء قال الصلاة تامة
ومحمد لا يجز الماء لان الله تعالى لا يكلمه الا على وجهه ومذاق في حقيقة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجز به
قلت فان علم بالماء قبل ان يكلم قال عليه ان يتوضا ويستقبل الصلاة قلت اذيت وجلالته جراحات في
عامة جسده وهو يستطيع ان يغسل ما يغسل ما يغسل ما يغسل الجراحات ومضى راسه ومعه وطهر
وعامة جسده قال ينجس قلت فان كان الجراحات في راسه او في احد يديه قال يغسل ما يوجب جسده
قلت فكيف يصنع بموضع الجراحات قال يمسح عليها بالماء قلت فان كان يستطيع ذلك قال يمسح
على المرفق التي فوق الجراحة بالماء قلت فان كان الجراحات في راسه قال يغسل جسده ويدع راسه
على الجراحات بالماء قلت اذيت وجلالته ايضا اجنبية وهو يستطيع ان يغسل ما يوجب الجراحات قال يمسح
بالصعيد قلت فان كان به جرح في راسه وهو يستطيع الغسل في جسده قال يغسل جسده ويدع
رأسه قلت اذيت وجلالته ايضا او في المصفاة صابنة لحافا ان اغتسل ان يغسله البرد قال ان خاف
على نفسه القتل من البرد فانه ينجس وان لم يخف على نفسه القتل فلا بد من ان يغسل قلعه وكذلك اذا كان
في السفر قال نعم ومذاق في حقيقة وقال ابو يوسف ما انا قارى ان يجز به ذلك في السفر ولا يجز به
اذا كان في الغربة وهو قول محمد وقال ابو حنيفة اذا خسر رجل لا يخرج ومو مقيم في المصفاة وخسر
الصلاة ولم ينفذ على مكان فظن ان يصلي فيه لم ينفذ على وضوءه ولا على صعيد طيب فانه لا يصلي حتى يخرج
من ذلك المصفاة ثم يتوضا ويغسل ما مضى من صلاته وقال ابو يوسف ومحمد يصلي في ذلك المكان يوم
ايامه بغير وضوء ولا يتيمم فاذا خرج توضا وقضى ما مضى من صلاته **قلت** اذيت وجلالته ان كان في غير محج
وكان محجوثا في السفر لا ينفذ على ما يتوضا به قال ينجس ويصلي فاذا خرج توضا فاذا الصلاة قلت لم
تأله في المصفاة اذيت وجلالته الصلاة وهو على غير وضوء في ذات ما بل الوقت بل يجز به ان يتيمم
ويصلي قال لا يجز به ولكنه يتوضا ويصلي ان دمه بل الوقت قلت اذيت وجلالته ايضا صلى بغير وضوء صلي

فانصرا المتوضون الماء ولم يصبوا الا ما لم يعلم به حتى فرغ من صلاته وسلم قال اما صلاة الامام فقلت ولما
صلاة الغور جميعا في فاسدة وعليهم ان يستقبلوا الصلاة قلت لم صلاته الغور وصلاة
الامام تامة قال هذا مثل اما صلى بغير وضوء قلت اذيت وجلالته ايضا او في المصفاة صابنة لحافا ان اغتسل ان يغسله البرد قال ان خاف
على نفسه القتل من البرد فانه ينجس وان لم يخف على نفسه القتل فلا بد من ان يغسل قلعه وكذلك اذا كان
في السفر قال نعم ومذاق في حقيقة وقال ابو يوسف ما انا قارى ان يجز به ذلك في السفر ولا يجز به
اذا كان في الغربة وهو قول محمد وقال ابو حنيفة اذا خسر رجل لا يخرج ومو مقيم في المصفاة وخسر
الصلاة ولم ينفذ على مكان فظن ان يصلي فيه لم ينفذ على وضوءه ولا على صعيد طيب فانه لا يصلي حتى يخرج
من ذلك المصفاة ثم يتوضا ويغسل ما مضى من صلاته وقال ابو يوسف ومحمد يصلي في ذلك المكان يوم
ايامه بغير وضوء ولا يتيمم فاذا خرج توضا وقضى ما مضى من صلاته **قلت** اذيت وجلالته ان كان في غير محج
وكان محجوثا في السفر لا ينفذ على ما يتوضا به قال ينجس ويصلي فاذا خرج توضا فاذا الصلاة قلت لم
تأله في المصفاة اذيت وجلالته الصلاة وهو على غير وضوء في ذات ما بل الوقت بل يجز به ان يتيمم
ويصلي قال لا يجز به ولكنه يتوضا ويصلي ان دمه بل الوقت قلت اذيت وجلالته ايضا صلى بغير وضوء صلي

ما ينقص التيمم وما لا ينقصه
قلت اذيت وجلالته يمسح ويصلي فبعد قدر الشاهد ثم وضوء الماء قال يتوضا ويغسل الصلاة فيقول
الحقيقة وقال ابو يوسف ومحمد لا يري عليه عادة قلت فان كان قد سلم تسليمته واحدة وشروطها الماء
قال الصلاة ثمانية وليس عليه ان يغسلها قلت فان كان قد سلم تسليمته عن يمينه وعن يساره وقد
كان يمسح الصلاة ثم سجدة لم يمسح ثم رفع راسه ومو يريه ان يسجد الاخرى فابصر الماء قال الصلاة فاسدة
وعليه ان يتوضا ويغسل الصلاة في قول اخيه قلت لم وقد سلم وترج من الصلاة قال لا يمسح من الصلاة
بعد الا ترى انه لو كان اياها فادركه رجل الصلاة في هذا الحال كان قد ادمت الصلاة قلت
ارايته مسافرا فيتميمه ومعه في عمله ما وهو يعلم به فصل فلما فرغ من صلاته وسلم علم بالماء قال الصلاة تامة
ومحمد لا يجز الماء لان الله تعالى لا يكلمه الا على وجهه ومذاق في حقيقة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجز به
قلت فان علم بالماء قبل ان يكلم قال عليه ان يتوضا ويستقبل الصلاة قلت اذيت وجلالته جراحات في
عامة جسده وهو يستطيع ان يغسل ما يغسل ما يغسل ما يغسل الجراحات ومضى راسه ومعه وطهر
وعامة جسده قال ينجس قلت فان كان الجراحات في راسه او في احد يديه قال يغسل ما يوجب جسده
قلت فكيف يصنع بموضع الجراحات قال يمسح عليها بالماء قلت فان كان يستطيع ذلك قال يمسح
على المرفق التي فوق الجراحة بالماء قلت فان كان الجراحات في راسه قال يغسل جسده ويدع راسه
على الجراحات بالماء قلت اذيت وجلالته ايضا اجنبية وهو يستطيع ان يغسل ما يوجب الجراحات قال يمسح
بالصعيد قلت فان كان به جرح في راسه وهو يستطيع الغسل في جسده قال يغسل جسده ويدع
رأسه قلت اذيت وجلالته ايضا او في المصفاة صابنة لحافا ان اغتسل ان يغسله البرد قال ان خاف
على نفسه القتل من البرد فانه ينجس وان لم يخف على نفسه القتل فلا بد من ان يغسل قلعه وكذلك اذا كان
في السفر قال نعم ومذاق في حقيقة وقال ابو يوسف ما انا قارى ان يجز به ذلك في السفر ولا يجز به
اذا كان في الغربة وهو قول محمد وقال ابو حنيفة اذا خسر رجل لا يخرج ومو مقيم في المصفاة وخسر
الصلاة ولم ينفذ على مكان فظن ان يصلي فيه لم ينفذ على وضوءه ولا على صعيد طيب فانه لا يصلي حتى يخرج
من ذلك المصفاة ثم يتوضا ويغسل ما مضى من صلاته وقال ابو يوسف ومحمد يصلي في ذلك المكان يوم
ايامه بغير وضوء ولا يتيمم فاذا خرج توضا وقضى ما مضى من صلاته **قلت** اذيت وجلالته ان كان في غير محج
وكان محجوثا في السفر لا ينفذ على ما يتوضا به قال ينجس ويصلي فاذا خرج توضا فاذا الصلاة قلت لم
تأله في المصفاة اذيت وجلالته الصلاة وهو على غير وضوء في ذات ما بل الوقت بل يجز به ان يتيمم
ويصلي قال لا يجز به ولكنه يتوضا ويصلي ان دمه بل الوقت قلت اذيت وجلالته ايضا صلى بغير وضوء صلي

الوقت قلت فان لم يفعل وصلى بهم قال صلى الله عليه وسلم ان يوشع اخر الابرار ان يؤذن للمعزة خاصة
قبل طلوع الفجر قلت ارأيت المسافر من يؤذن وهو اكب قال نعم قلت فكيف يصنع اذا اقام
قال الحب ملك في اذا اراد ان يقيم ان ينزل فيقيم في موضع الارض قلت فان لم يفعل فاقام ركبا كما هو قال
يجزيه قلت ارأيت النساء هل يلهين اذان واقامة قال ليس على النساء اذان ولا اقامة قلت ارأيت اهل
المضر يصلون الجماعة بغيلان ولا اقامة قال قد اساءوا وصلاهم تامة قلت ارأيت رجلا صلى في المضر
وحده مثل محبة عليهما اذان واقامة قال ان فعلت خسر وان كنتي باذنا للناس فاقامتهم اجزاء ذلك قلت
ارأيت رجلا انتهى الى المسجد فاذا ان يصلي فيه وقاد في ذلك المسجد اقيم فيه صلى الناس من كل جانب على
الرجل ان يؤذن لنفسه ويقيم قال لا ولكنه يصلي باذانهم واقامتهم قلت ارأيت المسافر يؤذن ويقيم في السفر
قال نعم قلت فان اقام ولم يؤذن قال يجزيه قلت فان اذن ولم يقر قال يجزيه وقامت قلت فان لم
يؤذن ولم يقر قال قد اساء وصلاهم تامة قلت ارأيت ان كانوا جماعة في صغر في الجماعة في هذا الواحد
سواء عليهم ان يؤذنوا ويقيموا وان لم يفعلوا فقد اساءوا وصلاهم تامة قلت فان اقاموا وتروكوا الاذان قال
يجزيهم قلت وترخص المسافر في هذا ولا ترخص للمقيم قال نعم قلت ارأيت الاذان والاقامة هل
يجب في كل صلاة الشطع قال لا اما الاذان والاقامة في الصلوات الخمس لم يرضه قلت فعمل في الوتر
اذان واقامة قال لا قلت فعمل في العيدين اذان واقامة قال ليس في العيدين اذان ولا اقامة قلت
فالجمعة قال الجماعة فريضة وفيها اذان واقامة قلت فعمل في الاذان والاقامة يوم الجمعة قال لا اذا صعد
الامام المنبر في المؤذن واذا نزل الامام اقام المؤذن قلت ارأيت المؤذن اذا اذن واقام ما لم يتكلم في شيء من
اذانه واقامته قال لا فان تكلم في اذانه واقامته وصلى القوم ذلك قال صلى الله عليه وسلم تامة واجبة لكل
ان لا يتكلم في اذانه ولا في اقامته قلت ارأيت المؤذن يؤذن للمعزة قبل ان ينشق الفجر انما كان يعيد اذا
اذا انشق الفجر قال نعم قلت لم قال لا انما كان قبل الوقت لا ترى ان لو اذن لم يفتي عشا كان يجزيه
ان يعيد الاذان فكذلك اذا اذن قبل دخول الوقت قلتم فان لم يعد الاذان فصلى في الوقت قال
صلاهم تامة وهذا قول في حقيقته وحججه وهو قول ابو يوسف فقال لا بأس ان يؤذن في العجينة
قبل ان يطلع الفجر قلتم ارأيت قوما فاشتموا الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد وقادتهم في ذلك المسجد وعلى
فيه فاذا القوم يصلون فيه جماعة باذان واقامة قال لا كره لهم ذلك ولكن عليهم ان يصلوا وهذا ما يغير
اذان ولا اقامة لان اذان اهل المسجد واقامتهم يجزيهم قلت فان اذنا قوما وصلوا جماعة قال
صلاهم تامة واخبرني ان لا يفعلوا قلت ارأيت ان كان ذلك المسجد في طريق من طريق المسلمين وصل فيه
نوم مسافرون سوى اولئك فاذا اذنا ان يؤذوا فيه ويقيموا ويصلوا جماعة قال لا بأس بذلك قلت لم قال
لان اهل المسجد لم يصل فيه بل اهل الطريق وانما كره ذلك اذا كان اهل ذلك قد صلوا فيه
قلت فلان مثل هذا المسجد نوم مسافرون ثم جاء اهل المسجد فلا يؤذونهم واقامهم وصلوا فيه ثم جاء قوم اخر
فاذا اذنا ان يصلوا فيه جماعة باذان واقامة قال لا كره لهم ذلك اهل المسجد قد صلوا فيه بآب
من نسي صلاة نكحها من الغد قلت ارأيت قوما فاشتموا في الظهور من نسي صلاة نكحها من الغد واذا
يتصوفا جماعة بان اذان واقامة قال لا بأس ان يؤذوا فيه ويقيموا بعضهم قلت فان كان رجل واحد نسي
هذه الصلاة فاذا ان يقيم ناس من الغد يؤذونهم ويقيمونهم قال نعم قلت فان لم يفعل وصلى قال صلاهم
تامة قلت ارأيت قوما نسيوا صلاة نسي في الظهور بعضهم نسي في الظهور بعضهم نسي في الغد فذكر ذلك من
الغدا ان يصلوا في جماعة قال اما من نسي في الظهور فلا بأس ان يصل في جماعة ولا يصلي من نسي في الغد
ويصل الذين نسيوا العصر جماعة ايضا ان شاء الله قلت فان كان القوم نسيوا جميعا الصلاة فذكروا

ذلك من الغد فان يؤذونهم واقامهم في الظهور جماعة ثم ان يؤذونهم ايضا واقامهم وصلوا العصر
جماعة قال نعم قلت ارأيت رجلين نسيوا صلاة نسي في الظهور الاخر نسي في الغد فذكر ذلك من
الغدا فامضوا الى الامام الذي نسي العصر صلى به قال اما الامام فصلاته تامة واما الذي نسي الظهر
فصلاته دخل مع الامام في الشطع فمثل يجزيه من الشطع قلت نعم قلت فان نسي صلاة نسي من بين
وما جميعا العصر فامضوا الى الامام الذي نسي او لا قال صلاته تامة وهذا الذي نسي اخر الاما
دخل معه في الشطع فهو يجزيه من الشطع وعليه ان يعيد العصر قلت وكذلك لو كان الذي نسي اخر قال
نعم قلت ارأيت القوم يؤذون لغير العبد او الاعراب او ذوا النوايا والاعمال في حجرهم قلت ان يكون
المؤذن عالما بالسنة قال نعم قلت ارأيت القوم يؤذون لغير العبد الذي لم يعلم بعد وقدر الحق العلم
قال لا خبرني ان يؤذن لغير رجل قلت فان صلوا باذان واقامة قال يجزيهم قلت ارأيت القوم يؤذون
لغير المرأة فصلوا باذان واقامة قال لا كره ذلك وان فعلوا اجزائهم قلت قال البصير اجزا لي ان يؤذن من
الاعمال قال نعم هو اخبرني ان البصير اعرف بما اقيمت الصلاة قلت فاما العبد اليك ان يؤذن المؤذن في
المسألة او في حق المسجد قال لا خبرني ان يكون سمعه للمؤذن ولجيرانه وكل ذلك حسن قلت انما
المؤذن ان يرفع صوته بالاذان والاقامة قال نعم يسمع ولا يسمع نفسه قلت فتكره للمؤذن اذا اذن او يطوع
في صوته قال لا كره له ذلك قلت ارأيت اذا قال المؤذن اقامه كبريا كبريا يطول لك قال اجبة لك ان
ان يجده خيرا قلت فان فعل قال لا يجزيه قلت ارأيت رجلا اذن لظن انها الاقامة واقامه لغيرها
فصلى القوم بذلك قال لا يجزيهم قلت فان اقام ثم استيقن قبل ان يدخل في الصلاة قال لا خبرني ان
يقيم الاذان ثم يقيم فان لم يفعل اجزاء قلت ارأيت مؤذنا اذن ثم مكث بعد اذانه ساعة فاحذف في اقامته فظن
انها الاذان فصلى فيها ما يصنع في الاذان فقال له بعض القوم هذه الاقامة كيف يصنع ايته ولا اقامة
من اولها او يقول قد قامت الصلاة قال لا يجزيه ذلك الاقامة من اولها قلت فان لم يفعل قال قد قامت
الصلاة قال لا يجزيهم قلت ارأيت لواتة حين فعلت الاقامة ما فعل ثم ان ذلك لا يجزيه فاستقبل
الاذان من اوله ثم اقام فصلى قال لا يجزيه قلت ارأيت مؤذنا يوشع في الفجر فظن ان تؤذيه ذلك الاقامة
فاقام فيها الصلاة ثم علم بعد انه للتؤذيه قبل ان يدخل القوم في الصلاة قال يكفل القوم حق يثبت
المؤذن الاقامة من اولها ثم يقومون الى الصلاة قلت ارأيت مؤذنا اذن في الاقامة فسلم عليه قبل
ان يقرع من اقامته ثم افاق ايتهى بالاقامة من اولها او من المكان الذي يوشع فيه قال لا خبرني ان
ان يثبت من اولها وان لم يفعل اجزاء ذلك قلت ارأيت مؤذنا اقام ثم رقت او حدث قبل ان يقرع
من اقامته فذم من فوضا شرعا ايتهى الاقامة من اولها او من الموضع الذي اشتهى اليه قال لا خبرني ان
يستدبرها من اولها وان لم يفعل فابعد ما من ذلك الموضع اجزاء قلت ارأيت مؤذنا اذن وقد مضى قبل
فقال لا شهد ان محمد رسول الله ثم قال لا شهد الا لا الله قال اذا قال لا شهد الا لا الله قال عليه
ان يقول لا شهد ان محمد رسول الله حتى يكون بعدها قلت فان لم يفعل فمضى على الشك لا يجزيه قلت
وكذلك كل شيء قد مر من الاذان واخبرني ان نعم قلت كذلك لو فعل من في الاقامة قال نعم قلت ارأيت
مؤذنا اخذ في الاقامة فلم يقرع من الاقامة حتى احدث كيف يصنع ايتهى الاقامة ثم يذمب فينوضا او يشد
فينوضا شرعا ايتهى الاقامة قال لا يثم الاقامة ثم يذمب فينوضا ويصلي في ذلك فعل اجزاء قلت ارأيت
مؤذنا اخذ في الاقامة فوقع من اقامته رجل من القوم مكانه ايتهى الاقامة من اولها او ياخذ من المكان
الذي انتهى اليه الميت قال لا خبرني ان يثبت من اولها او من الموضع الذي اشتهى اليه الميت اجزاء
قلت وكذلك لو اذنا لغير العبد او الاعراب او ذوا النوايا والاعمال في حجرهم قلت ان يكون

وخرج من المسجد أتى المنبران فبسط يدهما وأبصر القوم فيقيم بصلته صلاة أو يعيدها أو إذا كان
قال لا لك ما فعلوا اجزاهم **قلت** رأيت المودن إذا أذن في المغرب وخرج من إذا أتته أخته في الغد
ثم يقوم فيقيم بصلته صلاة أو يكون قائما لا هو حتى يقيم أو لا أحب ليك قال أحب لي أن يقوم قائما كما هو
حتى يقيم بصلته صلاة وهذا قول حنيفة وقال أبو يوسف أحب لي أن يجلس بصلته حنيفة ثم يقوم
فيقيم بصلته صلاة وهو قول حنيفة فان كان ذلك في الجوف والظهر والعصر والعشاء قال أحب لي أن يقعد
فيها فيما بين الأذان والإقامة قلت فان لم يقعد لم يقعد في شيء من ذلك غير أنه إذا قام للصلاة قال لا يجزئهم
قلت رأيت أن وصل الأذان والإقامة ولم يجلس في شيء مما شاء أو لم يكسب بينهما قال لا كره لذلك ولا يجزئهم
قلت رأيت مؤذنا أذن وهو في دار واحد فأكبر ذلك قال لا يجزئهم قلت رأيت المودن مل كره ذلك
يؤذن للقوم ولا يقيم ويصلي معهم ياتي قوما آخرين يؤذن لهم ويقيم ولا يصلي معهم قال لا يكره ذلك
قلت فان فعل قال لا يجزئهم قلت رأيت المودن إذا لم يكن له منارة والمسجد صغيرا من أحب ليك أن يؤذن
يخرج من المسجد يؤذن حتى يسمع الناس أن يؤذن في المسجد قال أحب لي أن يؤذن خارجا من المسجد وأن أذن
في المسجد واجزاه قلت رأيت المودن والامام من يكره لهما أن يؤذنا ويؤذنا بآخر معلوم قال لا يكره لهما ذلك
ولا ينبغي للقوم أن يعطوا ما على ذلك اجزا قلت فان أخذ على ذلك اجزا معلوما فاذن لهم وأقر قال لا يجزئهم
قلت رأيت أن لم يشاء عليهم على شيء معلوم ولكنهم عرفوا حاجته فكانوا يجملون في السنة شيئا فيعطونه ذلك
قال لا يجزئهم **قلت** رأيت المودن إذا كان رجل يؤذن القوم يجردون خير من أن يؤذن لهم قال لا يؤذن
لهم من يؤذن من هذا قلت فان لم يقعدوا أذن لهم هذا قال لا يجزئهم قلت رأيت الرجل المستوفى يؤذن
للقوم والعصر والعشاء ويكون الظفر والعصر في سوتة ويؤذن لهم الظفر والعصر في سوتة لكره لكره ذلك
قال لا قلت فان كان رجل يؤظف عليها كلها قال هو أحب لي قلت رأيت رجلا أذن وقام وموسكا
لا يغفل ويحسبون فخلوا به فخل فخل القوم به ذلك الأذان قال لا يجزئهم قلت انكروا ذلك كره المجنون
الذي لا يغفل أن يؤذن للقوم فيقيم قال لا يكره لكره ذلك قلت وكذا لك المعنوية قال نعم قلت رأيت أن
أذن وقام للقوم أتى المنبران يعيدها الأذان والإقامة قال نعم وأحب لي أن يقعدوا قلت رأيت
القوم يكرهون شيئا من المسجد ويؤذنه واحد فانتسروا المسجد بينهم فصرخوا كيطا وسطة وكل طائفة أمام
على حدة من لا يجزئهم أن يكون مؤذنه واحد قال لا نعم ولكن لا ينبغي لهم أن يفتشوا المسجد ولا يجوز التهمة
فيه فان انتسروا ذلك قال لا التهمة مودة وان لم يردوا التهمة وصرخوا جميعا قال لا حسن ذلك أن يكون
لكل طائفة مؤذن لهما مسجدان **باب مواقيت الصلاة** قلت رأيت وقت العصر
متى يؤتا من حين يطلع الفجر إلى طلوع الشمس قلت رأيته الفجر الذي يطلع ولا يعتد به في الأفق ابتداء من
الوقت قال لا ليس ذلك بوقت قلت فهل يجزئ الطعام على الصائم فاطلع ذلك الفجر الذي يسطع في السماء
قال لا ولكن الفجر الذي يجزئ به الطعام على الصائم وتحل به الصلاة هو الفجر الذي يجزئ في الأفق قلت رأيت
وقت الظهر متى يؤتا من حين تنزل الشمس إلى أن يكون الظل قائما في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمين فإذا صار الظل قائمين دخل وقت العصر قلت رأيته وقت
العصر متى يؤتا من حين يكون الظل قائمين فيزيد على الثمانين إلى أن تغيب الشمس قلت قول أبي يوسف
ومحمد وقال أبو حنيفة لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمين وأخر وقتها عزوب الشمس قلت فمن
صلى العصر حين تغيب الشمس قبل أن تغيب تزي ذلك لا يجزئهم قال نعم يجزئهم ولكن كره أن يؤخر ما
أن تغيب الشمس **قلت** رأيت للمغرب متى يؤتا من حين تغرب إلى أن يغيب الشفق قلت وتكره أن يؤخر ما
إذا غاب الشفق قال نعم والشفق البياض المعتد في الأفق في قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد

الخبر وهو أيضا غلب في حنيفة أنه قال الشفق مؤخر قلت رأيت وقت العشاء متى يؤتا من
حين يغيب الشفق إلى نصف الليل قلت رأيته مؤخر ما قبل أن يطلع الفجر فبعد ما مضى نصف الليل
قال لا يجزئهم ولكن كره أن يؤخر ما إلى تلك الساعة قلت رأيته الفجر يؤخر ما في الشفق والمغرب
بها قال أحب لي أن يؤخر ما قلت رأيته الظهر يصليها حين تنزل الشمس ويؤخر ما قال أما في العتيق
فأحب لي أن يؤخر ما ويؤخر ما وأما في الشفق أحب لي أن يصليها حين تنزل الشمس قلت رأيته العصر
يصليها في أول وقتها أو يصليها في آخر وقتها قال أحب لي أن يصليها في آخر وقتها أو في شمس أيضا لم
تتغير قلت والشا والعتيق عندك سواء قال نعم قلت رأيته المغرب يؤخر ما بعد غروب الشمس
شيئا قال لا كره أن يؤخر ما إذا غربت الشمس والشا والعتيق سواء قلت رأيته وقت العشاء يصليها
حين يغيب الشفق أو يؤخر ما قال أحب لي أن يؤخر ما إلى ما بينه وبين ذلك الليل قلت رأيته إذا كان
يؤخر ما عن غيرهم كيف يقيم في مواقيت الصلاة كلها قال أما الفجر فيؤخر ما وأما الظهر فيؤخر ما وأما العصر
فيؤخر ما وأما المغرب فيؤخر ما وأما العشاء فيؤخر ما **قلت** رأيت هل يجزئ بين الصلاة وبين الصلاة
في غرة وجمع قال لا يجزئ بين صلاتين في وقت واحد في حضر ولا سفر ولا عرفة والمزلة لفته قلت
رأيت المسافر إذا صلى الظهر في آخر وقتها أو العصر في أول وقتها لم يجزئهم ذلك قال نعم قلت وكذلك
المغرب والعشاء قال نعم قلت رأيته لو تفرقت وقتها قال من حين يصلي العشاء إلى طلوع الفجر قلت
كأنه لك أفضل عندك قال لا أفضل ذلك عندك يؤخر في آخر الليل قبل طلوع الفجر قلت رأيته إذا كان
قبل العشاء مستحيا لذلك قال لا يجزئهم قلت وكذلك لو أتت بعد ما غاب الشفق قال نعم قلت لم قال
لا لا ينبغي له أن يؤخر ما بعد ما يصلي العشاء **قلت** رأيت رجلا صلى العشاء ومضى على غير وضوء
فنام ثم استيقظ فاستحيا أن يؤخر ما بعد ما يصلي العشاء كان على غير وضوء فقام ثم استيقظ فاستحيا
دأبنا فلما فرغ من الوتر وسلم ذكر أنه صلى العشاء ومضى على غير وضوء فقام ثم استيقظ فاستحيا
أن يعيد قال لا يجزئهم ولا يصح في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يجزئهم الوتر وإن كان بعد ما يصلي
قلت رأيته أن لم يعلم أنه صلى العشاء ومضى على غير وضوء أو أياها أو ليالي ثم ذكر بعد ذلك أن يغضض الوتر في كل
ليلة وقد صلى هكذا قال لا لو أوجبت عليه أن يغضض الوتر في كل ليلة لا وجبت عليه أن يغضضها في أكثر
من ذلك وقتها قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يغضض الوتر في كل ليلة قلت رأيته الرجل إذا أراد أن
يصلي فطوى أبيض في أي ساعة شاء من الليل أو النهار قال نعم خلافت ساعات إذا طلع الشمس
لأن ترتفع وإذا انصفت النهار إلى أن تنزل الشمس وإذا غربت الشمس إلى أن تغيب ولا صلاة بعد الفجر
حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب **قلت** رأيت رجلا يصلي صلاة مكتوبة فذكر ما بعد ما صلى
الفجر قبل أن تطلع الشمس أو ذكر ما بعد ما صلى العصر قبل أن تغيب الشمس قال عليه أن يغضضها ساعة
ذكر ما قلت لم وقد زعمت لك تكراه الصلاة فيما بين الوقتين قال لا أكرهها إنما الصلاة المكتوبة
عليه فأنه يغضضها فيما بين الساعتين قلت وكذلك لو سمع فيما بين الساعتين سجدة أو قرا ما هو يصليها
قال نعم قلت وكذلك لا يصلي فيما على الجفارة قال نعم قلت لم قال ليس للسجدة والصلاة على الجفارة من
التطوع قال لا لا ترى أن السجدة قد وجبت عليه حين يصليها ومضى وقت الصلاة أولا ترى لو صلى الصلاة
فذكر ما فيما بين الساعتين صلاة ما وقد كان يكون صلى في وقتها أو أكره الصلاة فيما بين الساعتين إذا كان
قد صلى الفجر والعصر ومضى بربان يتطوع به بعد ذلك فقام صلاة ذكرها تلك الساعة فقلت كره أن يصليها
قلت رأيته رجلا صلى صلاة مكتوبة فذكر ما حين طلع الشمس وحين انصفت النهار أو ذكر ما حين تغيب
الشمس قال لا يصليها في هذه الساعات الثلاث قلت وكذلك لو كان صلاة على الوتر أو المكتوبة أو غيرها

حله
نحوه

قال فمما يصلي في هذه الثلاث ساعات ما خلا العصر فإنه إذا ذكر العصر من يومه ذلك قبل غروب الشمس صلحاً
لأنه بلغنا في ذلك أشرف زماننا لعصر قد نسيها قبل ذلك ويجوز أواباً ولم يصلها في تلك الساعة قلت فإن
ذكر العصر عند طلوع الشمس ونصف النهار فلا يصليها والعصر غير ما في هذا سؤا قلت أرايت رجلاً جمع
السجدة حين طلعت الشمس أربعين انتصف النهار وحين تغيب الشمس قال لا يسجد ما في هذه الساعة
الثلاث ولكن يسجد ما بعد ذلك قلت وكذا لك لو قرأها مؤقلاً لنعم قلت فإن أرايت يصلي على جنازة في
هذه الثلاث ساعات قال لا يصلي على جنازة في هذه الثلاث ساعات قلت فإذا ارتفعت الشمس أبيحت
فإذا زالت الشمس وإذا غربت الشمس صلى على الجنازة إن شاء وأصل صلاة ذكر ما أوجبه كانت عليه ودنوا
قد نسيه قال نعم قلت أرايت رجلاً صلى صلاة العجزة ذكر ما حين زالت الشمس نسيها أو بالظهر قال
يكسبها فيصل العجزة يصل الظهر قلت فإن نسي الظهر من ذلك قال لا يجزئ وعليه أن يصلي العجزة
ثم يصل الظهر قلت أرايت من صلى العجزة والظهر جميعاً ثم ذكر ذلك في آخر وقت الظهر قال لا يصلي الظهر ثم
يصل العجزة قلت له قال لا العجزة قد فاتته ومن أخر وقت الظهر فعليه أن يصل الظهر ولا يرجع أن تقوته فيكون
قد فاتت صلاة قال قلت أرايت أن كان في أول وقت الظهر قد نسي العجزة لم يذكر ما حتى صلى الظهر فما فرغ من الظهر
ذكر العجزة أن يصلي العجزة ثم نسي الظهر قلت فإن ذكر ذلك وقد بقيت عليه ركعة من الظهر قال لا الظهر فأسد
وعليه أن يصلي العجزة ثم يجيء الظهر قلت فإن ذكر بعد ما نسي في الرابعة وتشهد إلا أنه لم يسلم قال بعد الأول
سواء الظهر فأسد وعليه أن يصل العجزة ثم يجيء الظهر قولاً في حقيقته وإما قول في يوسف ومحمد فإنه
إذا ذكر ما بعد ما نسي صلاة ثم نسيها قلت أرايت أن كان سلم وعليه يسجد ما السجدة سجدة ما ثم ذكر العجزة يومه
في سجوده قال لا الظهر فأسد وعليه أن يصلي العجزة ثم يجيء الظهر قولاً في حقيقته قلت له قال لا بعد سنة
صلاة لم يفرغ منها الا ترى لو أن رجلاً دخل بعد الصلاة على ذلك الحال كان قد أدرك الصلاة معه الا ترى
لو كان الذي دخل معه مسافراً أو في غير ذلك كان على السائر أن يصل أربعاً ثم تدارك الصلاة معه قلت
أرايت رجلاً نام عن صلاة العجزة فاستيقظ وقد كان ذلك الشمس أن تطلع ولم يؤت أياً من الأوتار بالهجرة قال
إن كان يخاف أن تقوته العجزة أن تطلع الشمس يداها وترثم صلى ركعتين قبل العجزة صلى العجزة كان يجازت
أن تقوته العجزة تراها لا توترى العجزة قلت فإن فرغ من العجزة وسلم ثم طلعت الشمس ثم يؤت أياً من الأوتار
الشمس وترثم قلت فإن طلعت الشمس وتبين في ركعة من العجزة فأسد وعليه أن يسجد
العجزة إذا ارتفعت الشمس أبيحت قلت أرايت أن فرغ من الصلاة وقد فقد قدر تشهد ثم طلعت
الشمس قبل أن يسلم قال الصلاة فأسد وعليه أن يسجد إذا ارتفعت الشمس قولاً في حقيقته وقال أبو بوب
ومحمد إذا فقد قدر تشهد ثم طلعت الشمس فز صلاة ثم نسيها قلت فإن كان سمي صلاة فزوزع وسلم
ثم سجدة السهو وسجدة واحدة ثم طلعت الشمس قال الصلاة فأسد وعليه أن يسجد إذا ارتفعت الشمس قول
في حقيقته قلت أرايت رجلاً نسي العصر فذكر ما حين أحرم الشمس فصل ركعة أو ركعتين ثم نسي الشمس قال
يضي على صلاة فيصلي ما بقي قلت من أين اختلف هذا الأول قال لا لأننا نصل العجزة فطلعت الشمس ومضى
الصلاة فقد سقطت عليه صلاة ثم لاها ليست بساعة يصلي فيها والذي يربط الشمس وقد صلى ركعة أو
ركعتين فقد دخل في وقت صلاة والعصاة لا تكفي في تلك الساعة فعليه أن يتم ما بقي منها قلت أرايت رجلاً
صلى نظو ركعة ثم ذكر أن عليه صلاة مكونة من ركعة الطوع وينصرف قال لا ولكنه يعني على صلاة فإذا فرغ
منها صلى المكتوبة قلت فما لأن ذكر ما في المكتوبة فقد سقطت عليه قال لا لأنه لا ينبغي أن يصلي المكتوبة إلا كافت
عليه الأولى قال الأولى فإن ذكره بالآخرى قبل الأولى فقد سقطت عليه صلاة وقد فرغ من ركعتين صلى العصر قبل الظهر والظهر
ليس مثل المكتوبة لأنه لو ذكر مكتوبة عليه ثم قام فصلي قبلها نظو ما يصير ذلك شيئاً بلغنا عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم انما هو وانما جاءه عز العجز فاستيقظا بعد ما طلعت الشمس فلما اردت ان تقف الشمس غول
عن ذلك الوردى ثم اوتر النبي صلى الله عليه وسلم واوترنا لنا ثم اوتر بلالا فان فصل ركعتي العجز قبل العجز ثم
امر بلالا فاقام الصلاة فصلت ثم النبي صلى الله عليه وسلم العجز ثم ركعتا تكونين عليهما فتدبرا قبلهما
بالنطوع لم يضر ذلك شيئا لان هذا اثر وجها لانه لم يقدم من مؤخر ولم يؤخر مقدم ما قلنا اريت النطوع قبل
الظهر كرهوا للاربع ركعات لا يفصل بينهما الا بالتشهد قلنا فكر النطوع بعدها قال لا ركعتان قلنا فقبل
قبل العصر نطوع قال لا ان فعلت تحسن قلت فكر النطوع قبلها قال لا اربع ركعات قلت فكر النطوع بعد
المغرب قال ركعتان قلت فعل بعدها احسا نطوع قال لا ان قطع تحسن بلغنا عن عبد الله بن عمر قال
من صلى اربع ركعات بعدها احسا قبل ان يخرج من المسجد كن مثلين من ليلة القدر قلت هل بعد نطوع العجز
نطوع قال نعم ركعتان قبل صلاة العجز قلت ويكره الكلام بعد انشقاق العجز ان يصلي العجز الا يجزى قال
نعم قلنا اريت النطوع يؤخر الحصة كرهوا قلنا اربع ركعات وبعد هذا اربع لا يفصل بينهما الا
بالتشهد قلنا اريت صلاة العيد هل قبلها صلاة قال لا قلنا بعدها قال لا ان دخلت تحسن قلت
فكر صلى بعدها قال لا اربع ركعات لا تفصل بينهما الا بالتشهد قلت فكر صلاة نطوعا بالليل قال لا بلقا
عز النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثمان ركعات ثم يوتر بثلاث ثم يصلي ركعتين قبل الفجر قلت
فان نطوع بالليل قال لا بأس بان يصلي ركعتين واربع او ستا او ثمانية ثمانية لا بأس بان يفعل ذلك
شئت قلت فاي ذلك احب اليك قال لا اربع اربع قلت وكذلك النطوع بالثمان ارقا نعم وهذا قولنا وحيفة
وقال يعقوب ومحمد صلاة الليل شئ شئ قلنا اريت الاثر الذي جاء لا يصلي بعد صلاة مثلنا قال ذلك
عندي من ترك القراءة في الركعتين الاخريتين لانك لم تنقرأ فيهما ان شئت الصلاة المكونة قلت بطول
العمود والقيام واحب اليك او كثرة السجود قال طول القيام احب لي واي ذلك فعلت تحسن قلنا
اريت رجلا افترخ الصلاة بين اربع ركعات ثم تكلم قال عليه ان يقضى ركعتين قلت لم قال لا انه لا يكون
دخلا في الاربع حتى ينتهت في الركعتين ويقع في الثالثة قلت فاذا صلى اربع ركعات بعجزة كره يقضى
قال يقضى ركعتين قلت لم قال لان الركعتين الاوليين فاسد فان ما عليهما يقضى الركعتين الاوليين
قلت فان قرأ في الركعة الاولى وقرأ في الرابعة او قرأ في الاولى وقرأ في الثالثة قال عليه ان يقضى اربع ركعات
قلت من ابن اخنوخ هذا الاول قال بعد في القياس سواء قلنا قولنا وحيفة قال يعقوب ما انا فاذا ركى
عليه في الركعتين جميعا اربع ركعات قلنا ولم يقرأ وقال محمد اربعة الركعتين جميعا ركعتين لانه اذا قصد
الاوليين بما يقدر على ان يدخل في الاخيرتين وموتوا فترك قلنا اريت ان صلى ركعتين بعجزة ثم انه
صلى ركعتين بعجزة ولم يسلم ونوى في الاخيرتين فقام الاوليين قال لا يكون هذا قضاء وعليه نقول ركعتين
لان هذه صلاة واحدة فلا يكون بعضها قضاء بعض قلت فان دخل معه رجل في الركعتين فصلاهما معه
قال عليه ان يقضى الاوليين كما يقضيهما الاصل قلنا فان دخل معه في الاوليين دخل فلما ارغ منها
تكلم الرجل بقضى الامام في صلاة حتى صلى اربع ركعات قال على الرجل الذي كان خلفه ان يقضى ركعتين
قلنا اريت ان كانا احلا صلاة فكلنا متفقين متفقين كما يكون على الرجل الذي تكلم قال ليس عليه
ان يقضى الركعتين لانه قد خرج من ان يكون هذا امامه قبل ان يدخل في الركعتين الاخريتين وانما كانت
امامه في الركعتين الاوليين قلنا اريت رجلا صلى ركعتين من اخر الليل وموتى بهما ركعتي العجز
قال لا قلنا فان صلى ركعتي العجز ولم يستيقظ نطوع العجز يحسب بهما قال لا قلنا فلو كانا
في ركعتينهما قبل طلوع العجز ان لم يكن طلوع قال نعم وقالنا وحيفة اذا صلى الرجل العجز لم يوتر ثم ذكر
الوتر فعليه قضاء الوتر وان صلى العجز لم يصل ركعتي العجز ثم ذكرهما فلا قضاء عليه وليس ركعتا

قلت اريت اماما اخذ ثقله وقدم رجلا من خلفه وقد اتته ركعة كبت لم يسمع قال يصلي القوم فاذا
نشتموا فخرجوا فجلوسا غير ان يصليهم فيسلم بهم الرجل الاخر ثم يقوم وهو في غيبوبة من صلاته ويسلم
قلت اريت ان لم يخرج من صلاته حتى ينطق ففقهه وقد بنيت عليه ركعة او ركعتان قال صلاته وصلاة
من خلفه وصلاة الامام الاول فاسد على هذا الذي فعل ان يعيدوا الوضوء والصلاة وعليهم جميعا الاستقبال
الصلاة قلت لم اشد صلاة الامام الاول قال لا الامام قال لا الامام الثاني مؤامرا الاول الا ترى
ان الامام ينبغي له ان يتوضا ثم يجي فيدخل مع الثاني في صلاته قلت اريد ان تؤمنا الاول وصلى في بيته ثم
يأتي من صلاته من غير ان كان صلى في بيته بعدما سلم الامام الثاني فخرج من صلاته فان صلاته
تامة وان كان الامام الثاني لم يخرج من صلاته فان صلاته فاسدة وعليه ان يستقبل الصلاة قلت اريت
الامام الثاني ان تغتسل في الركعة الاولى لثلاثة عشر ركعة بعد ما نشتموا حتى يفقه قال عليهما ان يجي
الوضوء والصلاة وانما من خلفه فصلاته تامة قلت لم كان هذا هكذا ان يكون صلاة الامام فاسدة وصلاة
من خلفه تامة قال لا الامام قد بقيت عليه ركعة وانما الذي خلفه فقد استكمل الصلاة قلت وقال
الامام الاول قال ان كان خلفه الثاني وقد خرج من صلاته من خلفه فان صلاته تامة وان كان في بيته لم يدخل
مع الامام الثاني في الصلاة فان صلاته تامة ايضا وليس عليه ان يستقبل لان الامام الثاني حين فسدت
صلاته قبل ان يتم الاول ثم فسدت صلاة الاول ولو كان في القوم من لم يتم صلاته كان عليه ايضا ان يستقبل
الصلاة ولا يشبه هذا الامام الاول الا ترى ان الامام الاول يقتضي بغير قراءة فكانه خلف الامام الثاني
وعدا الذي يدرى الصلاة يقتضي قراءة **قلت** اريت رجلا صلى من الظهر ركعتين ثم نشتموا فسلم
ناسيا ثم ذكر فظن ان ذلك يقطع الصلاة فاستقبل للتكبير بنوى به الرجوع الى الظهر ثالثة ومما ثم قوم
فكبر مرة القوم يؤمونه فاصنع قال مواعيل صلاته الاولى فيصلي ما بقي منها وعليه سجدة الشهو وتكبير لا يكون
قطعا للصلاة لانه فيها بعد الا ترى لو انهم احدثوا كانت صلاتهم تامة قلت وكذا ان رخصوا قال نعم
قلت اريت رجلا صلى وحده ركعة او مؤامرا ثم جاء قومه فدخلوا في صلاته فاتم لهم الصلاة فلما فقد
قدرا من الشهود ففعل الامام حتى ففقهه قال صلاة الامام تامة وعليه ان يعيد الوضوء لصلاة اخرى وانما
صلاة القوم في فاسدة وعليه ان يستقبلوا الصلاة قلت لم قال لا ترى ان الذي خلفه لم ينطقوا او احدثوا
او وضعوا اشدت عليهم صلاتهم لانه قد بنيت عليهم ركعة فكذلك الامام يعيد على من خلفه ولا يفقه
على نفسه لانه قد اتم الصلاة قلت وكذا لو ان الامام احدث متعمدا قال نعم قلت فان تكلم متعمدا قال
لا يشبه الكثرة الضحك والحديث لانا الكثرة بمنزلة التسليم وعلى القوم ان يقضوا تلك الركعة التي بنيت
وصلاتهم تامة ومما قولنا في حبيفة وقال ابو يوسف ومحمد صلاة من خلفه تامة يتوهمون في ذلك كله
فيقضيون فان فعل الامام ففقهه وهذا الاخير اخذ **قلت** اريت رجلا انفتح الظهر في
المسجد فصل ركعة او ركعتين ثم انقبت الصلاة كيف يصنع قال ان كان صلى ركعتا اضاف اليها اخرى ثم
ينقطع ويسلم ويدخل مع الامام في صلاته وتكون له الركعتان تطوعا قلت فان كان صلى ركعتين وقام في الثانية
فقرأ او ركع ولم يسجد حين انقبت الصلاة قال لا يقطعها ما يدخل مع الامام في صلاة الامام ولا يجنس بها
صلى ركعة فيجعل صلاة الامام فريضة وتطوعا قلت اريت ان كان سجدة في الثالثة سجدة مؤاخاة
او سجدة تين قال لا يفتي على صلاته حتى يتمها وعلى الفريضة ثم يسلم فاذا سلم ودخل مع الامام في صلاته فيجعلها تطوعا
قلت ذلك ان لو كان في صلاة العصر قال نعم لا ينبغي ان يصلي مع القوم بعد العصر تطوعا وكذا اذا خرج
من صلاته خرج ولم يدخل مع الامام في صلاته قلت فان كان في الجنب وكان قد صلى ركعة وسجد سجدة تين او هو
راعي في الثانية ثم انقبت الصلاة قال لا يقطعها ويدخل مع الامام في صلاته لان صلاة الامام فريضة وليست ب

ما كان

ما كان صلى وحده قلت فان كان سجدة في الثانية سجدة او سجدة تين ثم انقبت الصلاة قال لا يفتي على صلاته
ويسلم ثم يخرج من المسجد ولا يدخل مع الامام في صلاته قلت اريت ان كان في المغرب قد صلى منها ركعة ثم قام
في الثانية فقرأ فركع ثم انقبت الصلاة وهو راكع قال لا يقطعها ويدخل مع الامام في صلاته ويجعلها فريضة قلت
فان كان قد سجدة في الثانية سجدة او سجدة تين ثم انقبت الصلاة قال لا يفتي على صلاته حتى يتمها ولا يدخل مع
القوم في صلاتهم قلت لم قال لانها ثلاث ركعات واكر ان يصلي ثلاثا نافلة يتعد فيها **قلت** اريت
رجلا صلى المغرب وخرج منها ثم دخل المسجد فاقبعت الصلاة ايصلي معهم ويخرج قال لا يخرج من المسجد ولا
يصلي معهم قلت لم قال لانها ثلاث ركعات فاكراه ان يدخل في الثالثة من الثالثة قلت فان دخل وصلى
معهم قال لا اخرج الامام وسلم قام هذا فتشبع بركعة قلت اريت رجلا صلى الظهر والعشاء ثم اتى المسجد
فاقبعت الصلاة ايصلي معهم ويجعل الذي صلى تطوعا قال لا قلت اريت رجلا صلى الظهر يوم الجمعة ثم اتى
المسجد فاقبعت الصلاة ايصلي معهم الجمعة ويجعل الذي صلى تطوعا قال نعم قلت من اين اخذ هذا الباب
الاول قال لان هذا يجي عليه ان يصلي الجمعة مع الناس ولا ينبغي له ان يصلي الظهر في بيته يوم الجمعة من غير
غرفة الباب الاول فاصلى الظهر في بيته في الفريضة ولا ينبغي له ان يجعل الفريضة نافلة والفريضة هاهنا
هي الجمعة **باب** الامام يجزئ **قلت** اريد ان لا يقدح احد في صلاة ايت اماما صلى بقوم ركعة
او ركعتين ثم احدث فلم يقدح احد حتى خرج من المسجد قال صلاة القوم فاسدة وعليهم ان يستقبلوا الصلاة
قلت لم قال لا شخص من ذلك راى به فينبغي ان يكون قومه في الصلاة في المسجد فامامهم في اهله قلت اريت ان
تعد القوم رجلا بعد خروج الامام من المسجد قال لا يجزيهم وعليهم ان يستقبلوا الصلاة قلت فان قدموا
رجلا قبل خروج الامام من المسجد قال صلاتهم تامة قلت ويكون هذا بمنزلة الذي لو قدم الامام
قال نعم قلت اريت ان قدما القوم رجلا من امهات طائفة وامهات طائفة قال صلاتهم جميعا فاسدة قلت
لم قال لانه لا يكون انسان يصلي كل واحد منهما بطائفة وقد كان امامهم فلهذا الا ترى انه لو نوى كل واحد منهم
ان يؤم نفسه ويصلي وحده ان هذا لا يجزيهم فكذلك الاماميين اذا لم يجتمع القوم على امام واحد فصلاتهم
فاسدة قلت اريت ان كان الامام الذي احدث ليس خلفه الا رجل واحد فحدث الامام فانفصل ونوى هذا
الذي كان خلفه ان يؤم نفسه قبل خروج الامام من المسجد قال صلاته تامة وهذا بمنزلة القوم لا يجتمع
فتقدموا رجلا فصلى بهم قلت فان لم يبق الذي كان خلف الامام ان يؤم نفسه حتى يخرج الامام من المسجد
قال صلاته تامة وليس عليه ان يستقبل قلت اريت ان قدما الامم جئوا بركعة وجعل اماما فركعت
الامام الاول فوضو في حرج قال يدخل مع هذا في صلاته فياشر به لان الامام هاهنا هو الثاني قلت فان كان
الامام الاول حين قدما الامام الثاني وخرج من المسجد ليتوضا احدث الامام الثاني فوضو ايضا قال
صلاة الاول فاسدة وصلاة هذا تامة قلت فان لم يحدث هذا الثاني ولكن كان على صلاته حتى جاء
الاول فدخل معه في الصلاة ثم احدث الثاني وخرج من المسجد ولم يقدم هذا ولم ينو هذا الاول ان يكون
امام نفسه قال صلاة الاول والثاني تامة وليس عليهم ان يستقبلوا الصلاة وهذا الثاني امام ان نوى
اول ينو **قلت** اريت اماما صلى بقوم ركعة او ركعتين ثم احدث فانفصل لم يقدم احدا فاجمع القوم
على ان يقدموا رجلا يصلي بهم قبل خروج الامام من المسجد فتقدموا وتداخعت القوم عليه فخرجوا رجلا
واحد او اثنان ونوى هذا الذي اجتمع منهم ان يصلي على حدة لنفسه قال لا فان جماعة القوم قدما رجلا
قبل خروج الامام من المسجد فصلاته الذين اتوا به تامة وصلاة الذين تقدموا فاسدة ان كان واحدا او
اثنين قلت اريت اماما فانفصل فتقدم رجلا ساعة اذ فلما قدمه كبر الرجل ودخل في الصلاة ونوى
ان يؤم القوم بصلاة الامام يجزيهم ذلك قال نعم يجزيهم قلت فان لم يبق الذي قدما ان يصلي بهم

صلاة الامام ولكن نوي ان يصلي بغير صلاة مستقبلية فصلى بغيرها ثم الصلاة ونوى القوم صلاة الامام الاولى
قال اما الامام الثاني فصلاة ثالثة واما القوم فان صلواتهم فاسدة وعليهم ان يستقبلوا الصلاة هـ

باب المسافر في حديث فيقدم مقيما

قلت اذ كنت اماما احببتموه مسافرا خلفه قومه مقيمون ومسافرون فقدم رجلا من المقيمين كيف يصنع هذا
المقيم قال ليصلي بغير صلاة المسافر فاذا تشبهت باخر من غير ان يصلي بغيره وقدم رجلا من المسافرين فيصلي
بغير صلاة المسافر وقام المقيمون فقصوا ما نرى من صلواتهم عليهم وحذا بنا بعين ما فعلت اذ كنت اماما
الاول رجلا من المقيمين فصلى بغيره ونحو ذلك لما نيزه وتشبهت بهم قافرا فقام بالقوم الصلاة وصلى القوم معه
قال اما المسافرون فصلواتهم جميعا ثالثة واما المقيمون فان صلواتهم فاسدة وعليهم ان يستقبلوا الصلاة الا
الامام فان صلواته ثالثة قلت **فان لم يقعد الامام في الركعتين قد تشبهت قال** صلاة فاسدة فاسد قومه
من خلفه من المسافرين والمقيمين جميعا فاسدة قلت فالحال الامام الاول المسافر الذي احدث قال صلواته
ايضا فاسدة وعليه ان يستقبل الصلاة قلت لم يحدث صلاة المسافر قال لا واصلواتهم اربع ركعات
ولم يقعد في الركعتين قد تشبهت بما زاد على الركعتين فهو نطوع لا نفق قد خلطوا المكتوبة بالنطوع فلما
خلطوا المكتوبة بالنطوع فحدث صلواتهم واما المقيمون فانه اخبرني في الحديث انهم يقيمون بغيره فلهذا تشبهت
عليهم صلواتهم **قلت** اذ ايت رجلا من الركعتين فاسد ركعة بغير ركعة ولا سجود وركع فلما ركع ركعة فركع وسجد
وانه جعل فعله معه في صلاة واحدة وادرك معه الركعة هل يجزيه قال نعم قلت لم قال لا لأنه هكذا ينبغي له ان
يضع قلت اذ ايت ان كان الامام قد قرأ في الركعة الاولى وركع على فراخ من القراءة قال ركعته في الثاني باطل ولا يجزي
به لا يجزي فلما اولا ركع فقد عنت الركعة قلت فان دخل معه رجلا في الركعة الثانية هل يجزيه من ركعة
قال لا قلت اذ ايت ان كان الامام حين قرأ ركع اوله احدث وخلفه قومه ففقد رجلا اخر فاستقبله في الركعة
القراءة والركوع والسجود فجاء رجل فدخل مع هذا قال ان كان الامام الاول قد قرأ في الركعة الاولى في الركعة هذه
الركعة الثانية لا يجزيه وسجود الثانية من السجود الاول لا يجزيه الذي دخل مع هذا في الثانية نيزه وركعه وسجود
وان كان لم يقرأ حتى ركع شرا حدث فقد مر هذا فقرا هذا الامام الثاني وركع ثم دخل معه رجل ركع فانه يجزيه
والقوم والداخل في هذا الاول كانا ففتح الصلاة شرا حدث فقد مر هذا فقرا هذا الامام الثاني وهكذا ينبغي
له ان يقنع **باب الامام يجزئ في بغيره مقيما او متبعا** قلت اذ ايت رجلا احدث في صلاة
ومر امام تقدم رجلا ومو على غير صواب او متبعا او متبعا لم يجزئ قال صلاة القوم كلهم فاسدة قلت
لم قال لان صلاة الامام الذي تقدم فاسدة ليست بصلاة فاذ احدث صلاة الامام فحدث صلاة من خلفه
الاخرى لو احدث حين احدث قومه امرا ان صلواتهم كانت فاسدة فكذلك كل من ركعت **باب**
صلاة الاخرى قلت اذ ايت رجلا اشيا صلى بغيره امين وفيه من يتنزل ويهجر لا يقرأ قال صلواتهم فاسدة
ومو في الحديث قلنا اذ ايت رجلا اشيا صلى بغيره الصلاة وقرا في فصل بغير ركعة او ركعتين ثم علم سورة فقرأها
في الثالثة والرابعة لا يجزيه ويجزي من خلفه قال لا يجزيه صلواتهم فاسدة قلت فكذلك لو صلى بغير ثلاث
ركعات ثم علم سورة قال نعم وفي الامام من ان يوسعنا باحسنة كان يقول في الاخرى يعلم سورة في خلال
صلاته انه يقرأ ويبيّن شريعته عن ذلك رحمة الله عليه **قلت** اذ ايت رجلا اشيا صلى بغيره الصلاة ومو في فصل
بغير صلاة الصلاة فلما احدث قد تشبهت فلم يسلم علم سورة قال هذا الاول سوا قلت فان كان خلفه قومه لا يقرؤ
نافتح بغيره وهو في الصلاة ركعة او ركعتين علم سورة فقراها فيما بقي قال لا يجزيه بغيره وعليهم ان يستقبلوا
الصلاة قلت لم قال لا لأنه ينبغي صلاة على غير قراءة ثم علم سورة فغلبوا ان يستقبلوه وهو قول اخي خيفة

وقال ابو يوسف انما نحن نرى انما صلى الاخرى بقوم امينين فيقومون فيقولون ففعلوا بهم تمام الصلاة وقد قد
قدما للشهادة ثم علم سورة انه يجزيه صلاة من خلفه من لا يقرأ وامام من كان يقرأ فصلاة فاسدة قلت
فان كان الامام من لا يقرأ فافتح الصلاة ثم احدث قبل ان يصلي شيئا فقد مر رجلا من كان يقرأ قال صلاة الامام
وصلاة من خلفه فاسدة في قول اخي خيفة قلت لم قال لا لأنه قد وجب عليه ما وجب على الامام الاول لان الامام
الاول كان لا يقرأ قلت اذ ايت ان كان الامام الاول قد صلى ركعة ثم احدث فقد مر هذا قال هذا الاول سوا قلت
فان كان الامام الاول حين افتتح بغير صلاة علم سورة فصلى ركعتين وقرا فيهما تلك السورة ثم احدث فقد مر
رجلا من لا يقرأ قال هذا الاول سوا قلت فان قد مر رجلا من يقرأ قال هذا وما قبله سوا اذا افتتح ابي يقوم امينين
الصلاة فصلى ركعة او ركعتين او ثلاثا ثم علم سورة فان صلواتهم فاسدة وكذلك لو كان فيهم قومه يقرؤون قلت
اذا ايت رجلا دخل مع الامام في الصلاة وقد سبقه بركعة في الرجل الذي افتتح الامام وصلاة تارة الرجل ليفعل
له ان يقرأ فيما بقي قال نعم قلت فان لم يجزئ ان يقرأ الا في العياض فان صلاة فاسدة ولكن ان كان في العياض
واستحسن ان يجزيه قلت لم قال لا اذ ايت لو كان الخضر سبقت لاهم بركعة فقد انقضت ما كان يجزيه صلاة قلت
بلى قال هذا اذا ان سوا قلت اذ ايت رجلا صلى في المسجد وحده تطوعا فحدث فان فعله فذمب يتبعه ما يجزيه
ان يصلي في بيته قال لا في ذلك فعل الحسن فان كان لم يتكلم بغيره في صلواته وان كان تكلم استقبل الصلاة هـ
باب **تيمم صلح تطوعا او فريضة ولم يقعد في الثانية** قلت اذ ايت رجلا افتتح الصلاة
النطوع فصلى اربع ركعات فلم يقعد في الثانية قال يجزيه وعليه سجدة واحدة والشهود ان كان فعل ذلك فاسيا ذلك
لم المير قد افسدت الاوليتين حين لم يقعد فيها قال اما في القياس فقد افسدتها ولكن نوع القياس لا يحسن
فاجعلها بمنزلة الفريضة الا ترى لو ان رجلا صلى الظهر ولم يقعد في الثانية وفقد في الرابعة وتشبهت بصلاته
ثالثة وعليه سجدة واحدة الشهود كذلك هذا قلت اذ ايت رجلا امينا افتتح الظهر فصلى فخرج من صلاته وسلم ثم
ذكر ان عليه صلاته سجدة واحدة للشهود ثم علم سورة قبل ان يسجد الاخرى قال صلاة فاسدة وعليه
ان يستقبل الصلاة قلت فان لم يكن في صلاته وكنته صلى اربع ركعات فقد عنت الرابعة قدما للشهادة
ثم علم سورة قبل ان يسلم قال هذا الاول سوا وهذا قول اخي خيفة وقال ابو يوسف ومحمد اما نحن فنرى اننا قد
قدما للشهادة ثم علم سورة ان صلواته ثالثة وهو قول محمد **باب صلاة السامع الرجال**
قلت اذ ايت امرأة صلت مع القوم في الصف وهي تصلي بصلوات الامام ما خلفها والامر كان يجزيها من الرجال
قال اما صلواتها ثالثة وصلاة القوم كلهم جميعا ثالثة ما خلا الذي عن يمينها والذي كان عن يسارها والذي
خلفها عينا لها فان مولد الثلاثة يقيدون الصلاة قلت لم قال لا في ثلاثة قد سئروا من خلفهم
من الرجال وما لكل رجل منهم بمنزلة الحايض بين المرأة وامها **قلت** اذ ايت رجلا صلى بغيره رجلا ونسأ
وكان صفا فاما من خلف الامام وخلفه لك صفان من الرجال قال صلاة الصفيين فاسدة وصلاة القوم
فيمنع مؤامرا النساء والنساء كلهن ثالثة قلت اذ اكانت المرأة واحدة احدث صلاة الذي خلفها ولم يصد
صلاة الذي خلفه وليك كما ان لو كان صفا من النساء احدث صلاة الذي خلفهن والذي خلف ذلك ايضا
قال هذا في القياس سوا ولكني استحسن اذا كان صفا واذا كانت امرأة واحدة او اثنتان ان صلاة من كان
عن يمينها وعن يسارها وان خلفها وبقيتها القوم صلواتهم ثالثة قلت اذ ايت امرأة صلت سجدة الامام تارة
به وهو يقوم ويوقتها قال صلاة الامام والقوم والمرا جميعا فاسدة قلت اذ ايت ان صلت امام الامام
وعن يمينه قال صلواتها فاسدة وصلاة الامام من خلفه ثالثة قلت لم قال لا لأنه من كان امام الامام فلا يكون
فصلاته الامام **قلت** اذ ايت امرأة صلت سجدة رجل واما جميعا في صلاة واحدة غير ان كل واحد منهما
يصل لنفسه قال صلواتهما جميعا ثالثة ولا يصح على الرجل صلاة اذا كان كل واحد منهما يصل لنفسه قلت

ينبغي صلاة القوم من مؤامرا النساء
او من مؤامرا النساء هـ

اذ انما صلاة واحدة وجب رجل واحد وان كان في ركعة واحدة او في ركعتين
 واحدة وصلاة واحدة فاسدة قلت لا تفقد صلاة الرجل قال اذا لم يكن في ركعة واحدة
 شيئا الا انما صلى ركعة واحدة فاسدة ان كانت الصلاة ان شئت ان نفس على الرجل صلاة كانت تكبر وقا
 بحذابه فتنقص صلاة في هذا يتبع لا يكون اماما ولا يغسل عليه صلاة الا ان يتولى ان يؤتمها قلت فان
 كان يؤتمها ويؤتم فيها اتممت به وقامت بحذاءها فاسدت عليه وعلى من خلفه وعلى نفسه قال نعم قلت
 ارايت رجلا وامراة سبقهما امام ركعة فلما فرغ الامام قاما بيقضيان وقاما كل واحد منهما بحذاء صاحبه
 فملى نفسه الصلاة الرجل قال لا قلت ولم يفرق في صلاة واحدة قال لان كل واحد منهما يصلي لنفسه لا يؤتم
 لوان احدهما سبق فيما يقضي فمضى لغيره لم يجز على صاحبه ان يسجد معه قلت فان لم يسجد معهما الامام
 بشي عاكر من صلاة فكيفهما ادركا اول الصلاة فلما صليا ركعة او ركعتين احدهما قد مضى وتوضا فاجاب
 وقد فرغ الامام من صلاته فقالما يقضيان ما سبقهما الامام فقامت الصلاة بحذاء الرجل فصلى قال اما
 الصلاة فمضت ثالثة ولما الرجل فان صلاة فاسدة وعليه ان يستقبل الصلاة لانهما في صلاة الامام بعد
 الاثر انهما يقضيان بغير صلاة قلت ارايت اماما صلى الظهر فقامت به امرأة فقامت بحذاء
 تنوي صلاة تريد بذلك التطوع والامام يتولى ان يؤتمها قال صلاة الامام والمراة والقوم جميعا فاسدة
 قلت لم اشدت على الامام صلاة ولا تنوي صلاته قال لانه امام لها وقد اتممت به وقامت بحذاءه
 قلت فهل للمراة ان تقضي التطوع التي دخلت فيه مع الامام قال نعم قلت ارايت ان كان الامام ينوي الظهر
 والمراة تنوي العصر قال صلاة الامام والقوم تامة وصلاتها فاسدة قلت فملى عليها ان تقضي العصر
 قال نعم قلت ارايت امرأة دخلت مع الامام في صلاة وهو على غير وضوء قال صلاة الامام والقوم فاسدة
 وصلاتها تامة **باب** **صلاة الغائب** قلت ارايت رجلا غائبا لا يقدر على
 ثوب يصلي فيه كيف يصنع قال يصلي قاعدا يؤم اياه قلت وكذلك لو كان نواظرا صلا وحدا قال نعم
 قلت فان صلا جماعة يؤمونه اياه ويجعلون السجود الخفض من الركوع قال يجزيهم قلت وكذلك لو صلاوا
 قداما وحدا يؤمونه اياه قال لا ان افضل ذلك ان يصلاوا تغوذا وحدا يؤمونه اياه قلت وكذلك
 لو تقدم بعضهم فصل على عصر يؤم اياه قال نعم يجزيهم قلت ارايت رجلا غائبا لا يقدر على ثوب تطيب
 يصلي فيه ونحوه ثوب غيبه ما كثر من قدره لم يضره كيف يصنع قال يصلي في ذلك الثوب قلت فان كان في ثوبه
 قدر نصفه قال يصلي فيه قلت فان كان مملوفا كذا قال ان صلى غائبا قاعدا اجزاه لك وهذا قول لا
 خفيفة والى ثوبت وقال الحمد لا يجزيه ان صلى غائبا وان كان ثوبه مملوفا اما ان يصلي فيه **باب**
الرجل يجردت وهو راكع او ساجد قلت ارايت رجلا صلى قاعدا وهو راكع او ساجد فمضى في ركعة
 ان يجيء تلك الركعة او تلك السجدة قال نعم قلت لم قال لا تلحدت قد نقصت قلت فان كان امام قوم
 فاحدث وهو راكع ففأخروا قدر رجلا يكس الرجل كما يؤموا كذا حتى يكون قدر ركعتهم قال نعم قلت ارايت رجلا
 صلى ركعة او ركعتين ثم ذكر ان عليه سجدة من الركعة الاولى او من الركعة فذكر ذلك وهو راكع فمضى ساجدا فمضى
 دفع واسد يغوذا في تلك الركعة قال نعم قلت ولا يجزيه ما كان مضميها قال ان احتسب بتلك الركعة
 اجزاه فانما في ذلك احب الي قلت وكذلك ان ذكر ما وساجد قال نعم قلت ارايت رجلا ادركت
 الامامة المغرب وقد بقيت عليه ركعة فصلى معه تلك الركعة فلما سلم الامام قام يقضي كيف يصنع قال
 يغزى فانتحى الكتاب وسورة ثم يركع ويسجد ويجلس ثم يقوم فيركع ويسجد ويجلس ثم يقوم فيركع ويسجد
 ويدعو بحاجته ثم يسلم قلت لم قال لا انما يقضي او صلاة الامام قلت فلم يقعد في اخره سجدتين
 الاولى ولما عند ذلك الصلاة قال لا انما هو في سجدتين فمضى الثانية له فيها يصلي فلابد له ان يقعد فيها

حتى يسلم قلت ارايت رجلا ادرك مع الامام ركعة من الركعتين فمضى في ركعة واحدة او في ركعتين
 ما سبق به ملى فمضى فيها يقضي قال لا قلت لم قال لا انما يقضي او صلاة الامام وقد ادركت اخرها فمضى
 الاثر لو ادرك الامام ركعة سجدة سجدة في السجود لم يكن عليه ان يقضيها قلت ارايت رجلا صلى في ركعتين
 يدبره رجل وامراة او حمارا وكلب ملى يقطع على من ذلك صلاته قال لا قلت لم قال لا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
 الاثر قلت فهل يجب للرجل اذا صلى ان يخرج عن نفسه من غير يمين يديه قال نعم قلت فان كان الذي يتر
 يمين يديه شيئا كثيرا اذا كان يدبره عن نفسه شيئا ليه ساعة قال لا يجزيه البير وكذا يصلي مكانه ويدبره
 الذي يدبره عليه من المشي اشد من غيره هذا يمين يديه قلت ان يمين يديه انما كانت تسعة اثنى اثنى عشرة
 ويعلقه ويمنعه مرة لك قال لا قلت فان فعل قال لا انما انقطع صلاته فلما يدبره عن نفسه واليس
 فيه شيء لا علاج قال نعم قلت ارايت رجلا صلى في ركعة ليس بين يديه شيئا احب الي ان يكون بين يديه
 شي فان لم يكن اجزاه صلاة قلت ارايت رجلا صلى يقوم في يمين يديه ويح قد ذكره او قضيه وليس بين يديه
 اصحابه الذي خلقه شي قال يجزيهم صلاتهم قلت ارايت رجلا اتفق الى الامام وقد سبقت به ركعة فقالوا الرجل
 خلفا نصف فمضى ركعة بصلاة الامام قال يجزيهم قلت لم قال ارايت لو كان معه رجل غير وضوء او كان معه
 صلي لو كان رجلا في صبي فذكر احدهما قبل الاخر اما يجزيه قلت في هذا اذا اتفقا قلت ارايت رجلا صلى مع
 الامام وبينه وبين الامام حائط او طريق قال يجزيهم قلت فان كان بينهما وبين الامام طريق يمر فيه الناس وهو
 عظيم قال لا يجزيه وعليه ان يستقبل الصلاة لان هذا ليس مع الامام قلت ارايت ان كان في الطريق الذي بينه
 وبين الامام فصلون بصلاة الامام موقوفات متصلة قال صلاته وصلاة القوم تامة قلت من اين اختلف
 هذا الاول قال اذا كان الطريق ليس فيه من يصلي لم يجزه الصلاة قال لا انما قد لا اثر في ذلك ان كان بينه وبين
 الامام من اوطر طريق فليس معه فاذا كان في الطريق فصلون فليس بينهم وبين الامام طريق قلت ارايت ان كان
 بينهم وبين الامام من من ساء فقام يصلي بصلاة الامام قال لا يجزيهم قلت ارايت رجلا صلى
 دخله رجل يتعلم القرآن فاستغف ففتح للرجل الذي يصلي غير مرة قال لا يقطع صلاته وعليه ان يستقبل
 الصلاة قلت ارايت رجلا صلى مع الامام فقرأ الامام فمضى عليه ملى يكون هذا قد قطع صلاته قال لا قلت من اين
 اختلف هذا قال لان هذا يريد الصلاة والاول يريد التعليم قلت ارايت ان اذا اول الصلاة ولم يرد التعليم
 قال لا يقطع ذلك صلاته قلت ان يبين في من خلف الامام ان يقضي على الامام قال لا ولكن ينبغي للامام اذا خطا
 ان يركع عنده ذلك او ياجد في اية غير او يلفظ في سورة اخرى قلت فان لم يفعل ذلك فمضى عليه بعض القوم
 خلفه قال اجزاهم ولكن قد ساء الامام حين الجاهم الى ذلك قلت لم ارايت رجلا يصلي في بيت من البيوت او في الغريب في
 صلاته ملى يقطع ذلك صلاته قال لا قلت فمضى يقطع في الاغصان قال لا قلت ارايت رجلا صلى فرمى
 على طير لخر وهو في الصلاة قال لا كره له ذلك وصلاته تامة قلت فان كان ناسيا او شرب ناسيا قال هذا يقطع
 الصلاة قلت رجلا صلى فله في صلاته فوسا فرمى بها قال قد قطع صلاته قلت وكذلك لو سأل رجلا
 ادق انه قال نعم قلت وكذلك لو خاطب ثوبا او اداة من اوسج راسه او قطع ثوبا قال نعم قلت فان كان مبيها
 اسنانا شي من طعام فابتلعه قال لا يضره ذلك وصلاته تامة قلت فان قل من قل فيه ثم رجع فدخل
 جوفه وهو يملك ذلك قال لا يضره ذلك وصلاته تامة قلت من اين اختلف هذا الاول والثاني
 والشريعت ملى يقطع الصلاة وليس هذا بجواب **باب** **الرجل يصلي في صبيته ثوبه او بدنه**
 بول او دم اكثر من قدر الدرهم قلت ارايت رجلا يصلي في صبيته ثوبا او بدنه فيصيب منه اكثر من قدر
 الدرهم قال لا يفسد صلاته الا ان يصاب جسد منه ولا يبيح على صلاته وان كان في ذلك القاء فمضى في صلاته
 فان سال من قل فيه دم كثير فيج او ساء به بدنه او جرحه شيئا فمضى في صلاته قال نعم

ثوبه
 يقطعها

ومما قولنا في حقيقته ونقول اني يؤسف ويحزننا ان هذا الرجل على افعه ولم يسجد في حقيقته من علة به اجزاء ذلك ومن
غيره علة ونؤيد ذلك على ان الصلاة وان سجدة على حقيقته ولم يسجد على افعه **ففتح السطح** او الكثرة
قائما ثم يفتد على شيء او يقع من غير غير قلت ارايت الرجل يصلي المكتوبة وهو امام واحد او كثر من يجتمع
على شيء قال نعم كونه ذلك لا يجزئ قلت فان فعل قال الصلاة تامة قلت لا ايت رجلا يدخل في الصلاة فقرأ
وركع ثم ذكر وهو راكع انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح للصلاة فكبرها وهو راكع قال لا يجزئ به وعليه ان يركع واسجد
من الركوع ويكبر ثم يقرأ ثم يركع قلت ارايت ان لم يكبر تكبيرة الافتتاح ولكن لما ذكر كبره كونه سجدة قال لا
يجزئ به من ذلك فقلت ان يستقبل الصلاة في ركعة كاشا ونظوما قلت ارايت رجلا افتتح الصلاة نظوما
فوقايم ثم بدا له ان يقعد ويصلي فاعدا من غير غير لم يجزئ به قال نعم في قولنا في حقيقته وقال ابو يوسف
ومحمد لا يجزئ به قلت فان افتتح الصلاة وهو قاعد ثم بدا له ان يقوم فيصلي قايما او يصلي بعضها قايما وبعضها
قاعدا قال لا يجزئ به قلت فان افتتح وهو قاعد فقرأ حتى اذا اذا ذكر ركع فركع ففعل ذلك في صلاة كاملة
قال لا ياتر يد لك بقلنا عز النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك قلت ارايت الرجل اذا افتتح
الصلاة وهو قايما لم يركع ثم ان يقعد ولم لا يكون هذا بمنزلة رجل قال الله عز وجل ان كان قايما قال نعم في التيمم
مؤاخر في شخصين هذا وهذا قولنا في حقيقته قال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ به **ففتح السطح** او الكثرة
قلت ارايت رجلا افتتح الصلاة نظوما وهو على غير وضوء كان وضوءا وعليه ثوب فبذره وادخل وعذره اكثر من قد
الركعة لم يركع في ذلك هل ترى هذا دخولا في الصلاة قال ليس هذا دخولا في الصلاة وليس عليه قضاء قلت
لم قال لا يدخل لوم على صلاة لم يجزئ به ذلك قلت ارايت رجلا افتتح الصلاة نظوما نصف النهار اذ حلت لمحت
الشمس او بعد العج او قبل طلوع الشمس فصلى ركعتين قال قد اشاء ولا شيء وعليه قلت ارايت لو قطعها ما اشد بها
قال لا يركعان يفتنيها بغيره في ساعة تحمل فيها الصلاة قلت جعلت عليه لفضا لاندما فتحتها في ساعة
لا تحمل فيها الصلاة قال لا تارة دخل في صلاة فافتتحها واجهتها على نفسه قلت ارايت المرأة تصلي وتحتها
صبيها تحمله قال قد اشدت في حمل الصبي يفتنيها ان تمنع صبيها ثم تصلي قلت فان لم تمنع صبيها وصلت
قال الصلاة تامة **نيمن صلى** في فيه ثم اذ انير او دس لم قلت ارايت رجلا صلى في فيه ثم اذ انير او دس لم
يقطع له الصلاة قال لا قلت وكذلك لو كان في فيه عشرة وثانيه قال نعم قلت وكذلك لو كان في فيه مناع او
شبابا ودرام او جوامد او دناير قال نعم الصلاة في هذا كله تامة الا في اكره له ذلك قلت ارايت ان كان في فيه درهم
او دناير او مناع او درهم بزيه على كنبه فما ركوعه ولا يصحها على الارض من السجود قال اكره له ذلك وصلاته
تامة **نيمن صلى** فافتح من غير غير قلت ارايت رجلا صلى فافتح في ركعة من ركعتين ثم اذ انير او دس
قلت ارايت الرجل اذا صلى نظوما قاعدا بترتج ويغعد كيف يشاء وان شاء يصلي محتجبا قال نعم قلت ارايت
رجلا صلى فوق المسجد بصلاة الامام لم يجزئ به ذلك قال لا كان خلف الامام فصلاة تامة وان كان امام الامام فصلا
فاسدة وعليه ان يجيئ الصلاة فليطأ ايتان كان السطح الى جنب المسجد وليس بينه وبين المسجد طريق فيصلي
في ذلك السطح بصلاة الامام فصلا تامة قلت ارايت رجلا صلى في مسجد بيت وفي القبلة فاشيل مقصورة
وقد قصع روضها قال لا يضره ذلك شيئا ان هذا ليس بما شيل فليطأ ايتان السرايكون في غير القبلة اكره ان
يكون في قبلة المسجد قال نعم قلت فان كان على باب البيت في فوخ القبلة قال ليس بمنزلة ان يكون في القبلة
قلت ارايت رجلا صلى وعليه ثوب فبذره ما شيل قال اكره له ذلك قلت فان فعل في الصلاة تامة قلت
وكذلك لو صلى في بيت وفي قبلة المسجد ما شيل قال نعم الصلاة تامة قلت ارايت رجلا صلى على ساطع فبذره ما شيل
قال اكره له ذلك قلت فان فعل في الصلاة تامة قلت والبساط امون اذا كان في غير ما شيل من ان يكون في القبلة
لانه قد خصص البساط قلت ارايت رجلا يقرأ في صلاة اي نظوما ثم استدما قال ليس عليه قضاء وما

قلت وكذلك لو دخل في صلاة امرأة قال نعم قلت وكذلك لو دخل في صلاة فتجسوا غيره من قولنا نعم
ليس عليه قضاء في شيء ما ذكرت قلت لراي لا تارة لم يدخل في صلاة تامة قلت ارايت رجلا دخل في الامام
في الصلاة والى جنبه جارية لم تحضر وفي صلاة الامام لم يقعد ذلك عليه صلاة قال لا كانا شرا
لنقل الصلاة فاني استحسن ان اقصم صلاته ولم امان يجيئ لا تارة الجارية صلت بغير وضوء او صلا
عريانة امرتها ان تعبد الصلاة قلت وكذلك لا الصبي الذي قد يكاد ان يبلغ ولم يبلغ اذا صلى بغير وضوء
عريانا امرتها ان يعبد الصلاة قال نعم قلت ارايت جارية قد اتممت فلم تبلغ الحين فصلت
بغير قناع قال لا تستحسن في هذا وراي ان يجزئها ولا يشبهه اذا كانت عريانة او غير وضوء قلت ارايت
امرأة صلت بغير قناع قال الصلاة تامة قلت وكذلك كانتا شرا والمذبة وامر الولد قال نعم قلت ارايت
امرأة مكاثبة او امرأة صلت بغير قناع ركعة ثم اعطت ثوبا اعلمها ان تاخذ قناعها وتبني على ما مضى
من صلاتها قلت لم قال لا ياتر يد صلاتها الصلاة لها كلال جارية تامة ثم اعطت فصلت وهي حرة
بقناع بنت صلاتها امره وحرة في الوجهين جميعا قلت ارايت رجلا نوضا بغير وضوء فاضا به لم يصح
الماء ثم دخل الصلاة فصلى ركعة ثم احدث فحجفت منه بغير وضوء فادق فوضا ابين على وضوء لم يصح
قال لا يستلوي الوضوء والصلاة قلت لم ولو شغل صلاته كان عليه ان يعيد قال لا تارة لو كان قد نوضا فقام
الصلاة شرا حدث كان عليه ان يشأ نفسه وضوءه فاذا كان لم يتم وضوءه فذلك الحري ان يستأنف الصلاة
باب صلاة المريض **الفرضية** قال ارايت المريض الذي لا يستطيع ان يقوم
ولا يقدر على السجود كيف يصنع قال يؤمى على فراشه ايما ويجعل السجود لخفض من الركوع قلت فان صلى كان
يستطيع ان يقوم ولا يستطيع ان يسجد قال يصلي قاعدا يؤمى يما قلت فان صلى قايما يؤمى يما قال
يجزئ به قلت فان كان لا يستطيع ان يصلي الا مضطجعا كيف يصنع قال لا يستقبل القبلة ثم يصلي مضطجعا
يؤمى يما ويجعل السجود لخفض من الركوع قلت ارايت رجلا مضطجعا قايما قائم به مريض اخر
معه يؤمى يما قال لا يجزئ به قلت وكذلك لو كانوا جماعة قال لا يجزئ به قلت ارايت رجلا مضطجعا قاعدا يجزئ
بركع قائم به فوم فصلوا خلفه قال لا يجزئ به وهذا قولنا في حقيقته قل قلت ارايت ان كان الامام مضطجعا وقول
قايما وخلفه مريض يصلي قاعدا قال لا يجزئ به قلت فان كان المريض الذي خلفه الامام يؤمى يما قال لا يجزئ به
وصلاة تامة قلت ارايت ان كان الامام المريض لا يستطيع السجود فادعى يما وموجا لسرا قائم به فوم فصلوا
قايما قال لا يجزئ به ولا يجزئ به **قلت** ارايت رجلا يزرع الماء من عينيه واسرا يستلقى على ظهره وهو
عرا ليقود السجود مل يجزئ به ان يصلي مستلقيا يؤمى يما قال نعم قلت ارايت رجلا مضطجعا في القبلة
او مؤميا منعمدا بذلك قال لا يجزئ به وعليه ان يعيد قلت وكذلك الصحيح قال نعم قلت فان كان ذلك
منه خطأ لم يعيد له قال لا يجزئ به قلت ارايت رجلا مضطجعا قايما قائم به فوم فصلوا خلفه فقلت ان
يشغل للرضع عنها او ظن ان في الوقت ثم علم بعد ذلك انه صلى قبل الوقت قال لا يجزئ به في الوجهين جميعا
وعليه ان يعيد الصلاة قلت ارايت قوما مضطجعا في بيت فيومهم بعضهم ياتون به فوم فصلوا فوم
قال الصلاة تامة قلت ارايت ان كان الامام مضطجعا وخلفه قوما مضطجعا ياتون به فوم فصلوا فوم
مضطجعا على فراشه يؤمى يما والقوم يصطلون قايما قال لا يجزئ به ولا يجزئ في القوم والوجهين جميعا قلت
ارايت قوما مضطجعا في بيت فيومهم بعضهم بالليل وهم يصطلون في القبلة والامام يصلي في القبلة او صلى
الامام لغير القبلة وصلى من خلفه القبلة او غير القبلة وهم غير متعدين لذلك وهم يروا انهم قد اصابوا القبلة
قال الصلاة تامة قلت ارايت قوما مضطجعا في الشرف فائتم رجل منهم وتعد القبلة فادخلوا وضلا
ركعة ثم عدوا القبلة قال لا يضره ذلك وجوههم فيما مضى من صلاتهم والقبلة وصلاهم تامة فقلت لم جعلت صلاتهم

عليه

[illegible]

سجدنا الشهور ولا يجيب عليه غير ذلك والامام الذي يصلي وحده في ذلك سوا قلنا انما يتراعى على اداء
ان يقول في صلاة بسورة فاحطابنها على عليه سجدا الشهور والامام صغير في ذلك سوا قلنا
ارايته رجلا صلى خلف الامام وكان يقوم قبل الامام وكان بفعله ففعل الامام وكان سجدة قبله وهو ساجد
في ذلك على عليه سجدا الشهور قال ليس على من خلف الامام سوا ان يسجد له الامام فقلت انما يتراعى
صلى يقوم سجد في صلاة فلما فعلت في الرابعة سجدت ثم سجدت قبل التسليم على سجدة واحدة
قلت فقلت في سجدة واحدة لا تسلم قبل التسليم قال لا تسلم ولا تسجد في ذلك سوا قلنا
ارايته رجلا صلى في صلاة فلما فرغ من صلاة سجدة تسهوه فقلت لم يسجد تسهوه واحدة او
اثنين قال لا يسجد الا الصواب فان كان اكبر ايمانه سجدة واحدة سجدة اخرى وان كان اكبر رتبة
لشهوره تسهوه وسلم قلت انما يتراعى على يقوم تسهوه في صلاة فلما فرغ من صلاة سلم وهو يريد
ان يسجد للشهور ثم بدا له ان يسجد للشهور وهو في مجلسه قبل ان يقوم وقبل ان يتكلم قال عليه ان يسجد
سجدة للشهور ويسجد معه اصحابه قلت فان قام ولم يسجد قال ليس عليه شيء قلت وكذلك تسلم
قبل ان يسجد قال نعم قلت فان لم يتكلم ولم يقرأ السجدة في سجدة واحدة تسهوه من قد تكلم فيهم
من قد قام فذم من تكلم منهم وخرج من المسجد لم يكن عليه سجدا الشهور ومن كان مع الامام ولم
يتكلم ولم يخرج فعليه ان يسجد مع الامام قلت انما يتراعى على يسجد الشهور فقلت
ان يسجد حتى تكلم وخرج من المسجد قال هذا قطع للصلاة ولا شيء عليه قلت فان لم يتكلم ولم يخرج وكان
في مجلسه وتدنوى حين يسجد او لم يتدنوى ذكرها وهو في مجلسه قال عليه ان يسجد لها والنية ههنا
غير النية سوا قلنا انما يتراعى على لا يكون عليه سجدا الشهور واجبة قال لا ارايت لو عني فاجمع زايده
ان لا يسجد عليه في ذلك تسلم على نية ذلك ثم بدا له من ساعته ان يسجد ليس عليه ان يسجد
قلت على قال لا تراعى انما النية ههنا ليست بشيء قلت انما يتراعى على يقوم تسهوه في صلاة
فلما فرغ وسلم جاء رجل فدخل معه على ذلك لما قبل ان يسجد الامام للشهور ثم انما يسجد للشهور
مما الرجل معه قال نعم قلت وتراه قد ادرك الصلاة معه قال نعم قلت فان سجدة مع الامام ثم قام
يفضي ان يركع عليه ان يعيد الشهور اذ فرغ من صلاة قال لا قلت لم قال لا تسجد الذي وجب عليه مع
الامام وليس عليه ان يعيد قلنا انما يتراعى على في صلاة بعد ما قام يفضي قال لا يسجد عليه سجدا
الشهور قلت لم قال لان سجدة الاول مع الامام ولا يجوز من شهوره هذا الاخر ولا يكون سجدة قبل هذا
الشهور وقبل ان يسجد عليه سجدة ففعل الشهور الاخر قلت انما يتراعى على يسجد مع الامام فقام تفقني
بعد ما فرغ الامام فسجد في صلاة كمر عليه تسجد قال عليه سجدة ان ليس عليه غير ما قلنا
ارايته ان لم تسجد حتى فرغ من صلاة على عليه ان يسجد للشهور الامام قال نعم قلت لم وقد ذكرنا ما في
موضعها قال ادع القياس واستحسن قلت ارايت انما صلى يقوم ركعة فسجد فيها ثم قام في الثانية
فجاء رجل فدخل معه في الصلاة ايجيب عليه ان يسجد مع الامام سجدة في الشهور قال نعم قلت لم وانما دخل معها
قال لا لا يجيب عليه على الامام الا ان يركع في الامام يسجد لها وهو خلفه فينبغي له ان يسجد معها قلنا
فان لم يسجد معها قال عليه ان يسجد لها بعد ما يفرغ من صلاة قلت ارايت رجلا صلى تسهوه في صلاة فلما
فرغ وسلم احدث وهو غير متعمد له ذلك هل ينبغي له ان يتوضا ثم يقوم في مكانه فيسجد سجدة في الشهور ويتشهد
ويسلم قال نعم قلت فان لم يفعل قال ليس عليه شيء قلت انما يتراعى على يقوم تسهوه في صلاة ثم
احدث فتاخر وقد رجلا على الشهور على الشهور التي كانت على الامام الاول قال نعم قلت فان سجد
الثاني ايضا كمر عليه الشهور على عليه سجدا الشهور الاول تسهوه الاخر قلنا انما يتراعى على في صلاة

تقدم الثاني على الاول الذي حدث سجدا الشهور قال نعم قلت لم قال لا لا الثاني
انما الاول فما وجب عليه وجب على الاول الا ترى ان الثاني لو سجد او تكلم استدلته وصلا خلفه وكان
تدافد صلاة الاول ولا ترى انما دخل على الثاني دخل على الاول وشبه قلنا ارايت لو حدثت الامام الاول
او تكلم او سجد على الامام الثاني او خلفه قال لا قلت لم قال لا تدفع من لا يكون اما هم
وصارا الامام غير قلت ارايت رجلا صلى تسهوه في صلاة فلما سلم سجدة سجدة واحدة للشهور ثم احدث
مثل ينبغي له ان يتوضا ثم يرجع الى مكانه فيسجد اخرى ثم يتشهد ويسلم قال نعم قلت فان لم يفعل او تكلم
قال ليس عليه شيء قلت انما يتراعى على يقوم تسهوه في صلاة فلما فرغ من صلاة وسلم سجدة واحدة
للشهور ثم احدث ينبغي له ان يتوضا فيسجد ركعة اخرى فيسجد بهم الثانية قال نعم قلت فان كان الامام الاول
حين سلم قبل ان يسجد للشهور دخل معه رجل في الصلاة فسجد الامام سجدة واحدة شراعت فتقدم هذا
الذي ادرك معه السجدة الواحدة كيف يقضي قال يسجد لمؤخرى ثم يسجد ثم يتشهد ثم يسجد ثم يسجد
مع الامام الصلاة وسلم يصوم ثم يقوم فيفرض من صلاة **قلت** ارايت رجلا ادرك مع الامام
ركعة في ايام التشريق من صلاة وقد سبقه الامام بثلاث ركعات وعلى الامام سوا ليس يسجد معها
الرجل مع الامام قبل ان يفرض ما سبقه **قلت** ارايت رجلا صلى تسهوه في صلاة فذكر ان الامام يسجد
فيصلي قال لا يقوم فيفرض ما سبقه به الامام فانما فرغ وسلم كبر بركعة الشهور كذا كان للنية قال نعم
قلت من اين اختلف التنكير للسجدة قال لان السجدة من الصلاة الا ترى انما يدخل معه في سجدة في الشهور
في احدى ركعتي الصلاة تسهوه ولو اتفق الى الامام ومؤخرى فذكر تسهوه بركعة واحدة في صلاة لان التنكير
ليس من الصلاة **قلت** ارايت رجلا اتفق الى الامام ومؤخرى من صلاة وعلى عليه تسهوه سجدة واحدة
ثم سجدة اخرى فدخل معه رجل في الصلاة فدخل معه في صلاة فذكر تسهوه بركعة واحدة في صلاة لان التنكير
يفضي بنية صلاة ولا يفرض تلك السجدة قال لا لها ليست من صلب الصلاة انما هي بمنزلة سجدة
فانما الامام يسجد ما قبل ان يدخل معه الرجل فانما يفرض الرجل ما في صلاة ولا يفرض السجدة قلنا
ارايته انما صلى يقوم ركعة فقرا سجدة ففرض ان يسجد بها فذكر ذلك وهو قد ادرك ركعة كيف
يصنع قال لا ذكرها ومؤخرى خروجا جدا لها قام فنادى ركعتي تسهوه في صلاة وعليه سجدا الشهور وادرك
ذلك ومؤخرى خروجا جدا ثم رفع راسه وكان عليه سجدا الشهور وان ذكر ذلك وهو ساجد في سجدة ثم سجدة
للشهور بعد التسليم قلت فانما يتراعى على في صلاة قال لا يجوز له **قلت** ارايت انما صلى يقوم ركعة فذكر
سجدة منها ثم قام في الثانية فقرا وكبر وسجد ثم ذكر تلك السجدة كيف يصنع قال لا يرفع راسه من السجدة ويسجد
لذلك السجدة التي كان يسجد بها سجدتها كان في غير ثم يفرض صلاة وعليه سجدا الشهور فذكر ذلك
ومؤخرى قال عليه ان يسجد لها ساجدا ثم يقوم فيفرض ركعة ويصلي في صلاة وعليه سجدا الشهور والتسليم
قلت فان لم يعد الى ركوعه قال له صلاة تامة قلت ارايت رجلا صلى في سجدة ثم ذكر ذلك بعد ما قام
في الثانية بايمانه بيده قال لا لا في ذلك وكذا لو سجد ثلاث سجرات من ثلاث ركعات قال نعم قلت فان
نسيت سجدة الثلاثة من الركعة الاولى في نسيت من الركعة الثانية سجدة من صلب الصلاة فذكر ذلك بايمانه بيده
قال لا يسجد بها ولا في الركعة الثالثة قلت ارايت ان نسيت سجدة من ركعة او سجدة من صلاة
فلم يذكر ذلك حتى فرغ من صلاة وسلم وخرج من المسجد ثم ذكر نسيته لك قال لا كانت السجدة من صلب
الصلاة فعليه ان يستقبل الصلاة وان كان سجد من صلاة تامة قلت من اين اختلفا قال
لان السجدة اذا كانت من ركعة فهي من صلب الصلاة وان كانت من صلاة تامة فليست من صلب الصلاة فافاذا ذكر
ذلك من غير ان يتكلم او يخرج من المسجد يسجد لها ومن صلاة وعليه سجدا الشهور وان كان تكلم او خرج من

المسجد فلا ينبغي عليه قلت ارايت لو خرج من المسجد لم يجعله قطعا للصلاة قال لا لم افعل لك لم يكن في يدك
ان يجعلها قطعا او اعطاه خطوة او لا يجعله قطعا وان شئت فقل فاحسنه ان جعله وقتا لا يخرج من
المسجد قلت فان كان في محرابا وقت ذلك عندك قال وقت ذلك ان يجاوز اصحابه قلت ارايت ان يجعل
الظهر حرة كرات ساميا مل عليه سجدة الشهور قال لا لم يكن تحذ في الرابعة فدل الشاهد فصلا فاسدة وعليه
ان يستقبل الصلاة قلت ارايت ان ذكر حين تمت الخامسة انه قد صلى حشا ايصفها لها ركعة حتى تكون سنا
او يقطعها امة لا احب اليك قال صلى ان يشتمها بركة ثم يسلم وعليه ان يستقبل الصلاة وان لم يفعل
لم يكن عليه شيء الا الاظهر فلهما كان قد فعل في الرابعة فدل الشاهد قال قد تمت الظهر الخامسة فطوى عليه
ان يصليها لها ركعة ثم يشتمها ويسلم ويسجد سجدة في الشهور وقد تمت صلاته قلت فان لم يصليها لها ركعة
اخرى وتكلم قال لا يجزيه ولا شيء عليه قلت ارايت ان يجعل ركعة في سجدة لها ثم قام في الثانية فقرأ وسجد
ثم يركع فذكر ذلك قيل ان يصلي الثانية قال نعم انما صلى ركعة واحدة وعليه ان يصلي سجدة ويسجد سجدة في
الشهور بعد التسليم وانما صلى ركعة واحدة في الركعة الاولى فصارت ركعة ثالثة وعليه سجدة الشهور فيما سمي قلت
فان ذكر في الركعة الاولى لم يسجد ثم ركع في الثانية وسجد ثم قام في الثالثة ولم يركع وسجد سجدة بين قال نعم انما صلى ركعة
واحدة قلت لم قال لا ركع او لا شر قائم في الثانية ركع وسجد فصارت ركعة ثالثة وبطلت الركعة الاولى ثم قام في
الثالثة ولم يركع وسجد سجدة بين من غير ركوع فلا يجزيه قلت فان سجدة في الركعة الاولى سجدة بين لم يركع ثم قام في الثانية
فقرأ وسجد ثم يسجد ثم قام في الثالثة فقرأ وسجد قال نعم انما صلى ركعة واحدة لان حين سجدة اول ركعة
في الثانية فبأنها لا تكون ركعة ثالثة لان سجدة قبل الركوع وانما السجود سجدة الركوع شر قائم في الثالثة فقرأ وسجد
ثم سجدة فصارت ركعة ثالثة وبطلت ما كان قبل ذلك قلت فان ركع اول ركعة يسجد ثم قام في الثانية فقرأ وسجد ثم ركع
ولم يسجد ثم قام في الثالثة فقرأ وسجد ولم يركع قال نعم انما صلى ركعة واحدة لان حين ركع اول ركعة يسجد حتى
قام في الثالثة وسجد سجدة بين فما زال يسجد ركعتان للركعة الاولى وبطلت الركعة الاولى الوسطى قلت وعليه في جميع ما
الشهور بعد التسليم قال نعم قلت ارايت ان يصلي الرجل اربع ركعات وقد فعل الشاهد في الرابعة شر على الخط
لم يجعل صلاته ثالثة قال لا نه فقد قد فعل الشاهد فقد تمت صلاته فلا يصح صلاته ما حدث بعد ذلك من
كل امرئ وصحك او صلاه قلت ارايت ان كان عليه سجدة الشهور ففعل شيئا من ذلك بعد ما شتمه قبل ان يسجد فما
اوقفه ما سجدة لحيه ما قال صلاته في هذا ثالثة غير ان عليه ركعة واحدة لا اخرى اذا انقضت اول ركعة قلت لم جعلت
عليه ركعتين وهو غير الصلاة وقد تمت ركعتان صلاته ثالثة قال لا اهل ان يصلي ركعة ثالثة غير ان عليه شيء يجب
عليه قبل الوضوء اذا انقضت اول ركعة لا تنقض صلاته الا ترى ان ركعة واحدة في الصلاة على ذلك الحال كان قد
اذكر هذه الصلاة ولا ترى ان ركعة واحدة لا تنقض صلاته على ذلك الحال كان قد اذكر هذه الصلاة ولا ترى
لو ان شافا دخل في صلاة المقيم على ذلك الحال وجب عليه صلاة المقيم قلت ارايت ان يصلي الظهر ففعل
في الثانية وسلم في الركعتين ساميا قال يصح صلاته وعليه سجدة الشهور قلت لا ترى التسليم قطعا
لصلاة كما يقتضيها الكلام قال لما اذا كان ساميا فلا اذ كان متعبا لذلك فصلا فاسدة باب
الزيادة في السجود قلت ارايت ان يصلي سجدة ركعة ثلاث سجرات او اربع ما لم يبتعد ذلك صلاته قال لا
الا ان عليه سجدة في الشهور قلت ذلك لو ركع شرف ركعة ثالثة ثم ركع ساميا قال نعم قلت لا ترى السجدة والسجدة
او الركعة اذا لم يكن سجدة سجدة ولم يركع سجدة ركعة يصلي الصلاة قال لا انما يصلي الصلاة ركعة وسجدة
قلت ارايت ان يصلي الظهر ركعة وسجدة او سجدة ركعتين ولم يفعل في الركعة فدل الشاهد قال هذه الصلاة قد فعلت
حسرت كفات ففسدت قال وعليه ان يصليها في الاما يسجد ثم قام في الثانية ركعة قلت ارايت انما
صلى يقوم شهور صلاته ثم احدث فقد وجلا قد فاته ركعة كيف يصح قال يصح بالوقوف اذا انتهى الى تمام

صلاة الامام تسجد ثم يقوم من غير ان يسلم ويبتعد من الصلاة فليس له ان يسجد سجدة في الشهور
يقوم وهذا الامام الثاني فيقف في سبقة قلته وبتيني ان يسجد سجدة في الشهور الذي قد مضى قال
نعم قلت ارايت ان لم يكن في القوم رجل قد اذرك الصلاة من اولها كيف يصح لامام الثاني قال اذا انتهى الى
الامام تسجد ثم يقوم من غير ان يسلم فقام يصلي ركعة ثالثة ما سبق به وقاما يقوم يقضون وهذا ما قلته فاذ
لصلاة هذا ما لم عليه سجدة الشهور الثاني وجبنا على الامام الاول ان يسجد سجدة في سجدة ما قال
من رجل منهم من صلاته وسلم سجدة سجدة في الشهور قلت ارايت ان يصلي على رجل منهم ان يسجد للشهور ولم يسجد
الامام فزعمت انه اذا لم يكن سجدة لا ما فلا يجوز على اصحابه قال ليس هذا كذا هذا قد وجب على الامام هؤلاء
ان يسجدوا لكنه لم يبدرك اول الصلاة فلم يستطع ان يسجد ولم يكن له ما يسجد به واستغنيت ان
يسجدونها وهذا كما يقضون وهذا ما قلته ارايت مسافرا يوم قوم مقيم في سجدة في سجدة
فيسجد سجدة في الشهور بعد ما سلم في الركعتين يسجد المقيم ركعة امر يقضون قبل ذلك ثم يسجدون
قال بل يسجدون ركعة ثم يقومون فيصنعون صلاتهم قلته فان سجدة ركعة ثم قاموا يقضون سجدة
فيما يقضي يجب عليه ان يسجد سجدة في الشهور بعد ما يسلم قال نعم قلت ارايت ان يصلي الرجل ركعة ثم يقوم
استيقظ وقد فرغ الامام من صلاته وسلم وعليه سجدة زاد ان يسجد يسجد هذا الرجل ركعة امر يقضي قال
بل يسجد في الركعة الاولى فالاولى من صلاته فاذ فرغ وسلم سجدة سجدة في الشهور قلته فان سجدة مع الامام ثم قام
قال لا يجزيه ما سجدة مع الامام وعليه ان يسجد فاذ فرغ من صلاته قلته من ان اختلف هذا الذي سبقه الامام
بركعة قال هذا اذا اذرك اول الصلاة والذي سبقه الامام لم يبدرك اول الصلاة الذي لم يبدرك اول الصلاة
خلفه ان يصلي فيما يقضي هذا الذي اذرك اول الصلاة انما يتبع الامام بعينه فانه حتى يفرغ من صلاته قلت
فهل يقوم هذا الرجل الذي اذرك اول الصلاة في كل ركعة مقدرا قراءة الامام قال نعم قلته فان تقضى او لا قال
لا يصح قلت وكذا لو ان رجلا اذرك اول الصلاة مع الامام ثم احدث فثبت فثبت فثبت فثبت فثبت فثبت فثبت
من صلاته قال نعم قلته فلما استيقظ التيا ثم قد يقضي على الامام ركعة او اربع ركعات كيف يقضيها
ايصليان مع الامام او يبتعدان فيصليان ما سبقا به ثم يصليان هذه الركعة قال يبتعدان
فيفصلان ما سبقا به من الصلاة ثم يصليان هذه الركعة ثم يسجدان سجدة في الشهور وان كان الامام بعد
ما فرغا ما سبقا به فتدفع الامام حتى يفرغ قلته ارايت ان يصلي الامام في الظهر او العصر وقد سبقه
الامام بركعتين فدخل ركعة في الصلاة ففعل ركعتين الاخرتين قلنا سلم الامام قام يقضي بقراءة
امر يقضي قراءة قال بل يقضي بقراءة في كل ركعة بنا تحت الكتاب سورة وموقول الحمد قلت ذلك لو سبقه الامام
بركعة قال نعم قلت فان سبقه بثلاث ركعات قال يقرأ في الركعتين الاولتين فيما يقضي بنا تحت الكتاب
وسورة في كل ركعة ويقرأ في الاخرة بنا تحت الكتاب وان شاء سجد وان شاء سجد قلت فان كان الامام محض
صلاته وقد اذرك هذه ركعة اول ركعة لا انما اذركها الشا يسجد مع الامام الشهور قال
نعم قلت ارايت ان لم يقرأ فيما يقضي في الصلاة فاسدة قلت لم قال لا يقضي في الصلاة ففعل ذلك
ارايته ففعل انما الى الامام في الظهر وقد صلى الامام ركعتين فلم يقرأ فيما فدخل الرجل ركعة في الصلاة ففعل
مع الركعتين الاخرتين وقال الامام فيما سلم قام هذا يقضي فيما يقضي من صلاته قال نعم قلت قل
لم يقرأ قال لا يجزيه وعليه ان يصلي الصلاة قلته لم وقد احدث الامام وقد صارت صلاة فاسدة وقد
اذرك ركعة الركعتين اللتين فافهما الامام قال لا لا ما اخر الصلاة عن بوصفها ثم قال في ركعة صلاة في
الركعتين فهو يجزيه وما بعدا فانه يقضي في صلاة فلا بد له من ان يقرأ فيما قلته ارايت ان كان هذا
امرك الركعتين مع الامام فافهما قال لا يجزيه حتى يقرأ فيما يقضي قلت ارايت ان يقرأ فيما يقضي بنا تحت

يحيى لان يسهوان سمى سجدة ارايت وجلاصلى الظهر والعصر ركعتين ظهر انما قد فرغ من صلاته
وسلم بشدة كركانه انما صلى ركعتين قال يتم صلاته وعليه سجدة الشهو قلنت ارايت ان لم يسلم ولكن لم صلى
ركعتين ظهر انما قد فرغ من صلاته فتوى القطع لصلاة في الخوض في الطلوع وهو ساه ثم ذكره لك بعد ما دخلت
الطلوع انما صلى من الظهر ركعتين قال يحق في الطلوع اذا فرغ استقبال الظهر ركعتين وليس عليه
سجدة الشهو فيما صنع لا ثم قد انقضت **قلت** ارايت الامام اذا سجد يوم الجمعة او سمى في العبد
او سمى صلاة الخوف اليس عليه في ذلك ما عليه فيما ذكرت من الصلوات قال نعم قلنت ومن دخل معه في
سجدة الشهو فقد دخل معه في صلاة وهو عليه ما وجب عليه من سجدة الامام قال نعم قلنت ارايت الامام اذا سجد في
صلاة الخوف سجدة الطائفة التي معه قال نعم قلنت ولا تسجد الطائفة الذين هم بازا العدة قال نعم
لا يسجدون قلنت فان خات الطائفة الذين بازا العدة ونقضوا حق سجدة الشهو قال لا اذ انوا من صلاتهم
قلنت فان سجدوا فيما يقضون وجب على من سجدنا الشهو قال لا انما عليهم الشهو فيما سمى انما قلنت
ارايته الرجل ان لا يستطيع ان يسجد ويؤي اياه او رجل يسجد على اذنه لا يستطيع ان ينزل من الخوف سمى
احد من هؤلاء في صلاة من يحب عليه سجدة الشهو قال نعم قلنت ويجب عليه ان يسجد في الشهو اياه
بعد التسليم قال نعم قلنت ارايت رجلا افتخ الصلاة ففرار ثم شك فلم يدرك ركعة التكبير التي يفتخ
بها الصلاة او لا فاذا التكبير القراء ثم علم انه كان كبر قال يحق في صلاة وعليه سجدة الشهو قلنت ان ذكر
ذلك وهو راكع او ساجد بعد ما صلى ركعتين استيقن انه قد كان كبر قال يحق في صلاة وعليه سجدة الشهو
قلنت فان لم يكن صلى شيئا الا انه لم يكن في اوله فذكر انه لم يكبر فرغ راسه وكبر فقرأ ثم ذكر انه قد كان كبر قال يحق
في صلاة وعليه سجدة الشهو قلنت ذلك ويجوز سجدة الشهو قلنت ولا تكون تكبيرة هذا قطعنا للشك قال لا الا ترى
انه ينوي ان يسجد سجدة قلنت فان ذكر وهو ساجد ان لم يكبر فرغ راسه فقام ركعتين ثم علم انه قد كان كبر قال يحق في
صلاة وعليه سجدة الشهو قلنت ذلك ويجوز سجدة الشهو قلنت انما في صلاة وعليه سجدة الشهو قلنت ولا افتخ
الظهر ثم نسي ظهر انما في العصر فصل على هكذا من عليه سجدة الشهو قلنت لا قلنت لولا ان لا يعلم ما صلى قلنت
وذلك لوافتح الظهر فصل على ركعتين ثم ظهر انما العصر فصل على ركعتين ثم استيقن انها الظهر ثم صلى الرابعة
قال نعم قلنت ولا يفسد صلاته قال لا قلنت فان شك وتوهم في شك في شغلته لك عن ركعة او سجدة
او كان راكعا او ساجدا فاطال الركوع او السجود يتفكر ثم ظهر انما الظهر فصل على ركعتين ثم استيقن انها الظهر ثم صلى الرابعة
اذا تغير حاله فذكر استيقن ان اجعل عليه سجدة الشهو قلنت ارايت الرجل الذي نام خلف الامام قدر
او ذلك اول الصلاة مع الامام فاستيقظ وقد فرغ الامام من صلاته والرجل الذي اذ لم يسمع الامام اول الصلاة
فحدث غيب يتوضا ويحج وقد فرغ الامام من صلاته امامه ذلك سواء قال نعم قلنت وعليه ان يبين على صلاتها
قال نعم قلنت ولا يفر احد منهما قال لا قلنت فان سميا في صلاة انما او سمى احدهما قبل على الذي سمى سجدة الشهو
الشهو قال لا قلنت لولا انه بمنزلة من خلف الامام ولا شهو على من خلف الامام اذ لم يسمع الامام اول الصلاة
انما صلى يقوم فلما فعد في الرابعة تسجد ثم شك في من صلاة فتفكر فيه ساعة حتى شغلته فتفكر وعن التسليم
ثم استيقن انه قد انشأ الصلاة على عليه سجدة الشهو قلنت ارايت ان لم يشك حتى سلم تسليمه واحدة ثم شك
فلم يدرك ركعة في ثلاث المرات ثم استيقن انه قد انشأ الصلاة على عليه سجدة الشهو قلنت لولا ان هذا انما سمى سجدة
خروجه من الصلاة **قلت** ارايت رجلا صلى وحده فحدث فانتقل ليتوضا وشك في صلاة وهو يتوضا
فلم يدرك ركعة في ركعتين فغسله ذلك عن وضوءه ثم استيقن انه صلى ركعتين ففرغ من وضوءه فجا
بني على صلاة حتى فرغ من صلاة ثم صلى عليه سجدة الشهو قلنت لولا ان هذا في الصلاة الا
ترى انه يصعد ما مضى من صلاة ثم صلى ما بقي قلنت ارايت رجلا صلى الظهر ركعتين ثم قام في الخامسة

سليما تذكر قبل ان يقرأ او بعد ما قرأ او بعد ما ركع او يسجد كيف يشاء وقد تعدد في الرابعة قدر التسعة او بعد
قال اذا ذكر في تسعة او في عشرة او في خمسة او في اربعة او في ثلثة او في اثنان او في واحد او في سجدة او في ركعة
بركعة نامة قلنت فان سجدة في الخامسة ثم ذكر ما وقد تعدد في التسعة او في ثلثة او في اثنان او في واحد او في سجدة
سجدة الشهو قلنت ارايت رجلا افتخ الصلاة فطوعا فسجد في صلاة ثم ذكره لك بعد ما دخلت
في صلاة تكسوة او في صلاة فطوعا غير ذلك على عليه في ذلك سجدة الشهو قال لا قلنت لولا ان لا تعلم ما صلى قلنت
سجد في سجدة او دخلت غير ما قلنا دخلت في سجدة الشهو قلنت ارايت رجلا صلى الظهر ركعتين ثم قام في سجدة
من صلاة وسلم ثم دخل مع الامام في صلاة غير ما قلنا دخلت في سجدة الشهو قلنت ارايت رجلا صلى الظهر ركعتين ثم قام في سجدة
عليه في صلاة شهو قال لا قلنت ارايت رجلا صلى ركعتين ثم سجد فيهما فسجد لسهو بعد التسليم ثم
ثم ارايت ان يضيء اليها ركعتين اخرتين قال ليس له ذلك لان يستقبل التكبير الا ترى ان يضيء على التكبير
الاول كان عليه سجدة الشهو وسقطت صلاة ولا تكون سجدة الشهو الا في الصلاة وانما استقبال التكبير
ودخلت الركعتين اجزاه **باب صلاة المسافر** ارايت المسافر ان يقصر
الصلاة في كل من ثلاثة ايام قال لا قلنت فان سافر مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا قال يقصر الصلاة
حين يخرج من مصر قلنت ولم وقوله ثلاثة ايام قال لا نجاء اشرع النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا تسافر المرأة ثلاثة ايام الا معها ذواتها فقلت على ذلك يلحق من سافر اياما لم يقصر عليه من جيب
انما قالوا المداين ونحوها قلنت ارايت اذا سافر مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فقدم المصلاة فخرج اليه
ايتم الصلاة قال ان كان يريد ان يقم فيه خمسة عشر يوما اتوا الصلاة وان كان لا يريد في يخرج
الصلاة قلنت ولم وقوله خمسة عشر يوما قال لا الا الذي جاء من عبد الله من طرقت ارايت اذا خرج من
مصر وهو يريد السفر فحضر الصلاة وامامه من مصر ذلك اذا اراد ان قال يقصر الصلاة المقيم ما لم
يخرج من مصر ذلك حتى يخلف تلك المصلاة فان كان بيته وبين المصلاة فخرج اليه فخرج او قل من
ذلك وهو يريد ان يقم فيه الصلاة مسافرا صلاة من غير صلاة من غير صلاة من غير صلاة من غير صلاة من غير صلاة
ارايته الرجل اذا خرج من مكة ومضى وهو يريد ان يقم بمكة ومضى خمسة عشر يوما ايكمل الصلاة
حين يدخل مكة قال لا قلنت لولا ان لا يريد ان يقم بمكة وحدها خمسة عشر يوما قلنت ولا تعد مكة
ومضى مصر احدا قال لا قلنت ارايت رجلا قبل من الجبل يريد بالحيرة فامته بها الركعة فحضر الصلاة
ايصلي صلاة مسافرا او صلاة من غير صلاة مسافرا لم يدخل الحيرة او يوطن بقتة على قامة خمسة عشر يوما
بالكوفة قلنت ارايت ان لم يكن امته بالحيرة ولكنه قبل من الجبل يريد ان يقم بالحيرة والكوفة خمسة عشر يوما
فقد الكوفة ايصلي الصلاة ام يتم قال لا يقصر الصلاة قلنت ولا يقصر الصلاة ولا يتم حين يدخل الكوفة
قال لا ان لم يوطن بقتة على قامة خمسة عشر يوما في مصر وحدها لا ترى لو ان رجلا قبل من الجبل وهو يريد
ان يقم بالكوفة والبصرة خمسة عشر يوما فقدم الكوفة او البصرة ان لم يجيب عليه ان يتم الصلاة قلنت
ارايته رجلا خرج من مصر مسافرا بعد زوال الشمس ايصلي صلاة المسافر ام صلاة المقيم قال لا صلاة
مسافر قلنت ولم وقد خرج من مصر في وقت صلاة فذكر وجب عليه قال لا ارايت لولا ان الشمس مسافر
ثم قدم اهله اكان يقصر الصلاة او صلاة من غير صلاة من غير صلاة من غير صلاة من غير صلاة من غير صلاة
رجلا خرج من مصر بعد ما بدت الصلاة ولم يصليها ايصلي تلك الصلاة صلاة مسافرا او صلاة
مقيم قال لا صلاة من غير صلاة قلنت لولا انها وجبت عليه قبل ان يخرج من مصر قلنت وكذلك لو سافر
دخل وقت الصلاة ولم يصليها حتى ومضى الوقت ثم قد المصلاة على غير عليه ان يقصر صلاة مسافر قلنت
وانما ينظر الى ما بال الوقت ولا ينظر الى ما بال الوقت قلنت ارايت رجلا خرج مسافرا فحضر الصلاة وهي الظهر

فافتتح الصلاة ليصلي ونحوه من صفة وهو يريد ان يصلي ركعتين فلهذا جاز في الصلاة فانقل
 فاني المصطفى من شرا الى مكانه كيربلي قال اربع ركعات قلت لم قال لا تدخل المصطفى ومقيما وموت
 الصلاة بعد فعلية ان يصلي صلاة المقيم قلت فانا نقول حينئذ فيكون يدخل المصطفى صا ثم ذكر
 ان عتده ما لم يعلمه قال يتوضا ويصلي اربع ركعات صلاة مقيم قلت لم قال يدخل المصطفى لا حينئذ
 رايه على قوله المصطفى وجب عليه ان يصلي اربع ركعات قلت لم كان هكذا عندك قال لا رايته لو بدله ان يقيم
 ويرجع الى اهله لم يكن عليه ان يصلي اربع ركعات قال بلى وفيه شبهة عندك ان هذا اذا اقامه
 الاول لم يرد ان يقيم قلت لا رايته لو اجمع رايه على ان يدخل اهله فيركب ثم يخرج ثم كان يصلي قال اربع
 وهذا اذا كان سوا قلت لا رايته اذا اقامه وهو في الصلاة ثم بدا له ان يتم على سيرة ولا يرجع قال اذا اجمع
 رايه على اقامة فهو مقيم ولا يكون مسافرا بالنية كما يكون مقيما بالنية لانه لا يكون مسافرا حتى يسيّر
 والاقامة انما تكون بالنية لان اقامة ليس بعمل والسفر عمل **قلت** ارايت مسافرا صلى في سفره ايضا
 اربع ركعات رجوع الى اهله ما التول في ذلك قال ان كان تعدن كل ركعتين قدر التشهد فصلاته ثامنة وان
 لم يقدر في الركعتين الاولتين قدر التشهد فصلاته فاسدة وعليه ان يعيد قلت لم كان هكذا عندك
 هكذا قال صلاة المسافر في ركعتين وكذا ان زاد عليهما فهو تطوع فان خلط المكتوبة بالتطوع فسدت
 صلاته لان يفقد في الركعتين الاولتين قدر التشهد فلا التشهد فصلهما الا ترى لو انه تكلم ونه
 فعد قدر التشهد كانت صلاته ثامنة قلت فان كانت الصلاة لم يسندها الكلام يفسد الصلاة اخرى
 لان الصلاة لا تكون اشد من الكلام قلت لا رايته مسافرا افتح الظهر ويصلي اربع ركعات ثم بدا له
 فصلي ركعتين وسلم قال صلاة ثامنة قلت لا رايته مسافرا افتح الظهر فصلي ركعتين وتشهد وقدمي
 صلاته وسلم ويؤيد ان يصلي سجدة في الشهور ثم بدا له ان يقيم قال صلاته ثامنة وليس عليه سجدة الشهور
 ويقتضيه منقطع الصلاة الا ترى لو انه صلى في هذه الحالة حتى تمهله لم يكن عليه وضوء لو كان في صلاة لكان
 عليه وضوءا وما بدا له المقارحين فرج من صلاته فذلك لم يكن عليه ان يتم الصلاة **قلت** ارايت ان
 سجدة لسجدة واحدة وسجدة في ثم بدا له المقام قبل ان يسلم قال عليه ان يكمل اربع ركعات وعليه ان يصلي
 سجدة في الشهور بعد التسليم وتشهد فيها ويسلم الا ترى لو صلى في هذه الحالة حتى تمهله كان عليه وضوء
 لصلاة اخرى ولا ترى لو ان رجلا ادرك معه الصلاة في هذه الحالة كان قد ادرك معه الصلاة ولا يشبه هذا
 الاول في هذا بما له المتأخر وهو في الصلاة الاول بدا له وقد فرغ من صلاته قلت لا رايته مسافرا افتتح
 الظهر وصلي ركعة ثم احدث فاضرب ليتوضا فلم يجد الماء فتيمم بالصعيد ثم وجد الماء قبل ان يعود الى
 مقامه ونهاله المقام قال يتوضا ويصلي على صلاته ويكمل اربع ركعات قلت فان مقامه ثم راي الماء
 ثم بدا له المقام قال يتوضا ويستقبل الصلاة اربع ركعات وذوينة الماء في مقامه وقبل ان يتم في مقامه
 سواء في القياس غير ان اشخص ذلك فاما ان يتوضا ويصلي على صلاته ما لم يبرح ما يقوم من مقامه الوضوء
 فيغير مقامه يبرح الصلاة فاذا فعل ذلك ثم راي الماء استقبل الوضوء والصلاة **قلت** ارايت مسافرا
 اقموا مقيمين ومسافرين فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد رجلا دخل معه في الصلاة ساعة اذ
 وهو مسافر فلهذا قال لا ينبغي له ان يركب الرجل ان يقدم ولكن ينبغي للامام ان يقدم من قد ادرك اول الصلاة
 قلت لا رايته ان تقدم الرجل المسافر كيف يصنع قال ينبغي له ان يصلي تلك السجدة التي تترك الامام
 الاول ثم يصلي معركته فان سمي عن تلك السجدة فصل فيهم ركعة وسجدة فيها سجدة ثم احدث فعد
 رجلا دخل معه في الصلاة ساعة اذ فتوضا وجاء فدخل معه في الصلاة وجاء الامام الاول فدخل معه كيف
 ينبغي لهذا الامام الثالث ان يصنع قال ينبغي له ان يصلي تلك السجدة الاولى وسجدة ما معه الامام

الاول والقوم ولا يصلي ما معه الامام الثاني ثم يصلي السجدة الاخيرة فيسجد ما معه الامام الثاني والقوم
 ولا يصلي ما معه الامام الاول ويصلي الامام الاول الركعة الثانية بغير قراءة فان ادرك مع الامام الثالث
 السجدة الاخيرة فيسجد ما معه وان لم يذكرها سجدها واحدة ويشتبه الامام الثالث ثم يتاخر فيقدم
 رجلا قد ادرك اول الصلاة فيسلم ثم يصليهم سجدة في الشهور ويصليهم سجدة في الشهور جميعا ثم يقوم الامام الثاني
 فيفصل الركعة التي سبق بها فيتراها ويبتدئ المقيمين فيفصلون وهذا ما ينبغي ان يحلوا الصلاة
باب الامام يجزئ فيقدم رجلا يجزئ الثاني فيقدم اخر قلت لا رايته اما
 صلى يقوم الظهر وهو مقيم والقوم جميعا فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد رجلا قد ادرك اول
 الصلاة ثم سمي عن هذه السجدة وصلي بالقوم ركعة وسجدة ثم رعت فافتتح الظهر رجلا قد ادرك اول الصلاة
 ثم سمي عن السجدة في جميعا فصل فيهم ركعة وسجدة ثم رعت فافتتح الظهر رجلا قد ادرك اول الصلاة ثم سمي عن
 الثلاث سجدة فصل فيهم ركعة وسجدة ثم رعت فافتتح الظهر رجلا قد ادرك اول الصلاة وتوضا الائمة الاربعة
 فيها واجمعا ولم يتكلموا قال ينبغي للامام الخامس ان يصليهم سجدة في الشهور الاولى فيسجد ما معه الائمة الاربعة
 والقوم جميعا ثم يصلي السجدة الثانية فيصليهم سجدة غير الامام الاول ثم يصلي السجدة الثالثة
 ويصلي ما معه القوم الامام الاول والثاني ثم يصلي السجدة الرابعة ويصليهم سجدة القوم جميعا الا
 الامام الاول والثاني والثالث ويصلي الامام الاول الركعة الثانية وسجدة فيها ثم يفصل الثالث والرابع
 ويجوزهما ويفصل الامام الثاني الركعة الثالثة والرابعة بسجدة مما يفصل الامام الثالث الركعة الرابعة
 بسجدة فيها واما امام منهم ادرك الامام الاخرى وكذا من سجدة من ركعتي التي يفصلها سجدة فيها سجدة
 فيها ثم يصلي الامام وسجدة في الشهور ويصليهم سجدة في الشهور جميعا ان كان الائمة الاربعة قد فرغوا من صلاتهم
 وان كان قد بقي على احد منهم شيء من صلاته لم يصلي مع الامام حتى يفرغ من صلاته فاذا فرغ من صلاته سجدة
 سجدة في الشهور بعد ما يسلم الامام **قلت** ارايت مقيما صلى بغير مقيمين ركعة من الظهر وسجدة
 ثم احدث فعد رجلا جاء ساعته فلم يصليهم تلك السجدة ولكن صلى بغير ركعة وسجدة ثم احدث فعد
 رجلا جاء ساعته فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد رجلا جاء ساعته فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد
 رجلا جاء ساعته فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد رجلا جاء ساعته فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد
 احدث فعد رجلا جاء ساعته فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد رجلا جاء ساعته فصل فيهم ركعة وسجدة ثم احدث فعد
 بهم اربع سجدة ببدء بالاولى فيسجد مع الامام الاول السجدة الاولى والقوم ولا يصليهم سجدة مع الامام
 الثالث والثاني والرابع تلك السجدة ثم يصلي السجدة الثانية فيسجد ما معه الامام الثاني والقوم ولا يصليهم
 مع الامام الاول والثالث والرابع ثم يصلي السجدة الثالثة فيسجد ما معه الامام الثالث والقوم جميعا
 ولا يصليهم ما معه الامام الاول والثاني والرابع ثم يصلي السجدة الرابعة فيسجد ما معه القوم والامام
 الرابع ولا يصليهم ما معه الامام الاول والثاني والثالث لان يفصل الامام الاول ما سبق به من الصلاة فان
 ادرك في شيء من هذا السجدة والسجدة التي سجدها الامام من الركعة التي يفصلها الامام الاول فانه يصلي
 معه وان لم يذكرها معه سجدة واحدة وحده حينئذ يفرغ من صلاته فاذا فرغ فعد مع الامام الخامس اذ ركعة
 فاعدا واما الامام الثاني والثالث والرابع فانه ليس على احد منهم ان يفصل ما سبق به الامام الاول فيدخل الصلاة
 الا بعد ما يسلم الامام ويفرغ من صلاته فاذا فرغ الامام قاموا فقفوا ابتداء واما الامام الاول فانه يفصل
 بغير قراءة واما الامام الخامس فينبغي له ان يشتد بالقوم ثم يتاخر فيقدم رجلا قد ادرك اول الصلاة فيسلم
 يصليهم سجدة في الشهور ويصليهم سجدة مع القوم جميعا غير الامام الاول لان يكون الامام الاول قد فرغ مما
 سبق به فيسجد مع السجدة والائمة الاخرى ان كانوا ايضا فتوضا او كانوا مع الامام الاول لم يصلي
 معه فيسجد واما سجدة في الشهور ثم يتوضا ولا الائمة فيفصلون صلاتهم بغيره **قلت** ارايت مسافرا

مقيم لانه قد اتم الصلاة التي كان فيها اول تركه له لو خلى الصلاة وحده فصل في ركعة ثم احدث من بعد او تكلم
وقد نوى الاقامة وقوى الوقت قال عليه ان يصلي صلاة متقيمة لانه قد اتم الصلاة التي كان فيها **قلت**
ارايته رجلا من اصحابنا مع امام مسافر ركعة وقد سبغ الامام بركة فلما فرغ الامام قام الرجل يتقوى ثم بدا
لما لا اقامة كرم يصلي قال يصلي اربع ركعات قلت لم قال لانه انما يقضي بفراة ولا يشبه هذا الاول قلت ارايت
رجلا من اهل الكوفة مسافرا افتتح الصلاة مع امام مسافر بطريق الحيرة ثم نام خلفه فاستيقظ وقد فرغ
الامام من صلاته ثم احدث الرجل وخرج الى اهله فنوضا قبل ما بدا الوقت ثم نوى الاقامة قال ان تكلم صلاتي
اربع ركعات وان لم يتكلم صلي ركعتين قلت فان احدث وشو دخل المصلي بعد ما بدا الوقت وقد تكلم فنوضا كرم
يصلي قال ركعتين قلت لم قال لانه يجب عليه ركعتان فلا يستطيع ان يجعلها اربعا قلت فاذا دخل
المصلي في ما بدا الوقت وقد نوى الاقامة قبل ان يذنب وقت تلك الصلاة لم يصلي ركعتين قال لانه نوى الاقامة
بعد فراغ الامام من الصلاة فوجب عليه ركعتان فعليه ان يتبع الامام ويصلي على مكانه ما لم يشك ان كان تكلم
صلى اربعا **قلت** ارايت رجلا من اهل خراسان قد راى الكوفة وراى المقام هناك شهرا فاتم الصلاة شتم
خرج منها الى الحيرة فوطن نفسه على اقامة خمسة عشر يوما فاستمر الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فمر الكوفة
فادركته الصلاة كرم يصلي قال يصلي ركعتين قلت فان كان خرج من الكوفة الى الحيرة ولم يوطر نفسه على اقامة
خمس عشرة يوما فاقام بالحيرة اياما على تلك النية هو بتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فادركته
فادركته الصلاة كرم يصلي قال اربع ركعات صلاة متقيمة لانه مقيم بعد ما يقطع ذلك الا ان يخرج مسافرا او يوطن
نفسه على المقام في بلدة اخرى خمس عشرة يوما قلت ارايت رجلا من اهل خراسان قد راى الكوفة فوطن نفسه
على الاقامة بها خمسة عشر يوما اينما الصلاة حين يدخلها قال انصرف قلت فان اقام بها اياما ثم خرج وهو يريد
مكة فلما انتهى الى القادسية ذكر حاجته له بالكونة فانصرف حتى دخل الكوفة وهو لا يريد الاقامة بطلت
الصلاة وهو بالكونة كرم يصلي قال يصلي ركعتين قلت لم قال لانه قد قطع اقامته الاولى ورجل الى حال السفر
قلت فان كان هذا الرجل من اهل الكوفة والمساكن على حالها قال يصلي اربع ركعات ولا يشبه هذا الاول قلت
ارايته رجلا من اهل الكوفة خرج يريد القادسية في حاجته له كرم يصلي قال يصلي اربع ركعات قلت فان خرج
من القادسية الى الحيرة وهو يريد الى الجبيل او ما قال يصلي اربع ركعات قلت فان فعل هكذا اسيرة يوما او
يومين حتى اتي مكة كلما سافر يوما او يومين كان بين بيته تلك ان لا يجاوز قال عليه ان يصلي في هذا كله
صلاة المقيم **قلت** فان خرج الى القادسية ومولا يريدان الجبيل او ما سافر منها الى الحيرة ثم خرج وهو
يريد الشام ومرا القادسية ولا يمر الكوفة قال عليه ان يصلي ركعتين حتى يخرج من الحيرة مقبلا فيما بينه وبين
القادسية حتى ياتي الشام قلت فان كان له بالقادسية نقل قد خلفه فخرج من الحيرة الى اهله فحمل منها
الى الشام ولم يمر الكوفة قال يصلي ركعتين قلت فان لم يات الحيرة ولكنه يخرج من القادسية في حاجته
لحقيق اذا كان قريبا من الحيرة بما له ان يرجع الى القادسية فيعمل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر الكوفة
قال عليه ان يصلي اربعا حين يترحل منها قلت لم قال ارايت لو خرج من القادسية في جنازة لولغا يبطر او بول
شربا لم يترحل الى الشام البتة ان يصلي اربعا حتى يترحل منها قلت نعم قال نعم اذا ذاك سوا **قلت**
ارايته رجلا من اهل الكوفة كرم يصلي قال اربعا قلت فان صلى اربعا وقد راى الكوفة ووضع ثقله
وكان يصلي اربعا ثم خرج في حاجته الى الجبيل ثم بدا له الشحوص الى مكة من جهة ذلك فغير يريد المولى الكوفة
فيحمل ثقله فاتي الكوفة كرم يصلي قال يصلي اربع ركعات حتى يستحضر منها ان ثقله بالكونة وموقعا سافر
فلا يجيب عليه ان يقصر الصلاة حتى يحمل ثقله من الكوفة وهو يريد الشرف قلت ارايت ان كان جيبا قاضيا الكوفة
خرج من الكوفة الى القادسية وطالب غريبا بما خلف ثقله بالكونة كرم يصلي ما بينه وبين القادسية

فمنها ما يركب القادسية قال يصلي أربع ركعات قلت قال قبل من القادسية وموئيد القادسية وموئيد القادسية
فيجعل ثقله على الشارح على حاله قال يصلي ثمانية ركعات حتى يشخص منها ركعتين في الشارح ركعتين
الان يوطن بنفسه على إقامة خمسة عشر ركعة بالكدوة لان القادسية قرية قدامها وقد انقطع سكانها بالكدوة
وضارها فلما ركب القادسية قلت فان خرج من الكدوة او ما خرج وموئيد القادسية اليها ثم اذا الشارح في
الشارح وان يركب الكدوة فيجعل ثقله على الشارح والباب الاول سوا في القياس ولكن استحسن الجليل في القادسية
في القياس لا ترى لوان رجلا خرج من الكدوة يركب القادسية اتم الصلاة فان خرج من القادسية يركب الحيرة
اتم الصلاة فان خرج كذلك ثقله حتى في بستان يركب عارثم ترك ثقله في البستان وخرج الى مكة فيخرج
اقبل من مكة يركب الكدوة وموئيد القادسية فيجعل ثقله على الشارح فيخرج من مكة وعليه ان يصلي صلاة مستند
قلت ارايت رجلا من اهل خراسان قبل يركب الكدوة فدخل الكدوة فوطن بنفسه على اقامة شهر قال
عليه ان يصلي أربع ركعات فان خرج من الكدوة فيجاءه شرار والخراب الى مكة من وجهه وذلك وان يركب الكدوة
فيجعل ثقله على الشارح حتى يجعل ثقله يخرج من الكدوة فادخل الكدوة فوطن بنفسه على اقامة شهر قال
الكدوة الى مكة فترك القادسية ثم بدا له ان يرجع الى خراسان فركب الكدوة قال يصلي ركعتين فيخرج من
القادسية لانه مسافر والكدوة ليست بوطن له لانه وطنه قدامه فخرج يركب الكدوة فوطن بنفسه على اقامة شهر
مدا رجلا من اهل الكدوة والمسيلة على حاله قال يصلي أربع ركعات حتى يدخل الكدوة وما اذا ركب الكدوة
فاذا خرج منها توجه الى خراسان حتى ركعتين **باب المسافر في السفينة**
قلت ارايت مسافرا على السفينة وهو يتطوع للركوب منها قال اخطأ ان يخرج منها قلت
فان لم يفعل قال يجزيه قلت فان كانوا جماعة فغسلوا فيها جماعة قال يجزيهم قلت فلو غسلوا فيها فغسلوا فيها
لا يستطيعون القيام ولا يستطيعون الخروج من السفينة قال يجزيهم قلت ذلك لو كانا نارا وقلنا
فوق نارا وهو يصلي صبرا قال نعم ومذا قولنا في سفينة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزيهم اذ كانوا يتطوعون
القيام ان يصلوا فقالوا **قلت** ارايت الرجل اذا صلى في الغمر في سفينة وهي تدور في الماء قال عليه
ان يتوجهوا الى القبلة كلما دارت بهم السفينة قلت ارايت الرجل اذا صلى في السفينة ابن يمينه قال
يتجدي في الماء الذي يصلي فيه قلت ارايت مسافرا على السفينة فظنوا ما يؤذيها حيث توجهت الى السفينة
قال لا يجزيه وعليه ان يقضيها قلت لم قال لانه دخل فيها واوجها على نفسه ثم اشد ما اجده للبحر
او في صلي لغير القبلة فليكن بغير القبلة قلت ارايت فوما مسافرا سادرا في السفر فاقاموا فيها
زما نامل يكونوا صلاة قال لا قلت لم قال لانهم قوم مسافرون ما كانوا في السفن **قلت** ارايت رجلا
السفينة نفسه اذا كان مع مولاه مل يركب الصلاة قال لا قلت لم قال لانه غير مل قلت ليس السفينة
غير مل بيته الذي يقيم فيه قال لا قلت فان كان في قرية التي هو منها ووطنه فيها الا ان شرب السفينة
قال هذا يركب الصلاة **قلت** ارايت مسافرا على سفينة فظنوا ما يؤذيها حيث توجهت الى السفينة
يجزي اهل السفينة الاخرى الذين ياتون به قال لا يجزيهم وعليه ان يستقبلوا ذلك فان كانوا في سفينتين
مفرقتين قال يجزيهم صلاتهم ومذا بمفرقة سفينة واحدة قلت ارايت رجلا على سفينة وهي اقامة
والبحر يركب قوما ياتون به قال ان لم يكن بيته طريق اوله يكن بيته من الشهر في صلاتهم تامة وان كان بيته
وبين السفينة طريق او اقامة من الشهر فصلاهم فاسد قلت وكذلك لو كان الامام يصلي على الحد وبعض
اصحاب في السفينة قال نعم قلت ارايت اماما على سفينة وهو في السفينة وبعض اصحاب على الاطلاق قال ان لم
يكونوا قدام الامام فصلاهم تامة وان كانوا قدام الامام فصلاهم فاسد قلت ذلك لو كان الامام فوق الاطلاق
والغمر حكمة قال نعم **قلت** ارايت رجلا على الحد فقلت سفينة فقلت سفينة فقلت سفينة فقلت سفينة

ونزكها ان تغرق سفينة فالتقط صلواته ويا في سفينة فبستو ثوبينها شرعوا في استقبال الصلاة
 قلت وكذلك لو كان ذابا او شي من متاعه فحاذ ان يذهب قال نعم قلت وكذلك لو كان راع ففحق على غنمه
 الشئ قال نعم **باب** **الشجرة** قلت اذ ابتدأ الرجل يقرأ السورة كلها فيها الشجرة
 انكروا لان يكف عن قراءة الشجرة من بين السورة قال نعم قلت انكروا ذلك قلت فان فعل قال ليس عليه شيء قلت
 اذ ابتدأ يقرأ الشجرة من بين السورة من تكرار ذلك قال لا يجب ان يقرأها واما ما بينهما وان لم يقرأها
 شيان فيصير ذلك قلت فليكن يسجد بها اذا قرأها وادخلها في اربع ايات قال نعم قلت لا بد ان يقرأها وهو
 على غير وضوء ويصلي ويسجد قال لا بد ان يكون وضوءا ويسجد قلت لا بد ان يكون وضوءا ويسجد قلت لا بد ان يكون وضوءا
 فلا يجوز له ان لا يتخوف من الشجرة قلت وكذلك لو سمعها من غير قال نعم قلت **باب** **الشجرة** قلت اذ ابتدأ يقرأ
 الشجرة من بين السورة من امرأة خائضا او من رجل جنب قال لا بد ان يسجد قبل ان يدخل قال نعم قلت
 يسجد بها اياها قد وجبت عليه لا يبطلها عنه ما ذكرت قلت اذ ابتدأ يقرأ الشجرة قال لا بد ان يسجد
 اذا اغتسل قلت اذ ابتدأ يقرأ الشجرة خائضا او سمعت الشجرة قال ليس عليه ان يسجد وليس عليه ان يغسلها قلت لم
 قال لا بد ان يغسلها ما لم يغسلها من الشجرة الصلاة المكتوبة فلا يجب عليها ان تغتسلها قلت اذ ابتدأ يقرأ الشجرة
 ومنعه فمؤخرها من الشجرة من عذرة قال نعم قلت فليكن عليه ان يركعها او يركعها قبل الاما قال لا قلت
 فان ركعها او سجد قبلها قال لا يجوز ان يسجد قبلها ان لم يركعها او سجد قبلها او ركعها او سجد قبلها او ركعها
 بعض النعم وبقي بعض شجرة بعض من فمب ففكر ان الشجرة قال ليس عليه ان يسجد الا الذي
 ذممت ثم جاء فان عليه ان يسجد لما قلت لم قال اذا سمعها الرجل يسجد لها او قرأها يسجد لها ثم سمعها بعد
 ذلك او قرأها وهو في مجلسه لم يكن عليه ان يسجد الا ان يكون قد قام من مجلسه ثم ذممت ثم رجع فليكن يسجد
قلت اذ ابتدأ ان كان النعم في مجلسه ذلك فسمعها شجرة غيرها قال لا بد ان يسجد وما قلت وكذلك لو
 سمعها شجرة بعد شجرة حتى يركع كل شجرة في القرآن قال نعم قلت لا يسجد ولا يركعها ولا يركعها في النعم
 الا ان يكون قد قام من مجلسه ذلك او قام بعضهم فذممت ففعل من قام اذا سمعها ان يسجد ما قلت وكذلك لو
 في القرآن من شجرة قال لا بد ان يركعها او يركعها في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 في الحج والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 والتي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 ليست بشجرة قلت اذ ابتدأ يركعها او يركعها في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 لو كان ركبا فسمعها او نكحها او نكحها في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 قلت من بين الخلف لراكب والمشي قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 وهو قائم على يمينه ان يسجد لها فكذلك المشي واما الركبة فتدعى فيها ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 الشجرة ومو في صلاة الشجرة في آخر السورة الاية بقيت من السورة بعد اية الشجرة قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم
 ركعها او نكحها قلت فان اراد ان يركعها فليكن يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 بها سجدة عند الفراغ من الشجرة ثم يقوم فينطق بها من السورة ومو ثمان او ثلاث ثم يركع قال نعم قلت
 وان وصل بسورة اخرى فهو واجب ان يسجد فان كانت سجدة في آخر سورة ليس عليها شي فليكن يسجد ما قرأ لا بد له
 ان يقرأ سورة او ايات من سورة اخرى فركعها قلت فان كانت الشجرة في وسط السورة كيف يصنع لما قال
 يسجد لها ثم يقوم فينطق بها في او ما بدا لها شي فركعها قلت فان اراد ان يركعها فليكن يسجد في النعم والركعة التي في النعم
 قال اما في القياس في الركعة في ذلك الشجرة سواء كان كل ذلك صلاة الا ترى ان قول الله تعالى في كتابه وكثر
 لا كما وتفسيرها خراجا او الركعة او الشجرة سواء في القياس او في الاستحسان فانه ينبغي ان يسجد بها

في القياس ما خذ قلت فان اراد ان يسجد ومو لا كيف ينبغي ان يصنع قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم
 يركع راسه فيقوم ويصلي في حال ركوعه قلت وكذلك لو نسي سجدة من الركعة الاولى فذكرها ومو لا كيف ينبغي ان يصنع
 قال نعم قلت وكذلك لو نسي ركعة من ركعاته في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 نعم قلت فليكن يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 بعد ما نسيته وسلم ومو في مجلسه لم يقم ولم يتكلم قال لا بد ان يسجد بها شرا ينشده ويسجد ويسجد ويسجد
 الشئ قلت فان كان قد تكلم وخرج من المسجد او الشجرة من صلاة قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم
 قلت فان كانت الشجرة من صلاة قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 صاحبها لم يكن عليه شي قلت فان ذكرها قبل ان يتكلم وقبل ان يقوم من مجلسه ومو اما ان يسجد وما يسجد
 منعه من خلفه قال نعم قلت اذ دخل في صلاة قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 قال نعم قلت وكذلك لو كان سافرا او اماما مقيما قد دخل في صلاة في هذه الحال وجب عليه صلاة منعه من خلفه
قلت اذ ابتدأ من يصلي سجدة التلاوة وهو لا يستطيع ان يسجد اياها قال نعم قلت وكذلك
 لو كان لا يستطيع ان يقعد او اياه ومو من طبعه قال نعم قلت لم قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم
 ومو وجب من الشجرة قلت اذ ابتدأ يصلي الشجرة وهو على غير وضوء ومو لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم
 يجوز له ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 ويسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 ليست من هذه الصلاة فلا ينبغي له ان يدخل في شئ من هذه الصلاة شيئا من غير ما قلت فان سمع الشجرة
 ومو في الصلاة ان يسجد بها وهو في الصلاة قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 فان سجدها ومو في الصلاة قال نعم قلت اذ ابتدأ يصلي الشجرة وهو على غير وضوء ومو لا بد ان يسجد في النعم
 يقضيها بعد ما يسلم **قلت** اذ ابتدأ يصلي الشجرة او سمعها من غير سجدها لغيره قبل ان يسجد بها
 لذلك او جازا قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 فيها حق فحقه او احدها فيها قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 الشجرة واما في الفصل فليكن يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 فان ترك ذلك قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 من خلفه قلت اذ ابتدأ يصلي الشجرة او سمعها من غير سجدها لغيره قبل ان يسجد بها
 بسورة فيها سجدة من صلاة لا يسجد فيها الا القرآن فان فعل ذلك كان عليه ان يسجد وما يسجد وما يسجد
 لمو لم يسجد بها صاحبها قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 شيئا من حيث ما قلت فليكن يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 وهذا قول في حقيقته قال لا بد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 سمعها من غير قلت فان سمع سجدة من غيره ومو في الصلاة خلف الامام قال ليس عليه ان يسجد ما خفي بينه
 الامام من صلاة فان اراد ان يسجد في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم والركعة التي في النعم
 الرجل من خلفه في الصلاة لم عليه ان يسجد ما قال نعم قلت فان دخل الرجل في الامام في الصلاة قبل ان يسجد
 في سجدة ما عدا سجدة اجزاء لم يجب عليه ان يسجد ما اذا فرغ وان دخل معه بعد ما يسجد ما فصل ما فصل الامام الصلاة
 كلها لم عليه ان يسجد ما بعد ما يسجد من صلاة وقد كان الامام يسجد ما قبل ان يدخل معه هذا الرجل في

صلاة قال لا قلت لم ليس قد وجبت عليه قبل ان يدخل في الصلاة قال بل قد وجبت عليه كما وجبت على الاصل
فاذا صلى تلك الصلاة وقع منها فقد صلى ما كان على الامام فليس عليه قضاء الا ان يرى انه لو دخل الامام
في تلك الصلاة وموئيدى قطوعا احرم يكن عليه قضاء الا ان يرى انه لو دخل الامام في تلك الصلاة
مكث فيها تسليما قال لا قلت **ارايتم امرأة خائضا قلتنا السجدة فسمعها رجل منهنها هاتين عليهما ان يسجدوا**
قال نعم قلت ذلك لو قرأ ما صلى او رجل خائضا قال نعم قلت اريت رجلا سمع السجدة وموئيدى
والذي قرأ ما ليس في الصلاة قال على الرجل الذي يصلي اذا فرغ من صلاته ان يسجد ما دعا ابو يوسف
ان قرأ الرجل الذي يصلي تلك السجدة بعينها في الصلاة بعد ما سمعها فان يسجد ما ويجزى به من جماعة الاول
وليس عليهما ان يقضيهما وقال ابو يوسف فمجد لو كان الرجل الذي يصلي هو الذي قرأها او امرأة سمعها من
ذلك الرجل اجزاء ان يسجد ما في الصلاة منهنما جميعا قلت لم قال لان السجدة اجزاء اما اذا سمع سجدة واحدة
مرا في مقعد واحد اجزاء من ذلك سجدة واحدة **ابو سليمان** قال حدثنا محمد بن جعفر عن محمد بن يعقوب عن
الثقفي عن ابن عمه الحسن السلمي ان كان يعلم القرآن فينبرون السجدة عليه من اداء السجدة الا مرة واحدة
قلت اريت رجلا افتتح الصلاة وسمع السجدة من رجل ليس في الصلاة وسمع تلك السجدة بعينها
من رجل اخر ثم قرأ تلك السجدة قال يجزيها اذا سجدها من الثلاث سجدة قلت فان سمع رجل سجدة فسمع من
اخر سجدة غير تلك السجدة ثم قرأ السجدة فسجد لها قال عليه اذا فرغ من صلاته ان يسجد سجدة من لمكان
سمع قلت فان سمع سجدة وموئيدى ثم قرأ ما هو بنفسه فسجد لها ثم قام فحدث فذمب فتوضا ثم عاد الى
مكانه فبنا على صلاته ثم قرأ ذلك الرجل تلك السجدة بعينها قال على الرجل اذا فرغ من صلاته ان يسجد سجدة
السجدة التي سمعها لان حين احدث فذمب فتوضا ثم عاد الى مكانه فسمع السجدة فعليه ان يسجد لها لان
هذين مقامان وقال ابو يوسف ومحمد لو ان رجلا قرأ سجدة فسجد ثم افتتح الصلاة فقرأ تلك السورة التي
فيها تلك السجدة كان عليهما ان يسجدوا ايضا ولو لم يكن سجدة في الاولى حتى خلت الصلاة ثم قرأ ما تسجد لها
اجزاء هذه التي في الصلاة من الاولى لان الاولى قد وجبت عليه في تلك المقام فاذا انصافا فيها اجزاء منهما
جميعا الا ترى لو انما قرأ السجدة في الصلاة سمعها من رجل ليس معه في الصلاة كان عليه ان يسجد لها
فان يسجد ما ثم دخل مع الامام في الصلاة فسجد لها الامام كان عليهما ان يسجدوا معه ولو لم يكن يسجدوا حتى
دخل مع الامام فسجد معه اجزاء **قلت** اريت رجلا قرأ السجدة فسجد لها واطا لا تقعد ثم قرأ ما
ثانية قال يجزيه الاولى قلت فان اكل او نام مضطجعا او اخذ في بيع وشراء او في عمل اخر حرم ان يقطع مكانه فيه
قبل ذلك حتى طأ ذلك ثم عاد فقرأ ما قال عليهما ان يسجدوا وان نام قاعدا او اكل لقمة او شرب شرابا او عمل
يسيرا ثم قرأ ما فانه ليس عليهما ان يسجدوا بعد قرأته الاولى لما استحسن اطا العمل او حينما عليه
فاذا قرأ الرجل السجدة وموئيدى في الصلاة فسجد ما ثم قرأ ما في الركعة الثانية فليس عليهما ان يسجدوا لانها
قد وجبت عليهما في هذه الصلاة مرة فلا يجب عليهما فيها ثانية وان طأ لتصلاته فقرأ ما في اولها واخرها
فاما عليهما ان يسجد ما مرة واحدة واذا قرأ الامام سجدة في ركعة فسجد لها ووقع منها ثم احدث فقدم وجلا دخل
معه في الركعة الثانية فقرأ الامام الثاني تلك السورة وتلك السجدة التي قرأها الامام الاول قال عليهما ان
يسجدوا ويسجد ما معه القوم وانما وجبت هذه السجدة على هذا الامام الثاني لانه لم يسمع تلك السجدة
الاولى ولم يجب عليهما قرأ ما هو وجبت عليه وعلى اصحابه واذا قرأ الامام السجدة وموئيدى في الصلاة فسجد
ثم سلم وتكلم ثم قرأ ما ثانية فعليهما ان يسجدوا لان الثانية قد وجبت عليهما في غير الصلاة الاولى وانما وجبت
عليهما في الصلاة فاذا سجدها وسلم ثم قرأ ما فلا بد لهما ان يسجدوا فان كان لم يسجدوا حتى سلم وتكلم
ثم قرأ ما فسجدوا فانه يجزيه سمعها جميعا واذا قرأ الرجل السجدة فسجد ما ثم قرأ ما فسجد ما قبل ان يتحول او

استطاع فقروا ما لم يكن عليهما ان يسجدوا الثانية فان تحول او مشى ثم قرأ ما فعليهما ان يسجدوا اما تحول او لم
المكان الذي وجبت عليه فيه واذا قرأ الرجل سجدة فسجد ما ثم قرأ سورة طويلة او قصيرة ثم اغار فقرأ تلك
السجدة لم يكن عليهما ان يسجدوا لان قرأ القرآن من السجدة ولو قرأ ما مرة اكبر ثم قرأ ما فان كان لم يتزل
حتى سار فمدا على وعليهما سجدة وان كان واقفا حين قرأ ما ثم قرأ ما فكانت فقرأ ما فان استحسن ان يسجدوا
سجدة واحدة وكذلك لو قرأ ما وموقعا ثم قام فركب ثم قرأ ما بعد ما ركب فان كان سار من ذلك المكان فعليهما
وان لم يكن سار من ذلك المكان لم يجب عليهما لا سجدة واحدة فان سجدها على الدابة ايملا فان ذلك لا يجزى به لان
السجدة وجبت عليه وهو نازل ولو قرأ ما سار من ذلك المكان لم يجب عليه ان يسجدوا
ما لم يكن سارا وعمل على طول ذلك وقال ابو حنيفة اذا قرأ الرجل وموئيدى في الصلاة خلف الامام فليس عليهما ان
يسجدوا في الصلاة لانهم سجدها كان مع الامام وليس عليهما ان يقضيهما بعد ذلك لان الامام لم يقرأ ما وموئيدى
في الصلاة وكذلك لو سمعها من الامام والقوم فلا شيء عليهما ولا يشبه هذا الذي يقرأ السجدة وموئيدى في الصلاة
فسمعها القوم فعلى من سمعها ان يسجد لها بعد الفراغ وهو قول ابو يوسف وقال محمد بن يسجد ما من سمعها
اذا فرغ من الصلاة ويسجد ما الذي قرأ ما **قلت** اريت رجلا افتتح الصلاة فقرأ ما ثم ركب فقرأ سجدة
ثم سار ساعة ثم ركب وسجد للصلاة ثم قرأ ما في الركعة الثانية بعد مسير ساعة قال ليس عليهما ان يسجدوا الا
مرة واحدة لما جئنا لانها صلاة واحدة لا يسجد فيها سجدة واحدة مرتين وهذا يمتثل في السجدة التي تروى
لو ان رجلا سجد في صلاة ثم قرأ ما لم يكن عليهما ان يسجدوا ان قلت اريت ان كان اراك الذي يصلي سمع السجدة
من رجل في الركعة الاولى ثم سار ساعة سمعها من ذلك الرجل في الركعة الثانية قال عليه اذا فرغ من صلاته ان
يسجد لها سجدة واحدة قلت لم وقد سمعها من موطينين بينهما مسير وعمل قال لان هذا المسير والرجل لا يفرق
بين الركعتين لانها صلاة واحدة **باب المسحاة** قلت اريت امرأة اتممت حين
زال الشمس على عليهما فقامت تلك الصلاة اذا طهرت من خبثها قال لا قلت لم قال لان الصلاة لا تجزى بها الا
تريها لو لم تحضر سار في تلك الساعة كان عليهما ان تقصلي ركعتين ولو كانت الصلاة وجبت عليهما لم يجزى بها
الاربعة ركعات الا ترى لو انها كانت مسافرة فزال الشمس ومساورة ثم قرأت ما قامت ان عليها اربع ركعات
ولو كانت الصلاة قد وجبت عليهما قبل ان تنقضي كان عليهما ان تقصلي ركعتين قلت اريت ان كانت بعد ركعتين
وقتها الظهر لم تكن صلت قال عليهما اذا طهرت ان تقصليهما لان الصلاة قد وجبت عليهما قبل ان تحضر وانما
وجب الظهر عليهما لان الوقت قد مضى ظاهر **قلت** اريت امرأة افتضت الظهر اول وقتها فصلت
ركعة ثم طهرت من خبثها ان تقصلي هذه الصلاة اذا طهرت قال لا قلت لم وقد دخلت فيها وصارت
الصلاة واجبة قال الدخول في هذا وغيره سواء لا تجزى بها الصلاة حتى يذهب الوقت وهو ظاهر ولم تقصلي
فاذا كان مكررا وجب عليهما ان تقصليهما اذا طهرت قبل ان يات امرأة طهرت حين زالت الشمس لم عليهما ان تقصلي
الظهر قال عليهما ان تقصلي وتقصلي الظهر قبل ان يات امرأة ان طهرت في اخر وقت الظهر عليهما ان تقصلي في الوقت
لغيرك من مسلمانا قبل خروج الوقت فخرضا الغسل حتى مضى الوقت قال عليهما ان تقصلي وتقصلي الظهر قبل
فان طهرت في اخر وقت الظهر وعليهما ان تقصليهما لا تستطيع ان تقصلي في وقتها وقت قال ليس عليهما ان تقصلي
للظهر وعليهما ان تقصلي وتقصلي الظهر قبل ان يات امرأة اذا طهرت في وقتها وقت قال ليس عليهما ان تقصلي قبل
الوقت فخرضا ذلك فليكنها الغسلانما قد طهرت قبل ان يات الوقت وانما اذا التزم من قبلها اذا كانت لا تستطيع
ان تقصلي حتى يذهب الوقت لقلة ما بقي من الوقت في غير طهرت لانها لم تطهر حتى مضى الوقت لان الطهرت
هو الغسل الا ترى ان زوجها لو طهرت كان يملك وجبها ما لم تغسل ويذهب وقت تلك الصلاة ولا ترى لو
ان امرأة كانت وظهرت فلم تغسل لم يكن زوجها ان يجامعها حتى تغسل ويذهب وقت تلك الصلاة بل لا

ظهرت فيها فاذا دعت وقت تلك الصلاة او اغتسلت كالزوجة ان يحلها قلنت **ارايتم امراة**
خاصت يوما او يومين ثم انقطع عنها الدم قال ليس هذا يحضر ولا يكون الحيض قلنت **ارايتم امراة**
فان كانت تركت الصلاة في ذلك اليوم او اليومين قال لي عليها ان تغتسل ما تركت قلنت قلنت قلنت
انقطع الدم عنها قال لا قلنت لم قال لان هذا ليس يحضر الا نرى انها لو رأت الدم سلقه ثم انقطع عنها
الدم لم يكن هذا يحضر لم يكن عليها غسل فقلت قلنت **ارايتم امراة** كان حبيها خمسة ايام
في كل شهر ثم زاد يوما انضمت ذلك اليوم قال لا ويحضر قلنت وكذلك لو رأت خمسة ايام قال نعم قلنت
فان رأت على عشرة ايام يوما او يومين قال هذه مستحاضة فيما زاد على عشرة ايام وفيما زاد على ايام
انما قلنت
ايام فان زاد على عشرة ايام عرفنا انها مستحاضة فيما رأت على ايام اياها فان لم تزد على عشرة ايام فهي
حائض وليس عليها ان تغتسل شيئا من الصلاة بلغت غرضي من هذا انما قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
ايام عشرة ايام قلنت **ارايتم امراة** كان حبيها خمسة ايام في كل شهر فقلت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
او ثلاثة ايام او اربعة او خمسة قال لي حايض لا ترى عليها اذا رأت على حبيها خمسة ايام كانت في حايضها
فقلت قلنت
فاستمر بها الدم كمنع الصلاة قال عشرة ايام قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
لو كانت كل صلاة بعد ذلك ولا تفعلها قل من عشرة ايام ولا اكثر من ذلك قلنت **ارايتم امراة** كان وقت نساها
خمسة ايام قال لا ننظر الى ذلك لان هذا ليس بشي قلنت **ارايتم امراة** كانت خاصت قبل ذلك سنين وكانت
تحيض خمسة ايام مرة وسبعة ايام مرة اخرى كان حبيها يختلف ثم استخاضت كمنع الصلاة قال
اقل ما كانت تغتسل خمسة ايام وتغتسل وتغسل قلنت فان كان زوجها قد طلقها خاصت خمسة ايام
ومعت خمسة ايام قال لا يملك زوجها وجعها قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
حتى تغتسل سبعة ايام فان تزوج لم يجز النكاح لغيره في الصلاة بالثقة فتصلي مع حايض احب الي من ان تدع
الصلاة وهي طاهرة واخذ في التزوج ايضا بالثقة فلا تزوج حتى يغتسل اكثر ايامها قلنت **ارايتم امراة**
اتنوها كل صلاة وتغتسل قلنت
قال نعم قلنت فان دعت وقت تلك الصلاة ان تغتسل وضوءها وكان عليها ان تستقبل الوضوء لصلاة اخرى قال
نعم قلنت فان كان عليها صلوات قد نسيتهن او جعلت الله على نفسها ان تصلي اربع ركعات انصليها بوضوء واحد
ما لم يمتد لوقت قال نعم تصلي ما شئت من وضوء او تطوع ما دامت في وقت تلك الصلاة فاذا دعت لوقت
قال عليها ان تغتسل الوضوء لصلاة اخرى قلنت **ارايتم امراة** كان بها جرح او فحة فسال عنها ما روي قال لا ينفذ
وضوءها قلنت
واما ما سال من حبيها فانه لا ينفذ وضوءها قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
المبطل الذي لا ينقطع استطلاق بطنه قال نعم قلنت **ارايتم امراة** خاصت في ايام حبيها خمسة ايام ثم ظهرت
يوما او يومين ثم رأت الدم يوما او يومين او ثلاثة ايام قال لي حايض عليها ان تدع الصلاة فاذا انقطع عنها
الدم اغتسلت قلنت **ارايتم امراة** الطهر ساعة ثم غاودها الدم لم تكن حايضا قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
قلت فان رأت الدم يوما او يومين ثم انقطع الدم عنها يومين ثم رأت الدم يوما او يومين ثم انقطع عنها ثم رأت الدم
ثلاثة ايام وضوءا في عشرة ايام قال لي حايض كله وي عليها ان تدع الصلاة قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
ثم انقطع عنها اربعة ايام ثم غاودها الدم ثلاثة ايام قال نعم حايض قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
عنها يومين ثم رأت الدم في اليوم الخامس فمضت لهما ثم انقطع الدم عنها قال لي حايض عليها ان تدع

الصلاة فاذا طهرت اغتسلت ولم يكن عليها النقصا شيء من ذلك قلنت **ارايتم امراة** كان حبيها خمسة ايام
فخاصت ستة ايام ثم خاصت خمسة ايام اخرى سبعة ايام ثم خاصت خمسة ايام اخرى ستة ايام ثم خاصت
ايام قلنت فان كان حبيها خمسة ايام خاصت ستة ايام ثم خاصت ثمانية ايام ثم خاصت خمسة ايام ثم
ايام حبيها قال سبعة ايام قلنت فان خاصت ستة ايام ثم خاصت خمسة ايام ثم خاصت ايام ثم خاصت خمسة
ايام ثم ثمانية ايام ثم حبيها ثمانية ايام كل ما غاودها الدم مرتين في يوم واحد في حبيها لك قلنت **ارايتم**
امراة ترى ايام حبيها الصفرة او الكدرة قال نعم حايض كله وممنع لولا الدم قلنت فان رأت الدم ثم رأت
الطهر فخاصتها فمضت حمرة او صفرة او كدرة لم يكون ذلك طهرا قال لا يكون هذا طهرا حتى ترى البياض في الصلاة
ارايتم امراة كان حبيها خمسة ايام في ايام ايامها ثم ظهرت فقلت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
عاودها الدم يومين في العشر لم يجز بياضا صامت وقلت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
حمنة ايام ثم ظهرت فصامت اربعة ايام ثم غاودها الدم في اليوم الخامس ثم ثمانية ايام ثم غاودها الدم
الصفر ولا يجز بها قلنت
فاستمر بها شهور قال نعم مستحاضة ويجز بها وضوءها ومصلاتها قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
ثم صامت وقلت عشرة ايام ثم غاودها الدم قال لي مستحاضة ويجز بها ما صامت وقلت في العشر
وبعد ذلك قلت وكل شي جعلها فيه حايضا فليست عليها فيه صلاة ولا ينبغي لزوجه ان يغتسل في طهر
وتغتسل وان كانت رأت الطهر بعد ذلك لا يام نصامت فيها لم يجزها وضوءها قال نعم قلنت وكل شي
جعلها فيه مستحاضة فانها تصوم وتغسل ويأتيها زوجها قال نعم قلنت فان تركت فيها الصلاة
والصوم كان عليها ان تغتسل قال نعم قلنت ولا يكون الحيض قل من ثلاثة ايام ولا اكثر من عشرة ايام
نعم قلنت **ارايتم امراة** كان حبيها ستة ايام ثم خاصت خمسة ايام ثم رأت الطهر فغتسلت في
اليوم الخامس لم ترى زوجها ان يغتسل ما قبل ما رأت في الحب ذلك ان يكون عنها حتى يغتسل ايامها
التي كانت تحيض فيها فان نحل لم يضر قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
قال لا تدع الصلاة والصوم ولكنها تصوم وتغسل فان كانت طاهرة اجزاها وان غاودها الدم فليكن
ان تغتسل الصوم وينبغي لها ان تاخذها لغفة تصوم وتغسل قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
ما ولدت فاستمر بها الدم ثم رأت الصلاة قال لا بدعين يوما فاذا اغتسلت رجعوا يوما اغتسلت ومضى
عشره المشقة فيها بعد ذلك تصوم وتغسل وتقرأ القرآن ويأتيها زوجها قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
قال لا قلنت فان ظهرت في ثلاثين يوما قال نعم قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
وصلت وصامت خمسة ايام ثم غاودها الدم خمسة ايام في الاربعين قال لا يجز بها وضوءها ومصلاتها عليها
ان تغتسل الصوم قلنت **ارايتم امراة** كان وقتها ثلاثين يوما ثم ظهرت في عشرين يوما فقلت خمسة ايام طاهرة
وصلت وصامت فيها ثم غاودها الدم حتى استكملت الاربعين قال لي بمنزلة الحايض قبلها ان تغتسل الصوم
قلت فان ظهرت في عشرين يوما فصامت وصلت عشرة ايام ثم غاودها الدم فاستمر بها شهرين قال نعم
مستحاضة فيما زاد على ثلاثين يوما قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
قال نعم قلنت
النفاس ترى الصفرة او الكدرة او الحمرة قال هذا كله بمنزلة الدم قلنت **ارايتم امراة** خاصت كل شهر
وهي حامل قال ليس ذلك يحضر ولا تغتسل قلنت **ارايتم امراة** قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
حتى تضع الاخر قال لا اما النفاس من الولد الاول حتى يتم الاربعين قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت قلنت
الاول قبل ان تلد الاخر لا يجز بها النفاس في قول لي يوسف والي حبيها وقال لي النفاس من الولد

الامام الركعة الاولى فياتون مكانهم الذي صلوا فيه فيفصلون ركعة وسجدتين بغير امام ولا قراءة ويقعدون
ويسلمون ثم يقومون فياتون مقامهم ثم ياتون في الطائفة الذين صلوا مع الامام الركعة الثانية فيفصلون ركعة
وسجدتين بغير امام وينشدهون ويسلمون ثم يقومون فياتون اصحابهم فيفصلون ركعة ويسلمون
بهم الامام ركعة ركعتان فيقول الله تعالى في كتابه واذا كنت فيهم فاقف لصلوة فلتقوم طائفة منهم
معك وليأخذوا السجدة فاذا سجدوا فليكبوا نواصيهم ولا يركعوا ركعة اخرى لم يصلوا فليصلوا على طائفة
حضرهم واسلمتهم قلنت ارايت لو كان هذا العدو في القبلة فاستطاع الامام ان يصل بالناظر حنيقا
وليس يغفل العدو وان يغفل ذلك قال ان شاء الله وان شاء صلى كما وصفت لك قلت فاني كانا في الصلاة صلاة
المغرب كيف يصل بغير امام فيفصل الركعة وطائفة وطائفة بازااء العدو فيصل بالطائفة التي معه
ركعتين ثم تقوم الطائفة فتاتي مقامهم فيفصلون بازااء العدو ومن غيرك يتكلم ولا يسلم وتاتي الطائفة
التي كانوا بازااء العدو فيدخلون مع الامام في الصلاة فيصل بهم ركعة وينشدهون ويسلمون ثم تقوم الطائفة
التي معه من غيرك يتكلم ولا يسلموا فياتون مقامهم بازااء العدو وتاتي الطائفة التي صلت مع الامام الركعة
الاولى فياتون مقامهم الذي صلوا فيه فيفصلون ركعة وسجدتين بغير امام ولا قراءة وينشدهون
ويسلمون ثم يقومون فياتون مقامهم بازااء العدو وتاتي الطائفة التي صلت مع الامام الركعة الثانية فياتون
مقامهم الذي صلوا فيه فيفصلون ركعتين بغير امام ولا قراءة وينشدهون ويسلمون ثم يقومون مقامهم فيفصلون مع
اصحابهم قلنت ارايت اذا كان الامام مقيما في مصر او في مدينة فانه العدو فحضر الصلاة فصل صلاة
الحزب من قبل الصلاة قال لا ركعة يصل بها صلاة مقبلة وكيف يصل بهم قال يفتخ الصلاة ومعه طائفة
وطائفة بازااء العدو فيصل بهم ركعتين ثم تقوم الطائفة التي معه فيفصلون بغير امام بازااء العدو ومن
غيرك يتكلم ولا يسلم وتاتي الطائفة التي كانت بازااء العدو فيدخلون مع الامام في الصلاة
فيصل بهم ركعتين تمام صلاته وينشدهون ويسلمون ثم تقوم الطائفة التي صلوا معها الركعتين الاخيرتين فياتون
مقامهم من غيرك يتكلم ولا يسلم وتاتي الطائفة التي صلت مع الامام الركعتين الاوليتين فيفصلون ركعتين
وحدا نا بغير قراءة وينشدهون ويسلمون ثم يقومون مقامهم وتاتي الطائفة التي صلوا مع الامام الركعتين
الاخيرتين فيفصلون وحدا نا ركعتين بالقراءة وينشدهون ويسلمون ثم يقومون فيفصلون بازااء العدو
قلت ارايت الطائفة التي صلوا مع الامام الركعتين الاوليتين لم يفصلون بغير امام قال لا نعم اذ كان اول
الصلاة مع الامام فقرأ الامام بغير قراءة ولما الذين ركعوا مع الامام الركعتين الاخيرتين فلا يقرأ من القراءة
فيما يفصلون لانهم لم يركعوا مع الامام اول الصلاة قلت ارايت ان تقرأ الطائفة التي اذ ركعوا مع الامام
الركعة الثانية قال لا يجوزهم وعليهم ان يستقبلوا الصلاة قلت ارايت ان يركعوا مع الامام
يفصل صاحبها قال اما الامام فصلاته نامة واما الذين اتبعوه فصلاتهم فاسدة وعليهم ان يستقبلوا الصلاة
قلت ارايت اما صلى بالناس صلاة الحزب فسمي فصلاته قال لا يسمون في صلاة الحزب في غير ما سوا
قلت نعمني يسجد للشهو قال اذا فرغ من صلاته وسلم سجدة سجدة في الشهو ويسجد معه الطائفة التي خلفه
ثم ينشدهون ويسلمون ثم تقوم الطائفة التي خلفه فياتون مقامهم فيفصلون بازااء العدو وتاتي الطائفة
الاخرى فيفصلون ركعة وحدا نا فاذا سلموا سجدوا وسجدوا في الشهو وينشدهون ويسلمون ثم ياتون مقامهم
وتاتي الطائفة التي بازااء العدو فيفصلون ركعة وحدا نا ولا يسجدون للشهو لانهم قد سجدوا مع الامام قلت
فان سجد رجل من الذين ليس بسجدة واسخ الامام فيفصلون على غير ما سجدنا الشهو قال لا قلت لمرقا لانهم خلعت
الامام لا شري لانهم يفصلون الركعة بغير قراءة ولا شهو على خلف الامام ولكنهم يسجدون الشهو بين السجدين
كما تنا على الامام قلت ارايت الامام اذا قرأ في الركعة الثانية السجدة فسمي ما بالطائفة التي معه ثم جات

الطائفة التي صلوا مع الامام اول ركعة يسجدون تلك السجدة قال نعم قلت نعم ولم يسجدوا قال لانهم قد
اذركوا مع الامام اول الصلاة فعليهم ما على الامام لا شري وان رجلا من خلف الامام في صلاة العداة فتراه
الامام السجدة ثم استيقظ الرجل بعد ذلك انه ينبغي له ان يسجد ثم يرفع رأسه فيصنع كما يصنع الامام ويقول
يسجد السجدة فذلك من ذلك قلنت ارايت اما صلى بالناس صلاة الحزب فسمي فصلاته قال لا يسمون في صلاة الحزب في غير ما سوا
قلت نعمني يسجد للشهو قال اذا فرغ من صلاته وسلم سجدة سجدة في الشهو ويسجد معه الطائفة التي خلفه
ثم ينشدهون ويسلمون ثم تقوم الطائفة التي خلفه فياتون مقامهم فيفصلون بازااء العدو وتاتي الطائفة
الاخرى فيفصلون ركعة وحدا نا فاذا سلموا سجدوا وسجدوا في الشهو وينشدهون ويسلمون ثم ياتون مقامهم
وتاتي الطائفة التي بازااء العدو فيفصلون ركعة وحدا نا ولا يسجدون للشهو لانهم قد سجدوا مع الامام قلت
فان سجد رجل من الذين ليس بسجدة واسخ الامام فيفصلون على غير ما سجدنا الشهو قال لا قلت لمرقا لانهم خلعت
الامام لا شري لانهم يفصلون الركعة بغير قراءة ولا شهو على خلف الامام ولكنهم يسجدون الشهو بين السجدين
كما تنا على الامام قلت ارايت الامام اذا قرأ في الركعة الثانية السجدة فسمي ما بالطائفة التي معه ثم جات

قاری

قال يصنع بهم ما يصنع بالشهداء **قلت** ارايت اهل الحرب يغيرون على القبر من قري الا سلام فيقتلون
الرجال والنساء والولدان كل يقتل بعد منهم ما اما الرجال النساء فلا يقتلون ويصنع بهم ما يصنع بالشهداء
لان القتل كفارة واما الولدان الذين ليست لهم ذنوب يكرمهم القتل فانهم يقتلون ومما قولنا وحيفة
وقال ابو يوسف ومحمد ما انا فاري ان يصنع بالولدان ما يصنع بالشهداء فلا يقتلون لانه اذا لم يكن لهم ذنوب
فذلك اظهر لهم واخرى ان يكونوا شهداء قتلوا زينة القتل يوجد منه يد او رجل ولا يوجد منه يمين فبذلك
لم يقتلوا يكره ويصلى عليه قالوا قلت وكذلك من وجد منه يمين او رجلان او امرأة ولم يوجد احدى ذلك قال
نعمر قلت فان وجد اقل من نصف يده وليس معه راس لم يقتل ويكره ويصلى عليه قالوا قلت فان وجد
اقل من نصف يده راس لم يقتل ويكره ويصلى عليه قالوا نعم قلت ارايت ان وجد مشقوقا نصفين
طولا او جوارحا للنصفين لم يؤخذ الاخر لم يصلى عليه ولا يصنع به ما يصنع بالميت قالوا قلت فان وجد نصف
اليدين سواء اليسر مع راس قالوا لا يقتل ولا يصلى عليه قلت ارايت ما كان من هذا مما لا يصلى عليه يدين قالوا نعم
قلت ارايت الشهيد الذي لا يقتل الا يصلى عليه كما يصلى على الميت قال نعم بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه صلى على قتلى احد قتل ارايت اهل بيت يستطعمونهم البيت فيموتون جميعا وموتوا لان انسانا ومات
فيهم كافر لا يعرف فكيف يصنع بهم قالوا يقتلون جميعا ويحيطون ويكفنون ويصلى عليهم ويموتون بالدفن الجليل
ولا يموتون الكافر بالدفن **قلت** ارايت الرجل المسلم يكون في الموتى من الكفار لا يعرفونهم المسلم لم يصلى على
احدهم قال لا قلت من ابن اخنا قال لا اذا كانوا مسلمين بينهم الكفار والاثنان استخسنت الصلاة
عليهم واذا كانوا كفارا بينهم مسلم واحد او اثنان لم اصل على واحد منهم الا ان اعرفها لاسلام قتل ارايت يدين
المسلم او رجله اذا وجدنا ما لم يصلى عليه قال لا نهما ليست بيدن كامل ولو صليت على يده ورجله لصليت
على سبيله اذا وجدنا ما ولو وجدنا ايضا لمطر وحقه لم ادر لعل صاحبها حي قلت فان قلت ان صاحبها ميت هل
يصلى عليها قال لا لست اصلى الا على البدن قلت ارايت رجلا مات فلم يدبر لمسلم موا كافر لم يقتل ويصلى عليه
قال ان كان في حضر لم يصلى المسلمين او مدينة من مدينتهم وقرية من قرىهم وكان عليه سيما المسلمين على كل
عليه وان كان في قرية من قرى اهل الكفار وليس عليه سيما المسلمين لم يقتل ولم يصلى عليه قلت ارايت رجلا
مسلميا لم يقتل اباه ومو كافر قال نعم قلت وكذلك كل ذي دم محر من ذمة نعم **قلت** ارايت الرجل
المسلم لم يدفن اباه ومو كافر قال نعم قلت فان كان الميت مؤملا بن ومو مسلم وابوه كافر لم يدخل ابوه مع
المسلمين في القبر قال لا كره له ذلك قلت ارايت رجل الجنازة والشئ بها كيف مرقا صلى الله عليه وسلم اباهما الاربع شيئا
باليمين المقدم ثم لا يمشي المخرج من الايسر المقدم ثم لا يمشي المخرج من الايسر المقدم ثم لا يمشي المخرج من الايسر المقدم
يمين الميت قال نعم قلت فالشيء قال ليس في الشيء شيء موقوف غير اننا نجعله احتيايا من الابطال ما قلت
ارايتم الشيء قد امها قال لا بأس بذلك فالشيء خلفها احتيايا قلت ارايت رجلا سبق جنازة ثم تعذر فظفرها
او يكون على دابة فيسبقها ثم يفتق فينظر ثم قال في المشي الشيرتها احتيايا قلت ارايت الجنازة اذا
انتهت بها الى القبر انكره للقوم ان يجلسوا قبل ان يوضع الميت في القبر قال لا اذا وضعت الجنازة على الارض فلا
باسر يجلس قلت لم قال ارايت لو انتهت بها الى القبر ولم يجلس بعد ولم يفرغ منها ينوم القوم حتى يفرغ من
الحمد وغيره قلت لا قال ليس هذا بشئ ولا بأس بالجلوس اذا وضعت بالارض وانما اكره الجلوس قبل ان يوضع
غير ما كبد الرجال بالارض **قلت** ارايت الصلاة على الجنازة بلحابة في الدور او سوا قال لا بد لك
فعلوا الحسن فلتخط ارايت رجل يغسل الميت اغتسل نفسه قال لا قلت فان اصابه من ذلك المله شيء
قال لا يغسله فلتخط ارايت جنازة الصبي مل نكرة ان تحمل على الدابة قال يحملها الرجل الاحتياي قلت ارايت
المولود الذي يؤدب منها لم يغسل ولا يغسل عليه قال لا قلت فان ولد حيا ثم مات قال يصنع به ما يصنع بالميت

كتاب
 الحائض قال سمعت محمد بن الحسن يقول انما بلغ المرأة مبلغ النساء
 ولم تحض فلا تدعى امرأة وانما تدعى امرأة اذا كانت في الحيض او اذا كانت في النفاس
 نفذا في قولنا ان يوسف حائض كله وقال محمد لا يكون هذا الحيض الا في ما بين الطهرين من الشهر
 جميعا فهذا ليس بحائض ولو كانا اكثر مما بينهما من الطهر او مثله كان ذلك حائضا كله لان المراد
 الحائض لا ترى الدم سائلا ابدا ينقطع الدم يوما وتراه يوما وينقطع يوما ويومين وينقطع يوما
 ثلاثة ايام وتراه بعد ذلك فذلك دم واحد وان كان بين ذلك ايام لا ترى فيها دم اذا كانا اكثر
 مما بينهما من الطهر او مثله فاقول ما يكون الحائض ثلاثة ايام وليا لها لا ينقص من ذلك شيئا ولا اكثر الحائض
 عشرة ايام وليا لها لا يزيد على ذلك شيئا فانما المرأة الدم يومين وثلاثي يومين انقطع ذلك لم
 يكن ذلك حائضا حتى يكون ما بين اول الدم وآخر ثلاثة ايام وليا لها لا ينقص من ذلك شيئا الا ترى
 ان الدم لو زاد على عشرة ايام وليا لها ما غدا كانت تلك الساعة استحاضة فكذلك النقصان اذا
 نقص الدم من ثلاثة ايام وليا لها شيئا لم يكن ذلك حائضا لان ما بين ايام الحائض ثلاثة ايام وعشرة
 فمن جعل اقل من ثلاث حائضا فبيني لان يجعل اكثر من عشرة حائضا فهذا لا يستقيم ولا يربط به
 لك واذا بلغ المرأة مبلغ النساء لم تحض فاما اذا تفرقت ايامها من ثلاثة اشهر فما بال حائضه قال
 في ذلك حائضا من اول ما رأت الدم عشرة ايام فاذا انقضت اغتسلت وتوضأت لكل وقت صلاة وصليت عشر
 يوما فاذا انقضت عشر يوما تركت الصلاة عشرة ايام ثم اغتسلت فكان هذا حائضا ما لم يقطع الدم
 لانها تجعل حائضا اكثر الحائض لانه لم يكن لها ايام وعشرة افضل حائضا اياما المعروفة انما جعلنا طهرها عشر
 يوما وقد يكون الطهر اقل من ذلك لانا اخذنا في ذلك بظاهر الظاهر لم يرد من امر النساء الا ما لم يرد
 النساء في الحائض ان كل شهر حائضه الا ترى ان الله تبارك وتعالى جعل على النكاح من الحيض من العدة ثلاثة قرو
 فان لم تكن حائض من كبر وصغر جعل عليها ثلاثة اشهر فجعل مكان كل حائض شهر وهذا الخالف من امور النساء
 وادى ما يكون بين الحائضين من الطهر عشر عشرة ليلة لا ينقص شيئا قليلا ولا كثيرا فاذا رأت دم
 شيئا من الطهر اقل من خمس عشرة ليلة فهذا اذا رأت دم ليسا حائض جميعا لان الحائضين لا يكون بينهما
 من الطهر اقل من خمس عشرة ليلة وهذا قول الحنفية وان يوسف ومحمد اذا بلغ المرأة مبلغ النساء لم
 تحض فاما اذا رأت يوما ثم انقطع عنها تسعة ايام رأت يوما ثم انقطع فانما يوسف قال عشرة
 ايام من ذلك الحين ليوم الاول الذي رأت فيه الدم والتسعة الايام التي رأت فيها الطهر حائض كله واليوم
 الذي رأت فيه الدم استحاضة لغتسل وتغضى ما زاد على التسعة الايام التي رأت فيها الطهر من الصلاة
 وان كانت ضامتا شيئا من شهر رمضان في التسعة الايام التي رأت فيها الطهر ففرضها لانه كانت في ذلك
 حائضا باليوم الحادي عشر الذي رأت فيه الدم ولو لم تزل الدم في اليوم الحادي عشر لم يكن شيء من ذلك حائضا وقال
 محمد لا يكون شيء من هذه الايام كلها حائضا لان اليوم الحادي عشر لم يكن حائضا فلا يكون التسعة الايام التي
 فيها الطهر حائضا بالدم الذي رأت في اليوم الحادي عشر ذلك الدم ليس بحائض ولا يكون اليوم الاول ايضا
 حائضا لانها انما رأت الدم يوما واخذوا لا يكون الحائض اقل من ثلاثة ايام وانما التسعة الايام التي رأت
 فيها الطهر يكون حائضا ان لم تزل الدم في اليوم الحادي عشر قالوا لا تكون تلك الايام ولا اليوم الذي رأت فيه حائضا
 قيل لغيرنا انما يكون ذلك التسعة الايام التي رأت فيها الطهر حائضا واليوم الذي قبلها بالدم الذي رأت فيه
 اليوم الحادي عشر قالوا نعم قيل لغيرنا ان ذلك الدم الحائض هو قالوا لا قيل لغيرنا كيف صبردم ليس بحائض غير
 من ايام الطهر حائضا وموقفه ليس بحائض والحكم فيه عند كراهية طهره كيف يجعل الطهر غير حائضا وقد

بلغنا من النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة استحيضت فسيلت من دمها على ثوبها فسل على ثوبها فسل على ثوبها
 ليس ذلك بحائض فانما هو دم عرق فنهج جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك استحاضة غير الحائض
 ذلك بمنزلة العرق ليسيل منه الدم وانما ذلك بمنزلة العرق في غير موضع من الجسم لان
 مخرجها ومخرج دم الحائض من موضع واحد وعكسها ما زاد من الحائض في ترك الصلاة وانما من فيه
 اعادت صيامها واما ما زاد من استحاضة فحكم بحكمه كحكمه في ترك الصلاة وانما من فيه
 ونفسه وهي بمنزلة الطاهرة فيه فحكم بحكمه على المرأة انما فيه بمنزلة الطاهرة فليس يجعل ذلك غيره من
 ايام الطهر حائضا اذ انتم امثلة لمرات الدم وانما هو ما زاد من دمها من تسعة ايام يكون حائضا قالوا لا
 قيل لغيرنا ان ذلك ما زاد من دمها من تسعة ايام يكون ذلك حائضا في التسعة الايام التي طهرت فيها قالوا
 لا قيل لغيرنا ان ذلك ما زاد من دمها من تسعة ايام يكون ذلك حائضا في التسعة الايام التي طهرت فيها قالوا
 قيل لغيرنا ان ذلك ما زاد من دمها من تسعة ايام يكون ذلك حائضا في التسعة الايام التي طهرت فيها قالوا
 التسعة التي كانت لها في طهرها طهرها حائضا وحكمه على ما عكس الحائض هل لا يتم دما ليس بحائض يجعل
 غيره حائضا ليس هو بشيء انما الحائض انما كانا في زمان كلهما حائضا في ذلك والآخر وان كان بينهما طهر
 اياما مشغلا او اقل جعلنا ذلك كله حائضا وان لم تفرق الدم في المرأة الحائض لا ترى الدم سائلا ابدا ليسيل
 مرة وينقطع مرة فان كان اولها حائضا واخرها حائضا كانا حائضا فاذا كان اولها حائضا واخرها
 استحاضة او اولها ليس بحائض واخرها ليس بحائض لم يكن بينهما حائضا بل كانا حائضا او اولها ليس بحائض
 واخرها حائضا لم يكن ذلك الايام التي لم تفرقها الدم حائضا ولا ابلغ النساء مبلغ الحائض في ذلك الدم
 يوما واحدا ثم انقطع فاما ثبينا ايامهم رأت ثلاثة ايام ثم انقطع فان قيس قولنا يوسف في ذلك اليوم
 الاول والثاني الطهر واليوم الثالث الذي رأت فيه الدم حائض كله واليوم الحادي عشر والثاني عشر الذي
 رأت فيها الدم منى فيهما استحاضة وقال محمد لا يامر الثلاثة الا وحائض ما سوى ذلك استحاضة
 وان كانت اول مرات الدم ثمانية يوما ثم انقطع الدم تسعة ايام كان العشرة ثم رأت الدم ثلاثة ايام وثلاثة
 ثم انقطع فان قيس قولنا يوسف في ذلك الايام الاول الذي رأت فيه الدم التسعة الايام التي رأت
 فيها الطهر حائض كله والثلاثة الايام التي رأت فيها الدم استحاضة تغتسل عند معنى العشرة وتوضا
 لوقت كل صلاة وتغسل في قول محمد فان الايام الثلاثة التي رأت فيها الدم حائضا حائضا في ذلك
 الصلاة والصيام واليوم الاول الذي رأت فيه الدم استحاضة تقصوم فيه وتغسل في نفسها زوجها اذا بلغت
 المرأة مبلغ النساء لم تحض فاما اذا رأت ثلاثة ايام ثم انقطع عنها تسعة ايام كان العشرة ثم رأت
 اليوم الحادي عشر ثم انقطع فانما يوسف قال في هذا الثلاثة الاول السبعة التي رأت فيها الطهر حائض
 كله واليوم الحادي عشر الذي رأت فيه الدم استحاضة واما في قول محمد في الثلاثة الاول التي رأت فيها الدم
 حائض وما سوى ذلك استحاضة كله لان الدم الذي رأت في اليوم الحادي عشر من استحاضة فلا يجعل
 تلك السبعة الايام التي رأت فيها الطهر حائضا ولو كانت المرأة اول مرات الدم رأت ربعة ايام ثم انقطع
 خمسة ايام ثم رأت يومين ثم انقطع فان قولنا يوسف في هذا الايام الاول والخمسة الايام التي رأت فيها الطهر
 واليوم العاشر الذي رأت فيه الدم حائض كله واليوم الحادي عشر الذي رأت فيه الدم استحاضة تقصوم فيه
 وتغسل في نفسها زوجها فكذلك قول محمد في هذا ايضا لان اليوم العاشر الذي رأت فيه الدم حائض
 فيصير الطهر الذي قبله حائضا **باب ما يجزئ من الطهر الحائض من**
 المرأة التي لم يكن لها ايام وعشرة وقال محمد بن الحسن انما بلغ المرأة مبلغ النساء ولم تحض فاما
 بها الدم فاما اذا تفرقت ايامها من ثلاثة اشهر فما بال حائضه قالوا لا يوسف قال عشرة ايام من

اولها حيض عشرين طهر وقا لخمسة ايام من اول ما رأت الدم حيض واحد وعشرون طهر وحض
واحد وعشرون طهر ولا يكون اليوم العاشر حيضا لانها رأت فيه الطهر فيمكن في اليوم الذي بعده حيض فيصير
حيضا ولو كانت رأت يومين حيضا ويومين طهر حتى انك تعلم ما غايته ثلاثة اشهر كانت عشرة من اول ما رأت
الدم حيضا وعشرون طهر وعشرة حيضا وعشرون طهر وعشرة حيضا وعشرون طهر وعشرة حيضا وعشرون
طهر في قول ابى يوسف واما في قول محمد فتعشرون ايام من اول ما حيض واثنتان وعشرون يوما طهر وستة ايام
بعد ذلك حيض اثنتان وعشرون يوما طهر وعشرة ايام حيض وما بقي طهر ولو كانت رأت ثلاثة ايام وما ولائحة
ايام طهر حتى انك تعلم ما غايته كان في قول ابى يوسف عشرة ايام حيضا وعشرون طهر وعشرة ايام حيضا
وعشرون طهر وعشرة ايام حيضا وعشرون طهر في قول محمد تسعة حيض واحد وعشرون طهر حتى تاتي بها
الثلاثة الاشهر ولو رأت اربعة ايام وما ولائحة ايام طهر كان في قول ابى يوسف عشرة حيضا وعشرون
طهر حتى تاتي بها الثلاثة الاشهر في قول محمد عشرة من اول ما رأت الدم حيض اثنتان وعشرون يوما طهر
واربعة حيض وثمانية وعشرون طهر واربعة حيض وما بقي طهر ولو كانت رأت خمسة دما وخمسة طهر خمسة
دما وخمسة طهر حتى انك تعلم ما غايته ثلاثة اشهر كانت عشرة من اول ما رأت الدم في قول ابى يوسف خمسة
وعشرون طهر وعشرة حيضا وعشرون طهر وعشرة حيضا وعشرون طهر في قول محمد ثمانية حيض
وخمسة وعشرون طهر وخمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وخمسة حيض وعشرون طهر حتى تاتي
عليها الثلاثة الاشهر وكيف تكون الحسنة تعلم نرفيها الدم حيضا وتعلم نرفيها في اليوم الحادي عشر لا
دم ولا استخاضة وذلك استخاضة طهر في كيف يكون ما لم نرفيها في حيض واحد لم نربح حيضا فان كانت اول
ما رأت الدم ثلاث سنين ايام دما وستة طهر وستة ايام دما وستة طهر وستة ايام دما وستة طهر حتى انك تعلم
على ثلاثة اشهر كانت عشرة من اول ما رأت الدم في قول ابى يوسف عشرة من اول ما رأت الدم في قول ابى يوسف
وعشرة حيض وعشرون طهر فاما في قول محمد تسعة ايام من اول ما رأت الدم حيض ولا تكون طهر في ستة حيض
وثمانية عشر يوما طهر وستة ايام حيض وما بقي طهر لانها حين لم تزل الدم في ايامها المعروفة الاول في الحسنة
الثانية ورات الطهر ايامها كلها لم يكن ذلك حيضا فصارت الست التي رأت فيها الدم بعد ايامها التي
طهرتها في الحيض ما سوى ذلك استخاضة **باب المرات يكون حيضها معروفا فيزيد**
او ينقص في الحيض من الحسن اذا كانا لمرأة مختصرا او كل شهر خمسة ايام حيضا معروفا في خمس مرة اربعة
ايام من اول الشهر ثم انقطع الدم خمسة ايام ثم طهرت يوما بعد ذلك تمام العشرة فمما حيض كل في قول ابى
حيفة في قول ابى يوسف ومحمد وان رأت الدم ثلاثة ايام من اول الشهر ثم انقطع تسعة ايام ثم رأت يوما واحدا
او يومين او ثلاثة ايام من الحيض الثلاثة ايام الاولى وما سوى ذلك استخاضة في قول محمد وقال ابى يوسف
حسنة ايام من اول الشهر حيض لايام الثلاثة ايام الاولى التي رأت فيها الدم ويومين من ايام طهرها وما سوى
ذلك استخاضة وقال محمد وكيف يكون اليومان اللذان رأت فيهما الطهر حيضا وتعلم نربح دما ما يكون
حيضا انما رأت دما يكون استخاضة فذلك الدم لا يجعل الطهر حيضا فان كان حيضها من اول الشهر خمسة ايام
رأت الدم ثلاثة ايام ثم انقطع خمسة ايام ثم رأت الدم ثلاثة ايام ثم انقطع فان الحيض الثلاثة ايام
الاول ولا يكون شي مما سوى ذلك حيضا في قول محمد وقال ابى يوسف خمسة من اول الشهر الثلاثة ايام التي
رأت فيها الدم ويومان بعده للحيض كله فان كانت صامتة في ذلك اليومين من ايام طهرها فليس فيها
لان الحسنة من اول الشهر كانت ايام حيضها فحيض كلها وقال محمد لا يكون اليومان اللذان طهرت فيهما
حيضا لانها لم تربح دما فاما يكون حيضا ارايت لو لم تزل الدم في هذه الايام الثلاثة الاخرى كان يكون ذلك
اليومان حيضا قال لا انما ذلك اليومان حيضا رأت في هذه الثلاثة الايام الاخرى قال ارايت هذا اليوم

في هذه الايام الثلاثة ايام حيض موقفا لولا لاقا لا تفعل في غير وقتها وحيثما لا يمتد في غير وقتها لولا لاقا
فا لو انقضا لكيف نصير هذا الدم وموحيض يومين لم ترفيها دما حيضا ليس دما بشي وليس يكون
اليومان حيضا الا ترى ان بعد ما دما يكون حيضا ولو ان امرأة كان حيضها من اول الشهر خمسة ايام رأت
في اول الشهر يوما او يومين وما شئت من ايام من الشهر العاشر واليوم الحادي عشر دما ثم انقطع الدم بعد ذلك قال
محمد لا يكون شي من هذا الدم حيضا لان الدم الثاني استخاضة فكان طهر لم تزل الدم في اول الشهر في ايامها
الايتوا او يومين فلا يكون ذلك حيضا لان الحيض يكون اقل من ثلاثة ايام وقال ابى يوسف خمسة من اول
الشهر حيض رأت فيه الدم وما لم ترفيها دما لو كانت رأت اليوم العاشر واليوم الحادي عشر في اليوم الثاني عشر
عشرة ما رأت في اول الشهر دما يوما او يومين فان محمد واما في قول ابى يوسف في هذا الدم في اول الشهر
تفعل في هذا ويجوز ان يكون ما ان كانت صامتة وهذه الايام الثلاثة الاخرى حيض ان كان بينهما وبين
الدم الذي يحدث بعده خمسة عشرة ليلة طهر لان هذا حيض منقطع وقال ابى يوسف هذه الايام الثلاثة
الاخرى استخاضة وحسنة لايام من اول الشهر حيض وان لم تكن رأت الدم في اول الشهر لانه من غار
وقا لخمسة كيف يكون الطهر حيضا بساعة من غار رأت فيه الدم الدم المعروف الذي يشبه الحيض فيحيض
بينهم قال في هذا ان يقول لوان هذا المرأة شين على هذا عشر من سنة من عمرها نرفيها في اول الشهر دما
من غار ثم ينقطع ثم رأت اليوم العاشر واليوم الحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر حتى تاتي بها خمسة ايام فكانت
نرفيها لم تكن في كل شهر اول الشهر ساعة وخمسة ايام على هذه الصفة كان الحيض في قول محمد من اول الشهر
التي رأت فيها الطهر لانه ساعة حيض وهذه الحسنة الايام التي رأت فيها الدم طهر كل ما تقوم فيها من وقتها وانها
زوجها ليس هذا بشي والامر على ما وصفت **باب ما يخلط فيه الطهر والحيض من المرأة**
التي لها ايام معروفة وقال محمد من الحسن لو ان امرأة كان حيضها خمسة ايام من اول الشهر في كل شهر معروفا
ذلك رأت في اول الشهر يوما دما ويوما طهر حتى تاتي بها ذلك اكثر من عشرة ايام كان الحسنة الاول حيضا
وما سوى ذلك استخاضة في قول ابى حنيفة في قول ابى يوسف ومحمد ولو رأت في اول يوم من الشهر طهر في الثاني دما
والثالث طهر والرابع دما حتى تاتي بها اكثر من عشرة ايام فان قول محمد في ذلك ان لا يكون من اول الشهر ليس بحيض
وثلاثة ايام بعد اليوم لا حيض مما سوى ذلك استخاضة واما في قول ابى يوسف في قول ابى يوسف في قول ابى يوسف
والاربعة الايام الباقية حيض كلها ولو كان حيضها خمسة ايام من اول الشهر رأت في اول يوم من الشهر طهر في الثاني طهر
والثالث حيضا والرابع طهر والخامس حيضا والسادس طهر والسابع حيضا والثامن طهر والتاسع حيضا
والعاشر طهر وانقطع الدم كان الحيض تسعة ايام من اول الشهر وما سوى ذلك طهر في قول ابى حنيفة وان
يوسف ومحمد ولو كانت رأت الطهر في اول يوم من الشهر والثاني حيضا والثالث طهر والرابع حيضا والخامس طهر
والسادس حيضا والسابع طهر والثامن حيضا والتاسع طهر والعاشر حيضا ثم انقطع الدم فان تسعة من
ذلك حيض والطهر من ذلك اليوم الاول لانها لم ترفيها دما في قول ابى حنيفة في قول ابى يوسف ومحمد ولو ان امرأة كان
حيضها خمسة ايام من اول الشهر رأت الدم قبل ايام من الشهر يوما دما ويوما طهر في يومين حيض حتى تمت لها عشرة
ايام لم تزل على ذلك شيئا فاليوم الذي تقدم قبل اول الشهر فان تسعة ايام من حيضها في اول الشهر والعاشر
الايام التي بعدهما واليوم العاشر الذي لم ترفيها دما بعد ذلك طهر كله ولو كانت رأت اليوم الحادي عشر
ايضا دما ثم انقطع الدم منها فان قول محمد في ذلك ان ثلاثة ايام من ذلك حيض في اول الشهر الثالث الذي رأت
فيه الدم واليوم الرابع الذي لم ترفيها دما في اليوم الخامس الذي رأت فيه الدم وما سوى ذلك استخاضة فليكان
ذلك الدم غير حيض كان اليوم الذي بعده الذي لم ترفيها دما طهر ايضا ومن ايامها في ايام رأت الدم اليوم
الثالث واليوم الثاني من ايامها في هذا اول حيضها شرات اليوم الرابع طهر واليوم الثالث من

من اول حيضها ما وحينئذ يكون
على هذا المعنى استخاضة واما
العشرة القليلة من الشهر

فكما تنقله برؤية الدم في غيره مرتين فكذلك تنقله برؤية الدم من ان يكون خبيثا بالطهيرة مرتين
الدم في غيره او لم تنزل وكذا ينقل ان يكون خبيثا خبيثا كما كان ولكنه ينقل من موضع الى موضع لان الحيض يرفع
الحبل ويرفعه الرضاع ويرفعه لرجع ثم يذهب لذي راحة فيعود فاذا عاد كان خبيثا من يوم يعود ولم ينظر
بما الايام التي كانت تجلسها وانما عاد الحيض لذي كان في وقت الحسنة اذ احتج بزيادة الحسنة مرتين بمدة
فيكون قد تحولت الحسنة ايضا الى غيرهما فاذا الميز على الحسنة فانما عاد في غير الايام التي كانت تجلسها
لانا لذي منها من الحيض الحبل والرضاع والمضرة والرجع ثم يذهب عنها في غير وقتها التي كانت تجلسها
ذلك الحيض لذي كان في وقتها في غير وقتها فان كان عليه من هذه الايام والطهر ولو ان امرأة كان خبيثا
حسنة ايام من كل شهر في اول الشهر فطهرت ايامها الحسنة وولات الدم حسنة بعد تمام انقطاع الدم فانها
في هذه الحسنة حايض ولم ينقل خبيثا اليها بعد فان عاد الشهر الثاني فطهرت الحسنة الاولى التي كانت
تحيض فيها وحسنتها هذه التي خاضتها في الشهر الاول ثم مدتها الى الشهر الثاني فان حسنة ايام من اول ما رأت
هذا الدم الاخر خبيثا وسوى ذلك استخاضة حتى يتم لها شهرين فطهرت الدم الاخر فطهرت خبيثا خبيثا
فيكون خبيثا فلا يها في طهرت في ايامها الاولتين فصارت ليست لها ايام من اول الشهر في ايامها الثانية
مرتين فيكون خبيثا انشلت اليها فاليها حسنة ايام من اول يوم من دمها هذا المخرج وكذلك لو ان امرأة كان خبيثا
المعروف حسنة ايام من اول الشهر فطهرت تلك الحسنة الايام مرة فلم تربية اذ ما طهرت بعد هذا الحسنة
يوما خبيثا جعلت حسنة ايام من هذه الايام خبيثا وسوى ذلك استخاضة فاذا طهرت ايامها الحسنة في
الشهر الثاني ايضا طهرت ايامها الحسنة من اول هذا الدم وقد انشلت خبيثا الحسنة
الايام الاولى فصارت ليست لها ايام خبيثا من دمها الدم بعد ذلك شهر فطهرت الدم في تلك الحسنة في ايام
التي كانت تجلس في غير الحسنة ايام من اول واحد عشر يوما التي خاضتها في تلك المراتين خبيثا وسوى
ذلك استخاضة اذا طهرت في حسنتها التي كانت تحيض فيها مضي مرتين فلا يها الى المدة فاسد انشلت او الى دم
جائز حسنة ايام من الدم الفاسد الذي انشلت اليه من اولها خبيثا وسوى ذلك استخاضة ولو ان امرأة
كان خبيثا اربعة ايام من اول الشهر من اول كل شهر فطهرت اربعة ايام من اول الشهر ثم طهرت حسنة عشر
يوما طهرت الدم اربعة عشر يوما فصار ذلك كالشهر طهرت ايامها الاربعة فان اربعة ايام من اول واحد
عشر يوما التي رأت فيها الدم خبيثا وسوى ذلك استخاضة ولو كانت طهرت ايامها الاربعة ولكنها رأت
فيها الدم من واحد عشر يوما الاول وولات في ثلاثة ايام منها فاليها التي رأت فيها الدم في ايامها هذه
الاربعة الاخره خبيثا وسوى ذلك مما رأت فيها الدم من واحد عشر يوما المستخاضة استخاضة ولو كانت
رأت الدم في اليومين الاولين من اربعة الايام ايام خبيثا الاخره في اليومين الاخرين لم يكن ذلك خبيثا
وكانت اربعة ايام من اول واحد عشر اول الى الحيض وما سوى ذلك استخاضة وهذا قول محمد واما في قول ابن
يوسف فاذا رأت الدم في اليومين الاخرين من اربعة الايام الاخره ايام خبيثا وولات الطهر في اليومين
الاولين منها فلا ربعة كلها خبيثا وسوى ذلك استخاضة ولو ان امرأة كان خبيثا اربعة ايام من اول كل
شهر فطهرت ايام من اول الشهر ثم مدتها الى الشهر ثم انقطع ايام خبيثا وتجدد ذلك فعدت
مستخاضة فيما رأت في اربعة الايام الاولى لا لذكرها في موصولا ولا ليركن بيته وبنين ايام خبيثا طهرت حسنة عشر
يوما فكان ذلك دافعا سدا وكانت استخاضة كلها فان طهرت ايامها هذه الاربعة لثابتة ثم رأت الدم بعد
ذلك فعدتها احد عشر يوما فان اربعة ايام من هذه احد عشر يوما خبيثا وسوى ذلك استخاضة في قول محمد
لان ايامها المعروفة لما طهرت فيها كانت اربعة ايام منها من الدم الذي رأت بعد ما خبيثا في قول ابن يوسف
ايامها الاربعة التي طهرت فيها فلم تربية اذ ما خبيثا وسوى ذلك استخاضة ولو ان امرأة كان خبيثا

اول الشهر ثلاثة ايام من كل شهر فلات الدم مرتين وانقطع يوما فلم يزل كذلك فان كان حسنة ايام من كل
شهر خبيثا وسوى ذلك استخاضة لان لو اجعل اليومين الرابع والاربعين خبيثا لم يكن خبيثا خبيثا
وما خبيثا خبيثا لانها لم تربية ايامها من الدم ما يكون خبيثا ولم ينقل الى ايامها ما يكون خبيثا فلات الدم ان
لا يكون احد ما خبيثا الا يصاحبه جعلت ما خبيثا خبيثا وتعللنا ما سواها من الدم غير خبيثا كان خبيثا
حسنة ايام من اول كل شهر في اليومين الاولين من اليوم الذي رأت فيه الطهر في اليومين الذين رأت فيها الدم في الرابع
والخامس وولات يومين من اول الشهر خبيثا ويوما طهرت في الشهر كانت ثلاثة ايام من اول الشهر
غير خبيثا الثلاثة الايام التي كانت تقعد وثلاثة ايام بعد هذا من الدم الثاني خبيثا لا يحسن ثم رأت ايامها
التي كانت تقعد من الدم ما يكون خبيثا وولات بعد هذا ما منسلا مثله يكون خبيثا ولو لدم الذي قبله
كان خبيثا كما كان الخبيث الاول فكان ثلاثة ايام من اول الدم الثاني خبيثا وسوى ذلك استخاضة وهذا
قول محمد ولو ان امرأة استوفت اول الشهر يوم خبيثا ويوما طهرت في الشهر كانت ثلاثة ايام من اول الشهر
خبيثا فلات دمها الدم كانت ثلاثة ايام من اول الدم الثاني في اليوم الرابع والاربعين الذي وصفته لك في
السبلة الاولى لما الركن الثلاثة الايام من اول خبيثا الايام لم يكون خبيثا الايام فلات ما عاد الايام
الثلاثة الاولى خبيثا كله ولو كانت ايامها اربعة ايام من اول الشهر وولات ثلاثة ايام دافعا ثم طهرت يوما او يومين
ثم رأت دافعا فيهما الدم اكثر من عشرة ايام وثلاثة ايام من اوله لك خبيثا وسوى ذلك استخاضة في قول
محمد **باب في قولها الدم فلا تدرى ايامها كانت ايام خبيثا**
وقال محمد بن الحسن في امرأة كانت تحيض في كل شهر خبيثة فاستخاضت فطهرت بين المراتين جميعا
ونسيت ايام اقلها في عددا الايام الموضع الذي كانت تحيض فيه فانها مضي على اكثرها فلات في ذلك لان
اكثر المرات يجوز في الصلوة المفروضة اذا دخل فيها الشك وفي الموضع كذلك هذا اذا لم يكن لها في ذلك
زوايا فاما ان تسلك من الصلوة ولا عن صورة وتغسل لكل صلاة ولا ياتيهما زوجها لانا غشي ان يطأ ما هو
خبيثا في تعيد بعد شهر رمضان من الصيام عشرين يوما لا تدرى كم كانت ايامها فلات في الشك
ان لا ندر شيئا من الصلوة لانها ان تغسل في كل صلاة ولا ياتيهما زوجها لانا غشي ان يطأ ما هو
خبيثا في تعيد بعد شهر رمضان من الصيام عشرين يوما لا تدرى كم كانت ايامها فلات في الشك
شهر رمضان لا يجزئها فيها الصوم ويشك في الشهادة ايضا في نفي عشر ايام ولا خائض نفيها الصوم
ولا تعيد الصلوة فاذا انقضت فلتعد في شوال عشرين يوما لانها ان صامت في شوال العشرة الاولى سوى
يوم القطار او الوسطى او الاخر فعدتها فيه خبيثا فان دميت فتصوم في الشهر الثاني عشرة ايام فلات في
غير الموضع الذي صامت في شوال فلو شك في ان تصوم عشرين يوما في شوال فلات ان ايامها كانت ثلاثة
فنسيت ايامها في نفي الصلوة على ما وصفنا واما الصيام فتصوم سنة ايام بعد يوم القطار وكذلك لو كانت
فروما خبيثا او سبعا اعادت من الصيام كما وصفت لك لتعبد على ايامها فان قال قائل هذه امرأة قد شر
عليها حين امرت ان تغسل لكل صلاة قيل لم يضر فقد جاء عن علي بن ابي طالب وابن عباس عن عائشة عنهما انهما
كانا يا من انما استخاضة ان تغسل لكل صلاة وتغتسل عن ايامهم الغني ان كان ياتيهما ان يجتمع بين الطهر
والعصر فتغتسل في اخر الطهر غسلا فتغسل في الطهر والعصر ثم تفرغ المغرب فتغتسل مثل ذلك في المغرب والعشاء
وتغتسل في فجر غسلا وتغتسل هذا عندنا الذي نسيت ايامها في ايامها لم يكن لها في ذلك ما لانا قد علمنا ان
ابن ابي طالب وابن عباس عن ابراهيم الغني قد علموا ان المرأة اذا طهرت ان الخبيث لا يرجع اليها من بعد ولا من اليوم
الثاني حتى تغتسل في ايامها او حتى يزد ذلك ما يعلم ان خبيثا فان كان على من طهرت ان يغسل في ايامهم
الغني قالوا ذلك في المستخاضة التي علموا انها ليست بخائض فذلك حري ان يقال فيها اشك ان يدر الخبيث

ثم اولان تغتسل لكل صلاة وانما كان جيب من الماء ثلاثا فعلت انها كانت تركت في الثلث في العشر الاخر
من الشهر بعد العشر وتكونها لا تدرى في العشر كانت تركت في الثلث فانها بعد العشر تنوضا
لكل صلاة وتصل فاذ اجازت ثلاثة ايام تغتسل لكل صلاة حتى يتم العشر من اول العشر فاذا استمر
الشهر اغتسلت ثم تنوضا بعد ذلك لكل صلاة حتى تاتي على العشر من ذلك في العشر الاخر في الوصل
اذا كانت تذكر انها كانت في شيء منها على ما ذكرنا واذا كان في يوم اربعين من العشر الاخر لا يدري متى كانت فانها
تصل اربعة ايام تنوضا لكل صلاة ثم تغتسل لكل صلاة الى تمام العشرة وكذلك في العشر فاما اذا كان في يوم
سنة فانها تنوضا لكل صلاة اربعة ايام وتمسك من الصلاة يومين لانها قد استيقنا ان اليومين يغتسل
لان اليومين مع الاربع الاول سنة ومع الاربع الاخر سنة فقد استيقنا ان اليومين يغتسل ثم تغتسل بعد
ذلك لكل صلاة الى تمام العشر فاذا كانت تذكر انها كانت في يوم من العشر الاخر لا يدري متى كانت فانها
جاوزت عشرين يوما تنوضا لكل صلاة حتى تاتي على سبعة وعشرين يوما فاذا تم سبعة وعشرين يوما
استكتت عن الصلاة ثلاثة ايام لانها قد عرفنا ان هذه الايام جيب فاذا استكتت عن الصلاة
ثم تنوضا حتى تنهي الى ايامها هذه الثلاث ايضا وعلى هذا وصفت لك في العشرة الاولى والوسطى اذا كانت
تذكر انها كانت تغتسل في اخر العشر الاولى والوسطى اذا كانت تذكر انها كانت تركت في العشر الاخر فاذا
يوما ولا يدري متى كانت فانها امرنا ان تمسك من الصلاة ثلاثة ايام ثم تغتسل لكل صلاة وتصل في هذا
لها بالثقة في الصلاة فانها ان تصل في حال الشك خير لاجاز ان نزع الصلاة في حال الشك اعلمها طاهر
وتعيد الصيام في هذه العشرة الايام كلها واذا اجازت هذه العشرة التي كانت تركت فيها صامتة عشرة
ايام ليس عليها الا عشرة ايام واذا كانت ايامها سبعة ولا تدرى في العشر الاخر في فانها تغتسل واذا اجازت
العشر من ثلاثة ايام تنوضا لكل صلاة وتمسك اربعة ايام عن الصلاة ولا تنوضا ولا تغتسل ثم تغتسل
بعد ذلك لكل صلاة واذا كان في يوم ثمانية ايام صلت بعد العشر من يومين تنوضا لكل صلاة واستكتت
عن الصلاة سبعة ايام اغتسلت يومين لكل صلاة وكذلك في ايامها سبعة صلت يوما بعد اخر
تنوضا لكل صلاة واستكتت ثمانية ايام ثم اغتسلت يوما لكل صلاة في العشرة الاولى والوسطى اذا كانت
تستيقن انها كانت غيب فيها واذا كانت تستيقن انها كانت تركت في العشر ما كانت غيب سبعة عشر
يوما من الشهر ولا تدرى متى كانت تركت في ذلك تصنع تغتسل ثلاثة ايام تنوضا لكل صلاة وتغسل سبعة ايام
لكل صلاة واذا كان عليها صلوات فابسته ولا تدرى متى كانت غيبها في سبعة ايام فانها تاحذ في قضائها فان كانت
تستطيع ان تصل عليها من الغوايت في يوم وبيلة فعلت ثم تنظر عشرة ايام ثم تغيب من يوم واحد
عشر لا يغيب لا يكون اكثر من عشرة فيجزي عنها اما في اليوم الاول في العشرة الاولى او في اليوم الحادي عشر فان
لم تستطع فصام في يوم في يومين ثم تعيد بعد العشرة يومين فذلك ما كان من بخود فاذا كانت تعلم
انها كانت تركت في يوم واحد وعشرين من الشهر لا تذكر اوله واخره فانها لا تزال تصل وتنوضا لكل صلاة حتى
تاتي على احد وعشرين ثم تمسك يومين فاذا استمر يومين اغتسلت وصلت ثم اغتسلت بعد ذلك لكل صلاة
سبعة ايام لانها لا تذكر ان ذلك في يوم واحد او اربعة ايام او سبعة ايام او ثمانية ايام او عشرة ايام او ثمانية ايام او عشرة ايام
ذلك اما ان تكون غيبها او طامرا فان كانت غيبها فلا تغسل عليها وان كانت غيبها فلا صلاة عليها واما الصوم
فاذا استلم شهر رمضان صامت عشرة ايام واذا كانت تذكر انها كانت تركت في العشر الاخر في العشر من الشهر في
في حال الصلاة والغسل على ما وصفت لك ولما الصوم فانها تعيد الصوم يوما يغيب عشرة من الشهر الاول
لانها ان صامت العشرة الاولى من الشهر لم تدرى عليها ان تكون فيها خائفا ان صامت العشرة الوسطى فذلك
ايضا وان كان عليها صوم شهرين متتابعين صامت شهرين متتابعين وشهر ايضا مع ذلك لانها اخذنا

لها بالثقة قلنا ايامها عشرة عشر فليعلمنا عشرين يوما فاذا صامت الشهر الثالث فقد عرفنا انه قد صام
لان الحيف لا يكون في الشهر اكثر من عشرة ايام واذا كان في يوم خمسة ايام فليعلمنا ان اول ايامها ثم انقطع
عنها اوقات الطهر خمسة ايام ثم ذات الدم فانها انقطع الدم من تمام العشر في الحيف كله اليومان الى العشرة فاذا اجازت
العشر يومين في العشر الاخر في الحيف لانها لم تدرى في ايام حيفها ثلاثة ايام فانها في هذا الامر لا يدري متى كانت
اربعة ايام الى تمام العشرة او ذوات العشرة فوق خمسة ايام واذ على العشرة خمسة ايام من ذلك من اول الحيف
فيما سوى ذلك استخاضت فاذا كانت تعلم انها كانت غيب في كل شهر مرة في اوله واخره ولا يدري متى كانت غيبها
ولا راي لها في ذلك ولا يدخل شهرها شهرها فانها تومر اوقات غيرة الشهران تنوضا ثلاثة ايام لكل صلاة ثم تغتسل
سبعة ايام لكل صلاة تمام العشرة ثم تنوضا بعد ذلك لكل صلاة حتى يتم العشرة ثم تغتسل تمام الشهر
مرة واحدة فهذا في حالها لا فاقدمنا ان الحيف كان في كل شهر مرة ولا يكون الحيف اكثر من عشرة ايام ولا اكثر
من ثلاثة ايام وقد استيقنا ان العشرة الوسطى لا تكون فيها خائفا ولا حيفها في اول العشرة الاولى او في
اخر العشرة الاخره فانها كانت بعد العشرة الاولى من الشهر فليست في ذلك قد اغتسلت يومين في العشر
فذلك ولا امرنا ان تغتسل وتعيد ما تركت من الصلاة وبعد ثلاثة ايام من غيرة الشهر ان كانت تعرف
انها كانت تركت في العشر ايام من الشهر لا تدرى في اول الشهر واخره فانها تغتسل من العشرة ايام كل صلاة
تنوضا فاذا استمر عشرة ايام اغتسلت ثم تنوضا وتصل الى تمام الشهر كل صلاة يومين ثم تغتسل صلاة عند
تمام الشهر في ذلك لانها ان كانت في اول الشهر خائفا في صلاتها ولا صوم فاخذنا لها بالثقة في
الصلاة فلما استمر عشرة ايام امرنا ان تغتسل لا يغتسل ان تكون خائفا وقد استيقنا انها في العشرة الوسطى
ليست خائفا وفي العشرة الاخره ان كانت غيب في الصلاة عليها ولا صوم فاخذنا لها بالثقة في العشرة
ايام امرنا ان تغتسل لا تغتسل في اخر الشهر لا بد منها لانها لا بد ان تكون في العشرة الاولى خائفا او العشرة
الاخره فاذا قصت صوم شهر رمضان فانها تفصل العشرة الوسطى من الشهر الثاني واذا كانت ايامها خمسة
من اول الشهر واخره فانها تنوضا لكل صلاة من اول الشهر ثم تغتسل تمام اليوم الخامس من العشرة ثم تنوضا
لكل صلاة حتى يتم الشهر ثم تغتسل صلاة تغتسل صلاة خمسة ايام بعد ما غفني خمسة ايام من اول العشر الاول
واذا كانت تعلم انها كانت تركت في العشر من شهرين من الشهر وايامها خمسة فانها تنوضا لكل صلاة وتصل حتى يتم
سبعة عشر يوما ثم تمسك من الصلاة ذلك اليوم وتغسل اربعة ايام لكل صلاة وتنوضا بعد ذلك فاذا كانت
لها ايام معلومة من كل شهر فانقطع عنها الدم زمانا حتى مضت ايامها المعلومة من شهرين او اكثر من ذلك لا تدرى
فيها ما شوفا وما قد نسيت ايامها فانها تمسك من الصلاة ثلاثة ايام اولها تدرى ثم تغتسل بعد
ذلك لكل صلاة سبعة ايام تمام العشرة ثم تنوضا لكل صلاة عشرين يوما في ذلك عليها واذا اجازت في
اولها اوقات العشرة ايام او عشرين يوما او شهر فان كانت اغتسلت بعد الثلاث فقد صامت ولا شيء
عليها وان لم تكن اغتسلت فليعلمنا ان تغتسل وتعيد الصلوات التي تراها في الثلاثة الايام الاولى فليعلمنا
ان بعد ايامها كانت ثلاثا او خمس او عشر فليعلمنا ان تغتسل وتعيد الصلوات التي تراها في الثلاثة الايام الاولى فليعلمنا
الدم عنها كما وصفت لك وهو اول حيفها وايامها اذا نسيت المستخاضة ايامها لم تدرى في الشهر كانت
تغيب في ايامها في ذلك وتكونها مستيقنة بالطهر ثلاثة ايام في اول العشر واليوم العشر من اليومين
فانها في اول العشرة الاولى تغتسل ثلاثة ايام تنوضا ثم تغتسل بعد ذلك ستة ايام لكل صلاة وتصل اليوم
العاشر كل صلاة يومين والعاشر ايام عشر ايام في العشر الاثني عشر ثم تغتسل اليوم الرابع عشر الى تمام سبعة عشر
لكل صلاة وتصل ثم تغتسل يومين لكل صلاة يوم عشرين واحد وعشرين واثنين وعشرين وثلاث وعشرين
وتغتسل يومين وعشرين في تمام سبع وعشرين لكل صلاة ثم تغتسل يومين لكل صلاة يومين فان كانت

صامتة هذه الايام فليعلم ما افادة صيام عشرة ايام ولا تدرك في الشهر في كل شهر ثمانية ايام عشر يوما
وما صلت من الفوايت في كل شهر الا في العشر الاولى والثانية والثالثة افادة ثمانية ايام العشر الاولى والعشر
او يوم الاثنين ولا يقربها زوجا الا في الايام الثلاثة التي قبلت فيها بالطهر فاذا كانت مستقيمة
افادتها ثمانية ايام في العشر الاخر من الشهر ولا تدرك في العشر من الشهر اذ اني ثلاث من
الشهر فانها تقضى بوضو حتى تاتي على العشر من الشهر وتصل ايضا ثلاثة ايام كل صلاة بوضو وتغتسل
غسل واحد ثم تقضى بعد ذلك كل صلاة بوضو وبعده ايام ثم تقضى ايضا ثلاثة ايام كل صلاة بوضو وتغتسل
في اخر الشهر فاذا كانت ايامها ثلاثا من العشر الاخرى وسط العشر الثلاثة الاولى والثلاث الاخرى
فانها بعد العشر تقضى ثلاثة ايام كل صلاة بوضو ولا ياتيها مستقيمة بالطهر فيكون في كل شهر ثمانية عشر
نعم في شاكه تقضى بوضو لكل صلاة وتدرج الصلاة بوضو سادس وعشر لانهما مستقيمة
بالحيض فيهما ثم تغتسل يوم سابع وعشر لكل صلاة لانهما اذا كانت يوم رابع وعشر فيا ايضا فقدم
لها ثلاثة ايام فلا بد لها من الغسل وان كانت طاهرة في هذا اليوم من ايامها ولم يجزها ذلك الغسل فليغتسل
بالشق في هذا اليوم كما اخذنا في الرابع وعشر من فم تقضى هذا اليوم السابع والعشر وتغتسل فيه لكل
صلاة وتغسل بعد ذلك بوضو حتى تاتي على ايامها هذه فاذا كان للمرأة ايام مرفوعة في كل شهر فانقطع عنها
الدم زمانا حتى طهرت التي كانت تحيض من ثوب او اكثر من ذلك لا ترى فيها الدم ولا في غيرها ثم رأت الدم
بعد ذلك ففنده الايام التي رأت فيها الدم من ايام حيضها ولا تاتي في منى ما رأت الدم فانها بعد الدم
حتى تجاوز العشرة وقد كانت تعلم ان ايامها فيها معنى خمسة في كل شهر من خمسة من ايام رأت الدم حيض
وما سوى ذلك استخاضة الا ان نفوذ ذلك الحصة من الشهر لا يدخل فيجعل ايامها التي تجلس في هذا
الدم بعد ذلك الايام التي كانت تجلس فيها تقضى وطهرها مثل ذلك الطهر الذي كان يكون الا ان ذلك ان
كان تنقذ عن اول الشهر واخره او وسطه فلا تاتي في لوكلنا ان طهرها بين الحيضتين عشرين ليلة
ثم انقطع الدم زمانا ثم عاد وما كان طهرها عشرين ليلة بين الحيضتين كما كان يكون وكان حيضها
مثلا كما كان يكون وان كان قد تنقذ عن وقتها واخر فانه في سبب ايامها التي كانت تجلس فيها تقضى
وقدمتها الدم وكانت فيها معنى تحيض في كل شهر مرة فلا تدرك في ايام حيضها فانها ادخ الصلاة
ثلاثة ايام من ايام رأت الدم ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة وتغسل حتى كمال العشر ثم تنقذ لكانت
صلاة وتغسل حتى ترجع الى الايام الثلاثة التي كانت تركت فيها الصلاة فتصنع مثل ذلك

باب من الدم الذي يكون اكثر من الطهر والطمح الذي يكون اكثر من الدم في العشر

اولا ترك الدم في ايام اقربا ايضا المعروفة وقال محمد بن الحسن في امرأة اول ما رأت الدم ثلاثة ايام ثم
طهرت ثمانية ايام ثم رأت يومها ثم طهرت فان في هذا قولين اما الاول فما كان هذا حيض وهو الذي روي
من قولنا في حصة الاول والقول الاخر ان هذا ليس بحيض وهو الحسن القولين عند محمد بن الحسن
ومن جعل هذا حيضا دخل عليه قول شيخ امرأة اول ما رأت الدم ثمانية ايام ثم طهرت ثمانية ايام ثم
رأت الدم خمسة ايام ثم طهرت ان يقول الاول انما نبتة الايام الطهر في اليوم العاشر حيض كله والاربع
الايام التي رأت فيها الدم هو الطهر فان رأت الدم في كل شهر عشرين سنة كان حيضها
اليوم الاول في ثمانية ايام الطهر في اليوم العاشر وكانت الايام الاربع التي رأت فيها الدم من كل شهر
طهر ففادت ايامها ايام طهرها وايام طهرها ايام دمها ففقدت في هذا لا يستقيم ولكن اليوم الاول الذي
رأت فيه الدم ليس بحيض الحصة الايام الاخيرة التي رأت فيها الدم هي الحيض امرأة اول ما رأت الدم
يومها ثم انقطع فقال بعضهم هذا حيض لانها رأت الدم في العشر فثلاثة ايام وهذا الذي يكون في الحيض

ينبغي
يؤمن ثم رأت يوما ثم انقطع يومين
او ثلاثة او نحو ذلك
فان كلام فاسد

ثلاثة

ثلاثة ايام من رأت الدم يومين في العشر لم يكن حيضا فاذا رأت في العشر ثلاثا اياما من حيض وقالوا لا يكون
اذا رأت يومين متفرقين حيض لانها يومين للذين رأت فيهما الدم ولو لم يكن غيرهما لم يكن حيضا فكيف يكون
بالطهر الذي بينهما حيضا وقال محمد بن يحيى هذا القول ايضا ولا يكون هذا ايضا حيضا لان الطهر اكثر
من الحيض وقال بعضهم اذا كان في العشر بينهما ثلاثة ايام طهر فليس ذلك بدم ولقد كان كانت رأت
احدا لدمين ثلاثة ايام فصاعدا فهو الحيض وان كانت رأت اقل من ثلاثة ايام فليس شيء من ذلك بحيض ولا
لو ان امرأة رأت الدم او اياما في يومها ثم انقطع ستة ايام ثم رأت يوما ثم انقطع لم يكن ذلك حيضا وان
رأت يوما ثم رأت الدم او اياما في يومها ثم رأت ثلاثة ايام ثم لم يكن الحيض من ذلك الا الثلاثة الايام الاخيرة
وكان ما سوى ذلك ليس بحيض وهذا الحسن من القولين لا يبين ويدخل فيه بعض النقص ولو ان امرأة رأت الدم
يومين ثم طهرت ثلاثة ايام ثم رأت الدم يومين لم يكن هذا في قوله حيضا ولو مكثت على هذا عمرها كله ترى
الدم في كل حيضة يومين ثم طهرت ثلاثة ايام ثم رأت يومين فهذا لا ينجح وقال محمد بن الحسن لا قالوا
عندنا ان كل امرأة رأت الدم او اياما في يومها ثم رأت يوما ثم رأت طهر ثم رأت يوما فان كان بين الاثنين من الطهر
اقل من ثلاثة ايام فذلك حيض كله فان كانت رأت بين الاثنين طهر ثلاثة ايام فصاعدا انظر الى الدم في
الطهر الذي في العشر فان كان الطهر اكثر لم يكن ذلك بحيض وان كان ما رأت قبل الدم اكثر فذلك حيض كله
وان كان الطهر الذي بين الاثنين اكثر من الاثنين جميعا فهو ايضا حيض كله ومرة ذلك امرأة اول ما رأت
الدم يوما ثم انقطع الدم يومين ثم رأت يوما ثم طهرت فهذا حيض كله لان الطهر بين الاثنين اذا لم يكن ثلاثة
ايام فليس طهره وان كان ذلك لانهما حيضين ولو لم يكن واحد منهما بقدره ولو ان امرأة رأت الدم يوما
ورأت الطهر ثلاثة ايام ثم رأت الدم يوما ثم طهرت فلم تر يوما لم يكن هذا بحيض لان ما رأت قبل الدم اقل من
الطهر الذي بينهما فليس ذلك بدم حيض لو كانت رأت الدم يومين في الطهر ثلاثة ايام او الدم يومين ثم
طهرت فلم تر يوما كان هذا حيضا كله لان الاثنين اكثر مما بينهما من الطهر فانهما في هذا لا يستحقان وبالله
امر النساء وكذلك لو ان امرأة كان حيضها المروءة ستة ايام فأتت يوما ثم رأت يوما ثم طهرت وبهذا ما قلنا
في القول الاول حيض كله في جميع الايام ليس بحيض فان رأت يوما ثم رأت ثلاثة ايام طهر او يومين وما هذا
حيض كله في الايام كلها الا في قولنا في رأت اذا كان بين الاثنين طهر ثلاثة ايام لم يكن لانهما في ما واحد
فانه يقول ليس شيء من هذا حيضا وقال محمد بن الحسن هذا الحسن لان الطهر والدم هو الحيض كله وهذا
الحسن لا قالوا في كلامنا واشبهها بالمرءة لما عليه النساء وقال محمد في امرأة كان حيضها اربعة ايام فأتت
يومين وما اربعة ايام طهر او يومين وما طهرت ان هذا ليس بحيض لو كانت رأت يومين وما ثلاثة ايام
طهر او يومين وما طهرت كان هذا حيضا كله لانها رأت الدم اكثر من الطهر ولانها رأت يوما ثم رأت يومين
طهر اربعة ايام ثم رأت يومين طهر اربعة ايام ثم رأت يوما ثم طهرت فم طهرها كان هذا حيضا كله فان كان
الطهر اكثر من الدم لا يكون من هذه الدماء لم يكن بينة ويصاحبه طهر ثلاثة ايام فهذا كان ذلك كله ولو ان امرأة
كان حيضها ستة ايام فأتت يوما ثم رأت ثلاثة ايام طهر او يوما ثم رأت ثلاثة ايام طهر او يوما ثم طهرت
فتم بها الطهر فان هذا كله ليس بحيض لان الطهر كان اكثر من الدم وكان بين الاثنين طهر ثلاثة ايام ولو
رأت يومين وما ثلاثة ايام طهر او يومين وما ثلاثة ايام طهر او يومين وما ثلاثة ايام طهر او يومين وما
ثم طهرت فتم بها الطهر كان حيضها مرة ذلك ستة ايام لانها رأت الدم يوما ثم رأت يوما ثم رأت يوما
ما مضى العشرة فليس ذلك بحيض وانما ذلك استخاضة فدم الاستخاضة لا يجعل الطهر حيضا لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في المستخاضة ليس ذلك بحيض فاذا كان في ذلك فافهم الله رسول الله صلى
الله عليه وسلم عرفنا المكيون دماء العرق لا العرق لانهما لهما الرغافة لم يجعل الرغافة دماء العرق الطهر الذي قبله ما حيضا

[illegible]

[illegible][illegible]

قال لا تأخذ منه شيئا قلت فالبقرة تكون لهما منهم عليهما مثل ما على الرجل منهم قال نعم قلت والعبد يفتن
منهم فتكون له البقرة والجواميس نصف لهما الصدقة قال لا قلت ولم قال من يفتن لهما بغير
عنه صلحهم على ما اتوا به لا يكونون اعطوا من عند من هو الى المسلمين فانما المسلم يعقوب عبدا للفرار
والخمس من الخراج او ليس بترك من هو الى من يفتن يوضع على راسه الخراج وعلى راسه الخراج
فلا تأخذ منه شيئا بمنزلة من هو الى من لا يفتن **قلت** ارايت الرجل المسلم يفتن العاصي البقر والحمير
ويشترى ما لا كثير فيقول ليس شيء من هذا للتجارة ويخلف على ذلك ايقبل منه ويكف عنه قال نعم قلت
وكذلك الاجل والغم والظلم قال نعم قلت كذلك الذي قال نعم قلت فالحق قال لا اما الخرافة امر
بشيء مما ذكرت فهو من اخذ من الغنم والحمير قال نعم قلت ارايت قوما من الخوارج ظفروا على قوم من المسلمين فاخذوا
زكاة بغيرهم ثم ظفروا عليهم لاما زكاة من الغنم والحمير قال نعم قلت ارايت قوما من الخوارج ظفروا على قوم من المسلمين فاخذوا
لهم غنمهم من الخوارج قلت فكيف ينبغي ان يصنع بصدقة البقرة قال ينبغي ان تنقسم صدقة كل بلاد
فقراهم ولا يخرج من تلك البلاد قلت ارايت رجلا يموت وقد وصيت عليه زكاة في بقره وجواميسه
فيحيي المصدق محبة ابيه لورثته اياها صدقة فتهبهم قال لا قلت فلو قال لا لها فخرجت من ماله
كانت له نصيبا لغيره **قلت** ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون
على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه ويصدق قال نعم يصيد ويكف عنه قلت ارايت
اذا جاء المصدق باخذ صدقة بقره او جواميسه فقال على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
ياخذ صدقة ما منه قلت ارايت الصبي من بني تغلب لابل البقر والغم وهو نصراني هل عليه الصدقة
مضاعفة قال لا قلت ولما قال لا نصغيره فاما تضاعف على الكبير من بني تغلب **باب**
زكاة المال قلت ارايت الرجل الناجر يكون له المال تجب في مثله الزكاة فاذا كان قبل الحول يوما و
يشهر استنادا لا تحال عليه من الحول جميعا ايركها جميعا قال نعم قلت فان كان المال الذي استناد
سيرا او رثما او هبة وهبت له او صدقة تضيق بها عليه او ربحا او وصية او وصى بها لغيره كما
قال نعم قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
فارتفع في يديه فيزكيت من بقرته من الزكاة شيئا اصابه من الاوقات قال نعم قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
الحول فيزكيت ببقية يومه لا ينظر الى ما كان من نقصان دينه من قبل تلك الاوقات لاجل زيادة **قلت**
ارايت الناجر يكون له المال ويكون عليه المال كيف يصنع اذا حال عليه الحول قال نعم قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
ما عليه فان كان المال الذي كان له الذي عليه من الدين اكثر فليس عليه زكاة وان كان ما له اكثر فليس عليه
من الدين بما يفي درهم فصاعدا او بعشر من مثقالا او بمشقة لا بدينار فصاعدا في هذا الفصل الذي فصل عليه من
الدين قلت فاذا كان له الف درهم في دين لا يقدر عليه ما يفي فيه فهو كفارة بما عليه قال ليس عليه الفصل
زكاة حتى يلحقه ذلك الا ان قلت فاذا اخذ ما يفي دينه من دينه قال نعم قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
منه زكاة الا ان قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
سنة الفاكه لا شتم تنقص وكل سنة تلك الزكاة التي ذكرنا انك قد قلت حتى ينقص من ما يفي درهم قال نعم
فليس من اقل من ما يفي درهم زكاة ولا صدقة فاذا بلغت ما يفي درهم وقال عليه الحول فيها خمسة دراهم
وما زاد على المائتين فليس الزيادة شيئا حتى يبلغ اربعين درهما فاذا بلغت ما يفي درهم واربعين درهما
ففي المائتين خمسة دراهم وفي اربعين درهم كذلك بلغنا عن عمر رضي الله عنه وكان ياخذ ابو حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد ما زاد على المائتين شيئا في حساب ذلك كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب **قلت** ارايت
الرجل الناجر يكون في يديه الرقيق قد اشتراه بدينار او بدينار في يديه المتاع قد اشتراه بغيره اشترا

قال هو الرجل يكون بينهما اربعون بقره فان جمعها المصدق كان عليها مسنة وان فرقا لم يكن عليها شي
قلت ارايت قولك لا تنفق بين مجتمع قال الرجل يكون له اربعون بقره فبيعها مسنة فان فرقا لم يكن عليها
شيء قلت فان كانا متنا وضين لم يجمع بينهما قال نعم **قلت** ارايت الرجل يفتن في بقره الصدقة فبيعه
والمصدق يفتن لهما يتباع ثم يقول ليس شيء ايكول للمصدة وان لا يخذ صدقة منها من المشتري في يديه
بايعاها قال نعم الخيارات ان شاء هذا البائع حتى يودي صدقة ما وان شاء اخذ ما في يديه المشتري قلت فان كان
المشتري قد ذهب وتفرقا ثم جاء المصدق بعد ذلك ان ياخذ ما في يديه المشتري قال لا استحسن ذلك ولا يكره
يضمن البائع زكاتها قلت ارايت الرجل يفتن في بقره صدقة ثم يفتن كل ما يخذ الحول هل عليه فيها صدقة
قال لا قلت وكذا لو اشترى من رجل فذهب بها قال نعم قلت فان موتت بعضها بقي بعضها فموتت
من البقرة كان الذي ملك منها عشرين وبقية عشرين قال لا عليه صدقة في هذه العشرين نصف قيمة مسنة
وليس عليه فيما ماتت ومالك شيء قلت ولما قال لا لانه لم يفتن منها ما هو فقلت فان كان حبسها هو بعد ما وجب
فيها الزكاة حتى يموتت ومالك شيء قلت ولما قال لا لانه لم يفتن منها ما هو فقلت فان كان حبسها هو بعد ما وجب
تكون له اربعون بقره فبيعه زكاتها قبل الحول فيبطل منها زكاة سنين لم يبيعه ذلك فيها بينه وبين الله
تعالى قال نعم يصح هذا كله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول انما البقر من البقر والطلب
زكاة سنين محمد بن ابي يوسف قال اخذ ثلثي الحسن بن عمار عن الحسن بن موسى بن طلحة قال اني سميت بطحا
بما ايفسهم بين المسلمين ببقية بقره فشاو الفوم فبقي فقال ليعطهم قد اعطيت كل ذي حق حقه
فامسك هذه الباقية لنا بيه ان كانت قال وعلى الفور ما كنت قال فقال عمر ما تقول يا ابا الحسن قال
فقال على قد قال لا تقوم قال فقال عمر لعلك تقول قال لا قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
فقال له عمر يخرج مما قلت قال فقال له على ما تذكرك حيث بعثك رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعيا
فاتيت العباس فلم يخط لك وكان بينك وبينه كلام فوجد عليك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغث
في عليه فصلى بنا معه الظهر فدخل شرا صلينا معه العصر فدخل شرا استاذنا عليه فاذا لنا فاعتدلت اليه
فغذرت ثم قال اما علمت ان عمر الرجل صنواي انا كما احتجنا الى مال فتسلفنا من العباس صدقة سنين
فقلنا قد صلينا معه الظهر والعصر فقال لعلك تاتي فتسمنه فبقيت منه فضلة فكسوف لك حتى وجده
بما وصفا فقال عمر بذلك واما لم احاربك بها قال نعم قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
اذا بينا الرجل يكون له البقرة والجواميس او الحيل قد اشتراها للتجارة وهي سائمة ترمي في البرية ايركها زكاة
السائمة او زكاة التجارة قال بل زكاتها زكاة التجارة قلت فان كانت له عشرين بقره او عشرين من الحيل لغير
شي من هذا لا يساوي ما بيني وبينه من البقرة فالحال ان يكون له زكاة التجارة **قلت**
ارايت الرجل يشتري البقرة للتجارة ثم يبيدها فيجعلها سائمة ثم يحوّل عليها الحول وليس له ما غيرها واما
له من جعلها سائمة سنة اشهر قال عليه زكاة السائمة اذا مضت سنة من جعلها سائمة قلت فان
كان غافرها زكاة فاذا حال عليها الحول صدق يوم جعلها سائمة زكاتها قال نعم قلت ارايت النصارى يبيعون بقرهم على العاصي بقرهم للتجارة فيقولون على دين يحيط ببقية ما ويخلف على ذلك ليكف عنه
تغلب كل يؤخذ من البقر من بقره شيء قال نعم قلت من جواميسهم قال نعم قلت وكيف تؤخذ منهم
صدقة قائمهم قال تضاعف عليهم الصدقة ينظر الى بقر اخدم وجواميسه فاذا كانت مما تجب فيها الصدقة
لو كانت مسلم فيؤخذ منها الصدقة مضاعفة قلت وكذلك الاجل والغم قال نعم قلت فالحال ان يكون
سائمة للرجل منهم ناخذ منها الصدقة كما ناخذ من المسلم اذا اوجب فيها الصدقة مضاعفة قال نعم قلت
فان كان لا يخدم بقره مما تجب فيها الزكاة لو كانت مسلم ان ليس عليه فيها شيء قال نعم قلت من لم
يكن له منهم مال ناخذ منه شيئا قال لا قلت من كان منهم له بقر وعليه دين كثير يحيط بما له ناخذ منه شيئا

23

نعم قلنا من انفق قال لا يزكاه لان ما كان في يديه للتجارة فان زكاه البصر منها الرجوع درهما زكاهما ولا شيئا
التي ذكرت لغير التجارة ومنها ما لم يكن قط في يده وموتوا في حقيقته وقا ابو يوسف اما انما فادع ذلك كله
سواء اخذ من ذلك شيئا ودعما او اكثر زكاه وهو قول محمد قلنا و اريت رجلا كان له الف درهم فلما خال عليها
للؤلأ اشترى بها متاعا للتجارة فذلك المتاع قال لا زكاه عليه قلنا فان كان اشترى بها خادما للخدمة وفعلت
سابقة فذلك قال يزكاه الف كلها قلنا ولم قال لانه قد صرف منها في غير ما كانت خفية قلنا اريت المرأة تزوج على
العديم فيقول عليها الحول ثم يافض منها اربعين درهما ايزكها قال لا يزكها حتى تقضي ما تبين ويجوز الحول عليها
وفي عند هاني قول في حقيقته الاخير اما في قولنا في يوسف محمد فانما تزكها قلنا اريت الرجل كان عليه الف درهم
درهم او يفتن نصف عبده فيبسط في نصف قيمته وحواله درهم ليس له ما غيره فافاض منها ما بقي درهم بعد حوله
ايزكها قال لا حتى تنكح المايبان عنده حولا قلنا لم قال لانه مال مكاتبه وفي عنده ليس به من يملكه على
غيره ولما له فيه ولا ما في يديه قلنا كذلك عند يمينه ويمين رجل فلعن شركته فضعف فقهر العبد فبسط له
قال نعم قلنا فان كان شركته موصرا فضعف الفضة فافاض منها ما بقي درهم بعد حوله ايزكها قال
نعم قلنا ولم قال لان هذا من ليس على عبده منه شيء قلنا فان اخذ منها اربعين درهما ايزكها قال لا قلنا
قال لانه لم يكن في يده للتجارة ولانه لم يكن اصل الورق عنده قلنا اريت الرجل الناجر له الف درهم وعليه
الف درهم ولم يار وخادم ولا يطلب بها التجارة واداره تساوي عشرة الف لا اكثر ايزكها قلنا قلنا لا لا قلنا
ولم وعدته وفاة لذي يمينه وفصل قال لا ارا دارا والخادم ليسا للتجارة اريت ان تصدق عليه في داره لم يكن يصح
للمتدقة قال لا قلنا فكيف تجب الزكاة على رجل والصدقة له لخلال قلنا ولو قلت ان الصدقة له لخلال قال
لان مقدم ولانه ليس في يديه فضل قلنا اريت رجلا له مسكن وخادم واربعة عشرة الف درهم وعليه دين
حسنة الف درهم ايزكها قلنا ان يفتن الصدقة قال نعم حتى لغوا في يوسف قال اخذت الف درهم من يمينه
عن الحسن بن ابي الحسن البصري انه قال ان الصدقة كانت لخل للرجل وهو صاحب عشرة الف فليلها ابا سعيد كيف
ذلك قال يكون له الدار والخادم والكرج والسلاح وكانوا يهونون عن بيع ذلك فمحمد بن ابي يوسف قال اخذت الحسن
بن عمار عن الحكم بن ابراهيم انه قال ان الصدقة لخل للرجل والمركب لا لدار وخادم ولذلك لا تجب عليه الزكاة
اذا كان بهذه الشروط قلنا اريت الرجل يكون له عشرة الف درهم وعليه مثقال وهو يفتن فيها ثم لا يزكها عنده
وهو له يشتري بدوي يبيع وهو يبيعه ولو اعطى عبدا قد اشتراه بذلك المال جاز عتقه ولو تزوج به امرأة جاز ذلك
له قال نعم هو جاز له ولا زكاة عليه قلنا لم قال لان عليه دين مثقال ولا صدقة ان ياخذها
ولا يجوز ان يخلل الصدقة وتجب عليه الزكاة ولو كان تجب الزكاة على الذي عليه دين لو كان المال الواحد في
اليوم الواحد ثلاث مرات وذلك ان العبد يشتري العبد بالف وقيمتها ذلك نسبة فتجب الزكاة في ما لم يبيعه
منه ما لم يبيعه من اخر بنسبة فتجب الزكاة في ما له بعد ما اشتراه فبيعه من ماله ثم يبيعه بعد ما اشتراه
ايزكها من ماله فيزكاه عبدا او مالا او حرا في يوم واحد ثلاث مرات يبيع هذا ويقتل او كان هكذا والمال الزكاة
على صاحب الدين الذي هو له وعليه ان يزكها فاخرج ركعة للجاه الا من غلب على ان يطالبه صلى الله عليه وقال
محمد بن ابراهيم ابو حنيفة عن ابي بصير بن عيسى انه قال في الرجل يكون له دين فقبضته ان يزكها يفتن
قلنا اريت الرجل التاجر يكون له المال الكثير ويما متفرقا على الناس منهم الذي الذي يعلم ان ماله في
ثقة وانما سيفتنيها اياه ومنهم المفلس ما القول في ذلك قال لا يخرج ماله ارفع منه مبلغ اربعين درهما زكاه
قلنا فان زكاه وهو دين كله ايجز به ذلك قال نعم وقد لحسن منه اذا اخذ الفضل قلنا فان زكاه تسعين ايجز
ذلك قال نعم قلنا فان كان نظرا من كان مملوكا في يده ومن كان غلبا دفع عليه حتى يخرج فيزكها قال
منها حسن كل شيء يخل زكاة ثم من ذلك فانما هو فضل اخذ به وكل شيء اخره حتى يخرج فيزكها فهو ليس عليه

[illegible]

قلنت

قلت فقل بخبري عنهما في المسئلة الاولى قال لا يجزيك كل واحد منهما اما ادى عن نفسه ويصغر بما ادى عن صاحبه لصاحبه قلت ولقد علمنا لاحقرهما ادى وقداوى باثر صاحبه ليرفع الله تعالى الصدقة قال لا بد امره ان يؤدى الزكاة وانما ادى غير الزكاة وهذا قول في حقيقته وقال ابو يوسف لما اتانا لارى عليه عما نأمره قول محمد **قلت** ارايت رجلا اوقع رجلا لا يجده مئتين ثم رده عليه هل عليه زكاة مما مضى قال ليس عليه زكاة فيما مضى قلت ارايت رجلا دنس مالا في ارض له او في بعض بيوت ثم تخفى عليه ثمنه حتى مضى كذا لك سين ثم وجدته بعد عمل عليه زكاة مما مضى قال ليس عليه فيما دنس في الارض تخفى عليه زكاة ولكن عليه زكاة فيما دنس في بيوتهم قلت فما الفرق بين ما في ارضه وما في بيوتهم قال لان ما في الارض لا يشبه ما في بيوتهم لان ما في بيوتهم كان صدوقه فاذا علم انه قد دفعه فهو في بيوتهم قلت ارايت رجلا سخط ثمنه ما لا يشبه منفاة شر ووجدته بعد سنين او وقع في طريق من طرق المسلمين ثم اصابه بعد سنين بل عليه في شيء من ذلك زكاة مما مضى من السنين قال لا ليس عليه زكاة مما مضى **باب الذهب والفضة والبركار والمعدن والرصاص والحديد والجواهر وغير ذلك** قلت ارايت معدن الذهب والفضة والحاسر والرصاص والحديد او عمل في المعدن قال لا في العبد والمكاتب والمدير واما الولد والمرأة فاصابوا ركا قال ابو حنيفة من حش ما اصابوا او فطر ربعة اخماس قال محمد حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العجماء جارية والمعدن جارية والبركار للحسن بحسب ما قال حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في المعدن الحسن قلت فان كان المعدن في ارض لعشر ارض الجبل انوسه قال نعم هو سوا **قلت** ارايت الرجل يعمل في المعدن يوما فيجيء اخر من معدن فيعمل في ذلك المكان فيصيب منه لهما فيقول الاول انما الحق به لمن يكون ذلك لهما قال لا يصح يحسب ما بقي بعد الحسن فيقول الذي عمل فيه بعد ذلك اجيرا قلت ارايت الرجل لو يستخرج من البحر او الغنبر ما فيه قال ليس فيه شيء قلت ولقد قال انه من ثلثة السمك قلت وما بال سمك لا يكون فيه شيء قال لانه صبيد وهو بمنزلة الماء ولا نال شرم يات في السمك وهذا قول في حقيقته ومحمد وقال ابو يوسف بعد ذلك ارايت الغنبر الحسن قلت لا ايت اليماقوت والزمرد والعير ورجل يوحى في المعدن او في الجبال ما في ثمنه حش او عشر قال لا ليس فيه حش ولا مشق قلت ولقد قال انه حجارة قلت ولو كان في شيء من هذا لكان في الكحل والزرنيخ والمفرة والنورة والحما وهذا كالحجارة وليس في الحجارة شيء قلت ارايت الرشق اذا صيبت في معدنه هل فيه شيء قال نعم عليه الحسن وهو قول في حقيقته ومحمد وقال ابو يوسف ما ارى فيه شيء قلت ارايت الرجل يصبب البركار من الذهب او الفضة او الجواهر مما يعرف انه قد تم فيحفر فيحفره من ارض الفلاة قال فيه الحسن وما بقي فهو له لانما الاثر غير النقي على الله عليه وسلم انه قال في البركار الحسن والبركار ما اكثر قلت فان كان الذي استخرج مكاتب او مملوك او عبدا او امرأة او صبيا قال هو كذلك ايضا يؤخذ منه الحسن وما بقي فهو له **قلت** ارايت الرجل يحمل البركار في دار الرجل فينصاه فان جمعا انه وكان في ارضه ملك في قبعة الدار وفيه الحسن قلت ارايت ان كان الذي وجدته قد استأجر الدار من صاحبها او استعارها قال ان كان فهو صاحب الدار قلت فان اشترى لها منه رجل يوجدها ركا قال انما جمعا انه وكان قال مولد له الاول منهما قلت فان كان الذي يلحها انما اشترى من رجل اخر قال فالركا الذي كان له الاصل بحسن وما بقي فهو له قلت وكذا البركار يوجده في ارض رجل قال نعم وهذا قول في حقيقته ومحمد وهو قياس لا أثر على من اخطأ اليه وقال ابو يوسف ما اتانا فاره الذي اخذه استفسر في ذلك قلت ارايت الرجل يرض ارض الحرب بامان فيحفر ركا في دار رجل منهم قال يرد عليه قلت فان وجدته في المصر قال فهو له وليس فيه حش قلت ولما لا يخجل فيما وجد في ارض الحرب من البركار حشما كما جعلته في دار الاسلام قال لان ارض الحرب

[illegible]

فِي الْحُمْسِ وَالْخُمْسِ وَالزَّكَاةِ قُلْتُ ارَايتَ رَجُلًا اَصَابَ رَاثَةً لِيَسْعُهُ بِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
 أَنْ يَصُدَّقَ بِحَسَنَةٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ نَافِلَةً مِلَّةً لِمَا رَوَى عَنْكَ لَكَ مَتْرَاقٌ يَنْتَقِي لِلْحَامِلِ أَنْ يَمْضُوهُ
 نَاصِعًا قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ مَنْ كَانَ صَاحِبَهُ لَكَ زَكَاةً حَاجَا إِلَى جَمِيعَةِ ذَلِكَ لِيَسْعُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَلَا
 يَرْفَعُهُ إِلَى لَاهِمٍ وَلَا يُوَدِّي حُسْنَهُ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ نَافِلَةً لِمَا رَوَى عَنْكَ لَكَ مَتْرَاقٌ يَنْتَقِي لِلْحَامِلِ أَنْ يَمْضُوهُ
 أَوْجَدْتُهُ وَهُمْ حَاجُونَ إِلَى جَمِيعِهِ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ قُلْتُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي الزَّكَاةِ وَلَا فِي عَشْرِ الْأَرْضِ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ قُلْتُ
 الزَّكَاةُ وَلَا عَشْرَ الْأَرْضِ قُلْتُ ارَايتَ مُلَاجِئًا مِنَ الْخُرَاجِ إِلَى بَيْتِنَا لِمَا لَمْ يَجِبْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ لِيَجِبُ ذَلِكَ لِمَجْمُوعِ
 الْمُسْلِمِينَ فَيُعْطَى الْأَمْرُ مِنْهُ عَطَايَا الْمَقَابِلَةِ وَالزَّرِيَّةُ وَالنَّائِبَةُ إِنْ نَافِلَتَا الْمُسْلِمِينَ قُلْتُ قُلْتُ قُلْتُ لَافَاقَ هَذَا
 مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَمَا لِيَجِبُ لَهُمْ قُلْتُ وَلَا يُؤْصَعُ الْخُرَاجُ إِيَّاهُمْ وَصُعُوبَةُ الزَّكَاةِ مِنْهُ لِقَوْلِهِ الْمَسَاكِينُ قَالَ
 قُلْتُ لِمَ قَالَ لَا الْخُرَاجُ لِيَسْخَرُ مِنْهُ الزَّكَاةُ وَنَافِلَةُ الزَّكَاةِ مَا يُؤْصَعُ الْخُرَاجُ فِيمَا ذَكَرْتَ لَكَ قُلْتُ ارَايتَ نَافِلَةً حَاجَا إِلَى جَمِيعِ
 الْمُسْلِمِينَ لَا يَسْخَرُ مِنْهُ بَيْتُ الْمَسْكُونَةِ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْءٌ وَلَا مِنَ الْخُمْسِ وَلَا مِنَ الْعَشْرِ يُعْطَى لِأَمَامَةِ ذَلِكَ الْفَقْرَ وَالْحَاجَةَ
 قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ نَافِلَةً لِمَا لَمْ يَجِبْ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ وَمِنْ الْخُمْسِ وَمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْعَدْوِ وَأَوَّلَ الْأَرْضِ الْعَشْرِ
 سَبِيلُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَاحِدٌ لِلْفَقْرِ وَالْمَسَاكِينِ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ مَا ذَكَرْتَ بِمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْلِ الْقَتْلَةِ وَأَمْلِ الْحَرْبِ
 إِذَا مَرَّ بِأَمْوَالِهِمْ عَلَى الْفَقْرِ سَبِيلُ ذَلِكَ الْمَالُ فِيمَا يُؤْصَعُ قَالَ يُؤْصَعُ مَوْضِعُ الْخُرَاجِ قُلْتُ ارَايتَ مَا أَخَذُوا مِنَ
 الْبَنَادِقِ مِنْ بَنَاتِهِمْ وَبَقَرِهِمْ وَفَتَحَهُمْ فَمَلَى شَيْءٌ يُؤْصَعُ قَالَ بَقَرَةٌ عَلَى فُقَرَاءِهِمْ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ مَا أَخَذُوا مِنْ غَنَائِهِمْ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ بَلَغُوا
 عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ يُؤْخَذُ مِنْ حَوْشِي أَمْوَالِهِمْ وَيُؤْصَعُ فُقَرَاءُهُمْ قُلْتُ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الزَّكَاةِ
 يُؤْصَعُ لِأَمَامَةِ زَكَاةِ كُلِّ قَوْمٍ عَلَى فُقَرَاءِهِمْ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ كَذَلِكَ الْفَقْرَةُ سَبِيلُهَا سَبِيلُ الزَّكَاةِ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ
 زَاخِرًا غَيْرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَوْلُهُ لَأَمَامَةِ زَكَاةِ غَيْرِهِمْ يَسْعُهُمْ وَلِلْمُتَّقِينَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ مَنْ كَانَ لَا الْفَقْرَيْنِ
 فِيهِمْ فُقَرَاءُ إِيَّاهُمْ أَحَقُّ أَنْ يُؤْصَعُ فِيهِمْ ذَلِكَ قَالَ لَفَقَرُوا الَّذِينَ أَخَذُوا ذَلِكَ مِنْهُمْ قُلْتُ ارَايتَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ بَنَاتِهِمْ وَبَقَرِهِمْ
 ذَكَرْتَ أَنْ يُؤْصَعُ عَلَيْهِمْ مَا سَبِيلُ ذَلِكَ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُمْ قَالَ سَبِيلُهُ سَبِيلُ الْخُرَاجِ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَلَغَنَا عَنْهُ
 أَنَّهُ ضَاعَفَ عَلَيْهِمْ وَأَمَّا الْمَسَاكِينُ فَكَانَ الْخُرَاجُ قُلْتُ ارَايتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ رَبَّكَ
 خَمُسَهُ مَا بَلَغَ فِي هَذَا قَوْلَهُ لَأَمَامَةِ غَنِمِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعَدُوِّ وَفِيهَا غَنِمُ الْعَسْكَرِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَارِخُسُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ
 وَمَا بَقِيَ قَسَمُهُ بَيْنَ الَّذِينَ أَصَابُوهُ خَاصَّةً دُونَ الْمُسْلِمِينَ فَيَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنْهُمْ شَرْعًا وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ وَهَذَا قَوْلُ اللَّهِ
 حَسْبُهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَجَمْعُ الْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلِلرَّجُلِ مِنْهُمْ قُلْتُ ارَايتَ قَوْلَهُ فَإِنَّ رَبَّكَ خَمُسَهُ وَالْمُسْئُولُ
 وَلِلَّذِي الْقُرْبَى مَا تَقْسِمُ ذَلِكَ قَالَ لَبَلُّغًا عَنْ عَطَايَا إِلَى رِجَالِهِ أَنْ كَانَ يَقُولُ حُسْنُ ذَلِكَ الرَّسُولُ أَحَدًا كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِيهِ حَيْثُ شَاءَ فِي الْفَقْرِ وَالْمَسَاكِينِ فَضَائِدُهُ لَكَ عَلَى حَسَبِ أَهْلِهِمْ فَإِنَّ رَبَّكَ خَمُسَهُ وَلِلرَّجُلِ
 مِنْهُمْ أَحَدٌ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَارْتِزَ السَّبِيلُ قُلْتُ ارَايتَ مَنْ جَبَّيْهُ لَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ حَقُّ
 مَرْمُوقًا لِكُلِّ مَرْغَزٍ أَخَذَ عَطَاوَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَأَعْطَاهُ دَرَاهِمًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْوَلَّى وَالْعَرَبِ مِنْهُمْ سَوَاءٌ وَالْفُقَرَاءُ
 وَالْفُقَرَاءُ هَذَا سَوَاءٌ قُلْتُ ارَايتَ مَنْ كَانَ غَنِيًّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَفْزَعُ وَلَا يَسْرِعُ إِلَى الْوَلَّى وَالْعَرَبِ مِنْهُمْ سَوَاءٌ وَالْفُقَرَاءُ
 الْأَمْرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءًا قُلْتُ ارَايتَ نَافِلَةً لِمَا لَمْ يَجِبْ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَسْبُهُمْ وَمَا لِيَجِبُ لَهُمْ وَمَا لِيَجِبُ لَهُمْ
 مِنْهُمْ يَجِبُ لِحَقِّ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ لَعَنَهُ حَسْبُهُمْ مَا فِي بَيْتِ الْمَالِ مِنَ الزَّكَاةِ وَمِنْ الْخُمْسِ وَالْعَشْرِ يَنْتَقِي لِلْحَامِلِ أَنْ
 يَنْتَقِي إِلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَبْعَثُ قَبِيرًا إِلَّا عَطَاةً خَفِيفَةً قُلْتُ وَيُعْطَى لِأَمَامَةِ الْفَقْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَغْنِيهِمْ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ
 ارَايتَ رَجُلًا كَانَ حَاجَا إِلَى عِيَالٍ يُعْطِيهِ الْأَمْرَ مَا يَغْنِيهِ وَعِيَالُهُ قَالَ لَعَنَهُ قُلْتُ ارَايتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى
 كَأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهِمْ مَا يَجِبُ لَهُمْ فِي بَيْتِ الْمَالِ قَالَ يُفْرَضُ لَهُمْ لِمَا رَوَى عَنْكَ لَكَ مَتْرَاقٌ يَنْتَقِي لِلْحَامِلِ أَنْ يَمْضُوهُ
 قُلْتُ ارَايتَ قُلْتُ ارَايتَ قَوْلَهُ وَالْمَوْلُفَةُ قُلْتُ لَوْ أَنَّهَا جَبَّيْ لَعَنَهُ فِي الزَّكَاةِ شَيْءٌ قَالَ لَا وَهَذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ ابْنِ

منی

صلى الله عليه وسلم حين كان يتألف الناس على الاسلام ويقتطعون من ذلك واما اليوم فلا قلت ارايت ان اطلب
ما الذي يجب له من بيت المال قال يجب له من ذلك قدراً يعينه من العطاء ويوفر له عطاء من بيت المال فلما
ما سؤد لك فلا حول له فيه بل غنا عزا به كره ان حشيت في انطلق بشي يبيعه فقال اخطأ رسول الله صلى الله
عليه وسلم اين يا خليفة رسول الله فقال اني شئ ان يدرى بيعه اشتعين به في نفقتي لمنفوه ورضوا الدروقا
من بيت المال قلت ارايت الامير اذا استحل على الجيش فاصابوا غنائمها يجب لايير من من ذلك قال لا وكول
من الجند قلت ارايت اهل الذمة مل يجب لهم من بيت المال شي قال لا قلت ارايت ما اخذ منهم مما يرون به
على العاشر ومن بني تغلب كل يرو على قراغيم قال لا ولا يكون اهل الذمة من بيت المال شي قلت وان كانوا فقرا
قال لا قلت فان كانوا اهل الذمة من بني تغلب ومن غيرهم ليس لهم حرفة ولا مال ولا يقدرون على شي ولا
يجب لهم شيء ولا شي عليهم قال نعم وانما يؤمنع الخراج على من ساءل الذمة بقدرهم على المحترف انما عثر
درهما على الرجل الحسن الحال منهم لوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني منهم المكثر ثمانية واربعون لايوزاد
عليهم على ذلك شي بل غنا فيه غير حديث والله سبحانه وتعالى اعلم مت شعك اشد لزكاة بعون الله
وفوقيقه والحمد لله وحده وصلى الله

وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ مَوْلَانَا بَنِي تَبَرَكٍ وَفَرَضِي
 اللَّهُ تَعَالَى عَنْ صَحَابَتِهِ وَفَرَاتِنِهِ وَأَهْلِهِ
 أَجْمَعِينَ وَالْتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ
 وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى
 يَوْمِ الدِّينِ وَالْحَمْدُ
 لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ
 آمِينَ

ليلة في شهر رمضان فلم يفتوح حتى غابت الشمس من بعد الغداة اما اليوم الاول فلم يفتتح عليه قضاء او لم
اليوم الاخر فعليه قضاء وقد قلت ذلك في الصلاة قال اما الصلاة فعليه ان يقضيها اذا اعتمر عليه يوم
الليلة فان كان اكثر من يوم وليمة فلا قضاء عليه في الصلاة قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان
فانزل قال صومته نام جائرا ولا صلاة عليه لان يكون مسترا في الصلاة قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في
شهر رمضان بما لا يتعدى ذلك قال عليه ان يتم صومته في اليوم ويقضي يوما مكا نه وعليه ان يقضي
وقته فان لم يجز ذلك فعليه صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وذلك
جاء الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن ابي يوسف عن عطاء بن ابي رباح عن سعيد بن المسيب
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قلت فكل صيام لم يذكره الله تعالى في كتابه مستثنا عنه ان يفترقه
اذا اراد ان يقضيه قال نعم وما كان في القرآن مستثنا عنه فليس له ان يفترقه اذا كان يقضيه قال نعم قلت
وكذلك ان اكل وشرب في شهر رمضان مستثنا عنه فعليه ما على من افترقه من القضاء والكفارة قال نعم قلت
وعلى المرأة مثل ذلك اذ لم تطأ عتقه قال نعم قلت فان كان عليها على نفسها فعليه قضاء ذلك اليوم ولا
كفارة عليها قال نعم قلت فان جامعها اياما في شهر رمضان فما عليها كفارة واحدة قال نعم قلت لك الكفارة
قال نعم قلت فان موكل بك الكفارة ثم عاده قال فعليه كفارة اخرى ايضا قلت وكذلك لاكل والشرب
مؤتمرا في الجماع في كل وجه من ذلك قال نعم قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان بما لا يتعدى
ما صحت في ذلك اليوم قال فعليه ما في قضاء ذلك اليوم ولا كفارة عليه ما على من افترقه من القضاء والكفارة
قلت فلم وصفت عن المرأة الكفارة قال لا بها خاص في ذلك اليوم قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان
في شهر رمضان برب قضاء رمضان ثم اكل وشرب مستثنا عنه قال نعم قلت فاعليه القضاء والكفارة عليه
قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان ثم افترقه قال فعليه القضاء والكفارة عليه محمد
قال اخبرنا ابو حنيفة عن مسلم الاور عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج من المدينة
الى مكة في شهر رمضان فشكى اليه الناس في بعض الطريق الجهد فافترق حتى اتى مكة فمحت دونه في حنيفة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة الى مكة في شهر رمضان
للبلاءين فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
مفطر احتق في مكة فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
افترقه النبي صلى الله عليه وسلم فان ساقف في شهر رمضان قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان
رمضان فلم يقضها حتى دخل شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
مذا الشهر الاخر قال فعليه ما في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
اذا ريت جلاست في شهر رمضان فشك في الفجر طلع امر لم يطلع قال لا عليك اذا شك ان يدرج الاكل والشرب
قلت فاذا اكل وشرب في الفجر قال صومه تام قلت فانما يسمى شهر رمضان وعليه منه صيام ايام وقفا
في رمضان الاخر قال لا يجزى به من هذا الثاني ولا يجزى به من الاول قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان
لغيره في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
الرجل شقة وعشرين يوما فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
للمصر لانهم لم يصوموا في الحلال ولا في الحرام فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
روية الحلال لان يكونوا اهل الحلال ثم عاده في الثلاثين يوما ثم صاموا شهر رمضان لغير روية
فقد اصافوا وحسنوا وعلى من لم يصم معهم القضاء قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان
فانزلنا عليه قضاء ذلك اليوم ولا كفارة عليه لانه لم يجزها لهما لانه لم يفتتح بالاماء الا

تري ان لو كان لهما شرب ينزل كانت عليه الكفارة والقضاء اما المرأة فلا كفارة عليها ولا قضاء ولا غسل الا
ان يكون خا لهما فاذا خا لهما فعليه الكفارة اذا افترقا الحائضان وما بينهما خشعة فقد وجب غسل عليهما
جميعا والقضاء وكفارة انزل ولم ينزل بحث عن ابي حنيفة رفعه على النبي صلى الله عليه وسلم في الغسل على المرأة
تري فيهما ما مثلما يري الرجل **قلت** لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان او شربا وجبا على من افترقه
ذلك يقضه عليه صومه فاكل وشرب مستثنا عنه ذلك ما عليه قال عليه ان يقضي ذلك اليوم ولا كفارة
عليه قلت وكذلك لو شرب بعد طلوع الفجر ولا يعلم بطول يومه او افترقه في شهر رمضان او شربا في شهر رمضان
غابت فاكل بعد ذلك او شرب مستثنا عنه ذلك قال نعم قلت فاعليه القضاء والكفارة عليه قلت لا ريب في ذلك
فقد افترقه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
اكره على طعاما وشربا في رمضان فاكل وشرب ثم افترقه قال نعم قلت فاعليه القضاء والكفارة عليه
وعليه قضاء ذلك اليوم قلت لم وصفت عنه الكفارة قال لا يصوم فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
قلت وكذلك لو ان امرأة استكرهها رجل في شهر رمضان وهو صائمة ثم طأ عتقه بعد ذلك بيضاء لم يجز
كفارة لان صومها نكاح فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
الستوط والحقة في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
جائفة او امة ولو انما صاحبها بربيت او شرب من الخمر في الجوف والدماع في قوله وان كانا بدوا ما ييسر فلا شيء
عليه وقال ابو يوسف لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
فلا قضاء عليه وقال ابو يوسف عليه القضاء ثم ان محمدا شك في ذلك وقت فيه قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان
يقيم في النصف من شهر رمضان ما عليه قال عليه ان يصوم بغيره في ذلك الشهر وليس عليه قضاء ما على
من الشهر وموكله محمدا عن ابي يوسف عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال لا شيء على من افترقه في النصف
من رمضان انه يصوم بغيره ولا قضاء عليه فيما مضى قال نعم قلت فاعليه القضاء والكفارة عليه فمحت دونه في شهر رمضان
في يوم من شهر رمضان قبل ان يطهر فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
حيضها ثلاثة ايام فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
ذلك كله والحد قد صامت الايام الثلاثة التي طهرت فيها من شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
قد كانت فيها حائضا وقد استبان لها ذلك حين رأت الدم في اليوم الرابع فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
وبين عشرة ايام فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
قال نعم قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
الغداة لم يجز في ذلك فان كانت صامت ذلك اليوم الذي طهرت فيه من رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
لانها حائض بعد ذلك لا يكون الطهر يوما واحدا قلت فاعليه القضاء والكفارة عليه فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
حائض في ذلك فان كانت صامت في هذه الايام الثلاثة فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
بعد قلت فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
سنة ايام فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
لوزات يومين او ثلاثة قال نعم قلت لا ريب في ذلك نظر الى امره في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
ما زاد على ايام حيضها السنة فهي مستحاضة قلت نعم قال لا نه اذا انقضت على العشرة الايام يوما او اكثر
من ذلك فهي مستحاضة عندنا قلت فكل شيء زاد على ايام حيضها ما لم يزد على العشرة فهي مستحاضة
قال نعم قلت فان كانت صامت بعد ما مضى ايام حيضها فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان
اجزأها منها في مستحاضة قال نعم قلت فان لم يجزها في العشرة الايام لم يجزها في العشرة الايام فمحت دونه في شهر رمضان فمحت دونه في شهر رمضان

کتاب

72

المتيام رمضان او قضاء من صيام كان عليه قال لا يجزى به لانه أصبح منقطعاً قلت ويجزى به ان يتطوع
به ولا يجزى به من شيء كان عليه قال نعم قلت ارايت ان أصبح في شهر رمضان بنوى الاطعام غير انه لم ياكل ولم يشرب
قال عليه قضا ذلك اليوم قلت فان نوى الصوم قبل ان ينقطع النهار قال يجزى به قلت لم جعلت عليه
قضاء ذلك اليوم قال ارايت مؤثماً لا يستطيع الصيام اصبح بنوى الاطعام وكان ذلك الى الليل عيانه لم
ياكل ولم يشرب لانه لم يشتم الى الطعام ولا الشراب يكون مؤثماً قلت لا قال نعم اذا كان في وقت
ارابت وجلا في ارض الحب من شهر رمضان ومولا ياكل به ولا ينوي صومه ونوى الاطعام لا يجزى به
ولا شراباً لا يجزى به من شهر رمضان قال لا وهذا اذا كان في وقت الاطعام الذي اصبح
الوقت ان يمتد قد انقضت عليه صومه واغنى بذلك فاكل قبل ان ينقطع النهار او شراباً مع ما عليه
القضا ولا كفارة عليه قلت القيت منه الكفارة قال للشبهة التي قلت قلت **ارابت وجلا**
حين قبل شهر رمضان فلم يزل يجنونا حتى من شهر رمضان كله ثم افاق على عليه قضا وقال لا بد كان
يجنونا ولم يفتق فيه قلت فان اغنى عليه فكان ذلك حتى من شهر رمضان قال عليه قضا قلت من
اين اختلفا قال الذي عليه ليس عندنا بمنزلة المجنون المخلو بما انا في عليه من منزلة المريض فليس قضا
شهر رمضان قلت ارايت ان كان مؤثماً ليس عليه الكفارة قلت نعم اذا ارجمه قلت
على قال نعم اذا اكل من الاطعمة التي كان في شهر رمضان فلا يزال في شهر رمضان حتى ينقطع شهر
رمضان ثم يموت قال ليس عليه من قضا شهر رمضان شيء لانه لم يصح له ان يتركه قلت فان صح شهر
لم يفيض شهر رمضان حتى مات قال لا هذا عليه لقضا لانه مات وعليه قضاء شهر رمضان قلت فان مات
عند اية الجوز به ذلك قال لا قلت لمر قال لا شراباً الذي جاء عن عبد الله بن عمر وعنه ابراهيم التيمي انما قال لا
لا يصلي احد من اهل البيت ولا يصوم احد من اهل البيت فان اوصى ابوه حين مات ان يقضى عنه كيف تامل ان يصنع
قال يطعم عنه لكان كل يوم نصف صاع من حنطة قلت فكل صاع قال فغيره بالحاجي وهو ربع الصاع
ثمانية اطلال قلت ارايت ان صح بعد شهر رمضان عشرة ايام ثم مات ما عليه ان يرضى قضاء شهر رمضان
قال لا ولا عليه قضا ما عشرة ايام التي صح فيها قلت فالمرضى بالسنة ذلك سوا قال نعم قلت
فان لم يبرأ حتى مات فليس عليه القضا قال نعم ليس عليه في ذلك قضا قلت فاما سافر الاقامه اياما بعد
شهر رمضان ثم مات فليس عليه بقدرها اقامه قال نعم وهو بمنزلة المريض وذلك **قلت ارايت الرجل**
يدخل شهر رمضان ومحتاج ثم يجيء ثم يفتق قبل رمضان عام فقبل قال يصوم هذا رمضان الذي دخل
فيه ثم يقضى ما بقي عليه من الاول قلت ارايت الذي يجيء في شهر رمضان فلا يفتق حتى يمضي هذا رمضان
الذي جئ فيه رمضان اخر قال عليه قضا الاول قلت من اين اختلفا قال لا شمس اذا وجبت عليه
شيء من ما يقضى كله وهذا الثاني ليس عليه فيه شيء قلت فان مكث عشرين سنة ثم افاق في رمضان
قال عليه ان يصوم ما بقي من هذا الشهر الذي افاق فيه وعليه قضا ما مضى فيه وقضا الاول الذي كان مقيماً
فيه فحين قلت ارايت الرجل يسلم في النصف من شهر رمضان او بعد ما يقضى منه اياماً قال يصوم ما بقي منه
ولا قضا عليه فيما مضى من شهر رمضان يوسف بن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري انه قال في الرجل يسلم
في النصف من شهر رمضان لانه يصوم بعينه ولا قضا عليه فيما مضى منه وكذلك بلغنا عن ابراهيم التيمي
قلت فان اسلم عدوة في يوم من شهر رمضان قبل ان يطعم قال لا يصوم ذلك اليوم ولا قضا عليه قلت
ارابت اناس لم ينعوا لانه ارايت ان ياكل يقضى به يومه ويشرب قال لا قلت فان فعل فعليه قضا ذلك
اليوم قال لا قلت ارايت الرجل يطعم في شهر رمضان من غير ان يفتق في ذلك اليوم ولا يطعم
معداً الصوم قال عليه قضا ذلك اليوم ولا كفارة عليه قلت قال لا لمرضى الذي اصابه قلت ارايت ان

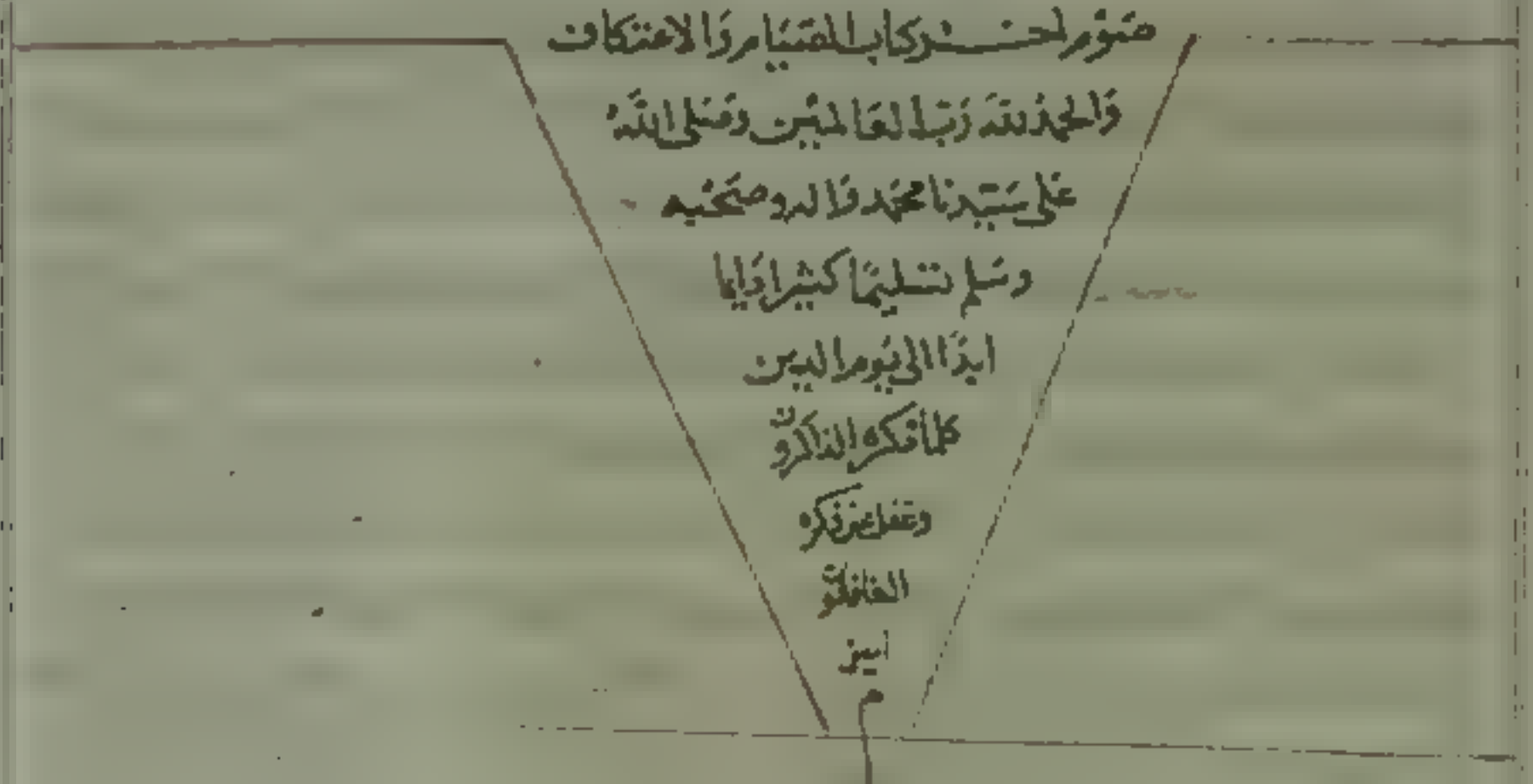
سافر لم يمض ولم يكن من نية سافر لعل عليه القضا والكفارة لان السفر من فعله فلا يتطوع به الكفارة
قلت ارايت الرجل يصوم في شهر رمضان صياماً شريفاً فذكر من الصوم ثم ينطوي في شهره ذلك هل عليه
مع القضا كفارة قال لا قلت لمر قال للشبهة التي قلت لا نأما اطعمه وموسراً قلت فان كان مسافراً
وقد غفر على الاطعام فذكر من قبل نصف النهار او بعده فاكل او شرب مستحداً لذلك هل عليه كفارة قال لا لكن
عليه القضا قلت فان كان غفر على الصوم فلما قدر استغنى فاقى ان صومه لا يجزى به فانه قاصي فلما اراى
ذلك اطعمه القضا ولا كفارة عليه قلت لمر قال للشبهة التي قلت قلت فان كان صام في الشهر
الجوز به لا نعم وهو افضل من ان يطعمه فلما الاطعام خاصة **قلت ارايت** رجل اصابه
رمضان ثم اكل بعد ذلك مستحداً وظن ان ذلك قد افسد عليه صومه قال عليه القضا وليست عليه كفارة
قلت فانكره الرجل ان يقضى شهر رمضان في ايام العشر قال لا قلت ارايت ان اكله في النصف من شهر
رمضان ثم يطعمه بعد ذلك مستحداً قال عليه القضا والكفارة فيها اطعمه احكامه في غير اليوم الذي احكام
فيه قلت وكذلك الجارية اذا اطعمت بعد ما حاضت قال نعم قلت ارايت ان اكله في النصف من شهر
صائم قال لا ان كان بذلك نفسه فلا بأس بذلك قال نعم اعز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ياكل في شهر
صائم قال نعم بخبرنا بذلك ابو حنيفة قلت ارايت الرجل يطعم شهر رمضان فيسبغه بالماء فيدخل
الماء خلقه ومواسم صومه قال لا يصوم به ذلك ولا يفطر ولا قضاء عليه قلت فان كان ذا كرا الصوم
قال عليه القضا ولا كفارة عليه قال لا يطعمه ولا يصوم به ذلك ولا يفطر ولا قضاء عليه قلت فان كان ذا كرا الصوم
عنه الكفارة قال لا لانه لم يدخله خلقه قال لا يفطره ذلك وصومه تام قلت فانكره لانه يرضى نفسه لشي من
يؤوق الشيء لسانه ولا يدخله خلقه قال لا يفطره ذلك وصومه تام قلت فانكره لانه يرضى نفسه لشي من
مذا قال نعم قلت ارايت ان اكله في شهر رمضان ثم اكله في شهر رمضان ثم اكله في شهر رمضان ثم اكله في شهر رمضان
فان لم يمس او قبل حتى يمضي قال لا يصوم به ذلك اليوم وعليه القضا وليست عليه كفارة ولا يكون على المرأة
قضا الا ان يكون من ناسل ما كان من الرجل قلت فان لم يمس حتى يمضي قال لا قضاء عليه ولا كفارة لان الذي ليس
بشيء **قلت ارايت** الصائم يحقير قال نعم لا يصوم به ذلك قلت فانكره لانه يحقير قال ان غلبت ان
يصنعه فليحلى ان لا يفطر قال لا بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يحقير الصائم شراباً
رضع فيه بعد ذلك واحججه ومواسم صومه قلت ارايت ان اكله في شهر رمضان ثم اكله في شهر رمضان ثم اكله في شهر رمضان
يكون بين اسنانه فيدخله خلقه هل يفطره ذلك وقد دخله خلقه ومواسم صومه ومواسم صومه قال لا يفطر
ذلك ومواسم صومه لانه ليس بطعام ولا مؤثراً قلت ارايت الرجل يحقير على نفسه ان يصوم شهر الصوم
بحقير متناً بخا او مشقراً قال لا ان كان نوى شهر بخير من غيره ففرق ذلك ان شاء قلت ارايت ان قال الله
على ان اصوم شعبان فلم يفعل اترى عليه قضاؤه قال نعم قلت فكل نوى عليه كفارة يمين قال لا ان كان
اراد يميناً فعليه كفارة يمين مع القضا ويقضى منه مشقراً ان شاء وان كان لم يرد يميناً فليس عليه كفارة
قلت ارايت ان قال الله على ان اصوم شعبان فافطر يوماً يقضى شعبان كله لا يباح بين صومه قال لا
لا ولكن يقضى يوماً مكان يومه لانه لا يستطيع ان يصوم شعبان بعد ما افسد حتى قلت فعليه القضا
لذلك اليوم وكفارة يمين ان كان اراد يميناً قال نعم قلت فان كان قال الله على ان اصوم شهر رمضان
بغير عيبه فافطر يوماً مكانه قال عليه ان يستغفر من شهر رمضان او لانه لا يجزى به لانه لا يجزى به
عليه صوم شهر رمضان بعد ما لم ينو شهره بعينه فاذا افطر يوماً لم يباح استغفر الصوم وان نوى شهره بعينه
فجعل الله عليه ان يصوم متناً بخا فافطر فيه يوماً صام يوماً مكان يومه وعليه ان يكفر عيبه ان كان اراد العيبين
او فواهما وان لم يكن اراداً يمين فلا كفارة عليه وعليه ان يقضى الاطعام **قلت ارايت** الرجل يحقير الله

عن علي بن ابي طالب قال ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب على نفسه وبلغنا عن خليفة انتقال الاعتكاف
الا في مسجد جماعة وليس ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الحاجة خلا الى الخبث والفايض والبول فاما علي بن
المريض وشهادة المرأة فليس ينبغي له ان يخرج من ذلك ما سوى ذلك من الخواص فان خرج من الخبث او ما
او بول فدخل بيضا او مريضا فلا بأس بذلك ولا يفسد ذلك اعتكافه وليس ينبغي له ان يكشف في منزله بعد ذلك
من الوضوء وليس ينبغي له ان يمسك بعد الخبث ويمنع له ان ياتي في الخبث حين تنزل الشمس فيصلي فيها اربعاً
ويجدها اربعاً او ستاً وما كان من اكل او شرب فانه يكون في معتكفه واذا امر من المعتكف فخرج من المسجد
يوماً او اكثر من نصف يوم فعليه ان يستقبل الاعتكاف ان كان اعتكافاً واجباً ومما افاد في يوسف وقال
ابو حنيفة اذا خرج ساعة من المسجد من غير اعتكاف استقبل الاعتكاف وذلك اذا خرج من المسجد لغير حاجة
يوماً او اكثر من نصف يوم فعليه ان يستقبل اعتكافه في قول في يوسف وكذلك لو افطر يوماً كان عليه ان
يستقبل اعتكافه وذلك لو اتع امراته كان عليه ان يستقبل اعتكافه ولا يفتكف المرأة الا في مسجد بيتها
ولا تعتكف الا في مسجد جماعة واذا اجعل الرجل على نفسه اعتكافاً او ثلاثين يوماً ولم ينوشه الا في
فان ذلك صوم او مؤتمناً به عليه في ذلك الليل والنهار ويفتح ذلك متى شاء واذا اقال الرجل الله على ان
اعتكف شهراً بالنهار فله ان يعتكف بالليل والنهار وهو بمنزلة قوله لله على الا اكل فلا شهراً بالنهار فهو كما
قال واذا اجعل الرجل الله على نفسه اعتكاف ثلاثين يوماً ولم ينوشه الا في شهر او اقل من شهر او اكثر من شهر
فاعتكف فعليه الليل والنهار فان ترك شيئاً من ذلك فانه عليه اعتكافه وكان عليه ان يستقبل ليس بمدا
كالصوم الا ترى انه لو جعل الله على نفسه ان يصوم ثلاثين يوماً ولم ينوشه الا في شهر او اكثر من شهر او اكثر
انه يعطى الليل واذا اجعل الرجل الله عليه ان يعتكف شهراً او اقل من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر
فعليه ان يعتكف شهراً سواء وعليه كفارة يمين ان كان اذ يميناً فان لم يكن اذ يميناً فليس عليه كفارة
واذا اجعل الرجل الله على نفسه ان يعتكف شعبان فاعتكفه الا يوماً واحداً فعليه ان يقضي يوماً مكانه واذا
جعلت المرأة الله عليها ان تعتكف شهراً او اقل من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر
حينئذ ما كانها ليل فان لم تفعل الايام التي تفضي بالشهر فستعتكف على نفسها اعتكافاً وكان عليها ان تستقبل
الاعتكاف وليس الحيف كثير لان الحيف غير نصيبها في كل شهر فاذا لم تفعل الاعتكاف بالايام التي تفضي
لها فاعادته هو بمنزلة الشهر من المشايخين فاذا اعتكف الرجل من غير ان يوجب على نفسه شيئاً فهو معتكف
فان خرج من المسجد فقطع الاعتكاف فليس عليه شيء من قبل ان لم يوجب على نفسه شيئاً وهو معتكف ما اقام
في المسجد فارك ذلك حين يخرج منه واذا اعتكف الرجل في مؤتي المسجد ثم اذنت له من غير ان يمسك ما يخرج
الى مسجد اخر ولا بأس بان يشتري المعتكف يبيع في المسجد وان يتجدد بما بدا له من الحديث بعد ان يكون
بما هم وليس في الاعتكاف ضمان لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه منعت من الاعتكاف
الرجل اعتكافاً واجباً فخرجه السلطان مكرماً او غير سلطان فان دخل مسجد غير ذلك المسجد لم يستحق
ان يكون على اعتكافه رافع القياس في ذلك وان اذنت له من غير ذلك او خيست ما بشر من المسجد يوماً او اكثر
من نصف يوم او نصف اعتكافه وكان عليه ان يستقبل اعتكافه وان خرج المعتكف لغير حاجة فله ان يخرج من المسجد
فلنق عليه ان يمسك يوماً او اكثر من نصف يوم او نصف اعتكافه وان كان واجباً ولو حاسبه ساعة او نحو ذلك
لم ينفق اعتكافه استحسن ذلك واحد النبا سريه واماني قول في حنيفة فان اعتكافه فاسد وقال
ابو يوسف قال ابو حنيفة اذا خرج من المسجد ساعة او اكثر لغير حاجة فله ان يخرج من المسجد
وعليه ان يستقبل الاعتكاف وكذلك اذا جاء مع امراته فقد افسد اعتكافه وقال ابو يوسف ومحمد اذا خرج
اكثر من نصف يوم فاسد اعتكافه واذا خرج اقل من ذلك لم يفسد اعتكافه ولا اعتكاف الواجب ان يقول الرجل الله

على كذا وكذا او يجعل عليه ذلك كالم فلا تا فكله لو ان قته فلا تا فقدم او ان يرى فلان من صوم كذا وكذا في
فلان من ذلك المرض والاعتكاف الذي ليس بواجب لذي يعتكفه ويؤتي شيئاً ولا يتكلم بوضوء او اجعل الرجل
للمعتكف ان يعتكفه يوماً او اكثر من ذلك الا في مؤتي شدة واذا اراد ان يدخل المسجد قبل طلوع الشمس
فاذا امر بقاء الشمس فقد قضى اعتكافه واذا دخل بعد ما طلع الفجر فلا يجوز له ان يعتكف لان ما اقل من
يوم وليس عليه ان يعتكف من الليل شيئاً ولو جعل الله عليه ان يعتكف يومين فانه ينبغي له ان يدخل قبل
غروب الشمس فيعتكف ليلة يومه واللييلة المستقبلية والغدا الى ان يغيب الشمس وكذلك لو جعل الله
على نفسه ان يعتكف اياماً كثيرة او قليلة ودخل المسجد قبل غروب الشمس فاعتكف ليلة يومه وكذا
وما استقبل من الايام والليال حتى يستكمل العدد ويدخل الليل في الاعتكاف ولا يدخل في الصوم لانه
معتكف بالليل ولا يصومه واذا اجعل الرجل الله على نفسه اعتكافاً شهرين او ثمانية اشهر او سنة او اكثر
قبل ان يغيب الشمس فيعتكف شهرين او ثمانية اشهر او سنة او اكثر او ثمانية اشهر او سنة او اكثر او ثمانية اشهر
وليس من اليوم واذا جاء مع الرجل امراته وهو في اعتكاف واجب ففقد اعتكافه وعليه ان
يستقبل اعتكافه وكذلك المرأة اذا جاءتها زوجها او كانت مباحرة دون الجماع انزل فيهما فاجب عليه في
العسل ان ذلك معتكف الجماع وكذلك المرأة يكون منها ما يكون من الرجل من ادق وان لم يكن انزل ولا انزلت
فقد افسد اعتكافها في ذلك ولا يفسد ذلك عليه ما اعتكف فمما في قول في يوسف واماني قول في حنيفة فان كان
خروج من المسجد فاسد اعتكافه واذا ارجب الرجل على نفسه اعتكافاً ثم مات قبل ان يقضيها فلا يقضي
لغيره لانه لا يكون اعتكافاً الا بصوم ولا يصوم من غير اعتكاف كذا بلغنا عن عبد الله بن عمر عن ابيهم
الغني انهما قال لا ذلك ولكن يطعم عنة لكل يوم نصف صاع من حنطة لكل متكف واذا امر من الرجل حين
قال الله المقالة فلم يزل يرضي حتى مات فلا شيء عليه ولا يكون عليهم ان يقضوا عنة شيئاً من قبل انه لم يصح
ولو جعل الرجل الله عليه ان يعتكف ليلة او يوماً ففقد اعتكافه فليس عليه شيء واذا قالت المرأة قد اعتكف
اياماً حنيفة فلا اعتكاف عليها وكذلك لو قال الرجل لله على ان يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلان اذ قدم
فلان ليلاً فلا اعتكاف عليه فان قدمه ما را في يوم قد اكل فيه الحالف فليس عليه ان يعتكف في ذلك اليوم
وعليه ان يعتكف في كل يوم في غلبته مثله في اليوم ولو قدمه فلان في يوم بعد الظهر كان مثله في ذلك ايضا
ولو جعل الرجل الله على نفسه ان يعتكف شهراً او اكثر من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر او اكثر من شهر
حينئذ يفتكف فلا شيء عليه ولا اعتكاف عليه وهو بمنزلة قوله الله على ان يعتكف اسبوعاً لو ان اعتكافه
في اعتكاف واجب لغيره بل هو واجب لغيره او واجباً لغيره او واجباً لغيره او واجباً لغيره او واجباً لغيره
خاف ان يفتونه الحج خرج ففقد حجة ما رتة التي جعل الله على نفسه وكان عليه ان يستقبل الاعتكاف ولو جعل
الرجل في المسجد الحرام في اعتكاف واجب فله ان يفتكف من اعتكافه في غير ذلك من مسجد رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فهو افضل من الاعتكاف فيما سواه الا المسجد الحرام وكل ما عظم من المساجد وكذا ليله هو افضل
وسجد الجميع افضل مما سواه من المساجد بعد المسجد الحرام وسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اما كان
مثله من مساجد الجماعة فله ان يخرج من المسجد وان اجعل الرجل الله على نفسه الاعتكاف ثم رجع عن الاسلام
ثم اسلم فليس عليه اعتكاف مدم الشرك الاعتكاف واذا اجعل العبد على نفسه الاعتكاف والامانة فله ان
ان يمسك ذلك فاذا اعتكافاً كان عليه ان يغضى الاعتكاف الذي كان اوجباً على نفسه ما وذلك في المرة
اذا جعلت على نفسها الاعتكاف فله ان يمسكها واما امر الولد لغيره لانه لا يعتكف في ذلك
فاما المكاتب فاذا اجعل الله على نفسه اعتكافاً فله ان يعتكف لان المولى لا يستطيع ان يمسك
ويبين ذلك ذلك العبد الذي قد اعتكف بعبده وموسى في نصف يومه فاذا اكل المعتكف شيئاً باليها

فصومه نامة بمعنى على اعتكافه وادخلنا مع ناسيا بالهنا رفقنا فاستدركنا فاعتكافه ولا يشبه الجماع في هذا الموضع الاكل
والشرب لا في الجماع بحرمه عليه بالليل كما يحرم عليه بالهنا ولم يحرم من قبل الصوم وصار الجماع بمنزلة الخروج
من المسجد لا في لونه لو خرج ناسيا كان حراما وحكمه منتهى ذلك الجماع وانما الصوم في غير الاعتكاف لا في الجماع
فيه ناسيا فان الجماع لا يفسد الصوم كما يفسد الاعتكاف وادخلنا الرجل على نفسه اعتكافا بامره معلوما ان
كله فلا نأوا اذا دخل داره لان او فعل كذا وكذا ففعل ذلك فعليه ان يعتكف وليس عليه كفارة ذونا لاعتكافه
واذا قال في بيته ان شاء الله وصلها بكلامه فليس عليه شيء واذا قال ان كنت فعلت داره فلا فعل
اعتكاف شهر وقد كان دخلها وهو لا يعلم حينئذ فحمله الاعتكاف لغيره وجب عليه على نفسه واذا اخطى على
المعتكف بايما او اصابه لسر في اعتكافه واجب عليه فعله ما اذا برى وصح ان يستقبل الاعتكاف ولو نظا ول
بالله وصار معتكفا لا يفيق في ذلك سنين كان هذا والفر ابيض التي افترض الله تعالى عليه سواء
في القياس لا يفتنى لا يكون عليه شيء ولكننا ندع القياس ونوجب عليه لفقنا لانه اذا اصر على شيء اصابه ذلك
ثم اتفق او حث عليه لفقنا وانا جعل العمل والمعتكف على نفسه لاعتكافه لمزماه كما يلزم التصحيح وانا جعل
المريض على نفسه لاعتكافه ومريض لا يطيق ذلك ثم مات قبل ان يبرأ فلا شيء عليه فاذا جعل التصحيح
على نفسه لاعتكافه في شهر ففعله عشرة ايام ثم مات فانه يمتنع ان يعتكف في شهر بغير ذلك
ثلاثين مشكنا لكل مشكين نصف صاع من حنطة فاذا اباوا ان يفعلوا ذلك لم يجبروا على شيء منه ولا بأس
بان يلبس المعتكف والمعتكفة ثيابا من الثياب وبالكلام ما من الطعام ويستطيعان ما لا يحل
من الطيب ويتمان بما شاء من الدمن وليس في ذلك كراهة ولا بأس بان يعتكف العبد اذا اذن له مولاه او اذن
او امره او له المدة والمدة وكذا المرأة اذا اذن لها زوجها وليس له ان يمنعها ولو اذن في منع رقيقته لاعتكافه
ولا ما شر عليه في ذلك لان يكون قد اذن لعمره فان كان قد اذن لعمره في كرهه لم يمنع بعد ما كان اذن لعمره فان
منعه بعد الاذن فليس عليه شيء غير انه قد اذن له وانما جيز منعه بعد الاذن ولا بأس بان يبايع المعتكف في
المسجد ولا يفسد الاعتكاف كلامه ولا سبابة لاجل غير انه لا ينبغي له ان يتعدا شيء من ذلك فبما تم ولو
نظر المعتكف الى امراته وانزل لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ويجب عليه غسل اذا اخرج المعتكف لسلطان
في حرمه عليه اوله يوما اذ اكثر من نصف يوم فسد عليه اعتكافه ولو سكر المعتكف ليل لا يفسد عليه اعتكافه
ولو كان رجلا معتكفا في مسجد وهو موشون فصعد الى المنارة لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ولو كان باي لداؤه
خارجا من المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه ولو سئل المعتكف خرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك فدخل
المسجد لم يفسد ذلك عليه اعتكافه في قول ابو يوسف وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالمعتكف ان يخرج راسه
من المسجد الى بعض ارجاءه واهله فيفسله وان غسله في المسجد في اذ لا بأس به احبنا ما يخرج من المسجد
حينئذ عن حماد عن ابي ابيهم ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تغسل راس النبي صلى الله عليه
وسلم ومما ينقض وهو معتكف يخرج راسه من المسجد فيفسله احبنا ما يخرج من المسجد عن حماد عن حماد عن حماد
عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اذ ان يعتكف اخرج في المكان الذي يريد ان
يعتكف فيه قال وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بقبلة او قبلة فصر يث له حيث اذا ان
يعتكف فاذا اقباب وضرب ربه فقال لها هذا قالوا عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم البر ترون بمن شرا مني بيمينته تنقضت فلم يعتكف ذلك العشر فلما دخل شوال اعتكف شوال
مكناها عشر بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اعتكف في العشر الوسطى من رمضان فلما اخرج من
اعتكافه اناه جيزيل عليه سلام فقال لما ما يطلب من ان قال الحظيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم حبيبة
العشر من قال في اري الاسجد وما وطئ من كان اعتكف عننا فليعد الى معتكفه فقال ابو سعيد القدر

فما جاز الشما عشرين وكان من عشرين المسجد من جريد فوكت ففعل ابو سعيد الخدري في لذي جنة بالحق لقد
مضى بنا المغرب ليلته احدى وعشرين والى انظر الى جهنمته وارثته انعم في الماء والطيب قال سمعت عثمان
يقول سمعت ابا يوسف عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي سعيد الخدري وانا قال الرجل انما اعتكف
شهر في النهار ذوال الليل فله ان يعتكف بالهنا ذوال الليل ان شاء واذ اقال شهر او شهرين النهار ذوال الليل
فله ان يعتكف في الليل فله ان يعتكف في النهار هاهنا بشي ومعه من ليل الرجل قال نعم ان لا اكله فلا شهرا بشي
النهار ذوال الليل فله ان يعتكف في النهار وانا جعل الرجل فليمن يعتكف لله يوم الفطر واما التشرع
فليمن يفتقر يعتكفا بايما مكناها ويكفر بيمينه اذ انقضت ذلك الايام ان كان اذ انقضت يمينه ولو اعتكف
يوم الفطر يوم الفطر واما التشرع فليمن يفتقر يعتكفا بايما مكناها ويكفر بيمينه اذ انقضت ذلك الايام ان كان اذ انقضت يمينه ولو اعتكف
صايم في ذلك الايام وذلك الايام ليست بايام صوم لا تشرى الله تعالى عن صوم هذه الخمسة الايام لا صومها



بسم الله الرحمن الرحيم فصل في سبب ما وجدناه في بعض النسخ من أن
باب في الصيام والاعتكاف من الجامع الكبير ما قال
الرجل لله على أن اعتكف شهر أو لم ينو شهرًا بعينه فله أن يعتكف أو شهرًا أو كل واحد من تنابع بين اعتكاف
ولا يفرق فإن قال نويت أن اعتكف بالهارة دون الليل لم تكن نيته تلك شيئًا لأن الشهر يدخل فيه
الليل والنهار والاعتكاف يجب بالليل والنهار فله ذلك كل عليه الشهر متتابعًا وإن قال لله على أن أصوم
شهرًا أو لم ينو شهرًا بعينه فلا متتابعًا ولا نية له فإن شاء فرق بين صومه وإن شاء وصل لأن الصوم
يكون بالنهار دون الليل فله ذلك وإن يفرق وإن شاء قال لله على اعتكاف شهر فله صوم شهر فله اعتكاف
بصومه لا بد من أن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم والليل لا يكون فيه صوم وإن شاء قال لله على أن اعتكف
يومًا أو جب عليه أن يعتكف يومًا يصوم فيه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيقيم فيه صائمًا إلى أن تغيب
الشمس لا يخرج منه إلا بإذن أو بولادة أو حجة وإذا قال لله على أن اعتكف ليلتين فله صوم ليلتين فله اعتكاف
ليلتين يومين ما يدخل المسجد قبل أن تغيب الشمس فيقيم نية تلك الليلة ويصوم صائمًا أو يقيم فيه
الليلة الأخرى ويصوم صائمًا اعتكافًا إلى الليل ولا يشبه قوله لله على اعتكاف ليلة قوله لله على اعتكاف
ليلتين لأن الليلتين يكونان يومين وأما الليلة لا تكون يومين لأن قول الله على أن اعتكف
لثلاثين ليلة دخل في ذلك الليل والنهار وكان بمنزلة قوله لله على أن اعتكف شهرًا ولو قال لله على أن
اعتكف يومين كان عليه اعتكاف يومين بليلتين مما ينبغي له إذا أراد ذلك أن يدخل المسجد قبل غروب
الشمس فيكث فيه ليلة ويومًا والليل الأخرى يومًا وإذا قال لله على أن اعتكف ثلاثين ليلة
قال نويت الليل والنهار فليس عليه شيء لأن الصيام لا يكون بالليل ولا يكون الاعتكاف إلا بصوم وإن قال
لله على أن اعتكف ثلاثين يومًا أو قال نويت النهار دون الليل فله ذلك وإن شاء فرق اعتكافه وإن شاء
جمع لأن هذا منزه الصوم وإذا قال لله على أن اعتكف شهر رمضان فله صوم شهر رمضان فله اعتكاف الليل والنهار فله صوم
لرميته كان عليه قضاء اعتكافه فله اعتكاف شهرًا متتابعًا أو يصوم فيه لأن الاعتكاف لا يكون إلا بصوم فله
رميته في شهر رمضان وجب عليه قضاء الاعتكاف فلما وجب عليه ذلك وجب عليه صوم ذلك الصوم وإن كان
رميته خفي دخل شهر رمضان من قبل فصامه واعتكفه قضاء من اعتكاف الشهر لا ولم يجز له ذلك
لشهر وعليه أن يعتكف شهر يصوم فيه كان الشهر الأول أو الشهر الثاني من رمضان وجب عليه قضاء اعتكاف
صومه فلا يجزى به من ذلك صوم وجب عليه رميته ذلك ولو أمانه فطر شهر رمضان الأول من غير عذر وجب
عليه قضاء الاعتكاف متتابعًا فإن قضا الاعتكاف متتابعًا أجزاء ذلك لأن الشهر وجب عليه صوم الاعتكاف
لفرضه ذلك لأن قول الله على أن اعتكف وجب عليه صومه واعتكافه فإن فطره كله شهر
قضاء الاعتكاف أجزاء فله اعتكاف شهر رمضان لم يجز له الاعتكاف الذي وجب عليه ولو قال لله
على أن اعتكف وجب فاعتكف مكانه شهر يبيع ذلك قبل أن يدخل وجب له أجزاء أن كان صامه مع اعتكافه
كل وجب على نفسه الله فله الجمل قبل وقت أجزاء الأنزى أن رجلا لو قال لله على صوم يوم الخميس فصار يومًا
قضاء من يوم الخميس جزء ذلك وهو قول أبي يوسف وقال محمد ما في قولك فله أجزاء ذلك يجزى به حتى يصوم
بعد وقوله الأنزى أن رجلا لو صام شهر رمضان قبل أن يدخل لم يجز له فله ذلك هذا قال أبو يوسف لو أن
رجلا قال لله على أن تصدق به ثم غفل فصدقه به اليوم جزء ذلك فله ذلك الصوم الذي وجب على نفسه
بجزيه إذا أحمله قال محمد وما أنا قارئ الصدقة يجزى به تعجيلها لا تأخرها فله صوم يجزى به وأما
أقرب ما وجب على نفسه من ذلك ما وجب الله تعالى عليه إذا أجازة يجزى به تعجيلها قبل وقتها
فله ذلك إذا وجب على نفسه صدقة فله قبل وقتها أجزاء وأما الصوم فلا يجزى به تعجيلها ولا يجزى

مکانہ ۲

[illegible]

تعمیر

2

لوردة بخيار الرؤية ولو لم يقبضه حتى ردة بغير خيار ردة فزكاة الفطر هذا على البيع الذي خرج
 اليه العبد ولو ان رجلا في يده عبيد للتجارة قيمته خمس مائة درهم فباعه معه قبل الفطر يوم للتجارة ولم يقبض
 ولم يدفع حتى وجبت الزكاة في ما له يوم الفطر كان ذلك وقت زكاته فلم يفسخ البيع ولم يقبض حتى يوم
 الفطر ففسخ البيع بخيار الرؤية او بغيره فان زكاة العبد بالقيمة على البيع والما باع الجارية فان كانت
 غير تجارة فعليه زكاة الفطر فيها اذا اشترى البيع قبل القبض بخيار الرؤية او بغيره الزكاة على الذي
 يرجع اليه ذلك المملوك فان كان للتجارة زكاة للتجارة وان كان للخدمة زكاة للخدمة وكذلك اذا اشترى
 البيع بخيار الشرط والقبض بغير القبض فيه سواء انا خيارا للرؤية او بغيره والعتيب بخلاف قبل القبض وبعد
 اذا كان قبل القبض فعلى ما وصفت وان كان بعد فعلى الذي يملكه قبل الفطر لا يتري له في ضمانه فلا
 حصة واحدة اذا كان رده عليه بغيره وموارة فان هذا يكون عليه زكاة الا وكسر كصنعة لم تكن ولو كان مؤ
 الذي فسخ البيع رده بغيره وموارة في ما كان عليه ذلك فان لم يعرف ذلك لم يجاب فعليه
 زكاة الا وكسر كصنعة لحقت الناجز في هذا الوجه وصاحب الخدمة عليه زكاة الذي رده اذا كان بعد القبض
 واذا كان قبله فعليه زكاة الذي خرج اليه ولو ان عبيدا وقت عقدة البيع فيه قبل الفطر ثم مات يوم الفطر
 قبل القبض والنفذ فسفخ البيع وكلاهما صاحب خدمة البيع والمشتري ليس للواحد منهما ناجر فليس على احد
 منهما زكاة الاسترى ان المشتري يترك العتق مع ما له والبايع لا يترك العتق ويترك العتق قال ابو حنيفة الصالح
 الاول ثمانية ارباطا فيجوز نصف صاع من الحنطة والذيق والشوبق او صاع من تمر او شعير وكذا قال
 محمد فان كان الحنط خمسة ارباطا فيجوز ثلثي عشرة ارباطا ونصف ارباطا فيجوز ثلثي عشرة ارباطا فان كان
 حنطة فان كان شعير فيجوز خمسة وكذا قال ابن عمر والزمير صاع في قول ابن عباس في يوسف ومحمد وفي قول ابن
 حنيفة نصف صاع قلت في هذا انما يبيع العبد بغيره فاسد فلا يقبضه المشتري حتى يقضي يوم الفطر ثم
 يبيع منه فيعتقه على من زكاة الفطر وقد كان غير التجارة قال زكاة الفطر على البايع **قلت** ولو كان
 المشتري قد قبضه قبل الفطر شرده بعد الفطر وموارة للتجارة قال يكون على البايع لانه قد رده عليه قلت
 فلم اعفته المشتري بانه قال زكاة الفطر على المشتري والمحمد لله رب العالمين .

في كتاب الحج قال ابو حنيفة فان حج زكاة الفطر خمسة وعشرون غنما عليه من
 ولده ورفيقه لسنة او سنتين اجزاء ذلك وان لم يوجد ذلك عنهم جيت وجبت عليهم حتى تمت سنتا ولو كان
 وجب عليه ان يعطي عنهم من حين مضى زكاة الفطر وقال ابو جعفر جاز من محمد الطحاوي في كتابه من اصبح في
 يوم من شهر رمضان ولم يبي في الليلة التي قبله صوما مثل اكل او شرب او جامع متعذرا فانها با حنيفة كان يقول
 عليه الفضايلة كفارة وكان ابو يوسف ومحمد يقولان اذا كان ذلك منه قبل الزوال فعليه لفقنا والكفارة
 واذا كان بعد الزوال فعليه لفقنا بكفارة وموارة قال ابو حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الصالح خمسة
 ارباطا لثلاث بالبغداد وفي قول ابو حنيفة ثمانية ارباطا **باب قيمة نواذر الصوم** ما يجب
 من نواذر الصوم وما يجب فيه لفقنا والكفارة وما يجب لفقنا والكفارة وما يجوز من الشهادة
 على هلا رمضان وما لا يجوز قال وسئل محمد بن الحسن عن رجل ابتلع جوزة رطبة وموارة فاعليه لفقنا
 ولا كفارة فعليه فيل فان ابتلع جوزة رطبة او حنطة صغيرة فاعليه لفقنا والكفارة ففيل لفقنا في ليلته
 قال عليه لفقنا والكفارة اذا دوا اولم يرد به وكذلك ان اكل مشكا او عاليا او زعفرانا فعليه لفقنا والكفارة
 محمد في رجل افطر في شهر رمضان من غير الشهر ثلاثون يوما فنقص شهر رمضان اخر وهو تسعة وعشرون
 يوما قال عليه ان يقضي بعد ما كان شهر رمضان ان كان ثلاثين يوما فثلاثين وان كان تسعة وعشرون
 يوما فتسعة وعشرون يوما لقوله تعالى في عدة من ايام اخر محمد قال اذا شهد رجل احد هذه الساعات فقبلت

شهادة واحدة اذا كان عدلا وما على الفطر فلا ينيل لاشهاد رجلين اذا كان بالسماعة فاذا كان بالسماعة
 علة لم اقبل شهادة رجل حتى يكون امرا ظاهرا او ذلك لو شهدت امرأة وشهادة رجلين او شهادة رجلين او شهادة رجلين
 لو شهدت رجلين شهادة رجلين يجوز في ذلك شهادة المحذور في التقديرات اذا كان عدلا ويجوز شهادة
 الفاسق يجوز شهادة العبد اذا كان عدلا لمحمد في رجل جامع امراته بها راسيا في شهر رمضان ثم ذكر وهو
 مخالفا فقام عنها او جامعها ليلتنا ففجر الصبح وموارة لفقنا فقام عنها من ساعتها فقام عنها او لفقنا
 عليه وذكر عن علي بن يوسف انه قال يقضي الذي كان وطئ به بالليل ولا يقضي الذي كان وطئ به بالليل قلت
 اذ كانت لو كان مائتا ابتلع شيئا كان بين اسنانه قال ليس عليه لفقنا قلت فلان كان سماسا بين اسنانه
 ما يتلعها قال لا فقا عليه لان ذلك مملوك لا حكم له كالدنيا بدون تناول سماسا ابتداء فطر قال
 ابو حنيفة الصنوبر في رمضان لمضان ولا يكون لغيره اذا كان غنيا وان كان مسكافا فان صام من صوم
 عليه اجزاء من الواجب كان عليه قضاء رمضان وقال ابو يوسف ومحمد صام او صوم رمضان ولا يجزيه
 من غيره مريض كان او مسافرا قال ابو يوسف في رجل قال لله على ان اصوم هذا اليوم ثم فعله ان
 يقصم ذلك اليوم فلما ذا اوصى يتم شمرا اربعة ايام او خمسة حتى يستكمل ثلاثين يوما متدقا لهذا القول
 ولو قال لله على ان اصوم هذا الشهر يوما كان عليه ان يقصم ذلك الشهر بغيره حتى شاء فهو في نية ما بينه
 وبين ان يموت ولو قال لله على ان اصوم هذا اليوم فدا فان كان نوى قبل الزوال لم ياكل ولم يشرب فعليه
 صوم ذلك اليوم وان قال بهذا القول بعد الزوال او اكل او شرب فلا شيء عليه ولو قال لله على ان اصوم هذا اليوم
 كان عليه ان يقصم هذا يوما عليه الاول من النواذر ليس لغيره ولو قال لله على صوم الايام ولا ينيله كان عليه
 سبعة ايام لانه كلما مضت اربعة عادت وهذا القول في يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة عليه عشرة ايام لانه
 اكثر ما يستحق اسم الايام في اللغة اربعة عشرة ايام لا ترى لك تقول ثلاثة ايام وعشرة ايام ولا تقول اربعة
 عشر ايام واذا قال لله على ان اصوم اياما ولا ينيله فعليه سبعة ايام ولو قال لله على صيام الشهر وكان
 عليه اثني عشر شهرا وهذا قول ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ينعى ذلك على صيام عشرة اشهر ولو قال
 لله على صيام الحج فلما هذا الشهر ولا ينيله فعليه ان يقصم كل جمعة تاتي عليه في ذلك الشهر ولو قال لله على
 ان اصوم ايام الجمعة فان عليه سبعة ايام ولو قال لله على صوم الجمعة هذا يقع على جميع على ايام الجمعة
 وقد يقع على الجمعة بغيرها فان في ذلك نوى لزمه فان لم يكن له نية فهذا ايام الجمعة السبعة ولو قال لله على ان
 اصوم كذا ايواما فهو لغيره يوما وان لم تكن له نية صرفا لزمه نية ولو قال لله على ان اصوم كذا ايواما فهو
 على احد وعشرين يوما الا ان ينوي غير ذلك فيكون كما نوى ولو قال لله على ان اصوم بعشرة عشر يوما
 صيام ثلاثة عشر يوما اذا لم يصنع من ثلاثة الى سبعة فوضعه على الاقل من اسم البضع ولو قال لله على
 صوم السنين كان هذا صوم الدهر في السنة من محال للفقهاء المشهور لانه لا غاية للسنين تنبيهها اما المشهور
 فلها غاية في كتاب الله تعالى في قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا كتاب الله على هذا
 تقصير يمينه ان لم تكن له نية فان كانت له نية تقصير الى نية وسو على قياس قول ابو يوسف ومحمد وما على
 قياس قول ابو حنيفة يروي على ما وصفت قبل هذا ولو قال لله على صوم الزمان فهو ستة اشهر وان لم تكن له
 نية وذكر ذلك الحسين بن محمد **المواذر** محمد الله وعونه وحسن توفيقه وحجته لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد واله
 وصحبه وسلم تسليما
 كثيرا دائما ابدا
 امين

لعله
 في كل شهر

فیکٹر

فكذلك تقول ولوان رجلا توضأ ليلة مظلمة في ستر ثم قام عابدا إلى الصلاة فصلوا ولم يحضرته حتى صلى
في تحرك القبلة فلما قضى صلاته علم أنه صلى على غير القبلة فانه يعيد صلاته وان كان حين فرغ من الركعة الأولى إلى القبلة
أو لم يحضرها فان كان أكبر رايه انه صلى على القبلة فصلاته تامة وان كان أكبر رايه انه صلى على غير القبلة لقائه صلاته
وان لم يكن له راي ذلك رأى كان قد ركع قضى عز ذلك الموضع فلم يجبر له رايه في تحرك قبلة ولا غيره فصلاته
تامة لا حين قام عابدا إلى الصلاة حتى دخل فيها فصلوا بقومته ما على تحرك القبلة حتى يعلم غير ذلك ولو كان
حين انتهى إلى موضع الصلاة شك فلم يذكر راي القبلة فلم يجتزأ أكبر رايه حتى قضى فصلوا بعض ذلك الوجه
بغير تحرك أكبر رايه حتى فرغ من صلاته فليعلم ان يعيد صلاته لان يعلم انه صلى على القبلة فان كان أكبر رايه
انه صلى على القبلة الا ان ذلك لما كان منه بعد دخول في صلاته لم يجزه ذلك الصلاة حتى يستقبلها بتكبير
مستقبل لانه انقضت على غير التقوى وكان الواجب عليه حين شك في راي القبلة ان يجزأ فيمنع على أكبر طنه
ورايه فلما انفتح على غير تحرك لم يجزه التحرك بعد لا فتاج الا بتكبير مستقبل ولو تجزأ ان كان أكبر رايه وجهها
من ذلك الوجه انه القبلة فنزكه وصلى على غير فقد اساء وصالته فاسدة وان لم يعلم بعد ان فرغ منها انه
صلى على القبلة لان قبلته التي ظن انها القبلة فقد صلى على غير القبلة القويحت عليه فليعلم ان يعيد
الصلاة ولو علم انها القبلة بعدما انفتح الصلاة لم يجزه ذلك لا فتاج حتى يفتح افتتاحا مستقبل رايه
صلاته ولو ان رجلا دخل مسجد الاحراب فيه قبلته مشككة وفيه نور من اهله ففقدوا داخل القبلة فمضى
فلما فرغ علم انه اخطأ القبلة فعليه ان يعيد صلاته لانه قد كان يقدر على ان يسأل عن ذلك فيعلمه بغير
تحسر وانما يجوز التحرك في المجزأة من يعلم بذلك فاما اذا كان من يعلم بذلك لم يجزه التحرك لا ترى
لو ان رجلا اتى ما من المياة فطلب الماء فلم يجد حتى صلا بيقوم في سألهم فاجروا لم يجزه صلاته حتى يتوضأ
ويقيم الصلاة ولو سألهم فلم يجزأ اوله لم يكن يحضره من يسأله فطلب فلم يجد فقيم وصلى ثم وجد الماء
اجزأته صلاته ولم يكن عليه غير ما صنع وكذلك القبلة فيها وصفت لك ولو ان رجلا كان له غنم متابع ذكية
فاختلطت بها شاة مسلمة ذبيحة شجوى ذبيحة مسلم ترك المسئمة عمدا او مئنة فلم يدر صاحب الغنم
ايهن هي فانه لا ينبغي له ان يأكل منه شيئا حتى يتحرر اقبل من ذلك الذي يظن انه مئنة ويأكل البقية
ومما قول في حقيقته والى يوسف ومحمد وكذلك لو كان النكاح بين المئنة واحدة فاما اذا كانت المئنة
اثنتين والذكية واحدة فلا يجزأ بها لان الغالب هو المأمر ولا ينبغي ان ينسحب بشيء من ذلك ومما افوك
الى حقيقته والى يوسف ومحمد وكذلك لو كانت واحدة مئنة وذكية لم يأكل من ذلك شيئا يتحرر ولا
غيره ولا في حفلة واحدة ان كان في الذكوى ولا لانه لا عليه حتى يعرف بذلك من المئنة فلا يأكل ذلك
بالدلالة العلم الذي يعلم به انما افرق الغالب من ذلك وغيره لان الغالب يقع عليه التحرك اذا كان غالبا
ومو حلال وفي ذلك تحركه كثيرة من لفقه منها ان رجلا لو كان له زيت فاختلط به بعض ذكينة او
شحم خنزير الا ان الزيت هو الغالب على ذلك لم يربا شيئا ان يستصحب به وان يدبر به لعلو لم يقبله وان
يبسقه ويبتين عليه ولو كان ذلك المئنة او شحم خنزير هو الغالب على الزيت لو كان سوا الا يغلب واحد
منهما على صاحبه لم يمتنع ان يمتنع بشيء منه ولا يباع ولا يستصحب به ولا يدهن به جلد ولا غير ذلك لان ذلك
المئنة وشحم خنزير اذا كانا الغالبين على الزيت فكان ذلك زيت معهما وكان ذلك كله مئنة وشحم خنزير
ولا ينبغي لا شفع بذلك على حال ابو سليمان قال اخبرنا محمد قال اخبرنا محمد قال اخبرنا زرعة بن صالح عن ابو
الزبير عن جابر بن عبد الله قال جاء نمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا سقينة في البحر وقد
احتلجت الى الدهن ووجدنا ناقة كثير الشحم مئنة اخبرنا بها بشيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تشتموا من المئنة بشيء وكذلك تقول اذا كانت المئنة والغالبة فكانها مئنة كلها وقال ابو حنيفة

اذ اقبض المولى باقتل المستاجر قبل ان يفتق العبد فقد ملكه المولى فاذا مضى العبد على الاجارة كان له ان يفتق
 المولى له دون العبد وان كان المولى لم يفتق نصف ذلك والاجر جارية بعتيها ففعل العبد وهو مملوك نصف السنة
 ثم عتق ففعل نصف السنة الاخرى لم يكن المولى قبض الجارية ففصلها المولى ونصفها للعبد والذى يفتقها
 من المستاجر المولى لانه هو الذى فى الاجارة فبعض نصفها الى العبد ويكون له نصفها ولو كان المولى قبض
 الجارية قبل العتق والمساكنة على الجارية كل ما للمولى لم يكن للعبد منها قليل ولا كثير الا ان يرى
 ان رجلا لوز وجارية له من رجل يصدق رقبته المولى وله بقبضه حتى اعتقه المولى ثم يفتق الجارية وان غا
 اتا من مع زوجها وان شات فارقت فان اختارت نفسها ولم يكن الزوج دخل بها بطل صداقها وكانت
 فرقة بخير طلاق وان كانت اختارت نفسها كان الصداق لمولاها ان كان قبض الصداق ولم يفتق مولا
 الزوج الم الم يفتق الصداق بخلاف الاجارة اذ الم يفتق الاجر لان الصداق يجب بالنكاح حين يتبع لا يجب
 من شىء دون شىء وان الاجارة انما تجب بالعمل كالمثل يوما وجب له اجره فلهذا اختلفا اذ الم يفتق الصداق
 والاجرا اذ اقبضها المولى جميعا فهو شىء فى جميع ما تصفت ولوان رجلا قال للعبد اجر نفسك بما يدرى
 من شىء فاجر نفسه من رجل سنة بما يدرى من شىء فاجر نفسه من شىء فاجر نفسه من شىء فاجر نفسه
 قال العبد ايضا بالخيار ان شاء تنسخ الاجارة فاخذ العبد نفسه لاجر خمسة ما مضى من الشهر فخرج ذلك الى
 مولا وان شاء مضى على الاجارة حتى يتم ولقد العبد لاجر كله واعطى مولا نصفه واخذ نفسه وليس للمولى
 على المستاجر شىء في قبض شىء من الاجر الا ان كان له من العبد لاجر وهو الذى فى الاجارة وان كان العبد
 قبض الاجر قبل العمل لم يفتق المولى بعد ما قبل نصف السنة قال العبد ايضا بالخيار ان شاء تنقص على
 الاجارة وزر على المستاجر نصف ما اخذ منه من الاجر وان كان المولى اخذ ذلك من عبده فاستمكك كل المستاجر
 ان ياخذ العبد بذلك حتى يؤدبه هو اليه ولا يستعمل له على المولى في العبد ان يرجع على المولى في اخذ منه نصف
 ما اخذ ان كان قايما بعبده من اجرة وان كان المولى استمكك كان له ايضا ان يرجع على المولى بنصف ما قبض
 لان هذا الم الم يجب على المولى للعبد في حال رقبته انما وجب له بعد العتق ويخبر من الاجارة لا ترى المستاجر
 لا يستعمل للمولى ان كان العبد معه مالا للمولى قبض ذلك من العبد يوم قبض ولا يدرى على العبد ولو كان
 على العبد يومئذ من كان له الخير كان ياخذ المولى ما اخذ من ما عتق يدرى في نفسه لانه قضاء من بينه فذلك
 كان للعبد ان يرجع على المولى ما اخذ منه حتى يؤدبه المستاجر وان اختار العبد المضى على الاجارة مضى حتى يتم
 الخدمة فان كان لم يفتق الاجر في حال رقبته فالاجر بين المولى وعبده نصفان نصف للمولى في خمسة ما مضى
 من الشهر ونصف للعبد فان كان العبد قبض الاجر في حال رقبته ثم مضى على الاجارة حتى انما نال الاجر كله للمولى
 فم كاشا ودناير او كيبلا او دونا او عرضا من العروضا ما كان فان قال قائل وكيف يكون للعبد ان يتنسخ
 الاجارة وهو الذى فيها قليل لانهما تمت في حال رقبته باذن المولى وفي ذلك الاسترى لو انتم ذو جنت
 نفسها باذن مولاها شراعتك كان لها الخيار ان شات اقامت مع زوجها وان شات فارقت وهو القى وليه
 النكاح وكذلك العبد اذ فى الاجارة فان قال قائل وكيف يكون للعبد ان يتنسخ الاجارة في وجه من هذه الوجوه
 وقد كانت جارية قبيل لانه لا اجارة تنسخ بعد رقا لعنق من افضل العذر لان الامر رجح الى العبد وصار
 احق بنفسه من المولى لا ترى ان رجلا لو توفى فله على رجل ان يترك ابنا صغيرا فاجر الوصي فيعمل من الاجر الم
 فلم يتم العمل حتى يبلغ الغلام مبلغ الرجال فهو بالخيار ان شاء مضى على العمل حتى يتم واخذ الاجر كله وان شاء تنسخ
 الاجارة فيما بقي وكان له اجر ما مضى وهذا قول فى حقيقته فاذا كان للغلام ان يفتق الاجارة والاجر له للعبد
 اخرى ان يفتق الاجارة اذا عتق والاجر يكون مولا ما كان قد قبضه في حال الرق وكذلك لما مات الاب
 نفسه لاجر ابنة وهو صغير فعمل من الاما السنين معلومة باجر معلوم يبلغ الغلام قبل ان يتخلل لستون نحو

كذا وجد

٣

بالخيار

بالخيار ان شاء تنسخ الاجارة وان شاء مضى عليها وكاشا كان له المالك الذى آجره الوصي ولو كان الوصي لا والداجر
 دارا للصغير سنين معلومة يبلغ الغلام قارا وان يبطل الاجارة لم يكن له ذلك ولا يشبه هذا في هذا الوجه
 اجارة نفسه لانا الوالى والوصى مال الصغير بمنزلة الوكيلين الذين يوكلمنا الكليل لا ترى ان الكليل
 لو دخل رجلا لاجر اذ كان جازما كما وكلة لم يكن له ان يفتق اجارة وكذلك هذا ولو اجر العبد نفسه وهو
 محجور عليه رجلا سنة بما يدرى من شىء فاجر نفسه من شىء فاجر نفسه من شىء فاجر نفسه من شىء فاجر نفسه
 فيما مضى لان المستاجر كان ضامنا له ولا يتنسخ الاجر الضمان ولكن استغنى انما سلم العبد ان يجعل له الاجر
 فيما مضى فياخذ العبد يدرى مولا فيكون له مولا فلو كان مولا فلو كان مولا فلو كان مولا فلو كان مولا فلو كان مولا
 ان يفتق ذلك لان الاجارة فيما بقي من الاجارة بعد ما عتق العبد فليس للعبد ان يفتق ما جاز قبضه
 لانه لاجر بغير اجارة المولى لا ترى انتم لو تزوجت رجلا بغير امر مولا ما عتقها المولى جازا كما جازها
 عليها ولم يكن لها خيار ابطا لانه انما جازا بعد العتق وكذلك الاجارة لم الجازا ما مضى منها بعد العتق لم يكن
 للعبد ابطا له ذلك ولكن الاجارة للزم للعبد بكون المولى جازا من شىء من الشهر قبل العتق ويكون اجر ما مضى من
 الشهر بعد العتق للعبد فان كان العبد قبض الاجر في حال الرق وهو مولا فلو كان مولا فلو كان مولا فلو كان مولا فلو كان مولا
 عرض من العرض اذ لم يفتق ذلك فهو شىء يكون للمولى من ذلك خمسة ما مضى من الشهر وللعبده حصن ما بقي
 من الشهر بعد ما مضى ولا يشبه هذا الوجه فيما قبض العبد من اجر ما مضى قبل من الاجارات باذن المولى
 واجارة المولى لان العبد لما قبض الاجر في هذا الوجه فقد قبض شيئا ليس تجا بيز ولا يجب بالاجر فحقه جاز
 بعد العمل فلما عتق العبد وقد قبض الاجر فان كان لم يعمل شيئا ولم يفتق من السنة شىء فاما جازا من الاجارة
 بعد العتق ووجب له بعد العتق وصار الاجر كله للعبد فان كان قد مضى من الشهر شىء قبل العتق
 وجب لجره ذلك للمولى في العمل ولا يفتق من اجارة ذلك بمنزلة من لم يفتق من اجرة ما مضى من الشهر فان
 لا يجب بالقبض حتى يجوز الاجارة فاما جازا من الاجارة بعد العتق فصار ذلك للعبد فلو المولى فذلك
 ان فرق جواز الاجارة قبل العتق وجوازها بعد العتق فيما قبض العبد من الاجر

احضر كتاب العتق والحق الله
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه
 وسلم تسليما
 كثيرا

كتاب

الاستحسان قال محمد بن الحسن لا بأس بان ينظر الرجل الى امرأته
او من ائمة البنا لغة او من اخفا ومن كل ذات محرم منه من رجلا او رصاع الى شعرها او الى صدرها او الى ثديها
او عنقها او ساقيها او قدميها ولا ينبغي له ان ينظر الى بطنها او الى ظهرها او الى ما بين شرجيها حتى يتجاوز الركبة
وكذلك كل ذات محرم من كلج نحو امرأة الاب وامرأة الابن وامرأة الزوجة وابنة الزوجة اذا كان قد دخل بها
فان كان ينظر الى شيء من ذلك منها او من ذات محرم من ذلك شهوة فليس ينبغي له ان ينظر الى ذلك
وكذلك اذا كان أكبر ظن ان نظر اشتها ما فيه ينبغي له ان يعرض بصره وان لم ينظر الى نفسه فلا بأس بان ينظر الى
ويكون محرم لها ونسأ فرقة لا محرم منها غير فان كان يحتاج على نفسه فلا بأس بان ينظر الى بطنها ولا يجوز لها ولا
ينبغي لها ان تخاف ذلك منه ان تخلصه في بيت ولا نسأ فرقة فاما اذا استأ ذلك او كان عليه أكبر ظن
فلا بأس بالخلو معها والشهر بها وكل شيء من هذا الذي وصفت لك لا بأس بان ينظر اليه من امهات وادوات جسم
محرم منها فلا بأس بان ينظر منها لا بأس بان ينظر شعره ويغسله ويدنه او يمسح بها او يمسح بها او يمسح بها او يمسح بها
ويمسح صدرها ويدها وعصدها وجعلها وذراعيها وكفها ويكره له ان ينظر منها ما كرهنا لما نظر اليه
اذا كانت مجوفة له فان كان شغيرة مجوفة له ولحناج الى حلماتها او لتزول بها فلا بأس بان ينظر اليها ويترفعها وتكون
ينظرها او ينظرها وكذلك كل ذات محرم منه من جميع ما وصفت فان كان يحتاج على نفسه ان يشغى ان
مس شيئا من ذلك وكان عليه أكبر ظن فلا يجوز له ان ينظر اليه ذلك بجمده وقاله بوجوبه اذا بلغت الائمة لا ينبغي
ان تعرض في ازارها وقال محمد وكذا قولنا وان بلغت ايضا ان تشغى بجماع مثلها لم ينبغي ان تعرض
في ازارها ولا ينبغي للرجل ان ينظر من ائمة غيره اذ كانت بالغة ولو تشغى مثلها او نوطا الا ما ينظر اليه من
ذوات المحرم ولا بأس بان ينظر الى شعرها او الى صدرها او الى ثديها وعصدها وادواتها ولا ينظر الى بطنها
ولا الى ظهرها ولا الى ما بين شرجيها حتى يتجاوز الركبة وكل ما لم ينظر اليه منها فلا ينبغي له ان ينظر اليه
فان لم يره ولا غير مكشوف الا ان ينظر الى حلماتها او لتزول بها ولا بأس بان ينظر منها ما يحل له النظر
اليه لا بأس بان ينظر ساقيها وصدريها وشعرها وعصدها بلعنا ان ابن عمر مر بجارية فتعجب فبصر في صدرها
ونظر في رجليها وقال اشتر واشترى تركها ففدا ونحوه لا بأس به محررا اذا الشرا او محررا لم يرد فان كان يحتاج
على نفسه ان يشغى ان ينظر اليه او كان عليه أكبر ظن فلا يجوز له ان ينظر اليه ذلك ان كان له الجارية
على التي تشغى فلا بأس بان ينظر من كل شيء الا ما بين الشرة الى الركبة ولا بأس بان ينظر من ائمة وتدر
شعره وصدريه وظهره وساقه وقدميه ونحو ذلك لان تشغى او يكون أكبر ظن ان ينظر اليه ان فعلت ذلك
اشتهاها او اشتهاه فينبغي له ان تعرض له ذلك منه لا تنظر الى ائمة امرأة الرجل تحده وتدر
وتعجز حله وتخصبه فلا يكون بذلك بأس ما تشغى او يكون أكبر ظن ان ينظر اليه ان فعلت او على
انها تشغى ان فعلت ان كان أكبر ظن ان ينظر اليه ذلك فلا يجوز له ان ينظر اليه ذلك لان تشغى او يكون أكبر ظن
الشرة والركبة ولا بأس بان ينظر الى الشرة انما يكون ان ينظر الى ائمة الشرة ولا ينبغي ان ينظر الى الركبة
لان الركبة من العورة ولما المرأة الحرة التي لا تخرج بينة وبينها ولا حرمه من يحل له نكاحها فليس ينبغي له
ان ينظر الى شيء منها مكشوف الا الوجه والكتف ولا بأس بان ينظر الى وجهها او الى كفها ولا ينظر الى شيء غير
ذلك منها وهذا قول الحنفية وقال الله تبارك وتعالى في قول المؤمنين ان ينظروا الى ما هم فيهم ولا يلهووا
ويحفظون ويحفظون ولا يبدون زينتهم الا ما ظهر منها الكحل والناعمة والكحل
زينته الوجه والحاسن زينته الكحل فخص في ما يميز الزينتين ولا بأس بان ينظر الى وجهها وكفها الا ان يكون
انما ينظر الى ذلك لثمتها من ثمتها فان كان ذلك فليس ينبغي له ان ينظر اليه فان دعى الى شهادته عليه

اوراد ورجعها او كان حاكما فاذا ان ينظر الى وجهها العبر او الى عينيها او ليشهدا الشهود على حركاتها وان كان
ان ينظر اليها اشتهاها او كان عليه أكبر ظن فلا بأس بان ينظر الى وجهها وان كان على ذلك لا ينظر اليها
هاتما ليشغى بها انما ينظر اليها لغير ذلك فلا بأس بان ينظر اليها وان كان في ذلك شهوة او كان على ما وصفت
لك ولا ينبغي له ان ينظر اليها ولا يدها اذا كانت شابة عن تشغى فاما اذا كانت مجوزا عن تشغى فلا
باس في بعضها ونظر يدها وان كان عليه أكبر ظن فلا بأس بان ينظر اليها او يتأمل جسدها ما لم تكن شاب
نصفها فان كانت شابة تفرق جسدها حتى يستبين لجسدها فينبغي له ان يعرض بصره عن ذلك
وان كانت ثيبها لا نصف شيئا من جسدها فلا بأس بان ينظر اليها لانه انما ينظر الى الشبان الى القامة فلا
باس بذلك ولا بأس بان ينظر الى المرأة التي لا تخرج بينة وبينها وبين الرجل منه الى جميع جسدها ووجهه ورجليه
الا ما بين شرجيها وركبته فان ذلك عورة ولا ينبغي له ان ينظر اليه ولا بأس بان ينظر الى المرأة ايضا انما
يكون ان ينظر الى ما تحتها فاما العورة خاصة فلا بأس بان ينظر اليها ولا ينبغي له ان ينظر الى الركبة لان الركبة
من العورة ولا ينبغي له ان ينظر منها قليلا ولا كثيرا اذا كانت شابة يشغى مثلها او كان شابا يباح له
فان كانا كبيرين لا يباح مع مثلها ولا يباح مثلها فلا بأس بالمصافحة ويكره غير ذلك واذا كانت المرأة اذا نظرت
الى بعض ما وصفت لك من الرجل وقعت في قلبها له شهوة او كان على ذلك أكبر ظن فلا بأس بان ينظر اليه ان تعجز
بصرها عنه والرجل من الرجل لا ينبغي له ان ينظر منه الا الى ما ينظر منه المرأة ولا ينبغي له ان ينظر من الرجل
الا ما بين شرجيها وركبته ولا بأس بان ينظر اليه ويكره النظر منه الى ركبته وكذلك المرأة من المرأة محرم
قال الحنفية انما تشغى من غير من قد لفته من طفلون عرايينه قاله صليته الى جانب من يدرى وكنت فتي
من الغيتان ان تزول على صدرى كما تاتر الغيتان فادخل ابن عمر اصبعه فخط اذرى حتى اذا الشرة شعر
قال هكذا فانزوا ابن اخي ونكحت ابن عبد الله بن عمر ان كان اذا انزرا ابدل من شرة والشرة ليست
من العورة ولكن ما تحتها من العورة فلا ينبغي له ان ينظر اليه من الرجل او المرأة من المرأة حتى لا يلقى العذر
فاذا اجاب العذر فلا بأس بان ينظر الى ذلك ولا بأس اذا ادت المرأة الولادة ان ينظر اليها منها الى موضع الفرج
فغيره وكذلك الرجل يريد ان يحسن او يحسن فيمكبر ولا بأس بان ينظر اليه ويختنه وجعل ان يمد يده
مذرفا انصاب امرأة حرج او فرقة في موضع لا يحل للرجل ان ينظر اليه فلا بأس بان يعلم امرأة ذلك وذلك
لحرج او تلك الفرقة فتكون على التي تدوى به الا ترى ان الجارية البكر الحرة اذا تزوجها الرجل فكشفت
عنده لا يصيبها فرقة الى القامة اجله سنة فان وصل اليها والا في بينهما فان مضت السنة ٥
فقال قد وصلت اليها وقال لم يفعل الى نظر اليها النساء فان قلن في كبرها الى ما خبرت ان قلن في ثيب
كان القول قول الزوج مع يمينه الا ترى ان لا بأس بان ينظر اليها في هذه الحال لانها حال العذر وكذلك الرجل
اشترى جارية على انها بكر فتبينها فقال وجدتها ثيبا فاذا رآه ما على البائع او يمينه بالله لقد باعها
وفيها وانها البكر فاني انسا ينظر اليها فان قلن في كبرها فلا يمين على البائع وان قلن في ثيبه فختلف
البائع بالله البكره لقد باعها وفيها المشتري انما لا يكون ان خلف على ذلك لم يرد عليه وان كل من البعير
مردف عليه فلا ترى ان لا بأس بان ينظر اليها في هذه الحال الى اشي كثيرة نحو ذلك فان لم يجد وامرأة
تدوى للحرج الذي بها او الفرقة ولم يدر على امرأة تعلم ذلك وخاف على المرأة التي بها الحرج او الفرقة
ان تمسك او يصيبها بلا او دخلها من ذلك وجع لا يحتمل ولم يكن يدوى الموضع الا رجل فلا بأس بان ينظر
منها كل شيء لا موضع الحرج او الفرقة ثم يدوى به الرجل ويعرض بصره ما استطاع عن عورة وذا تخبره بغير
في ذلك سوا العبد فيما ينظر اليه من مولاه والحر الذي لا قرابة بينه وبينها ولا حرمه سوا خصية كان ذلك
اذا كان قد بلغ مبلغ الرجال فلا ينبغي له ان ينظر منها الى شيء الا لا وجهها وكفها ولا يحل للمضي شيئا من ذلك

أخبره الخبر الثاني بخبر ثقة قد وقع في قلبه ما صدق على ذلك أكبر فله لم يبيع له أيضا أن يعقل ما منه بهمة
ولا صدقة ولا شراء ولا غير ذلك فان كانا الذي أخبره الخبر الثاني ليس بثقة وكانا أكبر من بهمة كانا قد يبيعنا
قال فلا بأس بشرائها منه فقبله منه المصدقة والهدية فلهذا فان كانا جميعا غير ثقة الا انه يصدر في الثاني
الثاني بقوله وعلى ذلك أكبر ما به لم يقبل من ذلك شيئا لان هذا شيء من امر الدين وعليه أمور الناس فان قال
قائل لا يقبل هذا الا بشاهدين غديرين سوى المشتري الذي يبيع له ما ربه ضايق ذلك على المسلمين الا
تري لو ان رجلا كان في يده بخار وطعام وثياب وقال انا مضارب فلان فذبح الى ما لا اذن لي الا اشتري
ما اردت فاشتريته به هؤلاء الجوارى هذا الطعام وهذا المتاع انه لا بأس بشرائه لك منه ودون الجارية
اريت رجلا انه مفاد من فلان الغائب ان جميع ما في يده من الخقيق مائة وبنين فلان فابيعني للرجل من
المسلمين ان يشتري منه جارية يطاها او غلاما يستعمله هذا لا بأس به وعلى هذا امر الناس ان ايت
عبدنا الى اقدم من هذه الافاق فذكر ان مولاه اذن له في التجارة انما يحل له ان يشتري منه شيئا ولا يبيع
منه شيئا حتى يعلم ان مولاه قد اذن له في التجارة فهذا ضيق لا ينبغي ان يجعل في هذا غلاما يحل في الاحكام
قال محمد كذلك سمعنا با حثيفة يقول في العبد المأذون له في التجارة ولو ان الناس اخذوا في هذا وشبهه
بما يؤخذ به في الاحكام فقالوا لا تجوز من هذا شيئا الا ما يجوز في الاحكام بشاهدي غديرين ذلك الذي
في يده مضاق هذا على الناس لم يشتر رجل شيئا من مضارب له من ثمرات لا من شريد ولا من وكيل حتى
يشهد شاهدان عدل بالشركة والمضاربة والوكالة ولم يسمع له ان يقبل جارية من ذي سلطان ولا مائة
من اخ ولا من وليه ولا من ذي حرم محر حتى يشهد عنده بذلك شاهدان عدل على ثمانية اوالواحد المجير والمجيرة
وهذا يفتق ضيق ليس عليه امر الناس محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن الهيثم ان غلاما لعلى بن ابي طالب
البيجارية فسالها افارعة انشأتم مشغولة فاجبرته ان لها زوجا فكتبت له غاملة انك بجشاشي بها اشتري
افترى ان علي بن ابي طالب لم يجز من هذه الجارية كان مع رسول شاهدان يشهدان ان لا ناعا ملكا هذا ما اليك
وندا لها ايضا افارعة انشأتم مشغولة فلما اخبرته ان لها زوجا فكتبت لها بذلك وكف عنها فلم يباها غير
ذلك الا انها واخبرته انها افارعة فحرم به با سابطيها هذا الامر عنده في قوله لها ولو لم تكن عنده مصدقة
في ذلك لما القولين فالتزم لم يباها عن شيء منه وان كانا أكبر الراي الظن لمحورهم ما أكبر من ذلك من الخروج
وسمك له ما باب **الرجل يدخل بيته انسان بسلاح ولوان رجلا دخل**
على رجل منزله فوقع السيف فلا يدري صاحب المنزل ما حاله اثار به من المصور فلحقه الى منزله واولق دخل
عليه يريد ما له ويقتله ان معه او معنوه ودخل عليه ببسيفة نظرت في ذلك فان كانا أكبر من بهمة اندلص رجل عليه
يزيد ما له ونفسه وخاف ان نجره اوضح ان يبادر له المضربة فيقتله فلا بأس ان يشهد عليه صاحب البيت
بالسيف فيقتله وان كانا أكبر من بهمة لم يفرقوا اذا واقتله فعدت الرجل فاذا هو رجل من اهل الخيل يبيعهم
بسروقة ولا قتل لم يبيع له ان يقتله ولا يجعل على هذا بسيف فبه بل يذبح على ما يبيع عليه وايمه وظنه عرفه او يعرفه
واذا كان الجارية في يده رجل يدعي ان اشتراها وهو ثقة مسلم وسع الرجل ان يشتريها منه ويقتلها منه هدية وغير ذلك
وان كان غير ثقة فوقع في قلبه انه صادق فلا بأس ان يصدقه وكذلك لو لم تكن الجارية في يده ولكن كانا كانت في
منزل لو لا ما فقال لادن مولانا امرني ببيعها ودفعها الى من اشتراها فلا بأس بشرائها منه وقضها من منزل
مولاها لما الذي اجما او بغير امره اذا اوفى المشرك ما كان الذي باعه ثقة مسلما او كان عنده على غير ذلك
ومعه صدق في يده وظنه فان وقع في قلبه انه كاذب قبل ان يشتريها او بعد ما اشتراها قبل ان يبيعها
فلم يضر يبيعها له من غير ما حق يستامر مولانا في امرها وكذلك لو قضتها ودفعها شوقة في قلبه الا الذي
باعها انه كذب فيما قاله وكان عليه أكبر ظنه وكل يبرأه فينبغي ان يعتزل وطبها حتى يسالها لو لا ما عرف ذلك او ياتيه

من يبيعها مثل خير الاول من يصدقه فان ائنه ذلك فلا بأس من وطئها وهكذا امر الناس لم يحج النجاسة التي
من الذي ملك الجارية فافلج ما ذلك يترد معاودة ما عليه ما ينبغي البايع بالتمس فاحصه فيه ويبيع في المشتري
ان يبيع الى المشتري الجارية وعقودها فان كان البايع حين باعته شهيد عند المشتري شاهدا عدل لئلا يكونا قد تم بيعها
فاشترانا بفولها وانقذه المشتري ونفسها وعقودها لا يخلو ان يكونوا قد اشترى في حصة من متاع الجارية
حتى يخاصمه الى القاضي فاذا قضى له بها فلا يصح له سالكها بشهادة الشاهدين ولا قضاء القاضي انقذه من الشهاد
التي لم يفيض بها بأجر

عنها فاحضر خبرها قدر تدعى عن الاسلام وبانت منه او اذ ان يتزوج او بغيره فان كان الذي اخبره ثقة مسلم
عنها او غيرها او محذور في فقهنا وخبر ذلك في سعة ان يصدقه ويتزوج او بغيره سواء كان الذي اخبره
ذلك غير ثقة الا انه وقع في قلبه انه صادق وكان يخفى ذلك الكبر لا يرد في الاول وتولد وان كان كبر زاياعه كاذب
فيما قال لم ينع له ان يتزوج منها الا ثلاثا وكذلك لو ان رجلا تزوج حاربه صغيرة وضعفه ثم غاب
عنها فانها رجلا فخير ان امره وابنته او اخوته او غيره التي اوصفتها ارضعت امواته الصغيرة ومويزيد
ان يتزوج او بغيره سواء كان عدل الاول الذي وصفت لك من الردة في جميع ما وصفت لك سواء ان لم يقل
هذا ولكنه قال كنت تزوجتها يوم تزوجتها وهي اخصك من الرضاغة او تزوجتها يوم تزوجتها وهي من الردة
عن الاسلام لم ينع له ان يتزوج او بغيره وان كان الذي اخبره بذلك ثقة مسلم حتى يشهد عنده شاهد
عدله فاذا شهد بذلك شاهدا عدل فصح ان يتزوج او بغيره سواء ولا يشبه هذا الرجلان اذا اخبره فصح
الرجل الواحد الثقة الرجسين الاولين لا الزوجين الاولين النكاح الذي كان بينهما جائز فيما يزعم الرجل ثم
انه حدث سري فبطل من ردته او رضاع فان كان عنده ثقة فلا بأس ان يصدقه والوجه الاخر في الرجل النكاح
الذي كان بينهما كاذبا فصح ان يصدقه شهادة واحد حتى يشهد عليه شامدان الا ان يترد الى المرأة ولو غاب
عنها زوجها فانما رجل مسلم عدل ثقة فاحضر ما ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها او كان غير ثقة
فانما بكاتب من زوجها انه قد طلقها ثلاثا ولا يردى كان زوجها مولى الا ان اكثر من طلقها وانما الحق
فلا بأس ان تعتد ثم تتزوج بعدا فتقضى عدتها وكذلك لو ان امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلاثا
واعتدت بعد ذلك وانقضت عدتي فوقع في قلبه انها صادقة فلا بأس ان يتزوجها بتوليها وكذلك
رجل طلق امرأة ثلاثا فغابت عنه حينما اشراها فاحضرته ان عدتها قد انقضت منه وانما قد تزوجت
زوجا غيره فدخل بها شر طلقها فانقضت عدتها من فلا بأس ان يتزوجها وليصدقها اذا كانت عنده ثقة
او وقع في قلبه انها صادقة وهكذا امر الناس ولو ان رجلا اثنان فاحضرهما ان اصل نكاحهما كان سدا وان
زوجها كانا خا من الرضاغة او كان مترد كافر بعين تزوجها لم ينع لها ان تتزوج بغيره ولا بعد انقضائها
العدة ولا قبله لان كان لم يدخل بها لانه صمد اصل النكاح فزعموا انه فاسد فصح ان يصدق عليه لرجل
الزوجه وان كان ثقة فافا قال كان اصل النكاح صحيحا ولكنه بطل بطلاق او موت او غير ذلك لم اربا بان يثبته
على ذلك وانما ما بمنزلة رجل في يده جارية يبيع في قبتها وتغفر له بالملك فصح ما زجره علمه والشيء رجل
اخر فاذا اشراها فصح ان يثبته فقال الجارية جارية وقد كان الذي كانت في يده كاذبا فيما ادعى من ملكها لم ينع
لحده الرجل الذي علم ذلك ان يشترىها منه لانها قد كانت في ملك الاول فانما اراد هذا الثاني تنقض ملك الاول
فادعى ان ذلك الملك لم يكن ملكا فلا ينبغي للذي علم ذلك ان يصدقه فيها قال فان قال قد كان في ملكها كما قال
ولكنه جهما الى ان يصدق بها او اشترىها منه وسحقان يشترىها منه ويطأها لانه لم يطل الملك الاول
وكذلك الجارية نفسها لو كانت في يد رجل يبيع لها جارية يبيع في يده من غير ان يرد لا تقبل من نفسها بحج ولا اقرار
من كبره على ذلك فليقبلها رجل قد علم ذلك في يده فاحضره ان كان يتزوجها او بغيره فصح ان يثبته لانه امره الاصل

واما لو كانت لادى كفى في يده لم يصح ان يتزوجها ويصاها ولو قالت كسنا منة فاعفني وكانت عنده
 ثقة او وقع في قلبها صداقة لم ارباها ان يتزوجها وكذلك الحرة نفسها لو تزوجت زوجا ثم تزوجت غيره
 فلعبرته ان فكاحها الاول كان فاسدا وان تزوجها الذي كان تزوجها كان على غير من الاسلام فينتج له ان
 يصدقها ولا يتزوجها ولو قالت انه طلقني بعد ذلك وارتد عن الاسلام فبنت منه او اقرب بعد النكاح انه كان
 مؤثرا او غير مؤثري او اقرب بعد النكاح اني كسنا منة من الرضاغة وثبت على ذلك فان كانت عنده ثقة
 ما لم تنكحها كان على غير ذلك وكان كبير رايه وظنه لها صداقة فلا يرباها ان يتزوجها فكذلك هذا وما
 اشبهه اذا صدقت لاصل النكاح او صدقت لذلك فزعمت انه باطل لم يصدقها على ذلك الا بشاهدين عدلين
 كما يقتضي في الحكم وان اقرت باصل النكاح والملك ثم ادعت امرابطه صدق على ما وصفت لك ولا تستقيم
 الاشياء الا على هذا ونحوه ويلحقان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عايشة لعففت بريرة فانها بشي لغة
 اليها فاحضر بها انه صدقة تصدق به عليها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم كرم عايشة ان تقطعه حتى
 تغله خبره فاحبرته خبره فقال ما تبه فانها صدقة وهو لها مديونة وقد صدقت بريرة بنحوها وصدقت
 عايشة بنحوها وقد ادعت اهدية فلو كان هذا غير طعام كان بمنزلة الطعام وما كان بينهما اختراق

باب الرجل يفر منه قتل اخا فلان او اباه قال المجاهد واذا اراد الرجل ان يقتل
 اباه مستورا فافكر القاتل ان يكون قتل او قال لا يسهل فيها بينة وبيته ما في قتلها اباه قتل في يده فله ان يقتل
 او قال لا يرباها ان ارتد عن الاسلام فاستقلت قتله بذلك ولا يعلم الا بنشاهد مما قال القاتل ولا وارث للمقتول
 غير ابيه هذا فلا ين في سعة من قتل القاتل ان اراد قتله ومن زناه قتل اباه مع الابن فهو في سعة من ثمة
 عليه حتى يقتله وكذلك لو لم يره قتله ولكنه اقر بذلك بين يديه ثم ادعا بصحة ما وصفت لك فله ان
 طلبه بقتله محمدا ان يكون اقربا له فالابن في سعة من قتله ومن سعة يفر بذلك ايضا في سعة من ثمة
 الابن ولو لم يرباها الابن قتله ولم يفر بين يديه بذلك ولكن شهد عنده على عايشة القتل بالعمد او على اقراره
 شامدا عدل ومن محمدا لم يسمع ابن المقتول ان يقتل المشهور وعليه بشهادتهما حتى يقتل عليه بذلك الامام
 ولا يسمع من حضر شهادة الشاهدين من قتلها او من قتلها بشهادتهما ان يعينه على قتله بشهادتهما حتى
 يقتل له بشهادتهما فاذا قضى له الامام بذلك وسعد قتله بشهادتهما وان لم يسمع ذلك فيقتل او سعى من
 حضر قضا الامام بذلك ان يعينه على ذلك ولا يشهد شهادة قضا الامام لها معاينة القتل و
 اقرار القاتل بذلك لا الشهادة قد تكون حقا وباطلا وهو يقتله على رجوه بعضها يحمل وبعضها لا يحمل فليس
 ينبغي له ان يقتل حتى يقتل له الامام بشهادتهما فان عاين الرجل قتل ابنه عمدا او كان الرجل اقر بذلك سرا
 ثم اقام عنده شاهدين عدلين يعرفهما الابن بذلك ارباها كان ارتد عن دين قتل هذا القاتل او شهد عنده
 بالارباه كان قتل اباه هذا القاتل محمدا يقتله بهانه ينبغي للابن ان لا يحمل قتلته حتى ينظر فيما شهد به وكذلك
 من حضر قتل اباه او قاتل القاتل بذلك لم ينبغي له ان يعينه على شيء من ذلك اذا كان قد شهد عنده بما وصفت
 لك شامدا عدل وكذلك لو كان الامام رضي له بالقول على قاتل ابنه ثم شهد عنده شامدا عدل ارباه كان
 من تدعي قتل هذا القاتل او كان قتل وليا لهذا القاتل فقتله به فليس ينبغي للابن فيما بينه وبين
 الله تعالى ان يحمل قتل هذا القاتل حتى ينظر في ذلك ولم يثبت ولا ينبغي من حضر قضا القاضي وحضر شهادة
 الشاهدين بما شهد به ومما عده عدلان ان يعينه على قتله فان كان الذي شهد عنده محدودي في قذف
 ومما عدلان ارباها عدلان ومما عدلان في مقاماتهما او سوة عدول لارجل معهن فانه في سعة من قتله لان
 شهادة هؤلاء لا تبطل به المحقوق ولكن ان ثبت حتى ينظر في حاله كان خير له وان شهد عنده بذلك شامدا
 واحد عدل من يجوز شهادته وقال القاتل عندي شامد مثل ما في استحسنتم له ان لا يحمل بقتله حتى ينظر

يا تيمم شامداخر اوله وان قتله قبل ان يقاتل كان عنده ينيستغفره لكن التثبيت افضل لان القتل اذا كان لم يستطع
 الرجوع فيه والقاضي اذا يشره به الاستزى ان القاضي لا يبطل حكمه الذي حكم له به بقوله ولا نكذ لك الولي
 لا يبطل حكمه ولا ياتم عندنا باخذ اياه اذا كان القاضي لا يبطله بشهادة من شهد عنده او اريثان شهد عند
 القاضي بولا القوم الذين رخصت لك من الحدود ومن في القذف والعيب والفساد منهم عند القاضي عدول
 مشكوك غير محققين ينيستغفرهم القاضي ان يخفف حكم الاول ويعين الولي على قتله وينبغي ان يخفف
 القاضي ان يعين الولي على قتل القاتل سلمه وينبغي ذلك لعدم ولا يستغفره لاذلته فكما لا يستغفر القاضي ومن
 خصصه الا ان يعين الولي على قتله فكذلك لا يستغفر القاضي للقاتل الذي لا يقتله **باب الرجل يكون**
عنده مناع فيشهاد به عصبه ولوان عبدا او ثوبا او ما لا كان في يده وجلسه شامدا ان رجل ان
 هذا الشيء كان لابنه وعصبه منه هذا الذي مولى يديه والذي كان في يده الشيء يديه يحكمه اقا لا يوزن عنده له
 فليس ينبغي للوارث ان ياخذ الشيء من يده الذي كان في يده الشيء يديه بشهادة تيمم وان كانا عدلين يحق يقضي
 به القاضي بشهادة تيمم فاذا قضى له القاضي بذلك وسعه اخذه وان لم يعلم يقينا ان الامر كما شهد به فاشاء لم
 ينقص من القاضي فانه لا ينبغي له اخذه لانه انما شهد ان ذلك الشيء لابي الوارث لانها راياء ذلك في يده
 ان هذا اخذه منه وقد راي هذا الرجل من الرجل الشيء يكون في يده وذلك الشيء لا يجوز اخذه قد اخذ منه
 والشامدان لا يعلمان فيشهدان بالطاهر مما رايان فيهما ذلك ولا يكون اخذ المشهود عليه اخذه منه
 بشهادة تيمم شيئا موله وذلك قلنا لا ينبغي للمشهود له ان ياخذ ذلك الشيء بشهادة تيمم حتى يقضي له ذلك
 القاضي ولانها ايضا قد شهدان بالحق والباطل فاما اذا قضى القاضي بذلك وسعه اخذه منه ولو كان الوارث
 عاين الذي كان في يده وهو باخذ من يديه وعصبه منه وقتله عليه ووسع من عاين ذلك المعنى
 اعانته عليه وان في ذلك على نفسه اذا استنعت وهو في موضع لا يقدر على سلطان ياخذ اخذ بحقه وكذلك
 لو اقر تيمم شامدا ان عليه فاقرب ذلك عبد الوارث واقر انه كان له وسعه الوارث اخذه ذلك منه ووسع
 من خصل قراره اعانته عليه حتى يستغفره والكل منه وكذلك جميع الاموال والمرو من الرقيق والدواب
 وغير ذلك ولو شهد شامدا ان عليه انما اقر هذا الشيء بعينه كان في هذا الوارث وانه عصبه منه وهو
 يحكمه ذلك لم يستغفر الوارث ان ياخذ منه بشهادة تيمم حتى يقضي له بذلك القاضي عليه فاذا قضى بذلك عليه
 وسعه اخذه ذلك منه وان لم يعلم يقينا ان الشامدين اذا لم يقض القاضي بشهادة تيمم فليس يدر على المشهود
 له انهاء كان امكاذبان وقد يقول الرجل ايضا الحق والباطل وقد يقر ايضا ثم يشتري بعد ذلك او يملكه بوجه
 من الوجوه غير الشر من الرمية بوصى بها الميت وغير ذلك فليس ينبغي للوارث ان ياخذ ذلك منه وان تولى عليه
 الابن حتى قاض لا ينبغي لمن سمع شهادة الشامدين ان يعينه على ذلك حتى يقضي به القاضي عليه فاذا قضى
 بذلك القاضي وسع لم يخفف قضاء ان يعينه على اخذه حتى يدفعه الى الوارث فاذا استنعت بدفعه في موضع
 لا يقدر فيه على سلطان ياخذ فبعد فعدا ليدفع الوارث ومن خصص قضاء القاضي ان استنعت عليهم بدفعه قتله
 وقتله حتى يؤخذ منه فيدفع الى الوارث وكذلك لو خصص الوارث اقر الذي كان في يده بمثل ما شهد به
 الشامدان وسعه اخذه منه وقتله عليه ووسع من خصصه اعانته عليه حتى يستغفره وانك من يدر
 ولوان رجلا كانت لامرأة فشهد عندها شامدان عدلان ان زوجها طلقها الا انهما لم يسمعوا ذلك من فباا
 ما ناقلا ان يشهدا عند القاضي بذلك لم يستغفرهما ان تقيم عنده وكان هذا عتلة سماعها لوصفته يطلعها
 ولا يشبه شهادة الشاهدين في هذا الوجه ما وصفت لك قبله من القتل والاموال لان الطلاق لا يستغفر
 بوجه من الوجوه ولا يكون ابدا الاطلاقا ولا تكون المرأة بعابدا الا بانها فان قال قائل قد يطلق الرجل غير امراته
 فلا يكون ذلك طلاقا فيلزم في حق امرأته باحد الوجهين اما تكون غير زوجة فلا يستغفر ان يفترها ولا يستغفر

ان ينفذ وتكون زوجة له فداياها بالطلاق فصار له زوجة فخرجها فلا ينبغي لها ان تدعه
ان يترجها اي الزوجين كانت غلبة والمال الذي يريد ان يبطل شهادته الشاعدين لا يبطلها الا بمصلحة واحدة
الطعن في شهادتهما يقول لعلهما كاذبان فاذ كانا عديين فليس ينبغي ان يقطعن في شهادتهما ولا ترصبا لهما
ولو سوغ هذا لوسع غيرهما اذ ايت وطيبين عديين او اكثر من ذلك شهدا عند رجل وامرأة انهما ارضاها وما صغير
في الحولين من امرأة واحدة واشتوا ذلك وصفته اوسع الرجل وامرأة ان يقيما على تكسهما او يكزيا الشهود حتى
ينفي القاضى بالفرقة بينهما اذ ايت لومات الشهود قبل ان يتقدموا الى القاضي او كانوا اكان يقع مذنبين
ان يقيما على نكاحهما وانما يعرفان ان الشهود وعدوك حينئذ فكذا لا ينبغي المقام عليهم من واحد منهما من الزوج
ولا من المرأة اذ ايت لومات الشهود بذلك عند القاضي او بالطلاق الذي وصفت لك فلم يبرح القاضي على
الشهود وسألتهما القاضي فلم يبرحوا بذلك البلاد والرجل والمرأة او لهما يعرفا الشهود بالعدول ايضا
اي ينبغي لهما بعد المعرفة بذلك ان يقيما على النكاح ليس ينبغي المقام على هذا النكاح الذي وصفت لك
ان يقول القاضي بشهادتهما اولم ينفذ لكون المرأة التي شهدا عندها الشهود بالطلاق او شهدا عندها
بالرضاع ان يجزأ الزوج ذلك واذا المقام عليهما لم يسمعها المقام معه فان هربت منه فاستغنت عليه
وقرنته وكانت على ذلك قاصرة بسلطان او غير ذلك لم يسمعها ان تتقدم لتزوج لان الحاكم يحكم بالفرقة
بينهما حتى لا يسمعها ان تتزوج ولا يسمعها ان تدعه ان يفرقها وكذلك ان سمعته طلقها ثلاثا شرعا حلفت
ان لم يفعل فزوها القاضي عليه لم يسمعها المقام معه ولا يسمعها ان تفتد وتزوج لان الحاكم يحكم بانها اوتى
فلا ينبغي لها ان تتزوج غيره فتترك بذلك امر اخر اما عند المسلمين فيكون به عندكم فاجرة ولا يشبه هذا
وصفت لك فقول القاضي فيما قضى به فيها يختلف فيه ما يرى الزوج فيه خلاف ما يرى القاضي فلو ان رجلا قال
لازمنة اختا رافا اختارت نفسها ويؤبري ذلك تطليقة باينة والمرأة لا ترى ذلك طلاقا فقد منته
الى القاضي وطلبت نفقتها وكسوتها فقال للرجل في خيرتها فاختارت نفسها فباتت بذلك والقاضي
يرى انها تطليقة فملك الرجعة وهي كالحاق قصصها بها امرأتها فملك الرجعة فارقها القاضي فبطلت
ووسع الرجل ان يراجعها ويكسها وكذلك لو كانت المرأة هي التي ترى ذلك طلاقا فاباينا والرجل لا يرى ذلك طلاقا
الى القاضي ففشا القاضي فملك الرجعة فان ذلك يجازي من القاضي لا يسمع المرأة ان تفارق زوجها انما جازاها
وكذلك هذا في جميع ما يختلف فيه من الانسية اذ اراد الرجل ذلك خرا اذ اراد المرأة وقضى القاضي بالطلاق
وسم الذي ذلك خرا ان يرجع الى قضا القاضي ويأخذه ويبرع بما رأى من ذلك لا يسمع غيره في كل حق يتر
فاما امر لو علم به القاضي بعد ذلك فخرج به ونكته لم يسمع من ان يخرج الفرج الا انه لم يعلم فزاد القاضي
المرأة على زوجها بذلك المرأة تعلم خلاف ما يعلم القاضي فليس ينبغي لها ان تفتد الى شيء من احلال القاض
ولا غير ذلك ولكنها ايضا لا تقدم على احلال الفرج قدر حرمه القاضي فياخذ في ذلك بالثقة فلا يسمعها المقام مع
زوجها الاول ولا يسمعها ان تتزوج غيره وكذلك او شهدا شاهد على رجل انه اغتصب جارية فزادوا شهدا
عليه انه اقرب عنقها فليس يسمعها ان تدعه يحلها القاضي بشهادتهما اولم ينفذ ولا يسمعها ان تتزوج اذا كان يحل
العنق وكذلك العبد اذا شهدا بعنفه والمولى يحل ذلك فاما عندنا العبد لم يسمع العبدان يتزوج
بشهادتهما حتى ينفي له القاضي بالعنق ولا يشبه العنق والرضاع والطلاق ما وصفت قبله من الاموال
وبغيرها لان العنق والطلاق والرضاع لا يبطله شيء من الاشياء على وجه من الوجوه فلهذا كانت الشهادة فيه
بنفساء القاضي او غير قضاء القاضي سواء فاما ما سوى ذلك من الحدود وغيره فقد يبطل بالعنف من والى الدم
وقول القود وفيما دون الحدود بالحقوق وباشياء كثيرة على وجوه مختلفة فلهذا انفرقت هذه الاشياء في غير
قضاء القاضي او شهدا بالشهود العدول ولو ان رجلا كان متزوجا فوقع في قلبه انه احدث وكان على ذلك

الكبر رايه فافضل ذلك ان يعيد الموضع وان لم يفعل وصلى على مضمونه الاول كان عندنا في سنة لا عندنا في سنة
حتى يستيقن بالحديث وان اخبره مسلم ثقة او امرأة ثقة مسلمة حرة او مملوكة انك احدثت او لم تصطحبا
او غفقت لم ينبغي له ان يصلي حتى يتوضا ولا يشبه هذا ما وصفت لك قبله من الحقوق لان هذا امر الدين
فالواحد فيه حجة اذ اكان عند لا الحقوق لا يجوز فيها الا ما يجوز في الحكم وان احدثت وجب فاستيقن بالحديث
ثم كان كبر رايه انه نوصا فانه لا ينبغي له ان يصلي حتى يستيقن بالوضوء فافترق رجل مسلم ثقة او امرأة
حرة او امته انه قد توضا او اخبره من لا يعرف بالعدول فوقع في قلبه انه احدث فاما قالوا وسعة ان يصلي وان لم
يجد ثوبا وضوءا فان كان الرجل يمشي بذلك كثيرا او يدخل عليه بين الشيطان فاستيقن بالحديث واستيقن
انه قد وضوءا فكان كبر رايه انه نوصا وسعة عندنا ان يصلي على كبر رايه الا ترى ان رجلا لو كان يشك
في الصلاة كثيرا فدخل في الصلاة ثم لم يذكر صلى حتى على كبر رايه وظنه وكذلك لو شك في التكبير الاول
فلم يذكر كبرا املا الا انه في الصلاة مضى على كبر رايه وظنه وكذلك لو شك اجزاء وذلك وان كان قد فرغ من
صلاة ثم عرض له شك في شيء ما وصفت لك لم يفتت البتة واجزاء الصلاة وكذلك الموضع اذا قام
عنه عن تمام في نفسه ثم عرض له شك في شيء من الصلاة لم يفتت في شيء من ذلك واذا اودع رجلا ما لا
عنده رجل يترأه يطلب باخبره انه كان قد فعل البتة فوقع في قلبه انه صادق ولا يدري كاذب ولا امر الا انه
عنده ثقة مسلم فان صدقه واخذ بقوله فذلك فضل الحق به وهو احسن من غيره وانما في الاصل حقه
واذا اشتغل عنه القاضي على ذلك فهو من ذلك في صحة لان الرجل ان كان عدلا فهو غير ما نون فيها
يطلب لنفسه وفيما يطالب به فان في اليمين وسع رب المال ان يخذ منه المال وان ارادة على اليمين
فانفذ يمينه بغير المال او بعضه او صالحة على شيء من غيره وسع رب المال اخذ ذلك منه وكذلك قال
صانع المال معنى وهو عند عدل ثقة فلا فضل ان يكف عنه فان طالبه باليمين فحلف له على ذلك عند غيره
قاض فاني لا ان يستخلفه عن القاضي فسمه ان يطالبه باليمين عن هذا القاضي فانه حوله في عنقه ان
يخلفه عند الحاكم اذ الم يعلم انه صادق فيما قال فانما يستخلفه عند الحاكم فكل من اليمين وسع ان يخذ
المال منه وكذلك اذا اشتغل عنه فافند يمينه بجميع المال او بعضه فهو في صحة من اخذ ذلك منه
حتى يعلم انه قد صانع او قد فعل البتة ولو لم يكن للمال عنده وديعة ولكن كان ذينا عليه فافند يمينه فافند
قد فعلت اليك وكان عنده عدل ثقة فوقع في قلبه انه صادق وان مثله لا يقول الا حقا الا انه لا يعلم ذلك يقينا
فافضل الاشياء لان يصدره وانما في الا ان يطالبه بيمينه فحلفه وسعه ان يفتن من المان قد حلف ذينه فان اراد
الزير ان يستخلفه ما قبضه المان منه وسعه ان يخلف على ذلك لان يمينه انما على علمه وهو لا يعلم ذلك
يقينا وكذلك كل حق واجب لرجل على رجل من غير ادعية فقال لا الذي عليه الحق قد اوفيت حقه او ابرأ من يمينه
او ادعى اجلا بيمينه فوقع في قلبه صاحب الحق انه صادق وكان على ذلك كبر طنه وكان عنده عدل ثقة فافضل
ذلك ان يصدره ويأخذ بقوله وان لم يصدره وطالبه بيمينه فافند المان يمينه فلا فضل المطلوب
ان لا يخلف وان خلف كان في سعة من يمينه لان يمينه على علمه والرجل منهم على ما يدعي لنفسه وان كان عدلا
وكذلك ان اخبره مع المطلوب رجل او امرأة او رجل فان اخبره سوى المطلوب رجلا عدلا لم يسمع ان يطالب
حقه او يخلف له على ذلك لان هذا يقضى بشهادة الحاكم وكل من كان الحق له على غيره في اليمين على خلاف
ذلك واليمين ان يعلم او يشهد عنده الشهود العدول احسن كتاب لا يستحسن والحمد لله

وحسنه وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه ورحمته

وسلم تسليم كثيرا

وذلك ان قالنا اشتريت فلانا فهو من يميني شر اشتراه عتق واجزاء عتقه ولو ان رجلا اصاب رجلا فبقي
عنه عبده في كفارة يمينه على شيء قد ساء له وجعله له ففعل ذلك اجزاء عتقه ولو قال اعف عنه عني كفارة يميني
بعير شئ فاعف عنه عنه كان في هذا قولان احدهما قول ابو يوسف ان العتق يجزئ عن العتق عنه ويكون الاول له
والقول الاخر نكاح وحينة وهذا العتق عن الذي اعتق لا الاول له ولا يجزئ العتق عن العتق عنه العتق
الاول اجمعهما الى ابو يوسف قال محمد قول ابن حنيفة لعبداني وقال ابو يوسف انما عتقتك فاعف عنه فاعف
يطهر عنه فذلك العتق ولو ان رجلا اعتق نصف عبدي في كفارة يمينه واطعم عشرة مساكين لم يجز ذلك عتقه
لان هذا ليس بطعام تام ولا عتق تام ولو ان رجلا اعتق وهو مغنر فخر الصوم حتى اصاب عندهم عتقه الصوم له
يجزئ ما عتق ولو ان رجلا اشترى عبدا فاسدا فعتقه من يمينه كان عتقه جائزا ويجزئ عتقه من يمينه
ذلك ولو ان رجلا اعتق ما في بطن خادمه عن يمينه ثم ولدت بعد ذلك لاكثر من سنة اشهر ولدت لاقول
عنه من اليمين ولو ان رجلا اعتق ما في بطن خادمه عن يمينه ثم ولدت بعد ذلك لاكثر من سنة اشهر ولدت لاقول
من سنة اشهر ولما يتيما لم يجز ذلك عتقه في المخرجين جميعا ولو ان رجلا اعتق عليه كفارة تان وثلاثة في ايام متفرقة
فاعتق منهم رقبا بعدد ومن لم يتولد لكل يمين رقبة بعينها اجزاء ذلك عتقه وكذلك لو اعتق رقبة من احداهما
واطعم من الاخر عشرة مساكين وكس من الاخر عشرة مساكين كان ذلك جائزا عتقه وليس على المملوك ان اخلط
في يمينين وحيت عتق ولا يجزئ عتقه ولو اعتق عنه مولا لا لولا لا يكون له وليس بمالك الرقبة وكذلك لو اطعمه
مولا او كس ذلك المكاتب والمعتوق ولو اورد وكذلك العبد يعتق بعتقه فيتقوى فيسكن فيما بقي من رقبة يمينه
قولا ابن حنيفة قال ابو يوسف ومحمد في العبد الذي قد اعتق بعتقه خاصة فهو بمنزلة المجزئ ذلك عتقه
اذا كان بامر والرجل المدة في اليمين اذا عتق وفي العتق سوا ولو ان رجلا اخلط على يمين فحنت فصار يمين
ثم وجد اليوم الثالث ما اعتق لم يجز عتقه الصوم وكذلك ان وجد ما يعتق يطهر ويكسو لان الله جل وعز يقول
لمن لم يجز فصيا ثلاث ايام فلهما قد وجد فلا يجزئ عتقه الصوم وكذلك ان وجد ما يطعم ويفطر يومه ذلك
وليس عليه شئ وعليه اي الكفارات شاء كثر بها يمينه وان شاء تم على صومه ذلك ولم يعتد به وكان عليه اي الكفارات
شاء غير الصوم واختلف في ان يمتنع عن عبده الله بن عباس وعمر بن ابي سلمة القتيبي انما قال لا في الرجل تكون عليه كفارة
فيصوم يومين ثم يجزئ في اليوم الثالث ما يطعم ويكسو او يعتق انه يفطر ولا يجزئ به صومه ذلك ويكفر بيمينه
ان شاء اعتق وان شاء اطعم وان شاء كس ولو ان رجلا قال ان اشتريت فلانا فهو من يميني شر اشتراه بنوي ذلك
تلك اليمين عتق واجزاء عتقه من كفارته ولو اشترى امة قد ولدت منه فاعتقها عن كفارته او قال ان اشتريتها
فخرجت من يمينه كانت حرة كما قال لم يجز عتقه في يمينه امة او ولد وهي تعتق لو ولد لولم يقل فيها هذه المقالة
ولو ان رجلا من اهل الذمة اخلط على يمين ثم اسلم فحنت في يمينه ذلك لم تكن عليه كفارة في عتق ولا غيره لان اهل
كان منه في حال الكفر والذي كان فيه من الكفر اعظم من الحنت ولو ان رجلا اعتق عبدا عن كفارة يمين يئز بذلك
بنته ولم يتكلم بها نه وقد تكلم بالعتق اجزاء عتقه في كفارة يمينه ولو ان رجلا اخلط على يمين فاعتق عنها قبل
ان يحنث كالا عتق جائزا ولا يجزئ ذلك عن يمينه ما لم يحنث بعد ذلك يحنث عليه كفارة ولو ان رجلا احنث
في يمين فاعتق عبدا عن يمينه وليس له ما لا يجزئ كان العتق جائزا من ثلثة ويسقي العبد في ثلثة قيمته
ولا يجزئ عتقه في يمينه ما وجب عليه من التسعاية ولو ان رجلا اعتق عبدا على ما العتق بيمينه او اعاده نفسه
عتق ولم يجز عتقه في يمينه ما اخذ منه من الجعل ولو ان رجلا قال العبد ان يخرج عن يميني على الف درهم
وقبل ذلك العبد لم يجز ذلك عتقه ولو ازال المولى ابراء العبد من الاف بعد ذلك لم يجز عتقه من يمينه لذلك
كان فيه من الجعل ولا ينفعه ابراء اياه من المال بعد ذلك ولو ان رجلا اعتق عبدا على ما العتق بيمينه عتق العبد
ولا يجزئ عتقه في يمينه ما اخذ منه من الجعل قال ابو

[illegible]

وليس امر رجل من اجل ما به في كفارة يمين لا في غيره من ذلك وكذا لو ان يمينتا اذ عني عند عتمة ان
يضا عتمة في كفارة يمين لا يجوز ذلك لا في كفارة يمين ولا في كفارة يمين ولا في كفارة يمين
باب في كفارة يمين في كفارة يمين
ابن اشر خلف ايضا في ذلك المجلس في مجلس اخر لا يبعثه ايضا ابدا في كفارة يمين الذي جعل عليه كفارة يمين
كفارة يمين لا ان يكون نوى باليمين الاخرى اليمين الاولى فيكون عليه كفارة واحدة وان لم يكن في يمين
الاخرى الاولى في كفارة يمين انما كفارة ان بلغنا ذلك من ايمانهم المعنى في ذلك لو ارادوا باليمين الاخرى
التقليد في التشديد على نفسه ولو ان جلا خلف على حق امرى من ايمانهم المعنى في ذلك لو ارادوا باليمين الاخرى
لم يكن عليه كفارة وكذلك في كفارة يمين تكون على المدي عليه ما جعل على شيء من كفارة يمين في كفارة يمين
اذ عليه وسلم انه قال اليمين الغرور تدفع اليها باليمين الغرور تدفع اليها باليمين الغرور تدفع اليها باليمين
الله عليه وسلم انه قال في كفارة يمين من كفارة يمين ما لم يدر ما هو عليه من كفارة يمين في كفارة يمين
شديدة والمما شرفها عظيم ليس فيه كفارة ولو ان جلا خلف بالله لا يفعل كذا او كذا ثم خلف على ذلك ايضا
ثم خلف على ذلك ايضا بالحق في كفارة يمين كانت عليه كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
ولو ان جلا خلف بالله لا يفعل كذا او كذا في وقت ذلك في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
الاسم على ذلك وان يمين الذي جعل عليه كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
الله صلى الله عليه وسلم انه قال من خلف على يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
ليتم كذا وكذا ولم يوفى له ذلك في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
ان يموت قبل ان يفعل ذلك فادامت قبل ان يفعل ذلك وجب عليه كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
موتة ولو ان جلا خلف على يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
خلف على ذلك بايمان كثير بعد ان تكون متصلة فقال على كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا
والا في المساكين صدقة عليه بقلية عمدا او دينا فانه ان كلمت فلانا ان شاء الله ثم كلمه لم يكن عليه جنة
ولم يجز عليه شيء في ايمانه وكذلك لو كان في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
انهم قالوا من خلف بالطلاق او بالعتاق فقال ان شاء الله فلا على كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
عن عبد الله بن عباس عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
ان شاة الله لا حنت عليه ولا كفارة وكذلك لو قال لا ان يدين ولا ان يدين ولا ان يدين ولا ان يدين ولا ان يدين
الا ان لا يستطيع ذلك فهو على كفارة يمين ان كان يمين ما سبق من القضاء فهو مؤثر عليه ولو ان بكاه ولا يبعث عليه
شي وان كان يمين لا ان لا يستطيع لشي يمين عليه من لبلايا او الحاجة التي خلف عليها فان فعل ذلك قبل ان
يجوز ذلك له حنت وان فعل بعد ما يمين به عاقا لم يحنت وان لم تكن له نية في الاستطاعة فهو مؤثر عليه
ولا يكون على القضاء ولا على القدر الا ان يمين في ذلك ولو ان جلا قال واذا لم اكل فلانا ولا فلانا ان شاء الله يمين
بالاستئذان اليمينين جميعا ولم يكن بينهما سكوت كان الاستئذان عليهما جميعا وكذلك لو قال على حجة ان كلمت
فلانا على عمرة ان كلمت فلانا ان شاء الله فكله لم يحنت فلما اذ قال عبد الرحمن بن كعب بن جابر في كفارة يمين
كلمت فلانا ان شاء الله ثم كلمه كان عبده الاول في القضاء ولا يدين في ذلك الا فيما بينه وبين الله تعالى
فذلك لو قال لامرأة ان كلمت فلانا فانت طالق انت طالق ان كلمت فلانا ان شاء الله ثم كلمت فلانا كان في
القضاء يمين عليها التولية الاولى اذا كلمت فلانا واما فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان يمين في الاستئذان
ذلك كله فانه لا يمين عليها شيء فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق انت طالق ان شاء
الله كان يمين في القضاء يمين فيما بينه وبين الله تعالى لا يمين عليها شيء حتى تكلمه وكذلك في كفارة يمين

ينظر

ايضا وكذلك لو قال لامرأة ان خلفت بطلاقك فعتدي حرقا لعتدي ان خلفت بعقرك فاسرقة طالق
فان عتدي بعقرك فعتدي حرقا لعتدي ان خلفت بطلاقك فعتدي حرقا لعتدي ان خلفت بعقرك فاسرقة طالق
وكان عبده حرقا لعتدي ان خلفت بطلاقك فانت طالق انت طالق انت طالق فانه قد خلف بطلاقك
وقعت عليها التولية الاولى الثانية ان كان خلف بها وكانت في مدة سنة لا في مدة سنة لا في مدة سنة لا في مدة سنة
الثانية فانت طالق الثانية التولية الاولى خلف بطلاقك الثانية فانت طالق الثانية فانت طالق الثانية فانت طالق الثانية
الثالثة يمين اخرى لم يحنت بعد ان عاقا الكلام وقعت عليها ايضا تولية اخرى ان كان لم يدخل بها
والمسألة في طلاقها وقعت عليها التولية واحدة وستطامس في ذلك ولو ان جلا قال لعتدي انت حرة خلفت
بطلاق امرأتك فانت طالق انت طالق ان شئت لم يبق لك ذلك فان عتدي وقيل لا يمين عليه لعقوب ليس
مذا يمين وكذا لو قال لعتدي امرأتك بطلاقك فانت طالق انت طالق انت طالق فانت طالق انت طالق انت طالق
انها لو قامت من مجلسها ذلك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك
ان خلفت هذه الدار لم يبطر ذلك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك بطلاقك
فوله انت طالق لو ان تكلمت وانت طالق ان تكلمت وانت طالق ان تكلمت وانت طالق ان تكلمت وانت طالق ان تكلمت
العبء وطلاق المرأة **باب المساكين في كفارة يمين**
بالقضاء لا يساكن فلا فلا لا يمين له في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
ذلك فقد ساكنه وقع عليه حنت في كفارة يمين وان كان نوى حنت في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
واحد يكونان جميعا في حنت في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
في قرية في مدينة وكل واحد منهما في دار واحدة لم يحنت ولم يقع عليه يمين الا ان يمين ذلك في نوى
ان لا يساكن في مدينة ولا في قرية ولا في قصر لم يمين ذلك في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
المساكن في ذلك في الدار في دار واحدة او بيت واحد ولو خلف لا يساكن في بيت فدخل عليه في بيته
نايزا او اوصافه فاقام في بيته يوما او يومين لم يحنت لا يمين ساكنه الا ان يمين هذا والمساكن
التجارة البينة معتادة فاهلها لا تترك الرجل قديم في القرية فيدفعها او يبيت فيها او يقبل فيها ثم يترك
ما سكنها قط فيكون حادقا ولو ان جلا كان ساكنا في دار خلفت لا يسكنها ولا يمين له ثم اقام فيها بعد
يمينه يوما او اكثر من ذلك وقع عليه حنت وكان قد سكنها فيمنع من حنت في كفارة يمين في كفارة يمين
ولو ان جلا خلف لا يساكن فلانا في دار وسماها بعينها فانت طالق الدار ورضي عنها ما خايطا ثم فزع كل واحد
منهما بابا لنفسه ثم سكن الجاهل في طاعة والآخر في طاعة كان قد ساكنه ووقع عليه حنت لانه قد ساكنه
فيها بعينها ولو خلف لا يساكن في منزل او في دار لم يمين ذلك في كفارة يمين في كفارة يمين في كفارة يمين
فضر بها يمينها فزع كل واحد منهما بابا لنفسه على حدة سكن الحالف في احد القسمين في الاخر القسم
الاخر لم يقع عليه حنت وكان على يمينه كما هو ولم يكن عليه حنت ولا كفارة ولو خلف رجل لا يساكن جلا ولم
تكن له نية ساكنه في دار عظيمة فيها مقاصير فكان الحالف في مقصورة يعلق عليها باب ويسكن الاخر في مقصورة
اخرى لم يقع عليه حنت وانما يقع اليمين في مقاصير المتزل واحد لا تترك ساكنه في دار حنت اذا خلفت الرجل
دارا لم يدين الا في مقاصير المتزل في مقاصير المتزل في مقاصير المتزل في مقاصير المتزل في مقاصير المتزل
في منزل كل واحد في بيت يمين حنت ولو خلف لا يساكن في دار فهو كفارة في حنت اذا خلفت الرجل
لا يسكن دار بعينها فعتد يمينه بناء اخر فكنها ولم تكن له نية فقد حنت لانه تلك الدار بعينها واما
خلف الرجل لا يساكن في دار فلان هذه فباع فلان داره تلك التي خلف عليها الرجل فسكنها الحالف فان كان
خلف نوى ما انت فلان فانه لا يحنت وان لم يكن نوى ذلك فانه يحنت لانه تلك الدار بعينها في قول محمد

فانت طالق

جاء ولا يتبين له فالحب ما اكل من سمسم او غيره فانه يحش لا نكل شي يقع عليه اسم الحب ما اكل الناس فانه يدخل في حبه
ويقع عليه الحش اذا اكله فان بقي شي من ذلك يحش او سواه فانه يحش ان اكله ذلك ولا يحش اذا اكل غيره واذا اكل
الرجل الا اكل عسلا او لبنا او سويقا فشرى شي من ذلك شرى فانه لا يحش وكذلك كل شي يؤكل ويشرب اذا
خلف لا ياكله فشرى به لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من
الرجل الا اكل غير الاكل فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من
سوى غير الحش لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من
ان يكون نوى ذلك فانه حش وان لم يكن له نية لم يحش فانه لا يشترط ان يكون حشا ولا اكل حشا الا ان
يكون من الذرة وغيره فان كان من لبن لم يلد ذلك طعاما لم يحش وان كان من لبن لم يلد ذلك طعاما لم يحش وان كان
عامتهم لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من
عليه شي وان خلفه رجل فلهما الحش ولا يتبعها بطلا او صفاق او غيره ولا يتبين له فانه لا يلد الاكل فلهما
هنا ان لم يحش لان يمينه فانه حش وان لم يكن له نية لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من
الكلام الا ان يتيقن غيره فيكون ما نوى يا د

كفاة اليمين في الشر في قول الجدي

واذا اكل الرجل يشرب شرابا ولا يتبين له فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
يحش وكذلك لو نوى شرابا بيمينه خلف على ذلك بعثوا بطلا او غيره ولم يشرب من الشراب فشرى غير الذي نوى فانه يدين بيمينه
بينما يمينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضا واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من
والاندية في ذلك كما سوا واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
حش وان شرب لبن في ماء فشرى منه فان كان اللبن على الماء يوجد طعمه فيرى فيه فانه لا يحش
ان شرب وان كان الماء هو الماء لم يفرق بينه وبين الماء فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
خلف لا يشرب ماء فشرى بيمينه لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
او عسلا او جرة لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
عجا بيمينه فشرى بيمينه لان هذا ليس بيمينه ولا يمينه لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
ولو شرب بيمينه لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
نبينا واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
فيه حش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
من شراب ذرير اخر من شراب غيره وقد ضمهما فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
خلف من شراب ذرير اخر من شراب غيره وقد ضمهما فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
منه يري ان يعلم ما صحه الا ان يكون عتق ان يرد حله جوده واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
فمنه ما نوى لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
خلف الرجل لا يشرب شيئا ولا يتبين له فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
منه شيئا ليس بيمينه فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
لو حش ان لا يتبين له فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
طعام فلان الا ترى انه لو قال لا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
خلف الرجل لا يشرب شرابا فاكل عسلا او لبنا لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
الا على ما يشرب ولو خلف ان لا يدق شرابا وهو يعنى ان لا يشرب لنبينا خاصة فاكله الا لم يحش لان قال

كذا وجه

شبا

الشكر بيمينه
عصير الابل
استخدم

لا ادق شرابا الا ان يكون غني ذلك لانه قال شراب ولو خلفه لا يدق لبنا او عسلا او سويقا فشرى
اكل من حش وان شرب منه حش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
شرب شيئا بيمينه لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
شرى من القدر فان لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
يحش وكذلك لو اشترى من ما مدله فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
وغيره لا يحش في قول الجدي حش وان لم يكن له نية لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
فاما المعنى فيه ان يلد حش فانه لا يشترط ان يكون حشا ولا اكل حشا الا ان يكون من الذرة وغيره فان كان من لبن لم يلد ذلك طعاما لم يحش وان كان
بقدح فشرى به لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
وكذلك لو اشترى من ما مدله فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
انتم على البسط ولو اشترى قدامه لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
يحش فان اشترى اكثر من نصف حش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
ولا يتبين له كان مثل هذا سوا او لومي ثوبا بيمينه لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
ثوبا بيمينه فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
من الذي لم يحش من غيره ثوبا لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
كان اطلاقا ولو خلف على ثوب لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
جينة حش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
خلف الحش واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
فانه يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
ولو خلف على ذلك بعثوا بطلا او غيره ولم يشرب من الشراب فشرى غير الذي نوى فانه يدين بيمينه
خلف الرجل لا يشرب شرابا ولا يتبين له فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
لبن لغيره بيمينه قبل ان يبيعه ثوبا فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
فلان لم يحش ثوبا من غير ثوب اخر فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
وكذلك لو خلف لا يشرب ثوبا من غير ثوب اخر فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
وكل شي من هذا يشرك المحلوت عليه اخر فان لم يحش واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
او قبا فلبسه فانه يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
كان مقطعا فاذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
له فلبس ثوبا من غير ثوب اخر فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
كله الا ترى ان لو لبس ثوبا عليه ابريسم او غير ذلك لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
وان كان حش خلف لا يشرب شرابا او ابريسم او غيره فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
حش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
بقطير او حش بقطير لم يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
الا يشرب ثوبا من ثوب اخر فانه لا يحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل
هذا الثوب فحش لان الشرب غير الاكل واذا اكل من الاكل لا يحش لان الشرب غير الاكل

م

مغایب

فأبنت الشمس من أبوها الذي كان من الشهر قبل أن يعطيه فأنعمت وإذا دخلت يعطيه عند طلوع الشمس فله
من جبر نطلع الشمس إلى أن تنبصر فإذا دخلت يعطيه يومئذ أو كما أفله ذلك اليوم كله فإذا غابت الشمس
فيل أن يعطيه خبث وإذا دخلت يعطيه ما له من الشهر فاعطاه قبل ذلك أو بعده إلى الطالين أو إلى الزوال
الحلال وهو الهلال وليس عليه شيء فإنه لا يحسن في قول أبي حنيفة ومحمد ويحسن في قول أبي يوسف وذكر ذلك أبو
المطلب بن أبي الطالبي أنه لا يحسن لأنه قد مات قبل أن يرضى له مدة الأثر وكان له إرث أعطاه فباع في من الشهر في حث وذكر ذلك
لو دخل على هذا الحق أو طلاق وذكر ذلك أبو المطلب بن أبي الطالبي في ذلك وكيل الطالين يومئذ يحسن ولو دخلت يعطيه
حتى يافن له فلا نفقات فلا أن أولئك حتى يافن له فلا نفقات فلا أن قبل أن يافن له ثم كله أو أعطاه فحقه لم يحسن
لأن فلا نفقات قد مات وانقطع أتم في العطاة والكلام وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وفيها قول آخر فيها أنه يحسن
وهو قول أبي يوسف إذا أعطاه فإن كان فلا نفقات قد مات قبل أن يافن له فأنه لا يعطيه وإذا أعطاه فحقه لم يحسن
طعنا سماء عدا أو ليليس شيء أو قدما فعدا فحصر في ذلك الطعنا أو الثوب قبل أن يحسن فحقه لم يحسن لأنه قد توفي
من ماله وقد دفع شيء وقال أبو يوسف ومنه يحسن أو لم يرضى أو قدما فعدا فحصر في ذلك الطعنا أو الثوب قبل أن يحسن فحقه لم يحسن
فلا نفقات له عليه وليكفر فلا نفقات أو كما ولم يوقت لذلك وقتا مما كانت الحلف عليه قبل أن يفعل أو الحالف
فإن الحث قد وقع على الحالف لأنه لم يفعل ذلك وإذا دخلت يعطيه فلا نفقات له ولا نفقات قد مات قبل ذلك وهو
لا يعلم لم يكن عليه حث وذكر ذلك أبو المطلب بن أبي الطالبي في ذلك ولا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات
ومحمد وفيها قول آخر أنه يحسن في ذلك علم أو لم يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد فحقه لم يحسن فحقه لم يحسن
في هذا الكفر فظفر فاذ البصر الكورما لم يحسن وذكر ذلك أبو المطلب بن أبي الطالبي في ذلك ولا نفقات فلا نفقات فلا نفقات
شيئ الأثر كانه لو دخلت ليكفر فلا نفقات أو كما ولم يوقت لذلك وقتا مما كانت الحلف عليه قبل أن يفعل أو الحالف
في قول أبي يوسف ومنه فحقه لم يحسن فحقه لم يحسن فحقه لم يحسن فحقه لم يحسن فحقه لم يحسن فحقه لم يحسن
يا فيها كان الطلاق يقع على امرأته فإن كان دخل معها فلها الميراث لأن الطلاق قد وقع عليها قبل الوقت وموافرا لعد
عليها بعد الأجلين أربعة أشهر وعشرون تنكح فيما ثلاث حية في أن يكون دخل معها فله الميراث خلافا لعد
حث ووقع الطلاق عليها فحاشا مات ولم يافن البصرة وقال أبو يوسف فالحالف الأولي عليها العقد بالحيض
وليس عليها المشهور ولو نفى الرجل لم يمت فماتت لمراته كان الميراث منها أن الحث والطلاق لم يقع عليها بعد
الأثر أنه يقدم أن يافن البصرة وذكر ذلك أبو المطلب بن أبي الطالبي في ذلك فمات قبل أن يقع وقع الحث عليه ولو
بطلاق امرأته ثلاثا لم تراث امرأتها البصرة ولم يوقت لذلك وقتا مما كانت الحلف عليها قبل أن يفعل أو الحالف
أن تموت ولا ميراث الزوج ولو ماتت الزوج وبقيت المرأة لم يمت فماتت لمراته كان الميراث منها أن الحث والطلاق لم يقع عليها بعد
تلقى البصرة وفي المسألة الأولى قد ماتت ولم تراث البصرة فوقع الحث عليها وذكر ذلك أبو المطلب بن أبي الطالبي في ذلك
يوقت فيه وقتا مما كانت قبل أن يفعله وجب عليه الحث ولو دخلت رجل محقق كل عملك له لا يكفر فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات
يوسفية ثم اشتري مرقيا ثم كلف فلا نفقات لم يمت فماتت لمراته كان الميراث منها أن الحث والطلاق لم يقع عليها بعد
باعتهم ثم كلف فلا نفقات لم يمت فماتت لمراته كان الميراث منها أن الحث والطلاق لم يقع عليها بعد
في يومه كلف ثم اشتري مرقيا ثم كلف فلا نفقات لم يمت فماتت لمراته كان الميراث منها أن الحث والطلاق لم يقع عليها بعد
كلفت فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات
بعد كلامه فليس يحسن حق الاما كان في ملكه يومئذ ولو كلف فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات فلا نفقات
ومدبرون وأما ما أتوا به من كلفه علق مولا كلفه غير مكاتبين فأنهم لا يعفون وإن قالوا في حيث الرجال أو النساء
فأنهم يصد وفيما بينة وبين الله تعالى ولا يصد في القضاء ولو قال لم يكن المدبر في ذلك لم يدين فيما بينة وبين
الله تعالى ولا يصد في القضاء ولو لم تكن له بينة لم يعفون مكاتبوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولو قال كل

وقيل عليه الخشت و لو خلف لا تخد مني خادم فلان تخد مني خادم و بين فلان و بين اخر لم يخش لا لخدمته
 فلان كلها و ذلك لو كان فيها شقص غير فلان قليلا كان او كثيرا فانه لا يخش اذا خدمته و كذلك لو قال كل
 مملوك لي استخدمه في حجر و ليس له الا رقيق يبيعه و بين اخر فاستخدموا و احدا منهم لم يخش فلم يفعل عليه عتق
 و لو قال كل مملوك لي لا يفتق احد منهم لانه ليس له مملوك تام و اذا خلف الرجل لا يخدمه تامه فلان و ليست
 له نية في فلاح و لاجارية فانه يخش في ذلك خدمته لان كل واحد منهم مملوك و الصغير الذي يخدمهم و الكبير
 سواء في ذلك كله باب
 اليمين في الركوب و اذا خلف
 الرجل لا يركب اية و ليست له نية و ركب فرسا او حمارا او بغلا او برذونا فانه يخش و كذلك اذا ركب غير فرس
 له من اذن و ايسر القياس و لكن لو ارجع القياس في ذلك فاذا ركب غير فرس لم يخش لان اذن لم يخش و لو اركب
 يعبرا او جنيته لم يخش اما اضع هذا على معنى كلامنا لان يكون نوى ذلك و اذا خلف الرجل لا يركب اية
 وهو يعنى الخيل و ركب حمارا لم يخش و اذا خلف على ذلك بعثق او طلاق و دينته فيما بينه و بين الله تعالى و لا
 ادينه في القضا و لو خلف لا يركب فرسا و ركب برذونا او خلف لا يركب برذونا و ركب فرسا لم يخش و لو خلف لا يركب
 شيئا من الخيل و ركب برذونا او فرسا فانه يخش لان من الخيل يخدمه و البواذين لا يخدمها و الفرس لا يخدمها
 و لو خلف لا يركب و يؤتى الحمار و يستمر اية و لا يخش ذلك لم تكن نية هذا بشي و ان ركب بغلا خشا و فرسا
 لانه لم يفعل لا اركب فانه لما قال لا اركب وهذا لا يكون فيه نية و لو خلف لا يركب اية و مؤركب في ذلك على حاله
 ساعة و انما اذا ركب اية و ركب بعد يمينه فان نزل جبر خلف لم يخش و لو خلف لا يركب اية و لم يخش
 انسان على اية و هو كاره لم يخش لانه لم يركب ما حمل عليه فان كان هو ذن في نفسه او لم يزل ذلك فعد
 خشت و لو خلف لا يركب اية و ركب اية بسرج او اكاف او غرابا فانه يخش و لو خلف لا يركب اية فلان
 و ركب اية لعبد لم يخش اذا لم تكن له نية جبر خلف فان كان نوى خشت و لو خلف لا يدخل دار فلان ذلك
 دار العبد و كذلك لو خلف لا يستخدمه و اذا فلان فاستخدمه و اذا العبد و سواء ان كان عبد ليس
 عليه دين او عليه دين و هذا قول في حنيفة و اني يوسف و فيها قول اخر انه يخش اذا انقل شيئا من هذا
 لان كل مال العبد فهو للشيء و هو قول محمد و اذا خلف الرجل لا يركب اية فلان و ركب اية لمكانته و العبد
 قد اعتق بصفه و مؤتي في نصف قيمته لم يخش و كذلك لو خلف على خدمته عبدا و سكنى يار و ليس
 ثوب فلان فليس ثوبا لمكانته و اذا خلف الرجل لا يركب اية فلان و ركب اية لمكانته و اوله من نصف هذا
 و العبد سواء القول في هذا مثل القول في العبد و اذا خلف الرجل لا يركب اية و يركب شيئا و ركب شيئا في حنيفة
 او في محل او اية بسرج او باكا او رحا فانه يخش و ليس من هذا شي الا مؤركب و اذا خلف الرجل لا يركب
 هذه الدابة بعينها فتخشت بعد اليمين و ركب و لدها لم يخش لان و لدها غير ما خلف عليه و اذا خلف
 الرجل لا يركب بهذا الشرح فزاد فيه شيئا او نقص منه شيئا و ركب فانه يخش لانه ذلك الشرح بعينه
 و لو بدل الشرح بعينه و ترك البدل مقلسا كانا مملوكا مؤركب لم يخش و اذا خلف الرجل لا يركب اية
 فلان و ركب اية بعينه و بين لم يخش لانها ليست له كلها و اذا خلف الرجل لا يركب اية فلان لانه لا يركب
 و ليس له مال الا من على رجل مفلس كانا مملوكا لم يخش و كذلك لو كان رجلا و غصبه ما لم فاسنه فافترق
 له بها و حمله و مؤقلم بعينه فهو سواء ان كان له مال عند عبده فغرمه فانه يخش و كذلك لو كان عند فضة
 او ذهب قليلا كان او كثيرا و ان لم يكن عند مال و لانيته له الا الدبل الذي كرت لك و خلف جبر خلف و هو
 يؤتى الدبر فانه يخش و ان لم يكن له دين و لا حنث و لم يرض من حيوان او غير ذلك لم يخش بالمال و مال
 و لانيته لغناه يخش و اما اليمين في هذا على الدنيا في الدرام و يقع على الذميمة و الفضة و على كل مال غير
 ذلك للمقاربة و ما كان يجب فيه الزكاة من الايل و الغنم و الحمير و لو كان حطنة ارشيه و ذلك للمقاربة كل هذا

[illegible]

ما لا بد من سببه سوى المكاشفة يجوز ذلك قال لا قلت ولم قال لا نعم انما المكاشفة لا يجوز الا ان ياد
 له سببه ولم ياد ان لا قلت اذ ان كان ضمن سببه غير سببه من سببه ارا حال سببه عليه حال مير
 المكاشفة لا يجوز الا ان يكون على هذا الوجه قال نعم قلت لم قال لا نعم انما المكاشفة **قلت**
 ارايت رجلا كاتب عبد الله على ما اراد بغيره عليه بنحو ما علمه السيد على ان يجعل له بعض المكاشفة و
 عند ما بقي من يجوز ذلك قال نعم قلت ولم وانت تكره في المير قال لا ان المكاشفة بمنزلة عبده فلذلك
 لم اكرهه ولا يكون هذا بمنزلة الحق قلت ارايت ان ضاحك من المكاشفة على عبده بغيره من يجوز ذلك قال نعم
 قلت وكذلك لو ضاحك على غيره من المكاشفة على ارا او ارض او طعم او غيره ذلك قال نعم قلت
 ارايت ان افرقا قبل ان يقتض ذلك السيد على ذلك الصلح قال لا قلت لم قال لا الصلح قد دفع
 على شيء بغيره الا ترى انه لو اشترى ذلك الشيء بغيره على المكاشفة بغيره من المكاشفة لا يجوز ذلك قال نعم
 فسادا للبيع قلت ارايت ان ضاحك على عبد الله على ارا او طعم او غيره من المكاشفة لا يجوز ذلك قال لا قلت
 لم قال لا نعم فاسد قلت ولم قال لا نعم ضاحك بدين فلا يجوز قلت ارايت رجلا كاتب عبده له واشترط
 عليه فدمته شهرامع المكاشفة يجوز ذلك قال نعم قلت ارايت رجلا كاتب عبده له واشترط شهرامع
 عليه بنحو ما كل شهر على ان يودي مع كل محرم ثوبا قد سماه وتسمى جفنة يجوز ذلك قال نعم قلت وكذلك
 لو قال على ان يودي مع كل ثوب ثوبا قد سماه وتسمى جفنة يجوز ذلك قال نعم قلت ولم اجزى هذا واشترط شرطها
 فوعدت عليه المكاشفة قال لا ان المكاشفة وقعت على جميع ما تسمى وتسمى جفنة قوله قد كان ثوبا على كذا وكذا
 قلت ارايت ان يجزى عن شيء ما اشترط عليه مع محرمه وقد ادى محرمه وقد يجزى عما كان اشترط عليه من
 الزيادة مع النجاسة يرد في الرق قال نعم فاسد ما كان اشترط عليه من الرق قلت وكذلك لو كانت
 على ما يشترط ان تبر من بغيره او من غير المكاشفة يجوز ذلك نعم قلت ارايت رجلا كاتب عبده له او انه على الف
 درهم على ان يودي في البيرة كل شهر ما به درهم ولو لم يسم شيئا المكاشفة يجوز ذلك قال نعم قلت ولم قال لا نعم
 كانت على شيء معلوم قلت ارايت المكاشفة التي يجوز ما قال كل مكاشفة على ما يبر او ادم او شيء مما يكال
 او يوزن بعد ان يسميه او على ثياب بعد ان يسمي جفنتها او على خاد مجازي **قلت** ارايت رجلا
 كاتب عبده له على الف درهم فاذا انا الى السيد ثم جاء رجل فاستحق ذلك الف فلما كان المكاشفة قال
 المكاشفة يخرج عليه السيد الف مكاشفة قلت نعم قلت قال لا نعم فاسد ان المكاشفة لا تكون الا على
 لم تقع على هذه الالف بغيرها **باب** **ما لا يجوز من المكاشفة قلت**
 ارايت رجلا كاتب عبده له على ثمنه يجوز ذلك قال لا قلت ارايت اداى اليه ثمنه هل يعنى قال نعم
 قلت لم وانت تجزى المكاشفة قال انا اشدت المكاشفة لانها كانت على شيء بغيره فاسد اداى اليه قيمته
 علق قلت ارايت رجلا كاتب عبده له على ثوب ولم يسم الثوب يجوز ذلك قال لا قلت وكذلك لو كانت
 على ارا او غيره ذلك من العروض ما لم يسمي ولا معلوم قال نعم قلت ارايت اداى اليه ثوبا لم يعنى
 قال لا قلت لم وانت قد اجزى علق في الباب الاول قال ليسا سواء ولم يود في هذا الباب ما كانت
 عليه لا تنزى انما كانت على ثوب ولم يسمه قلت وكذلك لو كانت على ثوب لم يعنى قال نعم قلت ارايت
 رجلا كاتب عبده له على الف درهم على ان يطعمه ما اقامت مكاشفة من يجوز هذه المكاشفة قال لا قلت
 ارايت ان كانت المكاشفة فاسدة فادتها هل تعنى قال نعم قلت ولم وانت لا تجزى المكاشفة قال لا قلت
 معروفة فاما اشدتها من قبل الشرط فاذا اداها قبل ان ترد علق قلت ارايت ان كانت مكاشفة
 قبلها اكثر من ذلك على وجه السيد على شيء من فضل ذلك قال نعم قلت لا ولا يرجع بفضلك مكاشفة مثلهما
 ثم رجع بعده لك فقال يودي فضل القيمة بعده لك ومقول مجزى **قلت** ارايت ان يطعمها

السيد مكاشفة التي كانت عليها مكاشفة فاسدة فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 هل يكون لها على شيء فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد
 قال لا نعم اذ ان مكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد
 ان رجلا باع شيئا فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد
 لم يكره على البيع فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد
 قلت ارايت رجلا كاتب عبده له مكاشفة فاسدة فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد
 قال نعم فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 قال نعم فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 قال لا نعم فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 ثم ماتت المكاشفة قبل ان تودي فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد
 عليه سعاية في شيء قلت ارايت ان استسقاء فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 فيه قلت ارايت ان كاتب لامر المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 معفا قال نعم قلت لم قال لا نعم فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 علق قلت ارايت رجلا كاتب امته له على ان يخدمه فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 لا قلت وكذلك لو كان عبدا قال نعم قلت ارايت ان كاتب امته على ان يخدمه فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 للسيد هل يجوز المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 درهم على ان يخدمه فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 في المكاشفة ما لا يعرف قلت ارايت اداى مكاشفة هل يعنى قال نعم قلت ارايت اداى مكاشفة هل يعنى
 درهم وعلى وصيعة مع اداى مكاشفة هل يعنى فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 لم يعنى الف وجعل اجلها الى العطاء بل يجوز المكاشفة قال نعم قلت وكذلك لو كان في الحصاد او
 الى الديار او الى نحو ذلك مما يعرف من الاجل قال نعم فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 انا الجمل المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 ولا يعنى ولذا قلت لم ولا يعنى ولذا قال لا ان المكاشفة فاسدة قلت ولو كانت على الف درهم
 مكاشفة فاسدة فولدت ولذا شرع علق السيد اداى يعنى فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 عبدا له على الف درهم وبنى قيمته على انه اداى يعنى فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 قال نعم فاسد فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 نعم ولكن اداى الالف الى علق **قلت** ارايت رجلا كاتب امته له على حكمه على حكمه على حكمه على حكمه
 هذه المكاشفة قال لا قلت ارايت اداى قيمتها هل يعنى قال لا قلت ولم قال لا نعم فاسد فاسد المكاشفة
 غير شيء سوى قلت ارايت رجلا كاتب عبده له على عبده من يجوز المكاشفة قال لا قلت ولم قال لا نعم
 مكاشفة على عرض لغيره فلا يجوز المكاشفة على اموال الناس من العروض الا ترى ان مكاشفة على اموال
 قلت وكذلك لو قال ان يترك على اداى فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 وكذلك لو قال على كذا فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة
 على ان يترك هذه المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة فاسد فاسد المكاشفة

ظ
 مناقضا
 اصله

قلت لا اري ان ادعى العبد الف درهم غير ما اهل يعقوب قال نعم قلت في الدلالة لا تشبه العبد بغيره قال لا
لأن عليه ذلهم مثلها قلت اري ان ادعى ان اهل يعقوب قال لا تشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
قال نعم لك نية بغيره وبغيره من حيث شئت قلت لا اري ان ادعى ان اهل يعقوب قال لا تشبه العبد بغيره
العبد بالخيار يوما مل يجوز له ان كان له نية في العبد قال لا تشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
بالخيار قال نعم قلت لا اري ان كان له نية في العبد قال لا تشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
منها ونعم من المولى لك نية بعد ذلك قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
بعده وبقي له ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
ثلاثة ايام فاعقوب السيد نصفها قبل منى الثلاثة ايام قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
والخيار لرد ما وبيت بينهما في نصف قيمتها في قول الخليفة قلت لا اري ان كان له نية في العبد بغيره
في ايام الثلاثة فاعقوب السيد الولد قد كان السيد بالخيار فيكون هذا الخيار لرد المالك
نعم قلت لا اري ان كان له نية في العبد بغيره قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
الف درهم يؤيدها البية بخبره او شرط ان يخرج من ماله فليطعمه مائة درهم سوى الخبز من غير هذه
المكانة قال لا تشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
جميعا والرجل يكاتب عبده على نفسه وعلى عبده له اربعة ارباب قال لا تشبه العبد بغيره
عن حماد عن ابيهم قال لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
وان يجوز ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
له مكانة واحدة وجعل الخدم واحدة وكذا كل واحد منها من صاحبه وكذا ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
المكانة العبدية وكذا ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
ادى على الاخرى قال نعم ويرجع عليه بنصفه مكانة قلت وكذا كان في الخيار في رخصت قال نعم
الاخرى صاحبه لان المكانة كانت عليه جميعا قلت في السيد ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
اذا كانت المكانة على ما ذكرت لك قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
الاخرى قال نعم ويرجع على ما ادى قلت ولم قال لا تشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
انما لا يعقوب ان الادب اجمع المالك قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
يؤدى جميع المكانة قلت فانما كانت احدى اربابها اربابا على قيمة الميث من المكانة قال لا تشبه العبد بغيره
قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
اذا كانت احدى اربابها اربابا على ما ذكرت لك قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قيمة المكانة مختلفة فادى احدى اربابها اربابا على ما ذكرت لك قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
المكانة قلت لا اري ان كان السيد قد اعقوب احدى اربابها اربابا على ما ذكرت لك قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
يرجع عنه بقدر قيمة الميث من ذلك قلت نعم وقد قلت ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قال لان العلق لا يشبه الميث لان العلق بمنزلة ما قد قبضت له اري ان كان له نية في العبد بغيره
المكانة على نحو ما ذكرت لك فقلت لا تشبه العبد بغيره قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت فيلزم من هذا ان لا يشبه العبد بغيره قال لا يشبه العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
نفسه وعلى عبده اربعة ارباب قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم

منها جميع المكانة على تعقبات جميعا قال نعم قلت فكيف يعقوب العبد بغيره قال لا تشبه العبد بغيره
قد قبض جميع المكانة بغيره فلو لم يكن له العبد بغيره قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
وكيف لا يشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
وكذا في القياس في هذا ارجو ان لا يكون له نية في العبد بغيره قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
منها ما المولى في العبد بغيره قد قد قد لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
الميث شيئا ما المولى في ذلك قال لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
الميث ادى جميع المكانة بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
يبيع العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
فرضي بذلك لشاهد يجوز ذلك قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
استغنيت من ذلك قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
الى السيد العبد يجوز ذلك قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
الرجل لا يجوز على عبده قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
الباب الاول قلت فان كان لا يشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
فاحد كما ينبغي له هل يجوز ذلك قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
ولو ادى في هذه من الوجوه جميعا علق المالك بغيره قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
عبد على حدة كانتا جميعا مكانة واحدة بالقدم وجعل الخدم واحدة او ايعقوب او ان يعقوب
رذا مل يكون للسيد ان يخذل واحد منهما اياها شأنا بجميع المكانة على ما ذكرت لك قال لا تشبه العبد بغيره
فما القول في ذلك قال يكون كل واحد منهما مكانة بغيره فقيمة ما كانا سواء كل واحد منهما
بمصر مائة وان كانت القيمة مختلفة فقيمة المالك بغيره فقيمة ما كانا سواء كل واحد منهما
من المكانة قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
ويجوز عن نفسه قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
لانها ليست مكانة وانما تكون المكانة بغيره اذ اعقوب العبد ذلك قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
ابويه ومؤخر من يجوز ذلك قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت وكذا لو كان خرا كان بغيره على رجل قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قال نعم قلت فيلزم المالك السيد العبد قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
على السيد قال لا تشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
قلت ولم ومنه من لا يشبه العبد بغيره لان المكانة كانت عليه جميعا قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم
لا يعطيه شيئا مل يكون له ذلك قال نعم قلت لا اري ان ادعى ان المولى قبل ان يعقوب الخيار قال نعم

فرد في الرق من رجوع الثاني معه ولم يجز قال لا ولكنه على كتابته يسرى فيها الولد على غيره فقلت لا
اذا مات المالك قبل الاول وقد ترك ما لا كثير وورثته لحرار ولم يرجع وارثا غير هؤلاء ما القول في ذلك وفي
مكاتبه قال لا ياخذ المولى ما بقي من مكاتبه من تركته وما بقي فلو ورثته ويسرى المالك في لورثته في مكاتبه
قلت ويصير مولا لم دون السيد اذا ادى اليهم كفاية قال نعم قلت فان تجزى صار رقيقا لم يرد
المولى قال نعم قلت ان ارسلت كانا مكاتبه يزوج شيئا من ثروة الباقي في الرق فلم يجز قال لا ولكنه
يسرى في مكاتبه حتى يؤتيها فان كانت مكاتبته الثاني فيها وادى بها مكاتبته الاول اذا قل بقى شي صار
لورثته المكاتب الاول ان كان له وارثا غير المولى والا كان للمولى في تصديق هذا والميت جيبا ويكون ولاؤه
الميت للمولى ويجز ولاؤه ان كان له اولاد لحرار من امرأة حرة ويكون ولاؤه الثاني للمولى الاول ايضا
لان ادى يفتق قبل ان يفتق الميت قلت لا ايتك لم يكن في مكاتبته الثاني وفاء بمكاتبته الاول
واخذ المولى ما ادى الثاني من ثروة الاول قال لا ولكن يفتق الثاني ولا يفتق الاول قلت فلو لم
يكون ولا الثاني قال المولى دون ورثته الاول قلت لم قال لان المكاتب ما من عاقل مملوكا فاما اذا كان
في مكاتبه الثاني وفاء فلهذا ما تركه للميت الاول فلهذا ايضا عبد عتق الاول والثاني جميعا قلت
اذا يت ان يفتق السيد مكاتبه مكاتبه هل يجوز عتقه قال لا قلت لم يزوج المولى مكاتبه
جاز قال لا لان الثاني ليس للمولى فيه ملك لا يترى لو ان المولى اعفق شيئا من مكاتبه لم يجز عنه وكذلك
مكاتبه المكاتبه قلت اذا يت ان يفتق المولى مكاتبه الاول هل يفتق الثاني بعفقه قال لا ولكنه مكاتب
على كاله العتق ويسرى في غيره فقلت لا يكون للمولى عليه سبيل قال لا قلت لا ايتا فاما ان المكاتب
الثاني قد ترك ما لا فيه وفاء بمكاتبته او ليس فيه وفاء قال ان كان ترك ما لا فيه وفاء بمكاتبته اخل
المكاتب الاول في ذلك مكاتبته ويقتصر على ما بقي فان كان للميت ولد لحرار او ورثة دون المولى فهو لهم
وان لم يكن له وارث لا للمولى المكاتب الاول بقوله ولاؤه ويجز ولاؤه ان كان له ولد لحرار من امرأة حرة
قلت ولا يكون للمكاتب مولا له ولا من ميراثه شيئا سوى مكاتبته قال لا قلت ولم لا يرثه ومكاتبه
قال لا لان المكاتب لا يرثه فاما ميراثها لغيره فقلت **و** ارايت المكاتب اذا كان عبد المالك عتقه
بجد مكاتبته هل يجوز عتقه قال لا قلت ارايت ان وهب له نصف مكاتبته واخرها بقي منها هل
يعتق قال لا قلت ان يتركها ويهب له جميع المكاتب هل يعتق قال لا قلت ارايت ان يتركها اقال
لعبد اذا اديت الف درهم فانت حرا واذا اعطيت الف درهم فانت حرا واذا اجبتني بالف درهم
فانت حرا يعتق في شيء من هذه الوجوه قال لا قلت ارايت مكاتبه كاتب جارية شران المكاتب
وطبها فقلت ما الجارية قال ان شات مضت على مكاتبته وان شات تجزى فتصير امر ولد
ولا يقدح في بيعها قلت اذا يتا اختارت العجز فاعتق المولى ولها ما لم يجز عتقه قال نعم قلت
ولم ولو اعفها في نفسها لم يجز عتقه قال لا انها ليست بمنزلة ولدها ولدها بمنزلة المكاتب الا
منزلة المكاتب لا يقدر على بيع ولدها على حال من الحالات ابا ما يسرى امر المكاتب قلت ارايت ان اختارت
العجز يكون للمكاتبان يبيعهما او يبيع ولدها قال لا قلت ارايت ان اعفق السيد الولد بعد ذلك
هل يجوز عتقه قال لا قلت لم وقد اجزت عتقه في ولدها قال لا انها ليست بمنزلة ولدها الا ترى
ان مولاها اذا ادى لمكاتبته صار امر ولد وليس له ما يوطأها واما ولدها معتق قلت ارايت
ازمات الولد هل للمكاتب ان يبيعه الام بعد ذلك قال ليس له ان يبيعه فاما ان الولد ادم ميت قلت
ارايت ان يتركها المكاتب جارية له فعقد السيد فوطى مكاتبته فولدت منه اولد قال ان لم تلد
فغلب العقر لها وان ولدت منه فعلم العقر ونقص على مكاتبته وان يبيعهها في الولد قيمته والولد

بمنزلة امه يعتق بعفها فان ادت عتقت وعفق ولدها قلت فبيعتت نسب لولده منه قال
نعم قلت لم لا يلزمه الولد بالقيمة في هذه الحال قال لا لانه لا يكون عليه قيمة الولد ما ادمت على
مكاتبته لان القيمة لا تكون لها ولا للمكاتب ما قامت مكاتبته لان ولد ما عتق لهما لا يترواها
لو حلت من غيره لم يكن للمكاتب على الولد سبيل وكان بمنزلة امه قلت ارايت ان تجزى ما القول
في ذلك وما حال الولد قال يكون الولد للمولى بالقيمة ويكون للمكاتب قلت ولم قال لا اني استغنت
ذلك فافكر ان اجعله ولده رقيقا قلت ارايت ان يتركها ام ولد للسيد قال لا ولكنها مملوكة
للمكاتب قلت ارايت ان يتركها المكاتب جارية له شران المكاتب تجزى في الرق شرطي السيد
الجارية التي كانت مكاتبته فقلت ما القول في ذلك قال في هذا الوجه بمنزلة ما كان مكاتبه يكون الولد
ولده ويجز الجارية فان شات العجز عتقت وتصير امر ولد وان شات ان تنقص على مكاتبته وان
عقرها منه فقلت قلت ارايت ان لم يجز المكاتب مكاتبته ولكنه مات بعد ما وطى السيد مكاتبته
فقلت ولم يترك شيئا قال هذه بمنزلة الاول ايضا قلت فان كان المكاتب ورثة لحرار وفي
المكاتب فضل قال هذه تنقص على مكاتبته فان ادت عتقت ويكون ما بقي من مكاتبته سواء انا
السيد ولورثة المكاتب قلت فان كان الذي وطى المكاتب بمات ولم يترك ما لا يخل تخيرها
في هذا الباب قال ان كانت لم تلد لم تخير وان كانت ولدت خيرت فان شات سعت هي ولدها في
مكاتبته الاولى فمضت مكاتبته وان شات قبضت على مكاتبته قلت ولم قال لانه لم
يترك ما لا قلت فلو ترك ما لا فيه وفاء بمكاتبته ادى مكاتبته وعفق وبطل عنها المكاتبته
قال نعم قلت ارايت ان تجزى في الباب الاول والدمى المولى مكاتبه لا يملك بيت ما طأها
رجال ولدها قال اما ولد لحرار وطى بيعة قيمته فان كان في قيمته وفاء بمكاتبته عتق المكاتب
وكانت الام مملوكة لورثته ان كان له ولد لحرار قلت ولم قال لان المكاتبته وولدها بمنزلة
ما لا التركة استخسنت ان جعل الولد بالقيمة ولا يبيع واما الام مملوكة لورثة المكاتب
فان لم تكن له ورثة سوى المولى فهي امر ولد المولى قلت ارايت ان مات المكاتب وترك ما لا كثيرا
ما القول في ذلك قال يؤدون ما بقي من المكاتبته الى السيد والمكاتبته على مكاتبته فان تجزى رقة
في الرق ويكون الولد للسيد بالقيمة وتكون القيمة لورثة المكاتب قلت لما لا اراقى مملوكة
لورثة المكاتب اذا كان له ورثة سوى المولى قلت ولم جعلت عليه قيمة الولد في هذا الوجه قال
لان المكاتب مات وترك وفاء وقد قبض المولى مكاتبته من تركته صار خرافكا فلو كان عتق قبل
ان يموت لا يتروا لولا ادى المكاتبته عتق شران مكاتبته تجزى وقد كان السيد وطىها مولد
منه جعلت لها الولد بالقيمة واستخسنت ان يستره المكاتب واما الام مملوكة له قلت
وكذا للمكاتب مات وترك وفاء وقبض السيد ما بقي من مكاتبته ثم تجزى بعد ذلك قال نعم قلت
ارايت المكاتب يكاتب عبد المالك مكاتبه عبد المالك ايضا يجوز ذلك قال نعم قلت وكذلك
لو كانت ثمانية له قال نعم قلت ارايت ان مكاتب الثاني امته ثم ان المكاتب الاول وطى مكاتبته الثاني
فولدت منه ما القول في ذلك قال ياخذ عقرها منه وينقص على مكاتبته وولدها بمنزلة امه فان
ادت عتقت وعفق ولدها معها قلت ارايت ان تجزى في الرق ما طأها او حال ولدها قال
في مملوكة لولا ما يكون الولد للمكاتب الاول بقيمة قلت لم قال لا اني استخسنت ذلك وتركته
القياس فيه وجعلته بمنزلة المولى اذا وطى مكاتبته مكاتبته قلت ارايت اذا عتق بالقيمة يكون
بمنزلة يعتق بعفقه ويرق برقه ولا يكون له ان يبيعه قال نعم قلت فان اعفق المولى ولده

بعد ذلك من يجوز عنقه قال نعم قلت ارايت ان كان نبي لك نبي عبد الله شرانا لك نبي لثاني قال
ايضا عبد الله شرانا لك نبي لا وسط عجزا ما كان نبي قال نعم قلت لا ولا يكون عجزا لثاني
ما نبيته فان انا اعنق وان عجز ردي في الرق وكان عبدا له قلت ولا يكون عجزا لثاني
قال لا قلت ارايت رجلا كان نبي له فولدت ولدا جارية شرانا الولد ولدا اخر فاعنق المولى
المكانة من يعنقون جميعا قال نعم قلت ارايت ان اعنق المولى الوسطى هل يعنق ولدا معها
قال لا في قولني يوسف ومحمد واخا في قولني خبيثة فيعنفق الاستقل معه قلت ولم قال لا
بمنزلة ولدا المكانة ولا يعنق الا بعنفقها فاذا اعنقت الجدة عنفقا جميعا فان اعنق الوسطى
لم يعنق غيرها ولا يعنق ولدا معها بعنفقها لانها ليست مكانة نفسها وانما يعنق ولدا بعنفق
جدها في قولني يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يعنق ولدا اذا اعنق وقال ابو يوسف ومحمد
الا ترى ان كسبهما جميعا وقبيلتهما واحدة ولا يكون للوسطى من كسبه ولدا شي **قلت** ارايت
الرجل اذا كان نبي عبد الله فكان نبي لك نبي عبد الله جميعا وجعل مكانة نبيها جميعا واحدة وجعل عجزهما
واحدة ان عجزا ردا وان اذنا عنفقا من يجوز ذلك كما يجوز لو كان نبيها المولى قال نعم قلت ارايت
ان كان نبي لك نبي عبد الله وجارية له جميعا مكانة واحدة وجعل عجزهما واحدة ان اذنا عنفقا وان عجزا
ردا وكذا كل واحد منهما لصاحبه ثم ان المكانة لاول وطى الجارية فعنقت منه فولدت ولدا ملكا لها
وكال ولدا قال ولدا عمنزلتها وهي على مكانة نبيها وبها عجزها من المكانة قلت ولا يجزها قال
لا قلت ولم قال لانها لا تكون عجزا جزءا من المكانة لآخر الذي معها الا ترى انها لو عجزت لم تزد ولم
تصير له امر ولد للمكانة نبيها شريكها اذا اعنق عنفقت معه لان المكانة واحدة ولا يجزها الا جميعا
ولا يعنق الا جميعا ولا يكونان بمنزلتها لو كان بينهما وحدها قلت ارايت ان كان نبي لك نبي
مك يعنق ولدا بعنفقه قال نعم قلت وتكون على مكانة نبيها ولا يكون لها الخيار قال نعم قلت ولم
قد عنفق نبيها قال لا وسواء عنفق او لم يعنق ولا تكون عجزا جزءا من صاحبها ولا يجزها الا جميعا
ولو عجزت لم تزد لان صاحبها لو اذنا عنفقا جميعا فكذلك لثاني لاول قلت فماذا اعنقت ولدا
حيث اعنق قال لا حيث صار اخر اعنق ولدا بعنفقه الا ترى ان لو كان نبي عبد الله وامته على
ما قضيت لك فوطى الجارية فعنقت عمنق الولد ولا تستطيع الجارية ان تعجزه من صاحبها وكذلك
المكانة اذ اعنق قلت ارايت هذا المكانة الذي كان نبي عبد الله وامته على مكانة واحدة على اوصفت
لك ثم هذا السيد الاول الى الامت فوطىها فولدت منه يكون ولدا اخر اذ لم بمنزلة امه يعنق بعنفقها
فان عجزت هي وصاحبها فذو جميعا كان له ولدا بالقيمة والاسم لم تعجز فليس عليه في الولد قيمة
وهي بمنزلة امه قلت ارايت هذا المكانة اذا كان نبي عبد الله وامته جميعا مكانة واحدة فولدت
اسرانه ولدا يكون ولدا وكسبه لها ذولا لا يساويها المولى قال نعم قلت ارايت ان كان نبي
السيد مكانة نبي له مكانة واحدة وجعل عجزهما واحدة ثم ان احدى المكانتين ولدت ولدا فوطى
السيد ولدا المكانة نبي فعنقت من تصير له ولدا له قال لا ولدا اخر قلت فهل يثبت نسب الولد
قال نعم قلت فهل عليه في الولد قيمة قال ليس عليه في ولد نبيته وهو قلت ولم قال لا لان الامر لاولي
اذا اعنقت عمنق ولدا معها وان عجزت هي وصاحبها جميعا صار ولدا له بغير قيمة قلت
اذا نبتا بنتها التي وطى السيد ان قال لثاني اريد ان اصير ام ولد للسيد يكون ذلك لها قال لا
قلت ارايت رجلا كان نبي عبد الله فكان نبي لك نبي عبد الله ثم ان مكانة المكانة ولدت ولدا ثم ماتت
وتوفي ولدا ثم ماتت المكانة نبي بعد ذلك ما كان الولد قال لا شيئا فيما كان على امه على عجزها فان اذنا عمنق

عنفت

وعنفت امه معه وينظر الى انا اذ كان فيه وقاما مكانة نبيها لاولي عمنق ايضا لان ما ادى الولد فاما
يصير مكانة نبي لاول قلت فلم يولد هذا مكانة قال لا لان المكانة لاول حيث ماتت صار ما على مكانة نبيها
له من تركته فمن عمنق مكانة نبي لاول قلت **ارايته رجلا كان نبي جارية نبيها مكانة واحدة**
فاعنق احدهما فوطى الاخرى فعنقت منه قال يعنق الذي اعنق وتزوج حصته من المكانة عن
الاخرى فنجبها الاخرى التي عمنقت منه فان ماتت سعت فيما بقي من المكانة فان اردت عمنقت وان
ماتت عجزت وكانت ام ولد وتظل المكانة عنهما جميعا قلت ارايت مكانة نبيها كانت عمنقها على
الف درهم فولدت في مكانة نبيها ولدا اشترتت ولم تدع شيئا قال ليس في الولد قيم على امه ومكانة نبيها
على مكانة نبيها يسحق في مكانة نبيها فاما ادى من شي اخذ المولى حتى يستوي المكانة فان ادى قبل الولد
عمنق وولادة المولى ثم يوقى للثاني المولى من مكانة نبيته ويعنق ولدا فان كان مكانة نبيته اكثر من
مكانة نبيته فادى مكانة نبيته مولدا له المولى عمنق الولد ويقبض الولد منه ما بقي عليه ويعنق
موا اذا ادى ذلك ويكون ولدا له المولى وان كان ادى مكانة نبيته قبل مكانة نبيته مولدا له وادى ذلك فانه
يعنق ويكون ولدا له المولى ثم يوقى للثاني المولى من مكانة نبيته فتعنفق هي ولدا الباقي ويكون ولدا
للمولى ايضا وذلك لان اولى عمنقت بعد عمنق الثاني ولا يكون لثاني الا حتى يعنق انما قبل عمنق
الاخرى لا ترى انها لو تركت ما لاسوى المكانة لولدا المولى مكانة نبيها من ذلك واعنق المولى وكان
ولدا المكانة لولدا قلت ارايت اذ ادى لاول قبل العمنق هل يعنق قال نعم ويوقى المكانة لثاني
ما عليه من المكانة قلت ارايت ان كان على نبيته في شي او يقضي عليه بالسعاية فاما مكانة نبيها قال
فقط قضى عليه ما على امه من المكانة يسحق فيه نجوما او يكون في ذلك بمنزلة امه قلت ولم وقد تركت
ما لا قال لان ما على المكانة نبيها ما مودين الا ترى انه لو كان على رجل من اجل قضيت على الولد بالسعاية
فاذا خرج الدين اخذ المولى فكذلك المكانة قلت ارايت ان كان عمنق المكانة لثاني سنة والولد يحمل
عليه نجمة الى شهر فقضيت عليه بالسعاية فحل عليه نجمة لعجز عنه فلم يوده من الرق قال
نعم مرة في الرق قلت ولم قال لان ما على المكانة لا يقدر عليه الا بعد حمله الا ترى ان المكانة نبيته
تركت ما لا على رجل الى سنة ثم عمنق عمنق فلم يوده ردي في الرق وكذا ما على المكانة قلت ارايت اذا
ردي في الرق شرادى المكانة نبي بعد ذلك وخرج الدين ما القول في ذلك قال ذلك كله للمولى ولدا لاول
رقيق قلت ولم قال لا لانه اذا ردي في الرق كان عبدا وكان ترك بعد ذلك من ردي في الرق كان هورقيا
باب مكانة الاب على نفسه ولدا الصغار قلت
اذا نبت رجلا كان نبي عبد الله على نفسه ولدا الصغار بالدرهم مكانة واحدة وجعل العجز ولدا
اذا اذنا عمنقوا اذا عجز ردا واسل يجوز ذلك قال نعم قلت ولم اخبرت ماذا قد دخل ولدا الصغار
معه في الكفاية من غير ان يرصوا لها ولا يعقلوا ما قال لا لانه كان نبيها قلت ارايت ان ادى من المكانة
قيمة نفسه هل يعنق قال لا يعنق هو ولا احد من ولده حتى يودي جميعا مكانة نبيته قلت ولم قال لان
المكانة واحدة ولا يعنقون الا جميعا قلت ارايت ان عمنق الاب ردي في الرق ولم يرد معه ولدا
قال نعم قلت ارايت ان اذنا ولدا فمات الوالد فمات الاب في المكانة نبيته قال لا يلتفت اليه لانه
الاب حيث عجز ردا فهو ردي فعنقت وكذا ذلك ان اذنا عمنق الاب بعد ما اذنا ردي في الرق
ايكون هذا ولدا له جميعا قال نعم قلت ارايت ان قالوا بعد ذلك نحن نسحق 12 المكانة نبيها
يلتفتنا اليه قال لا قلت ارايت ان مات الاب ولم تدع شيئا ما حال ولدا قال لا يسعون في المكانة
فان اذنا عمنقوا وان عجز ردا وارقيقا قلت ارايت ان كانوا صغارا لا يقدر على ان يسعوا

يُردون في المرق قال نعم قلت اذ اريته ان كانوا صغاراً لا يقدر وول على الاذا سقى بعضهم في جميع مكانها
فأقلنا الى المولى كل يرجع على اخوته بشي قال لا قلت فكل يعنفون جميعاً قال نعم قلت فكل لا يرجع
عليهم قال لا لما ادى عن ابيه ولم يودعهم فقلت فافريت اذى من امكنه فودع قيمته هل يعنفون
لا حتى يؤدى جميعاً كما نبتة فقلت فافريت ان مات بعضهم هل يرفع عن غنصهم شي من امكنه قال لا
قلت ولما قال ان امكنه على الاب ولا يرفع عن غنصهم ولا يرفع عن ابيه فقلت فافريت ان مات جميعاً
ووقع واحد كان عليه جميعاً المكنية قال نعم قلت اذ اريته ان كانوا احياء مات الاب هل يكون للشيد
ان ياخذها ما شاء بجميع المكنية قال نعم قلت فافريت ان كان له كاتب عليهم لا يتولى ما لا يعنفون حتى يردوا
جميعاً وهو في هذه الحالة بمنزلة ابيه فقلت فافريت ان اخدم اذا ادى جميعاً المكنية فاعنفوا
جميعاً مشرعيين للمكنية ما لكثيراً القولية ذلك وكل يرجع هذا الذي ادى المكنية في مال ابيه
قال لا يكون ذلك بينهم ميراثاً جميعاً فقلت فافريت ان يرجع يورث ابيه قال لا بمنزلة من في المكنية
قلت فافريت ان اعنف المولى بعضهم ما القولية ذلك قال عنفه بايز قلت فافريت ان يرجع عن ابيه فافريت
من المكنية قال نعم يرفع عنهم حصته قيمة هذا العنف من المكنية قلت ولما قال ان الشيد قد
اعنفه ولا يشي العنف في هذا الموت عمر له ما قد قبض قلت اذ اريته ان كانت بينهم بارية فوطئها
الشيد فقلت ما القولية ذلك قال ياخذ عقرها من الشيد والولد ولده وحق المكنية على كاهلها
قلت اذ اريته ان قالت انا اخرج واصير امرؤا يكون ذلك لها قال لا قلت فافريت ان ولدته فافريت
قال لا لها لا تكون حاضرة ما اذا ارشركا وها يسقون لا ترضى ان بعضهم اذا وادعنفوا جميعاً وعنفوا
معهم فذلك لا يكون لها الخيار ومنها بمنزلة مكنتين كاشيها رجل مكنية واحدة ثم وادعنفوا جميعاً
فقلت فافريت ان الخيار وكذلك البان الاول قلت اذ اريته ان اخرجوا جميعاً هل تصير لى كانت
ولدت امرؤا قال نعم قلت فافريت ان كان الاب حياً فادى جميع المكنية كل يرجع على ولده بشي قال
لا قلت فافريت اذى حصص الولد جميع المكنية في حياة ابيه هل يرجع على ابيه بشي قال لا قلت ولم
قال لا نه شي يطوع به على ابيه ولم يكن عليه شي من المكنية مع ابيه واما كانت الاب عنه قلت اذ اريته
ان كان ولده كباراً ان كانت على نفسه ولده بغير رضا ثم ولا علم فادى جميع المكنية كل يعنفون جميعاً
قال نعم قلت ولم قال لان الشيد قد كان بينهم عليهم جميعاً قلت اذ اريته اذ ادى الاب المكنية كل يرجع
على ولده بشي قال لا قلت فافريت ان الولد لم يرضوا بالمكنية ولم يكاتبوا على انفسهم ولم يرفعوا مع الاب
فيها قلت فافريت رجلاً كاتب مملوكاً وامراً مكنية واحدة على انفسهم او اولادهم او مملوكاً رجلاً
مخوفاً واحدة ان اوى باعنفوا ان عجزا رداً ثم ان بعض الولد قتلها انسان خطا لم تكن قيمته قال
فيمتد لها جميعاً يستعينا بها في مكنتيها ويكون للشيد ان يلحقها ويحبسها من المكنية قلت
ولما قال ان المولى ليس على الولد سبيل الا ترى انه ليس له ان يستعيبه شي من المكنية وان
حقه على الاب والامر قلت فان كان الولد قد غاب فاراد المولى ان يستعيبه فخذ له ذلك قال
لا قلت فافريت ان كان له كاتب اباه وامه وهو صغير انا الحق على الاب والامراء اما حيييين لانهما اللذان
كاتبيا قلت اذ اريته ان الولد اكتب ما لا ممل لاب على ما له سبيل قال لا قلت اذ اريته ان مات
بعض الولد اكتب ما لا يكون ذلك المال للابوين جميعاً يؤدى في المكنية وليس للشيد منه شي قال
نعم قلت فافريت ان كان المكنية على الابوين وليس على الولد منه شي قلت فافريت ان اعنف الشيد
الولد من يرفع عن الابوين شي من المكنية قال نعم قلت فافريت ان الولد قد دخلوها في المكنية
قلت ولم يرفع عنها قال قد حصته قيمة الولد من المكنية قلت فافريت ان اكتب الولد ما لا ممل

[illegible]

ارايته ان اختارت ان تنقضي على المكاثبة على الذي وطئها عقرها قلت ولم يكون
عليه نصف العقر قال لان نصيبه منها ليس بمكاثب وانما يكون عليه نصف العقر لان النصف
الاخر مكاثب فلا يكون عليه في نصيبه منها عقر لان نصيبه رقيق لا على كذا قلت لاني ايتها
احدهما بخير اذن شريكه وكما تنصيبه منها فاكتسبت بعد ما كانتا مكاثبتا فادت مكاثبتا
ما القول في ذلك وما حال ما في يدك من المال قال لا ينظر الى نصف ما في يدك وما اخذت من المال
مكاثبتا مما اكتسبته قبل ان تؤدى مكاثبتا فيكون الذي لم يكن مكاثبتا نصف ما اكتسبته لما قلت
ولم صار هذا هكذا قال لان نصيبه منها رقيق على كذا نصف ما كان في يديها من مال فهو له
والنصف الاخر لما قلت لاني ان اكتسبت ما لا يجره اذ المكاثبة ما القول في ذلك قال كل شيء
اكتسبته بعد اذ المكاثبة فهو لها ليس للشريك الذي لم يكن مكاثبتا سبيل قلت ولم يختلف
هذا والباب الاول قال لانها اذا ادت مكاثبتا فقد عقرت نصيبها والاخر عليها نصف قيمتها
تسعى فيه ولا يصير له ما اكتسبت بعد اذ المكاثبة شيء قلت ارايت ان مات قبل ان تؤدى
شيء من المكاثبة الذي كان مكاثبتا وقد تركت ما لا كثير من المال في ذلك قال ينظر الى نصف
جميع ما تركت فيكون الذي لم يكن مكاثبتا وبأخذ الذي كان مكاثبتا من النصف الثاني ثم يأخذ
للمكاثبة نصف قيمتها مما بقي ان كان شريكه مفسرا فان كان لها ورثة احرار كان ما بقي لهم ميراثا
وان لم يكن لها وارث غيرهما كان ما بقي بينهما نصيبين وان شاء ضمن الذي لم يكن مكاثبتا في نصف
قيمتهما لانه مؤسر كان لذلك ويرجع به الذي كان مكاثبتا في مالها ويكون ولدا وميراثا ان لم يكن لها
وارث غيرهم فان كان المولى الذي كان مكاثبتا مفسرا المولى الذي لم يكن مكاثبتا نصف قيمتهما عليه
والكسرة يأخذ ذلك في مالها سوى نصف الكسب الذي يأخذ قلت ارايت ان كانت ماتت بعد
ما ادت المكاثبة وقد تركت ما لا يجره حتى اكتسبت قبل الا اذا اودع الاداء قال لا اذ لم يعلم حال المال
لها وبأخذ الذي لم يكن مكاثبتا نصف قيمتها مما تركت فان كان لها ورثة احرار كان ما بقي لهم وان لم يكن
ورثة كان بينهما نصيبين وان علم متى اكتسبت المال كان من ذلك قبل ادائها المكاثبة ونصف
ذلك الذي لم يكن مكاثبتا ونصفه للباقي وما اكتسبت بعد اذ افوت المكاثبة قلت ارايت
جارية بين رجلين مكاثبتا نصيبه بغير اذن شريكه فادت اليه المكاثبة ثم اذنا لآخر وطئها
فلعلقت منه ما القول في ذلك قال تسعى لزوج نصيبه ولا نصيبه لولده قلت ارايت الجارية اذا
كانت بين رجلين فكاتبها جميعا مكاثبة واحدة شران اذ ادتهما مات وترك ابنتين فاعق احد
الابنتين المكاثبة مل يجوز عتقه قال لا قلت لم قال لانه ورثتهما ولا ميراث شيئا من الرقبة
والاعنته بمنزلة نزل المال اذ لم يكن وارث غيره قلت فلما لمالك المكاثبة قال مكاثبتا على
خالها قلت ارايت ان عجزت مل ترد في الرق قال نعم ما لم يعقها الابن الاخر فان عجزت بعد
عق الابن الاخر مل ترد في الرق قلت ارايت ان ومبا حجابي الميت جميع حصته المكاثبة
من المكاثبة مل يجوز ذلك قال نعم ولا يعق ويسعى الاخر حصته من المكاثبة فان اذت
عنتت قلت ارايت ان ومبا لها المال جميعا الوارثين والشريك مل يعق قال نعم قلت
فلما قال استحسن في هذا الوجه لانها اذا اجتمعا على ذلك اخذت نصيب الوارث منه قلت
ارايته ان كان الوارث وطئها بعد موفا بانه فولدت منه ما القول في ذلك قال كل شيء بالخييار ان
شأت ان تعجز ونصير ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للاحقر ان شأت ان تنقضي على
مكاثبتا مضت واخذ عقرها منه قلت ارايت الجارية اذا كانت بين رجلين فكاتبها

جميعا مكاثبتا واحدة شران اذ ادتهما اسلام فادت مكاثبتا اليهما جميعا ومؤسرا ثم قتل مؤسرا
ما القول في ذلك قال يعق ولا يعق وليس اذ ادتهما الشريشي قلت فلما قال لا ينظر الى مال
الشريش فيؤخذ نصفه ويستسمنها في النصف الثاني قلت ارايت ان عجزت مل ترد في الرق قال
نعم قلت ولم صار هذا هكذا وكيف لا يعق نصيبه لولده لم يرد قال لا اذ ادتهما الى المرتد ليس بشي الا
نزيان لو لم يكن فادت الى احدهما جميع نصيبه مل تعق حتى تؤدى اليهما جميع المكاثبة لان المكاثبة
واحدة فلا تعق الا بايديهما جميعا واذا ادتهما الى المرتد ليس بشي الا ستري لو ان رجلا كاتبها مؤسرا ثم ارتد
فضمن مكاثبتا شريشا مل ترد اذ مكاثبتا باطلا وكانت مكاثبتة على كذا في قياس قول ابي حنيفة وانما
في قول ابي يوسف وعنه فقبح المرد في ذلك كله جاز من مولد المسلم في ذلك قلت ارايت
المكاثبة اذا كانت بين رجلين فكاتبها مكاثبة واحدة شران اذ ادتهما شريشا جميعا المكاثبة
ومؤسرا ثم اسلم مل يجوز ذلك ولعل المكاثبة قال نعم لان قد اتم قلت ارايت ان كان جاني
ارتد لحق ارض الحرب فاستسما ما اخذ العبد في جميع المكاثبة فاداما اليه مل يعق قال لا قلت
فلما قال لان اذاما اليه جميع المكاثبة لا يجوز قلت ارايت اذ ادت المكاثبة الى هذا الشريك الثاني
والى ورثة المرتد مل يعق قال نعم اذ كان قد قضى برده وبالميراث وبين ورثته قلت ارايت ان
ارتد احدهما شريشا المكاثبة عجزت فادتهما جميعا في الرق شريشا لمرتد على رده مل يجوز ذلك قال
لا ومؤسرا مكاثبتة قلت ولم قال لان المرتد لا يجوز شي ما صنع اذا قتل والحق به الحرب قلت
ارايته عتدا بين رجلين مكاثبتا جميعا مكاثبة واحدة شران اذ ادتهما المولىين فاجب فجز عن مكاثبتة
فقدمة الشاهد الى التناقص هل يرد في الرق قال لا قلت ولم قال لان المولى الاخر جاني فلا يرد
في الرق اذ احق بخير جميعا لان المكاثبة واحدة قلت ارايت ان رده الشامد وصفي بد للعبد
مل يكون رده واداه قال لا ومؤسرا مكاثبتة على كذا قلت ارايت ان مكاثبتا جميعا
العبد كله باذن شريكه لا يجوز ذلك قال نعم قلت ارايت اذ ادت جميع المكاثبة الى الذي كاتبها
مل يعق قال لا الا ان يكون كاتبا لكتابة باسمه وكله بغيرها قلت ولم قال لانه ليس بوكيل لشريكه
في قهر المكاثبة الا ستري لو ان رجلا وكل رجلا ان يكاتب عتدا له مكاثبة ففرض المكاثبة مل يعق
العبد فان وكله بغيرها عقر وجاز نصيبه وكذلك اذ وكل احدهما صاحبه بالمكاثبة قلت ارايت
الامة تكون بين رجلين مكاثبتا جميعا مكاثبة واحدة شران اذ ادتهما الشريشين عقر المكاثبة
ما القول في ذلك قال المكاثبة بالخييار ان شأت ان تعجز عجزت فان عجزت فادتهما مكاثبتة
اعق مؤسرا كان الشريك الاخر بالخييار ان شاء اعق وان شاء ضمن وان شاء استسعى قلت ارايت
المكاثبة كانت بين رجلين فكاتبها جميعا مكاثبة واحدة فولدت المكاثبة ابنة ثم ان المكاثبة
ماتت فهل تسعى الابنة في شيء من المكاثبة قال نعم قلت ارايت ان ولدت ابنة ابنة ثم ان المكاثبة
في ذلك وقد بلغت التسعة مل عليها شيء من التسعة قال نعم بغيرها جميعا المكاثبة قلت ولم يسعى
ولدا لو قال لانها جميعا ولد المكاثبة ولا يلحقها الا بايديها المكاثبة لانها بغيرها جميعا
قلت ارايت اذ ادت المكاثبة جميع مال المكاثبة هل يرجع على ما بشي قال لا قلت وكذلك اذ ادت
الامرل ترجع على ابنتها قال نعم مما سوا ولا ترجع واحدة منها على صاحبها بشي قلت ارايت ان اعنتها
الامرل باقية مل تعق ابنتها قال لا قلت ولم قال لان ابنتها لا تعق الا يعق جدها قلت فهل
تسعى المكاثبة بعد ذلك قال نعم تسعى جميع مكاثبتة جدها قلت لا يرجع منها شيء من المكاثبة
يعق لها قال لا قلت ولم قال لانها انما تؤدى عن جدها الا ستري الجدة لو كانت خيرة شرعنا ولما

كانت احدهما بغير ان شريكه قال نعم قلت قال ابتاع العبد اذ له في التجارة نصفه لاخر من بعد ما لزم
العبد الدين اكون الدين في جميع رقبته امر في نصيبه الاول قال لا بل في النصيب الاول قلت ارايت ان
استدان العبد ديناً بعد ذلك والشيد لا يعلم اكون الدين في جميع رقبته قال لا ولكن في النصف الاول
قلت ولم قال لا لانه على اذنا الاول قلت ارايت ان يعلم بالشيد انه يشتري ويبيع بعد ذلك فلم يترك ايلزمه
جميع الدين في رقبته قال اما في القياس فلا لانه على خالده الاول بعد ولكن استفسر في المذهبين في جميع
الرقبة قلت وكذا العبد اذا كان بين الرجلين فكانت رقبته احدى الاذان شريكه ثم عجز عن شراء المولى
المكانة الذي كانت ايا في نصيبه لاخر قال نعم قلت ارايت رجلاً كان نصف عبده له ان
يبيع نصفه لاخر قال لا قلت ولم ذلك النصف قريب قال لان نصفه مكانة قلت ارايت ان يباع
ذلك النصف من مكانة كل تجوز ذلك قال نعم ويحقق ذلك النصف الذي يباع منه قلت فما حاله
بعد ذلك قال لا مكانة بل خيار ان شاء ان يجيز عجز وان شاء العجز سعى في نصف قيمته وان شاء مضى
على مكانة قلت ارايت ان مضى على مكانة فادى بعضها ثم عجز عنها ما القول في ذلك قال ينظر الى
ما ادى والى نصف قيمته فيحسب له من نصف قيمته ما ادى ويسعى فيما بقي قلت ولم قال لا بحيث يجيز
عز مكانة كان عليه ان يسعى في نصف قيمته قلت ارايت ما كان كسب قبل ان يبتاع نفسه وموكله
لمن يكون قال نصفه المولى ونصفه المكانة قلت ارايت ان كان ادى الى المولى شيئا قبل ان يشتري نفسه
تقال المولى اطرح نصفه لك الا ان في نصفه لكسب لم ذلك قال نعم له ذلك ان كان ادى لك
من كسبه كنته فان كان ادى لك من ذبيرا استدانته فلاشيء للمولى من ذلك قلت ارايت ان قال للمولى
انا اخلصه بما اخذت منه قبل ان يبيعه نصفه فيكون في نصفه لك لانه كان في كسبه اكون له ذلك
قال نعم ان كان ذلك من كسبه كنته قلت ارايت رجلاً كان نصف عبده له فاكنته بعد
ما لا واشترى قتيلا اكون نصف ما في يده من مال او رقيق او متاع للشيد قال نعم قلت ارايت افا كان
نصف عبده ثم ان الشيد اشتري من المكانة نصفه ثم ايجوز ذلك قال نعم يجوز نصفه ونصفه
للشيد قلت وكذا ما كان اشترى المكانة نصفه من شئ قال نعم قلت ولم قال لا زمانا في يد الشيد
قلت ارايت ان اشترى المكانة نصف من سيده عبداً هل يجوز قال لا ما في الاستحسان فهو جائز لان شراؤه
ويبيعه من غيره جائز وانما في القياس فلا يجوز لان نصفه قلت ولم قال لان نصفه مكانة ونصفه
رقيق وباقي القياس اخذ لان يكون على العبد دين **باب الرجل يكتسب عبداً**
وموادة في التجارة قلت ارايت رجلاً ان لعبده في التجارة ثم كانت رقبته وليس عليه دين هل تجوز
المكانة قال نعم قلت والمادون في التجارة وغير المادون لانه لا يمكن عليه دين سواء قال نعم قلت
اذا كان عليه دين يجيب برقبته فكانت رقبته العبد والعبد لا يعلمون شيئا من ذلك ثم عجزوا بعد
ما كانت رقبته في ذلك قال نعم ان يردوا المكانة قلت ولم قال لان على العبد دين ولا يمكن
يملكه لرقبته ولا يباع في ذمتهم قلت ارايت ان رضي الغريم بذلك وقالوا لا يريدان بيعه حتى يفسق
ورضى المكانة بذلك ايجوز ذلك قال نعم قلت ارايت ان اخذ الشيد شيئاً من مكانة ثم يبيعه لمن يكون قال
موال الغريم الا ان يسلم الغريم للشيد قلت ارايت ان كانت رقبته الشيد والغريم لا يعلمون فادى اليه العبد مكانة
كلها اشترى الغريم بذلك لمن يكون ما قبض الشيد قال يرجع الغريم على الشيد بجميع ما اخذ من مكانة ثم فان
فضل شئ من ذمتهم فهو الخيار ان شاء اخذوا الشيد قيمة العبد ونحو العبد ما بقي من الدين ولا يرجع
المولى على العبد بالمكانة وان شاء الغريم اتبعوا العبد بما بقي عليه من ذمتهم وتركوا الشيد قلت ارايت
الرجل اذا كان تبع عبده وموادة في التجارة وليس عليه دين يجيب برقبته هل تجوز مكانة رقبته

ان يجيزوا وقد طلبوا منهم قالوا لا بل في النصف الاول قلت وبيع العبد الا ان يودي عنه ماله قلت ولم
قال الدين قال فان قل قلت ارايت اذ ادى الشيد الى الغريم ما عليه من دين هل تجوز المكانة قلت نعم
قلت نعم يرجع الشيد على المكانة ثمة عا ادى عنه من الدين قال لا قلت ولم قال لا لانه اصل مكانة ثمة
قلت ارايت ان ادى الشيد اذ يودي عنه فقال العبد انا اعجز جميع الدين الذي على العجز القاضى للمكانة
قال نعم قلت ولم ذلك كان الشيد مكانة وعليه دين قال لان المكانة ثمة ادى الدين بجازت المكانة
وكان مكانة ثمة وليس عليه دين قلت ارايت ان كان ثمة وعليه دين يجيب برقبته فقال العبد حيث
جاء الغريم انا اودي اليك جميع الدين تعجلاً لامل تجوز المكانة ثمة اذا فعل ذلك قال نعم قلت ارايت
رجلاً كان ثمة لعماد فادى له بالثمن تجارة وعليه دين يجيب برقبته فادى له في مكانة ثمة ثم جاء الغريم
فادى له بغيره المكانة ثمة فادى له في المرقق ببيع ولم يادى له في الدين ان لم يودي للمولى قال نعم
قلت ارايت ان كان في الام وفاء بالدين هل للغريم على الولد سبيل قال لا قلت ارايت ان كانت
الرجل امته لعماده فادى له في التجارة وعليه دين فادى له في مكانة ثمة ثم ماتت الام بها والفرس
مطلو الولد قال لا لانه في المرقق وبيع الغريم الا ان يودي للمولى ما كان من ذمتهم على امته قلت
اذا كان قال الولد انا اعجز الدين هل تجوز المكانة ثمة ان فعل قال نعم قلت ولم قال لان الولد بمنزلة
امته قلت ارايت ان كان ثمة لرجل امته فادى له في التجارة وعليه دين فادى له في مكانة ثمة فادى له في
المكانة قبل ان يعلم الغريم بشئ من ذلك هل يحقق ويحقق ولها قال نعم قلت نعم ليربها
الدين قال نعم قلت ارايت الولد يلحقه شئ من الدين قال نعم وان شاءوا اتبعوا بالدين الام والفرس
الفرس امرا للشيد ما اخذ من المكانة ثمة فان فضل من ذمتهم كانوا فيه بالخيار ان شاءوا اخذوا للشيد قيمة
الامر فيما بقي وان شاءوا اتبعوا الامر بجميع ذلك وان شاءوا الولد ولكن لا يخذلوا الولد باكثر من قيمته
قلت ارايت ان ماتت الام بعد اذ ادا المكانة ثمة هل يلحق الولد من ذلك شئ قال نعم يلحقه الاقل من
قيمتها والدين لا يولد له وهو امته بعد قلت ولم قال لان الدين انما كان على الام فلا يلحق الولد شئ منه
بعد عشقها الا قيمته قلت ارايت لامة تكون بين رجلين في اذن لها ماله في التجارة فاستدان
دينا ثم ان اذى يادى لها مكانة نصف منها هل تجوز ذلك وقد كانت باذن شريكه وقد جاء الغريم
فقالوا لا يجيز المكانة ثمة على لا يجوز قلت لم قال لان للغريم ان يبيعه نصف لامة وليس له ان يكتسب
نصفها وان اذن له الشريك لان النصف الذي للشريك للغريم قلت ارايت ان رضي الغريم بذلك هل
يجوز وقالوا نعم نرضى ان تستعجبها قال نعم قلت ارايت ان كانت اذى يادى لها في التجارة فادى
المكانة ثمة هل يحقق نصيبه منها قال نعم قلت ارايت ان جاء الغريم بعد ذلك هل يكون له على الذي
كانت شئ قال نعم يزجرون نصيبه بنصف ما اخذ ويرجع به الذي كانت على المكانة ثمة ثمة قلت لم قال
لان ما اخذ من لامة انما هو للغريم الا شرياً ان المكانة ثمة لو اكتسبت لامة لا قبل المكانة وعليه ما من
كان نصف ذلك لكسب في ذمتها ولو لم يكن عليها دين كان نصف ما اخذ لشريكه قلت ارايت ان كان
باذن شريكه ولزمه ان يقبض من يكون للغريم فيه شئ قال نعم قلت ارايت عبدان بين رجلين
اذن لهما في التجارة فاستدان دينا هل لهما خيار يستغل نصيبه منه قال نعم قلت ارايت
ان كانت لامة بين رجلين فادى لها ماله في التجارة فاستدان دينا ثم اذى له الغريم
هل يلحقه في ذلك سبيل قال نعم اذى ماله ما عليه من الدين والبيع نصيبه منه ما من ولما
حتى توفي الغريم اذى منهم قلت ارايت رجلاً له عبداً ماله في التجارة وعليه دين فادى له المادون العبد
في التجارة فاستدان دينا ثم ان الشيد كان ثمة لعماده الاول فادى اليه مكانة ثمة هل للغريم المادون الاول

على العبد المأذون له الاخر شي قال لا قلت ولم قال لا غير ما احق به حتى يستوفوا منهم فافضل
شي كان لغرض المأذون **قلت** ارايت امة ما دونها لها في التجارة ولدت ولدا وعليها ذنب ثم ان
السيد كاتب ولد ما ثم جاء الغرض ما لم يولد له المكاتبة قال ان ادى السيد الدين او كان في الام
وفاء بالدين جازت المكاتبة فانه لم يولد له السيد او لم يكن في الام وفاء بطلت المكاتبة قلت ولم قال
لان الغرض اذا ما بقي من ماله شي كان له المكاتبة تنافع فيه فلا يجوز للسيد ان يكتسبها قلت وكذلك
لو اعطى السيد ضمن قيمتها اذ لم يكن في امانها وفاء قال نعم قلت ارايت ان كان السيد معسلا
لمعان يستغنى المكاتبة فيما بقي من الدين قال نعم قلت ولم وانما المدين على امانها قال لا في رتبة
الامانة في رتبة ما جميعا الا ترى انها تنافع في امانها في الدين جميعا **قلت** ارايت رجلا اذن لثلاثة
له في التجارة فاستدانت دينها على ثمنها فولدت ولدا في كاهنها ثم ان السيد اعفوا ولدا ما لم يجوز
عنفه قال نعم قلت ارايت ان جاء الغرض ما دون المكاتبة وبيعت لامر لم يولد له بكن حرم فيها وفاء
بالدين ايضمن المولى قيمة الولد قال نعم قلت ولم قال لان الدين كان في رقاها جميعا الا ترى انه
لم يعف المولى بعنفها بيعت مع امانها في الدين قلت ارايت اذا كان ثمن الرجل امة ما دونها لمعان
في التجارة فاستدانت دينها في مكانتها وقد كان عليها ذنب قبل المكاتبة ثم جاء الغرض الاولون
فردوا المكاتبة ثمنه على شتركون جميعا في الغرض قال نعم قلت ارايت ان اذن الرجل لامة في التجارة
فاستدانت دينها ثم كان ثمنها مولدت ولدا في المكاتبة فشتت الولد فاشترى وباع ولزمه ذنب ثم
جاء الغرض الاولون فردوا الامر في الرق ما كان الولد قال تنافع الامر للغرض ما غرضها ونفسها وباع الابن
لغرضها فاضته دون غرضها امة قلت ولم لا يكون لاديين شي والولد بمنزلة امة وما كان من ذنب
على امر فهو في رتبة ما جميعا قال لان دين نفسه احق من ذنب امة قلت ارايت رجلا اذن لامة في
التجارة فاستدانت دينها ثم ولدت لدا فاذن له المولى في التجارة ثم اتى ولدا اشتري وباع ولزمه
ذنب من كل يلزمه ذلك الدين قال نعم قلت ولم قال لانه بمنزلة امة قلت ارايت ان بيعت لامر لم
يعف عنها بالدين فبيع الولد لمن يكون منه لغرضها فاعفوا امة قال لغرضها فاعفوا امة قلت
اذا اذن رجلا كاتبة عبيد له ما دونها لها في التجارة وعليها ذنب فكاتبها مكاتبة واحدة وجعل مجموعها
واحدة وعليها ما ذنب يحيط برقبتهما فاعفوا امة فاعفوا الغرض ما فاعفوا الشاهدين اهل لمران يردوا
في الرق قال لا قلت لم قال لا لان اخر غايبة المكاتبة واحدة ولا ينفقان جميعا ويجوز ان جميعا
الا ترى ان جاء الغايبة فاذن عتق وعتق الاخر منه قلت فكيف يبيع الغرض ما هذا الشاهد قال
يستغنى عنه فيما عليه من الدين وما ادى من المكاتبة فالغرض احق به قلت فهل للغرض ان يضموا
للمولى قيمة العبد من قال لا قلت لم قال لان لم يجز فيهما اعتاقه احد ولا يما اذا اجتمعوا في الرق
ولكنهم ان شاؤوا ضموا قيمة العبد الشاهد لانه منعه من بيعه فليس لمران يضموا قيمة الغايبة
قلت ارايت ان اجتمعوا جميعا فاختاروا الغرض مكاتبة واحدة ولم يجزوا مكاتبة الاخر من لمران يردوا
هذا الاخر في الرق دون الدين قال ليس لمران يردوا هذا الاخر في الرق قلت ولم قال لا لان مكاتبة
واحدة فلا يرد ان الاجمعيان ولا يعتقان الاجمعيان **باب ميراث المكاتب**
قال الخليل بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم عن علي بن عبد الله وشرح ان المكاتبة اذا ماتت
وترك ما لا ورثة ان يؤول على المولى ما بقي من المكاتبة ويكون ما بقي لورثته قلت ارايت المكاتبة
اذا ماتت ولدها ورثة احرار وقد ترك وفاء وعليه من مكاتبة ثمنه بقية ما القول في ذلك قال لا يحد السيد
ما بقي من مكاتبة ما ترك وما فضل ولورثته قلت فهل يعنى المكاتبة قال نعم قلت فهل يجزى لا

ولده وله ولد احرار من اسرا حرة وقد كان تزوجها وخرج قال نعم قلت ارايت المكاتبة اذا ماتت
وترك ولدا ولدا المكاتبة ثمنه من امة له وله ولد من ولد احرار وترك ما لامن يرد على ما يأخذ
المولى ما بقي من مكاتبة ويكون ميراثه بين ولده احرار وبين الذين ولدوا له في المكاتبة ثمنه
قلت ولم قال الذين ولدوا له في المكاتبة ثمنه عتق لانه عتق فعتق ابنه الذي ولد له في المكاتبة ثمنه بعنفه
الا ترى ان المولى حيث قبض المكاتبة ثمنه عتق المكاتبة وعتق ولده معه فعفا واورثته قلت ارايت
ان ترك المكاتبة دينها وفاء المكاتبة ثمنه لخال الولد والدين لا يقدرا ان يستغنى هذا الولد الذي
ولد له في المكاتبة فيما على ابنه من المكاتبة ثمنه قلت ارايت ان سعى فيها فاه امة هل يعنى قال نعم
قلت ارايت ان خرج دين ابنه بعد ذلك في القول في ذلك دفعه اخوة لاهل احرار قال لا يرجع ولده الذي
يسعى في المكاتبة فيما سعى على والده ويكون ما ترك ابو ميراثا بينه وبين اخوته قلت ولم لا يرجع
فيما يسعى لانه هو نفسه ما لابنه وما اكتسب ايضا وما ادى فهو من مال ابنه قلت ارايت مكاتبة
ماتت وعليه دين وترك ولدا احرارا وترك وفاء وقد كان اوصى بوصية لرجل ورثة عتقها المولى
في ذلك قال وصيته باطل وتدييره باطل ياخذ المولى ما بقي من المكاتبة ثمنه وما بقي فلا ورثة قلت
ولم ابطلت وصية المكاتبة قال لانه بمنزلة العبد **قلت** ارايت مكاتبة ماتت وعليه دين
كوفد ترك وفاء ما القول في ذلك قال ليس لها دين فيقتضى ما يأخذ المولى ما بقي من المكاتبة ثمنه بعد
ذلك وما بقي فهو ميراث لورثته قلت ارايت ان كان السيد قد اذنه دينها في مكاتبة ثمنه ما القول
في ذلك قال ليس لها دين الاجنبيين فيؤدى اليهم ثم يؤدى الى المولى ثم ياخذ المولى بعد ذلك
ما بقي من المكاتبة ثمنه وما بقي فلا ورثة وذلك اذا ترك وفاء بذلك كله فلم يترك بعد من الاجنبيين
الا مقدار المكاتبة او الدين من المولى فانه يبداه بالمكاتبة ثمنه قبل دين المولى لان ان يكتاتبا بالدين
ماتت المكاتبة عاجزا وبطل دين المولى قلت ارايت ان لم يدع شيئا الا قدر الدين من المولى منه شي
قال لا ولكن الغرض ما قلت ولم لا يرضى المولى مع الغرض ما بديه فيما ترك المكاتبة ثمنه لانه عتق فلا
يضرب بديه مع الغرض ما قلت فهل يرضى المكاتبة ثمنه اذ مات اخ لاهل احرار قال لا يرضى المكاتبة لا
بمنزلة العبد قلت فهل يورث اذ مات قال نعم ياخذ مولا ما بقي من مكاتبة ثمنه وما بقي فلا ورثة
الناس من يرثه **قلت** ارايت المكاتبة اذا ماتت وقد كانت عتقا له يكون مكاتبة ثمنه عتق
ذلك ميراثا لورثته قال نعم يرضى المولى ما ترك من مال وما كان له من ذنب على احد وما كان له من
مكاتبة فهو ميراث لورثته بعد ما يقبض المولى ما بقي من مكاتبة ثمنه وموتى ذلك بمنزلة قلت
ارايت المكاتبة اذا ولدت ابنها وولد لولدها جارية وولد لولدها ابن ثم ان المكاتبة ثمنه ماتت
وتركت وفاء ما القول في ذلك ولا يرضى لاهل احرار ولا لاهل احرار قال لا ياخذ المولى ما بقي من المكاتبة ثمنه ولا
النصف بعده لك من جميع ما بقي وما بقي فهو للمولى قلت ارايت ان كانت ولدت غلاما وولد لابنها
ولدها من جارية ثم ماتت المكاتبة ثمنه قال ياخذ المولى ما بقي من المكاتبة ثمنه وما بقي فلا ميراثا من ابنها
قلت ارايت المكاتبة اذا ماتت وتركت ما لا دينها ولها ولد قد ولدت في المكاتبة ثمنه فاستغنى ما القا
فيما على الامر فعجزت من الرق وقد ايسر من الدين ان يخرج قال نعم اذا كان الامر على ما ذكرت
دوت في الرق قلت ارايت ان خرج المال بعد ذلك فهو كله للمولى قلت ارايت رجلا كاتب مباد له
ولمواته مكاتبة واحدة وجعل مجموعها واحدة ان ادى اعفوا وان عجزا فاذن لاهل احرار المكاتبة ثمنه
ولدا اشرافا الولد اكتسب ما لا ميراثا له يكون المالك قال مولد له دون لاهل احرار قال لا هذا
ليس ميراثا لان الولد عضو من اعضاء الامر وكسب الولد وما لا ميراثا له دون لاهل احرار قلت ارايت

انما شئت انهم فتركت ما لا ذنبه وفاء بها تبتها وفصل ولما احرار قد اعفوا قبل ان تبتها المتول
في ذلك قال ياخذ المولى مما تركت جميع ما بقي من المكاتب والميراث بين ولما احرار وبين زوجا
ويرجع الولد على الزوج بما ادفع عنه الام لان المكاتب تبتها عليه جميعا الا ترى انها لو كانت
حينة فاذت رجعت عليه بما ادفع عنه من المكاتب تبتها فذلك ورثتها **قلت** ارايت رجلا
كانت عبدا له وابنتا للعبدة وكان رجلا من جميع المكاتب تبتها واحدة وجعل عجوها واحدة ان ادبها وان
عجها واحدة فالت الاب وتزوج ما لا كثير ما القول في ذلك وليس له وارث غير ابنته قال ياخذ المولى ما بقي
من المكاتب تبتها بما ترك الاب وما بقي فهو ميراث لابن المكاتب تبتها فلم ومو كانت قال لانه عتق الابن
بعثوا الاب دور ثم من ذلك ولو كانت مكاتبها ليست بواحدة وكانت مكاتبين متفرقين فالت
الاب وتزوج فادى ابنا للمولى بعد موت ابنته وعتق لم ير ثمة لان اباه مات فمكاتبها تبتها
عتق بعد موته وبعد ما صار الميراث لغيره والزوج له في المكاتب تبتها انما عتق مع الاب فذلك
اختلفنا قلت وكذا لك الابن لو مات قال نعم لانه اذا كانت مكاتبته ولدتها فاما يعنى الابن
بعثوا الاب لا ترى ان الاب لا يصير هرا والاول لا ينخرعه واذا كان في غير مكاتبته لم يكن كذلك
قلت ارايت رجلا كانت عبدا له ثم مات وترك نساء ورجلا لامه ماتت المكاتب بعدة لل
وتزوج ما لا كثير وليس له وارث الاموالية قال ينظر في مكاتبته ما ترك فيكون لجميع الورثة من الرجال
والنساء وما بقي من المكاتب لورثها دون النساء قلت لم قال لان المكاتب ميراث من الميت تركه
فهو جميع الورثة من الرجال والنساء فاذا انحصر الورثة المكاتب عتق المكاتب وكان ما بقي ميراثا
للكور من ولد المولى دون الاناث لان هذا ولاد ولا يرث النساء شي منه قلت وكذا لو ان المكاتب
اد على الورثة جميع المكاتب تبتها ثم مات بعد ذلك قال نعم قلت فلن يكون ما ادى من المكاتب تبتها
قال لجميع ولد المولى من الرجال والنساء لانه ميراث كله **قلت** ارايت رجلا مات وترك ولدا
رجلا لانه فومبوا له ما عليه من المكاتب تبتها كل يعنى قال نعم قلت ارايت ان مات وترك بعد
ذلك ما لم ير ثمة قال لا لذكر دون الاناث قلت وكذا لو اعفوا جميعا ورث الرجل ونساء
قال نعم قلت ولم صار هذا هكذا قال لان ولادة الميت الذي كان مكاتبته ولا يرث النساء من لولاهن
الاما اعفوا وكان بنين وليس منهن بمنزلة ما كان بنين ولما اعفوا قلت ارايت امرأة كانت عبدا
لها ثم ان المكاتب كانت عبدا له فادى جميعا المكاتب تبتها ثم ماتت المكاتب لول وليس له وارث الا
مولاته مل ترثه قال نعم قلت ارايت ان مات مكاتبه المكاتب بعد ذلك وليس له وارث غيرهما هل ترث
قال نعم قلت لم وقد عرفت ان النساء لا يرثن الا ما اعفوا وكان بنين قال نعم بمنزلة ما اعفوا
على عتق ما اعفوا وكان مكاتبته ما كانت في ذلك بمنزلة ما اعفوا او كانت بنت ومولى مولاه بمنزلة
مولاهما قلت وكذا لو اعفوا عبدا فاعتق مولاهما ذلك عبدا ثم ماتت مولاهما الاول ثم مات
الاخر بعد ذلك وليس له وارث غيرهما مل ترثه قال نعم لان ما اعفوا مولاهما هو بمنزلة ما اعفوا
قلت وكذا لو اعفوا مولى مولاهما قال نعم قلت وكذا لو كانت مكاتبته او عتق المكاتب
بعدها ادى وكاتبها مكاتب بعد ما ادى قال نعم وهذا كله سواء ويرثه امانات قلت ارايت
المكاتبه امانات قبل ان يورث شي او قد ادى بعض مكاتبته قال لا يورث شي من مكاتبته وما بقي فهو
ميراث وقول عبدا لله وعلى من اوطا لب في هذا اخيرا لينا بونه ما خذ في الموت فاما اذا كان حيا فنقول
ربنا نلخذ بهان عجزه من مكنه رفق وذلك ايضا قولنا مشة وقول ابن عمر في ذلك التوق
باب **مكاتبه المملوك الصغير** قلت ارايت رجلا كانت عبدا صغيرا

ملا عجزه

مل عجزه المكاتبه قال نعم لان كان ينفقها اذا تبتها وان كان لا يعقل لم عجزه قلت ارايت رجلا
اذا كانت عبدا له ومو صغير لم ينفقها ولكنه قد اعفوا عن مكاتبته هل عجزه قال نعم قلت ارايت ان
عجزت المكاتبه مل يكون في ذلك بمنزلة العبد الكبير قال نعم قلت ارايت ان استدان ويملكه
قال نعم قلت ارايت ان اشترى وياع مل عجزه قال نعم ومو في ذلك بمنزلة الكبير قلت ارايت ان كانت
المملوك عبدا له هل عجزه قال نعم وهو في ذلك بمنزلة الكبير قال نعم قلت ارايت ان عجزه مل يورث
الرق قبل ان يدرك قال نعم **قلت** ارايت ان كان مكاتبه رجلا له صغير لا يعقل ولا يعرف
ذلك ولا يفكر على ان ينفق له رجل فادى عنه تلك المكاتب تبتها ففعلها المولى هل يعنى العتق ما لم
يتكلم قال لا يعنى وليس هذه مكاتبته قلت لم وانت ترثه لو ان رجلا كان مكاتبه فاسدة فاسدة
فاذا عتق قال لا يورث هذا لعجزه لو ان رجلا كان مكاتبه فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
فادى عنه عتق وليس هذا بشي وهذا بمنزلة من لم يكاتبه فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
يعقل ويتكلم ويعرف ذلك قلت ارايت رجلا كان مكاتبه من له صغير من وقد اعفوا ولم يعقل
مكاتبته واحدة وجعل عجوها واحدة ان ادبها عتقا وان عجزه امل يكون في ذلك بمنزلة الكبير
قال نعم قلت ولا يعفوا انما ادى جميع المكاتبه قال نعم قلت ارايت ان ادى لهما قيمته من
المكاتبه هل يعنى قال لا يعفوا حق يورث جميع المكاتبه كلها قلت ارايت رجلا كان مكاتبه فاسدة فاسدة
الاخر هل يورثان في الرق قال لا قلت لم قال لان الاخر ادى جميع المكاتبه فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
عجزهما الاجمعا ولا يعفوا الا بالاجمعا **قلت** ارايت رجلا كان مكاتبه فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
فرضى المولى بذلك هل عجزه قال لا قلت لم قال لان الرجل لا يجوز ان يملكه من عبده وكذلك
المكاتبه قلت ارايت ان ادى لهما المكاتبه مل يعنى العتق قال نعم قلت لم وقد عرفت ان المكاتبه
ليست بجائزة قال لا في اشخصت ذلك وجعلته بمنزلة قولنا اذا ادبنا مكاتبنا فكأننا قد
حررنا لا ترى ان الرجل لو لم يورث شياء شرا بغير العبد وهو غائب يورثه فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
وكذا لا ادى على العبد يورثه وان اداه الرجل عنه لادى من كان اداه فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
الا بذلك الدبرهم فيهم ما صنع ذلك فذلك اداه الجميع ايضا جاز ولا يجوز في بعضه العبد
والصغير بمنزلة العبد الغائب قلت ارايت رجلا اداه مكاتبه الصغير فادى من ادى المكاتب
كانت عبدا له الاخر عجزه المكاتبه لار ما حال المكاتبه الثاني قال نعم مكاتبته على حاله ادى عتق
وان عجزه في الرق **باب** **مكاتبه الرجل يكاتب نفسه وعن**
عبد له قلت ارايت رجلا كان مكاتبه على نفسه فعبده الاخر غايب على نفسه مكاتبته ولم
وصم المكاتبه مل عجزه هذا قال لا المكاتبه مكاتبته على نفسه جازية ولا يجوز على الاخر غايب
قلت ارايت ان ادى جميع المكاتبه هل يعنى جميعا قال نعم قلت لم يورث جميع هذا المكاتبه على الغايب
بشيء قال لا قلت لم قال لا لانهما لم يكاتبهما جميعا ولانه مكاتبته بعينه قلت ارايت رجلا عجزه
هذا المكاتبه مل يورث في الرق قال نعم قلت لم والاخر غايب فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
لانها لم يكاتبها جميعا قلت ارايت ان ادى في الرق عجزه الاخر بعد ذلك فقال انا اشفي في المكاتبه
هل ينفق اليه قال لا ومو عجزه قلت ارايت ان قدم قبل ان يورث في المكاتبه ففعل المكاتب
بعدها هل يورث ان جميعا في الرق قال نعم قلت لم وقد كان الاخر وصي المكاتبه قال لان الاخر ليس
منه في شيء ولا ينفق اليه لم يكاتبه هو نفسه قلت ارايت ان ادى هذا المكاتبه ففعلته ففعلته
من المكاتبه مل يعنى قال لا قلت لم قال لا يعنى حق يورث جميع المكاتبه قال لان المكاتبه فاسدة فاسدة

جميعا يوم كانت فلا يعشق الاباء جميعا قلت لا ايتنا زمانا لمكانت ولم يدع شيئا مأكلا لا لاحتر
قال لا اخر مخلوك الا ان يجعل جميع الكاشية خالدا في استغفر ان اغتفر جميعا وان لم يؤده خالا
رد في الرق قلت رايتان قال لا اخرنا اسحق كل ملتفتا في قوله قال لا قلت رايتان قد لم لغا
سهما وخصي بالمكا تبة وضى السيد بعد ذلك ان يكون عليه وعلى الكاشية ياخذ لهما شاة فجل بجوز
ذلك قال لا قلت ولا يكون للمولى عليه سبيل قال لا قلت لم وقع المولى قال لا الغايب لم يكن عمل
فالمكا تبة فليس يلزمه شيء من الكاشية بعد ذلك وهو لم يرض قلت فكيف لقيت في هذا
الذي كرت لك قال اذا ادوا الكاشية لادى كانت قد حصة قيمته من الكاشية غنق ولكن يفسر
ان لا يعشق الاباء جميعا الكاشية لانها مكا تبة واحدة والنجوم واحدة والمال كله على الكاشية
فلا يعشق الاباء آية قلت رايت رجلا كان تبة له وعبد له اخره مما كان ضار جميعا وضى اخر
بذلك بعد وقوع الكاشية وجعل المال على هذا الذي كان تبة وزا اخره مما كان يجوز ذلك قال من واليا
الاول سوا اذ المفع الكاشية عليه ما اذ النجوم والاداع على ما جميعا لم تجز مكا تبة الكاشية تبعا لآخر
وصما على المال الا في استغفر اذ وقع الامر على ما ذكرته لك فاذا المال ان يعشق جميعا
ولا يعشق الكاشية لادى جميعا المال في القياس في ذلك قلت رايت للمولى لا يعشق الاخر الذي
لم يدخل مع هذا في الكاشية هل يرفع عن الكاشية ما في قال نعم قلت ولم وليس يلزمه شيء من مال
المكا تبة قال لا نزع غنق فهو بمنزلة ما قد قبض هذا المال لان المال لم يكن مكا تبة غنقا جميعا
قلت رايت ان مات الذي لم يدخل في الكاشية لم يرفع عن هذا شيء قال لا قلت رايت ان مات
احد ما غنيا فكا تبة لاشاء على نفسه وعلى الغايب ولا يدري ما قيمة الغايب كيف لقيت في هذا
قال الكاشية فاسدة قلت لم قال لا ادرى قايلا من هذا الكاشية مكا تبة لان في القياس انما
يلزمه قدر قيمته من الكاشية فاذا لم يعلم ما قيمة الاخر فالكاشية فاسدة ولكن ادع القياس واجيز
ذلك قلت رايت ان ادى جميع الكاشية وهي فاسدة هل يغنق ويغنق الاخر معه قال نعم قلت لم
وان قد افسد الكاشية قال لا ادرى ادى غنق لا رجل اذ كان تبة مكا تبة فاسدة فاوى
المكا تبة قبل ان يرد في الرق غنق **قلت** رايت رجلا كان تبة له وعلى نفسه وولد له صبا
مك بجوز ذلك قال نعم قلت رايتان كبر الولد وغايب الاب للمولى ان يستغفر الولد في شيء من الكاشية
قال لا قلت ولم قال لان الكاشية على الاب قلت رايت ان ادى لابل الكاشية على يعشق جميعا قال
نعم قلت فهل يرجع الاب على ولده شيء قال لا قلت ولم قال لان مكا تبة على ولده وهم صغار ولان الولد
لم يكن عليهم شيء من الكاشية قلت رايت ان ادى الولد للمولى الكاشية هل يرجعون على ابهم شيء قال
لا قلت ولم قال لان ما شئ نطوعوا به على ابهم قلت رايت ان مات الاب ما كان الولد قال ليسمون
في الكاشية على النجوم فانما غنقوا وان عجزوا وادوا قلت رايت رجلا كان تبة له على نفسه
وعلى عبد له اخره صا لى العبد ثم اذا السيد باع العبد الذي لم يدخل في الكاشية هل يجوز بيعه
قال لا قلت ولم قال لان الكاشية لادى الكاشية غنقا جميعا قلت رايت رجلا اذ كان تبة جارية
له على نفسه وجارية له اخرى ثم اذا السيد وطى الكاشية فقلت فاختار ان ينجسها فكلوا لآخر
رقيقا قال نعم قلت رايتان كان ايضا وطى السيد التي لم تدخل في الكاشية فقلت هل تصير
ولده قال لا من اجاز الكاشية عليه ما جميعا واخذوا لا شخصان فيه ولم يصيرها امر ولا لان الكاشية
اذا ادوا الكاشية غنقا جميعا واما في القياس فتصير امر ولد وتسمى الكاشية في قدر قيمتها من الكاشية
وتغنق ولكن ادع القياس فلا تصير امر ولد وتكون على ما قلنا قلت رايتان وبز السيد التي لم تدخل

في الكاشية لم يرفع عن الكاشية شيء قال لا قلت ولم وقد عرفت انها اذا غنقت رجع عن هذه حصة
قيمته من الكاشية قال لا لا مدبرة مملوكة على خالها الا ترى ان الكاشية اذا غنقت جميعا قلت
رايت الرجل اذ كان تبة له على نفسه وعلى امته له اخرى ثم اذا اخرى ولدت ولدا لم للمولى ان يبيع
ولدها قال لا ادرى بمنزلة امها لان الكاشية اذا ادوا غنقا جميعا فكل للمولى ان يطأ ما قال لا كره
له ذلك قلت رايت السيد انه ان يزوجهها برضاها قال نعم قلت رايت ان ماتت اخرى ضمنت
شيء من الكاشية فاخذ المولى قيمتها وفي قيمتها وفاقا بالكاشية من غنق الكاشية قال نعم قلت
فهل يرجع السيد على الكاشية الاخرى شيء قال لا لانها لو كانت حرة فادوا الكاشية لم يرفع شيء
فذلك قيمتها **باب** **المكا تبة على الحيوان وغيره من العروق**
قلت رايت رجلا كان تبة له على عبد له رجل مك بجوز ذلك قال نعم قلت وكذا لو كان تبة لامة
لعملى عبد قال نعم قلت وكذا لو كانت تبة على وصيف قال نعم رقيمة ذلك عندنا اربعون دينار الى
قياس قولنا ان حبيبة ولما في قولنا في يوسف ونجد نعل على قدمه لافلا الاخر قلت وكذلك الكاشية يكون
عليه وصيف وسط نجاة به هل يجبر المولى ان يقبله قال نعم قلت رايت ان في بقية الوصيف
اربعون دينار امل يجبر المولى على اخذ ذلك قال نعم قلت وغنق الكاشية قال نعم قلت
وتجبر المكا تبة على عبد وعلى خادمه على وصيف قال نعم قلت ويغنق الكاشية اذا اداه قال نعم
قلت ولم اخرت هذا قال لا شخصنته لك وتركت القياس فيه وهو في القياس سوا لا يجوز قلت
رايت رجلا كان تبة له على عبد بعينه لرجل مك بجوز الكاشية على هذا قال لا قلت ولم قال لان
كاشية على عبد رجل لا يجوز قلت رايت ان كان تبة على دابة مك بجوز الكاشية قال لا قلت ولم وقد
اخرته في الوصيف والعبد قال لان الدواب مختلفة من البراذن والحمار والبغال وغيره لك فمن
ثم لم يجبر لانه لم يسم نوقاسها بعينه فمن ثم لم يجبر قلت رايت ان كان تبة على ثوب مك بجوز
المكا تبة قال لا قلت لم قال لان الثياب مختلفة فلم يسم نوقاسها من ثم لم يجبر قلت رايت
ان تسمى نوقاسها لثياب فقال له كاشية على كذا كذا ثوب يهودى او كذا كذا ثوب عربى وغير ذلك
من الثياب هل يجوز الكاشية قال نعم قلت فما الذى يلزمه من ذلك قال وسط من الثياب التي
سمى قلت وكذلك الدواب قال نعم قلت رايت رجلا كان تبة له على وصيف ولم يسم الكاشية
اجلا لم يجوز هذه الكاشية قال نعم ويكون الوصيف خالا فاذا ادى غنق حين ياخذ المولى الارز في
الرق قلت ولم اعزت هذا لم تسم لاجلا قال لان هذا بمنزلة الدرام الا ترى ان لو كان تبة على الف
درهم ولم يجعل لها اجلا كانت الكاشية جائزة وكانت حرة فان اذ احبها جازيها المولى في الا
رد في الرق وكذا اذا كان تبة على وصيف وعلى عبد **قلت** رايت رجلا كان تبة له على
وصيف ثم صالحه من الوصيف على ثوب فدفع الكاشية تبة لامة وقبضه المولى مك بجوز ذلك قال نعم
قلت وكذلك ان صالحه على ثوب فاني قال نعم قلت وكذلك ان صالحه على ثوب فاني قال نعم قلت
قال نعم قلت رايت ان صالحه على ثوب رطل شاة او هرير مك بجوز ذلك قال لا قلت ولم وقد
اخرته اذا كان يدا بيد قال لا لانه اذا كان يدا بيد فهو جازي واد كان نسيئة فلا يجوز من يدين
قلت وكذلك لو صالحه على كسر طعام بعينه قال لا يجوز ولا يجوز ان يصالحه الا يدا بيد الا ترى
لو ان رجلا تزوج امرأة على خادم فصالحه من ذلك ثوب نسيئة او على طعام نسيئة لم يجز لانه
لا يجوز ان يبيع دينا بدين الا ترى انه لو كان رجل على رجل من فصالحه من ذلك ثوب نسيئة لم يجز
فذلك الثياب في الثياب لاول في الكاشية **قلت** رايت رجلا كان تبة له على وصيف الى

الفه
عليه السلام

اجل قولنا المكا تنبه ولما في مكانتها مثل المكا شبة ما انت ملحا لا لولعنا عليه ما كان على ليه
من الوصيف قلت وموعنة ذلك بمنزلة المكا شبة على فاني اورد لم قال نعم قلت ارايت لو كانت
مكا تنب لعل الوصيف مكا تنبه واحدة ثم اذا السيد اعنق احداهما اما القول في ذلك قال نعم عن
الباني من قيمة الوصيف بحسنة التي اعنق ويظهر فان كان قيمتها سواء اعنق عنه نصف الوصيف قلت
ولم قال لان هذا بمنزلة رجل كان تب عبيدين له على الف درهم واعنق احدهما وقيمة ما سوا غيره من البنا
نصف المكا شبة قلت وكذلك اذا كان تبهما على وصيف قلت ارايت رجلا كان تب لمة له على وصيف ثم
اذا لامته اذ ابل الوصيف او قيمته فعتقت ثم اشتق ذلك من يد السيد ما القول في ذلك قال
يرجع السيد على المكا شبة ما اعطته من ذلك والمكا شبة حرة ويكره الوصيف وياعلمها قلت
اذا كان تب عبيدا له على جارية فندفع اليها الجارية ونفصها شرارا السيد وطى الجارية فولدت
منه ولما شرخا رجل فاستحق الجارية منها القول في ذلك قال يا هذا المستحق الجارية وعقرها وقيمة
اولادها من السيد ويرجع السيد على المكا تنب الجارية التي كانت عليها وقيمة اولادها ولا يرجع السيد
على المكا تنب العقر قلت ولم يرجع عليه بقيمة الاولاد قال لانه غرة واعطاه جارية لا يملكها الا ترى
لو ان رجلا ابتاع من مكا تنب لجا رية فولدت من السيد اولادا ثم جاء رجل فاستحق الجارية بها فخذها
وعقرها واخذ قيمته ولها من السيد ويرجع السيد بقيمة الولد على المكا تنب لانه غرة وبلغ ما لم
يملك والمكا تنب وغيره سواء قلت ارايت المكا شبة على الوصيف والثوب فاستحق جنته بمنزلة المكا
على الدائم والدنا ينظر قال نعم قلت ارايت ان كان تب على دار قد ستمها وصنعها مثل تجوز المكا شبة
قال لا قلت وكذلك لو كانت تب على ارض قال نعم قلت وكذلك كل شيء من العروض لا يملكها ستمت لك
من الوصيف والثوب فاستحق جنته ولما على الارضين والدار وغير ذلك فلا يجوز قال نعم قلت
فان سمى ارايت ما قال ذلك فسد المكا شبة قلت ولم قال لان الدار اذا لم تستمر بغيرها فقد كانت
على شيء لا يعرف فان ستمها فقد كان يملكها لم يملك قلت وكذلك لو كانت تب على ياقوتة ولؤلؤة وغير
ذلك من العروض قال نعم ايضا لا يجوز قلت ارايت لو كانت تب على كرسنة او كرسية من مسمر او كما
كان من الزيت او كذا كذا من السمر او غير ذلك مما يكال او يوزن مثل تجوز المكا شبة على ذلك قال نعم
قلت لم اجزيت هذا في هذا الباب وقد افسدته في العروض قال لان هذا يكال او يوزن ويعرف
وهذا عندنا بمنزلة الدائم والدنا ينظر قلت وكذلك اذا كانت تب على شيء مما يكال او يوزن فهو جاز
عندك قال نعم قلت ارايت ان كان تب على كرسنة ولم يسم حبيدا ولا ديا ولا وسطا مثل تجوز المكا شبة
قال نعم وله كرسنة قلت ولم اجزيت في هذا الباب وانت لا تجيز في السلم قال لان المكا شبة
لا تشبه السلم الا ترى الى اجيز المكا شبة على الوصيف والسلم في الوصيف غير جاز ولا يجوز السلم
في شيء من الحيوان والمكا شبة في الحيوان جازة قلت ارايت اذا كانت تب على وصيف فندفع اليها المكا
وصيفا له به عيب فاجتزم القول في ذلك قال اذا قبض السيد وصيف الوصيف عنق المكا تنب
فان اصاب به السيد عيبا فاحشا بعد ذلك فرة على المكا تنب ويرجع عليه بمثلها ويصير المكا تنب
حرا قلت ارايت ان اشتق بعض العبد من السيد ما القول في ذلك قال السيد بالخيار ان شاء
ما بقي من العبد فاخذ القيمة وان شاء امسكه واخذ من المكا تنب بعد ما استحق وان شاء رد ما بقي
واخذ عبيدا كاملا **باب** **مكا شبة الذي** قلت ارايت رجلا
من اهل الذمة كان تب عبيدا له هل تجوز مكا شبة قال نعم قلت ومضى ذلك بمنزلة الرجل المسلم
قال نعم قلت ارايت ذميا كان تب عبيدا له والعبد ذميا شرارا العبد اسلم وموكتا ما القول في

ذلك

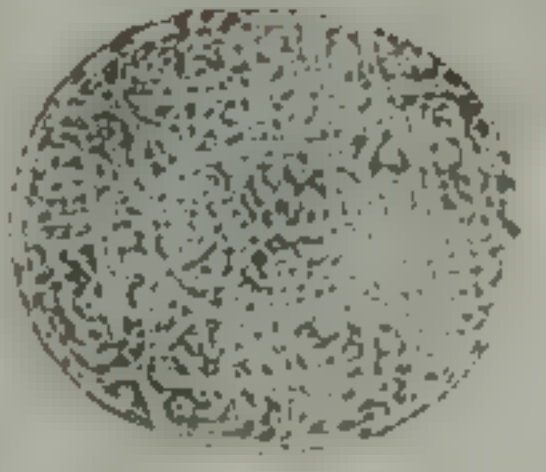
ذلك قال نعم على مكا شبة فان ادعى عنق وان تجوز اجيز المولى على بيعه قلت وليس في المكا شبة وم
مسلم قال نعم قلت ومضى ان مات وقدا دى وليس له وارث من المسلمين قال نعم بيت المال
قلت ارايت نصرانيا ابتاع عبد مسلم فكا تنبه هل تجوز مكا شبة قال نعم قلت ولا
نزد المكا شبة قال لا قلت ولم وانت تجيز النصرانية على بيعه قال لا في اجيزه على بيعه مادام
عبيدا فاما اذا كانت في اجيز المكا شبة قلت ارايت ذميا كان تب جارية له ثم اسلمت المكا شبة
فولدت ولما في مكانتها شرارا المكا شبة ما انت اكون ولما منزلتها قال نعم قلت ارايت
الذميا اذا كان تب عبيدين له مكا شبة واحدة وجعل نجوها واحدة ثم اذا احدا المكا تنب اسلم قلت فها
خالها قال نعم على مكا شبة ما واسلامها واسلام احداهما في ذلك سواء وما على مكا شبة قلت
اذا كانت اسلمت مكا شبة الذي من اهل الذمة لم تجز ما كان تجز المكا شبة اذ اختلفت
من سيد ما قال لان اسلامها وغير اسلامها في المكا شبة سواء لان الذي انما يجز على بيع الامت المسلم
لمكان الخدمة والوطى فاذا لم يكن عليها ذلك من اجل كتابتها عليها لم تجز المكا شبة لذلك لانه
لا يملكها في خدمته ولا وطى قلت ارايت ذميا كان تب عبيدا له ذميا على دن من جمل تجوز
المكا شبة على ذلك قال نعم قلت ولم اجزته قال لان اهل الذمة لو تبوا لغيرهم لغيرهم لاجزتها
وكذلك المكا شبة قلت ارايت ان كان العبد مسلما فكا تنبه مولاه وهو ذمى على جمل تجوز قال
المكا شبة باطل قلت ولم ابطالها والمولى نصراني قال لان العبد مسلم فلا افق على المسلم بالخمر
فارد المكا شبة واجيزه على بيع العبد قلت ارايت ان ادعى ليه الخمر قبل ان يرد القاضى المكا شبة
ما القول في ذلك قال يعنق العبد قلت ولم يعنق وانت لا تجز المكا شبة قال لانه بمنزلة قوله
اذا ادعى الى كذا او كذا فانت حر قلت ارايت اذا عنق العبد وقدر ان كان تب على ما ذكرت لك هل
للسيد على العبد شيء قال نعم له عليه قيمته ذميا عليه قلت ومضى ان يدعى اليها المكا شبة قال نعم
ادى اليها لا يجز له ولا تجوز المكا شبة عليه قلت ارايت ان كان السيد مسلما والعبد ذميا فكا
على جمل تجوز المكا شبة لا يجوز قال نعم لا يجوز **قلت** ارايت ذميا كان تب عبيدا له
من اهل الذمة على جمل شرارا العبد اسلم ما القول في ذلك قال المكا شبة جازة قلت فها يكون
على العبد اذ اعطيه قيمة الخمر قلت لم وانت لا تجز المكا شبة على الخمر قال لانها كانت تب يوم كانت
والمكا شبة جازة فلا يفسد ما اسلامه ولا يزيد ما الاشتهر ويكون عليه قيمة الخمر في شيء
قلت ارايت ان كان تجوز كل شيء من ذمى كذا كذا اطلقا من ذمى الجوز بعد اسلامه قال
يؤدى قيمة كل شيء عند محل كل شيء فان تجوز من ذمى في الرق وان تجوز في الرق اجوز مولاه
على بيعه قلت وكذلك السيد هو الذي اسلم قال نعم لا انما لا يجز على بيعه قلت ارايت ان
كان كان تب على مينة مثل تجوز المكا شبة على ذلك قال لا المكا شبة فاسدة قلت لم وتجز المكا
الفاسدة في الخمر قال لان المينة لا تشبه الخمر قلت وكذلك لو كانت تب على ذمى قال نعم لا يجوز لان الخمر
مال وليس له اعمال قلت ارايت ان ادعى اليها مكا شبة عليه من هذا ما يعنق قال لا قلت ولم وتجز
فالمكا شبة الفاسدة ان يعنق فاعتقت في الخمر قال لان المينة والدم لا يباع وليس لها من ولوتها يباع
بهم اجزوا الا ترى لو ان رجلا باع عبدا مينة ثم اعنقه المشتري بعد ما قبضه لم يجز عتقه
فكذلك المكا تنب قلت ارايت ان كان السيد قال في المكا شبة حيث كانت تب على المينة اذا ايتها قال
خرا ودفعتها الى فانتحر ذمها اليه وقبلها السيد مثل يعنق قال نعم في هذا الوجه قلت لم
قال لانه قال له ان دفعته الى فانتحر فاما يعنق بقوله انتحر ولا يعنق بالاداء قلت فمضى

السيد عليه بعد ذلك بشي قال لا قلت ولم قال لا زال السيد انما يعنى بعشقها بما له ليس بالاداء قلت
اريت ذميا كاتب عبد له ذميا على عبد او على ثوب وقد سماه كل يجوز ذلك قال نعم قلت ولم
قال لا نه كاتبة على شيء معلوم قلت وهو في ذلك عندك بمنزلة الرجل الحر المسلم اذا كاتب عبد له في جميع
الحروض قال نعم قلت **اريت ذميا كاتبها** وكدره ذمينة ثم انها اسلمت في مكانتها
ما القول في ذلك قال غصني على مكانتها فاذا ففت عفتت وان عجزت ففوى القاضى عليها باقية
تسعى فيها ولا يكون للسيد عليها سبيل ولا نزاع اليه قلت اريت ان فضى القاضى عليها بالسعاية
في القيمة فجزت مثل تردى الى سولا ما مؤدى قال لا ولكنها تسعى ولا يملك مثل العجز ما اذا مؤلا ما ذميا
قلت اريت ان اسلم مؤلا ما فجزت مثل تردى اليه فتصير امره على حالها قال نعم قلت ولم وقد فضى
القاضى عليها بالقيمة قال لا مؤلا ما مسلم ولا ذم ذلك ليس يعنى وانما فضى القاضى عليها بالقيمة قال
لا مؤلا ما كان نصرانيا ولم يكن يفدر على بيعها فلا يكون قضاء القاضى عليها بالقيمة عتق لها وففق
الا باء قلت اريت ان عتقها السيد بعد ما فضى القاضى عليها بالقيمة مثل تبرأ من القيمة ويجوز
عنته قال نعم قلت وسواء ان اسلمت او لم تسلم قال نعم قلت اريت ان مات السيد بعد
ما فضى القاضى عليها بالقيمة وقد مات نصرانيا ما القول في ذلك قال لا تحقق من جميعها له ولا تسعى
في شيء ويبيط ما كان عليها من القيمة قلت له وقد كنت اخرجتها من يده وفضيت عليها بالسعاية
قال لان الرقبة في ملك السيد بعد حتى تؤدى فاذا مات عتقت لانها بمر لزام ولدات عتقت
سيدها قلت اريت ان ولدت ولدا بعد ما فضى القاضى عليها بالسعاية واعتق السيد ولدها
مثل يجوز عنته قال نعم قلت اريت ان مات السيد ولم يعفق الولد لم يعفق ولدها معها قال نعم
قلت اريت ان ماتت الام وبقي الولد ايسى فيما كان له على امه فيما كان قضاء عليها من القيمة قال نعم
قلت وان كان ذلك اكثر من قيمته او اقل قال نعم قلت اريت ان عجز عن ذلك قد اسلم السيد لم يرد
اليه قال نعم ويكون بمنزلة امه لان امه كانت تكون حرة من جميع المال وكذلك ولدها قلت اريت
النصراني اذا كاتب عبد له ففوى بعض المكاشفة ثم اسلمت ثم عجزت بعد ذلك ففوى القاضى فضى
عليها بالقيمة لم يكره ما اخذ السيد قال له قلت فلا تختصب لها بما قبض منها مما ادت من قيمتها
قال لا قلت فان ادت ذلك بعد اسلامها قال وان ادت قلت فلم قال لانها قد عجزت وروى في الرق
وصارت مملوكة وانما فضى عليها بالسعاية بعد ما صار المال للسيد **قلت** اريت ذميا كاتب
امه له ذمينة ثم وطئها فولدت ما القول في ذلك قال هو بالخيار ان شئت ان تقضى على مكانتها وتنفذ
عقربا من السيد فخلت قال ادت عفتت وان شئت ان تعجز عفتت عجزت وهي ام ولده قلت
اريت ان اسلمت بعد ما عفتت منه فاختارت العجز ما القول في ذلك قال يقضى عليها القاضى ان
تسعى في قيمتها وتعنى فاذا ففت عفتت ولا سبيل للسيد عليها قلت اريت النصراني كانت لزام
ولده ثم انه مات لم يعفق قال نعم حرة قلت اريت النصراني اذا كاتب امه من اهل الذمة مكانة
واحدة وجعل عجزها واحدة ثم ان النصراني وطئ احدتهما فخلت ما القول في ذلك قال لا يملك على مكانتها
والولد ولده وان اخذ عجزها منه قلت ولا يجبرها قال لان الاخرى مكانة محبة فلا يعفتان الا محبة او لا
يجوز ان لا يجبرها ولا يجبر احدتهما دون الاخرى قلت اريت ادوى اذا كاتب مدبرة له مثل يجوز قال نعم
قلت لاريت ان مات السيد قبل ادايتها لم تعفق قال نعم حرة من الثلث وتظل المكاشفة قلت
اريت رجل من اهل الذمة كاتب نصيبا له من عبد بينه وبين اخيه غير ان شركه والعبد على والشرك
منه فكانت على عرفا دائما الى الذي ما القول في ذلك قال يعنى نفسه من لعنه فان كان مؤسدا

خبر

شريكه بالخيار ان شاء انفق وان شاء استسقى قلت فهل يكون له على شريكه ما اقتضت
المكاتبه سبيل قال لا قلت لم قال لانتم لا تجوز للحر لا قيمتهما فمن لم لو اقتضى له على شريكه بشي
ما اخذ اذا استهممكم قلت ارايت اذا كانا لعبد بين رجلين فمضى وسلم والعبد في مكانه انما له نصيبه
بأذن شريكه على حزمه لا يجوز المكاتبه قال نعم قلت وشريكه مسلم قال لان المسلم لم يكن له نصيبه
واما كاتب له نصيبه فكاتبه نصيبه على الحر جائزه لانه في العبد في حق قول في حقيقه قلت
فهل يكون المسلم فيما اخذ النصارى من المكاتبه شي وقد استهممكم قال لا قلت لم وقد كاتبه باذن فقال
لانما كاتبه على ما لا يحل للمسلم ان يشترى من غيري شي قلت ارايت ان كاتبه جميعا على خر مكاتبه واحده
والنحو واحده هل يجوز المكاتبه قال لا قلت ولم قال لانها مكاتبه واحده ولا يحل للمسلم ان يكتتب على
خر فاذا اقتضت نصيبه للمسلم اقتضت نصيبه الاخر قلت فلم اقتضت نصيبه الذي قال لان المكاتبه
واحدة ولا يعنف الاباء ابنا جميعا الا ترى لو انما كاتبه على خر مكاتبه واحده ثم ان اخذ ما اقتضى
نصيبه من المكاتبه لم يعنف نصيبه ولا يعنف الاباء جميعا المكاتبه اليها فذلك اقتضت مكاتبه
الذي قلت ارايت اذ ادى اليها ما كاتبه عليه من الحر هل يعنف العبد قال نعم قلت فما حال العبد
قال العبد حر ويكون عليه نصف قيمته للمسلم ولا يكون للنصارى نصف الحر لانه لا يحل له ما اخذ منه فذلك
كان للمسلم ان يرجع عليه بنصف قيمته قلت ارايت بعد انصار اثبات بين نصارى ومسلم كاتبه المسلم اذن
شريكه على نصيبه منه فقتض المكاتبه هل يرجع النصارى عليه بشي قال نعم ان لم يكن اذن له فيقتض
المكاتبه وما في ذلك من ملة المسلمين قلت **اذا** ايت عبد ذمتيا بين رجلين من اهل الذمة
كاتبه جميعا على خر مكاتبه واحده شرعا اذما اسلم ما النول في ذلك قال يكون لهما جميعا قيمه
الحر واما على المكاتبه قلت ارايت اذ ادى المسلم حصته من المكاتبه وراهم من يشاركه الذي في ذلك
قال نعم ويرجع موافق العبد ما اخذ منه شريكه قلت ارايت اذ ادى الذي في الحر هل يكون للمسلم فيما
اوى اليه من شي قال لا ولا يعنف ابنا لان المكاتبه قد تحولت ذمهم قلت وقال لا ارفع الى المسلم
الحر قلت فهل يعنف نصيبا لنصارى منه قال لا قلت لم وقد قيض حقه ما اقر له عليه قال لان المكاتبه
واحدة فلا يعنف حتى يستوفيا جميعا ولا بطل حصته المسلم بما اخذ النصارى من قبله له خاصه ولكن
الحر ان ارفع الى المسلم خر واقضى له بها قلت ارايت ان كاتبه الذي له على خر فوكلت له وله في
مكاتبتهما ثم ماتت الام ما حال الولد قال يسقي فيما اقر له من ذلك قلت فان اسلم نايكون عليه قال
عليه قيمة الحر يسقي فيها على نحو ابيه قلت متى يلزمه القيمة يوم كاتبه الام او يوم اسلم قال يوم اسلم
قلت لم قال لان اسلم وله على غيره لا ترى ان الام لو اسلمت كان عليها قيمة ذلك يوم اسلمت فكذلك
الولد قلت ارايت ان كانت ولدت ولدين ثم ماتت فاسلم احد ما بقي الاخر في القول في ذلك قال
عليهما قيمة الحر يسعيان فيما قلت فهل ان يستسقي المسلم منهما جميع قيمة الحر ويبيع الاخر قال
نعم ان شاء وان شاء استسقى الاخر في قيمة الحر فترك المسلم قلت ولم قال لان له ان يستسقى ايما
شاه في جميع المكاتبه قلت ارايت ان يخر احداهما هل لمان يرد في الفرق حق يخر جميعا قلت
اذا ايت ذمتيا كاتبه عبدا له ذمتيا على خر فاشترى المكاتبه بدارية فوطئها فولدت منه ثم ان المكاتبه
ماتت وتركت له اصفى لا يستطيع ان يسقي ما النول في ذلك قال يسقي الام في المكاتبه على نحو المكاتبه
فان ولدت عفت وعنف ولدا وان يخر من ذمتيا في الفرق جميعا قلت ارايت ذمتيا كاتبه عبدا له ذمتيا
ثم ان المكاتبه سبأه اهل الحرب واسلم في ايديهم ثم ظفر المسلمون على الدار ما حال المكاتبه قال يرد الى
ولاء وهو على مكاتبته ولا يصير ربا لان المكاتبه لا يقع عليه لشيء قلت ارايت اذ ادى اليه فاعنف

شاه حق بجي صاحبه فلهذا ابطالته قلت ارايت ان كان في رجل كفا لته او ضمن له ضمانا
 من يجوز ان لا يضمن له ضمانا له ولا يجوز عنه ضمانا لغيره قلت ارايت ان كان في رجل كفا لته
 باذن سيده او ضمن له او اعيل عليه هل يجوز ان لا يجوز قلت نعم وقد اذن له سيده في ذلك قال ان
 السيد يضمن له في هذا سواء قلنت نعم قال لا لا ليس للسيد على ما له سبيل ولا يملك ان يلزمه رقبته شيئا
 لمن يضمن له قلت ارايت ان يضمن له ضمانا بعد ذلك وقد كان كفل كفا لته باذن سيده هل يلزمه ذلك
 الكفا لته قال لا قلت نعم قال لا لانه كان باطلا ولا لانه كان كفا لته لانه لم يكن يومئذ بشي ولم يلزمه بعد
 ما جازي قلت **ا** ارايت مكانا كفل كفا لته باذن سيده ثم ادى الى مكانا ثمة هل يلزمه ذلك الكفا لته
 قال نعم قلت نعم يلزمه بعد العنق قال لا لانه كفل وهو بمنزلة العبد فابطلنا كفا لته ما دام على ذلك
 الحال فاذا عتق لم يضمنه الكفا لته فلو ان عبدا محجورا عليه كفل ثم عتق لم يضمنه الكفا لته بعد العتق الا
 تروا ان عبدا كفل كفا لته بغير اذن سيده لم يلزمه شي من الكفا لته حتى يفتق قلت ارايت ان كان
 اذا كفل لسيده بما لم يضمن له من يجوز ان لا قلنت نعم قال لا السيد يضمن له في هذا سواء قلنت ارايت
 ان كفل لسيده بدين له على رجل هل يجوز ذلك ويكون للمكاتب ان يخرجه سيده بذلك اذ ليس له ان يخرجه
 قلت نعم قال لا لانه ضمان سيده له جازا لا تروا ان لو اشترى منه شيئا ما كان له ان يخرجه من كفا لته ارايت
 ضمانا لسيده لم لا يجوز ولو اشترى من سيده شيئا لاجزائه قال لا لانه كفا لته لغيره لا يجوز فكذلك
 لا يجوز لسيده قلنت ارايت ان كان المكاتب في رجل كفل ما لسيده بامر من ان المكاتب يخرجه قبل
 ان يرد السيد الى المكاتب ما ضمن له في القول في ذلك قال يرجع السيد فباخذ ذلك الحق من الذي
 هو عليه ويطلق ضمانا كان كفل بامر من وان كان كفل عنه بغير امره بطل الما لغيره ما جازي لم يكن على
 الذي عليه الا مثل شيئا قلت نعم يرجع به عليه وقد كان ضمنه قال لا لانه حق المكاتب على ذلك الرجل في
 محجور في الرق فقد صار السيد له ولم يرد ذلك الرجل منه لانه لم يصب اليه ولم يرد السيد وهو مال
 العبد ياخذ سيده فاذا جازي قلت ارايت ان اذاه السيد الى المكاتب هل يرجع به على الذي ضمنه
 به عنه قال نعم اضمنه بامر من قلت نعم قلنا دفعه الى مكانا ثمة قال لا لانه يضمنه بامر من خلا بدين
 ان يرجع به عليه قلت ارايت ان يضمن المكاتب بعد ذلك هل يكون للسيد على ذلك الرجل شي قال نعم
 يرجع به عليه بما ضمن عنه قلت نعم وقد صار المكاتب عبدا له ورجع اليه ما له قال لا لانه قد كان يلزمه
 نصار دينه له عليه قلنت ارايت ان كان في رجل كفا لته بغيره بعد ما ادى في الرق وعجز ابيرجع
 السيد على الذي كان عليه بما كان ادى الى المكاتب من ذلك قال نعم قلت نعم قال لا لانه قد صار دينه عليه
 حيث اذاه المكاتب فصار بمنزلة غيره من مال المكاتب **قلت** ارايت ان كان له دين
 على رجل واداه سيده على ذلك الرجل ذلك الحق وهو لا يبلغ المكاتبه من يجوز ان لا نعم قلت نعم
 يكون للمكاتب ان ياخذ بذلك الرجل قال لا قلت ارايت ان يضمن المكاتب بعد ذلك في الرق ما التول
 في ذلك قال يرجع السيد الى المكاتب على ذلك الرجل قلت نعم يرجع عليه قال لا لانه دين المكاتب عليه لا حتى
 يعطيه قلت ارايت السيد اذا ضمن لمكاتبه ما لا يضمن له من يجوز ان لا نعم قلت نعم قال لا لانه دين المكاتب عليه لا حتى
 دفنا له لغيره من يضمن له كفا لته بغيره ما لا يضمن له من يجوز ان لا نعم قلت نعم قال لا لانه دين المكاتب عليه لا حتى
 ان كان ضمنه بامر من قلت نعم ذلك لو اضمنه المكاتبه ما لا يضمن له من يجوز ان لا نعم قلت نعم قال لا لانه دين المكاتب عليه لا حتى
 ذلك لغيره ما لا يضمن له من يجوز ان لا نعم قلت نعم قال لا لانه دين المكاتب عليه لا حتى وهو في
 ذلك بمنزلة الخالات تروا ان لو اضمنه لغيره ما لا يضمن له من يجوز ان لا نعم قلت نعم قال لا لانه دين المكاتب عليه لا حتى
 المكاتبه قلنت ارايت ان لم يكن له فيما يضمن له واداه بالمكاتبه اياخذ فيما بقي قال نعم ولا يعنف



كتاب

حتى يودي ما بقي قلت ارايت ان كان فيه فضل يكون الفصل بين على السيد للمكاتب قال نعم قلت
 ارايت ان كان في رجل كفا لته باذن سيده ثم ادى الى مكانا ثمة هل يلزمه ذلك الكفا لته
 ان ضمن له مولاه الذي كان فيه قال نعم هذا كله باطل لا يجوز قلت ارايت ان كان في رجل كفا لته باذن سيده
 من يضمن له اياه او من يضمن له اياه هل يلزمه ذلك الكفا لته قال نعم قلت نعم قال لا لانه كان كفا لته لغيره
 دينا ثم اذا اولى بغيره هل يكون ذلك اذ ليس له ان يضمن له كفا لته باذن سيده هل يلزمه ذلك
 قال لا يبيع فيه له قلت نعم واداه الذي كان فيه قال لا لانه ليس في رقبته وقد كان له ان ياخذ قبل العتق قلت
 ارايت ان كان في رجل كفا لته باذن سيده ثم ادى الى مكانا ثمة هل يلزمه ذلك الكفا لته
 في ذلك قال لا اذ ادى عند المكاتبه دينا من يضمن له اياه هل يلزمه ذلك الكفا لته قال نعم قلت نعم قال لا لانه كان كفا لته لغيره
 لانه لم يولد ولا يكون لمولاه في رقبته عند شيئا قلت ارايت ان يضمن له كفا لته باذن سيده هل يلزمه ذلك
 الذي عليه قال هو عليه على ما له ياخذ المولى لانه بمنزلة دين له على ابيرجع قلت ارايت ان يضمن له كفا لته باذن سيده
 جميعا وعليه ما يدين كغيره بدين بغيره ما يضمن له كفا لته باذن سيده هل يلزمه ذلك الكفا لته قال نعم
 كل واحد منهما في رقبته بدين بغيره ما يضمن له كفا لته باذن سيده هل يلزمه ذلك الكفا لته قال نعم
 من قاله اذ هو يبيع عن المكاتب الذي له عليه قال نعم يبيع عن المكاتب الذي له عليه قال نعم
 قال لا لانه ليس سقط عنه حيث محجور الا تروا ان لو اضمنه ما اذاه في الخسارة وعلى الاول من يضمن له
 الاخر من يبيع كل واحد منهما في رقبته ولا يكون لغيره الاول في رقبته الثاني من ذلك العبد الذي
 اذاه الاول شيئا لانه لم يكن يلزمه اذاه نكاح الاول **باب** **مكاتب**
 ما في بطن الحمار قلت ارايت ان اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 قلت نعم قال لا لانه المكاتب في هذا باطل لا يعلم اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 على ما في بطنها لا يجوز قلت ارايت ان قال السيد قد كان في بطن حمارا في هذا على كذا اذاه حمارا
 قال لا ومنه باطل قلت نعم وانك تجوز العتق لو اعنفه واداه بغيره قال لا لانه العتق والتدبير لا يشبه
 المكاتبه لان المكاتب لا يجوز الا ان يضمن له كفا لته باذن سيده او اضمنه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 كانت صبييا لا يعنف ولا يتكلم بغيره اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 بطنها اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 على عتق ما في بطنها قال نعم ان كان في بطنها ولد قلت وكيف تعلم ذلك قال اذا صنعت لا قل من
 ستة اشهر فلا يعنف ويرجع صاحبه الى على صاحبه فيلزمه ما له عتق اذ لم يعنف على كذا اذاه حمارا
 ارايت ان كان في بطنها ولد فاعنفه فاداه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 نعم **باب** **شراء المكاتب** وبيعه وصدقه وهبته وما يلزمه
 من الدين قلت ارايت ان كان في رجل كفا لته باذن سيده ثم ادى الى مكانا ثمة هل يلزمه ذلك الكفا لته
 قلت نعم ولا يجوز ما قال لان هذا ليس بشراء ولا يبيع وليس له ان يبيع شيئا من ماله ولا يصدق بغيره ولا
 يعنف فيه قلت ارايت ان يصدق على مولاه بصدقة او بصدقة هبة او بصدقة الهبة المثلثة قال نعم
 قلت فيرد ذلك القاضي قال نعم اذ اضمنه اليه قلت ارايت ان يصدق بصدقة او بصدقة الهبة او بصدقة الهبة المثلثة قال نعم
 هبة شران المكاتب عتق ما لا الهبة قال لا يرد لها اليه قال نعم عتق اذ لم يعنف فاما بصدقة قلت
 ارايت ان الموهوب له هبة الهبة في يده شره هل يرد لها الى المكاتب ان طلبها او خاص فيها قال نعم
 قلت نعم وقد خرجت منه الى غيره قال لا لانه هبته ليس بشي قلت فابنا واداه المكاتبه اذاه حمارا لانه لم يكن يلزمه اذاه حمارا
 قلت نعم ذلك الصدقة قال نعم قلت نعم ذلك الحق على العتق قال نعم قلت ارايت ان يصدق

وصيته قلت ارايت ان اوصي بغيره فقال ليبيوه بعد موتي نسمة او عتقوه هل يجوز شي من ذلك قال لا
قلت ولما قال لا لا يجوز شي من وصيته المكاتب في شي ما ذكرته ولا في غيره الا ترى ان الرجل الحر اذا اوصى
بان يباع عبده نسمة انه يحط من ثلثه مقدار ما يشتري العبد نسمة اذا كان يخرج ذلك من الثلث لا من
ذلك وصيته للعبد والمكاتب لا يجوز وصيته من قبله ان كان على ما وصفته قلت وكذلك لو اوصى
صحة قال نعم قلت وكذلك ان تزله لا كثيرا قال نعم قلت ارايت ان اوصي لرجل يدين له عليه تركه له
هل يجوز قال لا قلت ارايت ان كان له ولد فله من ماله وصية قال وصية المكاتب باطل
كل شي من ذلك قلت ارايت ان كان له مكاتب فلما حضر الموت وصى له ما عليه من المكاتب هل يجوز قال لا
قلت ولم قال ان وصيته باطل له وغيره قلت ارايت المكاتب اذا اوصى بوصيته في صحة ثم ادى المكاتب
فحق بمات هل يجوز ذلك الوصية قال لا قلت ان لم يكن رجع فيها قال وان قلت ولم وقصا رخصا
قال لا نه قد اوصى بها في حال لا يجوز فيها وصيته فكان كلامه فيها باطلا قلت ارايت ان حضر الموت فارصى
بوصيته ثم ان السيد اعنفه بعد ذلك ولم يجده وصيته سوى الاوصيات ما القول في ذلك قال
الوصية باطل قلت ولم قد صار خرا قبل ان يموت قال لا نه اوصى يوم اوصى بمكاتب وصية المكاتب
لا يجوز قلت ارايت ان اوصى لولاه بوصية قال لا يجوز لولاه ولا غيره ولا يجوز وصيته في شي من الايا
وان اعنف بعد ذلك بعد ان يتكلم بالوصية وهو مكاتب في قياس قولنا في حقيقته وقال ابو يوسف
ويجوز ان اعنف قبل ان يموت جازت وصيته قلت وان كان قال اذا اعنف ففقد وصيته لئلا
يعد موتى بكذا وكذا قال هذا يجوز قلت فان لم يعنف ولكنه مات وترك واه قال لا يجوز وصيته ابدا
لانها انما تجب بالاجازة يعنف المكاتب يومئذ وهو ميت فلا يجوز الوصية بعد الموت لا ترى انه قد
مات وصار في حال بطلت فيها وصيته حيث توفى عنه فلا يجوز بعد ذلك الا ترى انه لو قال اعنفك
عبدى هذا اذا اعنفك او قال قد تبررته كان ذلك باطلا وكذلك وصيته قلت ارايت ان اجازوا
بعد الموت ثم ارادوا ان يرجعوا في ذلك قبل ان يدفنوا الى صاحبه يكون ذلك قال نعم قلت ولم لو كان
خرا اوصى في الثلث فاجازوا ذلك بعد الموت لم يكن له ان يردوها بعد ذلك قال ليس له
في هذا بمنزلة المكاتب لان المكاتب لا يجوز وصيته في ثلثه ولا غيره وانما استحسن اذا اجازوا ذلك
الوزنة وفعوه الى صاحبه ان اجيزه وانما في القياس فهو باطل **باب ما يحل**
لسيد المكاتب من كسبه اذا عجز قلت ارايت المكاتب اذا ادى الى مولاه بعض مكاتبته ثم انه
عجز في الرق ما حال ما اخذ السيد قال لموله خلال قلت ارايت ان كان ذلك من ركة تصدق بها
عليه وقد استعمل ذلك المولى قبل العجز ما القول في ذلك قال هو المولى ليس عليه شي قلت
وكذلك لو كان ذلك في يده لم يسمه ملكه واستمكه قال نعم قلت ولم لا يكون المولى ان يتصدق
بغير ذلك من ماله قال لا نه اخذ ذلك من المكاتب قبل العجز فهو حلال له عجز بعد ذلك ولم يجز
قلت ارايت المكاتب اذا عجز في يده ما قد اكتسبه من شر او بيع يكون المولى ان يتصدق حلال له
قلت ارايت ان كان في يده مال قد تصدق به عليه من زكاة او صدقة ما القول في ذلك قال هو لولاه
ايضا وله ان ياكله وما كان في يده من مال من غير الصدقة فهو للمولى حلال قلت ولا يتصدق بما كان
في يده من مال مما تصدق به عليه قال لا قلت ارايت ان كان مولاه غنيا اترى ان ياكله قال لا بأس
به ذلك قلت ارايت ان انفقها وماله بها محتاج ثم ايسر بعد ذلك عليه ان يتصدق مكانها قال لا
قلت ارايت ان اكلها وهو غني عنها ايسر له ان يتصدق مكانها قال لا قلت ارايت ان مات المكاتب
وترك ما لا كثيرا قد اكتسبه من الصدقة ما القول في ذلك قال لو ادى المولى ما بقي من مكاتبته وما بقي

فلورثته قلت فان كان من الصدقة قال وان كان من الصدقة فهو حلال له لانه نصيب من ماله
وهو له حلال قلت ولا ترى باسا بأكمله قال لا بأس بأكمله قلت ارايت المكاتب اذا اكتسب مالا من الصدقة
شرى بها مكاتبته في يده من ذلك المالا ببقية هل يحل له اكله قال نعم لا بأس به قلت ولا يكره ذلك
قال لا قلت ولم قال لا نه اصاب في حال مكاتبته ذلك حلال قلت ارايت المكاتب اذا اصاب مالا من
الصدقة واشترى به رقيقا او تجوز به فاصاب به مالا من الصدقة في يده هل يحل ذلك للمولى قال
نعم لا بأس به قلت ولم قال لا نه كان له خلا لا يوسيد قلت ارايت المكاتب اذا عجز في يده مالا لا يدرى
من صدقة او من غير ذلك اترى بأكمله باسا قال لا بأس به قلت ولم قال لا نه يتصدق بشي مما في يده
قلت ارايت المكاتب اذا كان تبعا له فتصدق على الثاني بصدقة ثم عجز وهو في يده ثم
عجز الاول هل يحل لها مثل يستحب للمولى ان يتصدق بها قال لا قلت لم قال لا نه منزلة المتصدق
به على مكاتبه الاول فصا له قلت ارايت ان عجز الثاني والصدقة في يده هل يحل للمكاتب الاول قال
نعم قلت ولم قال لا نه الصدقة تحل له قلت ارايت المكاتب اذا اؤله له في مكاتبته ولم يجره بوليه
وكاتبه مكاتبه فؤله لها ولدى مكاتبته فتصدق على الولد بصدقة ثم عجز المكاتب في الرق
هل يستحب له ان يتصدق بذلك الصدقة قال نعم لا بأس به كانت حلالا يوم تصدق بها عليه قلت
قلت ارايت ان ادى المكاتب وتلك الصدقة في يده ولم يكون للمكاتب ان يتصدق بها قال نعم
قلت ولم قال لا نه بمنزلة ما كان تصدق به عليه قلت ارايت ان كان للمكاتب عبد وامره ان يتصدق
هل يكره لاحد ان يتصدق على العبد بشي قال لا بأس به قلت ولم قال لا نه الصدقة على مولاه جازية
فلا بأس به الا ترى ان لو ان عبد الرجل مولاه محتاج لو تصدق عليه بصدقة لم تزل الصدقة على العبد
باسا فذلك هذا وبالله التوفيق **باب اختلاف المكاتب السيد في المكاتب**
والشهادة في ذلك قلت ارايت رجلا مكاتبه فاختلعا في المكاتبه فقال السيد انك
على الغيب وقال العبد انك شئتني على الغيب ما القول في ذلك قال القول قول المكاتب لا بينة على السيد
قلت فان كان المكاتب لم يؤد شيئا حتى اختلفا قال وان قلت ولم قال لان السيد قد اقر بالكتابة
وباجراياه من ملكه واقر بما قد لزمه من المكاتبه فلا يصح على ان يرد في الرق للمولى في قولنا في حقيقته
الاخر وكان يقول قبل ذلك بخلافه وان كان المكاتب وهو قولنا في يوسف ويحذر قلت ارايت ان
جعل القاضي القول قول المكاتب بعد ما اختلفا البينة والزمنة لاف ثم اقام السيد البينة على انه مكاتب
على الغيب ما القول في ذلك قال لا يلزمه القاضي فيبني فيها قلت ولم يعنف اذ ادى العا قال لا قلت
ولم وقد قضى عليه القاضي لاف قال لا نه اقام القاضي عليه لقوله فلما جازا البينة بطل قوله لزمه ما شهدت
عليه الشهود فلا يعنف الاباء ذلك قلت ارايت ان لم يقبل السيد بينة حتى ادعى العا وصلى القاضي عتقه
ثم اقام السيد البينة بعد ذلك انه مكاتب على الغيب ما القول في ذلك قال لا المكاتب حر وعليه القدر من بيع
الاستحقاق قلت ولم اعنفه وقد قامت البينة انما كانا مكاتب على الغيب قال استحسن ذلك وتركت
القياس فيبطل القاضي واستحق عتقه قلت ارايت ان لم يحاصمه الى القاضي بعد اداء الالف فما قام
السيد البينة ان المكاتبه القان قال لا يعنف حتى يؤدى الالف لباقية قلت ولم قال لا نه لا يعنف حتى
يؤدى جميع المكاتبه لان البينة قد قامت على الغيب قلت ارايت ان اختلفا في المكاتبه فقال السيد
كانت على الغيب وقال العبد انك شئتني على الغيب اذ اريتها فانت حر فاما جميعا البينة ما القول
في ذلك قال يعنف القاضي عليه الغيب وباجد بينة المولى على المال وباجد بينة العبد على العتق فاما ادى
القاضي ولزمته الالف الاخرى قلت ولم يعنف وقد جعلت المكاتبه البينة قال لا نه قد اقام البينة

قلت ولم قال لان العبد قد لا يجوز شهادة اهل البيت على اهل البيت باجر
 كتاب مكانة المريض قلت ارايت رجلا له الف درهم كاتب عبدا له في مرضه على الف درهم قيمة
 العبد الف درهم ونحوه عليه مكانة نجوما مثل نجوز المكانة قلت لم قال لان العبد ثلث
 ما له قلت ارايت ان كان العبد قيمته تكون اكثر من الثلث وقد كانت عليه قيمة سواء ما القول في ذلك
 قال يجيز العبد فان شاء رجل ما زاد من قيمته على الثلث وادى ما بقي على نجومه وان اراد في الرق قلت
 ارايت ان ادى فجعل ما عليه من الفضل من نجوبه على عليه قال نعم كل نجوم يحسنه
 من ذلك قلت ولم قال لان كان عليه ان يجعله وانما عليه النجوم فيا في عليه من قيمته قلت ارايت
 رجلا ايضا كاتب عبدا له على الف درهم وقيمة الف درهم وقد ترك الف درهم سوى العبد ما الف درهم
 في ذلك قال يجيز العبد فان شاء رجل الف درهم ما بقي عليه على نجومه وان اراد في الرق قلت ولم
 قال لانه ليس للميت ان يستهلك اكثر من ثلثه ولا يصح بيعه في ما اقرانه فيجوز قيمة العبد
 وما ترك الميت من ما سوى العبد وسوى مكانة ثلثه ثم يقال العبد لثلاثه ذلك من نجومك
 وادى ما بقي والا ردنا لك في الرق وادى الميراث ما لا سوى العبد فانه يترك له ادى ثلثي قيمته
 كما له وما بقي فهو لك وصية على النجوم والا ردنا لك في الرق قلت ارايت ان لم يكن للميت مال
 غير العبد مكانة على ثلاثه الف درهم وقيمة الف درهم وقد كانت عليه في مرضه ما القول في ذلك قال
 يقال للعبد ثلثي قيمته التي درهم وادى ما بقي على النجوم فان اراد في الرق قلت ارايت ان كان
 قيمة العبد ثلاثة الاف وكان ثلثه في مرضه على الف درهم ونحوه عليه نجوما ما القول في ذلك قال
 يقال للمكانة ثلثه جميعا كما تنفك عليه كما لا فان ادى فهو حر وان اراد في الرق قلت ولم قال لانه
 قد اوصوله بثلث قيمته فان لم يفعل رقى في الرق قلت ارايت ان كان ثلثه على الف درهم في مرضه
 وقيمة ثلثه الف درهم ثم مات المولى ما القول في ذلك قال يقال للمكانة ثلثي قيمته
 الغير ويجعلها فان ادى عشق وان اراد في الرق ولا يجوز ان يوصى به باكثر من ثلثه قلت
 ارايت رجلا حضر الموت وله عبد قيمته ثلاثة الاف درهم وليس له ما غيره فكانت عليه على الف
 درهم ونحوه من مرضه ثم مات ما القول في ذلك قال يعشق العبد وعلية ان يسقى في الف
 اخرى ثلثي قيمته ولا يجوز في قيمته الا الثلث قلت ارايت رجلا كاتب عبدا له في مرضه فمات
 حضر الموت قال قد قبضت منك جميع المكانة ولا يعلم ذلك الا بقوله وذلك في مرضه ما القول
 في ذلك قال لا السيد مصدق في مرضه من المكانة ثلثه ويغنى قلت ولم قال لانه كان ثلثه في مرضه قلت
 ولو كانت عليه الف درهم في مرضه وقيمة حشوية فلما حضر الموت اعشقه ثم مات من ذلك المرض
 ولم يكن قبض منه شيئا من مكانة ثلثه قبل ذلك قال يعشق ويسقى ثلثي قيمته وتبطل المكانة ثلثه
 قلت ولم والمكانة ثلثه من القيمة وقد عصى بها في الصفة قال لانه اعشقه في مرضه فكانت عليه مكانة
 قبل ذلك قلت ارايت ان كان وهب جميع ما عليه من المكانة ثلثه حين حضر الموت قال يجوز ويسقى
 في ثلثي قيمته قلت ومما استرله الباب لا قال نعم لان ذلك خير له من المكانة ثلثه ويسقى في ثلثي
 قيمته لانه متى ما ادى ثلثي قيمته عشق وان كان على المكانة ثلثه في قول يعقوب قلت ارايت ان كان ادى
 المولى قبل ذلك من المكانة ثلثه حشوية ثم اعشقه في مرضه قال يعشق ويسقى في ثلثي قيمته ولا
 يحسب لشيء ما ادى اليه قبل ذلك قلت لم قال لانه قد بقي عليه ثلث قيمته قلت ارايت ان كان
 ادى اليه جميع مكانة ثلثه لانه درهم اعشقه في مرضه او ماله لانه عصى ما القول
 في ذلك قال يسقى في ثلثي المائة ولا يسقى في ثلثي قيمته في هذا الوجه قلت ولم قال لان ما بقي عليه

من المكانة

من المكانة ثلثه اقل من قيمته وانما يسقى في الاصل اذا كانت قيمته اقل مما بقي يسقى في ثلثي قيمته واذا كان ما بقي
 اقل يسقى في ثلثي ذلك قلت ر ارايت رجلا حضر الموت وكان عليه الف درهم وقيمة الف درهم
 وليس له ما غيره فادى المولى ادى قد قبض منه ثلثه في ذلك المرض ما القول في ذلك قال يعشق العبد
 ويسقى في ثلثي قيمته ولا يصدق المولى على ذلك وقال لا يعشقه في مرضه في مرضه وقد كان كاتبه
 في الصفة قال العبد يجيز فان شاء يسقى في ثلثي قيمته وان شاء يسقى في ثلثي ما عليه من المكانة ثلثه وقال
 ابو يوسف ومحمد يسقى في الاقل من ذلك قلت ارايت ان كان العبد ثلث ما له ليعشق ويعشق ولا
 يكون عليه شيء قال نعم قلت ولم قال لان العبد لثلاثه فكانت عليه في هذا الوجه قلت ارايت
 اذا كان ثلثه في مرضه وقيمة الف درهم فمات من قيمته ثلثه ثم مات من قيمته ثلثه وقيمة الف درهم
 العبد قال نعم قلت ان استهلك المولى الماله ما القول في ذلك قال لا العبد حر قلت لم يسقى
 في شيء بعد ذلك قال لا قلت ارايت رجلا حضر الموت فكانت عليه جارية على الف درهم والجارية جلي
 نولدت ولدا ثم ماتت السيد من ذلك المرض ما القول في ذلك قال ليس له ما غيره ما قال لانه
 بالخيار ان ماتت عجلت ثلثي قيمته او ماتت ما بقي على نجومه فان فعلت فانها تعشق ويعشق ولا ما
 وان ابنت رقت ورده ولها في الرق قلت ارايت المولى عليه سبيل قال لا اذا اذت ما عليها
 قلت ارايت رجلا حضر الموت فكانت عليه من ثلثه مكانة ثلثه واحدة وجعل نجومه واحدة
 وقيمة الف درهم وكان ثلثه على الف درهم ما القول في ذلك قال لا خير مما فان ادى ثلثي قيمته نصيبا
 على سعيته ما فيها بقي وان ابدى في الرق قلت ر ارايت رجلا كاتب عبدا له في مرضه فمات
 درهم وقيمة ثلثه الف درهم ثم مات من مرضه بعد ذلك فمات قبل ان يردى المكانة ثلثه
 ما القول في ذلك قال لمكانة ثلثه جارية وتسقى على نجومه ما قلت ولا يكلفها ان تجعل شيئا قال
 لا قلت فكيف جرت هذا وقد كان مريضاً وقيمة ثلثه الف درهم ما كان ثلثه عليه قال لا خير مما
 فكانه كان مريضاً لا يردى لو ان رجلا كاتب عبدا له في مرضه فمات من قيمته جاز ذلك او اياها
 قبل ان يردى المكانة ثلثه فذلك الباب لا اول قلت ارايت ان كانت المكانة ثلثه وثلثي مكانة
 واشترت ولدا لها اخرى مكانة ثلثه اهل لها ان يبيع المولى اشترت قال لا وليس لها ان يبيع
 منها قلت ارايت رجلا كاتب عبدا له ثلثه ولم تدع شيئا من القول في ذلك قال يسقى في ثلثه
 المكانة فالذي اشترت فيما على امره على نجومه اهل الذي تلى الا المولى في المكانة ثلثه فان ادى ثلثه
 وان عجز ردة في الرق قلت ولا يجزى على الاخرى شيء من السبعية قال لا قلت ولم قال لانه لم
 يولد في المكانة الا ترى انه لو لم يلد وله غيره يبيع الا ادى يوقى ما عليه كماله لا وكان يستولى
 عبداً واخر لا يباع اذا سقى فيه قلت ارايت ان سقى في ذلك فادى المكانة ثلثه هل يرجع على اخيه
 بشيء قال لا قلت ولم قال لانه ادى عن امره ثلثه لا ايتان ظهر له بعد ذلك ما لكثير قد ادى
 الا جميع المكانة ثلثه هل يرجع بما يسقى في ما لانه فباخذه قال لا قلت لم قال لان كسبه من تركها
 وما بقي فهو ميراث بينهما نصفان قلت ارايت ان كسبه هذا الولد الذي يملك المكانة ثلثه ما لا واه
 على سعيته لمن يكون ما اكتسب قال ياخذ اخوه فيستعين به في مكانة ثلثه قلت لم قال لانه يولد
 امه الا ترى ان امره لو كانت حية كان كسبه لها قلت ارايت ان اراد ان يملك في يملك فباخذه كسبه
 يوقى المكانة ثلثه فان امره الفاضل اخذه ان يواجره ويوقى المكانة ثلثه من اجارته فهو جاري وقال
 ابو يوسف ومحمد يرى ما اكتسب الولد الذي اشترت لاهله لا يخذ اخوه ولو لم يكن لها ولد غير
 الذي اشترت كان له ان يسقى فيما على امه على النجوم وكذلك كذا فيهم محرم وقال ابو حنيفة انا

كانت لرجل امته فادعت في مكانتها ولدا فاشترت ولدا اخر شمر ما تاتيها بيمينان في المكانة
وما اكتسب لولده في المكانة قبل الا باعير موتا لمكانته فلو لمكانته وما اكتسب قبل موت
المكانة فلو لمكانته وما اكتسب اخوه المشتري قبل موتا لمكانته وبعد موتها قبل الا اذا كان المكانة
تؤخذ من ذلك وما ينبغي فهو بينهما نصفان قلت ارايت ان يكتسب المشتري ما لا كثيرا والاخر يبيع
فادى لآخر ففعلنا ما حال لما لا الذي يبيد الذي اكتسب قال يكون بينه وبين اخيه نصفين من
قولا في حقيقته قلت ولم قال لا ان كسب هذه الامنة كانت ما لا تتركها لآخر في قياس قولنا في حقيقته قلت
وكذلك ما كان في يد الاخ الذي كان يبيع مما اكتسب قبل العتق اذ وقع العتق يكون له ولاخيه قال
لا قلت ولم قال لا انه عن زمانه قلت ارايت رجلا حضر الموت وله عبد يبيعه وبين شريك
له مكانة شريكه لصحيح فكانت نصيبه منه باثر المريض ثم ان المريض مات فاني الورثة ان
يخبروا المكانة يكون له لك لغيره قال لا والمكانة تبيعه جائزة قلت ولم قال لان المريض كان اجاز
المكانة قلت ارايت ما اخذ الذي كان يبيع من المكانة ان يكون الورثة فيه نصيب قال نعم قلت
ولم قال لان المريض لم ياذن له في شيء من ذلك قلت ارايت ان كان المريض قد كان اذن له في المكانة
والقبض فقبض فادى العبد المكانة الى الاخر من رجوع الورثة عليه شيء قال لا قلت ولم لا يلزم
الورثة شيئا قال لا نعم قد اذن لشريكه في القبض قلت ارايت رجلا حضر الموت وله عبد قيمته
الف وليس له ما غيره فكانت نصيبه من الف درهم ثم شراقرنه قد قبضها منه ثم مات ما منها المثل
في ذلك قال لا يبيع في ثلثي قيمته للورثة وهو حرج قلت ولم قال لا السيد قد اقر بان حرج قبل ان
يموت فكانت قد اعفته وقال ابو حنيفة اذا اعفته في المرض قد كان ثمنه في البعثة فانا العبد
يخبر فان شاء سمي في ثلثي قيمته وان شاء سمي في ثلثي ما عليه من المكانة وقال ابو يوسف ومحمد يبيد
ما اكتسب لولد الذي اشترى في المكانة تبيعه بعد موتها له لانها اخذت اخوه ولو لم يكن لها ولا غير الذي
اشترى كان لولد ان يبيع فيما على امته وكذا في كل ذي حرج محرم قلت ارايت المريض ان حضر الموت
وله عبدان قيمة كل واحد منهما الف فكانت لثمن العبدين على الفين مكانة وجعل عيها ما واحدة انا دينا
عنهما فان عجزا ردا ثم ان احدهما مات قبل موت السيد ثم مات السيد في ذلك المرض ما القول في ذلك
قال لا يخبر الباقي فان شاء جعل ثلثي المكانة تبيعه وكان ما بقي عليه من مكانته يوديها على نجومه فان لم يرد في
الرق قلت ارايت ان يبيد ثلثي المكانة تبيعه من ثلثي المكانة تبيعه من ثلثي المكانة تبيعه من ثلثي المكانة تبيعه من ثلثي
جميع المكانة تبيعه من ثلثي من نجومه قلت ارايت ان كان احدهما مائة بعد موت السيد ولم يود شيئا هو
بعده المثلثة قال نعم قلت ارايت ان كانا خيرا فاشترى ثلثي قيمتهما فادى ذلك عجلان احدهما
بعد ذلك ما القول في ذلك قال لا يبيع الثاني شيء قلت ارايت ان كانت احدهما بعد موت السيد قبل
ان يود شيئا يخبر وقد نزل ما لا كثير لاكتسب في المكانة تبيعه قال لا يبيع جميع المكانة تبيعه مما تركت ويخبر
جميعا وترجع ورثة المكانة تبيعه من المكانة تبيعه ان كانت قيمتهما مائة او نحوها عليه بنصفه لك قلت
ينخذ ذلك منه عجلان يوديها ام تكون دينا عليه على ما كان عليه من النجوم يوديها قال لا يبيع على ما كان
عليها من النجوم قلت ولم قال لا انه انما كان ضمنه عند حصنة قيمته من المكانة تبيعه من النجوم يوديها قال لا يبيع على ما كان
عجل المكانة تبيعه عيها ولا يرجع على شريكه حصنة من المكانة تبيعه من النجوم يوديها قال لا يبيع على ما كان
رجلين ضمنا فانا الاجل فكل كل واحد منهما على صاحبه قال لا يبيع احدهما المال قبل الاجل فلا يرجع على
صاحبه حتى يجل الاجل فكذلك المكانة تبيعه قلت ارايت رجلا كان يبيع عبدا له على الف درهم وفيه منه
وتبين ما به ولا مال له غيره قال لا يبيد له عجل ثلثي الف درهم وثلث عليه على النجوم والا زدوت في الرق

ومنذا قولنا في حقيقته فاني يوسف وقال محمد يقال له عجل ثلثي قيمته وما ينبغي فهو على النجوم فان لم يرد
في الرق قلت ارايت رجلا كان يبيع عبدا له فامرض قال لا يستوفيت ما عليه قال لا يصدق فيعتق ولا مكانة
في القصة باب **نكاح المكاتب والمكاتب** قلت ارايت مكاتبا يبيع
اذن مولاه تزوج كل يخبر بكاحه قال لا الا ان يخبره المولى قلت وكذلك المكانة قال نعم قلت
اذا يبيد الاجاز ذلك السيد كل يخبر النكاح قال نعم قلت ارايت ان لم يعلم ذلك حتى ادى المكانة لكانت
وعتق كل يجوز نكاحه قال نعم قلت ولم قال لا انه قد كان خرا الاستري لو ان عبدا تزوج بغيره من مولاه
فاعفقه مولاه ولا يعلم كان نكاحه لك جائزا قلت وكذلك المكانة قال نعم قلت ارايت ان يبيد المكانة تبيد
اشترى امراته ما حالها وما يبيد النكاح قال لا امراته على ما حالها لان يبيعها بالنكاح قلت نعم
لان يبيعها قال نعم لم يكن له منها ولا عندة قلت ارايت ان كانت قد اذن له من قبل ان يبيد مكانا
وليس عنده منها ولا يبيعها قال نعم وانما استحسن ان يبيعها اذا لم يكن عنده منها ولا له ولما
قولا في حقيقته وقال ابو يوسف ومحمد لا يبيعها والمكانة تبيد على ما حالها قلت ارايت ان ادى المكانة
كل يبيد النكاح قال نعم النكاح فاسد قلت ارايت ان يبيد المكانة تبيد الزوج امته كل يجوز تزويجهما قال
نعم قلت ارايت ان زوج عبدا له كل يجوز نكاحه قال لا قلت ولم لا يجوز ان يزوج عبده قال لا
المهر يلزمه والنفقة وليس له في هذا منفعة قلت ارايت ان زوج عبده امته كل يجوز ذلك قال لا
لان يبيع المكانة في هذا منفعة وفي ذلك خرا الاستري انه لو باع امته لزم العبد نفقتها اذا اجاز نكاح
فلا يجوز ذلك قلت ارايت ان يبيد المكانة تبيد ادى بعض المكانة لمان يتزوج قال لا حتى يعتق ويودي جميع
ما عليه قلت ارايت ان تزوج بغيره من سيده ودخل بامراته ثم فرق السيد بينهما ما لم يزل من المهر قال لا
حتى يعتق قلت ولم لا يلزمه حتى يعتق قال لا لان هذا ليس بشيء يلزمه من قبل شرأ ولا يبيع قلت ارايت
ان اعفقه السيد بعد ذلك كل يلزمه المهر قال نعم قلت ارايت ان اذن له المولى في النكاح فترجى المهر
المهر قال نعم قلت ويجوز النكاح قال نعم قلت ارايت ان يبيد المكانة تبيد اذوجه مولاه امته كل يجوز ذلك
قال نعم قلت نعم يلزمه المهر لولاه قال نعم وقال ابو حنيفة في باب
اذن المكاتب واذن المكاتب في التجارة قلت ارايت مكاتبا اذن لعبده في التجارة كل يجوز
قال نعم قلت وكذلك المكانة قال نعم قلت وكذلك لو اذن لامة له في القارة قال نعم قلت ارايت
العبدان استدان دينا كل يلزمه قال نعم قلت ارايت ان اجاز العبدان العبد بالدين
ما القول في ذلك قال لا الدين في رقبته فادى عنده المكاتب والابيع لغيره العبد في دينهم قلت
ويجوز للمكاتب ان يودي عبدا لغيره قال نعم قلت وان كانا لغيره من اكثر من قيمته قال لا قلت
وان عجز بعد ذلك اجاز ما صنع من ذلك قلت نعم قلت ولم قال لان المكاتبان ياذن لعبده في التجارة
يشترى ويبيع ولا يسلط على ذلك قلت ارايت ان يبيد المكاتب والدين في عتق العبد كل يلزم العبد
الدين بعد العتق قال نعم قلت فان ادى عنه المولى العبد والابيع لغيره في دينهم قال نعم قلت ارايت ان
يخبر المكاتب وعليه دين كثير وفي رقبته عبده مائة دين ما القول في ذلك قال لا يبيد المكاتب ما
قال لا يكون دين المكاتب في رقبته المكاتب يبيع فيد ويودي عنه مولاه ويكون دين العبد في عتقه لغيره
فان ادى عنه مولاه والابيع لغيره قلت ارايت ان يبيع المكاتب ولم يكن فيه دية يبيد وفي عتقه لغيره
على الدين الذي كان في رقبته لمن يكون ذلك الفضل قال لا لغيره المكاتب قلت ولم قال لا مال المكاتب
فغيره احق بما له من مولاه قلت ارايت مولى العبد من دين من مال له وليس في رقبته المكاتب وفاء
بما عليه من الدين كل يكون لغيره ان يبيعوا العبد بعد ذلك الفضل وبينهم قال نعم قلت ولم

قال لان العبد مال المكاتب قلت ارايت ان ادى مولى العبد من الغرماء بغير اذن قاضى يكون
 كذا ادى باذن القاضى قال نعم قلت ارايت ان كان على العبد من كثير ادى الى بعضهم وقد جاب عنهم
 يطلبه والاخر غيب فنفقوا القاضى بينهم فادى الى بعضهم ثم جاء الباقيون بعد ذلك فاحضروا المولى فلم
 يكن عنده ما يؤدى على العبد يبيع العبد من مولى من ماله بقدر ما ادى يجازى بذلك في الشهر
 قال لا ولا يجازى من لم يقبض منهم من المولى من ان تقضى منه لان دينهم مختلف لان كل واحد منهم حقه على حدة
 ولو كان اصل دينهم ثم فبره شرا كانوا يجازى صمونه فيما قبضوا لا في دينهم ولما فلا يخذ بعضهم منه شيئا
 الا يشركه فيه لباقون قلت وكذا لو ان رجلا اذن لعبده في التجارة فاستدان دينها فجاء بعض
 الغرماء بحاصم فادى المولى اليهم بغيرهم بقضاء القاضى لم يكن عنده ما يؤدى الى الباقيين انموذ هذه
 المتزلة قال نعم قلت ارايت اذ ادى المولى الى بعض الغرماء الدين ثم جاء الباقيون بعد ذلك وليس
 عند المولى ما يؤدى عنه ابيع جميع العبد او قدر حصته من ذلك قال يبيع جميع العبد فيكون للغرماء
 قلت ارايت المكاتب اذا اذن لعبد في التجارة فاستدان العبد ولم يستد من ثم ان المكاتب عجز ورد
 في الرق فاشترى العبد بخره ذلك وباعه على ان يكون على اذنه ما لم يجز عليه المولى قال لا يكون على اذنه ما لم
 يجز عليه المولى ولا يلزمه ما اشترى باع قلت ولم قال لا لانه اعجز المكاتب من جرحه عليه قلت ارايت
 ان ادى المكاتب ما عتق مولى يكون له العبد على اذنه قال نعم قلت ارايت المكاتب اذا اذن لعبد في التجارة
 من تجوز ذلك قال لا قلت ولم قال لان هذا ضرر على العبد لا شراى المولى بخره منه والمنفعة فيكون ذلك
 في عتق العبد فلا يجوز ان ياذن لعبد في التزوج قلت ارايت ان اذن له منه وزوجها هل تجوز ذلك
 قال نعم استحسن في هذا ان اجيزه قلت ولم قال لانه يأخذ لقاهرته والعبد انما يوزع عنه قلت ينبغي
 في القياس ان لا يجوز قال نعم وكذا استحسن ويجوز في الامنة قلت و ارايت المكاتب اذا اذن
 لعبد في التجارة فاداه مولى العبد المكاتب دين او اذنه العبد دينه هل يلزم كل واحد منهما الدين
 لصاحبه قال نعم قلت ولم قال لا لانه ليس له بعد وانما مؤبد المكاتب لا شراى له لو اذن للمكاتب
 دينه لزمه ذلك فكذلك العبد قلت ارايت ان يجزى المكاتب بعد ذلك وعليه دين كثير من يكون
 دين المولى في رقبته العبد وليس في رقبته المكاتب فبا بالدين الذي عليه قال لا اعجز المكاتب بطل
 دين المولى الذي كان على العبد فصار العبد لغرماء المكاتب قلت ولم وقد كان الدين لا زما له قبل ذلك
 قال لا لانه قد صار عبدا فبطل دينه قلت ارايت المكاتب اذا اذن لعبد في التجارة فاستدان العبد
 دينه ان المكاتب مات ونزل ولما كان ولد له في المكاتب شقة وعلى العبد من ما القول في ذلك
 قال غرماء العبد احق به من المولى يباع له في دينهم فان فضل شي كان للمولى من الجواز قلت
 ارايت العبد ان اشترى بخره ذلك وباعه على ان يكون على اذنه ما لم يجز عليه المولى قال لا يكون على اذنه ما لم
 مات المكاتب فكذلك من رقبته المولى لانه قد صار لغيره قلت ارايت ان اذن له لا يبر بعد ذلك في التز
 والبيع من تجوز ذلك قال لا قلت ولم قال لان العبد قد صار لغرماء قلت ارايت ان اذن له لا يبر بعد ذلك في التز
 اذن لعبد في التجارة فاستدان العبد دينه فوفى المولى الى الغرماء بدينهم هل تجوز ذلك قال
 نعم قلت ويكون ذلك من رقبته المولى في التجارة قال نعم قلت ويجوز للمكاتب من
 هذا ما يجوز له قال نعم **باب كتاب الخيار في المكاتب** قلت
 ارايت رجلا كان يبيع له على انه بالخيار يوما مل تجوز ذلك قال نعم قلت وكذا لو كان بالخيار
 يومين قال نعم قلت وكذا لو كان بالخيار ثلاثة ايام مل تجوز المكاتبه قال لا في قول ابي حنيفة
 قلت لم قال لان الخيار لا يكون اكثر من ثلاثة ايام قلت ارايت ان رضى المولى المكاتبه قبل ان تقضى

من لم يبره

الثلاثة

الثلاثة الايام وقد اشترط خيارا اكثر من ثلاثة ايام مل تجوز المكاتبه قال نعم قلت ارايت
 ان لم يجز حتى مضت الايام الثلاثة قال لا المكاتبه فاسدة مردودة قلت ارايت ان كان بالخيار
 والعبد بالخيار يوما مل تجوز المكاتبه قال نعم قلت وكذا لو كان المولى بالخيار يومين او ثلاثة
 قال نعم قلت ولما ان ينزل المكاتبه في الثلاثة الايام او يقبل قال نعم قلت وكذا لو كان العبد
 بالخيار ان شاء وان شاء اجاز قال نعم قلت ارايت ان لم يقبل ولم يرد حتى مضت الايام الثلاثة
 قال نعم قلت وسواء ان كان المولى بالخيار او المكاتبه قال نعم قلت فان كان عليه ان العبد بالخيار اكثر
 من ثلاثة ايام مل نفسه المكاتبه قال نعم قلت ارايت ان اجاز المكاتبه في الثلاثة ايام مل
 قال نعم قلت وان مضت ثلاثة ايام قبل ان يجازى بطلت المكاتبه قال نعم قلت ارايت اذا كانت
 الرجل يبيع على انه بالخيار يوما او يومين او ثلاثة ايام ثم انما لشبهات قبل ان يبيع بالخيار او قبل
 ان يبر او يجيز ما القول في ذلك قال لا المكاتبه جائزة وموته بمنزلة تجارته المكاتبه **قلت**
 ارايت اذا كان يبيع الرجل عبده على انه بالخيار ثلاثة ايام فاكتسب المكاتبه في الثلاثة الايام ثم
 اخار المولى المكاتبه لمن يكون ذلك الما قال للمكاتبه قلت ولم قال لان المكاتبه انما وقعت يوم
 كانته قلت وكذا لو كان ومب له مال في الايام الثلاثة قال نعم قلت وكذا لو كانته مكاتبه
 فوطئها السيد لشبهة في الايام الثلاثة كان المولى قال نعم قلت ارايت اذا كانته مكاتبه
 بالخيار فاكتسبت مالا او مضى لها مال في هذه الايام ثم اخار المكاتبه لمن يكون ذلك الما الذي
 في يديه قال نعم قلت ارايت رجلا كان يبيع له على انه بالخيار ثلاثة ايام ففوتت الامنة في الايام الثلاثة
 شراى المكاتبه المكاتبه بخره ذلك ما القول في ذلك قال لا المكاتبه جائزة وولد ما مكاتبه قلت
 ولم قال لان ولد المكاتبه فاذا اجازت المكاتبه فان قيمته الولد لادم قلت ولم قال لانه منها قلت
 ارايت الرجل اذا كانته مكاتبه على انه بالخيار ثلاثة ايام ففوتت الامنة في الايام الثلاثة ففوتت
 به على انسان وقبضه او غشقه ما القول في ذلك قال يبيع بالخيار ويصنع فيه من شئ فهو جائز ومما رد
 للمكاتبه قلت ولم قال لان هذا عندى بمنزلة البيع لا شراى لوان رجلا باع جارية وهو بالخيار ثلاثة
 ايام ففوتت ولما فاعثق المولى الولد كان ذلك مكره البيع فكذلك المكاتبه قلت ارايت ان مات الولد
 في الثلاثة الايام مل تجاز المكاتبه مل تجوز قال نعم قلت فهل يرفع عن الامن شي من المكاتبه قال لا
 قلت ولم قال لان الولد لم يكن مكاتبها قلت ارايت الرجل اذا كانته مكاتبه على انه بالخيار ثلاثة ايام
 ففوتت ولما شراى المكاتبه في الثلاثة الايام قال المكاتبه جائزة وموته بمنزلة تجارته المكاتبه **قلت**
 ارايت اذا كانته مكاتبه على نفسه وولد له صغار على انه بالخيار ثلاثة ايام فمات بعض
 ولده ثم اجاز المكاتبه ما القول في ذلك قال لا المكاتبه جائزة ولا يرفع عن الاب بحضرة الذي مات من
 المكاتبه قلت وكذا لو كان رجلا كان يبيع له مكاتبه واحدة وجعل تجوزها واحدة على انه بالخيار
 ثلاثة ايام ثم ان احدها مات في الايام الثلاثة قبل ان يجازى مل تجاز المكاتبه قال نعم قلت وسواء يبر
 الثاني جميع المكاتبه فان ادى عنق وان عجز ردى الرق قلت ولم قال لانه لو كانته مكاتبه واحدة
 بعينه شرط شراى واحدة لم يرفع عن الباقي شي فكذلك الباقي الاول فلهما ارايت ان كانتهما جميعا
 مكاتبه واحدة وجعل تجوزهما واحدة على انه بالخيار ثلاثة ايام مل تجوزهما ما القول في ذلك قال
 عنقه جائز ومما رد للمكاتبه والاخر عبده قلت ارايت ان باع احدهما او هبته او تصدق به على رجل
 وقبضه قال هذا كله رد للمكاتبه قلت فهل تجوز البيع قال نعم قلت ولم وقد باعه قبل ان يرد قال لا
 قد جعلت البيع رد قلت ارايت الرجل اذا كانته مكاتبه على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم انها وولدت ولدا

في الايام الثلاثة شرانا السيد اعنق الولد هل يجيز عفته قال نعم قلت ارايت اذا اختارت المكا
كل من رفع عنها شي من المكاتبه قال لا قلت ولم قال لان الولد لم يكن تبعا وانما ولدته بعد المكاتبه
قلت ارايت اذا كانت لرجل امته ومولها ثلثه ايام فولدت ولدا في الايام الثلاثة ثم انق
السيد اعنق الامر فلان تمضي الايام وقبل ان يجيز المكاتبه او يرد ما انما القول في ذلك قال نعم قلت الام
ويجوز ان لا يمتنعها ومما زاد المكاتبه قلت ولو كانت هي الخيار لثلاثة ايام ثم لعنقها عتق ولما
قال نعم قلت ارايت اذا كانت لرجل امته ومولها ثلثه ايام فولدت ولدا ثم ان الامته ماتت
في تلك الايام لثلاثة قبل ان ترد المكاتبه او تجيز ما القول في ذلك قال ان شاء المولى اجاز المكاتبه
للولد وان شاء ردها فانما كانا لو لم يمتنعها امته وهذا استحقاق فاما في القياس في المكاتبه
بالطه لان الامته قد ماتت قبل جواز المكاتبه فلا يجوز المكاتبه بعد ذلك وهو قول حميد قلت ارايت
ان كانت الام بالخيار لثلاثة ايام ماتت الام في الثلاثة ايام قبل ان تختار رد المكاتبه واجازتها
ما القول في ذلك قال نعم قلت بموتها بمنزلة بموتها المكاتبه ويسعى الولد فيما على امه فان ادعى عتق فاث
عجز رد قلت **ارايته الرجل اذا كان تبعا منه على انه بالخيار لثلاثة ايام فاشترى وباعته في هذه**
الايام لثلاثة شرانا المولى اختار رد المكاتبه ايجوز شرؤها ويبيعها في الايام الثلاثة فيما اشترى
وباعته قال لا قلت لم قال لان المكاتبه لم تجز ولا يكون هذا اذا لم يمتنعها ومما عدى بمنزلة
البيع لان يكون اما تشتري وتبيع في الثلاثة ايام فلم يجز عرضها فيكون مدامت لاجازة المكاتبه
الاكثر لو ان رجلا باع رجلا عبدا على ان يبيع بالخيار لثلاثة ايام ونقصه لمشتري ثم ان المشتري ان
لدى التجارة في هذه الايام الثلاثة فاستدان دينه شرها ليا يبيع البيع لم يمتنع شي من ذلك ولا يبيع
لم يمتنع قلت ارايت اذا كان كاتبا على المكاتبه بالخيار لثلاثة ايام ثم ان المكاتبه اشترى في هذه
الثلاثة ايام وباع يكون ذلك رضا المكاتبه قال نعم ويلزمه ما اشترى وباع قلت ولم يمتنع
رضي المكاتبه قال لان هذا بمنزلة البيع الاكثر لو ان رجلا باع عبدا على ان المشتري بالخيار لثلاثة ايام
شرانا للمشتري في التجارة كان ذلك رضا بالبيع فكذلك المكاتبه باب
كتاب شراد المكاتب ولده وذوي الارحام منه قلت ارايت اذا اشترى المكاتبه بابه ماله ان
يبيعه قال لا قلت وكذلك اذا اشترى من اولده قال نعم قلت وكذلك لو ابتاع جدي بيه
او جده امه قال نعم ليس لانه يبيع احدا من هؤلاء قلت ارايت اذا ابتاع اخاه او عمه او خاله او اخا لثلاثة ايام
ابن اخيه او ابن اخته هل لانه يبيع احدا من هؤلاء قال نعم لانه يبيع كل ما اشترى من ذريه محرم من
كسبه فلا بد ان اولده او امه او اخاه او ولد له او اما الاخ او العم او ابن الاخ او ما سوى ذلك فله ان
يبيعه قلت ولم وما سوا في القياس قال نعم ما سوا في القياس وكذا يستحسن في الولد والولد ومن
سمناني قول في حقيقه قال ابو يوسف رحمه الله يبيع فاحرم محرم ولا امر الولد اذا اشترى من وكل من يكون
للمحرم يبيعه فليس للمكاتب ان يبيعه قلت ارايت المكاتبه اذا ابتاع اباه او امه فاعتق المولى
من يجوز عفته قال نعم قلت وكذلك لو اعنق جده او ولد له ولدنا لنعم قلت ولم يجوز عتق المولى
منهم ولا يملكه وان لا يجيز عفته لو اعنق رقيقا للمكاتب قال لان المكاتب ليس له ان يبيع احدا من
هؤلاء قلت **ارايته اذا ابتاع المكاتب بعد مولده او فاحرم محرم من سمناني فاعتق المولى**
يجوز عفته قال لا في قول في حقيقه قلت لم قال لانه بمنزلة رقيقه لا يشتري له المكاتب يبيعه
قلت ارايت المكاتبه اذا ابتاع اباه فاعتق بابه قال لا قلت لان المكاتبه قلت ارايت اذا
ادى المكاتبه عتق وفي ذريه امه ما اكتبه في المكاتبه يكون ذلك لما قال المكاتبه قلت ولم قال

لا كسبه له فان من شئ به فهو له قلت ارايت اذا ابتاع المكاتبه بنيه فاشترى من المكاتبه بنيه فاشترى
دينا من يجوز شرأوه ويلزمه الدين قال نعم قلت لم ولما قال للمكاتب في الشراء في البيع قال لانه بمنزلة
المكاتبه لا يشتري له بنيه لان يبيعه قلت ارايت ان يجز المكاتب بعد ذلك يكون ذلك الدين في وقتيه
قال نعم قلت وكذلك لثلاثة ايام المكاتبه تعنق كانا ليدن عليه قال نعم قلت ارايت المكاتبه اذا اشترى
ابنه ثم انه مات لم يرد شيئا من يبيع شيئا من يبيع الابن في المكاتبه قال لا وكسبه يبيع قلت ولم قال لا ولا يكون
بمنزلة ما ولد في المكاتبه قلت وكذلك لو كان ابتاع اباه قال نعم لان اباه حقيقه كان يستحسن في الابن
خاصة اذا جاء به المكاتبه خاله لان تعنق منه ويغني موراؤه قلت ارايت اذا يبيع ويأخذ المولى المكاتبه من
الشر قال نعم يكون شئ بمنزلة ما ان تركه المكاتب في ذريه المولى في اخذ المولى منه المكاتبه ويغني المولى
ويكون ما يفي لورثته ان كان له ورثه سوى المولى في الامه المولى قلت ارايت المكاتبه اذا اشترى ابنته ثم ان
السيد وطبقها فعتقت منه فولدت ولدا هل يبيعه المستب قال نعم قلت ولوله وبغير عتقها يكون
العتق للمكاتب قال نعم قلت فهل يكون له ولد له قال لا ولا يكون له ولد له قال نعم قلت فهل يكون له ولد له
الولد قال لا قلت ولما قال لان الولد ولده بغير قيمته لان البنت التي وطقت لا تكون في هذه الحال بمنزلة
خادم المكاتبه لا يشتري منها تعنق بغيره وتنفق بغيره وليس لالبان يبيعهما الا من يولد الابن ويجز
صارت لابنته ام ولد فان ادعى المكاتبه عتق ولده معه ولا يكون على السيد قيمته على ذلك الحال فكذلك
لا يلزمه قيمته قلت ارايت اذا استدان ولد المكاتبه دينه في شره او يبيع ثم ان المولى وطى الابنة فعتقت
منها فولدت ثم ان الام عجزت فرفعت في الرق ما القول في ذلك قال نعم ولوله وبغير عتقها لا يمتنع ولوله
للسيد قلت فما حال الدين الذي في رقبتهما قال خوف رقبتهما على خاله ويسعى فيه للمولى قلت ويضمن
المولى الدين اذا كان وطبقها بعد ما لزمها الدين قال نعم ان شاء الغرض ضمنوه الا قل من قيمتها ومن الدين
وان شاء اسعت له في الدين قلت ارايت هل يكون على المولى قيمته للغرض قال لا قلت **ارايته**
المكاتبه اذا ولدت ولدا في مكاتبته فاشترى باع واستدان دينه لم يلزمه ذلك ويجوز بيعه وشره
قال نعم قلت لم قال لانه بمنزلة امه قلت ارايت اذا كان امته دينه او ابنته دينه او ابنته دينه
شرادنا لا عتقت من يلزم واحد منهما من ذلك الدين شي لصاحبه قال لا قلت ولم قال لان المكاتبه
قبل اذا المكاتبه وما كان في يد ما فهو للمكاتبه من شئ لم يلزم له شيئا لصاحبه قلت ارايت
المكاتبه اذا اشترى ابنا او اباه فاشترى ابوه او ابنته وباع ماله لم يلزمه ما اشترى ارايت اذا اشترى
الابن ابنا لم يلزمه ما اشترى قال نعم قلت فهل المكاتبه ان يبيعه قال لا قلت ولم قال لانه بمنزلة امه
قلت ارايت المكاتبه اذا ابتاع اباه لم يكون كسبه والجنانة عليه قال المكاتبه قلت ولم قال لانه في ذلك
عنترة لا من قلت وكذلك كسب ولما المكاتبه اذا ولدت في المكاتبه قال نعم جميع كسب ولما المكاتبه
والمكاتبه اذا كان قد ولد في المكاتبه واشترى وما يحتاج اليه فهو للمكاتبه باب
كتاب مكاتبه ام الولد والمدة قلت ارايت المكاتبه اذا كانت بنيه ولدت له بنيه قال نعم قلت
وكذلك المدة قلت ارايت لرجل اذا كانت بنيه ولدت له فادى بعض المكاتبه ثم انها تجوز هل ترد
في الرق قال نعم وترجع الى حالها كما كانت ولده قلت وكذلك المدة قال نعم قلت ارايت الرجل اذا
كانت ام ولد له ثم اعنق بعضها بعد ذلك ما حالها قال الحرة قالها قلت ولم قال لانها ام ولد عتقت
فادى عتق بعضها عتق كلها لان ام الولد لا تسعي في شئ الا ان يشتري لرجل اعنق بغيره ولده كانت
حرة كلما قلت فما حال المدة اذا كانت بنيه ثم اعنق نصفه قال المدة بالخيار ان شاء مضمي على مكاتبته
فادى نصف المكاتبه وسقط منه النصف وان شاء يجز وسعي نصف قيمته في قول في حقيقه واما في

فولاني يوسف ومحمد فهو حكره ولا شيء عليه قلت ارايت الرجل اذا كان تبليهم ولد ثم انما مات ما القول
في ذلك قال تعنى ويطلب عنها المكاتب قلت ولم قال لا انها امر ولد تعنى بموته قلت وكذا لك لو كان
كانت امة ومعلمة ثم وطلبها فولدت منه ثم مات قبل ان يخرج قال نعم قلت ارايت الرجل اذا كان تبليهم ولد ثم
ثم انما مات فما القول في ذلك قال تعنى ويطلب فان كانت قيمتها الثلث عفت وبطلت المكاتبه وان
كانت قيمتها اكثر من الثلث فيفضل القيمة الا ان تكون المكاتبه اقل من ذلك الفضل فتسمى في المكاتبه
قلت ارايت اذا بلغ امر ولد له خمر من نفسه ما لم يحوز ذلك قال نعم قلت وكذا لك المذبح قال نعم
قلت فماذا لما قال لا ما ارايت في العتق من نفسه ما ولا يشبه هذا المكاتبه لان هذا يبيع قلت ارايت الرجل
اذا كان تبليهم ولد فعتق منها بعض المكاتبه او لم يفتقر فولدت ولدا في المكاتبه فاعتق السيد الولد
فل يحوز عتقه قال نعم قلت ارايت ان مات السيد وقد ولدت ولدا في المكاتبه فاعتق السيد الولد
فل يحوز عتقه قال نعم قلت ارايت ان مات السيد وقد ولدت ولدا في المكاتبه فاعتق السيد الولد
قال تعنى ويعتق جميع ولدها وتبطل المكاتبه ولا يكون عليها ولا على اولادها ما شئ من السعاية قلت
ولم لا يبيح الولد في شئ قال لا لان الولد بمنزلة الامر ولو كان امر ولد لرجل يزوجها فولدت ولدا ثم ماتت
عتقت وعتق ولدها معها وكذلك الباب الاول قلت ارايت امة بين رجلين جاءت بولد
فادعيا الولد جميعا ما حالها وكالها قال نعم قلت انما ينسب منها جميعا وهو ولد لها ميراثا وبه
قلت فماذا لامة قال امة بمنزلة امر ولد لها قلت ارايت ان كانتا حرة فبعتت بغير ان يشركه
فل يحوز ذلك قال لا قلت ولم وليس لهما ان يبيعا ما قال من قبل ان لهما ان يستخدا ما وان يواجرا ما
ولانه لو جاء كتابه احدهما بغير ان يشركه ثم ادت وعتقت فليس لهما ان يكتبا لانه لا يشركهما
في ذلك بمنزلة امة قلت ارايت ان كانتا حرة فبعتت بغير ان يشركه فل يحوز ذلك قال نعم قلت
فلن يكون ما اخذوا لبيته ما ويرجى الذي كان تبليهما ما يعطى شريكه حتى يستوفى المكاتبه قلت
ارايت ان امة مكاتبه فاعتق نصيبها ما حال نصيبها لآخر قال يعنى ايضا ولا يسمى في شئ قلت
ولم قال لا لانها ام ولد وليس عليها سعاية في شئ وهذا قول ابي حنيفة وفيها قول اخر انما يسمى في نصف
قيمتهما وهو قول ابي يوسف ومحمد قلت ارايت امر ولد اذا كان تبليها ما على رقبته على العتق ولدها
فل يحوز ذلك قال نعم قلت ارايت رجلا كان تبلي امر ولد له على الف درهم وعلى نصيبه وعلى غيره على
او يهودى وعلى شعيرة او حنطة او شئ مما ياكله او يوزن او يقيس كبله ووزنه فل يحوز ذلك قال نعم قلت
وهي ذلك بمنزلة امة قال نعم قلت ارايت رجلا كان تبلي امر ولد له امة مكاتبه واحدة وجعل مخرجهما
واحدة ان ادنا عتقا وان محجزا ردا في الرق فل يحوز ذلك قال نعم قلت ارايت ان اعتق السيد
المرءى وقيمتهما سواء قال يرفع عن الباقي نصف المكاتبه وتسمى في النصف الباقي قلت ارايت
ان مات السيد ولم يعتقها ما القول في ذلك قال تعنى المرءى وتبطل حصتها من المكاتبه وتسمى
الباقي في نصف المكاتبه فان ادت عتقت وان عجزت ردت قلت ولم يرفع عنها قال لا لان امر الولد
قد صار حرة ومن بمنزلة عتقه اياها في حياته قلت ارايت اذا كان تبلي برة له عبد مكاتبه واحدة
بالدرهم قيمتهما ما يتاخر من شهور مات السيد وثلاث مائة درهم قيمة المذبرة ما القول في ذلك
قال يعنى المذبرة منها وتبطل حصتها من المكاتبه ويسمى الباقي في حصتها من المكاتبه فان ادت عتق
وان عجزت ردت في الرق قلت ارايت ان كان المذبر يبيع على الثلث ما القول في ذلك قال يعنى وان كانت
الزيادة اكثر من المكاتبه سعى في المكاتبه فان كانتا اقل سعى في الزيادة قلت نعم في سعى الاخر قال
في حصتها من المكاتبه ويأخذها اياها شاء قلت ارايت اذا كان تبلي الرجل له ولد ثم انما ولدت اولاد في المكاتبه

ما القول في ذلك

فاستدانت

فاستدانت قينا واستدانت ولدها وبنا شراها عجزت ردت في الرق وولد لها ما حالها قال
الدين عليها تسمى فبيد دين الولد عليها يتبعون فيه قلت ويطلق المولى من ذلك قال لا قلت ولم قال
لان هذا بمنزلة الرجل ان لا يولد له في التجارة فلا يلحقه شئ من دينه ما قلت وكذا لك المذبر لو كانت
قال نعم باب **الامة تكون بين رجلين احدهما مكاتب فيطلبها**
احدهما قلت ارايت امة بين مكاتب والحرة ولدا في عتقه من نفسه ما ولا يشبه هذا المكاتبه لان هذا يبيع قلت ارايت
في امر ولد له ويضمن المكاتب نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا قلت ارايت
ان كانت بين مكاتب وبين حرة دون امر في التجارة ورجل اخر فولدت ولدا فادعوه جميعا قال لا يشاركها
الاول سواء يكون الولد للحرة ويضمن للمكاتبه من القيمة قلت ارايت امة تكون بين رجلين والحرة مكاتب
فيطلبها المكاتب فثلاثة امته ولدا ما القول في ذلك قال نعم قلت ارايت امة بين رجلين والحرة مكاتب
قيمتهما ولا يضمن شيئا من قيمة الولد لان امة حيث علفت صارت ام ولد وصار ما من النصف
قيمتهما حيث علفت قلت ارايت امة فافضله الحرة نصف قيمتها ونصف عقرها انما تبليهم ولد في
الرق ما القول في ذلك قال لا ولد ولا امر قائمان باعياهما قال يكون الولد لامة لمولى المكاتب ولا يكون
لحرة لامة ولا لامة لولد شئ قلت ولم قال لان المكاتب ضمن له نصف قيمة الا حيث علفت ونقصت
الفاضل عليه صارت المكاتب لامة لان امة كانت بين رجلين وفي حرة في شئ من امة نصف حصتها
كانت في بطنها ايضا المشتري قلت ارايت انما يخاصم الحرة المكاتب ولم يعلم بذلك حين ولدت شئ
اختصموا الى القاضي ما القول في ذلك قال يعنى المكاتب نصف عقرها ونصف قيمتها يوم علفت
ونصيب امر ولد له قلت فل يعنى من الولد شيئا قال لا قلت ارايت ان عجز المكاتب بعد ذلك في الرق
فل يكون الحرة في ذلك شئ وقد صار الولد عبدا قال ليس له منه شئ قلت ولا يضمن قيمة العبد الولد وما
ادعاه بعد ما ولدت قال لا في القيمة انما وجبت عليه يوم علفت قلت ارايت انما تدعى ولم تخاصم حتى
عجز في الرق ما القول في ذلك قال يكون نصف امة ونصف لولد الحرة قلت ارايت امة تكون
بين المكاتب والحرة ولدا فادعاه المكاتب واكثر لهما القول في ذلك قال يعنى نصف قيمتهما
ونصف عقرها ولا يضمن قيمة الولد ونصيب امر ولد له المكاتب قلت وماذا حال الباب الاول قال نعم
قلت ارايت ان صفة فله الحرة بمنزلة البائنة والذى قد علم انه قد ولد في جميع ما ذكرت قال نعم
قلت ارايت امة تكون بين المكاتب والحرة وتباها جميعا شرا الحرة فبعتت ما القول في ذلك
قال نعم بالحيار فان شأتان تجزئ فقتلهم ولد الحرة فبعتت وان شأتان عتقت على مكاتبتهما مضت
وتأخذ عقرها من السيد فان اختارت الحرة صارت ام ولد للحرة ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
للمكاتب قال نعم قلت ولا يضمن من قيمة الولد شيئا قال لا قلت ارايت ان كان المكاتب مولى لولد
فولدت مولا يكون بالخيار قال نعم قلت ولم قال لانها نصيب ام ولد ولا يستطيع بيعها قلت
ارايت امة تكون بين المكاتب والحرة وتباها جميعا فولدت ولدا فادعياه جميعا قال ام ولد
الحرة ومرة المكاتب باطل قلت ارايت ان اختارت الحرة عتقت في السعاية مضت ثم مات الحرة القول
في ذلك قال تعنى وتنفذ حصتها الحرة من المكاتبه عتقت في الاقل من حصتها المكاتبه من المكاتبه
ومن نصف قيمتها قلت ولم قال لان نصيب الميت قد اعتق منها الا ترى ان الحرة اعتقها في حياته صا
نصيبها وصارت الحرة ان شأت مضت على المكاتبه في نصف الاخر فان شأت عجزت وسعت
في نصف قيمتها ان كان السيد حيا وان كان مورا ضمن نصف القيمة للمكاتبه قلت ارايت اذا
كانت امة بين المكاتب والحرة فبعتت باعياهما جميعا ثم اذ الحرة وطبها فعتقت ثم اعتق نصفها

قلت ان تخلفا شيئا ما القول في ذلك قال ان ثبات مصنف في كتابها في نصفه لا خلاف وان شئت عجزت
قلت ارايت ان عجزت والموسر يلخص حصنة المكاتب من القيمة قال نعم قلت وبصير ولا وما
كله الحق نعم قلت فدل عليها شي مما يضمن قال لا قلت لم قال لانها اذ كانت منه فليست
عليها سعاية ولا يضمن له ام ولد له اعني بضعها الا ترى لو ان رجلا كاتب امته له غم وطيرها
فولدت منه غم فليست بضعها كانت حرة كلها وبطلت عنها المكاتبه ولم تستع في شيء فذلك لك الباب الاول
قلت ارايت لامة تكون يبيح الحرام المكاتب فكلما جازها اشرا المالكات بوطيها فولدت منه بشر
وطيها الحرة بعد ذلك فولدت منه ولدا فادعيا ذلك جميعا ولا يعلم ذلك لا بقولهما اما القول
في ذلك قال ولد لكل واحد منهما له بعينه قيمة وبغيره كل واحد منهما لها الصداق وهي بالخيار فان شئت
ان تعجز عجزت وان شئت ان تعفي على مكاتبتهما فان اذت غنقت وان عجزت كانت ام ولد للحرة
لا يقدر على ان يبيعهما ويضمن الحرة المكاتب نصف قيمتهما واما ابن المكاتب فهو ثابت للنسب عزابه
وعلى ابيه نصف قيمته للحرة قلت ارايت ان عجزت في بيعها المكاتب قال نعم ام ولد للحرة وعليه نصف
قيمتها وولد المكاتب ثابت للنسب وعليه نصف قيمة الحرة قلت ارايت ان عجزت وعجزت المكاتب جميعا
قال نعم ام ولد للحرة وعليه نصف قيمته المولى المكاتب وولد المكاتب عبد يتبع الحرة والمكاتب قلت فان
كان وطى المكاتب في هذه الاجواب كلها بعد وطى الحرة عجزا جميعا قال نعم ام ولد للحرة وعليه
نصف قيمتها وولد المكاتب للحرة وولد المكاتب بمنزلة ابنته ولا يثبت نسبته قال نعم استحسن
ان اثبت نسبته من المكاتب **باب**
اذا ثبت نسبته من المكاتب فكلما نسبته عبد له في ردة شره هل يجوز مكاتبته قال نعم قلت ولم
قال لانه قد سلم قلت ارايت ان يسلم حتى قتل قال المكاتب باطلة وهو عبد للورثة في قول لبيد
حنيفة قلت وكذا ان كان الحق بدار الشريك مرتدا بعد ما كاتبه لعبد قال نعم المكاتب باطل
ايضا قلت ارايت ان يرجع الى دار الاسلام مسلما ما حال المكاتبه قال ان كان في دار المكاتبه الى القاضى
ورده الى القاضى في الرق فالمكاتب باطلة وان لم يكن رجع القاضى حتى رجع مسلما فهو على مكاتبته
قلت ارايت مسلما كاتب عبدا لعم ارتد المولى عذرا لاسلام ما حال المكاتب قال نعم على مكاتبته قلت لاديت
ان قتل المولى مرتدا فليحق بدار الشريك قال نعم على مكاتبته ايضا ويسعى للورثة في المكاتبه قلت لاديت
ان كان السيد قد اخذ منه المكاتبه وموثره ثم اسلم ما القول في ذلك قال لا بعد فخره ما يفرقت
اذا ثبت ان كان قتل مرتدا فليحق بدار الشريك ما القول في ذلك قال نعم مكاتبه على طاله ولا ينفق ولا يبيح
لشيء مما اخذ المولى في حال ردة اذا كان لا يعلم الا بقول المرتد فان كان ذلك يعلم فالمرتد يجوز اخذ
الدين بشهادة الشهود في كل ما ولي ولا يجوز ان يخرج شيء من ماله يمشى ولا يغير ذلك في قول الحنفية
قلت ولم قال ان المرتد لا يجوز له شيء مما صنع او الحق بدار الشريك او قتل مرتدا لا يجوز له عتق ولا شرا
ولا بيع ولا تقاضى في كافرا ولا غير ذلك فاذا فعل شيئا من ذلك عجزت ام لا عجزت ام لا عجزت ام لا عجزت ام لا
فهم جازي قلت ارايت ان كاتبه لوطى عبده وموثره ثم ارتد عن الاسلام فليحق بدار الشريك وموثره
فقسر القاضى مبرا ثم قضى للورثة بالمكاتبه ثم انما الورثة اخذوا منه بعض المكاتبه ثم رجع مسلما
ما القول في ذلك قال المكاتبه مكاتب للمولى ويجوز له المكاتبه فاحذر الورثة ويؤدى ما يلقى للمولى قلت
ولم قال لان مكاتبه وموثره وكل شيء يصاحبه من ماله بعينه ما اخرج مسلما فهو له من ماله تقاضوا وغير
ذلك وان كان مستهلكا لم يكن له عليه شيء قلت ارايت ان اخذ الورثة من المكاتبه وموثره ثم رجع
يكون وقد رجع المرتد الى دار الاسلام قال هو له قلت ارايت ان كان الورثة قد اخذوا منه جميع المكاتبه ثم

رجع المرتد مسلما لمن يكون ذلك العبد قال المولى قلت ولم قال لانه هو الذى كاتبه الا ترى انه لو كان عبدا
لقد شره وموثره ثم ارتد فليحق بدار الشريك رجع مسلما بعد ما اعفق القاضى العبد فامضى عنه
كان حرا وكان ولده له وورثته وكذا المكاتب قلت ارايت ان المرتد اذا كاتب عبدا له ثم ان العبد
جنى جناية ثم قتل السيد مرتدا ما حال العبد قال لا يدفع بالجناية او يبعدها والمكاتب باطلة قلت
قلت ارايت المرتد اذا كاتب عبدا له ما حال العبد قال لا يدفع بالجناية او يبعدها والمكاتب باطلة قلت فان كان
مرتدا فليحق بدار الشريك قال نعم قلت ولم وقد رجع عن مكاتبته المرتد باطل والحق بدار الشريك
او قتل مرتدا قال ليسا سواء المرتد لا تقتل لانه لا يجازى بينها وبين ما لها من شره اختلف الا ترى
انها لو اشترت شيئا او باعته جازها وعليها وهي في ذلك بمنزلة من لم يزد قلت ارايت ان امانت
وقد كاتب عبدا لها استسعى للورثة في المكاتبه قال نعم قلت وكذا لو اعفقت عبدا لها
جازا قال نعم قلت ارايت ان ادى المكاتب لها المكاتبه هل ينفق فيصير لولاها قال نعم قلت
اذا ثبت ان رجع مسلما بعد ما فسخها لها بين الورثة من اخذها قدر تعليمه من ماله بعينه ان لم
يستملك قال نعم قلت ارايت ان سببت ما القول في ذلك قال في حق له في كل شيء من ماله
قال لا قلت ولم قال لانها قد صارت امته قلت ارايت المرتد اذا كاتب امته له فولدت ولدا في كتابه
شره ان يكون ملكا يكون ولدها بمنزلة امه قال نعم وقال ابو يوسف ومحمد كتابته المرتد فجازية
وعتقه جازي ان قيل على ردة انه اولى بدار الحرب **باب**
وشفعة قلت ارايت المكاتب لادن يشارك في شركة مفادضة قال لا قلت ولم قال ان شركة
المفادضة تدخل فيها الضمان والكفا لغير ذلك لا ترى ان المفادضين اذا اكلوا خدما بكفا لادن
لزم الاخر وان اقر بشيء لزم الاخر المكاتب لا يلزمه شيء من هذا ولا يدخل في هذا غير ذلك قلت لاديت
اذا اشارت المكاتب لشركة في مال اخيهما يشتركان به ويبيعان بمل يجوز ذلك قال نعم قلت ولم
اجزت هذا قال لان هذا ليس بمنزلة المفادضة لان هذا لا يلزمه شيء من امر شركه الا ما امر به من
بيع او شراء وما اشتركا فيه قال يعقوب ومحمد في المفادضة في المكاتب مثل قول في حنفية لان
المتفادضين يؤخذ كل واحد منهما بما باع او صاحبه ولا يجوز للمكاتب ان يؤخذ بما اقر غير عليه وقال
يعقوب لا يجوز على المفادض كفا لصاحبه وكان يجير عليه بوحفينة قلت ارايت المكاتب ان
اشترى الا والمولى شفع في ذلك المولى ان يلجأ بها بالشفقة من المكاتب قال نعم قلت ولم قال
لا ينفق ذلك بمنزلة الحرة قلت وكذا لو ان المولى ابتاع دارا والعبد شفعها ما قال نعم قلت ارايت
المكاتب اذا اشارت رجلا لشركة عنان ما لا يخرجها ثم ان المكاتب جازي ورد ما القول في ذلك قال
قد انقطع عن الشركة حيث عجز ورد قلت ارايت ان اشترى شركة من ماله الدار بعد
مارد المكاتب في الرق يعجز عن المولى بمل يجوز ذلك قال لا قلت لم قال لان الشركة قد انقطعت
حيث عجز ورد قلت ارايت ان اشترى رجلا لشركة عنان في مال اخيهما ثم ان المكاتب عتق
ملك يكتون على شركة ما قال نعم قلت ارايت ان كان شرك شركة مفادضة ثم اعفق السيد المكاتب
بمل يجوز تلك الشركة قال لا **قلت** ارايت المكاتب ان اشترى اذ هو نفي بالخيار ثلاثة
ايام ثم ان المكاتب عجز ورد في الرق قيل ان تنفوا لايام الثلاثة قال بالخيار منقطع حيث عجز والبيع
لا زواله قلت ولم قال لانه قد انقطع الخيار حيث عجز لان الدار قد خرجت منه المولى وليس للمولى
فيها خيار لانه ليس له ان يشتري قلت ارايت ان كان لبايع فيها بالخيار فنجى المكاتب ورد في الرق ما حال
البايع قال لا بالخيار ان شاء الزم لبيح فان شاء ردة قلت لم وقد عجز العبد قال لا شره

كان جازا قلت ارايت المكاتب اذا اشتري او موب الخيار ثلاثة ايام وفيها شفعة ثم ان المكاتب تجز
 في الايام الثلاثة وفي الرق شرطا للشفيع مل لان ياخذها بالشفعة قال نعم قلت ولم قال لان
 الشفعة قد وقعت عليه حيث وقع الشراء قلت وان كان العبد لم يجز للشفيع فيها شفعة
 ايضا قال نعم قلت فالمكاتب في الشفعة بمنزلة المولى في جميع اموره قال نعم قلت ارايت اذا اشترى
 المكاتب والحرة او موفيا بالخيار ثلاثة ايام ثم بيع دار اخرى لم يبيعها او موفيا بمدة الدار
 التي اشترى اياها مل لان ياخذها بالشفعة قال نعم ويكون هذا رضا منه بالبيع الذي كان فيه الخيار
 قلت ارايت ان لم يكن اخذها بالشفعة حرة بما على الذي اشترى منها هل للاخر البيع في هذا
 شفعة قال لا قلت ولم قال لان ردة وقع بعد شرائها وقبل ان تقع الدار في ملك هذا وانما وقعت
 الشفعة لصاحب الخيار ليس للبايع قلت وتجوز شركة المكاتب في العنان قال نعم قلت ويكره
 في ذلك ما يلزم الحرة قال نعم يا **سرقه المكاتب قلت ارايت المكاتب**
 اذا سرق سرقه من مولاة مل يقطع قال لا قلت وكذلك ان سرق من ابن مولاة قال نعم قلت
 وكذا ان سرق من امرأة مولاة قال نعم قلت وكذلك ان سرق من مولاة او جدته قال نعم قلت
 وكذلك ان سرق من اخيه او من اخيه او من مولاة او مولاة قال نعم قلت ولم قال لان لا اقطعها فيما سرق
 من مولاة ولا في ما ذكرت مما سرق من احد من مولاة لانه لو سرق من مولاة لقطعها وكذلك
 مكاتب المكاتب قلت وكذلك العبد قال نعم قلت وكذلك ان سرق واحد من مولاة من المكاتب
 قال نعم قلت ارايت المكاتب اذا سرق من رجل ولذا لك الرجل عليه دين كثير مل يقطع قال نعم قلت
 ولم قال لانه بمنزلة غيره من ليس عليه دين قلت ارايت ان يجزى المكاتب بعد ما سرق وفي الرق
 فجاء المسروق منه يطلب قيمته فقصي القاصي له بالعبد ان يبيع وقدا في المولى ان يفديه مل يقطع
 في ذلك السرقه قال نعم يقطع في القياس قلت وكذلك ما دون ذلك في التجارة اذا سرق من رجل ولذا
 الرجل عليه دين قال نعم قلت ارايت المكاتب اذا سرق ما لا يملك مال بين مولاة وبين رجل
 مل يقطع قال لا قلت فلما سرق المكاتب سرقه مل يقطع قال نعم قلت وفي سرقه بمنزلة غيره
 من الناس قال نعم قلت ارايت مكاتب سرق من مكاتب مولاة او عبد قد علق بعضه مل يقطع قال
 لا قلت وكذلك اذا سرق من عبد بين مولاة وبين رجل اخر وقد علق المولى بضميه منه او لم يفتقه
 قال نعم قلت وكذلك اذا سرق من عبد بين رجل وبين مولى وقد علق المولى بضميه قال نعم قلت
 ولم قال لان الشريك الاخر بالخيار ان شاء ضمن المولى ان كان موصرا حيث علق فاذا ضمن الموصر
 المولى خرج عليه وصار بمنزلة غيره قلت ارايت المكاتب اذا سرق من رجل ما لا يملك مضافا
 مع الرجل مولى المكاتب مل يقطع قال لا لانه ما يملكه قلت ارايت ان سرق المكاتب من رجل ما لا يملك
 على ذلك الرجل وبينه يقطع قال لا قلت ولم قال لانه بمنزلة المولى لا يملكه ان سرق من ذلك
 الرجل لم يقطع اذا كانا شركا في السرقة درهم مثل الدين فاما اذا كانت السرقة عرقا فظمها جميعا
قلت ارايت مولى الجارية اذا كان عليها ثلثة ايام بالخيار ثلاثة ايام فولدت فلعن ولذا
 قال هذا نسخ للمكاتب قلت فاذا علقها قال هو نسخ للمكاتب ثلثة ايام والعن ما صدر الولد رقيق فان
 علقها بالخيار لم يملك بعنقها جميعا قال نعم قلت فان كان علق الولد قال هو حر غير ثنية
 قلت فان اشترت وبعثت قال هذا اجازة منها المكاتب ثلثة ايام يفتقوب ويحج اذا ادى
 ابن المكاتب من تركه المكاتب ثلثة ايام لثقة لثقة من كان على المكاتب والعن ما صدر من المولى
 ويخرج على الابن وكذلك لو دفع اليه عبدا بذلك فاشترى علق ويخرج عليه بمكاتبه

وبالله التوفيق لا رب غيره وموحيي نعم الوكيل
 انتهى كتاب المكاتب بحمد الله وعونه
 وحسن توفيقه واحمد لله رب
 العالمين وصلى الله وسلم
 على سيدنا محمد وآله
 اجمعين
 امين

وان كان له ابنتان فلها الثلثان وما بقي للمولى ان كان له زوجة وام ولد وجدة المهر
 والام المهر من الثلثين للثلثان وما بقي للمولى ان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 وان كان له من النساء اربع فتمسوا وان كانت له ابنة واحدة فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 له اب واحد وكذا لو كانت له ابنة واحدة فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 فان ما بقي يكون له دون المولى وكذا لو كان له اب واحد فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 وان كان ما بقي من الميراث له دون المولى وكذا لو كان له اب واحد فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 الابنة الابن وكل هؤلاء يجتمعون للمولى فيكون له ابنة واحدة فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 المولى وكذا ابنة الابنة وكذا ابنة الابن فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 له لا تامة او خالة او ابنة اخ او ابنة اخية او ابنة ابنة المولى او ابنة ابنة الميراث منهم فان كانت خالة
 ومولى فله الميراث المهر من ثلثي الميراث من قبل الام ومن قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 ثم مات العبد وترك ابنا شرعيا فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 يكن له وارث غيره وكذا لو لم يكن له وارث فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 اب كان المولى من قبل الاب فانه يرثه وكذا لو كان له اب واحد فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 وكذا لو كان له من البنات اكثر من بنتين فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 او من الاب وكذا لو لم يكن له وارث فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 غيره ولو كان رجل اعتنق عبدا ثم مات الميراث له لم يرثه العبد الميراث من قبله ولو كان رجلا
 اعتنق امته ثم مات الرجل وترك ابنا فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 ميراثا لم يرثه من قبل الاب فانه يرثه وكذا لو كان له اب واحد فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 ايها ما تاولوا وغرفا جميعا او سقطت عليهما نيتا فجميعا او ما تاولا جميعا ايها اولم يرثا المولى
 من الامت شيئا وكان ميراث الامت له حصبة المولى اذا لم يكن له وارث واذا اعتنق الرجل امته ثم مات
 مات وترك ابنا فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا ثم مات الميراث له لم يرثه العبد الميراث من قبله
 الامت له حصبة الميراث وليس لاهل الابن من الامت شيئا وكذا لو كان له اب واحد فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 خاله الميراث من قبله واذا اعتنق الرجل امته ثم مات الميراث له لم يرثه العبد الميراث من قبله
 الامت ولا وارث لها غيرها فان تزوجها النصف وللبنين جميعا ابنا المولى النصف الباقي واذا اعتنق
 الرجل عبدا ثم مات فزوج العبد ابنة الميراث من قبله ولو كان له اب واحد فتمسوا وان كان له من البنات اكثر من بنتين فتمتسوا
 لاسرته الميراث وما بقي فلا من الميراث ولو كان رجلا من العرب تزوج امته فولدت له ابنا فاعتنقه مولاهما ثم
 مات لا يرث ابوه او ابنة الميراث من المولى ولو لم يكن له اب واحد فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 من المولى واذا اعتنق الرجل عبدا ثم مات الميراث له لم يرثه العبد الميراث من قبله ولو كان له اب واحد فتمسوا
 المولى ابنة ثم ماتت الامت فان ميراثها لابن الاول نصفه ولا لغيره نصفه وكذا لو كان له اب واحد فتمسوا
 العبد ابنة الميراث من قبله ولو كان له اب واحد فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا
 ابن فان لم يكن له وارث فتمسوا من قبل الاب سواء واذا اعتنق الرجل عبدا ثم مات الميراث له لم يرثه العبد الميراث من قبله
باب
جزا المولى وعنف الامت المولى اذا كان له من الميراث اكثر من الثلث فله ان يبيع الميراث بغير اذن المولى
 الخطا به حتى ينفقها على نفسه او على غيره من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 جزا المولى بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 الخواص بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله

اول بعث

اول بعث اشجع فاشترى النور بربا بم فاعتنقه ثم قال انتم سبوا الى وقال الميراث من خبيح بل هو المولى
 الى عثمان ففقد عثمان بالاولى الميراث من الميراث وكذا لو كان له من الميراث اكثر من الثلث فله ان يبيع الميراث بغير اذن المولى
 عزى الى يوسف عن اشعث بن سوار عن عامر الشعبي انه قال اذا اعتنق الرجل عبدا ثم مات الميراث له لم يرثه العبد الميراث من قبله
 لا يجزى الجرا ولا ولد ذلك قال ابو يوسف ويحذر وقال ابو يوسف ويحذر اذا ابتاع الميراث من الميراث
 ذلك كان يوم يجزى المولى اولى ارايت لو انتم جازيتموه بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 مسلمين باسلام جازيتموه فان لا يجزى منهم من ذلك جازيتموه لولا ابعده ولو كان اسلام الجرا يكون اسلاما
 لو ولد له كاسي من مسلمين كلهم جميعا ولا يبيح صغيرا ابدا لا يملكه بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 الجرا ولا حيا كان يوم او ميتا وكذلك لا يكونون مسلمين باسلام جازيتموه حيا كان يوم او ميتا وكذلك
 جازيتموه بغير اذن المولى ولا قال ابو حنيفة اذا اسلم رجل على يدي رجل ولا له فهو مولا فان اسر
 ابوه من ارض الحرب فاعتنق جرا لولا كان لا يرث المولى الى الاب لا يرث الميراث وقال ابو حنيفة اذا اشترى
 رجل امته فزوجها رجل اسلم من الام لا يرث الميراث من قبله فقلت الميراث من قبله فقلت الميراث من قبله
 المولى الامت لا يتخول اعنيهم فان كان يومهم قد روي الى جلا اسلم على يديه قبل ان يولد هذا ثم ولد الولد بعد
 ذلك فاعتنق المولى الى الام لا يرث الميراث من قبله فقلت الميراث من قبله فقلت الميراث من قبله
 ان لم يكن له وارث ارايت ان مات ابوه ثم ماتت الميراث من قبله فقلت الميراث من قبله فقلت الميراث من قبله
 يرث ما بقي في قول ابو حنيفة يرثه مولى الام دون مولى الاب قال ابو حنيفة لو ان هذه الامت
 المعتقة تزوجت رجلا من العرب فولدت له ابنا كان هذا المولود من العرب لا يكون مولى الى الام ولا
 يشبه العرب في هذا العجم في قول ابو حنيفة ويحذر وقال ابو يوسف العرب والعجم في هذا سواء
 الى قوم يبيح ان كان من العرب دينه الى مولى ابيه ان كان اسلم على يدي قوم ولا مولى الى ابيه فقلت
 عنه ويرثونه ان لم يكن له وارث وكيف يمتسب الى قوم امته وابوه حر له عشيرة ومولى الى ارايت امراة
 عربية تزوجت رجلا من المولى فولدت له ابنا يكون ابنة من العرب الى مولى ابيه فقلت الميراث من قبله
 قوم ابيه يمتسب الى عشيرة ابيه ان كان ابوه مولى غنائة او اسلم على يدي رجل ولا له فانه يمتسب الى
 قومه الى مولى ابيه وان كان مولى الى الام قد عطلت عنه فلا يرجعون على مولى الاب وكذلك لو كان ابوه غنيا
 يمتسب الى ابيه وكان غنيا مولى الى مولى يوسف عربيته كانت امته مولاة غنائة وفي قول ابو
 حنيفة ويحذر يمتسب الى مولاة الى قوم امته والام الى قوم امته فيقولون ان العرب لا يرثون العرب
 لم يجر عليها نعمة غنائة واذا اعتنق الرجل امته ثم تزوجها عبدا بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 او كما يزا فقلت له ابنا شررا امراة اشترت العبد فاعتنقه فانه يكون مولاها ويكون ولد مولاها
 ونحو ذلك وكذلك لو كان له من الميراث اكثر من الثلث فله ان يبيع الميراث بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 وابنه ثم ان مولى الاب اعنف الاب لم يجزى ولا ابنة لاهل الميراث ولا ولد له وكذلك لو كان مولى
 الام اعنف الام وهي حامل بالانعام ثم ولدت له قال لا يتخول ولا يجزى العنف العبد الا بعد هذا قول ابو حنيفة
 واني يوسف ويحذر قال ابو حنيفة لو اعنف رجل امته ثم ماتت بغير اذن المولى من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 شران رجلا اعنف ابا هذا الولد لم يجزى ولا كان لو ولد مولى الى مولى ابيه فقلت الميراث من قبله
 به ولو كانت كجات به لستة اشهر بعد اعنف فضا هذا كان المولى الى الاب لا يمتنع من حامل
 والخل حدث بعد اعنف ولو ولدت ولدين في بطن واحد هما قبل ستة اشهر بيوم والاخر بعد
 ستة اشهر بيوم كانا لولدين مولى الى الام ولو ان امته طلقها زوجها فتمسوا من عياله او على غيره من عياله او على غيره من عياله
 مولا ما قد روي عن الجبل ثم ولدت لتمام سنتين من مولاته او طلقها لاهل الميراث فانه ولا الولد

لما الى الام لانها قد بانته وحي حامل ومات الزوج وحي حامل ووقعت العتاقة عليها وحي حامل ومات كله
 الى حقيقة وان يوسف ويحمر ولوان امه تطلقها زوجها وموعد نطفة بنته تلك الرجعة ثم انفقها
 بعد الطلاق بيوم شرحت بولد لتمام سنين من يوم طلق ثم انكحها لرجل اخر فادى الولد لولم الام
 لان عتقها قد انقضت به ولو كان الحبل قد حدث بعد الطلاق كان هذا رجعة ولو كانت به اكثر من سنين
 كان الولد لمولى الاب وكان هذا رجعة من الزوج لان الحبل قد حدث بعد الطلاق ولو كانت به اكثر من سنة
 شرحت بولد لتمام سنة اشهر بعد عدة ولتمام سنين من يوم طلق فان ولد الولد لمولى الام ولو كانت
 جات به اكثر من سنين من طلق فلا قل من سنة اشهر بعد عدة كان هذا منه رجعة وكان ولد الولد
 لمولى الاب ولو ان رجلا لمولى عتاقة تزوج امته وانفقها مولودا ما شرحت بولد بعد العتق لسنة اشهر كان
 ولد الولد لمولى الاب وكذلك لو كانت العتقة بكاه او تيسر او بمن او على مال فهو كله سواء ولو ان
 مكاتبها كانت امراة مكاتبه لغير مولاه شرعا باجماعا فعنقا شرحت بولد بعد سنة فان هذا مولاه
 لمولى الاب وكذلك كل ولد يثبت نسبته من رجل لمولى عتاقة ومن امه مولاه عتاقة بكتاب جازي
 فاسد فان مولاه لمولى الاب واجبات به لسنة اشهر فصاعدا بعد العتق فان جات به لا قل من ذلك
 فهو لمولى الام فاذا عتق الرجل امته وزوجها بعد غلبت بعد العتق فولدت فان ولد الولد لمولى الام
 ان جنى الولد جناته فعقله لعنه فان مات ولا وارث له غير امه ومولاه لبيته فان امه الثلث لمولى الام على
 فاذا عتق الولد امه فولد لمولى الام وان اسلم على يديه رجل من اهل الذمة والامه من مولاه فهو مولاه
 لمولى الام فيعتقون عنه ويرثونه ان لم يكن له وارث وان عتق العبد بعد ذلك لمولاه مولاه كالمحرر
 يكون لمولى الام لان كان من المحقة حيا او ميتا له ولد او ليس له ولد فهو سواء ويجوز الاب اذا
 عتق ولا يجمعها ولا يجمع عتاقه الا على عتاقه الاب ما لم يورث له ولديه ولم يعنق الاب فاذا اراد المولى
 الذي اسلم على يديه ان يتحول بمولاه الى مولى الاب وقد عتق عنه مولى الام لم يكن له ذلك فاذا عتق
 الابج مولاه ويتحول الى مولى لبيته وان كان مولى الام قد عتق عنه ولا يرجعون على مولى الاب
باب مولاة الرجل الرجل محمد بن عيسى بن خنيفة عن حماد بن عمار بن ابراهيم
 انه قال اذا اسلم الرجل على يديه رجل ولا له فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول عنه لغيره اذا لم يعقل عنه
 فاذا عتق عنه لم يكن له ان يتحول عنه لغيره وهذا قول ابى خنيفة وابى يوسف ويحمدون ابى خنيفة
 اذا اسلم على يديه ولم يورثه لم يعقل عنه ولم يرثه وهذا قول ابى يوسف ويحمدون ابى خنيفة
 عن نظرت بن ظريف عن عامر الشعبي قال لا ولا لا لذي نعمة يعني العتاق ولشنا ناخذ به اذا حدثنا
 محمد بن ابى خنيفة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابى جعفر عن سفيان بن الاحمر ان رجلا من اهل الامم
 ولا ابن عمه واسلم على يديه فمات وترك مالا لسان من مسعود بن ميرا انه نقا مولاه محمد بن
 يعقوب بن ليث بن ابى سليم عن جابر بن اشعث بن سوار انه سأل عمر بن الخطاب عن رجل من اهل الامم
 اسلم على يديه ووالاه فمات وترك مالا فافاضا لغيره ميراثه فان ابنته فليست له الميراث عن
 ابى يوسف عن ابي سعيد بن ابي صالح قال حدثنا زياد بن علي بن ابي طاهر لبلد رجلا من اهل الامم فمات يوا اليه
 فاني على ذلك فاني ابن عباس رضي الله عنه فمات محمد بن ابي يوسف عن عبد العزيز بن عمر عن عبد
 الله بن وهب عن نعيم المدايني قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم على يديه رجل
 ما السنة خير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اولى الناس بحياة ومماته واذا اسلم الرجل على يديه
 الرجل ثم والى اخر فهو مولاه ان مات ولا وارث له فمات المولى الاخر ان جنى عتق عنه فمات وان كان الاخر
 مثله ولا رجل من العرب فهو سواء فعقل جناته الاول على القبيلة وميراثه للذي له الاله دون العتوق

وقال ابى خنيفة اذا والى الرجل رجلا واسلم على يديه شرحت بولد وتترك حرة او ابنة او امراة او اخا لامر او اخا
 لاب وامرأة او قاتلة او ذوقا لثمة محرم او غير محرم من قبل النساء والرجال امراة كان او ذوقا صغير
 كان او كبير فانه يحرم ميراثه كولد ذوق مولاه فان لم يكن له احد من مولاه كان ميراثه لمولاه وان كان له زوجة
 مع مولاه كان لها الربع وما بقي لمولاه وان كانت امراة فماتت ولها زوج فان لمزوجها النصف وما بقي
 لمولاه وليس للزوج والمرأة في هذا معتزلة ذوى القرباة وهذا قول ابى خنيفة وابى يوسف ويحمدون
 فاذا اسلم رجل على يديه رجل وعاقده ووالاه ثم ولد له ابن من امراة اسلمت على يديه اخره والامه فان
 ولد ابنه لمولى الاب وكذلك لو كانت امراة اسلمت ووالته ذلك الرجل فماتت فولدت فان ولد
 ولدها لمولى الاب وهذا لا يشبه العتاقة لان حرة لم تملك وكذلك لو كان لهما ابلا وصغار ولدا
 قبل الاسلام فاسلم الرجل على يديه رجل ووالاه واسلمت امراة على يديه اخره والامه فماتت ذلك
 قبل الاسلام فان ولد الولد لمولى الاب فان جنى الاب جناته فعقل عنه الذي والاه فليست له ولدا
 ان يتحول عنه وان كبر بعض الولد فاذا اراد التحول الى غيره فان كان المولى قد عتق عن ابنته لم يكن له ان
 يتحول وان كان لم يعقل عن ابنته كان له ان يتحول وكذلك لو عتق عن بعض اخوته كان له مثل ذلك فاذا
 اسلمت امراة من اهل الذمة على يديه رجل فماتت فماتت من رجل ذوقا لثمة الذي اسلمت على يديه
 فان ولاها ولا يكون ولا ولد لها له في قول ابى يوسف ويحمدون ولا يشبه الامراة في هذا الوجه
 وموعد نطفة العتاقة في قياس قول ابى خنيفة وولد الولد له فاذا دخل رجل من اهل الحرب بائنا
 فاسلم على يديه رجل اخر ووالاه ثم دخل ابن الاول فاسلم على يديه رجل ووالاه فان ولد كل واحد منهما لمولاه
 والامه وعقله عليه ولا يجزى بعضهم ولا بعض وليس هذا كالعتاقة وهذا قول ابى خنيفة وابى
 يوسف ويحمدون وكذلك لو كان مولى من اهل الذمة على هذه الصفة كالنقضاء فيهم هكذا فاذا اسلم
 رجل من اهل الحرب في دار الحرب على يديه رجل مسلم ووالاه هناك فهو مولاه وكذلك لو اسلم في دار الحرب
 ووالا مولى ارا لاسلام فذلك لو اسلم في دار الاسلام ووالاه فيها فهو سواء كلفان سواء ابنته فاعتق
 فانتمولى الذمة لعنه ولا يجزى ولا الاب فان سبي ابوه فاعتقه رجل فهو مولاه ويجزى ولا ابدا الذي
 اسلم وولاه وهذا قول ابى خنيفة فاني يوسف ويحمدون ولو كان من اهل المعنق لم يعقل ولم يشبه
 ولكنه اسلم على يديه رجل ووالاه لم يجز حرة ولا ان الجرا يجزى الولد ولو ان رجلا من اهل الذمة اسلم
 على يديه امراة من المسلمين ولاها فانه مولاهما يعقل عنه فماتت وترثه والمرأة فماتت كالرجل
 ولو والى صبيته واسلم على يديه ثم والاه لم يكن مولاه وليس للصبيته الولاية وكذلك الصبيته ولو اسلم على يديه
 عبدا ووالاه لم يكن مولاه ولا مولى مولاه ولو اسلم على يديه مكاتب ووالاه كان جازيا وكان مولاه ولام
 على يديه صبي ووالاه باهرا لم يكن مولاه ولو اسلم على يديه عبدا ووالاه كان جازيا وكان مولاه
 مولى مولاه ولو ان رجلا من اهل الذمة والى رجلا من اهل الاسلام قبل ان يسلم لم يملك بعد المولاة على يديه
 اخر كان مولى الاول حتى يتحول بولاه ولو ان رجلا من نصارى العرب اسلم على يديه رجل من غير قبيلته ووالاه فانه
 لا يكون مولاه ولكنه ينسب الى عشيرته والى اهل اهلته وهم يعقلون عنه ويرثونه وكذلك المرأة من العرب
 نصراية تسلم على يديه رجل وتوا اليه وتسلم على يديه امرأة وتوا اليها فانه لا يكون مولى لها اذا اسلم رجلا من اهل
 الذمة على يديه رجل من اهل الذمة ووالاه فهو مولاه فان اسلم الاخر فيمات على المولاة ولما يتحول ما لم يعقل عنه
 فاذا اسلم رجل من اهل الذمة ولم يوا اليه الاخر لم يملك من اهل الذمة ووالاه فهو مولاه فاذا اسلم رجل من اهل الذمة
 على يديه رجل من اهل الحرب فانه لا يكون مولاه فان اسلم الاخر فيمات على يديه مولاه وكذلك الاخر فيمات على يديه
 الاخر فانا اسلم الصبي الماتق وابواه كافران فاسلم على يديه رجل ووالاه فهو مسلم ولا يكون مولاه

حتى يجده ذلك بعد ما يحتمل واذا اولى اللقيط ومو رجل رجلا فهو جائز وهو مولا وكذا للمراة اللقيطة
واذا اسلم الرجل وابنه على يده رجل فان لا يكون له ولد من مولا فان والاه الاب فهو مولا ولا يكون الابن مولا
اذا كان كبيره اخفى يوا اليه وكذلك لو كان مكان الابن ابنة وكذلك للاخوان ومما رجلا رجلان على يدي رجل فكل
واحد منهما ان يوا الى من شاء واذا اسلم رجل على يدي رجل واولاه ولدان صغيرا اخر كبير فان ولا الصغير للمو الى
الاخ لا يكون لان يوا الى من شاء واذا اسلم الرجل على يدي رجل واولاه ثم ان الرجل العربي يتزامن ولا يه قبل
ان يعقل عنه فذلك لك ان الموالي ان يتزا من المولا فذلك للعربي واذا اعشق هذا الموالي عبدا قبل ان يتزا
العربي من ولا يه فانه على العبد على ما قلنا من المولى وانه لا يملك له على يدي العبد واولاه فان يعقله
على ما قلنا الاول وكذلك لو ولد للموالي الاول ولدا فبكره فاسلم على يدي رجل واولاه بعد ما يعقل عن ابنته فان
عقله يكون على ما قلنا العربي الاول وان لم يكن له وارث غيره ورثه ولو ان رجلا من اهل الذمة اسلم على يدي
رجل قرشي واولاه ثم مات القرشي وترك بنتا وبنا ثم مات الموالي ووارث له فلان ميراثه لابن القرشي لصلبه
دون بناته وكذلك لو اسلم الموالي فذلك للموالي لا يكون للقرشي في ذلك لصلبه وكان له بنو ابين بعضهم قريب في الكلب
لجد من بعض فان الميراث للكر في هذا وكذلك المرأة يسلم على يدي رجل والمرأة تسلم على يديها المرأة فهو سواء
في ذلك واذا اسلم رجل على يدي رجل من قرشي واولاه ثم تنقض الموالي المولا مخض من القرشي وانقضته
القرشي مخض من الموالي فهو تنقض له ولو كان لا تنقض من احد ما يخض من الاخر لا يجوز ذلك الا في خلاصة
واحدة ان والى الموالي رجلا فانه فهو تنقض وان لم يخض القرشي لان هذا قد وجب واولاه لهذا الاخر واذا اسلم
المراة من اهل الذمة حامل على يدي رجل واولاه ثم ولدت ولدا فهو مسلم ويكون مواليها في قياس
قولنا في حنيفة وكذلك لو كانت ولدت قبل الاسلام عبدا كانا يوم او قرأنا اسلم ابوهم ووالى رجلا
او اعلق فان كان عبدا فاعلق فانه يجبر واولاه اليه وفي قولنا في يوسف ويجبر ان يكون ولدا للمو
الموالي لا يراد ان يعقل الام عنهم ذلك باب
يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبيد الله بن دينار عن عبيد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم المولا حجة النسب ببيع ولا يوجب وهذا قولنا في حنيفة وفي يوسف ويجبر وقال
ابو يوسف حدثني محمد بن علي بن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
عنا بن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
فان البيع باطل لا يجوز والى المولا من اعلى وليرد الثمن ان كان قبضه وكذلك الهبة في ذلك والصدقة
والعقبة والعطية والوصية فانه لا يجوز شي من ذلك وكذلك لو مات المولى فباع ورثته المولا او
باع ذلك وصيه في بن عليه فان ذلك باطل لا يجوز وكذلك لو كان المولى امرأة فباع ذلك لم
يجبر ولو باع الرجل من المولى من النساء منهم كان ذلك باطلا لا يجوز ولو ان رجلا اسلم على يدي
رجل واولاه فباع واولاه من رجل لم يجز ذلك حرة الثمن ان كان قبضه وكذلك الهبة في هذا والصدقة
والعقبة والعطية ولا يكون هذا نقضا للموالي ولو ان الموالي الذي اسلم باع ولا نفسه من رجل واولاه كان
البيع باطلا وكان هذا نقضا للموالي الاول واولا الاخر وكذلك لو ميب واولاه الاخر كان هذا نقضا وهذا
من المولى تنقض لا يكون من العربي تنقض لان العربي ليس له ان يتصرف ولا للموالي الى احد الا مخض من
الموالي للموالي ان يصيرت واولاه من شاء بغير مخض من العربي واذا باع الرجل واولاه عتقا او مولا لعتقه
بعبد وقبضه ثم اعفقه او باعه فان بيعه وعفقه باطل لا يجوز ويرد العبد على مولا ويكون المولا على
كأله باب
الرجل يشتري العبد على ان يعفقه على ان ياولاه
للبيع او يشتريه ببيع فاسد فيعتقه محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم عن ابي

رعي الله عنها ساومت بربيرة فقالت اني اريد ان اشترىها فاعفها فقالوا لها اشترط اني اولا لسا
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال المولى من اعلى فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها
عن ابي يوسف عن هشام بن عروة عن ابي يونس عن ابي يونس عن ابي يونس عن ابي يونس عن ابي يونس عن ابي يونس
فقال لها اشترىك فاعفك واذا اشترىك اهلك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال المولى من اعلى فاشترىها
ان المولى لسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها اشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها
لمن اعلى فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها
شرطا لم يثبت في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كباقي ما هو باطل في كتاب الله وشرط الله اوثق
ما لا اقوام يقولون اخدم اعنق يا فلان والمولى انما المولى من اعلى فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها
فان ابا حنيفة رحمه الله قال هذا بيع فاسد وكذلك لو شرط فيها المولى للبايع فان هذا فاسد فان قبضه القدر
فاعفقه فان المولى له وعليه القيمة في اشتراط المولى باب
محمد بن يعقوب عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله بن يوسف عن ابي عبد الله بن يوسف عن ابي عبد الله بن يوسف
لها انها لم يبال لشيء الذي اشترىها اذا استعفى عنها فقال عرفت اني قد عرفت ذلك فقال لا اكره ان تقاما
ولا في غيرها شرط وكان حديث عمر اوثق عندنا وكان عمر اعم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاتشة
وتري ان حديث هشام هذا وهم من هشام لانه لا يملك له على يدي رجل فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها
حديث هشام وهو عندنا من الحديث واذا اشترى الرجل عبدا ببيع فاسد اشترى او خسر برأى الى الطاهر
او شرط فيه شرطا يعسده ثم قبضه فاعفقه فان عفقه باطل لا يجوز وعليه القيمة فان اشتراه بدم او مينة
فقبضه فاعفقه فاعفقه باطل لان هذا ليس بشئ وان اشترى بغير قبضه قبل ان يقبضه فان
عفقه باطل باب
الرجل يعنق عن الرجل عبدا قال ابو حنيفة اذا
اعنق رجل عن رجل عبدا بانه او بغيره فانه فاعنق جائز والمولى من اعلى ولا يكون للمعنوق عنه ولا
والوالد والولد والاح والاخت والعمة والحال في ذلك سواء وكذلك كل ذمة محرم وغيره سواء ذلك
الرجل يعنق عبدا غريبا بينه ومومت او عن امته او عن امته فاشترىها فاعفها فاشترىها فاعفها فاشترىها
ارابت امرأة حرة وزوجها عبدا كانت مولا ان يعفقه عنها فاعفقه عنها فاعفقه عنها فاعفقه عنها فاعفقه عنها
ملكته من قبضة شيئا فقد فسد النكاح وان كان لم يملك من قبضة شيئا فاعفقه عنها فاعفقه عنها فاعفقه عنها
فهذا كله باطل ولا يكون المولا لها ولا يفسد النكاح وهذا قولنا في حنيفة ويجبر وقال ابو حنيفة لو ان
رجلا قال لرجل اعنق عبدك على القدمين اصفهنا لك ففعل ذلك فان المولى من اعلى ولا يكون على الرجل
مال وان كان ادى الى ما رجع به وقال ابو حنيفة لو ان امرأة تزوجت رجلا على ان يعفق اباها ففعل
فان واولا الاب الزوج والمرأة منهم مثلها وكذلك المولى وقال ابو حنيفة اذا قال رجل لرجل اعنق عني
عبدك يا فلان ففعل ففعل المولى لهما لا يملك المولى الذي اعنق عنه وان كان الذي اعنق عنه امرأة العبد
فان النكاح فاسد لانها قد ملكت الرقبة والمولا لها وان مات الزوج ووارث له غيرهما كان لها الميراث
بالمولا وكذلك المرأة تزوج الرجل على ان يعنق اباها فان المولى لها ولها ميراثه ان لم يكن له وارث غير
نصفين نصف من قبل ابيها ونصف المولى محمد بن ابي يوسف عن هشام بن عروة عن ابي يونس عن
عايشة انها خلعت لا تملك عبيد الله بن الزبير فتنشقه عليه فاعنقها فاعنقها فاعنقها فاعنقها فاعنقها
رقيت في كفارة يمينها محمد بن ابي يوسف عن يحيى بن سعيد عن ابي يونس عن ابي يونس عن ابي يونس
عن عبيد الرحمن بن ابي بكر الصديق رضي الله عنه عبيد الله بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي بكر بن ابي بكر
الشهادة في المولا اذا مات الرجل وترك مولا لا وارث له فادى رجل له وارثه المولى فاشترىه

شامدان ان الميت مولاه وانه لا وارث للميت غير هذا ومبني الولاء ان الشهادة لا تجوز من قبل
 انما الربيبا ايها اعنق صاحبه ولا يمازاه وكذا لك لو شهدنا ان الميت مولد لنا فانه فان هذا
 لا يجوز فان شهدنا ان هذا اعنق هذا الميت وهو يملكه وموارثه لا يعلمون له وارثا غيره فمما جاز
 افقضى له المال والميراث وكذا لو شهدنا على هذا رجلان على شهادة رجلين وكذا لك لو شهدنا على هذا رجل
 او رجلان على شهادة اخر وكذا لو شهدنا على هذا امرأتان ورجلان على شهادة رجل وكذا لك لو شهدنا على
 هذا رجل ورجلان على شهادة امرأتين فهذا كله جائز وكذا لك لو شهدنا رجلان ان هذا الميت كان مقرا
 لهذا الملك وان هذا العنقة فانهم لا يعلمون له وارثا غيره وكذا لك لو اعنقه على مال وقبضه منه وكذا
 لو قال لا كاتبة على مال مستعني وقبض منه لمكانة فمما جاز ان يشهدوا انه وارثه لم يورث منه
 شيئا ولو مات رجل فادعى رجل ولادوه فقام شاهدان شهدا ان اباهما هذا المعنق اب هذا الميت وهو
 يملكه او مقوله بالعبودية ثم مات المعنق ولا يعلم له وارث غير ربه هذا ثم مات المعنق وترك ابنه
 هذا وقد ولد من امرأة خرة حملت به وهي حرة ثم مات من المعنق ولا يعلم له وارثا غير من هذا فان هذا
 جائز يقتضي له ميراثه ولو شهدوا على هذه الشهادة ثمانية وقالوا لم يدرك اباهما هذا المعنق ولكننا
 قد علمنا انه لم يتجرس شهدا فمما جاز ان يشهدوا انهم قد ادركوا الرجل وشهدوا عنقه على ما وصفت
 لك ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه وقام شاهدان شهدا ان اباهما هذا المعنق اب هذا الميت وهو
 فلان عبد فلان وان اباه مات عبدا وماتت امه وماتت مولاهم ولا يعلم له وارث غير معنق امه فان هذا جائز
 له ميراثه فان جازى الاب وقام البينة انه اعنق الاب قبل ان يموت وهو يملكه فانهم لا يعلمون لهذا
 الغلام وارثا غير هذا فانه يقتضي ميراثه لمولى الاب لانه هو المولى وعنق الاب يجزى الولاء اذا مات رجل
 وترك مالا وامرأة انه والا ما واسم على يديها وجات على ذلك برجل امرأتين شهدوا انهم لا يعلمون
 ان له وارثا غيرهما فهو جائز ورثته وان ادعى اخوها انه اسم على يدي بينهما والاه وان اباهما قد
 غفل عنه قبل موته ودفنوا في الموالاة وقتنا قبل وقت المرأة فان ميراثه لاجلها دونها لانه مولى ابنيها
 ولا يرث النساء من الولاء شيئا ولو لم يكن الاب غفل عنه وشهد شهوده انه والاه في سنة خمسين ومائة
 وشهد شهودها انه والاه في سنة ستين ومائة فان ولادوه لها دون الاخ لان المولى قد تحول ولادته عن
 الابا ايها واذا مات الرجل فاختصم في ميراثه رجلان فقام كل واحد منهما البينة انه قد اعنقه وهو
 يملكه ولا وارث له غيره ولم توفت البينتان وقتا فانه يقتضي ميراثه بينهما نصفين وان وقتت
 كل واحدة من البينتين وقتا فكان لهما الوقتين قبل الاخر فانه يقتضي به الاول منهما لاننا لا نأخذ بالآخر
 باطل بعد عنق الاول ولو كان هذا في الموالاة بعين عناق جعلته للاخر لان موالاة الاخر تنقضي موالاة
 الاول فان كان الاول قد غفل عنه فانه يقتضي به الاول ولا يكون للاخر واذا مات رجل فادعى رجل ميراثه
 فقام البينة انه اعنقه وهو يملكه فانهم لا يعلمون له وارثا ففقتضى له القاضى ميراثه ولا يرثه غيره
 اخر فادعى انه هو الذي اعنقه فانه لا يقضي الاخر بشي ولا يسمع من بينته وان شهد شهودا انه اعنقه وهو
 يملكه لم يقبل ذلك منه لان القاضى قد قضى فيه ولو شهد له شامدان انه اشترى من الاول قبل ان يوفقه
 ثم اعنقه وهو يملكه ابطال القضا الاول ونقضت بالولاء الميراث لهذا الاخر واذا مات رجل
 فاختصم في ميراثه رجل اخوه لابيهم وبنوا اخيه لابيهم فشهد شاهدان ان جد هذا الرجل اعنق جد هذا
 الميت وهو يملكه وان شهد هذا الميت المعنق مات وترك اباهما هذا الميت وابنا لما خسر مات لابن جميعا
 وترك هذا الميت ثم مات هذا الميت ومات الجد المعنق وترك ابنا ورجلة وابنة ثم مات ابنته وترك
 هذا الابن وهذا الابنة وابوهما الاخرين من اخيه ثم مات ابوهم ولا ترك ابنته لا يعلمون له وارثا

عظیم

عنه فان الميراث لابن الابن دون ابنة الابن ودون بنتي الاخ ودون عمته ان كانت حية ودون امرأة اخيه
ان كانت حية وان لم يدركوا ذلك فشهدوا على شهادته شامكين او ركاذك فشهدوا به فهو جانيب
والموالاته بغير عتاق اذا كانت هكذا وعلى هذا المواريثا نسخة لهوشل ذلك واذا مات رجل وانج
ابن من رجل وعمته وبها اخيه ميراثه فشهد شامدان على شهادته شامكين او ركاذك فشهدوا به فهو جانيب
ومو يملكه وان فلانا اعتق من الميت وهو يملكه فلت فلان ولا يعلمون له وارثا غير ابن الابن وابن اخيه
والعمة ابنة العتق الاول فان ميراثه لابن الابن دون عمته ودون بنتي اخيه واذا مات رجل فادعى رجل ان
اباه اعتقه ومو يملكه فانه لا وارث لابنه ولا لهذا الميت غيره فجاوبوا ببني اخيه فشهدوا على ذلك فان
شهادتهما لا تجوز لانهما يشهدان بحدتهما وكذلك بنات الميت ان شهدت لم تنجز شهادتهن لان مقتضى
يشهدون لا يبرق وكذلك نساء الميت فامره وكذلك امرأة ابية وبني ابية وبنات ابية وكذلك هذه
الشهادة في الموالاته دون العتاق فلو كان العبد حيا ببني العتاق من الميت فشهد ابناه الميت او بنوا
ابنه او ابن ابن او ابنتي ابن بن على عتاق الميت جاز ذلك وان مات الميت بعد ذلك ورثه الرجال
من ولد الميت واذا كان الرجل حيا ومو يملكه فادعى رجل ان له ولد من ابية فشهدوا له فشهدوا له فشهدوا له فشهدوا له
ولم تنجز البيعة على الاول منهما ولم يؤثروا وقتنا يعرف الاول من الاخير المولى ينكرهما جميعا او يقر
بهما جميعا فهو سواء ويفضي بالاولا بينهما نصعتان ولو اقام البيعة احدهما ان اباه هو الذي اعتقه
فانه لا وارث لابيه غيره فهو سواء مثل الاول ولو اقام احدهما البيعة على ما ذكرنا من العتاق واقام الاخر
البيعة ان هذا العبد اصل من اصل الغنم اسم على يده واولاده والعبد يدعي انه اصل فانه يفتقر
به للعدو الا انه دون الذي اعتقه ولو كان العبد من بيت الميراث الذي اقام البيعة انه اصل فانه يفتقر
انهم لا يعلمون له وارثا غير ولا اجعله مملوكا وقد شهدوا انه اصل فلو كان العبد حيا فادعى انه مولى
عتاقه الذي اعتقه اخذت بيعة العتاقه وابطلت البيعة الاخرى وكان هذا من العبد تنقصا
للموالاته لو كان والاه الا ان يكون عقل عنه صاحبه ببيعة خربة الاصل فان كان عقل فهو اولى واذا مات
رجل من المولى وترك بنين وبنات فادعى رجل من العرب ان اباه اعتقه ومو يملكه فشهدوا ابناه الميت
على ذلك فادعى رجل من العرب اخر ان اباه اعتقه فاقربت ابنة الميت بذلك فالاقرار باطل والشهادة
جائزة ويكون مولى لصاحب الشهادة ولو شهد الاخر من له وابنتين فلم يؤثروا وقتنا فان والاه يكون
بينهما نصفين لان كل واحد منهما قد قامت له بيعة وشهادة ولد المولى في هذا جائزة ولو لم تكن
المسئلة على هذا الوجه وجاز رجل من المولى يدعي على رجل من العرب انه مولا وان اباه اعتق اباه وعباده
باخوته لابيه يشهدان بذلك والعزى ينكر ذلك فان شهادته الابن لا تجوز لانهما يشهدان لا بينهما
بالولا اذا انكره لك العزى فان ادعى لك العزى جازت الشهادة واذا كان رجل من المولى مع اباه
قد ادرك فادعى رجل من العرب انه مولى الاب فانه اعتقه ومو يملكه والاب ينكر ذلك فادعى رجل اخر من
العرب انه اعتق الابن ومو يملكه والابن ينكر ذلك فاقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فانه يفتقر
لكل واحد منهما بالذي قامت له البيعة عليه وللجمعة العربيان ذلك فادعى المولى ان ذلك واقام البيعة
على ذلك لزمهما بالولا جاز ذلك ولو كان في يد رجل عبد فاقام العبد البيعة ان مولا اعتقه والمو
ينكره لك ويقولوا شهدوا به وورق قد ركيبت البيعة فان الشهادة جائزة والعتاق ماض ومو يملكه
له وكذلك لو شهدوا انه اعتقه على ما في ارضيت ذلك فليمة وفضيت عليه بالمال والزمنه
ولاوه وكذلك لو شهدوا انه كانت عليه على مال واستوفاه امصيته لك عليه والزمنه ولاوه وكذلك
لو كان المولى ومو يدعى لك والعبد المعتق ينكر ويقول انما مولى للاخر او يقول اننا رجل من اهل الاصل

فادعى اخر انه عبده ولد في ملكه من امته فلانة واقام المعتق البينة انه اعشقه وهو بذلك فانه
يفتق به لصاحب العتق ولولم يشهدوا على الولادة ولكن شهدوا انه عبده استؤد عنه هذا
المعتق او شهدا بانه او اعازة اياه او غصبه المعتق فاني اعني به عبدا للمدعي في ذلك وابطل
العتق ولو شهد شهود المعتق انه عبده للمعتق ولان في ملكه وامنته وهو بذلك وشهد شهود المدعي
انه عبده ولد في ملكه فاني اعني العتاق وانفذه لان الدعوى قد استوت والعتاق فضل العبد
هو الخصم فاهنا وكذلك لو كان مكانا لولادة اعازة اياه او غصبه فشهدوا على الملك العتق
وان هذا الاخر غاصب وشهدوا على الملك وان هذا غاصب فاني اجيز العتق على هذا واقض به
ولا المكاتيب
واهل الاسلام واهل الذمة في هذا سوابك
واذا اعتق المكاتب عبدا فانا با حنيفة قال غنقه باطل لا يجوز وكذلك لو اعشقه على ما كان غنقه
باطل لا يجوز وان كاتب المكاتب عبدا فهو بائنه فان ادعى عتق وكان ولادة لمولاه لانه كاتب يجوز
ولا يجوز عتاقه ومنه قول الحنيفة واني يوسف ومحمد فان ادعى المكاتب الاول غنق شرعا لاخر فانه
ولا الاخر للمكاتب الاول لان الاول غنق قبله وكذلك لو كان المكاتب الاول غنق قبله امرأة اوصى
بعده ان يكون يتكلم ويغفل فان مات المكاتب الاول وترك اثنين وبنات ولدوا في مكانته من امته
سواء فيما على ابيه فانه ادعى المكاتب نجا على البينة من المكاتب فعتق قبل ان يعشتوا فان ولادة لمولاه
فان غنقوا ثم قبله ثم ادعى غنق فان ولادة لبنى المكاتب دون البنات ولو لم يورثوا احد منهم لم يكن
الحال للمولى على المكاتب الاخر المكاتب التي عليه شر على ان ابراهيم منها فقد غنقوا فان ادعى عليه
المكاتب الاخر فعتق فان ولادة للمكاتب من بنى المكاتب دون البنات ولو لم يورثوا احد منهم لم يكن
المكاتب الاخر المكاتب نوبة للمولى برضا ورشعة المكاتب الاول شرادى ليشاء المكاتب نوبة الاولى مثل
مكاتبه الاخر فانها قد غنقا جميعا ولولا الاخر للمولى لان الاول لم يغنق قبل الاخر فلا يكون لولا الاخر
يعتق قبل الاخر ولوان مكاتب مكاتب عبدا له على الفدية ومكاتبه الاولى احسن ماية شرادى للمولى قبل
الاخر فبمئة الف وقد حلت بغير الاخر الاول فان على المولى قيمة الاخر برقع عنه من ذلك حشر ماية مئة
الاول فحشر ماية مئة لا قرب الناس من المولى ان لم يكن وارث غيره ولا يكون المكاتب الاول من ميراثه
شيء ولولا الاخر للمولى لان الاول لم يغنق قبل الاخر فانما حشرنا المولى الميراث لانه قال اذا كاتب المكاتب
امته شرقات المولى الاول وترك اثنين وبنات ثم ادت الامته المكاتب نوبة فعتقت فان ولادها لبنى
المولى دون بناته فان ادعى المكاتب الاول ايضا فعتق فان ولادها لبنى الاول دون بناته ولوان الاول كاتب
ادى قبل شرادى وترك اثنين وبنات ثم ادت المكاتب نوبة فعتقت فان ولادها لبنى المكاتب الاول دون بناته
واذا اسلم الرجل على يدى مكاتب لامة ولولا فان ولادها للمكاتب لان المكاتب لا يكون له وهو عبده واذا
كاتبه لرجل امته وكان زوجها مكاتبه الاخر فادى زوجها فعتق شرادى فعتقت ثم ولدت ولدا بعد
حنقها لاقل من سنة اشهر فان ولادها لمولاه فان حجات به بسنة اشهر فعتقها فان ولادها للمولى
الاب وانما مكاتبه لامة عبدا فان اشترى المكاتب كاتب لامة شرادى الاول فعتق فان ولادها للمكاتب لان المكاتب لا يكون له
وان كان كافرا ولا يشهد ولا يغفل عنه فان ادت فعتقت فان ولادها للمكاتب لان المكاتب لا يكون له
عاقلة المولى ويرثها المولى ان ماتت ولا وارث لها ولا يرثها المكاتب لانها مسلمة ويوضع على الكافر
الخروج وان كان المولى مسلما وكذلك لو ارسل المكاتب عبدا كافرا فانه يوضع عليه الخروج في قول الحنيفة
اجما انه لا يترك كافرا في دار الاسلام بغير خروج وكذلك قال ابو يوسف ومحمد وخبرنا محمد بن ابي يوسف
عن اسماعيل بن ابي خالد عن عامر الشعبي انه قال في ذلك من ذمة مولا ليه ولا يوضع عنه الخروج ولا

ناخذ به

ناخذ به وانما باع رجلا مكاتبنا فاعشقه المشتري فان غنقه باطل وسيعه باطل وهو مكاتب على حاله الاول
فان لم يرد له الحق كاتب المكاتب عبدا فادى غنق فهو جائز ولولا هذا المولاه الاول ولومات المكاتب
الاول وترك ما لا كثير ادعى مولاه ما بقى من المكاتب نوبة ما بقى ميراثا لورثة المكاتب ويرد المولى
ما كان فنبض من الثمن الى المشتري وقال ابو حنيفة لا يجوز بيع المكاتب وعتق المشتري فيه باطل
وقال ابو حنيفة ان قال المكاتب قد غنق وتزوجت وفسدت المكاتب نوبة فباعه المولى فبيعه جائز احسن بنا
محمد بن ابي يوسف قال لخيرنا عبدا لله من عمرنا فاعزنا عمرنا بن عمرنا ومكاتبنا اقرانه عجز في الوقوف
السلطان ومنه قول الحنيفة واني يوسف ومحمد رجل كاتب عبدا له على الفدية فعتق فانه مكاتب
العبدة على الفدين ثم وكل العبد مولاه بنقبض الفدين منها على ان الفدين ما فعتق فانه مكاتب ولا ائمة
للمولى لان المكاتب لم يغنق قبله ولا لو غنق قبله كان ولا ائمة له **باب**
العبدا للتاجر يكتسب ويغنى قال ابو حنيفة حنة الله عليه لا يجوز مكاتبه العبد للتاجر لو
كاتب عبدا له او امته لم يجز ذلك وقال ابو حنيفة عبد الله على ما لا ادعى غير المكاتب باطلا لا يجوز
ومنه قول ابي يوسف ومحمد وان كاتب المكاتب للتاجر عبدا فادى مولاه وليس عليه من ماله شيئا فان ادى
فعتق مولاه للمولى وكذلك ان غنق عبد الله على ما لا ادعى غير المكاتب باطلا لا يجوز
عليه من ماله شيئا برقبته دعوى يريه لم يجز شي من ذلك مكاتبه ولا غنقا اذ له المولى ولم ياد له
وان لم يكن عليه من ماله شيئا فان ادى المولى فكتسب عبدا شرادى مكاتبه ذلك مكاتبه بغير ماله مولاه فهو جائز
لانه مكاتب فهو مسلط على الكفاية فان ادى فعتق شرادى لامة فعتقت فولا ائمة للمكاتب ولا
ان لم يكن لها وارث ولا لامة المكاتب للمولى ولوان العبد للتاجر غنقه مولاه قبل ان يورث المكاتب
المكاتب شرادى المكاتب نوبة فان ولادها للمولى لا يكون للعبد لان المكاتب نوبة للمولى
وليس بمالك العبد ولا يشبه مكاتب العبد مكاتب المكاتب لان مكاتب المكاتب نوبة للمكاتب ومكاتب
العبد من مال المولى واذا اسلم رجل من اهل الارض على يدى عبده ولا غنقه لا يكون للعبد ولا فان
اذن له المولى في ذلك فهو مولى للمولى والامة المدبرة والاولاد في جميع ما ذكرنا من العبد والعبد
المعجور عليه في ذلك بمنزلة العبد للتاجر والعبد الصغير اذا زعمت ان يتكلم في ذلك بمنزلة الكبير
والعبد الكافر اذا كان مولاه او مسلمانا في ذلك بمنزلة العبد المسلم **باب**
ولاد الصبي واذا كان الصبي تاجرا اذن له في ذلك بوجه او وصية فكتسب عبدا بانهما فانه
جائز واذا ادى المكاتب غنق وكان مولاه وان غنق عبدا على ما لا ادعى غير المكاتب باطل وكذلك
الصبي اذا لم يكن تاجرا فكتسب مولاه فهو جائز في قول الحنيفة وكذلك لو كاتبه وصية
ولو اعشق ابوه عبده على ما لا ادعى غير المكاتب باطل لا يجوز في قول الحنيفة وكذلك وصية وكذلك قال
ابو يوسف ومحمد ولو اسلم رجل على يدى الصبي ولاد لم يكن مولاه فان كان ولادها بامر ابيه وبوجه كافر
فهو سواء وكذلك المجنون المغلوب يسلم على يديه رجل فيؤا ليه فانه لا يكون مولاه وكذلك الصبي من
اهل الذمة اسلم وهو يغفل شرادى رجل على يديه ولا غنقه لا يكون مولاه ولوان رجل من اهل الذمة
اسلم على يدى رجل على ان يكون مولاه اسلمه وابنه صغيرا لم يورث له كما شرط كذلك الصبي لو كان لابن
لم يولد كانت المراهقة ماله فاسلم رجل على يدى ابى على ان يكون مولاه لاهل الذمة فانه لا يكون مولاه للمولى
فلمن الرجل وكذلك لو اشترى ان يكون ولادها لاولاد ولد له كان هذا باطلا ولوان رجل اعطى رجلا
الفدية من ان يغنق عبدا من اهل الذمة وهو صغير يغفل فانه لا يغنق عن المولى الذي اعطى والولاه
ولا يكون للصبي وكذلك المجنون المغلوب ان الصبي لم يكن له ان يغنق عبدا على ما لا ادعى الصبي

عبد فقال رجل لا يبذل عن عبدك مائة على الف درهم فاعف عنه فلو كان مائة ومائة ومائة
الف درهم المصبي يفتنه المائة والاب وكذلك لو كان الصبي وجلا مغلوبا وكذلك لو كان عبد المكاتب
فقال له رجل اعف عنه عني على الف درهم ففعل فهو جانيب ودلاؤه للمعق عنه وعليه المال وهذا
يسمى ولو ان مكاتب قال لرجل اعف عنك عني بالف درهم فاعف عنه الحرجا العنق وكان العنق عن
الحرج لا يكون عن المكاتب لا يلزم المكاتب المال والاولا للمولى الحرج وكذلك عبد ناجر قال لرجل اعف عنك
عني بالف درهم ففعل فهو حرج عن المعق والاولا له ولا يكون غرض العبد ولا يلزم العبد المال ولو
ان مكاتب قال لمكاتب اعف عنك عني بالف درهم ففعل لم يجز ذلك ولم يعنق العبد ولا
يلزم الاخر من المال شيئا وكذلك عبد ناجر قال لمكاتب اعف عنك عني بالف درهم ففعل لم يجز ذلك
لمكاتب ولعبد ناجر وعبد قال ذلك لمكاتب فهو سواء امر الولد والمذبة في ذلك سواء **باب**
العبد يعنق بخصه قال ابو حنيفة اذا عنق الرجل نصف عبد عنق نصفه واستنسخه
في نصف قيمته وموتمر له المكاتب ما دام يفتني كل شيء من امره فاذا ادنى السعاية عنق وكان دلاؤه
لمولاه وقال ابو يوسف ومحمد اذا عنق نصف عبد عنق كله وهو حركه ودلاؤه لمولاه ولا يجتمع بين
نصف واحد عنق ورق والامة والعبد في ذلك سواء محمد بن يعقوب عن اشعث بن سوار عن الحسن
بن زياد الحسن عن علي رضي الله عنه انه قال يعنق الرجل من عبده ما شاء ولو ان هذا العبد الذي يفتني اشترى
عبدًا فاعف عنه على مال او على غير مال لم يجز ذلك في قول ابو حنيفة وبازي في قول ابو يوسف ولو كان مكاتب
عبدًا فاعف عنه في قول ابو حنيفة وفي قول ابو يوسف ومحمد فان ادنى المكاتبه فعنق قبل ان يؤدى الاول استغنا
فان ولا مكاتب في قول ابو حنيفة لمولاه وفي قول ابو يوسف ومحمد ولو قال الذي يفتني لرجل اعنق
عبدك عني على الف درهم ففعل كان العنق عن المعق والاولا له ولا يلزم الذي يفتني عنقا ودلاؤه
ما لا في قول ابو حنيفة ويلزم من قول ابو يوسف ومحمد ولومات ابن لهذا الذي يفتني حرجا فاعف
لم يرت شيء منه في قول ابو حنيفة وفي قول ابو يوسف ومحمد لم يكن له وارث اقرب منه ورثة كله وفي
قياس قول علي رضي الله عنه يرت منه النصف بقدر ما عنق منه ويحرم من الميراث بقدر ما رقت
احبها محمد بن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال اذا جنى جناية عقلت عنها لعاقلة بقدر
ما عنق ويسعى بقدر ما رقت منه وليس هذا القول بشيء ولو ان جلمات فزرك ابنا نصفه حرجا وابن
ابن نصفه حرجا ولا وارث لغيرهما فان ميراثي في قياس قول ابو يوسف ومحمد لابن كله فاذا عنق نصفه
عنق كله وفي قول ابو حنيفة لا يرت واحد منهما شيئا ما دام عليه ما شيء من السعاية وفي قياس قول علي
لابن لصلبه النصف ولابن الابن النصف ولو كان له مع مولاه اب حرجا له السدس وما بقي من حدين
في قياس قول علي ولو كان حركه وابن نصفه حرجا لابن السدس ولابن نصفه ما بقي ونصفه لاجد ولو
كان الاب نصفه حرجا ونصفه عبد كان لابن نصف المال والاب نصفه ولو كان عبد ابو الاب نصفه حرجا
واخ نصفه حرجا المال بينهما نصفين لان كل واحد منهما لو كان حرجا وحده كله احد الميراث ولو كان
ابنة نصفها حرجا واخت لاب نصفها حرجا كان للابنة الربع وللأخت الربع وما بقي فالعصبة وكان
اختين لاجد فاعف عنهما حرجا واخت لاب كلها حرجا فانه يكون للاختين الاب والام النصف والأخت من
الاب السدس وما بقي فالعصبة في قياس قول علي ولو كان ثلاث الاخنتين لاجد والاخر وثلاث الاخنتين
للاجد حرجا حرجا نصف المال لان ما عنق منه عنق واحدة كاملة لكل واحدة منها الثلث ولو كان
معهن ام نصفها حرجا كان لها السدس ولو كان ثلثها حرجا كان لها السدس وثلاث سدس ولو كانت
كلها حرجا كان لها الثلث ولو كان ابن نصفه حرجا وابنة نصفها حرجا كان للابنة نصف المال وللابن

فصفت المال ولو كان نصف لثلاثة أجزاء المال لابن نصفه المال ولا الهبة
ربع المال ولو كانت بنت نصفها حرة وأبنته ابن نصفها آخر كان لها نصف المال بينهما نصفين ولو كان
ابنتين نصفهما آخر وابن نصفهما حرة كان نصف المال لابنتين ونصفه لابن ولو كان ابن نصفه حرة
وأبنته نصفها حرة كان للم ثلاثه أرباع المذخر والابن نصفه المال ولو كان زوج نصفه حرة كان للمثلث
ان كان لها ولد وان لم يكن لها ولد فله الربع وان كانت امرأة نصفها حرة كان لها نصفه المثلث ان كان
له ولد والمثلث ان لم يكن له ولد وعلى هذا الحساب يؤخذ بهذا الباب على قول علي رضي الله عنه ولنا ما أخذ
بهذا ولكن اذا اعتق بعضه فقد عتق كله وهو يرتد ويورث كما يرتد الحر باب

العبد بين اثنين وإذا كانا لعبد بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه وهو عتق فان باحقيقه وجه
الله كما يقول شريكه بالخيار ان شاء اعتق كما اعتق صاحبه والولا بينهما نصفين وان شاء استثنى العبد
في نصف قيمته والولا بينهما نصفين وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويضمن شريكه عما ضمن على العبد
فيكون الولا المعتق الاول ولو كان المعتق الاول فقبل كان شريكه بالخيار ان شاء اعتق كما اعتق وان شاء استثنى
والولا بينهما نصفان وقال ابو يوسف ومحمد والولا كله للاول مضمرا وان ادعى مؤثرا فان كان مؤثرا ضمن
نصف قيمته لشريكه ولا يجبر الشريك فان كان فقيرا لم يضمن العبد لشريكه وكان الولا الاول وكذلك لو كان
عتق الاول بمقتضى ادب غير جعل ادب كارة او بيمين في ذلك لو كانت ثمانية فهو في ذلك بمنزلة العبد وكذلك
لو كان المولى ان امرأة وزوجا او امرأتين وقال ابو حنيفة اذا كانت ثلثة بين اثنين فبذرها أحدهما
فان الآخر بالخيار ان شاء دبتر كما دبتر صاحبه والولا بينهما اقسامنا وان شاء استثنى عتقها في نصف قيمتها
ويضمن الآخر في نصف قيمتها والولا بينهما وان شاء ضمن الشريك ان كان غنيا فاذا مات الشريك عتق
نصفها من الثلث وسعت في نصف قيمتها والولا له وقال ابو يوسف ومحمد اذا اعتقها أحدهما عن
دبر مخومة بذرة كلها وعتق الثاني فيها باطل الدبر ضامن لنصف قيمتها فقيل ان كان غنيا واذا مات
عتق من ثلثه والولا كله له واذا كانت امة بين رجلين فولدت فادعى أحدهما الولد فهو ابنه وهو ضامن
لنصف قيمتها ونصف الحق فقيل ان كان غنيا في قول ابو حنيفة واني يوسف ومحمد ولا رما اذا عتقت
لمولاها ابنا لو لد فاما الولد فلا يكون له ولد وهو بمنزلة ابنته في قول ابو حنيفة واني يوسف ومحمد ولو
كانت مذكرة بين رجلين وكلفت فادعى أحدهما الولد فهو ابنه وهو ضامن لنصف عتقها ونصف قيمتها
لشريكه ونصف ولدا الولد والنصف الآخر بمنزلة الاب للشرريك في قول ابو حنيفة ان يستثنى الولد
في نصف قيمته وكذلك امرؤ بين رجلين وكلفت ولدا فاقبها جميعا ثم ولدت اخر فادعاهما أحدهما فهو
ابنه وهو ضامن لنصف قيمته ان كان غنيا ونصف الحق ونصف لاية لشريكه في قول ابو حنيفة واني
يوسف واذا اعتق رجلان عبد بينهما البنت شركا من أحدهما وترك اثنا ومات الآخر ترك ابنتين ثم
مات المولى فان نصف لاية للماني ونصفه لابنتين ولولم يكن لأحدهما ولد وكان له اخ كان ميراث نصيبه
لاخيه ولو كان لأحدهما جد ابواب كان ميراث نصيبه له وكذلك لو كان له مؤثرا يجوز ميراثه لاوارث له
غيره وكان ولا نصيبه لم يورث نصيب كل واحد منهما نصيبته من الرجال والامرات النساء من ذلك شيئا
وكذلك لو كان عبد بين رجلين ورثة نساء وزوجا فاعتقوا جميعا كان الولا بينهما على قدر سهامهم فبذرات
مات أحدهم فانه يورث نصيبه من الولا ورثته الرجال دون النساء وكذلك لو كان العتق وقع على بنت
او بيمين وكذلك رجلان عتقوا مؤثرا جميعا عبد ابنتهما فان نصف ولادة لكل واحد منهما وكذلك
امراة وزوجا وكذلك لو كان أحدهما ذميا والآخر مسلما فعتقتهما جميعا فان الولا بينهما فان كان المعتق
مسلماً أمراً مائتاً لمولى يحدوا اليه فان ميراث حصتنا المسلم لعصبة المسلم وحصته الكافر منها ان لم

فَقُولْ مَعِيَ

يكون له نصيبه من ثمنه لبيت المال واذا كان لعبد من اثنين اقدمهما صغيرا والاخر كبير فاعطى الكبير
وضمن للمعتق حصته فان اولاكله للكبير واذا كان للعبد من مؤمنين اثنين مسلم وكافر فاعطاه
جميعا مخرجا فان شراهما للمؤمنين الا انهما لا يبايعا من اهل الذمة وحصته المسلم من الميراث
لبيت المال باب **الولا الموقوف** واذا اشترى لرجل عبدا ونصفه
ونفذ المثل ثم شهد ان مولاه الذي باعه قد كان اعنته قبل ان يبيعه فانه حر وولاه موقوف اذا اخذ
البائع ذلك ولا يرثه واحد منهما ولا يعقل عنه وكذلك لو كان المولى الذي اشتراه ذميا اشتراه من
مسلم او مسلم اشتراه من ذمي وكذلك لو كان اشتراه من امرأة او امرأة اشترته من رجل او اشتراه
من مكاتب فمخرجه كانه ثمة قبل ان يبيعه وقبضه كما ثبتته فاعنته فانه حر ولا يسبيل لواحد منهما
عليه وولاه موقوف وان كان عبدا يتيما يبيعه فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعنته فان ابا
خنيعة قال يبيعي لكل واحد منهما في نصف قيمته فقبر من كانا او غنيتهما في الولا بينهما وقال
ابو يوسف ومحمد اذا كانا غنيين فلا سعاية لواحد منهما وعليه الولا موقوف وان كانا فقيرين سعى
لكل واحد منهما في نصف قيمته وان كان غني وفقير سعى الغني في نصف قيمته ولا يسعى الفقير في شيء
والولا موقوف في جميع ذلك لا يرثونه ولا يعقلون عنه واذا كانت امة فشهد كل واحد منهما انها ولدت
من صاحبه وصاحبه بيكر فان باحقيقه قال لا يوقف اذ اقامت اخذ ما اعنته وولاه موقوف لا يكون
لواحد منهما وكذلك قال ابو يوسف ومحمد واذا كانت امة لم يرثه اهلها له فولدت من اخر فقام
رثا لامة بعثها بالبدن قال لا يرثها ولا يرثها عايلة فان ولد له ولد اخر وولاه موقوف والجارية
بمنزلة ام الولد لا يبطاها واحد منهما ولا يستخدرها ولا يستغلها فاذا اقامت ابو الولد اعنته
وولاه موقوف ولا يخلو البائع العقر قضاء من المثل واذا اشترى الرجل اباه اعنته عتده هذا في مخرجه او
في حصته ولا يرثه غيره فان ولده هذا موقوف في القياس ولا يصدق الا على الاب ولكن اجمع القياس
الاب وولاه اشخص من ذلك اذا كان غنيهما واحد وقومها من حريم واحدة فان كان الاب اعنته
قوموا لابن اعنته قوم اخرون فالولا موقوف ولو كان معه وارث غيره فكتبه واستسعى العبد في
حصته فان لا حصته الذي استعاه في قولنا خنيعة وولاه حصته الاخرى للميت واما في قول
ابي يوسف فولا الذي استعاه موقوف وموقوف محمد واذا ورث رجلان عبدا من ابائهما فقال
احدهما اعنته في حصته وكذلك الاخر فان العبد يسمى الذي كذب في نصف قيمته ويكون وولاه نصفه
الميت في قولنا خنيعة والذي استعاه نصفه في قولنا ابو يوسف ومحمد الميت نصفه ونصفه
موقوف واذا كانا لعبد بين ورثة نسائه ورجال فافترس امرأة منهم ان الميت اعنته وكذلك الاخر
فمؤثر اهل الاول واذا كانا لعبد بين رجلين فقالا لهما ان لا يكون دخل المسجرا من مخرجهما وقال
الاخر ان كان دخل المسجرا فانه يعنف ويسعى في نصف قيمته بينهما والولا بينهما
في قولنا خنيعة واما في قولنا ابو يوسف فالا موقوف وقال محمد يسعى في قيمته كاملة بينهما
نصفين والولا موقوف لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه هو الذي جث فلا يرث واحد منهما
الحق حتى يعلم واذا اشترى الرجل العبد من رجل وقبضه ونفذ المثل ثم اشترى اباه البائع اعنته
قبل ان يبيعه وكذلك البائع يعنف ويوقف وولاه فان صدقها البائع بعد ذلك من المثل وولاه
الولا كذلك ان صدقته ورثته بعد موته وكذلك لو اشترى اباه البائع كان يرثه وانها كانت امة
فولدت منه فلا يسبيل لشرائها عليها وان محمد البائع ذلك فولاها موقوف فان مات البائع عتقت
وولاه موقوف وان صدق ورثته البائع المشتري لولا لولا البائع ورث المثل اشخص ذلك وادع

القياس فيه ولو كان رجلا يبيعه عبدا من ثمنه فاعنته من ثمنه وان فلانا قد اعنته وكذلك فلان فانه
حر والولا موقوف وان صدقته فلان على الشرا اذا اعنت لثمنه المثل والولا ولو كان رجلا فاعنته
عبدا فافترس الورثة ومم كبا ان الميت اعنته اجرت ذلك المثل الميت الولا وكل ولا موقوف وان
ميرا شة يوقف في بيت المال وجنايته عليه ولا يعقل عنه بيت المال ومذا قولنا خنيعة واما في قول
محمد **باب** **اللقيط** واذا كانا لرجل لقيطا او المرأة او العتبي
اللقطة رجل او امرأة فمخرجه وولاه لبيت المال وهو يرثه ويعقل عنه ولا يشترط هذا الولا الموقوف
الذي يسمي قبله لان هذا لا يعرف له مولى نعمة وذلك قد ينسب الى معتق وكذلك الرجل من اهل الذمة
يسلم ولا يوالى احدا فان ولاه لبيت المال وميراثه له وقبضه عليه وكذلك لو اعنت هذا المسلم عبدا
او امرا وكذلك اللقيط يعنف عبدا او امرا فاجنايته هو ولا على بيت المال وميراثه الذي اعنته فان كان
قد مات ولا وارث لم يرثه بيت المال وكذلك مكاتبه اذا ادعى فعنف وكذلك رجل يسلم على يدي
اللقيط ويؤايله وكذلك الرجل من اهل الذمة يسلم على يدي هذا الرجل المسلم قبله فاجنايته على بيت
المال وميراثه لان كان مولاه قد مات قبله ولم يرثه او اغيره وكذلك عبد بين اللقيط وبين الرجل
المعروف اعنته جميعا فان نصف ولايته للقطي ونصفه للرجل ونصف عقله على بيت المال ونصفه على
عائلة الرجل وكذلك هذا المسلم من اهل الذمة يعنف هو ورجل من العرب عبدا فلقيطان يوالى من شاء
فيعقل عنه ويرثه وهو في ذلك بمنزلة المسلم ولا يكون ولا للقطي الذي للقطي الا ان يوالى له وولاه
امرا لقيطة تزوجت رجلا لقيطا قد ولى الرجل رجلا ولم يوالى المرأة اخذ ما ارادت فان ولدها
لموالى بيته وكذلك لو كان بوه من اهل الذمة فاشلم على يدي رجل من الاولاد رجلين اخذهما لقيط
والاخر من العرب تنازعا صبيبا فاقام كل واحد منهما البيعة انه ابنه قضيت بهما جميعا وجعلت له
عربيا لقيطا فان جنى جناية فعلى بيت المال نصفها ونصفها على عائلة القريب ولو ان رجل من اهل الذمة
اسلم على يدي رجل لم يوالى له كان وولاه لبيت المال وعقله عليه وميراثه له في قولنا خنيعة واما في قول
محمد ولا يكون مولى لاهل اسلم على يديه ولم يوالى له ولو ان لقيطا من اهل الذمة اسلم كان وولاه لبيت المال
وعقله عليه وميراثه له **باب** **الرجل من اهل الذمة يعنف مسلما**
او ذميا واذا اعنت الرجل من اهل الذمة عبدا او امرا فان ولاه له فان مات المعنف ولا وارث له غير هذا
المعنف هذا الوارث وموقوف ذلك بمنزلة اهل الاسلام ولو كان المعنف يهوديا او معتقا نصرانيا او كان
المعنف مجوسيا كان دارته لان الكفر كله مله والحد يقر ان يكون ولا يرثون المسلمين ولا يرثونهم ولو ان هذا
المعنف اسلم كان ميراثه لبيت المال وعقله على نفسه الا ان يكون له اولوا لم يرثه وارث مسلم ولو كان
لموالى يبيع مسلم كان موارثه وعقله على نفسه وكذلك لو كان لموالى يبيع عن مسلم قد ولى رجلا اسلم
على يديه كان موارثه وعقله على نفسه ولو ان هذا المعنف والارجلان اسلم على يديه لم يرثه ولا يعقل
عنه ولا يرثه ولو ان مولى هذا الذي المعنف اسلم بعد ذلك او قبل ذلك كان موارثه هذا المعنف موارثه
ومولاه واهل الذمة في هذا مثل العرب لا تروى ان المعنف لو ولا رجلا لم يرثه ولا واهل الذمة المعنف بعد
موتها واذا كان مولاه ولو ان نصرانيا من نصارى العرب اعنت عبدا له كان مولاه وان كان العبد نصرانيا فقام
على يدي رجل واولاده فانه لا يكون مولاه ولكنه مولى قبيلة مولاه الذي اعنته وان كانا لاهل الذمة من
شيء تغلب فهو تغلب وكذا ذلك نصلي من يبيعت لاهل الذمة اسلم فاعنته من يبيعت تغلب
اليهم وهم عوايله ويعقلون عنه ويرثه المسلمون منهم اقرب الناس منهم الى موالىته ولو ان الاخير لم
يجز ذلك له ولو ان رجلا من اهل الذمة اعنت عبدا من اهل الذمة ثم اسلم عبدا على يدي رجل واولاه

فاعتقه فهو جائز ولا لولا لصاحبه ولا لولا للاخر على له ولا لآخرى الاول فاما ما تولا وارث
له ورثه صاحبه وقال ابو حنيفة ان ابا القاسم العبد فخره فباعوه فاشترى رجل فاعتقه فانعتقه
باطل ولا يكون الا بقر كالاسير وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى اذا دخل الحر لينا يمان فاشترى
عبد اسلم فادخله دار الحرب فان ابا حنيفة قال هو حر ولا يكون مولا ولا لولا فادخله وقال ابو يوسف
ومحمد بن عيسى ان ابا حنيفة الذي دخله فهو حر ولا لولا له وان باعه من رجل من اهل الاسلام فهو عبده وقال
ابو حنيفة لا يجوز بيعه من قبل اذا لم يدخل له قبل مولاه فادخله ماله وصار حرا بذلك ولو اصابه المسلمون
في غيبة فان ابا حنيفة قال هو حر ولا يجزى عليه السهام وكذلك قال ابو يوسف ومحمد بن عيسى
ان اسلم عبدا من اهل الحرب فان باعه من مسلم عتق وان اصابه المسلمون في غيبة عتق وهو قايض
لا يكون له ولادة ولا يولد له من شاء وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى لا يعتق في شيء من ذلك الا ان يصيبه المسلمون
في غيبة فيعتق ويؤلى من شاء او يخرج الى دار الاسلام مراهما مولاه قال ابو حنيفة ان اسلم مولاه
قبل ان يبيعه فهو عبده على له وان اعنته وهما مسلمان جميعا في دار الحرب فانعتقه جائزا لهما
مسلمان لا يجزى على واحد منهما الشئ وليس هذين كادعينا قبلهما واذا خرج عبد من اهل الحرب مسلمانا
الى دار الاسلام فانه يعتق ويؤلى من شاء احدنا محمد بن عيسى في يوسف عزرا الحاج من اوطاة عتق الحكم بن عتيق
عزرا بن عباس بن عبد بن خرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحا صر اهل الطائفة فاعتقهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثنا محمد بن عيسى في بكر بن يوسف عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن ابي بكر
عبد من اهل الطائفة خرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقهم فلما اسلم اهل الطائفة كلوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اولئك عتقاء الله ولان عبد من اهل
الحرب يخرج بامان في تجارة لمولاه فاسلم في دار المسلمين فان اصابه يبيعه ويسلك العتق على مولاه ولو كان
اسلم في دار الحرب ثم خرج في تجارة لمولاه وموسلم فهو مثل الاول فان خرج من اهل المولا فهو حر ويؤلى من شاء
فان يحنى قبل ان يؤلى عتق عنه يبيته لماله ميراثه يبيته لماله وان عتق عنه يبيته لماله ثم اذا كان يؤلى
احدا بعد العتق فليس له ذلك ولكن له ان يقول لم يعقل عنه ولو ان ابا حنيفة عتق عبدا
فاسلم عنه ثم ان الذي يفتقر لخدمته فله الحق بهما الحرب واجزا سيرا فصار عبدا لرجل اذا مولاه ان يؤلى
رجلا لم يكن له ذلك لا يقول عتاقته في دار الاسلام فليس له ان يقول عنها وان يحنى جنايته فهو يعقل عنه
نفسه وان مات ولا وارث له ورثته يبيته لماله فان عتق مولاه يوما فانه يبرئ من مات وهو مسلم
لان مولاه وان يحنى جنايته بعده لك فانه يعقل عنه مولاه وهو وارثه ان مات بآب
ولا المرتد اذا ارتد عن الاسلام شرع عتق عبدا قال ابو حنيفة قال اذا اسلم فعتقه جائزا ولا
له وقال ابن قنبل عتق ربه الحق بهما الحرب على ربه فعتقه باطل فيقتسم العبد بين الورثة مع ميراث
وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى عتق جاز على كل حال لولا له فان قتل اوصا وحق بهما الحرب فادخله لولا
للرجال من ورثته وقال ابو حنيفة اذا ارتدت المرأة عتق لاسلام شرع عتق عبدا فان عتق بجائز
والولا لهما لان المرأة لا تقتل وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن عيسى الميراث من ورثته ميراثه يبين
الورثة ثم ماتت مؤلى له فادخله المرتد عتقه قبل رده فوارثه الرجال من ورثته دون النساء ثم جاء
المرتد تاييبا فاعتقها فادخله ميراثه في ورثته قايما بعينه في قول ابو حنيفة وابي يوسف
ومحمد بن عيسى ولا يخرجه من ميراث مولاه واذا ارتد المرتد عتقها شرع مات او قبل او عتق بالدار فان ابا حنيفة
قال تدبره باطل لا يجوز وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى اذا قتل اوصا العبد خرا لولا للرجال من ورثته
واذا الحق بالدار وقضى بها فعتقها العتق اذا اعنته القاصي في لولا للرجال من ورثته وهذا قول ابي

حنيفة اذا بره قبل الردة وقال ابو حنيفة اذا ولدت امه المرتد فمولا له فادخله فاعتق او قتل او الحق
بالدار فعتق الى السلطان عتقها ولا لولا للرجال من ورثته اشترى في امر الولد وقال ابو حنيفة
اذا الحق المرتد بهما الحرب فخرج ميراثه الى الحاكم وله ميراث ولاد وميراث فان الحاكم يعقب له مات ولاد
الذين كن في الردة وقبلها ولا يعقب مذهبها الذين كانوا قبل الردة ولا يعقب مذهبها الذين قبلهم في
الردة ولا اولاد اولئك المعقبين للرجال من ورثته فان كان له مكانة كانت قبل الردة فانتقضت مكانته
بين الورثة فاذا اذاع عتق وكان ولاد للرجال فكونا لسا وقال ابو حنيفة ان كان مكانة كانت
كانت في الردة ورثته رقيقا بين الورثة وقال ابو حنيفة ان رجعا المرتد بعد قسمته الميراث او بعد
عتاق من ذكرنا فان ذلك كله ما يضر عليه الا ما وجد من الميراث تاييبا بعينه فانه باخذه ولاد المعقبين
له وميراثهم لادنا ما نوابه فخرج وقال ابو حنيفة ان رجعا المرتد تاييبا قبل قسمته ميراثه وقبل عتق
امهات اولاده ومذهبهم فانه لا يعقب ولهم رقيق على العتق ولا يقتسم ميراثه ويخرج ذلك
كله اليه واذا مات المولى وقد كان المرتد اعنته قبل الردة والميراث مقيم عليها له في الدار فان برثه الرجل
من عصبة المرتد فكونا للنساء ولا يرثه المرتد لانه لا يرث كافر من مسلم وان اسلم المرتد بعد ذلك لم يخذ
من ميراثه شيئا فان كان للمولى ابنة قد ورثت اباها مع العصبة ثم ماتت ابنة بعد اسلام المرتد
المرتد يرثها دون الرجال من ورثته وهو مولاهما ونهم فاذا اعنتت امرأة عبد الله من اهل الردة
عزرا لاسلام او اعنتته في ردها فخرجت بهما الحرب فعتق على حالها فتبييت فاشترى اما العبد
فانما امته لم يخرج على الاسلام ولاد العبد لقومها على حاله فان اعنتها العبد كانت مولاه لم يرثها
انما تفت ولا وارث لها وان مات العبد ولا وارث له فان المرأة ترثها اعنتته ويعقل عنه قومه
الاولون ولو كان اشترى اما غير العبد فعتقها وكان قومها على حالها فعتقها فاعتقها فانه يعقل
عزرا العبد بنوا اسد لا يقولون انما ترثه المرأة ان لم يكن له وارث رجعا يعقبون عنه وقال يعقل عنه
ممدان ويقولون لها ولاد حيث ما تحولت ومدا قول محمد وان كانت المرأة من الجحر املت ولا اهل
لها ولا قرابة فاعتقت عبدا بعد ما ارتدت عن الاسلام فخرجت بالدار فتبييت فاشترى اما رجل
فامنتها بمقات المولى فانها ترثه فان يحنى المولى جنايته فانه يعقل عنه قومه الذين صاروا مولاه لولا
ترثها لولا لم ترثه عن الاسلام وكانت على حالها فعتقها فاشترى رجل فاعتقه ان ولاد المرأة فولا
مولاه يكون للذي اعنت الاب يعقل قومه عنهم ويرث مولاهما ان لم يكن له وارث غيره فلو ان امرأة
سبيت فاشترى اما رجل فاعتقها اشترى من عبدا فاعتقته ثم رجعت عن الاسلام فخرجت بالدار
فتبييت فاشترى اما رجل فاعتقها فان ولادها لم يقد انفق المولا الاول وصارت مولاه لهذا الآخر
ولو كان مولاه ماتت في ردها ورثته مولاهما الاول ان لم يكن له وارث غيره فان مات بعد ما يعقب او يسلم
فانها ترثه وتحول ولادها عن مولاهما الاول وقومها الاولين يعقلون عنه وهي ترثه ونهم لانها على الحقيقة
الانثى لو كانا من ذرية مينة كانت ترث مولاهما هذا وان كانا من قوم اخرين يعقل مولاهما على
قوم اخرين وكذلك يرثه بولايه ثم رجعا يعقبون عن هذا وقال يعقل العقل الى قومها الاخرين وهذا
قول محمد بن عيسى لو ان رجلا من اهل الذمة اعنت عبدا فاسلم العبد ثم نقض الذمة لم يخلو بهما الحرب فانما
العبد ان يؤلى رجلا ليس له لسا ثم عتق ولا يقول ولادها فان يحنى جنايته لم يعقل عنه يبيته لماله
الجناية عليه في مال فان مات وترثت لالا ورثته يبيته لماله لانها وارث له فان سبي مولاه فاشترى
رجلا فاسلم عنه ثم اعنته فان ولادها لذي اعنته ولاد العبد الاول الذي اعنته ان مات
ورثته وان جوف جنايته عتق عنه قومه مولاه يقولون انهم عن يبيته لماله لانه لم يكن يبيته لماله لانها

يرث بيتا لما لم يرث من لادله له ويغفل عن كثيره له من المسلمين في ليس من قبل انه مولى له ولكن من قبل
انه لا يشيخه له ولا يرثه فاذا اعطى الذي اعطيه جلا ولا واذا اسلمت امرأة من اهل الذمة ثم اعطيت مملوكا
شمر رجعت عن الاسلام ولحققت بدار الحرب ثم سبوا يوما من دار الحرب كادوا شجرة رجل فاعطته فانه مولاه
ولا يجوز ولا مولاه فان كان مولاهما الذي اعطيه مملوكا جناية فعقله على بيتا لما لم يرث من لادله له
له ورثه ابوهما وان كان لهما ابن مسلم ورثه ابوهما وان سببت في فاشترى ما رجل فاعطيهما واسلمت ثم مات
العبد المملوك فانها ترثه ويرجع ولا مالها ويغفل عنه قومها الذين اعطوه ان جناية وان ماتت
في شمر مات المولى في لهما ابن مملوك ولا مالها الذي اعطيهما فان يرثه ابوهما ولا يرثه مولاهما فاذا اعطى رجل
من اهل الذمة مملوكا مملوكا الذي له مال فافضل للمملوك من ان يرثه في الاسلام يورثه من اهل الذمة
ثم مات المولى فان يرثه بيتا لما لم يرث من لادله له وان جناية ولو اسلم ابن مملوكا لما قبل ان يرث
العبد كان موراثة العبد دون بيتا لما لم يرث من لادله له ولو سبى الذين اعطيه فاشترى رجل فاعطيه واسلم فانه
يرجع ولا العبد المملوك ويغفل عنه قومها الذين اعطوه الا ترى ان لولاه مملوكا مملوكا كان مولى
وكان قومها يغفلون عن العبدان جناية فكذلك اذا اعطى مملوكا مملوكا في جلا ولا وان جلا اسلم
في دار الحرب كان من اهل الحرب وان كان مملوكا فاسلم ثم اعطى مملوكا مملوكا من اهل الاسلام جناية فاسلم
اسلم العبد وان المولى ان يسلم فقتل فان ولا العبد المولى ولا يتحول ابدا وان كانت له عشيرة كان عقله
عليه ميراثه لم يصبه المولى منهم فان لم يكن له عشيرة ميراثه لبيتا لما لم يرث من لادله له **باب**
الاقرار بالولاء واذا كان لرجل مولى فاقرا مولى فلان مولى عتاقه فاجاز عتقه انه مولى مولى عتاقه
ولا يمينه لواحد منهما فان لم يكن مولى الذي اقر في قول في حضيضة فاني يوسف ومحمد ويرثه ان اقر
المولى بذلك فيغفل عنه قومها وكذلك لو اقر انه مولى مولى مولى مولى مولى مولى مولى مولى مولى مولى مولى
ولم يجاز عتاقه ذلك وقالوا ابوهما مولى فلان مولى عتاقه فان لم يصدق على نفسه ويكون مولى للاخر
اذا ادعى ذلك المولى المقتول وكذلك البنت متى وجدته بمنزلة الابن والعتاقه في عتاقه المولاة نسوة
ولو كان الولد صغيرا كان يوم مصادق عليهم وكانوا المولى المولى فان كان لهم مملوك فقلت ان مولاه فلان عتاقه
وقال الابن لست مولى له ذلك قال لا ابنا مولاه فلان مولى عتاقه ومولى المولى مولى ابنا بصدقه
فان الولد مولى الى اب لا تصدق الا مولى له ذلك لو قالت الام انت مملوك فلان قال الاب لي كنت عتقا فلان
فاعطيتي بصدقه فلان قال قلت في ذلك قول الاب والولد مولى لولاه ولو قالت المرأة الولد ولد لي من زوج
غيري كان زوجي مولى لولاه قال الزوج بل مولى منك فان القول قول الزوج ومولى لولاه الزوج ولا
تصدق المرأة ولو ان امرأة مولاة عتاقه مرفوعة لها زوج مولى عتاقه ولدت المرأة ولدتا فقلت ولدت
بعد عتقي خمسة اشهر فهو مولى لولاه قال الزوج ولدني بعد عتقي بسنة اشهر فهو مولى لولاه قال
القول في هذا قول الزوج من قبل ان المرأة قد اقرت بانها ولدت له وهو حرة فلا تصدق في جلا ولا اذا كان لرجل
من العرب مولاة زوجة لا تعرف لولدت منه اولاد اشراقف انها مولاه لرجل وادعى ذلك الرجل فهو مصدق على
نفسها فاما الولد فيلحق بنسبهم بالاب وان قال نسلا ما اعطيتي هذا الرجل كبتها وقال هي امي على طاعة
له ومما منها اقرارا لزوج عتاقه من قبله اقراره بالرق لا تصدق في جلا ولا اذا كان في بطنها ولد
منه وحدها حملت ببر بعد ذلك فهو قريب في قول في يوسف ولا يصدق في انساب النكاح ولو اقرت الامانة
بعد ان كبتها الزوج وان كان نسلا في يدها ولد ولا يعرف ابوه فاقرا انها مولاه لرجل مولى عتاقه ومصدق
فانها لا تصدق على الابن في قول في يوسف ومحمد وان قال لست زوجي كان عتقا او كان رجلا من اهل الارض
اسلم فانها مصادقة على الولد في قول في حضيضة ويصير الولد له ولا يصدق في قول في يوسف واذا اقر

الرجل عند موته انه مولى فلان واولاده واسلم على يديه وصده فانه يرثه ان لم يكن له وارث وكذلك
لو قال كنت عتقا له فاعطيتي لولاه فلان فاعطيتي لولاه فلان فاعطيتي لولاه فلان فاعطيتي لولاه فلان فاعطيتي لولاه
ولو البنت ومولا وارثه ولا وارث له غيره وصده لرجل وادعى ذلك فانه يرثه وان اراد المولى من جاني
جناية فعقله عن موته فاذا اعطى رجل عتقا ثم مات العبد فاقرا لرجل ان ذلك العبد اعطيه وصده لولاه
فانه وارثه ومولاه يعقل عنه وكذلك لو قال اسلمت على يديه واولاد البنت فهو سواء واذا اقر لرجل ان فلانا
مولى لي فقال فلان انا اعطيتك فلان لآخر لانا اعطيتك فان لا يلزم واحد منهما شيئا ولا يصدق واحد
منهما على صاحبه ولا يمين على احد منهما لان هذا بمنزلة النسب في قياس قول في حضيضة واذا اقر لرجل
فقال لانا مولى فلان وفلان اعطيتني جميعا فاقرا احدهما بذلك واكر الآخر فان هذا المنكر للمولى بالاختيار
ان شاء استسقى العبد في نصف قيمته وان شاء اعطيه وكان لولاه قيمته انما تصفين وان شاء ضمن صاحبه
ان كان عتقا وكان لولاه لكان لصاحبه فاذا اقر لرجل ان فلانا مولاه اعطيه ثم قال لا بل فلان اعطيتني فليما
جميعا فهو مولى للاول منهما واذا اقال اعطيتي فلان او فلان وادعى كل واحد منهما انه هو المملوك فان هذا
الاقرار باطل لا يلزم احد منهما شيئا ولكن يقر لا يمينه شيئا او لغيرهما بان مولاه فيجوز ذلك اذا صدق ذلك
المولى وكذلك لو اقر بذلك في مولاة بغير عتاق فاذا اقر لرجل ان مولى لامرأة اعطته فهو جازا عتقه
واذا قال لم اعطيتك فكذلك اسلمت على يدي واليمين في مولى لها فاذا اقر لرجل ان مولى له لم يكن ذلك
لانه اقر انه مولى عتاقه في قول في حضيضة ولان يتحول في قول في يوسف ومحمد فاذا اقر لرجل ان اسلم على
يديه او لامرأة اقرت على كل اعطيتك فهو مولاه ولان يتحول عنها ما لم يعقل عنه ومن اراد ان لم
يكن له وارث فاذا اقر لرجل ان فلانا اعطيه وقال فلان انا اعطيتك فلا امر لك ولا انت مولى لفلان
لاخرانه مولاه فلا يجوز ذلك في قياس قول في حضيضة لان لولاه بمنزلة النسب اريت لوقال انا ابن فلان
ثم اذا بعد ذلك ان ينسب لولاه اكرت اقبل منه ذلك اريت لو شهد شاهدان ان فلانا اعطته
فاعطته القاضي يشهدانها ثم ادعى احدهما انه اعطيه فانه مولاه واقر العبد بذلك لم يكن هذا اطلا
لا يجوز اريت لوقال العبد ان مولى الذي اعطيتني وجاء بشاهدين على ذلك وقال لرجل انا انت مولى
فلا امر لك وما كنت عتقا في قط فلم يترك الشاهدين ثم ادعى لرجل العتاقه وصده لآخر اكرت اقبل ذلك
منه وان لم يصدق لآخر اقام على ذلك فهو اكرت اقبل شهوده لست اقبل شيئا من هذا بعد الدعوى الاولى
في قول في حضيضة وفي قول في يوسف ومحمد يتحول في غيره اذا صدق به الدعوى الذي يتحول فيه وتذكر ذلك
الاول واذا مات رجل من المولى ونزل ابنا وابنة فادعى رجل من العرب ان اباه اعطى المبيت ومولى له وصده
الابن وادعى رجل من العرب ان اباه اعطيه ومولى له وصده لولاه ابنة وكل واحد منهما مولى لولاه
مولاه ولو كان ابنان اقرارا بذلك كان سواء ولو كانت بنات فافترت جميعا امثل ما اقر به الابنتين لولاه
اقرت لهذا الاخر فكل من مولى الذي اقر به لا يغفل عنهم ويرثهم ان لم يكن له وارث **باب**
عتق الحمل واذا اعطى الرجل مائة في بطن امه فانها بحضيضة قال ابن ولدت ولدت بعد قوله خمسة اشهر
او ستة اشهر الا يوم فانه حر والولاء له فان ولدت بعد القول ستة اشهر فصاعدا فانه لا يغفل وهو قريب
واذا اقال لرجل لامة ما حملت به من حمل فهو حر ولدت بعد هذا القول اقل من ستة اشهر فانه اعطى
لانها كانت حاملا لم يورثكم بالعتق وانما يعطى ما حملت به بعد الكلام ولدت بعد الكلام بسنة
او لستين لا يوم فانه لا يغفل لان الحمل لا يعلم انه كان بعد الكلام او لم يكن ولو قال ما في بطنك حر شر قال
ان حملت فسا الرأى حر ولدت بعد القول بسنة كان القول قوله فان اقر انها كانت حبل عتقا في بطنها
واذا اقر ان حبل عتقا في بطنها لم يورثك ببله اكثر من ستين من يوم قال هذا القول عتقا لولاه

جِلْ مُنْقَبِلٌ إِذَا أَوْحَى لِرَجُلٍ مَا فِي بَطْنِ امْرَأَةٍ فَلَا تَمْلِكُ فاعْتَقَهُ المَوْصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنْ عَقَقَهُ جَايزٌ وَهُوَ
 مَوْلَاهُ وَإِنْ ضَرَبَ إِنْسَانٌ بَطْنَهَا فَأَلْفَنَةً مِثْلَهَا فَإِنْ ضَمِنَ فِي جَنِينٍ الْحَرْفَ هُوَ مِيزَانُ حُلُولِهِ الَّذِي عَقَقَهُ وَإِذَا أَوْحَى
 لِرَجُلٍ بَعْدَ مَوْتِهِ مَا فِي بَطْنِ امْرَأَةٍ فَلَا تَمْلِكُ فاعْتَقَهُ المَوْصِي لَهُ وَاعْتَقَ الوَارِثُ الْحَادِمَ وَاعْتَقَ بَوْلَى
 الزَّوْجِ هَذِهِ الْأَمْتَةُ فَإِنْ وَلَا الزَّوْجَ لِلَّذِي عَقَقَهُ وَابْنُ حُرٍّ لِلْحَادِمِ وَلَا وَلَدَهَا وَلَا حَادِمَهَا الَّذِي عَقَقَهَا
 وَلَا وَلَدَهَا الَّذِي عَقَقَهُ فَإِنْ ضَرَبَ إِنْسَانٌ بَطْنَهَا فَأَلْفَنَةً مِثْلَهَا فَإِنْ ضَمِنَ فِي جَنِينٍ الْحَرْفَ وَذَلِكَ يَمِيزُ
 لَامَهُ وَاسْمُهُ لَا يَمْلِكُ فَإِنْ كَانَ عَقَقَهَا بَعْدَ الضَّرْبِ وَقَبْلَ أَنْ تَسْقُطَ فَإِنَّ لَعْرَةَ مَوْلَاهُ الَّذِي عَقَقَهُ وَإِنْ
 كَانَ عَقَقَهَا بَعْدَ مَا سَقُطَ فَهُوَ كَذَلِكَ أَيْضًا لِأَنَّ الْعَرَّةَ قَدْ وَجِئَتْ لِلْمَوْلَى قَبْلَ أَنْ يَعْشَقَهَا وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عَقَقَ امْرَأَةً
 لَهُ وَزَوْجَهَا مَوْلَى عَنَاقَةِ فَوُلَدَتْ بَعْدَ الْعَنْقِ قَلِيلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَإِنَّ وَلَدَ الْمَوْلَى لَمْ يَلِ الْخَبْلَ قَدْ
 كَانَ فِي الرُّقَى وَلَوْ وَلَدَتْ بَعْدَ الرُّقَى لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا فَإِنَّ الْوَلَدَ الْمَوْلَى الْأَبِيَّ لِلْخَبْلِ قَدْ كَانَ بَعْدَ الْعَنْقِ
 وَلَوْ أَنَّ الزَّوْجَ مَا عَقَقَهَا أَوَّلَ طَلْعِهَا اسْتَبِينَ ثُمَّ عَقَقَهَا الْمَوْلَى بَعْدَ ذَلِكَ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ تَامَ سِتِّينَ فِي الْخَبْرِ
 بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمَ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا وَلَوْ طَلَعَهَا وَاحِدَةً فَقَدْ كَانَ الرَّجْعَةُ ثُمَّ عَقَقَهَا مَوْلَاهُ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ تَامَ
 سِتِّينَ مِنْذُ يَوْمَ طَلَعَهَا الزَّوْجَ انْقَضَتْ بِهِ الْعَرَّةُ وَكَانَ الْوَلَدُ الْمَوْلَى الْأَبِيَّ لِلزَّوْجِ وَالْعَنْقُ وَقَعَ عَلَيْهَا وَهُوَ حَامِلٌ
 وَلَوْ جَاءَتْ بِرَأْسٍ مِنْ سِتِّينَ يَوْمَ كَانَتْ هَذِهِ الرَّجْعَةُ مِنَ الزَّوْجِ وَكَانَ الْوَلَدُ الْمَوْلَى الْأَبِيَّ لِلزَّوْجِ الْعَنْقُ عَلَيْهَا
 كَانَ يَطْنُ هَذَا الْخَبْلَ حَادِثٌ بَعْدَ الْعَنْقِ وَالْإِطْلَاقُ وَإِذَا عَقَقَ الرَّجُلُ مَا فِي بَطْنِ امْرَأَةٍ فَوُلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ
 فَقَالَتِ الْمَوْلَى قَدْ أَتَرْتُ فِي حَامِلٍ يَقُولُ مَا فِي بَطْنِكَ فَقَالَ الْمَوْلَى مَهْ أَجَلُ حَادِثٌ خَالِ الْمَوْلَى قَوْلُ الْمَوْلَى وَلَا
 يَحِقُّ لِمَوْلَا الْمَوْلَى لَامَتُهُ مَا فِي بَطْنِكَ حَرَّمَ بِأَعْمَاهُ فَوُلَدَتْ لَا قَلِيلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ مَذَا الْقَوْلِ فَإِنَّ الْبَيْعَ
 فَاسِدٌ لَا يَجُوزُ وَعَنْقُ مَا فِي الْبَطْنِ مَا حُرِّجَ جَايزٌ وَلَوْ لَدَتْ لَأَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ جَايزٌ الْبَيْعُ وَلَمْ يَمِيزْ إِذَا أَوْحَى
 رَجُلٌ مَا فِي بَطْنِ امْرَأَةٍ لِرَجُلٍ فَأَعْتَقَ الْوَارِثُ الْأَمْتَةَ وَهُوَ حَامِلٌ فَإِنَّهُ جَايزٌ وَلَا مَوَادَّ وَلَا مَا فِي بَطْنِهَا لَهُ وَمَوْصِيَّاتُ
 لَعْنَةٍ مَا فِي بَطْنِهَا يَوْمَ نَلَدَ **بَابُ الْيَمِينِ فِي الْوَلَدِ إِذَا أَدْعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ**
 فَقَالَ كُنْتُ عَبْدًا لَكَ فَأَعْتَقْتَنِي فَأَنَا مَوْلَاكَ فَأَنْكَرَ الْمَوْلَى ذَلِكَ فَقَالَ لَأَنْتَ عَبْدِي عَلَى مَا لَكَ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ
 فَإِنْ حَلَفَ فَهُوَ عَبْدٌ وَإِنْ نَكَرَ عَنْ الْيَمِينِ مَهْرُ الْوَلَدِ وَكَذَلِكَ لَوَادْعِي عَقَقْتُ عَلَى مَا لَمْ يَهْوَ مِثْلُ ذَلِكَ غَيْرُكَ
 إِلَّا مَا يَلِزُهُ وَكَذَلِكَ لَوَادْعِي مَكَاشِيَهُ فَهُوَ مِثْلُكَ وَإِنْ نَكَرَ عَنْ الْيَمِينِ ثُمَّ أَدْعَى الْمَكَاشِيَةَ عَقَقَ وَكَانَ الْوَلَدُ
 لَهُ وَإِنْ أَدْعَى حُرًّا وَلَا عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ لَأَنْتَ مَوْلَايَ كُنْتُ عَبْدًا لَكَ فَأَعْتَقْتَنِي وَقَالَ الْعَرَبِيُّ مَا كُنْتُ
 عَبْدًا لِي وَلَا عَقَقْتُكَ فَقَالَ احْلِفْ فَإِنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي قِيَّاسٍ إِلَى حَقِيقَةٍ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَمْنُزِلُ الدَّنْبَ وَكَانَ أَبُو
 حَنِيفَةَ يَقُولُ لَا يَحْلِفُ عَلَى نَسَبٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَنَحْنُ يَحْلِفُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَإِذَا أَدْعَى الْعَرَبِيُّ امْرَأَةً وَهُوَ الَّذِي
 عَقَقَهَا وَنَحْنُ الْمَوْلَى الْوَلَدُ فَإِذَا أَدْعَى الْعَرَبِيَّ أَنْ يَسْتَحْلِفَ الْمَوْلَى فَهُوَ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِمْ قِيَّاسٌ قَوْلُ أَبِي
 حَنِيفَةَ وَإِذَا أَدْعَى رَجُلٌ مِنَ الْمَوْلَى عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ لَمْ يَسْلَمْ عَلَى يَدَيْهِ وَوَلَدَهُ وَحَدَّ الْعَرَبِيُّ فَإِذَا دَانَ يَسْتَحْلِفُهُ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَوَادْعِي الْمَوْلَى وَحَدَّ الْعَرَبِيُّ فَهُوَ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا يَمِينُ فِي ذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ وَذَلِكَ
 سَوَاءٌ وَكَذَلِكَ لَوَادْعِي عَلَى رِيشَةِ مَيْمَتٍ قَدْ مَاتَتْ نَزَلَتْ ابْنَتُهُ وَنَزَلَتْ مَا لَا فَقَالَ الْعَرَبِيُّ أَنَا مَوْلَى ابْنَتِكَ الَّذِي
 عَقَقْتَهُ فَلْيُصْفِرْ لِي أَنَّهُ مَعَكَ فَإِنَّهُ لَا يَمِينُهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا يَمِينٌ فِي الْوَلَدِ وَلَا فِي الْعَنْقِ وَلَكِنَّهَا تَحْلِفُ
 مَا تَعْلَمُ لَمْ تَمِيزْ أَشْيَاءَ بِنَاقٍ وَلَا مِيزَاتٍ فَأَخْلَفْتُ بِرَيْثٍ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ نَكَرْتُ عَنْ الْيَمِينِ لَمْ يَزَلْ ذَلِكَ
 فِي نَعْبَتِهِمَا وَكَانَ لَهُ نَصْفُ نَعْبَتِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ فَرَأَا غَيْرَهَا كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَإِذَا أَدْعَى رَجُلٌ مَوْلَى
 الْمَوْلَى عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ لَمْ يَحْلِفْ الَّذِي عَقَقَهُ وَالْعَرَبِيُّ غَائِبٌ ثُمَّ بَدَا الْمَوْلَى وَأَدْعَى ذَلِكَ عَلَى رَجُلٍ غَيْرِهِ وَإِذَا تَحْلَفَ
 فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحْلِفُ لَمْ يَفِ قِيَّاسٌ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ قَبْلِ وَحْدِهِ لَمْ يَحْلِفْ الْوَلَدُ وَإِنَّهُ قَدْ أَدْعَى ذَلِكَ غَيْرَهُ وَإِذَا أَدْعَى
 الْعَرَبِيُّ الْغَرِبَ لَكَ وَقَالَ لَأَنْتَ مَوْلَايَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلَاهُ فِي قِيَّاسٍ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَدْرُقَ ذَلِكَ

للغايب فقال انك مولاي اليس واولما قال ابو يوسف وعبدان قدما لغايب فانكر المولى لانه لا خلاف
ادعى المولى لانه لا خلاف حق به واذا ادعى رجل من العرب على رجل مسلم من اهل الارض انه واهده وحدها لمسلم فادعى
استخلاقه فليس له ذلك في نياس قولك في حسمه فادعى المسلم بعد ذلك انه قد كان واهده فهو مولاه ولا
يكون مجموع ذلك نقصا للمولى ولا رجوعا عنه وكذا لو كان المولى هو الذي ادعى وجد العرق ثم اتى ذكر ذلك
المرأة في عدل وان رجلا مولى قتل رجلا خطا فجاء ورثته فالحقنول فادعوا على قتيله انهم موال له وادعوا على
رجل منهم انه اعشقه قبل القتل فحصد ذلك فادعوا استخلافه فليس لهم ذلك فلا ضمان على المولى ولا على
العاقلة وان ادعى المعشوق بذلك لو يصدق على العاقلة اذ اجمدوا وكانوا له دية على الناقلة في ماله
واذا قتل رجل رجلا خطا فجاء رجل فادعاه انه ولى المقتول فانه اعشقه قبل القتل فانه لا وارث له غيره
واذا استخلاف الناقلة على ذلك والقائل مقر بالقول هو يكر ان يكون هذا مولاه وادعاه فانه لا يستغفر
على المولى ولكنه يستخلفه ما يعلم بعد في دية فلان التي عليك حقا فان حلف برى من ذلك ان نكل
عن اليمين لزمه ذلك **باب اللعان في المولا** واذا ادعى الرجل بولاه
شخصي القاضي باللعان ولزم المولى اقامه وكبر لولد فان كان من العرب فعقله على عاقلة ان كان من
المولى فعقل على مولى امه وولاه له ولم يبرئ ان لم يكن له وارث فان ادعى ابن الملاحنة عبدا او امته
فان عقل هذا العبد والامته ان جني جنابه على عاقلة الامر فان ماتا العبد ولا وارث له ورثته اقرب
الناس من الام اذا كان الذي اعشقه قد مات فله قدماته وان كان الام ابن ثم مات المولى ولا وارث
له غير ابن الام ومواخا لمعشوق لامته فانه يرثه المولى فانه لو اعشوق لابنه وامته وان كان ملاح واخت كانت
ميراث المولى للاخ ووز الاخ لا يرث النسا من ذك شياء فان لم يكن له وارث عياله الملاحنة لم يكن
لها من الميراث شيء لا حرب الناس منها من الذكور لانها امرأة ولا ترث من المولا الا ما اعشقت فان كان لها
مولى مولا الذي اعشقتها فانه يرثه ولو ان ابلا لملا من ادعى المولى بعد اللعان وهو جني فثبت نسبه منه رجوع
ولاه المولى الى عاقلة الاب فان كان عاقلة الامر فعقلوا عنه رجوعا بذلك على عاقلة الاب وان كان الابن مولى
اسلم على يديه وولاه رجوعا له الى عاقلة الاب وان كان عاقلة الامر فعقلوا عنه رجوعا بذلك على عاقلة
الاب ويخول الى عاقلة الاب اذا كان اب حيا يوم يقيم الاب ويصرفه لابع ذلك الجده فان لم يكن الابن
حيام يجرد عوة الاب ولا يجرد شيء من هذا المولا فان كان الولد ابن حفي فان المولى يرجع الى الاب فله
كله لان هاهنا ولد يثبت نسبه ولو كان لولد الذي اعشقه ابنه فادعاه ما دعي حبيبة ثبتت نسبها منه
ورجع ولاد موالها اليها وان كان قوما قد عقلوا عنها رجوعا بذلك على عاقلة الاب فان كانت قد ماتت
وتركت ابنا فهو مثل ذلك ايضا لان هاهنا ولد منها يكون الملاحن جدي في قول يعقوب وعبدان فاني قول في
حقيقة فلا يثبت النسب وهو بمنزلة ابن الملاحنة اذا مات ولاد له واذا اعشوق ولدا الملاحنة
عبدا لم مات شرادعاه الاب الذي اعشقه ببقائه لا يصدق ولا يكون ابسه ولا يتخول ولا العبد الى مولى الاب
لانه ليس فاهنا ولد يثبت نسبه من الاب فاذا اعشقه مولى من يومها والزم المولى ان لا يفرغ عن اخذها عبدا
ثم مات ثم ادعى الاب الولد من حبيبا واخذها معا فحي فان نسبهما جميعا ثابت منه لان اخذها معا ويتخول
ولاه العبد الى عاقلة الاب وان كان مولى الامر فعقلوا عنه رجوعا بذلك على عاقلة الاب ولو كانت امهم مولا
عنافة وابوهم رجل اسلم من اهل الارض فلا عنها شرادعاهم بعد اللعان فان هذا في قول في حقيقة وعبد
لا يتخول ولا دعي الى مولى الاب لان المولا عنافة وما اعشوق الولد من عبدا وامته فانه مولى الى الاردم
يعقلون عنه ويرثونهما اذا لم يكن لهم وارث غيرهم وان كان الاب حيا كان مولا وارث المولى في المكن لمع ووارث
غيرهم وان كان ابسه الذي اعشقه قد مات قبل ذلك لانهم اقرب الى الابن من بقية الامر ويعقل عنه قوما الام

الا في قولنا في حقيقته ومعه ما في قولنا في يوسف ثم مولى مولا الى اهل بيت كان والا احكاما
 القوم من العرب على قوم من اهلها قبحوا قيمهم عن انفسهم وعن غيرهم ويؤلو الى العرب بلدها قبحوا قبحهم
 ولغيرهم بوحا لانه منهم خط كتاب فلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان
 يؤلو الى قوم من العرب ويحاذونهم ويغادونهم على الولا لا نفهمهم ولنا وان فلانا وفلانا وكلوا كرايا نؤلو
 لانفسكم ولهم من اهل الموالاة من اهل الاسلام من لا غشيرة له ولا ولد فصنفنا كرم هذه الوكا لانه
 وصنفنا من اهل كرام من وكا لانه فلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان
 عند الله وميثاقه بالوفاء بذلك فنحن وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان
 المولى على موالاة من النصر والحيطة والمعونة والعقل والعرضة الديوان والعدا والمهرم الذي
 يجري بينهم وبين مواليتهم ويجري لكم علينا ما يجري للمولى على مواليتهم مما سميتم في كتابنا من الموالاة
 وجعل كل فريق منا لاصحابه الوفا بذلك وشهد فلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان
 كذا من سنة كذا هـ **اخبر كتاب الولا**
 والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله
 وصحبه
 وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
كتاب الجنائيات باب جنائيات المذنب
 محمد بن الحسن قال حدثنا ابن ابي عمير عن محمد بن ابراهيم الشيعي عن ابي عبد الله السلولي عن
 محمد بن جابر عن ابي عبد الله بن الجراح جعل جنائيات المذنب على سيده محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله الكا
 ان عمر بن عبد العزيز جعل جنائيات المذنب على سيده قال وبلغنا عن ابراهيم بن محمد عن ابي عبد الله قال لا جناية للمذنب
 على مولاة قل **و** اذا ابتلى المذنب اذ جنى جنائيات فقتل بغير خطا ما القولا في ذلك قال يكون على
 المولى قيمة العبد الا ان تكون قيمته اكثر من عشرة الف فان كان اكثر من عشرة الف فمضى المولى عشرة
 الاف الا عشرة دراهم قلت لم لا يضمن جميع قيمته قال لان المولى يضمن اقل من الجنائيات والقيمة
 يعني ان كانت القيمة يوم جنى اقل من الجنائيات فمضى القيمة وان كانت الجنائيات اقل من القيمة فمضى
 بالجنائيات قلت فلم تضمنه عشرة الاف الا عشرة دراهم قال لان المذنب لو قتل لم يضمن قال لا
 ذلك اذا كانت قيمته اكثر من عشرة الاف درهم فكذلك اذا قتل لم يضمن مولاة اكثر من ذلك قلت
 وانما يضمن المولى ما كان يضمن قال له قال نعم قلت اريت هذا الذي ضمن المولى في ما لا يضمن قال نعم
 قال بل ما لم يضمن قال لا يضمن ولا يضمن ليعا قل جنائيات العبد قلت فلم لا يكون جنائيات المذنب
 عنقه قال لان العبد لا يلزمه جنائيات في عنقه اذا برره مولاة بعد الجنائيات او عنقه وهو لا يعلم بالجنائيات
 فكذلك اذا جنى وموعدة بره المولى حال بيته وبين الدرع قلت وكذلك لو جنى جنائيات خطا دون
 النفس قطع يدا او نحو ذلك او جراحة قال نعم قلت وانما يضمن السيد الاقل من الجنائيات والقيمة
 قال نعم قلت اريت مذنب ارجى جنائيات فقتل بغير خطا وقيمته الف ثم زادت قيمته فمضت
 الفين ثم جازى المذنب عليه بما صمها القول في ذلك قال يضمن السيد قيمته يوم جنى قلت وكذلك
 ان كانت قيمته نقصت بعد الجنائيات قال نعم قلت ولا يلتفت الى الزيادة في قيمة والنقصان
 ويقضى بالقيمة يوم جنى وينظر فان كانت القيمة يوم جنى اقل من الجنائيات فمضت لها وان كانت
 الجنائيات اقل فمضت بالجنائيات قال نعم قلت اريت المذنب ارجى جنائيات خطا ثم مات المذنب قال
 الجنائيات على السيد كما ذكرت لك ولا التفتل لموت المذنب ولا حياته قلت ولم ذلك قال لان ذلك
 ليس في عنقه وانما هو دين على المولى قلت اريت ان اخلف المولى وصاحب الجنائيات في العبد فقال
 المولى كانت قيمته مائة درهم وقال لصاحب الجنائيات كانت قيمته الف قال لا يقول قوله الا ان يدعى المولى
 الاقل من قيمته يوم يظهر امرهما في الجنائيات وقال ابو حنيفة ويعقوب ومحمد اذا قتل العبد خطا
 وقيمته عشرة الاف او اكثر فعليه خمسة الاف الا عشرة ما يقطع فيا لشارق وينقص لك من دينه
 الرجل والمرأة ويقضى بما جنىهما وبطل من كل قيمته عشرة دراهم في النفس وقال يعقوب لو قطعت
 يدا العبد فصالح على عشرة الاف درهم فاني ارد من الصلح احد عشرة درهما وقال في الامتداد انقطعت يدها
 خطا فصالح المولى على خمسة الاف جاز من ذلك خمسة الاف الا عشرة درهما قال محمد في العبد اعطى
 مولاة بالجنائيات في يدا العبد خمسة الاف الا خمسة دراهم واعطيه في الاغنيى وخمس مائة الا خمسة دراهم
 لا اجعل دية العبد اكثر من يناله المولى والامنة كذلك الا اني انتقص درهما في الالف من دية العبد
 درهم في الالف من الدية والامنة قلت اريت ان اخلف المولى وصاحب الجنائيات في العبد فقال المولى كما
 قيمته مائة درهم وقال لصاحب الجنائيات كانت قيمته الف قال لا يقول قول المولى في البيعة ولا صاحب الجنائيات
 قلت ولم قال لان الجنائيات على السيد وصاحب الجنائيات هو الذي قال لا يقول قول المولى قلت وكذلك
 ان كان المذنب جنى وقد كان اقر صاحب الجنائيات ان جنى عليه منذ سنة وادخلت قيمته يوم جنى كانت

منسوبة الى شيخ المذنب
 قتيبة

الغيب وقيمة اليوم العت قال نعم ولا يصدر صاحب الجانية والقول قول للمولى اذا كان لا مولى على ما ذكرت
قلت ارايت ان قال لصاحب الجانية لم تزل قيمة الفاضل الساعة وقال لا السيد كانت قيمة يوم
انقل ولا يعلم منى كانت الجانية قال لا يصدر السيد ويلزمها القيمة على ما قال لا يوم قلت ولم قال
لان القيمة قدر من المولى ولا يصدر الا ان ينعم البينة قلت فان اقام البينة اخذت قيمته
قال نعم وفيها قول اخر قول محمد ان المجنى عليه اذا اقر ان الجانية كانت قبل اليوم من وقت لا يدري
كم كانت قيمته يومئذ قال قول السيد لان الجانية انما لمحق السيد فيها قيمة للمدبر يومئذ وليس
يلزمه قيمة يومئذ من يومئذ من قول قول للمولى لا قيمته في اليوم الذي كانت فيه الجانية لان المدبر قد
تبريد قيمته وقد تنقص وما قول ان يومئذ لا اخر وزجج اليه وتزل قوله الاخر قلت ارايت مدبرا
جنى جانية فقتل رجلا خطأ فادى مولا قيمة بقتله فاضى شرح جنى جانية اخرى بعد ذلك فادى مثل
الجانية الاول ما التواني ذلك قال ليس على المولى شيء ويتبع صاحب الجانية الاخر الاول الذي اخذ
القيمة فيشر بها فيها فيما اخذ منها فيكون بينهما نصفان قلت لم لا يكون على المولى شيء قال لانه لا يكره
بعدا لقيمة الاول شيء اذا امكن ان دفعه القيمة بمنزلة دفعه لمعبد لو كان بقدر على دفعه قلت
ارايته ان لم يقد على ذلك واخذ القيمة يكون على المولى شيء قال لا قلت نعمى قدر على الذى اخذ القيمة
شر كفيها اخذ منه قال نعم قلت فان مات وترك ما لا يكون نصف القيمة دينا عليه فماله قال نعم
قلت ارايت ان جنى المدبر بعد الجانية اخرى يكون على السيد شيء قال لا ولكن يتبع الذى اخذ القيمة
فيشر بها فيما فادى بها فقول القيمة يتبع على قدر الجانيات قلت وكذلك ما جنى المدبر بعد ذلك
فانما يتبع الذين اخذوا القيمة وان كثر ذلك قال نعم قلت وانما تنقسم القيمة بينهم على قدر الجانية
فيعطى كل انسان حصته قلت فان جنى على انسان واخذ جانيهين او جانيات وجنى على اخر يضرب
صاحب الجانيات في القيمة بجميع الجانيات قال نعم قلت ارايت ان كانت قيمة المدبر عشرة الاف او
اكثر فغرم المولى عشرة الاف بعشرة دراهم بكر يضرب في القتل وصاحب الجانية فيها قال يضرب صاحب
الدين بجميع الدين ويضرب صاحب الجانية الجانية قلت وكذلك لو كانت لو اخرج اجات وديات
ضرب بجميعها قال نعم قلت ارايت مدبرا قتل رجلا خطأ وقيمة الف درهم فادى قيمته
حتى صارت الغيب ثم قتل اخر بعد ذلك خطأ ما القول في ذلك قال يغرم المولى الغيب فيكون له ثلثها
لولى القتل الاخر خاصة وتكون لافا اخرى يضرب فيها الاول بعشرة الاف ويضرب فيها الاخر بعشرة
الاف قلت ولم صار هذا هكذا قال لا جنى على الاول وقيمة الف وجنى على الاخر وقيمة الفان فالفضل
للاخر وصارت القيمة الاولى بينهما على ما ذكرت لك قلت ارايت ان نقصت قيمة حتى صارت حسماية ثم
جنى الثاني ما القول في ذلك قال يضم المولى العا يكون حسماية بينهما الاول وتكون الحسماية اثنا
بسيما يضرب فيها الاول بعشرة الاف لا حسماية ويضرب فيها الاخر بعشرة الاف كلما قلت ويكون
فضل القيمة اذا زادت والاخر اذا نقصت كان الفضل الاول وقسمت ما بقى على ما ذكرت لك قال نعم
قلت وكذلك اذا زادت القيمة او نقصت جنى اخرى كانا الاخر على هذا النحو قال نعم قلت ارايت مدبرا
قتل رجلا خطأ فادى مولا قيمة وهو الف درهم ثم شراد قيمة الفاضل القاتل اخر ما القول في ذلك قال يغرم
المولى الف الاخر ويتبع الاخر الاول فيكون ما في يديه بينهما على ما ذكرت لك في الباب الاول قلت ارايت
ان كانت قيمة نقصت ثم قتل الثاني قال لا شيء على المولى من هذا الوجه ويتبع الاخر الاول فيفضل
القيمة يوم جنى على الاول في القيمة اليوم يكون ذلك للاول خاصة وله ما بقى بينهما يضرب فيها الاخر
بعشرة الاف والاخر بعشرة الاف الفضل ما اخذ من القيمة قلت وكذلك قتل اخر من هذا النحو

قال نعم

قال نعم قلت ارايت مدبرا قتل رجلا خطأ وقيمة الفاضل القاتل المولى الفاضل القاتل المولى الفاضل القاتل
المدبر اخر بعد ذلك ما القول في ذلك قال يغرم السيد حسمماية ويخرج السيد من الاول قلت ولم
قال لان السيد قد دفع القيمة بجمل قاضى فانه كان وجب فيها لمذاق قلت فملا الاخران يتبع الاول
ويخرج السيد قال نعم يتبع ايما شاء قلت ارايت ان قتل رجلا خطأ فادى قيمته فاضى شرح جنى جانية
قال يغرم السيد الشقيقة لهذا الاخر فخرج بها على الاولين قلت وكذلك جنى على اخر من حصته من
القيمة شرح جنى بها عليهم قال نعم قلت ارايت ان دفع السيد القيمة الى الاول يغرم المولى القاضى شرح جانية
الثاني فغرم نصف القيمة بامر القاضى شرح جنى على اخر بعد ذلك ما القول في ذلك قال تكون القيمة بينهما الا
ويتبع الاخر الاولين بثلث القيمة كل واحد بنصف ذلك وهو الجانية وذلك الذى يتبع به الاول
من ذلك ان شاء اخذ منه وان شاء اخذ من المولى فان اخذ من المولى رجع به المولى على الاول قلت
ولم قال لانه كان دفعه ذلك الى الاول خير امرا القاضى قلت وكذلك ان جنى بعد ذلك كان على هذا
النحو قال نعم قلت ارايت ان قتل رجلا يغرم المولى ثلثه ربع القيمة ويخرج به ذلك على الاول قال
نعم قلت ولا يضم حصته الاخر من قال لا قلت لم قال لان القاضى قد قضى بذلك عليه ولما الاول
فانه يضم حصته مما يصيبه الاخر لانه كان دفع اليه خير امرا القاضى وكل شيء جنى بعد ذلك فهو على هذا
النحو قلت ارايت مدبرا قتل رجلا خطأ وقيمة الفاضل القاتل المولى الفاضل القاتل المولى الفاضل القاتل
ملى يضم الدية قال لا والعلق وغيره في مئاسوا والامر كما ذكرت لك قلت ارايت مدبرا قتل رجلا خطأ
وقضاء غير اخر فغرم المولى القيمة كيف القيمة بينهما قال على ثلاثة اسهام الثلثان من ذلك لصاحب
النفس والثلث لصاحب الغيب وهذا قول في حقيقته في دفع بعينه قضاة حتى انه يجزى صاحب الجانية
فان شأ من المولى ان شاء ضم من القاضى قال لا ابو يوسف اذا دفع المولى القيمة بامر القاضى وبغير
امره فهو سواء ولا ضمان عليه في شيء من ذلك لانه انما دفع حقا لازما قد وجب فوره دفعه ولم يجزى للثالث
بوسيد فيه حق وكذلك قول محمد بن الحسن باب ما يحدث
المدبر في الطريق قلت ارايت مدبرا اخر جنى في الطريق فوقع في البئر جنى فاما القول في ذلك
قال يضم مولا قيمة قلت ولم قال لان هذا من ماله ما جنى بيده قلت ولا لانه هذا بمنزلة ما فكر
في القتل اذا قتل خطأ قال نعم قلت ارايت ان ادى المولى قيمة ثم وقع فيها اخر بعد ذلك ما القول
فيه قال تكون القيمة القاضى الاول بينة ويضرب الاخر نصفين وان شاء دفع غير ذلك فذلك القيمة
التي اخذ وان شاء دفع ما في يده ومن غير ذلك نصف الذى مضى للمولى كله وهب له من مال ليس من
القيمة قلت ولم قال لان المولى لا يغرم اكثر من قيمته قلت فان وقع فيها اخر بعد ذلك قال ليس الاولين
في القيمة فلكون بينهم اثلاثا قلت وكل من وقع فيها بعد ذلك اشتركوا في تلك القيمة قال نعم قلت
والامر مثل ما ذكرت في باب القتل جميع ذلك قال نعم قلت ارايت ان وقع في البئر جنى فاما القول في ذلك
القيمة الى وليه بقتله قاضى فومب دوى الميت نصف قيمة العبد للمولى ثم وقع فيها اخر فاما القول في ذلك
النصف الذى يذنيه الى شريكه كله قلت ولم قال لانه انما وجب له نصف القيمة وكان بذلك شريكين
جميعا فومب لم اخذها نصيبا لا متزولا للجانيهين جميعا فعتقه والقيمة بينهما قلت ارايت ان
وقع فيها ثالث وقدر من الواجب نصف القيمة للثاني بامر القاضى قال على الواجب للمولى سدس القيمة
ويتبع الذى اخذ نصف القيمة فياخذ منه ثلث ما بقى قلت ولم قال لان القيمة بينهم اثلاثا وقد
ومب له الاول نصيبه وقدر من المولى الى الثاني نصيبه وفضل نصيبه الاخر قلت وكذلك ان
وقع فيها رابع بعد ذلك كان على هذا النحو قال نعم قلت ارايت مدبرا اخر جنى في الطريق وقع فيها رطل

فما تم كان له المولى المدبر ثم جاء على الميت فاحذر من المولى فحينئذ يار القاضى ثم وقع فيها اربعة دنانير
فغير قال يتبع المولى في القيمة فنكرها القيمة بينهما نصفين قلت ولم وانما وقع الثاني ومو مكاتب قال لان
الجناية انما وقعت يوم احضر البير قلت وكذلك كل من وقع فيها بعد ذلك اشتركوا في القيمة قال نعم
قلت ارايت اذا ادى فحق او لعنة المولى او بئره المتزلة قال نعم قلت فان وقع فيها انسان بعد
ذلك يكون على ما قاله المولى قال لا ولكن يكون في القيمة التي اخذها المولى قلت ارايت مديرا احتضر
بيرا ثم اعنته مولاه فوقع في البير رجل مات قال نعم المولى القيمة قلت وكذلك ان مات المديرو وقع
فيها رجل مات كانت القيمة على المولى قال نعم قلت وموت العبد رجلا فوقع في ماله سوا قال
نعم قلت ولم قال لان الجناية وقعت يوم احتضر البير قلت ارايت مديرا احتضر بيرا او قيمته العدم
ثم وقع فيها رجل فقيمة الفانما القول في ذلك قال على المولى قيمة العدم يوم احتضر قلت ولم وقد
قلت اذا قتل فعليه قيمته يوم قتل قال انما تقع الجناية يوم حفر البير وذلك كانه قتل يوم حفر لا ترى
ان كل من وقع فيها اشركه في القيمة وان وقع بعد الحق والموت وقبل ذلك فهو سوا ولو كانت الجناية
لا تقع يوم حفر البير لكان اذا وقع فيها انسان بعد الموت لم يكن عليه شيء وليس هذا بشيء وانما تقع الجناية
يوم حفر قلت ارايته مديرا احتضر بيرا ثم اعنته مولاه ثم وقع مولاه في البير قال انه قد قتل
ولم قال لان عده حفرها الا ترى ان كل من وقع فيها كان ذلك على المولى قلت وكذلك لو وقع عنب
لمولاه او مكاتب المولى وارثه او ابنه والاب وارثه او غيره مولاه بمنزلة المولى قال لا خسر المالك
فان على المولى قيمته ان كانت قيمته اقل من قيمة المديرو يوقى مكاتبته من ذلك وما بقي فهو ميراث
قلت لا يرايت ان كان المكاتب ولد احرار ما القول في ذلك وقد حفر المديرو البير بعد ما كان مكاتب المولى المكاتب
قال ينظر الى الاقل من قيمة المكاتب ومن قيمة العبد المديرو حفر البير فيكون على المولى الاقل من ذلك
قلت ارايت ان كانت قيمة المكاتب يوم حفر العبد البير اقل من قيمة العبد يوم حفر المولى الاقل
قال ينظر الى قيمة المكاتب يوم وقع في القيمة العبد يوم حفر فان كانت قيمة العبد اقل كان ذلك على
المولى قلت وكذلك لو وقع فيها عنبه او مكاتب غيره او مديرو غيره او عنبه قد اعنت نصفه ونسعى
في نصف قيمته فهو سوا قال نعم قلت ارايت ان كان المديرو حفر البير قبل ان يكاتب العبد ثم كاتبه
بعد ذلك ثم وقع في البير مات وله ورثة سوى المولى هل على المولى شيء قال نعم هذا والاول على المولى
الاقل من قيمة المديرو المكاتب يوقى من ذلك مكاتبته وما بقي فهو ميراث قلت ارايت ان وقع فيها
ابن المولى او غيره ممن يرثه المولى وغيره قال نعم المولى حصته من يرث من قيمة العبد وليس له
حصته من ذلك قلت ولم قال لان على المولى قيمة العبد فما كان له من ذلك فهو باطل وما كان لغيره فهو عليه
قلت ارايت مديرا وضع حجر في الطريق فخطب به انسان مات ما القول في ذلك قال نعم المولى
قيمته قلت وكذلك لو خطب به انسان مات قال نعم قلت وكذلك لو كان يسوق دابة فاصاب
انسانا او كان يسوق دابة او كان راكبا قال نعم قلت وكذلك لو اشرك كتيبا او ميرايا فاصاب انسانا قال
نعم قلت وكذلك ما وضع الحجر من هذا الخوف فقيمة مديرو المديرو الاقل من الجناية ومير الجناية
اذا قتل ذلك المديرو قال نعم قلت وكل هذا عندك بمنزلة ما جنى بيده قال نعم قلت ارايت مديرا
حفر بيرا فاعنته مولاه ثم مات المولى بعد ذلك ثم وقع في البير انسان مات ما القول في ذلك قال
نكون قيمة المديرو يوم حفر البير دينا في مال المولى قلت ولم قال لان الجناية قد علمت المولى قبل موته
يوم حفر البير لا ترى اني انما ضمنته قيمته يوم حفر البير قلت ارايت ان لم يكن المولى ترك شيئا بل
يضمن ورثته شيئا قال لا قلت ولم قال لان ذلك انما هو على المولى قلت ارايت ان كان المولى ترك مالا

بعضه

وعليه من يحيط بما له ايضريه فيه صاحب الجناية بقيمة العبد مع الغرماء قال نعم قلت فان وقع فيها
اخر بعد ذلك فخل في القيمة فيضرب فيها بنصفها مع الغرماء الاول قال نعم قلت وكذلك كل من وقع فيها
بعد ذلك قال نعم قلت ارايت ان لم يقدر على الغرماء وقد على الاول الذي مضى مع الغرماء بالقيمة قال لا يكون
عما يذريه بينهما جميعا لان قيمتهما في القيمة واحد باب عصبة المديرو قلت
ارايته مديرا عصب من اجل انه قتلها ما القول في ذلك قال نعم قلت في عصب المديرو يرضى فيها
قلت وكذلك ان مات في يديه قال نعم قلت فهل على المولى من ذلك شيء قال لا قلت لم قال لان ذلك
دين في عصب العبد لان سدا ليس بجناية العبد ولا يشبهه من الجناية في الناس قلت ارايت مديرا احتضر
قال الجناية يرضى بها العبد اذ جنى وانما ما كان من غير الجناية فان ذلك دين عليه في عصبه يرضى فيه
او يوقى عنه مولاه ولو اعنته مائة فاملكه كان ذلك دينا في عصبه فكذلك المديرو تكون الجناية
دينا على المولى لانه لا يقدر على دفعه ويكون ما سوى تلك الجناية دينا في عصبه قلت وكذلك لو كان مديرا
اغضب رجلا متاعا او مائة من ذلك او مائة من ذلك او حرق له رؤسا او قتل غنما كان ذلك دينا في
عصبه قال نعم قلت ارايت ان كان له عصب من ذلك اكثر من قيمة مائة ما القول في ذلك قال
يلزمه جميع قيمة ما اصاب بالعاما بلع وان كان ذلك اكثر من قيمة مائة ما قلت ارايت ان اغضب
دابة لرجل او حرق ثوبا لا حريق يكون ذلك في قيمته قال نعم ذلك كله دينا في عصبه يرضى فيه فاستوى
فيه من شيء فهو يرضى على قدر قيمة الثوب الدابة قلت وكل ما اصاب من عصب هذا الخوف قال نعم قلت
ارايته ان سعى لاحد ما دون الاخر وقد قضى لقاضى لهما جميعا اخرج الذي لم يخذل على صاحب عصبه من
ذلك قال نعم قلت لم قال لان ما سعى فيه من شيء فهو لهما الا ترى ان مالهما محجور عليه كان عليه من
لغرم فاحذر بعضهم من ماله شيء شاركه الاخرين فيه فذلك هذا قلت ارايت مديرا احتضر
شيئا ما ذكرت ان مات المديرو لم يرضى عما لا يكون على المولى شيء من ذلك قال لان ملكه ذلك دين
في عصب العبد فلما مات بطل قلت فان عصب المولى المديرو بعد ما اصاب ما ذكرت لك من عليه شيء قال
لا ولكن ذلك على المديرو على ما قلت وسواء ان كان المولى يعلم بذلك او لا يعلم قال نعم قلت ولم قال
لان المولى لم يفسد عليهم شيئا وانما كان لهم في عصبه السعاية قلت ارايت ان اشترى المديرو بعة
ما اصاب الذي اصاب على نحو زبيجه وشراة قال لا قلت ولم قال لان المديرو ليس ما دون له في التجارة
قلت ارايت ان اكتسب ما لا يكون لاصحاب العصب قال نعم قلت ارايت ان وماله ما للوصف
به عليه من يكون قال لا اصحاب العصب حتى يستوفوا حقهم لان ذلك دين في عصبه قلت ولا يلحق المولى
بذلك شيء قال نعم باب جناية المديرو على مولاه قلت ارايت
مديرا قتل سيده خطأ ولا مال له غيره ما القول في ذلك قال ليس على المديرو قيمة كمالا لورثة الميت قلت
والورثة تزعم ان المديرو من المثلث قال لا فقل مولاه ولا وصية له لان قال لا لا ترى في الاجير وصية
القائل فند اوصى له الميت بقيمة حيث ذكره فلا يجيز له من ذلك شيئا قلت ارايت ان كان للميت
مال كثير يخرج المديرو من ثلثه قال ليس ايضا في جميع قيمته وسواء ان كان ترك الميت مالا او لم يترك
لان وصية له قلت وكذلك لو كان رجلا احضر الموت فاعنت عنبه له في وصية فلا له غيره او له مال
يخرج العبد من ثلثه ثم ان العبد قتل سيده خطأ قال نعم هذا والمديرو سواء في الوصية وهو على ما ذكر
لك لان هذا يكون عليه قيمة اخرى من قبل الجناية قلت ارايت المديرو رجلا او شيئا فاصاب مولاه قتل
اصول نحو ما ذكرت لك قال نعم قلت ارايت مديرا احتضر بيرا او وضع حجر في الطريق او صلب مالا او
اخرج شيئا الى الطريق فاصاب ذلك سيده او رقيق بالماء مات ما القول في ذلك قال نعم المديرو

مناشئة
اصله

في جميع هذه الوجوه من الثلث ويكون كانه مات موتا قلت ولم قال لان هذا لا يشبهه الباب الاول لان هذا
ليس بقابل سببه الا ترى لو ان خرا نعل شيئا من هذا فاصاب رجله وسواء مات ورثته لان هذا ليس
بقابل سببه وكذلك المدة لا تقبل قيمته قلت وكذا ما اصاب الخ من ذلك فلم يورثه في ذلك
من الذين قبله فانا تبطل فيه وصيته المديرة قلت وكل ما لا تبطل فيه وصيته المديرة فانك تورث
الحريه قال نعم قلت وتفسير هذا هو ان ما ذكرت في الباب الاول قال نعم قلت لا ايتى هذا
قتل سيده عمدا ما القول في ذلك قال ذلك في الورثة ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عتقوا والعمران يستمر
في قيمته قبل ان يقتلوه قلت ارايت ان استشفوه في قيمته هل لعمران يقتلوه بعد ذلك قال نعم
قلت ولا يكون هذا عتقوا منهم قال لا قلت لم قال لان هذا حق لازم للعبد يسعي فيه قلت ولم يكون لهم
ان يستشفوه ثم يقتلوه قال لا لا وصيته له لانه قال ان لعمران يقتلوه لانه قتله عمدا قلت ارايت
اذا كان الميت ابنا فعقبا ما القول في ذلك قال يسعي في قيمته لهما جميعا ويسعي ايضا في نصف
قيمته خاصة للذي لم يعفو اقلت لم قال لا لا وصيته له فقلنا ان يسعي في قيمته فلما عفا عنه لم يورثه
نصف قيمة اخرى للذي لم يعفو اما ذكرت لك لان الدم والقصاص قد وجب عليه بعد موت المولى قلت
اذا ايتى عبد اخرج مولا فاعتقه البنت ثم ان مولا مات من ذلك الجرح ما القول في ذلك قال ان كان
المولى صاحبا فاشترى مولا يسعي في قيمته لورثته وان كان يخرج ويذهب يسعي في العبد اخرج مولا
سبيل عليه فقتله ذلك لو ان عبد اخرج مولا جرحا ثم اعتقه مولا قال نعم ان اعتقه مولا وهو مولا
فراش سعي في قيمته وان كان يخرج فلا يسعي عليه قلت لم قال لانه قال فانا اعتقه فمات مولا ومولاه
صاحبا فاشترى مولا مولا فاشترى مولا فاشترى مولا فاشترى مولا فاشترى مولا فاشترى مولا فاشترى مولا
فاخر له بدين وهو يخرج ويذهب يسعي في قيمته وان كان صاحبا فاشترى مولا فاشترى مولا فاشترى مولا
الاول قلت ارايت مدبرة قتل مولا مخطا فماتت على يد مدبرته هل على يد مدبرته
سعاية في شيء من قيمته قال لا قلت ارايت ان جرحت سيدا جرحا ثم ولدت ولدا ثم مات سيدا
من ذلك الجرح ما القول في ذلك قال لا لا وصيته له لانه قال فانا اعتقه فمات مولا ومولاه
يعتق من الثلث قلت ولم لا يكون الولد بمنزلة الام قال لان الام التي قتلت فلا وصيته لها قلت
اذا ايتى مدبرا قتل مولا هو مدبر رجل اخر ما القول في ذلك قال يسعي في قيمته لورثته لانه قتله مدبرة
قلت ولم قال لانه قال فلا وصيته له قلت ارايت مدبرا قتل مولا مخطا فماتت على يد مدبرته هل على يد مدبرته
ما القول في ذلك قال يسعي في قيمته واحدة لاصحابه ليس قلت ارايت ان كان المدبر مائة مائة
في التجارة فماتت عليه دين ثم قتل مولا مخطا ما القول في ذلك قال يسعي في قيمته قلت لم قال
لان الدين عليه دون مولا الا ترى ان مولا لو اعتقه فماتت لم يكن عليه ضمان لان لم يفسد عليه
شيئا والقيمة التي يسعي فيها العبد قيمة قيمته فماتت اولي بها الا ترى ان المدبر لو قتل في حياة
مولا كانت قيمته لورثته فكذا ما ذكرت في قيمته بعد الموت **قلت** ارايت ان
كان عبد مائة مائة في التجارة فماتت لان دينها جرحا فاشترى مولا جرحا فاشترى مولا وهو صاحب
فراش ثم مات المولى من ذلك الجرح ولا مال له غيره قال يسعي لاصحاب دينه ولا يسعي لورثة الميت
في شيء وان كان له دين من قيمته او اكثر يسعي فيه وان كان له دين من قيمته وفيما بقي من قيمته
لورثته قلت ارايت ان كان المولى عتقه وهو يذهب يسعي في قيمته ثم مات بعد ذلك من ذلك الجرح
قال ان كان المولى ترك شيئا فاصحابه ليس بالجبار ان شاءوا ضمنوا قيمة العبد فكذا ذلك فيما ترك
واخذوا ما بقي من العبد وان شاءوا اتبعوا العبد بالدين كله ولا سعاية على العبد لورثته مولا قلت

اذا ايت

اذا ايت رجل احضر الموت ولم يترك مالا لغيره فاعتقه ثم اذا العبد قتل المولى خطا ما القول في ذلك
قال يسعي العبد في قيمته لورثته الميت قيمة لانه قال في قيمته اخرى بالقتل لانه قتله
بعدهما اعتقه الا ترى ان لو قتل المولى سعي في قيمته لورثته الميت قيمة لانه قتله
وهذا قولنا في حبيته في الجناية ان العبد يكون جانيته في عتقه يسعي فيها ما دامت عليه سعاية
من قيمته لانه بمنزلة المكاتب وقال ابو يوسف ومحمد ذلك على ما قلنا المولى لا يملك العتق
ولا يكون على العتق سعاية لانه حر ان كان يسعي في شيء من قيمته قلت ارايت ان كان مال كثير يخرج
من الثلث قال فان كان كذلك فان كان قتل مولا فالاركان وضفت لك وان قتل غيره خطا فالدية
على اقله مولا قلت لم قال لانه اذا قتل مولا فلا وصيته له واذا قتل غيره وهو يخرج من الثلث
ومر رجل حرا لدية على العاقله **قلت** ارايت مدبرا قتل مولا رجلا اخر مولا المدبر
فضر مولا ثم ضرب رجلا اخر وكل ذلك خطا ثم ما ناهيها ما القول في ذلك وقد مات الرجل قبل
المولى قال يكون في مال المولى قيمته ويسعي المدبر في قيمته للورثة قلت وكذلك ان كان بجافض
مولا قبل ثم مات الرجل قبل المولى قال نعم قلت ارايت ان مات السيد قبل ثم مات الاخر ما القول
في ذلك قال تكون لقيمة دينيا في مال المولى ويسعي المدبر في قيمته للورثة قلت وكذلك ان كان بذا
فضر رجلا اخر قال نعم قلت ولم تكون القيمة على السيد وقد مات الرجل قال لان المدبر ضرب الرجل
والمولى حي الا ترى لو ان مدبرا ضرب رجلا فمات الرجل ثم مات المولى ثم بعد ذلك كانت
القيمة في مال المولى قلت ارايت ان لم يكن للمولى في الباب الاول ما القول في ذلك قال يسعي
المدبر في قيمة رقبته لاصحاب الجناية ولا يسعي للورثة في شيء قلت لم قال لان القيمة في مال
مولا الا ترى ان لو كان على المولى دين سعي فيه فكذلك الباب الاول قلت ارايت مدبرا ضرب رجلا
فجرحه ثم ما ناهيها لا يدري ما مات اول ما القول في ذلك قال هذا على نحو ما ذكرت لك في الباب
الاول قلت لم قال لا لا وصيته له لانه قال لا لا وصيته له لانه قال لا لا وصيته له لانه قال لا لا وصيته له
وان مات قبل فالقيمة عليه ايضا لانه ضرب الرجل والسيد حي فان مات من ذلك الضربة فالقيمة
على السيد على كل حال **باب** جناية المدبرين احدهما على صاحبه
قلت ارايت رجلين لكل واحد منهما مدبر فقطع كل واحد منهما يد صاحبه فماتت يد صاحبه فماتت يد صاحبه
كل واحد منهما نصف قيمة مدبر صاحبه مدبرا الا ان تكون قيمة مدبره اقل من ذلك فيكون عليه الاقل
قلت وكذلك ما جاني احد على صاحبه قال نعم يكون على سيد كل واحد منهما الاقل من الجناية ومن
القيمة قلت ولا ينظر فيهما بذا بالجناية قال لان المولى لما يذم الاقل من الجناية ومن القيمة يؤتم
ان كان صحيحا او مقطوع اليد قلت ارايت انما تجميعا قال يعرض كل واحد منهما قيمة مدبره الا
ان تكون قيمة المدبر الاخر اقل فيكون ذلك عليه قلت وسواء ان كان احدهما بذا بالضرية او ضربا
جميعا قال نعم قلت ارايت ان مات احدهما وبقي الاخر ما القول في ذلك قال يكون على المولى العبد البتة
قيمة مدبره الا ان تكون قيمة الميت اقل فيكون عليه الاقل ويعرض مولى الميت الاقل من جناية المولى
ومن قيمة الميت قلت وكذلك ان اعتق مولا ليا ما جميعا بعد الجناية كان جناية كل واحد منهما على
على نحو ما ذكرت قال نعم على كل واحد منهما الاقل من قيمة عبده وارث جانيته على صاحبه الى يوم العتق الاخر
سيده ولا يعرض الفضل الذي خذ في الجناية بعد العتق قلت وجناية كل واحد منهما على صاحبه مثل
جنايتهما على غيره ما الحكم فيه على ما ذكرت في هذا الباب قال نعم **باب** جناية
المدبرين اثنين قلت ارايت مدبرا بين رجلين جاني جناية ما القول في ذلك على الرجلين الاقل

من قيمته وسائر الجناية وهو سواء ان كان لواحد او اثنين قلنا لا يثبت ان كان لاحدهما ثلثه والاخر
ثلثان فكيف تكون الجناية عليهما قال يكون ثلثا ما على صاحب الثلثين وثلثا ما على صاحب الثلث
على قدر ما لهما في العبد قلنا ارايت ان كان احدهما قد بر نصيبه من العبد ولم يبر الآخر فمولا الآخر
ان لا يصح وتترك العبد على حاله ثم جنى العبد جناية ما القول فيه قال لا امر فيه كذا قلت لك في الجناية
الاول قلنا ولم لا يدفع الذي لم يبر نصيبه قال لان نصيبه شريكه مبر فلا يقدر على دفعه الا ترى
انه لا يقدر على دفعه قلنا ارايت اذا جنى جناية فخر ما قيمته ثم جنى اخرى بعد ذلك وقد دفعنا القيمة
بقضا قاضي مثل عليهما شي بعد ذلك قال لا قلنا لم قال لا نعم غرامة قيمة فلا يكون عليهما شي بعد ذلك
قلنا نعم يتبع صاحب الجناية الاخر الاول فيشرك فيما اخذ قال نعم ومنه قولنا جنى جناية في الذي يبر
نصفه ولم يبر الآخر وقال ابو يوسف ومحمد اذا كانا لعبد بين رجلين فبره احدهما فهو مبر
كله له فان جنى بعد ذلك جناية فهو كماله على الذي يبره ويبره الذي يبره نصف قيمته عبد الشريك
موسرا كان او معترا **قلت** ارايت مديرا بين اثنين جنى على احدهما ما القول في ذلك فقيمة
المدير ما يدرهم فاعرض الجناية العدم قال يكون على الاخر نصف قيمة المدير ويصل نصيبها لا
ذلك في حصته قلنا ارايت ان ادى ذلك اليه الاخر لما لقاضي ثم جنى جناية اخرى على رجل ارشها
التم درهم ما القول في ذلك قال نصف قيمة المدير على المولى الذي كان جنى المدير عليه ويكون
الباقى في فيما اخذ المولى في نفسه ما على قدر انصاف جانيهما ولا يقض المولى الذي لم يجنى عليه شيئا
بعد ذلك غير النصف الاول قلنا لم قال لا نعم فقيمة نصف قيمته مرة فلا يبر اكثر من ذلك قلنا
اذا جنى جناية اخرى بعد ذلك على لاف قال لا يكون عليهما من هذه الجناية شي ولكن يتبع
الاخر الاول للمولى بذلك فيكون ما اخذ المولى في الجنى عليه الاول بينهما وبين الاخر في المولى
بنصف حقه ويضرب فيه الاخر بنصف حقه ويضرب فيه الاول بنصف حقه ويكون ما اخذ الجاني عليه
الاول يمينه ويضرب في الاخر يضرب فيه الاخر بنصف الجناية ويضرب فيه الاول بنصف الجناية قلنا
ولم قال لان نصف جناية كل واحد منهما في نصف قيمة العبد قلنا ارايت ان جنى المدير جناية اخرى
بعد ذلك وفي مثل جناية الاول بعد ذلك قال لا يكون عليهما من هذين الجنايتين شي ولكن الاخر
يتبع الاول والمولى الثالث بذلك يكون ما اخذ المولى في الجنى عليه وما اخذ الاخران بينهما فيضرب
في المولى بنصف حقه ويضرب فيه الاخر بنصف حقه ويضرب فيه الاول بنصف حقه ويضرب
في الثالث بنصف حقه ويكون ما اخذ الجاني عليه الاول والثالث بينهما وبين الثاني الاخر يضرب
فيها الاخر بنصف الجناية ويضرب فيه الاول بنصف الجناية ويضرب فيه الثالث بنصف الجناية
قلنا ولم قال لان نصف جناية كل واحد منهما في نصف قيمة العبد قلنا ارايت مديرا بين رجلين
جنى على احدهما جناية فكان ثلثه من قيمته ففر المولى للاخر نصف قيمته بامر القاضي ثم جنى على مولا
الاخر جناية تبلغ قيمته ففر مولا المولى للاخر نصف القيمة بامر القاضي ثم ان المدير جنى جناية على رجل
تبلغ قيمته ما القول في ذلك قال لا يشرك الجاني عليه لشيء فيما اخذ كل واحد منهما من صاحب من نصف
القيمة فيضرب في كل واحد منهما في نصف القيمة التي اخذ من شريكه بنصف الجناية ويضرب كل واحد
منهما معه في ذلك بنصف جانيته قلنا ولم قال لان كل واحد من الشريكين قد عزم نصف قيمة العبد
لصاحبه فلا يكون عليه شي سوى ذلك وهو صاحب الجناية عليه لولم يكن جنى العبد عليهما كان على
كل واحد منهما نصف القيمة فقد عزم ذلك فلا يفرما اكثر منه وصاحب الجناية يكون حقه في ذلك
الاثرى والمدير لو جنى جناية فخر ما قيمته ثم جنى جناية اخرى لم يكن عليهما شي وانما على الاول

فشر كذلك لان كل واحد منهما لصاحبه نصف القيمة **باب** جناية المدير
بعد موت سيده قلنا ارايت رجلا مات وترك مديرا ليس له مال غير الجاني لمدير بعد موت سيده
ما القول في ذلك قال لا يسقى المدير الاقل من الجناية ومن قيمته ويسقى المورث في ثلثي قيمته قلنا
ولم قد صار جانيه مات مولا قال لا لا من منزلة العبد ما فامر يسقى في ثلثي من قيمته قلنا وكذلك
ان كان عليه دين يجيب بما له قال لا يسقى في قيمته للغرامة ويسقى في الاقل من قيمته ومن الجناية قال نعم
قلنا وكذلك لو كان له حقة في ماله ماله لا يسقى في قيمته للغرامة ويسقى في الاقل من قيمته ومن الجناية
فهو بمنزلة المملوك قال نعم قلنا ارايت ان جنى المدير جناية بعد موت مولا ولم يبر المولى ما اليوم
ما في غيره فقتل القاضي عليه بالقيمة ثم جنى جناية اخرى ويقضى عليه ايضا بالقيمة قال نعم قلنا ارايت
ان كان القاضي يقضى عليه بما عليه قيمة واحدة قلنا نعم قلنا ارايت ان جنى المدير جناية بعد موت مولا
او كانت الجنايتين سوا قلنا ولم قال لا نعم اذ قضى عليه ثم جنى فلا يبر من قيمة اخرى بمنزلة المكاتب
واذا لم يقض عليه فاما عليه قيمة واحدة قلنا نعم قلنا ارايت ان جنى المدير جناية بعد موت مولا
شي جنى بعد القضا فعليه ذلك قال نعم قلنا ارايت هذا المدير اذا جنى جناية بعد موت مولا
فلم يقض بها عليه حتى مات وقد ترك مالا ولا يسقى فيها عليه ما القول في ذلك قال لا يكون عليه الاقل
من الجناية ومن القيمة يوم جنى فيها فيما ترك قيد في ذلك الى صاحب الجناية قبل ان يعطى المورثة
من السعاية فان فضل شي اخذ منه المورثة ثلثي القيمة وكما بقى ميراثا قلنا ارايت ان لم يبر الا
قد من الجناية ما القول في ذلك قال لا يكون ذلك لصاحب الجناية قلنا ولم قال لا نعم من عليه فلا يكون
المورثة شي حتى لا اخذ صاحب الدين منهم لا ترى لو كان عليه دين كان كذلك قلنا وكذلك
ان مات بعد ما قضى القاضي عليه بالسعاية قال نعم قلنا ارايت ان كان عليه دين وجنى ما القول
في ذلك قال لا يكون ما ترك بين اصحاب الدين والجناية بالخصص قلنا ولا يملك بالدين قال لا قلنا
ولم قال لان الجناية دين عليه قلنا ولا يشبه هذا المكاتب في هذا الوجه قال لا قلنا وسواء ان كان
القاضي قد قضى الجناية لم يقض بها قال نعم قلنا فان كان قد ترك هذا المدير ولذا قد دللنا
امته لم يبر شيئا غيرها ولم يكن سقى في قيمته من السعاية قال لا يكون على المورث ذلك ما كان على
ابيه يسقى نيسر ثلثي قيمة الاب والاقل من القيمة والجناية قلنا ولم قال لا نعم من منزلة ابيه الا ترى
انه لو كان على ابيه دين كان عليه ان يسقى فيه قلنا ارايت ان كان قد سقى فيما عليه من السعاية
للمورثة ولم يقض على الاب شي من الجناية حتى مات هل يسقى الاب في شي من جناية ابيه التي كان
جنى قبل ان يودي السعاية قال لا قلنا لم قال لا نعم قلنا ارايت ان جنى المدير جناية بعد موت مولا
ابيه فلا يتبعه شي من دين ابيه بعد الحق قلنا وكذلك المكاتب في جميع ما ذكرنا قال نعم ومن
قولنا في حقيقته وقال ابو يوسف ومحمد جناية المدير بعد موت سيده كانت عليه سعاية لم تكن
بمنزلة جناية الحر ما كان منها حظا فهو على العاقلة ما قلنا المولى وما كان عزا فمولا القضا وان لم يكن
يستطيع فيها القضا فان ترك ذلك في ما له **باب** العبد يوصي بغيره
ثم جنى جناية قلنا ارايت رجلا وصى بعقوب عبد له وموخر من الثلث ثم ان العبد جنى جناية بعد
موت المولى قبل الحق ما القول في ذلك قال لا ذلك الى المورثة فان شاء او نكحوا وان شاء او نكحوا فان نكحوا
بطلت وصيته في الحق وصار للمجني عليه ثلثه فان نكحوا لم يطلوع ويعتقونه من الميت قلنا
اذا جنى جناية وصيه وليس له مال غير ما يورثه من الميراث اذا جنى جناية فخر ما قلنا نعم قلنا ارايت
ان نكح العبد وصيه في ثلثي قيمته قلنا ارايت ان جنى جناية وصيه بغيره ابي ماله الميراث قال نعم

قلت لا ايتان كان الميت مجهول عنقه فمصره وليس له مال غيره فاجتبت جنايته قبل الموت وبعد الموت وقد
مات المولى في ذلك المرض أو سواه قال نعم قلت فما يلزم من الجناية قال لا الاقل من القيمة والجناية يسمى
فيه قلت ويسمى مع ذلك في ثلثي القيمة للموت قال نعم قلت ارايت ان كان للميت مال كثير يخرج
العبد من الثلث ما القول في ذلك قال تكون الجناية على عاقلة السيد اذا كانت خطا قلت ولم قال
لان حريته جنى الامتري ان لا يتبعه شيء من السعاية وجنى جنايته محقق قلت ارايت ان اعنته وليس له غير
جنى لعبد في مرض سيده ثم يبرأ السيد من ذلك المرض ما القول في ذلك قال الجناية على عاقلة السيد
قلت ولم قال لانه ابراه فقد صار حرا ولا سعاية عليه لان جنى حيث جنى وهو حر قلت فاما مات كان
ذلك على العبد يسمى فيه وفي ثلثي قيمته قال نعم قلت واذا كان يخرج من الثلث كان ذلك ايضا
على العاقلة قال نعم واذا كان يجب عليه سعاية بجنايته جناية محمول في نفسه واذا صار لا يجب
عليه سعاية فلجنايته على العاقلة وجنايته موقوفه حتى انظر الى ما يصير له من مال فان صار يجب عليه
السعاية فالامر ما ذكرت لك وان صار لا يجب عليه السعاية فذلك على العاقلة ولما في قول السيد
يوسعة محمد الجنايته جناية خردة ذلك على العاقلة كانت عليه سعاية اول تكن **باب**
جناية مدبر الذي قلت ارايت مدبر الرجل من اهل الذمة جنى جناية ما القول في ذلك قال نعم السيد
الاقل من جانيته ومن القيمة قلت وهو في ذلك بمنزلة المسلم يكون له الذمة في جميع ما ذكرته في من مدبر
المسلم وجنايته قال نعم قلت ارايت ان كان المدبر ميا فاسلم بعد ما جنى الجناية اهوسوا ويكون ذلك
على السيد قال نعم قلت ارايت ان جنى جناية اخرى بعدما اسلم قبل ان ينقض على المولى شيء من الجانيات
سواء ما القول في ذلك قال نعم الاقل من الجنايتين جميعا ومن قيمة المدبر فيكون ذلك بينهما ما
قلت ارايت ان كان له جناية من الجنايتين اكثر من الاخرى وما كان على القيمة قال نعم المولى قيمة العبد
لما يقتسمانها على جانيتهما قلت وكذلك كل ما جنى بعدما اسلم قبل ان ينقض على المولى شيء قال نعم
قلت ارايت ان كان قد قضى على المولى بالجناية الاولى وقد كانت اثنى عشر قيمة قال نعم قلت ارايت ان كان
الاخرى اصحاب الجناية الاولى فيشركون فيها في القيمة على قدر جانيته قلت ارايت ان اعنته المولى بعد
ما جنى ومات قبل ان ينقض عليه شيء وهو سواه اعنته او ينفقه اومات وعليه ما ذكرت لك فاذا مات
المولى كان له في ما له قلت ارايت مدبر الذي اسلم ما حال المدبر قال ينقض عليه بالسعاية في قيمته
وينقض اذا امانا قلت ارايت ان جنى جناية بعدما اسلم قبل ان يرفع الى القاضي وقبل ان ينقض عليه شيء
المولى ما ذكرت لي في الباب الاول انه على السيد قال نعم قلت ارايت ان ارفع الى القاضي فتقض عليه اثنى
عشر في قيمته انصير حرا او تصير جانيته جناية خرقا لا ولكنه بمنزلة العبد يودى ما عليه ولكن ليس
للسيد عليه سبيل الا في السعاية قلت ارايت ان مات السيد بعدما قضى القاضي عليه بالسعاية هل
يصير حرا قال ان كان يخرج من الثلث فهو حر وينبطل عنه السعاية وان كان لا مال له غيره يسمى في ثلثي قيمته
التي قضى بها عليه قلت ارايت ان قضى القاضي عليه بالسعاية بعدما اسلم شرعى جناية ما القول
في ذلك قال الجناية عليه دون مولا يسمى في الاقل منها ومن قيمته وهو في ذلك بمنزلة المكاتب في جميع
ما ذكرت لي من جناية المكاتب اذا جنى شرعى عليه ثم جنى بعد ذلك وجنى جناية قبل ان ينقض عليه
قال نعم مؤمن من المكاتب في جميع ذلك ما لم يودى **باب**
جناية الحر اذا دخل دار الاسلام بامان قلت ارايت خريتا دخل دار الاسلام بامان ومعه عبيد له فذبحوا دار الاسلام
ثم ان العبد جنى جناية ما القول في ذلك قال ينقض على الحر الاقل من الجناية ومن قيمة العبد قلت
وهو في جميع حياته ما دار في دار الاسلام بمنزلة مدبر الذي قال نعم قلت وكذلك لو كانت معاهم وليله

قال نعم

قال نعم قلت ارايت ان اسلم المدبر بعد ما ذبحه الحر في مؤمن من دار الاسلام بامان ومعه عبيد له فذبحوا دار الاسلام
بقية من ويحقق اذا امانا قال نعم قلت ارايت ان جنى الحر في دار الحرب بعد ما ذبحه والعبد عندهما
في دار الاسلام جنى جناية على المدبر شيء من تلك الجناية قال لا قلت ولم قال لان ذلك لا هو على الحر
قلت ارايت ان جنى الحر في دار الاسلام بامان ما لم ينقض عليه تلك الجناية قال نعم قلت وكذلك ان
اسلم اهل الدار في مؤمن قال نعم قلت ارايت ان جنى الحر في دار الحرب وحال جانيته قال نعم
الحر في دار الحرب جنى الجناية باطل لا يلزم منه شيء قلت ولم تنبطل الجناية عنه قال لان مولا مصاد
فيما فلا يلزمه شيء من تلك الجناية وموتى قلت ارايت المدبر ما قال نعم قلت ارايت اذ قتل المولى
لم يبق شيء من يدين المدبر قال نعم قلت ولم قال لان الحر قد قتل قلت ارايت اذ مات الحر لم يبق
المدبر في شيء من يدين المدبر قال لا وموحر كذا قلت ارايت خريتا دخل دار الاسلام بامان ومعه عبيد له فذبحوا
ذبحوا في دار الحرب جنى المدبر جناية ما القول في ذلك قال يدفع او يفدى قلت ولا يشبه هذا ما ذبح
في دار الاسلام قال لا قلت ولم قال لان تدبيره في دار الحرب باطل لا يترى له ان يباع بما ذبحه **باب**
المدبر والمذبة والجناية عليه قلت ارايت مدبرا رجلا جنى على مدبر خطا ما القول في ذلك قال نعم
عاقلة الرجل قيمة المدبر قلت وكذلك المدبرة قال نعم قلت ارايت ان قطع يده خطا او ذكرا استراه
سواه قال نعم قلت وما يجب عليه في ذلك قال نصف قيمة المدبر فما لم قلت وكذلك ان فقاه
عبيته او قطع رجله قال نعم قلت وما لا يكون على عاقلة اذا كان خطا قال لان المدبر بمنزلة العبد
ولا يعقل العاقلة من المدبر ولا من العبد ما دون النفس قلت ارايت اذ قطع رجله على المدبر
او فقاه عبيته ما القول في ذلك قال نعم على الفاعل ما انقصه من قيمته قلت وكذلك لو قطع رجله
او قطع اذنيه قال نعم قلت ولم لا يكون عليه جميع قيمته وقد قطع يده قال لان مدبر ولا يستطاع
دفعه الا ترى انه لو فعل هذا بعد خيره مولا فان شاء دفعه واخذ القيمة وان شاء اسكه ولا شيء له
على الفاعل ولا يكون في المدبر الا ما ينقصه قلت وكذلك المدبر ولم المولى المكاتب قال نعم قلت
وكذلك الذي قد عوقب بفسده وموتى يسمى في نصف قيمته قال نعم قلت ارايت المدبر اذا جنى عليه
جناية جرح في جسده جرحه ليس فيما ارش معلوم ما القول في ذلك قال نعم على الفاعل به ذلك ما انقصه من
قيمته مدبر اذا قال ابو يوسف ومحمد في العبد يعوق بفسده وهو يسمى في بعض قيمته والجناية عليه
انه حر كله والجناية عليه كالجناية على الحر من دينه وقال ابو يوسف ومحمد في العبد نقتل عبيته او
نقطع يديه وهو غير مدبر ان مولا بالخير ان شاء اخذ ما نقصه واسكه وان شاء دفعه واخذ قيمته
باب **جناية المدبر اذا اغصبه رجل من سيده** قلت ارايت
مدبرا اغصبه رجل جنى المدبر عند الغاصب فقتل رجلا خطا ما القول في ذلك قال نعم قلت ارايت
ويخرج بذلك المولى على الغاصب قلت ولم قال لان ذلك كان عند الغاصب لا ترى ان رجلا
رجلا عبد الجاني عند الغاصب جناية كانت في عوق العبد فان ذبحه مولا او دفعه رجلا على الغاصب
بالاقل من جانيته ومن القيمة فكذلك المدبر قلت فاذا قتل رجلا عند الغاصب فقتل من رجلا
المولى على الغاصب بغيره قال نعم لا ما دفعه قلت ارايت ان جنى جناية اخرى بعد الجناية
الاولى الخطا عند الغاصب قد قضى على المولى بالجناية الاولى على منبغ الغاصب شيء من ذلك المولى
قال لا ولكن ينبغي المحقق عليه الثاني الاول فيشتركان في القيمة ويخرج المولى بالقيمة على الغاصب
فيخرج الى الاول نصفها ثم يرجع به على الغاصب وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد قلت
وكذلك كل ما جنى المدبر بعد ذلك قال نعم لان المولى قد ادعى قيمة مرة قلت فان كان غصبه اثنى

بعد الاول بخير عليه جنابة ولم يكن حتى عند الغاصب الاول الاجنبية واحدة قال وليس على المولى ولا
على الغاصب لذي عزم او مرة قيمة ويرجع المولى على الغاصب الاخر بنصف القيمة من الجنابة الاخر
فبعد فعل الجحوى عليه الاول والامر كما ذكرت **قلت** ارايت رجلا اغتصب رجلا مديرا فقتل
عنده رجلا خطا ثم رده على المولى بعد ذلك فقتل عنده المولى اخرا القول فيه وذلك كله قبل ان
يقضى على المولى بقيمته قال على المولى قيمته ويرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة فيدفعها
الى الاول ثم يرجع على الغاصب بمثلها قلت ولم قال لان احدا من الجنابيين كانت عند الغاصب هذا
تولا في جنينة ذابى يوسف وقال محمد انه يدفع المولى قيمته من عنده الى الجنابيين ثم يرجع بنصف
قيمته فقتل المولى لاجل دفعها الى احد ولا يرجع على احد بشئ غير ذلك الاول قد اخذ ما فلا ياخذها
ايضا فيصير قد اخذ نصفه واخذ من وجهين وقد استولى جنابيته كلها بحيث اخذ نصف القيمة
قلت ارايت ان كان جحى عند المولى جنابة شرعصية رجل جحى عند جنابة اخرى من هذه المثلثة
قال يدفع المولى قيمته ويرجع على الغاصب بنصف قيمته فيدفعها الى الاول ولا يرجع على الغاصب بشئ
قلت ارايت رجلا اغتصب من رجل مديرا الجحوى المديرا على الغاصب جنابيه وهو في يدهما القول
فيه قال ليس على السيد شئ وجنابته باطل قلت ولم قال لان الجنابة كانت عنده الا ترى انه اذا
اخذ ما من السيد يرجع بها السيد عليه قلت وكذلك ان جحى على عبد الغاصب وقاتل رجلا الغاصب
وارثه قال نعم قلت ارايت رجلا اغتصب مديرا من رجل جحى المديرا على ولا جنابة وهو عند الغاصب
ملا على الغاصب شئ قال لا قلت وكذلك لو جحى على عبد المولى قال نعم قلت ولم قال انه عنده ولا
يكون المولى على عبده شئ كانه جحى في يده في قول يعقوب ومحمد واما في قياس قول في جنينة
جنابيه على مولا لازمة للغاصب لانه بمنزلة ما اذا اغتصبه فهو ضامن للاولى ما جحى عليه ما استهلك
ومن قيمة العبد باب **جنابة امر الولد والجنابة عليها**
قلت ارايت ام ولد جنت جنابيه فقتلت رجلا خطا ما القول في ذلك قال على المولى قيمتها قلت
وهي في ذلك بمنزلة المديرة والمديرة قال نعم قلت ومولى محمدا ونصف مولى في جميع جنابة المديرة قال
نعم قلت ارايت ام ولد جنت جنابيه فقتل سيدها ثم مات السيد في ذلك الموضع قال على السيد
الاقل من قيمتها ومن الجنابة في ماله قلت ارايت ان جنت بعد موت سيدها قال جنابيتها
بمنزلة جنابة المديرة قلت فان كان لم يرجع ما لا غير ما قال وان كان قلت ارايت ام ولد اذا جحى
عليها رجل جنابيه فقتل يدورها او قتلها فقتلها ما القول فيه قال على الفاعل بها ذلك نصف قيمتها
قلت ارايت ان كان قتلها فقتلها او قطع يدورها فان عليه ما دفعها قلت وهي جميع جنابيتها والجنابة
عليها بمنزلة الجنابة على المديرة **قلت** ارايت ام ولد من رجلين ولدت ولدا فادعيا
جميعا اثبتت نسبهم منهما قال نعم قلت وتكون الامنة ام ولد لهما جميعا قال نعم قلت ارايت
اذا مات احد ما قبل الاخر او ماتا جميعا وقد تركا ما لا كثير اهل يتركا قال هي حرة في جميع ما ذكرت قلت
ولم قال لانها بمنزلة ام ولد واما ولد لا سعاية عليها وهذا قول في جنينة واما في قول ابى يوسف
ومحمد فلا اما ناجيا فهو كما قال ابو حنيفة واما اذا مات احد ما قبل صاحبه سقت للباقي في نصف
قيمتهما قلت ارايت ان جنت جنابيه ما خطاها قال الجنابة على السيد من جميعا نصفين قلت
وجنابته في هذه الحال بمنزلة جنابة المديرة تكون بين رجلين في جميع ما ذكرت قال نعم قلت ارايت
امه بين رجلين وبترها احد ما ثم وطئها الاخر فجات بولد فادعاه الواطي كل ثبت نسب منه قال نعم
وعليه نصف قيمته ونصف عمره لا قلت ولم كان عليه نصف قيمة الولد قال لان ولدا ام قد كان يثبت

الاخر

الاخر لا ترى انها لا تقسم ولعله قلت ارايت ان جنت جنابيه ما القول في ذلك قال مولى السيد من
جميعا قلت وجنابتهما بمنزلة جنابيه المديرة بين اثنين قال نعم قلت ارايت ان مات الواطي منهما
وليس له مال غيرهما قال نصيب منهما اخر ونسب الاخر بنصف قيمتها مديرة قلت ارايت ان جنت
جنابيه وهي في هذه الحال قال عليها الاقل من جنابيتها ومن القيمة قلت ولا يكون على السيد من ذلك
شئ قال لا قلت ان كان الذي مات منهما المديرا القول في ذلك قال ان كان ترك ما لا يخرج نصيبه
من الثلث عنفت كلها فلا سعاية عليها وان لم تكن تخرج من الثلث عنق نصيب الاخر وسعت
للموتة وزعة الميت فيما زاد على الثلث وهذا قول في جنينة واما في قول ابى يوسف ومحمد فاما
ديرا الاول فقد صارت مديرة كلها له فان وطئها الاخر بعد ذلك لم يثبت نسب ولما مائة
مى ولها مديرة من الذي وبترها ونعم بنصف قيمتها الذي وطئها وبترها الذي وطئها جميعا
لذي وبترها باب **جنابة امر ولد** الذي قلت ارايت ام ولد الذي
جنت جنابيه ما القول في ذلك قال على سيدتها الاقل من الجنابة ومن قيمتها قلت فهي جنابيتها
والجنابة عليها بمنزلة جنابيه امر ولد الذي جنت جنابيه ما القول في ذلك قال مولى المولى على
ما ذكرت لك قلت وهي في ذلك بمنزلة جنابيه المديرة الذي اذا سلم قبل ان يقضى عليه بالسعاية
في جميع ما ذكرت لي قال نعم قلت ارايت ان كان القاضى قضى عليها بالسعاية في قيمتها ما القول
فيها قال لا جنت جنابيه بعد ما قضى القاضى قضى عليها بالسعاية قال عليها ان نسعى في الاقل
من قيمتها ومن الجنابة قلت وهي في ذلك بمنزلة مديرة الذي قد قضى عليه بالسعاية في جميع
ما ذكرت لي قال نعم قلت ارايت اذا جنت جنابيه بعد ما قضى القاضى عليها بالسعاية في قيمتها ثم
مات السيد قبل ان يقضى عليها بالجنابة او بعد ما قضى عليها ما القول في ذلك قال هي حرة ونسعى
في الاقل من الجنابة ومن القيمة يوم جنت قلت وكذلك لو ان سيدها جحى عنقها قبل ان يموت
قال نعم قلت ولم قال لان ذلك قد كان لزما قبل العنق قلت ارايت ان اسدت ام ولد الذي
اولم ولد المسلم من ثوب ستمه لكنه اوداة قتلها او دارم منها الرجل ما القول في ذلك قال
كل ذلك لا رطلها في عنقها نسعى فيه بالغا ما بلغ قلت ولا يكون على السيد من ذلك شئ قال لا
قلت ولا يشبه هذا الجنابات في الناس قال لان هذا بمنزلة الدين في عنقها باب
جنابة العبد يعنق بعضه او الامنة وهي نسعى في بقية قيمتها قلت ارايت رجلا
اعنق نصف عبده ثم جحى جنابيه بعد ذلك خطا قبل ان يقضى القاضى عليه بالسعاية هو سوا
قال نعم قلت فماذا يلزم من جنابيه قال الاقل من الجنابة والقيمة يسعى فيها قلت وموعده
في ذلك بمنزلة المكاتب في جنابيه قال نعم قلت ارايت الجنابيه عليها ما القول فيها قال بمنزلة الجنابة
على المكاتب في عينه نصف قيمته وفي يده نصف قيمته قلت ارايت ان قطعت يدا او ففتت عيناها
ملا على فاعل ذلك قال انما نقص من قيمته قلت وموعده بمنزلة العبد ما لم يودي عليه من السعاية
قال نعم قلت ارايت اذا جحى جنابيه فلم ينص عليه بشئ حتى جحى جنابيه اخرى او جحى جنابيه ما القول
في ذلك قال يقضى للقاضى عليه ان يسعى في قيمته لا مصاب الجنابات فيقضى عليه بذلك فيكون
يسعى على قدر جنابياتهم قلت ارايت ان جحى جنابيه فقتل القاضى عليه بقيمته ثم جحى اخرى بعد
ذلك ما القول في ذلك قال يقضى عليه بقيمة اخرى قلت وكاله في هذا الحال المكاتب قال نعم قلت
اريت ان ولد له في سعاية ولد من ام ولد له ثم مات على ولده ان يسعى فيما على ابيه من السعاية
قال نعم قلت ويسعى ايضا في الاقل من الجنابة ومن قيمة ابيه قال نعم قلت وكذلك لو كانت

فيكون عليه لكل انسان منهم بقدر حصته من ذلك لان القيمة تقسم على الجنايات قلت ارايت ان كانت
الجنايات كلها اكثر من قيمته وقيمتها اكثر من عشرة الاون او عشرة الاف قال يقضي عليه بعشرة
الاون او عشرة دراهم قلت ولم قال لانه لو قتل لم يكن على ما قلنا لذلك فكذلك جنايته قلت
اذا كانت مكاتبه جناية فقتل رجلا خطأ وقيمتها اربعة دراهم يوم قتلته فلم يقض عليه بشي عتق قتل
الرجل خطأ وقيمتها يوم قتل الثاني الفان شردنعا جميعا الى القاضى ما القول في ذلك قال يقضي
القاضى على المكاتبين يسعي في الفين في قيمته يوم جنى الجناية الاخرة فلكون احدي لا لغير
للساني واما الالف الاخرى فهي بينه مما يقرب فيها الاخر بنسبة الاون ويقرب فيها الاول
بعشرة الاون واخرج من السعاية قبل ان يستكمل الاداء هو بينه مما على هذا قلت ولم قال لانه
قتل الاول وقيمتها الف فانما يجب عليه قيمته يوم قتل وقتل الثاني في قيمته الفان خصارت
القيمة الاولى بين الثاني وبين الاول لانه لم يقض عليه حتى جنى الجناية الثانية وصار الفضل
من قيمته الثاني خاصة الا ترى انه لو كان على حاله يوم جنى على الثاني كانت القيمة بينهما
تضيق فلهذا صار الفضل الثاني قلت ارايت ما اخرج من سعائيه كيف يقسم بينهما قال
للآخر نصفها ونصفها بينهما على تسعة الاون او على عشرة الاف حتى يستكمل لا قلت ولم قال
لان احدي لا لغير الاول والاخرى بينهما على ذلك قلت ارايت مكانا قتل قتيل خطأ
ثم اعوز المكاتب بعد ذلك على اصابه عيب يتقصه من قيمته ثم ان الجنى عليه خاصة ما القول
في ذلك قال ينظر الى قيمته يوم جنى ولا ينظر الى ما نقصه بعد ذلك فان كانت الجناية اقل فقضى
عليه بالقيمة قلت ارايت ان زادت قيمته بعد ما جنى ثم خاصه ما القول في ذلك قال لا التفت
الى الزيادة في قيمته ولا الى النقصان فانما انظر الى قيمته يوم جنى فيقضى عليه بالاقل من قيمته
يوم جنى الجناية قلت وانما نلزمه الجناية يوم جنى ولا يلتفت الى زيادته ولا نقصانه قال لا
قلت ارايت مكاتبه جناية فقتل عليه بها ثم ان جنى عليه دين ما القول في ذلك قال يودي
عنه مولا ما عليه مما كان يقضى به عليه لاصحاب الجناية والدين فان لم يفعل بيع العبد فيه لم يمس
جميعا فكان المشي بين اصحاب الدين واصحاب الجناية بالخصم قلت ولم قال لانه اذا قضى على المكاتب
بالجناية فقد صار له دين على مولا ما لا في عتقه بمنزلة ما استدان فاذا عجز صار له دين
يباع فيه فيكون المشي بينه بالخصم فان فضل شي من قيمته كان للمولى وان نقص لم يكن على المولى شي
قلت ارايت مكاتبه جناية فلم يقض عليه بها حتى عجز في الرق عليه دين ما القول في ذلك
قال للمولى بالخيار ان شاء دفعه بالجناية وان شاء فداه كان الدين في عتقه فان ادعى الدين
الى اصحاب الدين والايبيع لهم وان دفعوا الى اصحاب الجناية انبغص اصحاب الدين وكان الدين بين
عتقه فان ادعى الدفع اليه لعبد الدين الى العزما والايبيع لهم في دينهم فان كان فيه فضل على الدين كما
له وان نقص لم يكن عليه شي قلت ارايت مكاتبه جناية فقتل عليه بها ثم جنى جناية اخرى فلم يقض
عليه بها حتى عجز في الرق ما القول فيه قال اما الجناية التي فقتل عليه بها فذلك دين في عتقه
ولما الجناية التي لم يقض بها عليه فمكتوبة في عتقه ويحيل المولى فان شاء دفعه بالجناية وان شاء فداه
ولم بمنزلة الباب الاول الذي ذكرت لك الذي عجز وقد جنى جناية ولم يقض بها عليه حتى عجز
وعليه من قلت وكذا الذي جنى جناية فقتل عليه بها ثم عجز ثم جنى جناية اخرى قبل ان يجاصم
في العبد قال نعم هذا بمنزلة الباب الاول قلت ارايت مكاتبه جناية فقتل عليه بها
ثم جنى جناية فقتل بها عليه ايضا حتى عجز ما القول في ذلك قال ذلك دين عليه يباع فيه ويؤدى

عنه مولا قلت ارايت اذا جنى جناية او جنايات فقتل عليه بها ثم عجز كان ذلك بمنزلة الدين عليه
قال نعم قلت فان لم يقض بها عليه حتى عجز كان ذلك جناية في عتقه وكان كانه جنى في موعده فان شأ
مولا فداه وان شاء دفعه قال نعم يا **المكاتب** الجناية ثم يوت
قبل ان يقضى عليه او بعينه او بعينه فقتل عليه قلت ارايت مكاتبه جناية فلم يقض عليه
بما حتى مات ولم يدع شيئا ما القول في ذلك قال الجناية باطل قلت وكذا لان فقتل عليه قال
نعم قلت ولم قال لان ذلك كان في وقته وفيما يترك فادامات ولم يدع شيئا فقتل ذلك فقتل فان
كان قد ترك ما لا لا ينظر الى قيمته يوم جنى في الجناية فيقضى عليه بالاقل من ذلك فيؤخذ ذلك
من ما له ثم يودي الى المولى ما بقي من المكاتبه فان فضل شي وكان له ذرعة لحرار سوى المولى كان له مولا
كان للمولى ويعتق المكاتب قلت ارايت ان كان يقضى عليه بالجناية وقد مات وترك ما لا قال يودي
ذلك من ما له ثم يودي الى المولى ما بقي من المكاتبه وما بقي في ميراث مورثه قلت فهل يصل المولى الى
شي من ما له ما يعطى ما بقي من المكاتبه حتى يودي الى اصحاب الجناية حقه ما قال لا قلت وسواء ان كان
قضى عليه بها او لم يقض قال نعم قلت ولم قال لان ذلك بين يدي عتقه على المكاتب فيبدا بالدين
قبل المكاتبه قلت ارايت المكاتبه جناية ثم مات قبل ان يقضى عليه بذلك وعليه دين
وقد ترك ما لا كثيرا ما القول في ذلك قال يديا بالدين فيؤدى الى اصحاب الدين فان فضل شي ينظر
الى قيمة العبد يوم جنى في الجناية فيؤخذ ما بقي الاقل من ذلك ثم يودي الى المولى ما بقي من المكاتبه
ويكون ما بقي ميراثه من ورثته قلت ارايت ان لم يكن فيها في وقته ما القول في ذلك قال يديا بالدين
الدين قبل الجناية فان فضل شي كان لاصحاب الجناية وان لم يفضل شي فلا شيء قلت ولا يجاض
صاحب الجناية صاحب الدين قال لا قلت ولم قال لان المكاتب قد مات قبل ان يقضى عليه بالجناية
وقبل ان يقضى الجناية فينال عليه قلت ارايت ان كان يقضى عليه بالاقل من الجناية او من القيمة قبل ان يوت
ثم مات وعليه دين وقد ترك ما لا ما القول في ذلك قال يكون ما ترك بين اصحاب الدين واصحاب
الجناية بالخصم قلت ومن اين يختلف هذا الاول قال لانه قد قضى عليه بالجناية فقد صار دين
عليه ومواساة العزما فيما ترك قلت ارايت مكاتبه جناية ثم مات قبل ان يقضى عليه بذلك
او بعد ما قضى عليه وقد ترك ما لا للمولى عليه دين ما القول في ذلك قال يديا بالجناية فيعطى المولى
الجناية فان فضل شي اخذ المولى في دينه ثم اخذ بعد ذلك ما بقي من المكاتبه ويعتق العبد قلت وسواء
ان كان يقضى عليه بالجناية او لم يقض عليه قال نعم قلت ولم قال لان الدين بين المولى الحق من المولى
فلا يكون للمولى شيء حتى يودي ما عليه من الجناية او دين قلت ارايت مكاتبه جناية ثم مات ولم
يدع ما لا الاما به درهم ولم يقض عليه بالجناية والمكاتبه اكثر مما ترك ما القول في ذلك قال يكون
ما ترك للمولى قلت ولم قال لانه قد مات عتقه ولم يترك وفاء الا ترى انه لو كان جنى فقتل المولى
اخره او ادفعه قلت ارايت ان ترك وفاء بالجناية والمكاتبه ما القول فيه قال لا امر فيه كما ذكرت لك
في الباب الاول قلت ارايت ان ترك وفاء بالجناية والمكاتبه ما القول فيه قال لا امر فيه كما ذكرت لك
بالجناية وقد مات قبل ان يقضى عليه بشي ما القول في ذلك قال يديا بالجناية قبل المكاتبه قلت
لم قال لان المولى اذا قبض المكاتبه فقد صار حرا كله فاكره ان ادفع ذلك الى المولى وعليه الجناية قلت
فان لم يكن فيما ترك وفاء بالمكاتبه كان جميع ما ترك للمولى وبطلت الجناية قال نعم لانه قد مات
عبدًا قلت ارايت مكاتبه مات وترك ما لا في المكاتبه ثم مات وعليه دين وجناية
وقد كان يقضى عليه بها او لم يقض عليه بها ما القول في ذلك قال يسعي في الدين ويسعي في الاقل من

فبينة المكاتبية يوم جئنا دار الجنانية وبسبب في المكاتبية ولا يجزى على ان يبدأ من ذلك بشي قبل شي
غير ان ان يجزى عن شي من الخوم او اخره عن محله او لم يكن عنده وفه بذلك حصص في الرق فان رقي
الرق بعد ما قضى عليه بالجنانية فانه يباع ويكون الثمن بين الغرأ واصحاب الجنانيات بالحصص وان
لم يقض عليه بالجنانية حتى يجزى فان الجنانية باطل لا تدر من قبل ان المكاتب الاول مات عاجزا والجنانية
كانت في عنقه دون عنق الابن وصاروا الجنانية جنانية عبد فلما مات عبد باطل فلا يلزم لان منها
شي لان يجزى الابن من جرح الاب لا تدرى لو ان الابن ادى عنق ابوه او لا تدرى لو ان المكاتب كان جني فجزى
في الرق ثم مات لم يكن في عنق الابن شي من جنانيته قلت ارايت مكاتب مات وتزوج جنانية وترك
ابن له ولد في مكاتبته من امته له وهو حية مع امها اما القول في ذلك قال يقضي عليها ان يتبعها
في المكاتبية وفي لا قل من قيمة المكاتبية يوم جئنا دار الجنانية قلت ارايت ان كان قد قضى فاعطى المكاتب
قال لا رمة له ما يسعيان فيها وان لم يكن قضى فاعطى حتى مات ففهما الاوليا الى القاضي ففقيها
عليهما سعيها فيها ايضا قلت ارايت ان قضى القاضي عليها ما يملك فقلت لا امر قتيلا خطا اما القول
في ذلك قال يقضي عليها بالاعانة ان تسعي في قيمتها الاوليا والقتيل يسعيان فيما كان من جنانية
الاول قلت فان قضى الابن جنانية اخرى فقتل قتيلا خطا قال يقضي عليه ان يسعي في قيمته الاوليا
القتيل وفيما كان من جنانية الاول قلت فان قضى الابن جنانية اخرى فقتل قتيلا خطا قال يقضي عليه
ان يسعي في قيمته الاوليا والقتيل يسعيان فيما كان من جنانية الاول قلت ارايت ان كانت جنانيتهما
قبل ان يقضي عليهما بالجنانية الاولى مع ذلك قلت ولم قال لانه من جرحهما من قبل الاب قلت ارايت ان
يجزى فرق في الرق ما القول في ذلك قال يباع الابن في جنانيته خاصة وتباع الارض جنانيتهما خاصة
الا ان يودي عنهما المولى ما يغلبهما من ذلك فان فضل شي من ثمنهما كان في جنانية الاب وان لم يفضل
شي من ثمنهما فلا شي لصاحب جنانية الاب قلت ولم قال لان فيهما احق ان يقضي من ذين الاب الا
تدرى لو مات الاب وعليه ذين في استدان الابن ذينا بعد ذلك ثم يجزى بيع في ذينه دون ذين ابيه
فكذلك الاول قلت ارايت المكاتبية اذا ماتت وترك مائة درهم وترك ابنا قد ولدته في مكاتبته
وعليه ذين وقد قتل قتيلا خطا ففقي عليها اول يقضي عليها ما القول في ذلك قال يقضي على
الابن ان يسعي في المكاتبية وان يسعي في الدين وفي الاقل من الجنانية ومن قيمة الامر يسعي فيها وصفت
لك والماية بين اهل الجنانية واهل الدين بالحصص قلت ارايت ان كان قضى عليها بالجنانية او يقضي
منهوسا قال نعم قلت ولم قال لان المكاتبية تركت ابنا يسعي في مكاتبتهما فكانها حية تسعي لا تدرى
انها لم تجز حين كان بعد ما من يسعي في المكاتبية قلت ارايت لو ان الابن استدان ذينا جني جنانية
فقضى عليه بذلك مع ما قضى عليه من ذين امته ومن جنانيتهما كان عليها ان تسعي في ذلك كله فان تجزى فرد
في الرق يسعي في ذينه في جنانيته خاصة دون ذين امته وجنانيتهما فان فضل شي من ثمنه كان في ذين امته وجنانيتهما
بالحصص وان لم يفضل شي فلا شي له قال نعم قلت ان كان المجرم قبل ان يقضي عليه بالجنانية قال
يجزى مولاه فان شاء فداءه وان شاء دفعه ويتبعه ذينه عند اهل الجنانية في بيعه خاصة دون ذين
امته وجنانيتهما فان فضل شي بعد ذينه لم يكن ذلك في ذين امته وجنانيتهما قلت ولم قد كان ذينا في عنقه
قبل ان يدرج الى اصحاب الجنانية قال لان جنانيته اولى من جنانية امته وذيناها لا تدرى لو ان جلاته ترك
عبد وترك ذينا كثيرا يسعي العبد في ذينه حتى يقضي فان جني العبد جنانية قبل الورثة والغرأ اذعو
او فداه وان فداه كانوا منطوقين وبيع في ذين مولاه الميتة ان دفعوه لم يتبعوه ذين مولاه لان جني
اخر من ذين مولاه فكله للولد المكاتبية انما اذا دفع بها احق من ذين المكاتبية لانه ذين كان

عليه

على غيره وهذه الجنانية عليه خاصة في احق بالعبد من ذين المكاتبية قلت ارايت ان مكاتب المولى يدر
ما قضى عليه بالجنانية فامس جنانيته وذينه الذي كان في عنقه ما حال ما كان قضى به عليه من جنانيته
قال يباع في ذلك او يودي عنه ذيله قلت ولم قال لانه من الامم ذينها في رقبته قلت ارايت المكاتب اذا
جني جنانية ثم مات قبل ان يقضي عليه بشي وترك رقبته وعليه ذين ما القول في ذلك قال يباع رقبته
في ذينه ويبدله قبل الجنانية قلت ولم قال لانه مات قبل ان يقضي عليه قلت ارايت ان كان يقي عليه
شي هل يكون لصاحب الجنانية قال نعم وان بقي شي من تركته كان له حتى يستوفوا الاقل من قيمته ومن
ارسل الجنانية وان لم يبق شي لم يكن له شيء فان بقي شي بعد ذلك اديت المكاتبية وما بقي فهو ميراث
وان كان الذي بقي بعد الدين اقل من المكاتبية التي بقيت بطلت الجنانية وكان ذلك المولى قلت
اذا ايت ان كان هذا المكاتب الذي ترك رقبته منهم من فداه في الرق التجارة فاستدان ذينا وفداه
المكاتب وعليه ذين وعلى مولاه ذين ما القول في ذلك قال يباع مولاه في ذينه خاصة دون
ذين المكاتب فان بقي شي من ثمنه كان في ذين المكاتب قلت ولم قال لان ذينه احق من ذين امته
قلت ارايت مكاتب المكاتب قتل رجلا خطا ثم مات المكاتب وعليه ذين في ذين العبد ليس
للمكاتبية العترة ما القول في ذلك قال يجزى المولى فان شاء دفعه مولاه بالجنانية ولاحق الغرأ
فيه وان شاء فداه بالدية ويبيع في ذين الغرأ قلت ارايت ان كان للغرأ على العبد ذين ايضا مع جنانيته
وذين المكاتبية في مولاه فان شاء دفعه ويتبعه ذين نفسه ما كان ولا شي للغرأ المكاتبية
فان شاء فداه ويتبعه غرأ العبد خاصة فان فضل شي كان بين غرأ المكاتب قلت ولم قال من قبل
ان المولى لم يدرج الى اصحاب الجنانية في الفداء فصار الغرأ احق به قلت ارايت مكاتب ولدته في مكاتبته
ولدت الجننت لانه جنانية وجني الولد جنانية ثم مات الولد قبل ان يقضي بذلك او بعد ما قضى عليه
مكاتب لم يدرج من جنانيته شي قال لا قلت ولم قال لان الجنانية كانت في عنق المولى فلا يلزم الامر من
ذلك شي قلت ارايت ان مات المولى وبقي الولد وكان قضى عليها بالجنانية او لم يقضي عليها الا يقضي على
الولد ان يسعي في امته من المكاتبية ذينا كان قضى به على الامم من الجنانية ويسعي في جنانيته ايضا قال
نعم قلت ارايت ان لم يكن قضى عليها قال يقضي على الولد ان يسعي في الاقل من جنانية امته ومن
قيمتهما يوم جئنا دار الجنانية يقضي عليها ايضا قلت ارايت ان المجرم المولى في الرق لم يكن
قضى على امته بالاعانة ولا عليه ما القول في ذلك قال بطلت جنانية الامم ويجزى لسببها فان شاء دفعه
بجنانيته وان شاء فداه قلت ولم بطلت جنانية الامم قال لان الابن جني جنانية ففداه مولاه
فقد بطلت جنانيتهما وصاروا جنانية الولد رقبته قلت ارايت ان كان قضى على الامم بالجنانية وعلى
الابن جميعا ثم تجزى ما القول في ذلك قال يباع الولد في جنانيته ان لم يودي عنه مولاه فان فضل شي
من ثمنه كان في جنانية امته وان لم يفضل شي فلا شي له قلت وكذا لكان قضى على الولد بالجنانية
جميعا قال نعم قلت ولم قال لا رجة في قضى على الامم والولد بالجنانية فقد صار ذلك يباع عليهما
يباع الولد في ذينه في ذينه ذين امته قلت ارايت مكاتب ولدته في مكاتبته
ثم جنت جنانية فقضى عليها بالجنانية ثم انها عجزت فزدت في الرق ما القول في ذلك قال لا
ادى المولى ما كان قضى عليها في الجنانية ولا يبيعت في الجنانية لانه قد صار ذينا في رقبته فان كان
في ثمنه فداء لذلك ولا يسعي ولد ما حتى يودي ما كان في عنقه من ذلك فان فضل شي من ثمن الولد
المولى قلت ولم يباع الولد في ذلك قال لانه قد صار ذينا على الامم وولدها منها قلت ارايت ان
كان على الولد ذين حيث تجزى الام فزدت في الرق ما القول في ذلك قال يباع الام في ذينها ويبيع

الابن في دين نفسه فان فضل شيء من ثمن الولد كان في دينه لا مان لم يكن في ثمنه ما وفاد **باب**
جناية المكاتب على مولاه وجنابة مولاه عليه قلنا لايت مكاتب جناية على مولاه ما القول
 في ذلك قال الجنابة على مولاه وعلى غيره سواء ينتظر الى جنابته على مولاه والى قيمته يوم جنى فيقتضي عليه
 بالاقول من ذلك قلنا لايتنا ما قضى عليه بما ذكرنا شر جنى جنابة اخرى ما القول فيمن قال يقتضي عليه
 بها ايضا ويسعى في الجنابيين جميعا فيكون ان عليه جميعا قلنا لايتنا ما يقتضي جناية على مولاه
 حتى جنى جنابة اخرى ما القول في ذلك قال ينتظر الى قيمته والى الجنابيين جميعا فيقتضي عليه
 بالاقول من ذلك فان كانت قيمته اقل من الجنابيين جميعا فيقتضي عليه بالقيمة فيكون ذلك للمولى
 والاخر على قدر جانيتهما يسعى في ذلك لهما قلنا لايتنا ما اذا قضى عليه بذلك ثم عجز فمعه ذلك
 ما القول فيمن قال تبطل جناية المولى ويكون نصف جميع قيمة العبد الاجنبي بحسبته لا ان يكون جنى
 اقل من ذلك فيباع له نصف العبد بذلك لو يودي عنه المولى ذلك قلنا لم يجعل نصف جميع قيمة
 العبد الاجنبي فانما كانت قضيت عليه بنصف القيمة قبل العجز قال لا في قضيت عليه بجميع
 الجنابة دينيا فيمنعه فصار له دينيا في نصف قيمته فلما عجز كان جميع ما قضى عليه دينيا فيمنعه
 تبطل نصفه بنصف المولى قلنا لايتنا ما جنى جنابة على مولاه وجنى جنابة اخرى على اجنبي
 فقتضى عليه الجنابيين جميعا ثم ان المكاتب مات وترك ولدا له في المكاتب ما القول في ذلك
 قال يسعى فيما كان على المكاتب من ذلك ويسعى في المكاتب قلنا ولم يسعى في حصته المولى من ذلك
 قال لان ذلك دين على المكاتب فولده بمنزلة قلنا لايتنا ما جنى جنابة على مولاه فقتضى عليه
 بها ثم جنى جنابة اخرى على اجنبي فقتضى عليه بها ايضا ثم ان المكاتب عجز ما القول في ذلك قال تبطل
 جناية المولى ويكون حق الاجنبي فيمنعه يباع فيه كله او يودي مولاه عنه **قلنا** لايتنا ما جنى
 على مكاتبه جناية فقطع يده فقتضى عليه بذلك ثم ان عجز ما القول في ذلك قال لا تبطل جناية
 المولى على المكاتب ويباع المكاتب في جنابة الاجنبي ويودي مولاه عنه قلنا لايتنا ما يبيع في ذلك
 فلم يبق ثمنه انقطع بل يكون على المولى شيء قال نعم قلنا ولم وقد قطع يد المكاتب قبل جنابته على الاجنبي
 قال لان ارش السيد كان فينا على المولى قبل ان يجز المكاتب فلما جنى وهو مكاتب وفتى الجنابة عليه
 كان ذلك دينيا له على مولاه فلحقنا لدين وارش السيد على المولى لم تبطل عنه فلما عجز كان الحق من بين
 فيما له من مال لا يتولى لو ان مكاتب استهلك مولاه الف درهم ومكاتبته الى اجل كان لالف
 دينارا على مولاه فان استدان المكاتب بعد ذلك شيئا في بيع او شري ثم عجز او مات اتبع المولى بذلك
 لما اخطى يد فعه الى غرام المكاتب لانه كان دينيا للمكاتب على مولاه حين عجز فمعه ما له الحق بها من مولاه
 او لا يتولى ان المكاتب لو كان عليه دين الف درهم بشره من ذلك له مولاه الف درهم ومكاتبته الى اجل
 ثم استدان المكاتب الف درهم ثم مات ولم يترك غير الدين الذي على مولاه ان الغرض بين المولى
 جميعا الاولون والاخرون بالالف التي عليه فيقسمونها ولو كان الدين تبطل في الباب لا ولا على المولى
 لم يكن الدين للمولى في هذا الباب للحرما الاولين قلنا لايتنا لو ان المكاتب جنى على اجنبي
 فقتضى عليه قيمته ثم جنى عليه مولاه جناية بعده لك فقتضى عليه بذلك ثم ان المكاتب عجز ما القول
 فيه قال يباع العبد في دين الاجنبي فان في ولا ينظر الى ما نقص من قيمة العبد يوم جنى المكاتب
 فيضمن المولى ما نقص من القيمة للاجنبي من ارش الجنابة التي جنى ما على المكاتب فان كان ناقص
 اكثر او اقل ضمن لا اقل من ذلك وسواء في الباب لا ولا سوا قلنا ولم صار هذا هكذا قال لان الاجنبي
 قد وجبت له قيمة المكاتب يوم جنى عليه ففقدت بعده لك من جناية السيد وهو عليه لا يتولى

والمكاتب المايل ان المكاتب
 جنى على مولاه فيقتضي
 عليه بها

لوان عتقا

لوان عتقا جنى جنابة على اجل شر حتى المولى على العبد جنابة وهو لا يعلم بجنايته فلحقنا دفع العبد
 ضمن ما جنى عليه فكذلك لايتنا لاول قلنا ولم لا تضمنه قيمته يوم جنى عليه السيد قال لان القيمة
 قد كانت وجبت للجنبي عليه يوم جنى عليه قلنا لايتنا ما جنى على مكاتب جناية ثم ان المكاتب
 مات وترك ولدا له في المكاتب ما القول في ذلك قال يسعى فيما كان على المكاتب من ذلك ويسعى في المكاتب
 المكاتب من المكاتب ما جنى عليه المولى على المكاتب فيرث من الابن من المكاتب بقدر ذلك فان كان
 في ذلك وفاة المكاتب فاما المكاتب في الولد حر وان كان فيه نقصان شيء المولى في الفصل على الجرم
 قلنا لايتنا ان كان على المكاتب من دين ما القول في ذلك قال يقتضي على المولى بارشه ان كان جنى في ذلك
 في ذلك منه فيودي المولى ما المكاتب فان دوى بالدين اتبع المولى لدار المكاتب بالستائة والمكاتب
 فان كان فيه فضل ربع الفصل من المكاتب عزا لولد فان لم يبق بالدين شيء المولى في فضل الدين
 والمكاتب قلنا لايتنا ما جنى جنى على مولاه جناية شر ولدت ولدا في مكاتبته ما ثم ماتت
 المكاتب قبل ان يفتق عليها وتوفي ولدها ما القول في ذلك قال يقتضي على المولى بالاقول من الجنابة
 ومن قيمته ما جنى في المكاتب من دينه ايضا في ذلك قلنا لايتنا ما جنى على ابن مولاه
 ما القول في ذلك قال جنى جنابة على مولاه وعلى الاجنبي سواء قلنا وكذلك لو جنى على ابنته قال نعم
 قلنا وكذلك لو جنى على كل ذي رحم محرم قال نعم قلنا لايتنا ما جنى على مولاه جناية فقتضى عليه
 بقيمته والجنابة اكثر من القيمة ثم ان المولى اعفق نصف المكاتب ما القول في ذلك قال انما كان يرضى
 به عليه فهو على حاله كان ويسعى مع ذلك في الاقل من نصف قيمته ومن نصف المكاتب قلنا
 ولم قال لان ذلك دين عليه قلنا لايتنا ما جنى جناية على مولاه لم يلزمه قال نعم السيد
 مولاه وسيد الاجنبي سواء قلنا لايتنا ما جنى على مولاه ثم ان المكاتب ولده في المكاتب
 فقتضى على المكاتب بذلك ثم ان السيد اعفق المكاتب ما القول في ذلك قال يقتضي على المكاتب
 قلنا ولا يبطله العتق عنه قال لا ولكن العتق يزيده ذلك شدة قلنا لايتنا ما قطع يد مكاتبه
 فقتضى عليه بنصف قيمته ثم ان المكاتب قطع يد السيد بعده لك ما القول في ذلك قال يقتضي على المكاتب
 بالاقول من قيمته يوم جنى من الجنابة **باب** **العبد جنى ثم يكا**
 قلنا لايتنا ما جنى جنابة فقتل جلا خطاء ثم ان سيده كان نيره ومويعم بالجنابة او لا يعلم هل يجوز المكاتب
 قال نعم المكاتب جناية وان كان مكاتبه وهو يعلم بالجنابة ضمن جميع الجنابة وان كانا اكثر من القيمة
 قلنا ولم قال لا فدا خا والعبد جنى مكاتبه فان كان لا يعلم فصل القيمة قلنا ومن لا يصح بالجنابة
 ان يردوا المكاتبه قال لا قلنا ولم قال لان ما صنع المولى فهو جاز من مكاتبته وغيره ما الامتراك له لو
 باعه جاز بيعه كذلك اذا كان مكاتبه قلنا لايتنا ان كان مكاتبه بعد ما قضى بصلح الجنابة قبل ان
 يفتنوه قال لا مكاتبته باطل قلنا ولم قال لان مكاتبته لا يملك الاترى انه لو اعفاه لم يجز عتقه
 ولو باعه لم يجز بيعه قلنا لايتنا ما جنى جنابة فكانت السيد وهو لا يعلم بالجنابة ثم ان السيد
 عجز وفي الرق قبل ان يجي اصحاب الجنابة ما القول في ذلك قال يجي المولى فان شاء دفعه وان شاء
 قلنا ولا يلزم القيمة ويصير السيد عتقه قال لا قلنا ولم وقد اخذت المكاتبه ولها اصحاب
 الجنابة والمكاتب لم يجز قضيت على المولى لقيمة قال لان السيد عجز قبل ان يجي اصحاب الجنابة
 فكانت الجنابة في عتقه كانه لم يكا تب قلنا انما علم السيد بالجنابة بعد ما كان مكاتبه هو بمعه المتركة
 قال نعم قلنا ولم قال لان علمه بعد ذلك ليس بشي الامتراك له لا يفتد من يرد به بعد ذلك في الرق
 حتى يجز قلنا لايتنا ان مكاتبه بعد ما عجز لم يضمن السيد اصحاب الجنابة شيء قال لا

نشر

قلت وكذا لو ان المكاتب عجز فان بعد ما عجز قال نعم قلت بل قال ان حقه انما كان جناية في عتق
العبد فلما مات بطلت قلت ارايت مكانا جناية فقتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا اخر بعد ذلك خطأ
فقتل احدهما بنصف القيمة شرنا العبد عجز فقتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا اخر خطأ ما القول في ذلك قال لما
المقتضى له تحفة في من نصف العبد لا قدر كان فقتل له بمثل المكاتب قيل ان يعجز فصار نصف القيمة
رقبته دينيا في نصف العبد ويخيل للمولى فان شاء دفع العبد الى الرقبة والثالث او بقية بجميع
الجنايتين فان وفداه يبيع العبد للمقتضى له بحقه او يودي عنه المولى بنصف القيمة فان دفع اليهما
العبد كان نصف العبد للمولى المجنى عليه الثالث والنصف الاخر يترى الثالث والثاني الذي ينفق
لعملي ثلاثة اسهم ويباع النصف الذي اخذ الثالث خاصة في من صاحب الجناية التي فقتل بها
قلت ارايت مكانا جناية فقتل رجلا خطأ ثم جنى جناية اخرى بعد ذلك فقتل عجز رجلا
خطأ ثم جاء المفقوة عينه بخاص المكاتب ما القول في ذلك قال المقتضى له عليه ثلث قيمته يسحق
فيها قلت ولم قال لان المكاتب قد قتل وقفا معينا فتصير قيمته بينهم على ثلاثة اسهم فيصير له
المقتول ثلثا قيمته والمفقوة عينه ثلث قيمته الا ترى انما لو خاصا المكاتب جميعا فقتل احدهما
بقيمة جميعا عليه فيسحق فيها نصيبه ثلثاها لولي المقتول وثلثاها للمفقوة عينه فكذلك اذا خاصه
اخرها قلت ارايت ان عجز بعد ما فقتل المفقوة عينه ثلث قيمته ما القول في ذلك قال نصير
دينه المقتول في ثلثي رقبته العبد فيخير المولى فان شاء فدى ذلك بجميع الجناية بالدية وان شاء دفعه
وبيع الثلث الباقي في دين المقتضى له او يودي عنه قلت ارايت ان مكاتب جنى جناية بعد
ما فقتل يفتي العبد ومو مكاتب عجز بعد ذلك ما القول فيه قال انما المقتضى له ثلث قيمة
العبد دينيا في ثلث العبد ويصير لولي المجنى عليه الثالث ثلث دينه المقتول في ثلث العبد الذي فيه
مذا الدين ويصير لثلثان من هذه الدية ودينا الاول في عشرين لثلثين الباقيين ايضا فيخيل للمولى
مولى العبد فان شاء دفع العبد اليهما وان شاء فداه بجميع الجنايتين فان فداه يبيع ثلث العبد في دين
المقتضى له او يودي عنه مولا وان دفعه كان ثلث العبد لولي المجنى عليه الثالث خاصة ويصير حق المقتضى
له في ثلث الثلثا ما ان يودي له ليه واما ان يبيع في دينه ويصير لثلثان بينهما يضرب فيه في المجنى
عليه الاخر ثلثي الدية والذي لم يقض له بجميع الدية قلت ولم قال لا بد فخذ ثلث العبد ثلث
الدية وانما كان حق الاول الذي لم يقض له في ثلثي العبد لان رقبته قد كانت وجبت له والمفقوة عينه
فكان حقه في ثلثي رقبته العبد قلت ارايت مكانا جنى جناية فقتل رجلا خطأ ثم فداه
عجز رجلا بعد ذلك ثم ولدت ولدا شرنا المفقوة عينه خاصا المكاتب فقتل له بثلث قيمتها هل
يقض له في الولد بشئ قال لا قلت ارايت ان عجز المكاتب بعد ذلك ثم جاء المقتول بخاصه وقد
رقت في الرق ما القول في ذلك قال تكون دية المقتول في ثلثي رقبته الام فان شاء المولى فدى ذلك
بجميع الدية وان شاء دفعه فان فداه يبيع ثلث المكاتب في دين المقتضى له او يودي عنها مولا ما ذلك
ان دفع الثلثين قلت ارايت ان يبيع ثلث المكاتب فلم يفي ما كان فقتل المقتضى عليه هل في الولد شئ
والولد حي قال نعم يبيع ثلث الولد فيما بنى من حقه او يودي له المولى قلت فلم قال لان حقه
دين في ثلث رقبته الام فولد ما منها الا ترى ان مكاتب عجز في عيها دين وقد كانت ولدت
ولم في مكاتبها فبيعت في الدين فلم يفي عنها بالدين يبيع معها ولما في ما بنى من الدين وكذلك
الباب الاول يكون ذلك في ثلث رقبته الام فالولد اذ لم يفي قلت ارايت ان كانا فقتل لولي المقتول
على المكاتب فقتل عليه ان يستحق في ثلثي قيمتها ولم يقض للمفقوة عينه بشئ عجز ثم ولدت

ولما في كتابها ما القول في ذلك قال نصير دينه عين المفقوة عينه في ثلث رقبته فان شاء المولى
فدى فان شاء دفع ويبيع ثلثا ما المقتضى له فان دى ولا يبيع ثلثا المولى او يودي المولى الدين قلت
ارايت مكانا جنى جناية فقتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا اخر بعد ذلك خطأ فقتل احدهما بثلث القيمة
ثم ان المكاتب عجز فقتل رجلا اخر بعد ما عجز خطأ ما القول في ذلك قال يكون المقتضى له ثلث قيمته
دينيا في ثلث رقبته ويخيل للمولى فان شاء دفع العبد الى اولياء اصحاب الجناية وان شاء فداه فان دفعه
اليهم كان ثلث العبد لولي المقتول خاصة ويصير للمقتضى له في ثلث ثلث القيمة دينيا في رقبته
العبد ويصير لثلثان بينهم يضرب فيه الا وان بجميع الدية ويضرب فيه الاخر ثلثي الدية قلت
ارايت مكانا جنى جناية فقتل عليه بثلث الجناية ثم جنى جنايتين بعد ذلك فقتل عليه باحدهما
وقد فقتل عليه في الجناية الاولى بجميع قيمته ثم عجز فدى في الرق ما القول في ذلك قال انما المقتضى له الاول
بجميع ما كان فقتل له من قيمة العبد في رقبته العبد وينظر الى الجنايتين الاخرين فان كانتا سواء
كان نصف قيمة العبد فينا للمقتضى له في نصف رقبته العبد ويصير جناية الباقي في نصف العبد
فان شاء مولا فداه وان شاء دفعه فان فداه يبيع العبد وكان نصف ثلثه خاصة للمقتضى له الاول
وكان النصف الباقي بينهما يضرب فيه الاول ما بقي من دينه ويضرب فيه الباقي بجميع دينه قلت ولم
قال لان الاول جميع دينه في جميع رقبته العبد ودين الباقي نصف العبد قلت ارايت ان كان السيد
دفع نصف العبد للجناية ما القول في ذلك قال يبيع النصف الباقي في دينها فيقسما ثمانية نصيبين
ويكون ما بقي من دين الاول ومو نصف الدين في النصف الذي دفع الى صاحب الجناية فان ادى عنه مولا
والا يبيع له في دينه قلت ولم صار هذا هكذا قال لان دين الاول كان في جميع رقبته العبد ودين الثاني
كان في نصف رقبته العبد فصار هذا النصف الذي صار للمقتضى له الثاني في دينه وبين الاول وصار النصف
الذي صار لصاحب الجناية الاول خاصة يبيع له في دينه قلت ارايت ان كان فقتل الاخرين جميعا بقيمة
العبد بعد ما كان جنى على الاول فقتل له وقد كانت جناية ثلثا بعد ما فقتل الاول بجنايته ما القول في ذلك
وقد عجز العبد فدى في الرق قال يصير حقه دينيا في رقبته العبد فان ادى المولى جميع دينه فالبيع العبد
لهم فكان العبد نصفه الاول ونصفه الاخرين ثلث فلم صار هذا هكذا قال لان الاول يضرب في الثمن
بجميع القيمة لان جميع القيمة دين في رقبته ويضرب في الاخرين بقيمة رقبته ايضا فيصير لهما النصف
ويصير الاول النصف قلت ارايت مكانا جنى ثلاث جنايات فاقى على رقبته والجنايات سواء فقتل
واحد منهن ثلث رقبته العبد ثم ارحل الباقيين ومب جناية المكاتب ثم ان المكاتب عجز فدى في الرق
ما القول في ذلك قال يصير حق المقتضى له في ثلث العبد اما ان يودي عنه مولا ثلث قيمته او يبيع ذلك
الثلث له ويخيل للمولى فان شاء دفع الى الباقي ثلث العبد وان شاء فداه بالدية ويصير لثلث الباقي
من العبد لمولا لا حق لها فيه قلت ولم قال لان رقبته قد كانت وجبت له جميعا فلما عجز احداهم
رقت حصته مرز ذلك للسيد الا ترى ان عجز جناية جنيين ففي احداهما من جناية كان نصفه
للسيد وجناية الاخرين النصف الباقي في ثلث الاول قلت ارايت مكانا جنى جنايتين فقتل
احدهما مائة وفتل الاخر بحقه ثم عجز فدى في الرق كير يبيع الاخر من العبد قال نصفه او يودي عنه
مولا ويصير لنصف الباقي للمولى قلت ارايت مكانا جنى جنايتين فقتل احدهما مائة على رقبته
فقتل احدهما بنصف رقبته المكاتب يسحق فيها شرنا المكاتب عجز فدى في الرق وفي يد ما لا كثير لا يفي
عكا ثبته ما القول في ذلك قال يودي الى المقتضى له نصف قيمة العبد من ذلك ويخيل للمولى فان شاء دفع
نصف العبد الى الباقي وان شاء فداه بالدية قلت ارايت ان كان ما بيد المكاتب من المال حيث

عجز قدر نصف قيمته ابودى ذلك كله الى المقتضى له قال نعم قلت ولم قال لان ذلك دين في نفسه
قلت ورايت ان كانا لما لا اقل من نصف القيمة ابيع نصف العبد فيما بقي ابودى عند المولى قال
نعم قلت ولم لا يكون للمقتضى له نصف ذلك الما ل واما دينه في نفسه فثبتا العبد قال لان المولى
لا يصل اليه من مال شي حتى يودي ما عليه من دين وان كان في نصف قيمته قلت ورايت ان
كان على العبد دين سوى ذلك قدر قيمة عرقبته ما القول في ذلك قال يضرب فيه المقتضى له نصف
القيمة ويضرب فيه الاخر الدين فيقسم ما به على ذلك فينظر الى ما بقي من دين صاحبه ليدن فيكون نصفه
في حصة المقتضى له يبيع فيها ابودى عنه مولا له المقتضى له ان دفع العبد ويكون ما بقي من دينه ودين
الاخر في النصف الباقي يبيع لهما ابودى لهما المولى بينهما قلت ولم لا يصير ما بقي في يدي
المالك من المال لصاحب الدين خاصة قال لان ما في يديه مال فهو بينهما لا يخصص لهما المقيم
دين عليه كله **باب** **جناية ولد المالك**
عليه قلت ورايت مكانا ولد له ولد في مكانه ثبته من امة له فقتله رجل خطا لمن تكون قيمته
قال المالك تب قلت وكذا ان جرح جراحة كانا رشف ذلك المالك تب قلت نعم قلت وكذا لو كان
اشترى ابنة في مكانه ثبته قال نعم قلت وكذا لو اشترى ابنة قال نعم قلت وكذا لو كان
اشترى ابن ابنة قال نعم قلت وكذا لو كان المالك ثبته اذا ولد له ولد في مكانه ثبته او اشترى قال نعم
قلت ولم قال لان ولد ما منها بمنزلة كسبهما قلت وكذا لو كان مكانا ثبته ولد في مكانه ثبته
وولد لولد ما ولد ما ولد لولد من كسبهما قال نعم قلت فان جنى على ولد ما ولد لولد ما ولد لولد
لها قال نعم قلت ورايت كسب ولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد
ولد المالك ثبته اذا ولد له في مكانه ثبته او اشترى قال نعم قلت ورايت ان جنى على ولد المالك ثبته جناية
فلم يخاصم في الجناية حتى ادت وعنفقت لمن يكون رشف تلك الجناية قال لا دم قلت ولم لا يكون للولد
قال لان ذلك بمنزلة كسبه وقد كان وجب لادم قبل ان يعنف الا ان يرى انه لو كان في يديه مال قد
اكتسبه قبل اداء المالك ثبته كان لادم وللاب وانه قد ولد له ولد الجناية عليه **قلت** ورايت ولد
المكانة اذا قتل رجلا خطا او جنى جناية ما القول في ذلك قال يفتى عليه بالاقل من الجناية
ومن قيمة رقبته ويسمى في الاقل من ذلك قلت فهل يلحق الامر من جناية الولد شي قال لا
قلت وان مات لولد قبل ان يفتى عليه لوبعد ما قضى عليه قال وان قلت ورايت ان عجز
الامر قبل ان يفتى على الولد بشي من الجناية ما القول في ذلك قال المولى بالخيار ان شاء دفع الولد
وان شافه بالجنانية قلت ورايت ان كان قضى عليه بالجنانية ثم عجزت الامم في الرق في التور
في ذلك قال ذلك دين في عرقبته يبيع فيها ابودى عنه مولا له قلت ورايت ان لم يكن في قيمته
وفله مل يكون في عرق الامر من ذلك شي قال لا قلت ورايت ان كان قد قضى على الابن بالجناية
ثم انما لم عجزت في ذلك في الرق وعليه ما من كثير ما القول في ذلك قال لا يبيع الامر في جنيتهما ويبيع
الولد فيما كان قضى عليه من ذلك قلت ورايت ان لم يفتى شي من ثمن الامر عن دينه ما مل بشر
غرماء الامر بغيره ودينهم غرماء الولد في ثبته قال لا قلت ولم قال لان دينه من الدين لا يفتى
من ثمنه من دين الامر قلت ورايت ان فضل من ثمنه شي عن دينه ما يكون في قيمة دين الامر قال نعم
قلت ولم قال لان الولد بمنزلة الامم لا يترى انه لو لم يكن على الولد دين يبيع في دين ابيه فكذلك لا يفضل
من ثمنه شي عن دينه **قلت** ورايت رجلا قتل لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد
لادم قلت ولم قال لان ثمنها لا ينظر الى انه لو قتل المولى كان عليه قيمته لها فكذلك المولى قلت

ارايته مكانا ثبته ولد في مكانه ثبته جنى الولد جناية ففتى عليه بالاقل من قيمته ومن الجناية
ثم انما لم عجزت في ذلك في الرق وعليه ما من كثير ما القول في ذلك قال لا يبيع الامر في جنيتهما ويبيع
عليها في هذه الجناية شي وانما يفتى على الولد ثبته ورايت ان ادت الامر فعنفقت على عجز ذلك
الضمان قال نعم قلت فان عجزت في ذلك في الرق قال لا يجوز ويكون ما كان من ذلك على الولد
ولا يكون على الامر من ذلك الضمان شي والضمان باطل قلت وكذا لو كان على الولد دين في ثمنه
الامر قال نعم قلت ولم صار هذا مكانا قال لان الولد ما كان من ذلك فهو عليه وليس بمنزلة
المملوك لهما الا ترى انها اذا ادت لعنفقت كان ذلك الدين على الولد وانه وان عجزت في ذلك
في الرق كان ذلك على الولد في عرقه دونها قلت ورايت رجلا كان ثبته عبد له وامرأته مكانا ثبته
واحدة وجعل يخدمها واحدة ثمن الما ثبته ولد في مكانه ثبته جنى على الولد جناية
او قتل خطا لمن يكون رشف جناية ثبته قال يكون ذلك كله لادم دون الاب قلت ولم قال لانه
من الامر ومن بمنزلة كسبهما الا ترى ان ما اكتسب الابن كان لادم دون الاب فكذلك الجناية
عليه قلت ورايت ان ادبيا فعنفقتا لمن يكون ما كان جنى على الولد قال لادم دون الاب قلت ولم
قال لان هذا كان لهما قبل ان يعنفقتا قلت ورايت ان قتل الابنة خطا ابنة من ذلك شي قال
نعم يفتى في الاقل من قيمته والولد لادم الا ان تكون قيمة الاب اقل من قيمة الامر فيسحق بهما
قلت ورايت ان ادبيا فعنفقتا لمن يكون تلك القيمة دينا لادم عليه قال نعم قلت
والاب في الجناية على الولد بمنزلة الاجنبي قال نعم قلت ورايت ان قتل الولد الامر مل يلزمه
شي قال لا قلت ولم قال لان ثمنها قلت وكذا لو قتل شي ولدها فقال نعم لا يكون جناية
واحدة منها على صاحبه شي لانه كان جنى على نفسه قلت ورايت ان جنى على الاب مل يلزمه
تلك الجناية قال نعم يلزمه الاقل من قيمته ومن الجناية وان ادبيا فعنفقتا كان ذلك دينا عليه
قلت ورايت ان قتل الولد الاب يلزمه من ذلك شي قال نعم يلزمه الاقل من قيمته
ومن قيمة ابيه يسحق فيها قلت فهل يلزمه من الما ثبته شي قال لا قلت ولم قال لانه حين
تسحق في الما ثبته قلت وكذا لو كان الولد قتل الامر وبقي الاب لم يلزمه شي من الما ثبته
ما دام الاب حيا قال لا اماما فيلزمه لانه بمنزلة امه قلت ورايت اذا قتل اباه خطا شر
ادتا الامر جميع الما ثبته فعنفقت مل يعنفق معها ولدها قال نعم ملحرا جنيها قلت فلم تكون
السعاية التي سعى فيها الولد من قيمة الاب قال تاخذ الامر حصته مما ادت عنه فياخذ ذلك من
الولد وما بقي من ذلك كان لورثة الاب ولا يرث الا ناكل الا ان يكون صغيرا لان قيمته على الاب كانه
ما ليرثه فتاخذ الامر من ذلك نصيبها الذي دت عنه ما و ما بقي فهو على ما وصفت لك قلت
فلن يكون ما بقي من ذلك قال لورثة الما ثبته كان له ورثة احرار والا فهو للمولى قلت ولا
يرث المرأة من ذلك شي قال لا يلى قلت ولم قال لانه قد مات وهو مكانا فعنفقتا جميعا حيث
ادت قلت فهل يرث الولد من ذلك شي قال لا الا ان يكون قتل وهو صغير قلت ورايت
رجلا كان ثبته عبيدين له مكانا ثبته واحدة وجعل يخدمها واحدة فولد لهما ولدا في مكانه ثبته من امة
له ثم انما لا جنى على الولد او الولد جنى على الاب فهل يلزمه احداهما من جناية صاحبه شي قال لا
قلت ولم قال لان جناية ولد عليه وجناية على ولد كان جنى ما على نفسه **قلت** ورايت
ان قتل الما ثبته لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد ما ولد لولد
ومن يكون ذلك قال الاب قلت وكذا لو كان ادبيا فعنفقتا كان ذلك دينا عليه الاب قلت وكذا لو كان

كل جناية جنيت على الولد كان ذلك للاب قال نعم يا **ابن** **الشيخ** **الافرار**
المكان بالجنابة قلت ارايت مكانا اقترانه قتل رجلا او قطع يده من جوارق اقراره قال نعم
ويقتض عليه الاقل من قيمته ومن الجنابة يقتضي فيها ويقتضيه ذلك ما اقره مكانا قلت ارايت اداوى
فعتق من يلزمه ذلك قال نعم ذلك دين عليه قلت ارايت ان لم يقتض عليه حتى عتق من يلزمه
ذلك لا اقرار قال نعم قلت ارايت ان كان عجزا وقد كان اقربا بالجنابة ولم يقتض عليه ما يقتضيه عجزه هل
يلزمه شيء من ذلك قال لا قلت ولم قال لا لانه قد صار عبدا فلا يلزمه اقراره بالجنابة لان ذلك ليس
بدين عليه وانما يقتض عليه اذا كان مكانا قاتما اذا عجز ولم يقتض عليه بذلك فان اقراره باطل
قلت ارايت ان كان قد قضى عليه بالجنابة ثم عجز من يلزمه شيء من ذلك قال لا قلت ولم قال
لانه اذا عجز في الرق بطل اقراره لان اصل ذلك جنابة باقراره فلا يؤخذ به اذا عجز قلت ارايت
ان كان مقدرا على اليه ما كان قضى له به شرع من غير ما يرجع المولى فيلزمه ذلك قال لا قلت
ارايت ان كان قد ادعى اليه نصفه ونفى نصفه ثم عجز من يلزمه عزا ما كان عليه من ذلك
قال نعم قلت قلت يرجع السيد بشيء مما كان ادعى اليه من ذلك قال لا لانه قد اقر الى خيفة وهو
قول لا يورث ولا يورث الا في قضية واحدة اذا قضى عليه بالجنابة فلم يؤد بها حتى عجز صارت دينيا
عليه في عتقه يباع فيها الا ان يعديه مولاه لانها حين قضى بها صارت دينيا وتحوطت من اجل الجنابة
قبل العجز ولو لم يؤخذ بها في حال المكاتبه قلت ارايت مكانا اقترانه قتل رجلا عذرا ثم صالح
والمقتول من دمه على ما كان من جوارق ذلك ويقتض عليه به قال نعم قلت ارايت ان عجز المكاتب
بعد ذلك في الرق من يلزمه ذلك بعد العجز ويكون ذلك في رقبته قال لا قلت ولم قال لانه
قد صار عبدا وبطل عنه القصاص حيث صالحه فصار كما اقر بقتل خطأ فلا يجوز ذلك حيث عجز
قلت ارايت ان كان قد ادعى اليه ما كان صالحه هل يرجع بذلك عليه فيلزمه ذلك قال لا لانه قد اقر
الى خيفته رجلا لله عليه وقال ابو يوسف رحمه الله لما لا الذي صالحه عليه لازمه وان عجزت
قبل ان تدفعه اليه لانه دين عليه وهو بمنزلة ما قضى به عليه من الاقرار بالجنابة قلت ارايت
مكانا ثبتت ولدا في مكانا ثبتت اقرارا ثبتت اقرارها قد جنى جنابة على رجل من جوارق اقرارها
عليه قال لا قلت ولم قال لان ذلك انما يلزمه لو اقره فلا يجوز اقراره ما عليه قلت وان ادعت بعد
ذلك فعنتت قال وان قلت ارايت ان مات المولى وتزوج المملوك باخذ المقتول بالجنابة من ذلك
المال شيئا لان المكاتب قد اقرت له بالجنابة قال نعم قلت اقل من قيمة الولد ومن اقر بالجنابة
قلت ولم قال لان ذلك المال لها واقرارها على الولد بالجنابة جائز فيما ترك قلت ارايت ان
اقرت بدين على المولى يلزمه والولد يحكم ذلك قال لا قلت ارايت ان كان المولى مات
وتزوج المملوك بعد ذلك من جوارق ذلك في ذلك المال قال نعم قلت ولم قال لانها قد اقرت
بان عليه من فلا يلزمه ذلك المال شيئا حتى يؤدى عليه من الدين باقرارها الا ترى انه لو كان
على الدين ماله ما كان ينبغي فيه بما اكتسب للغير ما قلت فلم وانما تجعل ما اكتسب لولدها قال
لان في هذا بمنزلة عبدها الا ترى انها لو اقرت لغيرها في التجارة فاستدان دينها كان ما اكتسب
العبد للغير ما بيده من شرا او بيع او مال للغير ما فكله للولد ما قلت ان اقر الولد بان لا امر قد
جنت جنابة من يلزمه من ذلك شيء قال لا قلت ولم قال لانه لا يلزمه ما اقره من جنابة لان
ذلك لو جاز كان على الامر دونه قلت فان ماتت الامر وقد تركت مالا كثيرا ما القول في ذلك
قال يؤدى الى المولى ما بقي من المكاتبه وما بقي من ميراث المولى ويقتض في ذلك المالا الذي بقي بعد

المكاتب

المكاتبه على الولد الاقل من الجنابة ومن قيمة الامر قلت ولم قال لان الولد اقره من الجنابة الا امر قد
اقرانه قد لزمها الاقل من قيمتها ومن الجنابة الا ترى انه لو اقر بدين على الامر في هذه الحال لزمه
ذلك فيما ورث من الامر لا لميراث ميراث حتى يقتضى الدين والجنابة عليها دين فمن في هذا الوجه
مقتولة الدين قلت ارايت ان كان على الامر دين ببينة من جوارق اقراره بالجنابة على امر او بالدين
قال لا حتى يقتضى الدين الذي ببينة فان بقي شيء بدينه بعد ذلك قضى به الذي اقره به
قلت ارايت ان كانت الامر لم تدع شيئا يقتضى القاضى ان يقتضى فيما على الامر من جوارق اقراره الذي
كان اقره من جنابة الامر وموثر بها اليوم قال نعم يقتضى عليه القاضى ان يقتضى الاقل من
الجنابة ومن القيمة قيمة الامر قلت ارايت ان عجز بعد ذلك من يلزمه ذلك في رقبته قال لا
قلت ارايت ان كان قد ادعى ثم عجز في الرق من يلزمه ذلك من الذي ادا واليه قال لا قلت
ارايت مكانا ثبتت ولدا في مكانا ثبتت اقرارا ثبتت اقرارها قد جنى جنابة على رجل من جوارق اقرارها
قد كسبه من جوارق اقرارها قال لا يكون ذلك المالا الذي يترك الولد للغير ما الذين لهم البينة
فان فضل شيء كان للذي اقرت له الامر وان لم يقتض شيء فلا شيء له لان لا يمكن له ان لا بعد
ذلك فيكون ذلك المالا في ذلك قلت ولما لا يحكم قال لانما اكتسبه الولد فاما الملام
يقتول لاحق في مداه حتى يقتضى الدين لان ذلك ما بمنزلة عبدها وكسبه لها فاقترانها في ما يديه
جائز فان ادعت عتقت وعتق بطل اقرارها ذلك وكذلك ان عجزت فرت في الرق لم يكن بين
رقبة الولد من ذلك شيء وانما يقتضى بذلك ما ادمت مكانا ثبتت في ما يديه الولد لانه ما لها
قلت ارايت مكانا ثبتت ولدا في مكانا ثبتت اقرارا ثبتت اقرارها قد جنى جنابة
والولد يحكم ذلك ثم ان الولد قتل خطأ لمن تكون قيمته قال لا قلت ولم قال لان المكاتب
من اقر الجنابة في تلك القيمة التي اقرت بها الامر قال نعم يقتضى عليها في ذلك الاقل من الجنابة
ومن القيمة قلت ولم قال لان القيمة قد صارت مالا لها وقد اقرت بالجنابة فكانها اقرت بدين
على الولد الا ترى انها لو كانت اقرت بدين كان في هذه القيمة فكل ذلك بالجنابة قلت ارايت ان
قد عجزت فرت في الرق بعد ما قتل الولد من يكون تلك القيمة الذي اقرت له الامر بالجنابة قال
لا قلت ولم قال لان ذلك قد صار مالا للمولى قد بطل اقرارها حيث عجزت قلت وكذلك لو كانت
اقرت على الابن بدين قال نعم قلت ارايت لو كان قد قضى عليها بذلك القيمة قبل ان عجز ودفع
ذلك الى المقتضى له ثم انها عجزت بعد ذلك من يرجع المولى في تلك القيمة فياخذها من المقتول قال
لا قلت ارايت مكانا ثبتت ولدا في مكانا ثبتت اقرارا ثبتت اقرارها قد جنى جنابة على امر او بالدين
فرت في الرق ما يلزمه الولد ذلك الدين في عتقه قال لا قلت ولم قال لان الولد قد صار عبدا
للسيد فلا يجوز اقراره ما في ذلك قلت فان كانت قد اقرت بان الولد قد جنى جنابة ثم عجزت
فرت في الرق من جوارق ذلك لا اقراره ولا يلزمه الولد قال لا قلت ولم قال لان اقرارها في ما ذكرت على
الولد باطل **باب** **المكان** **بوجه** في داره قتل او اشترع
شيئا من داره فيصير لسانا او يضع حجر في الطريق او يحفر بيرا او يحدث شيئا في غير ذلك قلت
ارايت مكانا ثبتت في داره قتل ما القولي ذلك قال يقتضى على المكاتب قيمته بشيء نيا قلت
ارايت ان كانت قيمته عشرة اقد او اكثر ما القول في ذلك قال يقتضى عليه بعشرة الا ان لا
عشرة درهم قلت ولم قضيت عليه بما وجدته في داره قال لا لانه ذلك بمنزلة جنابته الا ترى
انه لو وجد قتيلا في داره كان على ما قلته قلت ارايت مكانا ثبتت قتيلا في داره ما القول

في ذلك قال ليس على احد شيء قلت ولم قال لا نه وجد قبلا في داره فلا يقضي عليه بغيره
تترك ولا يكون في ذلك منزلة المقتل والحر او قبلا في داره مثل تكون دينه على عاقلته قال
نعم ومذاقنا في حقيقته وقال ابو يوسف ويحمد لا نرى في الحر ايضا دين ولا قسامة الا
تفيلاج وارتفعه قلت وازايت مكاتبنا وجد قبلا في دار مولاه ما المولى في ذلك قال على
المولى قيمة المكاتب في ما له قلت ولم قال لا نذر المولى صغير المولى سواء ما اعندى كالمولى لو قتله قلت
ايتان كان المكاتب لم يدع شيئا سوى قيمته وليس في قيمة المكاتب وفاء بالمكاتب شيئا على المولى
شي قال لا قلت ولم قال لا نه نزل عنده قلت حتى يحصل عليه القيمة قال لا اترك المكاتب وفاء
وكان في قيمته وفاء لا نه يقضي عليه بالقيمة ويكون المولى ياخذ مكاتبته من ذلك ويكون في ميزان
لورثة المكاتبان كان له ورثة احرار قلت ازايت ان لم يكن له وارث غير المولى وقد قتله هل يرثه
قال لا ويكون ميراثه لا قريب لنا من ماله قلت ولم لا يرثه قال لا نه قال قلت ازايت اذا وجد
قبلا في دار مولاه يقضي عليه بالقيمة وقد تركها لا كثير وليس وارث غير المولى بل يرثه بعد ما يشي
المكاتب قال نعم قلت ولم وقد قضيت عليه بالقيمة قال لا نه هذا ليس بمنزلة جناية بيده
الا ترى لو ان رجلا وجد قبلا في داره بغيره لابل وكانا الدين على عاقلته فكذلك المكاتب
فانما يحرم لقائل الميراث اذا كان قاتلا بغيره قلت ازايت مكاتبنا وجد في داره قاتل يقضي عليه
بالقيمة ثم يحرم ما القول في ذلك قال يكون ذلك قينا في عنقه فاذا ادى عنه مولاه والابيع قلت
ولم قال لا نه اذا قضى عليه بالجناية فقد صار ذلك دين اوان لم يقض في جناية على حالها في عنقه
يدفع بها او يغدى قلت ازايت مكاتبنا حفر بئر في طريق فوقع فيها انسان فمات ما القول في ذلك
قال يقضي بغيره يسقى فيها قلت وكذلك ان وضع حجر في طريق فغثر به انسان فمات قال نعم
قلت وكذلك ان صب ما في الطريق فزلق به انسان فمات قال نعم قلت وكذلك اذا اشبع
كيفا او ميزابا او حجر من داره فاصاب انسانا فقتله قال نعم قلت وكذلك ان كان سابقا
او قايلا فاقوا انسانا فقتله قال نعم يكون جميع ذلك جناية في عنقه فيقضي عليه بالاقل
من قيمته ومن الجناية قلت وازايت مكاتبنا احتقر بيرا في طريق ثم ادى المكاتب فغرق بئر
سقط في البئر انسان فمات ما القول في ذلك قال يقضي عليه بغيره يوم احتقر البير قلت
ازايت ان كانت قيمة عشرة الاف درهم او اكثر قال يقضي عليه بعشرة الاف درهم لا عشرة
درهم قلت ازايت ان وقع في الماء بعد فمات او خرقا كسرت يده او جرحته جراحة ما القول في ذلك
قال يقضي عليه بالاقل من قيمته ومن قيمة الصدا الواقعة في البير ومن ارسل الجناية فقتل
القيميين يقضي على المكاتب بغيره يوم وقع فيها او بغيره يوم احتقر البير قال ينظر الى قيمته
يوم احتقر البير والى الجناية فيقضي عليه بالاقل من ذلك قلت وكذلك لو وقع فيها انسان
ومو مكاتب قال نعم قلت ازايت مكاتبنا احتقر بيرا في طريق فوقع فيه الف درهم فزادت القيمة
حتى صارت الفين ثم وقع في البير رجل فمات ما القول في ذلك قال يقضي على المكاتب بالف درهم
يسقى فيها ويقضي عليه بالجناية بغيره يوم احتقر البير قلت ولم قضيت عليه بالقيمة يوم
احتقر البير وانما دفعت الجناية بعد ذلك قال لا نه الجناية كانت ودفعت يوم احتقر البير الا ترى
لو ان عبدا احتقر بيرا شر لعنة مولاه ثم سقط فيها رجل كان على المولى قيمته ولو لم يكن هذا هكذا
كانت لدية على عاقلته المولى ومن جعل الجناية يوم وقع فيها الرجل فيبقي لدية يقضي بها على
العاقله قلت وكذلك لو كان مكاتب وضع حجر في طريق فوقع فيه الف درهم فمات قيمته حتى صار

الفين

البقي ثم عثر بالخير رجل مات قال نعم يقضى عليه بقيمته يوم مروه من الحج قلت ذلك لك لو صمتما
فترلق به انسان فقتله قال نعم يقضى عليه في جميع هذا بقيمته يوم مروه فقلت لك السعي ولا ينظر الى القيمة
يوم مروه فقتل الجاني لانه بمنزلة الجاني من عندنا يوم مروه فقلت لك لو لم يكن هذا هكذا كان اذا اصاب
شيء بعد ما يعثر المكا تيب كان على ما قلته سعيين فمما لا ينظر الى قيمته يوم احتقر البير ووضع الحجر
قلت اذ ايت مكاتبنا وجدناه اوه قتل فعلم بالقتيل يوم علم بقيمة المكاتب الف درهم باي شيء
يقضى عليه قال بقيمته يوم وجد القاتل في ذارعه قلت اذ ايت ان قامر المكاتب البينة انه كان في
داره هذه منذ سنة وقيمت يوم ميذ الف درهم او علم بذلك قال يقضى عليه بقيمته عما قامر عليه
البينة الف درهم قلت ولم قال ان ذلك بمنزلة جنايته ومنزلة ما ذكرت لك من حجر البير وضع
الحجر وغيره قلت اذ ايت المكاتب اذا احتقر شيئا في طريق شران المكاتب حتى جنايته بعد ذلك فقتل
رجلا خطاه فجاء الى المقول بحاصمه فقتل على المكاتب بقيمته فاداما اليه ثم وقع انسان في البير
فمات ما القول في ذلك قال ليس لك الواقع في البير الذي اخذ القيمة فيكون بينهما نصيبين ان
كانت قيمته يوم احتقر البير ويوم حتى على الثاني سواء قلت ولم يشاركه قال لان المكاتب قد
كان حتى يوم احتقر البير ومنه على بمنزلة مكاتب قتل قتيلين قلت اذ ايت ان كانت قيمته يوم
احتقر البير الف درهم وقيمت يوم قتل الثاني ما القول في ذلك وقد اخذ الى المقول البير قال
يسلم له الف منها خاصة والالف الباقية يضرب فيها الى المنقول بنسخة الف ويضرب فيها
في الواقع بعشرة الف قلت ولم صار هذا هكذا قال لانه بمنزلة مكاتب قتل قتيلا بقيمتين الف
فلم يضر عليه بشي حتى قتل اخر وقيمت الفان فتكون الف الاولى في الثاني خاصة والالف الباقية
بينهما على ما وصفت لك **قلت** اذ ايت المكاتب انما احتقر شيئا ثم نادى
قيمته حتى صارت الفين ثم وقع في البير رجل فمات ما يلزم المكاتب قال بقيمته يوم احتقر البير قلت
اذا ايتان وقع فيها انسان بعد ذلك وقد عمر القيمة الاولى قال يشتركان في تلك القيمة
فيفسماها نصيبين وليس على المكاتب شيء بعد القيمة الاولى قلت وكذلك ان وقع فيها انسان
بعد ذلك اخر قال نعم يشتركون في القيمة الاولى ولا يلزم المكاتب شيء بعد ذلك ابدا من وقع
في البير سوى القيمة الاولى قلت ولم لا يلزم المكاتب قيمة بعد القيمة الاولى وانت تقول لو ان
مكاتبنا قتل قتيلا فقتل عليه بالقيمة ثم قتل اخر بعد ذلك فقتل عليه بقيمة اخرى قال لانه جاني
يوم احتقر البير فصا ركس ووقع فيها بعد ذلك كان حتى عليهم يوم ميذ لا تترى الى افضى عليه في البير
بقيمته يوم احتقر البير فصا رجلا كل من وقع فيها بعد ذلك كان حتى عليهم يوم ميذ لا تترى الى
افضى عليه في البير بقيمته يوم احتقر البير واجعل ذلك كان حتى عليهم يوم ميذ لا تترى الى
هكذا لم افضى عليه بقيمته يوم احتقر البير وفتضيت عليه بقيمته يوم وقع فيها فلا ينبغي ان يجعل
عليه شيء في قول من لا يجعل الجاني يوم احتقر البير جنايته بعد ذلك **قلت** اذ ايت مكاتبنا
ما لا يابط له فتقدم اليه فيه شقطة الحايط على انسان قبل ان يهدمه فقتله ما القول في ذلك
قال لا يلزم ذلك المكاتب في عنفه يقضى عليه بان يسقى فيه قلت وهذا بمنزلة البير يحرق ما او
الحجر يضرم في الطريق قال نعم قلت اذ ايت مكاتبنا اشترع كنيئا الى الطريق فوقع الكنيف على انسان
فقتله ما القول في ذلك قال لا يضر المكاتب بقيمته قلت ولم قال لان مكاتبنا احبث المكاتب فاذا
اصاب انسانا فعليه لقمان **باب**
او يسنه لك من الاحوال قلت اذ ايت مكاتبنا القصب جلا عبدا فمات العبد في يديه وقيمت

پایان

العبد أكثر من قيمة المكاتب ما التوق في ذلك قال المكاتب منا من لقيمة العبد ما بلغت
ويكون ذلك ديناً في عتقه قلت ولم قال لأن هذا ليس بجناية وإنما هذا عصب قلت وكذلك لو
استهلك ما لا رجل أو دابة أو ثوباً أو غير ذلك قال نعم ومما من ينجس ما استهلك من مذهبها
ما بلغ قلت أرايت مكاناً اغتصب دابة فقتلها ما القول في ذلك قال على المكاتب قيمتها بالغة
ما بلغت قلت ولم قال لأن هذا ليس بمنزلة الجناية وإنما هذا منزلة ما استهلك من الأموال قلت
أرايت مكاناً اغتصب رجلاً عبداً وقيمة العبد درهم شرذاً وت قيمة عتق صارت تساوي لغيره والكا
يساوي لغيره ثم إذا مكاتب قتل العبد ما القول في ذلك قال لو قتل العبد الجاني إن شاء ان يقضيه
قيمه يوم الغنصه منه وإن شاء ان يقضيه قيمته يوم قتلته منه قلت ولم قال لأنه هو جاني عليه
في هذا الوجه وقتله فهو ضامن لقيمه يوم قتلته لا أن تكون قيمته أقل من ذلك فيكون عليه لا أقل
قلت أرايت أن ماتت وقيمتها ألفان لم يمد هذه المنزلة قال لا ما معاً فيضمن قيمته يوم الغنصه وليس
مذاكل الجناية إذا جنى مؤلفه قلت أرايت إذا اغتصب المكاتب عبداً وقيمتها ألفان شرذاً قيمة
العبد حتى صارت ألفين ثم إذا مكاتب قتل العبد ثم قتل رجلاً آخر بعد ذلك خطأ قبل ان يقضى عليه
بقيته العبد ما القول في ذلك قال لو قتل العبد الجاني إن شاء من قيمة العبد يوم قتلته فيقضى
على المكاتب بقيته يسقى فيها لولي المقتول ولو قتل العبد بقتلها على دية المقتول على قيمة العبد
قلت ولم قال لأن المكاتب قد جنى جنايتين يترددان على قيمته فقسمت قيمته بينهما على قدر الجناية
قلت أرايت أن اغتار المولى ان يقضيه قيمته يوم الغنصه وكانت أكثر لقيمتين ما القول في ذلك
قال إذا اغتار المولى ان يقضيه قيمته يوم الغنصه قضى على المكاتب بقيمة العبد يوم اغتصبه بالغة
ما بلغت تكون ذلك ديناً في عتقه يقضى لولي المكاتب على المكاتب بقيمة رقبته يسقى فيها قلت
ولم وقد قلت في الهالك لول يشتركان فيهما على قيمة العبد وعلى الدية قال لأن العبد إذا ضمن قيمة
العبد يوم قتلته فقد صار ذلك جناية فلا يضمن في الجناية إلا قدر قيمته لا تترى لو أن مكاتباً
جنى جنايتين تترددان على قيمته لم يقض عليه إلا بقيته فاما إذا ضمنه قيمته يوم الغنصه فذلك
منزلة ما لا يقتضيه فصار ذلك ديناً عليه فلا يشترك صاحب الجناية في قيمته لا تترى لو أن مكاتباً
قتل قتلاً خطأ وعليه دين أو اغتصبه ما لا شر جنى جناية كان يقضى على المكاتب لصالح الجناية
بقيته ويكون الدين في عتقه يسقى فيه قلت أرايت رجلاً مكاتب نصف عبداً فاستهلك
العبد ما لا رجل أو اغتصبه شيئاً فاستهلكه ما القول في ذلك قال يكون ذلك ديناً في عتقه يسقى
فيه قلت ولم لا يباع النصف الذي لم يكاتب في نصف الدين قال لأن نصفه مكاتب ولا يجوز بيع النصف
الذي لم يكاتب قلت ولم قال لأنه قد جرى فيه عتق غيره قلت أرايت مكاناً تبتد ولدت في مكانتها
ثم إذا مكاتب اغتصب ما لا دابة فاستهلكها ما القول في ذلك قال يلزم ولذا
ما كانت الامرا غنصت فيقضى على الولدان يسقى في مكانته وفاء ذلك الدين قلت ولم قال
لأن ذلك ليس على الامرا لا تترى لو كان على الامرين ليقضى على الولدان يسقى فيه قلت أرايت جميع
ما استهلك المكاتب من الأموال والدواب والعروض يكون ذلك بمنزلة الدين في عتقه قال نعم
بالأما بلغ ولا يشبه هذا الجناية في النفس والجراحات قلت أرايت مكاناً قطع يد عبداً
قيمة المقطوعه يزيد أكثر من قيمة المكاتب ما شيء يقضى عليه قال بقيته قلت ولم قال لأن هذا
جناية وما جنى العبد من جناية خطأ في نفس غيره فاحرازاً ومملوكاً فانه يقضى على المكاتب بالقتل
من الجناية ومن قيمته قلت أرايت مكاناً اسود عذ رجل عبداً له فقتل المكاتب العبد خطأ ما القول

في ذلك

في ذلك قال لا يقضى عليه إلا أقل من قيمته ومن قيمة العبد قلت أرايت أن اسود عذ رجل ما لا فاستهلكه
قال لا يقض جميع ذلك ويكون ديناً في عتقه بأدب الجناية على المكاتب
قلت أرايت مكاناً قتل عبداً وله ورثة أحرار وليس له وارث غير المولى فلم يترك وفاء وقيمتها وفاء
بالمكانة قال لا يكون في هذا قصاص من على القاتل القيمة يوقى بها فيستوفى منها المولى بقيته مكانته
وما بقي فهو ميراث لورثته إذا كان له ورثة سوى المولى فإن لم يكن له وارث غير المولى فقيده القصاص
قلت أرايت رجلاً قتل مكاناً عبداً وقد تترك المكاتب وفاء وذلك أحراراً ما القول في ذلك قال
يقض من القاتل قيمته في ماله ولا قصاص عليه قلت ولم وقد قتلته عمداً قال لا لا يدرى لم يجعل
القصاص لا تترى أن المولى يأخذ من تركته مكانته وما بقي فهو ميراث لورثته وإنما الحق الحق
بعد الموت ولا يجعل نيل القصاص للمولى ولا لورثته قلت أرايت أن يجتمعوا جميعاً على قتل المولى
والمولى ممل بقتله لك قال لا ولكن عليه قيمته في ماله قلت أرايت أن لم يبع المكاتب شيئاً من التوبة
في ذلك قال لا قصاص من هذا الوجه للمولى قلت ولم قال لأنه قتل عبداً أرايت أن كان قد ترك
وفاء ولا وارث له غير المولى ما القول في ذلك قال لا قصاص من هذا الوجه للمولى قلت ولم قال لأنه قد ترك
قتل عبداً قلت ولم وقد ترك ميراثه إذا كان له وارث وليس على قاتله قصاص قال لأن المولى هو وارثه
في هذا الوجه عبداً كان أو حراً ومولى له ماله ماله ماله ماله يوسف وقال لم لا وفاء فيه
ولا قصاص على قاتله لأن الحق إنما وارث المولى من المكاتب والمكاتب لم يكن له قصاص فلهذا لا يكون
لورثته قصاص قلت أرايت مكاناً قتل عبداً وله ورثة أحرار وليس له وارث غير المولى فلم يترك
وفاء وقيمتها وفاء بالمكانة قال لا يجوز في هذا قصاص من على القاتل القيمة يستوفى منها
بقيمة مكانته وما بقي فهو ميراث لورثته قلت أرايت رجلاً قتل مكاناً خطأ يكون ذلك
على عاقبته قال نعم قلت أرايت أن قطع يده أو فناء عينيه أو جرحه جرحاً ما على الجاني قال يقض من
الجاني نصف قيمة إذا قطع يده أو فناء عينيه فذلك لك جميع ما جنى عليه في جوارحه قلت أرايت أن كان
ذلك خطأ يكون ذلك على عاقبته الجاني قال لا ولكن يكف عليه في ماله قلت ولم قال لأن المكاتب تترك
العبد لأن العاقلة لا يضمن من العبد والمكاتب ما دون النفس قلت أرايت عبداً قطع يده مكاتب
أو جرحه جرحاً ما القول في ذلك قال يكون ارش جنايته في عتق العبد فان شاء مولاه فداءه وإن شاء فداءه
قلت أرايت أن اغتار المولى مع العبد وقضى القاضي بذلك عليه ثم إذا مكاتب جرحه جرحاً في الرق قبل
ان يقض العبد ما القول في ذلك قال لا العبد للمكاتب قلت أرايت رجلاً قطع يده مكاتب خطأ
أو فناء عينيه ما القول في ذلك قال على القاطع ما نقص من قيمته قلت ولم وقد قطعت يده قال
لأن المكاتب ليس بمنزلة العبد ولا يقدر على دفعه فلا يضمن القاطع إلا ما نقصه وهو في ذلك بمنزلة
المدرور ولم لو لا تترى لو أن رجلاً قطع يده أو فناء عينيه كان عليه ما نقصه فذلك المكاتب
قلت أرايت رجلاً جنى على مكاتب جناية فقطع يده أو فناء عينيه ثم إذا مكاتب جنى على ذلك
الرجل جناية شراراً المكاتب تجزى قبل ان يقضى عليه ما القول في ذلك قال لا يضمن الرجل ارش الجاني
على المكاتب المولى ويجوز للمولى أن شاء دفع العبد عما كان جنى على الحر وإن شاء فداءه قلت ولم جعلت
على الحر ارش الجناية وقد جنى العبد عليه قال لأن ذلك قد كان وجب عليه قبل ان يجنى المكاتب عليه
قلت أرايت أن كان جنى المكاتب على الحر ثم جنى الحر عليه ثم جنى العبد عليه ما القول في ذلك
قال يجزى للمولى فان شاء دفعه فإن شاء فداءه فان دفعه بطلت جناية الحر عليه وإن فداءه دفع المولى
على الحر فداءه من ارش الجناية قلت ولم قال لأن المكاتب كان يدا الجناية فلما دفع إلى الحر صار مكان

خطفه عليه كما ما جنى على عبده واذا افاده صار الارش للمولى على الجاني قلت ارايت رجلا كاتب نصف
عبده ثم ان رجلا جنى على المكاتب جناية ما القول في ذلك قال لا يصح ان يرش الجناية فيكون نصف مال
المكاتب ونصف المولى قلت ارايت ان قطع رجل يد المكاتب في القول في ذلك قال لا يصح ان ينقصه
فيكون نصف ذلك المكاتب ونصف المولى قلت ولم قال لان نصفه عبده لم يكن له ولا يكون هذا
ممنزلة لو كان مكاتباً كله وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كاتب نصف عبده فهو
مكاتب كله وما جنى عليه فهو له **باب** **عبد المكاتب بجاني**
قلت ارايت عبد المكاتب بجاني جناية فقتل رجلاً خطأ او جرحه جرحاً ما القول في ذلك قال ذلك فمقتله
ان شاء المكاتب دفعه وان شاء فداه قلت فان فداه بجميع ادية من يجوز ذلك قال نعم قلت ارايت
ان يقتل القاضى على المكاتب ادية واخار المكاتب المكاتب على عبده ملكه لدية ديناً عليه قال نعم
قلت ارايت ان يجزى المكاتب بعد ذلك في الرق ما القول في ذلك قال يكون له ديناً في عتقه
فان ادى عنه المولى والا يبيع قلت ارايت عبد المكاتب بجاني جناية على مولى المكاتب ما القول في ذلك قال
جنايته على مولى المكاتب وعلى غيره سواء ويجزى المكاتب فان شاء دفعه وان شاء فداه قلت ارايت مكاتباً
اقتل عبداً له انه جنى حياية فقتل رجلاً خطأ او جرحه جرحاً ما يجوز ذلك قال نعم ويقتضى به
القاضى ويجزى المكاتب فان شاء دفعه وان شاء فداه قلت ولم جاز هذا قال لا عبده فاقدر عليه
جائز قلت ارايت عبد المكاتب اذا قتل رجلاً خطأ فصاح المكاتب والمقتول من ذلك على صاحب قل
يجوز ذلك قال نعم قلت ويصير ذلك ديناً على المكاتب قال نعم قلت ولم قال لا يترحق قد لزم
عبده فصله عنه جائز قلت ارايت ان يجزى المكاتب بعد ذلك هل يكون ذلك الصلح ديناً في عتق
المكاتب قال نعم قلت ارايت عبد المكاتب بجاني جناية ثم ان المكاتب باعه وهو يعلم او لا يعلم
ما القول في ذلك قال لا يبيعه جائز علم او لم يعلم ويضمن المكاتب قيمة العبد ان كان باعه وهو لا يعلم
بالجناية وان باعه وهو يعلم بالجناية فهو ضامن لجميع الجناية قلت ولم ضمنه جميع الجناية قال
لان قد اخار العبد حيث باعه لا تترى انه لو اخار العبد لم يجزى عليه قبل ان يبيعه كان بالخيار ان شاء
فداه وان شاء دفعه قلت ارايت عبد المكاتب بجاني جناية ثم كاتب المكاتب بعد ذلك العبد هل
يجوز مكاتبته قال نعم قلت ولم قال لا لانه لو باعه جاز يبيعه فكذا مكاتبته قلت ارايت عبد
مكاتباً جنى فقتل رجلاً خطأ ثم اذا لعبده مات من صاحب الجناية على المكاتب شي قال لا قلت
ولم قال لان الجناية كانت في عتق العبد قلت ارايت عبد المكاتب لو فداه وجعل عتقه بغير ادية
او جدد افعه فبى ما القول في ذلك قال لا يجزى المكاتب فان شاء دفع العبد واخاف قيمته وان ادى ان
يدفع فلا شيء له والمكاتب في ذلك بمنزلة الحر قلت ارايت ان يباع المكاتب لعبده بعد ذلك اذ كاتبه
وقد برى العبد من ذلك هل له على الجاني شيء قال لا قلت ولم قال لان هذا اختيار من ومحمد قول
ابي حنيفة ومحمد له على الجاني ما نقصه **باب** **الرجل وكاتب**
نصف عبده ثم بجاني جناية قلت ارايت رجلاً كاتب نصف عبده له هل يجوز المكاتب ثبته قال
نعم قلت ارايت ان جنى المكاتب جناية فقتل رجلاً خطأ ما القول في ذلك قال لا يصح المكاتب في نصف
قيمته لولى المقتول ويضمن له المولى نصف قيمته قلت ولم قال لان نصفه مكاتب ونصفه رقيق
فما كان في عتقه من ذلك فنصفه على السيد ونصفه على المكاتب يسقى فيه قلت ولم لا يدفع السيد
النصف الذي لم يكن مكاتباً لولى المقتول قال لان نصفه مكاتب فلا يقدر على دفع النصف الباقي الا
بشرط ان لو باعه لم يجزى ببيعه فكذلك لا يقدر على دفعه قلت ارايت ان جنى جناية دون النفس

او قتل خطأ قال لا ينظر الى جنابته والى قيمته فيلزمه الاقل من ذلك فيكون نصف ذلك على السيد
ونصفه على المكاتب يسقى فيه قلت ارايت ان جنى هذا المكاتب جناية فقتل رجلاً خطأ فقتل على السيد
بنصف القيمة والنصف على العبد ثم ان المكاتب جرحه في الرق ما القول في ذلك قال لا يصح نصف
القيمة في نصف العبد الذي كان يقتضى بها على المكاتب ديناً فان ادى عنه مولاة والا يبيع فيه نصف العبد
والنصف لباقي دين على المولى قلت ولم قال لان القاضى قد قضى بذلك قبل ان يجزى فصار ذلك ديناً له
على السيد في نصف العبد فلا يتحول ذلك من جاله قلت ارايت رجلاً كاتب نصف عبده ثم ان العبد
جنى حياية فقتل رجلاً خطأ فقتل القاضى على العبد ما ذكرته على المولى ثم انه قتل رجلاً خطأ ما القول
في ذلك قال لا يقتضى ايضاً ما ذكرته في رقبته المكاتب على المولى ما ونصفه ذلك الا ان لا يبيع الا الاول
في حصته المولى ولا يضمن المولى الا نصف قيمته قلت ارايت ان يجزى بعد ما قضى عليه الجناية الاول
قبل ان يقتضى عليه الاخر ما القول في ذلك قال لا يقتضى له نصف القيمة في نصف العبد من بين
ونصف على السيد ويجزى السيد فان شاء دفع العبد الى المقتضى عليه الثاني فان شاء فداه فان دفعه
كان الاول نصف قيمته وديناً في نصف العبد يباع له ذلك النصف او يؤديه السيد لدفع المولى
العبد ونصف القيمة على المولى قلت ارايت رجلاً كاتب نصف عبده له ثم ان المكاتب قتل رجلاً خطأ
ولم قال ولم جاز هذا قلت ارايت ان جنى ولد مكاتب جناية ما القول في ذلك قال لا ينظر الى
الجناية والى القيمة فيقتضى على الولد الاقل من ذلك فيكون نصف ذلك عليه يسقى فيه ونصفه
على المولى قلت ولم يلزم ذلك النصف المولى قال لان الولد عتق لثبته ونصفه المولى قلت
ارايت ان اعتق السيد المولى بعد ما جنى الولد جناية ما القول في ذلك قال لا امر كل امرئ بعتق
نصف الولد ويسقى بنصف قيمته المولى قلت ولم قال لان الولد يعتق منه عتقاً اماً كان كوث
من لا امر لو كانت المكاتب ثبته فعتق نصفها ونصف ولدها فكذا لك عتق السيد الامر قلت
اذا ابتاع الجناية التي جنىها ما الولد مكاتباً قال لا نصف على الولد يسقى فيه ونصف على المولى ذلك
ولم قال لان نصفه لك قد لزم المولى يوم جنى الولد ويسقى في العبد المولى بنصف قيمته
قلت ارايت ان كان المولى انما عتق الولد وقد جنى جناية ولم يعتق الامر ما القول في ذلك قال
الولد حر وينظر الى الجناية والى القيمة الولد فيقتضى عليه الاقل من ذلك فيكون نصفه ديناً على الولد
يسقى فيه ونصفه على المولى فيما له قلت ولم قال لان الجناية يوم جنى الولد كان وجب نصفه عليه
ونصفه على المولى قلت ارايت رجلاً كاتب نصف عبده له فولدت له ولداً بعد ذلك ثم ان الولد جنى على
امه جناية او جنى الامر على ولد مكاتباً جناية لم يلزم ولد امه من جناية الاخرى قال نعم يلزم
كل واحد منهما من جناية على صاحب الاقل من جميع قيمته ومن نصف الجناية فيكون نصفه ذلك على
المولى ونصف الجاني على المولى قلت ارايت ان جنى امر جناية ثم ان امره مات قبل ان يفتق عليها
ولم يبيع شياء ما القول في ذلك قال ولد ما بمنزلة ما وينظر الى الجناية والى القيمة الامر ويكون نصف
الاقل من ذلك على الولد ونصف على المولى يسقى الولد في قيمته من ذلك ويسقى ليا على امه من
مكاتبته قلت وكذا ذلك ان كان قضى على الامر قال نعم قلت ارايت ان جنى الولد بعد ذلك جناية
ثم انه يجزى في الرق وقد كان فقتل عليه جناية امه قال يصير ما كان يقتضى عليه من جناية امه
ديناً في نصفه ويجزى المولى فان شاء فداه وان شاء دفعه الى صاحب الجناية ولا يبيع المقتضى له
بنصفه نصف القيمة لان الدين من امه فاذا دفع جناية نفسه فترحق من دين امه لا تترحق
دينه الحق من دين امه فكذا لك الحق من دين امه قلت ارايت رجلاً اذا كاتب نصف عبده له

شران العبد جني جنانية فاعتق السيد العبد ما القول في الشكال ينظر الى الجنانية والى قيمة العبد
فيكون نصف الاقل من ذلك على المولى ونصف على العبد يسعني فيلانة قد كان لزم ذلك قبل ان
يعتقه قلت اذا ابتاد اكا تبه لرجل نصف عبيد جني جنانية ثم كان نصف الباقي بعد ذلك
لجني جنانية اخرى ما القول في ذلك ولم يكن قضى الاول بشي قال ينظر الى الجنانية الاولى والى قيمة
العبد فيكون نصف الاقل من ذلك على السيد وينظر الى نصف جنانية الاول وجنانية الاخر والى قيمة
العبد فينقض عليه بالاقل من ذلك فيكون ذلك يسعني ما على نصف جنانية الاخرية بنصف القيمة
خاصة والنصف الباقي على قدر جنانية ما بينهما قلنت ولم قال لان الجني عليه الاول قد كان
وجب له نصف ذلك على المولى ونصف على المكاتب فما كان على المولى فهو دين عليه ونصف الجنان
في نفسه فيقسم نصف قيمته على نصف الجنانية الاولى وعلى نصف الجنانية الاخرة فيقسم بينهما على ذلك
قلت ارايت اذا كانت لرجل نصف عبيد لجني جنانية فلم يقض بها عليه حتى كاتب السيد نصف
الباقي شرانه جني جنانية اخرى شرانه عجز في الرق ما القول في ذلك قال لا السيد بالخيار ان شاء
دفع العبد اليهم وان شاء فداه قلت ولما قال لان العبد قد عجز قيل ان يقضى عليه بشي فكان
الجنانيين كانا بعد العجز قلت ارايت ان كان قضى عليه بالجنانية قبل ان يجني الثانية ولم يقض
عليه بالثانية ثم عجز في الرق ما القول في ذلك قال يكون للمقضى له نصف ما كان قضى به
على السيد ونصفه دين في نصف العبد ويجوز السيد ان شاء دفع العبد الى الثاني وان شاء فداه
فان دفعه اليه نفعه الاول بنصف ما كان قضى به عليه في نفسه فان ادى عنه المدفوع اليه ولا يبيع
في ذلك قلت ارايت رجلا كان نصف عبيد جني جنانية ثم كاتب السيد الباقي بعد
ذلك لجني جنانية اخرى شر عجز عن المكاتبه الاولى مل يرد ذلك النصف الاول في الرق ويكون النصف
الباقي على المكاتبه قال نعم قلت فماذا لالجنانية قال ينظر الى الجنانيين والى قيمة العبد فينقض
على المولى بالاقل من قيمته ومن جني جنانية الاول ونصف جنانية الاخر فيكون نصف جنانية الاول
في نصف قيمة العبد على المولى خاصة ونصف جنانية الاول ونصف جنانية الاخر في نصف قيمة
العبد فيقسم بينهما على قدر جنانيتهما وعلى المكاتب لصاحب الجنانية الاخرى الاقل من النصف نصف
جنانيته ومن نصف قيمته قلت ولم قال لانه يقضى عليه بشي من الجنانيين حتى عجز فكانه جني
في الحال التي خوصم فيها قلت وكذلك ان عجز عن المكاتبه الثانية ولم يجز عجز الاولى قال نعم
الا ان المولى لا يعجزهما الا الاقل من نصف قيمته ومن نصف جنانية الاول ونصف جنانية الاخر
فيقسمان ذلك على قدر نصف جنانيتهما ويقضى على المكاتب في النصف الذي كوتبه ولا للاخر ولا الاول
بالاقل من نصف جنانيتهما ومن نصف قيمته وهذا كله قياس قولنا في جنينة واما في قولنا في يوسف
ويحمد فاذا كانت لرجل نصف عبيد فهو مكاتب كله والحكم فيه كالحكم في المكاتب باب

الرجل يكاتب عبيدين له مكاتبه واحدة فيجني احدهما على صاحبه او على غيره قلت ارايت
رجلا كان عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل مجموعهما واحدة اذا دا غنقا وان عجزا راقا ثم ان احد
المكاتبين جني جنانية لم يلزم صاحبه من ذلك شي قال لا قلت وكذلك لهما استدان احدهما قال نعم
لا يلزم واحدا منهما من جنانية صاحبه بشي ولا من دينه قلت ارايت اذا جني احدهما جنانية ما التزم
في ذلك قال ينظر الى الجنانية والى القيمة فينقض عليه من ذلك يسعني فيرقت ارايت ان مات الجاني
قبل ان يقضى عليه او بعد ما قضى عليه هل يلزم المكاتب الباقي شي من جنانيته قال لا قلت ولا شي
من دينه الذي كان عليه قال لا قلت ولما لانه يلزم من دين الاخر شي ولا من جنانيته وانما ذلك على

الميت وانما يلزمه المكاتبه خاصة قلت ارايت رجلا كان عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل مجموعهما
واحدة شران احدهما قتل صاحبه خطه وقيمته ما سوا ما القول في ذلك قال يلزم الجاني قيمة المقتول
منهما يسعني فيهما ويسعني جميع المكاتبه مع ذلك قلت ارايت ان ادى جميع المكاتبه الى المولى والمقتول
والاحرار هل يعتقان جميعا قال نعم قلت وماذا لو ادى قال ينظر الى قيمة المقتول والى نصف
المكاتبه فان كانا سوا فمقتولهما على ما عليه قلت ولم قال لان المكاتبه لحي حيين او جميع المكاتبه
فانه يرجع على المقتول بنصف ما ادى لانه عتقه وقد لزمه قيمة المقتول فصارت قصاصا قلت
اذا ايت ان كانت قيمته اكثر من نصف المكاتبه ما القول في ذلك قال يكون نصف المكاتبه التي ادا
عليه من نصف القيمة فمقتولها يكون افضل لو رثته المقتول فان لم يكن له ورثة سوى المولى كان
ذلك للمولى قلت ارايت رجلا كان عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل مجموعهما واحدة ان ادا
عتقنا وان عجزنا تاردها في الرق شر وكلفنا احديهما او لثا شر جني ولد جنانية على الاخرى فقطع
يدها او فقا عتقتهما ما القول في ذلك قال ينظر الى قيمة الولد والى الجنانية فينقض على الولد
بالاقل من ذلك يسعني نية قلت ارايت اذا جني ولد جنانية على الاخرى فقطع يدها شران ام الولد
او جميع المكاتبه فعتق جميعا ما الجنانية قال ينظر الى الجنانية والى قيمة الولد فيجني
فيكون على الولد الاقل من ذلك فينقض عليه بشي نية وترجع التاوت عليه ما حصتها من المكاتبه
قلت ارايت اذا جني ولد جنانية على الاخرى فقتل عليه بالاقل من الجنانية ومن قيمته ثم ادينا
فعتقنا ممل يزر الولد ما كان قضى به عليه قلت ولا يكون على الارش من ذلك قال لا قلت ارايت
اذا جني ولد جنانية فقتل عليه بها او لم يقض عليه حتى اديا فعتقا وفي يدي الولد ما ليا القول
في ذلك قال لان كان قضى على الولد بالجنانية قبل ان يعتقا فقتل ما رده ذلك دين عليه يؤسب في كان
في يديه من مال قد اصابه فانه يقضى منه ذلك فان فضل شي فهو لادم دورا الولد وان لم يفضل
فانا الفضل على الولد يسعني فيه قلت ولم يكون على الولد ما قضى به ذلك المال قال لان ذلك دين
على الولد يكون للامر شي من ذلك حتى يقضى له دين قلت وكذلك لو ان المولدا اشتدان فينا ثم
عتقا وفي يده مال قال يكون ذلك للامر حتى يستوفوا فان فضل شي فهو لادم قلت ارايت ان لم
ينقض على الولد بالجنانية حتى اوت الامر فعتقت وعتق ولما سواها ما القول في ذلك قال ينظر الى
الجنانية والى قيمة الولد فيجني فيكون الاقل من ذلك فينقض على الولد قلت ارايت ما كان في يدي الولد
من مال الدين يكون قال لا قلت ولا يكون لصاحب الجنانية شي قال لا قلت ولما قال ذلك المال كان
للامر ولم نصيب الجنانية فينا على الولد حتى قضى عليه بها وقد عتق وفي جنانية في عتقه الا ترى لو ان الامر
عجزت فدت في الرق قبل ان يقضى على الولد كان ما في يديه من مال المولى وتكون الجنانية في عتقه ولو
كان قضى عليه قبل العجز كان ما في يديه من مال الامر لانه قد صار دينه عليه فكذلك المكاتب الاول
قلت ارايت رجلا كان عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل مجموعهما واحدة شران احديهما ولدت ولدت
اذا اخرى جنت على الولد جنانية ما القول في ذلك قال يقضى عليها بالاقل من قيمتها ومن الجنانية
فيكون ذلك للامر دون الولد قلت ارايت ان لم يقضى عليها بشي حتى اديا وعتق الولد من يكون
الجنانية قال لا لادم دون الولد لانه وجب لها قبل ان يعتق قلت ارايت ان اوت اخرى جميع المكاتب
دورا لولد وقد جنت الاخرى على الولد جنانية نبلغ قدر حصتها من المكاتبه يكون ذلك قصاصا
عائز رجوع عليها به مما ادت عنها قال نعم قلت ولم ذلك لان ذلك دين للامر عليها فصار قصاصا
قلت ارايت اذا كانت لرجل عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل مجموعهما واحدة شران احديهما قتل صاحب

خطا وقد ترك المقتول وفاء بالمكاتبته ما القول في ذلك قال ياخذ المولى من مال المقتول جميع المكاتبته
ويكون ما بقي ميراثا الورثة المقتول كان له ورثة سوى المولى والا كان ذلك للمولى وترجع الورثة
على القائل بحصته من المكاتبته التي ادها الميت بالاقول من قيمته ومن قيمة المقتول يوم قتله قلت
ولم قال لان المقتول قد ادى عند المكاتبته فلا بد من ان يرجع عليه بذلك وفيه قيمة المقتول
باب جناية المكاتب بين اثنين قلت ارايت عبد بين رجلين
كانت احدهما نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جناية ثم ادى المكاتبته وشراصهم صاحب الجناية بعد
ذلك ما القول فيه قال يقتضي على المكاتب بالاقول من نصف قيمته ونصف اجر الجناية واما الشريك
الذي لم يكاتب فانه ياخذ من شريكه نصف ما اخذ من المكاتبته ويرجع به الشريك على المكاتب والشريك
الذي لم يكاتب بالخيار ان شاء اعنق وان شاء استسقى وان شاء ضمن ان كان عينا فان اعنق او استسقى
فالولايين هما نصفان فان فعل الشريك ذلك فقبض فهو ضامن للاقل من نصف قيمة المكاتبته من
اجر الجناية قلت وكذلك ان كانت الشريك باذن صاحبه قال دخل لانه لضمان عليه قلت
اذا ايت ان يحجز المكاتب فريضا وقد كان قضى عليه ما ذكرت ما القول فيه قال يبيع نصف لعبد
بما افقى عليه به وهو نصف الذي كاتبت بنصف لاشترى بقا الذي لم يكاتب ودفع نصيبك بنصف
الجناية او افره بنصف لاشترى ارايت ان كان العبد بين رجلين فكاتب احدهما نصيبه بغير
اذن شريكه ثم اشترى المكاتب عبد الجاني العبد جناية عنده ثم ان المكاتب ادى ما القول في ذلك قال
يجوز للمكاتب الذي لم يكاتب ان شاء اذ فقهه وان شاء اذ فقهه بالدية قلت ولم قال لان نصف
العبد الذي لم يكاتب ونصف المكاتب **قلت** ارايت عبد بين رجلين كان احدهما مكاتب
بغير اذن شريكه ثم ان العبد ولد له من امته له ولد في المكاتبته جنى الوالد جناية على الاب وجنى الاب
على الولد بعد ذلك ما القول في ذلك وقد ادى الاب فعنق قال يكون في عنق الاب نصف قيمة
نفسه ويسعى فيها المولى الذي لم يكاتب لانه عنق باء المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار في المكاتب
على ما وصفت لك واما امر ولد المكاتب فانما لمكاتب من نصف قيمته الذي لم يكاتب قلت ولم
قال لانها امر ولد ولا سعاية على ام الولد في حال واما الجناية الاب ففد جنى ونصفه مكاتب
مع ابنته ونصفه رقيق والاب على تلك الحال فان كان في الاب من حصته الذي لم يكاتب فهو في عنق الاب
ينظر من ذلك نصفه ويثبت نصفه في النصف ومورع قيمته ويثبت للابن مثل ذلك في نصف
الاب في حصته المولى الذي لم يكاتب فيكون نصفا ولا يكون لاحد على احد شي قلت ارايت اذا كاتبت
امته بينه وبين رجل اخر فكاتب حصته من امته ولدت ولدا فان اردت خيل ونقصت من غير
عيب ثم اذت فغنقت فاخار الشريك ان يضم الذي كاتبت وهو مؤسر وقد كان كاتبتا بغير اذن شريكه
فانه يضمه نصف قيمته يوم غنقت ولا يلتفت الى نزيافتها ولا الى نقصانها الاخرى في اجعل له
نصف كسبها ونصف ولدها ونصف ما جنى عليها ولو كان لضمانا لما يجب له يوم كاتبت لم يكن له شريك
من ذلك **قلت** ارايت امته بين رجلين كاتبت احدهما نصيبه منها ثم اشترىها ولدت له مكاتب
الاخر نصيبه من الولد ثم ان الولد جنى على امته فغنقتا لانه عليه جناية لا تبلغ النفس شراديا فعنقا
والموليان مؤسران ما القول في ذلك قال الذي كاتبت له امه لا ضمان له على شريكه في الولد من قبل
ان مكاتبته الامه مكاتبته المولدين ولدت ولدا مكاتبته والذي كاتبت له المولدين بغير اذن الذي كاتبت
الامر نصف قيمة الامه ان كان مؤسرا فان شاء استسقىها وان شاء اعنقها فان غنقتها او استسقىها
كان ولدا ولدا ولدا بغير اذن من ضمن مولى الام الذي كان كاتبتا فولد الولدين هما ولدا الام الذي

ضمن وجناية الولد على امته وجناية امته عليه على ما وصفت لك في العبد واهله الا ان الذي يلحق كل
واحد منهما لصاحبه في هذا الوجه ثلاثة ارباع قيمته فيكون نصفا قلت ارايت العبد يكون بين رجلين
فيفقهما عن احدهما ثم ادى الذي بقا نصيبه كاتبت ثم اندرج جرحا ثم ادى فعنق وقد مات المولى من
الجناية بين جبينهما ما القول في ذلك قال الذي لم يكاتب بالخيار ان شاء اعنق وان شاء ضمن الذي
ان كان مؤسرا وان شاء استسقى اذا كان مؤسرا فانه اقل اخذ من الخصال فرفع نصف قيمة العبد الى
ورثة الميت بجنايته ويقال للعبد عليه ان تسعى في الاقل من قيمتك ومن ربع الجناية بين ورثة
الميت **قلت** ارايت عبد بين رجلين جنى على احدهما جناية فقهه عينة او قطع يده ثم ان الاخر
باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية ثم ان العبد ايضا جنى عليه جناية اخرى ثم ان المولى
الذي باع ربعه اشترى ذلك الربع من صاحب الجناية شركا تبدا لذي جنى عليه نصيبه ثم جنى عليه
جناية اخرى شراديا فعنق ثم مات المولى من الجنايات كلها ما القول في ذلك قال يكون على المكاتب
نصف قيمته بجنايته وهو مكاتب لان يكون ربع الدية اقل من ذلك ويكون على الشريك الذي لم يكاتب
سدس دية وربع سدس دية صاحبه ونصف قيمة العبد ولا يودي نصف لقيمة حتى يعنق او يبيع
او يضمن فلنا ارايت ان كان العبد بين رجلين ففقه يده رجل شراديا او افره من صاحبه وهو يعلم
بالجناية شراديا ففقه يده رجل شراديا او افره من صاحبه من ذلك ما القول فيه قال يقاتل
للشريك الاول الذي كان اشتراة او دفع نصيبك الذي كان في يده يقاتل في اولياء القتيلين فيكون سهم
نصفين او افره بعشرة الاف لكل واحد خمسة الاف ويقال للشريك البايع الاول ادخل الى الاول الفين
وجسمانية واجنة عليك او افره بالعين وجسمانية فادفعها الى ولي القتيل الاول وافره بخمسة الاف
من الاخر وادفع النصف الذي في يديك اليهما فيقسمانه اثلاثا لصاحب الجناية الاولى ثلث وثلثا
لصاحب الجناية الاخرة قلت ارايت ان كان العبد بين رجلين قيمته الف درهم فجنى جناية على رجل
فكاتب احدهما نصيبه وهو يعلم شراديا على ذلك الرجل جناية اخرى ثم كاتبتا لآخر وهو يعلم شراديا
عليه اثلاثه شرادات الجاني عليه من ذلك ومو كاتبتا جميعا ما القول فيه قال على المولى الاول
ربع الدية وعلى المولى الثاني الاقل من ربع الدية ومن نصف قيمته وعلى المكاتب ان يسعى في الاقل من
جميع قيمته ومن نصف الدية قلت ارايت عبد بين رجلين كاتبت احدهما نصيبه باذن شريكه شراديا
اذا العبد جنى جناية فقتل رجلا خطأ ثم ان المكاتب اشترى جارية فولدت له ولدا في مكاتبته ثم ان العبد
مات ولم يقض عليه بالجناية وقد ترك ما لا كثير ما القول في ذلك قال يكون نصف ما ترك ليد
الذي لم يكاتب وياخذ الذي كاتبت المكاتبته بما بقي من مال العبد وياخذ الذي لم يكاتب نصف قيمة
العبد من ما بقي من مال العبد ان كانت الذي كاتبت مؤسرا او مؤسرا والولايين هما نصفان والضمان
على الذي كاتبت وينظر الجناية والى القيمة فيقتضى نصف الاقل من ذلك فيما ترك والنصف
على الذي لم يكاتب وما بقي فهو ميراث لانك تبدا بالجناية فقتضى بها قلت ولم قال لان نصيب
الذي كاتبت من الجناية على العبد والنصف الباقي على الذي لم يكاتب لا ترضى ان العبد لو كان حيا فادى
المكاتبته لم يكن على المكاتب ضمان لان كاتبت باذن شريكه والاخر بالخيار ان شاء اعنق وان شاء
استسقى ويقتضى في الجناية بنصف الاقل منها ومن نصف القيمة على الذي لم يكاتب في ما لم يسل
ان يودي السعاية لانه اذن في المكاتبته فذلك ان مات ولده حتى يسعى فيما عليه فان كان الولد
مات قبله ثم مات المكاتب بعد ذلك فقبض المولى نصف السعاية من مال من المولى نصف الاقل
من الاخر ونصف لقيمة لصاحب الجناية قلت ارايت ان لم يدع المكاتب شيئا وترك لده الذي

في عتق عبده الذي دفع ويحبل المدفوع اليه فان شاء فداءه بارش الجراحه فان شاء فقه الميراث ايضا قلت
ولم قال لان ارش حقه الجراحه كانت في عتق العبد الاول فله دفع الى مولاه العبد قيمته صار ارش
جراحه الباقي في ذلك الا ترى لو ان عبدا شجع عبدا موصحة ثم ان عبدا اخر قتل العبد الشايع خطا
خير مولاه فان شاء فداءه فان شاء دفعه الى مولاه العبد الميت فان فداءه كان ارش جراحه المشجوع في
ذلك فان كان في الارش فضل كان للمولى ان كان نقصان لم يكن عليه شيء وان دفع العبد الى مولاه الميت
خير مولاه العبد الميت فان شاء دفعه الى مولاه العبد الذي جرحه الميت وكذا للشايع الاول
لان قيمته بمنزلة فان شاء فداءه بارش الجراحه **قلت** ارايت عبيدين النقيبا مع كل واحد منهما
عصا فاضطربا فاشجع كل واحد منهما صاحبه موصحة فبكر كل واحد منهما فاذا بالضرية معروفة
شران عبدا الرجل قتل العبد الذي يذاري الضرية خطا ما القول في ذلك قال ليكون قيمته في عتق
العبد القاتل فيجزي مولاه فان شاء فداءه فان شاء دفعه فان فداءه نظر الى قيمته في ارش جراحه
العبد الباقي فان كان في قيمته فضل كان الفضل للمولى ويكون ما بقي للمولى العبد الباقي قلت ولم قال
لان ارش جراحه عبده في هذه القيمة شر يرجع مولاه العبد المقتول بارش جنايته عبده فيكون في عتق العبد
الباقي فان شاء مولاه فداءه فان شاء دفعه قلت ولم قال لان ارش تلك الجراحه كانت في عتق هذا الكيا
الامر يوان ذلك العبد قتل فخير المولى مولاه القاتل فاختار الفداء رجع مولاه الاخر الباقي بارش جنايته
عبده في ذلك الفداء فكذلك الباب الاول لان فداءه ارش جنايته عبده من قيمة العبد المقتول
قلت ارايت ان كان مولاه العبد القاتل اختار دفع العبد الى مولاه المقتول ففداءه ليرى ما القول في ذلك
قال يكون بمنزلة المقتول فيجزي مولاه المقتول فان شاء دفعه بهذا العبد وان شاء فداءه فانه دفعه صارا
جميعا المدفوع اليه ولا يكون له على المدفوع اليه شيء من ارش جنايته عبده قلت ولم قال لان الاول
كان حيا فدفقه لم يكن له شيء لان عبده الذي كان يذاري فذلك هذا العبد القاتل لان هذا بمنزلة الاول
الا ترى انه دفع مكانه فصار بمنزلة قلت ارايت ان فداءه مل يرجع بارش جنايته المقتول في عتق
العبد الباقي قال نعم **قلت** ارايت اذا النقي العبدان ومع كل واحد منهما عصا فاضرب كل واحد
منهما صاحبه فاشجع موصحة والاول منهما يخل فبكر يذاري جميعا شران عبدا الرجل اخر قتل الاخر منهما
ما القول في ذلك قال يجزي مولاه القاتل فان شاء فداءه وان شاء دفعه فان فداءه كان بمنزلة المقتول
ويجزي مولاه العبد المضارب الاول فان شاء دفعه عبده وان شاء فداءه ويكون له في هذا بمنزلة ما ذكرت
لك من الباب الاول قلت ارايت ان فدى مولاه القاتل في قيمة المقتول ما القول في ذلك قال يجزي
مولاه العبد الاول فان شاء دفعه عبده الى مولاه المقتول وان شاء فداءه فان دفعه الى مولاه المقتول فلا شيء له
على مولاه المقتول ولا في قيمة المقتول فان فداءه رجع في قيمة المقتول بارش جراحه عبده فاختار ارش
ذلك من قيمة المقتول فان كان في قيمة المقتول فضل كان مولاه وان كان نقصان لم يكن على مولاه المقتول
شيء قلت ارايت ان مات العبد القاتل ما القول في ذلك قال يجزي مولاه العبد الباقي فان شاء
دفع ارش شجة المقتول ولمسك عبده فان شاء دفعه عبده فان فداءه بطل خفته قلت ولم
قال لان عبده الذي يذاري فقد وجب في عتق عبده ارش جراحه ذلك العبد فكذا ارش جراحه عبده
في عتق الاخر فبكر وذا وقد قتل العبد وانما خفته في قيمته فقد بطلت قيمته حين مات العبد الذي
قتله قلت ولم ابطلت خفته اذا فداءه قال لان خفته انما وجب في عتق العبد الميت بعد ما صار ارش
جراحه الميت للمولى الا ترى ان ذلك العبد انما ضرب عبده بعد ما ضرب به الاول ولو كان حيا لم يمت
فداهه كان ارش جراحه عبده في عتق العبد يكون الارش الذي اخذ من صاحبه العبد الباقي له خاصة

وانما يكون حق مولاه العبد الاول في عتق الباقي فبكر وذا قلت ارايت ان مات المضارب الاول من غير ذلك
وبقي الاخر بعد ما يذاري جميعا ما القول في ذلك قال مولاه الاول بالخيار فان شاء دفع الى مولاه العبد الذي ارش
جنايته العبد فان دفعه الى الارش ليما تبع مولاه العبد الميت مولاه العبد الذي ارش جنايته عبده فيجزي مولاه
الاخر فان شاء دفعه بذلك فان شاء فداءه فان فداءه كان ارش جنايته عبده في عتق ذلك العبد الذي
قلت ولم قال لان العبد الميت يذاري شجع الحي شرش الحي الميت فكانت جنايته التي في عتق الميت قبل
ان يجي بارش جنايته الميت في عتق الحي لا ترى ان الاول لو كان حيا كان مولاه بالخيار ان شاء دفعه
فان شاء فداءه ان تبع جنايته عبده الاخر فاما ان يفديه مولاه فاما ان يدفعه فان دفعه فلا
شع له ويصير ان جميعا المدفوع اليه الذي فدى العبد الاول قلت ارايت ان كان العبد الاول
المضارب قتل عبدا الرجل خطا بعد ما يذاري جميعا ما القول في ذلك قال يجزي مولاه القاتل فان شاء
فداءه وان شاء دفعه فان فداءه كان ارش جنايته العبد الذي في قيمة هذا المقتول فاختار مولاه ارش
ذلك من هذه القيمة فان فضل شيء من القيمة كان للمولى ان لم يكن يفضل لم يكن عليه شيء ويتبع
المولى بعد ذلك العبد الذي ارش جنايته عبده فيجزي مولاه فان شاء فداءه فان شاء دفعه فان كان مولاه
العبد القاتل اختار دفع عبده فدفقه خير مولاه العبد المضارب الاول فان شاء دفعه هذا العبد وان
شاء فداءه فان دفعه فلا شيء له في عتق الاخر من ارش جنايته عبده فان فداءه اتبعه بارش جنايته
عبده فان شاء مولاه العبد الذي فداءه بارش جنايته وان شاء دفعه **قلت** ارايت عبيدين
النقيبا مع كل واحد منهما عصا فاضرب كل واحد منهما صاحبه فاشجع موصحة فان مضارب الاول منهما
من الضرية ويرى الاخر ما القول في ذلك قال مولاه العبد الميت بالخيار فان شاء دفعه ارش جنايته
العبد الذي كانت قيمة عبده في عتق الباقي فيجزي مولاه فان شاء فداءه وان شاء دفعه فان فداءه
ارش جنايته الحي فلا شيء له في عتق الحي ولم صار هذا هكذا قال لان العبد الميت هو الذي كان يذاري
بالضرية فلا يكون له شيء في عتق الحي حتى يودي ارش جنايته الحي الا ترى لو ان العبد كان حيا يذاري
مولاه فقتل له دفع عبده او اذنه فلا يكون له شيء حتى يدفع او يفديه فان فداءه كان له العبد الاخر لا
ان يفديه مولاه قلت ارايت ان يذاري المضارب الاول منهما ومات الاخر من الجناية ما القول في ذلك
قال يجزي مولاه العبد الاول فان شاء دفعه عبده الى مولاه الميت وان شاء فداءه بقتله الاخر فان فداءه كان
ارش جراحه عبده في الفداء بعد ما يدفع منه ارش موصحة العبد الاخر فاختار ارش من ذلك وما بقي
للمولى المقتول وان لم يكن له فيه فداء فلا شيء له سوى ذلك وان دفعه عبده فلا شيء له قلت ارايت ان
يذاري جميعا شران عبدا الرجل قتل الاخر منهما خطا ما القول في ذلك قال يجزي مولاه العبد القاتل
فان شاء فداءه وان شاء دفعه فان دفعه كان من فداءه العبد المقتول فيجزي مولاه الباقي فان شاء دفع
عبده وان شاء فداءه فان فداءه اتبع بذلك العبد القاتل كان ارش جراحه عبده في عتق ذلك العبد
فان شاء فداءه مولاه فداءه وان شاء دفعه قلت وكذا كان قتل الاول وبقي الاخر قال نعم **قلت**
ارايت عبيدين اضطربا فاضرب كل واحد منهما صاحبه ومع كل واحد منهما عصا فاشجع كل واحد منهما صاحبه
موصحة فبكر يذاري جميعا شران المضاربين الاول قتل الاخر منهما بعد ذلك خطا ما القول في
ذلك قال صار في عتق هذا العبد ارش هذه الشجة وقيمة العبد فيجزي مولاه العبد الباقي فان شاء
دفعه وان شاء فداءه بارش الشجة والقيمة فانه دفعه فلا شيء له لان عبده هو الاول وان فداءه كان
ارش شجة المقتول خاصة وكان ارش شجة هذا الباقي في قيمة المقتول الذي قبض مولاه فاختار مولاه
الحي ارش شجة عبده من تلك القيمة قلت ولم قال لان هذا العبد الاول قد صار في عتق ارش شجة

انه قال في دية الخطا اثناس عشر وون جلدته وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وقال في شبه العمد ارباعا حنسر وعشرون جدينة وحنسر وعشرون حقة
وحنسر وعشرون ابنة مخاض وحنسر وعشرون ابنة لبون وفيه ياخذ ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد
في الخطا بقول عبد الله بن مسعود وفي شبه العمد بقول زيد بن ثابت ثلاثون حقة وثلاثون جدينة
واربعمون مائتين بينهما الى نازل عامها كلما خلفة والحليفة الحامل وموتوا عمر والمخير من شعبه والي
الاشعري وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في خطبته لا ان قتل خطأ العمد قتل المو
والعصا فيه مائة من الابل منها اربعون في بطونها اولادها وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه جعل الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل النورق عشرة الاث درهم وعلى اهل الدية الف
دينار وعلى اهل الشيا والفي شاة مستنة فنته وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل اللؤلؤ مائتي حلة
وبه ياخذ ابو يوسف ومحمد واما اخذ ابو حنيفة من مائة الابل والذهبية الفضة فاشا ما سوى ذلك فلا
وكان ابو يوسف ومحمد لا يخذان بذلك كل ويخا لقان بالحنيفة وقال ابو يوسف فاما العمد فعمر رضي الله
عنه بذلك لانه كانت اموالهم فلما اصادت الدواوين والاعطية جعل اموالهم لدايم
والابل وبلغنا عن علي رضي الله عنه انه قال في دية المرأة انها على النصف من دية الرجل في النفس وفيما
دون النفس وبذلك اخذ وفي ذكر الخصي ولسان الاخرس واليد الشالوا الرجل العرجا والعين الناقصة
والعور والسن السوداء وذكر العتق حكم عدل بلغنا بعض المذاهب عن ابيهم الضعيف في الدامية من
الشجاج وفي المقي ندمي الراس حكم عدل وفي الباضعة وفي التي تبضع الحمر وفي فوق الدامية حكم عدل
الكثير من ذلك وفي السمحاق حكم عدل وفي اكثر من مائتين اما بينهما وبين العظم جلدته فقيقة حكم عدل
اكثر من ذلك بلغنا عن ابيهم الضعيف انه قال في السمحاق وفيما حكم عدل وفي الضلع حكم عدل
وفي الزقوة حكم عدل وفي الشاة اذا اكسر او كسر اخذ الزبد من حكم عدل وفي الساق اذا كسر حكم عدل على قد
الجراحة وفي اليد اذا قطعت من نصف الشاة دية اليد وحكم عدل فيما بين الكف الى الشاة فان كان
من المرفق كان في الشاة بعد دية الكف حكم عدل اكثر من ذلك فاذا اكسر انف فنته حكم واذ قطع من اليد
ثلث اصابع ففيها ثلاثة اخماس دية اليد فان قطعت الكف بلا مصبعين الشاة بين ففيها اخماس
دية اليد ومما اخذ ابو حنيفة ما بقي من الاصابع شئ ولو مفصل فليس في الكفارش وفيها قول اخر
انه ينظر الى الكف والى ارش ما بقي من الاصابع فان كان ارش ما بقي من الاصابع اكثر من ارش اليد فلا ارش
لليد وان كان ارش الكف اكثر من ارش ما بقي من الاصابع اكثر من ارش اليد فلا ارش لليد وان كان ارش
الكف اكثر من ارش ما بقي من الاصابع كان عليه ارش الكف يدخل القليل في الكثير وهو قول ابو يوسف والي
يجمع اليه وهو قول محمد وكذا في اليد لو لم يبق فيها الا اصبع واحد فقطعت اليد كان فيها حنسر دية
اليد وحكم عدل ثم رجع عنه ابو يوسف وقال اذا قطعت اليد وفيها اصبع او اصبعان نظر الى ارش
اليد بعينه اصبع والى ارش الاصبع فجعل عليه اكثر منها وهو قول محمد فان كان بقي منها ثلاث اصابع
شرف قطعت اليد ففيها ثلاثة اخماس دية اليد او ابقى الاكثر من الاصابع لم يجعل للكفار شاة واذا قطعت
الاصابع كلها شرف قطعت الكف بعد ذلك كان فيها حكم عدل وفي ندمي الرجل حكم عدل وفي الاذن اذا
مسست حكم عدل واذا خنست بلغنا عن ابيهم الضعيف انه قال لا تعقل العاقلة الاخرسية
درهم فصاعدا وكل شئ من الخطا يبلغ حنسر مائة درهم نصف عشرة دية الرجل ونصف عشرة دية المرأة
ما بين حنسر وحنس فند على العاقلة وكذا لكل ما زاد عليه الى ثلث الدية فانه يؤخذ في سنة ونا
نا على الثلث فان ذلك الفضل يؤخذ في سنة اخرى الى ما بينه وبين الثلثين فاذا زاد على الثلثين

فان الفضل يؤخذ في سنة اخرى الى ما بينه وبين الدية وبلغنا عن عمر رضي الله عنه انه اذا عر وض
الخطا وجعل الدية في ثلاث سنين الثلث في سنة والنصف في سنتين والثلثين في سنتين
ودية اهل الدية من اهل الكتاب وغيرهم مثلية لدية المسلم ودية مسلمة مائة من الابل الحقة المسلمة
وكذلك جراحاتهم فيما دون النفس يعقلها العاقلة اذا اصابهم مسلم خطأ كما يعقل جراحة المسلم
فان اصاب اهل الدية بعضهم بعضا بخطا ففي ذلك الارش عليهم كما يكون على المسلم اذا اصاب
المسلم فان كانت لعمر متاعا قل متاعا قلون تعلى عواقه فان لم يكن لعمر متاعا قل في الجاني وجراحه
الصبي اذا اصاب صبيا او كبير الخطا او تعذر ذلك بسلاح او غيره فهو على العاقلة وكذلك المعتور
المجنون الذي يفيق وكذلك المجنون اذا اصاب في حاله فهو عليه عدا وخطا وكذلك كله سواء تعقله
العاقلة اذا بلغ حنسر مائة درهم فصاعدا فان كان اقل من حنسر مائة فهو في مال العتق من عليه
وكذلك المجنون والمعتور كذلك بلغنا ان مجنون لا يفيق على رجل لا شيت فنته فند في ذلك الى علق
فجعله على عاقلة وقال عكرمة وخطاوه فهو اذا اضر به رجل بطر امرأة فبلغت جنبنا فنته فنته
غرة عكرمة او امته بعد ذلك حنسر مائة بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه جعل ذلك في
على العاقلة في سنة وان خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وذلك كله على العاقلة وعلى الجاني
الكفارة وان خرج ميتا غلاما كان اوجارية فهو سواء اضره حنسر مائة درهم بين ورشته على ارض الله تعالى
ولو قتل لا يخرج الجاني بعد ذلك ميتا ولا شيت في الجاني وعليه في الدية وان كان في يدها
جنبنا فخرج احد ما قبل موتها واخر بعد موتها وانما ميتان ففي الذي خرج قبل موتها حنسر
مائة ولا يرث من دية امه ولها ميراثا منه وليس في الذي خرج بعد موتها شئ فان خرج حيا ثم مات
ففيه الدية ايضا وله ميراثه من دية امه وما ورشته اشهر من اخيه فان لم يكن لاهيه ميراثه
من اخيه ايضا وجنين المائة من اهل الدية بمنزلة جنين الحرة المسلمة فاذا اصاب اهل الدية بغير خطأ
او عدا فلا قصاص عليه فان كان عدا ففي مال الدية في ثلاث سنين وان كان خطأ فعلى العاقلة
وعلى القاتل الكفارة في الخطا وكذلك ما اصاب منه دون النفس فان عليه دية الارش بلفظ
عن عمر رضي الله عنه انه قضى في رجل قتل ابنة عدا بالدية في مال الدية وانما اشترك في قتل الرجل
رجلان احدهما بغير خطأ والاخر بغير خطأ فليس فيها قصاص وفيه الارش على صاحب العصا نصف
الدية على عاقلة وعلى صاحب الشيت نصف الدية في مال الدية وكذلك بلغنا عن ابيهم وكل دية خطا
وجيت بغير صلح ففي ثلاث سنين ولو كانا لقتل بعضا او بجح او يد او سوط او شبه ذلك مما ليس
بسلاح فقامت به بينة كان ذلك على عاقلة الجاني في ثلاث سنين فان اقر بالدية في مال الدية ثلاث
سنين وان اقر بقتل خطأ ولم تقم بينة على ذلك فالدية في مال الدية في ثلاث سنين فاذا اشتر
رجلان في قتل رجل احدهما ابوه فقتلاه بسلاح فالدية عليهما نصفين في مالهما في ثلاث سنين فاذا
كان مكان الاب رجل مهنوه او مبيى فهو كذلك ايضا غير ان ما اصاب الصبي والمعتور فهو على عاقلة
عندما او خطا مما سواد اذا اشترك اربعة رطب او عشرة رهط في قتل رجل خطأ فالدية على قاتله
في ثلاث سنين في كل سنة ثلث فاذا اسودت السن او ابيضت العين حتى لا يميز بها او شلت
اليدها لا يمتنع بها والرجل حتى لا يمتنع بها فان قتل ذلك على الجاني في مال الدية كان عدا وان
كان خطأ فعلى العاقلة وكل جناية عدا فيما دون النفس لا يستطاع فيها القصاص من القطع
من غير فصل واكثر ما ذكرنا مما قبل هذا من المنقاة والامنة والجافية واشباه ذلك فالدية
في مال الجاني واذا اضر به رجل من رجل فنته فنته فانه ينظر بها حولا فان اسودت او سقطت

والقتيل عندنا كل بيت به اشراف لم يكن به اشرافا لاسما منه بنية ولا دية انما هذا ميت وقال ابو حنيفة
ان وجهه ليس بها شرا الا ان لا يخرج من ارضه فليس يقتل وان كان يخرج من ارضه فهو قاتل وفيه
الدية والقسمان وموقوفه في يوسف ومحمد واذا ادعى اهل القتل على بعض اهل المحلة الذي وجد
بين اظهروهم قفا لواقفله فلا يخطأ او خطأ فذلك كله سوا وفيه القسامة والدية ولا يبطل صلوات
العهد عنهم لا ترى انهم لم يبرروا العشرة من القتل ارايت لو قاتلوا قتلوا جميعا على ما يكون عليهم
الدية وقال ابو يوسف ومحمد اذا وجد قاتل في قبيلة فلم يدع اولياؤه على اهل القبيلة وادعوا على
رجل من غيرهم فلو اجبرهم على الدية على القبيلة على ما قلنا اذا ادعى الاولياؤه وقال ابو حنيفة
لا تجوز شهادتهم ولا احد عليهم من الدية وقال ابو يوسف ومحمد اذا وجد الرجل قتيلا في دار نفسه
فليس فيه دية ولا القسامة واذا وجد قاتل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتل من غيرهم فان قاتلوا
البينة على رجل من غيرهم وشهدت شهود من غيرهم فهو جازي فان ادعى الاولياؤه على ذلك الرجل اخذوه
بالدية وان ابرأوه لم يكن لهم عليه ولا على اهل المحلة شيء واذا شهد شهود من القبيلة لم تجز شهادتهم
في قول ابو حنيفة لانهم يردون عن انفسهم فان ادعى الاولياؤه على غير اهل المحلة فقد ابرأوا اهل
المحلة ولا شيء لهم على من ادعوا عليه الا ببينة من غير اهل المحلة واذا وجد رجل القاتل في محلة
فعلينهم القسامة والدية فان وجد منهم يد او رجله او راسه فلا شيء عليهم وان وجد منهم كثر نصبت
الموت فعملينهم القسامة والدية كاملة وان وجد منهم نصف لم يكن مستقوبا بالعلول فلا شيء
عليهم واذا وجد منهم اقل من نصف لم يكن فلا شيء عليهم فان كان الجانب الذي فيه الراس فلا شيء عليهم
فيه ايضا وان كان نصف لم يكن وفيهم الراس فعملينهم الدية واذا وجد القاتل في قبيلة او امكاتب
او المدبر او المولى الذي يستغنى في بعض قيمته فعملينهم القسامة والقيمة في ثلاث سنين واذا وجد
فيهم دابة او شبهة لك فلا شيء عليهم ليست تعقل العاقلة العروضة لا الهائم فان وجد منهم جمل
او سقط فليس عليهم فيه شيء وان كان تماما وبه اثر فهو قاتل فعملينهم القسامة والدية فاذا وجد
العهد قتيلا في دار مولاه فلا شيء عليه لا نعمة له وكذلك المكاتب يوجب في دار نفسه قتيلا فلا شيء عليه
واذا وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه فالقسامة على مولاه في ما له يستوفي ما بقي من مكاتبته وما بقي من
ميراث واذا وجد الرجل قتيلا في دار ابنته او ابنته او المرأة في دار زوجها فعملينهم القسامة والدية على العاقلة
فاذا وجد الرجل قتيلا على دابة يستوفيها رجل او بنو دها او اكبهما فهو على الدابة فان لم يكن مع
الدابة احد فهو على اهل المحلة الذين يوجبهم على الدابة وكذلك الرجل يحمل قتيلا فهو عليه واذا
وجد القاتل في السفينة فالقسامة على من في السفينة من الركاب وغيرهم من اهلها الذين هم
فيها والدية عليهم واذا وجد القاتل في من تجرى فيها الماء فان كان في من عظيم في الفرات يسير
فيها الماء فليس فيه شيء فان كانت على جانب الشاطئ محبسا فهو على اهل القرى البعيدة والارضين
فعلينهم القسامة والدية واذا وجد قتيلا في فلاة من الارض فليس فيه شيء واذا وجد قاتل في سوق
المسلمين او في مسجد جماعة عظمى فهو على المسلمين وليس فيه قسامة وان كان في دار رجل
خاصة فلكلها في السوق فاعلى ذلك الرجل القسامة والدية واذا وجد الرجل قتيلا في قرية او جليل
مواظما في ذلك المصل الذي منها القرية والقسامة والدية على عواظلها في ذلك المصل الذي فيه القرية
واذا خرج الرجل من قبيلة او امكاتبه لا يدري من ماله شجرة فلم يزل صاحبها حتى مات فاعلى ذلك
اصيب فيهم القسامة والدية وان كان محبسا بدمية ويحكي فلا شيء عليه فيه واذا اصيب القاتل في
العسكر والعسكر بارض فلاة فهو على القبيلة التي وجد فيها العسكر فان كان العسكر في ملك الرجل فعلى

والقتيل

القتيل ولا شهادة على شهادة واذا شهد رجل على رجل بالقتل عدا فانه لا يجوز شهادة رجل واحد
فان شهد عليه اثنان بالقتل حبس حتى يبين لهما فان زكيا قضى عليه بالقود ولو شهد عليه رجل
واحد عدل قد عرفه القاص فان القاضي يحبسهما اياهما فان جاءا شامدا فالاخفى سبيله والحد في ذلك
والخطا سوا ذلك فشب العمد واذا ادعى على القاتل بيمينه فاضرة بالمصر والقتل خطا اجزله من الدية
عليه كفيل الى ثلاثة ايام فان حضر والا ابرأ الكفيل وان اقر بيمينه غيب لم يؤخذ كفيل فان شهد
شامدا على القاتل عدا لم يؤخذ كفيل في القتل بعد الشهادة لكنه يجبر فان زكى الشامدان بالقتل
عدا قاتل فان كان خطا شب العمد قضى على عاقلته بالدية ويجبر القاتل بتعذر يبر وعقوبة حتى
يحدث توبة ويجوز حرا وكذا الجراحات فبما دون النفس بمنزلة جميع ما ذكرنا **باب**
القسامة واذا وجد الرجل قتيلا في محلة قوم فعملينهم ان ينسروهم من مشور وجلا بلا بدوا قتلوا
ولا غلنا قالا لا شريعتهم بالدية بل غلنا محمول على ما على النبي صلى الله عليه وسلم وبلغنا عن عمر بن
الدين انه قضى بالدية على قتلهم في ثلاث سنين فان لم يكمل العمد حاسبين كبرت عليهم الايمان
حتى يكمل حشون يمينها ولا دية القاتل ان يختاروا في القسامة صاحبا العشرة الذي وجد بين
اظهرهم فيعلمونهم ولو اختاروا منهم اعلى او محذور في قدره كان ذلك لهم لانها ليست بشهادة
وانما يقتل الدم وكل ما يكثر للعاقلة اهل الديوان المقابلة من الديوان ولا يلزم للنساء ولا
الدية من ذلك شيء ولا يلزم لمدويان ولا يؤخذ من الرجل الا ثلاثة دنانير او اربعة فان لم يسع
ديوان اوليك القوم لتلك الدية ضم اليها اقرض القبايل اليهم فلا ينسب حتى لا يتبع على الرجل الا
ثلاثة دنانير او اربعة والقائل الذي خلف على القسامة والدية لم يقتل ولم يشهد في ذلك كلام
سواء الدية عليهم سواء على اهل الديوان واذا وجد القاتل بين قريتين او سكنتين فانه يقاسر في
ايماما كانا قريب كان عليهم القسامة والدية بل غلنا عن عمر بن رضي الله عنه انه قضى بذلك في قريتين
فان نكلوا عن اليمين حبسوا حتى يجلفوا واذا وجد قاتل في قرية اصلها القوم حتى يقيم المسلم
والكافر فان القسامة على اهل القرية على المسلم والكافر يكره عليهم الايمان حتى يكمل حشون يمينها
فان لم يكن فيها حشون وجلا شمر بدم عليهم الدية فما اصاب المسلم من ذلك فعلى عواظلهم
وما اصاب لاهل الدية فان كانت لهم قتل فعملينهم والافق المومر واذا وجد الرجل قتيلا في
قبيلة من الكوفة وفيها سكان وفيها من قد اشترى من دورهم فانما القسامة والدية على اهل الحطة
وليس على السكان ولا على شترى الدور شي ولو جعلت على السكان وعلى المشتري شي لا سقطت
عشايرهم ايضا في القسامة وورعت عليهم الدية بالحصص فلو خذ القاتل في قبيلة واحدة
وتعقل عنهم عشرين قتيلا فمدا قتيلا لا يستقيم واذا وجد القاتل في دار رجل قد اشترىها وهو من
غير اهل الحطة فان اهل الحطة براء من ذلك القسامة على صاحب الدار وعلى قومها الدية
واذا باع اهل الحطة جميعا حتى لا يبين فيهم احد ثم وجد منهم قاتل في سكة من سككهم او في مسجد
من مساجدهم فان القسامة والدية على المشتريين فان وجد في دار واحد من المشتريين فهو عليه
خاصة على عاقلته واذا كانا لداريين جليلين فوجد فيها قاتل فالدية على عواظلها نصفان
وان كانا لداريين من الاخر واذا بتي من الحطة دار واحدة ثم وجد قاتل في المحلة فان
القسامة والدية على اهل الحطة وليس على السكان ولا على المشتريين شيء الا ترى انه لو كان فيها
ساكن عامر يعمل بيده بالتمار وينصرف بالليل الى منزله لم يجعل عليه شيئا فكذلك السكان
واذا وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلته الدية وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء على العاقلة

القدرين من الشاح لا اريد على شيء واذا كانت الشجة في طول راس المشجوع وهي واحدة من راس الشاح من
 جبينه الى قفاه فانه يجزى المشجوع فان شاح اخذ الارض وان شاح اقتضت له مقدار شجة الى مثل موضعها
 في راسه لا اريد على ذلك وان كانت من المشجوع ما بين جبينه الى قفاه ولا يبلغ من راس الشاح الا الى
 نصفه لك خيرة المشجوع فان شاح اخذ الارض وان شاح اقتضت له مقدار شجة الى حيث يبلغ ويد
 من راس الجانيين لحيث وان شاح رجل رجل او شاح رجل رجل او شاح رجل رجل او شاح رجل رجل او شاح رجل رجل
 شجة باصعة او امانة فان فيه لقصاص ولا يقتصر في شيء من ذلك حتى يبرأ والمأثرة التي تقتصر
 العظم وليس فيها قصاص اذا كانت عمدا او خطأ فاشهرها القدرين والمأثرة التي يخرج منها العظم
 ولا قصاص فيها واذا كانت عمدا او خطأ فاشهرها القدرين والمأثرة التي يخرج منها العظم
 قصاص فان كانت عمدا او خطأ ففيها مثل الدية في ما لا لفاعل فاذا دميها لعقلها ففيها الدية
 كاملة في ما لا لفاعل ولا قصاص في الجانيين وفيماثل الدية في ما لا لفاعل في الجانيين فان تغذت
 ففيها مثل الدية في ما لا لفاعل اذا كانت عمدا او خطأ ولا قصاص في ما لا لفاعل في الجانيين فان تغذت
 لا قصاص في عظمه وبلغنا عن عبد الله بن عباس انه قال لا قصاص في جانيه ولا آفة ولا متفلة ولا عظم
 يحتاج منه عليه لتلف وبلغنا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا قصاص في عظمه ولا آفة ولا متفلة ولا عظم
 عمدا او ساقا او منبج او عظم او ترقة او غير ذلك ففيه حكم عدل في ما لا لفاعل اذا كان متفلا لذلك
 وكذلك كل من قطع عظمه متفلا فلا قصاص عليه واذا قطع رجل يد رجل عمدا او خطأ فاشهرها القدرين
 شلا او مقطوعة الاصبع فانها كالدية في ما لا لفاعل فان شيت فاشهرها القدرين وان شيت فاشهرها القدرين
 لو قطعها او منبجها شراقتصر منها اصبع او نحو ذلك كان الخيار ايضا ولو قطع منها اصبع بغير قصاص
 لم يكن المقصود به الا ان ينقطع ما بقي وليس له ارش لا شراقتصر منها اصبع او نحو ذلك كان الخيار ايضا ولو قطع منها اصبع بغير قصاص
 كله ولو لم يكن له ارش بمنزلة رجل كان له القصاص في نفس رجل فانما او قتل بطل عفة الاول لا ارش له
 واذا انقطعت اليد في القصاص وفي الشرفة وقد كان وجب عليه ما قطع قبل ذلك في قصاصه فان المقصود
 به ارش به في ما لا لفاعل الاول واذا اقتصر الرجل من الرجل في عين او يد شجة فانما المقصود منه
 فان دية على عاقلة المقصود به في قول الجانيين وفيماثل الدية في ما لا لفاعل فانما المقصود منه
 قول في يوسف ونحوه لا شراقتصر منه لو قطع في شرفة فان لم يكن على الامام شيء فذلك لا قصاص لا شراقتصر منه
 وضع القصاص في موضعها ارايت لو بسط فرجة له او حجة او قطع عرقا من عرقه او خنته ولم يجاوز
 سا اشره ثم مات اكان يضمن فالذي اخذ القصاص لم يجاوز ذلك اليسر فاخذنا امره الله تعالى به من
 القصاص ولو ان المقصود منه قال اقتصر مني ما مر به من ذلك كما مر بالحنان والحجامة ثم مات من ذلك اكان
 فيه ضمان لاضمان في شيء من هذا ولو كان المقصود منه مات كان المقصود منه يقتل به من قبل انما قد صارت
 نفسا ولو ان رجلا قتل رجلا فادفع الى وليه فقطع يد عمدا او شل به في غير ذلك الموضع لم يكن عليه في ذلك
 الارش لانه قد كانت له نفسه فاليد من النفس لا شراقتصر منه في غلوة ذلك ولكنه يبرأ الى من
 المشلة وحال بينه وبين المشلة بلفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من غلوة المشلة ولو قطع يد
 ثم عفا عنه كانت عليه دية اليد لانه اخذها بغير حق وهذا قول في جنيته وفيما قول اخر قول في يوسف
 ونحوه لا ضمان عليه من قبل ان كانت له النفس لا شراقتصر منه لو مات منها كان له عفة واذا قطع الرجل
 يد الرجل اليمنى عمدا من مفصل وقطع يدا اخر اليسرى من مفصل فليد القصاص على الجانيين في العين
 القصاص في الرجل اليمنى اليسرى اذا قلعت او كسر بعضها ولم يسوقها بنى فاذا فقيت العين وقسمت فورما
 ولم تخسف فيها القصاص كماله الميراث ثم تقرب منها حتى يربط ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه

نظن

نظر في التسمي قد الباصعة والامانة الموصلة القصاص وليس في المتفلة ولا في الآفة ولا في الجاني
 قصاص في العرق الرجل الرجل لا اريد على ذلك وان كانت الشجة في طول راس المشجوع وهي واحدة من راس الشاح من
 الجبل الرجل الرجل لا اريد على ذلك وان كانت الشجة في طول راس المشجوع وهي واحدة من راس الشاح من
 شاة فذلك كله القصاص وفيه القصاص وكذلك لو شق بطنه بعود او بحدية بقصبة ففيما كاله القصاص لان
 هذا قد وقع موقع السلاح وان ضربه بحدية او بسهم حديد او ما اشبه ذلك من القصاص والحدية
 فعليه القصاص ولو ضربه بحجر او بحدية حتى يدمغه لم يكن فيه قصاص وهذا قول في جنيته وفيما
 قول اخر انه اذا لم يجر في مثل السلاح او اشد وفيه القصاص وهو قول في يوسف ونحوه لا شراقتصر منه
 واذا غرق الرجل الرجل فلا قصاص عليه وعلى قلته الدية بلفظ عن علي بن الخطاب رضي الله عنه انه
 قضى بخود ذلك من قبل ان قد بينت من الماء ولو وضع به من ذلك ما يبرأ منه لا يخرج ولا يغتفر من
 الماء كان فيه الارش ايضا ولا قصاص فيه وهذا قول في جنيته وفي قول في يوسف ونحوه عليه القصاص
 اذا جاء من ذلك ما لا يعاش من مثله ولو ان رجلا خنق رجلا حتى مات او طرعه في بئر فانما القصاص من طر
 جيل او من سطح فان لم يكن عليه قصاص وكان على الدية فان كان خنقا قد خنق غيره واحد من ذلك
 فعليه القتل ولو شق رجل رجلا او اوجر اياه ايجازا فقتله لم يكن عليه القصاص وكان على قلته
 الدية ولو كان العطاء اياه فشر به هو لم يكن عليه شيء ولا شيء على قلته من قبل انه شر به هو
باب تزويج المرأة على الجارية واذا انقضت المرأة يد الرجل
 عمدا او جرحته ثم تزوجها على تلك الجرحه وقطع تلك اليد او تلك الضربة فذلك كله سواء فان
 براء وصح فان مهرها ارش ذلك الجرح فذلك الضربة فان طلقها قبل ان يدخل بها كان لها نصف المهر والارش
 وترد عليه نصفه وكذلك اذا تزوجها على الجناية او الجرح وما يحدث منها وابدانها سواء وهو باب واحد
 فان مات من ذلك فهو مختلف لما اذا تزوجها على اليد او على الضربة وعلى الجرح فانه لا يضمن في القياس
 ان يكون عليه القصاص لانها قد صارت نفسا وصارت غير ما تزوجها عليه ولكن ادع القياس
 واستحسن فاجعل عليه الدية في ما لها واجعل لها مهر مثلها ولا ميراث لها لانها قاتلة ويضمنها
 عدة المتوفى عنها زوجها في قول الجانيين وانما اذا تزوجها على الجناية او على الجرح وما يحدث
 فيها او على الضربة وما يحدث فيها فانما كان كالجانيين وقد عفا عنها ولا يكون لها مهر لانها قد صارت
 بما لفلها مهر مثل ما لا كسر ولا شطط ولا ميراث لها لانها قاتلة ولو طلقها قبل ان يدخل بها
 كان لها المتعة وكان ذلك عفوا وكذلك الرجل يقطع يد رجل عمدا فان عفا عن اليد او عن الجرح او عن
 الضربة ثم مات فليس من هذا بغيره وعليه القصاص في القياس وكذا ادع القياس في هذا واجعل عليه الدية
 في ما له ولو عفا عن الضربة وما يحدث فيها او عن الجناية او عن الجرح وما يحدث فيها كان عفوا او لا
 على التناول فيه ولو كان الذي عفا عنه بغيره فهو صاحب شر كان عفو ما بغيره لان هذا قصاص وليس مال
 في قول الجانيين وقال ابو يوسف ونحوه ان تزوجها على الضربة والشجة او اليد وما يحدث فيها او لم
 يقتل وما يحدث فيها فهو سواء ومومنلة قول الجانيين في الضربة وما يحدث فيها ذلك فهو عفو عن النفس
 ولما مهر مثلها وكذلك قال في الرجل يبيع عرقه بغيره فهو عفو عن ذلك وما يحدث فيه وان لم
 يقتل وما يحدث فيه واذا جرح الرجل رجلا عمدا بالسيوف فاشهد الجرح على نفسه ان فلانا لم يجرحه
 ثم مات الجرح من ذلك فلا شيء على فلان ولا فامتنا البيعة على الجرحه لم يجز ايضا لان اقراره على نفسه
 صدق من البيعة ولو لم يقتل من الجرح ولكن اوليا الجرح عفا عن الجاني بغيره ثم مات فان
 عفوهم باطل في القياس وكذا ادع القياس في الجرحه وكذا لو عفا الجرح نفسه عن الجرحه اخبرت

عاقلة هو

عنوه واخذت بلاشخصان فيها جميعا وادع القياس فيما لانه قتل الاستري المجرور نفسه اذ لقا
فقد عفا قبل ان يجيب القتل ذلك لانه عفا الورثة فقد عفا قبل ان يجيب القتل نعموه
جائز وليس يدخل الخدم في الثلث لا تليس بما لا يكون ما لا ما جاز ذلك لا بينة **باب**
العفو عن القصاص وادعوا الرجل عن العفو وموثر يرض او غير يرض فمعه جاز لا يدخل ذلك
في الثلث لانه ليس بما لا ما مؤدم فهو جاز لا عفا عن احد القاتلين كان للورثة ان يقتلوا الاخر بعد
ان يؤتمت مصالحهم من ضررهم ولا يبطل عن الباقي القتل للعفو عن الاول لا تليس ان القتل لم ينف
او عفا الورثة بعد موته عن احد ما على ما كان لهم ان يقتلوا الاخر وكذلك لو صلحوا احد ما على ما كان
لهم ان يقتلوا الاخر وكل وارث في الدم كان عدا نصيبا مما لا منه يجوز فيه عفو وصلى بلفظنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث امرأة استمر من غفل استمر وبلغنا عن ابيهم انه قال انكروا
في الدم نصيب وبلغنا عن علي رضي الله عنه انه قال اذا اوصى الرجل ثلث ماله دخلت دينته في ثلث
الوصية وبلغنا عن علي ايضا انه كان يقتل دينته على من خرب الميراث وادعوا ان كان من العديتين الجليلين
نعتا احدهما فلا يؤد على الثاني والاخران يخذل حصة من الدين في ما لا القاتل وبلغنا عن عمر بن عبد الله
بن مسعود انه قال لا ذلك وهو في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث اذا كان دم العديتين اثنتين
شهادتهما على الاخرانه عفا فانكروا ذلك المشهود عليه فلا القاتل فقد بطلت حصة الشاهد من الدم لانه
يجزى المالا في نفسه بشهادته ولا شيء له على الثاني والمشهود عليه نصف الدين في ما لا القاتل ولو كان
احد القاتل شهادته على صاحب العفو وشهادته على عفو صاحبه عن القاتل فان لهما الدين جميعا عليه
الزمنه نصف الدين للشاهد من قبل ادعى شهادته وزعم انه قد توجب له نصف الدين حين زعم
ان الاخر قد عفا ولم يلزمه له في الباب الاول شيء من قبل انه انكر شهادته له فلم يدعها قاما المشهود عليه
فله نصف الدين على كل حال لان شهادته اخيه لا يجوز عليه لا يجزى نصف الدين الى نفسه ولو شهد
معه اخر لم يجزى ولم يبطل عفو من الدين وادعوا ان كان من العديتين اثنتين فشهد كل واحد منهما على صاحبه
قد عفا والقاتل لا يدعي ذلك ولا ينكره في ما شهدا وادعوا ان قد بطل عفو لانه يجزى شهادته نصف الدين
الى نفسه وقد وجب خوف صاحبه بشهادته لانه لا يها بعد شهادته الاول وادعوا انهما لم ينفدا احدهما صاحبه
فلا حق على القاتل لاحد منهما من دين صاحبه فلا غير ذلك من قبل ان كل واحد منهما يجزى شهادته نصف
الدين الى نفسه فان صدق القاتل احدهما وكذب الاخر اعطى الذي صدق نصف الدين وبطل حق الاخر وان
صدقهما جميعا انهما قد عفا فانه ينبغي قياس هذا القول ان يضمن لهما الدين جميعا ولكن استحسن
ان لا اضمن لهما جميعا شيئا لانه عفا عفا وادعوا ان كان الدم بين ثلثة فشهدا على احدهما انه
قد عفا فشهادتهما عليه باطل لا يجوز لهما جميعا يجزى ان لا يضمن لهما الدين ولا قصاص على الثاني وان كذبهما
اعطى المشهود عليه ثلث الدين ولم يكن للشاهدين عليه شيء فان صدقهما اعطاهم الدين الثلاثا بينهما
جميعا وان لم يصدق ولم يكذب فهو بمنزلة النكذب لهما وان شهدا رجل امران من الورثة على رجل
انه قد عفا ارضى المرأة وقد بقي من الورثة بقية لم يشهدوا ولم يشهدوا عليهم فان الذي بقي منهم والمشهود
عليه حصتهم من الدين واما المشهود فان صدق القاتل اعطاهم حصتهم ايضا من الدين وان كذبهم لم يكن
لهم شيء وشهادة النساء اذا كانت مع الرجال اذا كانوا من غير الورثة عفا عن القصاص جازية
من قبل ان عندنا ليس يحل ولا قصاص وكذلك لو شهدت مع رجل على صاحب في القصاص في نفس كانت او فيما
دونها فهو جائز وكذلك الشهادة على الشهادة وادعوا القاتل العفو عن بعض الورثة وليس بينة
فان لكان يستحقه على ذلك فان خلف فالقصاص على ما هو بخلافه وان نكل عن البينين بطل

حقه وصار من من تعفوا وشركا به من الورثة حصته من الدين في ما لا القاتل وادعوا انهما لا يضمن
ابواه او ابناة على العفو فان شهدا منهم لا يجوز ولا يرضى عنه بشهادتهم من القصاص شيء وكذلك كل من
لا يجوز شهادته له مثل امراته او مكاتبه او مدبره او شبيه ذلك فلما اخواه او شركاه فان شهدا منهم على
العفو جازية ولو صلح او ادعاه فان ادعى ورثته القاتل فانكر القاتل فلك فشهدا على القاتل ابناة
او ابواه فشهدا منهما عليه بذلك جازية لانهم يشهدون عليه اذا اعطى ذلك الولي وادعوا انهما لا يضمن
وادعاه القاتل فانما يشهدون له فلا يجوز شهادتهم ولا يجوز شهادته المحدث في قذف في عفو ولا دم
ولا صلح ولا غيره وكذلك لا اعطى القاص والقاص والمكاتب وام الولي لا يجوز شهادته اخيه منهم في عفو ولا
معه ولا غيره وادعوا انهما قد شهدا على القاتل انهما صلح على المديته وانما كذبا لفساد وادعوا انهما قد
ذاكر الولي فان شهدا منهما لا يجوز لانهما ذكرا ان الكفا لكانت في الصلح وان ذكرا ان الكفا لكانت
بعد الصلح فشهدا منهما على الصلح جازية ويؤخذ ان الكفا لكانت في ما لا القاتل ولا يرضى بذلك
على الذي كذبا لهما فانما ان الحق على انفسهما الا ان يكون امرهما بذلك وان الولي شهدا منهما بخلاف
انفسهما ولا يرضى عن القاص بشيء من ذلك وادعوا انهما قد شهدا على العفو وقضى لقاصي شهادتهما
شريعتهما الشاهدان على العفو فلا ضمان عليهم ما من قبل انهما لم يرضيا له ما لا انما اتلفا الما القصاص
وعليهما التعديري في قولنا يوسف ومحمد ولا تقدر عليهما في قولنا جنيته ولا قصاص على القاتل
في قولنا جنيته من قبل القضا الذي قضى فيه وادعوا انهما قد شهدا على العفو ولم يقضى لقاصي شهادتهما
حقا جميعا فان القصاص كمواعلة له يقضى به القاصي لا لشهادته لم تتم وادعوا انهما قد شهدا على
العفو في يوم وشهدا الاخر عليه في يوم اخر وفي شهرين مختلفين في بلدين مختلفين فان شهدا منهما
جازية ولا يبطل شهادتهما اخلافا لايام والبلدان في ذلك لانا العفو كالم ليس يدخل الاستري انه لو
شهد عليه شاهد باقراره بالمال في مكان اخر كان جائزا وادعوا انهما قد شهدا على العفو بالاعفو ولا
يعرفون انهم هوفان شهادتهم باطل لا يجوز من قبل العفو لم يمسوا الشهادة والقصاص على الرجل القصاص
عليه وادعوا انهما قد شهدا في العفو فقال احدهما عفا على الف درهم وصلح عليه ما اذا الاخر عفا على
غيره فقل فانه لا يجوز شهادتهما من قبل انهما قد اختلفا الاستري لهما لو شهدا انه طلق امراته على
الف درهم وشهدا اخرانه طلقها على غير جعل بطلت شهادتهما فذلك العفو ولو شهدا انه صلح على
ما لهما من احدتهما انه صلح على الب وشهدا الاخر انه صلح على خمس مائة فان عفا ذلك في القياس
سواء الاستري ان القاتل ادعى شهادته الذي بخس مائة فقد اكدب الذي بالالف وان ادعى شهادته
الذي بالالف فقد اكدب الاخر ولا عفو له لان الشاهدين قد اختلفا وان لم يدع القاتل ذلك وادعوا
ولي الدم فقد جاز العفو ولا اخذ له شيء من المال لان شهادتهما قد اختلفتا في قياس قولنا جنيته
وكذلك الباب الاول الاستري ان الشاهدين لو شهدا على صلح فشهدا احدهما انه صلح على عبد
الاخرانه صلح على الف درهم وادعى ذلك القاتل وانكره ذلك الولي فانه باطل لانهما قد اختلفا وعليه
القصاص وان لم يدع ذلك القاتل فادعاه ولي الدم فان العفو جاز ولا شيء له وادعوا الرجل عن
دمه لولده وهم صغار ولا حق له فيه فعفو باطل وكذلك الوصي يقتص عن دم الميت فان صلح عليه
فالصلح جاز وان خط من لدية شيئا فلا يجوز ما خط ويبلغ به الدين وكذلك الاجب والنفس وما
دونها في هذا سواء وادعوا ان الرجل عفا وليس له في الا السلطان فلا ما ان يقتل من قال له
ان شاء وليس له ان يعفو الا انه لا يملك ذلك فلا صلح على لدية فهو جائز وان كان لدم ولبيان
احدهما غايبا على القاتل ان الغايب قد عفا عنه وقام البينة على ذلك في اقبل ذلك واجيز

العمود عشرة شوية رجل ثم رجوا جميعا فعلى النسوة خمسة اسداس وعلى الرجل سدس ولو رجع فكل من
سنة لم يكن عليه شيء لانه قد بقي مما تنفذها الشهادة شهادة رجل وامرأتان فلو رجعت واحدة
بعد رجوع الثمان كان على التسع جميعا الربع فان رجع الرجل ايضا كان عليه نصف فان رجعت العاشرة
من النسوة كان عليها وعلى التسع جميعا النصف بحسب التسع مما لم يمتنع من ذلك في قول الجدية
يوسف ويحمد اذا شهد رجلان وامرأتان ففقدوا القاضى بذلك ثم رجع رجل وامرأة فانهما يضمنان من
ذلك الربع من قبل انه قد بقي ثلاثة ارباع الشهادة على الرجل من ذلك الربع ثلاثة وعلى المرأة ثلثه
ولو رجعت المرأة الباقية كان على الرجل والمرأتين النصف على الرجل من ذلك الربع وعلى المرأتين الربع
وان رجعا جميعا فان على كل رجل ثلثه وعلى المرأتين الثلث ولو كان مكان المرأتين عشرة نسوة لم يكن
عليه من الثلث الا النسوة هاهنا بمنزلة رجل واحد وان كثرت الاثني عشر ثلاثا واكثر من ذلك انما
ينقطع بشهادتهما فمما يقطع بهما اثني عشر وهذا قول في يوسف ويحمد ولو شهد رجلان وامرأة ففقدوا القاضى
بشهادتهم شر رجعت المرأة فلا شيء عليها لانها لم تنقض بشهادتهم ولو رجع الرجلان فصدا الدية ولا شيء
على المرأة اذا عفا المقتول عن الضربة او عن الجناية او عن الشجعة او عن الجرح او اليد المقطوعة شر
براهن ذلك صحيح وموخطا كان عفو جانيه وان مات ففقدوا باطل من قبل انها تنفسوا عفا عن غير
النفس في قول الجدية وان عفا عن الضربة وما يحدث منها او عن الجناية او عن الجرح وما يحدث فيها
فان عفو جانيه من ثلثه في قول الجدية في حبيته اذا جرحته المرأة رجلا جرحا خطا فترجمها عليه فالتكاح
جائز وان برأه فلها ارش الجرح غير مثلهما وكذلك اذا اقرضها على الضربة او الشجعة او اليد فترجمها
طلقها قبل ان يدخل بها اخذ منها نصف رث ذلك فان مات من ذلك فالتكاح جائز ولو لم يمت من ثلثها
وعلى عاقلتها الدية ولا ميراث لهما منه لانها قاتلة فان طلقها قبل ان يدخل بها ثم ماتت فانما لها المنة
بمنزلة من لم يمت لهما منها وهذا قول في حبيته وان تزوجها وموثر يصر على الضربة وما يحدث فيها او
الشجعة وما يحدث فيها ثم مات من مرضه ذلك فقد تزوجها على الدية فانه يحسب لعاقلتها من
ذلك مائة مثلهما والثلث مما بقي وصيته واخذ ورثة عاقلتها بالفضل ولا ميراث لهما لانها قاتلة وان
كان طلقها قبل ان يدخل بها اخذوا من عاقلتها نصف الدية وينظر الى نصفه الاخر فيجب له من
نصفه مائة مثلهما والثلث مما بقي وصيته لقا تله ويرد الفضل على الورثة ويؤخذ من عاقلتها حتى يؤدوا
ولا وصية لعاقلتها قاتلة ويكون للعاقلة وصيته لانه اوصى بغيره ولم يجعله المرأة فاعلى الرجل
عفا اذا القائلين والفضل خطأ ففقد جانيه من ثلثه ونصف الدية على الاخر ولا يبطل عنه منها شيء
وقال ابو يوسف ويحمد ويحمد عفا عن اليد او عن الضربة او عن الشجعة او عن الجرح ولم يقل وما يحدث
فيه ثم مات ففقدوا عندنا عن النفس وموثر يصر على العفو عن ذلك وما يحدث فيه وكذلك فان تزوج
على ذلك امرأة فكانت تزوجها على النفس فكانت تزوجت على الضربة وما يحدث فيها وعلى اليد وما
يحدث فيها وكذلك العفو كان قال قد عفو عن الضربة وما يحدث فيها وهو قول الجدية في حبيته الذي
قبل هذا باب

شهادة الورثة بعضهم على بعض في العفو

واذا قتل الرجل عمدا وله اثنان شهدا احدهما على صاحبه انه قد عفا وانكر الاخر فان القائل يسأل عن
ذلك فان ادعى ذلك فقد اقر بالشهادة ولا يصدق الا شاهدوا القائل على ابطال الحق والاخر
فيغيره ايضا نصف الدية ولا يقتل من قبل ان احد الوارثين قما قر فيه بغيره وان انكر القائل ثلثها
ولم يدعها فلا حق للشاهد من قبل انه يجادل نفسه بشهادته ما لا للشهود عليه نصف الدية وما لا القائل
واذا كانت الورثة ثلاثة شهدا اثنان على احدهما قد عفا فشهدا باطل من قبل انهما يجادلان في نفسها

بالشهادة فادعى ذلك القائل غرم لهما ثلثي الدية وعزم للشهود عليه ثلث الدية فان لم يدع شهدا فلهما
فلاحق للشاهد من الدية ولا من القصاص من الشهود عليه ثلث الدية وكذلك لو شهدا انهما عفا عن
شهادة فلهما باطل ولا حرجية كما وصفت لك واذا ادعى القائل شهدا فلهما لكل انسان ثلث الدية
ولا يصدق الا شاهدان ان شهدا على احدهما انهما عفا عن ثلث الدية واذا ادعى اقدم لصلح وشهد
بذلك الوارثان الباقيان فانكر ذلك القائل فلا شيء على القائل لو اجمعهما من الصلح ولا من الدية لانهما
يجادلان في انفسهما بشهادتهما ثلثي الدية ولا يصدق ان شهدا فلهما على احد الوارثة عفا ولا
يغيرونه بعينه فشهدا فلهما باطل وعليه القصاص ولو شهدا هذان على احد الوارثة بعينه فلهما القائل
اليوم الى الليل على الفدية فان ذلك لا يكون عفو ولا مال له فان شهدا انهما عفا عن القاضى
عنه يوما الى الليل فلهما عفو وصدا صليحا يميز وللقضية الورثة تحققتهم من الدية تحت عذر ابو يوسف
عن سليمان بن عبد الله بن وهب قال لو شهد رجلان وامرأة رجلا فقتلها ما بالسيب فاستحبها بعض فقهاء
مما فعلت ففقدوا عنه فجعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينفذ حصة من الدية بحج عن الجدية
عن حماد بن ابراهيم انه قال لكل وارث حصة من الدية رجل كان وامرأة اذا عفا في العهد او من الخطأ ابو
يوسف عن يحيى بن سعيد عن الزهري ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب فقال من يعلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد عفا عن امرأة من عفا عن زوجها شيئا فقام الى القصاص بن سفيان الكلبي وكان
على بني كلاب قتلا لاثني كاهبة يقول الله صلى الله عليه وسلم ان اوردت امرأة اسم من عفا عن اسم محمد
عن ابني حبيته عن حماد بن ابراهيم ان عمر بن الخطاب سئل ان شهدا في دم عفا عنه بعض
الورثة فقال لعبد الله قد احيى هذا بعض النفس فلا يستطيع بقتل الورثة ان يقتلوه حتى يقتلوا
ما بقي من النفس والذي لم ينفذ حصة من الدية فقال عمر وانا اوردت ذلك اذا كان له من اثنين
فشهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو جميعا معا ومعهما القائل فيكون ذلك فلا شيء لهما من الدية
عليه وان ادعى القائل العفو منهما جميعا فلا دية عليه ايضا في ذلك من قبل انه لم يقر لهما بما لهما فاشهد
احدهما على صاحبه بالعفو وصدا قد شهدوا عليه فانه يمتنع في القياس ان لا يكون للشاهد شيء
ونكفي ادع القياس واجعل له نصف الدية ولو شهدا احدهما على صاحبه بغيره ثم شهدا الاخر على صاحبه
بالعفو ايضا والقائل يحذر ذلك بطريق الشاهد الاول وكان للباقي نصف الدية اذا اكدت القائل
ولو ان رجلا اخذ السكين فوجاه بها راس انسان فاصححت ثم جاز السكين قبل ان يرفعها حتى شجعة اخرى
الى جانبها فانصلت ولم تنصل فان هذه مؤحقة واحدة وعليه فيه القصاص ولو ان هذا كان خطأ
كان في راس مؤحقة واحدة ولكن لو رفع السكين ثم وجاهه اخرى الى جنبها فانصلت اوله تنصل فان
هذه مؤحقة اخرى يقتصر منها في العهد وعليه في الخطأ ارش الموضعين لانه قد رفع يده والاول لم يرفع
يد له فلهذا اختلف اذا فقاء الرجل عينا الرجل وفي عينة تلك بقيا من نصفها فان المفقوة
عينة بالخيار ان شاء اقتصر من عينة الناقصة وان شاء اخذ دية عينة ان كانت المفقوة هي الناقصة
فليس فيها قصاص وفيها حكم عدل واذا قطع الرجل يدا رجل وفيها ظفر مسود اخرج لا ينقصها فان فيها
القصاص لا يرد لا ينقص اذا قطع الرجل من كف الرجل اصبعها زائدة فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل
وانه قطع الكف كلها فكانت تلك الاصبع توهن الكف وتنقصها فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل وان
كانت لا تنقصها ولا توهنها ففيها القصاص واذا قطع الرجل يدا الرجل من المفضل فبرأت من انقصه
ثم برأ المقتصر منه ثم قطع احدى ارجل صاحبه لوقطعت الكف منها فلا قصاص فيه وان كانا سواهما
في هذا قصاص يا ابن

الحيث من قبل ان لا يتقدم اليه لا يستطيع نقضه دون الاخرين من قبل ان لا اخرين لم يشهدوا لهم
ولكننا نرى القياس ونضمن هذا الشاهد المتقدم اليه بحسنة نصيبه مما اصاب الحايض فاذ انقضى
الرجل من اهل الذمة في حايض له فهو والمسلم في الصلوات سواء الا ترى انه لو لم يكن له عاقلة كان يبي
ناله واذا تقدم الى المكان في حايضه فموضعها اصاب حايضه يسقى ويروى ولا يجازى ذلك قيمة
اذا كان انسان واذا كان في متاع او غرضه سعى في قيمته ذلك بالاعمال بالغ فاذا تقدم الى العبد في
في حايضه فاصاب انسانا فهو على عاقلة مولاه اذا كان في انسان وان كان في متاع او غرضه سعى
عنى العبد وكان ينبغي في قياس من المثل الاول ان يكون على المولى ان كان على العبد ومن المثل الثاني
سواء من قبل ان هذا ليس بجناية العبد بيده فلذلك لم يمتا العاقلة ما كان في انسان من ذلك
واذا وضع الرجل على حايضه شيئا فوقع ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه فيه من قبل ان وضعه
دعوى ملكه ولذا لو كان الحايض مائلا من قبل ان له ان يضع على حايضه متاعه واذا تقدم الى حايضه
حايض في دار فلم يمتدحه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة ان تكون الدار له فلا ضمان عليه
وكذلك ان قالوا لا يدرى مولاه ام لغيره فلا ضمان عليه حتى تقوم البينة انها له فان لم تتوفر بينة
انها له فزعموا الرجل انها له فانه لا يلزم العاقلة دية القتل بقوله ولا يصدق عليهم واذا اقرت
العاقلة ان الدار له ضمنوا الدية وكذا الجناح والميزاب يشترعه الرجل من داره في الطريق فوقع
على انسان فمات فانكرت العاقلة ان تكون الدار له وقالوا انما امره ربه الدار يخرجها فلا ضمان عليه
الا ان تقوم البينة انها له فان اقرت الدار له فلا ضمان عليه فانه لا يدرى ان الدار له فانه لا يدرى ان الدار له
قبل ان قد اقرت ذلك ولو قامت به بينة ضمن ذلك العاقلة والحايض المائل وهذا ليس سوا في
القياس من قبل ان لم يحدث في الطريق شيئا وانما ضمنوا الحايض بالاشراك والاستحسان وجعلنا منزلة
الكسبية لاشراكه في جاز الاستحسان وليس يشبه الحايض الكسيف واذا انكرت العاقلة ان الدار له
فلا ضمان عليهم وينبغي في القياس ان لا يضمنوا الرجل لغير الدار لان الدار له من قبل ان لم يحدث في الطريق
شيئا ولكننا نرى القياس تضمنه وجعلنا بمنزلة من احدث في الطريق شيئا لان البينة
اذا قامت ان الحايض له ضمان العاقلة وجعلنا الرجل بمنزلة من احدث في الطريق شيئا فكذلك
هذا اذا لم تتوفر البينة واذا كان الرجل على حايضه مائلا او غير مائل فسقط به الحايض فاصاب من غير
عمله انسانا فقتله فهو ضامن في الحايض المائل اذا كان تقدم اليه في الحايض المائل وان كان لم يتقدم
اليه فلا ضمان عليه لان الحايض سقط به ولو كان هو سقط من الحايض من غير ان يسقط الحايض فقتل انسانا
كان ضمانا لانه ما هنا غير مدفع ومولى الدابة الاول مدفع ولومات الشا فظ نظرت في الاسفل فان كان
يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان قايما في الطريق او قاعدا فهو ضامن لدية الشا فظ عليه لانه
احدث في الطريق القيام او القعود وليس له ذلك وان يمشي ان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه
والاعلى ضامن لما اصاب الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تغفل بسقط او نام فتغلب فسقط فهو
ضامن لما اصاب الاسفل والحايض المائل والسقف في ذلك سواء واذا سقط الرجل من حايضه في ملكه او
في ملك غيره على الطريق فقتله فهو ضامن وسقوطه هو عندنا بمنزلة قتل يده وعليه كفارة
والدية على عاقلة وماله في ملكه في ذلك سواء وكذلك لو تروى من حايضه على رجل فقتله وكذلك لو
سقط في غير حايضه في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لدية ولو كانت البئر
في الطريق كان الضمان على ربه البئر لما اصاب الشا فظ والمسقوط عليه من قبل ان الشا فظ بمنزلة المدفع
باب الشهادة في الحايض المائل واذا شهد على رجل في حايضه

فانصاب

فانصاب الحايض من اخذ الشاهد من اياه او عبدا او مكانا له او جرحا او جرحا او زوجة او ولد
من قبل النساء والرجال ولا شاهد على رجل الحايض في التقدم اليه في الحايض غير الذين شهدوا في الشهادة الذي
يجزى نفسه او الى احد من ذكرنا باطل لا يجوز فاذا تقدم الى رجل في حايضه لم يملك ان يشهد عليه رجل
وامرأتان فهو ضامن وشهادة النساء في هذا مع الرجال جارية من قبل ان ما لا يدرى فيه فضا من انا
شهد على الرجل في حايضه عبدا او وصيتا او كافرا ثم استحق العبدان وادرك الصبيان والام الكافران
شروط الحايض فاصاب انسانا فهو ضامن واذا وقع الحايض فاصاب انسانا قبل ان يغتسل او قبل ان يسلم
او يدركا ثم اغتسقا او سلما او ادركا ثم شهدا فشهدا جارية وان كانا شهدا في ذلك الحال فزعموا
القاضي ثم سلما ثم شهدا جميعا او كبرا او غلغا فشهدا بذلك فشهدا ايضا جارية من قبل
الى لم اردهما فشهدا فشهدا انما ردتا فشهدا الكفر والرق والصغر واذا شهد عليه شاهدان فاستان في الحدود وان
في قد ردتا فشهدا فشهدا في ذلك لا يجوز فان تابا فاستان فعدان ردت شهدا فشهدا
بعد ذلك فان شهدا فشهدا لا يجوز لاني ردتا فشهدا بالثبوت وكذلك لو شهدا عبدا وصبي ومكانة ومذبح
او عبدا قد غنق بغيره وهو يسرى في بعض قيمته فان ذلك لا يجوز واذا شهدا بشا صاحب الحايض او
شهدا ابو صاحب الحايض ورجل اخر على صاحب الحايض فانه ذلك جارية من قبل ان شهدا على مال الا ترى
الى اجيز فيه شهادة الرجل مع النساء ولو كان هذا فضا ضام بحجته في شهادة النساء ولا شهادة على شهادة
واذا شهدا شاهدان على رجل في حايضه انه قد تقدم اليه فيه فسقط فقتل انسانا فقتل القاضي فانه
الدية ثم رجح الشاهدان عن شهدا فشهدا فانهما يضمنان ما طرقت العاقلة من ذلك ولا يصدقان على
ابطال القضاء فذلك كل ما قضى به شهدا فشهدا ثم رجحوا عن ذلك واذا تقدم الى اللقيط في حايضه
له قد وهى فلم يتغصنه حتى سقط على رجل فقتله فان ردتا على بيت المال يعقل بيتا لما على اللقيط
ويسرانه لبيتا لما من قبل ان لا يعرف له عشيرة وكذا الرجل من اهل الكفر من اهل الذمة ومن
اهل الحرب يشك فان حاله في هذا الحال اللقيط فان كان والى رجلا وقاد فانه عاقلة ذلك الرجل يعقل
عنه ولان يقول عنهم ما لم يعقلون فاذا اخول عنهم فوالى اخرين فهو بمنزلة الاولين يعقلون عنه
ويرون به ولما يتخول عنهم ما لم يعقلون عنه فليس له ان يتخول عنهم وكذلك كل ما احدث اللقيط
في الطريق فاشرع فيه من بناء واذا وهى الحايض او مال على ارقوم ولم يمل على الطريق فشهدا على صاحب
خانه ضامن لما اصاب ولما اهدم من بيوتهم ولما افسد من متاعهم ولا يضمن العاقلة من ذلك الامانة
فلا نفوس ودون ذلك الى الموصحة من ولما اهدم ولا يضمن ما سوى ذلك ما كان من غير ذلك فمولى ربه الدار
في ناله وكذلك العلود اذا وهى تقدم اهل السفلى الى اهل العلود يشهدون عليهم فيه فمضامنون لما اصابوا
العلود اسقطوا وكذلك الحايض يكون لعلاء لرجل واسفله لآخر فان مال على اهل الطريق فان تقدموا
الى صاحب العلود وصاحب السفلى والى صاحب السفلى دون صاحب العلود ثم سقط فاصاب انسانا فانما
يضمن الحايض تقدم اليه لنصف من ذلك اذا كان الحايض مائلا فاصاب كذا اذا وهى العلود وكان السفلى
على حاله فتقدم الى صاحب العلود لم يتغصنه حتى سقط فقتل انسانا فان دية على عاقلة خاصة
دون صاحب السفلى لان السفلى لم يمل في اذ او هيا جميعا وتقدم اليهما جميعا فمضامنان لما اصاب
الحايض كذا واذا مال حايضا الرجل في البصرة على ارقوم وبصره على الطريق فتقدم اليه اصل
الدارية ذلك فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن وكذلك لو تقدم اليه اهل الطريق فسقط المائل
الى الدار على اهل الدار فهو ضامن لانه حايض واحد قد مال بصره واذا شهدا على صاحب بصره فقد
اشهد على الحايض كذا ولذا وهى الحايض وما يبنى منه صحيح غير واهى فتقدم اليه في ذلك واشهد عليه

لا يبلغ بصادقة الحر بغيره ذلك عن عبد الله بن مسعود واهل بيته ليعلم انهما قالوا لا يبلغ بصادقة العبد
دية الحر قال ابو حنيفة ينقص منه عشرة دراهم واذا اجنى العبد جناية فقتل قتيلا له وليا
فحقن احدهما فان المولى يقول لا ادفع الى الباقي نصف العبد او اذ نصف الدية ولو قتل قتيلا خطا
وقفا معين اخر خطا كان مولا به بالخيار ان شاء فقة فكان بينهما اثلاثا اثلثان لا وليا القتل
وثلاث لصاحب العين وان شأ المسكة فداه بخمسة عشر الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
الف
فيما له خاصة وكذلك لو دبره الاباعة او كانت به مولا وخيار ولو كانت مولا فوطئها او زوجها او امر
او بنتها فليس هذا باختيار ولا يجزى فيها الارش فان استخدم وهو يعلم فليس ذلك باختيار القتل
كالذي ذكرنا مما يتعلق فيه الرقبة وشبهه وان ضرب العبد ضربة يلهيه من ذلك عيب فاحش او
جرحه او قتله او سرقه فمذموم اختيارا ايضا وعليه في ذلك الارش واذا وقع العبد في سرقته او حرقته او
في الطريق او اصابه جناح اشترى العبد في الطريق او شي اخر منه فليس هذا باختيار من قبل ان هذا ليس
من المولى بيده وكذلك كل ما اصابه مما احدث المولى في الطريق وما لا يجزى على المولى فيه كفاية فان هذا ليس
باختيار وعلى المولى القيمة ان مات العبد من ذلك كله بينهما اثلاثا وان اوطاه المولى او كان تبلا و دبره او
او وقع عليه فقتله وهو يعلم بجنايته فمذموم اختيارا وعليه الارش واذا اغتصب المولى او كان تبلا و دبره او
او وهبها او قتله وهو يعلم بالذبح فليس هذا باختيار وعليه قيمة العبد بينهما اثلاثا فان كان
تدعى باخره او لم يعلم باخره فليس له ان يبيع المولى في الارش كما لا عليه للذي لم يعلم به من حصة من القيمة
واذا جنى العبد جناية لم تبلغ النفس فاعطاه المولى وهو يعلم بها قبل البر ثم انقصت به الجرحه فحق
كان هذا من اختياره وعليه الدية فاذا قال المولى احبده ان ضربت فلانا بالسيف وبسوط او بسوط
او بغير ذلك او شجته ما جرحته فانت حر ففعل به شي من ذلك فمات منه عن العبد وكان هذا اختيارا من
المولى وعليه فيه الدية ما خلا فصلة واحدة ان ضرب به بالسيف فقتله فان على العبد فيها القصاص وليس
في العبد الذي فيه القصاص اختيارا من قبل ان فيه القصاص وان العبد الحر في ذلك كالدستور لم يفسد عنق
المولى من قصاصه شيئا واذا جرح العبد جرحه شرا فاصم المولى فغيره القاصي فاختار عبده واعطى الارش
شر انقصت الجرحه ومات المجروح والعبد على حاله فانه كان يبيع في القصاص لئلا يكون هذا من اختياره
ولكننا نرى ان القصاص لا انما اغترنا في غير النفس وخيرة الان خيارا مستقبلا فان شاء فدعه واخذ ما اعطى
وان شاء فداه بتمام الدية وهذا قول ابو يوسف الاول وهو قول محمد ثم قال ابو يوسف بعد ذلك ان عليه
الدية فاذا جنى العبد جناية تبلغ الدية فاختار المولى اسما للعبد وليس عليه ما يودي وكان ذلك عند
القاصي وعند غير القاصي في العبد عبده والدية عليه دين وهذا قول ابو يوسف حنيفة وفيما قول اخر
انه ان ادى الدية مكانه والادفع العبد الا ان يرضى لاوليا ان يبيعوهما لدية على ما قال فان رضوا بذلك
لم يكن قصص بعد ذلك ان يرضوا في العبد وهذا قول ابو يوسف ومحمد واذا جنى العبد جناية خطاه ثم اقر
المجنى عليه من حرقه فلاحق له في قيمته العبد لانه يرضى عنه حر للاحق له على المولى ايضا لانه لم يبيع عليه عنقا
بعدا جناية ولو لم يرض بذلك المجنى عليه حتى دفع اليه العبد جناية ثم اقر بعد ذلك عنق العبد بدين
ولو كان الولد فورا فاذا جنى العبد جناية ثم ولد له ولد فاختصموا في ذلك فانه يقال للمولى
ادفع الامة الجناية او ادفعها ولا يدخل في ذلك ولها ولا كسبها وان جنى عليها احد فاختار المولى لثلاث
ارشافانه يدفعها وان اذ كانا جنى عليها قبل ذلك فمولى وان لم يعلم بذلك فالتول قول المولى
مع يمينه وعلى المجنى عليها ليمينته وان كانت الجناية عليها بعد جناية فامسكها المولى وقد اذانه

يستعين

يستعين بارش تلك الجناية في العدة فان لم يرضها ولم يجزها لمحق استهلك تلك الارش او تمسك بها
عليها ثم بذل له ان يدفع الامة فله ان يدفعها وليس هذا باختيارا وعليه بغير مثل استهلك فدية
مخفا وان كان جنى عليها عبد فقتله المولى كان على المولى ان يدفعها جميعا او يدفعها بما بالدية فان اعطى
العبد المدفع اليه فمذموم اختيارا لامة وعليه الدية وكذلك ان هو اعطى الامة فلا يستطيع ان
يدفعه واحدا منهما او وصاحبه وليس هذا كالدستور وان اعطته ومولا يعلم بشره فاختار دفع الامة ودفع
منها قيمة العبد الا ترى انهما لو كانا قايمين عنده باعيانها فقلت له ادفعها او ادفعها ولو كان
هذا العبد فقا عين الامة فدفع بها واخذت الدارية فاذا العبد يصير مكانا يدفع المولى او يدفع
بالدية ولو كانا جناية فقلت خطا فاختار المولى قيمتها لم يقل للمولى ان دفعها اراها وتكون يدفع قيمتها
ولو ظلمها مملوك فدفع بالجناية كان بالخيار فبين ان شاء فداه وان شاء فقة والمجنى في هذا لا يشبه
الدستور واذا قتل العبد جلا خطاه ثم ان جارية المولى العبد فقلت خطا كان المولى فيها
ان يقال للمولى ادفع الجارية او ادفعها بيمينه العبد لانه اذا اعطى قيمتها العبد فمذموم على اهل الجناية
حقهم واذا قتل العبد جلا خطاه وعليه دين فان مولا يجزى قال شاذ فقة الجناية وانتهى اصحاب
الدين عند اهل الجناية وان شاء فداه بالدية وكان لا يرضى على حاله كما هو وان فداه بامر قاضيه بغير امر
قاضي فهو سوا وان دفعه الى اهل الجناية بغير امر قاضي فمذموم فانه لا يرضى من اصحاب الدين
قيمتها ولو دفعه الى اهل الدين بدينهم فهو امر القاضى قبل ان يجزى اهل الجناية فعليه قيمته لا محالة
الجناية ان كان لا يعلم وان كان يعلم فعليه الارش كله واذا جنى العبد جناية فقتل جلا خطاه فقلت
امته او جلا خطاه وصاحبها الرجل او امره شرا والعبد قتل الامة خطا فاختار المولى ان يدفعه بذلك
كله فان اهل جناية الامة يعرفون في قيمة العبد بقيمة الامة ويضرب في الجناية العبد بدية الحر
فيكون العبد يبيعهم على ذلك وان اسكاه المولى فداه اعطاه الدية اصحاب جناية العبد واعطى
قيمة الامة اصحاب جناية العبد واذا جنى العبد جناية فداه المولى جناية اخرى فانه يقال للمولى ايضا
ادفعها او ادفع وان لم يقصص في الاول بشي حتى يجزى جناية ثانية قيل له ادفعها جميعا او ادفع
بارش ذلك كله واذا اقر العبد بالجناية فانه لا يصدق في شي منها نقسا كانت او ما دونها خطا كان او مذكرا
لا يصدق في غير ذلك فلا يصدق ما خلا بابا واحدا ان اقر له بالقتل عمد فان عليه فيه القصاص والعبد الناجي
في ذلك وغير الناجي سواء واذا اعطى العبد اقراره كان جناية في حال الرضا خطا او عمد انفس او اموال
فلا شيء عليه في شيء من ذلك ما خلا خطا ولحق القتل عمد فان عليه فيه القصاص فاما سوا ذلك من الخطا
فانه اذا اقر على مولا بذلك فلا يصدق وليس عليه شي الا ترى المولى لو صدقه بذلك لم يرد الارش
ان اقرانه اعطته وهو يعلم والامة من الامة واذا اعطى الرجل عبدا وهو يعلم وعليه دين وفي منته
جناية وهو يعلم بذلك فعليه الارش لاصحاب الجناية وعليه قيمة العبد وان كان لا يعلم فعليه قيمته
قيمة لاصحاب الجناية وقيمة لاصحاب الدين الا ان يكون ارش الجناية اقل من ذلك فيكون عليه اقل
واذا جنى العبد والامة جناية فقال للمولى قد كنت اعطته قبل الجناية او قال لوابي او قال لامنته
امر ولحق او قال قد كنت دبرتها قبل الجناية فانه لا يصدق على اهل الجناية فان كان قال هذه المقالة
بعد علمه بالجناية فعليه الارش كما لا وان كان قال هذه المقالة قبل ان يعلم بالجناية فعليه القيمة
الا ان يكون الارش اقل من ذلك فعليه اقل واذا جنى العبد جناية فجاد انسان فاختار المولى ان يدفع
العبد ثم قال لم اصدق الذي اخبرني او قال لم اصدق قد اذنته فانه عليه القيمة ما لم يجز ذلك
فجلا او رجل عدل لحرقة بذلك او بغيره قد صدق الذي اخبره وهذا قول حنيفة وفيما قول اخر

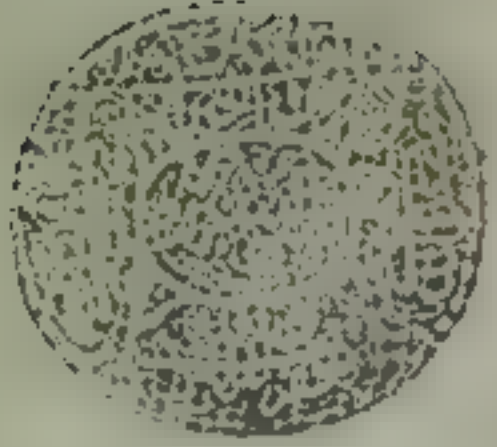
نفسه فاحتملوا في ذلك ومذاقوا في حقيقته ولا يوسعت ويحذر بما
جناية العبد في البيعة واذا احتقر العبد بغير موافقة مولاه في الطريق لم يحتقره المولى قبل ان يعلم
 بالحرق ثم وقع فيها رجل مات كان على المولى قيمة العبد لذلك الرجل فان وقع فيها اخر اشتراك في تلك القيمة
 فان وقع فيها العبد فمات فانه يشترك ورثة العبد في تلك القيمة اصحابها الذين اخذوا مولاه ثم
 بعد ما وقع فيها رجل ولا يعلم كان مثل ذلك ايضا عتقه قبل وقوع الرجل وبعد وقوعه بعد ان يكون يعلم
 فذلك كله سواء واذا وقع فيها رجل مات فاعتق المولى العبد وهو يعلم ووقع الرجل وموته كان عليه الدية
 لان ذلك اختيارا منه فان وقع فيها اخر فمات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب له اخر بقيمة العبد
 ويضرب له الاول بالدية ومما قولنا في حقيقته وفيما قولنا احتقره موقولا في يوسف ونحوه ان على المولى نصف
 قيمة اخرى لولى القتل الا من قبل ان عتقه بمنزلة اختيار العبد اذ ايت لو اشتك العبد ولم يفتقه
 فاعطاه بالدية ما كان عليه ان يقدية او يدفع نصفه واذا وقع فيها رجل فمات ووقع فيها اخر بعد ذلك
 عينه والعبد قائم بعينه فانه يقال للمولى ارفع اليها ما يكون بينهما على ثلاثة اسهم لصاحب العين
 الثلثة لصاحب النفس الثلثان فان اشتكته وفدا بحسنة عشر لقا فذلك له وان كان عتقه قبل
 ان يعلم فقلبه قيمة بيعة ثم اثنان وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعتق فقلبه عشرة الا ان لولى
 القتل وعليه ثلث القيمة لصاحب العين لا يمتحنان في القتل وليس يمتحنان في العين ولو باع العبد
 قبل ان يقع فيها احد وقع فيها اخر بعد ذلك فمات فان على المولى قيمة العبد وكذلك لو وقع فيها العبد
 نفسه فمات كان على المولى قيمة العبد لمولاه الاخر وان كان قد اعتق العبد فوقع العبد فيها وموت فمات
 على المولى قيمة لورثة العبد فان وقع فيها اخر شريك في القيمة لا يفرق فيها الا من قيمة واحد لا بجناية
 واحدة واذا احتقر العبد بغير موافقة مولاه او رجل بغير موافقة فمات فانه يجزيه مولى العبد
 فان شأنا بالدية وان شأنا فدية واذا احتقر العبد بغير موافقة مولاه او رجل بغير موافقة فمات فانه يجزيه مولى العبد
 رجل على الحجر فقتله الحجر فان دية في قيمته العبد بد فدية مولاه او يقدية فان كان الحجر مولى العبد فمات
 ووضع العبد الحجر في البيعة فان دية القتل على عاقلة الحلالة انما وقع بالحفر واذا احتقر العبد بغير موافقة
 المسلمين فوقع فيها رجل فمات فقال المولى ان كنت امرته بذلك لكانت قيمته ثلثه فانه لا يصدق على ذلك
 الا ان تقوم على ذلك بيعة والجناية في قيمته العبد بد فدية مولاه فاما او يقدية اذا اذنت في الجناية
 واذا استاجر الرجل حرا او عبدا فمات فانه يبيح الطريق فوقع عليه ما فاما او العبد فمات فانه يبيح الطريق
 الذي استاجر قيمته لمولاه ولو ورثة الحر تلك القيمة ان كانت اقل من نصف الدية يبيع بها المولى على المستاجر
 وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد فيكون المستاجر الا قد ضرم قيمة ونصف ولو كان العبد مائة الف في
 العمل يكره على المستاجر شي وكان على قتلته نصف قيمة العبد لو ورثة الحر واذا احتقر العبد بغير موافقة
 طريق المسلمين بغير موافقة المولى ثم قتل قتيلا خطاء فمات مولاه الى القتل ثم وقع في البيعة انسان فمات فمات
 فلك القتل بالخيار ان شأنا دفع نصف العبد الى القتل في البيعة وان شأنا فدية بعشرة الا ان ولولم
 يقتل خطاء حتى وقع في البيعة انسان فمات فدية مولاه ثم قتل عند المدفوع اليه قتيلا خطاء فدية
 بذلك ثم وقع في البيعة اخر فمات فلك القتل برفع ثلثه الى الف في الواقع في البيعة اخر او يقدية بعشرة
 الا ان شأنا صار يرفع ثلثه الى الف في الواقع لانه قد قتل اثنين في البيعة واحد بجد فصاح حصنة
 صاحب البيعة الاول الذي قتله بيده مع حصنته فصاح لثلاثين من العبد وصار انما يدفع الثلث
 او يقدية بعشرة الا ان **جناية المدبر في حفر البيعة**
 المدبر بغير موافقة مولاه في طريق المسلمين وقيمة كل واحد منهما الف درهم فوقع فيها انسان فمات فمات المولى

قيمة المدبر او اموال مولاهما فاحقر البيعة فيهما الى القتل فان وقع فيها اخر لم يكن على المولى شي بعد القيمة
 الاولى واشترك اوليا القتل الاخر اوليا القتل الاول في تلك القيمة فان كان المدبر فدية او خيرا
 حتى صار يساوي العين فوقع الثاني ثم اذا شرا حتى دخله عيب نقصه حسماية حتى صار يساوي
 الف وحسماية ثم وقع فيها الخرافات فانه لا شيء على المولى غير القيمة الاولى الف درهم بينهما اثلاثا بالشر
 ولولم يقع في البيعة انسان حتى مات المدبر ثم وقع فيها انسان فمات فان على مولى المدبر قيمة من قبل ان يمدبر
 وان لم يكن يمدبر على دفعه حيث جنى ولو كانت قيمة الفاشترقت حتى صار يساوي وحسماية فمات
 شروعه فيها رجل فمات فان على المولى الف درهم بينهما نصفين ولو جنى المدبر جناية بيده فانه ليس على
 مولاه شي ويشترك في القتل الاخر في تلك القيمة فان كان جنى على اخر بقيمة الف فان الف على
 المولى الاخر الا الف درهم بينهما يضر بينهما الاخر بنسبة الا ان الاول بعشرة الا ان اذا استاجر
 الرجل اربعة ومائة ومكاتب ومديرا وحرا جفرون بيرا في طريق المسلمين فوقع عليهم فماتوا من
 خفرهم ولم يؤذن للمدبر ولا للعبد في العمل فان على المستاجر قيمة كل واحد منهما لمولاه ولو ورثة الحر ربع
 دية الحر في رتبة كل انسان منهم وينظر الى ربع الدية وربع قيمة المكاتب والقيمة فياخذ ورثة
 الحر ورثة المكاتب اقل من ذلك ويرجع مولا ما بذلك على المستاجر والمستاجر على عاقلة الحر
 ربع قيمة كل واحد منهما والمكاتب في رتبة كل واحد منهما ربع قيمة كل واحد منهما فبقية قتل
 من يقتل وان كان في قيمة احد من فضل ثلثا الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يباخذ ورثة
 الحر الا ان تكون اكثر من ربع الدية فياخذون ربع الدية ويردون الفضل على المالك والمكاتب وكل واحد
 من العبدين ربع قيمة في قيمة الاخر لكون ذلك على المستاجر مولاه فان كان العبدان مائة الف فاما
 فلا ضمان على المستاجر الا ان هاهنا ان يامرهما المولى بالعمل او يراهما يعملان فيرضى بذلك او يامرهما
 باداء الغلة فاذا كان هكذا فماتوا فماتوا لهما وربع قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وربع قيمة كل
 واحد منهما على عاقلة الحر ثلثة ارباع دية الحر اعنائهم في عتق كل واحد منهما ربع فاما عاقلة
 عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما عزل لكل واحد منهما ربع قيمة فوقع من مولى المدبر قيمة المدبر كاملة
 بعد ان تكون القيمة اقل مما عليه من ذلك ليعتسر بينهما يضر بربع الدية وربع الدية ومولى العبد
 ربع القيمة ومولى المكاتب ربع القيمة فان كانا مكاتب ترك وفاء اخذ من تركه تمام قيمتهما كانت
 قيمة اقل مما عليه من ذلك يضر بينهما ورثة الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ثم يؤخذ من
 مولى العبد جميع ما اخذ من ذلك يضر بربع الدية وربع الدية وربع الدية وربع الدية المدبر مولى
 المكاتب ربع قيمة المكاتب **جناية الكفيف والمميز**
 واذا اخرج الرجل من داره كنيفا شاد على الطريق او ميزابا او حرمنا فذلك كله سواء وكذلك ان اخرج
 صلابه من حائطه وكذلك النقال يخرج خشبة ينصبها على الطريق فاصاب من ذلك حبة من
 الحائط بيني انسان فخرج او قتله فهو على عاقلة الذي اخرجها اذا كانت نفسا او اخرجته بغير حسمائة
 فصاح اذا كان اقل من ذلك فهو في مال ابو يوسف قال اخذنا نحو ذلك من عطا بزل الشايب
 عن محمد بن عبيد الله عن شرح وان وقع الكفيف والمميز على رجل فقتله فدية على عاقلة الذي اسر
 باخرجه ولا يكون على الذي اخرجته شي فان لصاحبه الذي يجوز الحائط فلاحق عليه دية وان اصاب
 الداخل والحاج فعليه نصف الدية على عاقلة وادباغ ربا الدار وادباغ ربا الدار كنيفا فاصاب به
 فالضمان على البايع الاول لانه هو اخرجته وكذلك الرجل يجعل طلة على الطريق فاصاب من شيء فهو
 له ضمان وكذلك الرجل يضع الخشبة في الطريق او يبيح دكانا فاصاب من ذلك من شيء فهو ضمان

وقول محمد فان ادى الغاصب قيمة العلام وقيمته في الجارية صار كان الجارية كانت له فيقال للمولى
 ادفع جزا من احد عشر خبيرة من العبد اليه ولو اذ به بقيمة الجارية بقا بما فعل ذلك لم يرجع على الغاصب
 بشئ ولو اغتصب الرجل عبدا فقتل مولاه او قتل عبدا مولاه وقيمة اكثر من قيمته شرذمة الغاصب على
 مولاه قال الغاصب خا من لقيمة العبد الذي اغتصب لا ترى ان العبد المغتصب لو قتل عشرة عشرة
 الغاصب كذلك قتل عبدا مولاه او مولاه ذلك لو استهلك المولى منكم او ما لا يبلغ قيمة لو يتردد
 فان كان لا يبلغ قيمة فاما يضمن الغاصب الاقل من ذلك وتمام قولك بحقيقة فيها قول اخر قولك ان يوسف
 ومحمد ان الغاصب لا يضمن من ذلك شيئا لان العبد لا يلحقه من ذلك شي الا ترى انه لا يدفع منه شي ولا يباع
 فيه ولو لم يتردد اكتفاه نفسه واذا اغتصب الرجل عبدا ثم امره ان يقتل رجلا فقتلهم ثم ردا الى مولاه فقتل
 عنده اخر فظننا للمولى ان يدفعه فانه يدفعه اليها نصفين ويضمن الغاصب نصف قيمته فيدفعها الى
 المولى فيدفعها للمولى الى اولياء القتييل الاول ثم يرجع بها المولى على الغاصب وامر الغاصب هاتما وغير
 امره سواء من قبل انه جاد ومو يبره وهو قولك بحقيقة وانما يوسف لما في قولك شر ومحمد فانه باخذ المولى
 من الغاصب نصف لقيمة الادنى فيسلم له ولا يرجع الى ولج الجارية الاولى من قبل انه جنى فيموت يديه ولان
 اولياء القتييل الاول عموما لم كان على المولى ان يدفع نفسه الى اولياء القتييل الاخر ولا يرجع على الغاصب
 بشئ من قبل انه لم يجر بسببه شي وكذلك لو امسك عبدا ونعاه فانه يدفع الى الاخر عشرة الف ولا
 شي للاولياء قد عفا ولا شي للمولى على الغاصب الاول ولو دفع العبد اليهما قبل ان يعفوا الاول ثم عفا الاول
 عما بين له واخذ المولى الغاصب بنصف القيمة لم يكن لولى قتييل الاول على ذلك النصف القيمة سبيل لانه
 قد عفا ويكون للمولى على ما له ولا يرجع على الغاصب بعينه من قبل انه لم يؤخذ من يديه ولا شي لولى القتييل
 الاخر من قبل انه جنى عليه يوم جنى في نفسه جناية فانما يكون له نفسه واذا اغتصب الرجل عبدا واستودع
 مولى العبد الغاصب ثم قتل العبد قتيلا لا يترك الغاصب ثم قتلته لامة فانه يكون على الغاصب قيمة
 العبد يدفعها الى المولى فيدفعها المولى الى اولياء القتييل ثم يدفع الغاصب قيمة اخر الى المولى من قبل ان
 القيمة الاولى لم تستلم اليها فابطلت ما كان في يدك الغاصب من الجناية ثم يقال للمولى ادفع استلك الوديعة
 الى الغاصب بقتل او اذ به بقيمة العبد لان العبد قد صار للغاصب حين عزم قيمته ولو ان العبد والذى
 كان قتل لامة مع قتله الرجل الاخر كان المولى بالخيار في الدفع والاستاك قال اخنوخ ادفع قسم العبد على
 القتييل وقيمة الامة فاحذر من ذلك واولياء القتييل اصابك لدية ولاخذ المولى اصابك قيمة الامة
 له الغاصب تمام نتيجة الامة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد عشا ما اخذ اولياء القتييل من قيمة
 العبد وهذا قولك بحقيقة وفيها قول اخر وهو قولك ان يوسف ومحمد ان المولى لا يضمن بشئ من قيمة الامة
 في العبد لانهما امنه وعنده وان دفعه دفعه كله الى اولياء القتييل ويرجع بقيمته على الغاصب اذا اغتصب
 الرجل لامة من رجل فقتلته عنده قتيلا خطأ ثم ولدته ولدا ثم تملكها ولدها فان على الغاصب ان يرد
 الولد ويرد قيمة الام على المولى بما اغتصبها منه ويقال للمولى ادفع هذه القيمة الى اولياء القتييل ثم يرجع
 بها على الغاصب فيكون في يديك ثم يقال له ادفع الولد الى الغاصب لان الامة قد صار له حين غرقها
 لواقده بقيمة الام واذا اغتصب الرجل من رجل عبدا فقتل في ايديهما قتيلا خطأ ثم انه قتل احدهما
 فانه يقال للمولى ادفعه الى اولياء القتييلين نصفين ويرجع على الغاصبين بقيمته فيدفع نصفها
 الى اولياء القتييل الاول ثم يرجع به المولى على الغاصب الاول وفيما لا الغاصب لقتيل فيكون له
 فلا يرجع فيها واحد من الغاصبين من قبل ان العبد لم يصل اليهما الا بعد الجناية فلا يجوز في يديه
 باب

بنظر

يظهر في هذه الجناية وفي قيمة المكاتب فيكون على المكاتب لا يقل من ذلك يسقط فيمضان جناية اخرى
بعد ما قضى للقاضي الا ان عليه ان يسقط في الاقل من قيمته ايضا من الجناية فان كان جناية او جناية
او ثلاث قبل ان يقضى للقاضي بشي من ذلك عليه ان ينظر الى قيمته والى جميع اثار الجنايات فان كان
الارش كله اقل من القيمة سحى 2 الارش لصدا كان القيمة اقل من الارش سحى 2 القيمة بينهم على قدر
جناياتهم وان كانت الجنايات انفسا قتلها او قيمته اكثر من ذلك فاما يسقط في عشرة الاف لا عشرة
بمزام ولا يجاوز بعد ذلك من قبل ان لا يقتل كان على عاقلة قالوا لذلك فكذلك اذا جنى بوفاء لا يبلغ
بقيمته اكثر مما يكون فيها اقل هو ومنه قول في حقيقته وحده واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ فقيمة
الب لم يقض عليه بشي حتى قتل اخر فقيمة يومئذ ان لم يرفعها الى القاضي فانه يقضى على المكاتب
ان يسمى في القين فاما احد الاثنين فهو للآخر خاصة ولما الاخرى فهو بينهما يعزبه فيه
الاول بعشرة الاف والاخر بنسعة الاف فخرج من التساوية قبل ان يستكمل الاثام بينهما على
قدر غدا واذا قتل المكاتب رجلا خطأ ثم انداعوا او اعوى او اصاب به حبيب ينقص ذلك من قيمته ثم
خوصم الى القاضي فان على المكاتب قيمته مضافا يوم جرحى وكذلك لو لم ينقص ولكنه اذا قتل او اذا ذاق
قيمته ثم خوصم الى القاضي فان عليه قيمته يوم جرحى ولست انظر في هذا الى التقصص والزيادة المعلقة
قيمة يوم جرحى فاذا جنى المكاتب فلم ينقص عليه بشي حتى جرحه فزاد قيمته ان مولاه بالجناية ان شاء الله
وان شاء فداءه وان قتل المكاتب متاعا او عقودا او غصب شيئا او استهلك شيئا فهو صاحب
القيمة با لتمام بلغ دين عليه وليس هذا الجناية في بني ادم ولو رد المكاتب في الرق كان هذا قيمته عليه
يباع فيه وليس هذا الجناية في بني ادم واذا غصب المكاتب شيئا فبقا كان تمام القيمة ما بلغ وليس
هذا الجناية في النفس الا ترى ان لو باع ابن عبد يبيعا فاسدا كان عليه قيمة با لتمام بلغ وكذلك
الغصب واذا جرد في دار المكاتب قتيلا فانه يقضى عليه بان يسقط في قيمة وكذلك لو اشبع كسفا في
الطريق او ما راى حيا طوله فاشبع عليه او لحدث في الطريق حدثا او احرق بزازا فاحرقه او اشبع كسفا في
فان جرح المكاتب فدم فبقا قبل ان يقضى عليه بالقيمة فانه يقول مولاه ارفعوا فداءه وجميع ما ذكرنا من
الحايطة والساوا القتل في الدار والحرق سوا واذا قتل المكاتب قتيلا خطأ فيقتضى عليه بنصف
القيمة لاحدهما والاخر غائب ثم قتل اخر ثم جرحه فانه يجبر الى ان يرفع فداءه او دفع نفسه الى الثالث
فان بعد الاول بنصف القيمة فيبلغ له ذلك النصف في دينه ويدفع النصف الاخر الى الثالث فالى الاول
فيغير فيه الا وسط الذي لم يكن قضى له بشي بعشرة الاف ويقض فيه الثالث بجسمة الاف واذا جنى
المكاتب جناية ثم مات فلم يترك الاماينة درهم وسكانته اكثر من ذلك فلم يقض عليه بالجناية
فالامانة درهم للمولى من قبل ان مات وموعده الا ترى انه لو جنى بجرح فبقا لم يترك مولاه ارفعوا فداءه
ولو ترك فداءه الجناية والمكاتبه الجناية لم يقض بها كان عليه الاقل من قيمته ومن لا جناية لامل
الجناية ثم يستوفى المولى بعد ذلك المكاتبه وما بقى فهو ميراث ولو كان عليه دين مع ما وصفت لك
بالدين ثم كان ما بقى على ما وصفت لك فان كانت الجناية قد قضى بها كان ما ترك من اصاب الدين
والجناية جميعا يصرون في ذلك الحصر اكانت الجناية قد قضى بها فان لم يكن قضى بها بدى
الدين فلن يفضل شي بعد ذلك وموافاة المكاتبه كان لاصحاب الجناية من ذلك الاقل من قيمة
المكاتب ومن الجناية وان لم يكن فيه فداء للمكاتبه كان ما بقى بعد الدين للمولى لاشي لاصحاب الجناية
واذا مات المكاتب وترك ابنا قد ولد له في مكانته من امانة له وعليه دين وجناية قد قضى بها
عليه لم يقض بها عليه فان لا ينسحب الدين ويسقط الاقل من قيمة ابنيه يوم جنى وارش



الجماعة ويسمى في المكاتب ولا يجبر على ان يبدا من ذلك بشئ قبل ان يجبر على ان يبدا من ذلك بشئ
الآخر من محله ولم يكن عنده وقلة ذلك خاصة فانه يرد في الرق بعد ما يقضى عليه القاضي لجماعة
فانه يكون الحق بين الغرماء واصحاب الجناية بالحصص وان لم يقض الجناية حق عجز فان الجناية ما هنا
باطل لا يلزم من قبل ان المكاتب لا يوافق ما جاز اقصاء الجناية جناية عبيد فلا يلزم الا من بها شئ
وعجز الابن وعجز الاب سواء الاترى ان الابن اذا ادى عنق ابوه واذا مات المكاتب وقد جنى جناية
وترك ابنا قد ولد في مكانته من امه لغوي حية مع ابيه فانه يقضى عليه بان يسحق في المكاتب
وفي الاقل من قيمة المكاتب وارث الجناية ان كان قضي بقا على المكاتب في حاله لا زمة وان لم يقض بها
عليه حق مات في رقبته اولياء الجناية الى السلطان فقي بقا عليه ما فان قتلته ام قتلته خطا فقي
عليه ما ان تسحق في قيمته اولياء القتل فان قتل الابن قتل الخطا فقي عليه ان يسحق في قيمته
اولياء القتل ويسحق في سيرة له على حاله ولو كانت هاتين الجنايتين قبل ان يقضى عليهما
بالجناية الاولى لم يقض ذلك من جناية الاولى من قبل ان جناية الاب ليست بجناية بل هي
لجناية من قبل الاب فان عجز ورثة قيمته فانه يباع الابن في جناية خاصة وتباع الام في جناية
خاصة فان فصل من اثمها شئ كان في جناية الاب وان لم يقض من اثمها شئ فلا شئ لاصحاب جناية
الاب واذا ماتت المكاتب وتركت مائة درهم واثنا عشر في مكانتها وعلم ما بين وقد قتل قتيلا
خطا فقي عليها به اولى يقض فانه يقضى على الابن ان يسحق في المكاتب وان يسحق في الدين والجنا
ويسحق فيها على ما وصفت لك والمائة درهم بين اهل الجناية واهل الدين بالحصص وانما اوجب
لاهل الجناية ذلك من قبل ان المكاتب تترك ابنا يسحق في مكانتها فكانت تسحق في مكانتها
الانزى منها لم تجز حين تركت من يسحق في المكاتب بعد ما ولو ان الابن استدان ديناً وجنى جناية
فقضى بذلك عليه مع ما قضي به عليه من دين ابيه وجنايتهما كان عليهما ان يسحق في ذلك كله فان عجز
فرد في الرق فانه يباع في دينه وجنايته خاصة دون دين ابيه وجنايتهما فان فصل شئ من ثمنه كان في
دين ابيه وجنايتهما بالحصص فان كان اثم عجز قبل ان يقضى الجناية فانه يجبر بولاها فان شاء دفعه
وان شاء نداه ونهجه دينه عند اهل الجناية في بيعه خاصة دون دين ابيه وجنايتهما فان فصل
شئ من ثمنه لم يكن في دين ابيه ولا في مكانتها وجنايتهما الا جناية اولى من الدين الذي له من قبل
ابيه وان استكمل المولى فداه في دينه فان بقي من ثمنه شئ بعد دينه كان ذلك في دين ابيه وجنايته وان
استكمل المولى لغيره فداه دينه عند المولى وكان حاله في ذلك كحال ما وصفت لك واذا جنى
المكاتب ثم مات قبل ان يقضى عليه بشئ وترك رقيقاً وعليه دين فانه يباع رقيقه في دينه ويبا
به قبل الجناية لانه مات قبل ان يقضى عليه بشئ وان لم يبق من تركته شئ بطلت الجناية وان بقي
شئ من تركته وفداه بالمكاتب كان له ان يستوفى الاقل من قيمته ومن ارسل الجانيتهان بقي شئ اذ
المكاتب بعد فان بقي شئ كان ميراثا فان كانت الجناية قد قضى بها في جناية فهو الميراث سواء اصاب
واذا كان مملوك من رقيقه فداه في العتق فاستدان ديناً ثم مات المكاتب وعليه دين وعمل
مملوكه دين فانه يباع مملوكه في دينه خاصة دون دين المكاتب فان بقي شئ من ثمنه كان في دين المكاتب
واذا جنى عبد المكاتب قتل خطا ثم مات المكاتب وعليه دين وبقي العبد وليس للمكاتب مال
غيره فانه يجبر المولى ان شاء دفعه هو وجميع الغرماء الجناية ولا حق للغرماء فيه وان شاء وفده بالدية
ويباع في دين الغرماء وان كان على العبد دين ايضا جنيته ودين المكاتب فانه يجبر بولاها فان شاء دفع
وانتبهه دينها ايما كان حتى يباع فيه ولا شئ لغرماء المكاتب فيه وان شاء المولى فداه ثم يباع لغرماء

شئ

العبد

العبد خاصة فان فصل شئ بعد ذلك كان بين غرماء المكاتب من قبل ان المولى قد استكمل وقفا
متطوعا في العتق او قال لغيره ان يفتي عليه فان فصل شئ قبل ان يقضى عليه فان عليه لغيره
الاقل من قيمته وارث الجناية والقضاة قبل القضا في ذلك سواء ان جنى جناية ثم عجز قبل ان يقضى
عليه فانه يباع في الاقل من قيمته وارث الجناية ولا بدع والقضاة قبل القضا في ذلك سواء
باب جناية المكاتب بين اثنين واذا كان العبد
بين اثنين فكانت الجناية على نصيبه بغير امر صاحبه جنى جناية ثم ادى فعق فانه يقضى على المكاتب
بالاقل من نصف قيمته ونصف ارث الجناية فاما الشريك الذي لم يكاتب فانه يباخذ من شركه نصف
ما اخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب الشريك الذي لم يكاتب الجناية ان شاء عتق وان
شاء استسقى العبد في نصف قيمته ويكون الاول بيضا وان شاء قسم شريكاً الذي لم يكاتب العبد ان كان
موسراً ويرجع بذلك على العبد فافعل الشريك الذي لم يكاتب جناية هذه الحصص ونقص من
الاقل من نصف قيمته المكاتب ونصف ارث الجناية ولو اخاضم المكاتب في الجناية قبل ان يعق فقي
عليه للقاضي نصف ارشها ثم انه عجز عن المكاتب وروى قيمته فانه يباع نصفه فيها فقي عليه
رسم المصنف الذي كاتبت وبقا الاول المخر الذي لم يكاتب دفع نصيبك بنصف الجناية لو افده
بنصف ارث الجناية واذا كان العبد بين اثنين فكانت الجناية نصيبه بغير امر شركه ثم اشترى
المكاتب عبد الجاني عند جناية شران المكاتب ادى فعق فانه يجبر على كاتبت والذي لم يكاتب فان
شاء فداه وان شاء نداه بالدية ولو كان هذا العبد من المكاتب ولدته من امه لكان عليه
ان يسحق في الاقل من نصف قيمته ونصف ارث الجناية وليس على المولى الذي لم يكاتب شئ حتى يعق
وليس تسحق ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارث الجناية واذا كان العبد بين اثنين
فكانت حصصه بغير امر شركه ثم اذا العبد ولد له من امه لكان عليه ان يسحق في الجناية
على الاب ثم ادى الاب فعق فان في عنق الابن نصف قيمته نفسه يسمى فيها المولى الذي لم يكاتب
والذي لم يكاتب الجاني المكاتب على ما وصفت لك ولما ام ولد المكاتب فان المكاتب ما من
لنصف قيمتهما الذي لم يكاتب من قبل ايهما ام ولد فلا تسحق في حاله واما جناية المولى على الاب فقد
جنى حين جنى ونصفه مكانت مع ابيه ونصفه رقيقاً الاب على ذلك الحال فما كان في الاب من حصص الذي
يكاتب فهو في عنق الابن يطل من ذلك نصف ويثبت نصفه ومورث الجناية في المصنف الذي اخذه
المولى من الابن ويكون على الابن الاقل من نصف قيمته ومن قيمته المكاتب المولى الذي لم يكاتب يكون وقفا
ولا يكون لغيره على احد شئ واذا كانت الجناية بين رجلين رجل على حصصهما ثم انهما ولدتا ولداً فاما
خير او نقصت بعيب ثم ادت فاعقت فلخار الشريك ان يضمن الذي كاتبت وموسراً يضمن
نصف قيمتهما يوم عقت زائرة كانت او ناقصة الاترى ان يجعل له نصف ما اكتسب قبل ان يعق
ونصف ارش ما جنى عليها قبل ان يعق ولو كان الضمان وقع في يوم كاتبت لم يكن من ذلك شئ والمولى
الذي لم يكاتب ان يستسقى الابن في نصف قيمته واذا كانت الجناية بين رجلين رجل على نصيبه منها
ثم انهما ولدتا ولداً فكانت لغير نصيبه من الولد ثم ان الولد جنى على ابيه او جنى عليه جناية لا تبلغ النسر
ثم ادباً لعنقا والمولى ان يضمن الذي كاتبت لانه لا ضمان له على شركه في الولد من قبل ان مكاتب الام
للولد لانه ولدته ومي مكانته ولذا كاتبت الابن ان يضمن الذي كاتبت لانه نصف قيمته ام وان شاء
استسما ما وان شاء اعنتها فان اعنتها او استسما ما فلا ولما ولد لولاها يضمنها نصفان وان
ضمن مولى الام الذي كاتبتها مولا الام له خاصة ولولا الولد يضمنها او جناية الولد على ابيه على ما وصفت

الجانية ويسمى في المكاتب ولا يجبر على ان يبدا من ذلك بشئ قبل ان يجبر على ان يبدا من ذلك بشئ
التيوم او اخر من محله ولم يكن عنده وقلة بعد لك خاصة فانه يرد في الرق بعد ما قضى عليه القاضي الجاني
فانه يكون له من الغرماء واصحاب الجانية بالحصص من ادم يقض بالجانية حتى يجبر فان الجانية لها هنا
باطل لا يلزم من قبل ان المكاتب الاول مات عاجزا فصار الجانية جانية عبيدة فلا يلزم الا بغيرها شئ
ومعجز الابن ويجبر الاب سواء اشترى الابن اذا ادى عنق ابوه واذا مات المكاتب وقد جنى جانية
وترك ابنا قد ولد في مكانته من امته لغوي حية مع ابيه ما فانه يقضى عليه بان يستحق ان يكون له المكاتب
وفي الاقل من قيمة المكاتب وارث الجانية ان كان قضي بها على المكاتب فمضى له لا زمة وان لم يقض بها
عليه حتى مات فرجع ما اولياء الجانية الى السلطان فقيض بها عليهم فان قتلته ادم قتلها خطأ فقيض
عليها ان تستحق في قيمتها لاولياء القتل فان قتل الابن قتلها خطأ فقيض عليها ان يستحق في قيمتها
لاولياء القتل فيسحقان فيما سوى ذلك على حاله ولو كانت هاتين الجانيتين قبل ان يقضى عليهما
بالجانية الاولى لم يقض ذلك من جناية الاولى من قبل ان جناية الاب ليست بجناية لهما انما هو من
لحقهما من قبل الاب فان عجز ورثته فقيضا فانه يباع الابن في جانيته خطئة وتباع الام في جانيته
خاصة فان فضل من ثمنها شئ كان في جناية الاب وان لم يفضل من ثمنها شئ فلا شئ لصاحب جناية
الاب واذا ماتت المكاتب وتزكت مائة درهم وابنا ولدته في مكانتها فقيض بها على ابها من وقد قتلته قتيلا
خطأ فقيض عليها به ادم يقض فانه يقضى على الابن ان يستحق في المكاتب وان يسمى في الدين للجانية
ويسمى فيها على ما وصفت لك والمائة درهم بين ام الجانية وامل الدين بالحصص وانما اوجبت
لامل الجانية ذلك من قبل ان المكاتب تبت خالفت ابنا يسمى في مكانتها فكانت احية تستحق في مكانتها
الاشرى انما لم تجبر حين تزكت من يستحق في المكاتب بعد ما ولو ان الابن استدان في جانيته جناية
فقضى بذلك عليه مع ما قضي به عليه من دين امته وجانيتهما كان عليه ان يستحق في ذلك كله فان عجز
فرد في الرق فانه يباع في دينه وجانيته خاصة دون دين امته وجانيتهما فان فضل شئ من ثمنه كان في
دين امته وجانيتهما بالحصص فان كانا عجزا قبل ان يقضى بالجانية فانه يجبر ولا فان شاء دفعه
وان شاء نذاه ونهجه دينه عند امل الجانية في بيعه خاصة دون دين امته وجانيتهما فان فضل
شئ من ثمنه لم يكن في دين امته ولا في مكانتها وجانيتهما لان جانيته الاولى من الدين الذي لحقه من قبل
امته وان اسكده المولى ففادى في دينه فان بقي من ثمنه شئ بعد دينه كان ذلك في دين امته وجانيته وان
اسكده المولى ففادى ففادى دينه عند المولى وكان شحاله في ذلك كحالهما على ما وصفت لك واذا جنى
المكاتب ثمن مات قبل ان يقضى عليه بشئ وتزكت رقيقا وعليه دين فانه يباع رقيقه في دينه ويباع
به قبل الجانية لانه مات قبل ان يقضى عليه بشئ وان لم يقض من تركه شئ بطلت الجانية وان بقي
شئ من تركته وفيه وفاء بالمكاتب ان كان له من ثمنه من قيمته وارث الجانية فان بقي شئ ادى
المكاتب ثمنه فان بقي شئ كان ميراثا فان كانت الجانية قد قضى بها في جانية فهو الميراث سواء اقتضا
واذا كان محلول من رقيقته ففادى له في الفجوة فاستدان ديناً ثم مات المكاتب وعليه دين وعمل
مملوكه دين فانه يباع مملوكه في دينه خاصة دون دين المكاتب فان بقي شئ من ثمنه كان في دين المكاتب
واذا جنى عبيد المكاتب قتل رجل خطأ ثم مات المكاتب وعليه دين وبقي العبد وليس للمكاتب مال
غيره فانه يجبر المولى فان شاء دفعه هو جميع الغرماء الجانية ولا حق للغرماء فيه وان شاء افادوهما لدية
ويباع في دين الغرماء وان كان على العبد دين ايضا مع جانيته ودين المكاتب فانه يجبر بولاه فان سادع
واتبعه دينها كان حتى يباع فيه ولا شئ لغرماء المكاتب فيه وان شاء المولى ففاداه ثم يباع لغرماء

العبد خاصة فان فضل شئ بعد ذلك كان بين غرماء المكاتب من قبل ان المولى قد اسكده ومات
متطوعا في الفداء قال سمرقان جنى المكاتب جناية ثم قبل ان يقضى عليه فان عليه لهما للجانين
الاقل من قيمته وارث الجانية والقضا غير القضا في ذلك سواء فان جنى جانية ثم عجز قبل ان يقضى
عليه لهما فانه يباع في الاقل من قيمته وارث الجانية ولا يدفع والقضا غير القضا في ذلك سواء
باب جناية المكاتب بين اثنين واذا كان احد
بين اثنين فكانت احدى ادم على نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جانية ثم ادى فعتق فانه يقضى على المكاتب
بالاقل من نصف قيمته ونصف ارث الجانية فاما الشريك الذي لم يكاتب فانه يأخذ من شريكه نصف
ما اخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والشريك الذي لم يكاتب بل اختار ان شاء عنق وان
شاء استسحق العبد في نصف قيمته ويكون الاول بينهما وان شاء صرح شريكه الذي كان بين العبدان كان
موسرا ويرجع بذلك على العبد فانه انقل الشريك الذي لم يكاتب احدى هذه الحصص لانه يقض بغيرها
للاقل من نصف قيمة المكاتب ونصف ارث الجانية ولو اخضع المكاتب الجانية قبل ان يعق فقتله
عليها لقاضي نصف ارثها ثم انه عجز عن المكاتب ورثه رقيقا فانه يباع نصفه فيها فقيض بغيره
رغما لنصف الذي كان بين المولى والاخر الذي لم يكاتب ادى نصيبك بنصف الجانية او اذاه
بنصف ارث الجانية واذا كانا عبيد بين اثنين فكانت ادم نصيبه بغير امر شريكه ثم اشترى
المكاتب عبيدا جنى عنده جناية شران المكاتب ادى فعتق فانه يجبر المكاتب والذي لم يكاتب فان
شاء دفعه وان شاء اذاه رقيقا بالدية ولو كان هذا العبدان من المكاتب وله عنده من امته له كان عليه
ان يستحق في الاقل من نصف قيمته ونصف ارث الجانية وليس على المولى الذي لم يكاتب شئ حتى يعق
وليس تسحق ثم يقض الاقل من نصف قيمته ونصف ارث الجانية واذا كان العبد بين اثنين
فكانت ادم حصته بغير امر شريكه ثم اذاه العبد وله من امته لدا من في المكاتب تجرى بغير جناية
على الاب ثم ادى الاب فعتق فان في عنق الابن نصف قيمة نفسه يسمى فيها المولى الذي لم يكاتب
والذي لم يكاتب بالخيار في المكاتب على ما وصفت لك ولما ام ولد المكاتب فان المكاتب من
لنصف قيمتها الذي لم يكاتب من قبل ان اتم ولد فلا تستحق في حال واما جانية الام على الاب فقد
جنى حين جنى ونصفه مكانت مع ابيه ونصفه رقيقا والاب على ذلك الحال فما كان في الام من حصتها الذي لم
يكاتب فهو في عنق الابن فيبطل من ذلك النصف ويثبت نصفه ومورث الجانية في النصف الذي اخذه
المولى من الام ويكون على الابن الاقل من نصف قيمته ودين قيمته المكاتب المولى الذي لم يكاتب يكون نصيبا
ولا يكون لاحد على احد شئ واذا كانت لرجل امته بيمينه وبين رجل على حصته منها ثم انها ولدت ولدا فاداه
خير او نقصت بعيب ثم ادت فاعتقت فاختار الشريك ان يقض المالكات وموسرا فانه يقض
نصف قيمتها يوم عتقت زائدة كانت او ناقصة لا تشرى في جعل له نصف ما اكتسب قبل ان يعق
ونصف ارث ما جنى عليها قبل ان يعق ولو كان لثمنان وقع في يوم كانت له من ذلك شئ والمولى
الذي لم يكاتب ان يستسحق الابن في نصف قيمته واذا كانت لرجل امته بيمينه وبين رجل على نصيبه منها
ثم انها ولدت ولدا فكانت لآخر نصيبه من الولد ثم ان الولد جنى على امته اوجبت عليه جناية لا تبلغ النثر
ثم ادبها فعتقا والمولى ان سوران الذي كانت له لاصحابه على شريكه في الولد من قبل ان مكاتب الام
للولد لانه ولد له وهي مكاتب ولذا كانت لالين ان يقض الذي كانت له نصف قيمة الام وان شاء
استسحقا ما وان شاء اعتقها فان اعتقها او استسحقا ما فلولد ما ولا ولد ما بينهما نصفان وان
ضمن مولى الام الذي كانت له الام له خاصة ولا ولد بينهما جناية الولد على امه على ما وصفت

فعلما انهما غنوا المديرة على المديرة ان يسحق في نصف قيمته الذي لم يعف عن القيمة التي عليه من جميعا
واذا قتلته ام الولد مولاهما غنوا فان لم يكن لهما من ولد فعليه القصاص ولا سعاية عليها فان كان لها
منه ولد فلا قصاص عليها من قبل ان لا قصاص لولد من والده ولا ولد له وقد صار لهما القصاص
وعليه ان تسحق في القيمة من قبل الجنابة لانه كان لهما من ولد فعليه القصاص ان تسحق في القيمة
من قبل الجنابة لانه كان لهما من ولد فعليه القصاص فلما صار لهما ولد فحق صار منزلة الصلح وهذا قول
حنيفة واخي يوسف ومحمد واذا قتل العبد مولاه عدا وليس بمدير فعليه القصاص ولا سعاية عليه
ولا يعق فان كان له وليان فعلى احداهما عدا لم فهو عدا على حاله شيئا ولا شيء عليه الذي لم يعف
في قول ابي حنيفة ومحمد واما في قول ابي يوسف فعلى الذي عفا الذي لم يعف تبع العبد لا يدفعه بربع
الدية فاذا كان القتل خطأ من العبد فلا شيء عليه ولا سعاية **باب**
جناية المديرة في الميراث وغيره وعلى مولاه واذا قتل المديرة مولاه خطأ فلا شيء عليه من قبل الجنابة لانه
ما له عدا ولا يلزم عدا من عداه ولكن عليه ولكن عليه ان يسحق في قيمته من قبل ان لا وصية له وجنابته ملا
يسحق والجناية عليه مثل جناية العبد في قول ابي حنيفة وهو مثل جناية الحر في قول ابي يوسف ومحمد
ولو قتل مولاه عدا كان عليه القصاص وقيمة قيمته من قبل ان لا وصية له فان بذل القتل فقتلوه
فالقيمة دين عليه وان بدوا بالسعاية حق يسوقوا المال ثم قتلوه فقتلوه ذلك فان كان للمولى ابنة
فغفا احداهما عدا لم كان غنوه جابرا ولا قصاص على المديرة بعد العفو وعلى المديرة ان يسحق في قيمته
ونصف قيمته من ذلك من قبل ان لا وصية له فقيمة بين الوارثين ونصف قيمته الذي لم يعف او جئت
له من عفا اخوه وانما وجئت نصف قيمته لان المديرة جنت في مومنزلة العبد في الجنابة ما اذا لم يسحق وان
كان على المولى من قيمته القيمة والنصف للمعرا ولم اخذ ذلك من الورثة فان بقي منها شيء فهو بين
الوارثين الذي عفا من ذلك الثلث والذي لم يعف من ذلك الثلثان على قدر ما كان لهما ان لم يكن
عليه دين واذا افسد المديرة مالا مولاه وجنى عليه جناية لم تبلغ النفس شيئا من المولى من غير ذلك
الجناية فلا شيء على المديرة من ذلك لانه عدا للمولى لا يلزم مولاه دين ويعق المديرة من الثلث واذا قتل
المديرة مولاه عدا والمولى وارثان جاعل عصبته للمولى واحدهما ابن المديرة فان على المديرة ان يسحق في قيمته
قيمة من قبل ان لا وصية له وقيمة من قبل القتل لانه كان عدا فعليه القصاص وانما يبطل القصاص
حين فرث ابن المديرة وليس هذا العبد في الباب الاول واذا احتضر المديرة في طريقها او احدث في شيئا
واصاب ذلك المولى فقتله فلا شيء على المديرة من ذلك ويعق من الثلث وانما جازت الوصية من قبل
ان المديرة ليس بقاتل بغيره الا ترى انه لا كفارة عليه انما تحرم الوصية القاتل الذي تجب عليه الكفارة
باب **جناية المديرة على غير مولاه** واذا قتل المديرة رجلا خطأ فعلى
المولى قيمة المديرة بنصفها القاصي عليه وليس على المديرة شيء من ذلك فان قتل اخر بعد ذلك شرك الاول
في تلك القيمة الاولى كان دفع العبد بنفسه اليهم ولو لم يكن دفع القيمة الاولى فلم يقض به القاصي حتى
قتل الثاني كانت القيمة كذلك يسحق ما نصفان فان كانت قيمته يوم قتل الاول الف درهم وقيمته يوم
قتل الثاني الفان فعلى المولى الفان ياخذ الاخر احيما ويقسمان الاخر يضرب فيها الاخر تسعة
الاول والاول عشرة الا من قبل ان الاخر اخطا الفان فلا يضرب باكثر من تسعة الا ان واذا قتل المديرة
رجلا خطأ دفعا غير اخر فان على المولى قيمة المولى القاتل منها الثلثان والصاحب لغير الثلث
فاذا قتل اخر بعد ذلك شركه فكان له حسا ما اجد كل واحد منهما ولو القاتل لآخر حسا القيمة
ياخذ منها والصاحب لغير حسا واذا قتل المديرة رجلا وقيمة المديرة الف درهم فقتلها رجل عيس

المدير فمهر حشر مائة درهم ثم قتل المديرة رجلا فقتل المديرة رجلا فقتل المديرة رجلا فقتل المديرة رجلا
الجناية فيها وعلى المولى الف درهم حشر مائة منها الاول حشر مائة منها يضرب فيها الاول بالدية
الا حشر مائة ويضرب فيها الاخر بالدية واذا قتل المديرة رجلا خطأ ثم فقتل عدا عينة فدفن بذلك
ثم قتل المديرة رجلا فقتل المولى قيمته صحيحا نصفها الاول والنصف الباقي قيمة ما على يده الاول
الاما اخذ دية الاخر فالعبد الذي ياخذ في عينية للمولى ولا سبيل عليه ولا يبايعة الجنابة الا ترى
انه لو باعه او وصيه ولم ياخذ في الجنابة لم يضرب في ذلك لصاحب الجنابة وكان على المولى قيمة المديرة
صحيحا واذا جنى المديرة جناية في ذمته او متاع او مال فليس على مولاه من ذلك شيء وعلى المديرة
في عنته بالعاما بلغ فان عنته المولى لم يقض من المولى من ذلك شيئا وكان ذلك يبايعة المديرة
يسع به وليس هذا الجناية في الناس لان الجنابة في الناس يدفع العبد بها وما سوى ذلك لا يدفع
به واذا قتل المديرة رجلا خطأ واستهلك الرجل الف درهم فان على المولى قيمته لامل الجنابة وعلى
المدير ان يسحق في الف درهم لصاحب الدين فان لم يقض القاصي في شيء من ذلك حتى مات المولى ولا
مال له غير المديرة وقيمة الف درهم فان على المديرة ان يسحق لصاحب الدين في الف ولا شيء لصاحب
الجناية من قبل ان دين صاحب الجنابة على المولى ودين صاحب المديرة في الف على المديرة ثم اولى
بسبائهم ذلك لو ان رجلا قتل المديرة فقتل قيمته كان لصاحب الدين ودين صاحب الجنابة
وذلك لو كان المديرة رجلا واذا قتل المديرة رجلا خطأ فدفن المولى قيمته بعينه فقتل قاضي ثم قتل
اخر فانه يتبع الثاني الاول ونصف القيمة ولا شيء على المولى من قبل ان دفع ذلك يوم دفعه وهو
للاول في قول ابي يوسف ومحمد واما في قول ابي حنيفة فان الاخر اخطا ان شاء ضمن المولى نصف
القيمة وان شا اتبع الاول ياخذ نصف ما بقي في يديه فان لم يضمن نصف القيمة رجع المولى بها على
الاول ولو كان المولى دفع القيمة بقضاء قاض لم يكن على المولى شيء واتبع الاخر الاول واذا قتل المديرة
عبدًا خطأ فان على المولى ان يدفع الاقل من قيمة القاتل وقيمة المديرة وذلك لو قتل مديرا او ام
ولد او مكاتب او مكاتبه واذا قتل المديرة رجلا خطأ فقتل المولى قيمته نصفها الاول
الخطا فان عفا احد الولى العدا فان القيمة بينهما ارباعا الذي لم يعف ربع القيمة والصاحب لخطا
ثلاثة ارباعا في قول ابي يوسف ومحمد واما في قياس قول ابي حنيفة فالقيمة بينهما ثلثا الذي
لم يعف ثلثيه والثلث لوليها الخطا واذا احتضر المديرة بيرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل قاتل
فعلى المولى القيمة فان قتل المديرة بغيره خطأ فانه يشتركون في تلك القيمة وكذلك ان عطف
رجل بحجر وصنع المديرة في الطريق فمات فهو شركهم في تلك القيمة وهو يشتركون في تلك القيمة وكذلك ان عطف
المديرة رجلا خطأ في الطريق احد الولى يشتركون في الاخر نصف القيمة فان قتل اخر خطأ فالاخر نصف
القيمة على المولى ولان نصف ما اخذ الاول فيكون على القاتل الاخر ثلاثة ارباع القيمة الاول ربع
القيمة وليس هذا كالف درهم لان العيين لا العيين في قيمة العبد كله ونصف الدية الذي لم يعف
فنصف العبد ليس في كله في قول ابي يوسف ومحمد **باب** **العصب في المديرة**
واذا قتل المديرة رجلا خطأ ثم ان رجلا اغتصب المديرة فقتل عدا اخر خطأ ثم رده على المولى فانه
على المولى قيمة المولى القاتلين بينهما سوا ويرجع المولى على المقتصب بنصف قيمته فيؤديهما الى
الاول ولا يرجعهما على القاصب واذا اغتصب رجل مديرة رجلا فقتل عدا قاتل خطأ ثم ردها
الى المولى فقتل المولى اخر خطأ فعلى المولى قيمة بينهما ويرجع المولى بنصف قيمته على المقتصب
فيؤديهما الى الاول ثم يرجعهما على المقتصب ايضا في قول ابي حنيفة واما في قول ابي يوسف

ومحمد فان المولى يرجع على الغاصب بنصف قيمة المذبر فيسلم له ولا يرجع الى المولى الجناية الا اذا
اغتنصب رجل مذبرا فقتل عنده قتيلا ثم رده الى المولى فقتل اثنين عند المولى خطأ فان على المولى
قيمة ثامنة بينهم ثلاث او يرجع المولى على الغنصيب بثلاث القيمة ويدفعها الى الاول ثم يرجع بثلاث
القيمة ويدفعها الى الاول ايضا ثم يرجع بمثل على الغنصيب في قول ابى يوسف وابى حنيفة واذا
اغتنصب الرجل مذبرا فقتل عنده رجلا او اغتنصب ما لا عنده ثم رده الى المولى فقتل عند المولى
الرجل فان على المولى قيمة لولى القتيلين بينهما نصفان ويسمى صاحب الدين في دينهم ويتبع المولى
الغاصب بنصف القيمة في دفعها الى الاول ويرجع عليه بمثل ذلك النصف في قول ابى حنيفة
واى يوسف ولا شيء لصحاب الدين من ذلك انما دينهم في عتق العبد يسع فيه واذا سعى المذبر
في قيمته للفرار رجع المولى بذلك على الغاصب وسعى العبد فيما بقي من الدين ولا يرجع به على
المولى الا استرى المولى لا يغير من دينهم شيئا واذا قتل المذبر رجلا خطأ ثم نقصت قيمة
المذبر او مات او كان قبل المذبر امانة فولدت بعد فاما على المولى قيمة المذبر يوم جنته ولا يلحقه
من الولد ولا من الزيادة شيئا وكذلك لا يلحقه عند العتق لانه قد جسد فيها شيء واذا قتل المذبر
رجلا خطأ فان على المولى قيمة وهو في ذلك معتزلة ايمه واذا قتل المذبر قتيلا عمدا فانه يقتل
به ولا شيء على المولى لان هذا قصاص وان صالح المولى احدا لوليين او عفا بغير صلح فان لا خصم
القيمة واذا قتل المذبر رجلا شر اغتنصبه رجل فقتل عنده رجلا عمدا ثم رده الى المولى فانه
يقتل وعلى المولى قيمة لصاحب الخطا ويرجع المولى بقيمته على الغاصب فان عفى احد وليي العمد
كاشا للقيمة بينهم ارباعا لصاحب الخطا ثلاثة ارباعا لصاحب العمد الذي لم يعف ريعها
في قول ابى يوسف ومحمد ويرجع المولى على الغاصب بذلك الربع في دفعه الى صاحب الخطا واذا قتل
الرجل مذبرا فقتل عنده رجلا عمدا ثم رده فقتل عند المولى رجلا خطأ بعد عفا احد وليي
العمد فان عليه قيمة بينهم ارباعا على ما وصفت لك في قول ابى يوسف ومحمد ثم يرجع على الغاصب
بربع القيمة في دفعها الى صاحب الذي لم يعف ثم يرجع عليه بمثل ذلك ايضا في قياس قول ابى حنيفة
واى يوسف فيما يرجع به في الجناية في الغنصيب واذا اغتنصب الرجل مذبرا فاقترعه فقتل رجل
عمدا وعمران ذلك كان عند المولى او عمران ذلك كان عند الغاصب ثم ان الغاصب رده على المولى
فانه يقتل بذلك وعلى الغاصب القيمة في الوجهين جميعا من قبل انه اقترعه بشيئ من المنة ولو
عفا احد وليي العمد لم يكن الباقي شيء من قبل ان هذا كان باقرار العبد وقد صار ارشاه فلا يصدق
على مولاه وكذلك لو كان عبيدا غير مذبر واذا اغتنصب الرجل مذبرا فاقترعه بسرقة وارته
عزلا لاسلام ثم رده فقتل في تلك الردة فعلى الغاصب قيمته فان قطع في سرقة فعلى الغاصب
نصف قيمته وفيما سرقه اعندى البيوع لو باع رجلا عبيدا ممرتا عن الاسلام وكفه ذلك فقتل عند
المشتري رجع المشتري على البايع المولى الذي كان نقده فكذلك لو باعه وقدا فقتل عند
سواى قول ابى حنيفة واما في قول ابى يوسف ومحمد في البيوع خاصة فانه يقوم مرتدا او سارقا
ويقيم جميعا لاشي به من ذلك ثم يرجع المشتري على البايع بمحضة ذلك من المولى ان كان اعطى
اياه واذا اغتنصب رجل مذبرا فقتل عنده قتيلا خطأ او افسد عنده متاعا ثم ان رجلا قتل
العبد خطأ فعلى القاتل قيمة العبد على ما قلته فيكون لصاحب الدين وعلى المولى قيمة العبد
لولى القتيلا الذي قتلته ويرجع بذلك كله على الغاصب واذا اغتنصب رجل مذبرا فقتل عنده
قتيلا خطأ واستعمل عنده مالا يجيى بغير قيمته ثم ان مات عنده فقتل المولى قيمة لاهصا

الجناية ويرجع بها على الغاصب ويرجع بقيمة اخرى على الغاصب بموته فيدفعها الى صاحب
الدين ويرجع عليه بقيمة اخرى ولو اغتنصب رجل مذبرا او عبيدا غير مذبر فاشتمل ذلك
عنده مالا يجادز قيمته ثم انه رده على المولى فقتل عند المولى فلا شيء لاهصايب الدين ولا شيء
للمولى على الغاصب وان مات عند الغاصب قبل ان يرقه فان على الغاصب قيمة يدفعها الى
المولى فيلحقها الاخرى ثم يرجع المولى عليه بمثل ذلك فان كان رده على المولى فقتل عنده
خطا فقيمة لاهصايب الدين على ما قلته القاتل واذا اغتنصب المولى اخذ ما القرماد ويرجع المولى
على الغاصب بذلك للقيمة لا بها انما استهلك بذلك القيمة عند الغاصب واذا اغتنصب
المذبر مالا فاستهلكه وموعد المولى ثم اغتنصبه رجل اخر فقتل عنده يبرأ في الطريق ثم ان رده الى
المولى فقتل رجل خطأ فغير القيمة المولى فاحد ما اصحاب الدين ثم وقعت في البيعة فقتلت
وقيمتها والدين سواها ثم يشاركون اصحاب القيمة في اخذون نصفها ويرجع المولى على الغاصب
بذلك ثم يدفعه الى اصحاب الدين الاول فان وقع في البيعة فاشتمل اخر فقتل المولى قيمة المذبر
ويرجع بذلك على الغاصب **باب جناية المذبر بين رجلين**
واذا قتل المذبر بين اثنين فقتل احدهما ليه رجلا خطأ بعد ابا الرجل قبل المولى فان على المولى
الباقى نصف قيمته وفيما لا المقتول نصف قيمته فيكون للمولى المقتول ربع قيمته والاخر ثلاثة
ارباع قيمته من قبل ان تولى القتيلا لاحد فيهما ضمن وانما اخذ في النصف الاخر يضرب فيه
بمئة الا ان وعلى المذبر ان يسعى في قيمته واذا قتل المذبر احد من لبيته عمدا ورجلا خطأ
بمدا بالرجل قبل المولى فان على مولاه الباقي وفيما لا المقتول قيمة ثلثة لولى القتيلا الخطا ويسعى
المذبر في قيمته بين المولى وبين ويقتل بالعمد فان عفا احد وليي العمد سعى المذبر للذى لم يعف
في نصف قيمته ايضا واذا قتل المذبر رجلا عمدا ثم قتل احد من لبيته خطأ بعد ما عفى احد
وليي العمد فان على المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولى المولى القتيلا والنصف
الباقى من ذلك النصف بينه وبين الذى لم يعف وعلى ورثة المولى المقتول ربع القيمة الذى
لم يعف وعلى المذبر ان يسعى في قيمته ثلثة لولى الذى بقى من مولاه ولو رثه المولى القتيلا لانه وصيه
له لانه قاتل واذا قتل المذبر من لبيته جميعا مع خطا فان عليه ان يسعى في قيمته ولو رثه مالا
ولا شيء لواحدهما على صاحبه واذا اغتنصب المذبر احد من لبيته فقتل عنده قتيلا خطأ ثم
رده فقتل رجلا خطأ له والبيان نفعنا احدهما فان عليه قيمة ثلثة لصاحب الخطا ثلاثة
ارباعا لصاحب العمد الذى لم يعف ريعها ويرجع حولى الذى لم يعف على الغاصب بثلاثة
ارباع نصف قيمة المذبر فترد على صاحب الخطا من ذلك ثم قيمة العبد ويرجع بذلك على الغاصب
واذا قطع رجل المذبر وقيمته القليلة او راد حق صادرة قيمته الفين ثم فقاوا اخر عينة سقر
انقصت اليد لمات منها جميعا والمذبر يبرأ فقتل ينفى اخرهما عن اليد وما يحدث فيها
وعفى الاخر عن المير وما يحدث فيها فان للذى عفى عن اليد على صاحب الدين سبع مائة وسبعين
درهما على ما قلته ان كان ذلك كله خطأ وان كان عمدا فمما له وللذى عفى عن الغير على صاحب
اليدين ثلث مائة واثنى عشر درهما ونصف درهم على ما قلته ان كان خطأ وفيما له ان كان عمدا
من قبل ان لا قطع يده وقيمته الف فكان عليه نصف قيمة خمسمائة فلما فقاوا الاخر
عينة وقيمته الفان صار عليه نصف لال فلما مات من الجنايتين جميعا صار صاحب اليد
صانها لما يبر وخمسة وعشرون من قيمته وصار الباقي صانها لال والخمس مائة من قيمته

لا تلاثة ارباع الجناية وانما ضمنت للقاطع مائة وخمسة وعشرين مع الحساية التي عليه من قبل
 اليد لان القاطع كان فقا عيبه وقيمة خسر مائة فعليه نصف قيمته خمسين ومائتي درهم يسقى
 من النقص مائتان وخمسون فلما مات من جنايته ما صار على كل واحد منهم نصف ذلك ومو مائة
 وخمسة وعشرون فلما عفا احد المولىين عن صاحبه لم يقطع عنه نصفه من الجناية ولا ذلك
 صاحب العين وجناية ام الولد في جميع ما ذكرنا من جناية الدبر اذا كان على غير المولى باب
 جناية ام الولد في البئر وغيرها واذا اجنبت ام الولد فقتلت مولاهما فلا شيء عليها من قبل
 ان عتقها ليس من الثلث وليس بوصية فتبطل الوصية ولا جنايته عليها مولاهما انما جنت عليه
 وفي ماله كونه له لا يجزيه ما دين واذا قتلته ام الولد مولاهما عمدا وليس له منها ولد فعليه النقصا
 ولا سميته عليه ما كان للمولى ابنان فعلى احد ما سقطت الاخرى نصف قيمتها لان الجناية كانت
 ومائة فلا يلزمها اكثر من ذلك وكذا للعتق قتل جلا خطا عتقه المولى ثم عفا احد وليي
 الدم واذا قتلته ام الولد مولاهما عمدا ولما بان احد ما منها والاخر ليس منها فان عليها ان تسقى
 في قيمتها تامة بينهما نصفان لان القتل كان عمدا فلما صار الى ابنتها بطل القصاص وصار مالا
 عليها تسقى فيه وليس مالا خطا وهي حرة في جميع امورها وليس سفايتها حرة كالسجاية في شيء
 من الرقبة ومو عترة الحرة اذا كانت لرجل امته ولده او مذبذبة له ثم انها قتلته مولاهما خطا فاما
 ام الولد فانها في قيمتها من قبل الجناية وتبطل عنها المكاشفة من قبل انها قد عتقت حين مات
 مولاهما وانما وجب عليها ان تسقى في قيمتها بالجناية لانها جنت في مكانة لا تترى انها لو اشد
 لعتقها او استقرضت مالا لثمرات المولى بطلت عنها المكاشفة وعتقت لزمها الدين ولما
 المدبرة فان عليها ان تسقى في قيمتها من قبل الجناية لان عتقها وصية ولا وصية لها فاقالة
 وان كانت مكانتها اقل من قيمتها سقطت في مكانتها واذا استلمت ام ولد النصارى فاستسلمها
 في قيمتها فقتل خطا وهي تسقى فان عليها قيمتها من قبل الجناية وبطل عنها سفاية الرقبة وتقو فان
 كان القتل عمدا فعليه القصاص مكان القيمة وان كان لقاسمه ولد فلا شيء لولد ما في ذلك من
 قبل انه مسلم مع الابن فلا يرث الابن فان عفا بعض الورثة عن ام ولد بطل عنها القصاص ورفع
 عنها حصنة من عفا وتسقى في حصنة من لم يعف من القيمة واذا قتلته ام الولد مولاهما ولا ليس
 لها من ولد وهي حرة فلا قصاص له عليها من قبل خصلتين من قبل ما في بطنها لعل ان يكون
 دارا ومن قبل ان الحبل لا تقبل القصاص فان ولدته لدا حيا ورث اباه وصار عليها القيمة
 لجميع الورثة وان ولدته ولدا ميتا كان عليها القصاص فان كانا انسانا ضرب بطنها فافتقه
 ميتا فعليه عترة ولها ميراثها من ثلث العترة وما بقي فهو اخوة الجنين وتقتل هي بطنها مولاهما
 مولاهما ويرث نصيبها من العترة نبوا مولاهما لانهم عصبة ولا يخرجون الميراث منها لانهم قتلوها
 بحق باب **جناية المكاتب في الخطا** واذا قتل المكاتب رجلا خطا او

كذا وجد وموالة
 مع الام

رجلا خطا ثم عجز قبل ان يقضى به قاضى فانه يجزى مولاه فان شاد فحاه بالحيا وادان شاد فحاه بالذ
 وكذا لو كان للجناية ذونا لنفسه عبيدا وحران مولاه يجزى فانيان شاد فحاه وان شاد فحاه
 بارش ذلك واذا اشد المكاتب متاعا او عتقه ابنة او استملك ما لا او متاعا فعليه قيمته
 ذلك وعليه المال دينيا بالغا ما بلغ وليس من الجناية في الناس من لا يدفع به ابدا واذا قتل
 المكاتب رجلا خطا ثم انه نفى عليه احد ما بنصف القيمة والاخر غائب ثم قتل رجلا خطا
 ثم عجز واخار مولاه دفعه فانه يدفع نصفه الى الآخر ويتبع المعفى له الاول به ذلك النصف
 المدفوع اليه فيباع فيه ويدفع النصف الباقي الى الآخر والوسط الذي لم يقض له فيه بشي ويتر
 فيه الاخر خمسة الا ان الوسط بعشرة الا ان واذا قتل المكاتب رجلا خطا وله وليان يقضي
 عليه القاضى احد ما بنصف القيمة فلم يقض للاخر بشي ثم قتل رجلا خطا اخر فاحتمل الى القاضى
 ومو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة ارباع القيمة من قبل ان النصف الباقي المعفى فيه
 للاول الجناية فيه فينفى له نصف لدية فيه فيصير له بذلك نصف القيمة والنصف الباقي
 يقضى له بنصفه وان عجز المكاتب رجلا الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد ويدفع مولاه بنصف
 الدية واذا قتل المكاتب رجلا خطا ثم اعوز قتل اخر خطا ثم خصلهما فان عليه قيمته نصفها
 نصفها للاول ونصفها بينهما ضرب فيه الاخر بالدية والاول بالدية الا ما كان اخر ذلك لو كان
 فقا عيبه انسان او نقصت القيمة من سبوا وعيب حتى يذهب بعض ثمنه من اجل ذلك العيب
 واذا قتل المكاتب رجلا خطا وخفر بغير اوقع فيها انسان مات او حدث شيء في الطريق فنقض
 عليه بالقيمة الذي وقع في البئر ولولى القتيل رضى فيما بينهم شرع طب بذلك لدى حدث
 في الطريق انسان مات فانه يشار كهم في القيمة التي اخذوا الانية لحدث ذلك في الطريق قبل
 ان يقضى عليه بالقيمة وكذا لو كان وقع في ليل انسان اخر مات ولو خفر بغير اخر في الطريق
 بعد ما نفى عليه بالقيمة نوقع فيها انسان مات نفى عليه القاضى بقيمة اخرى لو وقع في
 البئر الاخرى في فرس نعطبت او عقيمة كان عليه قيمتها دينيا في رقبة يسقى فيه بالغاما بلغ
 لا يشارك اهل الجناية ولا يشركونه الا ترى ان مكاتب لو قتل رجلا خطا او استملك ما لا
 فنقض عليه بالقيمة في القتل ونقض عليه بالمال بالغاما بلغ واذا قتل من المكاتب من امته
 قتيلا فهو عترة المكاتب يسقى في ذلك وكذا لو كان المكاتب شتراه شراء وكذا لو كان ابوه
 وامه واذا كانا في ملكه وكذا للام ولد نغرم قيمتها لا يدفع شيئا من مولاه لو كان عبيدا
 حتى جنايته او امته كان عليه ان يدفعه او يفديه وكذا لو كان القتل عمدا فصالح عن عتده
 كان صلحه جائزا ولو قتل مو ينفسه رجلا عمدا فصالح عن نفسه فهو جائز ويلزمه المالك
 فان عجز ولم يؤد المالك بطل عنه المالك في قول الى خفيفة واما في قول الى يوسف فالحال له
 لازم عجز ولم يجز واذا اقل المكاتب بالجناية خطا ثم عجز فاقراه باطل فان عتق كان اقتراره
 جائزا عليه وكذا لو اراه جائز عليه ما لم يجز واذا اقر بقتل عتده فهو مصدق على نفسه فان عتق
 احد الوارثين نفى عليه بنصف القيمة للاخر وان عجز قبل ان يؤدى بطل الدعة في قول الى خفيفة
 ان كان لم يؤد ولا يبطل عتق في قول الى يوسف وهذا اذا نفى به صار دين عليه يباع به وكذا لو كان عبيدا
 او مكاتب ومدير يقتل عتده او ربا او سرقه او قذف فانه يقضى عليه من ذلك ما كان قبل القصاص
 والحدا فادخل العترة وصار ما بقي لا يبطل المالك في الدم والسرقة اذا ادراه فيها الحد الا ان يكون
 عتده ناجزا او مكاتبنا فيؤخذ بالسرقة فيكون دينيا في عتقه ومدا في خفيفة واذا قتل المكاتب

عاقلة أصحاب رزق باجذونه في كل شهر فقي على عاقلة بالدية في رزاقهم في ثلاث سنين في كل
سنة ثلاث دية فاما قضى القاضي بذلك ثم خرجت له لاراق لا شهر ماضية كانت قبل القضاء
بالدية لم يكن عليهم من الدية في تلك الارزاق قليل ولا كثير واما الدية فيما يجب من الارزاق بعد
قضاء القاضي بالدية على العاقلة فان خرج رزق شهر من الشهر بعد قضاء القاضي وقد قضى
القاضي بالدية في ثلاث سنين وقد بقي من ذلك الشهر يوما او اكثر اخذ منهم من رزاقهم في كل رزق
لذلك الشهر لا رزق لا يأخذونه ولا يجب لاجل الشهر فان كانوا يأخذون الارزاق في كل سنة
اشهر او في كل شهر لم يكن لهم اعطية اخذ من رزاقهم كل اخذت على حساب ذلك فان خرجت لكل سنة
اشهر اخذ من رزاقهم في كل سنة اشهر من الدية وان كانت الارزاق تخرج لهم في كل شهر اخذ منهم في
كل رزق نصف من ثلاث دية وان كان قور لهم رزاق في كل شهر ولم يعطية في سنة فرصت
عليهم الدية في اعطيتهم ولا يعرض رزاقهم واما نفرض الدية في الارزاق اذا لم يكن لهم اعطية ومن
جنى من اهل البادية واهل اليمن الذين لا ديوان لهم وضعت الدية على عاقلة اموا لهم في ثلاث سنين
على الاقرب فالاقرب منهم من يوم يقضى القاضي بالدية عليهم ولا ينظر القاضي في ما مضى من السنين
بعد القتل قبل القضاء بالدية فيؤخذ الدية من المهر في كل سنة ثلاث دية عند من كل حول
من يوم يقضى ويضم اليه قريلا القليل في النسب حتى يصيب الرجل في الدية في السنة الثلاثة
ثلاثة دراهم او اربعة دراهم ومن اقرب ينفق خطا جعلت الدية عليهم في الدية في ثلاث سنين فان لم
يرتفعوا الى القاضي حتى يمضي سنون ثم ارتفعوا الى الحاكم قضى بها الحاكم في ثلاث سنين
مستنبلة يوم يقضى لان الرجل انما كانت عليه المنسوق ثم قصر لاحق قضى بها وكذلك الحكم الذي
لاقتصاص فيه الوالد ينفق الولد او العدة لخطا وان اجتمعت المقتلة فكانوا ما كانت
الدية على عاقلة في ثلاث سنين والقائل الواحد والجماعة في هذا سواء وليس ينفق اهل مصر
اهل مصر لا ينفق اهل البصرة عن اهل الكوفة ولا ينفق اهل الشام عن اهل الكوفة لان عاقلة على البر
فالرواوين مختلفين واهل الكوفة يعقلون عن اهل سوادهم وقراهم واهل البصرة يعقلون عن اهل
سوادهم وقراهم وكذلك اهل الشام ومن كان منزلة البصرة وديوانه بالكوفة فاهل الكوفة يعقلون
عنه ويعقل عنهم فان كان اهل البصرة اقربا اليهم في النسب ولو ان اخوين اب وام اخو واحد ديوانه
بالكوفة والاخر ديوانه بالبصرة لم يعقل احد عن صاحبه وعقل عنه اهل ديوانه اهل ديوان
يتعاقلون على الروادين وان تفرقت اشبايم ولو ان قوما من اهل خراسان اهل ديوان واحد
مختلفين في اشبايم ومنهم من لا ومنهم من العرب ومنهم من لا له جني بعضهم جناية عقل
عنه اهل سوادهم واهل قضاوته وان كان غيرهم اقربا اليهم في النسب فان كان اهل سوادهم قتل
ضرب اليهم الامام من اهل ديوان حتى يجعلهم عاقلة واحدة حتى يصيب الرجل في رزاقه
من الدية اربعة دراهم او ثلاثة دراهم او اقل من ذلك واهل ديوان يتعاقلون ذوا اهل النساء
لو كان رجل من الديوان من المولى معروف ديوانه مع قور ولا له مهر عقل عنهم وعقلو عنه دون بني عمه
وبوليهم ومن كان اهل البادية ونحوهم فانهم يتعاقلون على الاشبايم قريتهم شيئا يعقل
عنه فان كان بعيدا منزلة وان اختلفت البادية فان لا يعقل اهل البادية عن اهل الامصار
الذين عواقلهم في العطا ولا يعقل اهل العطا عنهم وان كانوا اخوة لابي وامر من جناية من
اهل مصر وليس في اهل البادية اقربا ليه وسكنه في مصر عقل عنه اهل ديوان من ذلك المهر
وان لم يكن له يجمع عطا كما ان صاحب العطا لا يعقل عنه اهل البادية اذا كان بينهم نازلا واصحابه لا ينفق

الذين لا اعطيات لهم مثل اهل الخطا في العقل في ذلك ومن كان من اهل الدية يتعاقلون لهم عواقل
معرفة قتل اهلهم قتيلا خطا نديته على عاقلة في ثلاث سنين وموت في ذلك عمره المسلم ومن لم
يكن منهم اهل عاقلة ولم يكونوا يتعاقلون فالدية في ما له في ثلاث سنين من يوم يقضى بها القاضي
ولا ينفق اهل ما مضى من السنين بعد القتل وان مضى سنون كثيرة ولا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم
عن كافر ولا كفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم ومن قتل قتيلا وحسرا اهل الكوفة وله بها
عطا فلم يقضى على عاقلة بالدية في ثلاث سنين حتى حول يوانه جعل عطا واسمه في ديوان اهل
المصر ثم رفع ذلك الى القاضي فانه يقضى بالدية على عاقلة من اهل البصرة ولو قضى القاضي بالدية
على عاقلة اهل الكوفة في ثلاث سنين واخذ منهم ثلث الدية لسنة اول يوقها لانه قد قضى بها ثم
حول اسمهم فجعل في ديوان اهل البصرة كانت الدية على العاقلة الذين قضى عليهم لا ينفق ذلك
عنهم ويوقد منه بمطايه بالبرصة بحصنة ولو اقلوا بعدما نفق القاضي عليهم بالدية في ثلاث
سنين واخذ منهم الثلث او الثلثين ضم اليهم اقرب القليل منهم في النسب حتى يعقلوا عنهم ولا يشبه
قلة العاقلة بعد الخطا نحو الرجل يخطا به من بلد الى بلدان الذين ايضا قور اليهم عاقلة واحدة
وتخذ عاقلة وكذلك لو ان رجلا لم يكن له عطا او كان مسكنا كونه قتل رجلا خطا
فلم يقضى القاضي على العاقلة بالدية حتى يتحول عن الكوفة والى البصرة فالتخذ ما اذا واطا
ثم رفع الى القاضي فانا القاضي يقضى على عاقلة الذين بالبصرة بالدية في ثلاث سنين ولا ينفق
الى عاقلة بالكوفة ولو كان قضى بالدية في الكوفة في ثلاث سنين على عاقلة بالكوفة ثم انقل
بعد ذلك قبل ان توقد الدية الى البصرة فالتخذ ما اذا لم يتحول الدية عن عاقلة بالكوفة وكذلك
صاحب الخطا المشتغل بمطايه الى البصرة وكذلك لو ان رجلا من اهل البادية قتل رجلا خطا ولم
ينفق عليه بشي حتى قد مر مصر من امصار المسلمين فالتحق ببلد من واتخذ مسكنا وترك البادية
ثم رفع الى القاضي فان القاضي يقضى على عاقلة بالدية من اهل مصر من اهل ديوان ولا يقضى على اهل
البادية بشي ولو كان القاضي يقضى على عاقلة بالبادية بالدية في ثلاث سنين في اموالهم ثم صار
خاله الى ما وصفت لك ثم يتحول الى اهل البادية يتحول الرجل الى مصر لان الجناية لم تجتمعا
العاقلة اما جناية الرجل فانما يكون على العاقلة اذا قضى بها عليهم ولو ان قوما من اهل البادية
قضوا عليهم بالدية في اموالهم في ثلاث سنين فادوا الثلث لسنة او الثلثين وبقيت بقية
او قضى عليهم ولم يؤدوا شيئا حتى جعل الامام في عطا صارت الدية في اعطيتهم وان كان القاضي
قد قضى بها اول مرة في اموالهم لان العطا من اموالهم ومما للمقاتلة ولكنه يقضى عليهم في اعطيتهم
عما كان قضى به عليهم في البادية ان كان قضى عليهم بالابل لم يقور له ولا يشبه هذا نحو القتل
عن العاقلة الى عاقلة اخرى بعد قضاء القاضي وعلى هذا جميع هذا الوجه وقيا سمي قور
اي حنيضة وقول محمد بن الحسن **باب من الولا المشتغل العقل**
معدا وينفك الولا يقضى العقل لا ينفك وقال محمد بن الحسن في رجل لا عن امراته يولد ولهم
الولد امره جاني الولد جناية قتل قتيلا خطا فنقض بها القاضي على عاقلة الام في ثلاث سنين فالتخذ
اولياء الجناية الدية من عاقلة الامم ان الابل ادعى الزل فانه يكون ابنه ويصير له اهل عاقلة
الام على عاقلة الاب بما او اموال الدية وهذا قولنا في حنيضة وقال محمد بن الحسن يرجع عاقلة الام على
عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي على عاقلة الام على عاقلة الاب بذلك ولا ينفق
لما مضى من السنين من اهل الابل لولد وكذلك مكان في مكانت لماراة حرة مولا لبني مقيم

بالبادية

والما كتب مكانه من ان مات المكاتب وترك ذكرا وفضلا فلم يودي مكانته حتى ياتي به فقتل
تقتل خطأ فقتل به القاضى على قلة الاموال دية في ثلاث سنين فلو خذت منهم شران المكاتب دى
ما عليه فان ولاد الولد يتحول الى المولى المكاتب وترجع عاقلة الامر على قلة الاب بما اذوا في ثلاث
سنين من يوم يقضى القاضى ولو ان رجلا امر صبيبا ان يقتل رجلا فقتله فان القاضى يقضى على عاقلة
الصبيبا دية في ثلاث سنين وترجع بها عاقلة العقبى على عاقلة الامر في ثلاث سنين فلا يفتت
العاقلة وان ولوليا الجنابة جميعا عند القاضى فقتل القاضى لوليا الجنابة على عاقلة الصبي
وقضى عاقلة الصبي على عاقلة الامر فكما اخذ لوليا الجنابة من عاقلة الصبي شيئا اخذت
عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثله فان قضى القاضى على عاقلة الصبي لم يخاصموا عاقلة الاخرى
اذوا جميع الدية شر بخاصموا عاقلة الامر بعد الاذوا بعد ما مضى بعد الاذوا فان القاضى
يقضى عاقلة الصبي على عاقلة الامر دية في ثلاث سنين من يوم قضى لهم عليهم ولا يفتت
الى ما مضى قبل ذلك من السنين ولو كان الامر ان امر الصبي لم يعلم ذلك بقوله قضى القاضى على
الامر مثاله لعاقلة العقبى دية في ثلاث سنين من يوم يقضى بالدية ولا يفتت لما مضى قبل
ذلك من السنين ولو ان ابن ملاحنة جنى جنابة قتل قتيلا خطأ فقتل به القاضى على عاقلة الام
في ثلاث سنين ثم اذت عاقلة الامر لثلاث في اول سنة ثم ان الاب دى الولد فالزم الولد وقرب
الحذر وحضر اولياء الجنابة والعاقلة فان القاضى يقضى عاقلة الامر لثلاث لوليا الجنابة
على عاقلة الاب في سنة مستقبلة من يوم يقضى ويبدأ بهم على اولياء الجنابة ويطلب العقل الذى
بنى على عاقلة الامر ويقضى به القاضى على عاقلة الاب في سنين مستقبليتين بعد السنة الاولى
التي قضى عاقلة الامر فيها بل لدية على عاقلة الاب يقضى بالدية مستقبلة على عاقلة الاب
في ثلاث سنين الثلث الاول لعاقلة الامر الثلثان لوليا الجنابة ولا يؤخذ من اولياء الجنابة
ما اخذوا من عاقلة الامر ولكن يطلب من عاقلة الامر ما بقى ويقضى به لوليا الجنابة على عاقلة الاب
كما وصفت ذلك ابن المكاتب من الحرة اذ امانت المكاتب وترك ذكرا وجنى ابنته جنابة ثم اذت
المكاتبه فهو بمنزلة ولد الملاحنة في جميع ما وصفت لك من هذا الوجه واذا كانت المرأة حرة ومولى
مولاة لبنى تميم تخفى عبد لرجل من ممدان فولدت له غلاما فاقا قلة الغلام عاقلة امه تميم فان
جنى جنابة فلم يقضى بها القاضى على عاقلة الامر حتى يعقوب الاب فان القاضى يحول ولا الغلام الى مولى
ابيه ويجعل عاقلة عاقلة ابيه ويقضى بالجنابة التي جنىها على عاقلة امه ولا يحولها الى عاقلة
ابيه وكذلك لو كان الغلام خفيرا قبل ان يعقوب ابوه ثم علق ابوه فان القاضى يقضى بالدية على
عاقلة الامر ولا يجعل على عاقلة الاب من ذلك شيئا والخصم في ذلك حتى تثبت لدية على عاقلة
الامر لوليا الجنابة ان كان قد بلغ الرجل فان كان صغيرا فاقا خصم في ذلك ابوه المحقق لدية القيم بامره
ولا يشبه هذا ابن الملاحنة ولا ابن المكاتب لوليا الجنابة لوليا الجنابة لان هذا ولا حادث يحدث بعد
الجنابة وابن الملاحنة وابن المكاتب لما اذى ابن الملاحنة ابوه واذا ثبت المكاتب حكما بان الولد كان
ولده يوم جنى وان المكاتب كان خرا يوم مات بورت كما يورث لوليا الجنابة من المولى المولى ووالا
رجلا من اهل الاسلام في دار الاسلام شو جنى جنابة عقلت عاقلة الذى ولاد فان عقلت عنه بعد
على ان يتحول بولايه بعد الجنابة فان عقلت عنه عاقلة اولم يقضى به ثم ان اباه امير من دار الحرب
فاشتراه رجل فاعشقه كان ولاد له فوجروا ولاد من لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة ولا
يرجع عاقلة المولى الذى كان ولاد على عاقلة مولى الاب بشى لان هذا ولا حادث جروا ولاد الولد وهذا

مثل

مثل الذى يعقوب ابوه وامه مولاة تقوم لغيره من جميع ما وصفت لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
الرجل ولوليا الجنابة لم يقضى بها الا خفيرا فلم ينع فيها احد حتى اسرا بوه فاشتراه رجل فاعشقه
ثم قضى بالجنابة او وقع في البيوت حتى خفى رجل فان القاضى يقضى بذلك على عاقلة الذى اسلم على
يديه ولوليا الجنابة لم يقضى بها على عاقلة مولى ابيه الذى لم يقضى به في ذلك الجاني وان كان قد مضى
مولى تقوم لغيره من لوليا الجنابة لوليا الجنابة لم يقضى بها على عاقلة مولى ابيه الذى لم يقضى به في ذلك الجاني وان كان قد مضى
بذلك حتى ولوليا الجنابة لم يقضى بها على عاقلة مولى ابيه الذى لم يقضى به في ذلك الجاني وان كان قد مضى
منه فوالد الذى القاضى فان القاضى يقضى بالجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
المسلمين وتبطل مولاة الرجل الذى ولاد في سنة من جنى جنابة او مرة فقد وجب عقل جنابته على بيت
المال فقد ثبت ولاد لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
جماعة المسلمين رجل امير اثم في بيت ما لم يورثهم او جنى خطا قبل ان يورثهم او جنى خطا
تقع الرمية حتى ولاد لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
مولاة باطلا ولوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
رجل ومات فان عليه في مال دية القتل في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضى بذلك ويكون ولاد
لدى ولاد ولا يعقل عنه بيت المال ولا يعقل عنه عاقلة الرجل الذى ولاد ولا يشبه هذا ما مضى
قبله من الرمية والجنابة لان لم يثبت بجنابة يجب بها ارش حتى ينع فيها الرجل فخطب فقد
ولا الرجل وليس في عفته جنابة فالمولاة جارية ولا تعقل عنه عاقلة الرجل الذى ولاد ولا
يعقل عنه بيت المال لان ان يعقل عنه بيت المال ولاد الى جماعة المسلمين ولم يكن وجب عليه
عقل ولا جنابة قبل خروجه بولايه الى هذا الرجل فخطب جنابته في مال له وكذلك الرجل لوليا الجنابة
ثم يجنى ويورث ويخفى بيرا ثم ينقل بولايه الى رجل فهو بمنزلة هذا فان كان يكون لوليا الجنابة لوليا الجنابة
جماعة المسلمين فهو في هذا الرجل الاخر المولى الاول ولا ينقل عنه ابدا واما خفيرا لوليا الجنابة فيها
عليه في مال ولاد الاخر الاخرى ان خاف لوليا الجنابة لم ينع في البيوت حتى يتحول بولايه الى رجل احتر
مولاة وعاقلة ثم جنى جنابات كثيرة كان عقلا على عاقلة المولى الاخر علم بعد البيوت لم يعلم لان الجنابة
لم تجب ولم يجب بها عقل الا يتم ان يعقل عنه عاقلة المولى الاخر جنابات كثيرة وعقل موعنه ثم ايضا
ثم وقع في بيوت رجل يتحول ولاد الى المولى الاول الى بيت المال ويطلب مذاكله هذا لا يستقيم
والامر فيه على ما وصفت لك فان قال قائل كيف يشبه المولى الذى ينقل عنه الاب يعني الرجل
الذى ولاد لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
الذين يكون احداهما عاقلة له ثم يتحول الى عاقلة الاخرى وقد قلت لوليا الجنابة لوليا الجنابة
لديهم بالكونة وعاقلة المولى وان الكوفة جنى جنابة فلم يقضى بها القاضى حتى حول الامام بولايه
الى المولى البصرة فصار لهم شر وفقد اولياء الجنابة الى القاضى ان يقضى بذلك على عاقلة المولى
فكيف يمكن لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
حاله لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة لوليا الجنابة
الاولى ما كان في الحالة الثانية من الجنابة فعلى عاقلة الثانية وان صاحبها لعاقلة لوليا الجنابة
حاله اما حاله حاله واحدة وانما تحولت عاقلة المولى الاخر لوليا الجنابة لوليا الجنابة
بتم جنى جنابة وخفرت بيرا فلم يقضى القاضى بالجنابة حتى ارادت عن الاسلام ولحققت بدار
الحرب مرتدة فثبتت فصارت امه شر اشتراها رجل من ممدان فاعشقه ثم وقع في البيوت جنى

فخرج ذلك الى القاضي فنفى بذلك الجناية التي كان لم يقضي بها فانه يقضي بذلك على من يتهم
ولا يجوز للعقل عنهم يتحول ولا المرأة الحرة ان فصارت خالما لهما كالحالين في الاول الاول
الثاني فكذا لا يولاه من مئة هذا اذا انتقل الخصم في الجناية حتى يثبت على من يقيم المرأة
انما للجناية قالوا فلم لا تجعل العقابين هكذا فنقول ان الجاني يعاقب بقلة امل عطاء الكوفة
ثم تحول الى عطاء البصرة قبل ان يقضي للجناية لم يتحول من امل الكوفة لانه جاني وموكل امل الكوفة
فقبل لهم لا يشبه هذا الاول لان الرجل اذا قتل القليل وجبت عليه نفس القتيل فصارت عليه
النفس ولم تجب على العاقلة حتى يقضي لها ببينة ولو كانت وجبت على العاقلة قبل ان يقضي
ببينة لم يشبهه لكان الرجل اذا اقل بمنزل خطاء لم يجب عليه بذلك شيء لانه انما اقل على العاقلة
الا ان يكون له معهم ديوان فيكون عليه بالحصة فلماذا ليس شيء لان العقل انما يجب على
العاقلة بالبينة ارايت لو اقر انه قتل في هذا الرجل خطاء وانما خصم هذا الرجل الى قاضي كورة
كذا وكذا فقامت بذلك ببينة فنفي بها القاضي على عاقلة من امل ديوان الكوفة فقال
ولي الجناية صدقت قد كان مائة وكذب بذلك العاقلة اكان يجيب على الرجل ماله على
يجب عليه في ماله قليل ولا كثير لان يكون له عطاء معهم فيكون عليه حصته افلا يرون
ان الدية انما تجب على العاقلة بقضاء القاضي بالبينة وان اقر منه بخلاف قبل فضاء
القاضي بعد وقد كان ابو حنيفة يقول لو ان رجلا قتل رجلا خطاء فلم يقضي عليه القاضي بالدية
حق صلحه على عشرين الف درهم او على ما يتي بخير وعلى الف دينار او ثلاثة الف شاة او ثلثماية
بقرة لم يجز ذلك وردد ذلك الى الدية وكان يقول لو قضى القاضي الف دينار فصالح على عشرين
الف درهم كان جائزا وكذلك لو صالح على ما يتي بخير باعياها كان جائزا لانه يقول لنفسه لم تصرا لا
من هذه الامور حتى يقضي بها القاضي ولا يرون ايضا لو ان رجلا ارتعدا القاضي يقتل رجل خطا
واظلم في الجناية عليه بالبينة بالدية قضيت بالدية على العاقلة ولم تنتقل الى اقرار الجاني فاز قاتل
في الجناية الى لا علم ان في بينة فاقضى عليه في ماله ففضيت عليه بالدية في ما لم يعلم الجاني
بافزاره ثم اصاب في الجناية ببينة واذا ان يجوز ذلك الى العاقلة عاقلة الجاني لم يكن ذلك
لا في قضيت به في ماله فلا اخوله الى غيره ولو انه افرقا في الجناية للقاضي لا تجل بالقضاء
ليبما له على احد ببينة فافره القاضي ثم وجد ببينة فنفي له القاضي على البينة العاقلة ولا
يشبه قضاء القاضي على العاقلة غير قضائه لان الحق لا يلزم العاقلة الا بالقضاء قالوا هذا كما
تقول لا يلزم العاقلة العقل الا بالقضاء والاول المتفق لا يلزم العاقلة العقل بنية لا بالقضاء
ولكنك تفني به على الاول كيف تفني بعدا على الاولين وتجعل مثل الاول المتفق
فاما الاول المتفق فقد وقع بالمرأة المرتدة فاجعل مائة منزلة ذلك فيلزم من هذا لا يشبه
ذلك ارايت رجلا من اهل البادية خفر بيرا في البادية ثم ان لامام اسرا من اهل البادية فقتلوا الى
الامصار فقتلوا فيها فصاروا اصحاب عطية وعقلوا زمانا طويلا ثم ان رجلا وقع في ذلك البئر
ايحود العقل الى ان يكون على اهل البادية مكان على الانساب في الاموال وتكون عليهم الاجل ان كانوا
من اهل الاجل او من اهل الغنم او من اهل البقر ذوا الاعطيات وعلى الدرام والدينار ارايت ان كان
رجل من اهل العطا في مصر من الامصار خفر بيرا اسرا زمانا طويلا عطا ذلك المصروف ثم قدم الى انسابهم
فتعاقلوا عليها زمانا طويلا ثم وقع في بئر رجل مات انتبل ومات لان ذلك العاقلة قد بطلت
حيث ذمب لديوان ان العاقلة انما جعلوا لغو للرجل على جناية بنة ولم تجب على العاقلة شيئا فانما

يكون

يكون ذلك عليهم يوم يجيب لما الذي ينبغي لهم ان يعينوا فيه الرجل يخرج من نسبه لم يقول
الى غير ذلك انما جعلت عاقلة فوما شرصرت تلك العاقلة بعينها الى عاقلة اخرى وانما قول
ايضا اسد من هذا لو ان امل عطاء الكوفة جاني رجل منهم جناية تفني بها على عاقلة ثم الحق قوم
من اهل البادية ومن اهل المصراع من اهل عطاء في الديوان وجعلوا مع قومهم فقتلوا معهم وجعلوا
معهم فيما لم يقضي به من الجناية وفيما قضى به من كان الذي قضى به قدامي بخضه دخلوا فيما بقي
قالوا كيف فتر وتعدوا العاقلة ان المختلفان في قضاء القاضي قبل المصراع لا يشبه قضاء القاضي
في العاقلة العاقلة الواحدة الا ترى ان القاضي لو قضى بالعقل على قوم من اهل البادية لعطافا
ثلثي البيرة بماتوا او قتلوا فاجعلوا جديا في من من اهل البادية فيم قتلوا لعلهم في النسب من في
العطا حتى يجعلوا معهم وقد كانوا قبل ذلك ليسوا معهم وكذلك الذين الحقوا في الديوان وجعلوا
مخفهم يدخلون معهم فيما قضى به وفيما لم يقضي به لانه عاقلة واحدة واصل هذا اذا كانت
عاقلة من مختلفين لا تعقل احداهما عن صاحبها انتقل من عاقلة الى عاقلة قبل القضاء
فقع الى القاضي وهو من اهل هذه العاقلة الاخرة ففني على عاقلة الذين هم عاقلة يوم يقضي
فان كان قد قضى على الاولين لم يجوز قضاؤه على الاخيرين وقد لزم الاولين وقد اعتزلة اقرار
الرجل اذا قضى عليه في ماله لم يقول على العاقلة ببينة تقوم على ذلك وما لم يقضي به القاضي
في مال المقرات والى الجناية ان قاما ببينة فنفي بذلك القاضي على العاقلة واذا كانت
عاقلة واحدة فالقضاء فيها وغير القضاء سواء يقضي بذلك عليهم في اعطياتهم الذين الحقوا فيهم
وعما يتن لك من العاقلة ان رجلا لوجي جناية وهو قوم من اهل البادية من اهل الاجل
فلم يقض الجناية حتى نقل الامام الرجل وقومه فجعلوا امل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رضع
ذلك الى القاضي فنفي عليهم بالدية الف دينار ولم يقض عليهم بالابل ولا ببينة الا بل لو كان قضى
عليهم بالابل بما ين في ثلاث سنين ثم ان الامام قتل الرجل وقومه فمض لمض وجعلوا امل عطاء
وجعلت اعطياتهم الدنانير فقضى القاضي عليهم بالدية او ببينة على مالها التي كانت عليهم فان لم
يكن لهم ابل اعطيتهم قيمته الابل من اعطياتهم ان قلت قيمة الابل او كثر لم يجوز لهم الدنانير
وكذلك الدرام والغنم والبقر والحمل اذا لم يقض القاضي بالقاضي بذلك حتى يقول من الى مال الاخر
قضى عليهم بالدية من مال الذي تحولوا اليه واذا قضى عليهم بالدية من مال ثم تحولوا قبل ان يوفوا
حتى يصيروا امل مال اخر لم يجوزوا لغيره القاضي به عليهم فلا ترى ان النفس انما على الجاني ولم تقصر
على العاقلة حتى يقضي بها عليهم يوم يقضي فكذا لا يول على هذا جميع هذا الوجه وقياسه في
قياس قولنا في حنيفة وقول محمد بن الحسن هذا احسن كما بان في قصر كسرا بين يحيى
المقاتل وهذا الباقي بزيادة في كتاب بن سنان قال محمد بن الحسن ولو ان
رجلا من اهل الدية اسلم نوالا رجلا وعاقده كان مولاة فان جاني المولى الذي اسلم جناية خطاء ببينة
فلم يقضي بها القاضي على العاقلة حتى ابراء اولياء الجاني عليه الجاني من الجناية فللمجاني ان يقول
بولاية عز الذي والا ان كان القاضي قضى على العاقلة بالدية فلم يودع حتى ابراء اولياء العاقلة
لم يكن للمولى ان يقول بولاية عز الذي والا ان كان الما لما صار على العاقلة كان اذنه منهم وهبته لهم
سواء ذلك لم يكن ان يقول بولاية عز الذي والا لو اقر الجاني بالجناية اقرارا ولم تغفر ببينة
بما قضى بها القاضي على الجاني في ماله في ثلاث سنين فادما ثم اراد ان يقول بولاية عز الذي
والا فله ان يقول ان العاقلة لم تعقل عنه شيئا ولم يجب عليها بجناية شيء ولو لم يجب

كما
باصله

ولكن التفتون معهم في ديوانهم قصارا العاقله منهم فبقي بعضهم جنابة فغفل عنهم فغفروا له اراد
 ان يتحول بولاية عنهم فليس له ان يتحول بولاية عنهم لا تسمى ان يولاه الذي ولاه ليس يتحول له
 غفل عنهم فذلك ليس له ان يتحول لا تسمى ان يولاه لو غفل عنه لم يكن له ان يتحول عنه بولاية كما ليس
 له ان يتحول قد كان لكل واحد منهما قبل الغفل ان يتحول الولا عن صاحبه فلا يمكن لاحدهما ان
 يتحول الولا لم يكن للاخر ان يتحول واذا كان لاحدهما ان يتحول الولا كان للاخر ان يتحول وقد قال
 ابو حنيفة اذا ولى الرجل رجلا فمات فله كل واحد منهما ان يتحول الولا عن نفسه ما لم يغفل المولى
 الاسفل وكذلك قال ابو يوسف ويحذر وقال لا ليس لغير واحد منهما ان يخرج من ولا صاحبه الا بمحض
 منه لا في خصلة واحدة المولى الاسفل ان والى غير مولاه الاعلى كان خارجا من ولا الاول وان لم يحضر
 ذلك الاول ومذاما لم يغفل عن المولى الاسفل او يغفل الاسفل عن مولاه الاعلى فاذ اغفل احدهما عن
 صاحبه ومعه لم يكن لاحد منهما ان يتحول الولا عن صاحبه ولكن المولى الاسفل لو اكتسب حاقلة
 الاعلى فيا لذيوان واخذ من المولى الاعلى ان لم يغفل عن احدهما ولا لم ايضا غفلوا عنه فلكل واحد من
 المولىين ان يتحول الولا لان الغفل لم يجز على واحد منهما والله اعلم

والله اعلم

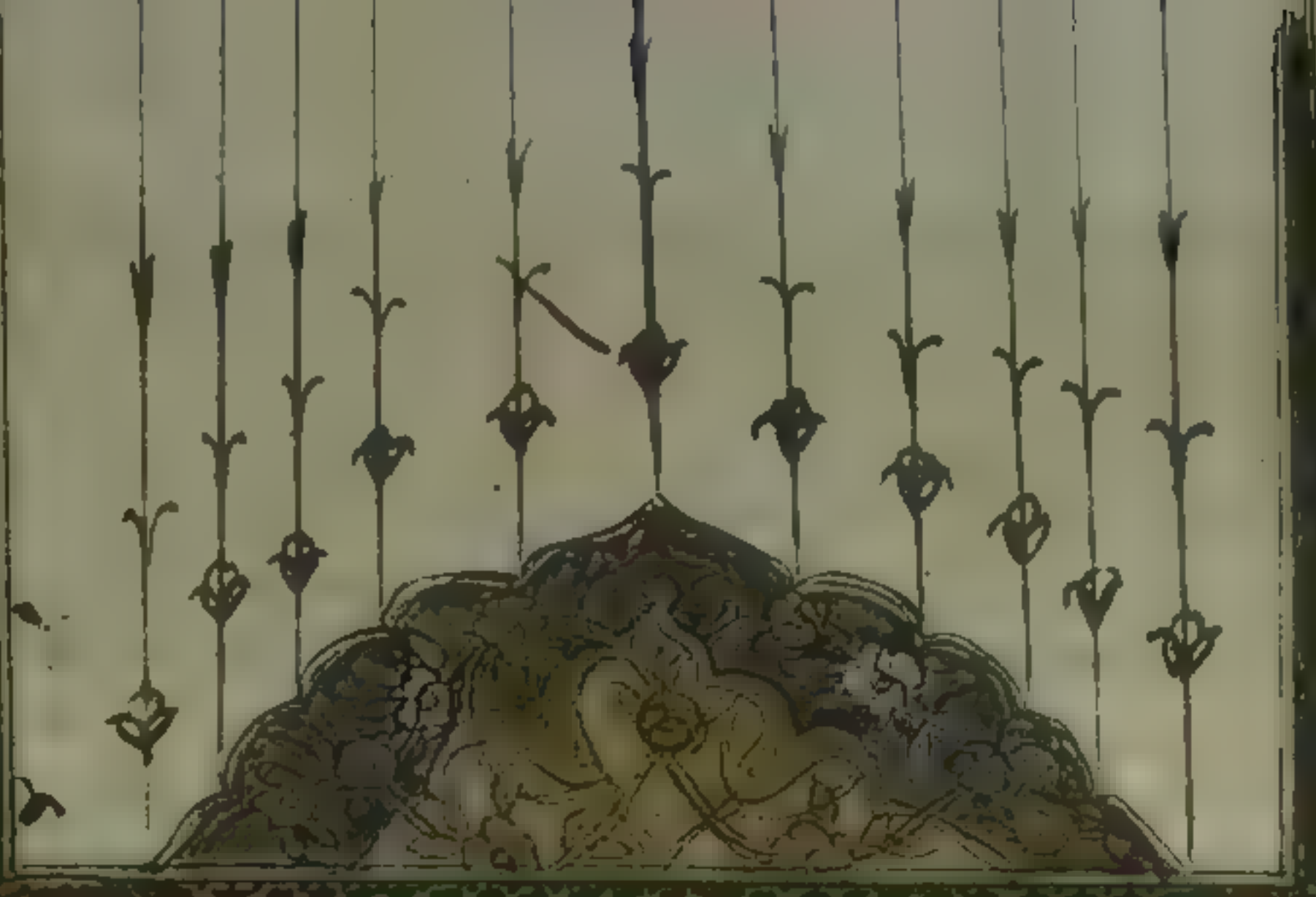
وصلى الله وسلم على

سيدنا محمد

من لا يخفى

بذلك





بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقنا لادائه عليه فكل
كتاب جنابة العبد على الحر في المرض في الخطأ والعهد
 بعضه عنه المروج او ينجوا عنه بغيره لا وليا قال حدثنا سليمان قال
 حدثنا محمد بن الحسن قال ولوا عبد الرجل جرح وجلاهما ثم ان المجرور عفا عن العبد
 في مرضه او في مرضه ثم مات من تلك الجراحة قال العفو جائز ولا يسيل على العبد ان كان
 ترك المجرور مالا او لم يترك فهو سوا ذلك لو كان جرحه خطأ ثم عفا عنه في العتقة
 ثم مات عن غير تلك الجراحة فانه العفو جائز ولا يسيل على العبد ان كان ترك مالا او لم
 يترك ولو كان عفا عنه في المرض او في العتقة والجناية خطأ ثم مات من مرضه ذلك ولا
 ماله وقيمة العبد عشرة الف درهم فان مولى العبد بالجناية ان سادفغ ثلثي العبد الي
 اولياء المجني عليه وان سادفاه بثلثي الدية ولو كان المولى اعنته وهو لا يعلم بالجناية
 فان على المولى ثلثي الدية الا ثلثي عشرة درهم وكذلك لو تبرع وكذلك لو باعه وان كان يعلم
 بالجناية فعليه ثلثا الدية وما صنع في ذلك كله فهو جائز ما لم لا يرد وكذلك لو كان قيمته
 اكثر من عشرة الف درهم ولو كان جرحه وقيمة العبد خمسة الف درهم فعفا عنه المروج
 في مرضه ثم مات من ذلك والجناية خطأ ولم يرد مولا شيئا من ذلك فان مولى العبد
 بالجناية ان سادفغ ثلثي العبد وسلم له الثلث وان سادفغ نصفه بنصف الدية فيصير في
 يدي ودية المجني عليه خمسة الف درهم ويميز الذي جاد للسيد من العبد بالعفو النصف
 من العبد الذي لم يبعد وهو ثلث مال الميت ولو كانت قيمة العبد الف درهم والماله على حاله
 فانه يقال لمولى العبد ادفع او ادف فان قال انا ادفع دفع ثلثي العبد وسلم له الثلث
 بالعفو وان قال انا ادفدي فدي سدر العبد بسدر الدية فصارت في يدي الورثة سدر
 الدية الف وستماية وستة وستون وثلثان وسلم السيد العبد خمسة اسداس العبد
 وذلك يساوي ثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فذلك ثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة

او باعه وهو يعلم فهو مختار فعليه سدر الدية وحالة خمسة اسداس العبد بالعفو وان كان لا يعلم
 فعليه ثلثا الدية وكذلك لو كان تبرع وكذلك لو كان وهبه له رجل وقيمة او قدس به وقيمة
 وكذلك لو تزوج عليه امرأة فدفعه اليها واصل ذلك انك تنظر في قيمة العبد من جميع ذلك
 فنقصها ثم تزيد ذلك على الدية ثم تنظر كم جميع ذلك فتستل كم ضعف قيمة العبد من جميع
 ذلك فذلك الذي يغدي ذاك الاختار القدر فان كانت قيمته الفارقت على الدية العتق فصارت ثلثي عشر
 الفافصار الذي ردت اثنتي عشرة وهو سدر وهو الذي يغدي وان كانت قيمته الف الف
 اصغفها فصارت اربعة الف فدر من ذلك على الدية فصارت اربعة عشر الفافصار الذي ردت
 من جميع ذلك السبعين فيغدي سبعة الف فدر من ذلك على الدية فان كانت قيمته ثلثة الف فذلك ثلثة الفافصار
 ثلثة اثمان الدية وان كانت قيمته اربعة الف فدر من ذلك على الدية فان كانت قيمته ثلثة الف فذلك ثلثة الفافصار
 كانت قيمته خمسة الف فذلك اثني عشر جزا من اثني عشر جزا فان كانت قيمته ستة الف فذلك ستة الفافصار
 اجزا من احدى عشر جزا وان كانت قيمته سبعة الف فدر من ذلك على الدية فان كانت قيمته ثمانية الف فذلك ثمانية الفافصار
 ثمانية اجزا من ثمانية اجزا فان كانت قيمته عشرة الف فدر من ذلك على الدية فان كانت قيمته ثلثي الدية
 ينبغي ان تكون العتامة وان اختار الدفع اذا كانت قيمته عشرة الف او خمسة الف او اقل او الف
 درهم فانه يدفع ثلثيه ويجوز له الثلث ولو كانت قيمته اكثر من عشرة الف واختار الدفع فان
 اصل ذلك ان يزيد ضعف الدية على القيمة ثم ينظر كم ضعف الدية التي ردت من القيمة وضعت
 الدية فذلك الذي يدفع فان كان ذلك النصف الا ربع دفع النصف وان كان الثلث دفع الثلث
 وان كان الربع دفع الربع وسلم لمولى العبد ما بقي من العبد بما فيه من الدية بالعفو ونفسير
 ذلك ان كانت قيمة العبد عشرين الفارقت عليها ضعف الدية وهو عشرين الفافصار فذلك اربعة
 الفافصار الدية من الاربعين الفافصار النصف فيدفع مولى العبد نصف العبد وهو يساوي عشرة
 الاف وسلم له النصف بالعفو الذي كان فيه من الدية خمسة الاف فذلك الثلث من تركه
 المقتول وان كانت قيمته ثلاثين الفافزارت عليها نصف الدية عشرين الفافزارت فذلك ثلثا الفافصار
 فصارت نصف الدية من ذلك الحسب فيدفع الحسب وهو يساوي اثني عشر الفافصار لثلاثة
 اجزاء الفافصار ومائة الفافصار من ثلثة اجزاء الدية فيه وفي ستة الاف درهم فصارت ثلثا الثلث
 ومائة مائة ايدي الورثة ما يساوي اثني عشر الفافصار هو الثلثان وان كان يساوي اربعة الفافصار
 ردت عليها ضعف الدية فصارت عشرين الفافصار الذي يدفع ثلث العبد وهو يساوي ثلاثة
 عشر الفافصار وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة وثلثا مائة
 وستة وستون وثلثين وان كانت قيمته خمسين الفافزارت على السبعين من العبد وثلثا مائة
 اسباع بالعفو في خمسة اسباع العبد وان كانت قيمته خمسة عشر الفافزارت نصف الدية
 وهي عشرين الفافصار فقيمة العبد فصارت ذلك خمسة وثلاثين الفافصار الذي يدفع اربعة اسباع
 العبد وثلثا للسيد ثلاثة اسباع الدية بالعفو في ثلاثة اسباع العبد ولذا كان ما كانت قيمته
 من شيئين بعد ان يكون اكثر من عشرة الاف درهم ردت على القيمة نصف الدية ثم نظرت كم ضعف
 الدية من القيمة ونصف الدية فهو الذي يسدفع وسلم للسيد ما بقي على ما وصفت كن ولو كانت
 قيمة العبد مائة درهم فانك تحصل الدية مائة جزء لا عشرة اجزا نصف القيمة فتردها
 على المائة فتعدي جزئين من مائة جزء وجزئين من الدية وانما ردا على الدية نصف القيمة
 من قبل ان المجرور لو كان ترك من الماله ما يكون ضعف قيمة العبد او اكثر سلم للعبد لسيده وكان

وإذا كان ما كان في قيمة العبد
 من القيمة نصف الدية

الْحَفْوُ

234

كذا في أصله والصواب
العبد تسعة اجزاء من عشرين جزءا من

نَعْلِيهِ دِينَ بَاب

العبد يخرج رجلين أحدهما مريضاً فيعضو المريض عنه أو
يخرج المريض عندهما فيعضون ولوان عبد الرجل يخرج رجلاً ثم يخرج آخر
فقطاعنه المخرج الأول وهو مريض ثم مات من ذلك فإنه ينظر إلى نصف العبد كم
قيمته فيعمل فيه كما هو متفق في العبد إذا جرح رجلاً وأحداً فقطاعنه ولوان عبد بين
الرجل جرحاً رجلاً فقطاعنه المخرج وقيمتهما سوا عشرة الغنم أو أكثر فإنه يقال
لسيدهما ادفع ثلثيهما أو ادفد ذلك بثلاثي الدية ولو كانت قيمة أحدهما عشرة الغنم والقيمة
الأخرى خمسة الألف فمات الذي قيمته عشرة الألف وبقي الذي قيمته خمسة الغنم فأشار
الدفع فإنه يدفع أربعة أخماسه أو يعديه بأربعة أخماس نصف الدية وذلك أنه إن كان
في غنوك واحد نصف الدية فالوصية بينهما نصفين فمات أحدهما ستمائة ولو مات
الذي قيمته خمسة الألف وبقي الذي قيمته عشرة الغنم فأشار الدفع دفع ثلثيه وذلك
ستة الألف وستماية وستة وستون وثلثين لأن سهامهم من ستة والوصية في الذي
مات سهم وفي الذي بقي سهم وللجنة أربعة والذي مات قد استوفى ولو أراد أن يعدي
ففي أربعة أخماسه بأربعة أخماس نصف الدية ولو أن عبدين لم يملك كل واحد منهما

عند جرحه خطأ وقيمة أحدهما الف درهم وقيمة الآخر عشرة من الف فحق الجرح عن الذي قيمته
 الف درهم فانه يقال للشيء الذي للعباد الذي قيمته عشرة من الف ادفع عبداً او فدية خمسة الف درهم
 وهي نصف الفدية وعقوبة عن الآخر جازين ولو كان عقاب من الذي قيمته عشرة من الف درهم ولم يعف
 عن الآخر فانه يقال لمولى الذي قيمته الف درهم ادفع او افل فان قال انا ادفع دفعه ثم قل
 لمولى العبد الذي قيمته عشرة من الف درهم وقد عفا عنه ادفع او افل فان قال انا ادفع دفع
 من عبده ما يساوي ستة الف درهم وذلك من حن وفي نصف ويجاز العفو فيما بقي وذلك ثلاثة
 الاف وخمس مائة فقيمة من نصف الفدية وذلك ثلاثة اقسام نصف الفدية ونصف حن فصارت
 ايدي الورثة ما يساوي سبعة الف درهم ستة الف من العبد الذي دفع والقيمة الآخر
 وان قال انا اذني فدامنه قدر ثلاثة اقسامه ثلاثة اقسام نصف الفدية فصارت ايدي الورثة
 اربعة الف قيمة العبد الذي دفع وثلاثة الاف من قبل ثلاثة اقسام نصف الفدية الذي قد اده
 لها وجاز له من الفدية حن نصف الفدية الغني وذلك ثلث ما ترك الميت وعليه من جميع هذا القيمة
 وقاسه في قايين قول اي يوسف ومحمد **باب**
في اجابة اذا كانت مائة وقيمة ولو ان عبداً رجلاً جرح رجلاً خطأ فعفا
 عنه المرحوم في مرضه واوصى لرجل ثلث ماله وقيمة العبد عشرة الف فاختار المولى ادفع
 فانه يدفع خمسة اسداس العبد فيلحق الموصال بالثلث سدساً والورثة اربعة اسداس
 ويجاز العفو في سدس وان قال انا اذني فدا خمسة اسداسه بخمسة اسداس من الفدية فيأخذ
 الموصال سدس الفدية ويجاز العفو في سدسها ولو كانت قيمة اقل من عشرة مائة فكانت
 الف درهم او اقل او اكثر فقال المولى انا ادفع فانه يدفع خمسة اسداسه فيأخذ الموصال
 السدس والورثة اربعة اسداس وان قال انا اذني وقيمته خمسة الف وقد اذني بثلث
 ماله فانه يعدي خمسة اسباع العبد خمسة اسباع الفدية فيأخذ الموصال من هذه الخمسة
 الاسباع سبعة ويبقى في ايدي الورثة اربعة اسباعه فيجوز العفو في سبع العبد
 وهو سبع الفدية ولو كانت قيمته ستة الاف فانه يعدي ثلاثة ارباعه ثلثة ارباع الفدية وذلك
 سبعة الاف وخمس مائة ويجاز له ربع العبد وهو يساوي الف وخمس مائة واخذ الموصال
 له الف وخمس مائة ويبقى في ايدي الورثة ستة الاف وذلك الثلثين ولو كانت قيمته الف درهم
 واوصى لرجل بثلث ماله فانه يعدي ثلث العبد بثلث الفدية وذلك ثلاثة الاف وثلاثمائة
 وثلاثين وثلث فيأخذ الموصال من ذلك ستماية وستين وثلثين ويجاز العفو
 في ثلثيه وهو يساوي ستماية وستين وثلثين فصارت في ايدي ورثة المرحوم الفان
 وستماية وستين وثلثان وذلك ثلث ما ترك الميت وأصل ذلك انك تنظر الى الفدية
 فتزيد عليها مثل ما لو ترك المرحوم من المالا حاقية الوصية والعفو فتنتظر الذي يمتد
 كرهوم من الفدية وما ردته فان كان ذلك الثلث قد اثلث وان كان الربع فدي الربع واذا
 كانت قيمة العبد الف او اوصى بالثلث فلو ترك خمسة الف فاختار العفو والوصية فزيد
 الخمسة الاف التي لو كان تركها حاقية الفدية فذلك خمسة عشر سماً فالزيادة هي الثلث
 وان شئت زدت على الفدية ضعف القيمة وزدت مثل القيمة ايضاً حقة له ونصف القيمة
 معهما فذلك خمسة الاف وكذلك ان كانت قيمته مائتين وعشرين الف فدي خمسة اسداس
 بخمسة اسداس الفدية فكان الموصال من ذلك سدس الفدية وكان للورثة اربعة اسداسه

وذلك ثلث ما ترك الميت ولو كان اوصى بالربع والثلث في ماله او قيمته الف فلك انك تزيد على الفدية ضعف
 القيمة الفان للعفو وثلث ثلاثة ارباع القيمة للوصية ونصف ذلك فذلك الفان وربع الف عشر
 تجمع ذلك كله فيكون اربعة عشر الف وربع الف يعدي من ذلك اربعة اجزاء وربع جزء من اربعة
 عشر جزءاً وربع جزء من العبد خمسة ذلك من الفدية ولو كان اوصى بالستين وقيمة العبد الفان
 فانك تزيد على الفدية ضعف القيمة الفدية الفدية الفدية الفدية الفدية الفدية الفدية الفدية
 ونصف الفدية فذلك كله سبعة عشر جزءاً فتعدي سبعة اجزاء من سبعة عشر جزءاً من العبد خمسة
 ذلك من الفدية فيعدي الموصال جزءاً ويبقى للورثة ستة اجزاء ويجاز العفو في جزئين ولو كان
 اوصى بالثلث وقد عفا عنه وقيمة العبد الف درهم فانك تزيد على الفدية ضعف القيمة وتزيد ايضاً
 مثل القيمة ونصف ذلك فجميع ما ردته خمسة الف فصار الفدية وما ردته خمسة عشر الفاً
 الف درهم من جميع ذلك ثلث ثلث فصار في يد الميت ثلث الفدية وثلث الفدية وثلث الفدية
 وبأخذ الموصال بالثلث ثلث ثلث فيصير لورثة الميت الثلثين ويبقى لسيد العبد والوصية
 له بالثلث ثلث جميع ما ترك الميت وبقي هذا جميع هذا الربع وقياسه على قياس قول ايوسف
 ومحمد **باب**
عقوبة الوهاب ولو ان رجلاً وهب عبداً لرجل في مرضه ثم ان العبد قتل الوهاب
 خطأ وقيمته الف درهم فانه يقال للموصو ب له ادفع العبد او افده فان اختار ادفع
 دفعه وصار نصفه لمطالبة الوهاب ونصفه هبة دفعه وصار كله كان للوهاب عبداً ونصفاً
 فصارت في ايدي الورثة عبيد جازت الوصية في نصف العبد الذي دفع وهو الثلث ولو ان
 رجلاً وهب عبداً في مرضه من رجل ثم ان العبد قتل الوهاب فزيد اجنبياً والعبد قيمته الف
 درهم فانه يقال للموصو ب له ادفع العبد او افده وان اختار ان يعديه فدا بجميع الفدية
 ويسلم له العبد من قبل ان العبد اقل من ثلث ما ترك الميت ويسلم الفدية للورثة وكذلك
 ان كانت قيمته الفين او ثلاثة الاف او اربعة الف او خمسة الف ولو كانت قيمته ستة الف
 فان الموصو ب له بالخيار ان شاء دفع وان شاء فدي فاه اختار الدفع دفعه ايضاً كله وان دفعه
 نصفاً للمهبة ونصفه فدا وان اختار ان يعديه فدي ثلثه ارباع الفدية وربعه الموصال
 والربع يساوي الف وخمس مائة فجميع ما صار في ايدي الورثة تسعة الف وتسلم له ثلاثة ارباع
 العبد الذي فدي للموصو ب له بالمهبة وذلك يساوي اربعة الف وخمس مائة وهو الثلث
 وأصل ذلك انك تنظر الى الفدية فتجعل كل الف منها ثلاثة اسهم فذلك ثلثون سهماً
 وتنظر الى قيمة العبد فتجعل كل الف منها ثلاثة اسهم فذلك ثمانية عشر سهماً فقلبي
 ثلث الفدية وهو عشرة اسهم من القيمة فيبقى من القيمة ثمانية اسهم ثم تنظر الى ثلث
 جميع القيمة كم هو متبقي منها فهو ستة اسهم وبقي من الثمانية عشر ثمانية اسهم
 فتجد الستة ثلاثة ارباعها فهو الذي يعدي ويسلم له وكذلك اذا كانت القيمة اكثر من
 ذلك فالعفة ما بلغت بعد ان تجاوزت خمسة الاف فان اختار العفو نظرت الى ثلث الفدية
 فطرحتها من جميع القيمة ثم نظرت الى ثلث جميع القيمة كم هو متبقي منها فهو الذي
 سلم في الهبة وبخور ويعديه بحقيقته من الفدية فان كان ثلثاً فدي الفدية وان كان نصفه
 فدي النصف وان كان ثلاثة ارباعه ولو كانت قيمته عشرة الاف فان اختار الدفع دفعه
 كله وان اختار العفو فدي نصفه ونصف الفدية فصار في ايدي الورثة ثلث

لصحة العبد وهو يساوي خمسة الاق وجاز للموئوب له نصف العبد فعداه ولو كانت قيمته
عشرين الفا فانه يعدي الخمسين ويترك ثلاثة اخماس العبد وان كانت قيمته ثلاثين الفا فانه يترك
اثنان وربع خمسة اثمان العبد وكذلك ما كانت قيمته من شيء فهو على هذه الصفة وعلى
هذا جميع هذا الوجه وقياسه **باب هبة العبد في المرض**
شعر **علي الوهاب وعليه من السب** ولو ان رجلا وهب عبدا في مرضه
لرجل وقيمة العبد عشرة الف ثم ان العبد قتل الوهاب خطأ وعليه الوهاب دين فان كان
عليه من الدين اقل من عشرة الف واكثر قيل للموئوب له ارفع العبد كله وتقتل لهبة
وان كان عليه من الدين اقل من عشرة الف وهو خمسة الاق قيل للموئوب له رد ثلاثة
ارباعه او اربعة بربع الدية فيصير في ايدي الورثة ثلاثة ارباع العبد وربع الدية
فذلك عشرة الاق يقتضي من ذلك دينه خمسة الاق ويبقى في ايديهم خمسة الاق من الموهوب
له ربح العبد بالهبة وهو الذي قد اقره الله عليه من الدين ستة الاق فانه يعدي خمسة
وبرب اربعة اخماسه واسل ذلك انك تنظر كم كان يجب عليه ان يعدي لو لم يكن عليه دين
فان كان ذلك النصف دفعت ما عليه من الدين من رتبة العبد ثم نظرت الى نصف ما بقي
من رتبة العبد كم هو من جميع رتبته فان كان ذلك ربعة فدي الربع وان كان خمسة فدي
الخمس وان كان سدسه فدي السدس وجازية في ذلك الهبة التي تقدي ولو قال الموهوب له
انا دفع وعلي الوهاب دين خمسة الاق والعبد يساوي عشرة الاق فانه يدفع كذا فيصير
ثلاثة ارباعه نقصا للهبة وربعة دفع وكذلك ما كان عليه من دين ما لم يحيط برتبته صار
حصة الدين ونصف ما بقي نقصا للهبة ونصف ما بقي دفعهما بالجناية ولو كان الوهاب قد
ترك ما لا فانك تضيق نصف ما ترك الى قيمة العبد فتتظر كم كان بقدي الموهوب له
لو لم يكن له مال فان كان النصف نظرت الى النصف من جميع ما ترك ومن جميع الرقبة
فتتظر كم ذلك كله من الرقبة فان كان ثلاثة ارباعا فدي ثلاثة ارباع وان كان ثلثيها
فدي ثلثيه وان كان ثلاثة اخماس فدي ثلاثة اخماس وتفسير ذلك ان كانت قيمته عشرة
الاق وترك الوهاب خمسة الاق سواء صار جميع ما ترك مع قيمة العبد خمسة عشر الفا
ولو لم يترك ما لا كان يودي بنفسه فيصير جميع ما ترك سبعة الاق وخمس مائة وهو
ثلاثة ارباع العبد فيعدي ثلاثة ارباعه بثلاثة ارباع الدية ويرد ربعة فجوز الهبة
فيما فدي ويصير في ايدي الورثة ربع العبد وهو يساوي الفين وخمس مائة وثلاثة
ارباع الدية سبعة الف وخمس مائة والخمسة الف التي ترك الميت فذلك خمسة عشر الفا
وسلم له ثلاثة ارباع العبد الذي فدي وهو يساوي سبعة الاق وخمس مائة وهو
ثلث ما ترك الميت ولو كان الوهاب ترك عشرة الاق واكثر وقيمة العبد عشرة الف
فانه يقال للموئوب له تقدي او تدفع فان اختار الفداء فداءه كله بجميع الدية واختار
الدفع فدفعه كله وهو على قياس قول ابي حنيفة واني يوسف ومحمد
باب السيد يوهب في المرض فيمضي على الوهاب
شعر **بعقبة الموهوب له وهو يبيعه وهو يعلم او لا يعلم** ولو ان
رجلا وهب لرجل عبدا في مرضه فبيعه الف درهم ولا مال له عين ثم ان العبد
قتل الوهاب خطأ ثم الموهوب له اعتق العبد او باعه ويعلم فانه ضمان

للدية ويسلم له العبد ولو كان لا يعلم فعليه قيمة السيد وثلث قيمته من قبله قد غفر الملك
له فضاء من ثلث قيمته بالجناية وقيمتها بالاستملاك فجاز له الثلث من ذلك وقد اذا كانت
قيمة الف درهم او اكثر ما بينه وبين خمسة الف ولو كانت قيمته خمسة الف واكثر فان كانت
اعتقه او باعه وهو يعلم اضغت الدية الى قيمته بمرجعية له الثلث من ذلك وادى ما بقي
وان كان لا يعلم وقيمة عشرة الاق او اكثر صحت الدية الاتقان عشرة دراهم الى قيمته
بمرجعية له من ذلك الثلث وادى الثلثين وان كانت قيمته عشرين الفا فاعتقه او باعه
وهو يعلم صحت الدية عشرة الف الى قيمته وهي عشرة الف فاذا كان ثلاثون الفا فله الثلث
من ذلك ويؤدي عشرين الفا وان كان لا يعلم صحت عشرة الف الى عشرة دراهم الى قيمته وهي
عشرة الف فاذا كان ثلاثون الفا غير عشرة دراهم فله الثلث من ذلك ويؤدي ثلثيها ولو
ان رجلا وهب لرجل عبدا في مرضه ثم ان العبد قتل الوهاب ثم مات في ايدي الموهوب له
والقتل خطأ او عدا فان ذلك سواء وهو ضامن لثلاث قيمته يوم وهب له وقيمتها ولو كان
قتل الموهوب له خطأ ولم يقتل الوهاب فانه يقال لورثة الموهوب له رد وثلثي العبد
وان كان العبد قتل الوهاب والموهوب له كليهما خطأ قيل لورثة الموهوب له اذوا او
ادفعوا كما كان يقال للموئوب له لو كان حيا وعلى هذا جميع هذا القول وقياسه على قياس
قوله ابي يوسف ومحمد **باب هبة العبد في مرض السيد**
فليقتل مولاة واجنبيا ولو ان رجلا وهب عبدا في مرضه من رجل ثم ان العبد قتل
الواهب ورجلا اجنبيا والعبد قيمته الف درهم فانه يقال للموئوب له ادفع العبد اليها
معا او اقله فان قال انا ادفع رد ثلاثة اخماس العبد على الورثة وبقي حسان ثلث لورثة
ادفعوا هذه الثلاثة الاخماس الى الاجنبي وترجعون بمثلها على الموهوب له ويقال للموئوب
له ادفع الخمسين الباقيين الى ورثة الوهاب ورثة الاجنبي نصفين فيصير في ايدي ورثة
الواهب اربعة اخماس قيمته وخمس رتبته وكانت الوصية حين وان قال الموهوب له انا
افدي فذاه من ماله ما من كل واحد بعشرة الف وصار العبد له وكذلك لو قال انا دفعه
الى الاجنبي فاديه من ورثة الوهاب دفع نصفه الى الاجنبي وفدي بنفسه من ورثة
الواهب بعشرة الاق وجاز الهبة في العبد كله وان قال انا دفع الى ورثة الوهاب
والذي من ورثة الاجنبي فانه يرد ثلاثة اخماس العبد الى الورثة فيكون الورثة يدفعوا
او ينفذوها بثلاثة اخماس الدية ويرجعون على الموهوب له بقيمة ثلاثة اخماس ويدفع
احد الخمسين الى ورثة الوهاب بالجناية ويبقى خمس في يديه يفديه من ورثة الاجنبي
بمخس دية الاجنبي واصل ما يؤخذ به الحسن اننا نظرا لسياله ثلث وثلثه نصف ذلك
سنة ثلثها اثنان للموئوب له يرجع احداهما الى ورثة الوهاب فيطرح فيطرح مثله
من الاربعة الذي في ايدي ورثة الوهاب فيصير في ايدي ورثة الوهاب ثلاثة وبالموئوب
له اثنان وهما الهبة الجارية وكذلك ان كانت قيمته خمسة الاق واكثر واختار الدفع
فهو على ما وصفتنا من الاخماس ولو اختار الفداء فمضاه وقيمتها ستة الاق فانه يرد
ربع العبد الى الوهاب ويجوز الهبة في ثلاثة ارباعه فيعدي ذلك بثلاثة ارباع الدية
لكل واحد الربع الذي ترك الى ورثة الوهاب ويدفع الى الاجنبي ويعدي بربع
الدية ويرجعون بمثلها على الموهوب له لانه جناية في يديه فيصير في ايدي ورثة

للعبد
يقال

والتي حصره فهو خمس من جميع الورثة ولو فدا من احد ما قتل العبد فاخذ السيد قيمته
فانه يدفع القيمة الى الغائب ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ ولو دفع نصف العبد
الى احدهما واختار فدي النصف من الآخر وهو معسر لا يقدر على شئ فانه يرجع على
احيه بربع الدية ان كان مستملا في قياس قول ابي يوسف ومحمد **باب**
العبد يهبه الرجل في مرضه فيحني على الواهب ثم يعفو عنه
وقد اوصاه بوصية ولو ان رجلا وهب عبدا في مرضه ثم قتل العبد الواهب
وقد اوصى الواهب رجلا بثلاث مائة فان كانت قيمة العبد ما بينه وبين الذي يورثه من الورثة
له اذ دفعه او افده فان قال انا ادفع دفعه وصار له ربعه اخاسه تقضا للدية والحسرة فعما
بالجناية فيعطي الموصله خمس العبد وان قال انا افدي فداه كله بجميع الدية فيعطي
الموصله بالثلث من الدية وان كانت قيمة العبد الفين اعطي الفين من الدية فيصير ما يورثه
الورثة ثمانية الاثني عشر لكل واحد منهما الفان فان ذلك اربعة الاثني عشر وهو الثلث
ولو كانت قيمته اقل من الفين فدي جميع العبد وسلوله العبد ويعطي الموصله من القيمة
بالثلث من الدية تمام الثلث مع قيمة العبد من الدية ومن قيمة العبد فان كانت قيمته اكثر
من الفين ما كانت من شئ فاختار الدفع فانه يرد اربعة اخاسه تقضا للدية ويدفع خمسة
بالجناية ويعطي الموصله خمس العبد وان قال انا افدي وقيمته اكثر من الفين خلته على
ما وصفتنا من الجناية والدفع يجعل الدية كل الغنائه وذلك ثلثون سهما ويجعل قيمة
العبد كل الغنائه فان كانت قيمته ثلاثة الاثني عشر جعلتها تسعة اسهم فمردفت
سدس الدية وهو خمسة اسهم من القيمة ثم نظرت الى ما بقي من القيمة وهو ربعها سهم
فقطت كرسد جميع القيمة ما بقي منها فبقية ثلاثة اثمان ما بقي فيجوز ثلاثة اثمانه
في الهبة فيعديه بثلاثة اثمان الدية ويرد خمسة اثمانه تقضا للهبة فيعطي الموصله
بالثلث من الدية مثل ثلاثة اثمان العبد وما بقي فهو للورثة وكذلك ان كانت قيمته اكثر
من ثلاثة الاثني عشر ما بينه وبين عشرة الاثني عشر فان كان اوصى في هذه المسألة بالسدس من الثلث
بينه ما على ثلاثة للموهوب له ثلثي الثلث والموصله بالسدس ثلث الثلث فان قال انا
ادفع دفعه كله ويعطي الموصله بالسدس سبع العبد وصار ما صارت فيه الهبة السبعين
ثم يرد فيها فتصير في ايدي الورثة ستة اسباع وذلك الثلثين واصل ذلك انك تأخذ شيئا
له ثلثين وثلثه ثلث لان الثلث بينهما على ثلاثة فهو تسعة للورثة وستة ولها ثلاثة
فللموهوب له ستمائة والورثة ثمة والموصي له تسعة اسهم واطرح من التسعة ستمين
لان الموهوب له يدفع ستمين بالجناية ثم يعطي الموصله ستمين فاذا قال انا افدي
فان كانت قيمته قدر سبع الدية او اقل فداه بجميع الدية ويعطي الموصله الاقل من تمام
الثلث او سدس جميع المال واصل ذلك انك تنظر في حال الدفع فان كان اذ دفع دفع
العبد وان كانت قيمة العبد قدر سدس الدية او اقل فدي فانه في الفدا يدفع به كله بجميع
الدية ان وجد ما يدفع منه سبع العبد فكانت قيمة العبد قدر سبع الدية او اقل فداه
لكل جميع الدية على هذا النحو ولو كان اوصى بالسدس وقيمته اكثر من سبع الدية ما بينه
وبين جميع الدية فاختار الفدا فانك تجعل الدية ثلاثين سهما وتجعل القيمة كل الف
ثلاثة اسهم ثم وقعت تسعة الدية من القيمة ثم نظرت كرسد القيمة فما بقي منها

نسبة

فهو الذي يعدي فيجوز فيه الهبة ويرد ما بقي من ثمنه العبد ويعطي الموصله من ذلك مثل نصف
نصيب ما صار للموصي وهو ثلث من ثمنه العبد وذلك تمام الثلث فيصير بينهما الثلث على ثلثه
ولو كان اوصى في هذه المسألة بالدفع فان الثلث بينهما على تسعة فان قال ادفع دفع العبد كله
فيعطي صاحب الربع ثلاثة اجزاء من تسعة عشر من جميع العبد وما من الورثة اربعة عشر للورثة
لغنىها اربعة اجزاء دفعه بالجناية واصل ذلك انك تأخذ شيئا يكون ثلثه على تسعة فذلك
واحد وعشرين للموصي وله اربعة اسهم والورثة ثمة والموصله تسعة عشر فتلقى من
تسعة عشر اسبعة لافان ترجع اليهم فتكون جميع الثمن من تسعة عشر وان قال انا افدي
فكانت قيمة العبد اربعة اجزاء من تسعة عشر من ثمنه العبد او اقل فداه كله بالدية ويعطي
للموصله بالربع الاقل من ربع جميع المال من الدية ومن القيمة او من تمام الثلث مع
قيمة العبد وان كانت قيمته اكثر من اربعة اجزاء من تسعة عشر من الدية جعلت الدية
كل الف واحد وعشرين سهما وتجعل القيمة كل الف واحد وعشرين من الدية وذلك اربعة
اسباع ثلث الدية لافا وصية الموهوب له ثم نظرت كرسد اربعة اجزاء من واحد وعشرين من جميع
القيمة كرسد ما بقي منها فذلك الذي يبيع فيه الهبة ويعدي ويرد ما بقي من العبد ثم يعطي
له ثلاثة اجزاء من واحد وعشرين جزءا من جميع المال وعلى هذا اجتمع هذا الوجه وقياسه على
قياس قوله ابي يوسف ومحمد **باب**
يجب للعبد في مرضه فيعققه الموهوب له ثم يقتل الواهب عدا وله وليان وقد
عفى عنه الواهب والوليان ولو ان رجلا وهب في مرضه عبدا ثم قتل وقيمته الموصي
له فاعتقه ثمن العبد المعتق قتل الواهب عدا وله وليان فعفى عنه احداهما فلا شيء على الورثة
له ولا يخذله الذي لم يعف من العبد المعتق نصف الدية فيقتسمان نصف الدية الذي اخذ نصف
هو فيها بنصف الدية وبنصف القيمة ويعف الذي عفى عنه بنصف القيمة ولو كان اعتقه
الموهوب له ثمنه قتل الواهب خطأ فعفى احد الوليين فان الذي لم يعف نصف الدية
وليس له ولا يساركة الذي عفا في شئ ولا شيء على الموهوب له من قبل ان الذي عفى عنه
فمن خمسة الاثني عشر فافها ولو كان وهب في مرضه ثم قتل السيد عبدا ثم اعتقه الموهوب
له والمعتق وله وليان فعفا احدهما فان الذي لم يعف يستعي العبد المعتق في نصف قيمته
ويؤخذ من الموهوب له نصف قيمته من قبل ان الميت كان يرد العبد ونصف قيمته فيقسم
ذلك الوليان يعف فيه الذي لم يعف بقيته والذي عفا بنصف قيمته فيصير ذلك بينهما
على ثلاثة ولو كان القتل خطأ فاعتقه الموهوب له وهو لا يعلم بمرضا احد الوليين
من الجناية فان تركه المقتول قيمة العبد وقيمة اخري في ثمنه بالجناية فلم يوجب له
ثلث ذلك من الرقبة فصار عليه قيمة وثلث قيمة فلتعفا احدهما سقط عنه نصف
القيمة من حقته الذي عفا فعلى الموهوب له نصف قيمة الذي لم يعف وثلث قيمة بينهما
نصفين ولو كان قتل الواهب عدا وله وليان فعفى عنه احداهما فاعتقه الموهوب له وهو
لا يعلم فان على الموهوب له ان تركه الميت قيمة ونصف قيمة فيقتسمان اربعة اثمان
للكي عفا ثلثها والذي لم يعف ثلثها لان الذي عفا يرضى بنصف قيمة من الرقبة
والاخر يرضى بنصف الرقبة وبنصف قيمة من الجناية ولو كان الموهوب له يرد العبد
ثمن العبد قتل الواهب عدا ثم عفا احد الوليين فان هذا بمنزلة الباب لاقول الذي قبله

ولو كان الموهوب له كاتب العبد ثم ان العبد قتل الواهب بعد ان عصى عليه فان كاتب العبد
يسعى في بئس قيمته وعلى الموهوب له نصف قيمته ليقسمها على ثلاثة وكذلك لو كان الموهوب له
وهب لرجل آخر فدين ذلك الرجل او كاتبه فهو على ما وصفتنا ولو كانت قيمة الموهوب له الاول
ثم انه قتل سيده خطأ وله ولتأين فحقا احدهما فان على الموهوب له تلك قيمته بينهما نصفين
وعلى الكاتب نصف قيمته الذي لم يعرف ولو كان الموهوب له وهبه لرجل فقتل العبد السيد
خطا وهو في يدي ذلك الرجل فان اختار الذي في يده العبد دفع العبد سلم لوصف السيد
ويضمن للموهوب له الاول ثلث قيمته وان اختار العبد فداءه بالدية عشرة الاق وسلم العبد
للموهوب له ان كانت قيمته خمسة الاق او اقل فان كانت قيمته اكثر من خمسة الاق امنعها
الى الدية ثم جعلت للموهوب له الثلث من ذلك ومن الفضل من قيمة العبد على الورثة فان كان
عقا احد الغالبين فانه يقال للموهوب له الاخذ دفع او اقل فان اختار الدفع دفع نصفه
الى الذي لم يعرض ومن الموهوب له الاول ثلث قيمته بينهما نصفين فان اختار العبد فداءه
بنصف خمسة الاق وجاز في الهبة في جميع العبد اذا كانت قيمته مثل تلك الدية او اقل
وفيقتسمان الخمسة الاق ونصف القيمة التي صاعها يضرب فيها الذي عفا بنصف قيمته
من قبل الرقبة ونصف قيمة من قبل الدم فيضرب بقيمة ويضرب الذي لم يعرف بنصف الدية
ونصف القيمة التي كانت على الموهوب له فما اصاب الذي عفا حسب عليه من ذلك نصف القيمة
التي اقل واخذ الفضل وما اصاب الذي لم يعرف سلم له فان كانت قيمة العبد اكثر من
ثلث الدية واقل من جميع الدية ضمت نصف الدية ونصف القيمة الى جميع قيمة الرقبة التي على
الموهوب له واجزت للموهوب له الثلث من جميع ذلك ورد الفضل فصفه الى نصف الدية
والنصف القيمة الذي اقله الذي عفا امر يقتسمان ذلك يضرب فيه الذي عفا بقيمة نصف
من قبل الرقبة ونصف من قبل الدم الذي لم يعرف بنصف الدية ونصف القيمة بحسب على
الذي عفا بنصف القيمة التي اقله واخذ الفضل فاذا كانت قيمته عشرة الاق سلم نصف الدية
لذي لم يعرف وصارت تلك القيمة على الموهوب له بينهما نصفين من قبل ان مال المقتول العبد
والدية فجاز للموهوب له ثلث ذلك وهو ثلث العبد ويرد الثلث فان كانت قيمته اكثر من
عشرة الاق وقد عفا احدهما فدا من الاخذ خمسة الاق اصبحت جميع الدية الى جميع القيمة
التي استهلك الموهوب له فجعلت للموهوب له الثلث وورد الفضل فاصفته الى نصف الدية
التي اخذ الذي لم يعرف والي نصف الدية التي اقله الذي عفا فاقسم ذلك بينهما يضرب
فيه الذي عفا بنصف الدية ونصف القيمة ويضرب لآخر مثله ويحسب على الذي عفا
بنصف الدية ويكون الفضل الذي رد الموهوب له نصفين بينهما ويكون نصف الدية الذي

لم يعرف وعلى هذا قياس قوله اي يوسف ومحمد رحمتهما الله عليهما **باب**
المرزوق العبد ثم قتل العبد السيد عمدا وبعض غنه ولو ان رجلا
وهب في مرضه عبدا من رجل ثم ان العبد قتل الواهب عمدا فحقا الواليان فان العفو جاز
وللموهوب له الثلث من العبد ولو رثة الواهب لثلاث ولو كان عفا احدهما واختار
الموهوب له الدفع فانه يدفع ثلاثة اخماسه بينهما نصفين ويدفع خمس العبد الى الذي
لم يعرف وله الخمس وقد كان له الخسر الذي دفع وميته فدفعه بالخيانة ثم يقسم الواليان
هذه الاربعة الاخماس يضرب فيها الذي عفا بنصف رتبة العبد والذي لم يعرف

بنصف الرقبة وخمس العبد ولو كان عفا احدهما امر على امره فانه يدفع اليهما ثلاثة اخماس العبد
وسلم له الخسار لان الذي عفا قد اقله خسارا فانه مقبوض فيما بينهما وبين الموهوب له
ويقتسمان الثلاثة الاخماس والخمس الذي اقله الاخر يضرب الذي عفا اخيرا في ذلك بنصف قيمة
العبد وخمسه ويحسب عليه الخسر الذي اقله فانه مقبوض فيما بينهما وبين الموهوب له
قيمة العبد ولو كان اعتقه الموهوب له ثم عفا فحقا فان الموهوب له يضمن ثلث القيمة
والعفو جاز ولو عفا احدهما قبل صلحهما بعد العتق فان على الموهوب له نصف قيمة العبد
وعلى العبد المتق نصف قيمته وهو مال الاخير فيقتسمان هذا النصف الذي قيمته من
الموهوب له والنصف الذي عفا عنه الاخير فحسب في ذلك الاول بنصف قيمته ويضرب
الاخر بثلاثي قيمته بحسب عليه النصف الذي عفا عنه الاخير ويبقى له سدس قيمته باخذ
من هذا النصف وباخذ الاول ثلث هذا النصف وهو ثلث قيمته ولو ان رجلا وهبه
في مرضه عبدا من رجل فاعتقه الموهوب له ثم ان العبد قتل الواهب عمدا وله ولتأين
فحقا فان الموهوب له ضامن لثلاثي قيمة العبد ولو كان عفا احدهما فلا يسبيل
على الموهوب له وغت له الهبة اذا كانت قيمته ما بينه ما بين الفين وخمس مائة وباخذ
الذي لم يعرف خمسة الاق من العبد القاتل وليقتسمان الاثنان يضرب في ذلك الذي عفا
بنصف قيمة العبد والذي لم يعرف بنصف الدية ونصف قيمة العبد ولو كان عفا احدهما
احدهما بعد الاخر فان العفو لا يجرى ولا يسبيل على الموهوب له ويضمن على العبد الذي
عفا اول مرة حقه من الخمسة الاق التي كانا يقتسمان عليهما ولو لم يعرف ولا يضمن ذلك
الذي عفا اخيرا وكذلك اذا كانت قيمته ما بينه وبين الفين وخمس مائة فان كانت قيمته
خمس الاق وقد عفا احدهما عن الدم فانك تضرب بنصف الدية الذي وجب للذي لم
يعف قيمة العبد فيجعل للموهوب له من ذلك الثلث وهو ثلاثة الاق وثلثا مائة وثلاثة
وثلاثون ويؤدي ما بقي من قيمة العبد وهو الف وستة وستين وثلثين
ثم يقتسمان ذلك يضرب فيها الذي عفا بنصف القيمة والذي لم يعرف بنصف الدية ونصف
القيمة وكذلك ان كانت قيمته اكثر من ذلك بالغة ما بلغت من شيء وعلى هذا جميع هذا

الوجه وقياسه على قياس قوله اي يوسف ومحمد رحمتهما الله عليهما **باب**
العبد يوهب في المرض فيهبه الموهوب له لآخر ثم جنى على الواهب الاول
ولو ان رجلا امر ببيع عبدا من رجل مريض وهبه في مرضه عبدا من رجل مريض وقيمة ثمران الموهوب له وهبه
العبد في مرضه ذلك لرجل آخر صحيح ثم ان العبد قتل الواهب الاول ومات الموهوب الثاني
من مرضه ذلك فانه يقال للموهوب له الاخذ الذي جنى العبد في يديه او دفع العبد او اقله
فان اختار الدفع هو وورثة الثاني اتققت الهبة في نصف العبد من ثمنه جميعا وهذا
النصف الذي اتقنت فيه الهبة الى ورثة الثاني وورثة الثاني الى ورثة الثاني المتقفل
ويبقى النصف من العبد فيجوز فيه الهبة للثاني ويجوز الهبة من الثاني والثالث في ذلك
النصف فيرث الثالث ثلثي النصف في ورثة الموهوب الثاني ثم يدفع جميعا هذا النصف
الى ورثة المقتول بالخيانة ثم يرجع ورثة الثاني بالاقول من ثلثي نصف الدية او من ثلثي
قيمة النصف لانه استهلك في يده وذلك ما كانت قيمته من شيء اقل من عشرة الاق او
اكثر ولو اختار الثالث ورثة العبد فان كانت قيمته خمسة الاق او اقل رثة الثالث

ولا يجوز شهادتهم ولو كان غير محسن اجزته الشهادة ولم يظن اني المعقولة ولا الغيبة لانه لا يحتاج من
الشهود في هذه الشهادة قلت ولم قال لانه قد حدث في شهوده الذي ذكرت فلا اقبل شهادتهم
قلت ارايت اربعة شهداء واعلى رجل بالزنا وهم غدا ولكلهم فجاب احدهم قبل ان يزكوا
انتم غير عليه الحد قال لا اقيم عليه الحد الا بحضور من الشهود كلهم قال وبلغنا عن علي بن
ابي طالب انه قال اذا شهد الشهود على الزنا فاجز الشهود ثم الامام ثم الناس **قلت**
ارايك الرجل اذا امر به القاضي ان يبرجهم هل يبرجهم على رجل يبرجهم او يمسك او يحضر قال لا ولكنه يقام
قائما فينصب للناس ثم يبرجهم قال وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رجح
ما عزم من ماله ولا يبرجهم الا في حقهم ولا يبرجهم الا في حقهم **قلت** ارايت المرأة
اذا زنت فقبض عليها بالرجم هل يحضر لها قال ان حضر لها فحسن وان تركها فحسن فلا بلغنا
عن علي بن ابي طالب انه حضر لشاحبة الصمدانية التي قريت من السنة ثم لم يها في ثيابها حشر
رجعت **قلت** ارايت اربعة شهداء واعلى رجل وامرأة بالزنا وهم غدا ولنا عنه المرأة انه
اكرهها ولم تشهد الشهود انه اكرهها قال اكرهها جميعا اذا شهدوا الفاطا وعنه
قلت ارايت ان قالت المرأة تزوجني فقال الرجل كذبت بل زنت بها قال لا اقيم عليها الحد
قلت لم قال لان المرأة حبيبة قالت هو من زوجي ذرات عنها الحد فاذا ذرات الحد عنها ذرية
عن الرجل لا بد جماع واحد وواحد لعمرك ان كل من ذري عنه الحد من هذا وشبهه والرجل
يطا حامية امراته فيقول ظننتها تحل لي فعليه المتداق في كل ما ثبت فيه النسب وكذا
لان ذلك الجماع اولا يثبت قلت وكذا لو قال الرجل هي امراتي وقالت المرأة كذبت لم يها في
قال نعم لا حد علي واحد منهما **قلت** لم وانت لا تثبت النكاح قال وان كنت لا تثبت النكاح
قلت ارايت لو جابسا هذين انه كان تزوجها وانكرت المرأة ذلك والسا هذان غير عدلين
فاطلنت شهادتهما ائتت نخذ الرجل والمرأة فلا لا فمدا او ذاك متوا قال وبلغنا عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه قال ادراوا العدو ما استطعتم فان الامام ان يخطي في العفو خير من ان
يخطي في العفوية واذا وجدتم للمسلم مخرجاً فادراوا عنه **قلت** ارايت اربعة شهداء
على رجل انه استكره هذه المرأة فزنا بها هل نخذ الرجل قال نعم قلت فهل نخذ المرأة
قال لا قلت ولم هذا جماع واحد قد حدثت احدهما فيه وذرات عن الآخر قال
هذا لا يشبه الا قوله بمنزلة رجلين في بالمصيبة والمجنونة والنايمة فيقامر على
الرجل الحد ولا يقامر على المرأة **الباب** الاول تزعم انه زوجها فهذا لا يشبه
الاستكره **قلت** ارايت الرجل المجنون المغلوب يستكره المرأة العجيبة فيزني بها هل
يجز واحد منهما قال لا **قلت** ارايت اذا دعت المرأة الى نفسها فزنا بها اتخذت قال لا
قلت فصا لك اذا اتمت الحد على الرجل الذي زنا بالصبيبة لا تقية على المرأة التي زنا بها
الصبيبة والمعتوه قال هما مختلفان الصبيبة ذكوة بمنزلة اصبغة والمعتوه بمنزلة الصبي
قلت ارايت الرجل المحسن يزني بالصبيبة التي لم تحسن الا ان مثلها يجتمع او بالمعتوه
المغلوبة او بالكافرة هل يبرجهم قال نعم **قلت** ارايت لجماع ذرات فيه الحد عن الرجل
والمرأة اتوجبت على الرجل فيه المهر ام لا قال نعم ولا يجتمع الحد والمتداق **قلت**
ارايك الرجل يزني بالمرأة فتشهد عليه الشهود بذلك فقال الرجل ظننتها تحل لي و
قال سبعت بها بامراتي او بجاريتي هل تدرا عنه الحد هذه المقالة قال لا قلت

ارايك الرجل يستاجر المرأة ليزني بها فتشهد عليه الشهود بذلك هل يجز واحد منهما قال لا وقال لغنا
عن عمر بن الخطاب ان امرأة استسقت زنا فاني ان يستعيرها فاني ان يستعيرها فاني ان يستعيرها
الحد لا يها منطرة قال وبلغنا عن عمر بن الخطاب ان امرأة سالت رجلا شيئا فاني ان يعطيها
حتى امكنته من نفسه فقال عر هذا مهر ذرات عنها الحد وقال ابو يوسف ومحمد انما نحن
فنقيم عليه في مسألة الاجارة خاصة **قلت** ارايت الرجل يكره حتى يزني بالمرأة فيشهد عليه
الشهود بذلك هل يقيم عليه الحد قال نعم قلت لم قال لان الرجل لا يشبه المرأة المستكره
الرجل لا يزني الا بشهوة فيشهد به فانقطع الاستكره **قلت** ارايت ان اكرهه السلطان
حتى زنا قال هذا لا قال سوا وعليه الحد وقال ابو يوسف ومحمد انما نحن
وقال اذا اكرهه السلطان فزنا فلا حد عليه واذا اكرهه غيره فزنا فاعليه الحد وقال
محمد اذا اكرهه غير السلطان حتى يخاف على نفسه لم يحد **قلت** ارايت الرجل يزني
بالمرأة فيقول اشترينها هل تدرا عنه الحد قال نعم قلت فان كانت حرة فالذرة كانت
حرة **قلت** ارايت الرجل يزني بالمرأة وهي حرة عنده فيقول ظننتها تحل لي قال ادرا
عنه الحد قلت فانه قال زنت بها وان اعلم انها غيبا قال لا اقيم عليه الحد **قلت**
ارايك الرجل يستاجر الجارية لتخدمه او لتخدمه عنها اياه رجل لتخدمه فزنا بها قال اكرهه
في الوضوء جميعا **قلت** ارايت اربعة شهداء واعلى رجل بالزنا فتشهد اثنان انه زنا بها
المرأة في دار فلان وشهد الاخران انه زنا بها في دار اخرى قال تشهد بطل واحد علي
الشهود لا يها اربعة قلت فانه شهد اثنان انه زنا بها في قبيلة وشهد الاخران انه زنا
بها في قبيلة اخرى وقال هذان في قرية اخرى وهذان في ساعة وهذان في ساعة اخرى
قال تشهد بطل في هذا كله باطل لا يها قد اختلفوا قلت فان شهدوا واعلى بيت واحد انه
زنا في مقدمه وشهد بذلك اثنان وشهد اخران انه في موضع قال قد او الا قول سوا
في القياس ولكن اقيم عليه الحد ولا احد في هذا بالقياس **قلت** ارايت لو شهد شاهدان
انه زنا بها في مكان من البيت والذي بينهما ما يقتضيان قال اقيم عليهما الحد قلت فان شهد
شاهدان انه زنا بها في نوب وقال الاخران زنا بها في نوب غيره قال اقيم عليهما الحد
قلت ارايت اربعة شهداء واعلى رجل بالزنا فاحدهم والد والا واما واحدا وهو
مذلول قال تشهد بطل حامية فاقم عليه الحد قلت فهل يبرك الولد والوالد اذا حرم
ليشهد بغيره عليه او ضرب حد القذف يشهد به فمات او قطع في سرقه يشهد بغيره
فمات او قضى عليه بالقياس يشهد به او ضرب حد القذف قال نعم له الميراث في جميع هذا قلت
لم قال لان هذا احق للمسلمين اوحد من حد ودية الله تعالى وليس هذا بمنزلة قتله اياه
وهو ظالم **قلت** ارايت اربعة شهداء واعلى رجل بالزنا وكوا فارقت ان تقم عليه الحد
بشهادتهم فمات رجل منهم واغاب قال ادرا عنه الحد قلت فهل تضرب لثلاثة الباقيين
قال لا عن علي بن ابي طالب انه قال اذا شهد الشهود مجمل الشهود ثم الامام ثم الناس قلت
ولذلك لو عجز احدهم او خسرما وجن قال نعم قلت وكذلك لو قتل قال نعم قلت وكذلك لو
ارتد عن الاسلام او قد ف احد الشهود رجلا فمات الحد قال نعم ادرا الحد عن الشهود
عليه اذا كان كذا ذكرت قلت فهل تقم عليه الحد على الثلاثة الباقيين قال لا حد عليه في شيء
من هذا **قلت** ارايت اربعة شهداء واعلى رجل بالزنا فجلس الرجل ليطهر في امره فقتله رجل

علم
بها

قال شهادته ثم جئنا بأبطل قلت فان جاء شاهدان فشهدا انه فعل كذا وكذا في يوم النحر بالكوفة فثبت
بذلك عليه وامضت به فمضى اخوان فشهدا عليه انه طلق امراته يوم النحر بمكة او اعتق عبده
فلا شهادة الاخوان بأبطل قلت لم قال لا في قضيت عليه بالامر لا ولا اجريت الشهادة بالكوفة
في يوم النحر فلا افعي عليه بشي من ذلك في اليوم في غير الكوفة قلت ارايت الرجل يشهد
عليه الشهود بالزنا والسرقة فثقت عليه الا ما امر بالحد او امر بقطعه او بوجبه فجارجل
فقتله بالسيف او قطع يده بالسيف ولم يامر بذلك ثم وجده الشهود كلهم عبيدا قال وانه تلك
اليده ذلك الرجل على من قطعه قلت ولم لا يكون ذلك على بيت المال قال لانه لم يفعل ذلك على
موقع الحد وكان ينبغي في القياس ان يفتق منه ولكي استحسن فادرا القصاص والزمنا اليه
في ماله قلت ارايت اربعة شهداء على رجل بالزنا فامر به الامام ان يضرب او كان محصنا وامره
ان يضرب فلما اقيم عليه بعض الحد هرب الرجل فطلبه الشرط وانصوب في فوره ذلك فاخذوه
هنا عليه ببقية الحد قال نعم قلت فان لم يقدر واعليه في فوره ذلك ولكنهم اخذوه بعد ايام
هل يقيم عليه ببقية الحد قال لا قلت لم قال استحسن اذا كان الحد هكذا ان ادراه قلت
ولذلك لو كان هذا في سرقه او في ضرب جرح قال نعم قلت فان كان حين اقلت استبعوه فاخذوه
مكانه ان يقيم عليه ببقية الحد في جميع هذا قال نعم قلت ارايت ان كان الحد في قذف ضرب
اشواط لم اقلت فاخذني وجهه ذلك او بعد ذلك ايتي له ما بقي من الحد قال نعم قلت لم
قال لان هذا من حقوق الناس قلت ارايت الرجل الحري يضرب اربعين سوطا في حد القذف
ايحوز شهادته ان كان عدلا ما لم يترك الحد قال نعم قلت فلو قذف رجلا فضر به الحد
وبقي سوطا واحدا ثم قذف آخر وقد اقلت فاما يضرب به ذلك السوط قال نعم قلت
ارايت ضرب الرجل اسد امض به الشارب قال بل يضرب لراي قال ويعطى كل عضو حقه من الضرب
ما خلا الوجه والراس والفرج قلت فان كانت امرأة هل تجوز في حد الزنا قال لا قلت فان
كان عليها حبة محسنة او فرفرف عليها سواد كدر منها وخمارها وما يقيمها هل يبرع
الفرو والخسوغها قال نعم قلت ويعطى كل عضو حقه ما خلا الراس والوجه والفرج قال
نعم قلت ونضربوهي فاعذه قال نعم قلت ويضرب الرجل وهو قائم قال نعم قلت فيمثل
يحد في شي من الحدود والفرج قال لا مدي شي من ذلك قلت كيف يفعل بالمرأة اذا
فعدت لتضرب الحد قال فاستنابا يكون لها قلت ارايت ان كان حدها الرجل يجر لها
قال ان حفر فحسن وان ترك ذلك لم يضر قلت ارايت المرأة اذا شهد عليها اربعة بالزنا
وهي حلي ولم تحسن هل تحدها قال لا ولكن احبسها حتى تلد ولها الامن نفاستها فارجعها
واقيم عليها الحد وان كان رجلا رجعت حين وضعت ولا تترك حتى تغالا من نفاستها قلت
فان شهد عليها الشهود بالزنا فقالت انجلي قال احبسها حتى تضع قلت فان قالت النساء
هي حلي فحبسها حتى تضع فلم تضع ارجعها قال لا حتى احبسها سنين او اكثر ما تحبل النساء
فيه فان لم تلد في ذلك حننها واقمت عليها الحد قلت فان كان لها زوج وولد ايلزم للزوج
الوالد قال نعم قلت ارايت المرأة يشهد عليها الشهود بالزنا فتقول انا عذرا فابري
النساء فظن اليها فقلن هي عذرا هل نعيم عليها الحد قال لا قلت وكذلك الدخا قال
نعم قلت وكذلك المجنب اذا علم انه مجنون قال نعم قلت فاذا درأت الحد عن هؤلاء
هل تحدها الشهود قال لا قلت لم قال اما الشهود الذين شهدوا على المرأة فلا احدهم بقول

النساء اما المجنب فاعلم انه مجنون فلا احد الشهود لانه لا يري ولا حد على فاذة قلت وكبر تقبل من
النساء في الرق والعتق قال امرأتين قلت وكذلك النساء العجيب لاي اراها الرجال في البيوع والنيا
قال نعم قلت فان اراها القاضيا امرأة واحدة واخذ يقولها المجنب به ذلك قال نعم قلت ارايت الرجل
يزني فيقول انا عذرا فيشهد عليه رجلان من النصارى ان مولاه اعتقه منذ سنة ومولاه نصراني
ايحد حد الحر او حد العبد قال اعتقه ولا اجيز شهادته النصلي في الحد في هذا الباب قلت
فلو شهد عليه رجل وامرأتان مسلمون انه اعتقه منذ سنة هل تحده الحد قال نعم قلت ولم يأت
لا يجيز شهادة النساء في الحدود قال ارايت لو شهد اربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجل وامرأتان
بالاحصان ائتت بخير شهادتهم وتجر المتهود عليه قلت نعم فهذا اذ اكسوا قال نعم قلت وكذلك
لو شهدوا بالعتق حدته حد الحر قال نعم لا تزي ان رجلا لو قطعت يده عذرا او قطع يده رجل عذرا
شهد رجل وامرأتان ان مولاه قد اعتقه قبل ذلك قضيت فيه كما افتي في الحرق قال ولوان ابنا لأمات
فشهدوا انه اعتق قبل ذلك وقضى منه ولوانه قد ف امراته فشهدوا انه اعتق قبل ذلك لا يعتق
بينهما ولو شهد على ذلك نصراني ومولا نصراني اجزة العتق حيث شهدوا انه اعتقه ولا اجيز
شهادتهم في القصاص والحد ولا الميراث لان شهوده نصاري قلت فاذا كان قد قطع يده نصراني
فشهد عليه شاهدان من النصارى ان مولاه اعتقه قبيل ذلك هل يفتقر له من النصارى قال نعم
قلت وكذلك لو قذفه نصراني فشهدوا ان مولاه اعتقه قبيل ذلك هل يحده النصراني قال
نعم قلت فان كان الحميم في هذا مسلم انجيز ذلك عليه قال لا قلت ارايت النصراني
يشهد عليه النصارى بالزنا وهم اربعة فثقت عليه القاضى بالحد واسلم قبل ان يفاهم عليه الحد قال
ادرا عنه الحد قلت وكذلك لو كاهه مربية فاسلمت بعد الضرب ابطل ما بقي قال نعم قلت وكذلك
لو كان الحد في السرقة قال نعم قلت وكذلك لو كان شهيد نصراني يقتل او قطع يده فقضيت به كذا ثم
اسلم المتهود عليه ابطل ذلك كله قال نعم قلت وكذلك ان كان ما لا فقتنيت به عليه فاسلم هل
يبطل عنه قال لا قلت من اين اختلف قال ابطل المال والقصاص والحد ولحسن ذلك وانما
في المال فاجيز قلت ارايت الرجل الكافر يشهد عليه اربعة بالزنا وهم من اهل الكفر وهم على طاعة
هل يجيز شهادتهم عليه قال نعم قلت ويحد قال نعم قلت فاذا كانوا يحدون في قذف وليسوا
بعذرا هل يجيز شهادتهم قال لا قلت فان اسلم المتهود وهل يجيز شهادته عليه قال نعم قلت
فلما اجوزت شهادتهم اذا كانت ملتهم مخالفة للمسلمة التي تشهد واعلمها قال لا نعم كذا ومنهم واحدة
فاجيز شهادة المسلمين عليهم قلت فالكافر المجرة ودانجيز شهادته قال نعم لان ما فيه من الشرك كان
اعظم قلت ارايت اربعة شهداء على رجل بالزنا فامر به الامام ان يضرب او كان محصنا وامره
ان يضرب حتى يشهد واعلى ذلك اربعة بالزنا غيرهم وعذروا هل يجيز شهادتهم وقضى على المتهود عليه
الحد في الزنا قال نعم قلت ويدير من الشهود الاولين الحد قال نعم قلت فان لم يشهدوا عليه اربعة
بالزنا غيرهم هل تحدهم قال نعم قلت ارايت الرجل اذا زنا وهو كافر او سرق ثم اسلم وتاب
هل يقيم الحد في شي من ذلك قال نعم لان يكون ذلك قد تقادم فادراه ولا اخاف قلت
ولم قال لانه فعل ذلك وهو كافر ثم اسلم وتاب وتقدم ذلك قلت ارايت الرجل اذا زنا
بأمرأة فافضاها حتى لا تستمسك البول كيف يقول في الاقضا وقد استكدها قال يحده الرجل
وعلى الرجل المذنبة كالمذنب في الاقضا وان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية قلت
ومن اين اختلفا قال اذا كان البول يستمسك فهو بمنزلة الخائفة وان كان لا يستمسك فعليه الدية

كاملة لانه قد افسد عليها التمسك البول قلت ارايت انما يصححها لاجتماع مثلها او افضاها حتى
لا تستمسك البول كيف يقول في ذلك قال لا احد عليه ولكن يعترف وعليه الدية كاملة قلت
وان كان البول يستمسك ما عليه قال عليه ثلث الدية والمهر قلت فلم جعلت هاهنا ثلث
الدية والمهر وجعلت مهر الدية وحدها قال لان المهر هاهنا دخل في الدية حتى اوجب الدية
عليه لان ذلك بمنزلة رجل شبع رجلا فذهب عقله او شعره فانما عليه الدية وحدها قلت ولا يجد الرجل
اذا اصاب الصبيبة التي لا يجامع مثلها قال اذا سلمت فلم يمسسها ما ذكرت ومثلها يجامع فعليه الحد
اذا لم تسلم منها ذكرت فلا حد عليه لان مثلها لا يجامع قلت فاذا افضاها ومثلها لا يجامع هل يحل
له انهما او بنتهما قال نعم وقال ابو يوسف لا يحل له استئصال ذلك قلت ارايت قد ذهبا
الرجل الذي قد جاع القبيبة هل يجد قال لا ولكن اذ راكعة للشيعة التي دخلت قلت ارايت
الرجل اذا راى بالامانة فمكر فخذها او جرحها جراحة هل توري عليه الحد واخر ذلك ان جرح فلا نعم
قلت فان كان الجرح يبلغ الف درهم ففي ماله او علي ما قلته قلت لا بل هو في ماله لان هذا
يشبه العمد قلت ارايت ما قضيت به في الافضا يكون في ماله او علي ما قلته قاذ لا بل هو في ماله
لان هذا يشبه العمد قلت ارايت الرجل ياتي المالة في ذمها فتشهد عليه اليهود بذلك
هل يجد قال انا في قياس قول ابراهيم فانه يجد قلت ارايت الرجل اذا فجر بالامانة فافضاها
فتشهد عليه اليهود بالزنا وصفوه وانبتوه وشهدوا عليه بالاقتنا اتساعا لمعرف الاقتنا
هذاه حين افضاها قال نعم قلت فان قالوا لمرءة كذا وقالت المارة قد افضاني هل
ينظر في قولها قال لا قلت فاذا شهدت اليهود افعمر ما ويزني وقالوا نعم هذا النظر في
ذلك حين تثبت الشهادة بذلك هل يجيز شهادتهم وتخله قال نعم قلت فان قالوا ارايت انك تعلم
تضمن الجيز شهادتهم وتخذ الرجل قال نعم قلت ارايت رجلا كاهن في امرأة كافرة
ثم اسلمها جميعا فترسدهم عليه اربعة وعليها بالزنا هل تجد قال نعم قلت ارايت
اربعة شهدوا وعليهم رجل بالزنا فقال اليهود عليه احد اليهود عبدة هل ينظر في قتالته تلك
قال نعم قلت فتضع ما اذا قال اسلمهم البيعة انه حرق قلت فاذا جاءوا بالبيعة اجزت شهادتهم فانفقه
قال نعم قلت فاذا قدم مولا وكان غايبا فقال له اعتقه هل يسأل العبد اليهود ان يعيدوا الشهادة قال
لا قلت ولم وقد قبلتهم ومولا غايب قال لان اليهود عليه قد كان خصما في تلك المدة فلم
ان قبلتهم واعتقه واجزيت شهادتهم وكان ذلك قصدا على مولا قلت ارايت لو قطعت يد عمدا
فاقام البيعة ان مولا قد اعتقه قبل ذلك فافتقصت له من صاحبه ذم مولا اكننت الفتى
الشيء مما يحجب به مولا من احمه قال لا الفتى الى شيء من ذلك قلت وكذلك الشهادة في سرقته
او قد في او شرب خمر او طلاق او عتاق فقبلت اليهود عليه انه حرق وقضيت بالشهادة فانك تعلم
بذلك على مولا كانه ارايت قال نعم قلت ارايت اليهود اذا شهدوا وعليهم رجل بالزنا فسل
القاضي عنهم فزكوا في السر والعلانية فقضي بشهادتهم ورجم المشهود عليه ثم وجد احد اليهود
عبدا هل يعلم المشهود شي قال لا احد عليهم ولا ضمان والدية على بيت المال قلت ارايت لو كان
الزكوة هو احد امرؤ من نساءهم فامضى القاضي بشهادتهم ثم وجد المشهود ليس لهم نسب معروف
ووجدوا هم عبيدا هل يقع على الزكوة شيء قال ان لم يكن على شهادتهم فمراة اخرى لم يقع
على الزكوة بشيء ولا على اليهود وان رجع الزكوة عن شهادتهم فمنوا قلت فاذا لم يقعوا
الامر احراز وقالوا اخذوا ولم يجدوا هم عبيدا كيف القول في ذلك قال لا ضمان على الزكوة

اصل
حيث

قلت

قلت ارايت القاضي في حد او قذف او سرق او شرب خمر وقطع الايدي في ذلك
ثم قال قضيت بالجور وانا اعلم هل يقمن شيئا قال نعم هو ضمان لما جرم وهو ضمان لدية
البند التي قطع ويعتور ويعتزل عن القضا والمال عليه والضمنان في ماله قلت فاذا قضيت
بذلك في قتل او فضاها وقطع يدا واحد مال او طلاق او نكاح او عتاق فتقتل ذلك على وجه
الخطا فانك تزد ذلك له فان قيل لا لغير الدية المقصود له وان كان طلاق او ذم المارة الى زوجها
وان كان نكاح فرق بينهما وان كان عتاق رد في ماله قال نعم قلت فاذا فعل ذلك على وجه
التعمد فاقرب ذلك قال يعزل عن القضا ولا يصدر في غير شيء مما مضى قلت وما كان من
شيء فيه عزم فانك تضمنه في ماله قال نعم قلت ارايت الرجل اذا راى بالامانة او بمسكوكية رجل
فعلم بذلك اقر او شهد عنه المشهود هل يقع عليه حد لا قلت ولم قال لان الحد الى السلطان
قلت وكذلك لو سرق او شرب خمر او قذف او نكح او طلاق او عتاق فاعلم المروي انه زنا هل يعززه
قال نعم يوجبه عقوبة ولا يبلغ به الحد قلت ارايت اذا زنا به الامارة فاقبت عليه البيعة
بالزنا فادى على احد اليهود انه تحد ودي قذف او قال عذري البيعة هل يقبل منه ذلك وكيف
عنه قال نعم يكفيه عنه القاضي ما بينه وبين ان يغور من مجلسه فان جاء بالبيعة والا اقيم الحد
عليه اذا كان اليهود قد عدلوا قلت فهل تخلي سبيله في ذلك قال لا ولكن احبسه قلته فان اقر
ان شهوده علي ذلك ليسوا حاضرين بالمصر وسأل القاضي ان يؤجله اياما يقبل القاضي ذلك قال لا
قلت فان كان الشهود على الزنا لم يركوا وقد نظر المشهود عليه بالبيعة على اذم انه تحد ودي
قذف وكذا هل تدرا عنه الحد قال نعم واحد المشهود شهودا وعليه حد القذف قلت ارايت
ان لم يدع هذه المدة ولكن رجل اقر البيعة على بعض المشهود انه قد قذفه هل يجيبه وتصل
عن شهود القذف قال نعم قلت فان زكوا المشهود كله مشهود القذف وشهود الزنا باليدين تنبدا
قال ابد فاحدا القاذف حد القذف واخر من المشهود عليه حد الزنا قلته ولم تدرت عنه حد
الزنا قال لا في قد حددت بعض المشهود الذين شهدوا عليه فلا يجز شهادته وهو تحد ودي
قلت ولم لا تجيز شهادته في الزنا وتحد الزاني من تحد القاذف بعد ذلك فتكون قد افتتحت الحدين
جميعا قال اذا اجتمع حدان فكان في ذلك مخرج ان يدعى احدهما فادراه قلت ارايت ان زكوا
شهود الزنا وعمر وافتتحت الزاني قد في حد من المشهود رجلا من المسلمين فقدمه الى الامام
واقام عليه البيعة بالقذف اترى هذا او الباطل لا قلته نعم قلت ارايت لو لم يأت
المقدوف بطلب بقعة فمضى حتى حدد الزاني حد الزنا ثم جاء المقدوف بطلب بقعة فاحتد له
قال نعم قلت ولم لا تبطل شهادتهم وقد كان قال لانه لم يقام عليه حد القاذف قلت
ارايت الشارب اذا قامت عليه البيعة بالسرقة اترى هذا الذي قد في سوا وتقيم حد القذف
وتدرا حد السرقة قال نعم قلت وكذلك لو كان قصاصا او طلاقا او نكاحا او عتقا فامر
تضمن شهادته حتى قد في احد من رجلا جاء به المقدوف الى القاضي فقام عليه البيعة ودي الزنا
اتخذ القاذف حد القذف وتبطل شهادتهم قال نعم قلت ارايت ان يدا الامام فقصي
بشهادته ثم حله بعد ذلك حد القذف وتجيز ذلك قال نعم قلت ارايت اليهود اذا شهدوا
عليهم رجل بالزنا عند الامام فادى المشهود عليه عليهم او على بعضهم اهل الزنا فانه سأل
احمر فانه استوجب على هذه الشهادة وجاء على ذلك ببيعة التجيز ذلك له وتقبله قال لا
قلت لم قال لا في ان قبلت هذا المراجحة شهادة على احد كان المشهود عليه بذلك ياتي بالبيعة

القبول هو ما شهدوا له او ابتغوا وهو بغير العلم عليه من امره من قبله ما كان له من جوارحه بعد
الاستلام قال لا حجة علينا فقلت فاذن له الخ قال لا قلت لم يرد من الرجل وهو يقول
عليه السلام حرام قال يقول بعض الفقهاء في ذلك اذا قبل ايمان الشهود او جوارحه لم يجر حرام
الحلال فلما دخلت هذه الشهادة استفتيت ان ادرا عنه الحد وادع القياس في ذلك **قلت** لما ثبت
الرجل يقول لامرأة انت مني خلية او برة او يان اوثقة او حرام وقال اوثقت بك فلا حجة
تطيقان في جوارحه في حد فها وقال جامعتهما فلما علمت الحجة علي حرام هل تعلم قال لا قلت لم قال
لان اجب الخطاب كان يقول للخلية والبرية والبانة والبانة واحدة يملك الحجة قلت وكذلك
لو قال امرك ببيدك فطلقت نفسك فلا فاق الزوج ببني بذلك فحرام معها في حد فها وهي تعلم انها
حرام فانك لا تخد قال نعم لا حجة قال وبلفظا عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
الهما قال لا في رجل ملك امرأته بيدها فطلقت نفسها فلا فاقا واحدة يملك الحجة
قلت وكل شيء اختلفت فيه اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم واهل العلم من هذا او ساءله
فانك تذكر الحد عن نحو ما ذكرت قال نعم **قلت** ارايت الرجل يشهد عليه الشهود بالزنا
واثبتوا الشهادة عليه غير الغم لم يعرفوا المالة التي زنا بها وقد ثبت ولا يقدر عليها هل
تخذه قال لا قلت لم قال لا في لا ادري لعلم امرأته او بجوارحه اذا لم يعرف المالة فلم
يلبسوا الشهادة فقلت فان قال المشهود عليه ليست بخادم لي ولا امرأة لي التي تراها معي
انما كذبوا علي اخذ قال لا قلت فاه عرفوا المالة فها لزموا هي فلانة ابنت فلان وليست له
بامرأة غير ان الشهود ليسوا بعدول هل تعلم قال لا قلت فها لم تخد الشهود قال لا قلت
فاذا لم تخد شهادتهم لم يكونوا قد دفعة قال لا فها رابعة قلت فان كانوا عدوا ولا لهم غير
واحد قال لا اخذ المشهود عليه ولا اخذ احد من الشهود قلت فان كان ثلاثة فيهم
يشهدون علي شهادة انفسهم وشاهد يشهد علي شهادة غيره قال لا اجيز شهادتهم
واضرب لثلاثة حد القذف لا فها قد فها قلت فهل يبرأ الذي شهد علي شهادة غيره
قال لا قلت ولم قال لانه لم يقذف وانما قال اسهذي فلان علي شهادة انك زاني
قلت فان كان الشهود اربعة فيهم عبد او امي او محدودي في قذف او كتاب او عبد قد
اعتق بغيره وهو يسعي في بعض قيمته قال لا اجيز شهادة هؤلاء وامر بهم كلهم حصد
القذف قلت فاما ثبت والذي يشعني في شيء من قيمته حدها الحد العبد قال نعم قلت
وكذلك لو كان الشهود ثلاثة وامرأتين قال نعم قلت فلو كان اربعة احدهم زوج المهرج
عليها قال هو لا اجيز شهادتهم واخير الحد علي المشهود عليه قلت فان كان الشهود كغافل
غيره وجها حدتهم كلهم لا الزوج فانه يلاع امرأته قال نعم **قلت** ارايت القوم يشهدون
علي الرجل بالزنا وعلي المالة مجا او متفرقين واحد بعد واحد هل يجيز شهادتهم قال لا وادعهم
كلهم قلت فان كان الشهود في متعبد واحد فلما قاموا الي القاتني قاموا واحدا واحدا هل
يجيز شهادتهم قال نعم قلت لم قال بلفظا عن عمار الشعبي انه قال لو جاز ببيعة ومخير
فرادي حد بغير ولا يستقيم الامر لا هكذا الا الرجل لو قذف رجلا فرفعه الي
السلطان فجلس القاذف وجاء آخر بعد ذلك فقال للمقذف ومن اسهذي انك لا تراها
بجسما ولا اخبرها ما شهد به لو كنت افضل الشهود متفرقين لم اخذ رجلا يقول للرجل
اسهذي ان لان لانه اذا جاء واحد بعد واحد فشهدوا متفرقين لم اخذ قاذفا ابدا **قلت**

ارايته

ارايته اربعة مشهودوا علي رجل بالزنا فقالوا شهدان زنا بها في الدار وقال الاخران في البيت
وقال شاهدان في دار فلان وقال الاخران في دار فلانة قال ابطل شهادتهم عليهما ولا
اجيزهما قلت فهل تخد من قال لا قلت فان اثبتوا الشهادة علي الزنا فقالا من زين في املاة
وقال الاخران في اقامة قال اما هذا فاني استخف ان اجيزه واحدة قلت فان شهدوا عليه
بالزنا فها لم تخد من الزنا فقالوا زنا بها مع امرأة في ملحفة ولم يروها جوارحه فها ايمانها
وبه يشهد هل يجيز شهادتهم قال لا قلت فان شهدوا انما في الملحفة بغيرها وسيد اثان
علي ما وصفت لك اجيز شهادتهم قال لا قلت فان شهدوا عليهما بالزنا ووصفوا فقال
المشهود عليهما بالزنا في امرائي وقالت المالة هو زني هل تخد من قال لا قلت ولا تجيز شهادة
المشهود عليهما بالزنا قال لا قلت ولم يرو قد شهدوا عليهما بالزنا قال لانه قد ذكر في المالة
وهذه شبهة قد دخلت فلا اخذ من ابدا لك الان في القضاة اذا اقر بالزنا تركت ما علي فلا جوارحه
واذا كان لهما ولد ثبتت بینه منها **قلت** ارايت لو شهدوا عليهما بالزنا فشهدوا انهم غيبهما
نفسهما ووصفوا الزنا هل تخد الرجل اذا كان الشهود عدوا ولا قلت نعم قلت فهل تخد المالة
قال لا قلت ولم قال لا فها مستكرمة قلت فان كانت صبيبة او معنونة قال كذا كذا يفتي
قلت فان كانت امة او يهودية او نصرانية فزنا بها فشهدوا عليهما بالزنا ووصفوه واشتدوا
هل تخد جميعا قال نعم قلت فان كان الرجل محصنا انزجه قال نعم قلت فهل تزجر اليهودية
او النصرانية او الامة ليست لها زوج قال لا تكون واحدة منه قلت فكم تغرب الامة قال
خمس جلدة قلت وكم تغرب اليهودية والنصرانية قال مائة **قلت** ارايت الجنون الملعون
الذي لا يعيق عليه الشهود انه زنا بامرأة وهو عدو وقد وصفوا الزنا واشتدوا هل تخد
واحد منهما قال لا قلت لم قال للشبهة التي دخلت فيه **قلت** ارايت ان كانت المحنة
مطروقة لم لا تخد ها قال لان الجنون عندنا بمنزلة مجنون زنا بامرأة فلا اخذها وذكورة
عند مجنون لانه اصبعه فذلك الجنون قلت فان زنا كافر بفسلة فشهدوا الشهود علي ذلك
وهو اربعة كفادنا الحد عليهما جميعا قال لا قلت لم لا يجيز علي الكافر خاصة قال
لانه جماع واحد ولا يجيز شهادتهم علي واحد وانك لا تترك الاخر قلت فان كان المشهود عليهما كافرين
يهوديين او نصريين او مشركين هل يجيز شهادتهم عليه وهم عدول في دينهم
وقد وصفوا الزنا واشتدوا قال نعم قلت فان تغيبوا القاتني بشهادة قاصروهم فاذن ان يجز
فلما ان قدروا اسلموا كذا كذا القتل في ذلك قال ادري عنه قلت ولم قال لانه قد اسلم
فلا اجيز شهادته الكافر عليه قلت افندري من الاخر الحد ايضا قال نعم قلت لم قال لان
الامر واحد فاذا بطلت الشهادة في بعضه ابطلت كله **قلت** ارايت اربعة شهدوا
من اهل الذمة علي رجلين او امرأتين بالزنا فشهدوا وعلي واحد منهما انه زنا باسراة
ووصفوا الزنا واشتدوا فلما اراد القاتني ان يقيم الحد علي الرجلين والماتني اسلمت احد
المرتين والرجل الذين شهدوا انه زنا بها وبغير الرجل الاخر والمالة علي بينهما كافرين فلا
ادري عن الذين اسلموا واحد الكافرين **باب**
الاقرار بالزنا قلت ارايت الرجل اذا اتى الامام فقال قد زنت بفلانة ابنت
فلان ايقم الحد عليه امرؤة قال يردة ولا حجة قلت فان جاء فاقترع عند الثانية قال
يؤدة ايضا قلت فان جاء الثالثة فاقترع عندة قال يردة ايضا قلت فان جاء الرابعة فاقترع

لعله ان

عنده ما اذا يقول له الامام قال فيسأله عن الزنا ما هو وكيف هو فاذا اوصفه وثبته قال
قلت تزوجها فقلتك وطبختها بشبهة فان قال لا نظر في عقله فانه كان صحيح العقل سألته العصمت
فاذا قال لا فسألته عن امره ان يجرح قلت فاذا اوجرح هل يغسل ويلبس ويحيط
وتصلي عليه قال نعم يفعل به ذلك كذا قال بلغنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما
مات ما عمن ماله من مال من غسله وكفنه والصلاة عليه فقال استعوا به ما تشعرون
بموتكم فقلت فلو ان من امره القاضي او يجره جمع من قوله كيف القول فيه قال فندرا عنه
الحق قلت لم قال لانه بلغنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما مات ما عمن ماله من
ابا عليه الموت فخرج من تلك الارض مسيق الى ارض كنية اجماع فانطلق المسلمون في اشرع
فخرجوا بالجارية حتى قتلوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا افعال خلتكم سبيله
قلت ارايت اقربا لنا اربع مرات في مجلس واحد هل تخذه لك قال لا قلت لم قال لانه
اقرب في مجلس واحد اربع مرات فقد اعندنا انما هو مرة واحدة حقيقة فمروا القاصين من ذلك المجلس
ثم يقول كما وصفت لك اربع مرات قلت فلو اقربا لنا اربع مرات في اربع مجالس وقال لم احسن
وسعد عليه شاهدان بالامتحان اترجمه قال نعم **قلت** ارايت اذا اقر اربع مرات بلزنا
كما وصفت لك اترجمه والمائة التي اقربا لينا بها عاينة قال اما في العياض فلا تخذه ولكن في
القياس لا اراي الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما عمن ماله فانه ترجمه ولم
يبلغنا ان المائة التي زنا بها كانت مائة قلت فلو كانت المائة التي ترجمه انما هي ثلث مائة
وقالت مؤرخي وقال هو كذبنا انما زنت بها هل لها عليه امر قال لا قلت لم قال لانه
لم يقر لها بمهرها انما اقربا لينا فخذ دونه فلا تجعل لها مهر اذا خذ دونه قلت فان اقر
بالزنا مرة وشهد عليه شاهد ان اخذه قال لا قلت ولم قال لانه لم يشهد عليه اربعة
بالزنا ولم يقر اربع مرات **قلت** ارايت اربعة شهدوا بالزنا والاربعة فساق او يحاق
او عيان واقر مؤمرة واحدة اخذه قال لا قلت ولم قال لانه لم يقر اربع مرات ولم يشهد
عليه اربعة عدول **قلت** ارايت اذا اقر بالزنا اربع مرات واما زنا بكارية حاله او بخاوم
نمته او بخاوم ابيه او بخاوم مريه ومهر منته هل تخذه قال نعم قلت لم وقد قلت
في هذا الاقطة اذا سرق من احد من هؤلاء قال لا يشبه الزنا السرقه في هذا الانزبان
لوقنا باخته او بتمت دونه ولو سرق من واحد منهم لم اقطعوه وكذلك خادما **قلت**
ارايت لو شهد عليه الشهود انه زنا بجارية اخيه او عمه او جارية لذي رحم محرمة من الصانع
او نسب فشهد عليه اربعة مشهود وانبتوا الشهادة هل تخذه ويكون الاقرار في هذا
وشهادة الشهود سواء قال نعم **قلت** ارايت لو اقربا لينا بجارية ابيه او امه او امه
فاقر بذلك اربع مرات هل تخذه قال نعم قلت فان قال طننت الهاخل لي هل تخذه قال لا
قلت وكذلك جارية ابيه اذا اقربا لينا اربع مرات قال لا اما جارية ابيه فاني لا اخذه
فيها ادعي شبهة او لا لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لرجل انت
وما لك لا يبيك **قلت** ارايت اذا اقر اربع مرات انه زنا بجارية اخيه او اخته او جارية
ذي رحم محرمة وقال طننت الهاخل لي قال يجحد ولا يكون هذا شبهة يدر بها عنه قلت
فاذا ادعي شبهة قال لا يجحد قلت فاذا ادعي شبهة ما يقول قال يقول استرنيها وتزوجها
او وهبني فله شبهة فاما اذا قال طننت الهاخل لي فله شبهة ليست بشبهة وعليه **قلت**

الرايت

ارايت اذا اقر بجارية ابيه او جارية امه او امراته وقال طننت الهاخل لي قال لا حد عليه ولا
يثبت نسبة من الجارية فان نسب لولد يثبت وعليه قيمة الجارية صدقة في وطبختها او كذبة ولا
مهر عليه فان قال لي ذلك لم قلت الهاخل خراف اقيم عليه الحد في جميع ذلك الا في جارية ولد
وقوله ان كان ابوهم ميتا وان كان خيا لم يمتدق الحد على الميتة اذا اجمدا به ولا يمتدق على الميتة
من قيمة الامر وعليه العقر وكذلك لو جحد ابن الابن ثم مات ابو ثم ادعي الحد وجأت به لا قل
من سنة اشهر منذ يوم مات لم يمتدق الا ان يمتدق له ابن الابن وان ادعاها وقد جأت بعد
موت ابيه لسنة اشهر فصاعدا فهو ممتدق حجة ذلك ابن الابن او مدق وان شراه ويبيع
عليه لو كان ميعرا جاحرا فلذلك هو في هذا بمنزلة الاب وقال ابو يوسف ومحمد اذا قالت جارية
امه او امراته او جارية ابيه طننت انه يخل لي واقر هو اربع مرات انه زنا بها وقال قلت الهاخل
خراف فاني لا اخذه واحدا منهما ايهما ادعي هذا مرات عنه وعن صاحبه فان اقر جارية بالزنا فاقدم
اربع مرات ولم يدعي شبهة فاني اخذه عاجيما وقال ابو حنيفة اذا اقر مؤمر اربع مرات فليخله
وقال ابو حنيفة اذا شهد الشهود على زنا قد يجره لا اخذه بشهادتهم ولا اخذه **قلت** ارايت
الرجل من اجل الدقة يقر بالزنا اربع مرات هل تخذه ويكون في الاقرار والتسليم سواء قال نعم غير
انه لا يترجم **قلت** ارايت العبد يقر بالزنا اربع مرات عنده القاضي علي بخوما كذا هل يجحد
قال نعم **قلت** ارايت لا يقر بالزنا اربع مرات هل تخذه قال نعم قلت وكذلك لو شهد عليه
الشهود قال نعم **قلت** ارايت الاخرس يقر بالزنا في كتاب كنية او باسامة اساقها الى الامام
اربع مرات قال لا لانه لم ينيكم قلت وكذلك لو شهد الشهود قال نعم **قلت** ارايت الذي
يجن ويبيع اذا اقر بالزنا في حال افاقته اربع مرات هل تخذه قال نعم قلت وكذلك لو شهد عليه الشهود
قال نعم قلت فان كان اقر فقال زنت في حال جنوني قال لا قلت لم قال لان العلم قد رفع عنه
في تلك الحال قلت ارايت المسلم اذا اقربا لينا وهو كاف في ارضه للرب قبل ان يسلم فاقر بذلك اربع
مرات هل تخذه قال لا قلت لم قال لانه كان ذلك في حال الكفر فما كان فيه من الكفر ان اطم من ذلك
قلت ارايت المجنون اذا اقربا لينا اربع مرات وشهد عليه الشهود اخذه قال لا قلت لم قال لانه
لا يبيح **قلت** ارايت الحق اذا اقربا لينا اربع مرات وشهد عليه الشهود بذلك اخذه قال نعم قلت
وكذلك العيين قال نعم **قلت** ارايت الرجل يقر بالزنا اربع مرات بقرانه كان منه وهو يبيح
شهود عليه الشهود بذلك هل تخذه قال لا قلت ولم قال لان العلم مرفوع عنه **قلت** ارايت
الرجل اذا اقر انه زنا وهو عبيد فاقر بذلك اربع مرات وهو ابو يوسف ومحمد انما اعنق يوم ارق قال
يجحد حقه العبيد قلت فان كان قد اعنق منذ زمان وكان ذلك قد تناول هل تخذه قال نعم قلت
ارايت الرجل يقر بالزنا اربع مرات بامرأة فقالت المرأة ما نراي وكينه زوجي هل نقيم الحد علي
الرجل قال لا قلت لم قال لان المرأة التي زعم انه زني بها قد انكرت ذلك فاذا كان جاحا واحدا
اقر فيه الحد عن اخيه او عنه الاخرى قال ابو يوسف ومحمد يجحد قلت فان قالت
زنا في مستكره قال اما هذا فاني اخذه فيه الرجل ولا اخذه المرأة وهذا الرجل يبيح في الجهمية
والصبيبة فيصعد الرجل ولا يخذه الصبيبة **قلت** ارايت المرأة اذا اقرت بالزنا اربع مرات مع رجل
يعينه وقال الرجل كذبت ولكنها امرأت هل تخذه المرأة قال لا قلت فان قال صدقت هل تخذه
جميعا قال لا اخذه الرجل واحد المرأة قلت لم قال لان المرأة اقرت اربع مرات والرجل لم يقر الا مرة
واحدة قلت فان قال لها كذبت لم ازل بها وكشفها امرأت هل يجحد عليه المهر ويقتل

او حجة لكانت عندك بغير ادان مولاه فدخل بها فخر قد فقه انسان او قد نهى هل غله قال لا قلت انما ارايت القايي
 اذا شهد عندك الشاهد ان شهد عندك بالشمادة لا تقطع شيئا ايكة له ان يقول لهما الشهادتان بكذا وكذا
 بني يقطع به ويحد قال نعم ان لم يكن ذلك وليس ينبغي له ان يلقنهما هذا قلت وكذلك لو شهدوا بالشمادة
 فلم يدر القايي اين قد امر لا ايكة له ان يلقنهما شيئا قال نعم ان ذلك وادري عنه انما ينبغي ان يسمع
 شهادتهما من غير ان يلقنهما ما وانه شهد واعند الشهيبي ينفذ ان قد وان شك فيهما شهد به فلم يدر
 اجب ذلك ولا اوقف ذلك حتى ينظر فيه قلت فبحسب القايي اذا الشك عليه النبي ان يسأل عنه من
 هو افقه منه في نفسه بقبضه وكان ذلك المقنع عند القايي خطأ وكان رأي القايي غير ذلك ولا يريه
 عند المتروك هل ينظر الي رأي غيره وهو يعلم ان ذلك الرجل افقه منه فقال يقضي بفعله وبالمذي
 ابر من ذلك قوله ارايت ان كان القم مراه لفضل علم ذلك الرجل الذي هو افقه منه في نفسه فقبض
 بقوله ذلك العالم وترك مراه هل يتجوز ان يكون في سعة من ذلك قال نعم هذا موسع عليه ولكن ينبغي له
 اذا كان عند علم ينظر به وجه الكلام ومن حيث توجه فابصر ان قوله ذلك متوافق وقول الذي اسأله عليه
 خطأ فليس ينبغي له ان يقضي بقول الذي اسأله عليه ويترك عليه وقال ابو يوسف لو شهد علي رجل ثمانية نفر
 بالزنا كل اربعة يشهدون علي ثمانية اربعة علي حدة فربما كان في حجة القايي وقد حسم او مائة ان كان لم
 يحسن نمران اربعة منهم رجلا لم يجدوا واخر ثمانية شيئا لانه قد بقي اخرون وهذا علي قياس قول
 ابي حنيفة فان رجع من الاربعة الباقي واحد ضربة والاربعة الاقلين الحد وان كان حجة منهم
 ربع الدية في قياس قول ابي حنيفة وان كان جلد لم يضمنوا شيئا وقال ابو يوسف لهما من مراه من
 الجلد وقال محمد بن قيس قول ابي يوسف في الثمان والامر عليه حد لان كل اربعة منهم شهدوا علي
 وفيما لنا الذي شهد به الاربعة الاخرين وكان كل اربعة منهم شهدوا بالاربعة الاخرين فلا حد
 علي واحد من الفريقين وان رجعا جميعا وقال ابو حنيفة اذا شهد خمسة بالاخصان والزنا فحرم
 بشهادتهم من رجوع واحد فلا حد عليه ولا ضمان وان رجع اربعة منهم وعلي الاخر ربع الدية والحد
 ولا حد علي قاذف الرجوم وليس الشاهد في هذا كالفادف وقال ابو حنيفة اذا شهد اربعة
 بالزنا ولم يضمنوا القايي بالحد حتى يرجع واحد فانه يضرب بالرجوع والثلاثة الباقيين قال وان قضى القايي
 بالرجوع فلم يضر ذلك حتى يرجع واحد فاني اضرب بالرجوع والثلاثة الباقيين الحد وادرا من المشهور
 علي حد الزنا وقال ابو يوسف شتمت في هذه الاثمة للثلاثة الباقيين واضرب بالرجوع ففقد قوله
 الاول وهو قول محمد بن قيس وقال ابو حنيفة اذا شهد الامام الذي ليس فوقه اماما فماتوا علي
 السلطان فليس عليه فيه حد الا القصاص والاموال فانه يؤخذ بها وقال ابو حنيفة في السكر
 الذي يجسط ملحه الحد ان يكون لا يبرق الما من الرجل وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل
 لامرأة وقد جاءت بولد ليس بابي شتم قال نعم هو ابني جلد الحد فان قال هو ابني فمات لا يبرق
 بابي وعليه اللعان ولا حد عليه

باب في القذف

قلت انما يثبت الرجل يدين علي الرجل فيقول قد فني وليس علي عليه
 شتم وقد استخلفه قال لا استخلفه علي هذا ولا علي شيء من الحد وقد قلت ولا علي سترته ولا علي
 لستخلفه علي السرة لانه منع وانه انما يحلف بستره المتاح ولم يقطع قلت وكذلك لو قطع
 الطريق فخذ مساحا قال نعم قلت فان جاء القذف وشاهدان فقال لا شهادتان هذا قد ف
 قد اهل تساهل القذف ما هو وكيف هو قال نعم قلت فان قال لا من يدرك علي هذا شيء
 انه قد فقه قال لا قبل شهادتهما لان القذف يكون بالجماعة ويكون بالزنا قلت فان شهدا فقالا

تشهد انه قال يازن قال اقبل شهادتهما قلت وتعدا لعداوت قال ان كان الشاهدان عدلان عدلته وان
 وان كانا غير عدلين لم اأخذة قال ابو حنيفة اذا تزوج المجوسي امرأة ودخل بها فماتت ولم يدر
 رجل فعليه الحد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحد قاذفهما وقال ابو حنيفة اذا ماتت المكنت وترك
 وقال المكنت فادمت المكنتية وقسم ما بقي بين ورثة مرفقة رجل فلاحه عليه قلت فان كان القايي
 يعرف انه حر يكتفي بغير فقهه قال نعم قلت فان كان القايي يعرف عدل الشاهدين اذا شهدا بالحد
 ايجسه حتى يسأل عنهما قال نعم ولا يكله في قصاص قلت ولياله البيعة انه حر قال نعم قلت
 فان شهد شاهدان فقال احدهما اسعد انه قال يازن يوم الخميس وقال الاخذ له شهادته انه
 قال يازن يوم الجمعة فمات عدلان فقال اقبل شهادتهما قلت لم وقد اختلفا قال اختلافهما
 لا يفسد شهادتهما لانهما يشهدان علي قول كان منه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد لا يحد ويذكر الحد عنه وقال ابو حنيفة الا تزي انه لو شهد احدهما انه اقرا لفلان
 عليه القدر يوم الخميس وشهد الاخر انه اقرا بها يوم الجمعة فثبت بها عليه قلت وكذلك
 الطلاق والعناق قال نعم قلت فان شهد شاهدان انه سب فلانا مؤمنة وشهد الاخر علي اقرا بذلك
 هل تجوز ذلك قال لا قلعة وكذلك كل عمل به غيب وغيره شهد احدهما علي عمل والاخر علي قرار
 افلا تجوز سبهم ذلك قال نعم قلت فان شهد احدهما انه تزوج فلانة اليوم وشهد الاخر علي
 اقرا بعد ذلك بيوم هل تجوز ذلك قال لا قلت ولم وهذا اقرا ماله وانما هو كلام قال لان الدناح
 لا يصلح الا بشاهدين عند عقد النكاح قلت فان شهد احدهما انه باع فلانا يوم الجمعة هذه الحايثة
 بالين درهم وشهد الاخر علي اقرا بذلك فقال هذا جائز لانه لان البيع انما هو كلام قلت وكذلك
 القرض قال نعم قلت ولو شهد شاهد علي رجل انه قال اسعد انه قال يازن يوم الخميس وشهد
 شاهد اخر انه اقرا له يوم الخميس يازن قال هذا او ذاك سواء في القياس ولكن لا قبل
 الشهادة علي هذا ولا احده وكذلك قال ابو يوسف ومحمد قلت انما ارايت انما ارايت انما ارايت
 فقال قد قلت له يازن وصاحبه عبد ما هل يجلس القايي القاذف ويسأل القاذف والبيعة انه حر
 قال نعم قلت فاذ جاء بشاهدين فشهد اعلني بسمه بعتقه قد عدل ايحد القايي القاذف قال نعم
 قلت فالحديث في القذف اذا شهدت الشهود وكان اقرا من القاذف فهو سوا قال نعم قلت وكيف
 يضرب الجرح ويضرب كاشد ما يكون قال لا يجرد ولكنه يضرب في ثيابه الا ان يكون عليه فروا وقفا
 محسوفين ذلك ويترك في قيمته ويضرب ويؤسر الذي يضربه الا يضربه ضربا مبركا ويضربه
 ضربا مؤدبا ويضرب كل عضو منه حقه من الضرب قلت ولا يضرب الوجه ولا اللسان ولا الفرج قال
 نعم وهذا افوك ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف مثل ذلك من جميع فقال اضرب اللسان ولا
 اضرب الوجه ولا الفرج قلت فهل يمدد اضرب قال لا قلت ارايت ان قد فخر وهو يضرب
 اخذ ثانيا قال لا ولكنه يكمل له الحد الذي هو فيه ولا يمدد عليه قلته وكذلك لو قد ف
 رجلا في ايام مفرقة في يوم رجلا فمات يوفي به الامام كل انسان منهم علي حد يضرب كل انسان منهم
 حدا قال لا ولكنه اضربه حدا واحدا فيكون كل قذف كان قبل ذلك قلت ارايت ان قد فخر
 فاني به الامام بعد زمان هل اخذ قال نعم قلت ولم وقد قلت في الشقة اذا اتى به بعد حد
 زمان لم يقطع قال هذا من حقوق الناس قلت ارايت القايي اذا قضى عليه بالحد فقال للقذف
 قد صفت عنه هل تدري عنه الحد قال لا لان عقوبة باطل ولان هذا حد من حد واما الله تعالى
 قد انتهى الي الامام فليس له ان يعفو عنه قلته فهل يستحسن الامام قبل ان يعفو عليه البيعة

او قبل ان يثبت الحق او يقول للطالب انك هذا وانصرف قال نعم ما احسن هذا قلت وكذلك السرة قال
نعم قلت فلوان المنة وف حقا من ذلك وانصرف عنه ثم اتي بعد ذلك من مائة طلب حقه واقام
البينة علي فادفع اليه الامانة قال نعم قلت ونعموه ذلك باطل قال نعم قلت وكذلك السرة قال
لا انما السرة اذا اتقاهت لم يقطع فيها **قلت** ارايت الرجل يشهد بالشهود بالقذف فلما امره
الامام ان يجده القاذف قال المذوق لم يقذفني اوقال شهدت شهودي بالبطل قال اي ذلك
ما قال فاني ادري عن صاحبه الحق لانه قد اكدب نفسه **قلت** ارايت الرجل يدعي علي العبد القذف
فيأتي به بشاهد واحد ويقول عندي شاهد اخر فاحبسه حتى اتيك به هل تحبسه قال لا قلت
لمر قال لانه لم يثبت عليه حق بعد قلت وكذلك السرة والقصاص قال نعم قلت فان جابنا هـ
واحد يعرف القاصي عدله وملاحه وادعي ان له شاهدا اخر بالمصر هل تحبسه قال اما هذا فاجيب
استحسن ان احبسه يومين او ثلاثة قلت فان ادعي ان له شاهدا اخر بخبر ساذ قال لا احبسه قلت
وكذلك لو ادعي ان شاهدا خارج من المصر قال نعم قلت فان جابنا هـ واحد وجابنا تين يمينان
هل تقبل شهادتهما قال لا قلت فهل تحبسه قال لا قلت فان جابنا هـ يشهد علي شهادة نفسه
وشهد اخر علي شهادة اخر قال نعم لا يجوز شهادته ولا يحبس **قلت** فان كان الشاهد الذي شهد
علي شهادة نفسه عدلا وادعي الطالب شاهدا اخر بالمصر قال استحسن ان احبسه قلت فان لم
يشهد عليه الا شاهد واحد هل تأخذ منه كفيلا قال لا قلت لم قال لانه لم يثبت عليه حق
يحبسه فيه وليس في الحدود ولا في القصاص كماله وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد يأخذ منه كفيلا ان ادعي خمسة بيعة حاضرة يوما او يومين او ثلاثة الا ان لا يقدر علي
ان يقدر الي القاصي في ذلك الوقت فيكفله الي وقت التقدير الي القاصي **قلت** ارايت الرجل
يدعي علي الرجل قد قذفني بكتاب قاض بالقذف وشهادة الشهود ايتبعني للقاصي الذي اتاه
الكتاب ان يقبل ذلك ويجد القاذف قال لا قلت ولم قال لان هذا احد كتب به الي القاصي و
عندي شهادة الشهادته علي الشهادة **قلت** وكذلك السرة والقتل والزنا وسر المحرم
لا يجوز كتاب القاصي قاضي في شيء من ذلك قال نعم **قلت** ارايت ما كان من سوادكم من
الطلاق والعناق والنكاح وفي الاموال في حقوق الناس فيما بينهم قال ذلك كله جائز وكذلك
الشهادة علي الشهادة في ذلك جائز **قلت** ارايت الرجل اذا قضى عليه القاصي ان يضرب بحد القذف
فضربه بحد الحد ثم انقلبت فضربه فاحد بعد ذلك بيومين او يومين ثم جاب الطالب بطلبه حقه
قال يقام عليه بغية الحد قلت لم قال لان هذا من حقوق الناس قلت فان كان منه بغيعة
وسبعين سوطا قال يتم له ثمان المائتين قلت فان شهد علي شهادة وهو عدل قبل ان يتم له
الحد فقال المشهود عليه ما لي ابي بالبينة انه قد ضربت بسبعة وسبعين سوطا في حد وجاء
علي ذلك بالبينة ان يقبل ذلك منه قال لا وشهادته جائز قلت لم قال لا نعم لم يشهد وانه
مضرب حدنا فاما قل ذلك اجبر شهادته عليه **قلت** وكذلك رجل قذف رجلا فلم يرفع الي
الامام حتى يشهد رجل اخر بشهادة قال نعم شهادة تة جائزة اذا كان عدلا **قلت** ارايت
الرجل يقول للمرأة قد نيت وانت مستكرهة او طيخا حراما وقد جاءك فلان
جما عا حراما او يقول نريت وانت صغيرة او قد نيتك وانت تزني وانت صغيرة فشهد عليه
الشهود بمقالته قال لا حجة عليه قلت ولم قال لان جماع الصغيرة ليس بزا نكاحا ولا يكون
ذلك النكاح زنا قلت وكذلك لو قال نيت قبل ان تخلق او قبل ان تولد قال نعم لا يلا تزي على

ذلك الحد وكذلك لو قال لها نيت ببيعتك او بربك قال نعم لا تكون في شيء من هذا اية وليس عليه حد
قلت ارايت لو كانت امرأة قال لا لعان بينهما قلت وكل شيء لا يكون علي الرجل فيه حد القذف
ولا يكون ببيته ويبيع امرأته لعان ولا حد قال نعم **قلت** ارايت اذا كانت المرأة قد اسلمت ثم قال
لها قد نيتك تزني وانت كافرة او قد نيتك وانت كافرة فشهد عليه الشهود بذلك قال لا لعان
بينهما قلت فان كانت المرأة التي قال لها هذا القول لم يخله بالمرأة قال نعم بحد القاذف قلت
لمر واما قد قذفها وهي كافرة قالت انما وقع القذف وهي مسلمة قلت وكذلك لو كانت امية فاشهد
لمر قال لها قد نيت وانت امية قال نعم قلت لو قال لها قد نيتك بالزنا وانت امية او وانت كافرة
فشهدت عليه الشهود بذلك قال لا حد عليه قلت ارايت امرأة قد نيت رجلا فقص عليها
القاصي بالحد كيف تضره قائية او قاعدة قال بلغنا عن علي بن ابي طالب انه قال تصبر للنسأ
في الحد وود فغوة او الرجال قياما قلت فهل يزوج عنها نياها قال لا ويعمل بالعضو
حقة ما خلا الوجه والفرج والراس قال نعم في قول ابي حنيفة ومحمد قلت وتضرب
ضربا ليس بالسديد المبرح قال نعم **قلت** ارايت الرجل يغذف الرجل الميت فشهد
عليه الشهود بذلك وجاءه اخو الميت يطلب القذف قال لا حد علي القاذف قلت لم قال
لان الاخ لا يأخذ بقذفه واجبه ليس يأخذ بالقذف الا الولد او الولد او ميم يرب او
يؤم قلت فان كان الولد ميتا والمذوق ميتا او كان الولد كافرا والمذوق مسلما فاما
يطلب القذف تحت القاذف قال نعم لا يجوز للميراث بشفقة فان كان المذوق حيا فكذلك
غايبة ابنة يطلب القذف تحت القاذف قال لا قلت ولم قال لان المذوق لم ينجس
يطلب حقه فلا ادري لعله يمدق القاذف **قلت** ارايت ان مات المذوق بعد ذلك
فجاء الولد يطلب القذف بعد موته قال لا حد علي القاذف قلت ولم قال لان المذوق
لم يطلب حقه حية مات ولا يؤمر بالحد قال وبلغنا عن ابراهيم انه قال ذلك قلت
ولا يشبه هذا الذي قد ذكروه وميت قال لان الذي قد ذكروه وميت انما وقع الحد ولده يوم
قذف وهذا الحي وقع له الحق فلما مات قبل ان يطلبه بطل القذف ولا يكون ميراثا **قلت**
اراي لو اوصي هذا الحي وصيه ان يطلب قذفه فجاء الوصي يطلبه القذف قال لا حد علي
القاذف قلت وكذلك لو وكل من يطلب قذفه فجاء وهو حي قال نعم الا ان استحسن ان
اقبل الوكالة في اثبات الحق ولا حد حتى يحضر المذوق وكذلك القصاص وهذا قول ابي
حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز الوكالة في اثباته **قلت** ارايت لو جاء المذوق بنفسه
يطلب المذوق فقصي القاصي له بالحد فمات المذوق وقد ان يضرب للقاصي القاذف الحد
قال ادري بقتله ولا حد قلت وكذلك لو ضرب بعض الحد ثم مات المذوق نعم قلت
ولم قال لا لي لا ادري لعل المذوق كان يمسه فقه قبل ان يقم بالحد **قلت** ارايت لو ضرب
بعض الحد ثم ذهب المذوق فلم يحضر قال لا اكمل له الحد الا والمذوق حيا **قلت**
اراي اذا ضرب بعض الحد ثم رجع المشهود وعنه شهادة اخرى وامرته واعن الاسلام او
فسقوا قال ادري عنه الحد قلت قال شهدت علي شهادة تة بعد ما رأت عنه بغيعة
الحد قال شهادة تة جائز قلت ولم رأت بغيعة الحد اذا رجع المشهود عن شهادته قال
الا تزي ان علي بن ابي طالب قد امر المشهود ان يرجعوا قبل الناس فقصت علي ذلك وطلعت
الحجة وقال ابو يوسف قال لا بغيعة اذا شهد المشهود علي حد ثم انقروا او غابوا

أخته أو أخيه فإن ادعى أنه مولاهما قد باعها أياها ولم يكن علي ذلك بينة فكيف حلالها ما باعها هل يجد قاذفه
قال لا قلت وكذلك لو كان له شاهد وأخذه على السبي قال نعم قلت وكذلك لو ادعى أنه تزوجها قال
نعم قلت أرايت الذي يفتي وهو كاف في دار الحرب أو في دار الإسلام ثم أسلم فقد فقه رجل هل يحل
قال لا قلت أرايت الرجل يتأثر امرأة لا تحل له ويبلغ منها شيء غير حرام اتخذ قاذفه قال نعم
لأنه لم يزن ولم يوطأ وطئا محرما قلت أرايت المجنون المغلوب إذا باع امرأة ذمته إلى نفسها
أو استكرهته فقد فقه رجل المرأة هل تحل إذا فقهها قال لا قلت وكذلك إذا فقه المجنون قال نعم قلت
فإن كان المجنون لم يزن بعد المرأة ولا يغيرها فقد فقه الإنسان هل تحل له قال لا قلت ولم يقل
لأن المجنون لا يجري عليه الحد ولا الغرأ فيه لا تزويجه لو قد فقه رجلا لم يحكم فكذلك لا يجوز قاذفه
قلت وكذلك المتبني قال نعم قلت فإن كان المتبني قد أحل له وللمتبنين لم يحكم هو بمنزلة المتبني
إلى أن يبلغ من الوقت الذي لا يجاوز أحدا إلا وقد أحل له واحد قاذفه إذا قد فقه
وكذلك إجازة قال نعم قلت والمجنون الذي يحسن ويغيب إذا قذفه إنسان في جنونه أو فقه
إنسانا في حال جنونه قال لا حدة عليه ولا علي قاذفه قلت فإن فقه رجلا في حال إفاقته فعليه
الحد قال نعم قلت وكذلك إن قذفه إنسان في حال إفاقته اتخذ قال نعم قلت أرايت لو فقه
يغذوه رجل هل تحل له قال لا قلت لم قال لا في لم ادع له رجل لو تكلم أقر بالزنا قلت أرايت الرجل
يغذو المجنون هل تحل له قاذفه قال لا قلت وكذلك الرقيق الذي لا يستطاع جماعها قال نعم
قلت فإن فقه المجنون رجلا أو الرقيق اتخذها قال نعم قلت حدة حدها ولم تحل له حدة حدها
قال لا فقهها قد ادركا وجبت عليهما الأحكام والغرائب فلهنك حدة حدهما ولا حد علي قاذفهما
ولا سبيل علي قاذفهما لأن مثلهما لا يزوج ولا يجامع المجنون ولا يجامع الرقيق قلت أرايت
الرجل يغذو العنين أو الحفص أو المرأة العذراء هل تحل له قاذفهما قال نعم قلت لم قال
لأن هؤلاء ليسوا بالمجنون والرقيق لأن العنين قد يجامع والحفص قد يجامع قلت أرايت العبد
يقذوه الرجل هل يحل له قاذفه قال لا قلت لم قال لا لأنه عبد قلت وكذلك المذنب والمولود
والمكاتب والعبد الذي قد غنق بعضه وهو يسي في بعض فتمته قال نعم قلت فإذا افتري أحد
من هؤلاء على رجل حراما وعلي امرأة فإنه يضرب حد المملوك أربعين جلدة قال نعم قلت وعلي
المملوك في الزنا إنهما مسمومان جلدة قال نعم قلت لم كان هذا هكذا قال لقوله الله جل ذكره في
كتابنا فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب وللأشهاد الذي بلغنا عن عمر وعلي فقهها قاذفها
المملوك نصف حد الحر قلت أرايت الرجل يقذو الرجل من أهل الذمة أو من أهل الحرب
هل يحل له قال لا قلت لم قال لا لأنه كاف ولا حد علي من قذو الكافر قلت أرايت الكافر يقذو
الرجل المسلم هل عليه حد قال نعم مثل حد الحر المسلم قلت أرايت الرجل يتزوج امرأة بغير
إذن مولاهما أو عتقا تزوج حرة بغير إذن مولاهما ثم دخل بها ثم فرق بينهما ثم اعتق
العبد والامة ثم افتري إنسان منهن على أمسان هل تحل له قال لا قلت فمن وطئ وطئا
حراما امرأة أو رجلا فلا حد علي قاذفه قال لا حد علي قاذفه قلت أرايت القوم من أهل
البعث يكونون في عسكرهم فيقتل رجل منهم من أهل العدل أسيرا في عسكرهم أو باجرا
وقذفه وهو في عسكرهم والقاذف في عسكرهم هل البغي أو قذف رجل من أهل البغي رجلا
منهم أو قذف رجل من أهل العدل رجلا أسيرا في عسكرهم أو باجرا أم لا أو من قذف
رجلا من أهل البغي ثم ظهر المسلمون على ذلك لعسكرهم هل يحل له أخذ من هؤلاء قال لا

قلت ولم قال لأنه فعل ذلك في عسكرهم لا يجزي فيه حكم أهل العدل قلت وكذلك جميع ما ذكرت
لك إذا كان في دار الحرب قال نعم قلت أرايت الرجل من أهل الحرب يدخل دار الإسلام باجرا ثم
قذف رجلا من المسلمين هل تحل له قاذفها قال لا قلت لم قال لأنه ليس بجدي ولم يبت من التجدي عليه إكنا
نخرج أبو عبيدة بعد ذلك عن هذا وقال عليه الحد لأنه من هذه من حقوق الناس وهذا قول أبي
يوسف ومحمد قلت أرايت القوم إذا امنوا في دار الحرب ثم قذف بعضهم بعضا ثم خرجوا إلى دار
الإسلام هل يحل لهم الإمام بعضهم لبعض قال لا قلت لم قال لا فقه قاذفها ذلك حيث لا يجزي عليهم
حكم المسلمين وإذا قال العبد لحره أو لامة قد زنا بك فلان وفلان حر مسلم فجاء الحر يطلب قذفه
وتجات الحرة تطلب قذفها هل يحل لهم العبد قال نعم قلت أرايت الرجل يقذو قذفا من أمته
فتل أن يفرجها قال لا قلت فإن قال زنيته قبل أن تزوجك قال لا من القاصي بينهما قذف
من أين افترق هذا أو الأول قال إذا قال لها قد زنيته قبل أن تزوجك فأنما يقع القذف عليها
يوم قال لها ذلك ولم يكن قاذفها يوم زناها ولم يمسكها وإذا قال في قذفها قذفك بالزنا قبل
أن تزوجك فأنما الخبر من قذف كان منه قبل أن يفرجها وليس بقاذف الساعة فعليه الحد قلت
ولا شيء أوجب فيه الحد على الرجل فإنه إذا قال مثل ذلك لامرأته أو امرأة مسلمة فعليه اللعان
قال نعم قلت أرايت الرجل إذا قال للمرأة يا زانية فتقول هي قد زنت بك هل يحل للرجل
أو هي قال لا قلت ولم قال ليس على واحد منهما حد وليس بينهما لعان لا فقه قذفها ولا حد
عليها بغيرها قد زنت بك لأن المرأة لا تزني بزوجها ولو ادعت امرأة قالت لزوجها متبنيته زنت
بك ثم قذفها الرجل بعد ذلك لم يكن عليه حد ولا لعان بينهما أرايت الرجل يقول للرجل يا فاجر
أو يا فاسق أو يا خبيث أو يقول يا ابن الفاحشة أو يا ابن الفاحشة هل تحل له قاذفها قال لا
لم يفتري عليه ولم يفتريه بشيء قلت أرايت الرجل يقول للرجل يا ولبي عليه حد قال لا قلت
فإن قال أنك تفعل عمل قوم لوط حتى ذلك ولم يكن عنه قال بلغنا عن إبراهيم أنه كان يقول عليه الحد
قال وبلغنا عن علي بن أبي طالب والحسن البصري مثل ذلك في الحد أنه يقام علي من عمل قوم لوط
وهو قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة عليه في جميع ذلك فتعزير ولو قال لذي آكل
الربا أو يا خاين أو يا سارق أو كان عليه التعزير ولو قال له يا فاجر أو يا فاجر أو يا فاجر
في شيء من ذلك قلت أرايت الرجل يقول للرجل فخرت بفلانة هل عليه حد قال لا قلت
فإن قال له فقلت بفلانة فسمي الفحش ولم يكن عنه أو قد جامعته ففلانة حراما أو وطئتها
أو باصغتها قال ليس عليه في شيء من هذا حد قلت لم قال لأنه لم يفتريه بالزنا قلت أرايت
الرجل يقول للرجل فخرت بفلانة هل عليه حد قال لا قلت فإن قد فقلت باجرا لا حد له
ولا يكتفي عن الفحش غير أنه لا يقول من زنت بها هل عليه في ذلك حد قال لا قلت وكذلك
لو قال أنا فاعل بامه كذا وكذا لا يكتفي عن الفحش قال نعم قلت لم قال لأن هذا قد يكون يجامع
المرأة بتكاح أو بجماع غير ذلك فإذا قال قد جامعته ففلانة أو باصغتها أو وطئتها فأنما يقع ذلك
علي وجبه الحلال فلا حد عليه قلت فإن قال قد جامعته ففلانة لو كتمها أو باصغتها أو لا ستها
هل عليه في شيء من ذلك حد قال لا قلت أرايت الرجل يقول للرجل فيقول يا بك لست بزانية
هل تحل له قال لا قلت أرايت الرجل يقول للرجل قد اغتصبت منك ما لا حد له قال لا قلت لم قال
لأنه لم يفتريه فأنما قال اغتصبت قلت وكذلك لو قال اغتصبت في رجل علي شهادة بذلك قال نعم قلت
أرايت الرجل يقول للرجل اذهب وقل لفلان يا زانية أو يا ابن الفاحشة هل تحل له القاذف قال لا قلت

لم يقل لانه امر غير ان يفيد فيه قلت وانه كان الرسول قد قال كنت فلان يا زان هل تجد الرسول
قال لا قلت لم قال لانه الرسول لما قاله وليس تعادف قلت ارايت الرجل يقول للعبد
يا زان فيقول له العبد بل انت هل تجد له العبد قال نعم قلت ارايت الرجل يقول للرجل يا زان
فيقول له الرجل آخر صدقت هل تجد الذي قال صدقة قال لا قلت ولم قال لانه لم يفيد فيه
قلت فافعال مؤكدا قلت قال يفرح بالحد قلت ارايت الرجل يقول للرجل اسعد انك زان فيقول
آخر وانا اسعد قال لا حد عليه لانه لم يفيد في وعلي الا في الحد قلت ارايت الرجل يقول
للرجل قد نفاذ جنة هل تجد قال نعم قلت ارايت الرجل يقول للمرأة قد نيت مستكرهة
هل تجد لها قال لا وكذلك لو قال لها زانك فلان وانت نائمة او استكرهت علي ذلك قال نعم
قلت وكذلك لو قال اني بك فلان وانت معنوفة قال نعم قلت ارايت الرجل يقول للمرأة زانيت
ثم قال لها بعد ذلك وانت مستكرهة ولم يصل كلامه هل تجد قال نعم قلت ولم قال لانه هذا
قد فيها فوجب عليه الحد فاذا قال بعد ذلك مستكرهة لم يفيد فيه ذلك العقول لانه لو قيل
لامه ولو وصل كلامه فقال زانيت مستكرهة او نيت وانت مستكرهة لم يكن عليه حد قلت
ارايت الرجل يقول للرجل قد نيت انتو فلان معك هل تراه فاذا قال فلان نعم وعليه الحد
فلان ان طلب ذلك قلت ارايت الرجل يقول للرجل جنة ان قال عنيت فلان ناسا هكذا معك قال
لا انظر الي قوله هذا وعليه الحد الا ترى انه لو قال لعبد بر انت حرة فلان معك لعبد له آخر
عنتا جميعا قلت الرجل يقول للرجل يا ولد الزنا هل عليه الحد قال نعم قلت وكذلك ان
الزنا قال نعم قلت فان قال لبيك وامه حرة مسلمة هل تجده قال نعم قلت ولم قال
اذا قال لست لبيك فقد فذ في امه ومنعم لها زانية وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود انه
قال لا حد حد الا في قد في محصنة او في رجل من ابيه قلت ارايت الرجل يقول للرجل انت
ابن فلان لغير ابيه في حال غيبه قال عليه الحد اذا كانت امه حرة وهذا الباب الاول سوا
قلت ارايت ان قال لست بابن فلان يعني جده هل عليه حد قال لا قلت لم قال لانه صادة
في ذلك ليس بابيه لصلبه قلت فان قال انت ابن فلان فنسبه الي جده هل عليه في هذا الحد
قال لا قلت لم قال لانه الحد والحد قلت فلو قال انت ابن فلان لعمه او اخاله هل عليه في هذا الحد
قال لا قلت لم قال لان العم والاب لا تفرج في قوله تعالى في كتابه تعبد الحكم وآله ابايك ابراهيم
واسماعيل واسحاق وصارحه اياه قلت ارايت الرجل يقول للرجل انت ابن فلان فنسبه الي
زوج امه هل تجد قال لا قلت لم قال لان زوج امه هو بمنزلة الوالد الا ترى الى قوله
تعالى في كتابه ومن بابيكم اللاتي في جواركم من نسايكم قلت ارايت الرجل يقول للرجل
لست من بني فلان لقبيلته هل تجده قال لا قلت ولم وقد نفاه من نسبه قال
لانه ليس من بني فلان لصلبه فاذا كان هذا قد فاذ كان القذف اعما وقع على امرأة فلان
وهي كافرة فلا حد علي قاذفها قلت فلوان رجلا مسلما قال للرجل مسلما فاقوا كافران
لست لبيك لم يكن عليه حد قال لا قلت وكذلك ان كانت امه امه امه لم نعتق قال
نعم قلت فان كان ابوع مانت واعتقت امه ثم ماتت فقال له انسان لست لبيك قل
عليه الحد لان امه حرة قلت ارايت الرجل يقول للرجل المسلم لست لبيك وابوه
عبد وامه حرة وقد ماتا جميعا قال هذا قاذف ويضرب الحد قلت ارايت الرجل
يقول للعبد لست لبيك وابوه مسلمان وقد ماتا قال لا حد علي مولا قلت لم قال لان

الحد هاهنا للعبد فاستفهم ان اخذ المولى لعبد قلت ارايت ان اغتصب هذا العبد بعد
ذلك هل له ان ياخذ المولى هذه القذف قال لا قلت ارايت الرجل يقول للرجل يا ابن من
يعيايا بن ما السبا او يا ابن حلا هل في شيء من هذا حد قال لا قلت ولم وقد دعا اليه ابيه
قال لانه هذا الامر الناس ليس مما يكون نكاحا والقذف قلت ارايت الرجل يسأل عن الرجل
من ابواه فقال فلان لغير ابيه او يقول من هو فيقول ابن فلان لغير ابيه هل عليه حد قال
لا حد عليه قلت ارايت الرجل يقول للرجل انت ابن فلان لغير ابيه في وجه السبا والغيب
قال عليه الحد واذا كان علي وجه الحب لم اجد قلت ارايت الرجل يقول للرجل يا بني
هل تجد قال لا قلت لم قال لانه لم يفيد فيه الا ترى انه لو قال للرجل انت مستاقي وانت غراما
وانت كوفي وانت بصري وهما سوا قلت فان قال له لست بعدي هل عليه حد قال لا
قال بلغنا عن ابن عباس انه قال في الرجل من قرشي يقال له يا بني هل عليه حد قلت
ارايت الرجل يقول لغيره ابنه او ابنته او ابن ابنته او ابنة ابنته ابنه فقال يا زان هل عليه
حد قال لا قلت لم قال لا يجد والحد لا حد من ولد من والد والحد عندنا بمنزلة النكاح قلت
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يعتق لولد من والد والحد عندنا بمنزلة النكاح قلت
ارايت الرجل يقول لغيره اباه او امه او جده او جدته او اخاه او اخاه او جدته او جدته
قال عليه الحد في هذا كله قلت ارايت الرجل يقول لابنه يا ابن الزانية وامه ميتة هل لها
ابن من غير هذا الرجل فجاء ابنها من غير هذا الرجل يطلب بالقذف قال يضرب القاذف الحد
قلت لم قال لانه طلب لهذا القذف غير ابيه منها قلت ارايت الرجل يقول للمرأة هي
زانية وقد ماتت وله ابنان فصدة اخذهما فجاء الآخر يطلب بالقذف قال يضرب القاذف والحد
قلت ولم وقد صدقه اخذهما وهو صاحب حق قال لا ادري عنه الحد لان الاخر ابنا ايضا
وقد ثبتت حقه الا ترى لو ان ابن الآخر افترى على امه كان لاجله ان ياخذ بحقه حتى يضر به
الحد قلت ارايت الرجل يقول لغيره امه وليس لها غير ابن واحد وهي ميتة فصدة الابن قال
هي كما قلت ثم جاز ذلك يطلب بالقذف قال لا حد علي القاذف قلت لم قال لانه قد صدقه قلت
ارايت الرجل يقول للمرأة ولها اب وابنه اب وابنة اب وامه ميتة فاية هؤلاء طلب بالقذف
ولغيرهم غيب فانك تجده القاذف قال نعم قلت لم وشراو في ذلك غيب قال لان هذا
ليس بجوارح يستكون فيه الا ترى انه لو كان لها ابن عبد وكافر كان له ان يطلب بذلك القذف
وليس بجوارح قلت فلوان امرأة قذفت ولها ابان اخذها عبد او كافر والاخر مسلم كان
للعبد والكا وزان يطلب بالحد قال نعم قلت وكذلك لو كان لها ابن وابنه غايب وشاهد
يطلب من ابنا الحد قال نعم قلت وكذلك الرجل يقول للرجل قدام القاضي ولو كان له شهود
غير القاضي قال يضرب الحد قلت ولم وهذا حد قال لانه من حقوق الناس قل
فلوان قاضيا سمع رجلا يقول لرجلا قبل ان يستفتي به استفتي بعد ذلك فاني له هل
يضرب الحد بعلمه وشهادته قال لا حتى ياتي به بشاهد من غيره قلت من اين اختلف هذا الاول
قال لانه سمع ذلك وهو قاض وكل شيء من حقوق الناس قد سمع الرجل عند القاضي امرأة
القاضي فان القاضي يتبع له ان يفتي عليه بذلك اذا كان قاضيا يومئذ واما اذا سمع ذلك
وهو غير قاض فاما هو شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وهو قول اني حبيبة واما في قول
ابي يوسف ومحمد في اخذ بالحق الا الحد الا ترى انه لو سمعه بعد الفضاكه فذلك

في

الله ان شهدا علي عتقه علي رجل بالزنا فوجه الامام من ان الذين شهدا علي عتقه رجلا من هاتهما
 قال ايضاحا فبينة للعتق قلت فقلت ايضاحا من جهة الجور شيئا قال لا قلت ولم يهاهما الذين شهدا
 علي عتقه وانما رجلا من اجل انهما شهدا بعتقه فصارا شهداء ثم جازية قال لا احد ولكن انما
 دعي الزاني من قبل الله هذا اخر لا تزي لو ان رجلا وامراة شهدا بعتقه فمعهما شهادة مؤبلة
 معه علي رجل بالزنا فوجه الشهود عليه الاتري اني لم ارجع المشهود عليه بشهادة الذين شهدا
 علي العتق **قلت** ارايت القبيح يزي القسيبة قال لا احد عليهما قلت وتعلي القبيح العتق في ماله قال نعم
قلت ارايت ان اقر القبيح بذلك ولم يشهد به الشهود هل يلزمه باقراره شيء قال لا قلت وكذلك
 القبيح يزي بالزنا فيذهب بعد زناها هل عليه حد او مهر قال لا قلت ولم قال اما الحد فلا
 يجب عليه لانه مضي واما المهر فلا يجب عليه لانها دعتة الي نفسها قلت وكذلك المجنون قال نعم
قلت ارايت ان كانت المرأة تبيع الخا من ماله هل عليه حد او مهر قال لا قلت لم قال لان جراح المجنون
 ليس بجراح يجب فيه الحد ولا الهل انما المجنون بمنزلة القبيح ذكره بمنزلة اصبعة قلت
 وكذلك لو ان المرأة دعت المجنون الي نفسها فاذهب بعد زناها قال نعم لا حد عليه ولا مهر **قلت**
 ارايت القسيبة تدعو القبيح الي نفسها فاذهب بها قال لا حد عليه المهر قلت لم قال لانها صبيبة ليس
 لها مهر قلت وكذلك الامه قال نعم ولا حد عليه ولا مهر **قلت** ارايت ان دعت مجنونا الي
 نفسها فاذهب بعد زناها قال لا حد عليه العتق وهو بمنزلة القبيح قلت ولم قال لان القسيبة لا يجوز
 امرها قلت وكذلك لو ان امه دعت صبيها او مجنونا الي نفسها فاذهب بعد زناها قال لا حد
قلت ارايت اربعة كفار شهدوا علي كافرة زنا مسلمة قال لا حد عليهم باطل قلت وتخذ منكم
 حد القذف قال نعم قلت فان كانت امه هل تجوز نكاحها قال لا قلت فمهل نكاحها
 قال لا قلت لم قال لانها امه ولا حد علي فاذهب قلت لم لا يجوز الشهادة عليهما قال لانها مسلمة
 فلا يجوز عليهما شهادة الكافر قلت فمهل نكاح النصارى قال لا قلت ولم قال لا يابطل
 شهادة قهر علي المرأة ودعت الحد عنها وهو حد واحد فاذا ادركته عن احد هادراته عن
 الآخر قلت وكذلك لو شهدوا علي كافرين فلما قضيت عليهما بالحد اسلم احدهما قال نعم
 ادري الحد عنهما جميعا **قلت** ارايت الرجل يقول للرجل انت ارايت من فلان قال لا حد عليه
قلت ارايت الرجل يزي نحر ساقه ادري عنه جميعا **قلت** لم قال لا يلا ادري هل
 عندها عورة نعم ارايت عن نفسه قلت وكذلك لو كان الرجل اهرسا والمرأة لقيت نحر ساقها
 قال نعم ادري عنه جميعا قلت وكذلك لو كانا جميعا اهرسين قال نعم **قلت** ارايت اربعة
 شهدوا علي رجل انه زنا المجنونة قال عليه الحد وهو بمنزلة رجل استكره امرأة فزنا
 فاقبح الحد عليه ولا اقيم عليه **قلت** ارايت ان كان للحد في سرقة فشهدوا انه سرق
 من هذا الرجل واحد من اهرسا ومجنونة قال ادرا عنهما الحد جميعا لا فاسرقة واحدة
 واذا ادركت عن احدهما ادركت عن الآخر **قلت** ارايت شاهدين شهدا علي رجل بالزنا وشهد
 اخر ان علي اقراا المشهود عليه بالزنا قال ادرا الحد عن المشهود عليه وعن الشاهدين
قلت ارايت ان شهد عليه ثلاثة بالزنا وشهد اخر علي اقراا قال ادري الحد عن
 المشهود عليه وعن الذي شهد علي اقراا واحد الثلاثة لا نعم **قلت** ارايت
 ان شهد عليه ثلاثة بالزنا وشهد رجل وامراة علي اقراا المشهود عليه بالزنا قال
 ادري الحد عن المشهود عليه وعن الثلاثة **قلت** ارايت ان شهدا شاهدان علي رجل بالزنا

واقره وعند القاضي اربعة مرات بالزنا فامره القاضي ان يمينه الحد ثم رجع عن ذلك قال ادري
 عنه الحد وعن الشاهدين **قلت** ارايت عند اقرار رجل اخر مسلم فشهدت عليه المشهود
 بذلك فضر بالحد اربعين سوطا ثم اعتقه مؤبلا فشهد علي شهادته قال لا يجوز شهادته
 قلت لم قال لانه قد ضربت حدا في الاسلام قلت وكذلك المكاتب والمذنب والعبد الذي
 اعتق بعينه وهو ليس في بعض قيمته واما الولد قال لا يجوز شهادته احد منهم اذا ضرب
 الحد قبل ان يعتق او بعده **قلت** ارايت النصارى اذا اقر رجل مسلم فشهدت عليه
 المشهود بذلك فضر بالحد ثمانين سوطا ثم اسلم فشهد واعط شهادته قال شهادته
 جائزة اذا كان بعد الاقرار قلت لم قال لان هذا المضر بالحد في الاسلام قلت وكذلك المجوسي
 قال نعم **قلت** ارايت اربعة شهدوا علي رجل كافر وهو كفارة زنا وامراة كافرة فلما
 قضيت عليهما بالحد حبسهما مسلمة للمذنبين جميعا والرجل قال اذا اسلمت المرأة ان جميعا
 او الرجل فارت الحد عنهما جميعا وعن الرجل **قلت** ارايت ان اسلمت احدتي المراتين وقبعت
 الاخرى علي حالها اندري عن الذي اسلمت قال نعم قلت من اين اختلف ذلك اسلمت او اذا اسلمت
 احدهما قال لا فها اذا اسلمت فدل انه عنهما ولا تفرق من الرجل واذا اسلمت احدهما فقد بقيت
 امراة يجب عليها الحد في جوارها ويجب علي الرجل الحد في جوارها **قلت** ارايت اربعة
 شهدوا علي رجلين كافرين وهما كفارة زنا وامراة فاسلمت المرأة قال ادري الحد عن المرأة
 وعن الرجلين جميعا **قلت** ارايت ان اسلم احد الرجلين وبقيت المرأة والرجل الاخر علي حالهما
 قال فاني ادري الحد عن الرجل الذي اسلم واقيم علي الرجل والمرأة **قلت** ارايت الرجل اذا اقر
 بالزنا اربع مرات بامرأة بعينها وانكرت المرأة ذلك اقيم علي الرجل الحد قال لا يلا في قولاي
 حنيفة قلت لم قال لان المرأة التي اقرانه زنا لم يقرها وانكرت ذلك قلت وكذلك المرأة تعمر
 بالزنا برجل بعينه ويكفر الرجل ذلك قال نعم في قولاي حنيفة **قلت** ارايت الرجل تكون عنده
 الجارية ليستودعها اياه رجل او ينجسها بالحدمة فيطامها هل تقيم عليها الحد قال نعم
 قلت وكذلك لو كانت جارية استعارها الحدمة قال نعم امربه الحد **قلت** ارايت الجارية
 تجني الجانية عدا فيقع عليهما المولي ولم يدعي شبهة قال ليس عليهما الحد قلت لم وهي
 جارية غيره قال لان بعضهما لغيره ما يقولون ان شاسترقها وان شاقلتها فله ذلك فمات الحد
 عن المولي افتجمل عليه المهر لمسيدها قالت نعم **قلت** ارايت ان كانت الجانية خطافوع
 عليها قال لا ما في القياس فانه يقر عليها الحد الاتري انها ليست بجارية ولا تزي ان
 لمسيدها ان يقر بها ان شاقبه فاخذ قلت وكذلك فداها قال نعم قلت وكذلك لو دعيها قال
 نعم في قولاي حنيفة ومحمد واما في قولاي يوسف فانه اذا لم يجلد حتى تدفع اليه ادري
 عنه الحد وقال استحسن ان ادري عنه الحد لانها قد صارت جارية وان دهاها اقامت
 عليه في قولاي يوسف وقال ابو حنيفة ومحمد اذا زنا الرجل بجارية ثم استرقها اقامت عليه الحد
 قال يعقوب لا حد في الجانية الخطا في غير هذه وكذلك ان دعت او دعت فعليه الحد في قول
 اي حنيفة وفي قول يعقوب ان دعت عليه الحد وان دعت فلا شيء عليه

هذا كتاب الحد ومن رواية
 ابي سليمان واحمد لله وعلى الله
 علي محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حشبي وعليه نقلي
كتاب السرقه سمعنا قال سمعنا ابا سليمان قال سمعنا محمد
ابن الحسن قال اخبرنا ابو يوسف عن علي بن ابي طالب قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ابا عبد الله هلال بن عويمر الاسلمي قال سمعنا ابا طالب قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابن ابي طالب قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا عبد الله هلال بن عويمر الاسلمي قال سمعنا ابا طالب
ولقد المالا ضلقت ومن قتل ولم ياجد مالا قتل ومن اخذ مالا ولم يقتل فقتل بدمه ورجله
من خلاف ومن جاسم اهدم الاسلام ما كان في الشرك ابو سليمان عن محمد بن ابي يوسف عن
الحجاج بن اسباط عن حماد بن عيسى عن ابيه عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انه كان لا يقطع اليد الا في ثمن المجن وهو يمين يساوي عشرة دراهم ابو سليمان
عن محمد بن ابي حنيفة عن القاسم بن عبد الله بن مسعود انه كان لا يقطع اليد الا في دينار
او عشرة دراهم محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم انه قال لم يكن يقطع اليد الا في ثمن
المجن وهو يمين يساوي عشرة دراهم محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن الحكم عن يحيى بن علي
ابن ابي طالب انه قال لا يقطع اليد الا في عشرة دراهم محمد بن ابي يوسف عن السري بن سعيد
عن عامر بن ابي مسعود انه قال اذا اصاب رجل الحد وذو القتل قتل والقي ما سوى ذلك
محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم انه قال يقتل به ويلقي ما سوى ذلك قال وقال
ابو حنيفة يقتل ويلقي ما كان فيه من حد الا حد قد في او غرق الناس في القصاص فان ذلك
يقام عليه الحد قبل القتل وانما يدعى حد السرقه وحد الحر اذا كان جلد
وهو قول ابي يوسف ومحمد بن محمد عن ابي يوسف عن الحسن بن عامر عن سعيد بن
ابي بردة عن ابيه عن حماد بن ابراهيم انه قال لا يقطع اليد الا في عشرة دراهم فانما
شاهدوا عن صفرة وقال الحسن بن حنيفة ولا شهادة لهم محمد بن ابي يوسف عن الحجاج
ابن اسباط عن الحبيب بن عبد الرحمن الحارثي عن الشعبي عن الحارث بن ابي اسيد عن ابي اسيد
وقد نقب لبيت ولم يخرج المتاع فانه لا قطع عليه محمد بن ابي يوسف عن زكريا بن ابي زياد
عن عامر انه قال اذا اخذ المتاع معه في البيت قبل ان يخرج فلا قطع عليه حتى يخرج
محمد بن ابي يوسف عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن محمد بن واسع بن حبان
عن رافع بن خديجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمن ولا اكثر قال
ابو يوسف اما اكثر فاختلف علنا فيه فقال يحيى هو الجمان وقال غيره هو النخل الصغار
محمد بن ابي يوسف عن المتري بن يحيى البصري عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا قطع في الطعام محمد بن ابي يوسف عن العلاء بن كنان عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم لا قطع في جماعة علي بن ابي طالب محمد بن ابي يوسف عن امان عن الحسن بن رجل
قال رايته رجلين مكتوفين ولهما قد اصاب معهما الى عمر فقال صاحب الجمل كانت لي ناقة
عشرا فقتلها كما تقتل الرضيع فوجدت هذين قد اجترعاها فقال عمر هل يرضيكم من ناقة
ناقتان عشرا وان من فنان فانا لا نقطع في العذق ولا في عامر السنة قال وكان ذلك في عامر البينة
محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة عن اسمعيل عن مسلم بن الحسن قال قال علي بن ابي طالب لا قطع
في الخلسة تلك لدعاة المعالنة لا قطع فيها محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عامر عن الحكم
عن ابراهيم انه قال لا قطع على سارق الخمر الصغير وان سرق مملوكا قطع محمد بن ابي

عليه
علما

يوسف عن عبد الله بن سعيد عن حماد بن ابراهيم قال سمعنا ابا طالب قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
قطع يده ورجله قد سرق فقال ما ترون فيه فقال بعضهم تقطع يده الباقية فقال الحسن
ذلك عليه فباي شيء يستع ويرفع لقيمته فقال بعضهم تقطع رجله فقال ما ترون عليه
فباي شيء يميني الى حاجته محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال سمعنا ابا طالب
محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا عبد الله هلال بن عويمر الاسلمي قال سمعنا ابا طالب
يد ورجله ثم احبسه قال محمد بن ابي حنيفة قال حماد قال ابراهيم قوله من قال اقطع
ورجله واخلى سبيله احب الي وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن ابي حنيفة
عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن مسعود انه قال اذا سرق قطع يده اليدين فان عا
فقطعت رجله اليسرى فان عاد استودعه السجن الى لا يستخرج من الله ان لا ادع له يدا
ليستحي وبابل لها ورجلا يميني عليها محمد بن ابي يوسف عن عبد الله بن عمر عن نافع
قال اصاف ابو بكر رجلا اقطع اليد والرجل فكان يصلي بالليل فقال ابو بكر من قطعك
فقال يميني من امية باليمن فقال له ابو بكر ما لي بك بليل سارق ثم اغار على جلي لاسيما
فسرقه قال ثم اصبح يدعوه في المقوم على من سرق اهل البيت الصالح قال ابي حنيفة
عنده الحارثي فقال انا في به هذا الا قطع واعترف الا قطع فقال ابو بكر والله لعنة الله امر
علي من سرقته قال فقال عمر لا ابرح حتى يقطع قال فقطعت يده اليسرى محمد بن ابي يوسف
عن ابي اسحاق الشيباني عن حماد بن عيسى عن علي بن حنيفة عن ابيه قال قال عمر بن الخطاب
ليمن الرجل على نفسه بيمين ان جوعت او لوقت او خوف محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عامر
عن شريح انه قال القيد كره والوعيد كره والسجن كره والضرب كره محمد بن ابي يوسف
عن الحسن بن عامر عن يزيد بن حنيفة قال ابي النبي صلى الله عليه وسلم يسارق فقال
اسرقت ما اخاله سرق قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو يارب فاقطعوا
ثم احسوه ثم انوا في به قال ففعلوا به ذلك قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع
الي الله فقال ثبت الي الله تعالى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع عليه محمد بن ابي حنيفة
اخبرنا ابو حنيفة عن ابراهيم بن محمد بن الميثم عن ابيه عن زيد بن حنيفة عن ابي الدرداء انه
ابي يسارق او سارقة فقال اسرقت فولي لا محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم
ان ابا مسعود الانصاري ابي يسوع ايقال له سلامة فقال لها اسرقت فولي لا قالوا
انلقنهما قال اجبتوني يا عجمية لا تدري ما يربا بها حتى تقتر فاقطعها قل
ارايته الشاهدي ليس هذا ان علي بن رجل بالسرقة ايسلان عن السرقة ما هي وكيف قال نعم قلنا
فان وصفا السرقة وانبتها فنظرت الى السرقة فاذا السرقة لا تساوي عشرة دراهم هل يقطع
قال لا قلت فان كانت السرقة تساوي عشرة دراهم واكثر غير ان السرقة منه غايبة هل
يقطع قال لا قلت فان كان السرقة منه غايبة هل يقطع السارق قال نعم اذا كان الشاهدي
عذرا قلت فان كان القاص لا يعرف الشاهدي ايجلس السارق حتى يسال عنهما قال نعم
قلت فان كان السرقة منه قد غابت قبل ان يوركا الشاهدين وكيا وهو غايبة هل يقطع قال
لا الا ان يكون السرقة منه حاضرة قلت لم قال لانه انهم الاتري انه لو قال لو سرق
مني سيارا فقطع قلت ارايت الشاهدين ان غابا بعد ما توكيا وحضر السرقة منه هل
يقطع السارق قال لا قلت لم قال لانه لا يقطع ابدا الا بمحض من الشهادة لا يادري بغيرها

هذان

يرجعان عن شهادتهما او يشكنا او يئيدا وهما فقال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول ابو يوسف
ويحمد وان كان الشاهدان غائبين فانه يقيم عليهم حدة السرقة والخروج في كل شيء الا الجرح فانه
لا يقيم عليهم الحدة وكذلك لو ماتا او قتلا فاما اذا اجمعا او على أحدهما فانه لا يقيم عليهم الحدة
وهو قول ابو يوسف ويحمد ايضا وكذلك لو فسقا او ارتدعا عن الاسلام او ذهبت عقوبتهما قال
نعم وكذلك الرقنا وشرب الخمر قال نعم **قلت** ارايت الشاهدين اذا شهدا بالمال او بالطلاق او بالعتا
منهما غابا او ماتا او زكيا اتعفي بشهادتهما قال نعم **قلت** ارايت ان كان في سرقة شبهة
فدرايت القاطع هل يرد السرقة الى المسروق منه قال نعم انما ادرى الحد ود بالثبوت فاما
المال فاني انقله الى صاحبه اذا ذكرناه **قلت** ارايت اذا شهدوا على القصاص من ذوات او ماتا
من زكيا اتعفي بالقصاص قال نعم لانه من حقوق الناس فاستحسن ان امضيه واقضي به
فان شهد رجلان على رجل بالسرقة والشاهدان كافران والمشارك كافر والمسروق مسلم
وقد وصفا تلك السرقة وابتنها وهي تساوي عشرة دراهم هل يقطع السارق بشهادتهما قال
نعم قلت وكذلك لو كان المسروق منه كافرا قال نعم قلت فان ائتم السارق قبل ان يقطعه وقد
قضيت بالقطع قال ادع عنه القطع قلت فهل ترد تلك السرقة على المسروق منه او يقطعها
للسارق قال لا بل ادع على المسروق منه قلت ولم املك القطع واجرت هذا قال لا يرد
فقضيت بذلك قبل ان يسلم فلما ادعوا القطع بالشبهة فاما المال فاني انقله لصاحبه قلت
وكذلك لو شهد كافران على كافر بدين كافر فقتلته له بدمه اسلم بحد ذلك احقرت اليه
عليه واخذته بالمال قال نعم قلت وكذلك لو شهدا بوجبة او بطلاق او بعتاق
فانفذ ذلك من اسلم المشهود عليهم اجزأ ذلك عليه وانفذته ولم تردده قال نعم
قلت فان شهدا بقطع يد او بقتل فلما قضيت بذلك اسلم المشهود عليهما اتعفي بهما
وتعفي عليه قضاك قال لا ولكن ادع عنه ذلك وابطل القصاص وهذا قول ابو حنيفة
ويحمد وقال ابو يوسف مثل ذلك قلت ولم وهذا من حقوق الناس قال استحسن ذلك
واكره ان اقتل مسلما بشهادة كافرين قلت فلو شهد كافرين على رجلين كافرين او مسلمين
انما سرقة عشرة دراهم من رجل او ثوبا يساوي عشرة دراهم قال لا اقطعهما في هذا اقل حدة
فان شهدا انما سرقا ثوبا يساوي عشرين درهما وصفا السرقة وابتنها فاصل تقطعهما
قال نعم قلت فانه كان النوب لا يساوي عشرين درهما قال لا يقطعان وكذلك المسلمان يشهدان
على المسلمين قال نعم قلت فان كان لا يصيب كل واحد منهما عشرة دراهم من السرقة لم تقطعه
قال نعم لا يقطع قلت فان شهدا على رجل واحد انه سرق ثوبا يساوي عشرة دراهم والنوب
بين اثنين قال هذا يقطع لانه قد سرق ما يساوي عشرة دراهم قلت وكذلك لو شهدا على
رجل انه قد سرق من رجل ثوبا والمسروق منه لا يملك النوب انما هو عنده وديعة او غارية
او مضاربة والنوب يساوي عشرة دراهم فصاعدا هل يقطع قال نعم قلت ولم وهذا السرقة
منه لا يملك النوب قال هو بمنزلة رب النوب لانه في يديه قلت ارايت الشاهدين يشهدان
على رجلين بسرقة نوب يساوي مائة درهم والشاهدان كافران والمشهود عليهما احدهما كافر
والآخر مسلم والمسروق منه النوب مسلم او كافرا اجمعا شهدتهما وتقطع السارقين قال لا
قلت ولم قال لان احدهما مسلم فلا يجزئ شهادتهما على مسلم قلت لم لا يجزئ شهادتهما على الكافر
منهما قال لان المسلم معه ولا يهاشمة واحدة واحدة في حد واحد فاذ ابطلت بغيرهما ابطلت

لها قلت وكذلك لو كان المشهود عليهما كافرين فاسلم احدهما قال نعم قلت ارايت المشهود له بالنوب
اتعفي له به **في الباب لا** ولد الذي شهدا بيمين واحدة السارقين مسلم قال اتعفي على الكافر
بنصب النوب قلت فهذا **في الباب لا** ولد اذا كان السارقان كافرين فاسلم احدهما دراهم اثنتي عشرة
اتعفي بالنوب للمشهود له قال اتعفي بحصنة الكافر منهما له ويترك ما بقي في يد المسلم الا
ان يكون قضي به عليهما قبل ان يسلم قلت ارايت الشاهدين شهدوا على رجل بسرقة فسالتهما
كيف سرق فقالا لا نقبل البيوت ثم ادخل يده فسرق هذا النوب هل تقطعه قال لا قلت لم قال
لانه لم يدخل البيوت قلت ارايت ان دخل البيوت فسرق النوب هل تقطعه والنوب يساوي
عشرة دراهم وقد شهدا على هذا وابتنها وصفا قال نعم قلت هل يستحسن للشاهدين
اذا كانا يشهدان ان لا يشهدا على السرقة يدريان بذلك ان يدريان الحد من السارق قال نعم
استحسن ذلك لهما قلت فان قال صاحب النوب اذا ذهب ثوبان لم يشهدا اليه استحسن
ان يشهدا ان النوب نوب هذا اخذه هذا ولا يدكران السرقة فيرد على هذا النوب ولا يقطع السارق
قال نعم قلت وكذلك من كان في يديه او بيته فاخذ منه اخذ ايسع الرجل ان يشهد انه لفلان
الذي كان في يديه قال نعم قلت وكيف يسعه وهو لا يشهد بهذا او هو لا يعلم ان يملكه ام لا
قلت ارايت رجلا اشترى امه من رجل واشهد عليه شهودا فاخذها منه رجل او ائتم منه امسا
يسع الشهود الذين شهدوا واشراها اسلموا والامه لفلان **قلت** ارايت لو ولدته عنده اولاد
فابق بعضهم فوجده في يدي رجل والشهود يعرفون انه ولد لها اما يشهدون يشهدون ان
هذا مملوك لفلان هذا واسع كلفه وهكذا امر الناس انما الشهادة في هذا على الظاهر فاما الغيب
فلا يعلمه الا الله تعالى ارايت رجلا تزوج امرأة ثم غاب عنها فقدم وقد تزوجت رجلا غيره
اما يسع الشهود ان يشهدوا انها امراته قلت ليك قال فهذا وذاك سوا ارايت رجلا باع من
رجل متاعا بالف درهم وكتب فيها عليه ذكر حق فمات الذي عليه المال او محمد اما يسع الشهود
الذين شهدوا وعليهم بالمال ان يشهدوا له بالمالك قلت ليك قال فهذا وذاك سوا الا ترى انهم
انما شهدوا بالظاهر وانهم لم يدروا العلة ان يكون قد قبض المالك له ولكنهم يسعهم ان
يشهدوا انما قد علموا ولم يكفوا بما سوي ذلك **قلت** ارايت الرجل يشهد ان علي الرجل
بالسرقة فسالتهما كيف سرق فقالا لا نقبل البيوت فدخل فاحد المتاع فاحد نوبه فاخذناه
قبل ان يخرج هل يقطع السارق قال لا لانه لم يمسره بعد وبلغنا عن ابراهيم وعامر
انهما قالوا ذلك يدع عنه الحد في هذه الحال **قلت** ارايت لو كان مري بالسياب في المسكة وهو
في الدار بعد ثم خرج فاخذ ماضل يقطع قال اذا كانت تساوي عشرة دراهم قطع لانه السرقة
هكذا اتوخذ **قلت** ارايت لو اخذها وكان هو في الدار فقتلها رجلا على باب الدار
هل يقطع واحد منهما قال لا يقطع واحد منهما **قلت** ارايت لو كان لرجل جماعة فدخلوا
الدار فجمعوا المتاع فحلقوا على رجل منهم وكان هو الذي خرج به فشهدت به الشهود
على ذلك هل يقطعون وقد خرج مع الرجل قال اما في القياس فلا ينبغي ان يقطع الا
الذي خرج بالمتاع واما في الاستحسان فيقطعون كلهم وبه ياخذ ابو حنيفة وابو
يوسف ويحمد **قلت** ارايت اذا شهدا المشهود على السارقين فقالوا ان شهدا عليهما
انهما سرقا هذا المتاع فسالتهما كيف سرقا فقالا لا نقبل البيوت ثم دخل احدهما فاستخرج المتاع
فلما خرج به الى المسكة حلاهما جميعا قال ان اثبتوا الذي دخل البيوت فسرق المتاع قطعت

وأبوات الأخر من القطع ولكن اعز به وإن لم يثبت السارق منه ما الذي دخل البيت لم يقطع أحد منهما
وكلي اعز بها **قلت** إرايت المتاع وهو في أيديهما اتزده علي رتب البيت والشهود يشهدون أنه
متاعه قال نعم **قلت** إرايت السارق يشهد عليه الشاهدان بالسرقة فيقول السارق هذا
المتاع مني استودعته هذا المشهود له فنجذب به هل تقطعه وقد قال هذه المقالة قال لا
قلت فاه قال هذا المتاع مني استرنيته من المشهود له هل يقطع قال لا قلت لم وانت اذا
رخصت في هذا لم تقم هذا علي سارق **قلت** إرايت اذا ادعي المشهود عليه هذه المتعة فقالت
استخلف الشهود له ما هذا متاعي هل يستقله قال نعم قلت فلا تزي انك قد جعلته خمساً
فاوصيت عليه بالخير قال إرايت لو ابا ان يخلف المكي يدفع المتاع اليه المشهود عليه بالسرقة
قلت بلى قال كيف قطع في متاع اقصيه له **قلت** إرايت اذا خلف لم يقطع السارق قال للشيء
الذي دخلت الان تري انك قد جعلته خمساً وانك قد استخلفته عليه قلت وكذا لو قال السارق
هو امر في هذه اذ رأت عنه الحد قال نعم **قلت** إرايت الشاهدان يشهدان علي رجل بالسرقة
هذه المتاعا مسروق وكيف سرق واين سرق قال نعم قلت فانه قال لا سرق بانه ارباب مسجد
هل تقطعه قال لا قلت لم قال لان هذا شيء ظاهر لم يجرى ولا اقطع في شيء ظاهر قلت
فان قال سرق نوباً قد بسط علي حائط فانهم احي السكة هل يقطع قال لا يقطع هذا ايضا
لان هذا اظهر قلت فان قال سرق خفية او صاحبة في السكة قال لا يقطع قلت فلو
شهدوا انه سرق نوباً من اعمارهم قال لا اقطع قلت ولم قال لان العام يثبت مشترك وقد
اذن ولا اقطع من سرق فيه قلعت وكذا لو ان رجلاً اذن لرجل فدخل عليه بيته فسرقت منه
لم يقطع قال لا يقطع قلت وكذلك التاجر يفتح خانقته في السوق وياذن للناس بالدخول
عليه يشتركون منه فسرقت منه نوباً يساوي عشرة دراهم قال لا يقطع لان هذا اذن له
في الدخول **قلت** إرايت لو شهدوا علي رجل انه نكب بيتاً فدخل عليه فقام حقي سرقة متاعه
ليلاً والمتاع يساوي الف درهم اكن تقطعه قال نعم قلت فلو كان في طريق الكوفة ليلاً او في احد
خفي اخذ منه نوباً يساوي مائة درهم اكن تقطعه قال لا قلت من اين اختلفا قال في القياس
سواء في استخف في هذا افاد راعته الحد قلت فلو شهد شاهدان علي امرأة بالسرقة
وانتباها والسرقة تساوي مائة درهم اكن تقطعهما قال نعم قلت وكذا لو شهدا علي
عبد ومكاتب قال نعم قلت وكذا لو شهدا علي امه قال نعم **قلت** إرايت ان شهدا علي سبي قال
لا اقطع البقي قلت وكذا كنت المعتز قال هو بمنزلة الصبي لا اقطع قلت فلو شهدا علي
رجل بمخونتين ويغيب قال اذا شهدا انه سرق في حال افاقته ووصفا السرقة وانتباها وهي
ساوي عشرة دراهم قطعه **قلت** إرايت لو شهدا علي رجلين بالسرقة واحدهما ابوالسرور
منه والمتاع يساوي الف درهم قال لا اقطع واحدهما منهنما قلت لم قال لان ابوالسرور منه
اخذ السارقين فلا اقطع اذا سرق الرجل من ولده فاذا رأت القطع عن احدهما رأت عن الآخر
قلت ولا يقطع الرجل اذا سرق من ابيه او امه ولا من جد ولا من جدته ولا من ولده ولا من
ذي حمم مومنه قال لا يقطع في شيء من هذا الا تري ان بعض الفقهاء يقول مال الرجل لا يبيد
اقله في شيء يقول بعض الفقهاء هو له الا تري اني اجيز وي درهم المومن على الحقيقة فلو
دخلت هذه السبعة دراهم القطع قلت فاذا سرق رجل من رجل سرقة واحدة او درهم
فدراهم الحد عن ذي درهم محرراً فلا تقطع الاخر قال لا لانه سرقة واحدة فاذا رأت احد

عن احد عاذا ثم عدا الاصل **قلت** إرايت لو كان اخذ السارقين شريك السرقة منه فما ومن هل كنت
تقطع واحدهما قلت لا قال فهذا اذا كان سوا **قلت** إرايت الرجلين يشهدان علي رجل بالسرقة
من ايتهما هل تقطعه قال لا ولا اجيز منها انهما لا لانهما شهدا لا يبيها قلت وكذا لو شهدا لهما
او لجدهما او لجدتهما او شهدا لابن احدهما او ابنته او ابنة ابنها او ابن ابنته او شهدا لهما
احدهما او شهدا لكاتب احدهما او لعبد احدهما او شهدا لعبد اعفق نصفه وهو يشهد في
النصف لاجل احدهما قال نعم هذا كله باطل لا يجوز شهدا نصفاً **قلت** إرايت ان شهد
علي ايتهما انه سرق من رجل من عرض الناس او علي امهما او علي جد ايتهما او علي
ابنتهما او علي ابنة ابنهما او علي امرأة احدهما او علي مكاتب احدهما او علي عبد احدهما
قد اعفق نصفه وهو يشهد في النصف لاجل احدهما فشهدا علي احدهما من هؤلاء السرقة
ووصفاها وانتباها والسرقة تساوي مائة درهم هل تقطعه قال نعم قلت وكذا لو شهد
عليه من مال قال نعم **قلت** إرايت لو شهدا علي سارق بسرقة فسألتهما عن السرقة ما هي
فقالا هو مصحف اكن تقطعه قال لا قلت وان كان يساوي مائة درهم قال وان كان قلت
ولم قال لانه القبان فلا اقطع فيه **قلت** إرايت لو شهدا عليه بسرقة فسألتهما ما سرق
فقالا سرق لحا او غنما او شيئاً من الفاكهة رقانا او غنماً او نحو ذلك ما يساوي اكثر من عشرة
دراهم قال لا اقطع في شيء من ذلك قلت لم لان هذا اطارم كله لا يبقا قال إرايت لو سرق نقلاً
اكن تقطعه قال لا قال فهذا اذا كان سوا قلت وكذا لو سرق برجاناً او حناً او سمة وفكاً
كله مطب في شجرة او في غير شجرة قال لا يقطع في شيء من هذا **قلت** إرايت اذا سرق اسباه او
نوبة او عصا او زينة او شيء من نحو هذا مما يساوي عشرة دراهم قال لا اقطع ولو
قطعت في هذا القطعت في السرقة فيلزم يقطع في شيء من هذا **قلت** إرايت ان سرق نبيداً
او لبناً او ما و ذلك يساوي عشرة دراهم قال لا يقطع قلت وكذا لو سرق غنماً او غنماً او
سكراً قال هذا حرام لا يقطع في شيء من هذا قلت واذا كان شيئاً من ذلك يساوي عشرة دراهم
قال وان كان قلت وان كان لاهل الذمة قال وان كان لاهل الذمة فاني لا اقطع فيه قلت
وان كان الذي سرقه كافراً قال وان كان فاني لا اقطع **قلت** إرايت ان سرق الدق والمربط
والطبل والمزمار وهو يساوي اكثر من عشرة دراهم قال لا يقطع في هذا اهما لا يبيح
المسلمين ان يتخذوه **قلت** إرايت ان سرق شيان من الطير بازي او صقر قال لا يقطع في شيء
من هذا **قلت** إرايت ان سرق شيان من الوحش وهو يساوي اكثر من عشرة دراهم قال لا
لا يقطع وهذا اذا لم يسلحوا هذا صيد **قلت** إرايت ان سرق كلباً او فهداً او كلب صيد
قال لا يقطع **قلت** إرايت ان سرق التمر من روبر الخمل او الحنطة وهي في سبد لم يقطع
ذلك خياط وقد استولى منه وقد احرقه فسرقت ما يساوي عشرة دراهم قال لا يقطع
في شيء من هذا لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقطع في ثمر ولا في
قلت إرايت الرجل سرق الخلة بأصلها والشجرة بأصلها من البستان وهي تساوي اكثر من
عشرة قال لا يقطع في شيء من هذا **قلت** إرايت التمر اذا احرقه وحمل في خيطه عليه بايدي
او خيطه تحبب في خيطه فسرقت منه ما يساوي عشرة دراهم قال لا يقطع
قلت إرايت ان لم يكن في الخلية وكان في العمد ولم يكن عندها احد يقطعها هل يقطع في شيء
منها قال لا قلت إرايت ان كان صاحبها قايماً عليه يحفظه فجاء اللص فسرقت منه ليلاً ما يساوي

عشرة دراهم واكثر قال هذا يقطع قلت لم وهي في المهر قال لان صاحبه قام عليها وهذا بمنزلة
ما قد عرفت قلت وكذلك المسافر ينزل بالمهر فيجمع قساعة فيبيت عليه فيسرق منه ما يساوي عشرة
دراهم هل يقطع السارق قال نعم قلت ان كان في قسطا قد جمع قساعة فيه فسرق منه ثوبا
يساوي عشرة دراهم قال اقطع قلت فان سرق القسط لم يعبه قال لا اقطع قلت امر قال لانه ظاهر
ولم يجزئه صاحبه قلت فان اتى جوا القاص وهو على ظهر بعير او دابة فسرق منه ثوبا يساوي
عشرة دراهم هل يقطع قال نعم قلت فان سرق الجوالق كما هو قال لا اقطع قلت وكل شاهدين شهدا
على رجل بشي مسروق من ثوب يقطع فيه فانفذت شهادتهما فقطعت السارق ولم يقدر على الترقية بعينه
هل تقضيها السارق قال لا قلت لم قال لا يجمع القطع واليمان قلت فكل شي مما ذكرتك شهد
به الشهود مما لا يقطع فيه هل يضمن السارق والترقية لم يقدر عليها بعينه قال نعم قلت فالفول
قول السارق في قيمتها قال نعم قلت ان شهد شاهدان على رجل بالسرقة فسا لهما سرق وكيف سرق
فقال لا ينسب شيئا سرق كسوته قال لا اقطع قلت لم قال لان كونه المبتلي سرقا وهذا قول في حبيفة
ويجد ذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس وعامة القضاة ان من سرق ثوبا لم يضمن ذلك فلم يضمنوا له فيه
شيئا فعززه أسوا ما ولم يقطع وقال ابو يوسف يقطع النباش وقال ابو حنيفة ويحد امرأتين رجل
التي توبة في السرقة هل يقطع من سرقة قال لا قال فكذلك كفن الميت قلت وكذلك لو شهد
شاهدان على رجل بالسرقة فسا لهما كيف سرق فما لا يقتل من هذه عشرة دراهم هل يقطع قال لا
لانه قد جاز الاثران لا يقطع المختلر قلت ان شهد شاهدان على رجل بالسرقة فسا لهما كيف سرق
فقال لا كان في كفه هذا الرجل مائة درهم مقرر وفيه دخل كفه فادخل يده فطرقها فسرقتها قال هذا
يقطع قلت فان قال كانت الدراهم مقرر وفيه ظاهر كفه فطرقها قال هذا لا يقطع قلت ان شهد
شاهدان على رجل بالسرقة فسا لهما كيف سرق فما لا يقتل من هذه عشرة دراهم هل يقطع قال لا
متاع والحائط منقوب ولم يخرج من القبة هل يقطع قال لا لانهما لم يشهدا بشي قلنا
فهل تدفع المتاع الى رب الدار قال لا ادفعه حتى يشهد له بعين الشاهد قلت ان شهد
شاهدان على رجل بالسرقة فسا لهما ما سرق فما لا سرق صبيحا هل يقطع قال لا قلت لم قال
لان هذا ليس بمال قلت فان كان على المتي على فيه مائة مثقال قال لا اقطع ايمسا قلت لم قال البنية
التي دخلت فيه الاثرية لو سرق ثوبا يساوي عشرة دراهم فوجد في جيبه عشرة دراهم لا يعلم بها
لما اقطع الاثرية لو سرق مضمنا فيه كواكب فمضت ثلث عشرة دراهم لهما اقطع قلت ان شهدا سرق
سرق صبيحا مملوكا قال هذا يقطع بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال في الرجل يسرق القمي الحرة لا يقطع
وان سرق عنها صبيحا لا يعبه من نفسه بشي فانه يقطع قلت ان شهدا لو سرق جرابا فيه مال او جوالقا
فيه مال او كسافيه مال كثير هل يقطع قال نعم قلت من اين اختلف هذا والمال لا قال هذا وعما
نؤمن فيه الاموال وانما سرقها هذا المال ولم يسرق الحرة وانما سرق مال المعصية ولم يسرق الكواكب
التي فيه وسرق هناك المعصية ولم يسرق الحلال الذي عليه قلت ان شهدا لو سرق ثوبا فيه مال عظيم مصر
وقد علم المقتصد ذلك والموت لا يساوي عشرة دراهم قال اذا كان هكذا ايمسا اقطع فيه قلت ان شهدا
شهدا على رجل بالسرقة فسا لهما ما سرق فما لا سرق ثوبا والساة تساوي اكثر من عشرة هل يقطع
قال نعم قلت ان شهدا ان قالوا سرقا من ثوبها قال لا اقطع قلت افقتسا لهما كيف سرقا ومن اين
سرقها قال نعم قلت فان قال ادخل دابة فاختلها فسرقتها قال هذا يقطع قلت وكذلك لو سرق ثوبه
او جمل او حمارا او فرسا قال نعم قلت وكذلك كل شي من ذلك سرقه من رعاة فانه لا يقطع فيه قال نعم قلت

قالهم

ارابت ان كانت البقرة والعنق تاروي في الليل الى حائط قد بني لها عليه باب ومعهما من يحفظها وفيه اوليس معها
احد غير ان الباب يتعلق عليها فشهد شاهدان على رجل انه كسر الباب ليدخل فدخل فسرقت منه ثوبه فقتل
قوة كحتي اخرجهما هل يقطع قال نعم او ساقا ساقا حيا اخرجهما او قال لا كنهما حيا اخرجهما هل
تقطع قال نعم قلت ان شهدا على رجل انه سرق ثوبا وقال الآخر سرق ثوبا قال قد اختلفت هما
فلا يجوز قلت فان شهدا على رجل انه سرق ثوبا واختلفا في لونهما قال لا يجوز شهادتهما عليه ولا اقطع في
قول اي يوسف ويحد واطع في قول اي حنيفة واجيز شهادتهما قلت فهل تضمنه قال لا لانه
شهادتهما قد اختلفت في قول اي يوسف ويحد قلت وكذلك لو شهدا عليه انه سرق ثوبا
فقال هذا اهرابي وقال الآخر مروى قال نعم وهذا قول في حبيفة وقال ابو يوسف ويحد
لا يجزئ شهادتهما ولا امنه شيئا قلت فان اختلفا في الوقت فقال احدهما سرق ليلة الجمعة
وقال الآخر سرق ليلة الخميس قال قطع شهادتهما ولا يجزئهما ولا اقطع ولا امنه شيئا قلت
ارابت ان شهدا انه نكح البنت فدخله فسرق ثوبا غير انه شقة في البيت بغيره قبل ان يخرج به
والذي يضمنه يساوي عشرة دراهم واكثر من ذلك هل يقطع قال نعم قلت لم ليس قد ضمن الثوب قال
الامان ما نقص منه وما بقي فهو لصاحبه فذلك يقطع قلت ان شهدا لو سرق ثوبا قد جعلا في الدار
قبل ان يخرجها اخرجهما هل يقطع ثوبه تساويا اكثر من عشرة دراهم هل يقطع قال لا قلت لم قال لانه
قد ضمن قيمته حلية وصار الحلية فلا يقطع فيما قد جعلته له قلت ان شهدا لو سرق ثوبا قد ضمن
في حال قيمته كلها اذا اشارت الثوب قال بلى قلت فان قال رب الثوب قد شق ثوبا بغيره فاقضيه
قيمته وادفع اليه ما بقي من الثوب ففعل ذلك وضمنه قبل ان يرفعه الى القاضي هل يقطع قال لا
وهذا قول في حبيفة ويحد وفي هذا قول آخر قول اي يوسف ان لا شيء يجب عليه قيمته كلها اذا
ذلك رب المتاع اخذه وان شأنته ما نقص واخذ ما بقي من ثوبه فاذا كان له الثوب على هذا الوجه فلا
يكون على السارق قطع في هذه الوجه قلت ان شهدا على رجل بالسرقة فسا لهما
فلسرق فما لا سرق مملوكا هل يقطع قال لا لانهما لم يشهدا بشي قلنا
اقطع وان كان صغيرا لا يتكلم ولا يعقل قطعته قلت من اين اختلفا قال اذا كان يتكلم ويعقل
فهذا اعماهي خديعة من السارق وليست بسرقة او اغتصاب اغتصبه نفسه فاختله وان كان
لا يتكلم ولا يعقل فهذا بمنزلة البهيمة يسرقها السارق وهو قول في حبيفة ويحد وقال ابو
يوسف ما انا فاستحسن ان لا اقطع في شئ من ذلك قلت ان شهدا سرقا المتاع فيقطع
ويورد المتاع الى رب المتاع ثم ان السارق غادر فسرق ذلك المتاع بعينه هل يقطع قال لا قلت لم
قال لا في قد قطعته فيه مرة فاستحسن ان لا اقطع فيه ثانية واما في القياس فانه ينبغي ان
يقطع ولكن ادع القياس قلت ان شهدا على رجل بالسرقة فسا لهما من السرقة
فاتتباها ووضعاها فقطعت يد اليمنى لم يسرق بعد ذلك هل يقطع رجله اليسرى قال نعم قلت
فان سرق ثوبه ذلك هل يقطع قال لا قلت لم قال استحسن ذلك ولا من الذي جاءه على كفن
امنه السرقة واجبته في السجن حتى يحدث توبة قلت ان شهدا على رجل بالسرقة
فوضعاها واتتباها فقطعته ثم اتتا باسدا اخر فقالا هذه السارق الذي شهدا عليه والكسا
اختلفا في ذلك قال لا يجزئ شهادتهما على ذلك وامنه صاحبه يد ذلك الاول قلت ان شهدا
يرجعا عن شهادتهما واليك وجدتهما معا بغير واحد او وجدتهما معا بغير واحد وقد في كفه
المول في دية المتطوع يده قال دية على بين المال قلت ان شهدا لو سرقا ثوبا وكانا حري فقالا

ها

وهما

قد شككتنا في شهادتنا فقال ذلك قبل ان تقطع يد عوفيل ان يقسم بالقطع قال اذا لا اقطعها وادعني
القطع قلت وكيف تصنع بالسرقة وهي قائمة بعينها قال ان تكفي يد يمينك والشاهد قد جعنا من
شهادتنا قلت فاذ كنت قد قضيت بالقطع في السرقة فممن جعنا عن شهادتنا قبل ان تقطعها قال
ادعني الحدة ولا اقطعها فاما السرقة فاني اسلمها للشهود له لاني قد قضيت بها فلا اصدقهما
عليها قلت ارايت ان لم يجعنا عن شهادتنا قبل ان تقطعها قال ادعني الحدة ولا اقطعها فاه حتى
يقطع الرجل ثم ان الشاهد ينشهد عليهما شهادته انهما قد جعنا عن شهادتنا وهما متكرران لذلك قال
لا التفت الى شهادة الشاهد عليهما بذلك قلت ارايت ان شهد عليهما بذلك قبل ان يقضي الحدة
قال امين الحدة ولا التفت الى شهادتهما عليهما بعدا قلت لم قال لان هذا ليس مما ادراه به الشهادة
قلت فلو انهما شهدا عليهما انهما قالا لا شهادة عندنا او قالا انا مستأجران قال لا التفت الى شيء
من ذلك وليس هذا مما اخرج به الشهادة ولا مما اقبل عليهما ولو فتح هذا للناس لم تستقيم شهادته
انما اذا شهد شاهدان علي رجل بعد هذه المقالة فيجوز لاحد من الشاهدين ان يشهد انهما قالا
هذه المقالة فلهذا لا تستقيم ولا يعمل بها قلت ارايت شاهدين شهدا علي رجل بالسرقة فقال
انا ابي بشاهدين يشهدان انهما محذوران في قد في كل يقبل ذلك منه قال نعم هذا جرح الشهادة
يبطلها اذا ثبتت على الشاهدين قلت فان قال الاثنان ابي بشهادة مثل هذا ايضا اليس قد صار هذا
والباطل لا قول متوا قال لا ليس هذا مثل ذلك لان هذا في بشاهدين يشهدان انهما محذوران في
قد في وبطلان الشاهدان من حدهما وكيف كان من امرهما فانما يشهدان ان علي القاصي الذي جعنا
ويشهدان علي امر وعمل قد كان وهذا لا تقبل شهادتهما ابدا في هذا ولا غيره والذان شهدان علي
الشاهدين انهما قالا لا شهدنا بوزر انما شهدنا علي قول منهما وهذا القول لا يبطل شهادتهما الا ترى
لواني ابطلت شهادتهما في هذا وصددت الشاهدين عليهما ما كنت شهادتهما عندي بآية في غير هذا
والمحذوران في قد في لا يجوز شهادتهما ابدا في هذا ولا غيره في الشهادة عليهما انما محذوران في قد في
او بعد ان جرح اقبله منهم لاني لا ابطل شهادتهما في كل شيء والشهادة علي انهما مستأجران او انما
شاهدان وزر او فاسقان او شاربا خمر ليس بجرح لاني اقبل شهادتهما في غير هذا اذا كانا عذلين قلت
ارايته الذي يجزي في قد في وهو عبد لم يفتق هل تقبل شهادته قال لا لانه حد وهو مسلم قلت
ارايته لو ارتد عن الاسلام ثم اسلم اتقبل شهادته ابدا قال لا قلت لم ليس الشك الذي كان فيه اعظم
من الحد قال بلى ولكن قد وجدت في شهادته ان لا تقبل وهو مسلم فاذا اكرادوا شرا ولم يزد
خيرا قلت ارايت العبد لم لا تقبل شهادته وهو مسلم قال لا لانه الذي جعنا به ولا بطلان المسلمين
شهادته قلت فالتبني لم لا تقبل شهادته قال لانه صبي لم يجز عليه الاحكام ولم تجب عليه
المواثيق ولا يجوز شئ من امره قلت ارايت الماتين لم لا تقبل شهادتهما في السرقة قال لا لانه
الذي جعنا به لا تقبل شهادة النساء في الحد ولا في القصاص قلت ارايت اذا شهدت امرتان
وعمل علي رجل بالسرقة والسرقة قائمة بعينها فدرت سنة الحد بشهادة النساء هل يقضي بالسرقة
علي الشهود عليه وهل تقضيه السرقة ان كان قد استهلكها قال نعم لان هذا قد صار لا فاقضي
بشهادتهما في المال قلت ارايت الشهادة علي الشهادة هل تجزى بها في السرقة قال لا قلت لم قال
للاثر الذي جعنا به ولقول القضا لا تجوز شهادة علي الشهادة في القصاص ولا في الحد وقلت
ارايته شاهدين شهدا علي شهادة شاهدين علي رجل انه سرق من رجل عشرة دراهم هل تقطعه
قال لا قلت فهل تضمنه الداهم قال نعم قلت لم قال لان الثمن ان الداهم قال وانا اجوز شهادة

الشاهدين علي الشاهدين علي المال قلت ارايت الشاهدين اذا شهدا علي سرقة فشهد علي رجلين انهما سرقا
من هذا الرجل الغديرهم ووصفا السرقة واشتباها واحدا الشهود عليهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه
هل يقطع هذا قال نعم قلت فاذ جاع الغائب فقد عرفت المال الي القاصي فقال اقطعها فان الشهود
شهدوا وعندي ايقطعه القاصي بشهادة الشهود او يسأله ان يعيدهم قال لا احدة الا بشهادة الشهود
لا نعم لم يشهدوا عليه وهو حاضر ولكن القاصي يقول اعيد علي شهودك قلت فان كان او ليك الشهود
قد ماتوا او غابوا لم تجز شهادتهم قال لا قلت فان جاسا شهدا عن غيرهما فشهد علي مثل ذلك وابتدأ
ووصفاه وبكيا هل تقطعه قال نعم قلت لم قال لان الشهود قد شهدوا عليهما بالسرقة
قلت ارايت الشهود اذا شهدوا علي رجل بالسرقة واشتباها ذلك ووصفوه والقاصي يعرف انه لم يرد
متكون غير انه لا يعرف عدله ولا يلعن فيهم السارق هل يقطعه او يؤخره حتى يبال عنهم
قال لا بل احبسه واسأل عنهم فاذا ذكر كيا قطعت قلت وكذا كذا شهادة في حد او قاصي قال نعم
فالشهادة في الاموال او في الطلاق او العتاق اذا كانت هكذا فانك تقضي بها ولا تنال عنهم
اذا لم يلعن احكم قال نعم قلت فان اشتريت شيئا من ابره من سالت عنهم قال نعم وقال ابو يوسف
اما انا فاري ان اسأله عنهم وهو قول محمد قلت ارايت الشاهدين شهدا علي رجل بالسرقة وهي
سرقة قديمة منذ زمان وقد وصفا السرقة واشتباها والشاهدان من اهل التصالح يعرفهما القاصي
هل يقطع السارق بشهادتهما قال لا قلت لم قال لانك قد ذكرت ان ذلك منذ زمان وكل شيء من
الحكم والسرقة والعتاق والسرقة اذا كانت هكذا فاني لا اقيم فيه الحد بلقضاء عن عوفي الله عنه الله
قال ايضا فممن شهدوا علي حد ولم يشهدوا عند حصرته فاما شهدوا علي موضع ولا سلق ان
يسرق الرجل وهو سائب او شرب خمر او شرب خمر او شرب خمر فادعنا به بعد ما نه فاحده قلت ارايت ما كان من
ذلك من قد في او جراحة فيها القصاص او امرض قال اما هذا فاني امضي فيه الحكم حد يمان
او قد يمان هذا للناس قلت ارايت ما كان من سارق سرق فاني به من يومه ذلك او من بعد الغد
او كانوا من الاما رايين فاحذوا السارق حين سرق فممن ساروا به الي الاما فساروا ايا سكا
ممن شهد الشهود واشتبا السرقة ووصفوها قال اذا كان هكذا وكانت السرقة تساو عشرة دراهم
فصاعدا وكان الشهود عذولا اقمتم عليه الحد قلت ارايت الذي اذا شهد علي زنا فاني به الي
الاما من يومه ذلك او كان الاما رعيته نايبا فساروا به اليه او في هذا عندك بمنزلة السارق
قال نعم قلت ارايت ساربا الخمر الذي بعد ذلك اليوم قال لا احدة الشارب في شيء من ذلك الا ان
يؤخري به حين شرب ويحضره فوجد منه فاما اذا كان بعد ذلك بغير اربعة او يومين فاني لا احدة قلت
وكذا كذا التكرار بغير اربعة اية به بعد ذلك وقد ذهب عنه السكرك قال نعم لا تجز قلت
فان كان اتيته مسكران حبسته حتى يصحو ثم حذته قال نعم وهو قول ابو حنيفة والي يفتي
وقلا محمد حذته الى وحد السكر من ذلك اذا اتى به الاما وقد ذهب عنه الا انه لم يفتي
اقبم الحد عليه كما يقام علي الزاني والسارق قلت ارايت الرجل يشهد عليه الشاهدان
بالسرقة وهو ذوق وقد قطعه قبيضا او قبا او صبغة اشود ولم يحطه بعد من قطعه فيه
بشهادة الشاهدين امرد العوب علي السارق منه قال نعم قلت ولم وقد نفي قال اما تعبر
بنقصان الا ترى انه لو به بيمينه قلت وكذا كذا هذا السحب لو كان علي جاله في يدي رجل
قد استراه او في يدي رجل قد مرهته السارق قال نعم قلت فان كان السحب قد حطه قبا
محسوبا او صبغة اشود وقد قطعت فيه يد السارق هل يرد العوب علي السارق منه قال لا قلت

لم قال لانه قد تغير عن حاله بزيادة صاد على غير حاله التي كان عليها قلت فلو كانت السرقه طعا
فجعله سوتيقا اولته لمن على ذلك وقد قطعت فيه يد السارق قال لانه السرقه على السرقه
منه لانه قد تغيرت يد فيه وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف وايتي قول محمد فان السرقه
منه القوم اذا صبح امر السوتيق اذا الت بتمن ان ياخذ ذلك ويعطى السارق ما اذا القمع
فيه والتمن فان اسلم ذلك للسارق وامن فيه التوب وسوتيقا لم يكن له ذلك لان
السارق قد قطع فلا يضمن قلت وكذا السرقه لو كانت دراهم فسبكها قال لا اما هذا فانه
ياخذها لافها فتمت ففعلها في السبك ينعصها قلت وكذا لو ساعها قلنا قال نعم
قلت ارايت لو كانت السرقه منفل ففعلها فتمت او كانت حديد ففعلها فتمت او كان من حديد
قال لا ياخذها لان هذا قد تغير عن حاله ولا حديد ولان الدراهم اذا صاعها فقد مرادها
نشا لان الفضة والذهب في هذا لا يشبهان ما سواهما **قلت** ارايت ان كان السرقه
ساعا ففعلها ابوابا وقد قطعت فيها هل تاخذها من صاحبها الذي سرقها قال لا
قلت وكل شيء من العروص من متاع قطعت فيه السارق وقد غيرها عن حالها التي يزيد
غير فانك لا تاخذها من السارق وكل شيء غيرهما يمين يد هاسرا فانك تاخذها منه
قال نعم قلت ولم كان هذا هكذا قال اما اذا مرادت سرقته بيمينها ياخذها
اذا قدر عليها ولا يضمن السارق ففعلها لانه قطع فيها واما اذا كانت تغيرت بزيادة فيها
فان رتب السرقه لا ياخذها وازيادة السارق فيها **قلت** ارايت لو سرق شاة ففقطعت فيها
فمرورها بعد ذلك واوادها ياخذها رتب السرقه واوادها قال نعم قلت ولم وهذا بزيادة
قال لانه هذا بزيادة من السرقه بيمينها ولم يزد السارق فيها من عنده شيئا وليس هذا من عليه
قلت ارايت السارق يسرق القطن او القنوق او الكتان ففقطعه فيه وياخذه منه وقد دفعه
الي صاحبه وكان صاحبه منع منه ثوبا يساوي ما به درهم فسرق ذلك السارق ايضا هل تقطعه
قال نعم قلت اوليس قد قلت اذا قطعت في سرقته ثم سرقها ثانية لم اقطعها فيها قال بلي وذلك
اذا كانت السرقه بيمينها الوسق القطن بيمينه او الكتان لم اقطعها فاما اذا صنع منه ثوب فسرقه
فاذ هذا امره **قلت** ارايت الرجل يشهد عليه الشهود بالسرقه وهو اشل اليدين ويده
الشمال صحيحه هل تقطعه قال نعم قلت لم قال لان يده الشمال صحيحه قلت اباليان كانت يده اليمنى
صحيحه او سلا **قلت** ارايت ان كانت يده الشمال سلا يابسه واليمين صحيحه هل تقطعه اليمنى
قال لا قلت لم قال لان الشمال سلا لا ينتفع بها فاذا قطعت اليمنى لم يكن له يد ينتفع بها
فلذلك ذوات الحية قلت فاذا كانت يده يمينها سلا قال فكذلك ايضا لا اقطعها **قلت** ارايت
ان كانت يده صحيحتين وكانت رجله الشمال سلا يابسه قال اقطع يده اليمنى قلت فان كانت
رجله اليمنى هي اليابسه والشمال صحيحه قال لا اقطعها لا يكون من شق واحد ليس بيد ولا
رجل **قلت** ارايت ان كان يده ورجله صحيحتين فشهدت عليه الشهود بالسرقه وقصصها
واثبتوها فحبسته حتى تشال عن الشهود فقطع انسان يده اليمنى عدا هل تقطعه قال نعم قلت
لم قال لان الحد لم يجز عليه بعد قلت فهل تقطعه اذا ركب الشهود عليه بالسرقه قال لا قلت
لم قال لان اليد التي كان يجب الحد فيها قد ذهبت **قلت** ارايت اذا لم يقطع يده اليمنى ولكن
قطعت يده اليسرى قال اقطع من قاطعه اذا كان عدا من مفصل ولا اقطعها في السرقه لاني اكون
اذا تركه غير يد **قلت** ارايت ان لم تقطع اليسرى ولكن قطع رجله اليمنى قال هذا والناس

الاول سوا قلت فان لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطع رجله اليسرى فاقصصت ليمين صاحبه هل
تقطع في السرقه قال نعم **قلت** ارايت القاطع فيما كان يده يمينه ورجله اليسرى فاقصصت ليمين صاحبه هل
كما قصصت اذا كان عدا قال بلي قلت فكذلك اذا قصصت القاطع في السرقه فانك تقصصه اذا كان استهلكها
وان كان قابضا بيمينه وذات يده الي صاحبه قال نعم **قلت** ارايت ان ركب الشاهدان وقصصا القاصي
عليه بالقطع في السرقه واخرج ليقطع فخرج رجل فقطع يده اليمنى ولم يقطع يده اليسرى هل عليه
شي قال لا لان هذا بمنزلة الحد الذي يقام عليه **قلت** ارايت لو امو القاصي بقطع يده اليمنى
فقطع الحد الذي يده اليسرى هل يرضى عليه شيئا قال لا ادع القياس واستحسن ان تكون هذه
بنك قلت وكذا لو قال له الحد اذا اخرج يدك اليمنى فخرج يده اليسرى فقال هذه اليمنى
فاقطعها قال ليس يرضى الحد شي لاني القياس ولا في الاستحسان **قلت** ارايت الرجل يشهد
عليه الشهود بالسرقه ثم انه ينقطع من السج فيكف زمانا في تلك السرقه التي شهد عليه
الشهود فيها هل تقطعه فيها قال لا قلت لم قال لانه اتي عليه زمانا فانقطعت فليس
فان كان القاصي قصص عليه بالقطع واسره ليقطع فاقطعت فاقطعت فاقطعت فاقطعت فاقطعت فاقطعت
فهل تقصصه السرقه ان كان قد استهلكها قال نعم **قلت** ارايت ان كان انقطعت ليمه ما قصص عليه
القاصي بالقطع فاستبعه الشرط فاقطعه ومن سلفته قال هذا يقطع **قلت** ارايت السارق يؤخذ
فيود السرقه الى اهلها قبل ان يرفع الي الامام ثم يفي بيمينه الا ما لم يعد ذلك ونشهد عليه
الشهود هل يقطع قال لا قلت لم قال لانه رتب السرقه قبل ان يرفع الي الامام فرفع وليست
لسارق **قلت** ارايت ان رفع السرقه معه لم يرد ها حقيق شهد عليه الشهود ثم ركو او اثنوا
السرقه وصغوها هل يرد الامام السرقه على رتب السرقه ويقطع السارق قال نعم **قلت** ارايت
الرجل يشهد عليه رجلان بالسرقه وقصصاها واثبتاها فلما اردت ان تقطعه اذا اصابع يده اليمنى
مقطوعة هل يقطع ما بقي من يده اليمنى قال نعم قلت فان كانت يده اليمنى صحيحه ويده اليسرى
مقطوعة الاما بقال لا اقطع اليمنى لاني اتركه اذا غير يدين **قلت** ارايت ان كانت الشمال
صحيحه الاما بقال صحيحه واحده قال ان كانت هذه الاما بقال صحيحه الاما بقال اقطع اليمنى
لان الاما بقال قوام اليد وان كانت اصابعها قطعت اليمنى قلت فان كانت اصابعها مقطوعة
في اليسرى قال لا اقطع اليمنى لاني ادعه غير يدين **قلت** ارايت ان كانت اليدان كلتاها
صحيحتين وكانت رجله اليمنى مقطوعة الاما بقال هل يقطع يده اليمنى قال ان كان يستطيع
ان يقوم على رجله ويمشي ففقطعت يده وان كان لا يستطيع ان يقوم عليها ولا يمشي لم اقطع
يده **قلت** ارايت ان كانت قطعت يده قبل ذلك فسرقه مرة اخرى فارقت ان تقطع رجله
اليسرى فوجدت رجله اليمنى كما وصفت لك قال ان كان لا يستطيع ان يمشي عليها ففقطعت
رجله اليسرى وان كان لا يستطيع ان يمشي عليها لم اقطع رجله اليسرى لان هذا لا يستطيع
ان يمشي عليها قلت فان كان لا يستطيع ان يمشي عليها اذا كانت اصابعها مقطوعة قال اذا
لا اقطع رجله اليسرى قلت فان كان القاطع اموها في يده اليمنى قال اذا لا اقطعها اذا كانت
رجله اليمنى كما وصفت لك **قلت** ارايت الرجل يسرق المراه ثم يفي به في آخره ففقطعه
هل يكون هذا القاطع لكل السرقه قبل ان تقطعه قال نعم قلت فهل تقصصها بالسرقه
وقد قامت بها البيعة كما قال اصحابها كلها الا بالسرقه التي تمتت عليه ففقطعت
فيها قلت لم تمتت السرقه التي سرقها قال اني امنه اياها وهو قول ابى يوسف ومحمد

لورثة القنيل قال نعم قلت اقتضت السرة ان كان قد استهلكها قال نعم قلت ارايت الامير
يكون بالسواد على سطح او على ستار او على صخرة او حراج يؤتي بسارق ويبعد عليه
الشهود بالسرقة وانتبها وممنوعها والسرقة تساوي ما لا عظماء قد هل يقطع السارق
قال لا ولا يحكم في الحدود وانما ذلك الي امير الامصار والمدائن العظيمة قلت فان كان
امير مصر او مدينة عظيمة وقد ولي امورها كلها فاستعمل قاضيها فاقضيه بمثل هذا
السارق هل يقطع عليه قال نعم قلت فاقضيه والامير في هذا الموضع سوا قال نعم قلت
اوايت الامير يستعمل على الجيش الكثير فيدخل ارضه الحرب غازيا فيؤتي بسارق من جنده
قد سرق ما لا فقامت عليه البيعة وتركوا في السر والعلانية وممنوعها والسرقة وانتبها
هل يقطع عليه قال اذا كان امير مصر من الامصار ومدينة من المدائن فغير بجنده فانه يقيم
الحدود ويقطع السارق ويقضي في عسكره كما يقضي في مدنيته واذا كان ليس بامير مصر
ولا مدينة انما بعينه امير المصار واملل المدائن في جيش غازيا فلا ينعونه ان يقيم الحدود
في عسكره قلت ارايت القوم من اهل البغي خاربوا المسلمين وبابيتوهم فكانوا في عسكر
او مدينة لهم امام وعلمهم ظاهر على تلك المدينة والبلاد والمسلمون واهل العدل
في عسكر عظيم معه مائة مائة سارق قد سرق من العسكر كان من اهل السواد او من اهل
المدينة عبدا كان او حرا وسهده عليه السواد بالسرقة وممنوعها والسرقة وانتبها وكوا
في السر والعلانية والسرقة تساوي ما لا عظماء هل يقطع عليه قال نعم قلت ويقضي في عسكره
احد وج ويقضي بالقبض او في الاسيا كما يقضي اذا كان مقيما في غير عسكره قلت ارايت
اذا استعمل قاضيها فاقضيه قاضيه في تلك الاسيا كما يقضي في مصر على اهل ذلك المصر قال نعم
قلت ارايت اذا جاء رجل من اهل البغي بالسرقة قد سرقه في عسكر اهل البغي هل يقطع
قال لا قلت لم قال لانه سرق حيث لا يحرم عليه حله قلت ارايت لو كان قوما خارجا من اهل
العدل في عسكر اهل البغي وكانوا اسارى في ايديهم فسرق رجل متاعا من رجل فلما مضى الى اهل
العدل اخذ السارق فاقبضت عليه البيعة هل يقطع امام اهل العدل قال لا قلت لم قال لانه
سرق في عسكر لا يحرم عليه حله قلت وكذا لو كان هو الاتجار والاساري في دار اهل
الحرب من اهل الشرك قال نعم قلت وكذا لو كان رجلا من المسلمين زنا في دار اهل الشرك
بامارة من المسلمين او من اهل الشرك او شرب في دار اهل الشرك خسرا او فعل ذلك
كله في عسكر اهل البغي خرابي به امام اهل العدل هل يقيم عليه الحد في شيء من ذلك قال لا
لانه فعل ذلك في مكان لا يحرم عليه حله قلت ارايت رجلا من اهل العدل اغار
في عسكر اهل البغي ليلا فسرق فاجابه صاحبه المستروق منه الي امام اهل العدل هل
يقطع في السرقة قال لا لانه سرق في عسكر لا يحرم عليه حله ولان اهل العدل
ان ياخذوا ما في عسكر اهل البغي ليلا او نهارا على وجه السرقة وغيرها فيجسوس عندهم
حتى يتوبوا او يقتل اهل البغي ويدفع الي وراثةهم قلت وكذا لو كان رجلا من اهل
البغي اغار في عسكر اهل العدل فسرق ثم رجع الي عسكره ثم اخذ بعد ذلك فاقبض به
امام اهل العدل هل يقطع في تلك السرقة قال لا قلت لم قال لانه محارب يستعمل هذا
ومثله ولانه في عسكر لا يحرم عليه حله قلت فلان رجلا من دار اهل العدل
سرق ما لا وهو ممن يشهد على صاحبه بالكفر ويستحل ماله ودمه فسرق منه ما لا كانت

تقطع فيه قال نعم قلت ولا تدرى عنه الحد بالتأويل قال لا قلت اقل من هذا او اكثر عندك سوا قال لا
ذاك تجاوب لا يحرم عليه حله اهل العدل وهذا مقيم في الدار يحرم عليه حله اهل العدل قلت
ارايت قوما من اهل الحرب مستائمين في دار اهل الاسلام فسرق بعضهم من بعضا ورجل من اهل
الذمة او رجلا من اهل المسلمين خروا كان او عبدا او سرقوا من المسلمين او من اهل الذمة فسرقوا
يجب في مثلها القطع هل يقطع احد ام من ذكر ذلك قال لا قلت ولما لا يقطع المستامن اذا سرق
من المسلم قال لانه دخل عليه بامان ليقيم بعتولة اهل الذمة ولا يقطع الا ما ان الذي اعطيت
وما اذا سرق المسلمون واهل الذمة منه فلا يقطعهم ولا يفرس قوما من اهل الحرب وهذا
قول الجحيفة ومحمد وقال ابو يوسف قطع المستامن اذا سرق من المسلمين او من اهل الذمة
في دار الاسلام **باب الاقرار** قلت ارايت الرجل يقر بالسرقة هل تشاله
ما سرق وكيف سرق قال نعم اسأله عن ذلك قلت فان وصف ذلك واثبته وبما السروق منه
يدعي السرقة والسرقة تساوي ما لا عظماء هل يقطع باقرار واحد قال نعم قلت لم يقطع باقرار
مرة واحدة قال لو اقر اقلعه في هذه المرة واجازت جعلت السرقة دينيا عليه فلم اكن اقطعها فلما
الثانية بعد ما اقبل السرقة دينيا عليه او لا يكون دينيا او يكون الشيء قايما بعبثه فادفعه الى صاحبه
في المرة الاولى فاذا جاء فاقدر في المرة الثانية اقر وليس بسارق فلما قطع في المرة الاولى ولم
انتقل الى المرة الاخرة قلت ارايت ان امرئ يقر في المرة الاولى ان يقطع فرجع عن الاقرار قبل
ان يقطع ايده اذ لم يقطع قال نعم قلت لم قال لانه قد رجع عن الاقرار وهو قول محمد وقال ابو
يوسف لا يقطع حتى يقر مرتين قلت افي هذا السرقة الذي اقر له بها ان كانت قائمة بعينها وان
كان قد استهلكها فتمت ما قال نعم قلت ارايت ان شهد شاهدان على اقراء بالسرقة
وهو صحيح ذلك هل يقطع قال لا قلت لم قال لانه لو اقر عندها لا مامر فمجدد بعد ذلك
لم يقطع ودراثة عنه القطع فذلك رددت شهادة الشهود قلت ارايت اذا جاء
الشهود على اقراء فلم يكذبهم ولم يثبت فمهم قال لا يقطع ايضا قلت ارايت
ان شهد شاهدان على اقراء وشهد شاهد على السرقة بعينها ما يتفق الا لا يقطع
ايضا هذا ان مختلفان في شهادة الذي شهد على السرقة شهد على عمل والذي شهد على الاقرار
شهد على كلام فقد اختلفا مع ان الشهادة ايضا على الاقرار ليست بشيء قلت فهل
تضمنه السرقة في هذا الباب قال لا قلت فهل تضمنه السرقة وقد شهدا جيبا على اقراء
وقد استهلكا قال نعم قلت فاذا كانت قائمة بعينها اتعني بها صاحبها قال نعم قلت
ارايت المارة تقرب السرقة او الرجل من اهل الذمة يقرب السرقة اهلها عندك سوا قال لا
الرجل المسلم قال نعم قلت وكذا كنه العبد الماذ ونه في التجارة والمالك والعبد المحج عليه
قال نعم قلت ولم واقراد العبد المحج عليه لا يحرم عليه حله قال اذا اقر بالسرقة قطعته
واقراد اقراء قلت ويبع على السرقة الذي اقر له بها قال نعم لا في الذمة على نفسه ولا اقراء
بالسرقة الا يبيع عليه فيها القطع قلت وكذا كنه المدين وامر له بالعبد يبيع بغير
وهو ليس ببي في نصف قيمته قال نعم وهو قول الجحيفة وقال ابو يوسف اذا ادعى المولى
السرقة افضاله وعنده محجوب عليه لم يحرم فيه عتق قطعه ودفع السرقة الى العبد
ولم كنهه عليه او قال محمد اذا ادعاهما مولا لا دفعتهما اليه ودراثة الحد عن السارق
لا في قد حله بها مولا وان لم يدع ذلك المولى وكانت السرقة مستهلكة قطعته في ذلك

قلت وكذلك القبيح بقرب السرقه او القبيحة قال اقراره ادين باطل ولا يجري عليه الاحكام قلت
فلو كان القبيح قد اخطأ مثله ولم يجز له ولا الجارية قد خاضت مثله ولم تخض هي قال
ان كانا قد بلغا الوقت الذي لا يبلغه الا من اخطأ او خاضت اجنت اقرارها وكانا في ذلك منزلة
الرجل والمراة فان كانا لم نبلغا ذلك الوقت بعد لم اجز اقرارهما في هذا قلت فقل عندك في هذا
وقت قال استحسن في القلام تسع عشرة سنة وفي الجارية تسع عشرة سنة وقال ابو يوسف
اما انا فاري فيهما جميعا خمس عشرة سنة بلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو قوله محمد **قلت** ارايت الرجل ياخذ سارقا فيقر بالسرقه عند العذاب وعند الحرب
وعند الوعيد والتملطان هل تقطعه في هذه الحال قال لا اقرار في هذه الوجه باطل
قلت فان قدره التملطان يعني حتى اقربا السرقه وصف ذلك واشبهته ثم قلنا بعد ذلك
مما جبهنا امر في ذلك اوقات استودعتهما اوقات المتاع متاعي والي اخذته لانه متاعي او
قال لي علي هذا الرجل دين فاخذته ليكون رهنا بما لي قال اذا لغوي شيئا فاذكوت ذرات
الحق عنه لانه شبهة قلت وكيف يكون شبهة وقد اقربا السرقه على نفسه ثم ادى هذا
بعده **قلت** ارايت لو قال لم يلجبه احلف ما هذا امتاعي اكنة تخلفه قال نعم فان ابي
ان يخلصه من المتاع له قال نعم قلت وكذلك اذا ادى في هذه المنزلة لم تقطعه اذا ابي
ان يخلصه ايضا قال لم اقطع السارق للبيعة التي دخلت والخسومة قل ابي الرجل اذا ابي
به الامام وقيل ان هذا سارق هل يستحسن تلقيبته فتقول لا تقربا السرقه قال نعم استحسن
ذلك وامارة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ابي بسارق فقال ما اظله
سرق وقد بلغنا عن ابي مسعود الانصاري انه ابي بسارقة فقال لها اسرقت قولي لا
فقد احسن من الامام ان يلقن السارق **قلت** ارايت ان لم يلقنه الامام من هذا شيئا حتى
اقر السارق بالسرقه ايساله الامام كيف سرق وما سرق قال نعم يساله فاذا اقر من ذلك
شيئا يجب في مثله القطع امرته ان يقطع وان اقر بشي لا يجب في مثله القطع ذرات عنه الحد
قلت ارايت اذا كان الشك الشديد الذي يتخوف على السارق الموت بقطعه او كان الحر
الشديد الذي يتخوف عليه فيه فقتل عليه بالقطع ان يري ان يخرجه من بينك
الحر ويكسر البرد قال نعم **قلت** ارايت ان كان لا يتخوف عليه الموت ان قطع امره
له ان يخرجه ايضا قال لا **قلت** ارايت ان مات في السجن قبل ان يقطع وقد قضي عليه لعاقبي
بالقطع انقضى قيمة السرقه ان كان قد استهلكها قال نعم **قلت** ارايت الرجل يور بالسرقه
عند الامام ثم ثبتت عليه ذلك فقتل عليه القاصي بالقطع ثم قتل عليه البيعة انه قتل
رجلا متعمدا فزكوا وعدوا فقتل عليه الامام بالقتل قال بالقتل ويعد عنه القطع
قلت فان قتل في القصاص وقد استهلك السرقه ايجل عليه قيمتها في ماله قال نعم
قلت فان لم يقتل في القصاص ولكن الولي صالحه وعفا عنه حين فقي له بالقصاص ما قطع
قال نعم قلت فهل تضمنه السرقه اذا قطعت فيها قال لا يجمع القطع والتملح **قلت**
اذا ثبت الرجل يقر عند الامام بالسرقه فيقول سرقنا كذا وكذا من فلان بن فلان فقتل عليه
القاصي بالقطع وقضي عليه بالقطع يده اليمني في قصاص ياي ذلك يبدى بالقصاص ويعد
عنه الحد قلت وكذلك لو قضيت عليه بالقصاص في يده اليسري قال نعم قلت وكذلك
لو قضيت عليه بالقصاص في رجله اليمني قال نعم قلت فان اقتص منه الذي قضيت له

ودرنا عنه حد السرقه انقضى السرقه ان كان قد استهلكها قال نعم قلت فان عفا عنه
الذي قضيت له بالقصاص وصالحه علي ذلك حين قضيت له هل تقطعه قال نعم **قلت** ارايت
ان لم يصاب له عند خضرة ذلك ولكن اخذ منه كميلا او خيلت بينه وبينه ومكثا زمانا في ارض
في السلم ثم صالحه بعد ذلك ثم رفع اليدي في السرقه تقطعه فيهما قال اذا كان هكذا او درنا عنه
القطع في السرقه قلت فان قضيت عليه بالقطع في السرقه في يده اليمنى وقضيت عليه في رجله
اليسرى بالقطع في قصاص ياي بما يبدى قال ابدى بالقصاص قلت فاذا قطع رجله اليسرى بخمسة
حتى يبرأ منها لم تقطعه في السرقه قال نعم **قلت** ارايت ان لم تكن قضيت عليه في رجله شيئا
ولكن قضيت بالقصاص في شجرة في راسه او في عينه او في اذنه او مؤنثه هذا ايضا قال نعم
قلت فقال لك حين اجتمع القتل والسرقه ذرات عنه القطع قال لانه بلغنا عن عبد الله بن
مسعود انه قال اذا اجتمع القتل والحد فالقتل ياتي على ذلك كله وبلغنا نحو من ذلك
عن عبد الله بن عباس وابراهيم النخعي **قلت** ارايت اذا اقربا السرقه فقتل يده اليمنى ثم اناك
بعده ذلك فاقربا السرقه اقطع رجله اليسرى قال نعم قلت فان سرق بعد ذلك التقطعه قال لا
قلت لم قال لانه بلغنا عن علي بن ابي طالب انه قال اني لا استحسن من الله تعالى ان لا ادع له يداي
وليستحي بها ورجلا يمشي عليه ما وبلغنا عن قذرة صاحب محمد صلى الله عليه وسلم انه لم يقطع
في ذلك فقال بعضهم مثل قول علي وقال بعضهم يقطع حتى ياتي على قوايمه الاربعة فكان
قول علي والذين وافقوا احب الي **قلت** ارايت اذا قضيت عليه بالقطع في السرقه وقضيت
عليه بالقطع في القصاص لم تعد بالقصاص وتدر بالقطع في السرقه قال لان القصاص حق
من حقوق الناس والسرقه حق من حقوق الله تعالى فلما دخلت هذه البيعة ذرات عنه لانه
بلغنا عن عمر بن الخطاب انه قال ادروا الحد وما استطعتم فاذا وجدتم لسلما يحزنا فادروا عنه
فان الامام ان يخطي به العقوبه من ان يخطي في العقوبة **قلت** ارايت الرجل اذا اقربا السرقه
عند الامام فقال سرق من فلان كذا وكذا فقال فلا ذكبت لم تسرق شيئا هل تقطعه قال
لا قلت لم قال لان صاحب السرقه ابراه **قلت** ارايت ان قال صاحب السرقه هذا المتاع مناك
ليتي لي او قال امرتك بذلك لوقال متاعي كان ودعية عندك او عارية او ماعا كنت بعتك وانك
بالجوار او انا بالجوار وهو متاعي او قال غفبت بينه غميا ولم تسرقه فاذا اقر صاحب المتاع بشي
تمام ذرات الحد عن السارق قلت فان قال ربة المتاع لا يملك ايها السارق او لا ملك
او لا خيك او لا يري ربحه من السارق وهو امرك هذه اهل تقطعه قال لا **قلت** ارايت
السارق ان قال في ذلك كله كذبت بل سرقته منك قال لا اقطع له وان قال هذا الان ربة
المتاع قد ابراه من السرقه قلت فان اقر السارق وادى ذلك ربة المتاع فقتل له القاصي عليه
بالقطع فقال ربة المتاع فقل ان يقطع له والله ما سرقه وانه لمتاعه هل تدراعه
الحد قال نعم قلت لم قال لانه ابراه من السرقه ونعم ان المتاع متاعه وكيف قطعه
في متاعه قلت فان لم يقل هذا ولكنه قال عفوت عنه قال عفوة باطل واقم الحد على
السارق **قلت** ارايت لو كنت امرت بقطعه لبيد فقال صاحب السرقه قد عفوت عنه
قال لا التفت الي قوله ذلك قلت لم قال اذا انتهى من هذه الي الامام لم يكن لصاحبه
عفو بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **قلت** ارايت لو قال شهد سفيدي برب
او قال لم يسرق مني شيئا قط اكنة تدرا القطع عن السارق قال نعم قلت لم قال لا انا كذب

شهوده وقد ابراه من ان يكون سارقا وليس هذا كالذي يقول هو سارق ولكن اعفوه عنه
قلت ارايت الرجل يقر بالسرقة فيقول سرقت من فلان وفلان غائب فساله القاضي ما هي
وكيف سرق واشتد ذلك هل تقطعه والرجل الذي اقر له بالسرقة غائب قال لا اخسن
اذا ادرا عنه ولا اقطعه الا والمقر له حاضرا لا قوي ان ذلك لو قال لم يسرق مني لم اقطعه
قلت ارايت الرجل يقول قد سرقت انا وفلان من فلان كذا او كذا فاقربك لك عند الامام
وصف السرقة واشتد المسروق منه حاضرا معه والذي اقر انه سرق معه غائب
هل تقطعه وهو مال عظيم قال لا اقطعه وادرا عنه القطع الغيبة الذي اقر انه كان
معه قلت لم قال ارايت لو جازك فقال اذا اكل مال معي والمحتاج فباي واقام علي ذلك
البيعة او قال استخلف شخصين فباي ان يحلف اكن تقضي بالمحتاج له وتندم القطع قلت
نعم ثم رجع ابو حنيفة عن ذلك فقال اقطع المضر ولا التفث الى عينية الاخير
وهو قول محمد وقول ابي يوسف **قلت** ارايت من يقر بالسرقة عند الامام
من ولده او والد او ابنة او جدة او ذي رحم محرر هل تقطعه قال لا قلت لم قال
اقبال الدنانير بعض الفقهاء يقول ماله لابييه وقد بلغنا عن النبي واما سوي ذلك
من ذي رحم محرر فاني اجبر بعضهم على نفقة بعض اذا كان ذا حاجة ذمنا او صغيرا
او امرأة ذمنا فكيف اقطعه في شيء اذا كان له حق في وجهه من الوجوه **قلت** ارايت
العبد يقر بالسرقة من مولا او من اب مولا او من ابن مولا او من جد مولا او من
جدة او من ذي رحم محرر مولا او من امرأة مولا قال لا اقطعه في شيء من ذلك
قلت وكذلك المكاتب والمدر وافر الولد قال نعم قلت وكذلك لو شهد عليه به الشهود
قال نعم قلت لم قال لا في ادرا القطع في هذا عن مولا لو كان هو السارق وقبض بمثله
قلت ارايت الرجل يقر بالسرقة من مكاتبه او عبده تاجر عليه دين هل تقطعه قال
لا هو قيقه واما المور بمثله ماله قلت وكذلك لو شهد عليه بهذا الشهود قال
نعم **قلت** ارايت المسلم يقر انه سرق الغريم من بيت مال هل تقطعه قال لا
قلت وكذلك لو شهد الشهود بهذا قال نعم قلت لم قال لا ذله فيه نصيب وقد بلغنا
عن علي بن ابي طالب انه ابي برجل سرق سرقة من المغنم فدرا عنه الحد وقال
ان له فيه نصيب قلت وكذلك لو شهد عليه بذلك ساها ان قال نعم قلت وكذلك لو
سرق قبله منه شيئا او مكاتبه او امر ولد قال نعم لان له فيه نصيبا فلا اقطعهم
في شيء منه **قلت** ارايت الرجل يقر بالسرقة من امرأة ابيه او من زوج ابيه او من امرأة
ابنه او من ابن امراته هل تقطعه في شيء من هذا قال لا قلت لم قال لا في اقطعه في
السرقة من امراته لان بيتها بيته ومناعه متاعه وكذلك امراته ابنة وكذلك كلام امراته
وابنها وابوها وقال ابو يوسف نا اقطع في جميع ما ذكرت غير امراته بعد ان يسرق
ذلك من غير منزل السارق او من ابيه او ابنه وهو قول محمد **قلت** ارايت الرجل
يقر بالسرقة فيقول سرقت انا وهذا القمي هل تقطعه قال لا قلت لم قال لا سرقة
معه صبي فاذا رأت الحد عن القمي دراثة عن الرجل لا لها سرقة واحدة قلت
وكذلك لو اقر بالسرقة مع انسان آخر لا ينطق او معنوه لا يفيق قال نعم قلت
وكذلك لو شهد عليه الشهود بالسرقة قال نعم قلت هذه المجنون والعبي قد عرف

ان الحد يدرا عنه ارايت الاخر لم دراثة عنه الحد قال لا هذا اخر لا ينطق فاعل عنه حجة قلت
ارائت المجنون الذي يحن فيعيق اذا اقر بالسرقة في حال افاقته فاقربني منها في مثل الحد
هل تقطعه قال نعم هو في حال افاقته بمنزلة الصحيح **قلت** ارايت ان اقر في حال افاقته
فقال سرقت وانا مجنون هل تقطعه قال لا لانه انما سرق في حال مجونه قلت وكذلك الرجل
يقول سرقت وانا صبي قال نعم لا يقطع ايضا قلت والافرا في هذا وشهادة الشهود عليه
في ذلك سواء قال نعم **قلت** ارايت الرجل يقر بالسرقة من رجل كافر والسرقة تساوي ما لا يطاع
هل تقطعه فيها قال نعم **قلت** ارايت السرقة ان كانت خافية من محن ونظرها يساوي سرقة
دراهم هل تقطعه قال لا لان اخر حرام فلا اقطع الرجل في شيء من الحرام ولا في الطرف حرام
فلا اقطعه في شيء من الفحار **قلت** الرجل والمارة هما سواء في الاقرار بالسرقة قال نعم تقطع المارة
في كل شيء يقطع الرجل فيه **قلت** ارايت الرجل يقر بالسرقة من صبيها ويكتب عليه بغيرها
ذكر حق ثم يرفع الي الامام هل يقطع قال لا قلت ولم قال لا تقاطع صارت ديننا وامنا على
عليها **قلت** ارايت الرجل يعقب من الرجل فيسرق منه ثم جاءه اللقن فاقرب بالسرقة
عند الامام او شهد عليه الشهود في شيء يجب في مثله الحد فقال السارق هذا مال لي
لهذا الرجل اما هو مال غصبه من غيره او هو مال اكتسبته هل تنتظر الي قوله السارق
في ذلك قال لا ولكن اقطعه ولا التفث الى قوله **قلت** ارايت الرجل يسرق السرقة فيقر بها
فيقطعها الا حرام فيها ولم يجد لها بعينه ما عند السارق ثم ادرا سارقا آخر سرقها منه فاني به
الامام فاقرب بالسرقة او اقر جميعا ان هذا هو المال الذي قطعت يد هذا امية قال اذا كان
هذا هكذا دراثة عنه الحد وادرا المتاع الي صاحبه وليس هذا كالغصب هذا اقطعته فيه
صاحبه الذي هو عنده ولا اقطع في هذه الاخر **قلت** ارايت الرجل يسرق المتاع او يستلم
فيسرقة ابنة او ابوه او ذي رحم محرر منه او امراته والمتاع يساوي ما لا يطاع فيقر السارق
بالسرقة على هذا الوجه او شهد عليه به الشهود هل تقطعه قال لا قلت ولم والمتاع
لرجل غريب ليس للسرقة ومنه وهذا اخفم لهذا قال لا لانه ذو رحم محرر منه فلا يقطع لذلك
قلت ارايت الرجل يطلع امراته واحدة باينة ولم تنتقم عدتها من ثقل امراته في بيت
عليه غير منزل ثم انه سرق منها سرقة فاقربك او شهد عليه الشهود بالسرقة
يجب في مثلها القطع هل تقطعه قال لا قلت لم قال لا لها بمنزلة امراته قلت وكذلك لو
طلقها فلانا قال نعم قلت فان كانت معه في بيته نفقة منه فبسرقة منها شيئا قال لا يقطع
ايضا لانها معه في بيته **قلت** ارايت الرجل يسرق من امراته ولا يرفع الي الامام حتى
يطلعها هل تقطعه قال لا قلت لم قال لا لها لو خافتها وهي امراته لم يقطع **قلت** ارايت
الرجل يسرق من المارة ولا يرفع الي الامام حتى يطلعها فيرفع الي الامام وهي امراته فاقرب
بالسرقة او شهد عليه الشهود هل تقطعه قال لا قلت فان سرق منها وهي امراته لم يقطع
فبانت منه ثم رفته الي الامام هل تقطعه قال لا قلت لم قال لا لها لو خافت وهي امراته
لم يقطع **قلت** ارايت الرجل يسرق من ابنة امكته او من ابنتها او من ابيها او من امها اقطعها
قال لا قلت لم قال لان هو لا ذو رحم محرر منه كهم قلت وكذلك لو سرق من امرأة ابنة
قال نعم وقال ابو يوسف ومحمد اري عليه القطع الا من امرأة ابيه لان البيت بيتا بيه
قلت ارايت الرجل يسرق من امه من الرضاة او من اخيه من الرضاة او من ذي رحم محرر

من الرضاقة فاقرب بالسرقة منه ثم اوشهد عليه به الشهود هل تقطعه والسرقة يجب في مثلها
الحق قال نعم قلت اذ اتيت الرجل اذا نظرت الى فوج امرأة من شهوة او لمستها او قبلها فمضى صلاته
اتصا عليه عذرا ما وابتنها فسرقت بعد ذلك من امها او ابنتها سرقة تقطع في مثل ذلك
فاقرب ذلك او شهد به عليه الشهود هل تقطعه قال نعم الا ترى ان هذا عليه عذرا غير
الرضاقة فاقطعه في السرقة منها وهذا بمنزلة الرضاقة قلت فما لك لا تقطعه في السرقة
من امه او ابنته ولا من ابنتها قال استحسن ذلك لانها بمنزلة امرأة قلت اذ اتيت اطلق
امرأة ثلاثا فسرقت بعد ما تنقضي عدتها من امها او ابنتها او سرقت ابنة من احد من هؤلاء
فاقرب بالسرقة او شهد به عليه الشهود بذلك والسرقة يقطع في مثلها هل تقطعه قال نعم
قلت اذ اتيت الرجل اذا اقرب بالسرقة فاموت بقطعه فمضى اثم امر بطلبه قال لا ولكن ادعه
قلت فلو شهد الشهود بذلك قال اما هذا فاني اطلبه مادام في فوره ذلك قلت ولم كان
هذا هكذا قال لانه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حين امر بوجع ما عن
ابن مالك ذكره في البيهقي عليه وسلم انه كان باره في قليلة الحجة فابطل عليه الموت
فانطلق الى ارض كثيرة الحجة فانطلق في ارض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
خلتم سبيته قلت اذ اتيت السارق اذا اتيت به بعد ذلك والسرقة قائمة بعينها
هل تقضي بها المسروق منه وتزدها عليه قال نعم قلت فان كان قد استهلك ما منه
فيمته قال نعم قلت اذ اتيت الرجل يقرب بالسرقة من الرجل فيقول سرقت من هذا مائة
درهم ثم يقول وهاهنا سرقته من هذا الاخر هل تقطعه قال لا قلت لم قال للبيعة
التي دخلت الا ترى اني قضيت بالبيعة الاولى التي اقرب بها الاول واموت به فعلى اليه
فقد جعلنا دينا فكيف اقطعه فيها قلت فلا يقضي فيها الاخر يعني قال بيا افعلي عليه
بما به درهم اخري قلت فلو لم يقرب هذا ولكن الشهود شهدوا عليه فقالوا انه سرق
من هذا مائة درهم ثم قالوا قبل ان تقضي وهاهنا سرق من هذا قال لا اقطعه
ولا افعلي عليه مني من الدرهم لو احده منهما ولا اقبل منهما درهم للاول لانهم قد
رجعوا فانهم هم على الاخر قلت فلو كان الشهود اربعة فثبت اثبات علي الشهادة
للاول ورجع اثباته فشهدا علي الاخر هل تقطعه قال لا قلت لم قال للبيعة التي
دخلت قلت فهل نفته شيئا قال نعم امنه ماله للاول قلت لم قال لان الشاهدين
ثبتا علي ذلك فلا يجوز شهادة الرابع علي الاخر ولا اقطعه بهما دهما واد ادعي
المسروق منه فقال الاول سرقتني وثبت شاهدان عدلان منته الاول ولم انظر الى
سج من امر الاخر قلت اذ اتيت الرجل بغيره سرقة من رجل مائة درهم ثم جاء آخر
فقال لم يسرقها هذا ولكن انا سرقتها فقال السرقة منه كذبت وكذب الاخر وقال
الاول من الذي سرقتها هل يقطع الاول وقد وصف السرقة وابتنها قال نعم
قلت فان قال صاحب السرقة لم يسرقها وقد علمت فذكرت ان هذا الاخر هو الذي
سرقها هل يقطع الاخر قال لا قلت لم قال لان صاحبها قد ادعى علي الاول فذره
علي الاول براءة الاخر فاذا ادعى علي الاخر لم تقطعه في شيء قد ابراء منه قلت فهل يقطع
الاول ان كنت لم تقطعه قال لا لانه قد ابراء عيني علي الاخر قلت فهل يقرب الاول
السرقة قال لا لان صاحبها قد ابراء قلت اذ اتيت حين قال انا سرقتها فله صاحب السرقة

كذبت ثم قال له فبعتك كذبت انت سرقتها هل نفته شيئا قال لا قلت لم قال لا فبعتك ولا افعلي شيئا
قلت اذ اتيت ان لم يقرب كذبت وكذا الاول قال انا سرقتها فله صاحب السرقة قال لا فبعتك ولا افعلي شيئا
فقال له عدوت فكانت المقالة المينة ومضى علي ما وصفتك هل يقصد واحد منهما قال لا قلت
فهل نفته واحد منهما بالسرقة وهي مستهلكة قال امنه الاخر السرقة ولا امنه الاول الاخر
قد اقربها وعدة صاحبها قلت العيني قد كان صاحبها قد ابراء منه عيني اذ ادعى علي الاول
قال بلي ولكن الاخر اقربها بعد البراءة وعدة صاحبها فلذلك ضمنته قلت فلم لا تقطعه
قال للبيعة التي دخلت فيها والبراءة التي قد كان ابراءة قلت فلو كان شاهدا ان شهدا علي
رجل بالسرقة وادعا ذلك عليه ثم شهد شاهدان اخران على رجل انه سرق تلك السرقة يعني
قصده قهما وادعى ذلك عليه هل يقطع واحد منهما قال لا قلت فهل ينفذ واحد منهما شيئا
قال لا قلت فهاهنا نكضمتني الباب لا ولد السارق قال لا ذلك لان اقربا من السارق ومضى
به الطالب وهذا الباب لسارق يتكره فيه السرقة فلا اقبل عليه البيعة لان المدعي قد كذب
حين ادعى علي الاول قلت فلو ان سارقا اقرب قال قد سرقت من فلان كذا وكذا من المتاع وقال
له فلان كذبت لم يسرقها مني ولكنك غصبته غصبا وانما اردت بها ان تبرأ من الغمان قال
يتبعني في القياس لان يكون عليه شيء لانه قد اذنبه ثم ادعى عليه بعد ذلك قلت فلو قال
السارق سرقت منك كذا وكذا فقال الطالب غصبته غصبا وهو مستهلك هل يقرب السارق
قيمته قال نعم لان هذا الاخير يبرأ من الغمان هل تقطعه في هذا الباب والباب الاول قال لا قلت
اذا اتيت الباب الاول تاخذ فيه بالقياس فبطل عنه الغمان او تاخذ بالاستحسان فنفته
قال بل استحسنه فاضمنه لانه كاذب متعمد وادع القياس فيه قلت اذ اتيت الرجل يقول للرجل
غصبك كذا وكذا فيقول الطالب سرقتني سرقة مني سرقة انت قطعه قال لا لانه لم يقرب بالسرقة
قلت فهل نفته قيمة ذلك الشيء وقد هلك قال نعم قلت وكذا في منته قيمة فالقول فيها
قول له فان ادعى الطالب اكثر من ذلك سألته البيعة قال نعم قلت فهل علي المظالم بين
بانه ان قيمة ذلك الشيء كذا وكذا قال نعم قلت فان خلف لم يكن عليه شيء الا ما قال قال نعم
قلت فان ادعى الطالب فقال قيمة مني كذا وكذا فاني المطلوب ان يجلس اقله بما قاله
الطالب قال نعم قلت اذ اتيت الرجل يقول سرقت من فلان وفلان ثوبا واحدا لرجلين فلي
والاخر حاضري يدعي ذلك الثوب ويخامس فيه هل يقطع فيه قال لا قلت لم قال لان احد
الرجلين غائب لا ادري لعله سيكون معه كذا ما راعه فيه الخ قلت فهل تقضي هذا
بنصف الثوب ان كان قائما بعينه وان كان مستهلكا بنصف قيمته قال نعم قلت اذ اتيت لو كان
الرجلان جميعا شاهدا ان فقال السارق سرقت منكما ثوبا فقال احدهما كذبت لم يسرق
ولكنك غصبته غصبا او قال استودعناكه وديعه او قال اعزناكه او قال هو ثوبك لا حق
لنا فيه لا يقطع في شيء مما ذكرنا قال نعم ويقضي بنصف الثوب لهذا الذي يدعيه او بنصف
قيمته ان كان مستهلكا قال نعم قلت فان قال غصبت غصبا فنفت به لهما جميعا قال نعم
قلت وكذا في لو قامت البيعة انه سرق من هذين الرجلين ثوبا واحدا فما يقول
هذه المقالة التي ذكرنا او غاب هل تقطعه في شيء من هذا قال لا قلت فهل تقضي الذي
يدعي السرقة بنصف الثوب او بنصف قيمته ان كان مستهلكا قال نعم قلت والغائب ايضا
اذا جاء فادعي السرقة فمستله بمثل ذلك قال نعم قلت ولم لا تقطع السارق وقد شهد

لم يبلع عشرة دراهم كل رجل فلذلك دلت عنهم الحجة قلت فهل تضمنهم المالك اذا دنا عنهم الحجة
قال نعم قلت فهل تضمن منهم فيما اصابوا من قتل او جراحة عمدا قال من قتل منهم دفع الى
اولياء القتل ان شاؤوا قتلوه ولا شأوا عفووا عنه ومن جرح منهم دفع الى صاحبه فان استطاع
ان يقتل منهم اقتص والى كاذب عليه الارش في ماله قلت فان قطعوا الطريق في مصر من الامصار
او عديتهم من المداين فقتلوا واخذوا الاموال فاخذوا واورقوا الى الاماير هل تقطع ايديهم
وارجلهم قال لا لان هؤلاء لم يقطعوا الطريق فلا قطع عليهم ولكنه ينظر من قتل منهم
قتلا يدفع الى وليه ويقتله ومن جرح منهم جراحة يدفع الى صاحبه فيقتل منهم من كان
يستطاع فيها العصا من وان لم يستطع كاذب عليه الارش في ماله ويؤجج من بقي منهم من لم يقبل
عاقبته ويستودع من السجين حتى يجد ثوابه قلت فهل تضمنهم الاموال ان كانوا قد استهلكوها
قال نعم قلت فان قطعوا الطريق بين الكوفة والحيرة على بعض من يذهب من الكوفة الى الحيرة
او من الحيرة الى الكوفة كيف حكم فيهم قال الحكم فيهم كالحكم في الذين قطعوا الطريق في جوف الكعبة
قلت فهل تقطع ايديهم وارجلهم ويقتلهم اذا قطعوا الطريق في غير مصر على المسافرين فقتلوا
او اصابوا الاموال قال نعم قلت فان كانوا في مصر او بين قريتين فقطعوا على اهلها وقتلوا
اهل قريتين ليسوا بمسافرين فالحكم فيهم كالحكم في الذين قطعوا الطريق في جوف المصر قال نعم قلت
ان ايت ابي ذر المسافر بين يثايب في غير مصر في منازله ولا في مدينة فكأنهم قتلوا منهم
واخذوا الاموال فالحكم فيهم كالحكم في الذين قطعوا الطريق قال نعم قلت ان ايت قومكا
مسافرين جميعا نزلوا منزلا في قرية فاغار بعضهم على بعض فقتلوا واخذوا المالك كيف الحكم
في هؤلاء قال الحكم فيهم كالحكم في الذين قتلوا ذلك في مصر قلت لم قال لانهم معهم في قرية اما الحكم في
هذا ان يقتل من قتل وان يقتل من جرح وان يقتل من اصابوا الاموال ان كانوا قد استهلكوها وليس عليهم
قطع قلت فان نزل رجل منهم في بيت او فسطاط واغلق عليه بابا ومنع من اعطاه فجاره وجعل من صاحبه
فقتل عليه بيته فسرقت كيف حكم فيهم قال الحكم فيهم كالحكم في السارق قلت وكذلك الرجل
لوسرق من فسطاط سبيا قال نعم قلت ان ايت الرجل يقطع الطريق فيقتل ويصيب المالك في
به الامام وهو قطع اليد اليمنى كيف الحكم فيهم قال يقطع رجله اليسرى ويقتله او يصلبه
قلت فان كان القاطع في يده اليسرى ويده اليمنى صحيحة قال لا تقطع يده الباقية ولا رجله
ولكنه يقتل او يصلب قلت فان كان اقطع الرجل اليسرى ويده اليمنى صحيحة قال لا تقطع
يده اليمنى وتقتله او يصلبه او يقطع رجله اليسرى قلت فان كان اسلحته اليمنى ولا يتنفع بها قال
اقطعه وتقطع رجله اليسرى قلت فان كان صحيح اليمنى وكانت الشمال سلا لا يتنفع بها
قال لا يقطع شيئا من يديه ولا رجله ولكن يقطع يده اليمنى صحيحة والسلاح سلا لا يتنفع بها
اليمنى لا يتنفع بها قال نعم قلت فان كانت الرجل اليمنى صحيحة والسلاح سلا قطع يده اليمنى
ورجله اليسرى وقتله او صلبه قال نعم قلت فان كان صحيح اليدين والرجلين ثم قطع الطريق
قتل واصاب الاموال ولكنه قتل بعمدا او بجرا وبه خفف رجله حتى قتل كيف حكم فيهم
قال تقطع يده ورجله ويقتل او يصلب قلت وانما قتل بغير سلاح قال السلاح هاهنا وما
ذكرت سوا الامري انه يقطع يده ورجله قلت ان ايت الرجل يقطع الطريق على الرجلين فيقتل
او ياخذ الاموال واخذ الرجلين ابوه وهما سريكان هل يقطع يده ولا رجله
ولكنه يقتل قلت ولم يذكر عنه الحد قال لان احدى الرجلين ابوه ولو سرق من ابويه شيئا

لم اقطعته قلت وكذلك ان كان احدهم اخاه او ذا رحم محرمة او شريكا له معاونة قال نعم
قلت ان ايت الرجل يقطع الطريق فاصاب المالك وقتل شهده عليه شاهد بدينه معاينة وشهده
عليه اقراره ذلك هل يجزئ شهادتهما عليه ونفي الحكم فيه قال لا لانه اختلقت شهادتهما
قلت ان ايت لشهدهما عليه جميعا بالمعاينة وكانا غير عدلين ان يجزئ شهادتهما عليه قال لا
قلت فان كانا محددين في قذف او عيدين او من اهل الذمة فشهدوا انه قطع على فاسق
اهل الذمة الطريق او مسلمين والقاطع مسلم قال لا يجزئ شهادتهما قلت فان كان القاطع من
اهل الذمة ان يجزئ شهادته الذميين عليه اذا كانا لا يتهمان في شهادتهما قال نعم وامر
الحكم عليه قلت ان ايت ان كان الشاهدان مسلمين ولكنهما قالان شهدا انه قطع على فاسقا
وعلى اصحابنا هو واصحابه فاخذوا اموالنا هل تجزئ شهادتهما ونفي فيه الحكم وهما شريكان
اصحابهم قال لا لانهما ليسا شهداء ان لا تقبل شهادتهما فان شهدا انه قطع على غيرهما واخذوا
الاموال فكان المقتول الذي اخذ ماله اباهما او اباهما هل تجزئ شهادتهما على هذا
قال لا قلت فان كان الذي قتل واخذ ماله من عرض الناس له ولي يعرف او ليس له ولي يعرف
فشهدا عليه انه قطع الطريق عليه واخذ ماله هل تجزئ شهادتهما قال نعم واقطع يده
ورجله واقتله او اصلبه ولا اقل ذلكنا لا يحضر من الخصم قلت ولا تنظر الى من اولى
قال لا انما هذا الى الاماير قلت فان كان هذا ليس عندك الى الولي منهم ينتمي فلم لا تجزئ
شهادتهما لا يجزئهما قال لا ان اباهما بمنزلة انفسهما فلا يجزئ شهادتهما قلت ان ايت اهل الذمة
اذا قطعوا الطريق على المسلمين فقتلوا واصابوا الاموال فالحكم فيهم كالحكم في المسلمين
قال نعم قلت وكذلك لو قطعوا على اهل الذمة مثلهم قال نعم قلت ان ايت القبي وقدر
راحق الحارم ولم يجزئهم فقطع الطريق واخذ المالك هل تقطع يده ورجله وتصلبه قال لا
قلت لم قال لانه لم يجزئ عليه الاحكام قلت فهل تضمنه المالك ان كان قد استهلكه قال
نعم قلت فهل تجزئ الذمة على عاقبته فيما قتل قال نعم قلت ان ايت القوم يقتلوا
الطريق في دار الحرب على ناس من المسلمين او من اهل العهد فاخذوا فاقب لهم الاماير في دار
الاسلام هل نفي عليهم الحكم قال لا لانهم قتلوا ذلك في دار المسلمين واحكامهم لا تجزئ
عليهم هناك قلت ان ايت القوم من اهل البغي يجارون المسلمين ويعلمون على طاعة
من الارمن يكونون فيها فيقطع قوم الطريق من اهل الذمة او منهم على اناس من اهل الذمة
او من المسلمين فاقب لهم امام اهل البغي فعني عليهم بالاموال وحكم عليهم بغير عدل
فلما ظهر عليهم فيهم امام اهل العدل ايمنى عليهم الحكم كما يميني على من يقطع
الطريق قال لا لانه قد حكم فيهم غيره وقلوا ذلك حين فعلوا واحكامهم لا تجزئ عليهم
قلت ان ايت قوما يعطون الطريق فيرفعون الى القاضي وقد قتلوا واصابوا الاموال
وكان من راي ذلك القاضي ان يضمنهم الاموال فذهبهم الى اولياء القتل فصلحوا على
الدييات ثم رفعوه بعد ذلك الى قاضي آخر يميني فيهم الحكم كما يميني على من يقطع
الطريق قال لا قلت لم قال لانه قاضي آخر فقيع عليهم وقد صالحوا او قاضي عليهم فاذ
فادركتهم الحد لذلك قلت ان ايت قوما قطعوا الطريق فاصابوا الاموال وقتلوا وقتلوا
عليهم البينة بذلك ونكروا وامر القاضي فيهم بقطع الايدي والارجل والقتل فرفعوا
الى السجين حتى يميني ذلك فيهم فادخل رجل من اهل السجين فقتل منهم رجلا هل عليه

شيء قال لا لانه قد قضي عليه بالقتل وهذا للمسلمين اقامة رجل من المسلمين فليس عليه شيء
قلت وكذلك لو قطع يده ورجله وقتله قال نعم قلت وكذلك لو قطع يده ولم يزد علي ذلك قال نعم
قلت وان كان قطع رجله فقطع يده ويقتل ويصلب قال نعم قلت ولا بد بان يمضي فيه تمام الحد
وتحريمه كما تحريمه على من يراه قال نعم قلت اذ اتوا الي القاضي فخطا القاصي فقطع يده اليسرى
او رجله اليمنى هل تزي عليه شيئا قال لا قلت فان كان الامام هو الذي اخطا وامر بذلك قال ليس
عليه شيء ايضا الا تزي انه يقتل فيأتي القتل علي ذلك كله قل اذ اتى الرجل ياتي الامام فيقير
انه قطع الطريق واحدا الاموال فيقرب ذلك مرة واحدة ايحب عليه من الحكم ما يجب علي قاطع الطريق
ويقطع يده ورجله ويقتل او يصلب قال نعم قلت فاذا اقر انه قتل ولم يأت بما لا يقتل قال
نعم قلت فان اقر انه اخذ ما لا ولم يقتل فقطع يده ورجله من خلاف قال نعم قلت فاذا اقر
بشيء من ذلك فمعتش علي ذلك ونسأل عنه كيف صنعت وما ذكرك وما اخذت قال نعم قل
فان اقر بشيء من ذلك يجب فيه الحد ايضي فيه الحد قال نعم قلت فان اقر مرة واحدة اقتص عليه
الحد قال نعم قلت فان رجع عن اقراره قبل ان يمضي فيه الحد اذ اعنه الحد قال نعم قلت
فهل تضمنه المال قال نعم قلت فان اقر بقتل ولولي القتل ان يقتله وان حمله قال نعم قلت فان
اقتص علي هذا الحد او علي انسان شهد عليه الشهود فقطع هل تضمنه المال مع الحد قال لا
قلت واذا درأت عنه الحد ضمنه المال قال نعم قلت ولا يجب علي من قطع الطريق واخذ المال
القطع الا ما يقطع في مثله السارق قال نعم قلت وكل شيء قطعت في السرقة فانك تقضي فيه الحد علي
قاطع الطريق وكل شيء درأت عنه الحد في السرقة فانك تدرك الحد فيه علي قاطع الطريق قال نعم
قلت وما لك لا تقطع في اقل من عشرة دراهم قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم او دينار وبلغنا عن علي بن ابي طالب عليه السلام
مسعود كذلك قلت فان قطع الطريق واخذ دينارا او هولا يساوي عشرة دراهم اتقوا عليه
الحد قال لا قلت لم قال الحد الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك
اللقوا اسرق دينارا لا يساوي عشرة دراهم قال نعم لا افطعة قلت اذ اتى الذي يقطع الطريق
لم يقطع يده ورجله وصلبته قال لا الا الذي بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال اذا قطع
الطريق فقتل واخذ المال فقطع يده ورجله من خلاف وقتله الامام او صلبه فاذا قتل
ولم يأخذ ما لا قتل واذا اخذ المال ولم يقتل فقطع يده ورجله من خلاف واذا اوقع
عليه طلب فهذا انفيه من الارض وقال ابو حنيفة اذا قطع الرجل الطريق وقتل واصاب
المال فقطع يده ورجله وقتله او صلبه فاذا قتل ولم يأخذ ما لا قتل واذا اصاب المال ولم
يقتل فقطع يده ورجله واذا لم يبقدر عليه طلب فهذا انفيه عن الارض محمد بن ابراهيم بن
اطاة عن عبيدة العوفي عن ابن عباس انه قال اذا اخذ المال وقتل مصلب واذا قتل ولم
يأخذ ما لا قتل واذا اخذ المال ولم يقتل قطع وقال ابو يوسف ومحمد ناخذ بقول ابن
عباس قلت اذ اتى الرجل اذا قطع الطريق واخذ المال لم يترك ذلك واقام في اهله زمانا
هل يقضي الامام عليه الحد قال لا قلت لم قال لانه ترك واجي عليه زمان قلت فهل تضمنه
المال قال نعم قلت فماذا انك لا تقضي الحد علي هذا وعلي السارق والذاني وعلي السارق
اذا اتيت به بعد من ما قال بلغنا عن عمر بن الخطاب انه قال ايما قوم شهدوا علي رجل
بحد ولم يشهدوا عليه عند حضرته ذكرك فاما شهدوا علي ظعن واذا اتى علي ذكرك مات

وتاب الرجل استغفرت ان ادرا عنه الحد قلت اذ اتى الرجل يقطع الطريق فيشبه عليه الشهود ما قرا به
وهو حجة ذلك هل تقضي عليه الحد قال لا الا تزي انه لو اقر عند الامام بذلك بوجه عنه ومحمد بن
عنه الحد قلت اذ اتى القوم ليقطعون الطريق علي قوم من اهل الحرب مستأمنين في دار الاسلام
فقتلوا وامسكوا الاموال هل تقضي عليه الحد قال لا ولكن امنهم بالمال وامنه من دية القتل
واوجهه من عقيقة قلت لم لا تقضي عليه الحد قال لان الذين قطعوا عليه من اهل الحرب
فلذلك درأت عنهم الحد قلت اذ اتى الرجل يقطع الطريق ولا يصيب مالا ولا يقتل احدا كيف
الحكم فيه قال يوقع عقوبة وليستودع السجن حتي يجد ثوبه وليس عليه الا ذلك قلت فان كان
خرج جرحا لم يستطاع فيها القصاص فقتل منه قال نعم قلت وان كان لا يستطيع القصاص
فيه اخذ الارض قال نعم قلت اذ اتى الرجل من اهل الذمة يقطع الطريق فقتل واخذ المالا
الي به الامام واسلموحي الي به الامام اذ اعنه الحد لاسلامه قال لا ولكن اقيم عليه الحد
وتقطع يده ورجله ويقتله او يصلبه قلت اذ اتى القوم بقتل ذمة الطريق علي القافلة
الخطية فيهم المسلمون واهل الذمة الحرب واخذوا مالا فقتلوا فيهم الحد والحكم قال نعم
قلت ولا تدرك عنهم شيئا من ذلك لكان اهل الحرب قال لا قلت اذ اتى اهل الذمة فقتلوا اهل
الحرب واخذوا مالا لم يقتلوا من المسلمين ولا من اهل الذمة احدا ولم يأخذوا مالا
ايما فاعلم الحد قال لا لا فاعلم اصابوا اموالا اهل الحرب فقتل تضمنهم اموالهم وامام
قلت اذ اتى اهل الحرب اذا استامنوا لم يكونوا بمنزلة اهل الذمة قال ليسوا بمنزلة اهل الذمة
اي لا اصنع عليهم الجزية واحل عنهم فحسوا الي دينارهم واخذوا العشر من اموالهم ولا اخذ من
اهل الذمة من ذلك ولا يصيب بمنزلة اهل الذمة قلت اذ اتى الرجل يقطع الطريق فيقتل ويصيب
المال فلما اتى به الامام وفتي عليه بالحد اخبره قال تبارك عليه الحد اخبره ولم يجرم قلت
وكذلك السارق والذاني قال نعم قلت وكذلك لو اخبر بعد ما يفتي به الامام قبل ان يمضي
عليه الحد قال نعم قلت اذ اتى الرجل يقطع الطريق فقتل واخذ المالا فاحذر الي به الامام
تخبيته الامام حتي ينظر في امره فقتله رجل قبل ان يثبت عليه ثم قامت عليه البيينة
بما صنع هل يقتل ذلك الرجل قال نعم قلت لم قال لانه قد قتل قبل ان يمضي فيه الامام
شيئا قلت فان كان القاتل هو ولي المقتول وقد اقام البيينة انه قتل وليه وتركوا هل
يقتله قال لا اما اخذ بحقه قلت اذ اتى الرجل يقطع علي ابن عمه علي بن خاله وعليه
قراءة منه وليس يدي مخرج من ماله فاصاب مالا هل تقطع يده ورجله قال نعم قلت
وكذلك لو سرق منه وهو مقيم في المعرك قال نعم قلت فان كان ذا حرم محرم في الوجهين جميعا
فانك تدرا عنه الحد قال نعم قلت اذ اتى الرجل يقطع الطريق ولم يقتل ولم يصيب مالا
ولكنه قطع الطريق فاخذ هل يحكم قال لا قلت فهل يحبس حتي يجد ثوبه قال نعم

تم كتاب السرقه بكون الله
وحسن توفيقه والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين
وسلم

اولئك من هذه الخرافات والاطاكن لم هذه الميتة والاطاكن لم هذا الخنزير كان عندنا في سعة من ذلك
وكذلك فقي العين وكل عضو من الاعضاء من قطع اذن او اصبع او نحو ذلك ولو قالوا لعلنا
ذلك اولئك من مائة سوط كان عندنا ايضا في سعة من الدخول في ذلك وكذلك كل منسوب
اقل من مائة سوط يخاف منه تلف او ذهاب عضو من الاعضاء فان قال المسلط منهم لاضررتك
سوطا او سوطين او ثلثين هذه الخرافات والاطاكن لم هذا الخنزير واهذه الميتة لوسيعه
عندي اكل ذلك ولا شربه وكذلك كل منسوب من نحو هذا لا يخاف منه تلف ولا يمتنع عنه نافي الفرس
حد يحد الكرم ما وصفت لك مما يخاف منه تلف النفس والذهاب لعضد لا يمتنع عليه اكثر
الراي وقد وقت بعضهم فقال ادني الحد وادني سوطا فان لم يقدربا قل من ذلك
فليس ينبغي له ان يقدم على ذلك وان لم يقدربا او باكثر منها فليقدم وما في قول محمد
فهو على ما يقع في نفسه فرب رجل يخاف التلف على نفسه او على بعض اعضاءه في اقل من
اربعين سوطا ورب رجل لا يخاف ذلك فهو عندنا على ما يقع في القلب من ذلك وكذلك
هؤلاء اللصوص لو كانوا لم ينطروا مصر ولكنهم اخذوا رجلا في طريق من طرق المسلمين
ففعولوا هذه واخذوه في مصر في دار لا يقدم فيها على غوث كان بمنزلة ما وصفت لك
من اللصوص الاولين في جميع ما وصفت لك ولو ان هؤلاء اللصوص غير المتأولين الذين
وصفت لك الظاهر بن علي مصر او غيرهم قالوا لعلنا لعلنا في سجن سنة او ثلثين
هذه الخرافات والاطاكن لم هذا الخنزير واهذه الميتة او قالوا لنقيده نك مع ذلك ابدا فلا
نخرجك من السجن حيث تفعل ذلك لم يمنع له ان يفعل هذا لانه لا يخاف من هذا قتل نفس
ولا غيره ذلك اذا كان لا يمنع من كفاهم ولا شرب فان قالوا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
فليس ينبغي له ان يفعل ذلك حتى يحجب من اجتمع امثر يخاف منه التلف فاذا جاء ذلك فلا بأس
بالذلك وشربه وانما يقاس الاكراه في ذلك بالضرورة في هذه الاشياء فكما يجوز المضطر
الذي يخاف على نفسه من العطش والجوع ان يشرب الخمر اذا كان يورث عطشه وبياك الميتة
ولم الخنزير ليرد جوعه فكذلك الاكراه ولو انه خاف ان يذهب بصره من العطش او يعطب
بعض اعضاءه ويسلم نفسه في موضع الضرورة لم يكن ياكل ذلك ايضا ويشربه في الضرورة
باسا كما لا بأس به في الاكراه فكل شيء جاز له فيه شرب الخمر واكل الميتة او اكل الخنزير
من الاكراه فكذلك يجوز له فيه عندنا الكفر اذا اكره عليه وقلبه مطمئن بالايمان قال
وبلغنا عن ابن مسعود انه قال ما من كلام اكرم به يد راعي من بيتين بسوط عند ذي
سلطان الا كنت متكلما به محمد قال اخبرنا به لك مهرا بن ابي عمر قال حدثنا ابو
حيان التيمي عن ابيه عن الحرب بن سويد عن عبد الله بن مسعود وانما نضع هذا من
عبد الله بن مسعود على التخصيص منه فيما فيه من الالام الشديدة وان كان سوطين ظاهرا
ان يقول ان السوطين الذين لا يخاف منهما تلف ولا وجع لا بأس بان يكفر بانه لما كانتهما
فهذا لا يجوز عندنا ان يقال على عبد الله بن مسعود ولكن هذا عندنا من عبد الله بن
مسعود سببه بالمثل يريد به التخصيص فيما وصفت لك ولو ان هؤلاء الذين ذكرت لك
من اللصوص الغالبين او غيرهم قالوا ذلك لرجل في بعض ما وصفتنا والرجل يرى انهم
لا يقدمون عليه بذلك لم يجوز هذا لانه هذا انما يجوز للانسان على قدر ما يقع في قلبه
فان وقع في قلبه ان القوم يقدمون بما يهددونه به وفعل وان كان الواقع في قلبه ان القوم

لا يقدمون عليه بما قالوا فليس يشعرون ان يقدم على شيء من ذلك ولو ان رجلا اكرهه هؤلاء اللصوص
الغالبون بشي مما وصفت لك من قتل او قطع عضو او استعلاءك فقالوا لعلنا لعلنا ذلك بلك ولتقرن
لهذا الرجل بالغريم فاقوله بذلك فلا قرار باطل وكذلك لو قالوا لعلنا لعلنا مائة سوط او
لتقرن له بالغريم فاقوله بذلك فلا قرار باطل وكذلك لو قالوا لعلنا لعلنا حتى نقول لوليتك
حتى تقوله فاقوله فلا قرار باطل ولا يشبه هذا ما في الحقيس والتقييد ما وصفت لك قبله من
شرب الخمر والالم الميتة وغير ذلك لان ذلك انما يعمل بالضرورة وهذا يبطل بالاكراه وان لم يكن فيه
ضرورة محمد قال اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القسم بن عبد الرحمن عن
شريح انه قال القيد كره والوعيد كره والضرب كره والسجن كره محمد قال اخبرنا عباد بن
العوام قال اخبرنا ابو اسحاق السبيعي عن علي بن طلحة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال
سمعت عمر بن الخطاب يقول لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
ولو كانوا قالوا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
عبدك ولا تخاف اكثر من ذلك فاقوله بها كذا لا قرار جائز وليس هذا باكراه الا ترى انهم لم يوافقوا
لنظر في كل طريقة اولئك منكم اولئك منكم فاقوله بالغريم فاقوله كان الاقرار جائزا ولو لم يكن
هذا الاكراه فان قال قائل فما الوقت في الضرب الذي يكون اكرها قيل لما يجد منه الام
السديدة وما يخاف منه تلف النفس وتلف بعض الاعضاء وما الحس والتقييد فليس فيها
ايضا عندنا حذر ولكن على ما يجي منه الاغتنام المكين بالحس والتقييد ولما نعرف
من هذا الحديث لا يزد عليه ولا ينقص منه وذلك على ما يري الى اكره اذا رفع ذلك اليه فادري
انه كره جعله كرها وما يري انه ليس بكن الزمعة فيه الاقرار ولو جعلنا اليوم الواحد
من الحقيس والتقييد كرها لم نجد بدا من ان نقول ان قال له ابعك الي ان تقوم من مجلسي
ان هذا كره او قال له ان لم تقوله جعلت هذا القيد في رجلك فمرا نزع حجب احمله ان
هذا كره فهذا وشبهه يقع ان يكون كرها فالامر فيه على ما وصفت لك فان قالوا لعلنا لعلنا
اولئك منكم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم
علي ان فقد اكرهه علي فل منجها فان اكرهه علي ان يقر له بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم
لزمته ان وتبطل عنه الف وان اكرهه علي ان يقر له بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم
وكذلك اذا اقر له بصنف غير ما اكرهه عليه جاز الاقرار لانهم لم يكرهوا علي الذي اقر له
وان اكرهه علي ان يقر له بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم فاقوله بالغريم
هذا الاقرار كله باطل في قياس قول الجعفي وان اكره الغائب الذي اقر له فقه ان يكون
هذا شريكه في هذا واقر به شريكه فهو مستوفى وما في قول محمد فان قال الغائب الذي
اقر له فقه هذا الاجل قد صدق المقت والمال بينهما فمقت بطل اقرار المكره كله لان المقت
لغايب لا يأخذ شيئا الا شركة فيه الاخذ وان قال المقت له الغائب في علي المقت فقه هذا
المال وليس بيني وبين الذي اكرهه علي الاقرار له شركة بخلاف المقت الذي اقر له
الغائب وبطلان النصف الذي اقر به للاخذ الذي اكرهه علي الاقرار له ولا اكرهه علي
ان يجب جاريته هذه لفلاي ويدفعها اليه او لم يدكرها فدفعها ففعل ودفعها
الي فلا فاجبة باطل لا تجزئ وكذلك لو اكرهه علي البيع والامع فان اكرهه علي
هبة جاريته لعبد الله فهو عبد الله ولا يدعي شيئا ونفسها عينا باسرها جازت

حكمة زيد وبطلت حكمة عبد الله ولو اكرهه علي هبة الف درهم لعبد الله فوجهها حكمة لعبد الله
 ولزيد ودفعها اليهما بطلت الهبة لقاضي فقول اني حقيقة لان هذا لهما يقسم وقد وهبه لانيون
 غير مقسوم وقال محمد الهبة ايضا عند دي لا تجوز في نصفها لالف التي لزيد ولا يما وهبه
 الله لان هبة عبد الله وان كان قد ملكها فقد كان وجب لمصاحبها بقضها فادي لعقبتها بطلت
 الهبة لان الذي ان رجلا لو اشترى دارا وهه وشفعيها ورجل اخر غاب فقضها المشتري
 فوجهها الرجاء وقضها منه ثم حضر الشفع الغائب فاحذ بقضها بالشفعة بطلت الهبة في
 النصف الاخر لان الشفع الغائب قد كان له ان ينقض الهبة في النصف اول ما وقعت الهبة
 وكذلك لو ان رجلا وهب لرجل دارا وقضها منه علي ان يعوضه من نصفها اخر وقض ذلك
 كان قد ملك الدار كلها وتنفق الهبة كلها النصف الذي اشترط فيه العوض والنصف الاخر
 قال وسعت محمد قال لو ان رجلا وهب لرجل دارا في مرضه وقضها منه ولا مال للمريضها
 ثم مات الواهب نقض القاضي الهبة في الثلثين وبجاءت الهبة في الثلث لان الموقوف له وقد
 كان ملكها كلها هبة صحيحة وان نقض ثلثها بعد موته الواهب ولو انم اكرهه حتى وهب
 جاريته له لرجل واكرهه علي دفعها ففعل وقضها الموقوف له فاعتقها جازية متعة وغير المتفق
 قيمتها لانه قد ملكها ولو اكرهه لم يملكها ما جازيتها وكذلك لو اكرهه كانت مديونة وغيره
 في حقه المصاحبه وكذلك لو وطئها فولدت منه او علقته منه كانت امرا ولد وغيره قيمتها
 لمصاحبها وان سا المكن في هذا كله رجع علي اللصوص الذين اكرهه بقيمتها في هذه الوجوه
 كلها اذا اكرهه بقتل او تلف ويترك الموقوف له فان ضمن الذي اكرهه القيمة رجع علي الموقوف
 له لعل لان الذي اكرهه انما من حين قبض الموقوف له الجارية والهبة كانت قبل ذلك فلا يكون
 واهبا وان ضمن بعد وقوع الهبة وان ضمن الموقوف له لم يرجع علي الذي اكرهه بشي وانما
 الذي اكرهه علي الهبة والدفع بمنزلة غاصب غصبه الجارية فدفعها الي رجل فاستهلكها
 الرجل فلم يضمن منه ان يضمن ايتماسا وكذلك اذا اكرهه علي البيع والدفع حتى يبيع
 ويدفع فالببيع باطل فان قبضها المشتري فاعتق او براء او وطئها فخلت منه لم يكن لمصاحبها
 عليها سبيل وكان لمصاحبها ان يضمن ايتماسا قيمة جاريته فان ضمن الذي اكرهه القيمة
 كانت له القيمة علي المشتري لانه انما ضمن القيمة بالدفع بعد البيع ويسلم الجارية للمعتق
 او المدبر والواطي القيمة حاسبة بالثمن ان كان قبضته منه واعطاه بقية القيمة ولو ان
 المكرهه جاريته او باعها ودفعها وقبض الممن وهه مكن علي ذلك فباعها الموقوف له
 او المشتري من آخرها وههها وقبضها الموقوف له او تصدق بها وقبضها المتصدق بها
 عليه او كانتا كان لمولي الجارية ان ينقض ذلك كله حتى ياخذ جاريته حين ما وجدها
 وليس من بشي يكرهه عليه الانسان الا هو يرد الاماري فيه عتق او تدبير او ولادة او
 طلاق او نكاح او فدر فان هذا يجوز في الاكراه ولا يرد فان اعتق الجارية المشتري الاخر
 او الموقوف له الاخر والمتصدق عليه او براء او وطئها فولدت منه جازيا ماسع
 من ذلك وكان مولي الجارية بالخيار ان شاء من الذي اكرهه قيمتها ان كان اكرهه بقتل
 قتل او ضرب يخاف منه تلف وان شاء من الذي اخذها منه وان شاء من الذي اعتق او
 براء او وطئها فخلت منه فاليوم ضمنه لم يرجع علي صاحبها بشي الا ويخلف بين
 ان ضمن الذي اكرهه رجع بالقيمة علي المشتري الاول وان ضمن المشتري الاخر رجع بالنقص علي المشتري

الاول واخذ المشتري الاول الثمن من مولي الجارية وان كان اعطاه منها فلان الذي اكرهه قالوا
 له لعتقك او لستعتك او لتعقدك حتى تبين جاريته من هذه الرجل بالف درهم وقيمة ما ضمن
 الف فباعها منه باقل من الف درهم كان القياس في هذا ان البيع جائز لانه باع باقل ما اقره به
 واما في الاستسكان والبيع باطل لا لغيره حين اكرهه علي ان يبيع بالف فقد اكرهه علي
 اقل من ذلك ولو باعها اياه بالف درهم او بثلاثة الا في درهم لم يكن هذا اكرها لانه
 باعها باكثر مما اكرهه عليه ولو اكرهه علي ان يبيعها اياه فوجهها المفاضلة ولو
 اكرهه علي ان يقر له بالف درهم فوجهها له الف درهم جاز ذلك ولو اكرهه علي بيع جاريته
 ولم يسمو له احد فباعها من انسان كان البيع باطلا ولو اكرهه علي بيع جاريته فوجهها
 علي ادائه ولم يذكروا للمجارية بشي فباع جاريته ليؤدي ذلك المالك فاعطاه
 باطل فالبيع جائز لا لغيره لم يكرهه علي بيع ولو اكرهه بالمال واكرهه علي بيع الجارية
 حتى يستوفوا المال فباع الجارية كان البيع باطلا ولو اكرهه علي ان يبيع جاريته من فلان
 بالف درهم فباعها منه بغيره الا لغيره كان القياس في هذا ان البيع جائز وفي الاستسكان
 البيع باطل لان الدناير والمدبره شي واحد في البيع ولو اكرهه علي ان يبيعها بالف درهم
 فباعها بغيره من العوض اقل قيمة من العوضه او اكثر من ذلك او بخلطة او بشي مما
 يكال او يوزن غير الدراهم والدنانير فذلك جائز لان الذي ان الرجل اذا باع جاريته بالف
 درهم فباعتها منه لم يجز ان يشتريها باقل من ذلك الدنانير وجاز بغيره ذلك من العوض
 فجعلت الدراهم والمدة دنانير فاشي واحد **باب** من الاكراه على التناق

والطلاق والنكاح وغير ذلك ولو ان رجلا اكرهه لمؤمن غا لنون علي مصر من الامتصاير
 لم يضمنه بنوعه بقتل او تلف عتق علي عتق عتقه كان العتق جائزا لا يرد ولا سعا
 علي العتق فان اخذ المولي الذي اكرهه ففعله الي القاضي واذا ان يضمنه قيمة عبده باكره
 اياه علي عتقه فان القاضي يضمنه القيمة للمولي ويكون المولي الذي ان يضمنه باكره
 شهيد على رجل انه اعتق عبده فاعتقه القاضي عليه ثم رجعا منها فبعت له او كان المولا
 للمولي ولا يبطل المولا ضمان القيمة فذلك المولا في الاكراه ولا يبطل ضمان علي الذي
 اكرهه وان كان المولا قد ثبت من المولي ولو ان عبدا بين رجلين اكره احد ما يتوعد بقتل
 او قطع او ضرب يخاف منه تلفا حتى يعققه فاعتقه كان عتقه كله في قوله اي يوسف محمد
 والمولا للمعتق وقال محمد فان كان الذي اكرهه علي العتق مؤسرا ضمن قيمة العتق بينهما
 نصفين وان كان معبرا ضمن نصف قيمة العتق والذي اكرهه علي العتق وليس علي العتق في نصف
 قيمته للمريكة الذي لم يكره علي العتق ولا يجمع واحد منهما علي صاحبه بشي وكذلك هذا
 في قياس قوله اي حبيفة الا في خضلة واحدة اذا كان الذي اكرهه مؤسرا فان ساء الشريك
 الذي لم يكره منه نصف قيمته وان ساء الشريك العتق في نصف قيمته فان ضمن الذي اكرهه
 رجع علي العتق واستسكانه في نصف قيمته فاذا ادي ذلك اليه عتق وكان المولى للمعتق
 وبين الذي اكرهه نصفين وكذلك الاكراه علي الطلاق لو اكرهه رجل علي ان يطلق امراته فلا
 يتوعد بقتل او ضرب يخاف منه تلفا ففعل كان مالا قايما ولا يتحمل له حتى تنكح زوجا غيره
 فان كان لم يخل لها فله نصف ماسمي لها ان كان يسمي لها صداقا وان كان لم يسمي فلها المنة
 علي زوجها ويرجع بذلك علي الذي اكرهه لان الذي اكرهه ان رجلا لو تزوج مبيتين فبان امراة

فارضعتها من ثديها على الزوج بانتان الزوج وحرر الزوج لكل ولادة منها نصف المتدق
ورجع بذلك على المارة التي ارضعتها فلا تزي ان رجلا لو تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى استكرهها
ابنة بجامعها يورث بذلك المتدق على ابنة كان عليه الحد بالزنا وكان على ابنة نصف المهر للمارة
ويرجع على ابنة بذلك فكذلك الذي اكرهه يرجع عليه بها من المارة فان كان الزوج قد دخل بها
وقد اكرهه على طلاقها فلها المهر بما استحل من فرجها وليس له على الذي اكرهه ضمان ولو ان رجلا
اكرهه بتوعد يقتل او يحبس او يضرب حتى يزوج امرأة على عشرة الف درهم ومهر مثلها الف درهم
كان النكاح جائزا لا يرد ولا يبطل ويكون للمرأة من العشرة الاق مهور مثلها الف درهم ويبطل المقتل
لان الاثر الموقوف جاء اذ كلفه جهالة فزولت عنه وجدة من جهة الطلاق والعتاق والنكاح
فهذه الاشياء الثلاثة ولا يبطل في جهالة ولا جدة ولا اكرهه ولو ان المرأة التي اكرهه بعض ما ذكرنا
حتى تزوجها الرجل على الف درهم ومهر مثلها عشرة الف درهم وجها وليا ومهر مكرهين
فالنكاح جائز ولا ضمان على المكره في شيء من هذا ويقول القاضي للزوج انت بالجناية شئت
فانتم لها مهر مثلها وتكون امواتك ان كان الزوج كفوا له ما فان ابي فرق بينهما ولا يبيها
وان زني كانت امواته بمهر مثلها وان لم يكن لها كفوا كان لها والاق لها ان يضر قوامها ان يتم لها
مهر مثلها ولم يرض فان فرقوا بينهما فلا شيء لها لانه لم يدخل بها وان كان قد دخل بها
مكرهة ومهرها كفوا فلها تمام مهر مثلها وهي مكرهة ان شاء طلقها وان ساء مسكها وان لم يكن لها
لكفوها تمام مهر مثلها ولها والاولياء ان يضر قوا بينهما فان دخل بها غير مكرهة فهذا في
النكاح واماني قياس قول ابي حنيفة فالاولياء بالجناية اذا ساءوا فرقوا بينهما ان كان لها كفوا الا
ان يتم لها الزوج مهر مثلها فان اضرها مهر مثلها فليس لهما ان يضر قوا بينهما على حال وان
اني ان يتم لها مهر مثلها كان لهما ان يضر قوا بينهما ولا شيء لها غير ما سمي لا فاضل فيه وان
كان غير كفوا فرقوا بينهما على حال وليس لها الا ما سمي لها واماني قياس قول ابي حنيفة
يوسف ومحمد فاذا دخل بها غير مكرهة وكان النكاح وهي مكرهة وهولها كفوا فالنكاح جائز
على المارة الذي سمي الزوج ولا شيء لها غير ذلك وان كان الزوج غير كفوا كان الاولياء ان يضر قوا بينهما
ولا يكون لها غير ما سمي الزوج ولا شيء لها غير ذلك وان كان الزوج غير كفوا كان الاولياء ان يضر قوا بينهما
في نفسها وفيما دون النفس فاكرهه بتوعد يقتل او يحبس او يضرب حتى يقتل او يحبس حتى يقتل
جائز وليس له ان يقتل بعد العفو وان خاتم الذي اكرهه على العفو لم يكن له عليه شيء
لانه لم يستهلك له مالا الا ترى ان رجلا لو وجب له قود في نفس وبكر او غيرهما فبقي رجل على اليد
التي وجبت له او جني على النفس التي وجبت له فالتفقه بطل حقه ولم يكن لصاحب الجناية الاولي
حق القاطع لليد التي وجبت له ولا على قاتل النفس التي وجبت له ويبطل حقه من القصاص
وكان الحق على الجاني الثاني في اخذ الذي جني عليه وورثته ان كان مقتولا كما لا يخفى
الفرد الاول على الذي بطل قوده حقه فكذلك المكره على العمى لا يجب له على الذي اكرهه
جني عفا قليل ولا كثير ولا تريم الشاهد من لو شهد على رجل انه عفا عن قصاص وجب
له في نفس وغيرها فلما قضى القاضي بالعفو رجع الشاهدان عن شهادتهما لانه لا ضمان عليهما
لا فلهما لم يستهلكا شيئا فكذلك ما وصفت لك من امر المكره على العفو ولو ان رجلا
حتى قبل رجل من ماله او كفا له نفس او غير ذلك فاكرهه بتوعد يقتل او يحبس حتى يبرأه
الذي عليه الحق كانت المارة باطلا وكان حقه على حاله وكذلك لو وجبت له شفعة فاكراهه

لعله
كل

حتى سلمها لثمة ما طلبها الا اكرهه باطلا وكان الشفيع على شفيعه ولو ان الشفيع لم يطلب شفيعه
ولم يعلم بها فلما علم بها اراد ان يتكلم بطلبها فاكراهه حتى شفعه فلم يترك بطلان يومها وان كان من
ذلك او قل لم يطلب شفيعه اذا خلى سبيله فان طلب عند ذلك كان على شفيعه والاطلعت شفيعته
وكذلك لو اكرهه فقتل له ان قتل بطلت شفيعته لثمة فلو لم يطلب شفيعته او لم يطلب شفيعته
بطلت شفيعته فان قال الماتري انه لم يكن عن ذلك الا كراهه ولا كراهه لم يكن يري ان اخذها بالشفعة
وقال الشفيع ما كفت الا الاكراهة الا ان قال في ذلك قول الشفيع مع يمينه بالله ما شفيعه من طلب
الشفعة الا الاكراهه فاذا لطف على ذلك اخذت شفيعته ولو ان رجلا اكرهه اهل السر من العدو
على ان يكفر بالله وله امراة حرة مسلمة ففعل بغير سبيله واقامها قتالته انك قد كذبت بالله وقد
بنت منك قتال الرجل انما اظهرت الظاهر اقليل من الايمان فالقول قوله مع يمينه على ما ادي
وتكون امواته على حاله لا يفرق بينهما وقال ابو حنيفة ومحمد هذا استحسان وينبغي في القياس
ان يفرق بينهما لاننا نعلم من ستر ما يعلم وكما استحسن فلا يفرق بينهما **باب ما يكرهه الرجل على ان يفعل بنفسه او ماله** ولو ان رجلا اكرهه لغيره ان يقطع يمينه
او على ان يخرج نفسه من فوق بيت او على ان يطلع نفسه في ناز فقال له لا تقتلك او تقتلن ذلك
كان ان شاء الله في سبعة من ذلك لانه مكره فان فعل الرجل ذلك بنفسه فمهره الذي اكرهه على
ذلك الى القاضي فان القاضي ياخذ بذلك كله فيقطع له يدا ان كان اكرهه بيده ويقتله به ان
كان التي بنفسه في النار فاحرق وهذا قياس قول ابي حنيفة ومحمد وقال محمد واما السقوط من
فوق البيت والسقوط في الماء فان كان امره من ذلك بشي يعلم انه لا يعيش من مثله قتل به ايقضا
فان كان امره من ذلك بشي قد يماس من مثله ويمامة ففعل فمات فالدية على عاقلة الذي امره لان
المقتول وان كان فعل ذلك بنفسه فهو مكره عليه وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رجل
اكرهه امير حتى دخل الماء فغرق لولا ان يكون منه من بعد لا قيد له منك ومنه دينه
قال محمد ذكر ذلك ابو معاوية الكوفي عن الامش من عبيد بن وهب قال استعمل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رجلا على جبير قال فخرج نحو الجبل فالتقى اليه رجلين عليه جسد في يده
بارد فقال امير ذلك الجيش لرجل اتزل فابغ لنا فماتت فجوز فيها فقال الرجل اني اخاف
ان دخلت الماء ان اموت قال فاكرهه فدخل الماء فقال يا امراة يا امراة انظر لم يلبث ان هلك
فبلغ عمر وهو في سوق المدينة فقال يا بياك يا بياك ونعتا في امير ذلك الجيش فزعه
وقال لولا ان يكون سنة لا قيد له منك وضرمه الدية وقال لا تجعل لي عملا ابدا واما امراة لا امير
بعد على غير اذاعة قتله اذ امراة ان يدخل الماء لينظر لغيره خاصة الماء فيجاءه او غير ذلك
فصنعت عمر دية فكيف بمن امره وهو يريد قتله بذلك ولو ان رجلا اكرهه فقتل له لثمة لثمة
يد نفسه او لا قطعها انا وقطعها لم تسعه قطعها ولم يكن له على الذي اكرهه شيء لان هذا
ليس باكرهه اذ اكرهه ان يقال لتقتلن كذا وكذا او لتقتلن بك ما هو اظلم منه واذا
اكرهه على هذا كان اكرهها فاما اذا قيل لتقتلن كذا وكذا او لتقتلن بعينه فبذلك
فهذا ليس باكرهه ولا يسعه ان يفعل ذلك وكذلك لو قيل له لتقتلن نفسك بهذا
الشفيع او لتقتلنك به لم يكن هذا اكرهها ولم يسعه ان يمشع هذا بنفسه فان
صنعت بنفسه لم يكن على الذي اكرهه شيء ولو قيل له لتقتلنك بالسوط او لتقتلن
نفسك بهذا الشيف فذكر والة انما علمت القتل فاشد عليه ومما امره ان يفعل

فأكرههما حتى قطع اليد هذا قطع اليد القطع بين يدي لو كان الأمر الذي أكره
على ذلك رجلان والقاطع واحد فأكرهه على قطع يد الرجل ففقطها بعد بالسيوف فماتت المقطوعة
يده من ذلك لم يكن على القاطع ضمان ولا فؤاد وكان على الآخرين بالقطع القود يقتلان جميعاً
بالمقتول وإن كان الأمران والثالث بين يدي المقتول إليه شرعاً مساو ولا يرسله غيره كان القاتل
أن يقتل الذين أكرهه والميراث له دونهما ولا يرث الميراث يقتله لأنه مكره وكان اللذان أكرهه
قوداً القاتلان وكذلك إن كان الأمر بالقطع واحد والقاطعان اثنتان ففقطها اليد فماتت من
ذلك والمسالمة على حالها فبقي الأمر القود والقاطعين يقتلانه ويرثان المقتول ولا يرث الأمر
من ذلك شيئاً وإن كان الأمر أيضاً اقرب إليه منهما ولا ورث المقتول بعده غيرهما كان لهما أن
يقتلاه ويرثا المقتول منه **باب من أكرهه على دفع المال واخلف**
ويورثه غيره ولو كان لهما غالباً أكرهه رجلاً بتفدية يقتل أو قطع أو ضرب بخاف منه
تلفاً حتى اعطى رجلاً ماله ظمناً وأكرهه الآخر أيضاً بمثل ذلك حتى يقبضه منه ودبغة فقبض
ذلك المستودع ففكك المالك عنده فلا ضمان عليه لأنه لم يأخذه ليدفعه به وإنما أخذه ليورده
على صاحبه وهو ممكن في أخذه فان هلك في يدي المستودع قبل أن يدفعه إلى صاحبه كان لصاحب
المال أن يقضن الذي أكرهه ولا ضمان له على الذي قبض المال لأنه لم يمسكه فأن قال قائل
وكيف لا يقضن وقد قبضه بغير صاحبه قيل له لأنه مكره على قبضه فهذا غدر لا تزي إن
رجلاً لو هلك منه مال أو أبق منه عبداً فأخذه وجعل وأشهد أنه يأخذه ليرده على
صاحبه لم يكن عليه ضمان إن هلك عنده فهذا قد أخذ المال بغير أمر من صاحبه وكذلك
هذا والمالك أحسن حالاً ولو كان الذي أكرهه ما على هذا المالك القابض على أخذه ودبغة
إلى صاحب المال ولكنه أكرهه على أن يأخذه ليدفعه إلى الذي أكرهه ما فماتت المقبضة المكره على قبضه
صاحبه منه ولا ضمان عليه أيضاً وإن كان قد قبضه على ما ذكرت إذا حلف المالك على قبض المال
بالله ما أخذه ليدفعه إليه طائفاً وما أخذه ليرده على صاحبه إلا أن يكره على دفعه
فلا ضمان عليه إذا حلف على ذلك ولو كان الذي أكرهه ما لم يكرههما على ما وصفت لك لكنه
أكرهه صاحب المال على أن يهب المال لصاحبه فأي صاحبه أن يقبل منه الهبة ويقبضه بتفدية
تقتل أو يأمور بخاف منه تلفاً فقبض منه الهبة فصارت عنده الهبة له ثم اختصماً جميعاً
إلى القاضي فإذا ألحوا به أن يقضن الموهوب له فإن قال الموهوب في أخذه فما منه على
الهبة ليس له فهو على ذلك وهو ضامن لهما وللواهب الحيا وإن شأنته وإن نقض الذي
أكرهه ما فإن ضمن الذي أكرهه ما رجع على الموهوب له لأنه إنما ضمن المال لقبض الموهوب
له وقد كانت الهبة قبل القبض فلا يجزئ الذي أكرهه ما بعتولة الواهب وإن ضمن الموهوب
له لم يكن على الذي أكرهه شيء لأنه أخذه على أنه له فضمنه فإن قال الموهوب له إنه لم
أخذه على الهبة ليس له ولكني أخذتها على أن تكون في يدي مثل الوديعة حتى أرده
على صاحبه كان القول قوله مع يمينه لأنه مكره لا يقدر أن يتكلم بهذا فيقتل أو يعاقب والضمأن
على الذي أكرهه ولو كان يقدر على أن يتكلم بذلك عند الهبة يصف إلا أن يكون قال ذلك
عند الهبة لا تزي إن المكره على الكفر إذا قال بعد ما تكلم بالكفر لم يقدر عليه فليصدق
بقوله ولم تكن منه امرأة أو تزي أن عبداً أبق للرجل لو أراد رجلاً أن يأخذه فذهب
به إلى صاحبه فلم يقدر على ذلك إلا بشراً وهبة فطلب ذلك حتى وهب له أو اشتراه

كان مناً له حتى يشهد بذلك أنه إنما يأخذه بالشر والحقبة ليورده على مولاه فإذا شهد بذلك لم
يعنف وكان أميناً فيه إن مات في يده لم يعنف ولا سلمه لمولاه أخذ منه جعله فذلك المكره على الهبة
إلا أن المكره على الهبة يمسك بقوله بغير يمينه وكذلك لو أن رجلاً أكرهه رجلاً على بيع عبده وأكره
رجلاً آخر على شراؤه فاشتراه المكره فأكرهه ما على القبض أيضاً فقبضه المشتري وأعطى البائع
العتق ففكك العتد والعتن ثم اختصموا إلى القاضي فإن ضمان العتق الذي قبضه العتد وضمن العتد
لصاحب العتد الذي باعه على الذي أكرهه ما على ذلك فإن أراد أحدهما أن يعنف صاحبه قيل
كل واحد منهما ما فقبض على أي وجه قبضه فإن قال قبضه على البيع الذي أكرهه ما عليه على
أن يكون في سائر ما قال لا ذلك جميعاً فالبيع جائز ولا ضمان على الذي أكرهه ما لا ضمان على
العتد وصاحبه ذلك فإن قال كل واحد منهما فقبضه على لا كراه لا ردة على صاحبه ولا أحد
ما أعطيته استخلف كل واحد منهما بالله لصاحبه على ذلك فإن حلف المالكين لأحد منهما
على صاحبه ضمان وكان الضمان لهما جميعاً على الذي أكرهه ما وإن حلف أحدهما أو أي الآخر
أن يحلف لم يعنف الذي حلف وما الآخر الذي لم يحلف فهو ضامن لما قبضه فإن كان هو الذي قبض
العتد ضمن الذي أكرهه ما قيمته للبائع صاحب العتد إن شاذ ذلك ورجع الذي أكرهه ما بالقيمة الذي
ضمنه على المشتري لأن الذي أكرهه ما إنما ضمن بأكرهه إياهما على القبض وقد كان البيع قبل
القبض فلا يكون بمنزلة البائع فإن شأ البائع ضمن قيمة العتد الذي قبضه منه ولم يرجع المشتري
على الذي أكرهه شيء لأنه يقرانه لم يقبضه على لا كراه إنما قبضه على أن يكون له سائر ما بالشر
ولم يكن له أيضاً على البائع من العتد شيء وإن كان الذي يمين الذي قبضه العتد وحلف الذي
قبض العتد وحلف الذي قبض العتد ولا ضمان في العتد الذي أكرهه ما لأن الذي دفعه من عتد
أنه دفعه على أن يكون له العتد ولا ضمان له أيضاً على الذي قبضه لأن الذي قبضه حلف أنه
قبضه ليرده والذي دفع العتد بالخيار وإن شاء ضمنه الذي أكرهه ما وإن شأنته الذي قبضه
فإن ضمن الذي قبضه لم يرجع على الذي أكرهه ما لأنه لم يأخذه على أنه له فماتت له
سائر ما وإن ضمنه الذي أكرهه ما رجع به إلى الذي أكرهه ما على الذي قبضه لأن الذي قبضه
يرحمه الله اعطى عتده المشتري وأخذ العتد لنفسه ليس له ففقد القرائن بأنه أعطاه
عتده على الرضا وأخذ بغير كراه فكان الذي أكرهه ما لم يكرهه فيما أقر به فاد ضمن الذي أكرهه
العتد رجع به على الذي أخذ لأن الذي قبض العتد حين لم يكن عليه ضمان في العتد فكانه
لم يقبضه فماتت البائع قابضاً للعتد بغير حق وهو غير مكره فصار ضماناً له وإن ضمنه الذي
أكرهه ما رجع به على الذي قبضه ولو أن الذي أكرهه ما إنما أكرهه ما على البيع والشر ولم
يدكر له ما قبضاً فلما تباعاً لم يبق قبضاً حتى فارقا الذي أكرهه ما فماتت قبضاً على كل البيع
فهذا جائز والبيع تام فيما بينهما لأنهما لم يكرههما على قبضهما إنما أكرههما على البيع بغير قبض
فإذا تقابعا على ذلك البيع بغير كراه فقد أراضيهما وأجاز له الأثرين إنما أجاز له
وقد كان أكرهه ما على البيع والقبض والبيع بغير قبض فلما تباعاً أجازاً جميعاً البيع
بغير كراه جاز البيع فيما بينهما ولو أن الذي أكرهه ما على البيع والتقاضي لم يكرههما
بتفدية يقتل ولا تلف فليكنه أكرهه ما بحبس أو بغيره أو بخوف ذلك مما ليس فيه تلف
فتقابعا على ذلك فقبض المشتري العتد وقبض البائع العتد فإن البيع لا يجوز فإن ضاع
ذلك عندهما فكل واحد منهما ضامن لما قبض من صاحبه لأنه لا يجوز ما صنعا فماتت

اذا عقد بالحبس والتقييد فيكون ما اعطى من مالهما على وجه البيع والهبة والوديعة وغيرها
لا يجوز عليهما ويكون ما قبض كل واحد منهما على التهمة بالحبس والتقييد لا يجوز فكذا لا يجوز
عليه واحده منهما البيع ويمنع كل واحد منهما ما قبض من صاحبه والامتنان في هذا الذي ذكره
لانه لم يكره ما يبيع منه التلف لا تزي انه لو قال لرجل في يدي مال ادفع هذا الرجل
مالك او اجنسك او لا قيدك واخي لاخران يقبل الوديعة فقال لتقبلن الوديعة او اجنسك
او لا قيدك ولا يخافان منه تلفا الا انهما اكرههما به ودفع صاحب الوديعة ودفعته فاحذرا
فصاعت عنده لم يبق على الاخرين لانه لم يكره ما يبيع من نفسه انما اخذها الذي اعطاه اياه
والامتنان على الذي اكرههما انما لانه لم يكرههما باسرها فان منه تلفا ولو قال اكرهك
بالحبس والتقييد حتى تقبل ما لك هذا الرجل وتدفعه اليه واخي الاخران يقبل فقال
اهدك بالحبس والتقييد حتى تقبل وتقبض ففعل ففعل الهبة عند الموصوب له
فالموصوب له ممان للهبة لا اخذها على لقاله والامتنان على الذي اكرههما لانه كان
المعطي بغير تلف ولو اكره المعطي بالحبس والتقييد واكره الاخر بالتقييد فقال لتاخذه الهبة
او لاقتلنك فاحذ الهبة فصاعت عنده والامتنان على الذي اكرههما انما اكره المعطي بغير تلف
والامتنان على اخذ لانه اكره على اخذ تلف فقال له لتعطيه مالك هذه الهبة او لاقتلنك
او اقطع منك عضدا وقال ذلك له فولا وهو يخاف ذلك منه وقال للتابع لتاخذه منه او
لاحبسك او لا قيدك وليس يخاف منه غير ذلك فتقبض الهبة فصاعت عنده فصاحب المال
بالجبا وان شاعنا الذي اكرهه قيمة هبته وان شاعنا ذلك القابض فان من القابض يرجع
على الذي اكرهه لان ذلك الاكره ليس باكره يمتنع به وان من الذي اكرهه يرجع على القابض
بقيمة الهبة لان القابض لم يكن مكرها اكرها بعد فيه بقبض الهبة لانه لا يخاف تلفا وكذلك
البيع لو قال للتابع لاقتلنك او لتبقيت عندي من هذا بالخيرهم وتدفعه اليه وتقبض
المن فاني لاخران يشتريه فقال لاحبسك او لتشتريه منه بالخيرهم وتدفع اليه لمن
فعلا وتقبضا فصاع ما قبضنا جميعا ثم اختصموا فان البايع لامن عليه فيما قبض بعد
ان يحلف بالله ما قبض مال لنفسه على ان يسلم على البايع الذي كان بينهما وما قبضه الا يده
الي صاحبه فاذا حلف على هذا فلا تمنان عليه والمشتري ممان بقيمة العبد للتابع وان شاعنا
التابع من الذي اكرهه قيمة العبد فان منته ذلك يرجع على المشتري بقيمة فان المشتري
لم يرجع المشتري على الذي اكرهه بشئ فاما المن الذي عزمه المشتري والامتنان فيه على اخذ
لان المشتري لم يكرهه على ذلك بتلف وبقبض له ما اعطى انما التهمة بتلف الحبس والتقييد
والمحرم ولا يجوز فيه ما صنع المالك من البيع والهبة ويحذر ذلك فاما ان يمين له ذلك الذي
اكرهه وهذا الذي دفعه فليس في ذلك تمنان على الذي اكرهه وان كان الذي اكرهه بالتلف
المشتري والذي اكرهه بالتقييد والحبس للتابع والمساواة على حالها عند البايع المن
للمشتري وان شاعنا المشتري منته فان منته الذي اكرهه يرجع به على الذي ملك عنده وان منته
التابع لم يرجع به على الذي اكرهه والامتنان للتابع على المشتري ولا على الذي اكرهه في العبد
لانه دفعه بغير اكره **باب في ان لا يستقر امر القاضي**
ولو ان رجلا اكرهه لغيره غالبا على ان يقر بغيره هذه افعال اي لم اعنقه فقال له لاقتلنك
او لاحبسك في السجن او لا قيدك او لتقرن انك اعنقته امس فاقرب ذلك كان اقرا باطلا وكذلك

لو قال له لاقتلنك او لاحبسك في السجن او لا قيدك او لتقرن انك طلقتم امرأتك اس فلا تقرب
ذلك لم يكن قد اطلاقا وانت امرأتك على حالها وكذلك لو قال له لاقتلنك او لاحبسك في السجن
او لتقرن انك تزوجت هذه المرأة امس فاقرب ذلك كان الاقرار باطلا كله لا يجوز عليه اقرار
بتكاح ولا على طلاق ولا على غناق ولا يسيبه اكرهه اياه على ان يطلق طلاقا مستقبلا وعلى ان
يتزوج تزواجا مستقبلا لانه اذا اكرهه على الاقرار بشئ ممان فانما اكرهه على ان يكذب والكذب
اذا كان باكره فهو باطل والطلاق المستقبلي والعناق المستقبلي والتكاح المستقبلي ممان
وهو له سواء ولا اكرهه عليه كله جازا لا تزي ان رجلا لم يطلق لامرأته او لم يزوج لامرأته
عليه في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى ولو اجبر عن شيء من ذلك وهو فيه كاذب لا يحل
اوجاد المرير منه شيء فيما بينه وبين الله تعالى ويسع ما لا قبل منه على امرأته وعلى رقبته ولا
يجل هذا القول له التكاح فلهذا افتروا وكذلك لو وجب له قضا على رجل في بغير او ما دونهما
فاكره على ان يقر بغيره قد عفا عنه فقبل له لتقتلنك او لتحبسك او لتقرن انك قد عفا عنه
امس فاقرب ذلك ولم يكن عفا عنه فالقرار بذلك باطل لا يلزم قوله ان يقتله لانه اكرهه
اكره عليه وهذا لا يسيبه اكرهه اياه على ان يعفو عنه مستقبلا لان العفو المستقبلي عفو
لا يسيبه في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى ان يقتله بعد عفو ولا قرار بامر ما لم يكن
يكن فهو كاذب فانما اكرهه على ان يكذب فالقرار بالكذب وهو مكره عليه باطل ولو ان رجلا
اكره على ان يقر بعبد له انه ابنه فاني ان يقر بذلك فقال له لاقتلنك او لاحبسك او لتقرن
بذلك فاقربه لم يكن ابنه ولم يعف لان هذا ليس بعفو مستقبلي لان هذا الخبر بامر ما لم
فانما هو كاذب اكره عليه وكذلك لو اكره على ان يقر ان هذه الجارية امر ولد له قد ولدت منه
ولدا فاقرب ذلك كان الاقرار باطلا وكذلك لو اقر بتدبير ممان باكره كان اقراره باطلا ولو ان
ضربت اكره على الاسلام عني يسلم كان مسلما فان رجعا الى الفرية لم يترك واجبر على الاسلام
فان ابي ان يسلم جبر حتى يسلم ولا يقتل للبيعة التي دخلت لانا لانهم من سيرة ما يعامل
تزي ان ابلحيفة قال في المكر على الكفر القياس ان ذنبن منه امراته لانا لانهم من سيرة
ما يعلم ولكن استحسن ان لا ائنه منه فاذ كان هذا استحسن ان لا يحسن في الاستحسان ان
يرد المسلم الى الكفر ويبطل اسلامه ولكنه لو وجد في هذا القياس فيجبر على الاسلام
ولا يقتل ولو لم يكرهه على الاسلام ولكنه اكرهه على ان يقر انه اسلم امس ووصف
الاسلام وصلي مع المسلمين فاكرهه على ان يقر بان هذا قد كان منه فيما سمع فاقرب ذلك شر
رجع عنه لم ير من له وكان على كره على حاله ولا يسيبه اكرهه اياه على ان يسلم اسلاما
مستقبلا اكرهه اياه على ان يقر بامر ما لم لان الاسلام المستقبلي اسلام ولا اخبار بامر
ممان باكره كاذب فانه لم يكرهه فان قال قائل كيف جاز الاكره على الطلاق المستقبلي
والتكاح المستقبلي والعناق المستقبلي والعفو من العبد ولم يكره على غيره ذلك من البيوع
والمحرم قيل له لا يسيبه هذه الاشياء البيوع ومحرمها لا تزي ان رجلا لم يطلق امرأته على انه
بالخير ووقع الطلاق وبطل الخاذا وكذلك العناق وكذلك التكاح لانه لا يجوز ان ينفذ
بالخير بعد ما وقع والبيع ينجو فيه بخيار وينقض بعد ما وقع اذ انتم جازا
حق باع عبدا له اليس له ان يفتقنا البيع قالوا بلى قيل له من قال بعد ما ذبحه
الاكره قد كنت اكرهه جبرعت فقد جبرعت ذلك البيع بغير اكره لا يجوز ذلك البيع قالوا نعم

ولا يكون المشتري ان يقبضه لان المشتري لم يكن له كره قيل له ما ترون ان البيع قد وقع الا
ان البائع فيه عيبا فلذلك جاز الاكراه في الطلاق والعنق والنكاح والعقود لا يجوز فيه عيبا
ولو كان القول في الطلاق والعنق والنكاح انه يبطل في الاكراه لما جاز البيع وان اخرج الذي
اكره عليه لانه ينبغي ان لا يكون بيعا كما لا يكون فلا قولا ولا عتقا ولا عتقا ولو كان صاحب البيع
اكره على ان يقبضه باع امس عبده بالعدوهم فاقرب ذلك ولم يكن فعل فقال انا لا يجوز لك الا ان
لم تجز هذا البيع ابدا فان اخرج اوله لا تزي ان هذا الماضي لم تجز وان اجاز كان بمنزلة ما اكره عليه من
الاقرار بطلاق ما من وصفاق ما من ومفوما من فبطل ذلك كله فلهذا وشبهه جاز الاكراه في الطلاق
المستقبل والعنق والنكاح والعقود ولو اكرهه على ان يقرب بانه لا قود له قبل هذا الرجل فقال له
لا تملكك ولا حبسك ولا قيدك ولا تنقرب بانه لا قود لك قبل هذا الرجل ولا بينة له عليه
بذلك فاقرب ذلك ثم اقام على الرجل البيعة بشئ فوجب عليه القود كان قبل الاكراه فان القاي
يبطل جميع ما اكره عليه من ذلك ويقتل بيته ويقبضه متى كان قبله القود وكذلك لو اكرهه
على ان يقرب بانه لم يزوج هذه المرأة ولا بينة له عليها فذلك ثم اقام البيعة على الزوج
قبلت بيته وفيه له عليها بالنكاح وكان الاكراه باطلا وكذلك لو اكرهه على ان يقرب هذا العبد
لبيته بعبدته وانه حر لا صل فاقرب هذا ثم اقام البيعة انه عبده قبل ذلك منه وصار عبدا
وبطل الاكراه فلهذا لا يشبه العنق المستقبل الذي يكن عليه ولا الطلاق المستقبل ولا النكاح
المستقبل ولا العفو والصالح من دمر العبد على المال والعنق ولو ان رجلا
اكره بوعيد يقتل او تلف حنيفة خلق امراته على الف درهم ومهرها الذي تزوجها عليه
الف درهم وقد دخل بها والمراة غير مكرهة فالخلق واقع والزواج على المرأة الف درهم
ولا شيء للزوج على الذي اكرهه وكذلك لو كان لرجل على رجل درهم فاكراهه على ان يمس الخصة من
ذلك على الف درهم والذي قبله الدم غير مكره فالصالح جائز على الف درهم ولا شيء لصاحب
الدم على الذي اكرهه ولا شيء له ايضا على الذي كان قبله الدم غير لاليف التي صلحها عليها
ولو اكرهه على ان يعنق عبده على مائة درهم والعبد قيمته الف درهم والعبد غير مكره
فاعتقه على ذلك وقبل العبد فالعنق جائز على المائة ومولى العبد بالخيار ان شاء من
الذي اكرهه قيمة العبد ورجع الذي ضمن القيمة على العبد بالمائة فيأخذها منه وان
شأه المائة من العبد ورجع على الذي اكرهه بقسط مائة درهم تمام القيمة وان كان
اكرهه على ان يعنق العبد على الف درهم الى سنة وقيمة العبد الف درهم ففعل والعبد
غير مكره فلم يجل المال حتى خاضعها المولى الى القاي فان القاي بخير فان شاء رجع على
الذي اكرهه بقيمة العبد خالصة كانت الالفان التي على العبد والذي ضمن القيمة الى اجلها
ياخذ منها الف درهم مثل ما عزم ويتصدق بالفضل وان شاء رجع المولى على العبد بالي
درهما الى اجل ولم يكن له على الذي اكرهه شيء فان كانت الالفان بخوما فحل بخم منها
فطلب المولى بذلك الثمن العبد بغير اكره فقد اختار اتباع العبد ولا ضمان له على الذي
اكرهه ولو ان امرأة اكرهت بوعيد يقتل او تلف او حبس او تقييد حتى يقبل من زوجها
تطليقة بطلتها اياها على الف درهم فطلقتها زوجها تطليقة على الف درهم وقبلت
ذلك مكرهة والزواج غير مكره وقد كان الزوج دخل بها ومهرها الذي تزوجها عليه مائة

الف درهم او حتى مائة درهم والطلاق واقع وهي تطليقة تملك الرجعة ولا شيء على المرأة من المال
فان قالت المرأة بعد ذلك حين قال لها الطلاق بملك الرجعة فقد رخصت بتلك التطليقة
بذلك المال بعد اكرهه فان قياس قولنا في حنيفة ان يكون ذلك جائزا ويكون مكرها للتطليقة
ثانية بذلك ونجبا للمال على المرأة وقال محمد اخرجها باطل والتطليقة تملك الرجعة على المال
ولا مال عليها ولو كان مكان التطليقة خلق على الف درهم كراه الخلع واقعا وكان طلاقا باينا ولا شيء
عليها للزوج ولا يشبه هذا في هذه الوجه النكاح اذا اكره عليه المزوج باكر من صدق منها الطلاق
يبطل الجعل الذي جعل له فان كان طلاقا باينا كان باينا وان كان غير باين كان طلاقا بملك الرجعة
لان النكاح لا يجوز الا بغير فكاك الاكراهه على ان يزوجها بغير شيء والطلاق يكون بغير شيء فبطل
ما اكرهت عليه من المال ويوقع الطلاق بغير شيء وكذلك الدم العبد وان رجلا كان له على رجل
درهم او قود في غير فكاك الذي قبله الف درهم بتوعد يقتل او حبس على ان يصلح صاحبها
على مال اكره من اكره العبد او قود او قبل ذلك فصلحه وصاحبها غير مكره كان العفو جائزا
وبطل القود ولم يكن لصاحب الف درهم على الذي كان قبله القود قليل ولا كثيرا لانه اكرهه
على مال بغيره والاكرهه على المال لا يلزم به صاحبه مال وهذا بمنزلة الطلاق الا ترى ان رجلا
لو تزوج جارية لم يبلغ فدخل بها ثم علمها على الف درهم فقبلت ذلك كان الخلع واقعا
لازما بغير شيء فان كان طلاقا افصح به فهو بملك الرجعة وان كان خلعاً لم يفسخ فيه بطلاق
فهو باين وكذلك الكبير والمكرهة هي بمنزلة الصغيرة فصالحه عنه غلام قد تزوج ولم
يجتلمح على مال علي ان ضمنه الغلام لصاحب الف درهم علي ان عقا عن العبد كان العفو جائزا ولا شيء
لصاحب الف درهم على حية فذلك صلح المكره لا يجوز عليه ان يفر ما لا باكرهه وكذلك لو ان عبدا
اكره على ان يقبل من مولاة العنق على مال مثل قيمته او اكثر او اقل فقبل ذلك على فكاك المال
مكرها ومولاة غير مكره عنق العبد ولا شيء عليه ولا وة لمولاة لانه اكرهه على خالصة
ولا يلزم المال بالاكرهه الا في شئ لا يجوز على خالصة الا بالمال ولو ان الذي اكرهه على ذلك اكرهه
فاكره الزوج على ان يطلق امراته بالف درهم واكره المرأة على ان تقبل ذلك باكرهه ووقع الطلاق
على المرأة ولم يلزمها من المال قليل ولا كثيرا فان الطلاق تطليقة قد افصح بها كان خلع
تطليقة تملك الرجعة وان كان خلعاً كان طلاقا باينا وكذلك لو اكرهه صاحب القود فاكراهها
جسمها على ان يمسها على مال ففعل جاز العفو وبطل المال كانه اكرهه بغير مال ولو
اكره المولى على ان يعنق عبده على مال واكره العبد على قود ذلك فقبله عنق العبد ولم
يلزمه من المال شيء ورجع المولى على الذي اكرهه بقيمة عبده ان كان اكرهه بتوعد يقتل
او تلف وان كان توعد حبسا وقيد لم يزوج عليه بشئ **باب**
من الاكراه على الزنا والقطع وقادان في ذلك المفعول به او لم ياذن
وقال محمد بن الحسن ثمان ابو حنيفة يقول لو ان سلطانا او غيره اكره رجلا حنيفة بان كان
عليه الحد لانه لا ينتشر الا بالذمة وان كان اكرهت المرأة لم يكن عليها حد ثم رجع ابو حنيفة
بعد ذلك فقال اذا اكره الرجل السلطان على ذلك فلا حد عليه واذا اكرهه غير سلطان فعليه
الحد واذا ادري الحد وجب له واذا وجب الحد بطل المهر ولا يجتمع حد ومهر في جماع
واحد ولا يكون جماع ابدا لا يجز فيه مهر ولا حد وقال محمد يقول اني حنيفة الاخر
في ذلك كله وقال ابو حنيفة اذا اكره الرجل قود من سلطان ايمافا نوا في ذلك بمنزلة

السلطان فاحذوه في طريق من طريق المسلمين او في غير ذلك لا يقدرون عليه على المنفعة فقالوا له لتقتلنك
اولا تنقطع منك عضوا او لترين هذه المارة فوقع في قلبه الفهم فاعلمون او فاحذوه فذهب يناد
منه على نفسه فربما لها والامة عليه وعليه المارة فان ادت له من نفسها في ذلك حين امره واستلها
فهو امر ان اقدر على ذلك لان في ذلك مظلة لها انما استلهاها على ذلك وان لم تكن مستكرهة فليس
يجل لها ان تامر بذلك ولا حد عليه في الوجهين وعليه لها السداد في الوجهين جميعا ولا يرجع
على الذي كرهه بسداد وان وجب عليه لان الجماع لا يكون الا بسداد او يحجب به حد ضبط به
السداد وان اكره الرجل لبيح او بغيره او يضرب لا يخاف منه تلفا على ان يربي بامره مظاوعة او
مستكرهة فليس جل له ان يفعل هذا وان فعل فهو امر وعليه الحد لا يدرك الا في الضرورة التي يخاف
منها التلف وتلف بعض الاعضاء اما الاكرام بالتمتع ونحوه فهذا الاجل له الزمان اجله ولو انه
امتنع من الزنا وقد نفقه بالقتل والمارة له مظاوعة او مستكرهة حتى قيل كان ما جوري في
ذلك وكذلك لو ان رجلا اكره فقتل له لتقتلنك اول تنقطع يد هذا الرجل فقال له الرجل قد
اذنت لك في القطع والاذن له غير ممكن فان اكره لا يبيعه ان يقطع يده بقوله صاحب اليد لا
صاحب اليد امره بما لا يجل له ان يفعل فان قطعها فلا شيء عليه ولا شيء على الذي اكرهه لان صاحب
اليدين له في ذلك بغير اكره وان اكره صاحب اليد بتوعد بقتل او تلف حتى امره بذلك فالامر
بالقطع امر انما قد علم على ذلك ايضا فان فعل فقطع اليد كان لصاحب اليد ان يقطع يد الامر وان كان
اكره غير الذي اكره صاحب اليد ولاهما يلزم اكرهه كان للمقطوعة يد ان يقطع يد الذي اكره
القاطع والقاطع امر في جميع ما منعه من ذلك وكذلك كل شيء اكره عليه مما يخاف فيه التلف على
المفصولية فليس يبيعه ان يفعل ولو قيل له لتقتلنك اول تنقطع فقال الذي امر بقتله اقلبي
فانت في فعل من ذلك وهو غير ممكن فقتله عمدا بالسيف فهو امر في ذلك ولا شيء عليه والدية في مال
الامر كان قتلته بامر ولو كان الذي فعل به بامر شيئا من الضرر فمات منه كان الفاعل لذلك
ولم يكن عليه ولا على الذي امره من ذلك شيء ولو انه اكره على ان يبيع به شيئا لا يخاف منه تلفه فمات
سوطا ونحوه ففعل ذلك به رجوع ان لا يكون عليه انما فان اكره عليه فمات منه فان كان القاتل
امر بان يفعل ذلك به فلا ضمان عليه ولا على الذي اكرهه وان كان امره بذلك فعلى الذي
اكرهه الدية على عاقلة لان هذا بمنزلة الخطا منه وان كان اكرهه على ان يأخذ مالا من ماله
فيبيع به في ماله بتوعد بقتل او تلف فاذن له صاحبه في ذلك ففعل فان كان اذن له بغير
اكرهه اكرهه عليه فلا شيء عليه ولا على الذي اكرهه على استهلاك ذلك وان كان اكرهه على ان يامر
بذلك بالتوعد بقتل او تلف فالضمان على الذي اكرهه الفاعل يعني لصاحب الماله ماله ولا
ضمان على الفاعل لانه مكره ولا يبرأ الذي اكرهه الفاعل بامر من الماله بالاستهلاك لانه مكره
فكان له امر ياذن له وكافة اما اذن له الذي اكرهه على الاذن ويسوا ان علم الفاعل ان صاحب
المال اكره او لم يكن ولا يكون على مستهلك المتاع انما امره صاحبه ان يستهلكه باكرهه او
غير اكرهه اذا كان المالك اكره بامر يخاف فيه التلف فان كان اكره بامر لا يخاف فيه التلف مثل
الحبس والغنم ونحوهما فليس جل له ان يستهلكه الا ان يكون صاحب الماله امره بغير اكرهه فان
كان امره بغير اكرهه فلا شيء عليه والامة والعبد فيما ياذن فيه مؤلاهما من جميع ما وصفت
لك مثلا الحرة والحرة ان اذن المولى في جماع الامة او قطع اليد او القتل او غيره ونحوه
بذلك العبد والامة فذلك كله سواء ما خرم من ذلك من الحرة والحرة وحوا من هذين وما

خل من الحرة والحرة ففوت لال من هذين وما خرم في الحرة والحرة خرم في هذا الا في جملته واحدة
لا يبرأ ونفس الامة والعبد اذا امر بذلك المولى بغير اكرهه كما يبرأ من ذلك من الحرة والحرة
باب من الاكرام على البيع والشراء ثم يبيعه المشتري
من اخرا ويقتنه ولو ان له من صاحبا المين متمعين اكرهوا رجلا على بيع عبده لساوي
عشرة الف على ان يبيعه من هذا الرجل بالقدوم هو فاكروهه ببيعة تلف من قتل او قطع عضو
من الاعضاء او ضرب يخاف منه تلف ببيعة ذلك او امره امر او يخاف ان لم يفعل ان يفعل فذلك
بملا بد له من حاله فامر به ان يبيعه من هذا الرجل فلهذا الامة ويدفعه اليه ويقتل المين
ففعل ذلك فقتلها بامره والمشتري غير مكره فلما تمفقوا عن ذلك المجلس قال البايع المكره قد
اجزت ذلك البيع كان البيع جائزا وكذلك لو لم يكن قبض المين فبيعه من المشتري ببيعة ذلك كان
هذا الجارة منه للبيع ولو ان البايع لم يخر المين ولم يقبض المين حية اعتق المشتري العبد فعتقه
جائز لانه في يده بمنزلة الميراث الفاسد فان المكره ببيعة ذلك قد اجزت البيع كانت اجازته
باطلا لانه العبد قد وجب للمشتري بالقيمة ولا يتحمل عن ذلك وكذلك لو دبره المشتري وكذلك
لو كانت امة فوطيها المشتري فعلقته منه ولو لم يكن شيء من هذا العتق والذبيح والولادة
ولم يقبض المشتري العبد ولم يخر البايع البيع حية لم يخر المشتري المبيع فقال المشتري انك لا
البايع قد كنت اكرهته على البيع ولا حاجة لي في بيعك فقد نفقت البيع فيما بيني وبينك فقال
البايع لا اجيز نفقتك وقد اجزت البيع لم تكن اجازة نفقتي وقد انتفقا البيع لان البيع كان
فاسدا حتى يجيزه البايع فلما نفقه المشتري قبل اجازة البايع بطل ولا يجوز من بعد ذلك
وانما هذا البيع في جميع ما وصفت لك بمنزلة بيع تباع به رجلا من مشتري وبايع فاشترط
فيه البايع لنفسه سطلا فاسده فهو بمنزلة البيع الفاسد ماله يبطل البايع شره فاذا
ابطل شرطه كان البيع ولو ان المشتري لم يبطل شيئا ولم يبطله البايع ايضا حتى قبض
المشتري العبد من البايع والبايع مكره على ذلك ببيعة المشتري من انسان اخر يبيعا
محميا وقد كان المشتري قبضه باكرهه البايع فالبايع على حاله ان ينفق البيع واخذ العبد
وان شاء اجاز البيع الاول فان اجاز بايعا جميعا لان البايع الثاني ما يملك ماله البايع
الاول ان يرد فاذا سلم الا ترى لو ان رجلا اشترى من رجل عبدا بالدين وهو حاله فقبض
المشتري العبد بغير امر البايع فباعه كان بيعه جائزا وللبايع الاول ان يرد ويقع اليه المشتري
التمن ان يأخذ العبد حية يرد اليه فاذا فعل ذلك انتقم البايع الثاني وان سلم البايع
الاول للمشتري الاول قبضه بجاز البيع الثاني وجاز كل بيع كان في ذلك وان تنازع العبد
عشرة يبيع بعضهم من بعض فذلك المالك لو تنازع عبده عشرة يبيع بعضهم من بعض
كان له ان يقبض المبيع كلها ويأخذ عبده لانه اخذ بغير رضاه ولا امره طائعا فان
سلم البايع الاول والثاني او اخرا وبيع من المبيع جازة المبيع كلها وكان له التمن
على المشتري الاول فان اعتقه المشتري الاخر قبل اجازة البيع وقد تنازع البايع
عشرة كان العتق جائزا على الذي اعتقه فعتقه او لم يقبضه فان سلم البايع الاول المكره
البيع بعد ذلك لم يخره تسليمه وكان له ان يبيع قيمة عبده ايهما شاء وان شاء منها الذي
اكرهه رجع لبايع البايع الاول وجازة البيع الباقي كلها وان منها البايع المشتري
الاول بري الذي اكرهه ونفقت البيع الباقي كلها فان منها اخذ البايع الباقي سلم

كل بيع كان بغير ذلك البيع ورجع المشتري الذي يملكه بالثمن الذي اعطاه وتزول
بالايمان حتى ينتهوا الى المشتري الاول ورجع المشتري الاول على البايع المالك بالثمن ان كان
اعطاه اياه لان اخذ المالك القيمة بمنزلة اخذ العبد لو كان حيا ولو ان رجلا اكره على ان يشتري
من رجل عبدا له يساوي الف درهم بعشرة الف درهم والبايع غير مكر فاكراه على الشراء والقبض
والدفع للثمن ببعض ما وصفت له من المالك فلما قبض المشتري العبد اغتقه او دبره او كانت
امه فوطيها فعلقته منه او لم تعلق او نظرا في فرجها الشهوة او قبلها الشهوة فاقرب ذلك
او قال قد رضيت لها بذلك الثمن الذي اخذ منه فقد اجاز عليه كله بذلك الثمن الذي اخذ
منه بمنزلة رجل اشترى جارية على انه بالخيار ان يذبحها فباعها فاسدا فان قبلها
او باسرها او نظرا في فرجها الشهوة او قال قد رضيت لها بالبيع فكذلك المالك على الشراء
فالباع فيه فاسد بكرهه فان اجاز باع وان رده بطل البيع فيه لا تزي ان رجلا واشترى
عبدا بالالف درهم الى الحصاد او الى الذي يارس كان البيع فاسدا لهذا الشرط فان ابطل المشتري
الاجل وقال اعطى الثمن خالا لاجاز البيع فكذلك المالك انما يبطل البيع كرهه فاذا ابطل كرهه
وتزول فهو جائز ولو كان الذي اكره البايع ولم يكن المشتري ولم يقبض للمشتري العبد
من البايع حتى اغتقه المشتري العبد او دبره كان غتقه وتذير باطلا لان البيع فاسد
حتى يحين ه البايع المالك والبيع الفاسد لا يمكن الا بالقبض فاجاز البايع البيع بعد غتق
المشتري جاز البيع ولم يجر ذلك الغتق الذي كان ولو اخفق العبد جميعا ما جاز غتق
البايع وبطل غتق المشتري لان العبد في يدي البايع بعد فهو في ملكه حتى يجر البيع
ولو كان المشتري قد قبض العبد لم يجر غتق العبد جميعا ما غتق العبد من المشتري
ولم يلفت الى غتقه البايع لانه في ملكه المشتري حتى يقبضه البايع ولو ان البايع
والمشتري اكرها جميعا على البيع والشراء والقبض ففعل ذلك فقال احدهما قد اكره
البيع بغير اكرهه كان البيع جائزا من قبله وفي الاخر على حاله بمنزلة ولو لم يكن
اكرهه غيره فان اجاز جميعا بغير اكرهه جاز البيع ولو لم يجر حتى اغتق المشتري
العبد كان غتقه جائزا وكان مناسبا للقيمة فان اجاز الاخر بعد ذلك لم يلفت الى
اجازته وان كانا لم يفتقا بعتا وقد عقد البيع بالاكره فاجاز احدهما بغير اكرهه فالباع
فاسد على حاله والعبد في ملكه البايع على حاله حتى يجر الاخر فان اغتقه جميعا معا
البايع والمشتري فان كان العبد لم يقبض فعقد البايع فيه جائز وغتق المشتري فيه
باطل لانه في ملكه البايع على حاله والبايع اولى بالغتق من غيره وان اغتقه احدهما
لم يجر غتقه الاخر بعده فان كان البايع هو الذي اجاز البيع واغتق المشتري قبله فهذا
اجازة منهما جميعا للبيع والتمن للبايع وان كان البايع اغتقه او لا فقد نقص البيع
ولا يجوز غتق المشتري وان كان الذي اجاز اول مرة المشتري ولم يجر البايع فعقد
البايع جائز في ذلك وقد انتقص البيع اغتقه البايع قبل المشتري او بعده وانما
مكسدة في اجازة البايع البيع الاول مرة لم يجر غتقه معا واغتقه احدهما قبل صاحبه
مثل رجل اشترى من رجل عبدا بالالف درهم على ان المشتري بالخيار ان يذبحه او لم يقبض العبد
المشتري حتى اغتقه جميعا معا فعقد البايع فيه جائز وغتق المشتري فيه باطل وكذلك
ان سبق البايع بالغتق فان سبق المشتري غتقه العبد جاز البيع والقياس في هذا ان

عتق المشتري باطلا لانه اغتقه وهو لا يملكه ولكن استحسن ففعل عتقه اياها بغير اكرهه
ومما وقعنا جميعا الا ان رجلا لو قال لرجل قد اغتقت عبدي عنك على الف درهم فقال الاخر
قد رضيت عتق العبد عن المعنى فوقع الغتق والمالك ورضاه بذلك معا وليس هذا بغير
فذلك الوجه الاول ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه في الاكره وفي الخيار والغاسد
فما جاز احدهما البيع في الاكره لم يجر غتق البايع فيه على حاله الى الاخر وجاز غتق المشتري
فيه فان كان الذي اجاز البيع في الاكره البايع جاز الغتق والبيع بالثمن وان كان الذي اجاز البيع
المشتري جاز غتق المشتري وغتق القيمة للبايع فان كان قبض منه الثمن حاسبه به واعطاه فضلا
ان كان له ولو ان المشتري اكره على الشراء والقبض مع الثمن ولم يكن البايع على ذلك ففعل باعنا
لبي البايع المشتري فقال قد نقصت البيع الذي كان بيني وبينك لم يلفت الى قوله البايع في ذلك
وكان القول في ذلك قول المشتري ولان المشتري قال للبايع قد نقصت البيع الذي بيني
وبينك كان البيع منتقضا فان قال المشتري بعد ذلك ان اريد ان اخذه بذلك الثمن لم يكن له
ذلك وانه اغتقه بعد ذلك وهو في يده لم يجر غتقه ولو كان العبد لم يقبض والمصلحة
على حاله فقبض البايع البيع كان منتقضا ولم يكن للمشتري رضاه بعد ذلك وكذلك نقصته
المشتري لم يكن له بعدة ما نقصته اجاز لان البيع حين لم يقبض كان في ملكه البايع على حاله
الا ان رجلا لو اشترى من رجل عبدا بالالف درهم الى الحصاد كان البيع فاسدا فان قبضه
المشتري فقال البايع للمشتري قد نقصت البيع لم يلفت الى ذلك وكان الغتق الى المشتري
فان قال المشتري للبايع قد نقصت البيع كان الغتق جائزا ولم يجر البيع الا ببيع منتقضا ولو كان
المشتري لم يقبض العبد فنقصه احدهما البيع كان نقصه جائزا ولو كان البايع هو الذي اكره
على البيع والدفع ودفع اليه الثمن بكره ايضا ولم يكن المشتري على شيء من ذلك ثم اتفق المشتري
والبايع فنقص للمشتري البيع لم يلفت الى نقصه لانه لا يملك البايع لانه هو المالك والمال الذي
فسد البيع من قبله فان نقصته البايع فنقصه جائز وكذلك لا يبيع انما يفسد من قبل شرط
البايع فيه او من قبل شرط المشتري فيه فان كان لم يقبض فائتمام نقصه فهو جائز واذا قبض
فقد تمل المالك فيه فان نقصه الذي له الشرط فنقصه جائز وان نقصه الذي ليس للشرط
فليس له ذلك ولو كان البيع فاسدا من اجله بغير شرط اشتري رجل من رجل جاروية بحبر
فتفادها فائتمام نقصه فنقصه جائز اذا التقيا ولم يلفت في هذا الى المالك ولا الى غيره
فان امتنع المشتري بعد ذلك لم يجر غتقه لان البيع قد انتقص وعتق البايع فيه جائز

باب من لا كراه على ما يجب فيه العتق والطلاق

وتجسبه الضمان ولم يكرهه على العتق والطلاق لعينه ولو ان لم يوصا
غالبين اكرهوا رجلا حتى اشترى عبدا بعشرة الف درهم وفتمة العبد الف درهم
فاكره يقتل او يذل حتى اشترى ودفع وقبض العبد الذي اشترى وقد كان المشتري
خلف ان لا يبيع يملكه فيما يستقبل فهو حر او خلف على ذلك العبد بعينه حين اكره على
شراءه قبل ان يشتريه فقال ان ملكه فهو حر فان العبد يعتق ويغير المشتري فبقي البايع
ويبطل عنه التسعة الالف ويرد عليه ان كانت قبضت منه ولا يرجع المشتري على الذي
اكرهه بتقليد ولا كثير من قيمة العبد لان الذي اكرهه لم يكرهه على العتق انما اكرهه
على غير العتق فجاز ذلك الغير وكذلك لو اكرهه على ان يشتري اخاه واباه وابنه

اوذا جرح من منه او الكرهه على ان يشتري امه قد ولدت منه ففعل او الكرهه على ان يشتري بوايه
قد جعلها ماله من ان ملكها فانه هذا يجوز على المشتري بغيره في هذه الوجوه كلها ويطلب ما زاد
عليه من الثمن ولا يصح الذي الكرهه بها من قيمه العبد او الجارية قليلا ولا كثيرا ولا يبيعه
هذا الكراهه اياه على ان يعتق اذا الكرهه بشيئا متاعا وصفت له ان يعتق عبده فاعتقه جاز العتق
وعمر الذي الكرهه قيمته للمكره لان ما هنا الكرهه على الذي اتلف به العبد والاول لم يكرهه
على الذي اتلف به العبد انما الكرهه على البيع فعتق حين ملكه الا ترى ان رجلا لو شهد عليه
شاهد ان انه اعتق عبده هذا فقتل القاضى بشهادتهما واعتق العبد ثم رجع الشاهد ان
عن شهادتهما انما صامان لقيمة العبد المشهود عليه ولو شهدا على رجل قد قال العبد
ان ملكته فهو حتر فسعدا عليه انه اشتراه من البايع والبايع يدعي شهادتهما بالف درهم
وقيمة العبد الف درهم فقتل القاضى به ذلك والعهدة واعتق العبد يقول ان ملكته
فهو حتر ثم رجع ان لا ضمانا عليهما لا فسخا اعطيه مسئلا ما اخذ امته ولم يشهدا على العتق
انما عتق بيمين المشتري ولم يعتق بشهادتهما الا ترى ان رجلا لو قال عبده حتران دخل
هذه الدار فاكراه بالوعيد بالقتل حية دخل فعتق عبده انه لا يضمن الذي الكرهه من قيمة العبد
شيئا او ان يكرهه احد ولكن قد ما اخلوا وهو لا يملك من نفسه شيئا فاحتمل ادخل
الدار وقد كان حلف فقال ان صرت في هذه الدار فعتدي هذا حتر فصار فيما باد خالعه
اياه فعتق العبد ايخر من الكرهه قيمته ليس بغير الذي الكرهه من قيمة العبد شيئا
لانه لم يكرهه على ذلك وكذلك لو كان قال اذ ان رجلا فحتر فلانة فهي طالع فاكراه حتى تزوجها
بمسهر مثلها فالنكاح جائز وهو صامان لنصف المهر للمرأة ولا ضمان على الذي الكرهه
في شيء من هذا الا ترى انه لو قال لامرأة له لم يرد رجل بها ان سيجي اليوم احد فانت طالع
او قال ذلك لعتبه فاحترها فاشترى الماطل فاعتق العبد ولا يضمن الذي الكرهه
ونحوه من قيمه العبد ولا يضمن نصف الصداق الذي عتقه شيئا ولو ان رجلا اكره حتى
يجعل عتق عبده في يده هذا الرجل او طلاق امرأته ولم يرد رجل بها الكرهه على ذلك من
يجوز اكراهه بقتل او تلف ففعل ذلك فطلقها الذي جعله كناية او اعتق العبد
الذي جعل عتقه اليه كان القياس في هذا ان يعتق العبد وتطلق المرأة ولا يضمن
الذي الكرهه من ذلك شيئا لانه لم يكرهه على الطلاق والعتاق بعينه ولكن استحسن
ان ضمن الذي الكرهه قيمة عبده ونصف المهر الذي عتقه لامرأته لانه هذا كرهه على الامر
الذي به العتق بعينه او الطلاق بعينه حين امره ان يجعله في يده غيره فلذلك عتقه
ما اتلف له من ذلك الا ترى انه لو اكرهه على ان يجعل ذلك في يده ففعل فطلقها
الذي الكرهه او اعتق عبده فممن فذلك كرهه اذا امره ان يجعل ذلك في يده غيره ولا يضمن
الا كراهه في هذا الوجه شهادة السهو اذا قضى بشهادتهما انه جعل امرأته يدها حتر
رجل الا ترى ان اربعة لو شهدوا على رجل بالزنا وشهده شاهدة بالاحصان فزعم الرجل
ثم قال ما هذا بالاحصان شهدنا بالباطل ونحن تعلم انه الباطل لم يكن عليهما عتق
وكاه عليهما الادب ولو لم يشهدا شاهدة بالاحصان قال القاضى قد علمت انه لم
يجزى ولكن ارجو ظالمنا وانما علم انه لا حرم عليه وانك الناس حتى رجعت وضمنته دية
وكان في قياس قول محمد ان يقتل القاضى ولكنه استحسن ان يجعل على القاضى الدية في ماله

لعمري الشبهة وان رجلا اكره على ان يجعل كل مملوك يملكه فيما يستقبل ففعل ذلك ثم اشتري
مملوكا او عتبه له او عتقه فبهر عليه او اوصى له به ففعل ولم يغير الذي الكرهه من قيمة المملوك
قليلا ولا كثيرا وان ورد مملوكا كان القياس في ذلك ايضا لا يضمن الذي الكرهه شيئا ولكن استحسن
ان ضمن الذي الكرهه قيمة المملوك الذي وصاه لانه هذا دخل في ملكه بغير فعل ولا قول
وما اشترى او عتبه له او عتقه فبهر عليه او اوصى له به لم يرد حله في ملكه لا يقبل منه ولا
يغير الذي الكرهه من ذلك شيئا الا ترى ان الذي الكرهه لو قال له كل مملوك اكرهه ففعل
فقال ذلك ثم وصى مملوكا ففعل ان لا يضمن الذي الكرهه لانه الكرهه على الحلف بالعتق
بعينه وقد دخل العتبه بعينه ملكه بغير فعل منه فذلك عتقه عتق الذي الكرهه قيمته
ولو كان الكرهه في هذا كله كسب او تعدي لم يضمن في شيء من هذا ولو ان رجلا اكره بتمويل
بقتل او تلف عضو او ضرب نجا ففعل فقتل على ان قال لعتبه ان يشيته فانت حتر فاشترى
العتق عتق العبد وعمر الذي الكرهه قيمة العبد للموالي وكذلك لو اكرهه على ان يعقد
لعتبه وان دخلت لدار فانت حتر فقال ذلك لعتبه بمرأته العتبه دخل الدار فانه
يعتق ويغير الذي الكرهه قيمته الذي الكرهه لان هذا لا عمل للموالي فيه ولو اكره الموالي
على ان يقول لعتبه ان ضلقت فانت حتر وان اكلت فانت حتر وان شربت فانت حتر فقال
ذلك الموالي ثم صنع شيئا مما استحل ففعل عليه فان العتبه يعتق ويغير الذي الكرهه
قيمتها لان الطعام والسواك ما لا بد له منه يخاف على نفسه ان لا يفعل الصلاة
وصومه صامان ويحذر ذلك فريضة من فرايض الله تعالى لا يجد الكرهه بذا من ان يفعل
ذلك فالذي الكرهه صامان لقيمة عبده وكذلك كل فريضة من فرايض الله تعالى وان قال له
قل ان تقاضيت ديني الذي علي فلانة او اكلت طعاما فاكراه وكذا الطعام خاص بجد ففعل بذا
او دخلت دار فلان فانت حتر فاكراه على ذلك بتمويل بقتل فقال الموالي ذلك ثم
فعل الذي حلف عليه عتق العبد ولا يغير الذي الكرهه من قيمته شيئا الا ترى انه لو
اكرهه بعتيد او بيمين حتى يعتق عبده فاعتقه لم يغير شيئا لانه ليس بمرأته فذلك
هذا ولو ان رجلا قتل عبده قتيلا خطا فاحتره حتى في ذلك الى القاضى فاكراه القاضى
الموالي على عتق عبده بتمويل بقتل او نحو حتى اعتقه وقد علم الموالي بالحياة والاعمال
على الموالي في الحياة وانما الضمان على الذي الكرهه ويغير الذي الكرهه القيمة فاحتره
الموالي فبذرها الى ولي الحياة ولا يكون الموالي شيئا ولو كان الكرهه بعتيد او بيمين
ولم يضمن منه قتلا او تلفا فاعتق عبده لم يكن على القاضى ضمان وعلى الموالي قيمة
العبد لصلى به حياته ولا يضمن الموالي من ارض الحياة الباقي شيئا وان كان قد علم
بالجناية لانه لم يضمنه ذلك وانما يغير ما وجب له وذلك قيمة العبد فامسا
العقل فلا يغيره لانه كان امره ان يغير عشرة التي كان عبده ففعل ايكون السبب فيه والعبد
كره يبطل ما امر به من ذلك ولو لم يكرهه على ففعله وكيفية الكرهه حتى قتله او حرقه
بجانيته فان كان نوعه ثوبا القتل او بالتلف حتى قتله كان الموالي ان يقتله الذي الكرهه
ويطلب حق اصحاب الجناية وان كان الكرهه بالسبب والقتيل كان على الموالي قيمة العبد لا ولي القاتل
الخطا ولا شيء على الذي الكرهه **باب من الاكره**
على ما يجعل الرجل لله على نفسه فليزومه وعلى الايلاء ولو ان لصا غلبا

اكره رجلا حتى جعل على نفسه صدقة تدعى اوصوفا او حبالا او غزوا في سبيل الله
 او بدنة او شيئا يتقرب به الى الله فيجده تقيلا او ثقالا او غيره حتى اوجب ذلك على
 نفسه لله فهو واجب عليه وله هذه اربعة اقسام اولا ان يملكها ويملكه عليه
 لان الطلاق والعناق فيه تحرير فرج ان كانت امرأة او امة وفيه عتق عبد وتحرير
 خدمته واكل ماله فصارت هذه اوجبا لله على نفسه سواء وكذلك لو اكرهه على ان
 يجعل على نفسه المسمى الى بيت الله تعالى او حلف بذلك على شيء يقدر على ان يفعله او لا
 يقدم او اكرهه على ان يحلف بشيء من هذه الاعلى يمين تعميده او طاعة او على مسير
 بخاف فيه التلف على نفسه من ترك الطعام والمساكن وغيره كتحلف على ذلك
 باكرهه بالقتل او غيره ثم حلف في يمينه وجب عليه جميع ما اوجب على نفسه من ذلك
 الا ترى انه لو اكرهه حتى حلف بالله لا يكثر فلا يكثر فلا يكثر فلا يكثر وجبت عليه الكفارة
 وكذلك لو استحلقة بقسم او غيرها وجبت عليه ما حلف عليه من ذلك وكذلك لو
 اكرهه بتوعيد يقتل او غيره حتى يظا من امراته كان مظاهرا لا يفرضها حتى
 يكفر فان اجبره على ان يكفر فعقل لم يرجع بذلك على الذي اكرهه لان هذا امر
 يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى فان اكرهه على متفق عتقه له بعينه حتى اعتقه
 عن طهره فان كان اكرهه بتوعيد يقتل او ضرب بخاف منه تلفا كان العبد حرا ومن
 الذي اكرهه قيمته ولم يجزه من الكفارة فان قال اعتقته حين اكرهته وانا اريد به
 كفارة الطعام ولم اعتقه لا كراهه اجزاء من كفارة الطعام ولم يلزم الذي اكرهه
 فيجوز العتق فان قال ادق به العتق عن الطعام كما امرني ولم يجز بياي عيني
 ذلك لم يجزه من كفارة الطعام وكان له عليه القيمة الا ان يعر به منها وان كان اكرهه
 بفيد او حبس اجزاء عنه ولم يكن على الذي اكرهه ضمان وكذلك لو اكرهه حتى حلف
 لا يقرب امراته بالله او يمين من الايمان فهو مؤتي ان تركها اربعة اشهر بانت بالايلا
 وان قربها وحلت عليه كفارة ما حلف به وان تركها ولم يكن دخل بها حتى بانت بالايلا
 وجب عليه لها نصف المدة لم يرجع على الذي اكرهه شيء لانه قد كان يقدم على
 ان يفرضها فلم يفعل ولو كان اكرهه على ان يقول ان قربتها ففي طاعة ملانا بتوعيد يقتل
 او ضرب بخاف منه التلف فقال ذلك ولم يدخل بها فان قربها ففي طاعة ملانا وعليه المهر
 كاملا ولا يرجع على الذي اكرهه وان تركها حتى يصح اربعة اشهر بانت منه بالايلا ولها
 نصف المدة اق ولا شيء على الذي اكرهه ايضا لانه كان يقدم ان يجامعها فيجب المهر
 بجماعه اياها ويبتدأ الايلا والاكراه على الجماع لا يجب به ضمان على الذي اكرهه
 وكذلك لو اكرهه على ان يقول ان قربتها فعبد يحرر فان قربها عتقه عبده ولم
 يغير الذي اكرهه وان تركها حتى يصح اربعة اشهر بانت بالايلا غرم نصف المدة
 ولم يرجع على الذي اكرهه شيء لانه قد كان يقدم على ان يبيع عبده في اربعة اشهر
 فيقربها بغير كفارة ولو كان عبده حده لم لا يقدم على بيعه او كانت امره فاكراهه على
 ان يقول ان قربتها فمقتد المذبح وحرره هذه امره لو اكرهه فقال ذلك فان قربها في
 اربعة اشهر عتق العبد والامة ولم يغير الذي اكرهه شيئا فان تركها حتى يصح اربعة
 اشهر بانت بتطليقة وان كان لم يدخل بها من نصف المدة ولم يرجع على الذي

اكرهه بشيء في القياس وكذا استحسن ان يرجع على الذي اكرهه بالايلا من نصف المدة ومن
 قبة الذي استحلقة على عتقه لانه منة من اجماع الفقهاء الذي استحلقة بعتقه فهو اذا تركها بها
 مكرها على تركه باستحلاله رقيقته الذي استحلقت بعتقه وان قربها عتقه الذي استحلقت بعتقه
 ولم يغير الذي اكرهه شيئا لانه لم يكرهه على الجماع انما اكرهه على الترك فان كان قد دخل
 بامرأته والمساكنة على خالها لم يغير الذي اكرهه شيئا ان تركها حتى تبين بالايلا ان قربها
 في اربعة اشهر في القياس والاستحسان لانه لا يكون مكرها له في البيوت في الايلا
 الا ترى ان رجلا لو اكره رجلا حتى طلق امرأته فلا تأ وقد دخل بها لم يغير الذي اكرهه
 من صداقها شيئا فكذلك هذا ولو انه اكرهه على ان يقول ان قربتها فمالي صدقة في
 المساكن فاكراهه على ذلك بتوعيد القتل او غيره فقال ذلك فهو مؤتي ان تركها اربعة
 اشهر بانت بالايلا فان كان لم يتركها حتى حلف على الزوج لها نصف المدة اق وان كان
 قد دخل بها فبطل ذلك وجب لها على زوجها المدة اق كاملا ولم يرجع على الذي اكرهه
 في الوجهين جميعا من ذلك بشيء وان قربها في اربعة اشهر وجب عليه صدقة ماله
 ولا يجزه السلطان على ذلك ولا ضمان على الذي اكرهه في ذلك لان هذا مما يتقرب به الى الله
 فان اكرهه لم يرجع به على الذي اكرهه وكذلك لو امره بذلك بغير تهدد وهو بخاف
 ان لم يفعل ان يقتل او يضرب ضربا يخاف منه التلف او يقطع بعض اعضاءه اصبع او نحوها
 ففعل وجب عليه ما اوجب على نفسه فان امضا لم يرجع على الذي اكرهه بشيء لان هذا
 ليس مما يلزمه غرمه في القضا انما هذا امر يلزمه فيما بينه وبين ربه ولا يكون في هذا الاكراه

باب الاكراه الجوارح المتأولين واذا

غلب قوم من الجوارح من المتأولين على امر من وجب فيهما حكمه من الاكراه رجلا على شيء
 مما اوصفنا فيهم في الجوارح المتأولين ان يغره عليه من ذلك باكرهههم وما جرم عليه من
 جميع ما وصفت في الاكراه غير المتأولين من اللصوص والغالبين فما حل للرجل ان يقدم
 عليه باكرهه اللصوص والغالبين حل له ان يقدم عليه باكرهه الجوارح المتأولين وما جرم
 عليه ان يقدم عليه باكرهه اللصوص والغالبين حرم عليه ان يقدم عليه باكرهه الجوارح
 المتأولين وكذلك اهل الحرب من المسلمين ما حل له ان يقدم عليه باكرهه اللصوص والغالبين
 وبأكرهه الجوارح من المتأولين من سرب احمق واكل الميتة والخمر والسكر بالله والقذف
 للمحشقات وغير ذلك فهو يحل له ان يقدم عليه باكرهه اهل الحرب اذا اكرهوا بتوعيد يقتل
 او يقطع او يضرب بخاف منه التلف وان تهدد بجبر او بتقييد ولا يخاف منهم الا ذلك
 فليس يسعه ان يقدم على شيء من ذلك وان امره بذلك امرا ولم يكرهوه فان كانت
 لا يخاف ان يقدموا عليه حتى يعاودوه فيقولون له ان فعلت والاقتلتك او قطعناك
 او ضربناك فليس ينبغي له ان يقدم على ذلك حتى يعاودوه وان خان ان يقتلوه او يقطعوا
 او يذلوا نفسه من غير ان يعاودوه كان عندنا في مسعة من الاقدام على ذلك وانما
 هذا اعلى ما يقع في النفس على اكثر الظن والراي والابتدأ في هذا من ان يؤخذ فيه بالراي
 الا ترى ان رجلا لو اكرهه بقتل يتيك عليك بيتك من خارج او دخل عليك دارك ليلا بالسيوف
 او دخل من نخب قد نقتله في بيتك وخفت ان اذرتك ان يضربك بالسيوف وكان على ذلك اكثر
 ظنك ورايك فلا بأس بان تقتله قبل ان تعلم اذا خفت ان اعلمته ان يقتلك ولا يجوز

الامر في هذا ونحوه الا هكذا في نظائره كغيره وما اكره عليه اهل الحجة لرجل المسلم ما اكرهه
عليه اللصوص لغيره او اخرج المتأولين لم يسمعوا ان يقدم عليه من قتل امرئ مسلم
او قطعوا او ضربوه فكذا لا يسمع ان يقدم عليه باكره اهل الحرب والصلح من الغالبين
والخارج المتأولون واهل الحرب في ذلك كله سواء واما ما يفتن فيه اللصوص الغالبون
باكرههم من اكرهوا من مال امرؤ واستهلكه او غير ذلك فوجب به عليهم العتق ان اوفى
امرؤ به او قطع فوجب به النصاص او من قتل خطأ امرؤ به فوجب به عليهم الامر على
عاقبتهم او عدا لا يستطاع فيه النصاص فوجب فيه الا رش في مالهم باكرههم فاكره
اخراج المتأولين وتأويل اهل الحرب من المسلمين رجلا مسلحا حي فقله ثم تأويل المتأولين
واسلم اهل الحرب من المسلمين ولا ضمان عليهم في شيء من ذلك لان الحديث المعروف في هذا
ان القنينة وقعت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجتمعوا انه لا قود
في ذم استعمل وتأويل القرآن ولا حد في فوج استعمل وتأويل القرآن ولا ضمان في مال الاستعمل
تأويل القرآن الا ان يوجد شيء بعينه فيرد الى اهلها فكذا لا نقول ولا ضمان ايضا على الذين
امرؤ به ذلك ولو اذ التاويلين الشاهدين علينا بالسرك المستحلين طالبا ان يقتسموا اخذوا
جوازي من جوارينا فاقسموا في ما بينهم كما تقسم الغنمة فوقع في سهامهم فوجب
فوطؤهم فحين بالاولاد ثم تابوا وتفرقوا وظهرنا عليهم فاه الجوازي يوقن على
موايلهم ولا حد على من وطئ جارية منهم ولا عقر ما الحدة فلا يجب عليه لانه استعمل
ذلك بالتأويل ولا يجب عليه عقر ايضا بغيره ما استهلكه والاولاد احرام ولا سبيل
عليهم لانهم اصابوا هذه على وجه الملك وعلى ان ذلك جائز لهم في رايهم والاولاد
اولادهم ثابت نسبهم بغير قيمة لان قيمة الاولاد بمنزلة مال استهلكه وكذلك
ما اخذ اهل الحرب من مدينه المسلمين او امر ولد او مكانة فاقسموها ووطئوها فولد
لهم الاولاد امر اسلموا جميعا فان المديونة وامهات الاولاد والماتيات مكره وداست
على موايلهم ولا عقر على احد منهم فيما وطئ والاولاد احرام ثابت نسب ابايهم
بغير قيمة فالمتأولون واهل الحرب من المسلمين لا يسهون اللصوص لما يلبيح فيما يلزمهم

من الاكراه الذي يخالف

فيه المكر ما امر به واذا اكره الرجل من يجوز اكرهه على ان يهب نصف داره من
مقتسموا ولم يسموا له مقتسوما ولا غيره ويدفع فاكراهه على ذلك بالوعيد بالقتل او
قيد او سجن فذهب الدار كلها ودفعها فقد اجاز لانه امر بنصف غير مقتسوم لا يبيح
وامر بان يدفع على ذلك فذهب الواهب جازية فقد فعل غير ما امر به الا ترى انهم
لو امرؤ ان يذهب فلان ويدفعها اليه فتصدق بها على ذلك ودفعها اليه جازية
المصدق لانه قد خالفه وكذلك لو امرؤ بالمصدق فذهب كان ذلك جائزا لانه قد
خالفهم فيما اكرهوه فيه ولو اكرهوه على ان يهبها ويدفعها فخلها فخلها ودفعها
او امرها اياه عري ودفعها كان هذا باطلا لان الهبة والتخلي والعري شيء واحد
والصدق غير ذلك الا ترى ان شاهدين لو شهدا على رجل فشهد احدهما
انه نخله هذه الدار قبضها وشهد الآخر انه امرها اياه عري وقبضها كان هذا
جائزا وقضي المدي بالدار وكذلك لو شهد احدهما انه وهبها له وقبضها وشهد الآخر

انه غلبها او امرها اياه وقبضها كان هذا جائزا وقضي المدي بالدار ولو شهد احدهما انه صدق
بها عليه وشهد الآخر انه وهبها له وقبضها كانت الشهادة باطلا لانها سبقت على امرين
متفرقين وان كان المؤشود له دارهم محررا وغيره يبرح محرر فهو سوا لان الصدقة غير
الهبة فكذا لا اكره اذا اكرهه على الصدقة والدفع فذهب وقبض او اكرهه على الهبة
والدفع فتصدق ودفع كان هذا اجازيا لان الصدقة غير الهبة وان كان دارهم محررا وغير
ذي رحم محرر فهو سوا وكذلك لو اكرهه على ان يهب ويدفع فذهب على عوض ودفع
وقبض عوض فقد اجاز لان هذا بمنزلة البيع وكذلك لو اكرهه على ان يهب على عوض
ويدفع فذهب بغير عوض فقد اجاز لانه كان امره ان يبيع العبد فذهب فذهب خالفه
فيما امر به ولو اكرهه على ان يهبه على عوض ويدفعه فباعه بذلك ودفع وقبض كان
هذا باطلا لان الهبة على العوض بمنزلة البيع اذا تقابضا وقدمت الهبة والدفع
وكذلك لو امره بان يبيعه ويدفعه ويقبض المذ فذهب على عوض وتقبلت كان هذا
باطلا وكان هذا بيعا لان البيع والهبة على العوض كل ذلك بيع ولو امره ان يهبه ويدفعه
فقبل ففوضه الآخر بغير اكره عوض من الهبة فقبل كان هذا الحارة منه ليعتد به في
بالعوض فان سلم له العوض وقبضه فقد اجاز وهو بمنزلة الهبة على استراط العوض
وان اتى ان يسلم العوض وقال له قد سلمت الهبة حين رضى بالعوض فلا ادفع اليك العوض
ولا سبيل لك على الهبة لم يكن له ذلك لانه انما سلم الهبة على العوض فهذا بمنزلة الشراط
العوض الا ترى انه لو قال قد سلمت لك الهبة التي اكرهت عليها على ان تقبض كذا وكذا
واي لم يكن هذا انسلما منه للهبة لانه انما سلم بعوض الا ترى ان رجلا لو وهب جارية لرجل
بغير امره وقبضها المؤشود له فاجزى الهبة جازية ولو لم اجزى فقلت له عوضي منها
فقبضني عوضا فقبضه كان هذا اجازة مني للهبة وان اتى ان يعوض لم يكن هذا اجازة
من الهبة فكذا لا المكر في هبته وكذلك لو ان رجلا اكره على بيع عبده بالقر درهم
وعلى دفعه وقبض المكن ففعل ذلك ثم قال للشري زدي في الثمن الغ درهم لم يكن هذا
باجازة منه للبيع الا قول فان زادة جازا للبيع وان لم يزد كان له ان يبطل البيع وكذلك
لو قال اجزى البيع على ان يزد في الثمن الغ درهم لم يكن هذا اجازة منه بل بيع الاول لان
يزيده كما اشترط عليه ولو ان رجلا اكره بالقر عبد يقتل او يحد او يحد حتى يسمع
ولم يرضى بالدفع فقبل له بغير هذا العبد من هذا الرجل بالقر درهم ولتقتل ذلك
قباعة كما امرؤ ودفعه لم يكن على الذي اكرهه ضمان وان كان لصا غلبا لانه لم يامر
بالدفع انما امره ببيع ويبيع ان يبيع البع اذا كان هذا الدافع بغير اكره لانه لم يدفع
ذلك منه ما افترقوا من موضع الاكرهه على ذلك البيع الا ترى ان لصا غلبا لو قال له
لاقتلتك او لتبيعه عبدا كذا فافاني قد خلعت لتبيعه اياه قباعة اياه خرج الذي
اكرهه من يمينه وكان انما اكرهه على البيع فان اعطى البائع المشتري عبدا على ذلك
البيع بغير اكرهه وقبض منه المكن كان البيع وخرج من الاكرهه لانه لم يكرهه على شيء
من هذا ولو اكرهه على ان يهبه له بتويع يقتل او ضرب يخلف منه تلغا ولم يامر
بدفعه ولم يبه عن ذلك فذهب القاهب ودفعه الى المؤشود له فقال
قد وهبته لك فخذها فاحذها المعشوق له ففعل عند كان الذي اكرهه ضامنا للقيمة

بيمينه ايها المبرع انشا لان من امر باليمين ولم يمينه عن الدفع فقد امر باليمين لا دفع الا ترى ان
 دخلوا امر رجلا ان يبيع جارية بينه هذه لفلان فاذ هذا المأمور فوهبها ودفعها الي الموهوبه
 له جاز ذلك فكذلك الذي اكرهه حين امره باليمين فكانه امره باليمين والدفع ولا يمينه
 الهبة في هذا الوجه البيع في الدفع لان البيع قد يكون تاما قبل القبض والهبة لا تكون تامه
 الا بالقبض الا ترى ان رجلا لو قال لصاحبه قد وهبت لك هذه الجارية فقال للموهوب له قد
 قبلها وقبضها بحضور من الواهب والواهب لا يبعد عليه ان الهبة جارية وقبضه جائز لانه
 كان امره بالقبض ولو باعه عبدا فقبضه بحضور منه ولم يمس به قبضه لم يكن هذا اذا في
 القبض وكان للبايع ان يأخذ منه حتى يعطيه الممن فذلك فترفع البيع والهبة في القبض
 في الاكره في هذا ولو اكرهه علي ان يبيعه منه بيمينه فاسد فباعه منه بيمينه جائزا كان
 ذلك البيع جائزا لا زما للبايع وكذلك لو امره ان يبيعه اياه بيمينه فاسد ويدفعه
 اليه فباعه اياه بيمينه جائزا ودفعه اليه كان البيع جائزا ولم يكن علي الذي اكرهه
 ضمان لانه خالفه حين باعه علي خلاف ما امر به ولو امره ان يبيعه اياه بيمينه جائزا
 ويدفعه اليه فباعه اياه بيمينه فاسد ودفعه اليه فذلك في يد المشتري فان كان اكرهه
 علي ذلك بالتقوع بقتل او ضرب او قطع فالباع باليمين ان شاء من الذي اكرهه وان شأ
 منه المشتري فان منه المشتري لم يرجع علي الذي اكرهه الباع وان من الذي اكرهه
 رجع علي المشتري لانه اذا اكرهه علي البيع الجائز والدفع فباعه بيمينه فاسد ودفع
 فلم يخالفه لانه باعه بيمينه ومن ما امر به اياه اتم له رجلا امره ان يبيعه باليد
 درهم فقدم ليبت المال فباعه باليد علة ولو امره ان يبيعه باليد فباعه باليد
 جاز ولم يكن ذلك اكرها فذلك البيع الفاسد اذا امره ان يبيعه بيمينه جائزا
 ويدفعه فباعه بيمينه فاسد ودفعه فليس هذا بخلاف لانه اراد ان يجوز له نقض
 البيع واذا امره بالبيع الفاسد والدفع فباعه بيمينه جائزا فكانه اراد بهذا الورد
 عليه العبد واذا اكرهه علي ان يبيع له نصف هذه الدار فاشترى ما ويدفعه اليه
 فوهب له الدار كلها ودفعها اليه فالهبة جارية في الغياص ولا ضمان علي الذي
 اكرهه لانه امر ان يقسم فوهب له الدار كلها فخالفه فيما امر به وكذلك البيع
 لو امره ان يبيعه نصف الدار فاشترى ما ويدفعه اليه فباعه الدار كلها كان البيع
 جائزا في الغياص ولم يضمن الذي اكرهه لانه لم يقسم واعا قال له اقسام ثم بيع فلم
 يطعه فيما امر به ومتما بين ذلك انه قد خالفه فيما امر به انه لو وجب علي الذي
 اكرهه الضمان لم يدر اي شيء يضمنه ولا ترى انه قد خالفه ولو قسم كما امر ثم
 باعه احد النصفين فمقتسوما ودفعه اليه او وهبه وقد اكرهه علي ذلك في الهبة
 والبيع والدفع كان الذي اكرهه بالتقوع بقتل او قطع او ضرب يخاف منه التلف
 وهذا الغياص في هذا ولكن استحسن ولا يبيعه هبته ولا يبيعه في شيء مما اكرهه عليه
 من بيع نصف دار مفسوم او هبة نصف دار مفسوم ولا غير ذلك اذا باع او وهب
 ذلك كله لانه قد اكرهه علي تعيين ذلك فالبيع والهبة باطلان جميعا وكذلك لو اكرهه علي
 ان يبيع له او يبيعه شيئا من هذه البيوت فباعه البيوت كلها او وهبها له كلها فان ذلك
 كله باطلا في الاستحسان لانه قد اكرهه علي قبضه **باب**

من الاكره علي ان يعق عنه وعن غيره اكره المولى والمعتق عنه او
اخدمها ولولا انهما غلبا انهما ليعق عنه عتده يساوي العتق عن رجل بالقدوم
فاكرهه بتقيد بقتل او بقطع عضو او بضر يوجب منه التلف حتى يقتل
ذلك المعتق عنه وهو غير مكره فالعبد حر عن المعتق عنه والولالة ومرت العبد
بالخير ان شاء من قيمة عبده المعتق عنه وان شأ منها الذي اكرهه فان شأ منها الذي
اكرهه رجع اليه علي المعتق عنه وان شأ منها المعتق عنه لم يرجع اليه علي الذي اكرهه
ولو كان الذي اكرهه علي ذلك لم يكرهه عليه بتقيد بقتل ولا قطع ولا ضرب يخاف منه
تلفا ولكنه اكرهه علي ذلك بحدس وبغيره حتى فعله والمسا له بالخيار فالعبد حر عن
المعتق عنه عنه والولالة وعليه قيمة العبد ولا يوق علي الذي اكرهه لانه لم يكرهه بضره
فيمن ولو كان اكره المعتق لعبد والمعتق عنه حتى فعلا ذلك بتقيد بقتل او بقطع او بضر
يخاف منه تلفا فالعبد حر عن المعتق عنه والولالة وليس لمولي العبد علي المعتق عنه
ضمان لانه اخطأ عنه وهو مكره علي ذلك ولكن القيمة علي الذي اكرهه المولى العبد وانما
هذا الذي وصفت في اكره هذين الرجلين علي العتق بمنزلة لقي عاتل اكره رجلا علي ان يبيع
عبده من هذا الرجل باليد درهم ويدفعه اليه واكره الرجل الاخر علي ان يشتريه ويقبضه
ويعتقه فاكرههما بتقيد بقتل او تلف حتى فعلا ذلك فالعتق عن المعتق عنه لانه
مكره ولا ضمان عليه في العبد لانه اكره علي الشراء والقبض جميعا وكان الفاعل لذلك الذي
اكرهه فان قال قائل وكيف يشبه هذا الاول والاول لم يقبض العبد قتل له ان الاول
وان لم يقبض العبد فالعتق للعبد المعتق عنه بمنزلة القبط الا ترى ان المشتري لو اشتري
عبد بيمينه فاسد فلم يقبضه حتى اعتقه كان غنقه باطلا ولو قال لرجل اغتق عبدا وهذا
عني بالغ رجل من جن ففعل كان العتق عن المعتق عنه وكان ضمانا لقيمة عبده ففعل
العتق عنه بامر بمنزلة القبط فكذلك العتق عنه في الاكره هو بمنزلة القبط والعتق
تبع ذلك ولو ان الذي اكرهه علي العتق لم يكرهه ما يتوقد بقتل ولا قطع ولا
تلف ولكنه اكرهه ما يجبر بحبس او بغيره ففعلا كان العتق عن المعتق عنه والولالة
له ويضمن لمولي العبد قيمة العبد ولا ضمان له ولا لولي العبد علي الذي اكرهه ما
ولو كان اكره المولى بتقيد بقتل او قطع واكره الاخر بحبس وبغيره حتى فعلا ذلك
كان العتق عن المعتق عنه والولالة وكان مولي العبد بالخيار ان شاء من قيمة عبده
الذي اكرهه وان شأ منه ذلك المعتق عنه فان منه المعتق عنه لم يرجع علي الذي اكرهه
وان شأ منه الذي اكرهه رجع علي المعتق عنه بالقيمة التي ضمنها وانما اختار ضمانه لم يكن له
تبع ذلك ان يضمن الاخر شيئا من ذلك ان الذي اكره المعتق عنه انما اكرهه بسجن او قيد
وهذا الا يضمن الذي اكرهه شيئا ولكن المعتق عنه لا يكون رافيا وقد اكره بالسجن والقيد
فاما ان يضمن الذي اكرهه ما استهلك المكره فليس له ذلك وان كان الذي اكره بالحبس والقيد
مولي العبد وهو لا يخاف منه غير ذلك واكره المعتق عنه بالوعيد بالقتل والقطع
حتى فعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولالة ويضمن الذي اكرهه قيمة العبد
فقد نجا المولى العبد ولا سبيل للمعتق عنه عليها لان المولى لم يكره بضره
يخاف منها تلفا انما اكره بالحبس والقيد وانما المكن المعتق عنه فقد اكره علي ملكه والعتق

عنه بالوعيد بالقتل وحقه فله ان كان الفاعل لذلك الذي اكرهه فيجرى القيمة فيه فمما الى
 المولى ولو لم يكن اكرهه عليه ان يعتقه عنه ولكن اكرهه ما جيبا بالوعيد بالقتل والقطع
 او الضرب الذي يخاف منه التلف حتى دبره عن صاحبه باليد دبره وقيل ذلك صاحبه
 فالتدبير جازع الذي دبر العبد عنه وهو مدبر له اذا مات عتق ومولى العبد
 بالخيار ان شاء منه الذي اكرهه قيمة عبده وعبده غير مدبر ورجع الذي اكرهه على الذي
 دبر عنه بقيمة العبد مدبرا ولا يرجع عليه بفصل ما بين التدبير وغيره لاهو الذي اكرهه
 عليه وان شاء مولى العبد رجع بقيمة العبد مدبرا على الذي دبره ورجع على الذي اكرهه
 بنقصان التدبير لان المدبر يميز عبدا الذي دبر عنه مملوكا له فيستخذه وان كانت
 جارية كان له ان يستخذه بها ويطأها ولا بد من ان يلزمه قيمته امدته ولو كان العتق
 اما اكرهه ما جيبا بالحبس او بالعتق حتى جعل العبد مدبرا عن الذي دبر عنه فلا
 ضمان لواحد منهما على الذي اكرهه ما لم يولي العبد ان يرجع بقيمة عبده على الذي
 دبر عنه ولو كان المولى اكرهه بالوعيد بالقتل او القطع او الضرب الذي يخاف منه التلف
 واكرهه الاخر بالوعيد بالحبس او بالعتق وليس يخاف منه غير ذلك فعلا ما اكرهه ما عليه من
 ذلك فالعبد مدبر للذي دبر عنه ومولى العبد بالخيار ان شاء منه الذي اكرهه قيمة عبده
 عبدا غير مدبر وان شاء منه الذي دبر عنه قيمته عبدا غير مدبر فان منه الذي اكرهه
 على الذي دبر عنه العبد بقيمة عبده غير مدبر فان لم يرجع بذلك الذي اكرهه ما على
 الذي دبر عنه العبد حتى ابر المولى الذي اكرهه ما من القيمة التي ضمنه اياها او غيرها
 له او اخرها عنه شهورا كان للذي اكرهه ما ان يرجع بما ضمن من ذلك على الذي دبر عنه
 العبد ولو كان الذي اكرهه ما اكرهه المولى بالوعيد بالحبس او القيد واكرهه الاخر بالوعيد
 بالقتل او القطع او الضرب الذي يخاف منه التلف حتى فعلا ذلك كان للمولى العبد ان يرجع
 على الذي اكرهه ما بنقصان التدبير ورجع الذي دبر عنه بقيمة العبد مدبرا وكذلك
 في هذه الوجوه كلها لو اكرهه ما على البيع والقبض بما اكرهه المشتري على التدبير كان بمغلة
 ما وصفت لك من التدبير على المالك في جميع الاكراه ولو ان الذي اكرهه ما لم يكنهما على
 عتق ولا تدبير ولكنه اكرهه ما بالوعيد بالقتل او القطع او الضرب الذي يخاف منه التلف
 على ان يتمايحا ويتقاضا فعلا فمما اكرهه المشتري بالوعيد بمثل ذلك على ان قتل العبد مدبرا
 بالسيف فان القياس في هذا ان يقتل المولى البايع الذي اكرهه ما بعبده لان بيعه كان
 فاسدا وقد اخبرنا القائل على القتل ولكن استحسن ان اضمنه الذي اكرهه ما قيمة العبد
 في ماله لم يولي العبد البايع لان المشتري قد كان ملك العبد فاكراه ان يقتل البايع الذي
 اكرهه ما ولم يكن يملك العبد ولو كان اكرهه ما على البيع بالوعيد بالحبس والحبس
 واكرهه المشتري على القتل عتقا بالوعيد بالقتل او القطع او الضرب الذي يخاف منه تلفا
 حتى قتل العبد فان للبايع قيمة العبد على المشتري والمشتري ان يقتل الذي اكرهه على القتل
 ولو كان اكرهه بالسجن والحبس ولم يكن له يقتل ولا قطع ولا ضرب فقتل لم يكن على الذي
 اكرهه ضمان وكان الضمان على المشتري بضمن القيمة للبايع ولو كان الذي اكرهه ما جيبا
 اكرهه المولى البايع بالوعيد بالقتل واكرهه المشتري في السر والقتل بالحبس والتقييد
 فالبايع بالخيار ان شاء منه الذي اكرهه قيمة عبده ورجع لها على المشتري وان شاء منه

المشتري قيمة عبده ولم يرجع المشتري على الذي اكرهه بشيء وان كان الذي اكرهه ما جيبا اكرهه
 المشتري على السر والقبض بالسجن والقيد واكرهه على القتل بالوعيد بالقتل والمغلة
 على ما يقتل المشتري فمولى العبد البايع بالخيار ان شاء منه الذي اكرهه قيمة عبده فان
 ضمنه فلا شيء لواحد منهما على المشتري لان العبد كان للذي اكرهه قبله وان شاء مولى العبد
 ضمن المشتري قيمة عبده لانه انما اكرهه على السر والقبض بالحبس او بالقيد فان ضمنه فيه
 كان للمشتري ان يقتل الذي اكرهه على قتل عبده لان العبد لم يملكه له ان كان اكرهه المولى
 بالحبس والقيد على البيع والدفع واكرهه المشتري على السر والقبض والقتل بالوعيد بالقتل
 فعلا ذلك فلا ضمان على المشتري ولا غير ماله الذي اكرهه ما قيمة العبد لم يولي العبد فان كان
 اما اكرهه المشتري على السر والقبض بالوعيد بالقتل واكرهه على القتل او العتق او القيد
 بالحبس والقيد فعلا ذلك فلا ضمان على الذي اكرهه ما والمشتري ضمان بقيمة العبد
 للبايع **باب** من الاكراه على الوعد ايج ما يكره ان ياذن له في
 ماله ولو ان لهما غالبا اكرهه رجلا بالوعد بقيد او حبس على ان يودع ماله في التجمل
 والرجل المستودع غير مكره فادعه ففكك المالك في يدي المستودع لو يضمن المستودع
 ولا الذي اكرهه شيئا لانه هو الذي اعطاه ولم يكن بضرفه وان كان لغته بالقتل او
 القطع او الضرب الذي يخاف منه التلف على ان يودعه فادعه والمستودع غير مكره ففكك
 على ان يمنع الا انه حين اعطاه قبل ذلك منه ففكك في يدي المستودع فرب المالك بالخيار ان يرضى
 ضمن المستودع وان شاء منه الذي اكرهه ما فليهما من لم يرجع على صاحبه بشيء ولو ان رجلا
 في يده مال اكرهه لغيره غائب على ان يامر رجلا بقبضه والمأمور غير مكره فامر المالك بقبضه
 والمكره اكرهه بالوعد بسجن او قيد او قتل او قطع فقبضه المأمور فضاخ في يده والقابض
 ضامن للمالك لان امره بالاكراه ليس بجور كما يجوز بالاكراه الا ترى ان لا يجوز بفساد
 ولا بيعه باكراه فذلك لا يجوز امر في هذا ولا يسيء اعطاه المالك امره بان يقبضه
 اذا اعطاه فهو اعطاه فان كان اكرهه عليه بغيره او سجن لم يضمن الذي قبضه الا ترى انه
 لو اكرهه بالقييد وبالسجن على ان يطرجه في ماء او نار ففعل لم يضمن الذي اكرهه امره
 فذلك لا يضمن الذي اعطاه اياه ولو اكرهه بغيره او سجن على ان يامر انسانا ان يأخذه
 فيطرجه في ماء او نار فامر به ففعله ذلك الانسان فطرجه في ماء او نار
 والذي اخذه غير مكره او مكره بغيره او حبس فالضمان على اخذ مكره على ذلك بخلاف
 بقتل او قطع او ضرب يخاف منه تلفا فالضمان على الذي اكرهه لمساخيه لماله وانما المكره على
 ان ياذن في ذلك بحبس او ضرب او قيد او قتل بمثل من لم يامر ان امره لا يجوز الا ترى
 ان لهما غالبا لو اكرهه رجلا حتى ياذن له في ان يلزمه ماله فيهبه او يملكه او يسيء كما فاكراه
 على لاذن بسجن او قيد او قتل او قطع فلما اذن له استهلكه الذي اكرهه اما ضامن
 لان الاذن ليس بشيء فذلك الاذن في ذلك الوجه ليس بشيء ولو انه اكرهه بنوعه بقتل
 او قطع على ان ياذن في ان يقتل عبده له محذرا فان ذلك فقتله محذرا بالسيوف كما للمولى
 ان يقتله به ولو اكرهه على ذلك بحبس او سجن كان هذا والاقل في القياس سوا وكان
 له ان يقتله به لان الاذن باطل وكيفية استفسار في هذا ان امنته له قيمة عبده ولا اقله
 له ولو ان لصا خالفا اكرهه رجلا حتى يقتل هذا الولد ابنته او يرباه قد طلق امراته

ير

هو لا ما اوتقيد به اعتق عبده او توكل ببيع عبده او بشر عبده فاكراه على ذلك يقتل او
 سجن او قيد او قطع كان هذا كله باطلا لا يجوز عليه شيء منه ولو اكرهه عبده او قيد على ان
 يوكل هذا الرجل بعتق عبده فوكاه بذلك فاعتقه الوكيل والوكيل غير مكره كان العبد
 حراً من مولاه ولم يضمن الذي اكرهه ولا الذي اعتقه شيئاً لانه الوكالة بالعتق بمنزلة
 عتق الحر ولو اكرهه السلطان بعتق او حبس على ان يعتقه فاعتقه فهذا الايمان فيه
 على احدى والعبد حر ولاؤه لمولاه ولو اكرهه يقتل او قطع على ان يوكل هذا الرجل بعتقه
 فوكاه واعتقه الوكيل كان العبد حراً عن مولاه المكره ولاؤه له ويرجع على الذي اكرهه
 بعتقه عبده ولا ضمان على الذي ولي العتق وان كان غير مكره ولو كان اكرهه يقتل او قطع على ان
 يأمره هذا الرجل بقتل العبد عمداً فامره بقتله فقتله والمأمور غير مكره ولا خاف من
 فاذ العتق على الذي قتله لانه حين لم يجعه فكانه قتله بغير امر من احد ولو كان اللق
 الغالب اكرهه مولاة حتى امره بقتل عمداً او بتوعد بيمين او قيد فقتله المأمور وهو غير
 مكره ولا خاف كان القياس ان يقتل الذي قتله لان امره وقد اكرهه بالعتق والحبس باطل
 ولكن استحسن ان اضمنه القيمة ولا اقتله ولا يسيبه القاتل في هذه الوجوه المعتق
 لان المعتق انما هو مبيع من امره ولا ابالي مكره كان او غير مكره والقاتل جاني الاثم ان رجلاً
 اشترى عبداً من رجل بالف درهم حاله ولم يدر في الممن ولم يضمن العبد حتى امره بقتل
 فاعتقه كان العبد حراً ولاؤه لمولاه ولا يكون على المعتق ضمان ويرجع البايع على
 المشتري بالممن ولو لم يكن امره بالعتق وكبته امره ان يقتله فقتله كان للبايع ان يضمن
 القاتل القيمة فيكون في يده حتى يعطيه المشتري الممن لان القتل جناية وان لم يضرها
 ولا يكون عتقه نافداً في العبد المكره عليه ولا في هذه الابالامر فكان المعتق معبراً عن
 وان كان الممن اكرهه القيمة لم يضمن الممن لانه اكرهه على القتل او العتق والذبير
 بالوعيد بالحبس والعقود حتى فعل فهدا لا يجوز به البيع ولا يكون راسخاً بالبيع بالقتل
 او العتق والذبير لانه اكرهه على ان يرضى ذلك بالوعيد بالحبس ولو كان صاحب العبد بالبايع
 غير مكره وكبته طلب الي الذي اكرهه على ان يكره المشتري على ان يشتري عبده بالبايع
 درهم وقيمته العبد درهم ويقتضيه على ذلك فاكراه على ذلك بتوعد بقتل حتى
 فعل لم اكرهه بعد ذلك على ان قتله عمداً او اعتقه بتوعد بقتل ولا ضمان على
 المشتري في شيء من ذلك والضمنان على الذي اكرهه فيضمن البايع قيمة عبده ولو
 كان اكرهه بقتل حتى دبر العبد فالبايع باسحاً وان شأفه الذي اكرهه قيمة عبده
 غير مؤثر وجع الذي اكرهه على المشتري قيمة العبد قد مر وان شأفه المشتري
 قيمة العبد مؤثر على قيمته عتق لان البايع وان كان طلب العبد الذي اكرهه ان يكرهه
 على البيع والقبض فلم يأمره ان يكرهه على قتل ولا عتق ولا نذير ولو اكرهه المشتري
 الذي اكرهه على الشراء والقبض بالتوعد بالحبس وبالقيد والمسالمة على حاله لم يكن
 للبايع على الذي اكرهه المشتري ضمان وكان له ان يضمن المشتري قيمة عبده وكان
 للمشتري ان يقتل الذي اكرهه على القتل بالوعيد بالقتل ويضمنه قيمة عبده
 ان كان اكرهه على العتق وان كان اكرهه على الذمير منه ففضل ما بين قيمته عبداً
 الى قيمته مؤثراً فان مات الذي دبره والعبد خرج من ملكه كان العتق الذي دبر

ان یمنی

ان يمشوا الذي اكرهه علي التذبير فنية العبد منه بما لانه اكرهه علي القتل او العتق او التقيير
بالنوع بالقتل فمن ذلك كله ولو كان اكرهه في ذلك كله بالحبس والعقيد والمسالمة علي حالها
لم يكن علي الذي اكرهه ضمان وكان الضمان للبائع علي المشتري بيمينه قيمة عبده ولو ان
لصاغا الباكوة رجلا علي ان يقبل من رجل ان يعتق عبده عنه بالثمن درهم وقيمة العبد
الفان او من مائة يطلب من رب العبد فاكه المعتق عنه علي ذلك بتوعيد بقتل او قطع
او ضرب يخاف منه تلفا حتى قبل ذلك من موالي العبد فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء
ولا ضمان علي الذي اكره المعتق عنه لم يكن الموالي علي شيء مما اكره المعتق عنه فلما لم يضمن
المعتق عنه شيئا لم يكن علي الذي اكره ضمان ولا يسيبه هذا الذي اكرهه علي الشراء والغنص
لم اكرهه علي العتق بعد ذلك وكان الاكراه بالتوعيد بالقتل لانه البائع انما رضي بالبائع
ولم يرض بالاكراه علي العتق ولولا العتق لرد عليه عبده فلما اكره المشتري علي العتق بالو
بالقتل فلم يكن علي المعتق ضمان فمن ذلك الذي اكرهه لان الاكراه لم يكن برضا البائع
فاما اذا طابت نفس موالي العبد بان يعتقه عن الرجل المكه ببال فاكه المعتق عنه علي ذلك
حتى قتل فلم يلحق المك ضمان فذلك لان لا يلحق علي الذي اكرهه لان الذي اكرهه علي عتقه
كانه استملكه باذن صاحبه الا ترى ان رجلا لو سأل اللقن الغالب ان يكره هذا الرجل علي
ان يشتري منه هذا العبد بالثمن درهم ويضمنه منه علي ذلك ففعل اللقن واكرهه
علي ذلك بتوعيد بقتل او ضرب يخاف منه تلفا فقيمه فمات في يده لم يضمن الذي اكرهه
ولا المك للموالي شيئا فان طلب الموالي ايضا الي الذي اكرهه ان يكره المشتري علي عتق العبد
فاكرهه بتوعيد بقتل حتى اغتقه كان حرا عنه ولم يكن عليه ولا علي الذي اكرهه ضمان
لان موالي العبد هو الذي سأل ذلك ولو كان اكرهه اللقن الغالب علي العتق بالوعد بالقتل
فاغتقه فذلك بغير امر الموالي كان للموالي ان يضمن الذي اكرهه قيمة عبده لانه استملكه
بغير امر وانما يسيبه العتق الذي وصفت لك اذ ارني به الموالي واكره عليه المعتق عنه
وطالب الموالي الذي اكرهه بعد الشراء ان يكرهه علي ان يعتق العبد ولو كان اللقن الغالب
اكره موالي العبد علي ان يعتق العبد عن الرجل بوعيد بحبس او قيد واكره الآخر علي ان يقبل
بوعيد بقتل ففعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له ويضمن الذي اكرهه
قيمة العبد لمولاه ولا يسيبه هذا رضا الموالي بذلك وطالبه له فذلك لان موالي حتى
باع عبده ودفعه بالوعد بالحبس واكره الآخر علي الشراء والغنص بالوعد بالقتل ففعلا
مر اكره الموالي بالوعد بالحبس علي ان يامر المشتري بالعتق واكره المشتري علي ان يعتق الوعد
بالقتل ففعلا كان العبد حرا والولاء للمعتق عنه ويضمن الذي اكره القيمة البائع الا ترى
ان لصاغا الباكوة رجلا بالوعد بالحبس حتى ياذن له في قتل عبده فاذا ذن له في ذلك فقتله
كان علي الذي اكرهه القيمة لان امر الموالي لا يجوز اذ امان مكرها بالحبس والعقيد كما لا يجوز
شراؤه ولا بيعه ولو ان اللقن الغالب قال لموالي العبد اذن لي في عتقه والاقطعتك او
قتلتك فاذا ذن له في عتقه فاعتقه كان العبد حرا من مولاه والولاء له ويضمن الذي اكره
بقيمة العبد وليس يعزم الذي اكرهه القيمة من قبل اذ اغتقه ولكنه يعزم القيمة من
قبل اكرهه اياها علي ان يامر بالعتق ولو كان اكرهه بتوعيد بقيد او سجن حتى ياذن له
في عتقه وليس يخافه علي غير ذلك فاذا ذن له في عتقه فاعتقه كان العبد حرا من مولاه

33

ولا ضمان له على الذي اكرهه وكل اكره كان من لغيره على ماله من نحو القتل
او الطلاق او القتل او استهلاك الماله فان كان اكره على ذلك بتوقيف يقتل او قطع او ضرب
يخاف منه التلف او امورك كذا امر او هو يخاف ان لم يقدم عليه يمتنع ما ذكرنا فاكراهه
في هذه المقتضى لخصايته بيده وان كان اكرهه في شيء من ذلك بتوقيف او ضرب لم يلزم منه
الضمان في ذلك قليل ولا كثير لا تزي ان لمسا غاليا لولا اكره رجل بتوقيف يقتل او قطع
او ضرب يخاف منه تلفا على ان يقتل انسانا فقتله قتل الامر ولو اكرهه على ان يقتله
بقتل وقيده وهو لا يخاف منه اكثر من ذلك فقتله قتل المأمور وعزوا الامر وحسب وانما
الاکراه الذي يكون بالحس والعقيد بمنزلة الاكره بالوعيد بالقتل والقطع الاكره على
البيع والشر والافزار بالاشياء كلها والوكالة بذلك والامره بهذا ان اكرهه فيه
بوعيد يقتل او قطع وحسب او سجن على شيء من ذلك لم يلزم منه ذلك عليه ولو اكرهه اللص
الغالب رجلا على ان يقطع ماله ودبغة الى رجل غير مكره لا يخاف شيئا بتوقيف يحسب
او يقيده فبذبة الية ففصاع عنده لم يمتنع الذي اكرهه ولا الذي اعطى المالك شيئا
لان الاعطى كان من صاحبه ولو لم يكرهه على الاعطى ولكنه اكرهه على ان يامر الرجل
باخذ فامر باكره بوعيد بتقيده وحسب فاخذة ولم يمتنع صاحبه الية والقابض
غير مكره فالقابض مكره للمالك لان امره لا يمتنع عليه كما يجوز دفعه الاثر
ان عتد محجور عليه لو كان في يده ماله لرجل غصبه منه فدفعه الى غيره آخر محجور
عليه هكذا عنده كان لصاحب الماله ان يضمن اية العبد من ثمنه وان من الآخر يبيع فيه
كان لولا ان يرجع فيها منه في قبضة الاول فصار غطية الاول للآخر كالحاجة
منه على الآخر وكان الاول لم يدفعه اليه ولكنه امره باخذة وتعد ففصاع في يده
فضمن صاحب الماله الآخر لم يكن لمولي الآخر ان يضمن الاول شيئا لان امره ليس بخاتمة
منه وان من صاحب الماله الاول كان لمولي الاول ان يرجع في رقبته الآخر كما من عنده
الاثر ان امر العبد المحجور عليه الاول ليس بامر وكان الثاني اخذة بغير امره فكذلك
المكره على ان يامر فامر غير جائز عليه فكذلك من له القابض ما فبذبة واذا اعطى المالك
ودفعه فكما كان ذلك من العبد المحجور عليه الاول جنابة فكذلك من صاحب المالك
المكرهين اعطى ماله كانه اتلفه ولو كان صاحب الماله اكره على الوجهين جميعا بتوقيف
يقتل او قتل فان كان اعطاه ماله اعطاه فمكره في يده الذي اعطاه والمعطى مكره
فصاحبه الماله بالخيار ان يضمن الذي اكرهه وان يضمنه القابض فبما منعه لم يرجع
على صاحبه بسبب لان الذي اكرهه حين اكرهه بالقتل او بالقطع صار كانه اخذة فاعطى
المستودع ولو كان اكرهه على ان يامر باخذة فاحذ والمأمور ليس بمكره على الاخذة
فالضمان على الذي اخذ الماله ولا يضمن الذي اكرهه لان الاخذة صار كانه اخذة بغير اكره
بامر الذي اكرهه صاحب الماله وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه في قياس قوله في حقيقة وكذا
باب من تلجئة التي لا تشبه الاكره
وقال محمد بن الحسن لو ان رجلا قال لرجل اني اريد ان ابي اليك عبيدي هذا فابيعك
اية تلجئة وباطلا وليس بيسر واجب لشيء اخاف فقال له المستري نعم فافعل فحضر
هذه المقالة شهودة ثم ان البائع قال بعد ذلك في مجلس آخر قد بعتك هذا العبد باله

درهم وقال المستري قد قبلت بتمتد قاضي ما انا قال لا فان هذا البيع باطل لا يلزم البائع ولا
يلزم المشتري ولو ادعى احدى هاتين الامرين على هذا او جحد ذلك الآخر فالبيع جائز الا ان
يقيم المدي لهذا البيعة على العقل الذي كان بينهما في السر فان اقام على ذلك البيعة فالبائع
باطل وان قال لا جميعا ان البيع كان هكذا او قال احدى هاتين اجزت البيع ورضيته لو كان
ذلك بيعا ولم يلزم على صاحبه فان قال صاحبه ايضا قد اجزت انا ذلك ايضا واجتمعا على
اجازته فالبيع جائز لان البيع كان بينهما هاتين فاذا اجعل جازا ان اجمعا على اجازته ولو
فبعضه المشتري من البائع على هذا البيع ولم يلزم واحد منهما فافتنقه المشتري كان
عتقه باطلا لان البيع كان هاتين البائع والمشتري جميعا فكل واحد منهما قد اشترط
ان له نفعه وانه منه هاتين كان البائع والمشتري فبيعهما باطل ولا يشبه هذا الكره على
ان يبيع ويدفعه اليه المشتري هذا اذا اكره فبعضه المشتري فاعتقه فعتقه فيه جائز
وعليه القيمة لانه اكره على ان يبيع ببيع جائز ولو اكره على ان يبيع ببيع تلجئة لم يلزم
المشتري فيه لانه اذا اشترط ان يبيعه غير جاز فبعضه اشتراط الجواز فيه فان قال قائل ان بيع
الهرل ليس ببيع ولا يجوز اجازة المشتري والبائع فيه جميعا وان فبعضه قتل له يبيعه
لمن لا يجعل هاتين البيعة الا يجعل النكاح الهرل ذكرا لا انثى فمما لو قال لمثل هذا في النكاح
فقال الرجل لا امرأة انزوجه وتزوجها هاتين ففقلت نعم ثم وافقها الذي في ذلك لم تزوجها
كان النكاح جائزا في النكاح فبعضه وبين ربه والهرل باطل وكذلك لو طلق امرأته
على ما دل عليه وجه الهزل وقبلت ذلك وافق جاريتها على ما دل عليه وجه الهزل وقد
تعاقدوا قبل ذلك انه هزل كان الطلاق والعتاق على ذلك المالك لان رجلا من المالك
لازم للمرأة والجارية افلا تدي ان النكاح الهزل والطلاق الهزل على المالك والعتاق الهزل
ليكون جائزا فلو كان ليس بنكاح ولا طلاق ولا عتاق لم يكن شيئا ولكنه كان طلاقا وعتاقا
ونكاحا هاتين فصار جازا وما البيع فكل ما يجوز فيه النقص فانه يبيع الا انه يبيع
غير تام لا بشرط البائع فيه الهزل واشترط المشتري ايضا ذلك فاذا ابطال الهزل
واجازة جاز فان ابطال ذلك احدى هاتين او لاخران يبطله لم يلزم البائع شيء بجذبه
جميعا فاذا جازا جميعا جاز وكذلك الاجازة والقبض والمكاتبة وكل امر يمتنع
بالتلجئة والهزل يجوز فيه وهو على ما وصفت لك لا يجوز حتى يبطل جميعا الهزل
ويجوز اتمه ويجعل له جذا ولكنه ماله لو قال لا يجوز ان انا ببيعها هذا العبد اسير
بالقدرهم ولم يكن ببيتا اسيرا اما هو شيء باطل بقوله واجتمعا على الاقرار بذلك
وحضر هذه الشهودة ثم ان البائع قال للمشتري اني قد كنت بعتك هذا عبيدي يوم
كذا وكذا وكذا وكذا فقال الآخر صدقت فليس هذا ببيع وان ادعى احدى هاتين انه
هزل وتلجئة وكذبه الآخر فالبيع جائز لان مرجحة يقيم الاثر البيعة على ما انا
قالا في السر فان اقام البيعة على ذلك فالبيع باطل والاقرار باطل فان نقضه قائل
انه ذلك كان بينهما على ذلك جميعا لم يبق الا جميعا فاذا جاز هاتين البيع لم يلزم احد
وان اجمعا على اجازته لانه ذلك الذي كان بينهما لم يكن بيعا الاثر ان المالك لو
صنع لمثل ذلك في النكاح او في الطلاق على المالك او في العتق على المالك لم يكن ذلك
نكاحا ولا طلاقا ولا عتقا سببا ولا غيره لانه ذلك انما كان كذا ثمنها الا ان القاضي

لا تصدق في الطلاق والعناق الا انه كذب فاما فيما بينه وبين ربه فهو بلا شبهة
المقام عليها والحرز في النكاح المستقبل والعناق على المال لا يثبت هذا فيما بينه وبين
ربه في غير ذلك فان ادعى احدهما انه هنك وتنجية وكذبة الاخر فالبيع جائز لانهم
ولو كان قبض العبد الذي قال فيه ما قال فاعتقه ثم قامت البيعة على ما كانا قال في السر
بطل العتق ورمى العبد الى مولاه ولو ان رجلا قال لامرأة ولوليت هاد ولها اني اريد
ان اتزوج فلانة على الف درهم ويسع بالغير والمهر الف درهم فقال الولي نعم ففعل
فتزوجها علانية على الغيب كان النكاح جائزا والمعتاق الف درهم اذا قامت البيعة على
ما كانا قال في السر وان جحدت ذلك المرأة والولي لم يثبت الي جحدتها اذا قامت به
البيعة وكذلك الطلاق على المال والعناق عليه واد الجعها انما يؤقعه على الف
درهم ويسع بالف درهم اخرى ثم اوقعه بالغير فهو واقع والفصل باطل وكذلك
البيع لو قال يزيد ان توقعه ببيعا صحيحا بالف درهم ويسع بالغير فان شهد على ذلك
تبايعا بالغير فالبيع جائز بالف درهم فان جحد احدهما فالبيع بالغير حتى يقيم البيعة
البيعة على ما قال في السر ولو كانا قال ان المهر مائة دينار ولكننا سنعشرة الف درهم
فتجعلها المهر فاجتمعوا على هذا واسعدوا به ثم تزوجها في الظاهر على عشرة الف فجحد
احدهما ما قال في السر فقامت البيعة عليه فالنكاح جائز والعشرة الف باطل لا يكون
مهرًا ولا تكون المائة دينار ايضا مهرًا فكانه تزوجها على غير مهر فان دخل بها فلها
مهر مثلها وان طلقها قبل التحويل فلها المنة ولا يثبت هذا التزوج على الغيب
اذا استروا العالان هؤلاء قد تكلموا بالالف وزادوا الفا فلهذا الف والزيادة باطل واذا
لم يتكلموا بالمائة دينار فلا يكون مهرًا وهم لم يدكروها في النكاح ولم يسهروا عليها
شهرًا ولو كانوا قالوا في السر يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها علانية فلم يسهروا
كان هذا مثل الاول وان كانوا قالوا على مهر فدونها مائة ولم يسهروا للنكاح جائز
على مائة دينار ولو كانوا صنعوا هذا في البيع فقالوا البيع على مائة دينار الا اننا نظهر البيع
ببيعا صحيحا بخمسة الف درهم فتبايعوا بخمسة الف درهم فالبيع جائز بخمسة الف درهم
وما كانوا قالوا في السر فهو باطل لان البيع لا يكون الا بالعلن والعلن هو الذي اظهروا
ولو كان النكاح ايضا لا يكون الا بشفهية مهر كان النكاح جائزا على ما سمعوا والاجازة والشفهية
والكاتبه ولا يثبت الا بالعلن فهو بمنزلة البيع فان سموا العن الذي تراضوا به في السر
وزادوا شيئا سمعه فهو على ما سموا في السر وان سموا غير الذي سموا في السر كان الذي سموا
وكان ما جعلوا في السر باطلا وكذلك لو قال لامرأة اطلقتك على الف درهم واسمع مائة دينار
فطلقها على مائة دينار وقبلت فالطلاق واقع باين مائة دينار والذي جعل في السر من
هذا باطل لانه ابطال العلانية بطل الجعها ووقع الطلاق بصريحه فصار طلاقا يملك الرجعة
ولا يستقيم بهذا الا انه يصير بمنزلة الحرز لا اذا كان طلاقا يملك الرجعة ولا يجوز وكذبة
طلاق باين وعليه المال الذي اظهر واو كذبة الخلع بالمال وهو بمنزلة الطلاق بالمال
وكذبة العناق بالمال الذي اظهر ولا يثبت الي ما استروا الا في النكاح خاصة لان النكاح
يجوز بغير شفهية مهر ولو كانوا عقدوا النكاح والطلاق والعناق او البيع او الاجارة
او الكاتبة على ما كانوا استروا في السر لم يثبتوا شيئا غير ذلك فادى احدهما السر وانما

عليه البيعة وادى الاخر العلانية واقام عليها البيعة اخذ بالعلانية وبطل السر الا ان
تسعد الشهود الغر قالوا في السر انما الشهود في العلانية سمعوا فاذ استندوا بذلك
على الولي الذي زوج او على المرأة او على الذي ولي ما اذ عوامن العلانية اخذت ببيعة اعيان
السر وبطلت العلانية واما الامر الاخر الذي لم يكونوا عقدوا فيه عقد في السر واما
كانت العقدة عليه في العلانية فهو على ما وصفت لك ويؤخذ بالعلانية فان تصادقوا
انهم قد قالوا خلاف ذلك في السر لا النكاح فانه على ما وصفت لك لانه يكون بغير شفهية
مهر قال محمد وذكره سريك بن عبد الله عن ابن فراس عن الشعبي قال اذا كان مهر سر
ومهر علانية اخذ بالعلانية الى ان يقيم البيعة انه اعلن ذلك وان المهر الذي في السر
الا انه قدمها هنا فكذلك القول يؤخذ بالعلانية حتى تقوم البيعة ان المهر الذي في السر
هذا سمعته كما قال الشعبي ولو كانا قالوا في السر فانريد ان نظهر بيعة علانية وهو يسع
تنجية وهزل وباطل فاجتمعوا على ذلك ثم ان احدهما قال علانية وصاحبه حائرا كما
قد كما قلنا كذا وكذا في السر وقد بدا لي ان اجعله بيعا صحيحا وصاحبه يسع ذلك يقول
شيئا ثم تبايعا فالبيع جائز فان قال الساكت بعد ما وقع البيع اريد ان ابطله لم يثبت
الي ذلك لان سره بعد ما سعى قول صاحبه رضاه به بذلك ولو قال ذلك احدهما ولم
يقوله الاخر ولم يسع الذي لم يقل ما قال صاحبه ولم يبلغه فتبايعا فالبيع فاسد
فان قبضته المشتري على ذلك فاعتقه فان كان الذي قال ذلك القول البايع فالبيع جائز
وعلى المشتري المنة وان كان الذي قال ذلك القول المشتري لم يجز العتق والعبد على حاله
فان لجاز البايع البيع فالبيع جائز ولا يجوز العتق الذي كان قبل البيع لان البايع كانه كان
بالخير وان بلغ الذي لم يقل مقالة صاحبه بعد ما تبايعا فربي بالبيع فالبيع جائز ولا
لم يبرهن حتى تقضى صاحبه البيع فان كانا لم يتيما بضا ففقتنه جائز لانه بمنزلة البيع الفاسد
فان كان المشتري قد قبض والبائع هو الذي قال ذلك القول فليس له ان ينقض والامر الي
المشتري ان شاء فنقض وان شاء ربي فان كان المشتري هو قال ذلك القول فالامر الي البايع
ان شاء فنقض وان شاء سلم البيع وليس الي المشتري من النقض في هذا بمنزلة تبايعا
جميعا فاسد واذا ربي احدهما ربي الاخر على حياته الفاسد فان كان البايع والمشتري
قالا في السر يزيد ان تبايع ببيعا هزلا وباطلا ونظرا فغير هزل ولا باطل وقيل
مع ذلك اننا انما جعلنا في السر هولا فقد ابطالنا ذلك وجعلنا هولا جائزا واسعدا
على انفسهما بذلك ثم اتفقا على اعلانية قد ابطالنا كل هزل في هذا البيع ونحن نجعله
بيعا صحيحا جائزا فتبايعا على هذا فطلب احدهما اجازة البيع والبيع جائز الا ان يقيم
الاخر البيعة على ما كانا قال في السر من ذلك فان اقام البيعة على ذلك فالبيع باطل وان
كان قال في العلانية انا قلنا في السر انما نريد ان نبياع في العلانية ببيعا هزلا وباطلا
فقد ابطالنا ذلك فقال صاحبه صدقت ثم تبايعا فالبيع باطل لا يجوز اذا قامت البيعة
على ما كانا قال في السر في يقول احدهما لمحض من صاحبه وهو يسعه انا قلنا في السر
اننا تبايع ببيعا هزلا وقلنا في السر ايضا انا نطهر في العلانية انا قد ابطالنا كل قول قلناه
في السر من هذا وانا قد ابطالنا جميع ما قلناه في السر وتبايعنا ببيعا صحيحا فاما قال
هذا او قاله احدهما والاخر يسع فالبيع جائز ولا يقدر احدهما على ان يبطله لانه

وصف جميع ما كانا قالا في الميراث ابطاله فاذا وصف ذلك كله ثم ابطله فبطل ما قالا
 في البيع خاصة ثم ابطله ذلك وحده ونعم انه يقع جائز فليس هذا ببيع جائز لانها قد اجتمعا
 في الشرع على الفهم لا لان ذلك علانية وليس بقول صحيح انما هو قول فاما اجتمعا في ذلك
 في الشرع لم يكن ما قالا في العلانية في حق خبر انما قالا ذلك وانما قد ابطله او يقول ذلك
 احدهما والاخر يسمع ثم يتابعه بعد ذلك فيجوز البيع **باب**
الاكراه على الرجعة والفى والايل باللسان ولو ان رجلا طلق امرأته
 فظلمة في ملك الرجعة فأكراهه لفسخ غالب على ان يراجعها واستشهد على ذلك باكرهه
 ففقه الرجعة جائزة وان كانت باكرهه الا ترى ان النكاح بالاكراه جائز فكذلك الرجعة
 الا ترى انه لو اكراهه حتى جامعها كانت الرجعة فكذلك اذا اكراهه على الاستهاد عليه كذا
 والاكراه على القتل بوعيد يقتل او سجن او غيره سوا وان اكراهه بوعيد يقتل او سجن
 على ان يغتره قد كان داجعها امس وان يشهد على ذلك فاقرب ذلك واستشهد عليه كانت
 الاقرار باطلا لا يلزمه في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى ولا يكون ذلك رجعة
 ولو ان رجلا اخطأ امرأة ان لا يقربها ابدا وهو لا يقدر على جامعها لمعها اوله منه او غير
 ذلك فان فيه الرضا بلسانه ان يقول قد فئت اليها فان لم تفعل ذلك حتى يمضي ربعة اشهر
 بانت منه ما لا يلا فان اكراهه لفسخ غالب بتوعد يقتل او سجن على ان يغترها بلسانه ويشهد
 على ذلك شهودا فهو جائز وهي امرأته ولا تبين بالقضا ربعة اشهر وهذا بمنزلة
 الرجعة والنكاح ولو كان اكراهه بتوعد يقتل او سجن على ان يغتره فاء اليها امس
 ويشهد على ذلك ففعل هذا باطل لا يجوز في القضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى
 ولا يشبه الاقرار بالامام في الرجعة المستقبلية ولا في الغي المستقبل لان الاقرار
 بالامام لما فيه ائمة الكراهة على الكذب الا ترى انه لو قال ذلك بغير اكراه لم يكن شيئا فيما بينه
 وبين الله تعالى وان كان القاضي يلزمه ذلك في القضا والفى والرجعة المستقبلية كما ان لا يفي في ربعة
باب العهدة فيما بين المكر وبين صاحبه
 ولو ان رجلا غلبت اكره رجلا بتوعد يقتل او سجن على ان يبيع فباع اللص من هذا الرجل
 بالغ درهم والمشتري غير مكر فالبيع جائز والمتاع للمشتري والتمن على المشتري للرجل
 الغالب لانه حين اكره البايع على البيع لم يوجب عليه عهدة البيع لانه مكر وصار بمنزلة
 عبد محجور عليه او صبي يقتل الشرا والبيع امره رجل ان يبيع متاعا للامير فباعه
 فالبيع جائز والعهدة على الامر فان طلب البايع المكر الممن من المشتري بعد ذلك بغير
 اكراه فله ان يقبضه لان صاحبه المتاع حين امره بالبيع فقد امره بقبض الممن فاذا
 اراد قبضه وجب على المشتري دفعه اليه فان قال المشتري ان قبض الممن فعهدني
 عليه فله ذلك لانه حين قبض الممن بغير اكراه فكله من ماله بما باع وكان باع بغير اكراه
 الا ترى ان عبد المحجور عليه لو باع شيئا لرجل بامر لم يكن عليه عهدة وكان له ان يقبض
 الممن ويكون عليه العهدة فكذلك المكر اذا اراد قبض الممن بغير اكراه كان له ذلك وكانت
 عليه العهدة وصار ذلك بمنزلة عتق العبد ولو ان صاحبه المتاع لم يكره البايع على بيع
 المتاع ولكنه اكره المشتري على ان يشتري له المتاع من رجل بالغ درهم فأكراهه على ذلك
 بتوعد يقتل او سجن حتى اشتري له فالشرع جائز والمتاع للمشتري الذي اكراهه ان يقبض المتاع حتى

يعطى الممن فان طلب المشتري المتاع من البايع ليقبضه بغير اكراه من الامر فله ان يقبضه ويكون عليه
 الممن ويرجع به على الامر الذي اكراهه ويكون المتاع للامر لانه حين طلب اخذ المتاع بغير اكراه
 صار بمنزلة امرأته بالشرع لو اشتري غير مكر ولو كان طلب ذلك فلم يرد فعه اليه البايع حتى يعطيه
 الممن فله ان لا يأخذه ويجب عليه الممن لانه حين طلبه غير مكر صار بمنزلة امرأته يكون الممن عليه
 ويكون هو المشتري بغير اكراه الا ترى انه لو كان اكره المشتري على ان يشتريه لنفسه لم يجز البيع
 فان طلبه ليقبضه ويعطى الممن بغير اكراه جاز عليه البيع ويجب عليه الممن فكذلك اذا طلب
 اخذه على الشرع وجب عليه الممن وان هو الذي يقبضه وصار بمنزلة امرأته بغير اكراه الا
 ترى ان عبد المحجور عليه لو امر رجلا ان يشتري له عبد يعينه بالغ درهم فاشتراه له
 كان العبد المشتري للامر وعليه المالك فان لم يقبضه ولم يعط المالك حتى اعتق العبد المشتري
 كان العبد المشتري هو الذي يقبضه ويعطى المالك وقد كان المأخوذ بالمال قبل ذلك غير ذلك
 المكر اذا طلبت اخذ ما اشتري فانه العبد اذا اعتق **باب**
النقض في الاكراه وغير النقص ولو ان رجلا غلبت اكره رجلا على ان يبيع عبدا
 له بتوعد يقتل او سجن حتى باعه من رجل فأكراهه على دفعه الى المشتري ففعل والمشتري
 غير مكر فاعتقه المشتري فاعتق جائز وكذلك لو دفعه الى المشتري وكان الذي يبيع رجلا ولم
 ينقض البيع وكذلك لو كان مكان العبد امة فوطئها فحلت منه لم ينقض البيع في شيء من
 هذه الا ترى ان المكر على البيع لو لم يكن على البيع واكره على العتق والذير كذا ذلك عليه
 وكذلك اذا اكره على البيع والدفع فاحرى فيه المشتري عتقا وتديرا او ولادة جائزة ذلك
 ولم ينقض البيع ولو لم يجر فيه المشتري شيئا من ذلك ولكن المشتري باعه من رجل ببعثا
 صحيحا ودفعه اليه او وهبه لرجل وقبضه منه كاد للبايع المكر ان ينقض البيع والجهة ولا
 يشبه البيع في هذا والجهة العتق لان البيع والجهة اذا اكره عليهما الاول كان له ان ينقضهما
 فكذلك له ان ينقض ما فعل المشتري من ذلك كما كان له ان ينقض فعله اذا كان باكرهه فان
 قال قائل وكيف ينقض ذلك وقد باع المشتري بما يملك ولو اعتقه جازة فله ان لا
 البايع المكر كان الحق به منه فله ان لا ينقض ما صنع فان قال فالبيع الفاسد للبايع ان
 ينقضه بعد قبض المشتري اياه وان باعه المشتري او وهبه وقبضه الموهوب له جاز
 ذلك ولو لم يكن للبايع ان ينقضه ولكنه يرجع بالقيمة على المشتري فيلزم له لا يشبه البيع الفاسد
 بيع المكر في هذا الوجه لان البيع الفاسد صاحبه باعه بغير اكراه واذن في قبضه فقد انقضه
 اذنه للمشتري في بيعه وحبته وان المكر لم ياذن في شيء من هذا وان كان المشتري قد مكر عليه
 وانما مثل بيع المكر في هذا الوجه مثل بيع المشتري للامير ولها شفعة الا ترى ان رجلا لو
 اشتري ذاك ولها شفعة وقبضها كانت له وكان ملكه لها صحيحا فان باعها وقبضها المشتري
 او وهبها وقبضها الموهوب له كان للشفيع ان ينقض البيع الثاني والجهة وبأخذها بالبيع
 الاول لانه لم يرض بما صنع ولم ياذن فيه فكذلك المكر على البيع لم ياذن للمشتري في بيع
 ولا جهة وان كان قد مكر ما اشتريه الا ترى ان رجلا لو اشتري من رجل عبدا بالدينار درهم
 كالة فقبضه المشتري بغير امر البايع فاعتقه او دبره او كاتبه فوطئها فولدت منه
 لم يكن للبايع سبيل على العبد ولا على الامة وكان له الممن على المشتري فان كان المشتري
 محتاجا لم يكن له ان يبيع العبد ولا الامة بتقليد ولا كيد لان المشتري اجري فيها ما اجري

من العتق وهما ملوكا له فجاز ما صنع فيه ما صنع ذلك ولو ان المشتري لم يفتق ولم يبر ولم يدا
قتله منه وكنته باع بغير ما صنع ذلك المشتري او وهب وقبض ذلك الموهوب له او
نصفه وقبض ذلك المتصدق عليه كان للبائع ان يفتق ذلك كله في ردة اليه حتى ياخذ
التمن وكذلك لو اكرهه لعن غائب قبل قبض المشتري على الدفع فتهدده بالقتل او بالسجن
حتى دفع كان له ان يرجع على العبد حتى ياخذ التمن لانه لم ياذن له فيه فانه باعه المشتري
او وهبه وقبضه الموهوب له كان له ان يفتق ذلك حتى يعقب العبد فيكون عنده حتى يعطي
التمن الا ترى ان رجلا لو كان في يده رهن فاكه على ان يردده على الراهن بتوعد بقتل او سجن
حتى فعل ورتده عليه وناقضه الرهن فباعه الراهن او وهبه وقبضه الموهوب له كان
للمرغوب ان يفتق كله حتى ياخذه فيعيده رهن كما كان فهذا قد باع ما يملك ووهب
ما يملك وملكه في هذا الاقوي من ملكه في بيع الاكراه فترفع ذلك كله حتى رد على المرغوب
وعلى البائع الذي لم يقبض التمن فكذلك ما وصفت لك من بيع الاكراه وانما صار الاكراه
بالقيد بالقتل او السجن سواء دفع الرهن الى الراهن ودفع البائع العبد الى المشتري قبل
ان يقبض التمن والدين لان هذا الحق امساك العبد به فاما قيل لهما ابطالا فحكمنا
بالاكره فانطلاه فصار ما ابطالا من حقه ما بالاكراه بالسجن او بالتوعد بالقتل سواء
لا يجوز فكما لا يجوز ان يبيع ما لا يستحق اذا توفد بالقتل او بالسجن فكذلك
لا يجوز ان يبطل ما وجب لهما من امساك هذين العبدين بحقه ما بالتوعد او بالحبس
او بالقيد او بالضرب فصار ذلك الاكراه كله امساك في هذين

باب من الاكراه الذي يخطر على بال الملك

غير ما اكره عليه ولو ان رجلا قال له اهل الحرج وقد اخذوا اسيرا لتكون بالله
اولتقتلنك فقال قد كرت بالله وقلبه مطمئن بالايمان وله عندنا امرأة لمرتب
امراته منه فان قال قد كان يخطر على بالي ان اقول له قد كرت بالله اريد به الخبر
عما مضي فقلت ذلك اريد به الخبر عما مضي والكذب ولم اكن فعلت ذلك فيما مضى
بانت امراته عندنا في الحكم واما فيما بيننا وبين الله تعالى فهي امراته علي حالها
لانه رعم انه اخبره خبرا لم يكن عن امر ما من الخبر بدك عن امر ما من لا يكون كذا
ولكننا نعرف بيننا وبين امراته لانه رعم انه اجابهم بخبر ما سألوه عنه فهو يقرب
انه لم يكفر كما امره انما اخبر بما من الامر اني لا اري انه لو يفتق له امر على وجهه فلا
كيف تكلفوني ان اكرهه والله ولم ازل كافر بالله منذ كنت يريه بذلك الكذب والخبر
بالباطل لم يكفر بهذا ولم تكن منه امراته فيما بيننا وبين الله تعالى ولكنه
ان رفع الى القاضي فرفق بينهما باقراره بكفر مضي لم يكن على شيء منه وان قال
قد كان يخطر على بالي ان اقول قد كرت بالله اريد به الخبر عما مضي فقلت
قد كرت بالله اريد به ما طلب مني ولم اريد به الخبر عما مضي فان هذا عندنا كافر وتبين
منه امراته في القضا وفيما بيننا وبين الله تعالى لانه حين خطر على باله في الخبر
بالباطل عما مضي وذلك عند الذي اكرهه بمنزلة الكفر المستقبل فلم يقل
هو على ذلك الوجه وقال له على الكفر المستقبل كان بذلك كافرا عندنا بيننا
ان ينوب من ذلك وتبين منه امراته ولو قال ان ذلك لم يخطر على بالي ولم يخطر

في فكره ما كرهه مستقبلا على غير اختياره ما مضي وقلبي مطمئن بالايمان جاز الله عندنا
ولم تكن منه امراته لانه اذا لم يخطر على باله الا ما قيل له فهو ملكه عليه واذا خطر على
باله شيء يكون خارجا عما اكرهه عليه ليس بكفر منه مستقبلا وكفر كفا مستقبلا بان
منه امراته ولم يجر له ما صنع الا ترى لو قال له لتقتلنك او لتصلين هذه المتليب
فقام ليصلي فخطر على باله ان يصلي لله عز وجل وهو مستقبل او غير مستقبل القتل
فانه يفتق له ان تكون صلاته لله فان ترك ان يصلي لله وصلي يريه الصلاة الى المتليب
كان ذلك كفا بالله وبانت منه امراته ولو لم يخطر على باله شيء من ذلك فقتله يريه بذلك
ما امر به مكرها غير ما فيه وخاف ان لم يفعل ان يقتل لمرتب منه امراته وكذلك لو
قيل له لتقتلنك اولتقتلنك تخدا فخطر على باله رجل من المناري يقال له محمد فان
شم محمد يريه الرجل الذي يخطر على باله لم يكن بذلك كافرا ولم تكن منه امراته وان ترك
ما خطر على قلبه وشم محمد او قلبه كان لما صنع لم يفتق ذلك شيء لانه قد كان تعذر على
ان لا يشتمه ويشتم انسانا غيره ولو لم يخطر على باله احد غيره فشمته يريه شتمه وهو كان
لذلك بقلبه لم يكن بهذا كافرا ولم تكن منه امراته ولو ان المؤمن ما غاب عن الكوفة
على ان يعتق عتقه يوعد بقتل او ضرب يخاف منه فلما خطر على باله ان يقول هو
يبريد الخبر بالكذب وسقته ان يمسكه عتقا فيما بيننا وبين الله تعالى فان رفع الى القاضي فقال
خبر يريه الخبر بالكذب اعتقه عليه لا فمما ارادوه على العتق المستقبل فاجابهم
ما ارادوا فلا يفتق في القضا انه اراد الخبر مما مضي فان اعتقه القاضي عليه لم يفتق
الذين اكرهوه قيمته لمؤلة الذي اعتقه لانه اجابهم بخبر ما اكرهوه عليه فيما اقرب
الا ترى انه لو تيقن ذلك لم يقل كيف تكلفوني على عتقه وهو حرا لاصل او قال قد اعتقه
امس فخلوا سبيله اعتقه القاضي عليه ولم يفتق الذي اكرهوه سببا لانه اجابهم بخبر
ما اكرهوه عليه فلم يفتق ذلك في القضا ولو قال قد كان يخطر على بالي ان اقول هو
بذلك الخبر بالكذب فقلت هو حرا لم يريه عتقا مستقبلا ولم ارده الخبر بالكذب
اعتقناه عليه في القضا وفيما بيننا وبين الله تعالى ومن الذين اكرهوه قيمته
لمؤلة لان الذي يخطر على باله لو فعله عتق به عتقه في القضا ولم يفتق ذلك في القضا
شي ان قاله فاذ لم يفتق ذلك في القضا وكان القاضي يعتقه لو قال ذلك فافتق
عتقه على الوجه الذي اكرهه منه الذي اكرهوه قيمته عتقه ولو قال لم يخطر على بالي
شي غير ما اكرهوه عليه فاعتقته اريد عتقا مستقبلا كاد العبد خرا في القضا
وفيما بيننا وبين الله تعالى وكان له ان يفتق الذين اكرهوه قيمته فان قال الله قد كان
خطر على باله اجبر بالكذب فقال هو حرا لم يريه اجبر بالكذب فحينئذ يريه عليه ذلك
كان له ان يستخلفوه فان خلف منهنهم القيمة وان كل من اليمين لم يكن له عليهم ضمان
ولو ان رجلا له امرأة لم يدخل بها وقد فرقه له منداق فاكراهه لعتقها غايون يوعد
بقتل على ان يبطلها فقال هي طالق ثم قال بعد ذلك اريد الخبر بالكذب او اريد انها
طالق من قيد فذلك يستعصم وهي امراته فيما بيننا وبين الله تعالى واما في القضا فم
بين منه وليس له ان يفتق الذين اكرهوه نصفه لعتق افة الذي يفره لها وان قال
قد كان يخطر على بالي ان اقول هي طالق اخبر بما من الامر لم افعله او خطر على بالي ان اقول هي

طالقا او يرد من قيد فلما قل ذلك وقلت هو طلاق فاستقبلنا كانت طالقا في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى وكان لها عليه نصف المهر ويرجع به علي الذين اكرهوه لانه وان كان يقدر علي ان يقول فولا يخرج من اكرهه من لا يبين منه امراته فيما بينه وبين الله تعالى فان الذي خط علي ياله بينهما منه في القضا ويخرج من ذلك نصف المهر لها فان كان الامر علي هذا المهر الذين اكرهوه من ثمان ماض من نصف المهر ولوقال لم يخط علي بالي شي غير ما اكرهوني عليه كان عليه نصف المهر اذ يرجع به علي الذين اكرهوه فان قال الذين اكرهوه انما قال يريدون الخبر بالكتاب او طالق من قيد فقد قال غير ما اكرهناه عليه فنحن مريد يمينه علي ذلك استخلف له فان حلف فمضاه ما مضى من نصف المهر وان لم يحلف لم يجر ماله شيئا ما عدا ما مضى **باب من الاكراه الذي يزيل المهر علي ما امر به** ولو ان لصا غلبا اكره رجلا بوعيد يقتل علي ان يطلق امراته ولم يدخل بها واحدة فقال الرجل طالق ثلاثا فان امرته طالقت ثلاثا ولا ضمان علي الذي اكرهه لانه طلقها غير ما امر به ولان ما زاد من اكرهه عليه يمينها لو لم يكن غير ذلك لو قال له طلقها واحدة فطلقها اثنتين وذلك لو قال طلقها اثنتين فطلقها ثلاثا ولو قال له طلقها ثلاثا فطلقها واحدة بابت منه وغرم لها نصف المهر اذ يرجع بها من من ذلك علي الذي اكرهه لانه اذا اكرهه علي ثلاث طليقتا فقد اكرهه علي اقل من ذلك واذا اكرهه علي واحدة فلم يكرهه علي اكثر من ذلك ولو ان لصا غلبا اكره رجلا بوعيد يقتل علي ان يضر به هذه المهر فمعه يقطع يد ففعل المكره ذلك فمران المكره يقطع رجله بغير اكراه من الذي اكرهه ولا امر فمات الرجل من ذلك كله فقتل القاتل والامر جميعا لانها كانت فعلا ذلك جميعا ولو كان اكرهه علي ان يضر به بعضا من ماله المكره ضربه اخي بغير اكراه او اكرهه علي ان يضر به مائة مائة مائة وعشرة فمات من ذلك كله فقتل القاتل والامر نصف الدية في ثلاث سنين وعلي الذي ضرب نصف الدية في ثلاث سنين فان كان امره ان يقطع يده عمدا بالسيف واكرهه علي ذلك ففعل ما امر به وضربه المكره بغير اكراه حسيب سوطا فمات من ذلك كله ففرض الدية في ماله الامر في ثلاث سنين ونصف الدية علي غاقله الضارب في ثلاث سنين ولو كان اكرهه في ذلك كله بسجن او قيد ولا يخاف منه غير ذلك كان ذلك كله علي الفاعل فمات من فيه فقتل به الذي ولي القتل وما كان فيه فدية علي العاقلة كان علي غاقله الذي ولي القتل وما كان بعضه علي العاقلة وبعضه في ماله كان ذلك كله علي الذي ولي القتل في ماله وعلي غاقلته ولو اكره رجلا علي ان يعثر نصف عتقه بوعيد يقتل او ضرب بجاف منه تلفا فاعتقه كله كان خيرا له فاما في قياس قول ابي حنيفة فالعبد حرة في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى ولا شيء علي الذي اكرهه من قسمة العبد لانه فعل غير ما امر به الا ترى ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلا امر رجلا ان يعتق نصف عبده فاعتقه كله كان العتق باطلا لانه قد خالعه وكذلك يحي هذا في قوله واما في قياس قول ابي يوسف وهو قول محمد فاعتق عاين في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى ويخرج الذي اكرهه فقيمته للعتق لانه اذا اكرهه علي عتق بعضه فانه اكرهه علي عتقه كله ولو كان اكرهه

علي ان يعتقه له فاعتق نصفه كان هذا او الا في قياس قول ابي يوسف وهو قول محمد ويعتق العبد كله ويخرج الذي اكرهه فقيمته كلها للمولى واما في قياس قول ابي حنيفة فاعتق نصف العبد ويسمي في نصف قيمته لولا ان يرجع المولى علي الذي اكرهه نصف قيمته فان نوى ما علي العبد من نصف القيمة كان للمولى ان يرجع به ايضا علي الذي اكرهه علي العبد ما اخذ منه ويكون له الا بيمينهما نصفان نصفه الذي اعتق ونصفه الذي اكرهه وهو نصف الذي غرم فيه السقاية ولو ان رجلا امر رجلا بوعيد يقتل او يجره في يامره ان يطلقها فطلقها بيمينه فامره بذلك فطلقها كما امرته فطلقته بيمينه ثم مات وهي في العدة وثلاثة لان الامر كان باطلا حين كان باكراه فان قالت له عيّن اكرهت علي ذلك فطلقني فطلقني بيمينين ففعل فماتت وهي في العدة لم تترده لانها اذنت له في غير ما اكرهت عليه ونحو ذلك في العدة لم تترده وهذا قياس الذي وصفت في اول هذا الباب من طلاق الزوج لامرته التي لم يدخل بها اذا اكره علي تطلقها فطلقتها اثنتين الا ترى ان امراته لو امرت زوجها ان يطلقها فطلقها بيمينه وهو مريض فطلقها اثنتين بيمينين ثم ماتت وهي في العدة لم تترده فكذلك التولية التي اكرهت عليها لا تكون المارة فيها احسن حالا من تولية طلقها اياها زوجها المايس لها باكرهه ولا غيره الا ترى ان رجلا لم يدخل بامرته لوجعل كيد رجل لها فطلقها اذا اشأوا اكره علي ان جعل في يده ذلك الرجل تطلقه اخوي بوعيد يقتل ففعل فطلقها الرجل فطلقته جميعا كانت المارة طالقا اثنتين وعلي الزوج نصف المهر اذ لا يرجع علي الذي اكرهه بشي وكذلك لو كان الذي جعل ذلك كيد طلقها التولية التي جعل اليه الزوج بغير اكرهه ولو كان الذي جعل ذلك اليه طلقها التولية التي اكره عليها الزوج خاصة دون الاخرى طلقت المارة واحدة وبانت من زوجها وغرم الزوج نصف المهر اذ يرجع علي الذي اكرهه به الا ترى انه لو قال لامرته ولم يدخل بها اذنت طالق تطلقه اذا شئت بمراته اكره بعتة ذلك او قبله علي ان يقول لها انت طالق تطلقه اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التولية جميعا بابت من زوجها وكان لها عليه نصف المهر ولا يرجع به علي الذي اكرهه ولو طلقت نفسها التولية التي اكرهه عليها وبانت ذلك طلقت تلك التولية خاصة وغرم الزوج لها نصف المهر ويرجع به علي الذي اكرهه ولا يطل نصف المهر اذ وان كانت هي التي طلقت نفسها لا يملك التي اكرهته علي ذلك وكنتها لو كانت مطلقة فاكراهته علي ان يطلقها بوعيد يقتل ففعل ولم يدخل بها طلقت ولم يكن لها عليه شي ولو اكرهته بغيره وبس طلقت ايضا ورجعت عليه بنصف المهر اذ لم يكن له عليها شي ولو ان رجلا لم يدخل بامرته ومهرها عشرة ون الفاكهة بوعيد يقتل علي ان يطلقها واحدة بالعتق فطلقها ثلاثا واحدة بالعتق فطلقت ثلاثا ووجب له عليها ثلث العدر وهو وجب لها عليه نصف مهرها الذي نزعها عليه عشرة الف ولم يرجع علي الذي اكرهه بقليل ولا كثير وهذا اتين لك ايضا طلاقه اياها بغير شي اذا اكره علي واحدة فواد انه لا يرجع علي الذي اكرهه بشي وكنته لو اكرهه علي ان يطلقها واحدة بالعتق فطلقها وطلقت ذلك وقع الطلاق وبانت من زوجها وله عليها العدر وهو وينظر الي نصف مهرها في قياس قول ابي يوسف وهو قول محمد فان كان الزوجين العدر مائة الف

ايها القتل على البعير وجميع الزوج بعد ذلك على الذي اكرهه ان كان اكرهه بوعيد يقتل
وان اكرهه بغيره وفيد عثر الزوج لها القتل ولو اكرهه بغيره ولو اكرهه بغيره ولو اكرهه بغيره
تختبر رجل خراعتك ولم يدخل بها زوجها فاكروهت بوعيد يقتل او غيره على ان تختار
نفسها في مجلسها قبل ان تقوم منه فاختارت نفسها بطل القتل على كل من وجهها
ولم يكن لها ولا لولاها على وجهها صدق ولا على الذي اكرهها على ذلك وبانت من
زوجها بغير دلاق ولو كان الزوج دخل بها قبل ذلك فاكروهت على ان تختار نفسها
فقتلت بآنت من وجهها وكان للموتى الصداق على زوجها ان لم يكن دفعه اليه ولا يرجع الزوج على الذي
الكره في الاكره
ولو ان لثما غالبا اكره رجلا مسلما بوعيد يقتل على ان يعتق عبده او يطلق امراته
ولم يدخل بالمرأة فقات له لا تقتلنك او تعتقن عبدا هذا او تطلقن امرتك هذه
ايهما شئت ففعل المالك احدهما فهو واقع ويغرم الذي اكرهه الاقل من قيمة العبد
ومن نصف مهرها الذي رجعها عليه فان كان الذي امضاه المالك اكرهها غمرا الذي
اكرهه الاقل منهما لانه قد كان يغرم على ان يبيعها لآخر فلا يجب على الذي اكرهه انهما
ولو كان الزوج قد دخل بالمرأة قبل هذا والمساءلة على ما فعل الزوج المالك احدهما
لم يغرم الذي اكرهه من ذلك قليلا ولا كثيرا ولو كان اكرهه على شيء من ذلك بسجن او قيد
ولم يخف اكس من ذلك ففعل احدهما ولم يدخل بالمرأة لزمه الذي فعل من ذلك
ولم يغرم الذي اكرهه شيئا ولو انه اكرهه فقتل له لا تقتلنك وتكفون بآنته او تقتلن
هذه الرجل المسلم عدا فان كفر بآنته وقلبه مطمئن بالايمان فذلك يسعه عتدها
ولا تبين منه امراته وان اتي ان يكفر حتى يقتل فذلك اعظم لاجره ان شاء الله ولا يحمل
له ان يقتل الرجل المسلم فان لم يكفر بآنته وقتل الرجل المسلم فان القياس في هذه ان يقتل
المالك بالرجل الذي قتله لانه قد كان يغرم على ان يكفر فلا يكون عليه شيء فاذا قتل الرجل
فقتله ولكن استحسن ان ادرا عتده القتل وامنه دية المعتول في ماله في ثلاث سنين
ان لم يكن عالما بان الكفر يسعه في هذا الوجه ولو لم يقبل له هذا او لم يقبل له لا تقتلنك
او لتاكلن هذه الميتة او تقتل هذا الرجل المسلم عتدها فهذا لا بأس بان ياكل الميتة
فان لم ياكلها حتى يقتل فهو امر لا نه مضطر وقد احل الله تعالى المضطر ان ياكل الميتة
ولحم الخنزير اذا اضطر الى ذلك وان لم ياكل الميتة وقتل الرجل المسلم عدا كان على المالك
العتود بقتله وفي الرجل المعتول لانه قتله وهو غير مكره على قتله حين قتل له كل
الميتة او اقبله واكل الميتة والكفر بالله في القياس سوا في هذا الحجم ولكن استحسن
في الكفر خاصة الا ترى انه لو لم يكفر حتى قتل كان ما جاوز ان شاء الله تعالى وان هو لم
ياكل الميتة حتى يقتل كان عتدها انما اذا كان يعلم ان ذلك يسعه فذلك فرقنا بينهما
في قتل الرجل المسلم ولو كان اكرهه في هذا اكله بوعيد بسجن او قيد لم يسعه ان يكفر
فان فعل بآنت منه امراته ولم يسعه ان ياكل الميتة ولا يسره بآنته فان فعل لم يكن
عليه حد لهذه الشهة ولكنه عتدها ان قتل الرجل المسلم الذي اكرهه على قتله
قتل به في الوجوه جميعا ولو اكرهه فقتل له لا تقتلنك او لتقتلن هذا الرجل المسلم
عكدا او ترى لهذه المرأة فليس يكن عتدها ان يمتنع واحدا منهما حتى يقتل فان منع

واحد منهما لانه عتدها لانه هذا لا يحمل باكرهه فان اكرهه بوعيد يقتل واحدا منهما حتى قتل كان ما جاوز
عتدها لانه عتدها وقتل به الذي قتله وان كانا اكرهه فالتقيا من يكون عليه الحد وكذا استحسن
ان ادرا عتده الحد ويحمل عليه القتل وان قتل الرجل المسلم كما اكرهه لم يكن عليه قتل
وقتل به الذي اكرهه على القتل وكان على الذي ولي القتل الادب بالحبس والتعزيب
لان هذا الذي اكرهه انما اكرهه على احد امرين لا يحمل واحد منهما فاما قتل الذي اكرهه
على قتله وجب على الذي اكرهه العتود لولي القتل الا ترى انه لو اكرهه بوعيد يقتل
على ان يقتل احدا من الرجلين المسلمين عدا فقتل احدهما كان العتود على الذي اكرهه
لانه اكرهه على امرين كلاهما لا يحمل له فانه اكرهه على احدهما بعينه دون الاخر فان
كان اكرهه على ما وصفت لك من الزنا وقتل الرجل بوعيد بسجن او قيد فزنا اقيم عليه
الحد او قتل الرجل المسلم قتل به الذي ولي القتل ولو اكرهت المرأة على ان تزني بها
بوعيد يقتل او بسجن او حبس من اكرهها الحد ولا تنسبه المرأة في الاكره بالسجن والعقد
الرجل لان الرجل لا ينتشر الا بلدة وهذا الفاعل لذلك والمرأة المعتول بها ويقام الحد على
علي الذي اكرهه حتى زنا بها ولا يكون عليه صدق ولو ان رجلا اكرهه فقتل له لا تقتلنك
او لتقتلن هذا الرجل المسلم او لتاخذن ماله هذا او هو اكره من الدية او اقل فستملكه
فلا بأس بان ياخذ المالك ويستملكه فان فعل فقتل المالك على الذي اكرهه طه وان كان اكره
من الدية او اقل وان قتل الرجل ولم يستملك المالك قتل به الذي ولي القتل لانه قد
كان يغرم على ان يستملك المالك فلا يكون عليه امر ولا ضمان فلما قيد الرجل وجب عليه قتله
ولو لم يفعل واحدا منهما حتى يقتل كان عتدها غير امر الا ترى ان رجلا لو اضطر الى
طعام رجل ففان الموت ان لم ياكله وصلحبه ياتي ان يعطيه لم يكن بالكله باسا ويغرم
لمصاحبه بمثله فان لم ياكله حتى يموت لم ياكل عتدها في تركه ذلك لانه ياخذ بغير
طبيعة نفسه من صاحبه الا ترى ان رجلا لو قتل له لا تقتلنك او لتقتلنك او لتقتلنك او لتقتلنك
فلم يفعل حتى قتل لم يكن انما في ذلك فذلك اذا قتل له لا تقتلنك او لتاخذن ماله
هذا الرجل فقتلناه فاني ان ياخذ حتى قتل لم يكن انما عتدها لان هذا امر لا يحمل
الا بطبيعة نفسه صاحبه الا ترى انه يسعه في حال الضرورة ان ياخذ فان لم يفعل حتى
يقتل لم يكن عليه امر لانه يخاف تلف ماله الرجل وذهابه ولو انه هذا في ماله وماله
غيره ان لم يعطه لم يقبل من قتل وقتل ماله فهو شهيد وكان امرا ولو قتل له لا تقتلنك
او لتقتلنك امرتك او تعتقن عبدا فلو فعل حتى قتل فليس هذا الشيء ولا امر عليه
ان شاء الله ولو ان رجلا اكره بوعيد يقتل على ان يقتل عبدا عتدها وقيمتها العتود وهو
او يستملك ماله هذا وهو العتود عتدها او اقل فاني ان يفعل واحدا منهما حتى قتل
كان عتدها غير امر في نفسه حين لم يستملك ماله وقتل به الذي قتله وان استملك
ماله ولم يقتل عبدا فقد احسن والذي اكرهه ضامن له بالغام بالغ الكرم من قيمة
العبد كان او قتل وان قتل العتود عتدها ولم يستملك ماله كان انما في ما منع ولم يكن له على
الذي اكرهه فؤد ولا ضمان ولو اكرهه بالوعيد بالقتل على ان يقتل عبدا هذا او عبدا هذا
واحدهما اقل قيمة من الآخر فقتل احدهما عتدها لانه ان يقتل الذي اكرهه بعبده المعتول
وكذلك لو اكرهه بوعيد يقتل على ان يقطع يد نفسه او يقتل عبدا عتدها ففعل احدهما

كان له ان يقتل من الذي اكرهه من ايها فمقتله ولو اكرهه بوعيد يقتل على ان يضره احد غيره
 مائة سوط ففعل ذلك باخذها فمات من ذلك عن عمر الذي اكرهه الاقل من العيتين وان كان
 الذي بقي اقلهما قيمة لانه لم يكرهه على الذي من به بعينه اما اكرهه على احدهما فلا با
 العزم عن عمر اقل العيتين ولو كان اكرهه في هذا كله بوعيد بسجن او قيد ففعل لم يكن على
 الذي اكرهه قود ولا ضمان في شيء مما ذكرته ولو كان اكرهه بوعيد يقتل على ان ياخذ ما
 هذا الرجل او مال هذا الرجل فلا باس بان ياخذ ما احدهما او جيب البئله ان ياخذ ما
 اغناه عن ذلك المال فان كان في الغنا عن ذلك المال سوا فليأخذ اقلهما فان اخذ
 اقلهما فاستهلكه عن عمر الذي اكرهه كما امرت عن ذلك المال الذي اكرهه وان اخذ
 اكثرهما فاستهلكه عن عمر الذي اكرهه مقدار اقلهما ولو اكرهه على هذه اوعيد بحبس
 او سجن لم يسعه عندنا ان ياخذ من هذا المال شيئا فاجده شيئا من ذلك كما امرت فالفئات
 عليه دون الذي اكرهه ولو اكرهه بوعيد يقتل على ان يقتل عبدا هذا الرجل بعد الو
 ياخذ ما مال هذا الرجل الاخر او مال صاحب العبد فيطرحه في بئر او يعطيه اسنانا فلا
 باس ان ياخذ المال فيعطيه من امر به او يطرحه حيا امي فان فعل كان عن عمر ذلك المال على
 الذي اكرهه بالغ ما بلغ لصاحب المال فان قتل العبد عمدا كما امرت قتل به ولو القتل
 وكان على الذي اكرهه الادب والحبس ولو كان اقضا امر الذي اكرهه ان يستهلك المال
 او يضره لعبد مائة سوط فلا باس باستهلاكه المال ويكره ضرب العبد فان استهلكه المال
 فمات به على الذي اكرهه لصاحبه بالغ ما بالغ وان ضرب العبد فمات من ذلك المهر
 كان على غا قلة الذي ولي الضرب قيمة العبد في ثلاث سنين ولا ضمان على الذي اكرهه
 وان كان العبد عبدا للمكره والمال ماله فاكرهه بوعيد يقتل على استهلاك ماله او ضرب
 عبده مائة سوط لم يسعه ان يضرب عبده ولكنه يستهلك ماله كما امرت ويرجع بذلك
 على الذي اكرهه وان ضرب عبده كما امرت فمات من ذلك لم يكن على الذي اكرهه ضمان
 فان كان اكرهه بوعيد بحبس او سجن على شيء مما وصفت لك من مال غيره او من ماله او قتل
 عبده او عبدا غيره ففعل شيئا من ذلك لم يعجز الذي اكرهه شيئا من ذلك وكان ضمان
 ما فيه ضمان او القود فيما كان فيه القود على الذي ولي ذلك ولو ان رجلا كرم
 بوعيد يقتل على ان يقتل عبده هذا عمدا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل ابنه
 او قال اقتل عبدا هذا الاخر وقال اقتل اباك لم يسعه ان يقتل عبده الذي
 اكرهه على قتله فان قتله فلا شيء له على الذي اكرهه الا الادب والحبس بما
 صنع وان لم يفعل حتى يقتل الذي اكرهه عبده او اباه او ابنة قتل به وكذلك
 لو قتل العبد نفسه قتل به ولا يسبه هذا شيئا مما مضى لا تزي ان رجلا لو
 قيل له لتقتل ابنك او لتقتل هذا الرجل وهو لا يخاف ان يقتل هو ان يقتل
 لم يسعه ان يقتل هذا الرجل فان قتله قتل به وكذلك لو ان قوما من اهل الحرب
 حاصروهم فاسروا على رجل ومعهما ابوه اسيرا فقالوا له لتقتلنا او لتقتل
 هذا الرجل لم يسعه ان يقتل فان قتله قتل به وكذلك لو اكرهه على ان يستهلك
 مال هذا الرجل او يقتل اباه فاستهلكه ضمة ولو كان الذي اكرهه على هذا
 لصا غاليا من لصو من المسلمين فقال له لا تقتل ابنك او اباك او لتقتل مال هذا

الرجل فاستهلكه ماله ذلك الرجل كان الذي ولي لا يستهلك ضمة الما استهلك من ذلك
 وكان الرجل الذي قيل له ذلك يسعه ان يستهلك ماله ذلك الرجل ولا يضره له ولا يضر
 عليه استهلاكه وان تركه فلم يستهلك الما كما امرت يقتل الرجل لم يكن عليه ان
 ان شأ الله تعالى لانه يفر من ذلك ان استهلكه الا ان يكون شيئا يسيرا فلا حرج له ان
 يترك استهلاكه بغيره من صاحبه الا تزي ان رجلا لو راى رجلا يخاف عليه الموت
 من العطش والجوع ومع رجل طعاما وشراب فاني ان يعطيه شيئا من ذلك وقوي للرجل
 على اخذ شيء حتى يدفعه الى الرجل يأكله ويشربه وسعه ان ياخذ من صاحبه
 ويغرمه له وان لم ياخذ منه وتركه حتى يموت وسعه ذلك عندنا ولو كان اخذ افضل
 لانه هذا امر لا يبيح لا يحضه قيمته ولا يغير فيه ولو كان ذلك يحضه وسعه ان لا يا
 ولو راى رجلا يقتل رجلا وهو يقوي على منعه من قتله لم يسعه عندي الا يمنعه
 وان ابي ذلك على نفس الذي اراد قتل صاحبه ولا يشبه هذا عندنا الا في هذا الامر
 عليه فيه وهي مظلمة يدفعها عن اخيه ولا يسعه تركه ولا قود عليه فيما صنع الذي
 اراد قتل صاحبه والوجه الاول ان اخذ الطعام والشراب منه لم صاحبه فهذا
 ليس بمظلم الا تزي انه يفر قيمة ما اخذ ولا ينبغي ان يقتله ان ابي ان يعطيه ولكنه
 لو انتقموا الي يبر فيها ما فنع المظلم من الشرع منها فلم يقو عليه وقوي صاحبه
 على قتال المخرج ياخذ الماء ليسفيه لم يسعه الا ذلك وان ابي على انقسم الا تزي ان
 المظلم نفسه يجل له ان يقتله على هذا ابا السيف حتى يقتله جميعا او يجلو عنه
 وعن الماء فاذا كان طعاما قد اخرجه او شرابا قد اخرجه في او عيتم لم يسعه ان
 يقتله عليه ان منعه لانه انما يخاف من ما يصنع به ولكنه يكرهه ان ياخذ منه
 بعير قتل بغيره لعمرو ولو ان رجلا قيل له لتسرب هذه الخنة او لتاكل هذه الميتة
 او لتقتل ابنك هذا اواباك ووقع في قلبه انهم فاعلوا لم يسعه ان يسرب الخمر ولا ياكل
 الميتة لان هذا ليس بمضطر ولو قيل له لتقتل ابنك هذا اواباك او لتبيع هذا الرجل
 عبدا هذا ابا العبد درهم فباعه والقياس في هذا ان البيع جائز لان هذا ليس فيه اكره
 والاستحسان ان البيع باطل وكذلك كل ذي رجم محرر وكذلك كل اقرار بالدين والدية
 وكذلك كل عفة يعقد بها ولو قيل له لتحبس اباك في السجن او لتعقد نه او لتبيع
 هذا الرجل عبدا هذا ابا العبد درهم ففعل فالبيع جائز وكذلك الاقرار بالدية وكل
 عفة لان هذا ليس باكره وكذلك كل ذي رجم محرر في القياس واما في الاستحسان
 فذلك اكره كله والبيع والاقرار والدية باطل في ذلك كله وبه نأخذ
باب من لا اكره فيما يجب لله عليه ان يود
 ولو ان رجلا اكره من يجوز اكرهه من ليم غالب او غيره على ان يكفر من ظهار عليه بعتق
 وهو غني ففعل لم يعجز الذي اكرهه شيئا فان كان اكرهه على عتق عبدا من عبده بعينه
 بوعيد يقتل او ضرب يخاف منه تلفا فاعتقه عن ظهاره والذي اكرهه ضامن لقيمته
 ولا يحري على الذي اعتقه من ظهاره ولا يله الذي اعتقه وكذلك لو ان رجلا خلف
 على يمين فحنت فاكرهه على ان يكفر ففعل بعتق او صدقة او سوة لم يرجع على الذي
 اكرهه بقليل ولا كثير واجزاء ذلك وان كان اكرهه على ان يعتق عبدا هذا اعتقها

خذ

يه

بوعيد يقتل كان القيد خرا وعمر الذي اكرهه قيمته ولم يجز عنه ولو اكرهه في هذا وفي
 الظاهر بوعيد بيمين او قيد كان القيد خرا واجزاء من كفارته ولو ان الذي اكرهه على
 كفارة اليمين اكرهه بوعيد يقتل على الصدقة فتصدق على المساكين تظهر الصدقة فان
 كانت اقل من قيمته ادنى الرقاب ومن ادنى الكسوة التي لم تجز لم يمين الذي اكرهه شيئا
 فاجزاه ذلك وان كان الذي اكرهه عليه اكرهه من عزة منه الذي اكرهه ولم يجز من
 الكفارة وان قدر على الذي اخذه منه اخذ ورد عليه وان كان اكرهه بوعيد بيمين او قيد
 لم يمين الذي اكرهه وان كان له ان يرجع بذلك على الذي اخذه منه فان امضاء له بغير اكره
 اجزاه ان كان قابلا بعينه وان كان مستهلكا لم يجز وكان عليه ان يودي الكفارة من اخرى
 وكذلك كل شيء وجب على الرجل منه بدنة او هدي او صدقة او حج فاكه بوعيد يقتل
 او غيره على ان يمضيه ففعل ولم يامن الذي اكرهه بشي بعينه ولا مامن على الذي
 اكرهه وما مضى الرجل من ذلك فهو يجز به ولو ان رجلا وجب عليه صدقة على المساكين
 من شيء او وجب على نفسه بعينه فقال لله على ان اتصدق بهذا على المساكين فاكه على ان يصدق
 به بوعيد يقتل او جسر او غيره حتى فعل جان ما صنع من ذلك واجزاه ولم يرجع على الذي
 اكرهه بشي وكذلك الاضحية وصدقة الفطر ولو اكرهه عليها رجل حتى فعلها ما بوعيد
 يقتل او غيره اجزاه ذلك ولم يرجع على الذي اكرهه بشي لان هذا وان كان الامام لم يرجع
 عليه اخرا وهو امر واجب عليه فمن اعتدى عليه فاكهه على امضائه لم يكن عليه شيء
 ولو ان رجلا قال لله على هديا اهديه الى بيت الله تعالى فاكهه بوعيد على ان يهدي بدنة
 او بقرة فاهذا هاداه اكرهه على ان يخرها ويصدق بها كان الذي اكرهه ضامنا لقيمة الذي اكرهه
 على ما بلغ ولا يجزيه شيء من ذلك وعليه هدي يجزيه من ذلك نساء ولو كان اكرهه
 على ادنى ما يكون من الهدي في القيمة وغير ذلك فامضاء لم يجرى الذي اكرهه شيئا من ذلك
 وكذلك لو قال لله على عتق رقبة فاكهه على ان يعتق عبدا بعينه بوعيد يقتل فاعتقه
 كان عتقه جائزا ومن الذي اكرهه قيمته ولم يجز من الكفارة وكان على المؤتي عتق عبدا
 بعينه اخر ولو كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه ادنى ما يكون من النسم لم يكن على الذي اكرهه
 ضمان واجزاه ذلك عن المعتق ولو قال لله على ان اتصدق بنوب مروى او هروي فاكهه على
 ان يتصدق بوعيد بعينه فتصدق به فانه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم بحيد بانه
 ادنى ما يكون من ذلك الجنب في القيمة وغيرها اجزاه ذلك ولم يكن على الذي اكرهه ضمان
 وان كان غيره ارضع منه واكل قيمة نظر الى فضل ما بين القيمتين فغرم الذي اكرهه ذلك للمكره
 ولا يشبه هذا الهدي والعتق والاضحية لان ذلك اضمن الذي اكرهه بعينه مائة فمما وجب
 عليه فلم يجز منه قليل ولا كثير فلهذا كان يجرى الذي اكرهه قيمته كلها وان الصدقة يجزى
 بعض النوب اذا كان حيدا من جميع النوب الذي اوجب على نفسه الا تزي ان تجل لو قال
 لله على ان اتصدق بنوب هروي ادنى ما يكون منها فان تصدق بصدقة بوعيد هروي
 جيد يساوي نوبها هرويا ويا راديا اجزاه وهذا لا يجوز في الهدي ولا في الاضحية ولا في
 العتق فلهذا كان يختلف ههنا وذاك فيما يمين الذي اكرهه اذا كان يجزيه بعضه لم يجرى
 الذي اكرهه الا القليل واذا كان لا يجزيه المصنف من اكل عظمه كله وكذلك العروص
 كلها ولا يكال ولا يؤزن ولو قال لله على ان اتصدق بعشرة اققرة حنطة على

المساكين فاكه بوعيد يقتل على ان يتصدق على المساكين بعشرة اققرة حنطة جيدة يكون قيمة خمسة
 اققرة منها عشرة اققرة حنطة رديئة فتصدق كما امره فالذي اكرهه ضامن لتمامه بغير ذلك كله
 للمكره ويكون على المكره ان يودي عشرة اققرة رديئة مكان الذي اوجب على نفسه فكذلك كل ما يكال او
 يؤزن ولا يشبه هذا العروص لان هذا لا يجزي بعينه من بعينه لا تزي ان رجلا لو قال لله على
 ان اتصدق بعشرة اققرة رديئة فتصدق مائة مائة اققرة جيدة تساوي عشرة رديئة لم يجز
 تلك الامن غنيمه لان الكيل لا يكون الا بمثلها ولو ان رجلا له خمسة وعشرون ابنة فحاض فحاض
 عليها الخول فوجب عليه فيها ابنة مخاض وسط فاكه بوعيد يقتل على ان يتصدق بابنة مخاض
 من افضل ذلك كله غرم الذي اكرهه فضل ما بين قيمتي التي اكرهه عليها وقيمة الوسط ولم
 يجزه ذلك كله لان هذا لا يجزي ان يعطي بعينه من كله فكذلك الصدقة من العروص

باب الوكالة بالاكراه ولو ان

لشاغلنا اكره رجلا بوعيد يقتل او ضرب يخاف منه التلصق على ان يترك رجلا يعتق عبدا له
 او يطلاق امراة له لم يتركها ففعل فاعتق الوكيل لعبد او طلق المرأة فجميع ما صنع
 الوكيل من ذلك جائز ولا ضمان على الوكيل ويرجع الوكيل على الذي اكرهه بقيمة عبده وبضيق
 القيد الذي غرمه لامراة ولو كان اكرهه بوعيد بيمين او قيد حتى وكله كان ذلك ايضا جائزا
 ولم يكن على الذي اكرهه ولا على الوكيل ضمان ولو اكرهه بوعيد يقتل على ان وكله ببيع عبده
 من هذا الرجل بالبر درهم و اكرهه على دفعه اليه حتى يبيعه ففعل فباع الوكيل العبد وخذ
 الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري والوكيل والمشتري غير مكرهين
 فمولى العبد بالخيار ان يشأ من المشتري قيمة عبده وان شأ من الوكيل وان شأ من الذي اكرهه
 فان من المشتري لم يرجع على احد بشي وان من الوكيل رجح الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يكن
 له على الذي اكرهه سبيل لانه ليس بمكره وقد ان كان قبضة ولا يكون له الثمن بما من
 من القيمة لانه باعه للمكره ولا يشبه هذا العقب وان من الذي اكرهه القيمة كان للذي
 اكرهه ان يرجع على المشتري بالقيمة وان شأ رجح بها على الوكيل ويرجع لها الوكيل على
 المشتري فان قال الوكيل للذي اكرهه لا اضمن لك شيئا لانك انت امرته ان يدفع الى لم
 ينفعه ذلك شيئا لانه غير مكره على قيمته وقد كان له ان لا يقبضه وانما منته الذي اكرهه
 يبيعه وبكيفية في يده فان قال الوكيل حين منته القيمة انا اجير البيع فيما بيني
 وبين المشتري ويكون الثمن لي بمنزلة عبده غنيمته فبعته فادامت قيمته كان في الثمن
 قيل له لا يشبه هذا العقب لانك في الاكراه انا باعت للمكره وقد ملكه المشتري ببيعك
 فادامت القيمة انتعت ببيعك للمكره ولا يمين لك وانما بعته له والعقب اضمنته فاما
 بعته لنفسك ولو كان اكرهه في هذا كله بوعيد بيمين او قيد لم يجرى الذي اكرهه من ذلك
 شيئا وان كان له ان يمين الوكيل في هذا الوجه كما كان له ان يمينه في الوجه الاول لان امراة اياه
 ليس باسم فكانه باعه ودفعه بغير اسم ويرجع المشتري على المشتري بما من ولعقاب
 العبدان يمين المشتري ان شأ قيمة العبد ويبري الوكيل لانه اخذه على انه له ولو كان
 المولى والوكيل مكرهين بوعيد يقتل والمالة على ما كان مولى العبد بالخيار ان
 شأ من المشتري قيمة العبد وان شأ من الذي اكرهه فان من الذي اكرهه رجح على المشتري
 بالقيمة وان من المشتري لم يرجع على الذي اكرهه بشي ولا ضمان له على الوكيل وان كان

الغور مكرهين بوعيد يقتل والمسالة على حالها وقد مات العبد في يدي المشتري من غير فعله ولا ضمان لمولي العبد على المشتري ولا على الوكيل وله ان يضمن الذي اكرهه قيمة عبده فان منته قيمة عبده لم يرجع على احد بشئ وان كانوا جميعا مكرهين بوعيد بحبس وقيد لم يكن على الذي اكرهه ضمان وكان لمولي العبد ان يضمن المشتري قيمة عبده وهو الذي على خصوصته وليس الوكيل من ذلك في شيء وان شاء من الوكيل القيمة ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري وان كان المولى اكره بوعيد يقتل وكره الوكيل والمشتري بالوعيد بالحبس والعيد كان لمولي العبد ان يضمن اليه ما قيمته عبده فان منته المشتري لم يرجع على احد بشئ وان من الوكيل كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن وليس للوكيل على الذي اكرهه شيئا اكرهه بالوعيد بالحبس والعيد وان من الذي اكرهه القيمة كان للذي اكرهه ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ لانه امر الوكيل بالعقب والبيع والدفع الى المشتري فلما امره بذلك وكرهه عليه بالوعيد بالحبس والعيد لم يكن عليه ضمان لان الذي اكرهه انما هو بالبيع باكرهه اياه على دفعه الى الوكيل فصلاحيته منه كانه ملكه يومئذ وان كان المولى والوكيل اكرها بالوعيد بالقتل وكره المشتري بالوعيد بالحبس والعيد والمسالة على حالها كان لمولي العبد ان يضمن المشتري القيمة وان شاء غرمها الذي اكرهه ولا يضمن له على الوكيل لانه مكره بالوعيد بالقتل وان ضمن الذي اكرهه القيمة رجع بما ضمن على المشتري وان منته المشتري لم يرجع على احد بشئ ولو كان اكره المولى بالوعيد بالحبس والعيد وكره الوكيل بمثل ذلك وكره المشتري بالقتل والمسالة على حالها وقد مات العبد في يدي المشتري ولم يشتهل به بشئ فلا ضمان في العبد على احد منهما الا الوكيل خاصة لانه المولى قد كان يقدم على حبس عبده والوعيد بالحبس والعيد مما ليس يضمن به الذي اكرهه في بعض الروايات الا الوكيل ولا الوكيل الذي اخذه ولا ضمان على المشتري لانه انما اكرهه على اخذه بالوعيد بالقتل فهو لم ضمن رجع على الذي اكرهه ولو كان المولى والمشتري اكرها بالوعيد بالقتل وكره الوكيل بالوعيد بالحبس على ان يقبض ويبيع ويدفع ففعل والمسالة على حالها كان المولى بالخيار ان شاء ضمن الذي اكرهه القيمة وان شاء ضمن الوكيل فاليقضاء لم يرجع على صاحبه بشئ لان الذي اكرهه اذن له في بيعه ووجه ولا يضمن الوكيل فان ضمن لم يرجع على الذي اكرهه بشئ لانه لم يكن بوعيد يقتل ولا تلف ولو ان رجلا اكره بوعيد يقتل او ضرب يخاف منه التلف على ان يוכל هذا الرجل بان يحب عبده هذا المالك فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له فمات في يده بغير استهلاك منه فالوكيل والموهوب له غير مكرهين فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الوكيل القابل للمعطي لانهما غير مكرهين وان شاء ضمن الذي اكرهه فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل رجع على الموهوب له ولم يكن له على غيره تسبيل وان ضمن الذي اكرهه كان للذي اكرهه ان يضمن ان شاء الوكيل فان شاء الموهوب له فان من الوكيل رجع على الموهوب له وان ضمن الذي اكرهه لم يرجع على الوكيل ولو كان اكرهه المولى بوعيد بحبس وقيد والمسالة على حالها لم يغير الذي اكرهه شيئا وكان للمولى ان يضمن قيمة عبده الموهوب له وان شاء ضمن الوكيل لانه اذا اكرهه بوعيد بحبس وقيد لم يضمن الذي اكرهه وعزم الوكيل لانه كله

اخذ بغير علمه فوضعه لان الارادة اكره بالحبس على ان يامر فانه ليس بامر ولا بغير امر ايضا الموهوب له ان شاء لانه اخذه على انه له فان من الوكيل القيمة رجع على الموهوب له لانه وان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد بشئ وان كانوا جميعا مكرهين بوعيد بحبس وقيد لم يكن على الذي اكرهه ضمان وكان لمولي العبد ان يضمن المشتري قيمة عبده وهو الذي على خصوصته وليس الوكيل من ذلك في شيء وان شاء من الوكيل القيمة ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري وان كان المولى اكره بوعيد يقتل وكره الوكيل والمشتري بالوعيد بالحبس والعيد كان لمولي العبد ان يضمن اليه ما قيمته عبده فان منته المشتري لم يرجع على احد بشئ وان من الوكيل كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن وليس للوكيل على الذي اكرهه شيئا اكرهه بالوعيد بالحبس والعيد وان من الذي اكرهه القيمة كان للذي اكرهه ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ لانه امر الوكيل بالعقب والبيع والدفع الى المشتري فلما امره بذلك وكرهه عليه بالوعيد بالحبس والعيد لم يكن عليه ضمان لان الذي اكرهه انما هو بالبيع باكرهه اياه على دفعه الى الوكيل فصلاحيته منه كانه ملكه يومئذ وان كان المولى والوكيل اكرها بالوعيد بالقتل وكره المشتري بالوعيد بالحبس والعيد والمسالة على حالها كان لمولي العبد ان يضمن المشتري القيمة وان شاء غرمها الذي اكرهه ولا يضمن له على الوكيل لانه امر الوكيل بالعقب والبيع والدفع الى المشتري فلما امره بذلك وكرهه عليه بالوعيد بالحبس والعيد لم يكن عليه ضمان لان الذي اكرهه انما هو بالبيع باكرهه اياه على دفعه الى الوكيل فصلاحيته منه كانه ملكه يومئذ وان كان المولى والمشتري اكرها بالوعيد بالقتل وكره الوكيل بالوعيد بالحبس على ان يقبض ويبيع ويدفع ففعل والمسالة على حالها كان المولى بالخيار ان شاء ضمن الذي اكرهه القيمة وان شاء ضمن الوكيل فاليقضاء لم يرجع على صاحبه بشئ لان الذي اكرهه اذن له في بيعه ووجه ولا يضمن الوكيل فان ضمن لم يرجع على الذي اكرهه بشئ لانه لم يكن بوعيد يقتل ولا تلف ولو ان رجلا اكره بوعيد يقتل او ضرب يخاف منه التلف على ان يוכל هذا الرجل بان يحب عبده هذا المالك فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له فمات في يده بغير استهلاك منه فالوكيل والموهوب له غير مكرهين فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الوكيل القابل للمعطي لانهما غير مكرهين وان شاء ضمن الذي اكرهه فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل رجع على الموهوب له ولم يكن له على غيره تسبيل وان ضمن الذي اكرهه كان للذي اكرهه ان يضمن ان شاء الوكيل فان شاء الموهوب له فان من الوكيل رجع على الموهوب له وان ضمن الذي اكرهه لم يرجع على الوكيل ولو كان اكرهه المولى بوعيد بحبس وقيد والمسالة على حالها لم يغير الذي اكرهه شيئا وكان للمولى ان يضمن قيمة عبده الموهوب له وان شاء ضمن الوكيل لانه اذا اكرهه بوعيد بحبس وقيد لم يضمن الذي اكرهه وعزم الوكيل لانه كله

مما ليس على الوكيل بشئ

مما ليس على الوكيل بشئ

عنا يسع الرجل في الاكرهه ومما لا يسعه ولو ان رجلا اكرهه عبدا على ان ياكل هذه الميتة او لحم خنزير او شرب خمر ففعل له لتقتلك او لتقتلك ذلك فاني ان فعلت وهو يعلم ان ذلك ليسعه حتى قيل كان عندي انما لان الله تعالى قال انما احرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الغر باله به فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه فاكل الميتة والدم ولحم الخنزير في الضرورة كاكل الطعام والشرب في الضرورة الا ان رجلا لو جاع جوعا يخاف منه الموت او عطش عطشا يخاف منه الموت وعنده ميتة او لحم خنزير او شرب خمر فلم ياكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك ليسعه كان عنده انما فكل ذلك الذي قيل له لتقتلك او لتقتلك ذلك لان لا هما مضطر ان قد قال الله تعالى فمن اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه فمما مضطر ان جميعا وحالهما واحدة قال محمد وقد ذكر جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن ابي الضحى عن مسروق قال من اضطر الى الميتة والدم ولحم الخنزير ولم ياكل فمات دخل النار وذكرا بومعاوية المكفوف عن الامير عن مسلم بن مسكين عن مسروق قال من اضطر فلم ياكل ولم يشرب حتى يقتل او يموت جوعا وعطشا فان كان لا يعلم ان ذلك ليسعه رجعته ان لا يكون انما ولو ان رجلا اكره ففعل له لتقتلك او لتقتلك بالله فاني ان يكفر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك ليسعه لم يكن هذا بامر عنده لان الكفر في هذه الموضع انما هو بخرقة لموضع الاكره فان قتل بخرقة الله وسعة ذلك وان لم يقبل حتى يقتل فهو اقل وكذا لو ان رجلا قيل له لين صليت لتقتلك ففارق ذهاب العقير ففارق وصلى وهو يعلم ان ترك ذلك ليسعه فلما صلي قتل كان عنده نافي سبعة من ذلك وان ترك الصلاة فهو ايضا بسعة ذلك كمن صوم شهر رمضان لو قيل له وهو مقيم غير مسافر لم تقط لتقتلك فاني ان يقطع حتى قتل وهو يعلم ان ذلك ليسعه كان عنده نافي سبعة ولو اضر وسعه ذلك لان العطر بخرقة ولو من مرض يخاف منه الموت او لم ياكل او يشرب فلم يقبل حتى مات وهو يعلم ان ذلك ليسعه كان عنده انما وكذا لو كان مسافرا فمات في شهر رمضان ففعل له لتقتلك او لتقتلك فاني ان يقطع حتى قتل كان عنده انما لان الله تعالى قد احل العطر في هذه الوجوهين ففعل فقال ومن كان منكم مريضا او على سفر فعذر من ايام اخر ففعل ما وصفت قبله من الاضطرار الى الميتة ولحم الخنزير ولو ان عبدا قال لرجل لا تقتلك ولتأخذن مال هذا الرجل فتعطيني فاني ان يفعل وهو يعلم ان ذلك ليسعه كان ان شاء الله تعالى ما جوعا وسعة ان لا يأخذه ولو اخذه فاعطاه اياه لم يكن عليه عندنا انما ولا ضمان والضمن على الذي اكرهه ولو ان رجلا خروا قتل لتقتلك او لتقتلك هذا القيد فاكراهه على ذلك عبدا او لمومن غالبا فاني ان يفعل حتى قتل كان عنده ان شاء الله ما جوعا ولو قتل القيد كان في سبعة من ذلك ولم يكن عليه كفارة في القياس ولا على الذي امر لانه غير محرم وكما سئلت ان اقبل الكفارة على القتلى المحرم فان كانا محرمين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة وكذلك ان تولدوه وهما

محمداً بسجدة حتى قتل الشهيد فالتفتا إلى القاتل وليس عليهما امر بقتل ولا بقتل ولا بقتل
انما يقتل على كل واحد منهما جزاء ولو كانا في الحرم جميعاً وقد نودعه بقتل وهما أحلا لأن جميعاً
فالكفارة على الذي أكرهه وليس على القاتل كفارة وإن نودعه بسجدة فالكفارة على الذي أكرهه
القاتل خاصة إنما استحسن في الحرم أن يجعل علي كل واحد منهما كفارة كما استحسن أن
يجعل على الدال والمسير إلى الشهيد وإن كان الذي يسجد غيرهما وكذلك هذا فإما في الحرم
فإنما الكفارة على الذي أكرهه إن كان أكرهه بوعيد يقتل لا بغيره فانه كان أكرهه بوعيد
بسجدة فالكفارة على القاتل دون الذي أكرهه ولو أكرهه بوعيد يقتل حتى يقتل رجلاً
خطأ فقتله كانت الذية على عاقلة الذي أكرهه والكفارة على الذي أكرهه وإن كان وارثاً
حرم الميراث وليس على الميراث ذية ولا كفارة ولا يجرم ميراثاً إن كان وارثاً ولو كان رجلاً
وجبت عليه امر بغيره ويصير عن منكره خاف أن فعله أن يقتل وسبعة أن لا يفعل فإن
فعل فقتل كان ما جاز لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة وقد رخص فيها
إذا خاف على نفسه فإن أكرهه على الحرم فذلك اضطرار له ولو كان رجلاً أو بوعيد
بقتل على أن يرضى لم يسعه أن يفعل وإن كان محرماً فسد أحرامه وكانت الكفارة على الذي
ولي الجناح دون الذي أكرهه ولو كان امرأة أكرهت على الرضا بوعيد بقتل فقتل لها
لنقتلها أو لنقتلني من نفسيك وسبعة أن تفعل فإن لم تفعل حتى تقتل وهي تعلم
أن ذلك يسعها فهي عند نافي بسعة وإن جنى معتوهي محرمة فسد أحرامها وكانت
الكفارة عليها دون الذي أكرهها كل امرئ حرمة الله تعالى ولم يجز فيه إحلال إلا أن فيه
نخصة للمكره فإني أن يأخذ بالنخصة حتى تقتل فهو في مبيعة وإن كان يعلم أن النخصة
لشعة وكل امرئ أحله الله عز وجل في مثل ما أحل في الضرورة في الميتة ولحم الخنزير
وفي الرمن والتفرج حتى ما قتل فقتل فهو أحرأه الأول الذي فيه النخصة أراد شركة
النخصة أن يعز الدين فهو في ذلك ما يجوز وهذه الوجوه الأخرى قد أحل الله تعالى له
ذلك في حال الضرورة والرمن والتفرج وليس في ذلك اعتناء الدين لأن الله تعالى جيب
أحله في تلك الحال ما أحله الله تعالى في غير تلك الحال ومن لم يقتل
ما أحل الله تعالى ما عر عنه نأثراً لا ترى أن رجلاً يحرم ما لو اضطر إلى ميتة وإلى
ذبح صيد فأكلم حل له غنة نأكل الميتة ولم يحل له أكل الصيد ما دام حياً الميتة
لأن الميتة حلال في الضرورة والصيد جاء بتحريمه حلة لم يستثن فيه ضرورة
ولا غيرها ولا يسببه ما أحله الله في التزبل ما رخص فيه لحال الضرورة لا ترى أن
الله عز وجل يعين مريض في الكفر في الإكراه لم يقتل في كتابه أنه حلال ولكنه قال
من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن ما شرح بالكفر
صدرك فعليه مخرج من الله فإذا ذهب التعنت عن المكره ولم يقتل إلى إحلال
ذلك ولكنه رخص في ذلك والنزك لذلك حتى يقتل لا ترى أن حبساً إلى ذلك
حتى يقتل فلم يعنف في ذلك وإن عازاً فعل فرخص له في ذلك وقد جاء في الأثر
أن المجيء في نفسه يوم القيامة في ظل العرش أن أي الكفر حتى يقتل فالكفر في الضرورة
نخصة والمزورة إلى الميتة ولحم الخنزير حلال أحله الله تعالى فمن تركه وقد
أحله الله تعالى له فهو عندنا أحرأه ولو كان رجلاً خاف على نفسه الموت من الجوع

والعقل ومع رفيق له طعاماً وشرباً فسأله من ذلك فإني أن يعطيه ذلك وهو يقدر على إحدا
فأكله وسربه كان عند نافي بسعة وكان عليه حرمة ولو بدله له بمن مثل ما يستري به مثله
فإني أن يأخذه بذلك حتى مات وهو يقدر على نفسه كان عندنا أحرأه ولو كان رجلاً قتل له
له دنانير ما كره أو لنقتلها فقتل حتى قتل لم يكن عندنا أحرأه لأنه قد قتل من قتل و
ماله فهو شهيد وإن دله عليه حين أخذوه وضموه له لأن في ذلك إياهم عليه إغارة منه لهم
عليهم معصية الله تعالى فكذلك وسعه أن لا يبدل حتى يقتل

من اللعان الذي يقضي به القاصي على الرجال قال محمد بن الحسن إذا أدعت
امرأة على زوجها أنه قد فها بالزنا قال القاصي تزوج من ذلك فحجداً فاقامة المرأة عليه البينة
فركوا سراً وعلا بنية فإن القاصي يأمر الزوج أن يلاعن امرأته فإن أبي أن يفعل وقال
لم أقد فها وقد شهدت عليه الشهود بالزنا فإن القاصي يجيبه على اللعان ويجلبه حتى
يلاعن ولا يضربه الحد فإن حبسه حتى لا يقن فقال شهد بالله إلى من الصادقين فيما
رمتها به من الزنا فقال ذلك أربع مرات ثم قال ولعنة الله على أن كنت من الكاذبين
فيما رمتها به ثم شهدت المرأة أربع شهادات بالله أنه لما الكاذبين فيما رماي به من
الزنا وغضب الله علي أن كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا ففرق القاصي بينهما
ثم أطلع القاصي على أن الشهود الذين شهدوا على الزوج بالزنا وعبيد أو محدودين
في قذفه أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فإن القاصي يبطل اللعان الذي كان بينهما
ويبطل الفرقة ويرد هاتين إلى تزوجته وإن كان قد قال شهد بالله إلى من الصادقين
فيما رمتها به من الزنا لأن هذا القرار منه بأنه رماها بالزنا بأكره من القاصي على ذلك
بنوعه بحبس فلما كان ذلك الاقرار منه بأكره من القاصي يبطل ذلك الاقرار ومات بمنزلة
من لم يقر لا ترى أن رجلاً لو نذر عدة السلطان بحبس وصبر أو قتل أو نحو ذلك على أنه
بأنه قد فها هذا الرجل بالزنا فاقرب ذلك لم يلزمه بعد الاقرار شيء فكذلك كراه القاصي الزوج
على اللعان بنوعه إياه بالحبس وبكسبه إياه حتى لا يعن وشهد أنه من الصادقين فيما
رماها به من الزنا ثم علم القاصي أن ذلك الذي أكرهه عليه كان باطلاً فإنه يبطل اللعان
فيما بينه وبين امرأته ويبطل الفرقة التي كانت بينهما ويرد هاتين إلى
ولو كان القاصي لم يحبس حتى يلاعن ولم ينفقه بحدس وكينه قال له لأن الشهود
قد شهدوا عليك بذلك قد فها بالزنا وقد قضيت عليك باللعان فالنقض لم يرد على
هذه أشياء فالنقض الرحل كما وصفت لك اللعان فالنقض المرأة ففرق القاصي بينهما
ثم استبان للقاصي بعد ذلك أن الشهود الذين شهدوا على الزوج بالزنا وعبيد أو محدودين
في قذفه أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فإن القاصي يبطل اللعان الذي كان بينهما
ويبطل الفرقة ويرد هاتين إلى تزوجته وإن كان قد قال شهد بالله إلى من الصادقين
فيما رمتها به من الزنا لأن هذا القرار منه بأنه رماها بالزنا بأكره من القاصي على ذلك
بنوعه بحبس فلما كان ذلك الاقرار منه بأكره من القاصي يبطل ذلك الاقرار ومات بمنزلة
من لم يقر لا ترى أن رجلاً لو نذر عدة السلطان بحبس وصبر أو قتل أو نحو ذلك على أنه
بأنه قد فها هذا الرجل بالزنا فاقرب ذلك لم يلزمه بعد الاقرار شيء فكذلك كراه القاصي الزوج
على اللعان بنوعه إياه بالحبس وبكسبه إياه حتى لا يعن وشهد أنه من الصادقين فيما
رماها به من الزنا ثم علم القاصي أن ذلك الذي أكرهه عليه كان باطلاً فإنه يبطل اللعان
فيما بينه وبين امرأته ويبطل الفرقة التي كانت بينهما ويرد هاتين إلى

بالقدح بالزنا ولو تعدى عليه الغايه فقال سيدت عليك السيف بالقدح فلتنقرون بذلك ولا حيسك
فانتم تعلم ان شهادة الشهود باطل لم يكن عليه حجة باقرا انه قد قذره لانه انه على ذلك فلك
ما وصفت لكم من امر الملاعن في جميع ما وصفت لكم آخر كتاب الأكره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الواحد العدل
الكتاب الثاني في خبر الحروب

ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن غلقة بن مرتد عن عبد الله
ابن بريقة عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا اوسرية
او صي صاحبهم يتفوي الله تعالى في غامة نفسه واولى بين معه من المسلمين خيلا
ثم قال اعزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا
تقتلوا ولا تقتلوا وليدا واذا القيمة عدوكم من المشركين فادعوهم الى الاسلام فان اسلموا
فاقبلوا منهم وكفوا عنهم ثم ادعوهم الى التمسك من دارهم الى دار المهاجرين فان فعلوا
فاقبلوا منهم وكفوا عنهم والا فاحربوهم وهم الغمر كاعراب المسلمين يجري عليهم حكم
الله تعالى الذي يجري على المسلمين وليس لهم من الغني ولا في الغنيه نصيب فان ابوا
ذلك فادعوه الى اعطائهم الجزية فان فعلوا ذلك فاقبلوا منهم وكفوا عنهم واذا اخافهم
اهل حصن او مدينة فارادوكم على ان تتركوا حكمكم الله تعالى فلا تتركواهم فانكم
لانذروهم فاحكم الله تعالى ولكن انزلوهم على حكمهم ثم احكموا فيهم بما رايتم واذا
حاربتم اهل حصن او مدينة فارادوكم ان تغطوهم ذمة الله تعالى وذمة رسوله صلى الله
عليه وسلم فلا تغطوهم ذمة الله تعالى ولا ذمة رسوله ولكن اعطوهم
ذمةكم وذمة ابايكم فانكم ان تخفروا ذمةكم وذمة ابايكم اهون محمد بن ابي
يوسف عن الكلي عن ابي صالح عن ابن عباس ان الحسن كان يقسم على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم على خمسة اشهر لله وللرسول ستمهم والذي القري ستمهم والمساكين
ستمهم واليتامى ستمهم وابن السبيل ستمهم قال فرقسه ابو بكر وعمر وعثمان وعلي
رضي الله عنهم اجمعين على ثلاثة اشهر لليتامى والمساكين وابن السبيل محمد بن ابي
يوسف عن محمد بن اسحاق عن ابي جعفر قال قلت لما كان راي علي بن ابي طالب في اخير
قال كان لايه مثل لايه اهل بيته ولكنه كره ان يخالف ابا بكر وعمر محمد بن ابي يوسف عن
ابن اسحاق عن اساميل بن ابي امية عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال عرض
علينا عمر ان نزوج من الخمر ايمنا وان يعقني منه عن مغرنا فابينا الا ان يسلم لنا
فاني عرذلك علينا محمد بن ابي يوسف عن محمد بن اسحاق عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن يوم خيبر فقسم ستمهم
ذوي القري بين بني هشام وبين بني المطلب فكم عثمان بن عفان وجبير بن مطعم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا نحن وبنوا المطلب اليكم في النسب ستموا
واعطيتهم دوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل في بنو المطلب
في الجاهلية والاسلام معا محمد بن ابي يوسف عن الاسعدي بن سوار عن ابي الزبير
عن جابر انه قال كان يجعل الحسن في سبيل الله تعالى ويعطي منه باسمه القوم
فلما كثر المال جعل في غير ذلك محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عمار عن عبد الملك

ابن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس ان رجلا وجد بعيرا له في المغنم قد كان المشركون اصابوه
قبل ذلك فسأله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان وجدته قبل الغنمة
فهو لك وان وجدته بعد الغنمة اخذته باليمن ان شئت محمد بن ابي يوسف عن عبد
الله بن عمر عن ابي عن عبد الله بن عمر ان عبد الله ابق فالحق بالعدو وانقلته وركن
فاخذته العدو فظهر عليه محمد بن خالد بن الوليد فرد العبد والفرس علي بن ابي طالب
الهم صلى الله عليه وسلم محمد بن ابي يوسف عن عبد الله بن عمر ان عبد الله ابق فالحق بالعدو وانقلته وركن
فاخذته العدو فظهر عليه محمد بن خالد بن الوليد فرد العبد والفرس علي بن ابي طالب
عن الشعبي ان ابا عبد الله بن جعفر اهل السواد الذمة محمد بن ابي يوسف عن هشام
ابن سعيد عن محمد بن زيد عن المهاجر عن عيسى بن موي ابي الحسن قال انيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر وهو يقسم الغنيمة وانا مملوك فسا الله ان يعطيني
فقال نعم هذا السيف فتقلدته فخرته علي الارض فاعطاني حرق من حرق المتاع
محمد بن ابي يوسف عن محمد بن اسحاق عن اساميل بن امية عن عطاء بن ابي رباح عن عبد الله بن عباس
انه قال كتب اليه عن نسله هل للعبد في المغنم سهم وهل كن النساء يخرن الحرب مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومثي يجب للقبلي سهم في المغنم وعن سهرذوي القري قال فكتب اليه ان
عيسى انه لا حق للعبد في المغنم ولكن رفع له وكتب اليه ان النساء يخرن مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويروى الجرحي وان يرفع له وان لا حق للقبلي في المغنم حتى يقتل وكتب
اليه في سهم ذوي القري ان عرض علينا ان نزوج منه ايمنا وان يعقني منه عن مغرنا فابينا
الا ان يسلم لنا واني ذلك علينا محمد بن ابي يوسف عن الكلي عن محمد بن اسحاق ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعطى امرأة من اسلم يوم خيبر فلاة من المغنم محمد بن ابي يوسف عن
الحجاج بن اربعة عن عمر بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال قال عمر لا حق للعبد في المغنم
وقال اما قسمة الغنيمة في ارض الحرب قال ابو يوسف قال الكلي ومحمد بن اسحاق
خذتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غنايم بدر بعد ما قدم المدينة فسله
عثمان عن ان يضرب له فيها سهم فقال نعم قال واحري قال واجزل فسأله ابن عبد الله عن
ذلك فاعطاه ذلك ولم يكن ضمانا وظلمة شهدا بدرا واما عثمان فكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخلعه على ابنته رقية التي تحتها وكانت مريضة واما ظلمة فكان بالشام
ونوفيت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدروا من بدر محمد بن ابي يوسف
قال خذتنا الكلي ومحمد بن اسحاق خذتنا عن سامة بن زيد قال فذكر علي بن زيد عن
يسير ابي فتح بن رحيب بن سوية اللين علي رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
قبل عتبة بن ربيعة وسبيعة بن ربيعة وابو جهل بن هشام وامية بن خلف قال قلت
اخق هذا ايا ابي قال اي والله يا بني محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم
عن مفسم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم الغنايم بعد ما انصرف
من الطائف بالجرأة فاما خبر فانة افترق الارض وجرى حكمه عليها فكان القسمة في المدينة
فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها قبل ان يخرج منها وقسم غنايم بني المطلب
في بلادهم وكان قد اقتسمها محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن مفسم
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم الغنايم في المدينة والرجال هم يوم بدر

يوضح لهم يسهمهم فنادى اسمعيل بن امية في الحديث وكتب الى السلمي في العبيد هل كانوا يجزؤون امرهم
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل كان يفرق بينهم فكتب اليه في العبيد كما كتب اليه في الفنا
وكتب اليه في التيمم في يخرج من التيمم قال اذا اخلص خرج من التيمم فليفرق بينهم في يخرج
يوسف بن الحجاج بن ارمطة عن عمر بن شعيب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
المسلمون تنكحون دماءهم وليسعي بذمتهم ادناهم ولهم ويرد عليهم اقصاهم محمد بن ابي
يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عجلون عن رجل واحد بعيله كان المشركون اصابوا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصبته قبل القسمة فهو لك وان اصبته بعد القسمة
اخذه بالقيمة محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عجلون قال
من اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم في مشتمل النهر ولا قام عليها ان يعين يوما او تقا
في صفر يعني الطائفة محمد بن ابي يوسف عن الحسن بن عمار عن ابن ابي شيبة عن مجاهد قال
النجي عن القتال في النهر الحرام منسوخ نسخته قول الله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتمهم
وقال ابو يوسف وكذلك قال ابو حنيفة قال ابو حنيفة قال ابو حنيفة كان يقول ليقول منسوخ محمد
ابن الحسن قال ابو يوسف وليس يؤخذ قوله الكلبي محمد بن ابي يوسف عن الحجاج بن ارمطة عن
محمد بن ابي يوسف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهم واحد والله اعلم
باب الحش اذا غزا من الحرب
اذا غزا الجيش ارض الحرب فان كانت ارض اقد بلغت غنمهم القنوة فانهم دعواهم ايضا فحسن
وان تركوا ذلك فحسن ولا بأس بان يغيروا غلبهم لئلا وفخار ولا بأس بان يجر قواهم وقواهم
بالنار او يغير قواهم بالماء فاذا غنموا غنمة فلا يقسموها في ارض الحرب حتى يجر قواهم ويغير قواهم
الى ارض الاسلام قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عما كان في الغنمة من طعام او علف واخراج رجل
فاكل من ذلك الطعام وعلف دابته من ذلك العلف قال لا بأس بذلك قلت وان كان فيها سلاح
فاخراج رجل من المسلمين على ان يأخذ منه شيئا فيقاتل به بعيله الامام قال لا بأس بذلك ولكن ليرى
في الغنمة اذا انقطعت الحرب قلت لم رخصت له في الطعام والعلف قال لانه قد بلغنا في ذلك ان
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان القوم اصابوا يوم خيبر طعاما فاكلوا منه قبل ان يقسم
فالعلف عندنا بمنزلة الطعام والطعام والعلف قوة يتقوى بها الرجل ولا بد له من ذلك
قلت فلم رخصت له في السلاح بان يقاتل به قال ارايت رجلا من المسلمين لو رماه ماء المشركون
يسهم فاخذوه فزاحم به او ضرب به رجل منهم بسيف فانتزعه منه فصرجه به هل يكره ذلك قلت
لا قال نعم او اذا سوا **قلت** ارايت النياح والتاع هل يكره للرجل ان ينتفع بشيء قبل ان
تقسم الغنائم قال اكره له ذلك قلت فان اخرج الناس الى النياح والذوات والتاع هل ينبغي
للأما ان يقسمه بينهم قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام قال فان اخرجوا الى ذلك فلا بأس
بقسمته بينهم وان لم يخرجوا اليه فالي اكره لهم قسمته قلت لم قال لا لهم لرحيلهم فادوا
في دار الحرب لا تزي لو ان جيشا اخذ خلو دار الحرب شركهم في ملك الغنمة **قلت** ارايت
السبي هل يقسمه الامام قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام ان احتاج الناس اليهم قال لا
قلت فكيف يصنع الامام بالسبي والناس من ذلك عني قال لو رخصت في بيعه بالرخصة
له ان يقسمه بينهم قلت فكيف يصنع في حملهم قال ان كان معه فضل حمولة خلد ذلك
عليها وان لم يكن فضل فخللهم هل يجد مع المسلمين فضل ظهر فان وجد معهم فضل فخللهم

مهم بطيئة انقسم قلت فان لم يكن مع الامام فضل حمولة ولم يكن مع المسلمين وكان مع قوام من منهم
احتلهم على ذوات اولئك القوام قال نعم ان طابت انفسهم حل على ذواتهم والا لم يكرههم ولا بأس
لهم ان يحملها واما السبي فانه يصيهم ان كانوا يطيعون ذلك قلت فان لم يطيعوا ذلك قال
يقتل الرجال ويترك النساء والصبيان واستأجرهم من حملها وقال محمد بن ابي بكر في دار الحرب
فهو جائز لانه الغنم اقد اختلفوا فيه **قلت** ارايت المسلمين اذا اصابوا غنائم فيهما غنم او دوا
او بقر فقامت عليهم فلم يطيعوا اخرجهما الى دار الاسلام او سلاخا فليطيعوا حملها
كيف يقتضون وهو في دار الحرب قال انما كان من سلاح او متاع فليصرفوا بالنار او ما كان من
دابة او شاة فليخذوا ذلك فاجلهم بقرق بالنار قلت ولهم لا يعقرونه قال لانه ذلك مثله
ولا ينبغي لهم ان يملوا وقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة ولا ينبغي لهم ان
يتزكوا شيئا من ذلك ينتفع به اهل الحرب قلت وكذلك يصنعون بما قام عليهم من ذواتهم
وما يقل عليهم مناعهم وسلاحهم قال نعم قلت ففعل يكره للمسلمين ان يجر دوابهم من
قري اهل الحرب قال لا بل اريد ذلك حشا الا تزي الى قوله الله تعالى في كتابه ما قطعتم من لينة
او تركتموها قائمة على اصولها فبذل الله والجزى الغنائم فانما استعوا من ذلك
وكان فيكم كذا وغنيمة القعد **قلت** ارايت الامام اذا ظهر على ارض من ارض العدو فاستل
اليهم الامام ارضه كما يقسم الغنمة قال الامام في الارض بالجنا ان شاء قسمها وقسم ارضه
اخماسها بين الجند الذين اقاموها وادناه من كفا كما ترك عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ارض من المستود قلت اقتصر كما واهلها واهلها ثلثه وادناه من كفا كما ترك عمر بن الخطاب رضي الله عنه
الله عنه ففعل ذلك والله اعلم **باب قسمه الجيش**
والتسليم ومن لا سهم له قلت ارايت الجيش كيف يقسمه الامام وقسم
يقسمه قال يقسمه فمن سمي الله في كتابه وقد بلغنا ان ابا بكر الصديق وعمر وعبيد بن جراح
الهم كانوا يقسمون الجيش على ثلاثة اسهم للبياتمي والساكن وابن السبيل **قلت**
ارايت الغنمة اذا قسمت بكم يضرب للفارس وبكم يضرب للراجل قال يضرب للفارس سهمين
والراجل سهم قلت فالبغال عندك والراجل سوا قال نعم قلت فما صاحب البرذون والفرس
سوا قال نعم يضرب لصاحب البرذون بسهمين ولصاحب الفرس بسهمين قلت ولم يضرب
للفارس بسهمين وللراجل سهم قال لانه بلغنا ذلك عن عمر بن الخطاب وهذا قول ابي
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يضرب للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له
ويضرب للراجل سهم **قلت** ارايت الجند اذا دخلوا ارض الحرب فباعوا الجيوش ووفاد
فنفق فرسه او عقر فاحرم من الغنمة عين ارضه وهو راجل وقد كان عليه فرس
مكتوب في الديوان او اشترى فرسا قبل ان يدخل دار الحرب فنفق في الدار الا يضرب له
له سهم فارس قال نعم **قلت** ارايت ان كان في الديوان راجلا ودخل ارض الحرب طائفا
كذلك فمرا تاع فرسا فقاتل عليه فاحرم من الغنمة عين ارضه وهو فارس قال
لا يضرب له الا يسهم راجل **قلت** ارايت القوم يعززون في السفن ويملكون معهم
الحمل وفيهم الفارس والراجل فيصيبون الغنمة بكم يضرب للفارس وبكم يضرب للراجل
قال يضرب للفارس سهمين وللراجل سهم قلت ولهم والفارس والراجل في البوسوا
قال ارايت لو كانوا فيهم في عسكر من ارض الحرب فخرجوا رجالا فاصابوا غنائم امكن

يستطيعوا

نضرب للمارس يستهين وللراجل يستهين قلت بلي قال فقد اوداك سوا قلت ارايت الرجل
يموت في دار الحرب ويقتل بعد ما غنموا الغنيمة قبل ان يحرقوها ويخرجوا الى دار الاسلام
هل يكون نصيبه منها ميراثا قال لا قلت لم قال لانه مات قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار
الاسلام قلت فان مات بعد ما يخرج الى دار الاسلام هل يكون نصيبه منها ميراثا قال
نعم قلت ارايت الجيش اذا غزوا ارض الحرب فغنموا غنيمة فخرجهم جميعا اخر قبل ان
يخرجوها الى دار الاسلام ولم يلقوا عدوا واحدا خرجوا الى دار الاسلام هل يشاركهم
فيها قال نعم قلت ارايت العبد اذا قاتل مع مولاه عدوا هل يضرب له في الغنيمة
بشهر قال لا ولكن يرفع له وكذلك الكاتب قلت ارايت الرجل من اهل الذمة استعان
به المسلمون فقاتل معهم اضرب له في الغنيمة قال لا ولكن يرفع له قلت ارايت المارة
تذوي الجرحى وتقوم على المني وتتفع الناس هل يضرب لها في الغنيمة بشهر قال لا ولكن
يرفع لها قلت ارايت سوق العسكر هل يضرب له في الغنيمة بشهر او يرفع له قال
لا اضرب له بشهر ولا يرفع له الا ان يغارتلوا فيضرب له ان قاتل بشهر قلت
ارايته العبد يكون مع مولاه يخدمه هل يرفع له قال لا قلت ارايت الرجل يكون له
فرسان يكرم يضرب له قال لا اضرب له الا بشهر فادس واحد لاني ان قست لفرسين قست
لثلاثة والفرس من ذلك واكره ان افضل لهية على رجل مسلم وهذا قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف يضرب له بشهر فرسين لا يزد على ذلك قلت ارايت الصبي هل يضرب
له بشهر في الغنيمة قال لا قلت ارايت الرجل الجنود المغلوب هل يضرب له بشهر في
الغنيمة قال لا قلت ارايت بين هذا القتال ويحتاج فيكون من حكام يرفع على
الناس ويخرج الغنيمة الى دار الاسلام هل يضرب له في الغنيمة قال نعم قلت
ارايته السرية مع الامام من العسكر فيغنم اهل العسكر بقعة ذلك غنيمة ونعم السرية
غنيمة هل يشارك بعضهم بعضا فيما اصابوا قال نعم يجمع ذلك كله ثم يخص وما بقي
تعد ذلك قسم بين اهل العسكر والسرية قلت ارايت الرجل يوسو في القتال ثم
يضيي للمسلمون تعد ذلك غنيمة ثم يرجع فيكون معهم ولا يلتحقا لاحقا يخرجوا بالغنيمة
الى دار الاسلام هل يشاركهم فيها قال نعم ويضرب له بشهر قلت وكذلك رجل من
الشركيين اسلم ولحق بعسكر المسلمين قال اما هذا فلا يضرب له الا ان يلحق المسلمون بعد
ذلك فتلا فيقاتل معهم قلت من اين اختلف هذا الاول قال لان الاول كان مسلما
وكان يقاتل معهم عدوهم حتى اسروا ولو ان عبدا اجني جناية خطا او افسد متاعا فلزمه
دين ثم اسره العدو ويخراسلوا فهو لهم والجناية باطل والدين يلزمهم ولو لم يسلطوا عليه
ولكن اسروا رجل منهم او اسابوا المسلمون في غنيمة كانت الجناية باطلا والدين عليهم
فان اخذه مولاها بالغنيمة او بالثمن فان الدين والجناية يلحقانه وكذلك لو هبته اهل
الحرب او استراهم منهم الزم ذلك الدين وتطلبت الجناية وان كانت اجنابة قتل عدو لم
يبطل عنه في حال من ذلك قلت ارايت الرجل التاجر يكون في ارض الحرب وهو مسلم
ويكون بها الرجل قد اسلم فالحق هذا الرجل التاجر وهذا الذي قد اسلم بعسكر المسلمين
هل يكون له ما سبهما وفيما اصابوا قبل ذلك قال لا قلت فان لقي المسلمون قتالا
فقاتلوا معه هل يضرب له ما يشبهه وفيما اصابوا في قتالهم قال لا قلت فان لقي المسلمون قتالا

نعم قلت وكذلك اهل سوق العسكر بخلاف هذه الرجلين في كل ما ذكرت لك قال نعم قلت وكذلك
تخلو بر تدخرون الاسلام فيدخل دار الحرب ثم يسلم ويتوب ويخلف بعسكر المسلمين قال نعم
باب النفل والخروج بغير غنيمة وفيها التركة
قلت ارايت الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه هل يبيح للامام ان ينفله اية قال ليس للامام
ان ينفل احدا بعد ما اصابته قلت لم قال لا لها قد سارت في الغنيمة للمسلمين ولا يبيح للامام
ان ينفل شيئا من الغنيمة قال لا ينفل قلت لم قال لا لها قد سارت في الغنيمة للمسلمين وانما يكون
النفل قبل احرار الغنيمة قلت وكيف يكون النفل قال يكون النفل ان يقتول الاسار
من قتل قتيلا فله سلبه ومن اصاب مسلما فوله وكان يسقطه كذا لغيره في القتال
محمد بن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال ذلك قلت ارايت الرجل ياخذ
العلف من الغنيمة فيفضل معه فضل ما يخرج الى دار الاسلام ما يصنع به قال ان كانت
الغنيمة لم تقسم اعاده فيها وان كانت قد قسمت باعة فتصدق به قلت فان كان ارضه
رجلا من الجند وهو في ارض الحرب قال لا يبيح له ان ياخذ منه شيئا **باب**
السيار يعقن قلت ارايت الرجل الجندي اذا اعتق العلام او الجارية من الغنيمة
هل يجوز عققه قال لا قلت لم وله فيها نصيب قال لانه لا يدري نصيبه حيث يقع قلت
فلو وطئ جارية من الغنيمة فعلقته منه فادى ولدها قال يدبر عنه الحد ويؤخذ منه العقر
وتكون الجارية وولدها في الغنيمة حتى يفسد هاتين الجند ولا يثبت نسب الولد منه قلت
ارايته الرجل اذا سرق من الغنيمة هل يقطع فيها قال لا قلت ولم قال لانه فيها نصيب
قلت وكذلك لو سرق منها عبدا وانما كان العبد مع مولاه يخدمه في الجند قال نعم لا يقطع
ايضا قلت وكذلك ابوه او امه او ولده او امراته او اخوه او ذوجه او مومنه قال نعم
لا قطع عليهم قلت ارايت الغنيمة اذا قست فوقع السبي منهم بين القوم من اهل
عراقه او اهل رايه فاعتق احد منهم عبدا او امه هل تجوز عققه قال نعم اذا كان له اية
او اقل من ذلك ولست اوقت في هذا وقتا قلت ويكون هذا بمنزلة العبد يكون بين الشركاء
فينتقمه بقتلهم قال نعم قلت من اين اختلف هذا والباب الاول اذا اعتق قتل القسمة
لم يجز قال نعم في القياس سوا غيرا في استحسن في الباب الاول اذا اعتق القسمة
ان لا يجوز وترك القياس فيه قلت ارايت الجند اذا سبوا امرأة ثم سبوا زوجها
بعد هاتين او اخذوا ذلك ابيونا على ما علمنا قال نعم قلت فان كان بين سبيهما
الكر من ذلك قد سبوا جميعا فيه ثلاث حجب او قد خاضت في ذلك ثلاث حجب واسلمت
عنوان الجند لم يخرجوا من ارض الحبي حتى يسبوا زوجها اسرا يكونان على ما هما
قال نعم قلت لم قال لا نعم لم يخرجوا الى دار الاسلام بعد قتلهم اهل بيوتهم الوسا
جميعا قلت فلوسبوا الزوج قبلها وهي بعدة كانا على ما وصفت قال نعم قلت فلوسبي
احدهما الزوج او المرأة فخرج الى دار الاسلام ثم سبى لآخر بعد ذلك قال لا يكون
بينهما نكاح قلت لم قال اذا اخرج احدهما الى دار الاسلام قبل صاحبه انقطع
العقبة فيما بينهما قلت ولم كان هذا هكذا اقاله ارايت لو وقعت المارة في سبيهم
رجل منهم فاسلمت اما كان له ان يطأها ان شا او يزوجهما ان شا قلت بلي قال ولا تزي
ان عسما قد انقطع وان زوجها الذي كان في دار الحرب لو كان على النكاح ولم

تفعل عظمته ما منه لم يصلح لهذا ان يطاها وان يزوجها وانما خلعت لهذا لان عمتها فقد
انفصلت من زوجها وقد بلغنا ان هذه الآية قوله تعالى والمحصنات من النساء الاما ملكت
ايما كنزك في المرأة نسبي ولها ذبح فيسبى بها مولاها بحقيقة ثم يطاها ويلقها من
البيضة صلى الله عليه وسلم انه لم يظلمها في ان نوطا الجاني من الغني عتبه بغيره وفي ان يوطا منه
غيره واتي الاحمال حتى يستبرين بحقيقة قلت ارايت الغنيمة اذا اصاب الرجل منها
مناخا او ثيابا او دابة او سلاحا قد كان المشركون اصابوه قبل ذلك منه قال اذا اصابه
صاحبه قبل ان يقسم اخذه بغيره وان كان قد قسم فهو الحق به بالغنيمة قلت فان ادعى
شيئا من ذلك فقد يصدق قال لا الا بيمينه قلت فان كان الذي اصاب له ذنابا غير ودرهم
وقلوس فقامت له عليها البيضة قال ان اصابها قبل ان يقسم اخذها وان اصابها
بعد ما قسمت فلا يسيل له عليها قلت ولم قال لا لقاد نأير ودرهم وقلوس ولا اخذها
حق يعطي ملها والذي اخذ مثل الذي يعطي قلت فان كان عبدا فالباق الى الدار ثم
اصابه المسلمون فاحترق فوجده في الغنيمة بعد الغنمة او قبلها قال اذا كان اتفاق
مولا قبل الغنمة او بعد ما اخذه بغيره وبغير قيمته قلت ولم قال لان المشركين لم
يجزوه ولا يسيه العبد الا بقا البهم كالذي يأسر وانه اسرا ويجزوه وانه قد
فاذا وجد عبده ابقا في يدي رجل قد اصابه في الغنيمة فاخذه كل يعوم الذي اخذه
العبد شيئا قال نعم يعومنه الاما قيمة ذلك العبد من بيت المال قلت فان لم يصب
الرجل عبدا الا بقا في يدي رجل اصابه في الغنيمة ولكن اصابه في يدي رجل اشتراه بشيء
من اهل الحرب قال اذا كان عبده ابقا اخذه بغيره من المشتري اين ما وجده لان اهل
الحرب لم يجزوه والابق لم يجزوه وليس الا بقا كالعبد يأسر وانه اذا كان عبدا اسر
المشركون اسرا فوجده في يدي رجل قد اشتراه من اهل الحرب فهو الحق به باليمن ان شاء
وهذا قول اني حديثه وقال ابو يوسف ومحمد اذا ابقا اخذه او اسير في دارهم بعد
الابق فانه ياخذ باليمن في العتقين جميعا قلت فان كان اهل الحرب اسروه اسيرا
فوهبوا به لرجل ثم وجده مولا في يده قال ياخذ من الموهوب له بقيته قلت
فان كان الذي هو في يده اشتراه من اهل الحرب بشيء من العروض او بشيء من الكيل او الف
فوجده مولا في يده بكم ياخذ قال ياخذ بقيته تلك العروض الذي اشتراه بها
قلت وان كان اشتراه بشيء مما ياكل او يوشق قال ياخذ به مثل كيل ذلك ووزنه فان
كان الذي هو في يده قد اشتراه بذلك قال نعم قلت فان اقام المولى بيته انما اشتراه
باقل من ذلك قال اخذ بيمينه المولى قلت فان اسر المشركون عتقا فباعوه من رجل
من المسلمين بالدين درهمين اسروه ثابته فباعوه بخمس مائة درهم من رجل اخر ثم ان
المولىين ظفرا به جميعا ايهما يكون الحق به بان ياخذ به خمس مائة درهم فاذا اخذه قبل
لمولا الاول ان شئت ان تاخذه بالغ وخمس مائة فخذ وان شئت ان تتركه فتركه قلت
ولم كان هذا هكذا او كان الاخر الحق به من الاول قال لان هذا الاخر قد فقد فيه الف درهم
فهو احق به ولو قضينا به لمولا الاول بخمس مائة درهم بطل مال هذا الذي نقد الف
قلت ارايت ان وجده مولا الاول في يدي هذا الذي اشتراه بالغ هل عليه سبيل
قال لا قلت لم قال لا ترى انما اذا اجتمعا اخذه مولا الاخر الذي اشتراه بالغ درهم

وجعلناه

وجعلناه الحق بان ياخذ به خمس مائة درهم فاذا اخذه مولا الاول بخمس مائة درهم
ان شاء وقال ابو يوسف ومحمد لو ان عتقني جناية خطا او اسد مناها فحقه دين فاستد العبد
كاسلوا عليه قال الجناية باطل والدين يلحقه قلت وان لم يسيل عليه ولكن اشتراه رجل
او امارة المسلمون في غنيمة قال الجناية باطل والدين عليه فان اخذه مولا بالغنيمة او باليمن
قال الجناية والدين يلحقانه جميعا قلت وان كانت الجناية قتل عمد قال لا يسيل عنه في شيء
من هذه الحالات **قلت** ارايت الرجل اذا اسر العبد وعتقه او اصابه له مناخا ثم غنمه
المسلمون فوقع سهمه من رجل منهم فاعتق رجل منهم العبد او برة او كانت امة فوطاها
فعلقت منه او استهلك المتاع هل لصاحبه عليه سبيل قال لا وانما يكون الحق به اذا
وجه قبل ان يتصله قائما بيمينه فياخذه بقيته ان شاء **قلت** ارايت ان وعد الامانة
قدرة وجها الذي هي في يدي رجل اخذها بغيره قال نعم قلت افتقرت بيني وبين
زوجها قال لا ولكنهما علي نكاحهما ولا يسيل له علي العتق **قلت** ارايت ان كانت الامة
قد ولدت من زوجها ياخذها ويأخذ معها ولدها قال نعم قلت لم قال لانه منها وهو شبيه
قايما بيمينه قلت فان كان المولى قد اعتق الولد او باعه فاكل منه فاستهلكه او كان عبدا
فاكل حلتة قال يقال لمولى الجارية ان شئت ان تاخذها باليمن فخذها وان شئت ان تتركها
فاتركها قلت فان كان مولاها قدرة وجها واخذ عتقها او لم يتركها وكذا قطعت يدها
فاخذ ارض يد ها هل ياخذ من عتقها او من ارض يد ها شيئا قال لا قلت لم قال لانه لو كان
له ان ياخذ الارض والمهر كان له ان ياخذها اذا انقضت بيمينه ويطرح عنه حمت ما فقهها
ذلك وهذا الا يكون ولا يلقي عنه منها شيء قلت فلو ان صاحبا اشتراه من العبد بالغ
درهمين ثم عتق او اصابها بنقص نصف قيمتها ثم جازها مولاها الاول لم يكن له ان ياخذها
الا بيمينه المولى او يدع قال نعم ليس له غير ذلك **قلت** ارايت ان اعتقها المشتري هل
لعتق قال نعم قلت ولم امرت عتقه وهي لعينه قال ليست لعينه ولكنها لعينه مولاها
الاول ان جاء فهو الحق بها باليمن قلت ويحل للمشتري ان يطاها وهو يعلم قيمتها
قال نعم قلت فلو ان جارية سبها العبد ومولاها ما يغير بينهم فاشترها رجل كان لمولى
اليمين ان ياخذها باليمن قال نعم قلت فهل للمولى ان ياخذها لنفسه قال لا انما له ان
ياخذها لليتيم فاما لنفسه فلا قلت وكذا ذلك اذا اشترى جارية لابنه وهو صغير
قال نعم **قلت** ارايت الجارية تكون رهنا بالدين درهمين ذلك قيمتها فيسبى العبد
فيسترى بها رجل بالغ درهمين يكون مولاها الحق باليمن قال نعم قلت فاذا اخذها مولا
هل تكون رهنا على جانيها الا في قال لا الا ترى ان مولاها انما اقتكها بالغ درهم فقد ا
منزلة جناية جنتها فاني المظن ان يغديها وذاها الراهن ولكن للمرء ان يؤدي
المن الذي اقتكها به المولى ان المولى ان كان اقل من الدين وياخذ الجارية فتكون رهنا
على جانيها عند المظن وهو بالجاني ان شاء اخذها وان شاء تركها **قلت** ارايت الرجل
تكون عنده الجارية وديعة او العبد او يكونان عنده باجبا وعارية فقتل العبد وعلي
ذلك فيجوزونه فيستريه منهم رجل ياخذ الذي كان في يده عارية او دية او باجر
ولا حق له فيه **باب** **السرا والبيع في دار الاسلام**
والحرب **قلت** ارايت جارية سبها العبد وقد كان مولاها رهنا وجها قبل

ذلك ثم استأثرها من رجل من المسلمين فخرج بها الى دار الاسلام وهي على ذنبها لم يتحول عنه اكون
هي وزوجها على نكاحهما قال نعم قلت ولا يفسد النبي اشد من بيع مولاها لو باعها فلان مولا
بايعها من رجل كانا على نكاحهما **قلت** ارايت الرجل التاجر من المسلمين يكون في دار الحرب فسمع
المشركون فيصيبون غنائم من المسلمين فيها الرقيق وغير ذلك اعجل لذلك التاجر ان يشتري
من اولئك الرقيق جارية فيطأها او دابة فيركبها او مولا يعلم بذلك او طعنا ما فيك له وهو
يعلم بذلك قال نعم ولكن اكره ان يطأ جارية حتى يخرجها قلت ولم وهذا الذي صنع
المشركون لا يحل قال لا هم احرار وهم فصاروا لهم الان في اهل الاسلام فاعلموا انهم احرار
وكذلك لو صالحو او صاروا ذمة كان لهم **قلت** ارايت ما كان من انسان حر او ام ولد
او مذبذبا او مكاتب فاحرزوه ثم اسلموا عليه او صالحو فصاروا ذمة قال هذه ايرة الى حالة للحر
حر كما كان والمدبر ودمر كما كان وامر الولد امر ولد كما كانت والمكاتب مكاتب كما كان قلت
وكذلك لو اسلموا او باعوه قال نعم قلت ويرد على هله بغير ثمن قلت فلوان رجلا
اشترى مكاتبين من اهل الحرب قد كانوا اسرى او حرا اسيريه بامرة ثم خرج به الى دار الاسلام
اكان يكون الحر كما كان والمكاتب مكاتب كما كان ويذهب مال التاجر قال لا ولكن مال التاجر
على المكاتب وعلى الحر كما امره ان يشتريهما ويعودان الى حالهما كما كانا قلت ارايت اهل الحرب
اذا اسروا اسير من المسلمين والاسير عبد من عبيد المسلمين فباعه ملكهم من رجل من اهل
الحرب فاعتقه هل يتجوز عتقه قال نعم قلت لم قال لا ترى انه لو باعه من مسلم
فاعتقه كان عتقه وانهم لو اسلموا عليهم كان لهم قلت فلوا اشتراه رجل من اهل الحرب
ثم اسلم فخرج به الى ابيه له وماله مسلما هل يكون العبد له قال نعم قلت افيأخذ مولا بالثمن
قال لا قلت ولم قال هو بمنزلة لو اسلم اهل الدار عليه كان لهم ما اسلموا عليه من ذلك
قلت فلما خرج مولا مستنما ولم يسلم والعبد معة من يدا ان يبيعه اياه مولا اخذ به
بالثمن قال لا قلت لم قال ارايت لو صالحو عليه اهل الدار وكانوا ذمة هل كان يكون لهم ما صالحو
عليه من ذلك قال نعم والمشتا من منهم وهم سوا غيرهم يجوزون على بيع ما كان في ايديهم
من عبيد وامه مسلة **باب ما نصلي عليه من النساء**
قلت ارايت الغنمة اذا اقتسمها اهل العسكر بعة ما اخذوها الى دار الاسلام فوقع
في سهم رجل منهم مشرك صبي او صبية من النبي فلم يصف واحد منهما الاسلام حتى
مات هل يصلي عليه قال ان كان معه ابواه كافرين او احدهما فهو على دينه لا يصلي عليه
وان اسلم ابواه او احدهما فمات الصبي صلي عليه وان اخرج الاب من ناحية والابن من
ناحية معا فمات الصبي لم يصلي عليه وان اخرج الاب والابن الصبي فانه لا يصلي عليه
لانه انا اخرج الى ام كافر ولما اخرج الصبي ولا ثم اخرج الاب احرا مسلم عليه واما انظر
الي الخروج ولا انظر الي غير ذلك ولو كان ابواه في دار الحرب فمات بعد ما اخرج الى دار
الاسلام قبل ان يصف الاسلام يصلي عليه قلت فان كان ابواه قد اخذوا فصاروا في سهم رجل
مسلم فمات الصبي وابوه كافران هل يصلي عليه اذا مات قال لا يصلي عليه قلت
فان مات ابوه كافرا فمات الغلام بعد ذلك هل يصلي عليه قال لا قلت ولم قال لانه
غني عن ابيه ما لم يقربا لاسلاما ويصفه قلت فان كان ابواه في دار الحرب فمات قبل
ان يصف الاسلام يصلي عليه قال نعم قلت لم قال لانه قد وقع في يد المسلمين وادخل

دار الاسلام فصار بمنزلة المسلم فمن نصرت عليه قلت فان كانت جارية مولا منها المولاها
ان يطأها قلت نعم قلت ولم كان هذا هكذا ولم يقربا لاسلاما ولم يصفه وقد جعلتها فوق
نصلي عليها قالت لا لها قد صار في ايدي المسلمين لا تزي الى اكله ان يبيعهما المسلم من اهل
الذمة قلت فان كانت جارية قد ادركت او غلاما قد ادركت ولم يقربا لاسلاما ولم يصفها
وصفا الكفر هل يصلي عليه قال لا قلت ولا نطق الجارية قال لا توطأ اذا كانت من
غير اهل الكتاب **قلت** ارايت النبي اذا كانوا كفارا فيهم الرجال والنساء اليك ان يبايعوا
من اهل الذمة وقد عرض عليهم لاسلاما فابوا ان يسلموا قال كنت اكره ذلك وان لم
يعرض عليهم ولكني احب ان لا يفعل ذلك قلت افكره ان يبايعوا من اهل الحرب
قال نعم قلت لم قال لا هم دخلوا دار الاسلام فصاروا ذمة فاكراه ان يقولوا الى دار الحرب
فيكونون قوة لاهل الحرب على المسلمين **باب**
من يقتل من اهل الحرب اذا سبوا وما يجرى وما يرب من حصونهم
قلت ارايت الامام اذا سبى النساء وفيهم الرجال فاتي بهم الى دار الاسلام وهو في دار
الحرب يقتل الرجال كلهم ويسترقهم فبيعتهم من المسلمين قال ذلك الى الامام ان
شاء احزبهم وقسمهم وان شاققتهم قلت فاي ذلك افضل قال ينظر اي ذلك كان
خيرا للمسلمين فيفعله قلت فان كان قتلهم خيرا للمسلمين قتلهم قال نعم قلت فان اسلم
الرجال كلهم الله ان يقتلهم قال لا يقتلهم اذا اسلموا ولكنهم في قسمة من المسلمين
قلت فان لم يسلم الرجال ولكنهم ادعوا اماما فقال فزق من المسلمين قد كنا امناهم
هل نصمة فون قال لا قلت لم قال لا لها اخذوا بذلك عن الغنم قلت فان سبوا
على طائفة اخرى من الجند غدا ولانهم امنوا هؤلاء الاسارى وهم مستنقون هل يتجوز
شهادتهم قال نعم **قلت** ارايت لا تمي والمعتد والمعتوق المغلوب هل يقتلون
اذا اخذوا اسارى او اسابهم الجند في الغارة قال لا يقتلون قلت فهل يرسل الما على
مدينة من قدام اهل الحرب او يخرج بالناب ويرمون بالمجانيق وفيها العبيد
والنساء والسبي الكبير والصغير قال نعم افضل ذلك كله بهم قلت وكذلك ان كان
في ايديهم اناس من المسلمين اسروا وخبار قال نعم وان كان فيها اولئك فلا بأس بان
يفعل بهم هذا كله قلت لم قال لو كان يكف عن اهل الحرب بشي ثم اذ كرت لم
يقاتلوا اذا ابتلا لانه لا يخلو المدينة من مدائسهم ان يكون فيها بعم فاذ كرت قلت
فان حاصر المسلمون مدينة فقام العدو على سورها ومعه اطفال من اطفال المسلمين
يترسون بهم ايجل للمسلمين ان يرموهم بالنبل والمجنيق قال نعم ولكن لا ينفذوا
به اهل الحرب ولا يعمدون به اطفال المسلمين قلت ويجل للمسلمين ان يرموهم بالسيف
ويطعنوهم بالرمح ولا يعمدون به اطفال المسلمين قال نعم قلت فما اصاب المسلمون
في رميهم بالمجنيق ورميهم بالنبل وارسالهم الماء وتجريحهم بالناب من اطفال المسلمين
او رجل من المسلمين او امرأة من اهل الحرب او صبي او شيخ كبير من اهل الحرب او امي او معتد
او معتوق هل عليهم في شئ من ذلك دية او كفارة قال لا يفتى عليهم في ذلك دية ولا كفارة
باب رجل يدخل دار الحرب تاجرا فيسرق امته او
يعضبها اباه او غيرها من نساياه او متاعه قلت ارايت الامه للرجل

المسلم اذا سبها العذوق وقد دخل سيد ما عليه من تاجر او بائع ان يعصبه ما يراها
 قال اكره له ذلك قلت وتكره له ان يطاعه امر قال نعم اكره له ذلك قلت لم قال لا فمقد احزمها
 قلت فانه كانت حرة او امراة او مذبذبة او امراته اذا كانت حرة قال لا شيء من هذا الا باس ان يصره
 منهم او يعصبه ما يراه ويطاعه اولاده ومذنبه وامراته اذا كانت حرة الا ان يصره لو اسلموا
 علي ما في ايديهم كانت الامة لهم لا سبيل لولاها عليها وكانت المدينة والحرة وامر الولد
 والمكاتبه مذبذبة او دامت الي اهل اليهم ولا يطاع المكاتبه اذا لم تكن امراته ولا تزي ان اله
 لولا ما لو ادرك في ايديهم فوجد رب الامة امة قد اقتسمت لم يخذها منهم الا بقينتها
 او يد عها ولو وجد مولي المدينة وامر الولد والمكاتبه مذبذبة او مذبذبة في ايديهم
 علي المدينة ولا علي المكاتبه ولا علي الحرة ولا علي امر الولد شيئا والامة تباع وتبي **قلت**
 ارأيت ان اسير هذا الرجل وامته آله ان يسرق امته قال نعم قلت ولم وفوقه اذا دخل بلادهم
 بائع لم يكن له ان يعرضها قال لانه اذا دخل بائع لم يجل له ان يفسد ماله ولا يفتن
 عمده ولا يغدر بهم وكان عليه ان يعني لهم كما يؤفون له فانه كان اسيرا في ايديهم ليس
 بضامن فله ان يقتل منهم من استنطاع وبسرق من اموالهم ما استنطاع
باب الرجل من اهل الحرب يسلم على ماله
وانرضه وولده واهله ثم يظهر على تلك الامور ارايت الرجل من اهل
 الحرب اذا اسلم في دار الحرب ثم ظهر المسلمون علي تلك الدار ما الذي ينبغي لهم ان يتكلموا
 وولده قال يترك له ما كان في يده من ماله ومناعه وسفينة وما كان من ولده صغيرهم
 علي دينه لا يسيرون وما كان كبير فافهم يسيرون ويكونون فيا قل **قلت** فما حال امره
 ودوره قال هو في للمسلمين قلت من اين اختلف الارض والمال قال لان المال يحول
 ويغير علي ان يخرج من دار الحرب والارض ليست كذلك قلت فما تزي في امراته وهي
 كافرة وهي حرة قال هي وما في بطنها في المسلمين قلت وما في بطنها بمنزلة ما قال نعم
 قلت لم وابو غيرك قال لان امره كافرة وقد صارت في يده وولدها الذي في بطنها بمنزلة
قلت ارأيت لو خرج رجل من اهل الحرب مستائفا فدخل دار الاسلام ثم ادخل دار الاسلام
 فاسلم ثم ظهر المسلمون علي الدار ما حال اهلها وماله وعياله قال هم في اجمعون قلت
 لم قال لانه اما اسلم في دار الاسلام قلت ولوانه اسلم في دار الحرب ثم دخل دار الاسلام
 بائع ما حال اهلها وعياله وماله اذا ظهر عليهم المسلمون قال هم في اجمعون الا
 اولاده الصغار فافهم مسلمون لا سبيل عليهم قلت فان كان قد اخذ شيئا من ماله
 فاستودعه رجلا من اهل الحرب ما حال ذلك المالك قال هو في المسلمين قلت فان
 كان استودعه رجلا من اهل الذمة كان تاجرا في دار الحرب واستودعه رجلا من اهل
 ما حال ذلك المالك قال يرد علي صاحبه قلت من اين اختلف هذان والحر في قال
 اذا كان ماله عند مسلم او ذي فهو بمنزلة لو كان عند صاحبه في دار الحرب وما
 اذا كان في يدي رجل من اهل الحرب فهو بمنزلة لو خرج ونزك في دار الحرب لم
 يخرج **قلت** ارأيت الرجل المسلم الذي يدخل دار الحرب بائع فيستري هناك
 ويبيع فيصيب مالا وسفينة وارضاً ودوراً ثم يظهر المسلمون علي ذلك كله
 وعلي تلك الدار ما حاله ما في يديه من ذلك المتاع او مرقب او مال قال اما ما كان في

قلت هو

يديه من متاع او مرقب او مال فهو له لا سبيل له عليه واما ما كان من ذوقه وارضيه فهو في كله
 وكذلك ما كان اودع حريته او غيره فانه لا يكون له ويكون فيا **قلت** ارأيت ما كان من مرقب كثير
 قد قاتل المسلمين يكونون فيا قال نعم **قلت** ارأيت الرجل المسلم يدخل ارض الحرب بائع
 فيستري صبيته فيعتقه او صبيته فيعتقه ما يخرج ويتركها فيها فيكونان كافرين ثم يظهر
 المسلمون علي تلك البلاد يكونان فيا قال نعم قلت ولا يري حق المسلم احرا لا
 قلت ولم قال لان حق المسلم في دار الحرب ليس بشي **باب**
الرجل يؤمن اهل الحرب قلت ارأيت الرجل التاجر يكون في دار
 الحرب او الاسير فيؤمنهم لا سبيل او التاجر هل يجوز ان يخطبهم قال لا قلت ولم قال
 لانهم في دار الحرب غير متمتعين فيهم قلت وكذلك لو ان رجلا من اهل الحرب اسلم منهم
 كان اهلهم باطلا قال نعم **قلت** ارأيت الجنه من المسلمين اذا حاربوا مد يده واهل
 المدينة متمتعون فمجد رجل من المسلمين فامتن اهل تلك المدينة هل يجوز ان يخطبهم
 قلت فما يقال لاهل تلك المدينة قال يعرض عليهم من الاسلام فان اسلموا فافهم من المسلمين
 وعليهم ما علي المسلمين فان ابوا عرض عليهم اعطوا الجزية فانه فاعلوا فافهم من المسلمين
 وان ابوا ذلك الحق بائعهم ففوتوا قلت وكذلك لو امتنعهم امر من المسلمين قال نعم
كلغنا ان من يثبت بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يثبت ابا العباس
 ابن الربيع من وجهه فاجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم امانها وبلاغها قال
 صلى الله عليه وسلم المسلمون يد علم من سواهم يسعي بدمهم اذناهم قلت اذا امن
 هل يجوز ان يخطبهم كما ذكرت من الرجل والاراة قال اذا كان يقاتل مع مولا فاما انه جائز فان
 كان لا يقاتل مع مولا فاما هو خاد مخرج مع مولا فاما انه باطل وقال محمد بن الحسن
 امانه جائز في الوجهين جميعا **قلت** ارأيت اهل الذمة اذا استعان بهم المسلمون فقاتلوا
 معهم هل يجوز ان يخطبهم قال لا اما فافهم باطل قلت فقل بلفظك في امان العبد ان قال نعم
 بلفظك من غير الخطاب ان عبدا ربي يسعي بدمهم فيه امان فهو محصورين فاحذر ان يخطبهم
باب الرجل يصيب جارية في ارض الحرب
يخرج من عسكر المسلمين مغنرا قلت ارأيت الامام اذا فعل اصحابه فقال
 من اصحاب شيافهولة ففعلهم ذلك فاصاب رجل من المسلمين جارية ايطاوها وقد استبرأها
 الرجل بحسنة وهي دار الحرب قال لا يطاها قلت فان كانت من اهل الكتاب قال وان كانت
 من اهل الكتاب كذلك حتى يحوزها ويخرجها الي دار الاسلام قال نعم قلت ولا يبيعها ايضا
 حتى يخرجها الي دار الاسلام قال نعم **قلت** ارأيت القوم اذا خرجوا من مسلمة او عسكر
 فاصابوا غنائم وجنبا ياهل يخرج ما اصابوا او يكون ما بقي بين اهل العسكر وبينهم قال
 نعم قلت وكذلك لو كان رجلا واحدا قال نعم قلت فان كانوا اخرجوا من عسكر
 بغير اذن الامام قال وان كانوا فيهما اصابوا احس قلت ولم كان هذا هكذا قال لان
 المسلمة والعسكر من اهل المسلمة سواهم فيما اصابوا قلح فان كانوا
 اخرجوا من مدينة عظيمة مثل المصيبة ومثل ميلة فبغت الامام سويتمهم فاصابوا
 غنائم هل يتركها اهل المدينة فيما اصابوا قال لا قلت **قلت** لم قال لان هذه المداين
 الصغار وهي بمنزلة غير هاتين مدين السامر **قلت** ارأيت الرجل والرجلين في دار

من المديونة والمصر في غير ان في ارض الحب في حبس ما اصابه قال لا يحسن اصابه
لان هذه من ممتلكات الله فاما اصابه فهو لهما قلت فان كان الامام يبيع رجلا طليعة من العسكر
فاصاب غنمة هل يحسن تلك الغنمة ويكون ما بقي بيته وبين اهل العسكر قال نعم قلت فمن اتي
اختلف هذا الرجلين قال لان هذا الغنمة الامام من العسكر والعسكر من الله والرجلان للاخوان
لم يحسن من العسكر انما من ممتلكات الله فلو كان الامام يبيع رجلا طليعة من العسكر
اذ غاروا فاصابا جارية فاشترى احداهما حصاة صاحبه منه ايطاها هو بعد في ارض الحرب
قال لا قلت ولم وليس فيها خسر وهو يملكها قال لا لانه لم يحررها ولم يبيعها الى دار
الاسلام قلت ارايت رجلا مسلما دخل دار الحرب باسان فاشترى منه امرأة نصرانية
فاستبرأها بحصاة ايطاها قال نعم ان ساء الله قلت من اين اختلف هذا الباب لا ولى
قال ليس اسواها من فيهم يشترى ويبيع وذلك الاخر ليس بامن الا ترى لو ان جيشا من
المسلمين دخلوا دار الحرب فوجدوا ذينك الرجلين كلاهما في ارض من الحرب فباعا تلك الجارية
الى اصابها اشركهم فيها وفيما كاذمها من غنمة غنوها ولو دخل ذلك الجيش فوجدوا
ذلك المشتري الذي اشتراها لم يشركوه فيما اشترى ولم يكن له على شيء مما في يده سبيل
واكله لكل مسلم ان يطا امرأته او امته في دار الحرب بخافة ان يكون له فيها نسل قلت
ارايته الرجل يضرب له في الغنمة ثوبه واهل اب محتاج كبير او ابن له هل يعطى ابوه او
ابنه من الحسن شيء قال نعم قلت افيقسم الحسن كما يقسم الغنمة قال لا وانما يقسم الحسن على وضع
المتدقة ولا يقسم على موضع الغنمة **باب اقامة الحدود في دار**
الحرب وتقصير الصلاة ارايت الجن اذا غزوا ارض الحرب وعلمهم بهم
هل يقسم الحد وفي عسكره قال لا قلت فان كان امير مصر من الامصار وامير الشام
وامير العراق غزوا ارض الحرب يقسم الحدود في عسكره ذلك والقصاص قال نعم قلت
ايفقطع اليد في السرقة ويحد في الغزو قال نعم قلت ايفقطع اليد ويحد في الزنا
وحدة الحنن قال نعم قلت فاذا كان امير جيش وليس بامير سام ولا امير عراق وهو
خمس الف واربعة الف هل يقسم شيئا مما ذكرنا قال لا قلت وكذلك اصحاب السرايا
لا يقسمون شيئا من ذلك من الحد وقد قال نعم قلت فان كان جيشا عظيما اميرهم صاحب السام
او صاحب العراق هل يجمع او يقيم الصلاة اذا حاصر مدينة او من شهر قال لا يتم ولا يجمع
لان هذا امسافر قلت ارايت الغزاة المسلمين اذا ارادوا ان يغزوا ارض الحرب ولم يكن لهم
قوة ولا مال الا ترى باسا ان يجهر بعضهم بعضا ويحمل القاعد للشاخص قال لا باس
بعد اذا كان على هذه الوجهة واما اذا كان عند الامام مال او كانت عند المسلمين قوة
فاني اقول ذلك ولا يجيزه واذا لم يكن عند الامام مال فاني اجيز ذلك قلت فالمرس
اقتب اليك امر الصلاة تطرحها قال ان كان له من يكتفي به المرس في الصلاة اقتب الي وان لم
يكن له من يكتفي به فالمرس اقتب الي قلت ارايت الرجل يطعن بالرمح ايكفه له ان يشتمه صاحبه
والرمح في جوفه حتى يضره بالسيف قال لا قلت ارايت الغزاة يكونون في السفينة فيجوزي
بالنار عليهم اقتب الي الرجل على النار اليك ام يلقى نفسه في البحر قال لا ذلك فعله في
سعة منه **باب الصلاة** قلت ارايت الغزاة اذا حملوا
فكانوا اهل ذمة اؤمنع عليهم ما يخرجون عليه وسوا الرجل او على الارض بقدر ما يملكون

قال نعم

قال نعم قلت فلو كان لك اخراج اهل الذمة اثم قال نعم بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه وضع على كل ارض يفتح للزحف على الجريش درهم وقفيق ووضع على الكرم على الجريش
عشرة دراهم ووضع على الجريش من الرقبة خمسة دراهم وبلغنا انه وضع على رؤس الرجال
او اربع وعشرين او ثمانية واربعين قلت فاما لشرا الذي ليس له مال وانما يعمل بيديه
اذا اخذ منه اثني عشر درهما والذي له مال اربعة وعشرين والغني ياخذ منه ثمانية واما
قال نعم قلت فلو ياخذ من النساء والفتيات شيئا قال لا قلت فلو ياخذ من اهل البيت
الكبير الفائ والمجنون والمغفرة والمغلوب او من الفقير الذي لا ياخذ شيئا ولا يستطيع
ان يعمل شيئا قال لا يؤخذ من احد من هؤلاء خراج على راسه قلت وكذلك المملوك له
والكاتب والمدر وقام الولد قال نعم لا يؤخذ من احد من هؤلاء خراج راسه ولا يودي
عنه من ماله من شيئا قلت ارايت اموال اهل الذمة من الغنم والبقر والابل والغنم
والخيل والاموال الصائمة هل عليها شيء من ذلك خراج قال لا قلت ارايت
الارض تكون للقبلي من اهل الذمة او الملة او الكاتب من اهل الذمة هل عليهم فيها خراج
قال نعم مثل خراج الرجل الصبيح الكبير قلت ارايت الرجل منهم اذا اسلم في اخر السنة
او بعد ما مضت السنة ولم يؤخذ منه خراج راسه هل يؤخذ ذلك منه بعد اسلامه قال لا
قلت ولم قال لان هذا ليس بدين عليه انما هو خراج فمضى ما اسلم سقط عنه فلم يؤخذ منه
شيء قلت ارايت ان مات وترك مالا وهو كافر هل يؤخذ خراج راسه من ماله قال لا قلت لو
قال لانه ليس بدين عليه قلت ارايت لو كان عليه ان كان يضرب مع الغزاة خراجا قال لا
قلت وهذا موضع عنه وليس عليه فيه شيء قلت ارايت الرجل يفتح عليه الشون
لا يودي عن راسه خراجا يؤخذ منه خراج تلك السنة كلها قال لا يؤخذ وانما
يؤخذ خراج تلك السنة التي هو فيها لان هذا ليس بدين لا زولا ابدا وهذا قولنا في
حقيقة وقال ابو يوسف ويحدنا خراج راسه بما بقي لا ان يكون له ليرة او ذلك
من غنم من ماله او غيره او غيره قلت ارايت لارض يزرع فيها في السنة مرتين
او ثلاث حنطة او غيرها يؤخذ منها خراج ذلك كله قال لا ولكن يؤخذ خراج واحد
لكل درهم وقفيق قلت فالارض يكون فيها الشجر الكبير يؤخذ عليها من الخراج بقدر
ما تليق قال نعم قلت ارايت الرجل يزرع في ارض السنة حنطة او غيرها او يؤخذ بذلك
كله قال لا ولكن عليها خراج واحد وكل حريث ارض وقفيق درهم قلت الارض فيها
يفرق زرعها او يبيعه آفة فلا يبيعه منه شيء هل يؤخذ منها خراجا قال لا لانه
اليه اصابها قلت فان ترك ارضه ولم يزرعها كان عليه خراجا قلت من اين اختلفنا
قال اذا زرعها فاصاب زرعها آفة فهذا ارضه واذا غلها الارض ولم يزرعها
فعليه خراجها لان هذه اجزاء من قبله ثم اختلفنا قلت ارايت الذي اذا اسلم وفيه
ارض من الخراج ايكفون عليه كما كان قال نعم قلت وكذلك لو ان مسلما اشترى ارضا من
كان على المسلم المشتري خراجا كما كان قال نعم قلت ولا يكره للمسلم ان يودي خراج
الارض قال لا لانه بلغنا عن عبد الله بن مسعود وشريح وغيرهما انهم كانت لهم
ارضون بالسواد دون خراجها ولذلك بلغنا عن الحسن بن علي بن ابي طالب قلت
ولا بعد هذا امسافرا قال لا امانا المتعاذ خراج الاعناق قلت ولا يكره للمسلم ان يشترى

بعض

لعله
قال لا

ارض من ارض الذمة قال لا ولكن ذلك جائز **قلت** ارايت القوم اذا صلحوا فكانوا ذمة
استلموا بعد ذلك او اسلم رجل منهم لم لا يرفع عن ارضه الخراج ويجعلها من ارض القوم قال
لانه انما اسلموا عليها بعد ما صاروا من ارض خراج قلت فاذي يشتري ارضا من ارض القوم
يجعل عليها الخراج قال نعم قلت ولم يركن يجري عليها الخراج في الاصل قال هي بمنزلة
دار جعلها نصيبا فاجري عليها الخراج ولم يركن قبل ذلك الخراج وهذا قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف جعل عليها العشر مضاعفا واضعه موضع الخراج وقال محمد عليها العشر
كما كان موضع الصدقة لان العشر على الارض وليس على الرجل الا ان ياتي الى اخذ عشر
من الصبي والمكانة باذن عشر المضاري من بني تغلب والشفقة في الارضين **قلت** ارايت
رجلا نصيبا من بني تغلب اشتري ارضا من ارض الخراج هل يؤمنع عليه الخراج قال نعم
قلت فان اشتري ارضا من ارض العشر يؤمنع عليه الخراج قال لا ولكن يؤمنع العشر
كما مضى عليه من اهل مكة **قلت** ارايت المارة اذا كانت من بني تغلب نصيبا اذا اشتري
ارضا من ارض العشر او ارضا من ارض الخراج قال عليها في ارض الخراج فاما اذا اشترت ارضا
من ارض العشر فانه يكون عليها العشر مضاعفا في منزلة الرجل في هذا **قلت**
وكذلك الصبي يشتري له الوارث او قسبه ارضا قال نعم قال محمد اذا كانت الارض من
عشر وهي ارض العشر ابدا لا يغيرها ملك من اشتراها واذا كانت ارض خراج وهي ارض
خراج ابدا ولو كانت ارضا لعشر يغيرها ملك من اشتراها كانا المالك والصبي من
المسلمين والمعوق اذا اشتراها ذمي او تغلبي ارايت لو ان ارضا بركة من ارض الخراج اشتراها
ذمي او تغلبي نصرا الى احوال عن الصدقة والعشر فقد لا يكون ولكنها ارض العشر كما
كانت **قلت** ارايت الموالي لبي تغلب قد اعتقه اذا اشتري ارضا من ارض الخراج او ارضا
من ارض العشر ما عليه قال اما مولاهم فانه يؤخذ منه في ارض الخراج عشر كانت او خراجا
ولا يكون مولى بني تغلب وهو نصرا الى احسن حال من نصرا الى اعتقه مسلم فهو ان اشتري
ارضا من ارض العشر او ارضا من ارض الخراج فعليه فيهما جميعا الخراج ولا يكون
عليه في ارض العشر صدقة انما عليه الخراج في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
العشر مضاعفا **قلت** ارايت الرجل الذي من بني تغلب اذا اشتري ارضا من ارض العشر
فاخذها رجل مسلم بشفقة ايكف عليه الخراج او العشر قال لا يكون عليه العشر
لان السلم قد اخذها بالشفقة قلت وكذلك لو ان الذي اشتراها نصرا فاسد اخر
روها الذي على المسلم كان عليه العشر كما كان وليس عليه خراج قال نعم **قلت** ارايت
القوم من اهل الحرب اذا اسلموا على ارضهم وقامهم ايومنع عليهم الخراج قال لا ولكن اضاع
عليهم العشر في ارضهم قلت فان اشتري رجل منهم ارضا من ارضهم قال لا يكون عليه
العشر كما كان قلت فان اشتراها تغلبي قال عليه العشر مضاعفا قلت فان باعها التغلبي
من مسلم او اسلم عليها قال عليها العشر مضاعفا لا يضاعف عن حالها الا في
حين اشتراها النصرا من بني تغلب فخرجت من حال العشر الى ان ضعف عليها العشر
فصار هذا بمنزلة ارض الخراج الا ان ياتي ان اخذ من ارض الصبي وهذا قياس قول
ابي حنيفة **قلت** ارايت الرجل ليتاجر ارضا من ارض الخراج فيخرج عنها او يخذها معا
فيخرجها على من يكون الخراج قال على ربة الارض التي قبلها اياه قلت وكذلك لو اشترى

اياه بغير اجر قال نعم قلت فاذا كانت الارض من ارض الخراج لعبيد او مكاتب فانما تضع عليها الخراج
قال نعم **قلت** ارايت الرجل يخرج مستامنا للقبان هل يؤمنع عليه الخراج قال لا قلت لم قال لانه انما
استامن للقبان ولم يستامن ليكون ذميا **قلت** ارايت ان دخل البنا قاضا قزوج امرأة فطلقها
ثم اراد الخرج هل تمنعه من الخرج قال لا **قلت** ارايت ان اطال المقام واوطن قال اذا
فعل ذلك وصنع اخراج عليه قلت ارايت ان لم يطل المقام ولكنه اشترى ارضا فخرج بها هل
تأخذ منه خراج الارض قال نعم اخذ منه خراج الارض وخراج راسه لانه اذا اقام في ارض
الاسلام فخرج فقد اوطن قلت ارايت المارة تخرج البنا من ارض احرب مستامنة للقبان ثم
اذا تزوجت ثم اراد الخرج فابي ذلك ذمها واراد اساقها قال ليس لها ان تخرج
اذا تزوجت فقد اوطنت وصارت ذممة لان المارة في هذا البيت كالرجل الا ان ياتي ان المارة لا تخرج
الا باذن من زوجها وان الزوج لا يستامر بها ولا يؤمر بها في الخرج وقال ابو يوسف اشتري
الذي من العشر ضعف عليها العشر **باب**
الصلح المملوك قلت ارايت مملوكا من اهل الحرب يكون له الارض الواسعة
فيها قوم من اهل مملكته هم له عبيد يبيعهم ويحكم فيهم ما بدا له لكونهم عبيدا
له قال نعم قلت فان ظهر عليهم عدد وظهر عليهم المسلمون فاستنفذوا هم ابرءون
على ذلك الملك كما كانوا قال نعم قلت فان وجد ذلك الملك قد اقتسموا كان احق بهم بالقيمة
قال نعم قلت فان اسلم ذلك الملك او صار ذمة واهل ارضه يكونون عبيدا له لهذه منزلة
ايضا قال نعم قلت فان لم يسلم ولم يعط له العهد ولم يدخل في الذمة ولكن عرض على المسلمين
ان يكون لهم ذمة يؤدى الخراج على ان يدعونه يحكم في اهل مملكته ما بدا له من قتل او سلب
او غيره مما لا يصلح ان يحكم به في ارض المسلمين قال لا يصلح للمسلمين ان يعطوه على هذا
صلحا قلت فان فعلوا فاعطوا الصلح على هذا فصار لهم ذمة قال ينظرون ما كان من
شرطه وما لا يصلح ولا يصح فيسلطونه ويحرمون عليه الاحكام التي تصلح فان هوو في ذلك
ولا بلغوه ما منه هو واجبا **قلت** ارايت ان هذا صلح المسلمين فصار لهم ذمة فجعل
بهم المسلمين ثغورا للمسلمين ويدل عليها ويأوي عيون المسلمين اليه ايكون هذا انقضا
منه لعقده قال لا ولكن ينبغي للمسلمين ان يعاقبوه على هذا ويجلسون **قلت** ارايت
ان كان لا يزال يقتل رجلا من المسلمين فيقتله او يعقل ذلك اهل ارضه ايكون هذا انقضا
لعقده قال لا ولكن ينظرون من فعل ذلك منهم فقامت عليه بينة او قتلوا منه وان لم
تقر عليه بينة فلا شيء عليه قلت فان لم يبرحوا رجلا قبله بعينه وكنهم وجعلوا قتيلا
في قرية من قراه قال هو مامن للدية قلت لم لا يقتلهم معه اهل القرية قال لا لهم عبيد ولا قتل
على العبيد ولا ذية قلت فان كان اهل القرية اخر اقال عليهم القسامة والدية قلت
فهم عبيد بمنزلته قال نعم **باب**
من اهل الحرب قلت ارايت قوما من اهل الحرب طلبوا الى المسلمين
الموادعة سبعا معلومة بغير جزية اي ينبغي للمسلمين ان يعطوهم ذلك قال نعم ينبغي
لامام المسلمين ان ينظروا في ذلك فان كانت لهم شركة لا يستطيعهم وكانت موادعهم خيرا
للمسلمين وادعهم قلت فان وادعهم لم ينظروا في ذلك فوجد موادعهم سبعا للمسلمين

وقد وادعهم على غير شيء يؤدونه اليه ابعد اليهم وتبطل المودعة ثم تعاقبهم قال نعم
قلت فان كان المسلمون بمدينة قد حاصروها فقد حاصروها العدة وفسا لهم العدة والمودعة سنين
علي ان يؤدوا اليهم شيئا معلوما في كل سنة ايجل للمسلمين ان يؤادعوه هم ويؤدوا واذ كنت
الي المسلمين وهم لا يخافون الهلاك علي انفسهم وقد علموا ان الصلح خيرا لهم قال
لاباس بهذا اذا كان علي هذا العجة **قلت** ارايت القوم من اهل الحرب اذا ارادوا والى
ان يؤادعوه سنين معلومة علي ان يؤدي اليهم اهل الحرب كل سنة شيئا معلوما
علي ان لا يدخل المسلمون بلادهم ولا يجري عليهم احكامهم اينبغي للمسلمين ان
يصلحوا هم علي ذلك قال لا الا ان يكون ذلك حين الصلح علي ان يؤدوا
اليهم مائة راس كل سنة هذا يصلح للمسلمين الصلح علي هذا قال اذا كانت هذه المائة
يؤدوها اليهم من انفسهم وابنايهم فلا خير في الصلح علي هذا ولا ينبغي للمسلمين
ان يقتلوا من ذرارهم ولا من انفسهم وقد امنوهم الا ترى ان رجلا منهم لو باع
رجلا من المسلمين ابنه او اباه لم يصلح ذلك لان الصلح وقع عليهم وذرارهم
بعتهم قلنت فان صالحوهم علي مائة راس باعناهم اول سنة فقالوا
امنونا سنة علي ان هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة علي الله فمطعمكم كل سنة
مائة راس من ترقيقنا قال هذا اجابن قلت فان وقع الصلح علي هذا امر ان رجلا من
المسلمين سرق منهم جارية او متاعا هل يصلح سراها وسرا ذلك المتاع قال لا قلت
فان اغار عليهم قوم من اهل الحرب فسبوا منهم طائفة يصلح ان يشتري منهم ذلك
الشيء قال نعم لان المسلمين لم يسبواهم انما سبواهم اهل الحرب **قلت** ارايت ما حمل التجار
اليهم هل يمنعون قال لا يمنعون الا الكراع والسلاح والحد يد وشبهه قلت ولم
يمنعوا الكراع قال لا نعم ليسوا باهل ذمة انما هم مودعون **قلت** ارايت ان دخل
منهم الي دار الاسلام تاجر بغير امان الا المودعة التي كانت لهم قال هو امن بذلك
المودعة **قلت** ارايت ما اخذ المسلمون منهم من اخرج في مودعتهم هل فيه
خسنة قال لا انما هذا اخرج وليس في الفذاج خسر **باب**

المستامن من اهل الحرب

قلت ارايت الرجل المستامن من اهل الحرب
يخرج مستامنا في نجاة الي دار الاسلام فيشتري عبدا مسلما ثم يدخل به في ارض الحرب
ما خاد ذلك العبد قال هو خسر ساعة يدخل به دار الحرب قلت لم قال لانه مسلم اشتراه
من دار الاسلام الا ترى ان العبد لو قتل مولا واخذ ماله ثم خرج به الي دار الاسلام
كان كل شيء اخذ من ذلك من ماله او من قيق له كان له فكان هذا لا سبيل له عليه قلت وكيف هذا
العبد ان يقتل مولا قال نعم قلت ولا ترى للذي دخل بينهم مامن البشر اما قالا وهذا
قول ابي حنيفة قال ابو يوسف ومحمد لا يفتق العبد حتى يظهر عليه المسلمون او يخرج
الي دار الاسلام مولا مولا اذا كان علي احد هذين الوجهين فهو حر **قلت** ارايت
العبد اذا كان في دار الحرب مع مولا اسلم فاشترى مسلم من مولا ذلك او امانه
المسلمون في غارة اغاروها يكون مقيما ويكون فيا ويجري فيه التهام قال لا
واري ذلك اذا كان من امير ما ذكرت فهو حر لا سبيل عليه قلنت وكذا عبد من اهل
الحرب اسلم في يدي مولا ثم ظهر عليه المسلمون قال هو حر ولا يكون فيا **قلت**

ارائت ان اسلم مولا فبذل ان يظهر عليه المسلمون كيف التقوا في عبده قال هو عبده لمولا
لا يفتق قلت لم قال لان العبد لم يخرج الي دار الاسلام ولم يقع في ايدي المسلمين
حتى اسلم مولا له وقال ابو يوسف ومحمد اذا اسلم اهل الحرب في جماعة من مسلم فهو
عبد لا يفتق ولكنه لو لم يبيعه وظهر عليه المسلمون عتق واذا دخل النخل من دار الحرب
الي دار الاسلام بغير امان واخذه رجل فهو عبده وفيه المنع وان اسلم قبل ان
يأخذه فهو حر لا سبيل عليه وهذا قول ابي يوسف ومحمد واما في قول ابي حنيفة
فانه اذا اخذه رجل من المسلمين فهو في الجماعة عليهم وكذلك لو اسلم ثم اخذ كان فيا
لجماعتهم ولا يكون للرجل خاصة واما في قول ابي يوسف ومحمد فانه اذا دخل الحرم
قبل ان يؤخذ لم يبرهن له ولم يؤخذ ولكنه لا يطعم ولا يبيعه ولا يباع فان اخذه منه
فاخذه رجل فهو عبده وكذلك لو اخذه في الحرم واخرج به الي الحل كان عبدا له وقد
اساني ذلك واما في قياس قول ابي حنيفة فهو بمنزلة ذلك لا يطعم ولا يبيعه ولا يباع
فاذا اخرج واخذ فهو في الجماعة المسلمين **قلت** ارايت الرجل من اهل الحرب
اذا اخرج بامان الي دار الاسلام فاشترى عبدا مسلما او اسلم عبدا من كان خرج معه
هل يزل ان يخرج بهما الي دار الحرب قال لا قلت فما الحكم فيه وفيهما قال يجزي علي
بيعهما ولا يخرجهما **قلت** ارايت ان اسلم للحربي في دار الاسلام والعبد ان عبده
قال هما علي حالهما **قلت** ارايت ان صادقة ولم يسلم قال يجزي علي بيعهما ولا يترك
ان يخرج بهما الي دار الحرب **قلت** ارايت عبدا اخرج مولا من دار الحرب لم يسلم
فاعتقه مولا بعد ما اخرجته فحكمه العبد هل يعتقه قال نعم قلت فلو كان مولا اما
اعتقه في دار الحرب اكان يعتقه بذلك العتق قال لا قلت لم قال لان العتق في دار الحرب
ليس بشي قلت وان اعتقه مولا بعد ما يدخل دار الاسلام فعتقه حايبر وهو حر
فاذا اعتقه مولا في دار الحرب لم يخر عتقه ولم يفتق الي ذلك قال نعم قلت ولم
لا يجوز عتقه في دار الحرب قال لان عتقه في دار الحرب ليس بشي الا ترى لو ان رجلا منهم
لواحدة رجلا فعتقه كان له ان يبيعه ويشتريه المسلمون منه اذا اخرج به اليهم فقال
له وهو في يديه وقد كان في الامل خرا ماله **قلت** ارايت اذا اخرج الحربي معه برفيق
منهم قد دبره في دار الحرب ومنهم امهات الاولاد قال فله ان يبيع مذبذبه وليس له
ان يبيع امهات الاولاد قلت من اين اختلفت المذبر وامهات الاولاد قال لان امر الاولاد
يخسر له ولدها وليس له ان يبيع ولده ولا ينبغي للمسلمين ان يشتروا منه وقد امنوا
لان ولده بمنزلة ولده واما المذبذبة فغيره وليس ما كان لها من المذبر في دار الحرب بشي فغيره
لها في دار الحرب باطل وله ان يبيعهما ان شاذ ذلك والله اعلم **باب**

ما يترك المستامن اذا دخل ارض الحرب فبذعه في دار الاسلام او يوت

في دار الاسلام قلنت ارايت المستامن اذا اخرج الي دار الحرب وقد ادان ديني في
دار الاسلام وادع ودايع من مقيتي او متاع او غير ذلك وقد كان من رقيقه من قد
قد دبره في دار الحرب ومنهم من قد دبره في دار الاسلام فقتل ذلك الحربي فظهر المسلمون
علي تلك البلاد التي كان بها كيف الحكم فيما ذكرت من ماله ورقيقه ومتاعه ودينه
ووايحه التي في دار الاسلام قال اما اذا كان من دينه وموضع عن اهله لا يبر

لهم في ذلك الدين وقد بطل فلا يؤدون منه شيئا واما العود ابع فهي كلها في المسيحية الا الرقيق
الذي دس في دار الاسلام فانه امر ان لا يسبل عليهم لانه اعتنقهم حينه بحري عليه وعلىهم
احكام المسلمين قلت ولم ابطلت ولم تحمله فبما قال لا يكون ذلك الدين فيا لانه ليس في يديه
وانما هو شيء مستمكن **قلت** ان ربي صاحب هذه الدريعة اذا استرسل ولم يقتل ملخال
من سجنه فكذلك من قبيحه ودينه وماله وقدرته قال قتلته والظهور على الدار سوا
الحكم في الامير فالحكم في القتل اذا ظهر على الدار **قلت** ان ربي لم يجرى اذا دخل دار الاسلام
بامان واستري من قبيح المسلمين ومن قبيح اهل الذمة فحلفهم في دار الاسلام
ولحق بدار الحرب لم استر يكون هؤلاء قبيحا قال نعم **قلت** ان ربي ما خلف في دار الاسلام من ذنوب
او لاد ملخالها قال لا امر ان كلهم لا يسبل عليهم **قلت** ان ربي المستامن اذا مات في دار الاسلام
ما لا ورثة في دار الحرب كيف يضع بماله قال يؤقف حتى يغدر ورثة قلت فاذا جاء الورثة
مستامين انصفهم بقولهم امر ببالون البينة على ما ادعوا من الميراث قال لا ولكن يسالون
البينة قلت فان جاءوا ببينة من اهل الذمة هل تقبل شهادتهم قال اما في القياس
فلا ولكن يستحسن فيجوز شهادتهم وادفع ما ترك اليهم اذا شهدوا انهم لا يعلمون لثة
وامرنا غيرهم قلت اقتناخذ منهم كفيلا بما ادرك في ذلك المالا من درك قال نعم **قلت**
ان ربي ان جاءوا بكتاب من مكة امرهم بانفسهم بالورثة اقبل ذلك منهم قال لا
اقبل ذلك قلت فان كان في الكتاب مكتوب انه قد قامت عنده السهو ذاهم ورثته
قال لا اقبل ذلك ايضا قلت شهد بذلك قوم من المسلمين وشهد على خاتمة قوم من
المسلمين قال وان كان ذلك فانه لا يقبل منهم **قلت** ان ربي اذا قامت البينة في دار
الاسلام بالبينة بانفسهم الورثة فدفع اليهم ما كان من ماله عين هل تدفع اليهم
من دين ايضا وهم يبيعون ذلك الدين ويقبضونه قال نعم **باب**
ما يدخله المستامن من دار الحرب قلت ان ربي المستامن اذا
اراد السخوف من دار الاسلام الى دار الحرب هل يترك ان يخرج معه بكرة او
سلاح او رقيق قد استراه في دار الاسلام من مسلم او كفار قال لا يترك ان يخرج
معه شيء من ذلك الا ان يكون دخل معه بكرة او سلاح فيخرج معه بعينه
قلت افترك ان يخرج معه شيء مما سوي ذلك من السبلت قال نعم قلت افترك ان يخرج
معه حديد قال لا قلت لم قال لا لانه لا يصنع منه السلاح **قلت** ان ربي ان دخل
معه بالسيف فباعه واستري مكانه فوسا او ربحا هل يترك بذلك مكان سيفه قال لا
لانه ان تركه يخرج بشيء من السلاح مكان شيء الاتري اني ان تركه يخرج بها مع بعينه قلت
ان ربي ان استدل بسيفه الذي كان خرج به سيفا هو اسري منه ان تركه والخروج به قال نعم
اذا استدبل به سوا **قلت** ان ربي اذا اراد ان يخرج معه بمتاع غير الكراع والسلاح هل
يترك ان يخرج به اذا لم يكن كراع او سلاح او حديد او ما امثله ذلك واما الرقيق قد استراه
في دار الاسلام فانه لا يترك ان يخرج بشيء من ذلك **قلت** ان ربي هذا الحري اذا مات
في دار الاسلام فالورثة بمنزلة في كل ما ذكرت لك قال نعم قلت ولذلك المسلم اذا اراد ان
يخرج الى دار الحرب ليجاز له لم يترك ان يخرج بشيء معه من الكراع والسلاح قال نعم
قلت ان ربي الرجل من اهل الحرب اذا بع عبدا له تاجر بامان الى دار الاسلام كاتان

له من اسلم عبده في دار الاسلام كيف يمتنع به قال يمتنع ويكفون ثمنه لمولا **باب**
ما يؤخذ في دار الاسلام من اهل
الحرب قلت ان ربي الرجل من اهل الحرب يؤخذ من دار الاسلام فيقول انما رسول
ويخرج كتاب الملك معه فاذا عرف انه كتاب الملك كان امنا حتى يبلغ رسالته ويرجع
وان لم يعرف انه كتاب الملك فهو في جميع ماله **قلت** ان ربي الرجل من اهل الحرب
يؤخذ في دار الاسلام وهو يقول دخلت بامان هل يصدق قال لا ولكنه في جميع ماله
قلت ان ربي القوم من اهل الحرب يخرجون الى ذوي قرايتهم من اهل الذمة فيخرجونهم
المسلمون فيما نزل اهل تلك الذمة فيقولون نحن اهل الذمة كلنا اهل على احد منهم
يسبل قال لا الا ان يعرف رجل من اهل الحرب بعينه فيؤخذ ذلك بعينه **باب**
اقامة الحدود قلت ان ربي قوم من اهل الحرب خرجوا مستامين لجماعة
وقد كان لبعضهم على بعض دين في دار الحرب هل يؤخذ احد منهم بذلك الدين الذي
كان في دار الحرب قال لا قلت لم قال لا لانه من جوامع مستامين فكل في كان منهم في دار الحرب
لم اعرض له فيه **قلت** ان ربي ان اذن بعضهم بعضا في دار الاسلام او اذن لهم رجل
من المسلمين او اذن نوع قال اخذهم بذلك كله واخذ لهم قلت ولذلك نأخذ لهم اذا اذنوا للمسلمين
او اذنوا لاهل الذمة ايضا قال نعم **قلت** ان ربي ان كان رجل مسلم قد اذن لهم في دار الحرب
او اذنوه او غصبهم او غصبوه هل ينظر في شيء من ذلك قال لا انظر في شيء من ذلك ولا اقبى
به قلت ولذلك ما كان بينهم من قتل او جراحات في دار الحرب قال نعم ذلك كله اقبل
قلت ولم قال لا لانهم فعلوا ذلك حيث لا يجري عليهم احكام المسلمين **قلت** ان ربي من ربي
منهم في دار الاسلام وسرق هل يقيم عليه الحد في شيء من ذلك قال لا قلت لم قال لا
لانهم لم يمتلوا ولم يكونوا ذمة بحري عليهم الاحكام وكان ثمنهم المالا اذا سرقوا
ولا قطع عليهم **قلت** ان ربي رجل من اهل الذمة او من اهل الذمة في دار
الحرب او قطع يده هل يقيم عليه في ذلك شيء قال نعم قلت من اين اختلف هذا والحدود
قال الحدود والدية تعالى وهذا من حق المسلمين واهل الذمة فلا بد من اخذ حالهم
قلت ان ربي رجل من المسلمين قطع يد مستامن او قتله بغيره هل يفتقه له مائة في العمد
قال لا افتقه له منه قلت ولم لا يكون هذا بمنزلة اهل الذمة وانما تفتقه للذي من المسلم
في النفس وما دون ذلك قال هذا ليس بمنزلة اهل الذمة لانه محارب لا تزي ان لا يجري
عليه الاحكام والحدود فيما اصحاب الذي والمسلم من هذه المستامن من قطع يد او قتل
ولا قصاص عليه ما فيه وعليها فيما اصحاب من ذلك عمدا كان او خطأ دية الحر المسلم قال
ان ربي مسلم بابيعة العتق بالربا والخمر والميتة هل يرد ذلك كله ويبطله قال نعم اذا كان
ذلك في دار الاسلام ولما اذا كان ذلك في دار الحرب قلت ابطل شيئا من ذلك في قوت
اني حنيفة ونجد قلت لم وقد قلت اذا دخل المسلم بلادهم فلا بأس بان يبيعهم الميتة
ويبيعهم الدرهم بالدرهمين قال اجل لا بأس به في بلادهم وليس هذا كالمسلمين الا
وهما في دار الاسلام ويجري عليهم احكام المسلمين ولا يجوز بيعهم الا ما يجوز بيع
المسلمين واذا كان المسلم مستامنا في دار الحرب فله ان ياخذ أموالهم بغير ضمان بها
اوجب وبها امطاهم لا بأس بذلك لان احكام المسلمين لا تجري عليهم هناك وهذا اقول

الي خبيثة ومحمد وقال ابو يوسف لا اري بيعهم في دار الحرب ربا ولا حرة ولا مينة وامر ببيعهم
والمينة والربا واقامهم **باب** **عشور اهل الحرب**
قلت ارايت الرجل المستامن من اهل الحرب اذا خرج الى دار الاسلام بامان ونعمة العائز
ثم دخل فمكث اياما في دار الحرب ثم خرج ايضا بامان الى دار الاسلام هل يعسر العائز هذه
المرّة الثانية قال نعم قلت لم قال لانه دخل حين دخل دار الحرب وقد انقطعت عنه احكام
المسلمين فاذا عاد عسره ولم يحسب له مامني لان احكام المسلمين كانت انقطعت عنه فقلت
اذا اخذ منه العسر فما اخرج اليها قال نعم قلت فان كان اهل بلاده ياخذون من تجار المسلمين
الغنم قال اذا اخذ منهم الغنم قلت فانما ينبغي للعائز ان ينظر الى ما ياخذ اهل بلاده من تجار
المسلمين في ياخذ منهم مثله قال نعم اخذ منه كما ياخذ منه اهل بلاده من تجار المسلمين في ياخذ
منهم ان اخذوا اكثر من العسر اخذت منهم اكثر من العسر وان اخذوا من المسلمين اقل
من العسر اخذت الاقل اخذ منه مثل ما ياخذون من تجار المسلمين **قلت** ارايت
اذا سرق منهم العبيد والمكاتب او العبد او المارة على غاسر المسلمين وهم ياخذون من
تجار المسلمين من المارة والمكاتب وغيرهم ما ياخذ منهم قال نعم قلت فان كانوا ياخذون
من احد منهم من ذكرته قلت ان كانا لا اخذ منهم ايتساويا اذا كانوا لا ياخذون وان كانوا
ياخذون اخذت **قلت** ارايت الخزي يمتروا بقل من ما ياتيهم من غيرهم هل يؤخذ منه شي قال لا
قلت فان كانوا ياخذون من تجار المسلمين من اقل من ما ياتيهم من غيرهم هل يؤخذ منهم قال نعم اذا
كانوا ياخذون من اقل من ما ياتيهم من غيرهم اخذت انا ايضا كما ياخذون **قلت** ارايت الرجل
منهم يمتروا بالبد او البقر او الغنم او البر فيقول علي دين او يقول لست اريد هذه التجارة قال
لا ينظر الي قوله ولكن يعسر مائة **قلت** ارايت ما كان معه من الرقيق قال اعسرهم ايتساويا
قلت فان قال لبعضهم هذا ابي واخي وامر ولدي هل يعسرهم قال لا **قلت** ارايت
اذا كنت لا تدري كيف تاخذ اهل ارضه من تجار المسلمين من عسور مولاهم كثر تاخذ منهم
قال اذا كنت لا تدري كثر ياخذون من تجارنا اخذت منهم العسر قلت فهل بلغك في
هذا امر قال بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سأل كثر ياخذ اهل الحرب من تجار
المسلمين فقالوا العسر قال عسروا ومن تجارهم العسر **قلت** ارايت فوك لا يحمل اليهم
كراع ولا سلاح هل بلغك فيه امر قال نعم محمد بن الحسن قال اخبرنا ابو خبيثة عن جاد عن
ابراهيم انه قال يحمل اليهم كل شيء ما خلا الكراع والسلاح وارقن وقال ابراهيم لا يحمل اليهم
شيء احب الي **باب** **امر ولد المستامن ومدبره**
ومفقته وامراته قلت ارايت الرجل الخزي اذا دخل دار الاسلام بامان ومعه
امر ولده فاسلمت كيف العقول في ذلك قال تسعي امر الولد لمولاها في قيمتها وتعتق
قلت ارايت ان يدبر عذاله في دار الاسلام فاسلم العبد قال هذا امر الولد لا
يسعي هذا المدبر في قيمته ويعتق **قلت** ارايت اذا كان مدبر في دار الحرب ثم خرج
به الى دار الاسلام ثم اسلم العبد قال هذا يجبر مولا علي بيعه وليس هذا الكلام
الاول لان تدبيره في دار الحرب باطل لا يلتفت الي تدبيره في دار الحرب **قلت** ارايت
هذا المولى المستامن ان كان اسلم في جميع ما ذكرنا قبله او بعد من تجر على بيع
احد من هؤلاء او يبتغي لهم منهم احد قال لا ولكنهم يكونون على حالهم لا يبيع

له قلت فان كان اسلامه بعد ما قضى القامى بالسعاية على امر ولده ومدبره فاسلمت بعد ما قضى القامى
وقد اذيا طائفة اولم يودوا شيئا قالت حفص بن غصن علي سبائهم ما حتى يودوا ويعتقوا ولا يردوها
رقيقا بعد العتق الا ان يجزوا عن السعاية فان عجز امره ان يقيها على حالها **قلت** ارايت
مكاتبه ان اسلم كيف العقول في ذلك ولم يسلم المولى قال ينبغي علي مكاتبته فاذا اعتق وان عجز
رد رقيقا واجبر مولا علي بيعه قلت وكذلك الذي اذا اسلمت امر ولده او اسلم مدبره
او مكاتبته فالحكم فيه كالحكم في الخزي قال نعم **قلت** ارايت عتقنا اسلم في دار الحرب
ثم خرج الى دار الاسلام وترك مولا في دار الحرب اليك العبد خرا قال نعم قلت
فان خرج مولا قبله فاسلم ثم خرج العبد بعدة قال هو مملوك له لا يعتق قلت فان
خرج المولى بعدة برقيق معه للتجارة فلما دخل دار الاسلام اسلم المولى ما حال العبد
قال العبد عتقه **قلت** ارايت ان دخل دار الاسلام ولم يسلم ما حال العبد قال انا
اجبر المولى علي بيع العبد قلت وكذلك لو ان امر ولده اسلمت ثم خرجت الى دار الاسلام
اكانت تكون بمنزلة الخرة قال نعم قلت فهل لها ان تزوج من ساعنها ان شئت قلت نعم
فهل عليها العدة قال لا قلت فلما خاها من مولاها فتر وحبت قال لا حتى تضع حملها قال
النكاح باطل وقال ابو يوسف ومحمد نري عليها العدة وعلي امر الولد علي واحدة منهما
ثلاث عشرين ان لم تكن حاملا قلت وان تزوجت قبل ان تنقضي العدة قال اسندنا النكاح
باب **المرأة من اهل الحرب اسلمت ثم خرجت الى دار الاسلام**
قلت ارايت امرأة من اهل الحرب اسلمت ثم خرجت الى دار الاسلام وتركها في دار الحرب
هل لها ان تزوج من ساعنها قال نعم قلت وليست عليها عدة قال لا الا ترى ان زوجها لو
طلقها لم يقع عليها طلاقه وقال ابو يوسف ومحمد عليها العدة وعلي امر الولد علي كل
واحدة منهما ثلاث عشرين وان تزوجت قبل ان تنقضي العدة ابطلت النكاح وكذلك لو كانت حاملا
فاذا النكاح فاسد لا يجوز حتى تضع حملها قلت فلما كانت حاملا فتر وحبت قال النكاح فاسد
لا ينبغي لها ان تزوج حتى تضع حملها قلت فلما ان تزوجها خرجت مملكتا بعد ما قبل ان تزوج
او بعد ما تزوجت قال لا سبيل له عليها في الوجهين جميعا لانه قد انقطعت العمة بينهما
حين خرجت الى دار الاسلام قلت وكذلك الزوج لو كان اسلم قبلها ثم خرج الى دار الاسلام
ثم اسلمت هي بعدة ثم خرجت الى دار الاسلام هل يكون بينهما عمة قال لا ولا عدة عليها قلت
ولزوجها ان يتزوج اربعا مائة قال نعم قلت وله ان يتزوج اختها فيهن ان شاء قال نعم
قلت لم كان هذا هكذا قال لان الزوج حين اسلم وخرج الى دار الاسلام انقطعت العمة
فيما بينهما لان احكام المسلمين لا تجري في دار الحرب لا ترى انه لو طلقها لم يقع طلاقه
عليها ولو لا منها اوطاها لم يقع ايلائه ولا طهارة عليها قلت فلم يقع عليها ايلاء
ولا طهارة وقد اسلمت وخرجت الى دار الاسلام قال لانه قد انقطعت العمة فيما بينهما
حين طلقها في دار الحرب لان احكام المسلمين لا تجري في دار الحرب فلا يقع عليها طلاقه ولا
طهارة الا ينكح مستقبل **قلت** ارايت الخزي لو خرج اليها بامان ومعه امرأة فاحصا
مستامين في دار الاسلام جميعا فاسلم احدهما اسلم الآخر بعدة يبيع قال نعم
فكاحهما قلت فلما كان في ارض من الحرب فاسلم احدهما فبطل ما فيه ويبيع الآخر قال نعم
علي طهرهما قلت فلما الوقت الذي ينقطع فيه النكاح اذا اسلمت المرأة قال اذا اسلمت المرأة وكانت

المائة ثلاث جيت قبل ان يسلم الزوج فلا نکاح بينهما قلت وكذلك لو اسلم الزوج ثم خاضعت ثلاث جيت
قبل ان تسلم المرأة قال نعم الا ان يكون امراته من اهل الكتاب فيكونا علي نكاحهما ما لم يخرج من دار
الحرب ومخلفهما قلت فان كان قد دخل بها او لم يدخل بها ففي هذا سوا قال نعم **قلت** انما يجرى
من اهل الحرب اذا اطلق امراته ثلاثا او ماتت عنها امرأتها سلمت وخربت الى دار الاسلام هل عليها عدة
قال لا قلت لم قال لان التي خربت ولها زوج اسلم خلا من هذه وليس عليها عدة وليس على واحد منهما
عدة لان احكام المسلمين لا تجري في دار الحرب **باب نكاح اهل الحرب**

قلت انما يجرى من اهل الحرب يسلم هو وامراته وقد كان تزوجها بغير تسليم هل يفرق بينهما
قال لا وهما علي نكاحهما قلت ولم وهذا نكاح فاسد قال لانه كان جائزا فيما بينهما ولو افسدت
هذا واسباهه لا فسد النكاح ايضا اذا كان يسلم هو لانه لا يخل الرجل من المسلمين ان ينكح امرأة من
اهل الشرك سوى اهل الكتاب ولو كنت احببتين هؤلاء ما ايجبتين المسلمين واخذت بينهما فاسد
بين المسلمين لم يثبت نكاح واحد منهما ولو كان ايضا شهادة شهود في هذا باطل لا يجوز بين المسلمين
ولا يجوز هذا اعلى هذا العجبة ولكن ما يكون في دينهم نكاحا فهو جائز قلت ولو تزوج امرأة في
عدو وقد ماتت عنها زوجها او خلفها امرأتها جميعا كانت تكون امراته وكان النكاح جائزا
قلت نعم قلت انما لو طلق امراته ثلاثا ثم تزوجها امرأتها جميعا ايفرق بينهما قال
نعم قلت لم قال لان هذه لا يخل له حتى تنكح من غيرها قلت من اين اختلف هذا والاول
قال الباب الاول لا يجرى عليه الا اهلها لو كانت مسلمة تحت مسلم كانت عليها العدة وهذا امر عليه
ان لا يخل عليه حتى تنكح من غيرها وهذا بمنزلة رجل له امرأة قد ماتت فتزوج بعد ذلك
امها وابنتها فيفرق بينهما الا ان لا يخل له علي حال من الحال **قلت** انما يجرى من اهل الحرب
ينكح من يسوق في عقله واحدة او في عقد متفرقة ثم يسلم هو وهن جميعا قال ان كان نكاحهن
في عقدة واحدة فانه يفرق بينه وبينهن جميعا وان كان نكاحه في عقد متفرقة فنكاح الاربع
الاول خلال جائز ونكاح الخامسة حرام باطل يفرق بينه وبينها قلت فكذلك لو تزوج اخيرا
في عقدة واحدة او في عقدتين قال نعم قلت فلو كان تزوج امرأة وابنتها في عقدة واحدة
فرق بينه وبينهما وان كان في عقدتين كانت الاولى امراته وفرق بينه وبين الاخوة قلت
فان كان قد دخل بها في عقدتين جميعا قال يفرق بينه وبينهما قلت فان كان قد تزوج امرأة وابنة
اختها في عقدة واحدة او عقدتين متفرقتين وقد دخل بها او لم يدخل بها قال هما الاختين
في الباب الاول قلت فان خسر بامرأة او قبلها المشقة او لامسها المشقة او نظر الى فرجها ثم تزوج
امها وابنتها امرأتها جميعا قال يفرق بينه وبينهما لانهما لا يخلان له علي حال انكرا
قلت انما يجرى من اهل الحرب يسلم هو وامرته من اهل الميمنة او علي الذم او علي الحرب او علي البحر يدفع
ذلك اليها ويدخل بها تسليما ويدخلان دار الاسلام كيف لقوله في النكاح وفي المهر قال النكاح
جائز ولا مهر عليها وما اعطاها فهو مما من جائز قلت ولم قال لانها قد تزوجت في دار الحرب علي تسلي
ودفعه اليها فليس لها شيء غيره **قلت** انما يجرى من اهل الحرب يسلم هو وهن جميعا في دينهم نكاح
جائز فدخل بها امرأتها جميعا الى دار الاسلام قال النكاح جائز ولا مهر لها عليه قلت
فلو تزوجها علي مهر مشتمل امرأتها جميعا الى دار الاسلام قال النكاح جائز ولا مهر لها عليه
قلت ولو تزوجها علي مهر مشتمل امرأتها جميعا الى دار الاسلام كان لها علي المهر ما اخذه قال
نعم **قلت** انما يجرى من اهل الحرب اذا تزوجت زوجها ولها زوج غير من خرجت وهي في دار الحرب

الاخير الى دار الاسلام واسلمها ابكر نكاحهما قال لا قلت لم قال لانه قد تزوجها ولها زوج وهذا الاصل
علي حال من الحالات ان تزوجها ولها زوج قلت فان نكحها مستقبلا في دار الاسلام هل يكون نكاحها هذا
المستقبل نكاحا جائزا قال نعم **قلت** انما يجرى من اهل الحرب يسلم هو وامرته من اهل الاسلام مستأفيا
يبدو له فيقيم بها ويصير ذمة وله امراته في دار الحرب ملكا امراته قال قد انقطع العصمة فيما
بينهما حين صار من اهل الذمة قلت وكذلك المرأة اذا خرجت مستأمنة وتزكيت زوجها هذا لك
فاقامته في دار الاسلام وصارت من اهل الذمة قال نعم وقال ابو يوسف ومحمد اذا اسلمت المرأة
من اهل الحرب وخربت الى دار الاسلام وخلفت زوجها في دار الحرب وليس لها محل فلا تزوج حتى
تخضع ثلاث جيت وتنفق عدة لها وان تزوجت قبل ذلك افسد نكاحها ولا يري هذه المرأة قبل
الشيء واذا تزوج الحر في أربع نسوة جميعا امرسي هو وهن فلا نكاح بينه وبينهن فان كانت قد
ماتت قبل التسليم مرة فان منهن نكاح الباقيين جائز في قوله الى جنيته **باب**

فمن دخل ارضا من الحرب مستأمنًا للنجاة قلت انما يجرى من اهل الحرب يسلم هو وامرته من اهل الاسلام مستأفيا
يبدو له فيقيم بها ويصير ذمة وله امراته في دار الحرب ملكا امراته قال قد انقطع العصمة فيما
بينهما حين صار من اهل الذمة قلت وكذلك المرأة اذا خرجت مستأمنة وتزكيت زوجها هذا لك
فاقامته في دار الاسلام وصارت من اهل الذمة قال نعم وقال ابو يوسف ومحمد اذا اسلمت المرأة
من اهل الحرب وخربت الى دار الاسلام وخلفت زوجها في دار الحرب وليس لها محل فلا تزوج حتى
تخضع ثلاث جيت وتنفق عدة لها وان تزوجت قبل ذلك افسد نكاحها ولا يري هذه المرأة قبل
الشيء واذا تزوج الحر في أربع نسوة جميعا امرسي هو وهن فلا نكاح بينه وبينهن فان كانت قد
ماتت قبل التسليم مرة فان منهن نكاح الباقيين جائز في قوله الى جنيته **باب**

الاخير

ان كانوا قد اقتسموه اتاحده ايضا بغير قية قال نعم قلت لم قال لانه ما لم يمسلم لم يحرمه المشركون
قلت فلوان المشركين قتلوا ذلك الرجل المسلم في دارهم واخذوا ماله لم يمسلمه الله
عليهم وعلي ذلك المال فوجده ورثة ذلك الرجل قبل ان يقتلهم قال نعم قلت لم قال فلو كان
فان كان قد اقتسم قال ان كان ذهابا او فدية فلا يسبيل لهم عليه وان كان غير ذلك فمما هو
به بالقيمة اذ شئنا واقلت ولم اخذوا هذا بالقيمة وفي الباب الاول لم ياخذوه بالقيمة
قال لان هذا اذ احرم المشركون حين قتلوه والباب لا ول لم يحرموه قلت ارأيت هولاء
المشركين لو انهم اسلموا حين قتلوا الرجل او اسلموا فكاؤا ذمة اكنة تاخذهم بشي من
ماله ودمه قال لا قلت لم قال لا نعم اصابوا ذلك في دار الحرب قلت ارأيت هذا الذي
دخل اليهم بامان لو انه قتل رجلا منهم في دار الحرب او غصب متاعا او قبيحا فخرج به
الي دار الاسلام بغير اهل الحرب اسلموا او صاروا ذمة هل كنت تزد عليهم شيئا مما اصاب
ذلك او فدية شيئا من ماله او دمه قال لا قلت لم قال لانه اصاب ذلك في دار الحرب حيث
لا يجدي عليه احكام المسلمين قلت فهل يكره ذلك للرجل قال نعم اكره له ذلك في بيته او تعدد
قلت ارأيت ان اغدر بهم فاخذ مالا او قبيحا اخرجه الي دار الاسلام فاستري رجل
مسلم من اولئك الرقيق شيئا هل يجيز ذلك قال نعم ذلك كله جائز قلت فهل يكره لذلك
ان يستري شيئا من ذلك ان كان يعلم انه غدر بهم فاصاب هذا علي وجه الغدر قال نعم
اكره له ذلك وان استراه اخرجه عليه وكره للمستري ان يطأها قلت ارأيت هذا الذي
دخل عليهم بامان فكان في بلادهم اصاب اهل الحرب من قوم اخرين من اهل الحرب لهم
سبايا هل يستري ذلك الرجل من ذلك السبي شيئا قال نعم قلت وكذلك لو سبوا اهل الدار
التي هو فيها ارأيت له ان يستري منهم قال نعم قلت وكذلك لو ان المسلمين وادعوا
قوما اخرين من اهل الحرب فزاعوا وعليهم قوم اخرين من اهل الحرب لهم قسوم
هل يستري ذلك الرجل من ذلك السبي شيئا قال نعم قلت فان كان الذي سبهم قوم من
المسلمين غدروا وابلوا الخادعة اتري للمسلمين ان يستروا من ذلك السبي شيئا قال
لا ينبغي لهم ان يستروا منهم شيئا وان استروا ردت البيع ولا يشبه هذا قول الرجل
ووجهه بامان قلت لم قال لا نعم قد كانوا في امان منهم ولا يصلح لهم ان يغدروا بهم
وقد جاء الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليسعي بدمهم اذ ناهم
فاذا اسباهم غيرهم من اهل الحرب فقد صاروا في ايديهم قوم ليس بينهم وبينهم قواد
فان قاتلهم واستروهم فاصابوا ذلك منهم فلا بأس بذلك **باب**
القوم يكتلونوا مسنات من دار الحرب قلت لم ارأيت القوم من
المسلمين يكتلونوا مسنات من دار الحرب في غير غيرهم قوم اخرين من اهل
الحرب ليجل لمن ثمر من المسلمين ان يقتلوا معهم قال لا قلت لم قال لان احكام اهل
السر كظاهرة غالبية لانه المسلمين لا يستطيعون ان يحكموا باحكام اهل الاسلام فلو
فادخاوا المسلمون على انفسهم من ذلك العدة وايضا قتلوا قسما عن انفسهم قال اذا كان
هكذا فلا بأس بالقتال لئلا يفعلوا عن انفسهم **قلت** ارأيت اهل الحرب الذي فيه هم
المسلمون المستسلمون اذا اغاروا على دار المسلمين فامان بواغناهم وسباياهم احرار
مسلمين فادخلوهم دار الحرب فمروا بهم على اولئك المسلمين المستسلمين اتري لهم ان

ينقصوا عتدهم وتقتلوا على ديار المسلمين قال نعم ولا يسعهم الا ذلك لانه اذا طبعوا القسما
قلت ارأيت قوما من الخوارج لوطوا على مدينة من مدائن المسلمين فكانوا يملكون فيها
بغير الحق فاعادوا على اهل السر كظاهرة اهل السر كظاهرة اهل السر كظاهرة اهل السر كظاهرة
الحرب ينبغي لا وليك المسلمين المستسلمين في دار الحرب ان ينقصوا عتدهم وتقتلوا على ذلك
الديار قال نعم قلت وكذلك كان في تلك المدينة فقوم من المسلمين من غير الخوارج قد
اغاروا على اهل الحرب ينبغي للمسلمين ان يقتلوا مع الخوارج من بيضة المسلمين وغيرهم
قال نعم لا يسعهم الا ذلك **باب**
الاحكام في الارزاد من الاسلام
قلت ارأيت الرجل المسلم اذا ارتد عن الاسلام كنيككم فيه قال نعم عليه الاسلام
فان اسلم والا قتل مكانه الا ان يطلب ان يؤجل فيؤجل ثلثة ايام قلت فهل بلغك
في هذا امر قال نعم بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل المرتد نحو من هذا وبلغنا
عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب عن هذا وهذا الحكم والسنة
قلت فان ابي ان يسلم فقتله الامام انفسهم ماله بين ومنه علي في ارضه تعالى قال نعم
قلت فهل بلغك في هذا امر قال نعم بلغنا عن علي بن ابي طالب انه قتل مرتدا وقسم
ماله بين ومنه علي في ارضه تعالى وبلغنا عن ذلك عن علي وعبد الله بن مسعود
قلت ارأيت الرجل اذا ارتد عن الاسلام هل ينقسم ماله بين ومنه وهو عقيم في الدار
قبل ان يقتله قال لا قلت فاذ لم يرد من الحرب بغير ماله في ذلك الي الامام هل ينقسم ماله
بين ومنه قال نعم قلت وبعد هذا بمنزلة لو مات قال نعم قلت فانه كان عليه دين وله
مديون وامتهان ولا يرث من ذلك الي الامام وقد سبق في دار الحرب قال نعم قلت لم
الاولاد ومديونية من ذلك ماله ويقضي دينه مما بقي فان لم يكن له مال نماز الدين سعي
مديونية في الدين ونماز المسلمين **قلت** ارأيت ان كان عليه دين الي اجل جعله محالا
قال نعم قلت فان كان قد اومى بوجبة في اسلامه قبل ان يرد هل يجزها قال لا يجزها
قلت من اين اخلف الوجبة والتدبير قال لانه اذا يرجع في الوجبة فارتد ادة بعددي
بمقولة الرجوع الانري انه لا يملك ماله اذا ارتد ولا يستطيع ان يرجع في تدبيره فلو
فهل تورث امراته شيئا منه قال اذا قتل وامراته في بودة منه او خلف بدار الحرب وامراته
في علة منه فانتفي امره فامنه واما اذا قتل وقد انقضت عدها في لا وترها شيئا منه قلت
فانه كان لم يدخل بها فلا ميراث لها منه وليست عليها عدة قال نعم قلت من اين اخلف المعتدة
وغير المعتدة قال اذا انقضت عدها فقد خلتها الان واج الاتري انها لو شات تزوجت
فكيف تورث وجهها الا قل وهي تحت غيره واما اذا كانت علة امدة فلها الميراث لاها لا يحل
لها ان تزوج حتى تنقض عدها **قلت** ارأيت هذا المرتد الاخر بار من الحرب من جمع
نائيا وقد اغتصق المواالي امته اولاده ومديونية وقضى دينه وقسم ميراثه بين ورثته
هل يرجع في شيء من ذلك قال لا يرجع في شيء من ذلك ما خلا الميراث فانه ان وجد شيئا من
الميراث فاما يعينه في يدي الورثة اخذه **قلت** ارأيت ان لم يكن الامام لم يقتل امته
اولاده ولا مديونية ولا فساد دينه حتى يرجع المرتد نائيا الي دار الاسلام ويخرج من دار
الحرب قال فامته اولاده ومديونية على حالهم وماله ياخذ ذلك كله وبقية دينه
عليه كما كان الي اجله **قلت** ارأيت الرجل اذا ارتد عن الاسلام بواغ يردته واشتري

او وهب هبة او اعتق عبدا له او ذبح او كانت امة فوطيها فعلقته منه فاجاب الله او كانت
عنه ذلة او اعتقه علي ماله ثم اسلمه اجيز ذلك كله قال نعم قلت فان قتل او قطع بارض الحرب
وقسم ماله هل يجيز بيعه وشراؤه وعنته وهبته وتدبيره ومكاتبته قال لا يجيز شيئا
من ذلك غيرا لدعة فاني اثبت نسب لو لم منه قلت وفيه ركن هذا الابن مع وراثته
قال نعم قلت ارايت ان اعتق عبدا له وهو مورتد ثم اعتق ابنة ذلك العبد وليس
له ابن الابن واحد ثم قتل المرتد هل يجزى عنته او عنت الابن قال لا قلحظ له قال
لان الابن لم يملكه ولان المرتد لا يجزى عنته الا تربي اة الابن لو مات قبل اثبته او قبل الحق
اثبته بد اما الحرب كان العبد لغيره ولو اسلم لم يكن له العبد او لا تربي اة لا يملكه
قلت ارايت الابن اذا مات والابن مورتد ثم قتل الابن مورتدا لم يكن ميراث الاب
والاب مؤبى والابن مؤبى قد اعتقه غير مؤبى الاب فان الميراث لمؤبى الاب وليس لمؤبى
الاب منه شيء **قلت** ارايت الرجل اذا ارتد عن الاسلام فاكتب مالا في ماله ا يكون
ميراثا بينه وبينه قال لا ولكن يكون قبيحا في بيت المال قلت ولم قال لانه اكتسبه
وهو مورتد حلال دمه بمنزلة اهل الحرب وقال ابو يوسف ومحمد نري ان ما اكتسبه
في دمه ميراثا لغيره ونري عنته في ماله لا يكون شيئا منها اكتسبه في امر
الاسلام فيما الا ان محمد ا قال في ذلك هو فيها اعتق او باع او اشتري بمنزلة الميراث
قلت ارايت المرتد هل نول ذبيحته قال لا قلت وان كان نصرانيا قال وان كان
لانه ليس بمنزلة اليهودي والنصراني الا تربي اة لا يترك علي دينه حتى يسلم او يقتل
قلت ولو تزوج امرأة مسلمة او ممتية او مورتدة فبها فاسد قال نعم قلت فان كان
لغيره اولد انتسب نسبه منه قال نعم والله اعلم **باب**
جنايات المرتد قلت ارايت هذه المرتدة اذا جني جناية خطأ او عمدا هل يعقل
العاقلة ذلك عنه قال لا قلت ولم قال لانه قد دخل دمه وصار بمنزلة اهل الحرب قلت
فما حال الجنانية قال عليه الامر في ماله قلت وكذا ما اغتصب من شيء او فسد
قال نعم قلت ويقتضي بذلك قبل الميراث قال نعم قلت فان لم يكن له مال الا ما اكتسبه في
دنه ا يكون عليه في ذلك المال قال نعم **قلت** ارايت الرجل اذا ارتد عن الاسلام فقطع
رجل يده عمدا او خطأ او فناء عيته او جبا عليه جناية عمدا او خطأ هل عليه في ذلك شيء
قال لا قلت لم قال لان دمه حلال فلا شيء عليه في قطع يده او رجله او جبا عليه او جرح
قلت وكذلك لو اسلم وبه تلك الجراحة ثم ماتت منها قال لا شيء علي فاعل ذلك
قلت ارايت رجلا قطع يده رجل وهو مسلمان جميعا عمدا او خطأ وان المقتول
يخرج ارتد عن الاسلام ولحق به اهل الحرب فمات منها او لم يلحق به اهل الحرب حتى
مات منها او اسلم ثم مات منها بعد اسلامه قال فعلى القاطع في هذه الوجوه
كلها دية اليد وان كان القاطع عمدا في ماله وان كان خطأ فعلى عاقلة ماله لا محالة
واحدة اذا قطع يده وهو مسلم ثم ارتد عن الاسلام ثم اسلم ثم ماتت عنها
فان تعلية في هذه الوجوه كلها الدية كاملة في العمد والخطاء الا ان العمد في ماله
والخطا علي عاقلة وهو فوق اني حنيفة والي يوسف وقال من فرغ من هذه الحصة
ايضا لا يفر من الجاني فيها الا امر لا يد لانه حين رجع فيها الى حال يحل دمه فما حدث

بعد ذلك من الجنانية فهو هبة ان اسلم او لم يسلم **قلت** ارايت ان كان الذي ارتد عن الاسلام
هو القاطع وكان المقتول يده علي الاسلام والقطع عمد فقتل القاطع ثم مات المقتول يده
من ذلك القطع او برأت يده كيف لقول في ذلك قال ان كان القاطع عمدا فلا شيء للمقتول يده
وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع دية اليد فان مات منها فعلى عاقلة القاطع دية العاقلة
قلت ولم يحل ذلك علي عاقلة وهو مورتد قال لانه جني الجنانية وهو مسلم فلذلك لم يمس
العاقلة **قلت** ارايت ان كانت الجنانية وهو مورتد والمسألة علي عاقلة ثم قتل في دمه
قال ان كانت عمدا فلا شيء للمقتول يده وان كان خطأ فعلى الجاني دية تلك اليد في ماله
وان كان المقتول يده قد مات فيها فعلى الجاني دية النفس في ماله **قلت** ارايت
ان لم يكن للجاني مال الا شيئا اكتسبه في حال دية ا يكون عليه فيه قال نعم
باب المرأة ترتد عن الاسلام قلت ارايت المرأة ترتد
عن الاسلام كيف حكم فيها قال ابو حنيفة لا تقتل ولكنها تحبس بلا حق تسلم قلت ولاقتل
المرأة قال لا قلت لم قال بلغنا عن عبد الله بن عباس انه قال اذا ارتدت المرأة عن الاسلام حبس
ولم تقتل وبلغنا عن رسول الله عليه وسلم انه لم يرض عن قتل نساء المشركين في الحرب
فادرا فانها بعد اقلت فكيف تضمن بها لها فلا هو لها **قلت** ارايت اذا ماتت في السجن
او لحقت بارض الحرب كيف لحق في مالها قال يقسم مالها بين ورثتها علي فراين الله تعالى قلت
وكذلك كلما اكتسبته في ماله فمات قال نعم قلت فلزوجها ميراث قال لا قلت لم قال لانها
قد بان منه حين ارتدت قلت فما بال الزوج جعل لها منه ميراثا حين ارتدت ولم يجعل لها
منه شيئا قال الا تربي اة الرجل اذا اطلق امرأته فلا في ماله منها الا ما ماتت وهي
في علة منه ولو ماتت في ماله لم ير لها وكذا المرتدة هو عند ميراث هذه المطلقة في الميراث قلت
ارايته المرأة اذا ارتدت في ماله فماتت في ماله لم ير لها ميراث قال نعم اذا ماتت
وهي في العدة قلت ومن اين اخذنا ان ارتدت في ماله في الميراث فاد انفسه جديا قبل ان تترد فلا ميراث له
في الميراث وهي عند ميراث الفارقة من الميراث فاد انفسه جديا قبل ان تترد فلا ميراث له
منها قلت فاد الحق بارض الحرب هل يزوج اربعا قبل ان تنقض عدة هذه قال
نعم قلت لم قال لان ارتد ادها ولحقها بارض الحرب بمنزلة مولاها قلت وله ان يزوجها
اذ ساقا قال نعم قلت فاد اسبغت من ارض الحرب قال لا ولكن يقسم علي الغنمة ويجوز علي الاسلام
قلت فهل يصرف ذلك من وجها في نسائه التي نكح بعد هاقا لا **قلت** ارايت ان لم تنسب
ولكنها اسلت ورجعت الي دار الاسلام هل تقصد علي وجه انكاحه قال لا قلت
وهل لها ان تزوج ان ساقا من ساقها قال نعم قلت وليست عليها عدة قال لا قلت
ارايته ان لم يسلم وكانت هناك بارض الحرب فولدت ولدا ثم سبغت اليها ا يكون جميعا
فيا قال نعم قلت ارايت اذا لحقت به اهل الحرب ولها مذهب فزوج ذلك الي الامام هل
يعتقه قال نعم قلت فان كان عليه مدين الى اجل جعلها كالا قال نعم **قلت** ارايت ما باع
واشتري وهي في دار الاسلام في حال ديةها هل يجزيه الامام قال نعم قلت ويجزي عاقلا
وهبته قال نعم قلت ولا تكون في هذه بمنزلة الرجل يقتل وهذه تحبس ولا تقتل قلت
ارايته اذا ارتدت عن الاسلام فرقت الي الامام فقالت ما ارتدت فقط وانما اسعدت لا
الله الا الله وان محمد رسول الله هل بعد هذا منها دية قال نعم قلت وذلك الرجل قال نعم

قلت ارايت الملة اذا ارتدت عن الاسلام فترتد في ردة قها وكما مثلها او كما فرقت او فميتا او
عنه هل تجوز ذلك قال لا قلت وكذلك الرجل قال نعم قلت ولا ناكل ذبيحة المرتد ولا المرتدة قال
لا قلت ولو كان يهوديا او نصرانيا قال وان كان يهوديا او نصرانيا الا ترى اني لا اترك الرجل يني
يسلم او قتله ولا اخذ منه كراخ كذا اخذ من اهل الذمة وفي اجساد الملة حتى تسلم وقال
ابو يوسف فمحمّد المرتدة عليها القتل اذا لم يسلم وهي بمنزلة الشيخ الكبير الغالي في قول
ابي حنيفة **باب العبد والمكاتب والامير يردون عن الاسلام**

قلت ارايت العبد يرد عن الاسلام كيف احكم فيه قال يعرض عليه الاسلام فان اسلم فلا قتل
وكذلك المذبر والمكاتب والعبد الذي اعتق بعينه وهو يسبي في بعض ما قتل وهو لا يترك الرجل
الحتر المسلم قال نعم قلت والامة وامر العبد والمذبرة والمكاتب والامة التي قد اعتق
بعضها وهي تسبي في بعض قيمتها اذا ارتدت احد من هؤلاء كيف يحكم فيه قال يعرض عليها
الاسلام فان اسلمت قبل فنيها والاحتيت حتى تسلم ولا تقتل واحدة منهن قلت فان
كانت خادما واملاها محتاجون الى خدمتها هل تحبس قال لا اذا كانت بهذه المترعة عرض
عليها الاسلام فان اسلمت والادعت اليها اهلا وامرتم ان يجبروها عن الاسلام
قلت ارايت العبد والامة وامر العبد والمذبرة اذا اكتسب احد في ارتداده مالا لم
يكون ذلك المال الذي اكتسب له قال نعم قلت وكذلك لو قتل العبد والمذبر في ردة نعم كانت
ما اكتسب من مال في ردة مولاه قال نعم قلت وكذلك المكاتب اذا اكتسب في حال
ردة فهو ما لا يرقى على ردة ما حال ما اكتسب المكاتب قال اما كان من كسبه حتى يبلغ
اذا ما كتبه فهو مولاه كله وان كان اكثر من مكانته استوفى المولى مكانته وكان باقي
ميراث الوارثته قلت فان لم يكن في كسبه وقال للتبذير بالمكاتبه قال هو للتبذير قلت فانه في
العبد في ارتداده جناية او جني عليه كيف احكم فيه قال الحكم فيه كالحكم فيه اذا جنى
وهو غير مرتد واما اذا جني عليه وهو مرتد فليس على الذي جني عليه شيء قلت
فان قتل في ارتداده وقد جني قتل ان يجيز مولاه هل على مولاه شيء قال لا قلت
لما اطلب ما جني عليه وهو مرتد قال لا ترى ان الحرا اذا ارتد جني عليه ولا شيء على
لجاني قلت وكذلك المكاتب والمذبر جني اذا جني على احد منهم جناية فلا شيء على لجاني
قلت وكذلك المكاتب والمذبر جني اذا جني على احد منهم قال نعم قلت فانه جني المكاتب
جناية على رجل وهو مرتد يكون ذلك في ماله قال ينظر الى الجناية والى قيمته فيكون
عليه الاقل من ذلك قلت فان كانت امة ارتدت بمرحنته جناية قال يغلق المولاها او دفعها
او افدها قلت فان جني عليها وهي مرتدة هل على الذي جني عليها شيء قال لا قلت
واخت لا تقتل النساء لان بعض الفقهاء يري عليهن القتل فلذلك لم ارجع من جني
عليهن سبيل قلت ولذلك الملة الحرة اذا ارتدت عن الاسلام فقتلها رجل او جني

باب الرجل يبيع عبدا او امة وهما مرتدان قلت ارايت الامة اذا ارتدت عن الاسلام
فباعها مولاها وكنتم للمشتري ارتدادهما يكون هذا عتقا ترد منه قال نعم قلت
فان كان البايع قد اعلمه بذلك ويرى اليه منه هل يجوز ذلك قال نعم قلت ولو كان
عند البيت نزع من عليه الاسلام عند المشتري فان اسلم والاقول قال نعم قلت

فان اباي ان يسلم ثم هرب فلقى بدار الحرب فمراخذ امير او اسلم ايكول مولاه على حاله
قال نعم قلت فان كان قد اصابت في ارض العدو ومالا فاخذ اسيرا واسلم وكذا معه ذلك المال
اي دفع ماله كله لمولاه قال نعم قلت فان اباي ان يسلم فقتل اي دفع ماله كله الى مولاه قال
نعم قلت وكذلك المكاتب اذا ارتد فمراخذ امير او اسلم ايكول مولاه على حاله قال نعم قلت وكذلك
ماله كله الى مولاه قال نعم قلت فان اسلم فملاكان في يده فهو على حاله قال نعم قلت وكذلك
العبد يعتق بصفه وهو يسبي في بعض قيمته قال نعم قلت ارايت الامة والمكاتب وامر
الولد والمذبرة اذا ارتدت بصفته فلقى بدار الحرب فمراخذها المسلمون اسيرة قال يجبر حتى
يسلم ولا تقتل وهي لمولاها على حالها قلت فان كان مولاهما قد مات في دار الاسلام
وهي مذبة او امة او ولد في ارض الحرب فمراخذت اسيرة فابن ان يسلم كيف احكم فيها قال تكون فيا
للمسلمين **باب الرجل يرد عن الاسلام**

قلت ارايت الرجل اذا ارتد هو وعبد له جميعا فمراخذت اسيرة فابن ان يسلم فابن ان يسلم فابن ان يسلم
واخذ العبد اسيرا ايكول فيا قال نعم قلت فان اباي ان يسلم فقتل قال نعم قلت ولم
يكونا فيا في هذه المنزلة قال لا مولاه فقتل به ارض الحرب فكل شيء دخل به من الحرب
فاصيب معه فهو في كله قلت فلو ان مولاه خرج اليامن دار الحرب ومعه فاحذ ما لا
من ماله ايضا فذقس بين ورشته فدخل به ارض الحرب فقتل هناك على كونه فاصيب
ذلك المال معه ايكول فيا قال لا لانه صاير المال لورثته واما اخذ مال الوارثة فمعه
بذلك المال فان وجدوه قبل القسمة وان وجدوه بعد القسمة فهو لغيره بالقسمة قلت
ارايت العبد اذا ارتد عن الاسلام فمراخذ ما لا من ماله مولاه فدخل به ارض الحرب ثم
ان العبد قتل واخذ ذلك المال معه ايكول فيا قال لا قلت فيرد على مولاه قال نعم
قلت ارايت العبد اذا ارتد عن الاسلام فباعه مولاه من رجل وكنتم المشتري ذلك
ايكون هذا عتقا ترد منه قال نعم قلت فان قتل عند المشتري وقد عرض عليه الاسلام
فان اباي ان يسلم فقتل ارجع المشتري على البايع بالعتق قال نعم في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد يعرض العبد خلال الدهر وخارج الدهر فيجمع بعضه بلينه امة العن

باب المرتدين ما يسبي منهم وما لا يسبي قلت ارايت
القوم اذا ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وقلوا على يد يديهم من مدينتهم فارب
الحرب ومعه نساؤهم وذرايعهم وهو مرتد وان ايمسا معهم وليس في المدينة
رجل مسلم فكانوا يقاتلون حتى يهلكوا المسلمون عليهم فسبوا الذرايع والنساء
وقتلوا الرجال ايكول ذلك كله فيا قال نعم ويكون فيه الخنزير قلت وهل تجوز النساء
على الاسلام قال نعم قلت ولا تقتل الملة اذا امنت ان تسلم قال لا قلت ارايت الملة
اذا امنت ان تسلم وقد وقعت في ستم رجل وامرأها ايجله ان يطاها قال لا قلت
فان كانت يهودية او نصرانية قال واذا كانت الاثري المهاجرين على الاسلام قلت فان
اسلمت ايجلاوها مولاها بالملك قال نعم قلت فان كان عليها دين في دار الاسلام قال هو
باطل اطله النبي قلت ارايت ان اخذ بعض الرجال اسيرا فابن ان يسلم ايسبي قال لا
ولكنه قلت ولم قال لانه ارتد وهو مسلم فلا يترك تخلص في دار الاسلام من يد يديهم
او يقتل قلت فان اسلم هل يكون فيا قال لا ولكنه يكون خيرا قلت ولم قال لانه لا يكون رجل

من الحرب فينا ولكن من ابي ان يسيلا عليهم قتل ومن اسلم فموت لا سيلا عليه قلت ويسبي
 نسأ وهم وذراريهم اذ كانوا في ارض الحرب قال نعم قلت ارايت اهل مدينة من المسلمين
 ارتدوا عن الاسلام فغلبوا على مدينتهم غير ان فيها قوما من المسلمين هم امنين
 وارادت نسأ وهم معهم ايضا فظهر المسلمون عليهم كيف الحكم في نسأهم وذراريهم قال
 كلهم احرام ولا سيلا عليهم غير انهم يجبرون على الاسلام قلت لم قال لانهم كانوا معهم في الدين
 فقاموا من المسلمين قلت فان لم يكن معهم في الدين فقاموا من المسلمين غير ان نسأهم معهم لم
 يرتدوا ولا نسبي الداري قال لا قلت لم قال لانهم مسلمون على من امنائهم قلت ارايت
 ان ارتدوا وهم وبنوهم وغلبوا على مدينة فظهر عليهم مكانهم هل سيلا لنسأ والداري
 ولم يحكمهم في تلك المدينة فانما دخلوها وظهوروا على اهلها ساعة فظهر عليهم مكانهم
 قال لا سيلا قلت وتجبر للنسأ على الاسلام قال نعم قلت وتذري الرجال ابي الاسلام فان
 اسلموا قلت فيهم وان ابوا قتلهم قال نعم قلت ارايت الرجل اذا ارتد عن الاسلام لم
 وامرته ولحقا بار من الزوج ومعهما اولد صغيرا ثم قتل الرجل وسببته المرأة والولد يكون
 فينا قال نعم هي ولداها في قلت فان ارتد الرجل فاحتمل ولدا له صغيرا فدخل به في النار
 وترك امراته في دار الاسلام مسلمة ثم قتل الرجل وسبب ابنه ايكون فينا قال لا
 ولكنه يرد على امه قلت ولم وقد دخل به في الحرب قال لان امه مسلمة
 والصبى على دين امه قلت فان كانت امه ماتت قبل ان يرتد ابو ايكون ولده فينا
 قال لا يكون ابنه فينا لان امه قد ماتت وهي مسلمة قبل ان يرتد ابو قلت
 وكذلك لو كانت امرأة نصرانية او من اهل الكتاب قال نعم وهذا وتلك نسأ
 قلت فلوان رجلا وامرته ارتدا عن الاسلام فماتت بار من الحرب فولد لها هناك
 اولاد ثم مات الرجل وماتت المرأة وكبر اولادهم وكانوا كفارا ثم ولد لاولادهم اولاد
 فسيلا ولاد اولادهم ايكونون فينا قال نعم قلت ولا يجبرون على الاسلام قال لا
 قلت ولم وهم من اولاد المرتدين قال انما يجبرون على الاسلام المرتدين بعينهم او اول
 لصلبه فاما ولد الولد فلا يجبرهم على الاسلام قلت لم قال ارايت النبي اذا كان
 بعضهم له جد مسلم او حدة اينبني لما ان اجبر على الاسلام اذ لا يسيلا احد ابيه
 الا اجبر على الاسلام لان الناس طهر اولاد آدم ونوح عليهم السلام

باب نقص اهل الذممة

قلت ارايت القوم من اهل الذممة اذ انقضوا العهد وخاروا المسلمين وغلبوا
 على مدينتهم فكان حكمهم فيها اجاز غير ان فيها قوما من المسلمين امنين فظهروا
 عليهم هل تنسبهم قال لا قلت لم قال لان الدار لم تغير ديارهم ولا تخرج المسلمين
 فيها امنين وهي دار الاسلام التي كانت عليها بعد على حالها قلت فلوان قتلوا
 فيها من المسلمين وسبوا الدار لم يمتلوا فيها زمانا طويلا ظاهرين عليها يحكمون
 فيها بحكم اهل الشرك وليت فيها احد من المسلمين امن ولم يكن بينهم وبين اهل
 الحرب احد من اهل الاسلام والذمة ظهر عليهم المسلمون قتلوا المقاتلة منهم
 هل نسبي ديارهم ونسأهم قال نعم قلت ارايت اهل الذممة اذ انقضوا
 العهد وخاروا المسلمين اهلهم ولم يرتدوا نسأوا اذ الحقوا بهما الحرب قال نعم

قلت ونسبي الرجال ايضا قال نعم وليت هؤلاء كرجال المرتدين قلت فان صالحا وكانوا ذمة
 بعد ان انقضوا العهد وكان بعضهم جرحا او اغصب مالا قبل ان ينقضوا العهد
 بن كاله قال نعم قلت وليتق منهم فيما ياتي كان القصاص قال نعم قلت ارايت
 ما كانوا اصابوا في حرمهم من مال او دهر هل يؤخذون بسبي منه قال لا قلت من اين اقبل
 هذا والباب الاول قال اما ما اصابوا في دار الاسلام وهو على عهدهم وصالحا فهو
 عليهم لا يبطله عندهم نقض عهدهم واما ما اصابوا في حرمهم فانه مؤمنون
 عنهم لان الحرب ليست كالسلام قلت فان لم يصالحوا وظهوروا عليهم فصالحا واولا
 هل يؤخذون بما كانوا اصابوا في دار الاسلام قال لا بطله النبي قلت والمردون
 وهو لا نسأ قال نعم قلت ارايت الذي انقض العهدة والحق به الحرب وذهب
 معه بئين صغار ثم انه قتل وسبي بنوه هل يكونون فينا وامهم مقيمة في دار الاسلام
 وهي ذممة قال لا يكون ولده فينا وامهم مقيمة في دار الاسلام ولكنهم يريدون على امهم
 وهم ذمة بمنزلة اهلنا قلت وكذلك لو كانت امهم قد ماتت في دار الاسلام قبل ان ينقض
 ابو العهدة قال نعم قلت ارايت ان تنقض ابو وامه جميعا العهد ولحقا بار من الحرب
 وخلفاهما الغلام صغيرا في دار الاسلام هل يسبي ويكون فينا قال لا وهو على حاله
 الاولي قلت فان كان ابوا قد لحقا بار من الحرب وقبضتا من آخر صغيرا فامساك المسلمون
 اسهما ذلك ايكون فينا قال نعم قلت لم قال لا فمات قد خلا به ارض الحرب فصالحا
 بمنزلة اهلنا قلت ارايت هذا الذي الذي صالح وصار ذمة وقد اصاب بحرية مالا
 او دهر هل يؤخذ بسبي من ذلك قال لا قلت فاذا كان قد خلف في دار الاسلام امرأة له
 ذممة ثم صالح ايكونان عليهما جميعا قال اما امرته التي في دار الاسلام فلا تكاح بينه
 وبينها واما امرته التي نقضت معه العهد فان صالحته وخرجت معه فمات عليهما جميعا
 قلت من اين اختلف هذا والباب الاول قال لانه اذ الحق بار من الحرب حيث لا يجبري
 عليهم احكام المسلمين انقطع العهدة فيما بينهما قلت وكذلك المرتد قال نعم قلت
 فان كان مع المرتد امرأة له قد ارتدت معه ولحق بار من الحرب ثم اسلم جميعا ايكونان علي
 فمات جميعا قال نعم قلت فان كان خلف هذه المرتدة في دار الاسلام فماتت فاسلمت قلت
 معه قال لا تكاح بينه وبينها لانه حيث الحق بار من الحرب وتكاح في دار الاسلام انقطع
 العهدة فيما بينهما **باب المرتدين اذ غلبوا على ديارهم**
 قلت ارايت القوم اذ ارتدوا عن الاسلام ومنعوا ديارهم وغلبوا عليهم ولم يبق
 فيها احد من المسلمين ولا من اهل الذممة وصارت الدار كفر والحقوا بار من الحرب
 فامساكوا فيها لاهل الاسلام ولا اهل الذممة اموا لا فامساكوا سبيهم قوما من اهل
 الحرب ثم اسلموا على ما في ايديهم من ذلك كله ايكون ذلك كله لهم قال نعم قلت
 فان كان في ايديهم حذر قد اصابوا من المسلمين او من اهل الذممة او اقر ولد او قد بر
 او مات قال برة ذلك كله الى اهل الذممة قلت فان كان المسلمون قد اصابوا من هؤلاء
 المخاريين سبيهم اموا لهم وذراريهم ومن قبضهم واما ما اصابوا من اموا لهم
 فاقبضوا ذلك كله كما تقسم الغنيمة ثم اسلموا لاهل يرد عليهم سبيهم من ذلك
 قال لا قلت لم قال لانه قد كان خلا للمسلمين حين اصابوا ان يقبضوا على قسمة الغنيمة

قلت امرأتهم هؤلاء المرتدين اذا طلبوا الى المسلمين ان يكونوا ذمة لهم يردون اليهم الخراج
قال لا ينبغي لهم ذلك فهل ينبغي للمسلمين ان يؤادعوه سنة حتى ينظروا في امرهم
قال ان كان ذلك خيرا للمسلمين او كانوا لا طاعة لهم فلا بأس ان يؤادعوه سنة حتى
ينظروا في امرهم وان كانوا يطبقون لهم وكانت الحرب خيبراً لهم من الموادعة فادبرهم احد
قلت فهل يا اخي وقت منهم في الموادعة خوفاً قال ان ذلك لهم وان اخذوه اجرة والله

باب مشركي العرب

محمد بن الحسن عن الحسن بن عمار عن الحكم عن القاسم عن ابن عباس قال كان رسول الله
صلي الله عليه وسلم لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام او القتل ولهذا كان ياخذ ايو
حينفة واليونسف ومحمد **قلت** امرأت مشركي العرب من لم يرد منهم الا الاسلام هل يقبل
منهم المصالح ويكون ذمة قال لا يقبل ذلك منهم ولكن قد عودهم الى الاسلام فان اسلموا
قبل ذلك منهم ولا ياخذ وهم لانه بلغنا ان احكم فيهم كذلك وليسوا كغيرهم من المسلمين
وان ظهروا لسلطان فستبوا النساء والباري واسروا الرجال كيف احكم فيهم قال اما النساء
والاولاد فغير يقسمون كما تقسم الغينة بعد ما يرفع منهم احسن واقام الرجال فتمت اسلام
منهم وهو حرة لا سبيل عليه ومن ابي ان يسلم قتل قلت وكيف الحكم في اهل الكتاب من العرب

باب القوم يردون

مع المسلمين في أرض الحرب قلت امرأت القوم يردون ام من الحرب فارتد
منهم طائفة فاعتزلوا عسكرهم وحاربوا ونازحوا وهم فيصيب المسلمون غينة من
اهل الشرك ويصيب اولئك المرتدون ايضا غينة من اهل الشرك ثم ان اولئك المرتدون
اسلموا وقابلوا قتل ان يخرجوا من دار الحرب هل يساركون المسلمين في غنائمهم قال لا قلت
وما كانوا اصابتهم فهو لهم فاشقة قال نعم قلت فان لقوا العذ وبعد ذلك فقاتلهم جميعا
هل يساركون بعضهم بعضا فيما اصابتوا قال نعم

باب المرتدين من يقاتل منهم ومن لا يقاتل

قلت امرأت القوم اذا ارتدوا
عن الاسلام فاغار المسلمون عليهم فقاتلوه قبل ان يرد عودهم الى الاسلام هل عليهم
في ذلك شيء قال لا قلت لم ومن السنة ان يرد عودهم قبل ان يقاتلوه قال وان كان قليس
عليهم في ذلك شيء قلت وكذا لو كان رجلا واحدا فارتد عن الاسلام فقتله رجل
قتل ان يرد عودا الى الاسلام قال نعم قلت وكذا لو كانت امرأة قال نعم قلت وكذا لو
كان عبدا او امه قال نعم قلت لو قال اما الرجال فاعليهم القتل عبيدا كانوا واحدا
قلت فما بال النساء وانت لا تقتلهن قال لان بعض الفقهاء يبري قتلهن اذا رجعن عن
الاسلام **قلت** امرأت الغلام الذي لم يجنل يرد عن الاسلام هل تقتله قال لا قلت
فان ادرك كافرا كذلك قال احبسه ولا تقتله لانه لم يفر بالاسلام بعد ما ادرك

قلت امرأت هذا الغلام اذا ارتد عن الاسلام وهو يعقل ولم يجنل هل يورث
ابوه لو مات ويصلي عليه قال اما في القياس فنعيم ولكن ادع القياس لنفسه فلا اهل بجهة
ولا اصلي عليه ولا اورثه **قلت** امرأت الغلام المجوسي اذا عقل غير انه لم يجنل لم
فاسلم هل تاكل ذبيحته وتصلي عليه ان مات قال نعم قلت فهل قوته من ابيه وهو مجوسي
او يورث اباه منه او امه قال لا وهذا قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاول

نمر قال ابو يوسف تبع ذلك اعتد اسلام الغلام المتغير اذا عقل اسلاما ولا اعتد كونه كافرا قلت
امرأت الرجل اذا ارتد عن الاسلام يورث اباه واسلمه ثم ارتد عن الاسلام واسلمه فقتل ذلك كافرا
هل يقبل ذلك منه قال نعم وان كثر ذلك منه **باب**

الشكر ان يرد عن الاسلام قلت امرأت الرجل اذا اسرب حتى يسكر ويذهب عقله
ثم يرتد عن الاسلام في حاله تلك ثم صحا فاقام على الاسلام هل تبين منه امرأته قال لا
اما في القياس فنعيم ولكن ادع القياس واستحسن لاد الشكر ان اذا ذهب عقله فهو بمنزلة
المجنون في هذا الباب فلا يبينها منه **قلت** امرأت ملك العذو اذا اكره رجلا من المسلمين
على ان يرجع عن الاسلام ففعل ثم رجلا عنه فجاء الى امرأته هل تبين منه وانما اكره على ذلك
اكرها قال اما في القياس فنعيم وانا لا نعلم من سب ما يعترف هو ولكن ادع القياس ولا يبينها
منه **قلت** امرأت رجل ارتد عن الاسلام فاستتيب منها فقال ما اردت من الاسلام
فقط قال فمأنته هذه فوجه اقبلها منه قلت فان ارتد رجل عن الاسلام ثم اكتب مالا
في ارتداده فقال ورثته كان اسلم قبل ان يموت وهذا المال ميراث لثأبته لقول في ذلك
قال المال في الا ان يقيم الورثة بيته انه ان كان اسلم قبل ان يموت هل هذا الذي يفيض
العهد ويخاطب المسلمين ويلحق بارض الحرب وقد خلفها مالا لا ولا ما يصنع بماله
ايؤخذ امره بغيرك في ايدي ولده قال ما يصنع في ذلك ما يصنع في مال المسلم اذا ارتد عن
الاسلام ولحق بارض الحرب فستبين ورثته على فرايض الله تعالى قلت وان كان عليه دين
اي اجل جعلته حالا وقضته غرما قال نعم قلت وان كان له مديون وامهات اولاد
اعتقهم قال نعم وقال ابو يوسف ومحمد ما اكتسبه المرتد في رده هو بمنزلة ماله الاول
ولا يكون في بيعه وشراؤه وعتقه وهبته خاين ذلك **باب**

الخوارج واهل البغي

قال اخي محمد بن الحسن عن الاخميم
ابن عبد الله عن سلة بن جميل عن كثير بن محمد الحضرمي قال دخلت مسجد الكوفة
من قبل ابواب كوفة واذا نفر خمسة يسبون عليا وفيهم رجل عليه برنس يقول
اغاهد الله لا قتله قال فتعلقت به وتفرقت امحابة قال فأتيت به عليا فقلت الي
سمعت هذا ايعاهد الله ليتقتلك قال فقال ادن ويحك وقل من انت قال انا سوار
المصري قال فقال علي بن الرجل قال فقلت اخلي عنه وقد هاهنا الله ليتقتلك
قال انا قتلتك ولم يقتلني قال فانه قد سترتك فاشمة ان سببت اودع وبلغنا عن علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه انه بينا هو يخطب يوم الجمعة او حلت اخذ من بلابة
المسجد فقال علي كلمة عدل اريد بها بل لئلا يمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسمه
ولن تمنعكم البغي ما دامتم ايديكم مع ايدينا ولن نقاتلكم حتى تقاتلونا ثم اخذ في خطبته
وبلغنا ان علي بن ابي طالب قال يوم الحزك قال لا يمنع مدبر ولا يقتل اسير ولا قوة على جرح
ولا يكسف ستر ولا يؤخذ مال قلت فلما ان طائفتين من المؤمنين احدهما باقية والآخر
غادلة فهزمت الغادلة الباغية اما ان لاهل العدل ان يبنعوا مدبرا ولا يقتلوا اسيرا
ولا يحرقوا علي جريح قال لا ينبغي لهم ذلك اذا لم يبق من اهل البغي احد ولم تكن فيه
يرجعون اليها فاما اذا كانت لهم قوة يرجعون اليها فان اسيرهم يقتل ومدبرهم
يبنع ويحرقهم عارا عليه **قلت** امرأت ما اصاب هل العدل من عسكر اهل البغي

من السلاح والكرام وغير ذلك كيف يصنع به قال ان كان بيني من اهل البغي احد فلا بأس بان يستعين
اهل العدل بالسلاح والكرام عليهم فاذا وضعت الحرب اوزارها رد ذلك كله الى اهلها واذا
كان غير السلاح والكرام فانه يرد الى اهلها من غير ان تقع الحرب اوزارها فان كان لم يبق
احد من اهل البغي رد السلاح والكرام وكل شيء من غير ذلك الى اهلها وبلغنا عن علي بن ابي
طالب رضي الله عنه انه قال ما اصاب في عسكر اهل الهندوان في الرحبة فمن عرف شيئا
اخذه حتى كان اخذ من عرف شيئا انسان عرفه فمعه يد اخذها **قلت** املت فقامت
اهل البغي اذا غلبوا على بلاد كانوا فيها قاهرين لاهلها فاخذوا القعدة فاقاموا الاموال من
الابل والبقر والغنم واخذوا الخراج من اهل الذمة ثم طهر عليهم اهل العدل
اياخذون اهل الذمة بالخراج الذي اخذوا اهل البغي وياخذون من الابل والبقر
والغنم القعدة ولا يجسسون لهم ما اخذ اهل البغي قال لا ياخذون منهم شيئا من ذلك
لانهم لم يمنعوهم من اهل البغي ولم يكن احكامهم تجري عليهم ولكن ياخذون فيهم
بمقتلهم فبما يجب عليهم من ذلك **قلت** ارايت المارة تقابل من اهل البغي فياجزها
اهل العدل اسيرة هل تقتل وعسكر اهل البغي على حاله يقابل اهل العدل قال لا تقتل
ولكنها تخبر **قلت** ارايت ما اخذوا من اسير خروا عندهم قد كان مع اهل البغي يقابل واهل
العسكر على حاله يقابل اهل العدل قال ما اخذوا من ذلك قتلوه قلت فان اخذوا عندهم
يخدم مولاه لم يكن يقابل او امارة تقابل هل تقتل قال لا ولكن تخبر قلت حتى متى تخبر
هذا العبد وهذه المارة قال حتى لا يتبين من اهل البغي احد يقابل قلت ولذلك ما اصاب
المسلمون من كرام وسلاح منهم فليس لهم اليه حاجة قال اما الكرام فليباح لهم تجسس
لحمه واما السلاح فاذا وضعت الحرب اوزارها يرد الى اهلها **قلت** ارايت اهل البغي
اذا طلبوا من اهل العدل ان يوادعوهما اياها او شهر احق ينظروا في امرهم ينبغي لهم
ذلك قال نعم اذا كان ذلك خيرا للمسلمين **قلت** ارايت ان ارادوا وهم على ذلك ان يؤدوا اليهم
اهل البغي ما لا يستطيعون يقتل ذلك منهم قال لا قلت لهم قال لا لهم مسلمون ولا يؤخذ منهم
ومن اموالهم شيء على هذا الوجه لان هذه الامثلة الخراج **قلت** ارايت ان تلت اهل البغي قتلوا
مع اهل العدل هل يؤخذون بشيء مما اصابوا في حربهم من ماله او ماله لا الا ان يكون شيئا
قائما بعينه يرد ذلك على اهلها قلت ولذلك ما اصاب اهل العدل من ماله فاستهلكه
او دمه فهو موصوع عن اهل العدل لا يؤخذون بشيء منه قال نعم **قلت** ارايت ما اصاب
اهل البغي من الخراجات وعصب الاموال قال ذلك ايضا موصوع عن اهل البغي لان يعرف
شيء قائم بعينه يرد الى اصحابه **قلت** ارايت ان كان اهل البغي قد استعانوا بغير
من اهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم ما يكون ذلك نفعنا اهلهم قال لا قلت لهم
قال لا لهم مع كايقة من المسلمين قلت فما اصاب اهل الذمة من قتل او جراحة او
مال اصابهم منهم فله في ذلك كله كاهل البغي قال نعم قلت لم لا يؤخذ اهل البغي بما اصابوا
من ذلك قال لا لهم لا يجري عليهم الاحكام هناك ولا لهم كاهل الحرب قبايتوا **قلت**
ولم لا ياخذ اهل العدل بما اصابوا لهم من شيء اذا تلبس اهل البغي قال لانه قد دخل اهل
العدل قتلهم فلذلك لا يكون عليهم شيء قلت على اهل البغي لا اهل العدل اذا القوا اهل
البغي ان يدعوهما الى العدل قال نعم قلت فان قاتلوه ثم نصروهم فله عليهم في كل شيء

قال لا قلت لهم قال لا لهم قد عرفوا ما يدعون اليه ولكن الدعوى احسن لهم لعلهم يرجعون
قلت افكره لاهل العدل ان يرموهما بالنبل ويسلوا عليهم ويؤمروهم بالمجئيق ويحرقونهم
بالتار قال لا بأس بذلك **قلت** ارايت الثياب بالليل انكرهه قال لا بأس به قلت ارايت
اهل العدل اذا وادعوا اهل البغي شهر احق ينظروا في امرهم واصل كل واحد من الفريقين
هنا واسترط كل واحد من الفريقين على صاحبه ان يضمن غدره واقرنا اهل الرهن خلال
لهم فغدروا واهل البغي وقتلوا الرهن الذي في ايديهم ايديهم لاهل العدل ان يقتلوا
الرهن الذي في ايديهم قال لا قلت فما يصنعون بهم قال يجسسونهم حتى يهلك اهل البغي
كلهم او يرجعون او يتوبون عما هم عليه قلت وكذا لو كان هذا الصلح بين المسلمين
والشركين فغدر المسلمون فقتلوا الرهن الذي في ايديهم للمسلمين ايديهم البغية ان يقتلوا
ما في ايديهم قال لا ولكنهم يجسسونهم اذ احق ينظروا او يميزوا ذمة فيجلبون سبيهم
قلت ارايت الرجل من اهل البغي اذا امته رجل من اهل العدل هل يجلب ما منه حتى يبلغ
ما منه قال نعم قلت وكذلك لو قال لا بأس قال نعم قلت وكذلك لو قال بالغارسية لا بأس
عليك او بالنبطية قال نعم وكذلك لو كانت امرأة من اهل العدل قتلت لرجل من اهل
البغي ذلك قال نعم قلت وكذلك لو كان العبد قال لا اذا كان لا يقابل مع مولاه وامسا
اذا كان يقابل مع مولاه فامانة جارية في قول ابي حنيفة قلت فالذي اذا كان يقابل مع
اهل العدل فامن رجلا من اهل البغي قال العبد اذا كان يقابل مع اهل العدل فامن
رجلا من اهل البغي قال العبد اذا كان لا يقابل والذي اذا كان يقابل سوا الامانة
لواحد منهما واما العبد اذا كان يقابل مع مولاه وهو مسلم فامانة جارية للشركين
واهل البغي قلت وكذلك ما ذكرت من هذه الامانة اذا كان رجل من المسلمين او امرأة امته
رجلا من المسلمين من اهل الحرب فهو جاري قال نعم **قلت** ارايت اهل العدل اذا اصابوا
من اهل البغي كراما وسلاحا وهم مضاجعون اليه ايقسمه الامام بينهم ويقره فيه
للفارس يستهين والرجل يستهين بعد ما يرفع منه الحسن قال لا يفتن هذا كالفننة تقابل
من المسلمين انما يعطى الامام هذا من كان محتاجا اليه على قدر حاجته فاذا وضعت الحرب
اوزارها رد ذلك كله الى اهلها **قلت** ارايت النساء اذا كن مع اهل البغي فقاتلن اهل العدل
ايستع اهل العدل ان يقتلوهن قال نعم لا يستعمن ان يقتلوهن **قلت** ارايت الاسير من
اهل العدل ان يكونون في ايدي اهل البغي والتجار من اهل العدل ان يكونون في عسكر اهل
البغي فيقتل رجل من التجار رجلا من التجار ويقطع يده ثم يظهر عليهم اهل العدل
القتل ليعقوبهم من بعض قال لا قلت وكذلك الاسرا اذا قتل ذلك يعقوبهم ببعض قال
نعم قلت لهم قال لا لهم فقلوا ذلك حيث لا يجري عليهم حكم المسلمين فلذلك ومنعت ذلك عنهم
قلت ارايت قايما اهل البغي اذا كتب كتاب الى قايما اهل العدل ليعقوب رجل من اهل البغي
بشهادة شهيد اهل البغي وكل بذلك رجلا من اهل العدل ايديهم لذلك القايما ان يجبر
ذلك الكتاب وشهادة شهيدة قال لا لو فعل ذلك واخبر كتاب اهل البغي على اهل
العدل لذهب اهل العدل البغي باموال اهل العدل كلها **قلت** ارايت اذا غلبت
اهل البغي على اسير من الامصار فاستعملوا عليه قايما من اهل المصار من اهل
البغي فكتب كتابا بحق لرجل من اهل المصار ومن اهل البغي شهادة شهيد من اهل المصار

يتبعني لغايي اهل العدل ان يجيب ذلك اذا اتاه وكثير الطالب وسند عليه الشهود بذلك
قال اذا كان الغاصبي الذي اصاب الكتاب يعرف الشهود الذين شهدوا عند ذلك الغاصبي وليست
اهل البغي اجاز كتابة واذا كان لا يعرفهم فلي لا اري ان اجيب كتابة قلت فان قطع رجل
رجل في ذلك المصرا الذي غلب عليه اهل البغي او قتل رجلا من اهل البغي فذبح ذلك الى الغاصبي
ايحكم بينهما كما يحكم بين اهل العدل قال نعم لا يسعه الا ذلك قلت فلو كان قصاصا
اقتصر منه وان كان ارضا ففني بالارض نعم قلت ويقصر الحد في المصرا فيقيم قاي
اهل العدل قال نعم قلت ارايت ما اصاب اهل البغي من الاموال والقتل قبل ان
يخرجوا او قبل ان يجاروا لمراة الامام ما لم يخرجوا بعد ذلك كزوج علي ان يبطل ذلك كله
من يجوز ذلك قال لا يجوز ولا ينبغي للامام ان يمس الجاهل على ذلك ولكنهم يؤخذون
بذلك كله قلت فما كان فيه القصاص اقتصر وما كان من قتل خطأ كان على القاتل القاتل
وما كان من شبهة يد ويد النفس فغيره القصاص وان كانت النفس فالدية مغلظة على القاتل
القاتل ويمنعهم الاموال التي استملكوها قال نعم قلت ولم كان هكذا عندك قال
لانهم اصابوا ذلك قبل ان يجاروا فالحكم يجري عليهم في تلك الحال كما يجري على جميع
المسلمين قلت ارايت من اميرك من اهل العدل في عسكر اهل البغي ايمنع به كما يصنع
بالشهيد قال نعم قلت ارايت اهل العدل اذا ظهروا على اهل البغي وعلى قتلتهم
ايقتلون عليهم قال لا قلت ولم لا يقتلوا مسلمين قال بلي وان كانوا مسلمين فاني
ادع ذلك منهم قلت فهل تامر بدفعهم قال نعم قلت فهل تتركه ان يؤخذوا منهم
فيبعث بها الى الامام قال اكره ذلك لانها مملوكة ولم يتبعنا عن علي بن ابي طالب في
حروبه كلها انه يمنع ذلك ولا انه امر بحل راس قلت ارايت الرجل من اهل العدل
يقتل اباه او اخاه في اهل الحرب هل يبرئه قال نعم قلت فكم قال لانه قتله بحق قلت
اذا رايته الرجل من اهل البغي يقتل اباه او اخاه في الحرب هل يبرئه قال نعم لانه قتله على
تاويل وهذا قول ابي حنيفة وسنجد وقال ابو يوسف لا يبرئ قلت اقتله للرجل
من اهل العدل ان يقتل اباه او اخاه من اهل البغي قال نعم ويكفي ذلك غيره احب
الي قلت وكذلك لو كان ابو من اهل الشرك في الحرب قال نعم قلت اقتله لانه قتل
الاح والعم والخال اذا كانوا مسلمين قال لا بأس بذلك قلت ارايت الوالد اذا كان
مشرقا فخاريا فاذا قتل ابنه هل ترضى لابن ان يمنع منه فيقتله قال نعم قلت
فاذا لم يقتله الوالد لابيه اكرهه لانه ان يبتدبه قال نعم قلت ارايت الرجل
من اهل العدل يكون في صف اهل البغي فيقتله رجل هل عليه دية قال لا
قلت لم قال لانه يحل له ان يقتل من في صف اهل البغي قلت ارايت الرجل من
اهل البغي يبيتا من يبيت اهل العدل فيقتله رجل من اهل العدل
هل ترضى عليه الدية قال نعم قلت لم قال لانه دخل با مان قلت وكذلك لو كان
رجلا من اهل الشرك فخاريا فدخل مسنما فقتله رجل وهو مسلم قال نعم
اذا رايته اهل العدل اذا الغوا اهل البغي فقتلوا رجل من اهل العدل على رجل
من اهل البغي فقال قد ثبتت والقي السلاح كيف عنه قال نعم قلت وكذلك
لو قال الكف عن حقنا نظر في امرى اعلى اتابعك والقي السلاح قلت فان قال انا على ولم يلح

قال هو صادق وهو علي بنه فلا يكف عنه قلت ارايت الرجل من اهل البغي اذا اولى مدبر
هل يتبعني لاهل العدل ان يقتلوه قال نعم اذا كان لهم فيه يلحقون اليها قلت ارايت
القوم من اهل البغي اذا دخلوا مدينته فغلبوا عليها فقتلوا رجل من اهل البغي اهل
يقا تلوهم عليها فقتلوا رجل من اهل البغي فقتلوا رجل من اهل البغي اهل
المدينة ان يقتلوا من الدار قال نعم لا يسعهم الا ذلك قلت ارايت الخماريين
من اهل البغي اذا صالحوا قوم من اهل الحرب من المسلمين فوادعوهما اياهم ان اهل
البغي غدروا بهم فقتلوا رجل من اهل البغي اهل العدل من ذلك السبي سبي
قال لا قلت ولم وانما صالحوا فقتلوا رجل من اهل البغي فقتلوا رجل من اهل
المسلمين وقد جاز الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يسعي بينهم
اذا فاهم قلت فلوان اهل البغي ظهروا على اهل العدل حتى الجوهري الى اهل الشرك فقتلوا
الى اهل الشرك با مان اجل لهم ان يغيروا مع اهل الشرك فيقتلوا المسلمين قال لا قلت
لم قال لان حكم اهل الشرك ظاهر عليهم قلت ايجل لا وليك النفر من اهل العدل
ان يستعينوا باهل الشرك على اهل البغي من المسلمين وحكم اهل الشرك ظاهر قال لا ينبغي
لهم ذلك قلت لم قال لان حكم اهل الشرك هو الظاهر الغالب لا ترضى ان اهل العدل
مستامنين في ارضهم فانا اكره للمسلمين ان يقتلوا باهل الشرك مع اهل الشرك فيقتلوا
اهل الاسلام مع اهل الشرك اسد قلت ارايت اذا غارت قوم من اهل الشرك على اهل
الدار التي هم فيها فقتلوا منهم وسبوا منهم فغاف المسلمون المستامنون على انفسهم
ايقتلوا ليدفعوا عن انفسهم قال نعم لا بأس بالقتال في هذه الحال قلت وكذلك لو
كان الذين غارتهم اهل البغي فقتلوا المسلمين وسبوا منهم فقتلوا اهل
العدل المستامنين فاذا واقتلوا من اهل البغي فقتلوا من اهل البغي فقتلوا من اهل البغي
بالقتل في هذه المثلة قلت ارايت ان كان اهل الشرك هم الذين يظهرون على اهل البغي
من المسلمين فسبوا الدار اري من اهل البغي من المسلمين واهل الذمة فقتلوا لهم
علي وليك المستامنين يسعون ان يقتلوا من الدار اري ويستنفذونهم من ايديهم
قلت وينفقوا العقد الذي كان بينهم وبين اهل الحرب قال نعم ولا يجمل اعطى العبد
قلت ارايت اهل البغي هو لا اذا كان في مدينته ومعهم فيها قوم من اهل العدل
تخبر من فخر اهل الحرب من اهل الشرك فقتلوا اهل البغي واذا وسبوا الدار اري
ايمنعي لا وليك المسلمين المقهورين ان يقتلوا عن دار اري اهل البغي قال نعم لا يسعهم
الا ان يقتلوا المسلمين عن دار اري المسلمين وحكمهم قلت ارايت اهل العدل
اذا اخافوا ان يظهر اهل البغي عليهم اري لاهل العدل ان يستعينوا باهل
الذمة وحكم اهل العدل هو الظاهر قال لا بأس بذلك قلت وتري بان يستعينوا
بقوم من المسلمين اهل البغي ايضا على اهل البغي اري قال نعم اذا كان حكم اهل العدل فو
الظاهر على حكم اهل البغي فاهل من له فلا بأس بان يستعينوا بهم قلت فاذا كانت طائفة
من اهل البغي جميعا يقتلون وطائفة من اهل العدل لا تقتل واحدا من الطائفتين
اتري لهم ان يمنعوا الى احدا الطائفتين فيقتلوا معهم وحكم اهل البغي والظاهر
ومن سألهم ان يفارقوا اذا وجدوا قوة قال لا يسعهم القتال على هذه الصفة قلت

افيتهم القصور اذا لم يكن لهم قوة على قتال اهل البغي قال نعم **باب**
الفر والعادي والمنازل قلت ارأيت الرجل والرجلان يخرجان من المصر ليلا
وقد تلاحوا ويقتلان في بيتا من اهل هذا فيؤخذ ان يشي من ذلك قال نعم قلت لروا لانهم
ليقتلوا اهل منعة انما هم بمنزلة القوم قلت افقتل من منهم فيها كان من جزا حية
فيها قصاصا وفيما كان من نفس وما كان من جزا حية لا يستطاع فيها القصاص كان عليه
الارض في ماله قال نعم قلت ارأيت اذا قاتل ذلك الرجلان وسفح السراح على قوم
فاقتلوا منهم فقتلوا اهل هذا عليهم شي قال لا قلت لروا قال لا يقتل من ان
يقتلوا منهم قلت فان قتلوا بذلك قتلهم قال نعم قلت ارأيت الرجل يشي في المصر
على رجل بعصا او حجر او شيء ان يقتله المشهور عليه قال لا يشبه هذا اذك قلت لروا
قال لان اوليك شهر واعلمهم السراح وهذا امر ينهر سلاحا قلت فلوان الشدود عليه
قتل الذي شد بعصا كان على عاقلة الامر وان كان بجدة يده قتل به قال نعم قلت
وكذلك لو شهور عليه بغير شي قال نعم وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف محمد
اذا شد عليه شي او حجر يده فقتله الشدود عليه فدمه مدمر وينبغي له ان يقتله
قلت ولوان رجلا اغار على رجل في منزله ليسرق فباعه بسلح او بعثا فقتله
رجل المنزل لم يقاتل على ذلك يفتنه هل كنت تري عليه شي قال لا قلت لروا قال لان هذا
كأنه ليلا قلت فلو كان به جهازا بسلح او غيره فقتله ربه المنزل قال اذا كان به جهازا
بسلح فلا شيء على ربه المنزل لو كان به بغير سلح فقتله ربه المنزل لبعثا كان
عليه عاقلة الدية وان كان بسلح قتل قال نعم قلت وكذلك العبد اذا كان في هذا
كله قال نعم قلت ارأيت القوم يقطعون الطريق على المسافرين فيكبرونهم بغير
سلح اجل للمسلمين ان يقاتلواهم ويمتنعوا منهم قال نعم قلت فان قتلوا من القوم
احدا هل عليهم شي من ذلك قال لا قلت فلوان رجلا قاتله في المصر بغير سلح فقتله
منته الدية اذا كان بغير سلح فقتله منته الدية وان كان عدا فقتله به قال نعم
قلت من اين اخلفا قال لان الذين يقطعون الطريق فيكبرون ليشوا كالذين يكبرون
في المصر هذا لان هذا يعد على الناس وعليه ان يستعين عليهم واوليك ليسوا بغير
علم الناس ولا على ان يستعينوا بهم عليه قلت فاذا كان به ليلا في منزله فقتله ابتلك
دمه وكان عندك كالمذي يقطع الطريق قال نعم قلت ارأيت القوم ليسوا بمنزلة
واما هم لصون او شبههم اذا ظهروا على بلاد فقتلوا من اهلها واخذوا من اموال
المسلمين فاسمكوا ذلك لم يظروا عليهم اهل العدل هل يقتل بذلك لاثوال ولا
لاهلها عليهم قال نعم قلت لروا قال لان هؤلاء ليسوا بمنزلة التاويلين انما هم بمنزلة
القتول من غيرين قلت ارأيت القوم من اهل البغي اذا ظهروا على مصر من الامصار
واستعملوا عليها فاقبضوا بشي من النكاح او غنق او طلاق واخذوا مال او قصاص
وظهروا اهل العدل على ذلك المص فارفع رجال من قد فقي عليهم فاقبضوا اهل البغي
الى قاضي اهل العدل فاحبب احد الرجلين بغض ذلك القاضي له وجا بالبينة على ذلك
هل يفي بالقاضي ذلك الغضا اذا كان قضاؤه ذلك عدلا انغذوا وامساكوا وان كان جوا
لم ينفذه وان كان قضاؤه ذلك من راي بعض الفقهاء انغذوا ايضا **باب**

اهل البغي اذا قاتلوا المسلمين مع المسلمين قلت ارأيت اهل البغي اذا قاتلوا قوما على مصر
فغزوا ارض الحرب وغزوا اهل العدل ارض الحرب والفق الجند ان من اهل البغي واهل
العدل بارض الحرب يقتلوا المسلمين واصابوا غنايم كيف الحكم فيما اصابوا وهل يشركون
فيها قال نعم قلت وفتنتم تلك الغنيم قال نعم قلت فانه ياخذ خسمها قال اهل العدل
فيصعدون ذلك في موضعهم قلت فان اتي عليهم في ذلك اهل البغي والعدل اعطوا
حصصا من الخس فنضعه فيمن يريد قال لا يعطون ذلك قلت وكذلك ما كان حرا
بنفسه ارض الحرب في جند من المسلمين فمات هناك فاختلف الجند فقالت طائفة منهم
نستخلف فلانا وقالت طائفة نستخلف فلانا فاقتلوا فيما بينهم فماتوا المشركين
فقاتلوا حروا واصابوا غنايم الخس تلك الغنايم حرة فيكون فيها قال نعم قلت وكذلك
لو ان طائفة منهم غنمت ولم تقم طائفة الاخرى فماتوا الحق فيها بينهم في دار الحرب
كانت تلك الغنايم حرة وتكون بينهم قال نعم قلت فلوان جيشا غزوا من مصر بغير
اذن الامام فاصابوا غنايم هل كان يحبس ما اصابوا ويقسم ما بقي بينهم قال نعم ولا يشبه
هذا الواحد والاثني فيصيبانه قلت ارأيت اهل البغي واهل العدل الذي سلك
عنهم اذا غنموا اهل العدل ولم يغنم اهل البغي فماتوا اهل البغي اهل البغي
في تلك الغنمة قال نعم قلت ارأيت اهل البغي اذا ادعوا قوما من اهل الحرب هل
ينبغي لاهل العدل قال لا ينبغي لهم ذلك لانهم قد وادعهم طائفة من المسلمين وقد
جاء الامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينبغي بد منهم اذا غنموا قلت
ارأيت الغنم من اهل العدل وادعوا اهل الحرب فغزاهم اهل البغي فبوا سبيها
هل يشترى اهل العدل من ذلك السبي شيئا قال لا قلت لروا قال لانهم قد وادعهم
والمرتكب ينبغي لاهل البغي اذا وادعهم اهل العدل ان يغزوهم قلت وكذلك لو كانت
اهل البغي قد وادعوا قوما من اهل الحرب فغزاهم فبوا سبيهم لم يكن لاهل العدل
ان يشترى منهم قال لا لانهم قد وادعهم طائفة من المسلمين قلت فان غزاهم اهل البغي
من اهل الحرب فدخلوا عليهم من اهل الحرب فبوا سبيهم وقد كان اهل العدل وادعوا اليك
القوم من اهل الحرب فسلخواهم سبيهم فمات اهل البغي واسلموا اوليك البغي
في ايديهم هل ينبغي لاهل العدل ان يردوا السبي على اهل الحرب قال نعم قلت
ارأيت القوم من اهل البغي اذا استعانوا بقوم من اهل الحرب على اهل العدل
فظهر عليهم اهل العدل ايسبون اهل الحرب الذين اعانوا عليهم اهل البغي قال نعم
قلت ولا تزي استعانة اهل البغي باهلها ما قال لا قلت وكذلك اهل البغي اذا
وادعوا قوما من اهل الحرب فاغاثوا وليك القوم من اهل الحرب على اهل العدل
فقاتلواهم وظهروا عليهم اهل العدل فقاتلواهم ايسبونهم قال نعم قلت
ارأيت الرجل اذا كان في فسكر اهل العدل فاحبب فبوا سبيهم اهل البغي وجازى اهل العدل
هل يعنهم ماله بين وراثة قال لا قلت ولم لا يكون هذا كالمائة اللاتج بارض
الحرب قال لا تزي ان امرة هذا على كاحها في ارضه منها لوماته واورثها منه
لوماته فكيف يكون كالمائة وهو على الاسلحة غير انه باعني **باب**
كتاب السير قال محمد بن الحسن قال ابو يوسف سالت ابا

حينئذ يفتن الغنيمة بغيرها المسلمون في دار الحرب من الشركيين كيف يفتنوها قال يفتنهم في
دار الحرب وبعد ما يخرجونها الى دار الاسلام وكيف يفتنهم للفارس والراجل وهل يفضل الخيل
لبعضها على بعض وكيف يفتنهم الخيل وهل للعبيد في المغنم سهم وهل للمملوك في المغنم سهم
وكيف تكون الارض اذا غلب عليها المسلمون اهي بمنزلة المتاع ام لا فقال ابو حنيفة اذا
اصاب المسلمون غنيمة فانه لا ينبغي ان يفتن في دار الحرب لان المسلمون لم يخرجوها بها بعد
واخرجوها ان يخرجوها الى دار الاسلام فان اقتسموا الغنيمة في دار الحرب فما بين واجب
ذلك الى ان يفتنوها اذا خرجوا الى دار الاسلام وكذلك قال ابو يوسف ان لم يجد الاما
خولة تجملها عليها فليقسمها في دار الحرب وقال ابو حنيفة لاحق للعبيد في المغنم فان
قاتل مفتح له ولم يضرب له يسهم وكذلك قال في المارة وكذلك قال في المكاتب وكذلك
قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة المتطوع في الجند وصاحب الدية في الغنيمة
سواء قال في التجار الذين دخلوا في تجارة القم وهم في عسكر المسلمين ليس لهم في
الغنيمة شيء وقال ابو حنيفة يفتن للفارس سهم وللراجل سهم وقال اكره ان افضل
لغنيمة على رجل مسلم قال ابو يوسف ومحمد اقسام للفارس سهمين وللراجل
سهم واحد بالحديث والسنة وقال ابو حنيفة لا اقسام لغرسين ولا اكره لاني
لو قسمت لغرسين قسمت لثلاثة واكره وكذلك قال محمد وقال ابو يوسف اقسام
لغرسين ولا اقسام لاكم من ذلك وقال ابو حنيفة الغرس الغيب والمعرف والمردون
في السهام سوا لا افضل لبعضها على بعض لقول الله تعالى في كتابه والجيل ولم يجعل
منها شيئا دون شيء وكذلك قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة اذا ظهر الامار على
بلاد من بلاد اهل الشرك فهو فيها باخبار ان يفعل فيها الذي يريد اياه افضل واحب
للمسلمين ان يرى ان يجلس الارض والمتاع وليقسم اربعة اقسام بين الجند الذين افتتحو
ما فعل ثم يفتن الخيل على ثلاثة اسهم للفارس والمساكين وابن السبيل وقال ابو حنيفة
ان راى الامار ان يترك الارض واهلها فيها ويجعلهم ذمة ويضع عليهم ولهم
الخراج فعل كما منع عمر بن الخطاب بالتسود وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الغنم
يضر بها البعث فيجعل القاعد للشاخص قال اذا لم يكن للمسلمين غنيمة ولا
في فلا باس بان يقوي بعضهم بعضا وقال اذا كان لهم في يسعهم فاني اكره لهم ذلك
قال وسالت ابا حنيفة عن ركوب الدابة من الغني ولبس السوط يكون ذلك وينبغي عنه
قال اذا كان به حرجة فخاف على نفسه منها فلا باس بذلك ان كان به اليه حاجة
من ركوب دابة او لبس دابة قال وسالته عن الرجل يقاتل بالسلاح من الغني فله
ذلك قلت فان احتاج الى ذلك قال فلا باس به اذا احتاج اليه ولم يجد غيره
قلت ارايت لو تمناه العدو وبشاة فرماهم بها وانزع سيفا من ايدي
العدو وضربهم به هل ترى بذلك باسا قال لا باس به **قلت** ارايت لو عقر الرجل
دابة وخاف العدو وعلى نفسه وظهر دابة من دابة لعدو فركبها ثم اقبل على اعدائه
هل ترى بذلك باسا قال لا باس بذلك اذا كان ذلك من مخافة او مجاعة او حاجة
اليها او غدر قال وسالت عن قتل النساء والعبيات والشيخ الفاني الذي لا يطيق
القتال والذي به ضمانه لا يطيقون القتال فنهى عن ذلك وكرهته وسالته عن الرجل

ياسر الرجل من العدو وهل له ان يقتله ويأتي به الامام قال اي ذلك فعل فهو حسن وقال ابو يوسف
ومحمد اي ذلك كان حسن واقتل المسلمين فليقتله قال وسالته عن الرجل من اهل الحرب يقتله
المسلمون هل يبيحون جيفته من المسلمين قال لا باس بذلك في دار الحرب في غير عسكر المسلمين
الا ترى ان اموال اهل الحرب تمل للمسلمين ان يأخذوها فاذا كانت لها انفسهم فهو جائز وقال
ابو يوسف اكره ذلك وانهم عنه ولا يجوز للمسلمين بيع الميتة ولا الربا ولا الخمر ولا الخنزير
من اهل الحرب ولا من غيرهم وسالته عن الجني يغزو من اهل الحرب فيغنم من الغنيمة
فيلحق بهم جيش من المسلمين لم يشهدوا الحرب معهم قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام
وقبل ان يفتنوها فقال ليس كمنهم في ذلك لان الجنية الاولى لم يخرجوها من الغنيمة بعد
لا يفتن في دار الحرب وسالته عن الجند يغزون ارض الحرب هل لا يبيحون ان يفتل قتل
الغنيمة فيقول من اصاب شيئا فله كذا وكذا اما ان يفتل بعد ما يصيبون الغنيمة
فلا ينبغي له ذلك وسالته عن المسلمين يستغيثون باهل الشرك على اهل الحرب هل
تري بذلك باسا وهل لهم سهم في الغنيمة قال لا باس بان يستعان باهل الشرك وان
كان حكر اهل الاسلام هو القاهر الغالب فلا باس بان يستعان باهل الشرك وان كان
اهل الشرك هو الغالب فلا ينبغي للمسلمين ان يستعانوا باهل الشرك الا ان يخافوا على
انفسهم وفدوعهم قال ليس لاهل الشرك سهم ولكن يرضخ لهم قال وسالته
عن الاسير يقتل او يغادر او يفتن قال لا يغادي ولكنه يقتل او يفتل فيا قال اي ذلك
كان خيرا للمسلمين على به الامام وسالته هل يغادر الاسير المشرك باسرا المسلمين قال
لا باس بذلك وكان يكره ان يغادي اسرا المشرك باسرا المسلمين بقال يأخذه قال
وسالته عن الغنم يفتن من الغنيمة فيها الامل والبقر والخيول والغنم فيجوزون
عن سيقها او دابة من دابة المسلمين لغنم عليهم قال اكره ان يعرمت او تمل بها فلا
باس بان تذبح او تحرق بالنار حتى لا يفتن بها العدو وقال ابو حنيفة اذا اصاب
المشركون عبيدا او دابة او ثوبا فاصاب المسلمون في غنيمة فوجده مولا فقتل ان يفتن
فانه ياحده بغير شيء وان وجد بعد القسمة اخذ بغيره الا الذهب والفضة والكسب
والوزن فان ابا حنيفة قال اذا وجدته بعد القسمة لم يأخذ به شيء لانه يعطي
مثل كيله او وزنه وقال ابو حنيفة اذا ابق العبد الى العدو فاخذه بطله
المسلمون عليه فامولا يأخذه بغير شيء قبل القسمة وبعد القسمة ولا يسيبه
العبد الا ان الاسير يأسر ونه والمتاع يحرم ونه وقال ابو حنيفة لو انفلت اليهم دابة
فاخذوها وظهر المسلمون عليها قال ان وجدها صاحبها قبل القسمة اخذها بغير شيء
وان وجدها بعد القسمة اخذها بالغنيمة وقال العبد يخالف المائة المنفلتة وقال ابو
يوسف ومحمد هذا كله واخذوا في بلادهم آتيا او منفيا واسروا فان وجدوا
مولا فقتل ان يفتن اخذ بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذها بالغنيمة وقال ابو حنيفة
ان خرج به رجل من الشركي بامان فباعه في دار الاسلام فلا يسبيل له عليه في قومه جميعا
الا ان ياتوا فان ابا حنيفة قال يأخذه مولا عبيدا بغير شيء ولو ان رجلا اشترى
عبيدا من المشركين قد كانوا اصا بول من المسلمين قبل ذلك فان ابا حنيفة قال يأخذه مولا
ان شافا لم يأخذه حتى اسره المشركون فانيه فاسترا فان رجلا اخذ ابا حنيفة قال ليس له

عليه سبيل حتى يأخذه الثاني فان اخذه الثاني بالثمن الثاني فلا ولا ان يأخذه بالثمن الثاني وكذلك
قال ابو يوسف ومحمد وكذلك لو كانت جارية فعنت عند المشتري او امساها عتيق فاراد المولى
ان يأخذها بالثمن وان يحيط عنه بحساب ذلك العيب قال ابو يوسف ومحمد ليس له ذلك اما ان
يأخذها بجميع الثمن واما ان يتركها وهو قول ابي حنيفة فيما يعلم ابو يوسف الا ترى لو ان رجلا
لوا بوعدها عتيقا فبعي عند المبيع قبل ان يشتري ان يشتري فخذ بجميع الثمن او دع ولوان رجل
قطع يده هذه الجارية واحذر مولاها الارض منه فخرج العتيق الذي كان المشكوك ان يسلوها منه
فاذا ان يأخذها وان يحيط عنه من الثمن بحساب ذلك فانه لا يحيط عنه شيئا ويأخذها ان شاء
بجميع الثمن او يتركها الا ترى ان الذي لو كانت عنده او ففاس عينها لم يحيط عنه شيء من الثمن
بشيء ولو كان هذا البع في هذا الموضع لخط عنه من الثمن بحساب ذلك ولو كان يشبه الشفعة
لخط عنه من الثمن كالمشتري لو هدم من بناء الدار شيئا لخط عنه الشفع بقدر ذلك الا ترى ان هذا
المشتري من العدة ولو وطئها لم يحيط من مولاها من الثمن شيء ولا يأخذها مولاها بجميع الثمن والملك
جائز على خاله ولو ولدته ولدا فاعتقه الذي هو في يده فخرج المولى اخذها المولى بجميع الثمن
لا يحيط عنه من ذلك شيء ولو ان الولد قتل فاحذر له ان يسلها المولى لا بجميع الثمن او يترك
ولو ولدته ولدا فاعتق الامام فاراد المولى الاقل ان يأخذ الولد اخذه بجميع الثمن او يترك
ولا يشبه هذا البيع ولا الشفعة اما هذا رجل هاضق بالمتاع بثمنه على الحال الذي يجد عليه
وما يغير فلا سبيل له عليه ولا يستوجب منه شيئا الا بجميع الثمن ولو كان الثمن يقسم على الامام والارث
الولد او على الامام وامر عتيقها يقسم الثمن عليها وعلى عتيقها اذا فاقها الذي هي في يده ويقسم
الثمن عليها وعلى عتيقها اذا وطئها الذي هي في يده اذا كان مامتا لها لا يملكها الا ان حذر
فيها شيء خط من الثمن بحساب ذلك ولو كان هذا المهر عتيقه فيها الا ترى ان الشفع
يأخذ الدار بالشفقة من المبيع ويبطل ثمنه عن المشتري فيها وان هذه الجارية لو اشترىها مامتا
جارية عتيقة ولو باعها جارية ببيعة وكان مولاها ان يأخذها بالثمن الثاني من المشتري ولو وهبها
له جارية هبة وكان مولاها الا ان يأخذها ببيعة ثمنها من الموهوبة له فقد لا يشبه البيع
ولا الشفعة على خلاف الا ترى ان رجلا لو باع امته لرجل ان يبيعه ثمانية ولا يعتقها ولا يهبها
لغيره ببيعة الا ان يهبها له ببيعة او يهبها لغيره ولا يخل ولا ولو ولدته منه كانت امه
والد له والبايع لو وطئها وهي مالا تملك له ولو ولدته منه لم تكن امه والد له اذا اراد المشتري ان
يأخذها او ولدتها فقد لا يشبه الشفعة ولا البيع ولا الهبة ولو ان رجلا وهب خادما لرجل
فرا دعه عنده خيلا لم يكن للواهب فيه رجوع ولو وهب رجل لذي رحم حر منه هبة وفتضاها
لم يكن له ان يرجع في هذا وهذا الامانة التي اصافها اهل الشرك لو اها ان يأخذها من ذوي
الحر وغيره ان رادت او ففست ويأخذها بالاولاد التي ولدت وليس للواهب ان يرجع في الولد
اذا اخذت في ملكه الموهوبة ولو ان الكاتب رهنا في يدي رجل اصافها المشكوك من اهل الاسلام
فاشترها رجل من غيرهم لم يكن لمولاها عليها سبيل حتى يأخذها المرفق بالثمن ثم يأخذها
مولاها الاول بالدين والتمن وهذا لا يشبه البيع ولا الهبة ولا الشفعة ولو ان رجلا باع
امه فلم يقضها المشتري ولم يبق له الثمن حتى اشتراها اهل الحرب واشترها رجل لم يكن
للمشتري عليها سبيل حتى يأخذها البايع بالثمن فاذا اخذها بالثمن كان للمشتري ان يأخذها بالثمن
الاول الذي اشتراها به وبالثمن الآخر الذي اقبلها به المولى ولو ان عتيق دين عتيقه دين وجباية

فاصلها اهل الحرب فاشترها رجل من غيرهم لم يبق له الدين ولم يلزمه الجباية فان اخذه مولا بالثمن لم يمتنع
الجباية والدين اذا رجع الى الملك الاول والجباية والدين في عتيقه واذا رجع الى الملك الاول سقطت
الجباية وثبت الدين في عتيقها الا ترى ان عتيق الواهب مولا عتيقه دين عتيقه الدين ولم يمتنع الجباية
اذا اخرج من ملك مولا ولا اذا اعتق الا ترى اني قد ابطلت الرهن فيه حتى يأخذها بالثمن فيعقد
الرهن ثم يفتله مولا بالدين ولو ان اهل الحرب اصافوا عتيقا او امته او متاعا للمسلمين ثم اسلموا
عليه كان لهم ولا يأخذها مولا وان كان عتيقا في عتيقه دين لعتقه الدين ولو كان عتيقا في عتيقه دين
لم يمتنع الجباية وان كان متاعا ومن لم يرد في الرهن ويبطل الدين الذي كان به رهنا اذا كان
قيمتة والدين سوا ولا خرافة اهل الحرب فاشترها عليه فانه خرق ولا يكون مقيما وكذلك
المذبر وامر الولد والمكاتب يرجع الى حاله ولا يكون مقيما ولا ملك لا يجوز فيه البيع فان
اهل الحرب لا يملكونه اذا اصابوه ولو ان رجلا اشترى امنا رجلا فاشتراه منه ثم كان خرا وكان للجار
الذي اشتراه منه ثم ان يرجع عليه بدينك الثمن وكذلك المكاتب وامر الولد والمذبر فانه يرجع
عليهما بالثمن اذا اعتقاه ولو ان رجلا اشترى امنا رجلا ان يشتري له رجلا خرا من دار الحرب
وسما فاشتراه لم يكن على الجار المشتري من الثمن شيئا وكان للمامور ان يرجع على الامر الذي امره
ان من له الثمن او قال اشترى وان كان قال اشترى لنفسك واخترت فيه لم يمتنع ولو ان رجلا
اشترى من المشتري عتيقا قد كان اسروا من المسلمين فوهبه للمشتري فخرج مولا الاول لو كان
ملكته سبيل حتى يفتك هذا الرهن ويقسم ما فيه ثم يأخذها مولا بالثمن لو اراد العتيق ان يعطي
المرفق دينه ويعطي الثمن وهو منطلق بالدين فذلك له ولا يجبر مولا على افضا كره حتى يأخذ
بالدين ولو كان آجرة اجارة كانت الاجارة جارية والمولى ان يأخذها ويبطل الاجارة فيجانبني
منها ولا يشبه الاجارة الثمن الرهن الا ترى اني افقت الاجارة في حال العدة فقد امن ذلك والله اعلم

باب ما يكون للملك ان يفعل في ملكه

ومن يكون له من اهل ملكه رفق قال محمد بن الحسن اذا غلب قوم من اهل الحرب
على قوم اخرين من اهل الحرب فاخذوا منهم عبيدا للملك ثم ان الملك واهل ارضه اسلموا
عليه فمن كان من جنده الذين غلب بهم فاهم عبيدا للملك لا سبيل عليهم واما الذين غلبوا
واخذوا منهم عبيدا فاهم عبيدا لبييع من شاء منهم واهم من شاء منهم بعد الاسلام
والذمة وقبل ذلك واما جنده الذين غلب بهم فاهم عبيدا لا سبيل عليهم ولا حق
الملك الموروث فوري ذلك بعض ولده دون بعض وان كان منع هذا قبل ان يسلم او يصير
ذمة فاسلم ولده بعد ذلك جعل الامر على ما منعه الملك عليه وان كان منع ذلك بعد
ما صار ذمة او صار مسلما لم يجر ما منع من ذلك وكان جميع عبيده وامائه الذين غلب
عليهم مبرا خابرين ومنته على فراغ الله تعالى وان كان فعل ذلك وهو خادع للمسلمين يوفي
اليهم في كل سنة شيئا معلوما وليس يجري عليهم حكم المسلمين فجميع ما منع من ذلك جائز
وان حصرته الموت وله الاولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن نحية من ارضه معلومة ملكه عليها
فيعمل ما فيها من عبيد وامائه له خاصة فان كان فعل ذلك فهو مؤادع قبل ان يسلم ويصير
ذميا فجميع ما منع من ذلك جائز على ما منع وله ان كان فعل ذلك بعد ما اسلم او صار ذميا عند
حصة الموت فجميع ما منع من ذلك باطل وجميع العبيد والامام رقيق مبررات بين يديه وان
كان فعل ذلك كله لا من يدينه دون من سواها وهو مؤادع يؤمر صنع ذلك فوريته ابنه اخر

تعد مؤنة قتل الخاء وظهور على ما في يد يدها ولا تقبل وكلمة نفاة الى ارض الاسلام او الى غيرهما
 فمأسلون جميعا او صا وادمة جازان القاهر ما صنع وكانوا اجبا عبيدا له واماء فان
 كان ما صنع الابن القاهر صنعة بعد ما اسلم الابن المفقود او بعد ما صار دمة وجميع
 ذلك عليه واجز منه وان كان اخوه فعل ذلك فهو محارب للمسلمين فجميع ما صنع من ذلك
 جائز ان اسلم او صار دمة وان ظهر المسلمون على شيء من اولئك العبيد والامان ووجهه
 الابن الاول قبل ان يقسم احد من غير شيء وان وجدته قد قسموا اخذوا بالقيمة ان
 احب ذلك وان دخل بخارج المسلمين الى هذا الابن الثاني واستروا منه ما يقام من اولئك العبيد
 والامان فلا بأس بان يشتروا ذلك فاذا اخرجوا من ارض الاسلام فالابن الاول المفقود بالخيار
 ان شاء اخذ ذلك الشيء بالثمن والاول وان كان الابن القاهر صنع ما صنع وهو مسلم وذوي
 واخوه الزور مسلما وذوي فليس ينبغي للمسلمين ان يشتري من ذلك الشيء شيئا وان اشتروا
 منه واخرجوا من ارض الاسلام الى دار الاسلام او الى دار الابن المفقود بغير ثمن ولا قيمة فان كان الابن
 القاهر مسلما او ذميا يوم فعل هذا باخيه واخوه مسلما او ذمي ثم ان الابن القاهر ارتد عن
 الاسلام والذمة وصعد الدار وقاتل المسلمين واجري حكم الشرك في ارضه فظهر على تلك
 الدار ولخذ من ذلك الشيء شيئا فان ذلك ان وجدته الابن المفقود قبل ان يقسم اخذته
 بغير شيء وان وجدته بغير شيء قد قسم اخذته بغير ثمنه ان احب وانما علم به من ذلك
 وملاوة على نبيه محمد وآله وصحبه **اخبرنا** الجزء الثالث يتلوه في الجزء الذي يليه
كتاب الخراج قاله محمد بن الحسن

كتاب الخراج الحمد لله الرحمن الرحيم ، وما توفيقي الا بالله
 كلما وارضى الجبل وما سقت دجلة والفرات فذلك كله من ارض الخراج وكل ارض غلب
 عليها المسلمون فهي ارض خراج فما كان من ارض الخراج من عامر او عامر مما يبلغه الماء
 مما يصلح للزراعة ففي كل حريبت قفيز ودرهم في كل سنة زرع ذلك صاحبها في السنة مرة
 او مرارا او لم يزرعه كله سوا وفيه كل سنة قفيز ودرهم في كل حريبت زرع والقفيز
 قفيز الحجاج وهو ربع الهاشمي وهو مثل القاع الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 لما نية اوطال وذلك قدما ليكال الذي يكال به اليوم الحنطة والشعير ومن يان حنطين
 يوضع ذلك على كل حريبت حنطة او شعير وكل شيء مما يزرع من انواع الحبوب من الارض
 والسم والبقول والرياحين وغير ذلك مما يزرع سيوي الرطاب والكروم وما لم
 يزرعه صاحبه من ارض الخراج ولم يصلح للزراعة ففي كل حريبت منه قفيز حنطة ودرهم
 وما زرعه صاحبه فامانة امة من برد او حر او غرق او صغر او غير ذلك فذهب كله

فليس على صاحبه الا ارض خراج في تلك السنة التي اصابت منه ذلك فان ذهب عامته وبقي منه شيء
 قدر ما يكون قيمته في كل حريبت قدر درهمين وقفيز او اكثر اخذ منه كل حريبت قفيز ودرهم وان
 كان قيمته ما في كل حريبت قل من قفيزين ودرهمين اخذ منه قيمة النصف من ذلك لا يؤخذ منه
 غيره وليس في التخل والشجر شيء ويوضع على الكروم كل حريبت كروم عشرة دراهم وعلى كل حريبت رطبة
 خمسة دراهم فان اصابت ذلك افة فلم يكتف به صاحبه فليس فيه شيء وان بقي من الكروم ما يسا
 ما في كل حريبت عشرين او اكثر ففيه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين اخذ منه النصف وان
 كان بقي من الرطاب من كل حريبت ما يساوي عشرة او اكثر اخذ منه من كل حريبت خمسة وان
 كان ما فيه لا يساوي الا اقل اخذ منه النصف من ذلك وما كان من ررض تخل او شجر
 ملحق بمجتمع متقارب لا يستطيع ان يزرع تحته جعل على كل حريبت منه بقدر ما يفيق فيجمل
 عليه مثل ما يجعل حريبت الكروم يجعل على كل حريبت منه عشرة دراهم قال والحريبت ستون ذراعا
 في مستين ذراعا بذر مع الملك وذراع الملك سبع مسابق وذلك سبع قبضات وذلك كثر يد
 على ذراع العامة قيمة قبضة والدرهم كل درهم ومن سبعة مما يؤمن بالعمرة منها
 سبع ما قيل وهي على ما تروي الناس اليوم وهذه الدراهم التي يتبايع بها الناس اليوم هي
 ومن سبعة قالوا وان رجلا كانت له ارض من ارض الخراج وقطعة من ارضه سبعة
 لا تصلح للزراعة ولا يبلغها الماء لم يكن عليها خراج وان كانت يبلغها الماء وهي مما يصلح
 ان يعلج وينسرعها فعليها الخراج في كل حريبت قفيز ودرهم قال ولو ان رجلا غرس مائة
 حريبت من ارضه كروما وهي لا تبلغ مستين كان عليه في كل سنة من الخراج قفيز ودرهم
 حتى يبلغ فاذا بلغ واطعم كان عليه في كل حريبت عشرة دراهم قال وان كان حية اطعم لا يبلغ
 ما يخرج منه الاقل من عشرين درهما من كل حريبت جعل عليه في كل حريبت النصف مما
 يخرج وان كان ما يخرج من كل حريبت يساوي عشرين درهما او اكثر جعل عليه على كل حريبت
 عشرة دراهم وان كان ما يخرج من كل حريبت يدر على قفيز ودرهم او اقل جعل عليه قفيز
 ودرهم على كل حريبت قال وكذلك الرطبة اذا زرعها في ارض الخراج قبلت فخرت متفرقة
 خرج منها قليل فكان ما يخرج من كل حريبت اقل من عشرة دراهم جعل عليها قدر النصف
 مما يخرج من ذلك الا ان يكون اذا جعل عليها النصف من ذلك كان قيمة النصف اقل من
 قفيز ودرهم يجعل عليها قفيز ودرهم ولو ان رجلا غرس بارسه وهي من ارض الخراج
 نخلا او شجرا فكان ملحقا بمجتمع لا يستطيع ان يزرع تحته ولا يبلغ ثمرة جعل
 عليه في كل حريبت عشرة دراهم مثل ما يوضع على الكروم فان كان حله حصف وانما في النخلة
 الكمامسة والكمامسة وشبهه فان كان قيمة التمر الذي يخرج من النخل من كل حريبت
 يبلغ عشرين درهما او اكثر جعل عليه على كل حريبت عشرة دراهم وان كان قيمة ما يخرج
 منه من التمر اقل من عشرين درهما جعل عليه قدر قيمة النصف من ذلك الا ان
 يكون النصف من ذلك اقل من قفيز ودرهم فيجعل عليه في كل قفيز قفيز ودرهم
 واما ما سوى التخل والشجر من الزرع من الحنطة والشعير والارز واما ذلك
 من الجوب وغيره من البقول والرياحين والزعفران والعصفر وغير ذلك قال
 فيوضع على كل حريبت من ذلك قفيز ودرهم كروم قيمة ذلك او قلت وان كانت له
 اجمة في ارض الخراج فيها صيد كثير فليس في الصيد خراج فان كان فيها قصبه كبر

او قليل او طرف او دلف او خلاف او صوب او غيره مما يقطع ويبيع جعل علي كل جريب
من ذلك قفيز ودرهم اذا كان يبلغ ما يخرج من الجريب من ذلك قيمته درهمين
وقفيز او اكثر وان كان اقل جعل عليه نصف القيمة من ذلك من كل جريب قال
وان كان في ارض الخراج ارض مملوكة يخرج منها ملح قليل او كثير او يخرج منها العرا
والنفط او كان فيها نخل او عسل او اشياء ذلك وهي مما تصالح للزراع ولا يبلغه
الما فليس في ذلك شيء وان كان ذلك الموضع يصالح ان يزرع ويباعه الما جعل علي

كل جريب قفيز ودرهم قال ولقد انقول كله ناخذ **باب ما جاء في ارض الخراج اذا اسلمها لها** او عجز واعضاها وتركوها

كيف يصنع فم في ذلك وما جاء في ذلك قال وارض السواد يجب عليها
الخراج علي كل من ملك من ارض الخراج شيئا من مسلم او ذي او مكانة وعبد او رجل
عليه دين او ليس عليه دين فيجب عليه في ارض الخراج اذا ملكها ما يجب علي غيره علي
ماسها علي كل جريب مائة يصالح للزراع قفيز ودرهم وعلي الكروم علي كل جريب عشرين
وعلي الرطاب علي كل جريب خمسة ولا فرجة بين النخل والشجر وان كان نخلا ملتقا
وشجرا ملتقا جعل عليه من اخراج علي ما فسرنا قال وان اسلم الرجل من اهل
الذمة وله ارض من الخراج كانت ارضه له علي حالها يؤدي عنها الخراج ويسقط
عنه خراج راسه ولو ان مسلما اجرا زمالة من ارض الخراج او دفعها اليه
مزارعة كان الخراج علي ربة الارض ولذلك لو جعله عليها ليطهرها كان الخراج
علي ربة الارض مالم يكن كرمًا او رطابا او شجرا ملتقا او نخلا ملتقا فان كان الشجر
او المستعبر غرس فيها كرمًا وجعل فيها رطابا كان خراج ذلك علي الذي استاجر
واستعار وعلي كل جريب من الكرم عشرة دراهم وعلي كل جريب من الرطاب خمسة دراهم
وكذلك النخل الملتق المتقارب والشجر الملتق الذي لا يستطاع ان يزرع تحته اذا
غرس ذلك المستعبر او المستاجر كان خراج ذلك علي المستعبر قال وان باعها او وهبها
او تصدق بها علي ابن له صغير او علي اجنبي كان الخراج علي الذي اشتراها للنخل والشجر
وان كان نخلا ملتقا وشجرا ملتقا جعل عليه من الخراج ما فسرنا قال وان اسلم رجل
من اهل الذمة وله ارض من ارض الخراج كانت ارضه له علي حالها يؤدي عنها الخراج
ويسقط عنه خراج راسه قال ولو ان مسلما اجرا زمالة من الخراج او دفعها
الي رجل مزارعة كان الخراج علي ربة الارض ولذلك لو جعله عليها طعمة كان الخراج
علي ربة الارض مالم يكن كرمًا او رطابا او شجرا ملتقا فان كان المستاجر والمستعبر
غرس فيها كرمًا او جعل فيها رطابا كان خراج ذلك علي الذي استاجر واستعار وعلي
كل جريب من الكرم عشرة وعلي كل جريب من الرطاب خمسة وكذلك النخل الملتق المتقارب
والشجر الملتق الذي لا يستطاع ان يزرع تحته اذا غرس ذلك المستاجر والمستعبر
كان خراج ذلك علي المستعبر قال وان باعها او وهبها او تصدق بها علي ابن له
صغير او علي اجنبي كان الخراج علي الذي اشتراها ومكها بصدقة او هبة صغيرا
او كبير قال وان هو باعها او تصدق بها قبل ان يؤمن الخراج كان الخراج علي الذي
اشترها او تصدق بها عليه قال ولو ان ارضا من ارض الخراج عجز عنها ما جباها

او اعطى لها ونزلها ما كان للامام ان يأخذها ويكفها الي من يقوم عليها وان لم يجد من يأخذها
ويؤدي عنها الخراج دفعها الي من يزرعها علي الثلث او الربع او اقل من ذلك علي قدر
ما يتحمل وعلي قدر ما يتحمل من يأخذها كذلك وكذلك النخل والشجر الذي كان فيها
كان له ان يدفع ذلك مائة مائة علي النصف او الثلث او اقل من ذلك علي قدر ما يتحمل
وما يري وعلي قدر ما يتحمل من يملكه فبذلك دفع ذلك علي قدر ما يري من ذلك قال وان اشترى
التعلي والنخرا في ارض من ارض الخراج وجب عليه فيها الخراج كما يجب علي المسلمين وان
صارته لمسي او ليتيم او لامرأة او لذمية وجب عليه في ذلك ما يخرج ما يجب علي المسلمين وهذا

القول ناخذ **باب ما جاء في خراج رؤس الرجال**

والجزية التي توضع علي الرؤس وكم توضع عليهم وكيف ينبغي ان
يوضع مما ناخذ من الاثار والراي قال ويجب علي جميع اهل السواد وغيرهم
من اهل الذمة من اهل الحرة وغيرهم من اهل البلد ان من اهل الذمة من اليهود والنصارى
والمجوس وعبد الاوثان يجب علي الرجال منهم الجزية ما خلا نصاري بني تغل واهل
بخران فتوضع الجزية علي رؤس الرجال يؤدونها كل سنة يوضع علي الموسوم منهم خمس
واربعون درهما وعلي الوسط اربعة وعشرون درهما وعلي المجوس والخراج
اثني عشر درهما يؤخذ ذلك منهم كل سنة وان جاءوا بعرض قبل منهم اذ التقيروا
علي غيره ناخذ منهم بما يشاء ولا ناخذ منهم خنزيرا ولا ميتة ولا خمر في جزيتهم
فان اخراجه منهم من جزيتهم حتى تحول السنة يؤخذ بالمال الذي بقي من جزية السنة
الماضية وان مات احد منهم وقدي في عليه شيء من جزية راسه لم يؤخذ ذلك من ورثته
ولا يؤخذ من تركته لان ذلك ليس بيد من عليه وان اسلم احد منهم وقدي في عليه شيء من
جزية راسه لم يؤخذ بذلك ولا يسقط عنه ولم يؤخذ بشيء فيما يستقبل وهو مسلم
وكذلك ان عي وصار فقيرا لا يقدر علي شيء وقدي في عليه شيء من جزية راسه لم يؤخذ
بذلك ولا يسقط عنه ولا يؤخذ من نساء اهل الذمة ولا من صبيانهم من جزية راسهم
ولا يؤخذ من الاممي من اهل الذمة ولا من المعتد ولا من الجنود المغلوب علي عقله
ولا من الزمن ولا من الشيخ الكبير العاني الذي لا يستطيع ان يعمل ولا من الخناز الذي
لا يقدر علي شيء لا يؤخذ من احد منهم جزية راسه قال ويؤخذ من قسريهم
ورهبانهم ولا يحجب التوامع منهم اذا كان لهم مال اخذ منهم جزية راسهم
ولا يؤخذ من عبد ذي ولا من مدبر ولا من مكاتب جزية راسه وان احلم غلاما من
اهل الذمة فيما ولد سنة قبل ان تؤمن الجزية علي رؤس الرجال وهو موسر وضع
عليه الجزية واخذ ذمته لتلك السنة وان احتلم في آخر السنة بعد ما وقعت
له الجزية علي رؤس الرجال لم يؤخذ منه الجزية لتلك السنة واخذ منه السنة
المستقبله ولذلك لو ان متلوا كاذبيا اعتق في اول السنة وهو مخوف قبل ان
توضع الجزية علي رؤس الرجال وضع الجزية وان اعتق في آخر السنة بعد ما وقعت
عليه الجزية علي رؤس الرجال لم يؤمن عليه الجزية لتلك السنة ووضعت عليه
الجزية للسنة المستقبله قال ولو ان فقيرا من اهل الذمة غير مخوف اصاب مالا
في اول السنة او في آخرها وضع عليه الجزية لتلك السنة ولو ان قوما من اهل الحرب

عليه من بني منجم وعليه الأرض النجارية بقسم ذلك عليهم قال ولوان نجارتنا استنزي
 اوصنا من أرض نجران كاذ عليه الخراج الفقير والدرهم ولم يكن عليه خلل على قدر
 ما يبيعونها من التي حلة كان الذي اشتراها عبداً أو حراً ومكاتباً أو ذمي أو صبي أو امرأة
 قال وليست على أهل نجران ضيافة تلزمهم لا حد ولا الرسل تأتيهم ولا الذي يولي عليهم
 وإنما كان ذلك على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم وهي من
 نجران إلى اقرب اليمن وأما اليعرب فليس عليهم شيء من ذلك يلزمهم وينبغي لهم أن
 يرفق بهم ويحسن إليهم ويوفاهم بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لهم
 فمن أعدي ذلك فقد أسأ وأثم وعمل بغير الحق قال وينبغي أن يولي لهم مكاتب الله تعالى
 الذي كتب لهم به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجعل على سبائهم ولا على صبيانهم جزية
 في رؤسهم من خلل ولا غيرها ولا يمنعوا أن يحملوا بيع أرضهم ولا صوامع ولا كنائس
 ولا حبسوا ولا يعشروا وإن بيعت عليهم من محبيهم في بلادهم وإن عجز أحد منهم
 في أرضه وتركها فلا ملأه أن يدفعها إلى من راي يعامله أن راي على الثلث والنصف أو
 أكثر من ذلك أو أقل على قدر ما يجمل وإن راي أن يدفعها علي أن يؤدي عنها الخراج ففعل
 أو مقاطعة على شيء مما يخرج فعل قال ويغلب بحمل عليهم في أرضهم ضعف
 ما يجمل على المسلم في أرضه إذا كانت من أرض الخراج كان عليهم الخراج قال وإن باع
 أحد منهم أرضه ممن مسلم كان عليه فيها العشر مضاعفاً ولذلك لو كانها من ذمي كان
 على الذمي فيها العشر مضاعفاً كما كان على التغلبي فيما قال وموالي بني تغلب إذا كانوا
 نصاري جعل عليهم الجزية في رؤسهم كما يجعل على أهل الذمة ويجعل عليهم في أرضهم

باب ما جاء في نولي الخراج وكيف ينبغي له أن يعمل في ذلك ومن ينبغي أن يكون على الخراج وما في ذلك مما يؤخذ به من الآثار والراي قلت

وينبغي للوالي أن يولي الخراج رجلاً يرفق بهم ويعدل عليهم في خراجهم وإن باعهم
 بالخراج كما خرجت غلة واحد منهم من الخراج بقدر ذلك حتى يستوفي منهم الخراج في آخر
 عمله والخراج على ما وقع خسة دراهم على كل جريب غامر أو غامر متابع للزراع وعلى
 كل جريب من الكر من ستة دراهم وعلى كل جريب من الرطبة خسة دراهم وإن كسر وإن أخرج
 شيئا لم ينتفع لهم عومنا أو لم يعمهم فيه ولم يعد لهم وله أن يحول بينهم وبين غلاتهم
 حتى يستوفي الخراج فإن صار على أحد منهم مائة بعد ما مضت السنة لم يأخذه بالمائة

باب ما جاء في الأرض تقطع وما يجوز أن يقطع من أرض العشر وأرض الموات قال

سواد الكوفة أو بالجزل ويغيرهما من البلدان من أرض ليس يبيعها المالك ولا ينتفع بها
 فلا ملأه أن يقطع لهما من أراد من يغير ويغير عليها أو يؤدي عنها العشر ومن
 استخرج منها شيئاً بغير أمر الإمام فهو وأحياناً فله أن يؤدي عنها العشر وكذلك
 أرض الخراج التي راي التي ليق فيها ما فمن استخرج منها شيئاً أو يترافله أن يعم
 ويجسها ويؤدي عنها العشر وكذلك أرض الخراج ومن استخرج منها شيئاً يخرج المدا
 منها وهو في بحر أو مرية أو بار من موات فله وحريمها حتى مائة ذراع من حولها

ليس لأحد أن يتخذ حولها على شيء مائة ذراع من حولها عينا في الأرض ولصاحبها أن يبيع ما
 حولها حتى مائة ذراع ومن أكرى لغيره أو اتخذ قنطرة فاجري اليها المأمن مائة الفرس أو حلة
 أو غيرها وكراه واستخذه في أرض موات ففعله حرمه وحريمه حتى مائة ذراع من
 كل جانب منه شيئا قال ومن اتخذ بئر ليسقي على بغير منها بار من فلاة أو في صحراء أو بار من
 البادية أو في موضع ليس بيعة لأحد فاستخرج شيئا حتى يخرج منها المأفلة حريمها ستون
 ذراعاً من حولها حتى ذلك إذا شأ ويعمر ويمنع فيه ما شأ وأحب وإذا استخرج بئر الماشية
 ليسقي منها الابل والبقر والغنم فحريمها أربعون ذراعاً من حولها ليس لأحد أن
 يدخل عليه في شيء من ذلك فله أن يمنع فيه ما يشاء له قال ولقد القول كله فآخذ

باب ما جاء في أرض العشر وما يجب على من أياها بأذن الإمام واقطعها

قال وفي أرض العشر ما سقي منها بآلية أو عرق أو بالتسوي ففيه نصف العشر وما سقي سقياً
 أو سقنة الأفرار والأودية فيجأ أو السق في فيه العشر وما خرج من أرض العشر من قليل
 أو كثير من الحنطة والشعير والأذن والسموم والتمر والزبيب والبقول كلها والرياحين والنج
 كلها يخرج الله تعالى منه من العواكه من قليل أو كثير ففيه العشران كان سقي سقياً
 أو سقنة السقيا وإن كان ليسقي بغير آية أو بآلية ففيه نصف العشر قال ولذلك ما أخرج الله
 تعالى منها من ثمرة أو قوطاً أو لبياً أو باقلاً أو كناناً أو قطناً أو زعفراناً أو عصفراً أو غير
 ذلك ففي القليل منه والكثير العشران كان ليسقي فيجأ أو سقنة السقيا وإن كان يستقيه
 بغير آية أو بآلية ففيه نصف العشر قال وإن خرجت دسجه من بئر أو بجان ففيه العشر

أو نصف العشر وليس في البئر ولا في التخل ولا في الحطب ولا في الحصى الخسير عشر ولا في
 سقفة التخل ولا في القصب ولا في الطرقات ولا في الكراة ولا في المنبر ولا في الخراف
 ولا في شيء من الحطب قال وإن كان أرض العشر لثمان أو اشتريت في مضاربة أو كانت في
 يدي وكيل مستأجر أو يقيم أو مكاتباً أو عبداً أو مدبراً ففيها العشر ونصف العشر
 قال فإن أخرجها ما لم يملكها العشر على المستعير قال وإن من بني تغلب عليهم في أرضهم
 من شيء مما يجب على المسلمين في مثله فيما امتنع به أرض التغلبي من ذلك فعليه النصف
 مما على المسلمين فما أخرجت مما سقي سقياً أو سقنة السقيا ففيه عشر من ذلك
 الغنم وما خرج من ذلك مما سقي بغير آية أو بآلية ففيه باماً قال والعتيق والمائة والهد
 والمكاتب والمجنون والعبد من بني تغلب يجب عليهم في أرضهم إذا كانت من أرض
 العشر وجب على جميعهم كما يجب على رجلها كان عليهم دين أو لم يكن عليهم دين
 في جميع ما سمسما قال ولوان أرض التغلبي اشتراها مسلمة مسلم وهي من أرض العشر كان
 عليه عشر واحد فإن اشترى تغلبي من مسلم أرضاً من أرض العشر كان عليه العشر منها
 قال ولوان تغلبياً اشترى من نصراني أرضاً من أرض الخراج أو اشترى النصراني
 من التغلبي أرضاً من أرض العشر كان عليه العشر مضاعفاً كما يكون على التغلبي
 وقال في أرض العشر لمسلم اشتراها منه نصراني كان عليها العشر مضاعفاً
 قال وإن اشترى المسلم من نصراني أرضاً من أرض العشر واشترى منها من التغلبي
 كان عليه عشر واحد سقيت سقياً أو سقنتها السقيا وإن سقيت بغير آية وبآلية

بما من سق في أصله

فيه نصف العشر قال وموالي النخل اذا كانوا نصاري فخرجت من اهل الذمة
عليهم في ارضهم ما على اهل الذمة ولا ذلك لو كانوا موالى لمسلم وهو نصاري كانوا بقوله اهل
الذمة في ارضهم قال وعلى بني تغلب في ارضهم ما اذا استلموا في ارضهم عشر واحد ونصف
القول كله ناخذ قال ولوان رجل له ارض من ارض العشر فينبغي ان لا يعطيه منه شي ولا يكتفه
حتى يعطيه عشر ولا ينبغي له ان يعطي من رديه دون تجيده وان ترك له شيء من العشر
او سعه فلم يظهر عليه انه ينبغي له فيما بينه وبين الله تعالى ان يتصدق به ولا يسهه
ان ياكله حتى ينصفه ق به قال وكذلك اخراج لو ترك له او عيب او هبت من الوالي لم يظهر
به انه ينبغي له ان يتصدق به ولا يسهه ان ياكل عليها حتى يودي خراجها قال ولوان رجل
قرية فيها بيوت ومنازل ودور في ارضه من ارض خراج كان فيها كان فيها بيت ومنازل
او لم يكن فليس فيها وكذلك لو كانت من ارض العشر وله فيها قرية لم يكن في القرية ولا في
ارضها كان يستغلها او لم يكن يستغلها قال ولوان رجل له دار في مصر من ارض مصر
من الخطط فحفل فيها انسان او غرس فيها نخل واخرجها من منزله انه لا عشر عليه في
نخلها ولا في شجرها عشر ولا خراج وان جعل الدار كلها باسرها انسان واصلاها من الخطط
كان فيها العشر ولقد اناخذ القول كله ناخذ قال ولوان رجل ارض من ارض العشر وكان
فيها صيد سمك وغيره من الثياب وغيرها فليست في ذلك عشر وان كان في ارضه الحبوب
قال وان كان في ارضه ملاحه تخرج او قنطرة تخرج القنطرة والزفت او النفط او في ارضه
غسالة فيها النخل لم يكن في شيء من ذلك عشر ولا خراج وهذا القول كله ناخذ

نقلنا من الحنفية والحمد لله وحده
وسلواة علي بن ابي طالب وآله وسلامه

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى الا بالله
كتاب العشر داود بن رشيد قال
سمعت محمد بن الحسن يقول قال ابو حنيفة رحمة الله عليه في ارض العشر ما اخرجت
الارض من قليل او كثير مما له ثمر ياتي او لا ثمر من الخضر وغيرها ان كانت الارض تسمى
او سقته السما فجميعا اخرجت في ذلك كله العشر وما كان من ذلك يستقي بغرب او البية فيه
نصف العشر لا الخشب والتبن فانه لم يكن يري فيه شيئا وكان ياخذ في ذلك بها
روي عن ابراهيم النخعي انه كان يقول فيما اخرجت الارض نصف العشر على ما وصفت لك
وما روي ذلك من مجاهد انه كان يقول ولست اناخذ بهذا الحديث المعروف عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون خمس دود صدقة وليس فيما دون خمس
او افي صدقة والحديث الاخر عن ابي ابينا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا بن
جبل الى الجبل فامر ان لا ياخذ من الخضر صدقة والحضر عندنا ما لم يكن له ثمر باقية
مثل البقول والورطاب والبطيخ والخبثاء والقش والبصل والثوم والنبات ذكرك من
الربا حبيب كلها من الاس والحري والورد والوردية ويخوذ لك فليس في شيء من هذا صدقة
اذا كان في ارض العشر وكذلك البرزور كلها التي لا ينتفع بها الا البرزور من الرطوبة
وبرز البقول والبطيخ ويخوف فليس في شيء من هذه البرزور كلها صدقة ولا غير اذا
اخرجت الارض قليلا كان او كثيرا اذا اخرجت الارض من ارض العشر مما له ثمر ياتي مثل

الحنطة والشعير والتبن والزبيب والاورق والتمسم والذرة والسنبل ونحو ذلك من الحبوب
واللوز والفسق والجلود والحببة الخضر ونحو ذلك فجميعا اخرجت الارض العشر منه وما كانت
دون خمسة اوسق فلا شيء فيه حتى يبلغ ما يخرج من خمسة اوسق والوسق ستون صاعا صاع
وسق الله صلى الله عليه وسلم والصاع عندنا ثمانية اوسق بالعمالي وهو قول ابي يوسف
واما قول اهل الحجاز فالصاع خمسة اوسق ولدت بالعمالي فاذا اخرجت شيئا من هذا الذي
وصفت لك فبلغ خمسة اوسق فاذا كان مما ليس في الحبوب او سقته السما ففيه العشر كما لا
سقي برزور والية ففيه نصف العشر وكذلك كل ما كان له ثمر باقية مما يقع في الكيل
فليس في ارضه اخرجت الارض منه شيء حتى يبلغ خمسة اوسق كما وصفت لك ستون صاعا اما
ينظر فيه الى الكيل ولا ينظر الى ما يخرج من الزيت فان كان الزيت في خمسة اوسق ففيه
العشر وان كان دون ذلك لم يكن فيه عشر فان اخرجت الارض وستين من تمر وستين من
حنطة وستين من زبيب لم يكن فيهم بعض هذا الذي بعث ولما كان في هذا شيء حتى يبلغ العشر
خمس اوسق والحنطة خمسة اوسق وكذلك القطنة كلها من العدى والباقي واللوبيا
والماس ونحو ذلك فانه لا يضاف لبعثه الى بعض حتى يخرج الارض من هذا امن على واحد
خمس اوسق على حدة فاذا اخرجت ذلك فكان ابيمن واسق فان ذلك يضاف لبعثه الى
بعض فان اخرجت الارض منه مقدار خمسة اوسق من التمر الحاف او الزبيب كان فيها العشر
فاذا بيع رطب او عنب او غير ذلك من ذلك فخرجها او زبيبها فاذا بلغ الحزم خمسة اوسق اخذ
منه العشر وان كان لا يبلغ في الحزم ذلك لم يبعث منه شيء واما العشر اذا كان في ارض العشر
والزعفران والورق فكلها يؤخذ من ثمرها بالارطال والامناء فان هذا لا يقع في الكيل طما
يؤخذ ذلك باكر ومنه واكثر ومنه العسل الافاق وكلما حصل لبيس فيما دون خمسة اوسق
صدقة وكذلك العسل ليس فيما دون خمسة اوسق من العسل صدقة وكذلك الزعفران
والورق اكثر ومنه الامناء فليس فيما دون خمسة اوسق من الزعفران والورق صدقة فاذا
بلغ خمسة اوسق فجميعا صدقة وكذلك القطر ليس فيما دون خمسة اوسق منه صدقة وللحبل
لثمانية من القنطريون والكتان فجميعا حبيبا بزر يقع في الكيل فاذا اخرج من
العشر خمسة اوسق من القنطريون كما في القنطريون في عصفور العشر ونصف العشر والعشر
بيس القنطريون اخرجت الارض اقل من خمسة اوسق من القنطريون فيه ولا في عصفور صدقة
وكذلك الكتان اذا اخرجت الارض من بزر خمسة اوسق كان فيه وفي كتانه العشر
واذا اخرجت منه اقل من خمسة اوسق لم يكن فيه ولا في كتانه صدقة واما العسل
فاذا اخرجت الارض من حبه خمسة اوسق ففيه العشر فاذا اخرجت اقل من ذلك فلا
شيء فيه علي حال لانه نحو الخشب وليس في الخشب ولا في النخل صدقة الا ترى اننا اخذ
الصدقة من الحنطة ولا ناخذها من التبن وكذلك الخشب والعطرون الذي يخرج
منه والزفت وليس فيه شيء وكل شيء خرج من الخشب فلا شيء فيه والصنوبر ما خرج
منه وبلغ خمسة اوسق ففيه الصدقة وما كان اقل من ذلك فلا صدقة فيه وليس
في خبثه صدقة على حال ولا يكون العشر ونصف العشر لا فيما اشترت الارض واما المملوك
فلا شيء فيه وكذلك القنطريون والمقطر انما كان ذلك بمنزلة الماء ولا شيء واما ما اخرجت الارض مما ياكله
الناس والبهائم مما له ثمر باقية فذلك الذي فيه العشر ونصف العشر واما قصب السكر فان

قلت ارايت ان تترك التسمية عند اياك قال لا قلت ولم قال لا هذا والذي سوا الا ترى انه لو
ذبح ففسي ان يسمى اكل ولو ترك التسمية عند المالك فكذلك الطلب اذا ارسله **قلت** ارايت الطلب
اذا اكل من الصيد ايول ذلك قال لا قلت ولم قال لا لانه انما امسك علي نفسه وقد بلغنا في ذلك
ان عن ابن عباس **قلت** ارايت الطلب اذا اكل من الصيد فقتل صيده فمترى من دميه ايول قال نعم لا باس به
قلت ولم وقد قلت اذا اكل منه فلا يول قال لان الاكل لا يشبه هذا ولانه اذا اكل فقتل صيده
علي نفسه وقد بلغنا في ذلك ان عن ابن عباس انه قال اذا شرب من دميه فلا باس بالكله **قلت**
ارايته الرجل يذبح صيده الكلب فيأخذه عينا فلا يدعيه حتى يمتد ايول قال لا قلت ولم
قال لانه حيث اخذ حيا فقد وجب عليه الذبح **قلت** ارايت ان مات حيث وقع في يده
في قدر ما لا يقدر فيه علي ذبحه قال لا ياكله قلت وكذلك لو ذهب ذبحه حين اخذ فمات
قبل ان يذبحه قال نعم لا ياكله **قلت** ارايت العهد هو بمنزلة الطلب في صيده قال نعم
ارايته الرجل يرسل كلبه علي صيد فيأخذ صيدا غيره في وجهه ذلك اياك قال نعم قلت ولم
واما ارسله علي غيره قال لانه اذا اخذ الذي ارسله عليه او غيره فهو سوا قلت وكذلك
لو ارسله علي صيد كبير ولم يسم علي واحد منهما ولم ينو واحدا منهما قال نعم ياكله
قلت وكذلك لو فوي واحدا منهما واخذ غيره قال نعم **قلت** ارايت الرجل يعطى الصيد
الكردي فيصيده به ان يري بصيده باسا قال لا باس به قلت وهو في ذلك بمنزلة غيره اذا
كان مقلما قال نعم قلت وان كان كلبا اسود قال وان كان **قلت** ارايت ان علم شيئا من
السباع سوى الكلب حتى يحمل بصيده مثل عناق الاربع وغيرها ان يري بصيده باسا قال
لا باس به **قلت** ارايت الرجل يرسل فتهذه علي الصيد والعهد اذا ارسل كمن ولا يبيع
الصيد حتى يستمكن فيمكث ساعة ثم يأخذ الصيد فيقتله هل يول قال نعم **قلت**
ارايته الكلب يرسله الرجل فيمنع كما يمنع العهد ايول صيده قال نعم لا باس به **قلت**
ارايته الكلب يرسله علي الصيد فيأخذه فيقتله اياك هل يجزيك قال نعم قلت ولم قال
لانه بمنزلة رجل يري بالتميم فيصيد صيدا ان فيقتله فما لانه في وجهه ذلك بعد **قلت**
ارايته ان اخذ الاول فقتله ثم حتم عليه كلبا من الثمار ثم مر به صيدا اخر فاستد
عليه فاخذه اياك قال لا قلت ولم قال لانه قد مكث علي ما وصفت وانما يول اذا اخذ
الاول فاتبع الاخر مكانه فاذا مكث طويلا كما ذكر في هذا فخرج من كلا الارسل الاول
ولا يول ما اخذ بعد ذلك الا بارسل مستقبلا **باب**
ما يول من صيد الهالك **قلت** ارايت الكلب اذا امان غير معلم ايول صيده
قال لا قلت ولم قال لانه غير معلم الا نري الي قول الله تعالى في كتابه تعلمون ان الله يعلم
الله **قلت** ارايت الرجل يتغلب منه كلبه وهو معلم فيأخذ صيدا فيقتله ايول قال
لا قلت ولم قال لانه قد انقلب منه ولم يرسله **قلت** ارايت ان كان صاحب الكلب سمي
وصاح بالكل بعد ما انقلب فاخذ الصيد فقتله ايول قال ان كان الكلب انزجر التسمية
فلا باس بالكله وان كان لم ينزجر التسمية فلا يول قلت ولم قال لا نرى استحسننا اذا انزجر
ان يول صيده **قلت** ارايت الكلب يرسله المسلم ويسمي فيبيع به مجيبي بعد ذلك فيبي
عليه فينزع جبال الكلب لتسميته فيأخذ الصيد فيقتله ايول قال نعم قلت ولم قال لان المسلم
هو الذي ارسله فلا يضر ما صنع المجيبي بعد ذلك **قلت** ارايت ان كان المجيبي والذي ارسله

موصاح به المسلم وسمي فانزجر لذك فاخذ الصيد فقتله ايول قال لا قلت ولم قال لان المجيبي
هو الذي ارسله فلا يضره التسمية المسلم بعد ذلك وان انزجر لذك **قلت** ارايت الرجل
يرسل كلبه علي الصيد فيطلبه وينوار في عنقه الصيد والكل لم يجده ايول قال نعم قلت
لم قال لانه في طلبه لم يتصرف عنه **قلت** ارايت الرجل يرسل كلبه علي الصيد فيقتل الصيد
مع كلب اخر غير معلم فبدره عليه ويطلبه معه فيأخذه ايول قال لا قلت فان لم يأخذه
معه وكنت قد دره عليه واعانه عليه وكان الذي ولي اخذه الكلب لم يعلم قال ان كان الكلب
ولم قال لانه اعانه عليه ملك فاعلم غير كلفنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم **قلت**
ارايته ان لم يدره عليه ولم يعلم الصيد ولكنه اشتد عليه وكذا الذي اخذه الكلب المعلم
فاخذه فقتله فان هذا لا باس بالكله قلت ولم قال لانه لم يدره عليه ولم يأخذه معه
قلت ارايت ان رد الصيد انسان مجيبي علي الكلب فاخذ الكلب الصيد فقتله ايول قال نعم
قلت ولم وقد در عليه مجيبي قال ليس المجيبي يبي ولا يشبه هذا امر الكلب الذي ليس بمعلم **قلت**
ارايته الرجل يرسل الكلب علي الصيد فيدره عليه سبع من السباع او كلب غير معلم ويطلبه معه
ولحبيه معه فيأخذه الكلب المعلم ايول قال لا قلت ولم قال لانه قد دره عليه سبع والسبع
بمنزلة الكلب الذي ليس بمعلم **قلت** ارايت الرجل يرسل كلبه علي صيد وهو معلم واخذ
صيده فقتله فاكل منه ذرايع اخر فاخذه فقتله فاكل منه ما التول في ذلك قال لا يول
واحد منهما قلت ولم قال لانه قد اكل من الاول فلا ياكل واحد منهما لانه جاهد فليس
بمعلم حيث اكل قلت فمما شان الثاني لا ياكل منه قال لانه اذا اكل من الاول فلا ياكل من صيده
حتى يدع الاكل بعد ذلك ويرجع الي حال تعليمه لا اذا اكل فاما امسك علي نفسه **قلت**
ارايته ان كان قد صاد قبل هذا صيدا او قد كان معلما يصيد به صاحبه وعنده من صيده
ما قد صاد به قبل ذلك باياما او بيوم او نحوه هل يول ما كان من صيده قال ان كان الكلب في
برواية قال لا وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا نري به باسا قلت وكذلك
الكل ما اخذ قبل ذلك بيوم او يومين قال نعم قلت فمجيبي صيده قال اذا هو معلم
بعد ذلك فاخذ ثلثا فلم ياكل منه ذراعا او ذراعين **قلت** ارايت الرجل يرسل
كلبه علي صيد فاخذه فقتله فمكث صاحب الكلب في صيد فاخذه من الكلب ثم قطع منه
قطعة فالتقاها الي الكلب فاكلها الكلب اكل من هذا الكلب اذا اكل من صيده قال لا قلت
ولم قال لان هذا قد اخذه صاحبه ووصل اليه قبل ان ياكل منه الكلب **قلت**
ارايته اذا دركه صاحبه مع الكلب وقد قتله فاخذه منه قلا اخذه وثب الكلب فاخذ
الصيد من صاحبه فاكل منه هل يول بقبية ما اكل فاذا العزم صاحبه فلا باس بالكله
وان كان في موضع ذلك لم يجزه كرهت اكله **قلت** ارايت ان اخذ صاحب الكلب الصيد
فجعله فمكث عنده حينا ثم نسا والكل بقبية ذلك القدر فاكل هل يول ما بقي منه
قال نعم لا باس **قلت** ارايت الرجل اذا ارسل كلبه علي الصيد فابتاع الكلب لصيد فقتل
الكل الصيد فقتله فقطع من الصيد قطعة فاكلها ثم ادرك الصيد بعد ذلك فاخذه
فقتله ولم ياكل منه شيئا هل يول قال لا قلت ولم قال لا الذي صنع به ولانه قد اكل منه قلت
ارايته ان فحسه فالي منه بضعة والصيد في ذرايع الصيد بعد ذلك فاخذه وقتله
ولم ياكل منه شيئا هل يول قال نعم قلت ولم قال لانه لم ياكل منه شيئا **قلت** ارايت الرجل

ارسل كلبه علي صيد فالتصق القصيد فاحذ منه فنعمة فاحملها وهي حية فانقلت القصيد منه
 ثم اخذ الكلب اخذ في فوم ذلك فقتله ولم ياكل ذلك القصيد قال انك الهة قلت ولم فلا الهة قد
 فعل بالاول ما ذكرت **قلت** ارايت ان اخذ صليبا لطلب القصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رجح
 الكلب بعد ذلك فمترنكت البضعة فاحملها صليبا لطلب القصيد قال نعم **باب**
صيد الجوسي وغيره من اهل الذمة قلت ارايت الجوسي هل ياكل صيده
 قال لا قلت فان كان الكلب فعلمنا قال فان كان قلت فان سميت ارسله قال ولا تسماه ولا
 تحمل التسمية صيده قلت ولم قال لان صيده بمنزلة ذبحه لا تري ان ما ذبحه الجوسي فلا ياكل
 وان سميت لانه جوسي وانما حرمته ذبيحته من قبله **قلت** ارايت اليهودي والنصراني
 اذا ارسل الكلب فاحذ صيده فقتله هل ياكل قال نعم قلت وهما عندك في ذلك بمنزلة المسلمين
 في جميع ما ذكرت من صيد المسلم قلت ولم قال لان ذبيحته حلال وصيده بتلك المنزلة **قلت**
 ارايت النصراني اذا ارسل كلبه وسمي باسم المسيح وانت سمع هل ياكل صيده ذلك قال لا
 قلت ولم قال لانك اذا سمعته يدك كعلي صيده غير اسم الله فلا تاكل الا ترى انه لو ذبح فذكر
 اسم المسيح وانت سمع لم تاكل وكذلك صيده واقاما اذا لم تسمع فانت في سعة **قلت** ارايت
 المسلم والجوسي يرسلان كلبيهما علي صيد فياخذان ذلك القصيد جميعا فيقتلانه هل
 ياكل قال لا قلت ولم قال لان كلب الجوسي اخذ منة قلت فان كان الكلب الذي يرسل هو الواحد
 ولكن كلب الجوسي قد اغناه تحليكه وهسهمة قال لا ياكل ايضا **قلت** ارايت الجوسي يخذل صيدا
 من بين القصيد هل تزي بالكل باساقا قال لا باس به قلت فان حصنه بعد ذكته حتى يخرج منه فوج
 قال لا باس به **قلت** ارايت كلب الجوسي يصيد به المسلم هل ياكل صيده قال نعم قلت وكذلك
 تار قال نعم قلت وان كان الجوسي هلالا الذي علمه قال فان كان قلت ولم قال لانه المسلم هو الذي
 ارسله وانما جعله بالارسل وهذا بمنزلة سكين الجوسي يدح بها المسلم **قلت** ارايت الجوسي
 ارسل كلبه وانبع القصيد الكلب من اهل الجوسي اسلم قبل ان ياكل القصيد الكلب ثم اخذ الكلب
 القصيد فقتله ياكل قال لا قلت ولم قال لانه ارسله في حال لا يجلس صيده قلت وكذلك
 لو صاح به بعد ما اسلم فانزع الكلب لذلك وقسمي قال نعم لا ياكل **قلت** ارايت الجوسي ياكل
 او يقود ايوكل صيده قال نعم قلت ولم قال لانه اذا قتل ذلك كان بمنزلة اليهودي والنصراني
 قلت ارايت غلاما من اهل الذمة اخذ ايوكل نصراني والآخر جوسي هل ياكل صيده وفيه
 قال نعم ويكون ذلك بمنزلة النصراني منه ما قلت ولان لو كان ايوكل جوسيين فهو واحد
 او تنصر قال نعم **باب**
صيد المرتد قلت ارايت المرتد
 ارسل كلبه وهو مرتد فاحذ صيده فقتله هل ياكل قال لا قلت وان سميت قال وان سميت قلت
 ولم قال لان المرتد لا يخل ذبيحته فلا يجلس صيده قلت وان فهو او تنصر قال وان فعل قلت
 ولم قال لانه لا يترك علي دينه ولم يدخل في دين يجل به ذبيحته سوى الاسلام **قلت**
 ارايت ان رمي المرتد بسيفه وارسل كلبه ثم اسلم قبل ان ياكل القصيد ثم اخذ القصيد بعدما
 اسلم هل ياكل قال لا قلت ولم قال لانه ارسله في حال لا يجلس ذبيحته **قلت** ارايت مسلما
 يبيع مسلما وارسل كلبه ثم اراد قبل ان ياكل الكلب القصيد ثم اخذ منه ذلك فقتله هل ياكل
 قال نعم قلت ولم قال لانه ارسله وهو مسلم ولا يجوز له ارتداده بعد ذلك
باب **صيد السمك وما يجلب مما في البحر وصيد الجراد**

قلت

قلت ارايت السمك يصيده الجوسي قسيما او لا يصيده هل ياكل قال لا باس بالكل قلت ولم قال لان السمك
 ذكاته اخذ الجوسي وغيره في ذلك سوا لان السمك لا يذكي **قلت** ارايت رجل صرح بسكة
 فقطع بعضتها واخذها ياكل ما اخذ منها لا باس به قلت ولم قال لان ذكاته ذكاته **قلت** ارايت
 ان اخذ ما بقي من السكة بعد ذلك اياكل ما اخذ منها قال نعم لا باس به **قلت** ارايت السمك يحير
 عنه الماء فيؤخذ ميتا ياكل قال نعم لا باس به **قلت** ارايت السمك يذبح الماء علي الحية ويأخذ مقيتا
 اياكله قال نعم لا باس به **قلت** ارايت ما كان من السمك طافيا ميتا ياكل قال لا ياكل قلت ولم قال
 لا ياكل الذي فيه جاذب فكل ما طاف من السمك علي الماء فاما ما سوي ذلك الطافي من السمك فكله
 حيث وجدته قلت فان وجد سمكا ميتا علي الارض اياكله قال نعم قلت ارايت ان اكل شيء من السمك
 الحري والمواصيح وغيره وما اشبهه هل تزي بالكل باساقا قال لا باس بجميع السمك ان ياكل ما خلا
 الطافي **قلت** ارايت الرجل يصيد السمكة فيجد في بطنها سمكة اخرى اياكلها جميعا قال نعم لا باس
 به **قلت** ارايت طيرا من طير الماء ياخذ الرجل فيذبحه فيجد في بطنه سمكة اياكلها قال نعم
قلت ارايت الطير حين اخذ السمكة حية قال نعم لا باس به قلت وان اخذها وهي طافية علي
 الماء اياكلها قال لا قلت ولم قال لانها قد كانت طافية ولا خير في اكل الطافي الا الذي جاء فيه
قلت ارايت طيرا من طير الماء ياخذ السمكة فياكل بعضها ثم يترك ما بقي منه او اخذ اياكله
 قال نعم لا باس بالكل قلت وكذلك ان قتلها قبل ان ياكلها قال نعم قلت ولم قال لان كل واحد
 السمك من الطير وغيره فهو ذكاته ولا باس بالكل لان كل السمك اخذ **قلت** ارايت الجراد
 هو عندك بمنزلة السمك ومن ماله منه شيئا اكله سمح ولم يسم قال نعم لا باس بالكل الجراد قلت
 وان وجد الجراد اكله قال نعم قلت وان وجدته ميتا علي الارض اكلته قال نعم قلت وان اصابه
 مطر فقتله قال نعم لا يجوز الجراد علي حال من الحال ولا باس بالكل انما وجدته قلت وكيف اخذته
 قال ولا يضرك ميتا وجدته او حيا فليما وجدته فكله **قلت** ارايت الرجل يصيد السمكة
 فيربطها في الماء فتعقر التوك قال نعم لا باس به قلت ولم وقد ماتت في الماء قال لانه قد سيد
 فلا يضره موته في الماء قلت ولذلك لو اخذ سمكة حية فالتصق في جوفه ما ماتت قال نعم
 لا باس بالكلها قلت فكلما كان الماء قال لا يجنبه شيء من ذلك وهو طاهر **قلت** ارايت الخطيرة
 يحضر السمك ويدخل السمك فيها وفيها ماء فيموت بعض ذلك السمك فيها هل ياكل والسمك
 لا يستطيع ان يخرج فيها قال ان كان الرجل يستطيع ان ياكل ذلك منها يصيد ولا باس بالكل
 فيها وان كان لا يؤخذ الا بصيد فلا خير في اكله **قلت** ارايت ان كان يكون فيه الماء وفيه السمك
 فيدخل ذلك الماء الصيادون بالزواريق فيجتمعون السمك في مكان فيه فيمكن فيه حريق
 لبعضه بعضا فيموت في الماء (تري بالكل ما طفي منه وماتت منها شيئا قال ان كان ذلك السمك
 لا يستطيع ان يخرج من ذلك المكان وكانوا ياكلونه ويغير صيده فلا باس بالكل وان كان السمك
 يستطيع ان يخرج منه ولا يؤخذ الا بصيد فلا خير في اكل ما طاف منه وماتت الا ان يكون السمك
 قتل بعضه بعضا فلا باس بالكل اذا كان ذكاته قلت ولم قال لانه اذا قتل بعضه بعضا فكان
 غيرها قتله لا تزي لو ان سمكة قتلت سمكة في الماء لم يكن بالكل باساقا قلت (فتكره كل شيء في البحر
 او في الماء سوى السمك قال نعم انك الهة قلت فالجوسي ياكل من بين القصيد هل تزي باساقا قال
 لا باس به **قلت** ارايت رجلا من قدام سكا هل ياكل قال نعم لا باس به قلت ولم قال لان المرتد
 وغيره في هذا سوا قلت ارايت سمكة رماها رجل نحو قتلها في الماء اياكلها قال نعم لا باس به

لان ذكاته السمك اخذ

ارسل كلبه علي صيد فالتصيد فمستنه فاخذ منه بضعه فاكلها وهي حية فانفلت الصيد منه
 لم يخذ الكلب اذ خرج في قومه ذلك فقتله ولم ياكل ذلك الصيد قال انه اكله فقلت ولم ياكل لانه قد
 فعل بالاول ما ذكرت **قلت** ارايت اذ اخذ صليبا الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله فخرج
 الكلب بعد ذلك فمترنك البضعة فاكلها هل ياكل صيده قال نعم **باب**
صيد الجوسي وغيره من اهل الذمة قلت ارايت الجوسي هل ياكل صيده
 قال لا قلت فاذ كان الكلب فعلمنا قال وان كان قلت فان سميت حية ارسله قال ولا تسمها ولا
 تحمل التسمية صيده قلت ولم قال لان صيده بمنزلة ذبحه لا تريان ما ذبحه الجوسي فلا ياكل
 وان سمى لانه جوسي وانما سمته ذبحته من قبل دينه **قلت** ارايت اليهودي والنصراني
 اذا ارسل الكلب فاخذ صيده فقتله هل ياكل قال نعم قلت وهما عندك في ذك بغير ذم للمسلمين
 في جميع ما ذكرت من صيد المسلم قلت ولم قال لان ذبيحته حلال وصيده بترك المنزلة
قلت ارايت النصراني اذا ارسل كلبه وسمي باسم المسيح وانت تسبح هل ياكل صيده ذلك قال لا
 قلت ولم قال لانك اذا سمعته يد كرك علي صيده غير اسم الله فلا تاكل الا ترى انه لو خرج فذبح
 اسم المسيح وانت تسبح لم تاكل وكذلك صيده وانما اذا لم تسبح فانت في سعة **قلت** ارايت
 المسلم والجوسي يوسلان كلبيهما علي صيد فياخذان ذلك الصيد جميعا فيقتلانه هل
 ياكل قال لا قلت ولم قال لان كلب الجوسي لخدمته قلت فان كان الكلب الذي للمسلم هو الاخذ
 ولكن كلب الجوسي قد اغناه عن كلبه وهسهمة قال لا ياكل ايضا **قلت** ارايت الجوسي يلقح بغير
 من يمين الصيد هل تزي بالكل باساقا قال لا بأس به قلت فان عضه بعد ذك حتى خرج منه فوج
 قال لا بأس به **قلت** ارايت كلب الجوسي يصيد به المسلم هل ياكل صيده قال نعم قلت وكذا
 ناه قال نعم قلت وان كان الجوسي هذا الذي علمه قال وان كان قلت ولم قال لانه المسلم هو الذي
 ارسله وانما جله بالارض والى هذا بمنزلة سكن الجوسي يذبح بها المسلم **قلت** ارايت الجوسي
 ارسل كلبه وانبع الصيد الكلب ثم اراد الجوسي اسلم قبل ان ياخذ الصيد الكلب ثم اخذ الكلب
 الصيد فقتله ايوكل قال لا قلت ولم قال لانه ارسله في حال لاجل صيده قلت وكذا
 لو صاح به بعد ما اسلم فانزع الكلب لذلك وقسمي قال نعم لا ياكل **قلت** ارايت الجوسي يلقح
 او يلقح ايوكل صيده قال نعم قلت ولم قال لانه اذا فعل ذلك كان بمنزلة اليهودي والنصراني
قلت ارايت غلاما من اهل الذمة اخذ ابيهم نصراني والآخر جوسي هل ياكل صيده وذبيحته
 قال نعم ويكون ذلك بمنزلة النصراني منه ما قلت ولذا لو كان ابيه جوسيين فهو واحد
 او تنصرت قال نعم **باب**
صيد المرتد قلت ارايت المرتد
 ارسل كلبه وهو مرتد فاخذ صيده فقتله هل ياكل قال لا قلت وان سمى قال وان سمى قلت
 ولم قال لان المرتد لا يخل ذبيحته فلا ياكل صيده قلت وان يهود او تنصرت قال وان فعل قلت
 ولم قال لانه لا يترك علي دينه ولم يدخل في دين يخل به ذبيحته سوى الاسلام **قلت**
 ارايت ان ربي المرتد يستشير وارسل كلبه ثم اسلم قبل ان ياخذ الصيد ثم اخذ الصيد بعد ما
 اسلم هل ياكل قال لا قلت ولم قال لانه ارسله في حال لا يخل ذبيحته **قلت** ارايت قسما
 زعي يسلم وارسل كلبه ثم ارتد قبل ان ياخذ الكلب الصيد ثم اخذ بضعه ذلك فقتله هل ياكل
 قال نعم قلت ولم قال لانه ارسله وهو مسلم ولا يحرمه ارتداده بعد ذلك
باب **صيد السمك وما ياكل مما في البحر وصيد الجراد**

قلت

قلت ارايت السمك يصيد الجوسي فيسمي اولا يصيده هل ياكل قال لا بأس به قلت ولم قال لان السمك
 ذكاته اخذه والجوسي يصيد في ذلك سوا لان السمك لا يذكي **قلت** ارايت من جلا صوب سمكة
 فقطع بضعها واخذ ايوكل ما اخذ منها لا بأس به قلت ولم قال لان ذكاته ذكاة **قلت** ارايت
 ان اخذ ما بقي من السمكة بعد ذكاة اياكل ما اخذ منها قال نعم لا بأس به **قلت** ارايت السمك يحس
 عنه الماء فيؤخذ ميتا ايوكل قال نعم لا بأس به **قلت** ارايت السمك يذبحه الماء على الحد فيأخذ ميتا
 اياكله قال نعم لا بأس به **قلت** ارايت ما كان من السمك طافيا ميتا ايوكل قال لا ياكل قلت ولم قال
 لان الذي فيه جاذبيه اكل ما طاف من السمك علي الماء فاما ما سوي ذلك الطافي من السمك فكله
 حيث وجدته قلت فان وجد سمكا ميتا علي الارض اياكله قال نعم **قلت** ارايت ان اكل شيء من السمك
 الحرس والمواهي وغيره وما استهمه هل تزي بالكل باساقا قال لا بأس به بجميع السمك ان ياكل ما خلا
 الطافي **قلت** ارايت الرجل يصيد السمكة فيجد في بطنها سمكة اخرى اياكلها جميعا قال نعم لا بأس
 به **قلت** ارايت طيرا من طيور الماء ياخذ الرجل فيذبحه فيجد في بطنه سمكة اياكلها قال نعم
قلت ارايت الطير حين اخذ السمكة حية قال نعم لا بأس به قلت وان اخذها وهي طافية علي
 الماء اياكلها قال لا قلت ولم قال لانها فكانت طافية ولا خير في اكل الطافي للامر الذي جاء فيه
قلت ارايت طيرا من طيور الماء ياخذ السمكة فياكل بضعها ثم يدرك ما بقي منه او اخذ اياكله
 قال نعم لا بأس به قلت وكذا ان قتلها قبل ان ياكلها قال نعم قلت ولم قال لان كل شيء اخذ
 السمك من الطير او غيره فهو ذكاة ولا بأس به لاني كذا السمك اخذه **قلت** ارايت الرجل ذ
 هو عند ذك بمنزلة السمك ومن ماله منه شيئا اكله سحلا ولم يسم قال نعم لا بأس به اكل الجراد قلت
 وان وجد الجراد اكله قال نعم قلت وان وجدته ميتا علي الارض اكلته قال نعم قلت وان اصاربه
 مطر فقتله قال نعم لا يجر من الجراد علي حال من الحال ولا بأس به اكله انما وجدته قلت وكيف اخذته
 قال ولا يضر كذا ميتا وجدته او حيا فليما وجدته فكله **قلت** ارايت الرجل يصيد السمكة
 فيربطها في الماء فتتوق التوك قال نعم لا بأس به قلت ولم وفد ماتت في الماء قال لان هذا صيد
 فلا يضر موته في الماء قلت ولذا كذا لو اخذ سمكة حية فلقاها في جيب فيه ما ماتت قال نعم
 لا بأس به اكلها قلت فكلها ان الماء قال لا يضره شيء من ذلك وهو طاهر **قلت** ارايت المظيرة
 يحضر السمك فيدخل السمك فيها وفيها ماء فيموت بعد ذلك السمك فيجاءه ياكل والسمك
 لا يستطيع ان يخرج فيها قال ان ماء الرجل يستطيع ان ياخذ ذلك منها فيصيده فلا بأس به اكلها
 فيها وان كان لا يؤخذ الا بصيد فلا خير في اكله **قلت** ارايت ان كان يكون فيه الماء وفيه السمك
 فيدخل ذلك الماء الصيادون بالزلا ويريق فيجتمعون السمك في مكان فيه فيمكن فيه حريق
 لعضه بضعه فيموت في الماء ان ياكل ما طفي منه وما مات من حيايا قال ان كان ذلك السمك
 لا يستطيع ان يخرج من ذلك المكان وكانوا ياكلونه بغير صيد فلا بأس به اكله وان كان السمك
 يستطيع ان يخرج منه ولا يخذ الا بصيد فلا خير في اكل ما طاف منه وما مات الا ان يكون السمك
 قتل بضعه بضعه فلا بأس به اكله اذا كان ذلك قلت ولم قال لانه اذا قتل بضعه بضعه فكان
 غير ما قتله الا تزي لوان سمكة قتلت سمكة في الماء لم يكن بالكل باساقا قلت افنكر كل شيء في البحر
 او في الماء سوى السمك قال نعم اكله قلت فالجوسي ياكل بضعه من بطنه الصيد هل تزي باساقا قال
 لا بأس به **قلت** ارايت من جلا صوب سمكة اكلها هل ياكل قال نعم لا بأس به قلت ولم قال لان المرتد
 وغيره في هذا سوا قلت ارايت سمكة وماها رجل يحرقها في الماء اياكلها قال نعم لا بأس به

لان ذكاة السمك
 اخذ

لعنه الذي حذره

قلت وكذا لا ما قتل من السمكة في الماء قال نعم قلت اذا سميت من سمكة الماء لدعت سمكة في الماء
هل تاكل السمكة قال نعم لا بأس به قلت واذا تاكل السمكة اذ انضبت عنه الماء وهذا حياض من سمكة
في الماء هل ياكل قال نعم لا بأس به قلت وكذا ما انظرت الما حياض من سمكة قال نعم قلت واذا تاكل السمكة
سمكة في سمكة فوق سمكة في السمكة فماتت قبل ان يخرجها التوكل قال نعم ان كانت السمكة في السمكة
لا تغرق على ان يخرج منها قلت وكذا كل شيء يصاد به السمكة قال نعم قلت واذا تاكل السمكة في
السمكة حتى ماتت التوكل قال نعم لا بأس به قلت واذا تاكل السمكة في الماء ما استطاد بها فماتت
الجيدة بالسمكة فماتت السمكة في الماء من ذلك هل تاكل قال نعم قلت واذا تاكل السمكة في الماء
فما تاكل سمكة فماتت من ذلك هل تاكل تلك السمكة وقد علم انما ماتت من ذلك قال نعم لا بأس بها
باب صيد البازي والصقر قلت ارايت البازي اذا كان غير معلم
ايوكل من صيده قال لا قلت وان لم ياكل منه قلت وكذا القمق والباصق وكل ما يصاد به
من الطير قال نعم قلت وكذا البازي الوحر والقمر الوجعي لم يعلم شيئا واحدا من
قال نعم لا ياكل صيد البازي ولا غيره الا ان يكون معلم قلت واذا تاكل البازي ما تعلم احد
صيدها فقتله ولا يدري ما حال البازي او سمعه انسان ام لا ايوكل ذلك الصيد قال لا قلت
لم قال لانه لا ياكل صيد البازي المعلم حتى يرسل واما اذا لم يكن معلم فلا ياكل من صيده
الا ان يدركه ذكاته قلت واذا تاكل الصقر بيضا من صيده هل ياكل قال لا قلت وهو في
ذلك بمنزلة طلبه لو ارسله قال نعم قلت واذا تاكل الرجل يرسل بازيه على الصيد وينبغي
ان يتبعه ياكل صيده قال نعم قلت وان تركه ذكاته من صيده لم ياكل قال نعم لا ياكل ذلك قلت
وهو عندك في ذلك بمنزلة الكلب قال نعم قلت واذا تاكل البازي اذا اكل من صيده هل ياكل
من ذلك الصيد قال نعم قلت وان اكله كله الا قليلا قال وان اكله قلت ولم قال لانه قد جا
في ذلك امر والبازي في هذا لا يشبه الكلب لان البازي يفقد ذكاته بغيره حتى يدرك الاكل قلت
اذا تاكل ان ادركت صيد البازي حتى فم قد جرحه حتى مات ايوكل قال لا قلت وهو في ذلك على
ما وصفت من صيد الكلب قال نعم قلت واذا تاكل الرجل يرسل بازيه على الصيد فيأخذ غيره
في وجهه ذكاته ايوكل قال نعم قلت وهو في ذلك بمنزلة ما وصفت في شاة الكلب وصيده
قال نعم قلت واذا تاكل البازي يتغلب من صاحبه على صيده من صاحبه صاح به وسمي فاجر
البازي لذكاته فاذ تاكل صيده فاخذ الصيد فقتله هل ياكل قال نعم قلت وهو عندك
بمنزلة ما وصفت في شاة الكلب قال نعم قلت واذا تاكل البازي المجوسي المعلم اذا اصابه المسلم
ايوكل صيده قال نعم قلت واذا تاكل الرجل يرسل بازيه على الصيد فيقتله بازا آخر ليس
بمعلم ولم يرسله احد فيأخذ ان الصيد جميعا ايوكل قال لا قلت وقد كنت لو حسه الاخر
يرد عليه ولو اخذه الذي ارسل قال نعم لا ياكل قلت وهو في هذا على ما وصفت لك في
شاة الكلب وصيده قال نعم قلت واذا تاكل الرجل يرسل بازيه على الصيد فيقتله على شيء كثر
يتبع الصيد فيأخذه فيقتله هل ياكل قال نعم لا بأس به **باب**
تعليم الكلب والبازي قلت ارايت الكلب كيف يعلم انه قد تعلم حتى
يؤكل صيده ومتى يجلس صيده قال اذا علمه صاحبه فكان يجيبه اذا دعاه ويرسله على الصيد
فيأخذ الصيد فلم ياكل واخذ صيدها اخر فلم ياكل واخذ صيدها اخر فلم ياكل وفعل ذلك
ثلاثا فهدى ان تعلم قلت ارايت اذا تعلم فمات ما نال من اكل بعد ذلك من صيده ما تقول

في هذا

في هذا قال هدا قد خرج من التعليم فلا يؤكل صيده بعد ذلك حتى يرسل ثلاث مرات فلا
يأكل من صيده فاذا لم ياكل وصار عاكفا على كذا صيده بعد ذلك اذا لم ياكل قلت ارايت البازي
كيف يعلم انه قد تعلم حتى يجلس صيده قال البازي في هذا ليس بمنزلة الكلب وتعليم البازي
ان يدعوه صاحبه فيجيبه ولا ينفرد من صاحبه فاذا اجاب صاحبه ولم ينفرد منه وان قد
قد تعلم قلت وكذا كذا العنقر وغيره من الطير قال نعم قلت واذا تاكل العقاب هل ياكل
صيده اذا كان عالميا قال نعم قلت وهو عندك بمنزلة البازي قال نعم قلت وان اكل من
ذلك الصيد قال نعم قلت وتعليمه على نحو ما ذكرت من البازي قال نعم قلت ارايت
القمق اذا قر من صاحبه وقد كان عالميا فمات حياض صاده هل ياكل صيده قال لا قلت
باب رمي الصيد قلت ارايت رجل راى الصيد
ليس من قبضه في طلبه وقد توارى عنه الصيد فوجده ميتا اياك قال لا
كان في طلبه لم يأخذ في عمل غيره فلا بأس باكله وان كان اخذ في عمل غيره لم يطلبه بعد ذلك
فلا ياكله قلت ولم قال لا في اكله وقد توارى عنه وقد كان اخذ في طلب عمل غيره
قلت ولم قال لا في اكله قلت ولم توارى عنه ولم يطلبه حتى لا ميتا ايوكل قال
نعم لا بأس باكله قلت ارايت الرجل يرمي لصيده بسم فيتوارى عنه وقد كان اصابه شئ
طلبه فوجده ميتا وبه جرح آخر سوى الذي جرحه الذي هل ياكل قال اكله قلت
فان كان في طلبه لم يأخذ في عمل غيره قال وان كان قلت ولم قال لانه اصابه جرح سوى الذي
واكله لانه لا يدري لعل ذلك الجرح قتله قلت ارايت التهم اذا رمى به صاحبه
فاصاب صيده فتوارى عنه الصيد عنه اهو عندك بمنزلة صيد الكلب اذا توارى عن صاحبه طلت
والصيد على ما وصفت لك في الكلب في الباب الاول قال نعم قلت واذا تاكل رجل رمى صيدا
فاختنه حتى لم يستطع ان يتحرك وسقط ورماه آخر بسم فقتله هل ياكل قال لا وقال
ابو يوسف ويحد على الاخر قيمته بحد ولا ياكل قلت وكذا ان رماه فوقه قال نعم قلت
ولم قال لانه قد كان الا قد اختنه فلا يكون نصيبه الاخر له ذكاته لانه بمنزلة شئ رمى وهو
مثنى وهو بغيره على ذبحه قلت ارايت ان سمى سباعه فمات قبل ان يتبعه الى هل ياكل
قال نعم قلت ارايت ان مات الصيد بعد ما سقط قبل ان يدركه صاحبه هل ياكل قال
نعم قلت ارايت ان اخذه فذهب به ليذبحه فمات قبل ان يذبحه هل ياكل قال لا قلت
ولم قال لانه اذا اخذه فكان يقدر على ذبحه فتركه لذلك حتى مات فلا ياكله وان كان
مات في قدر ما لو ذهب به فمات لم يقدر على ذبحه فلا ياكله ايضا قلت فان انتهى اليه وهو حي
فمات ساعة انتهى اليه هل ياكل قال نعم ما لم يأخذه ومات مع ومثوله البية فاذا اخذه
عليا فلا ذكاته الا الذبح قلت ارايت ان لم يكن معه شيء يذبح به فطلب سكين او غيره
ذلك ليدبح به فكان ذلك في قدر ما لو كان معه ما يذبح به فمات على ذبحه قال هذا لا ياكل
قلت ولم قال لانه قد كان وقع في يده ميتا قلت ارايت رجل يلقي رميا صيدا جميعا
فقتله ا يكون بينهما قال نعم قلت ولا تربي باكل هذا باسا قال لا بأس به قلت فان رمى
احدهما قبل صاحبه وقبعتا الرميان جميعا قال وان قلت ارايت رجل راى صيدا
في الشرا فاهوى الصيد الى الارض فبينما هو كذلك وقد اختنه انما لا يستطيع الا اذا
منه اذ رماه رمية اخرى قبل ان يسقط الى الارض هل ياكل وقد كان اصابه في الرمية الثانية

قال لا قلت ولم قال لانه قد كان اخذه بالرمية الاولى فلا تكون الرمية الاخيرة ذكاة قلت
ارايته ان كان علم انه قد كان مات من الرمية الاولى هل يولق بالذئب قلت ارايته ان كان حيث
رماه الرمية الاولى فتحامل الصيد وقد اصابه فرماه ثانية فامانة وقد كان يقدر
على الذهاب من الرمية الاولى فقتله هل يولق قال نعم قلت ولم قال لانه الرمية الاولى
حيث تحامل بها وقد كان يقدر على الذهاب فهو بمنزلة من لم ير صيد قلت ارايته رجلا
رعي صيدا فامانة فتحامل الصيد وهو يقدر على الذهاب فيبنيها هو يولق ذكاة آخر
فقتله لمن يكون الصيد قال للثاني قلت ولم قال لانه هو الذي قتلته لان الرمية الاولى لم
تقتله قلت ارايته رجلا رعي صيدا فصرعه فلم يستدرج له آخر فاحذه لمن يكون الصيد قال
للذي رماه ولا يكون الاخر منه شيء قلت ولذلك لو كان الصيد وقع في دار رجل قال نعم
الذي رماه احق به قلت ولم قال لان الذي رماه هو احق به قلت ارايته صيدا الض
دار رجل فكان ياتي مكانا من تلك الدار فيبيته فيه حتى اخرج في تلك الدار فرمي رجل
ذلك الصيد فقتله لمن يكون قال للذي رماه الا ان يكون قرب الدار اعلق عليه بابا
يجرعه ويقدر على اخذه بغير صيد قبل الرمية فيكون له الدار ذلك الصيد قلت وكذلك لو
كان في ارض رجل او في نخلة لرجل او في شجرة قال نعم قلت ولذلك لو رمي رجل بعين فاحذه
قال نعم هو الذي رمي وهو احق به من صاحب الارض والشجرة والتملة قلت ارايته ان
اخذ رجل من ذكاة الضراخ التي في الشجرة او في ارض رجل او في نخلة قبل ان يقدر الفراخ
على الطيران وهن صغار من احق بها صاحب الارض ام الذي اخذها قال الذي اخذها
قلت ولم قال لان صاحب الارض لم يملك ذلك الصيد قط ولا يقع في ملكه حتى ياخذه ويجزه
قلت وكذلك كل صيد كان في ارض رجل او في داره قال نعم قلت وكذلك لو كان صيدا امرمي
ولا يدري من رماه فوقع في ارض رجل فاحذه رجل آخر قال نعم قلت ولذلك لو انة رجلا
ارسل كلبه على صيد فالتجعه الكلب حتى اخذه في ارض رجل او في داره قال فصاحب الكلب
احق به من صاحب الدار والارض قلت وكذلك لو كان رجلا امسك على صيد فاحذه حتى دخله
دار رجل واراضه قال نعم لا هذا اجمع للذي ادخله ياخذه وهو احق به لان صاحب الارض فلا دار
لم يملكه قط ولم يكن له في ذلك ملك الا ترى لو ان صيدا انصب شبكة في ارض رجل فصاد بها
صيدا كان له دون صاحب الارض والدار فكد ذلك بجميع ما ذكرته قلت ارايته لرجل رجل
يكون فيه السمكة او طير من طيور الماء لا يؤخذ ذلك الا بصيد فجاء رجل فصاد من ذلك السمكة
سمكة او طيرا من احق به قال الذي صاده قلت ولم قال لان هذا هو الجار لا يقدر على
ما فيه الا بصيد قلت ارايته ان كانت اجمة لا يقدر ان يخرج سمكها منها الا اذا نصب الماء
عنها فجاء رجل فصاد من سمكها شيئا لمن يكون قال هذا من مائة قلت ارايته ان كانت
اجمة ضخمة الى جنب نهر جار فيدخل السمكة فيهما من ذلك النهر ويخرج ما القول في ذلك
ان اخذ رجل من صيد هاتان هاتان اخذه اذا كان على ما وصفت وهذا بمنزلة النهر
الجارى قلت ارايته ان كان صاحب اجمة اختال لذلك حتى خرج الماء وبقى السمكة قال
فهو لصاحب اجمة قلت ارايته تجوسيا وسمكيا رعي صيدا جميعا فقتله وسميا هل
يولق قال لا قلت وهما عندك بمنزلة الذئب قال نعم قلت ارايته سمكيا لرجل رجل او يترج
قوسه فيرمي بها فاعانه بحوي فصرعه الحوي فرمي فاصاب صيدا فقتله هل يولق صيدا

قال لا قلت ولم قال لانه قد كان المسم قد سمى قال وان كان المسم قد سمى قلت ولم قال لان المسم قد سمى معه
وهذا بمنزلة من يخذ بيد مسلم فذبح والسكين بيد المسلم فلا تخل تلك الذئبة قلت ارايته سمكيا
رعي صيدا فاصاب السم في الصيد حتى ارتد عن الاسلام يولق ذلك قال نعم قلت ولم قال لانه رمي
وهو مسلم قلت ارايته ان رمي وهو غير مسلم عن الاسلام فاصاب السم قبل ان يقع السم لم يقع فقتل
الصيد هل يولق قال لا قلت ولم قال لانه رمي وهو غير مسلم قلت ارايته سمكيا او يهوديا
رعي صيدا فقتله هل يولق صيدك قال نعم قلت وهو عندك بمنزلة المسلم في جميع ما ذكرته قلت
نعم قلت فان رماه وسمي باسم المسيح وامت لتسع فاصاب صيدا فقتله هل يولق قال لا قلت
ولذلك لو ذبح قال نعم قلت ولم قال لانه لا يكون في هذه الا لامة المسلمين الا ترى ان المسلم
اذا ترك الفدية فمتعدا لم ياكل منه بيمينه وكذلك المذاريق قلت فان تركها ناسيا اكلت قال نعم
قلت ارايته لرجل يرمي الصيد في السما فيقع على الارض فيموت يولق قال نعم قلت ولم قال لانه لم يرمه
شيء دون الارض **باب المزدري والرمي ن قلت**
ارايته رجلا رعي صيدا فامانة فوقع في الماء فمات هل يولق قال لا قلت ولم قال لان لا دار
لعل الماء قتلته وقد بلغنا في ذلك ان رمي صيدا لله بمنزلة من سقطه قلت ارايته ان كان مات
قبل ان يقع في الماء هل يولق قال نعم قلت ارايته لرجل يرمي الصيد في السما فيقع فيقع
على جبل فيتردي من الجبل حتى وقع على الارض هل يولق قال لا قلت ولم قال لان هذا المزدري ولا
ادري لعل الجبل قتلته قلت وكذلك ان وقع على شجرة ثم وقع على الارض قال نعم قلت ارايته
ان وقع على الجبل فمات مكانه او وقع على شجرة فمات عليها ثم وقع بعد ما مات على الارض هل
يولق قال نعم قلت ولم قال لانه حيث مات في موقعه الذي وقع فكانه وقع على الارض وانما كان
اكله اذا وقع على شيء دون الارض ثم وقع على الارض بعد ذلك قلت ارايته ان رماه وهو
على جبل فامانة فتردي من الجبل حتى وقع من موضع الى موضع حتى وقع على الارض هل يولق
قال لا قلت ارايته ان وقع من الجبل على الارض فمات ولم يصبه شيء دون الارض من الجبل
الويل قال نعم لا بأس به قلت ولم اولى هذا المزدري قال لا انما المزدري اذا اصابه شيء من الجبل
دون الارض ثم وقع بعد ذلك على الارض فهذا المزدري اكله قلت ارايته ان رماه
وهو على اسرجيل على شجرة من الجبل فاستقر عليها فمات ولم يصبه شيء دون المكان هل يولق
قال نعم لا بأس به قلت ولم قال لان هذا بمنزلة الارض الا ترى انه لو كان في السما فوقع في ذلك المكان
فمات عليه اكل منه وانما المزدري ان يقع فيصيبه شيء دون المكان الذي يموت فيه فهذا مكره
اكله قلت وان كان صيدا على حائط او فوق بنية فرماه رجل فامانة شيء من الحائط دون الارض هل
يولق قال لا وهذا المزدري قلت وكذلك لو كان على نخلة او شجرة فامانة شيء من النخلة دون
الارض قال نعم قلت ارايته ان وقع من على النخلة او الحائط فمات قبل ان يقع على الارض
هل يولق قال نعم قلت ارايته ان وقع هذا الحائط والنخلة الى الارض هل يولق قال نعم قلت
وكذلك مكان عليه الصيد فرمي في ذلك المكان فان اصابه شيء دون الارض لم يولق وان لم
يصبه شيء اكل قال نعم قلت ارايته رجلا رعي صيدا فوقع على بيت ثم وقع من ظهر
البيت فمات هل يولق قال نعم لا بأس به قلت ولم قال لانه بمنزلة الارض قلت ارايته
رجلا رعي صيدا فامانة فوقع الصيد على رمح مضموب فمات وفي الرمح سنان او لفت منه
سنان وطرفة حديد او ليس يحده هل يولق قال لا قلت ولم وقد مررته اذا وقع

فوق بيت فمات اكل قال ليس هذا بمنزلة ظهر البيت لان الترح ما هنا يقتل ولا ادري لعله هو
الذي قتلته قلت وكذلك لو وقع علي قسيبة قائمة فوقع علي طرفها قال نعم قلت وكذلك كل
شيء من هذا النحو قال نعم لا يول لاني لا ادري لعل ذلك قتله قلت وكذلك لو وقع علي
اجرة قائمة او علي لبنة فوقع علي حدها قال نعم **قلت** ارايت ان كانت الاجرة موضوعة
في الارض او اللبنة فوقع فمات عليها قال هذا بمنزلة الارض قلت وكل شيء وقع عليهم دون
الارض فمات عليه مما يقتل فلا تأكله من نحو ما وصفت لك وما كان من نحو سلم البيت او
نحو ذلك يكون بمنزلة الارض مما لا يقتل فلا بأس به قال نعم قلت فكل شيء متردي اذا دمرت
ذكاته فذكيته فلا بأس باكله قال نعم قلت وكذلك كل ما عقر السبع او اكل منه فادركت ذكاته
فذكيتة قال نعم فلا بأس باكله **قلت** ارايت رجلا رمي صيدا فاصابه ثم نفذ السهم فاما
صيدا اخر فقتلهما جميعا هل يولان جميعا قال نعم **قلت** ارايت رجلا رمي صيدا وسمي
عليه فاصاب غيره هل يول قال نعم قلت وكذلك لو كان اصاب صيدا منها ثم نفذ السهم
فاصاب اخر غيرهما فقتله هل يول قال نعم **قلت** ارايت لو كان صيدا كبيرا فزماه جميعا
ولم يبق واحدا بعينه فاصاب بعضهما واصاب غيره هل يول قال نعم **قلت** ارايت
رجلا رمي صيدا وسمي فزقه الزئج السهم الى ناحية اخري بعيدا او سما لا فاصاب صيدا اخر
هل يول المصيد قال لا قلت لم قال لان السهم قد انصرف عن وجهه ذكاته وبقية الزئج
الي غيره **قلت** ارايت ان لم تر ذكاته الزئج من وجهه ذكاته هل يول المصيد قال نعم اذا لم
يرجع السهم بيضة ولا بيضة **قلت** ارايت ان كانت الزئج دفعت السهم وهي ترج شديدة
فاصاب السهم صيدا ولم يتغير عن وجهه ذكاته هل يول قال نعم **قلت** ارايت رجلا رمي
صيدا بالسهم فاصاب السهم حائط او شجرة او شيئا غير ذكاته ثم رجع فاصاب صيدا هل
يول قال لا قلت ولم قال لان الحائط ردة الى وجهه اخر فلا يول **قلت** ارايت ان مثر
السهم بين الشجر فجعل يصيب الشجر في ذكاته لوجهه ومغني كما هو والسهم في بيضه ذكاته
لم يتغير فاصاب صيدا فقتله هل يول قال نعم فلا بأس به قلت فان كان شيئا من الشجر
قد مره حية اصابه السهم فزجع بيضة او بيضة قال لا يول وان اصاب الشجرة فعدل عنها
بيضا او سما لا او مستقيما اكل ذكاته **قلت** ارايت ان مثر حائط نجس السهم الحائط فمر في
بيضه ذكاته فاصاب صيدا فقتله هل يول قال نعم اذا لم يرجع السهم عن بيضه قلت
ارايت رجلا رمي بسهم وسمي ثم رمي رجل بسهم اخر فاصاب ذكاته السهم الاول قبل ان
يصيب المصيد فزده عن وجهه ذكاته صيدا فقتله هل يول قال لا قلت وكذلك لو استقبله
رجل بقبضة فضربه او رمي بحجر قال نعم **قلت** ارايت رجلا رمي صيدا بسهم ورماه اخر
بحجر قال نعم **قلت** ارايت رجلا رمي صيدا بسهم ورماه اخر بحجر فقتله جميعا هل يول
قال لا قلت ولم قال لان رميته الحجر لا تقتل **باب**
مالا يول صيده من الرمي والمغارض **قلت** ارايت رجلا رمي
صيدا بهندقة واصابه فقتله هل يول قال لا قلت وان سمى قال وان سمى قلت ولم قال
لان البندق بمنزلة الحجر وقد جاء في ذكاته امر ايضا ان لا يول ما قتلنا لبندقه قلت
وكذلك لو ان رجلا رمي صيدا بحجر فقتله قال نعم قلت وان جرحه الحجر قال وان قلت
وان كانت مرفوعة حديدة قال نعم اذا لم يصنع **قلت** ارايت رجلا رمي صيدا بمرفوعة حديدة

وسمي فقطع راسه هل يول قال لا قلت فان رمي فقطع اذ اجده قال وان قلت ولم قال لان الحجر
ليس بمنزلة السهم ولا يجرق فلا يول صيده وان جرح حية يدك قلت وكذلك لو ان رجلا رمي
صيدا بعصا او بعود قال نعم الا يصفه بنفسه **قلت** ارايت ان رمي صيدا بالسكين فخذقه السيف
او جرحه هل يول قال نعم قلت وكذلك لو رماه بسيف قال نعم قلت وان مات قال وان مات
قلت ارايت ان اصابه بغير السكين هل يول قال لا قلت وكذلك لو اصابه بغير السيف
قال نعم **قلت** ارايت ان اصابه بغير السيف وجرحه جميعا هل يول قال لا قلت لم قال لان
ما قتل بغير السيف لا يول حية يذكي ولا يول اذا قتله **قلت** ارايت رجلا اخذ عودا
مخددة وجعله بمنزلة السهم ورمي به فاصاب صيدا فقتله هل يول قال ان كان خرق
بحل فلا بأس باكله وان كان اصابه بغيره فلا يول منه قلت وكذلك لو رماه بغيره قال
نعم وقد بلغنا في الامران المراض الذي رمي به فخرق اكل منه وان لم يخرق لم يول **قلت**
ارايت رجلا اخذ مرفوعة مخددة وجعلها بمنزلة السهم واطاها حتى صادت بمنزلة السهم
فمرمى به وسمي وهذا امر مرمي به فخرق كما يجرق السهم فقتل هل يول قال نعم واما
بغيره لم يول قلت ولم قال لانه اذا كان على ما وصفت فهو بمنزلة السهم يرمي به **قلت**
ارايت النسابة والسهم وكل ما يرمي به اهو عندك سواء وكل ما خرق قال نعم قلت وسواءات
فيه حديدة او لو كان قال نعم **قلت** ارايت النسابة والسهم اذا اصاب بغيره هل يول
قال نعم الا ان يكون يدرك ذكاته فيذكيه قلت ولم قال لانه عندي بمنزلة المراض
اذا اصاب بغيره **قلت** ارايت كل شيء ليس له حد ولا طرف من نحو الحجر والمبندقه لا يول
صيده وان ادعي الا ان يذكيه قال نعم **قلت** ارايت رجلا يزرع بزرقة فاصاب صيدا
فخرق فقتله هل يول قال نعم قلت وهو عندك بمنزلة النسابة والسهم قال نعم قلت
وكذلك ان زرع بزرع قال نعم قلت وكذلك ان لم يكن فيه سنان فخرق بزرقة قال نعم قلت
وان اصاب مفرقا لم يول قال نعم لا يول قلت وكل شيء اصاب مفرقا لم يول لان ذلك كذا قال نعم
باب ما السنو حشر من غير الصيد
بلغنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان هذه الابل او ابدكا وابد الخشن
فاذا حشمت شيئا من ذكاته فاصنعوا به كما صنعتون بالصياد وبلغنا ان يعمر بن زدي في
بئر علي بن عبد الله بن عمر فلم يقدر علي منخره فوجي من قبل عامرته فاخذ منه ابن عمر عسيرا
بدرهين **قلت** ارايت بصيرا فذبحه فلم يقدر عليه فحيف ان يذبح فرماه رجل بسهم
وسماه فقتله هل يول قال نعم وهو في ذكاته بمنزلة المصيد قلت وكذلك لو كان ثورا
ففعل مثل ذكاته قال نعم لما ند من ذكاته فحفت عليه الذهاب فارم ذكاته وهو في
ذكاته بمنزلة المصيد قلت ايضا اصبت منه فلا بأس باكله قال نعم **قلت** ارايت ان اصاب
قرن البقرة او الثور والظلف هل يول قال ان دمي الظلف وخلصت الرمية الى اللحم فادمت
فلا بأس به والا لم يول قلت وكذلك لو ان رجلا رمي صيدا وسمي فاصاب قرنة او ظلفه
وادمى وخلصت الرمية الى اللحم فمات اليول قال نعم قلت واي موضع منه اذا ادماه فهو له
ذكاته قال نعم **قلت** ارايت بصيرا متردي في بئر فلم يقدر عليه فحيف ان يذبح فرماه رجل بسهم
في ظهير او في فجاة فادى ذكاته وماذا هل يول قال نعم قلت واي موضع منه اذا ادماه
فهو له ذكاته قال نعم **قلت** ارايت ان كان ثورا فوجي في ظلفه او اصل قرنه قال اذا

ادماة فلا باس باكله قلت وكذا ان رماه بسهم او فشا به فخرق قال نعم قلت اذ رايت
ان رماه بحجر فقتله في البئر ايوك قال لا يوك ولا يكون ذكاة قلت افرايت طيبا افعلت
من صاحبه فلم يقدر عليه فزماه رجل بسهم فقتله ايوك قال نعم قلت وكذا لو كان حمار
وحش قد الت قال نعم قلت وكل شيء من هذا النحر فقتله علي هذا قال نعم
باب الرجل يضرب الصيد بسيف ويرمي به فيقطع
بعضه قلت اذ رايت رجلا ضرب صيدا بسيف فقطع فخذاه فابا ففأفأفأ القتيذ ما القول فيه
قال يا ابا القتيذ كله الا الفخذ التي اباه فلا ياكلها قلت وكذا ان قطع العجز واليد والرجل
فابا ففأفأفأ قلت نعم قلت افرايت ان مددت الصيد فقطع يدا او رجلا فلم يديه فأت
هل يوك كله والرجل واليد قال نعم قلت لم قال لانه بمنزلة رجل ضرب صيدا ففجعه
فمات فلا باس باكله كله وانما يوك ما ابان منه قلت اذ رايت ان ضرب رجلاه فتعلق
بجلده فمات الصيد هل يوك قال اذا تعلق بجلده فان كان بمنزلة ما قد بان منه فلا ياكله
قلت اذ رايت ان ضرب صيدا ولم يسم فقتله هل يوك قال نعم قلت وان ترك الشمية ففجعه
لم يوك قال لا يوك قلت وهما عندك بمنزلة الذي قال نعم قلت اذ رايت رجلا ضرب
صيدا وسمي ففقطعه بنصفين فابا ففأفأفأ القول في ذكاة قال ياكله الصيد كله قلت اذ رايت
ان قطع الثلث منه متساويي الفخذ فابا ففأفأفأ الثلثين متساويي الراس ولا ياكل الثلث الذي
يلي الفخذ قلت اذ رايت ان قطع الثلث متساويي الراس فابا ففأفأ هل يوك قال نعم يوك كله قلت
ولم صار هذا هكذا قال لان ما بين النصفين الى العنق مذبح فاذا ابانه بنصفين اكلها جميعا
فان كان الذي ابان من قبل العنق اقل من النصف فلا يوك الذي ابان منه ويوك ما بقي فاذا
كان الذي ابان اقل من النصف متساويي الراس كله قلت نعم قلت عن ابي حنيفة عن حماد
عن ابراهيم بن محمد قلت اذ رايت رجلا ضرب صيدا وسمي فابان طائفة من الراس ما القول
في ذكاة قال اما ان ابان اقل من نصف الراس كله قلت ولم وقد سمعت ان النصف الذي يلي
الرأس مذبح قال لان المذبح في العنق نفسها الى اسفل ذلك الى النصف فما فوق العنق
من الراس ليس مذبح قلت اذ رايت رجلا ضرب طيبا وسمي ففقطعه فابانه ايوك قال
ان كان ادماة فلا باس به وان لم يكن ادماة فلا يوك قلت وكذا ان القرن قال نعم قلت اذ رايت
رجلا ضرب عصف ثاة بسيف وسمي فابانه من قبل الاوداج هل يوك قال نعم وقد استأني
صديقي وقد بلغنا ان رجلا ضرب عصف بطة فابا ففأفأفأ عن ذلك عمران بن الحصين فامر
باكلها قلت وكذا ان البقر والبقرة واشياء ذكاة قال نعم قلت اذ رايت ان ضرب متساويي
العنقا فابان الراس ما القول في ذكاة قال ان كانت الساقة ماتت قبل ان يقطع الاوداج
فهو ميتة لا خير في اكلها وان كان قطع الاوداج قبل ان تموت فلا باس باكلها قلت
اذ رايت ان ضرب منها غير العنق وسمي فابانه اولم يكن ذكاة قلت اذ رايت ان قطع
لا هذه ميتة لا خير في اكلها قلت ولم قال لان هذا الذي وصفت لا يكون ذكاة
لانه يقدر على ذبحها قلت اذ رايت بعيرا قد قتل فلم يقدر عليه او نورا ففجعه صاحبه
وسمي فابان نعمته اولم يكن اهون عندك بمنزلة ما ذكر في في الصيد اجمع قال نعم
قلت ولم قال لان هذا الم يكن يقدر على ذبحه والذي وصفت فوله ذكاة قلت اذ رايت
رجلا رمى ساة وسمي برمي ذكاة الذكاة او بعيرا او بقرة وهو قيد رمي ذكاه فقتله هل

يوك قال لا هذه ميتة ولا يوك شيئا من ذلك الا ان يذبح او يفعل ما ذكره اذا لم يقدر على ذبحه
باب ما يوك من الصيد والبر وما لا يوك
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يبيح كل ذي مخلب من الطير وذي ناب من السباع
قلت اذ رايت ان يرب هل تربي باكلها باسا قال لا باس باكلها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه امر باكلها قلت اذ رايت الغنم هل تربي باكلها باسا قال اكرهه قلت ولم قال
الا تربي الذي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت اذ رايت الماعز والغنم
واشياء ذكاة هل يوك قال لا خير في اكل شيء من هذا قلت ولم قال لان هذا اشبع قلت اذ رايت
اليربوع والقنفذ واشياء ذكاة من هوام الارض هل تربي اكله قال نعم اكله اجمع ما ذكره
وجميع هوام الارض قلت اذ رايت ما في البحر ما خلا السمك قلت اذ رايت ان باع انسان شيئا
متساويي السمك السرطان واشياء ذكاة هل تجوز بيع شيء من ذكاة قال لا قلت وكذا
حمل الماء لولاعة رجل قال نعم لا يجوز بيع شيء من ذكاة الا ان يكون من السمك قلت ولم قال
لان هذه الميتة لم تمت قلت اذ رايت ما كان له من ذكاة نعم من نحو السمك وخنزير الخوامش ذكاة
هل تجوز بيعه وهو متساويي في البحر قال نعم قلت ولم قال لانه هذا اشباع ويتفجع به
الناس واما الضفدع والسرطان واشياء ذكاة متساويي البحر فليست له نعم ولا يجوز بيعه
قلت اذ رايت الغراب والسناء والعقاب واشياء ذكاة من صيد البر هل يوك لجمه قال لا يوك
اكل ما كان له مخلب من الطير ويحرم ما ذكره فلا خير في لحمه وما لم يكن له مخلب فلا باس به قلت
اذ رايت الناز والسنقر واشياء ذكاة متساويي هل يوك قال لا قلت اذ رايت العقوق
والسودانية والقعو واشياء ذكاة متساويي هل يوك اكله قال لا باس باكلها
وما اشبهه من صيد البر قلت اذ رايت الغراب لا يقع الذي ياكل الجيف اكله قال نعم
قلت اذ رايت الغراب الذي يربي هل تربي باكله باسا قال لا باس به قلت اذ رايت المار ما هيح
وما اشبهه من السمك والحري هل تربي باكله باسا قال لا باس باكله قلت اذ رايت حور
الحمر الاهلية هل تربي اكلها قال نعم قلت وكذا ان البغال قال نعم قلت ولم قال بلغنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان لحوم الحمر الاهلية قلت اقتكاه لحوم الخيل
قال نعم الغنم ايرض من فيه وتركه احب الي وقد ذكر فيه عن ابن عباس انه كان يكره
ذلك قلت اذ رايت ما لم يمت عنه وعن اكله من ذي ناب اكله للرجل ان يبسط جلده
فيصلي عليه ويلبس قال لا باس بذلك كله قلت ولم قال لانه بعد فمها هو اسد من هذا
لحمه الميتة اذا ذبح فهو اهون منه قلت اذ رايت لحوم الابل اكلها اكله الحرام
قال نعم قلت اقتكاه ان يعمل عليها ذكاة اكلها قال نعم وقد بلغنا انه يبيح من اكلها ولا
يوك لحومها حتى تخبر يا ما وتغلف فاذا فعل ذكاة فلا باس باكلها قلت اذ رايت الدجاج
هو اقدر منها ولا تربي باكلها باسا قال لان الابل قد جافها امر وغيره من اكلها لان الابل
ليست لها علف غير ذلك والدجاجة تخلف وقد جاف في الابل اكثر **باب**
الذباح وما لا يوك من الذبيحة قلت اذ رايت رجلا ذبح ساة
وترك الشمية متعلقا ما القول فيه قال لا خير في اكلها وهذه ميتة قلت ولم قال
من قبل قول الله تعالى في كتابه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقد جاء في ذكاة الاناء
ولجمع عليه الفقهاء قلت اذ رايت ان ترك الشمية فامسا ايوك قال نعم لا باس باكله

من اكل ذي مخلب

قلت ولم قال لانه ترك التسمية فاسمها وقد بلغنا في ذلك امر عن غير واحد عن علي وعنه قلت
ارايته رجلا ذبح كبشه او بظفر هل ياكل قال لا قلت ولم قال لان هذا الايدي به قال
وعنه ثانيا تحت عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه قال اذ ذبح كل ما في
الاداج والهر والذمر ما خلا السق والطفر والعظم فالهاتدي الحبيسة وبلغنا عن
البيهقي مولى الله عليه وسلم انه قال في ذلك وقال الهاتدي الحبيسة وهذا عندنا بمنزلة
الميتة قلت ارايته ما خلا من غير السق والطفر وما يذبح به من حديد او قصبة او حجر
او غيره لك ميتا افراء الا وداج والهر والذمر هل تزي به باساق قال لا باس به ان يذبح بكل شيء
ميتا افرا الا وداج والهر والذمر ما خلا السق والطفر من حديد او قصبة وقد بلغنا
ان رجلا ذبح اربسا بمزقة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاتدي الحبيسة والمزقة
عندكم بمنزلة السكين قال نعم قلت ولا تزي باساقا يذبح به وهو يقدر على التسكين
قال لا باس اذا كان يغري الا وداج وينهر الذم قلت ارايته الرجل يذبح الشاة فيقطع
الحلقوم والمري والكر من نصف الا وداج ثم يدعيها حتى تموت هل تؤكل قال نعم لا باس
بالهاتدي الحبيسة قلت انك صنعت قال نعم قلت ارايته ان قطع اقل من نصف الا وداج
ثم تركها حتى تموت هل تؤكل قال لا خير في الهاتدي الحبيسة ولما قال لانه لم يقطع الا وداج فلا
يؤكل حتى يقطع اكثر من نصف الا وداج قلت ارايته ان ذبح شاة من قبل ففأكلها هل يؤكل
قال ان كانت الشاة لم تمت حتى وصل الى الا وداج والحلقوم ففأكلها فلا باس بالهاتدي
وان كانت ماتت قبل ان يصل الى الا وداج والحلقوم وهي ميتة لا خير في الهاتدي الحبيسة قلت
ذلك الصنع قال نعم قلت ارايته رجلا ذبح شاة فقطع راسها هل يؤكل قال نعم لا باس بالهاتدي
قلت انك صنعت ذلك الصنع قال نعم قلت انك صنعت للرجل اذا ذبح ان يقطع الا وداج كلها ثم
يكف قال نعم قلت ارايته الرجل يذبح شاة بالسيف من المذبح اود من ذلك شيء
وسمي هل يؤكل قال لا باس بالهاتدي الحبيسة قلت انك صنعت قال نعم قلت ارايته الرجل يذبح
ويسمي ويؤخذه ذبيحة القيلة متعده او غيره لك منعدا قال لا باس بالهاتدي الحبيسة
هذه الصنيع قال نعم قلت ارايته الرجل يذبح البقرة ثم يذبحها ولا يذبحها من
قبل ففأكلها قال لا باس بالهاتدي الحبيسة قلت انك صنعت هذا الصنيع قال نعم قلت ارايته الرجل يذبح
الشاة فوق البيت فيقطع اوداجها ثم اضرب حتى وقعت من فوق البيت فما انت
هل تؤكل قال نعم لا باس بالهاتدي الحبيسة قلت ولم قال لانها قد ذكيت فلا يضر ما اضافها بعد ذلك
قلت ارايته الرجل يذبح الشاة او الثلاثة فيسمى على الاولى منها وتترك التسمية
على غيره لك منعدا يجزيه التسمية الاولى قال لا قلت وياكل الشاة التي سمي عليها ولا
ياكل ما سوى ذلك مما تركه التسمية عليه عمدا قلت ارايته رجلا اصبح شاة ليذبحها
فسمي ثم اتى تلك السكين واخذ اخري فذبح فيها هل يؤكل قال نعم لا باس به قلت
ارايته رجلا اصبح شاة ليذبحها وسمي عليها فكله انسان او استسجى ما فسر في واحد السكين
قليل ولم يكره ذبح على تلك التسمية هل يؤكل قال نعم لا باس به قلت ارايته ان تذبح
وطال الحديث واخذ في عمل سوي ذلك ثم ذبح هل يؤكل قال لا اما هذا فافكره قلت
ارايته ان ذبح فقال الحمد لله على ذبيحته ولم يزد على ذلك هل يؤكل قال نعم قلت
وكذلك لو قال سبحان الله والله اكبر يذبح التسمية بذلك كله قال نعم هذا كله سوا

فكل شيء من هذه التسمية ولا باس بالهاتدي الحبيسة قلت وكذا كل شيء ذكر من اسم الله عليه ذبيحة يذبح التسمية
قال نعم قلت ارايته ان قال الحمد لله يذبحه ان يجده ولا يذبح التسمية هل يؤكل ذلك قال لا
باب ما يذبح للرجل ان يصنع بالذبيحة ولا يحرم
ذلك اكلها قلت ارايته اذا ذبح الرجل ايكه ان يصنع قال نعم قلت ولا تزي بالهاتدي الحبيسة
قال نعم لا باس به وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لم يذبح التمتع قلت وكذا
للرجل اذا ذبح ان يجزى الشاة الى مذبحتها قال نعم قلت ولا تزي بالهاتدي الحبيسة قال نعم لا باس به
وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لم يذبح التمتع قلت فهل تذكروا ان يصنع الشاة
ثم يحرق الشاة قال نعم اكله ذلك ولا باس بالهاتدي الحبيسة قد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه عن ذبيحة قلت وهل تذكروا للرجل اذا ذبح ان يذبح كرمع اسم الله شيئا سوا فيقول اللهم
تقبل من فلان فقلت ذلك قال نعم ولا باس بالهاتدي الحبيسة قلت ارايته ان قال اللهم تقبل من فلان
فقلت ذلك ثم ذكر اسم الله تعالى فحرقه ولم يذبح شيئا من ذلك فان هذا الا باس به
باب ذبيحة المرأة والصبي واهل الذمة
قلت ارايته المرأة تذبح هل تؤكل ذبيحتها قال نعم لا باس بها قلت وهي من ذبيحة
الرجل قال نعم قلت وان كانت يهودية او نصرانية قال نعم لا باس به قلت ارايته الصبي
يذبح ويسمي هل تؤكل ذبيحته قال ان كان يصنع الذبح ويعقل التسمية والذبيحة فلا
باس به وان كان لا يعقل ذلك فلا خير فيه بلغنا عن ابراهيم انه قال لا باس بذبيحة
الصبي قلت وكذا ذبيحة صبيان اهل الكتاب من اهل الذمة قال نعم لا باس بذبيحة صبي
كانوا يعقلون ذلك قلت ارايته ذبيحة المجوسي قال لا خير فيها ولا تؤكل ذبيحته قلت
وان سمي قال وان سمي قلت ولم قال لا قلت ولم قال لان تسميته لا تحل ذبيحة لانه
مجوسي وما يذبح من ذبيحته من قبل ذبيحة قلت ارايته ذبيحة اهل الردة هل تزي به
باسا قال ان كانوا من اهل الكتاب فلا باس به وان كانوا من غير اهل الكتاب فلا خير فيه
وقد بلغنا عن علي بن ابي طالب انه رخص في ذبايح اهل الحرب من اهل الكتاب قلت
وكذا ذبيحة صبي نصراني قال نعم قلت ارايته المذبح هل يؤكل ذبيحته قال لا قلت
وكذا ذبيحة المرتدة قال نعم قلت وان اليهود او نصران فلاح في ذبيحته قال نعم قلت ولم
وقد يهود قال لا لا اتركه على دينه حتى يدخل في دين الاسلام ولا تحل ذبيحته
الا برجوعه الى الاسلام قلت ارايته المجوسي اذا قصود او قصودا اكل ذبيحته
قال نعم لا باس بها قلت ولم وقد كان مجوسيا قال لانه اذا قصود او قصودا فهو غير مسلم
قلت وكذا ذبيحة المجوسي قال نعم قلت ارايته الصبي من اهل الذمة اذا كان احد
الذين يجوسون والآخر من اهل الكتاب هل تاكل ذبيحته اذا ذبح وهو يعقل التسمية
قال نعم لا باس به قلت ولم قال لا في الحق باس به الذي كان من اهل الكتاب واحمله
بميزانه في كل شيء قلت ارايته نصرا فاحرق او يهودا فاحرق هل يؤكل ذبيحته قال لا
قلت ولم قال لانه اذا فاحرق فهو بمنزلة الصبي المجوسي قلت ارايته نصرا في
تغلب هل تاكل ذبايحهم قال نعم لا باس به ولا باس بنكاح نسائهم وقد بلغنا ذلك عن
الحسن البصري قلت ارايته الصبي والمرأة واليهودي والمصري اهل في الصبي من ذبيحة
الرجل المسلم هل من صيدهم ما ياكل من صيده ويحرم من صيده ما يحرم من صيده قال نعم

قلت ارايت اليهودي والمصري والمراة والصبي اذا تزكوا التسمية فابسين هل نزل ذبيحتهم
قال نعم قلت وهم في هذا بمنزلة الرجل المسلم قال نعم **قلت** ارايت الاخرى اذا كان من اهل الاسلام
فدبح او من اهل الكتاب فذبح هل نزل ذبيحته قال نعم لباس لها قلت ولم قال لا خرسه لا تخرم
ذبيحته ولان ملته تمل الذبيحة الا ترى ان الرجل اذا ذبح فبنيان يسمى كذبيحته • • •

باب المنزلة من الذبايح **قلت** ارايت
النساء اذا نذرت من فوق البيت او من جبل او بقعة او غيره ذلك فادركها صاحبها
فذبحها قبل ان يموت هل نزل قال نعم لباس به قلت ولم وهو من ذبيحة قال نعم قبل قول
الله تعالى الا ما ذكيتم وقال حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله
به والمختفئة والموقوفة والمردية والنبیجة وما اكل السبع الا ما ذكيتم وما ذبح
على المنصب وان تستغفروا بالار لا امر وكل شيء من هذا اذا دركت ذكاته قبل ان يموت
فلا لباس باكله من قبل قول الله تعالى الا ما ذكيتم **قلت** ارايت المختفئة ما هي قال
شيء نضجته الخنوس بعد احدثهم الى النساء فيختفنها ثم يذبحها حتى يموت فلهذا لا نزل
الا ان يدرك ذكاتها قبل ذكيتها قبل ان يموت **قلت** ارايت النبیجة ما هي قال النساء تنط
النساء والنور ينط النور فيموت فلهذا لا ياكل فان ادركت ذكاته فذكيتة فلا لباس باكله
قلت ارايت الموقوفة ما هي قال شيء نضجته الخنوس فيموت ذكاته فيموت فلهذا لا نزل
حتى اذا اوقدوها نزلها حتى يموت فان ادركت ذكاتها فذكيتها فلا لباس باكلها وكذا ما اكل
السبع فان ادركت ذكاته فذكيتة قبل ان يموت فلا لباس باكلها **قلت** ارايت ما ذبح على المنصب
ما هو قال شيء يصفوه قوم من المشركين يذبحون ذبايحهم على انصاب لهم من الحجارة ويسمون
باسمها **قلت** ارايت قوله وان تستغفروا بالار لا امر قال كانوا اذا فعلوا ذلك استغفروا
عليها بالغداح فكل شيء ادركت ذكاته من ذكاته فذكيتة قبل ان يموت فلا لباس باكله

باب ما يجزي من الاضحية **قلت**
ارايته النبي هل يجزي في الاضحية قال نعم يجزي التي فصاعدا من كل شيء من المعز والنعان
والبقرة الا بل قلت فهل يجزي ما دون التي قال لا يجزي مما دون ذلك شيء مما ذكرته
الا من النعان فان الغداح من النعان يجزي اذا كان غليظا وقد بلغنا عن النبي هزيمة ذلك ولا
يجزي الجذع الا من النعان في شيء من الاسيا في الاضحية ولا في غيرها قلت فهل يجزي التي
فيما ذكرته من المعز وغيره في كل شيء وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يجزي
من الانعام من غير الضحية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فقال يجزيك
ولا يجزي احد بعدك **قلت** ارايت الرجل يذبح اضحيته قبل ان يملي الامام هل يجزيه
قال لا قلت لم قال لانه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يجزيه الا ما امر به ذبح
ساة قبل ان يملي فقال انما هي ساة لم **قلت** ارايت من ذبحها قبل ان يصرف اهل الجماعة
ولبعد ما صرف اهل المسجد الا عظم هل يجزيه ذلك قال نعم قلت ولم قال لا لا تستحسن
في هذا ان يجزيه **قلت** ارايت الكباش لكسور القرن كله هل يجزيه قال نعم لباس به وهو
وعينه في ذلك سوا وقد بلغنا عن عمار بن ياسر انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به الا ترى ان
الثقة قد تكون بها فلا يكون كسر القرن اسد من هذا **قلت** ارايت الحمي هل تري باسان
يفتحون فقال فلا بأس به وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يجزي بكباشين

خفيفين فذبح احداهما من نفسه والاخر من امته **قلت** ارايت الرجل يذبح بالبناء الجبال والنوا
هل يجزي ذلك مائة قال نعم اذا كانت سبعة **قلت** ارايت النور يشتركون في البقرة او الناقة
فيضحون بها من سبعة اجزاء يجزيهم قال نعم قلت فان كانوا من قبائل شتى قال وان كانوا من قبيلة
ذلك عن عقيد الله بن مسعود وعن حذيفة بن اليمان **قلت** البقرة او البعير اذا كان
حذفا هل يجزي واحد منهما قال لا **قلت** ارايت ان ذبح البقرة من خمسة او ستة
او ثلاثة هل يجزيهم قال نعم يجزي ان تذبح من واحد الى سبعة **قلت** ارايت ان ذبح
عن ثمانية هل يجزيهم قال لا قلت وهل يجزي عليه من ان يعيد وقال نعم **قلت** ارايت
ان ضحوا بالبقرة او بالبعير من سبعة هل يكتفون من ذلك بالنيات اذا ضحوا ولا يسرون
اسماهم قال نعم **قلت** ارايت اذا اشترى البقرة سبعة ثم مات بعضهم قبل ان تذبح
فقال وماتت احررها عنكم وعن فلان الميت هل يجزيهم قال نعم **قلت** ارايت ان كانوا
سبعة فضحوا بها ومعه رجل كافر وهو السابع هل يجزيهم ذلك قال لا **قلت** ارايت ان
كان معهم رجل مسلم لا يريد بضميه الاضحية وانما يريد به اللحم قال لا قلت ولم قال
لاهمرا فا دخل معهم شيء مما ذكرته لم يجزهم **قلت** ارايت ان كان معهم ميت قد ضحى عنه ابوه
هل يجزي الميتة قال نعم قلت ولم وليس على الميتة الضحية قال يستحسن في هذا ويذبح القياس
قلت ارايت ان كان معهم رجل معتوق وضحي عنه ابوه هل يجزيهم قال نعم قلت فان كان معهم
مزدحم هل يجزيهم قال لا **قلت** ارايت ان كان معهم امرؤ ولد لرجل فضحى عنها مولاها هل
يجزيهم قال نعم قلت ولم قال استحسن ذلك **قلت** ارايت الرجل يشترى الاضحية
ثم يبيعها ويشترى غيرها هل ياكلها قال لا بأس به وقد بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم **قلت** ارايت ان كان اشترى سرامين الاولي وقد اوجب الاولي هل يجزيه
الاخرة قال نعم ولكنه يتصدق بفعل ما بين قيمة الاولي والاخرة قلت لم قال لانه
قد كان اوجب علي نفسه الاولي **قلت** ارايت الرجل يضحى احب اليه امر يتصدق به
اضحيته قال بل يضحى افضل واحب اليه قلت فهل على الرجل اذا كان مؤمرا ان يضحى
نفسه وعن ولده وهو صغار قال هو احب اليه وافضل من تركه **قلت** ارايت ان كانوا
ولده كبارا قال يضحون عن انفسهم ولا يضحون عنهم قلت فهل يجب على الرجل ان يضحى عن
امراته قال لا ولكنها اضحي عن نفسها **قلت** ارايت الرجل يشترى الاضحية فيلذ منه
ايذبحها واولادها جميعا قال نعم قلت فهل يبيعه له ان يذبح اولادها قال لا **قلت**
ارايته لو باع ولدها وذكها يتصدق بهن اولادها **قلت** ارايت ان امك ولدها
حتى ممت اياما لا اضحي قال يتصدق به **قلت** ارايت الرجل يجز منوف اضحيته قبل ان يذبحها
او يتصدق به قال ان ذكاته **قلت** ارايت ان فعل ذلك بعد ما ذبحها قلت فهل يتصدق به
اضحيته ويشترى به متاعا قال لا بأس به وقد بلغنا ذلك عن ابي هريرة **قلت** ارايت ان باع
جلد اضحيته قال يتصدق به ثمنه وانما يرضى له ان يبتاع به شيئا من متاع البيت وما كان
يبيعه فلا قلت فهل يكره للرجل ان يحتلب اضحيته اذا كان لها لبن قال نعم قلت فكيف يصنع
بغيرها اذا كان فيه لبن وهو يتخوف عليها ان لم تحلب قال ينقع ضرعها بالماء البارد
حتى ينقطع اللبن **قلت** ارايت الرجل يشترى البقرة يريد ان يضحى بها عن نفسه
ثم يشترى فيها ستة بعد ذلك لم يضر كهر حيف اشتراها فانها انسان بعد ما كان

حتى استكمل ستة جميعا هل يجزى قال نعم استحسن ذلك ولو فعل ذلك قبل ان يشتريها كان حسن
باب ما لا يجزى من الاضحية قال بلغنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال استسرفوا العيت والاذن قلت ارايت الرجل يشتري البقرة
العويل هل تجزى قال لا قلت وكذلك ان كانت مقطوعة الاذن قال نعم قلت وكذلك ان كانت
مقطوعة الطرف كله قال نعم قلت ارايت ان كان قد ذهب من العين او الاذن والطرف اقل
من الثلث هل يجزى قال نعم قلت ارايت ان كان ذهب الكرم من الثلث هل يجزى قال لا قلت
ارايته ان كان ذهب الثلث سوا هل يجزى قال نعم الا ان يكون الكرم من الثلث فان كان الكرم من الثلث
لم يجز وقال ابو يوسف ذكرت قولي لا في ضيقة فقال قولي هو وهو قول محمد فقلت ارايت
المشقة يكون في الاذن قال لا بأس به قلت وكذلك السمة قال نعم لا بأس به قلت ارايت العجا
هل تجزى قال اذا كانت تسمى فلا بأس بها وهي تجزى وان كانت لا تقف ولا تسمى فلا تجزى
قلت ارايت العجفاء التي لا سمي هل تجزى قال لا قلت ارايت اذا اشتري الرجل اضحية
وهي سمينة ثم رجعت عنده بعد ذلك هل تجزى قال لا اذا كان مؤسرا وان كان مفسرا الجاه
بلغنا عن علي بن ابي طالب انه قال اذا اشتري الرجل الاضحية وهي سمينة ثم رجعت اضحية
عنده اجزائه وان اشتراها الرجل عجفاء لم يجز **قلت** ارايت ان اشتري اضحية وهي
صحيحة ثم اعورته عنده وهو مؤسرا فقطعت اذنها كلها او طرفها او انكسرت رجلها
فلم تستطع ان تسمى هل تجزى عنه قال لا وعليه مكانها وهذه والعجفاء **قلت**
ارايته الرجل اذا اشتري الاضحية فماتت عنده هل عليه مكانها ان كان يجده قلت وكذلك
ان كانت سرقة قال نعم **قلت** ارايت رجلا قد مر اضحية ليدجها فاضطربت في المكان
الذي يدجها فيه فانكسرت رجلها ثم دجها مكانه قال هل يجزى به قلت وان كان لا يستطيع
ان يمشي مع ذلك قال وان **قلت** ارايت ان افلست السكين فاصابت عينها فذهبت قال
استحسن في هذا ان تجزى به اذا كان ذلك في ارادته دجها **قلت** ارايت الرجل يشتري الشاة
ليشرب لها اذا كان خلقة كذلك هل تجزى قال لا ان كان هذا يكون قلت وكذلك الطرف قال نعم **قلت**
ارايته ان كانت نجسا واهبة العينين هل تجزى قال لا **قلت** ارايت المقطوعة الرجل ولا
تستطيع ان تسمى هل تجزى قال لا **قلت** ارايت الرجل يبيع البقرة من بقر الوحش او بولي
وحشها وحار وحش قال لا يجزى شيء من هذا ابي الاضحية ولا في غيرها قلت ولما قال لا للوحش
لا يصاحبها ولا يجزى **قلت** ارايت ان كان حمارا وحش قد الف او طيبة هل تجزى قال لا
قلت ارايت انا واهلية نمت وهي قد الفت هل تجزى ولدها في الاضحية قال لا قلت
ولما قال لان الامر وحشية ولان الامر لا يجزى فكذا لا يجزى الولد قلت وكذلك لغيره
كانت عن من الطبا فولدت قال نعم **قلت** ارايت اذا كان عند الرجل ثور وقش
فانراه علي بقرة اهلية فولدت هل يجزى ولدها في الاضحية قال نعم يجزى لانه ولدها
بمئة لاه امه **قلت** ارايت رجلا دج اضحية من رجل بغير علمه هل يجزى قال نعم استحسن
ذلك واما في الغناب وهو من ابيتهما ولا يجزى **قلت** ارايت رجلين غلبا باضحية
فدج كل واحد منهما اضحية صاحبه عن نفسه ما القول في ذلك هل يجزى بما ذكر
قال نعم يجزى كل واحد منهما اضحيته في الاستحسان وياخذ كل واحد منهما اضحيته
قلت ارايت ان مر محبوسا فذبحه هل يجزى قال لا ولا لجل اكلها لانه ذبيحة حرام

قلت

قلت ارايت ان امر رجلا مسلما امريضا او يهوديا فذبح له اضحية هل يجزى قال نعم يجزى
وهو مكروه **قلت** ارايت الاضحية يدجها صاحبها احب اليك او يامر به قال يدجها موات
الي وان امر به لم يضره **باب من تجب عليه الاضحية**
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال الاضحية واجبة على اهل الامصار باخلا الحاج
قلت وما تفسير هذا الحديث قال هو واجبة على المقيمين من اهل الامصار وغيرهم
ولا يجب على المسافرين من اهل الامصار كانوا او من غيرهم بعد ان يكونوا مسافرين
قلت ارايت اهل السواد هل عليهم ان يضجوا قال نعم وعلي غيرهم والاممي والحي
على كل مقيم من اهل الامصار وغيرهم اذا كان مؤسرا **قلت** ارايت اهل السواد من كان
منهم في غير مدينة ولا مصر من دججهم في يوم التخرين ينشق العجر هل يجزى به
قال نعم قلت وان ذبح قبل ان ينشق العجر قال لا يجزى به قلت ولما قال لانه لا يجزى به
ان يذبح الا بعد ما ينشق العجر لانه لا يجب عليه حتى ينشق العجر قلت ولم يجز به
ان يذبح اذا انشق العجر ولا يجزى اهل الامصار والمدائن قال لان اهل السواد من لم يكن
في مصر ولا في مدينة فليس عليهم خروج ولا صلاة وانما عليهم ان يذبحوا اذا انشق
العجر واهل الامصار والمدائن لا يجزى بهم حتى يسلموا الامام **قلت** ارايت اذا ذبح
الرجل اضحيته يوم التخرين هل يجزى به قال نعم قلت ولما قال لان التخرين لانه
ايام افضلها او لها بلغنا ذلك عن علي بن ابي طالب وعن ابن عباس قلت وان ذبح
في ليالي اجزائه قال نعم قلت فان ذبح في اول يوم التخرين فهو افضل قال نعم **قلت**
ارايته اهل السواد من لم يكن في مصر ولا مدينة هل عليهم الخروج يوم الفطر او
يوم التخرين قال لا ولا يجب ذلك الا على اهل الامصار والمدائن قلت ولما قال لان
الذي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضجة ولا شريق الا في
مصر حرام **قلت** ارايت اهل منابيرا هل عليهم صلاة مثل صلاة اهل الامصار
ركعتين قال لا انما عليهم ان يصلوا العجر فيقفوا وقد بلغنا عن الحسن البصري
وبدرك جرت السنة **قلت** ارايت الاضحية واجبة اذا كان صاحبها مجدا قال نعم
باب الرجل يصيد الصيد فينقل منه فياخذ
غيره قلت ارايت الرجل يصيد الطير فيملك عنده ثم ينقل منه فيصيده
غيره بعد ذلك ايمر اخذه قال لا اقله احق به قلت ولما قال لان الاول قد كان
ملكه فهو احق به ايما فذر عليه وهو بمنزلة غيره في الصيد **قلت** ارايت النمل حرام
الوحش هو عندك لبعده المنزلة قال نعم **قلت** ارايت رجلا نصب شبكة فوقع فيها
صيد فجاء رجل فاخذه وقد كان الصيد لا يقد على الذهاب لمن يكون الصيد قال
لصاحب الشبكة **قلت** ارايت الرجل يصيد الباز والصقر في ارض مصر او سواد وفي
رجليه سير وهو يعرف انه اهلي وقد كان للناس نزع له ان يعرفه قال نعم قلت
ولا تعد هذا صيدا قال لا قلت لم قال لانك تروى على صاحبه ان قد مر عليهم
قلت وكذلك ان كان في رجله جلاجل او سير ويعرف انه كان للناس قال نعم
هو بمنزلة المنزلة ولا يكون هذا صيدا قلت وكذلك كان الرجل يصيد الطير في
عقبة فلا دة قال نعم ينبغي له ان يعرفه ولا يكون هذا صيدا **قلت** ارايت

الرجل يصيد الحماة في مصر يعرف ان مثلها لا يكون قسيمة وتعلم انها للناس ان ترى له ان يعرفها
 قال نعم قلت ولا ترى هذا صيداً قال لا قلت ارايت الرجل يصيد الطبا والطيور والحيوان
 ثم يصير في سبيله ثم يصيده بعد ذلك جلالاً ان ترى له ان ياخذة ويكون له حق فيه قال نعم
 قلت ولم وقد كان خلا سبيله قال لانه وجبت عليه ان يخلي سبيله من قبل احرامه واما ان
 يكون يخرج منه كذا من ملكه فلا قلت ارايت الرجل يقتل البان ويؤخذ من علم ما عليه قال
 عليه قيمته متعلقاً بالعامان بلغ قلت وكذا كذا كذا الصيد قال نعم قلت ارايت يملك
 الماشية اذا قتله رجل هل يعرف قيمته قال نعم قلت وكذا كذا الصيد قال نعم قلت ارايت
 الكلب ان كان ليس بملك صيد ولا ماشية فقتله رجل العزم فيمنته قال لا قلت ارايت
 من باع كلب الصيد او كلب ماشية ان يبيع ببيعة قال نعم قلت ارايت السباع كلها اهي
 بمنزلة هذا قال نعم قلت ارايت كل ذي مخلب من الطير او من الجوارح الا صليحة ان باع رجل شيئا
 قلت ارايت ما كرهت لحمه من كل ذي مخلب فبايع او لحوم الجوارح الا صليحة ان باع رجل شيئا
 من لحمه ذلك ان يبيع ببيعة قال لا قلت لم قال لان هذا ليس له ثمن ولا يباع ولا يبتاع به
 قلت ارايت ما كان من جلود هذه الاشياء بجوارح فباع جلودها ان يبيع ببيعة قال
 نعم قلت فان كان غير مذبوح قال وان كان بعد ان يكون مذبوحاً قلت افتركه ما كان في
 البحر من الصيد سوى السمك قال نعم قلت افتركه ما كان في البحر من السمك
 وقد اجترت ببيع السباع قال لان السباع كلها ثمن وما ذكرت من بيع صيد البحر سوى السمك
 فليتركه لمن **قلت** ارايت رجل سجد السمكة في الماء وهي مقطوعة لا يدري من قطعها
 اياها قال نعم قلت ارايت ان اصحاب في وسطها فخطا من ربوها او في راسها او في اذنها
 ان ترى له ان ياكلها قال لا اما هذا لا يكون الا في سمكة قد اخذت وملكك فليتركه الذي
 وجدها **قلت** ارايت رجلاً سمع حكاية ليل او لفاً فظن انه صيد فزعم وارسل طلبا
 وسمي ففعلوا كلب فصر به صيداً فاختذه واصاب السهم اياها قال نعم اذا كان الذي
 سمع حكاية صيد قلت فان كان لا يعلم ما ذلك الحيوان صيداً كان او غيره اياها قال
 لا قلت ولم قال لانه ابي وهو يظنه صيداً ولا ياكله الا ان يعلم انه حمار صيد **قلت**
 ارايت ان استيقن انه رجل فرماه وارسل طلبا او راى كلباً فرماه فاصاب صيداً اياها
 قال لا قلت ولم قال لانه ربي غير صيد وربي ما لا ياكل **قلت** ارايت ان راى ذئباً
 او اسداً فرماه فاصاب صيداً اياها قال نعم قلت ولم قال لان هذا مما يكون في البر
 فاذا رماه فاصاب الصيد اكله ولا يمشيه هذا الانسان قلت ولذلك ان ربي خنزير امياً
 فاصاب صيداً قال نعم قلت فان ربي خنزير امياً فاصاب صيداً اياها قال لا
باب الصيد في الحرم
 بلغنا عن عطاء بن ابي رباح انه قال لا بأس بصيد الحرم ان يصاد اذا خرج من الحرم قلت
 ارايت رجلاً يصيد فاصاب في الجبل فذهب الصيد حتى دخل الحرم فقات فيه هل ترى
 بالكله باساً قال اما في الغياض فلا بأس به وكان ابو حنيفة يكره اكله قلت ولم كرهه وليس فيه
 الجواز قال لانه مات في الحرم قلت فهل يؤكل قال لا حين في اكله قلت ولم قال لانه رماه
 في الحرم ولا ياكل له ما فيه وهذا كانه ذبح في الحرم قلت ارايت ان ربي صيداً في الحرم
 فاصابه في الجبل هل ترى بالكله باساً قال لا حين في اكله قلت ولم قال لانه رماه في الحرم

واما اصابته في الجبل ومات فيه قال لانه في الحرم من مكان لا ياكل فيه الرمي فمن شرب لم يكن في اكله حرج
 الا ترى ان علي بن ابي الجبل فكل من وجب عليه في صيده جناً فلا حرج في اكله قلت ارايت ان ربي
 من الجبل صيداً في الحرم فقات في الحرم هل تراه اكله قال لا حين في اكله قلت ولم قال لانه رماه
 في الحرم ومات فيه ولان عليه الجنا **قلت** ارايت رجلاً يصيد في الحرم في الحرم
 فرماه من الجبل فصر السهم في الحرم حتى اصاب الصيد فقات هل ترى بالكله باساً قال لا بأس
 بالكله قلت فان تعدد ذلك قال وان لانه رماه في الجبل وامامة في الجبل قلت ارايت رجل يترى
 ربي صيداً في الحرم والصيد في الجبل فاصابه فقات هل ترى بالكله باساً قال لا بأس
 المسلم لا يؤكل صيده اذا فعل ذلك فهدا احتيجان لا يؤكل صيده **قلت** ارايت من قتل ربي
 صيداً في الحرم ثم اسلم قبل ان يقع السهم في الصيد فقتله في الجبل هل يؤكل ذلك قال لا
 لا حين في اكله قلت وكذا ذلك لوان قتل ربي صيداً في الحرم فقتله في الجبل قال نعم لا حين
 في اكله وكذلك لو لم يسلم حتى اصابه السهم قال نعم قلت ولم وهو من حيث اصابته
 قال لان المسلم والنصراني في هذا سواء لانه ربي من مكان لا ياكل ربي فيه الا ترى لوان قتلنا
 ذئباً صيداً في الحرم لم ياكل اكله ولا يكون في هذا خيراً من المسلم لان ذئباً صيداً
 في الحرم لا ياكل من كافر ولا مسلم قلت وكذا كذا الصيد لو ذبح في الحرم وقد عقل لم ياكل ذلك
 الصيد قال نعم لا يؤكل قلت ارايت رجلاً اخذ صيداً من الحرم وهو حلال فذبحه في الجبل
 هل ترى بالكله باساً قال لا التزعه عن هذا الفضل وليس هذا بمنزلة الذي يذبحه في الحرم قلت
 ولم قال لانه اخرج من الحرم ان ترى ان عليه الجنا فمن ثم قلت هذا الرجل اكله **قلت**
 ارايت رجلاً اصاب صيداً في الجبل وهو حلال فادخله في الحرم ثم اخذته وهي في يده وذبحه
 في الجبل هل ترى بالكله باساً قال لا حين في هذا وهذا الباب الاول سوا قلت ولم قال لانه حيث
 ادخله في الحرم قلت وكذلك لو ان رجلاً اخذ صيداً من الحرم وفي يده صيداً فمك في يده حتى اكل
 فذبحه هل ترى بالكله باساً قال لا حين في اكله وهذا اصل الباب الاول قلت ولم قال
 لانه حيث اخذ من الحرم وجب عليه ارساله وجب عليه الجنا حيث ابلغه فمن ثم كرهت
 قلت ارايت رجلاً صاد صيداً فذبحه في الجبل فذبحه هل ترى بالكله باساً قال هذا
 والاول سواء اذا ذبحه الحلال في الجبل لم يحرر اكله الا انه لا يعجزني هذا الفعل قلت ولم
 قال لانه قد وجب على الحرم خبأوه وكان عليه ان يرسله الا ترى ان ذبيحته لم تكن حلال الحرم
 فمن ثم كرهت اكله هذا والذي يذبح وهو محرم ويذبح في الحرم ما سدد هذا حالا وهو
 عندنا بمنزلة الميتة وهذا نكرهه وليس بمنزلة ذلك لانه ذبحه في الجبل قلت وكذلك
 لو اكل هذا الحرم والصيد في يده فجاره يذبحه بامره او بغيره قال نعم اكره هذا اليه
 وهذا الباب الاول سوا قلت ارايت ان ارسله الحرم فصار رجلاً لا تعد ذلك فذبحه
 هل ترى بالكله باساً قال لا بأس به قلت ولم قال لان الحرم قد كان ارسله وحل صيده الذي
 اخذه وعاد كانه لم يصده **قلت** ارايت رجلاً اخذ صيداً في الحرم فذبحه
 في الجبل فصار رجلاً في الجبل فذبحه هل ترى بالكله باساً قال لا
 لا بأس باكل هذا والذي اخذته الجنا قلت ولم خصت في اكله وقد جعلت على ما لم
 الجنا قال اما ما جعلت الجنا على ما حجه من اجل انه اخذته من الحرم فلما قتلته الصيد قبل
 انه يرجع الى الحرم وجب عليه الجنا الا انه قد خلا عنه في مكان ياكل صيده فيه فهذا

اتلاف منه حتى يرجع الى الحرم سليما وانما اكله لان الذي اصابة صادقة في الجمل قلت وكذا
 لو اكله الذي اخرجه من الحرم هو الذي صادقة بعد ذلك فذبحه لم يترك باسما قال نعم وقال
 ابو يوسف ومحمد بن الحسن اذا اخذه متلعبه فهو وغيره في ذلك سواء الا ان عليه الجزا وليس
 هذا بالقياس وهذا الاول سواء في القياس قلت ارايت محرما اصابت صبيدا فادخله منزله
 في اجل فجاء بعض اهله فذبحه بامر ابي يوسف ومنه هل تزي باكله باسما قال ابو يوسف ومحمد ان
 كان عليه ذبحه فلا يجزئ اكله وعلى الذي اخرجه المتاحية ذبحه ولا يعجزنا هذا الفعل قلت
 وكذلك ان ارسل الصبيد في منزله فقتله بعض اهله فذبحه ولم يكن محرما قال هذا
 والا ولستوا اكله وقال ابو يوسف لا بأس باكله قلت ارايت ان انفلت المتشك من
 الحرم في جوف الحرم او ارسله فاخذه انسان فذبحه هل تزي باكله باسما قال هذا اكله
 في يده حتى يرسله ارايت ان انفلت منه في المعمل او في مكان لا يقدر على اخذه الا بصبيد
 فرماه خلال فامانه هل تزي باكله باسما قال لا بأس به لان هذا قد سار به لم يصب قط
 وقد عاد الى حاله الا في قلت ارايت خلا لا ارسل كلنا له علي صبيد في الجمل فقتله
 الكلب حتى ادخل الصبيد الى الحرم فاخذه فقتله هل تزي باكله باسما قال اكرهه
 قلت ولم وانما ارسله في الجمل والصبيد في الجمل قال لانه اخذه في الحرم وقتله فيه
 قلت وكذلك لو ان صاحبه ادركه حيا في الحرم فاخذه من الكلب فاحرقه الى الجمل فذبحه
 قال نعم اكرهه هذا الفعل ايضا ولا يجزئ اكله لان الذي ذبحه خلال في الجمل قلت ارايت
 ان ارسل طليعة في الحرم علي صبيد في الجمل فاخذه في الجمل هل تزي باكله باسما قال اكرهه اكله
 وعليه الجزا وهذا الباب الاول سواء قلت ارايت ان ارسل طليعة في الجمل علي صبيد في الحرم
 فقتله الكلب حتى اخرجه من الحرم الى الجمل فاخذه فيه فقتله هل تزي باكله باسما
 قال اكرهه اكله قلت ولم قال لانه ارسله عليه وهو في الحرم ولم يكن يحل له ذلك قلت
 فان اخذه من الكلب فذبحه في الجمل قال لا بأس باكله في القياس قال وكرهه هذا الصنع
 ولا يجزئ اكله قلت ارايت طليعة بعض قوايمه في الجمل وبعضها في الحرم فرماه رجل بسهم
 والرجل والسهم في الجمل فقتله هل تزي باكله باسما قال اكرهه قلت ولم قال لانه عليه الجزا
 ولانه رماه ولا يحل له رميه قلت وكذلك ان كانت قايمة من قوايمه في الحرم وبقية في الجمل
 قال نعم قلت ارايت ان كانت قوايمه كلها في الجمل وهو قائم وملاسه في الحرم فرماه رجل
 من الجمل فقتله هل تزي باكله باسما قال لا بأس باكله قلت ارايت شجرة اصلها في الحرم
 وغصنها في الجمل فوقع علي غصن من اغصانها الذي في الجمل صبيد فرماه رجل من الجمل فقتله
 هل تزي باكله باسما قال لا بأس قلت ولم ولو قطع رجل ذلك الغصن كان عليه قيمته قال
 لان الغصن من الشجرة والصبيد في الجمل ولا يشبه الغصن ما عليها قلت ارايت اذا كان
 اصلها في الجمل وغصنها في الحرم وعلي غصن من اغصانها صبيد فرماه انسان فقتله
 هل تزي باكله باسما قال لا خير في اكل هذا قلت ولم قال لان الصبيد في الحرم قلت وانما
 ينظر الى الصبيد ولا ينظر الى الشجرة قال نعم لان الصبيد ليس من الشجرة وانما انظر
 الى موضعه الذي هو فيه فان كان الغصن الذي هو عليه في الحرم كرهته اكله وان كان في
 الجمل لم اكره باسما وانما الشجرة نفسها في الحرم فاذا قطع غصنا من اغصانها نظرت
 فان كان اصلها في الحرم كان علي الذي قطعه القيمة وان كان اصلها في الجمل وغصنها في الحرم

فقطع انسان ذلك الغصن لم يكن عليه شيء لان اصل الشجرة في الجمل واغصانها متفرقة لا اصلها
 الاصل في الجمل وتضمنه في الحرم فقتله اذا كان اصلها في الحرم قلت ارايت رجلا محرما وكلا
 رميا صبيدا في الجمل جميعا فقتلاه هل تزي باكله باسما قال لا خير في اكله قلت ولم قال لان الحرم
 قتله معة فله كرهته اكله الا تزي لو ان نحو شيئا ومثلا رميا صبيدا فقتلاه لم يكن
 في اكله خير فله كرهته اكله قلت ارايت رجلا ارسل باسما علي صبيد في الحرم فقتله البازي
 حتى اخرجه من الحرم فاخذه الجمل فقتله هل تزي باكله باسما قال اكرهه اكله قلت
 ارايت خلا لا اخذ طليعة من الحرم فاخذهما الى الجمل فولدت في يده اولادا فذبحها وذبح
 اولادها هل تزي باكلها واكل اولادها باسما قال لا ليس اكل ذلك حرام لانه ذبحها
 خلال في الجمل ولا يعجزني هذا الفعل وعليها جزا فيها وفي اولادها وكرهه هذا الصنع
 قلت ولم كرهته هذا الفعل قال لانه اذا اخرجهما من الحرم فاكله ان يذبحها الا تزي
 انه لا ينبغي ان يذبحها ويذبح اولادها في الحرم فمن ثم كرهته هذا الفعل قلت ارايت
 ان اخرجهما من الحرم فاذا في الجزا عنهما ذبحها هل تزي باكلها باسما قال هذا الاول سواء
 لا يجزئ اكلها وكرهه هذا الفعل قلت فان ولدته في يده فذبحها وذبح اولادها قال نعم ليس
 عليه الجزا في اولادها لانه قد ادى جزا الامم قبله كذا قلت وكذلك لو ان محرما صاد
 طليعة من الطليعة في جمل وهي في يديه كان حلالا وكل اولادها كذا كذا كذا في الباب الاول
 وقال ابو حنيفة ورايو يوسف ومحمد اذا ذبح الرجل بعقر او بعظم او بسن او بطرف ملقى
 غير طفره فان ابا حنيفة قال في ذلك اكره ان يذبح به ولا بأس باكلها وهذا قول ابي
 يوسف ومحمد وان ذبح بسن نفسه او بطرف ليس ملقى وهو طفره او طفر غيره غير مذكور
 قال هذه ميتة في قوله جميعا وهو قول محمد بن قيس كذا في القياس والذباح

والله احمد وصلاة على نبيه محمد
 وآله وصحبه وسلم

كتاب الوصايا
 عبد الله بن سهل بن حنبل قال اخبرنا ابو عبد الله قال اخبرنا ابي عن محمد بن الحسن
 عن ابي يوسف عن عبد الله بن عمر عن قتادة عن ابي قلابة يرويه الى الباقين عليه
 وسلم انه قال لا وصية لوارث محمد بن محمد قال حدثنا ابو حنيفة عن عطاء بن
 السائب عن ابيه عن نعيم بن ابي وقاص انه قال يارسل الله اوصي عمالي كله
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال فيصنع قال لا قال فثلاثة قال
 الثلث والثلث كثير انك ان تدع عيالك اغنيا خير من ان تدعم فقر شاكفون
 الناس محمد بن ابي يوسف عن يحيى بن ابي نبيسة عن الزهري عن عامر بن
 سعيد بن ابي وقاص عن ابيه بخود كذا محمد بن محمد عن ابي يوسف عن ابيان بن
 ابي عباس عن الحسن ان ابا بكر الصديق وعمر قال لا لا يوصي بالجنس احب النبا من
 ان يوصي بالربيع ولا يوصي بالربيع احب النبا من ان يوصي بالثلث محمد بن ابي
 ابن اسحاق ان حمزة بن عبد المطلب وصي ابي زبينة الحارثية يوم احد عبيد الله بن محمد

عن عرو عن ابيه عن جده ان عليا اوصي في الحسن بن علي بن محمد عن العزري عن عبد الرحمن
ابن نوريان عن هذيل عن عبد الله بن مسعود انه سئل عن النسيان اوصي بسهم فقال له
السهم محمد بن ابي قتيبة الهذلي عن يسار بن ابي حرب عن سفيان بن عيينه عن
رجل اوصي بسهم من ماله فقال احبوا له يسما را الغريفة واجعلوا له سماءا
محمد بن العزري عن محمد بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب اذا اوصاك
الرجل بوصيتين فالأخفة منهما املاك محمد بن ابي الحسن عن الحكم عن ابراهيم انه قال
في الرجل يموت ولهم زوجان اوصي ان يحج عنه فممن الثلث حج وان لم يؤمن فلا شيء محمد
عن ابي الحسن عن الحكم عن ابراهيم انه قال في الرجل يموت بثلث ماله حج عنه او يعق
به رقبة فلم يتم له ولا رقبة قال يتصدق به عنه محمد بن الحسن عن الحكم عن ابراهيم
انه قال لا بأس بالمسلم يؤمى للمصرا في والمصرا في يؤمى للمسلم فيما بينه وبين الثلث محمد
عن ابي الحسن عن الحكم عن شرح مثله محمد بن الحسن عن ابراهيم انه قال في الرجل
يموت وله ثلثة في الوصية فياذا توفى له لم ير جعول فيه بعد موته قال له محمد بن الحسن
سأولهم جعول محمد بن ابي الحسن عن الحكم عن ابراهيم انه قال في الرجل يموت بثلث ماله
يدين او اقر له قال هذا جائز ولو اخطأ به ماله كله محمد بن داود بن ابي هند عن
الشعبي انه سئل عن رجل له ثلثة بنين فوصي بثلث نفيس خدم قال له الربيع
محمد بن فطر بن خليفة عن فضل بن عمر عن ابراهيم النخعي وعامر الشعبي انهما قال في
الرجل اوصي بالنصف والثلث فزاد الى الثلث بينهما على خمسة اسهم لصاحب النصف ثلاثة
ولصاحب الثلث اثنين وهو قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة الثلث بينهما نصفين
وقال محمد بن ابى عامر المتقي قال سألني ابراهيم النخعي عن رجل اوصي بنصف ماله
وثلثه فربعة قلت لا يجوز قال فاجازوا قلت لا علم لي بها قال خذ ماله ثلث
ونصف وربيع وذلك اني عسى فخذ نصفها ستة وثلثها اربعة وربيعا ثلاثة فاقسم
المال على ذلك وهو قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة خلاف ذلك محمد بن ابي
حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال اذا اوصي الرجل بعقبي يدي بالعقبي محمد بن ابي
يوسف عن الاسود بن سوار عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي اسحاق
عن الحرث بن علي بن ابي طالب انه قال لان يؤمى بالجنس احب الي من ان يؤمى بالربيع ولان
يؤمى بالربيع احب الي من ان يؤمى بالثلث ومن اوصي بالثلث فلم يترك نسبا محمد بن
ابي الحسن بن عمار عن الحكم عن ابراهيم انه قال في الرجل يموت فيموت الموصي
اليه فيموت الي رجل آخر قال الآخر وصيته ما جيبا محمد بن الحسن بن عمار عن الحكم
عن ابراهيم انه قال في الرجل يموت لأم ولد له في حياته وصحته فيموت قال هو
ميراث وان اوصي عند موته لها بوصية فهو لها من الثلث محمد بن ابي يوسف عن
العزري عن نافع عن ابن عمر انه قال اذا اقر الرجل عند موته بدين لوارثه فانه لا يجر
الا بدينه وان اقر لغير وارثه بدين جاز ذلك ولو اخطأ جميع ماله محمد بن ابي حنيفة
عن حماد عن ابراهيم انه قال في المرأة يمتثلها الطلق قال هي بمنزلة الميراث يعني في
الوصية قال محمد قال ابو حنيفة من اوصي بالثلث فهو جائز ومن اوصي بالكر من الثلث
فالعقل على الثلث لا يجوز الا ان يجيز ذلك الورثة وهو كابر بعد ما يموت الموصي

فان اقام واجاز ذلك وكذلك الوصية للوارث ان اجازوا شيئا من ذلك في حياة الميت ان يردوه
بعد موته بلفظ ذلك عن عبد الله بن مسعود الا ترى انما اجازوا ما لم يلكوا وما لم يقع
لهم الميراث فيه بعد اذ ينزل وحدث له وارث فحجبهم وارثا قبل موته الموصي ليس كان
يكون الورثة غيرهم فكانوا قد اجازوا ما لم يلكوا واذا اوصي الرجل بوصية تجاوز الثلث
باسمها لغير واحد اجزت الثلث وتلك الوصايا تقسم بينهم بالحصة ولو ان رجلا اوصي بعد
لرجل وبثوب لاخر ودية لآخر والثلث يبلغ العذرهم والوصية تبلغ الف وخمس مائة
درهم اصابت كل انسان منهم ثلثا وصيته وتبلغ منها الثلث من قبل ان الوصية ان وصية
والثلث العن والثلث مثل ثلث الوصية وكذلك لو اوصي لرجل بثلث ماله ولا خير بربعه
ورد ذلك الوصية الى الثلث فالثلث بينهما على سبعة اسهم لصاحب الثلث اربعة ولصاحب
الربيع ثلاثة واصل ذلك ان تخذ ماله لثلاثة وربيع فتأخذ ثلثه اربعة فتعرب ذلك
في ثلاثة فيصير اثني عشر سهما تأخذ ثلثها اربعة وسبعها ثلاثة فذلك سبعة فتعرب بها في
ثلاثة فتكون من احدى وعشرين والثلث من ذلك سبعة لصاحب الثلث اربعة ولصاحب
الربيع ثلاثة واذا اوصي لرجل لذوي قرابته بالثلث فان ذوي قرابته كذريهم محرم منه فان
كان له ثمان وخمسة وثلثة وثلثة لميراثه فالثلث لعمته لثلاثة اقرب اليه من الخالين
واذا في ما يكون من ذوي القرابة اثنان فصاعدا ولو كان له ثم واحد وخمسة كان للثم النصف
وللخالين النصف وهذا قول ابي حنيفة وقال فيهما قول آخر وهو قول ابي يوسف
ان الخالين والعم والعمتين في الثلث سوا وكذلك ذريهم محرم منه فالثلث بينهما سوا
وان كان بعضهم اقرب من بعض وقال ابو يوسف بعد ذلك ذوي القرابة كل من كان له
الاب الذي من قبل الاب ومن قبل الام اقر اقبالا بالذين ينسبون اليه من قبل الام والاباقي
ابايعهم في الاسلام مع كل ذي رحم محرم ويدخل في ذلك ايضا بنوا الجد الاقباليين ينسبون
اليه من قبل الام والاباقي ابايعهم في الاسلام مع كل ذي رحم محرم وهذا قول ابي
يوسف الاخر وهو قول محمد وقال محمد بن الحسن اذا اوصي لثلاث فلان بوصية وله
بنون وبنات كان الثلث لهما جميعا وان كان اب لثلاثي بغيره ولا تخذ وقال محمد فاذا
اوصي الرجل بثلث ماله لافوته وله ستة اخوة اثنان لاب واقر واثنان لأم واثنان لأم
فان كان له ولد يجوز من ميراثه ثلث ثلث بين اخوته سوا فان لم يكن له ولد كان لافوته
لامه الثلث ميراثا ولاخوته لابيهم وامه الثلثان ميراثا وتبلغ حصة الورثة الوصية
ويجوز لافوته من الاب تلك الوصية واذا اوصي الرجل لثلاثي اولاد ذوي قرابته
فهذا كله سوا واذا اوصي لثلاثي اولاد لثلاثي بغيره فهو سوا وهو لاهل بيته
من ذوي الارحام ممن يلحق الي اقراب له في الاسلام من قبل الرجل ليس لاهل بيته شيء
انما له من قبل الاب واذا اوصي لثلاثي بغيره ذوي قرابته واذا اوصي لرجل
بثلث ماله لثلاثي فلان وفلان ذلك اب وله ولد ذكور واناث فالثلث ذلك للذكور
من ولده دون البنات وكذلك اذا كان له فلان ذلك حبة وله ولد ذكور واناث فالثلث
من ذلك للذكور دون الاناث وليس لولد الولد وان كانوا ذكورا واناثا فان
لم يكن له ولد ذكور لصلبه ولا لابنه وله بنات او بنات ابن فليس لهن شيء من قبل
انه قال في الوصية لثلاثي فلان ولا يجوز ان يقال للمرأة هذه من ثمن فلان ينسبها ذلك

الى ابيها وحيثما وكلن لو قال لو ولد فلان الثلث وله ثلثون وبنات كان الثلث بينهما مساويا وكذلك
اذا كانت له امرأة تعامل دخل ما في بيتها في الوصية فان كان له بنات وبنوا من فالوصية لبناته دون
بنين ابنيه وانما يقع هذا على ولد القليب فان لم يكن له ولد لصلبه فالوصية لولد الابن المذكور منهم
والا فانه فيها مساويا وان لم يكن له الاول ولد واحد كان له الثلث كله لان الولد قد يجمع الواحد
والجميع ولا يكون لولد الابنة في ذلك شيء واذا اوصى الرجل لخمسة او بطن بمصون ويعرفون فقال
ثلثي لبي فلان فان الثلث بينهم المذكور والانا فيه مساوية بحسن ما هناك ان يقال هذه لالة
من بني فلان يذهبها الى قبيلتها واذا اوصى لبي فلان وهي قبيلة لا تخفى فالوصية باطل من قبل
انه لا يعلم كمن يثبت كل انسان وقال محمد اذا اوصى لبي فلان لصلبه وله ثلثون وبنات
كان الثلث لهم جميعا وان كان ابي ليس بقبيلة ولا يخذ لان ذكره اذا خالطوا البنات جعلوا
بنين فاذا اوصى الرجل بثلث ماله لفلان وفلان او قال بين فلان وفلان ثلث ماله الموصى ثلث ماله
احد الذين اوصى لهما كان الثلث بين الحي وبنات الميت بينهما نصيب فان كان قد ماتت قبل موت
الموصى وقعت الوصية فان نصف الثلث الباقي منها وصية الميت الموصى له مردودة على ورثة
الموصى وهذا قول ابي حنيفة واذا اوصى بثلث ماله لفلان وفلان واحد
ميت فالثلث كله لفلان الحي الا ترى انه لو توفي فقال ثلث ماله لفلان والحي او لفلان وبنات
كاه الثلث لفلان وكان قوله للموتى ولعقبه باطلا ليس له شيء ولا ينفع هذا من الثلث لكانهم
شيئا واذا قال ثلث ماله لفلان والحي كان لفلان نصفه والحي نصفه واذا قال ثلث ماله لفلان
والساكنين كان لفلان نصفه والساكنين نصفه واذا قال حجوا عني حجة واعتقوا عني نسمة كان
الثلث يتبع هاتين اعتد الثلث فيهما فان لم يتبع يدي بالحق لانه كما به فان كان ثلثا بالنسبة
بالحق فانه يبدى بالنسبة فان كانت حجة حجة الاسلام يداها لا حاجة الاسلام لان يكون
نسمة بعينها فبداها فانها كانت حجة حجة الاسلام يداها لا حاجة الاسلام لان يكون
منهم رجلان وولد له ولد ثلث ماله الموصى فان الثلث للباقي وللولد بينهما مساويا ما يقع
الوصية للولد من موقوف الموصى ولا ينتظر الى من مات منهم قبل ذلك ولو قال ثلث ماله لفلان
فلان وفلان عري يعني مولا ليه الذين اعتقهم ثلث ماله من موقوفه واثبت فلان عبد استر
مات الموصى فان الثلث لمواليه وهذه المعتقة واذا كان لفلان مولا اعتقه فهو مولا في اعتقوه
ولم يبيح لابي الزبيرين هو اوصى لموالي فلان بالثلث فالوصية باطل لاني لا ادري لابي
الزبيرين هو الذين اعتقهم والذين اعتقوا الا ترى ان المولى يثبت بنوا العم والورثة الا
تري الى قول الله تعالى في كتابه واني خفت المولى من وراي واذا اوصى الرجل بثلث ماله
لفلان وله مالا فذلك المالا والكتب ما لا غير فان ثلث ماله الذي اكتبه للذي اوصى له
به لان الوصية انما تقع بعد الموت الا ترى انه لو كان له مالا من ماله امكن ان يخل لفلان ثلث
الزوج مع ثلث المالا اوصى الرجل لرجل بثلث غنمه فذلك الغنم امكن ان يخل لفلان ثلث
قبل موته او لم يكن له غنم من الاصل فالوصية باطل لا تجوز وكذلك العروض كلها ولو قال له ماله
من ماله ولم يكن له غنم وانما ينتظر الى ذلك يوم موته الموصى لانه اذا اوصى بشيء من غنمه فاما
اوصى ببعض غنمه فاذا امكن ان يخل لفلان ثلث ماله اوصى ما اوصى له به منه وكذلك العروض كلها اذا اوصى
له ببعضها او اذا اوصى فقال له ثوب من ثيابي او قميص من حنطتي ثم هلك ثيابه
عند موته او هلك حنطته فصار لانياب له ولا حنطة ولا وصية له واذا قال له قميص

فان

حنطة

حنطة من ماله او ساق من ماله او غنم فان له قيمة ذلك من الثلث لانه جعله من المالا من حنطته والاول
انما قال من الغنم او من الحنطة ولم يقل من المالا فاذا قال ساق من غنمي او قميص من حنطتي ثم هلك
واي من ذلك بطلت الوصية الا ترى انه يقول ساق من مالي او قميص من مالي فيصير ذلك مالا
المالا واذا اوصى الرجل للرجل بنوب من قطعته وحنطته لفلان او اوصى له بقطن فخر له او بخر
ففسخة او بخر بخر صاع منها انا او شيئا او اوصى بخر صاع منها خاتما او غير ذلك
او بخر بخر ثلثه او بخر بخر ثلثها او بخر بخر ثلثها او بخر بخر ثلثها او بخر بخر ثلثها
ذلك الشيء الذي اوصى له به عن خاله وكذلك كل ما اوصى له به من غيره عن هذه القصة كله رجوع ولو
اوصى له بنوب من غنمه او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
انه لم يغير الا من خاله واذا اوصى له بقطن من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
من ظهرها او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
بأعنه ثم استراه ثم مات والعبد غنمه فان الوصية باطل من قبل ان يبعده رجوع في الوصية ولوانه
اوصى له بثلث ماله ولم ير له مال يومئذ جعلت له ثلث ماله يوم موته الذي انصبه وانما يكون
المال في الملك الذي اوصى به يومئذ واذا اوصى الرجل للعبد لفلان او بخر من حنطته او بخر من حنطته
منه ثم رجع الى الموصى وهو حي ذلك العبد بعينه او ميراث او وصية فهو جائز وله منه ثلثه
واذا اوصى له بشيء من ماله او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
من ثمنه فحله فبا او كانت حجة في حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
غنما او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
الثلثان من ذلك او هلك وبقي الثلث وله مال كثير يخرج ذلك من ثلثه فان الثلث الباقي من ذلك
جائز في الوصية الا ترى انه لو اوصى له بثلث هذه البخر فاستحق الثلثان وبقي الثلث وهو يخرج
من ثلثه كان جائزا وكذلك ما وصفت لك واذا اوصى بثلث ثلثة دور وثلث من الرقيق او بثلث ثلثة
من الدواب مختلفا جاسما فذلك انسان وبقي واحد وهذا الواحد يخرج من ثلثه فانه لا يكون
له الا ثلثه الواحد من قبل ان هذا لا يقسم فالاول يقسم واذا اوصى الرجل بعبد فخرج
من ثلثه من اوصى بالعبد الذي اوصى به لفلان آخر فان العبد بينهما نصيبان ولو قال
العبد الذي اوصيته لفلان هو لفلان كان هذا الرجوع منه في الوصية والوصية للآخرها
وكذلك لو قال قد اوصيت به لفلان كان هذا الرجوع منه فيه وهو للآخرها ولو قال العبد
الذي اوصيته لفلان وقد اوصيت به لفلان قوله قد اوصيت به لفلان وقوله هو لفلان
لان هذا الرجوع ولو كان اوصى به لفلان اوصى به للآخر ولم يقل العبد الذي اوصيت
به لفلان فان العبد بينهما نصيبان ولو لم يوصى لاحد ولكنه جحد وصية الاول وقال
لم اوصى له به فخرج وكذا لو قيل له اوصيت لفلان بعبدك فقال لا وكان لفلان كان هذا الرجوع
وكذا لو قيل له اوصيت لفلان بعبدك فقال لا وكان لفلان كان هذا الرجوع
العبد وموصاه بالامة واذا اوصى الرجل للعبد بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
وله يسوي ذلك الغنم او عرض او عرض بخر من حنطته او بخر من حنطته او بخر من حنطته
فان نصيب صاحب العبد منه ثلثا من درهم وخمسة وسبعون ونصيب صاحب البخر
خمسة وسبعون ونصيب صاحب البخر مائة وخمسون من قبل ان الوصية ثلث ماله
درهم وجميع المالا الف وثمان مائة فالثلث منه ستماية يتفق من الوصية مائة

ولا يسيغ

فينقل من حصة كل انسان ربعها ولو اوصى لرجل بسيف وقيمة مائة واوصى لآخر بسدس ماله
 وله خمس مائة سوى سيفه فلكل صاحب سدس المائتين مائة وكان لصاحب السيف
 خمسة اسداس السيف وسدس السيف بين صاحب السدس وصاحب السيف نصفه من قبل ان ذلك
 السدس وصية لكل واحد منهما وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن ذلك
 الا انهما قالوا في السيف ينقسم بينهما على سبعة اسهم فيكون لصاحب السيف ستة اسباع
 ولصاحب السدس سبع السيف وسدس الخمسمائة ولو كان اوصى مع هذا بالثلث كان الثلث
 بينهما يضرب فيه صاحب السدس سدس مائة وتلك سدس السيف ويضرب فيه صاحب
 الثلث بثلث خمس مائة وخمسة اسداس سدس السيف ويضرب فيه صاحب السيف بخمسة اسداس
 السيف الا سدس سدس السيف فما اصاب صاحب السيف كان في السيف وما اصاب صاحب الثلث
 كان في الدرهم وفيما بقي من السيف في القياس وما اصاب صاحب السدس فهو في الدرهم وفيما
 بقي من السيف في قياس قول ابي حنيفة واذا اوصى الرجل الرجل بالثلث والآخر بعبد قيمته
 الف وله الف درهم سوى ذلك فان صاحب الثلث يضرب بثلث الفين وسدس العبد
 ويضرب صاحب العبد بخمسة اسداس العبد من قبل ان لصاحب العبد وصية في ثلثي العبد
 والثلث الباقي وصية لصاحب العبد ولصاحب الثلث فيضرب صاحب العبد في الثلث بثلثي العبد
 ونصف ثلثه ويضرب صاحب العبد بنصف ثلث العبد وثلث الثلث لاثنين فما اصاب صاحب
 العبد فهو في العبد وفي المال يكون له خمس ما بقي في العبد وخمس المال من قبل ان الوصية
 من ستة فالثلث اثنان والثلثان اربعة فلما استوفى صاحب العبد وصيته سقط من
 وصيته سهم وبقي نصيب صاحب الثلث سهم وللوصية اربعة فصار ما بقي من المال على
 ذلك لصاحب ثلث المائتين الخمسة وللوصية اربعة الحامس وهذا قياس قول ابي حنيفة وفيما
 قول آخر انه يكون لصاحب الثلث ثلث ما بقي من العبد وذلك سدس العبد ويكون سدس
 الفين نصيبه من العبد مثل ثلث ما اصاب صاحب العبد في هذين القولين قلت فهو
 حسن والاول قياس قول ابي حنيفة والآخر قياس قول ابي يوسف ومحمد واذا اوصى
 الرجل لرجل بثلث ماله من ماله ولاخر بنصف ماله فرد ذلك الى الثلث كان الثلث بينهما
 نصفين في قول ابي حنيفة من قبل ان الوصية انما هي الثلث فلا يضرب صاحب السيف الا
 بالثلث ولا يضرب بحصة الوصية وقال ابو يوسف ومحمد الثلث بينهما على خمسة اسهم
 وكذلك لو اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بجميع ماله فرد ذلك الوصية الى الثلث
 فان الثلث بينهما نصفان في قول ابي حنيفة من قبل ان ما زاد على الثلث في الوصية فهو
 باطل لا يضرب له صاحبه ولا ينتفع به لانه للوصية ولا يضرب بماله الوصية وقال ابو يوسف
 ومحمد الثلث بينهما على اربعة اسهم وكذلك لو اوصى بالثلثين كان الثلث بينهما
 نصفين وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يضرب صاحب كل وصية
 في الثلث بوصيته ان كانت اكثر من الثلث او اقل ولو اوصى بالثلث والسدس كانا الثلث
 بينهما على ثلاثة اسهم ولو اوصى بالثلث بجميع ماله فاجاز ذلك الوصية كانت
 الثلثان لصاحب الجميع والثلث الباقي بين صاحب الجميع وبين صاحب الثلث نصفان في
 قول ابي حنيفة وقد كان ينبغي في قياس هذا القول اذا ردوا الى الثلث ان يكون
 الثلث بينهما على ذلك وكما ذكرنا القياس وحملناه بينهما نصفين واذا اوصى الرجل

في نسخة الالفين

لرجل بنصف ماله ولاخر بجميع ماله ولاخر بثلث ماله فاجاز ذلك الوصية فان النصف لصاحب الجميع
 والسدس بين صاحب الجميع وبين صاحب الثلث نصفان والثلث بينهما اثلاثا وهذا قول ابي حنيفة
 وفيما قول آخر قول ابي يوسف ومحمد ان المال ينقسم على خمسة اسهم ولصاحب الجميع ما اصاب
 ستة ولصاحب الثلث نصف ما اصاب ثلثه ولصاحب الثلث ما اصاب اثنان بلغنا نحو من هذا لقول
 ابو ابيهم النخعي وهذا على قياس الوصية الا ترى ان الوصية اذا جازت ستة ومالت نسبت
 على هذا وكذا كانت به السنة وقال فيها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك
 لعامة الوصايا على ما جاء من الفرائض والسنة واذا كان لرجل عبدان وقيمتها سقوا فوصى
 لرجل باحدهما بعينه ولاخر بثلث ماله وليس له ثلثا غيرهما فان الثلث ينقسم بينهما على ستة
 اسهم لصاحب الثلث ثلاثة من العبد من جميعا اثنان منهما في العبد الذي لا وصية فيه
 واحد في العبد الذي فيه الوصية بعينه ولصاحب العبد اربعة اسهم وذلك لان الذي
 اوصى له بالعبد له ثلث العبد وصية والثلث قد اوصى به له وامانة لصاحبه فله
 نصفه ولصاحبه نصفه ولصاحبه في العبد الاخر ثلثه ففصلنا الثلث بعينه الى بعين
 فكان سدس من هذا وثلثا من هذا فكان ثلاثة اسهم وكان للآخر خمسة اسهم فالعبدان اربعة
 على الثلث لا يضرب به لانه نصيبه للوصية وذلك سهم وصية اربعة وهذا قول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد الثلث بينهما على خمسة اسهم واذا اوصى الرجل لرجل بعبد وثلث ماله
 لآخر وثلث سدس ماله لآخر ولعبد ذلك اربعة اسهم وقيمة العبد الف الف درهم سوى
 ذلك فان الثلث ينقسم بينهما على اثني وسبعين سهما يضرب فيه صاحب العبد واحد وثلاثين
 ويضرب فيه صاحب السدس بثلاثة عشر سهما ونصف فما اصاب صاحب العبد كان بينهما
 نصفين في العبد وما اصاب صاحب السدس والثلث كان في المال فيما بقي من العبد وهذا
 قول ابي حنيفة واما في قول ابي يوسف ومحمد فانه الثلث بينهما على واحد وعشرين سهما
 واذا اوصى الرجل لرجل بعبد ولاخر بنصفه واوصى بثلث ماله لآخر والعبدان اربعة اسهم
 الفان ولا مال له غير ذلك ومنه الوصية ذلك الى الثلث فان الثلث ينقسم بينهما على اثنين
 سهما فيضرب الذي اوصى له بالعبد في ذلك باثني عشر سهما ونصف ويضرب الذي اوصى له
 بنصف العبد بثلاثة ونصف ويضرب الذي اوصى له بثلث المال بأربعة عشر سهما فما اصاب
 صاحب العبد وصاحب نصف العبد فهو في العبد وما اصاب صاحب الثلث فهو فيما بقي من العبد
 والمال سدس سدس ذلك في العبد وما بقي في المال واذا اوصى لرجل لرجل بعبد ولاخر بعبد
 آخر قيمة احدهما اكثر من الثلث وقيمة الاخر اقل من الثلث فانه يضرب الذي فيه قيمة اقل من
 الثلث بقيمة عبده ويضرب الذي فيه قيمة عبده اكثر من الثلث بعبد كله ما بينه وبين الثلث المال
 ولا يضرب بالفضل على الثلث لان نصيب الوصية الثلثان فيقسم الثلث بينهما على هذا وهذا
 قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يضرب كل واحد منهما بقيمة عبده في الثلث
 قلت او كثر فما اصابه كان له في العبد الذي اوصى به له واذا اوصى بمائة درهم بعينه
 لرجل اخر وبعيد الرجل وفيهما الموقوف له فزوجهم فمات الموصي وهي في ذمته
 لان الوصية باطلة وهبته زوج في الوصية ولو اوصى بمائة درهم بعينه لرجل فماتت الوصية
 غابت فماتت الوصية بعينه فماتت الوصية باطلة ولو اوصى بمائة درهم بعينه لرجل فماتت الوصية
 ولو اوصى بمائة درهم بعينه فماتت الوصية باطلة ولو اوصى بمائة درهم بعينه فماتت الوصية

باب الوصية في الحج وإذا أوصي الرجل أن يحج عنه بمائة درهم
وثلاثة أقل من مائة درهم فإنه يحج عنه بالثلث من حيث بلغ وإذا أوصي أن يحج عنه بثلاثة ولم يقل
حججة واحدة والثلث حجبا فإنه يحج بالثلث ما بلغ من الحج وإذا أوصي أن يحج عنه حججة بما يقو
درهم وهي ثلثه الحج بها بقي من نفقته وكسوته وطعامه شيء فإن ذلك يرد على ورثة الميت فيكون
لهم وإن جامع في حجته فافسد ما كان الكفارة عليهم ويورد ما بقي من النفقة والكسوة عليهم
ويعتق ما انفق وكذلك إن اعتزم قبل الحج أو قرن أو اعتمر عن آخر نفقته ما بقي من الميت لا يعتق لانه
لم يجز له ولم المنفعة عليه وليس في النفقة وإذا أوصي الرجل أن يحج عنه رجلا فاستأجر
رجلا يحج عنه فإن ذلك لا يجزى من أجل أنما يفضل في يديه من النفقة موزع على الورثة
وإن مجزى عنه النفقة كان عليهم أن يكفوا له نفقة مثله ومالا يذله منه ويجزي الحج عن
الميت وإذا أوصي الرجل أن يحجوا عنه حججة فادعوا عنه رجلا فحج فهو أفضل وإن ادعوا
عنه مائة امرأة فإنه لا يجزى وإن ادعوا امرأة واحدة فإنه يجزى وقد أسأوا وكذلك لو ادعوا عنه
عبدًا بدين مولا أو بغير مولا لا يكون ناجيا أو غير ناجيا وأما فإنه يجزى وقد أسأوا
في ذلك ولو كانت المرأة هي التي أوصت فاحجوا عنها رجلا اجزا عنها وإذا أوصي الرجل أن يحج
عنه حججة فإنه يحج عنه من حيث أوصي وما بقي في قوله أبي يوسف ومحمد فادعوا عنه من بلاد
أقرب إلى مكة من تلك البلاد فهم ضامنون وعليهم أن يحجوا رجلا من حيث مات وإذا كان
له أوطان شتى فمات وصو مسافرا وصي أن يحج عنه فإنه يحج عنه من أقرب الأوطان إلى مكة
فإن لم يكن له وطن فمن حيث مات وإذا أوصي الرجل أن يحج عنه حججة فاحجوا رجلا فصرقت
نفقته من بعض الطريق فرجع عليهم أن يحجوا عنه آخر من ثلث ما بقي في أيديهم من حيث
أوصي الميت في قوله أبي حنيفة من قبل أن الأول لم يتمم لا ترى أنه لو قال اعتقوا عني
سنة فاستروها بمائة درهم فمات قبل أن يعتق كان عليهما أن يعتقا من ثلث
ما في أيديهم وهذا قول أبي حنيفة وقال محمد إذا قسم الوصي الورثة ودفع إليهم
خففهم وأخذوا الوصية فدفعها فصرقت أو هلكت لم يرجع في شيء من مال الميت
والمقاسمة جائزة إذا كانت الوصايا لله تعالى وإذا كانت الوصية لأمس إن بعينه فليس يجزى
لوصي السنة على الوصي له وإذا أوصي الرجل أن يحجوا عنه وأراد أن ذلك لا يجزى إلا أن
يجزى الورثة وإذا أوصي الرجل أن يحجوا عنه بمائة درهم وأوصي بها بقي من ثلثه لثلاثة
وأوصي بالثلث من ماله لآخر الثلث مائة درهم فإن الثلث يقسم بينه نصف لصاحب
الثلث ونصف لصاحب الحجة وليس للذي أوصي له بها بقي من ثلثه شيء من قبل أنه لم
يبق له شيء فإن مات الوصي له بالثلث قبل الوصي فإن ما بقي من الثلث للوصي له ما بقي من
الثلث وإذا أوصي الرجل أن يعتق عنه سنة وإن حج عنه حججة الاسلام والثلث لا يبلغ
ذلك فإنه يبطل بالحججة لا حاجة الاسلام فإن بقي من الثلث شيء يعتق به سنة اعتق
والا لم يعتق ولو لم تكن حججة الاسلام والثلث لا يبلغ ذلك بدي بالنسبة لانه بذلها
ولو كان بذلها بالحق بذلها وكل وصية تكون لله لا تسع لها كلها وليس فيمن أوصي لواحد بعينه
فانه يبطل بالاول فالاول منهما لا يملكها الله مثل الحججة والسنة والبدنة واستأجر ذلك
ما خلا حججة الاسلام والزكاة أو بشيء واحد عليه فانه إذا بذل ذلك وإذا كان أحده استغنى ذلك

[illegible]

اذا كان يخرج من الثلث واذا اجبا العبد الذي اوصى بخدمته وبقية حياته فالعبد على صاحبه الخدمة
فان فداه كان على حاله بخدمته وان مات صاحبه الخدمة انقضت الوصية وقيل لصاحب الرقبة
ان ابي وصية لصاحب الخدمة الارث الذي فداه صاحبه العبد فان ابي ذلك بيع العبد
في ذلك وكان بمنزلة الدين في عنقه وان ابي صاحب الخدمة في اول مرة ان يفديه فانه يقال
لصاحب الرقبة افديه او افعه فاي ذلك صنع فهو حايين وقد بطلت الوصية في الخدمة
لما حدث من الجناية والعهر ولو لم يجز العبد ولكن جاز عليه فقتل خطا فعلى عاقلة
القاتل القيمة يشترى بها عتقا او يخدم صاحبه الخدمة والرقبة فان كان القاتل عتقا فالاقتضا
فيه الا ان يجتمع على ذلك صاحب الخدمة والرقبة وان اختلفا في ذلك فقيمة العبد في
مال القاتل يشترى بها عتقا او يخدم صاحبه الخدمة وان قاتل رجل عتقا او قطع
يديه دفع العبد اليه واخذت قيمته مما يشترى بها عتقا او كان له واذا اقلعت يده او
رجله او فقتل عينه او شق مؤخره او جرح جراحه غير ذلك فان على الماعل له ذلك
الارض فان كانت الجراحة تنقض الخدمة فانه يشترى باربعين عتقا او يخدم صاحبه الخدمة
مع العبد او يبيع العبد فيضمن ثمنه وذلك الارض يشترى بها عتقا وان اختلفا في ذلك
لم يمسح العبد بالارض عتقا او يخدم صاحبه الخدمة فان لم يخدمه بذلك العبد او قتل الارض
حتى يصطليا عليه فاذا اصطالحا على ان يقتلها لضمين اجرت ذلك وان كانت الجناية
لا تنقض الخدمة فان الارض كله لصاحب الرقبة وكذا كل ما وهب للعبد او تصدق به عليه
او اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد امة كانت ما ولدت من ولد لصاحب الرقبة
ولا حق لصاحب الخدمة فيهم ونفقة الامة ان كانت الامة والعبد وكنواهما على صاحب
الخدمة فان كان اوصى بخدمة عتقا او رجل برقبته لآخر وهو يخرج من الثلث
فان نفقته على صاحبه الرقبة حتى يذمرك للخدمة فاذا اخدمه كانت نفقته على صاحبه الخدمة
فاذا مات صاحب الخدمة ابي صاحب الرقبة وكذا كل ما وهب له وبطهره ولو منفقها
لاخر كان مثل العبد متوا واذا كان لرجل ثلثة اعمد فواوصى برقبة اخدمه لرجل وخدمة
الآخر لرجل آخر ولا مال له غيرهم وقيمة صاحب الخدمة حرم ما ينفق وقيمة الذي اوصى
برقبته ثلثا وقيمة الباقي الذي درهم فالثلث بينهما على ثمانية اشهر فما اصاب
خمسته اشهر فاصاب الخدمة بخدمة العبد الذي اوصى له بخدمته فيكون له من خدمته
ثلاثة ايام وللورثة يوم ويكوف لصاحب العبد الاخر من رقبته ما يتان ويخرج من رقبته
فاذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة رقبته العبد الذي اوصى له بها كذا فاذا
مات العبد الذي يخدمه كان العبد الذي اوصى برقبته لصاحب الرقبة كله ولو كان العبد
قيمته متساويا وقد اوصى بالذي ذكرنا كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد الذي
اوصى له به ولصاحب الرقبة نصف رقبته العبد الذي اوصى له به ولو كان اوصى بالعبد
كلهم لصاحب الرقبة وخدمته اخدمه لصاحب الخدمة كان الذي اوصى له برقبته لا يخدم
الا بقيمة واحدة منهم لانه لا يضره بالكر من الثلث ولا يضره الاخر بخدمة ذلك الاخر
فيكون هذا كالباب الذي قبله ولو كان هو لآل العبد يخرجون من الثلث كان لصاحب
الرقبة ما اوصى له به ولصاحب الخدمة ما اوصى له به فاذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك
الى صاحب الرقبة فان لم يكن له مال غير ما اوصى به بثلث كل عتق من ثلثه لفلان واوصى

اشترى

خدمته اخدمه بغيره لفلان فانه يتسم الثلث بينهم على خمسة اشهر لصاحب الخدمة ثلثة ايام للآخر
في خدمة العبد الذي اوصى له بخدمته بخدمة ثلثة ايام وللورثة يومين ويكون للآخر ثلث الثلث في العبد
في كل واحد منهما حصة رقبته من قبل انه ضرب بثلث كل واحد منهما فاصابة الغنى وضرب صاحب
الخدمة بالعبد الذي اوصى له بخدمته كله ولو اوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب وخدمته اخدم
لغيره لصاحب الخدمة وليس له مال غيرهم فسم الثلث بينهم نصفين فما اصاب صاحب الخدمة
فحق في العبد الذي اوصى له به وذلك نصفه وما اصاب صاحب الثلث كان له فيما بقي منهم
والذي نصيبه نصف عتق يكون له في كل عتق ثلث ذلك النصف في قول ابي يوسف ومحمد وان شئت
قلت له في العبد في كل واحد خمسة وله في نصف عتق حصة ذلك النصف في قياس قول ابي حنيفة
من قبل انه اذا اوصى له بثلث ماله فقد اوصى له بالخدمة لان الخدمة من ماله واذا اوصى
الرجل بخدمة عتقه لرجل وبغلة عتقه ذلك لآخر والعبد يخرج من الثلث فانه يخدم
صاحب الخدمة شهرا او يغزل على صاحب الغلة شهرا وطعامه على صاحب الخدمة في الشهر
الذي يخدمه وفيه وعلى صاحب الغلة في الشهر الذي يغزل فيه وكسوته عليه نصفان فان
جنى العبد جناية فانه يقال لها ادياها فان فدياها كان على كاله لها وان ادياها ان يفديا
هذه الورثة انقضت الوصية لغيره واذا اوصى الرجل من غلة عتقه كل شهر بدرهم واوصى
بالثلث من ماله لآخر وليس له مال غير فان الثلث من ذلك العبد يتسم بينهما نصفين
في قياس قول ابي حنيفة فما اصاب الثلث فهو له وما اصاب صاحب الغلة فانه يستغل حصة
يحبس فينفق عليه كل شهر درهم فان مات وقد بقي منها شيء رده الى علي صاحب الثلث ويرجع
ما حبس من رقبته العبد الى صاحب الثلث واذا اوصى الرجل لرجل بغلة دان كان له ثلث
الغلة فان احتاج الورثة الى ان يسكنوا فيها قسمت الدان اثلاثا فيكون للورثة ثلثها واعول
ثلثها لصاحب الغلة اذا لم يكن له مال غيرها واذا اوصى بدرهم من غلة دان كل شهر لاساء فانه
يحبس عليه ثلث الغلة لطريقه عليه درهم في كل شهر فان انكسرت الغلة انفق عليه ما حبس
عليه من الثلث حتى يموت واذا اوصى الرجل لرجل بغلة دان ولاخر بعبد ولاخر بثلث فان
الثلث يقسم بينهم فيضرب كل انسان منهم فيه بما يشي له فما اصاب صاحب الدان كان له غلة
ذلك فاذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين من بقي من اهل الوصية لكل
انسان ما اوصى به فيما سمي له ولا يضره احد منهم بالكر من الثلث واذا اوصى الرجل بغلة دان
وبغلة عتقه في الساكنين جاز ذلك من الثلث والسكن والخدمة ولا يجوز الا لساكنين وعرف
معلوم وكذلك لو اوصى بظهر دابته في الساكنين كان ذلك باطلا وان اوصى بظهرها لساكن
معلوم تركها في خارجها ما عاشوا ولا وصي بظهرها لساكن بعينه في سبيل الله تعالى فان
ذلك جائز وكذلك لو اوصى بغلة دان وارثه في الساكنين فهو جائز قال محمد بن يعقوب ايضا
اذا اوصى بظهر دابته في سبيل الله وان لم يوص به ذلك لاساء بعينه واذا احمل الرجل دابة
او امره صدقة للساكنين في حياته ومحمته فهو ميراث ان مات الا ان اوصى له لو اهدى هديا
او بدنة او خرج صدقة من ماله او مائة ماله فمات قبل ان ينفذها جعلها هديا
ولو جعل ذلك في ماله عند الوصية فان ردت بعد موته بيعت ونفذ قتل الساكنين
اجزت ذلك فان لم ينفذ لانه اوصى له ولو قال في محنة غلة ارضي هذه ارضي هذه
او عتدي هذا صدقة في الساكنين فان ردت بعد موته فهي وصية من ثلثي بيعا وتصديق

العتق الآخر وهذا كله فينا سر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يبيد بالعتق في هذا كله من
الثلاث ولا يحط في البيع شيئا الا ان يعقل من الثلث شيء وهو قول محمد **باب**
عتاق الوارث واذا استري الرجل ابنة في مومنة بالغ درهم وذلك قيمته وله القاء
درهم سوى ذلك فان ابنة يعتق ويرث من قبل انه يخرج من الثلث ولو اعتق معه عبدا آخر
ليساوي القاء وليست له مال غير ما ذكرنا فان الثلث يقسم بين ابنة وبين العبد المقتول ليعقبن
فيمسكي كل واحد منهما في ثلثي ثلثه وثلاثين وثلاث ولا يرث ابنة شيء اذا كان عليه السعاية
لا بعتة بعتة مادام لم يسي في الباقي الاول لم يكن عليه سعاية وقال ابو يوسف ومحمد يري
الابن في ذلك كله ويخرج عليه السعاية ويحاسب بقيمته من ميراثه ويوري فضلان كان
عليه ولا يكفله وميتة ولو استري ابنة بالغ درهم وهو نسيان ويحيى مائة واعتق
عبدا قيمته حتى مائة وليست له مال غير ما اجرت الوصية والشر والمخاطبة فيه قبل العتق
لانه من الثلث وليسي الابن في قيمته وليسي المقتول في قيمته ولا يرث الابن شيئا قبل
السعاية التي عليه في قول ابي حنيفة واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو مريض
محل لها وقيمتها الف درهم ومكهر مثلها مائة فان كان مهر مثلها وقيمتها يخرج من الثلث
جعلت لها الميراث والمهر واجرت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع
لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها وتفسير ذلك ان يكون
المال العتق وقيمتها الى المال كان اكثر من الثلث فاذا كانت كذلك كان عليه السعاية وبطل الميراث
من قبل انها قد استوفت الثلث وزادت عليه الا ترى ان مهر مثلها لو كان الف كان لها مهر
مثلها والثلث ما بقي وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد النكاح جائز ولها مهر مثلها
من جميع المال وترث ونسبي في قيمتها ونحوه بذكر من مهرها وميراثها فان بقي شيء ادته
الى الورثة فان كان زادها شيئا على مهر مثلها ابطالنا الفضل لا لها وارثة واذا اعتق الرجل
امته وقيمتها الف درهم ثم استاذن منها مائة درهم ثم تزوجها امته مات ولم يدخل بها
وترك التي درهم سوى ذلك وذلك كله في مرضه ثم مات فان النكاح باطل لا يجوز ولها
مائة درهم دين وثلث ما بقي من قبل ان عتقها ومهر مثلها يري على الثلث في قول ابي حنيفة
واذا اعتق الرجل امته وليست له مال غير ما ذكرنا ومهر مثلها فاستل من مهرها ما يري درهم فاقفها
على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فان النكاح باطل ولا ميراث لها ولا مهر اذا كان لم يدخل
بها وعليها ان نسبي في ثلثي ما بقي بعد الدين في قول ابي حنيفة واذا اعتق الرجل امته في
مرضه ثم تزوجها وليست له مال غير ما ذكرنا ومهر مثلها فاستل من مهرها ما يري درهم فاقفها
من الثلث ثم مات فان النكاح جائز وهي حرة ولها المهر والميراث فقد اجتمع في هذا القول وصية
لها وميراث الا ترى العاقبة ذهبت بقيمتها من الميراث وهذا قول ابي حنيفة وفيها قول آخر
قول ابي يوسف ومحمد انه اذا اعتقها في مرضه ثم تزوجها على مهر ثم مات من ذلك المهر
فان النكاح جائز وعليها ان نسبي في قيمتها كلها من قبل ان لها الميراث ولا وصية لها ولها
الميراث والمهر لان يكون ما سمي اكثر من مهر مثلها فترد الى مهر مثلها وعليها ان المتوفي
عتقا وقبها وهي مخرقة الحرة في امرها كله وهذا قول ابي يوسف ومحمد

باب الوصية بمثل نصيب احدهم
واذا ترك الرجل خمسة بنين فاقف بمثل نصيب احدهم وثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب

لاخر فان الوصية من احد وخمسين سهما الثلث من ذلك سبعة عشر سهما والواحد والستين من ذلك
ثمانية اسهم ولما جاز للثلث مما بقي من الثلث ثلاثة اسهم وبقي ستة دراهم في الثلث فيكون
البنين سبعة من خمسة لكل ابن ثمانية واذا اوصى بمثل نصيب احدهم وبورج ما بقي من الثلث بعد
النصيب فان الوصية من تسعة وستين الثلث من ذلك ستة عشر سهما والواحد والستين من ذلك
اخذ عشر وربع ما بقي فله وبقية تسعة دراهم على الثلث فيكون خمسة وخمسين سهما لكل ابن
اخذ عشر سهما واذا اوصى بمثل نصيب احدهم وبخمس ما بقي من الثلث فان الوصية من تسعة
وثلاثين الثلث من ذلك تسعة وعشرون والنصيب من ذلك اربعة عشر سهما وبقي خمسة عشر
سهما فاطرح خمسها لثلاثة وثلاثين على الثلث فيكون سبعين سهما لكل ابن اربعة عشر سهما
واذا اوصى بمثل نصيب احدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فان الوصية من تسعة
وخمسين سهما الثلث من ذلك تسعة عشر والنصيب من ذلك عشرة دراهم منها لثلاثة
قال الا ثلث ما بقي من الثلث بعد النصيب فدره على التسعة فيكون اثني عشر سهما ثم يرد ذلك
على الثلث فيكون خمسين لكل ابن عشرة وهذا قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو يوسف بعد
ذلك هو من تسعة وثلاثين الثلث من ذلك ثلاثة عشر والنصيب من ذلك سبعة دراهم منه
ثلاثة دراهم على ما بقي من الثلث فيكون تسعة دراهم على الثلث فيكون لكل ابن سبعة وهو
قول محمد لا يفتا بطلان ذلك ثلث ما بقي من الثلث بعد الوصية واذا اوصى بمثل نصيب احدهم
الاربعة ما بقي من الثلث بعد النصيب كانت الوصية من خمسة وسبعين والثلث من ذلك
خمس وعشرون والنصيب ثلاثة عشر فاطرح من ذلك الربع ما بقي من الثلث فدره على ما بقي
فمراصعها الى الثلث فيكون خمسة وستين لكل ابن ثلاثة عشر ولا في القول الآخر الوصية
من سبعة وخمسين الثلث من ذلك تسعة عشر والنصيب عشرة فانقص منه ثلثه فدره على ما بقي
من الثلث ثم يرد ذلك على الثلث فيكون خمسين سهما لكل ابن عشرة واذا مات الرجل وترك ابنتين
واما وامراة واوصى بمثل نصيب احد بناتيه وثلث ما بقي من الثلث فان الوصية من تسعة
وستين فالثلث ثمان وعشرون ومثل نصيب احد بناتيه الابنتين ستة عشر وثلث ما بقي اثنا عشر وبقي
اربعة دراهم على الثلث فيكون ثمانية واربعون فللابنتين اثنا عشر وللاربع مائة وللاربع
سبعة وللاربع سبعة سهما والوصية ثمانية عشر ولواوصى بمثل نصيب احد بناتيه الابنتين الا ثلثه
ما بقي من الثلث فان الوصية من ثمانية واربع وعشرون فالثلث من ذلك اثنا عشر وثمانية
ومثل نصيب احد بناتيه اثنتي عشرة مائة وستون وبقي ثمانية واربعون فقلتها ستة عشر فاطرح من
ثمانية وستين الستة عشر منها فدره ما بقي على الثلث فيكون اربع مائة وثمانين فاقف
بين الورثة على سبيل ما رتبته تعالى فللابنتين ثمانية وعشرون وللاربع مائة وستون وللاربع
عشرون هذا في القول الاول واما في القول الثاني فان الوصية من مائتين وستة عشر الثلث من
ذلك اثنا عشر وصيرون ومثل نصيب احد بناتيه خمسة عشر وبقي ثمانية عشر والنصيب ثمانية
فدره على ما بقي من الثلث وهو ستة عشر فيصير اربعة وعشرين فدره اربعة وعشرين على الثلث
فيكون مائة وثمانية وستين الثلثان من ذلك مائة واثني عشر فللابنتين لكل واحدة ستة عشر
والاربع مائة وثمانية وعشرون وللاربع مائة وستون وللاربع سبعة اسهم ولو كان اوصى
بمثل نصيب لثلاثة وثلث ما بقي من الثلث فان الوصية من مائتين واربع وثلث ما بقي من الثلث من ذلك
ثمانية وستون ومثل نصيب لثلاثة اربعة وعشرون وبقي اربعة وخمسون فاطرح ثلثها ثمانية عشر

وبقي خمسة وثلاثون ذكراً على الثلثين فذلك اثنا عشر ذكراً وثمانون ومائة للابنتين من ذلك مائة ومائتين
وعشرون وللأمر الستة من ذلك اثنا عشر ذكراً وثلاثون ومائة من ذلك أربعة وعشرون ومائتين
أسهم للعصبة وإذا كان البنون خمسة وأوصي بمثل نصيب خدوم وبثلث ما بقي من الثلث فإن
أصلها أن تأخذ خمسة فتزوي عليها واحداً من امرئها في ثلاثة من ثلثها الذي زومت
من ثلثها في ثلاثة فذلك جميع المال فإذا ارادت أن تعلم النصيب فخذ واحداً فاضربه في ثلاثة
من في ثلاثة فذلك تسعة ثم اطرح واحداً فذلك النصيب وإذا قال بمثل نصيب خدوم الأثلث
ما بقي من الثلث بعة النصيب فخذ خمسة فزد عليها واحداً من امرئها في ثلاثة ثم اطرح عدد
البنين فذلك خمسة من امرئها في ثلاثة فذلك جميع المال فإذا ارادت أن تعلم كسر النصيب فخذ
واحداً من امرئها في ثلاثة من في ثلاثة ثم اطرح عدد البنين خمسة فذلك بمثل نصيب خدوم
الأثلث ما بقي من الثلث وإذا كان للرجل خمسة بنين وأوصي لأحدهم بكمال الربع بنصيبه
وبثلث ما بقي من الثلث الآخر فأجاز ذلك فإن العريضة من اثني عشر النصيب ثلثان وبكيله
الربع واحد وذلك ما بقي من الثلث واحد وبقي بين أربعة أحده اثنان اثنان لكل واحد
ونترك على أحد عشر دراهم ديناً وترك عشرة عبيداً ولم يترك ما لا غير ذلك ولا وارث له
غيرهما وأوصي بالثلث فان العريضة من ثلثة الثلث واحد ولكل واحد من البنين واحد
فاطرح نصيباً الذي عليه الدين واقتسم العين على اثنين فاعط الموصال خمسة واعط الآخر
خمس ويجب لصاحب الدين نصيبه مما عليه ستة وثلاثين ويؤدي ثلاثة وذلك فما خرج
منها في شيء اقتسمه نصفين ولم يؤم بالثلث ولكنه أوصي بالربع فان العريضة من ثمانية
الوصية اثنان ولكل واحد من الاثنين ثلاثة فاطرح نصيب الذي عليه الدين واقسم العين
على خمسة واعط الموصال اثنين والابن ثلاثة ويجب للذي عليه الدين نصيبه من الدين
الذي عليه تسعة ونصف ويؤدي اثنين ونصف وما خرج من ذلك من شيء فهو بينهما
على خمسة تأخذ أصلها من أربعة فكان له الثلث وكان ما بقي لا يستقيم بين اثنين فمتربنا
هذان اثنين فكانت ثمانية ولو لم يؤم بالربع ولكنه أوصي بالثلث فانه العريضة من خمسة
فالحسن واحد فادفع نصيب الذي عليه الدين اثنين ولأخيه اثنين ثم اقسم العين على ثلاثة
فيكون للموصال واحد وللوارث اثنان فادفع نصيب الذي عليه الدين مما عليه ثمانية
ويؤدي اثنين فيكون ما خرج من ذلك بينهما على ذلك وإذا لم يؤم بهذا ولكنه أوصي بدين
أوباشين أو ثلاثة أو بأربعة أو بخمسة فانه يأخذ هذه الوصية كلها من العين من قبل
أن صاحب الوصية يضرب بالثلث حتى يستوفي فيكون للابن ما بقي ويرفع نصيب الابن الذي
عليه الدين مما عليه ويؤدي إلى أخيه ما بقي عليه ولو أوصي بالثلث والربع أخذ أهل
الوصية نصف العين من قبل المهر فيموت بالثلث ويكون للابن الذي ليس عليه دين
نصف العين ويقسم أهل الوصية ما أصابهم فيما بينهم على تسعة لصاحب الثلث أربعة
ولصاحب الربع ثلاثة ولو أوصي الرجل بثلث العين لرجل وللآخر ربع العين والدين
كان لأهل الوصية من العين خمسة من قبل المهر فيموت بربع العين والدين جميعاً وذلك
حتى لهم من أن يضربوا بثلث العين فيصيبهم خمسة وللابن خمسة فما أصاب أصحاب الوصية
فهو بينهما على ثمانية وثلث ولصاحب ثلث العين من ذلك ما أصاب ثلاثة وثلث ولصاحب ربع

العين والدين ما أصاب خمسة ويقسمون هذه الخمسة ويضرب فيها صاحب ربع العين والدين خمسة
ويضرب فيها صاحب ثلث العين بثلاثة وثلث فيقسمون الثلث على خمسة فما أصاب ثلثة
فلصاحب ثلثة فلصاحب ربع العين والدين وما أصاب اثنين فلصاحب ثلث العين ويؤدي
الابن الذي عليه الدين ثلاثة وثلث فيأخذ نصفها الابن الذي لا دين عليه وأخذ الآخر
النصف فيقسمانه على خمسة ولو أوصي بربع العين لرجل وثلث العين والدين للآخر فإن
لأهل الوصية نصف العين يضرب فيها صاحب ربع العين باثنين ونصف ويضرب فيها صاحب
ثلث العين والدين بسبعة وثلاثين في قول أبي يوسف ومحمد ويقسمان الوصية التي صار
لهم على ذلك ويؤدي الابن الذي عليه الدين ما زاد على نصيبه فيأخذ الابن الذي لا دين
عليه نصفه ويأخذ هذا نصفه فيقسمانه على الذي اقتسم عليه الخمسة الأولى ولو
لم يؤم بهذا ولكنه أوصي بالنصف فأجاز الذي عليه الدين ولم يجز الآخر فانهما
يقسمان العين نصفين فيأخذ الابن خمسة والموصال خمسة على كماله ولو لم يؤم بربع
الذي عليه الدين نصيبه مما عليه خمسة ويؤدي خمسة فما أدى فهو بينهما نصفان
حتى يستوفي الابن ستة وثلاثين ويستوفي الموصال مثل ذلك فما خرج بعد ذلك
فهو للموصال حتى يكتمل ثمانية والفقير وإذا مات الرجل وترك ابناً وامراً وترك ثلثين
درهماً عشرة على امرأته وعشرة عبيداً ولا مال له ولا وارث غير ذلك وأوصي بدين لرجل
وما بقي من الثلث لآخر وبالدين للآخر فاني الوصية ان يجيز ذلك ورد ذلك إلى الثلث
فان العريضة من ثلثي عشر سهماً فالثلث أربعة واللمة الثلث بعد الثلث فادفع نصيبها
مما عليها وبقي تسعة للابن فاقسم العين على أحد عشر سهماً أربعة لأهل الوصية وتسعة
للابن فما أصاب أربعة فاقسمه بين أهل الوصية يضرب فيها صاحباً للدين بالدين فما
أصاب من شيء كان له ويضرب صاحب الدين بثلثه فما أصاب من شيء كان له ويضرب صاحب
الثلث بربعه فما أصاب من شيء كان له وترفع المائة نصيبها مما عليها وهو ربع وخمسة اثنان
وثلث ثمن درهم وتؤدي ما بقي فيكون للابن من ذلك تسعة من أحد عشر ويكون لأهل
الوصية أربعة من أحد عشر والضرب فيها على ما وصفت لك فإذا مات الرجل وترك ابنتين
وترك عشر من درهماً عشرة عبيداً وعلى أحد ابنيه ديناً ولا مال له غيرهما وأوصي لاسنان
بثلث العين ولآخر بربع الدين فان العين يقسم نصفين فيأخذ صاحب الوصيتين خمسة يضرب فيها
صاحب الدين باثنين ونصف لان وصيته قد خرجت كلها ويضرب صاحب ثلث العين بثلاثة
وقد انقضى فيقسمان الخمسة على ذلك ويجب للابن الذي عليه الدين نصيبه مما عليه
سبعة وفيراط ويؤدي ما بقي في كل شيء إذا فلامحاج الوصية نصفه حتى يستكملوا خمسة
أسداس درهم مع الخمسة دراهم التي أخذوا ثم يأخذ ما بقي بعد ذلك الابن الذي لا دين
عليه وإذا مات الرجل وترك ابنتين وترك على أحداهما دين عشرة دراهم وترك عشرة عبيداً
وترك على رجلين غريبين على كل واحد منهما عشرة فادفع لكل واحد من الغريبين ما على
صاحبه وأوصي لآخر بثلث العين ثم جاز أحد الغريبين بعشرته فإذا ماتا لآخر مفلس
معدم لا شيء له فان هذا العشر من العين والعشرة التي على الابن فينقسم كل اثنين
سهماً فيأخذ صاحب الوصية ما أصاب ثمانية عشر وثلث ويجب للابن الذي عليه الدين
ويأخذ الاثنان ما أصاب ستة واربعين وثلثين لكل ابن ثلاثة وعشرون وثلث ويجب

للابن الذي عليه الدين نصيبه مما عليه ويأخذون ما كان عليه من فضل وما اصاب اهل الوصية
 فللموصي ثلث العين منه ثلاثة اسهم وثلث ولذي الذي ادى عشرة اسهم ويرفع للموصي الاخر
 نصيبه مما عليه وهو عشرة اسهم من ثلاثة وعشرين وثلث وقسم ثلاثة عشر درهمين في اثنين على
 ثلاثة وعشرين سهما وثلث فيكون له ما اصاب العشرة اسهم ويؤدي الفضل فيقتسمه اهل الوصية
 والوصية على ما اقتسموا قبل ذلك واذا اصاب الرجل وترك ابني وترك على احد عشر درهم
 ديناً وترك عشرة عينا واولي الرجل ثلثي الدين ولم يوص في العين لغيره فانه يقسم العشرة
 فيأخذ الابن الذي ليس عليه دين نصفه والنصف الاخر هو النصيب الذي عليه الذي كان له خرج
 مما عليه فابدا يصاحب الوصية في ذلك فيأخذ الخمسة كلها ويجب للذي عليه الدين نصيبه
 مما عليه ستة واربعين واثني عشر فيؤدي الفضل فيقتسمه نصفين حتى يستوفي الوصية
 ستة والاربعين واثني عشر ولو اوصي مع هذا اثنان العين لآخر فان العين تقسم بينهم نصفين
 فيأخذ الابن الذي عليه دين نصفه ويأخذ صاحب الوصية في العين وصاحب الوصية ثلثي الدين
 نصيبه خمسة دراهم ونصف فيها صاحب ثلث العين ثلاثة وثلث ونصف فيها صاحب ثلثي
 الدين ثلاثة وثلث فيقسمان نصفين ويجب للذي عليه الدين نصيبه مما عليه ستة
 واربع واثني عشر فيؤدي ثلاثة وثلث فيأخذ الابن نصفها وصاحب الوصية نصفها ولو
 ترك مع هذا اربعا فبقيته خمسة دراهم فاولي الرجل ثلث ماله واولي لآخر بالموصي
 فانه يصيب صاحب الموصي اربعة غير ربع ويصيب صاحب الثلث اربعة غير ربع فيكون
 ثلث ذلك في الموصي وثلثاه في العشرة ويأخذ الابن الذي عليه دين سبعة ونصف ويأخذ
 ما بقي من الموصي ثمانية وسبعة ونصف مما بقي من العشرة ويجب للذي عليه الدين نصيبه
 من الدين الذي عليه ثمانية واربعين ويؤدي درهمين واربعين واثني عشر استقلت القسمة
 فيصير لاهل الوصية ثمانية وثلث فيصير لابن ثمانية وثلث فيقسم اهل الوصية الوصية
 فيما بينهم فيضرب فيها صاحب الموصي اربعة واثني عشر ويضرب فيه الاخر سبعة ونصف
 سدس الموصي وثلث العشرة فما اصاب صاحب الموصي كل له في الموصي وما اصاب الاخر كان
 له في الموصي ما بقي منه ويكون بقية نصيبه في الدرهم وان شئت قلت يأخذ من الموصي
 مثل ثلث ما اصاب صاحب الموصي وتأخذ ما بقي من الدرهم لاهل الدين العاقلين حسن
 واذا اصاب الرجل وترك ابني وترك خمس مائة درهم ما بين عينا وثلثا مائة على احد
 ابنيه ديناً وسيفا قيمته مائة درهم فاولي الرجل بالسيف واولي لآخر ثلث العين
 وليت له وارث غير ابنيه فان لاهل الوصية نصف العين يضرب في ذلك صاحب السيف
 خمسة اسداس السيف ويضرب صاحب الثلث بسدس السيف وثلث المائتين فيضرب
 صاحب السيف بخمسة وسبعين وذلك ثلاثة ارباع السيف ونصف لاهل خمسة وسبعين
 خمسة وعشرون منها في السيف وخمسون في المائتين ونصيبا لابن الذي ليس عليه دين حين
 ومائة من المائتين من كسبه ويجب لابن الذي عليه الدين نصيبه مما عليه ما يتاوههم
 وبقي ما يتاوههم وبقي مائة درهم فاذا ادى مائة درهم اقتسما الثلث بينهما فيضرب
 فيها صاحب السيف بخمسة اسداس السيف وهو ثلاثة وثلث ونصف وفيه صاحب
 الثلث بسدس السيف وثلث الخمسين مائة فذلك مائة وثلاثة وثلث ونصف فما اصاب
 صاحب السيف كان في السيف وما اصاب صاحب الثلث كان في السيف والمال واذا اصاب الرجل

ليس

وترك ابني وامرأة وترك على امرأته عشرة دراهم وعلى احد ابنيه عشرة دراهم وترك لزوجها
 ليناوي خمسة دراهم واولي الرجل بالموصي فان الموصي يقسم بينهما على خمسة عشر سهما
 فلصاحب الوصية ثمانية وللابن سبعة ويجب للمرأة نصيبها مما عليها اثنين ونصف ويؤدي
 سبعة ونصف ويجب لابن الاخر نصيبه مما عليه سبعة غير ربع فاذا ادى هذا كله ادى
 الابن حقه كله فأخذ صاحب الموصي ثوبه واذا اصاب الرجل وترك امرأتين وابني وترك على
 احد امرأتيه مائة درهم وعلى احد ابنيته مائة درهم وترك خاد مائتاوي مائة درهم
 فاقسمها عند الموت فان الخادم يستحق في نصف قيمتها بين المرأة والابن الذي لاديه عليه
 دين للمرأة منذ ذلك ومنه وللابن سبعة اثمانه ويجب للمرأة بها قبلها والابن ينظر فيجب
 للمرأة نصيبها مما عليها اثني عشر ونصف ويؤدي ما بقي ويجب لابن نصيبه مما عليه سبعة
 وثلثون ونصف ويؤدي ما بقي فاذا اصابها ثلث الخادم كلها فمدها واوليها ما اخذوا
 من التسعائة فيكون للمرأة اثني عشر ونصف وللابن سبعة وثلثون ونصف واذا اصاب
 الرجل وترك ابني على كل واحد منهما عشرة وترك على رجلين كل واحد منهما عشرة
 فاولي لكل واحد من الرجلين بها على صاحبها واولي لآخر بالثلث ثم ادى احد الرجلين بما
 عليه فان هذه العشرة والعشرة من التي على الابن جميع ذلك كله فيقسم بين الوصية
 وبين صاحب الثلث وبين الذي ادى العشرة على ثلاثة اربعين سهما فلا اهل الوصية احد
 سهما ولصاحب الثلث ستة ولصاحب العشرة خمسة وللوصية اثنان وثلثون ويجب للآخر
 نصيبه مما عليه خمسة اسهم من ستة عشر ويؤدي الفضل فيقسم كما وصفت ذلك فيستوفي
 كل واحد منهما حصته واذا اصاب الرجل وترك ابني وامرأة وترك خاد مائتاوي
 مائة درهم وترك على رجل مائة درهم واولي الرجل بها عليه واولي بان يعق الخادم فان
 الخادم يعق منها خمسة ويصير في اربعة اقسامها للموصية ويجب للرجل الثلث مما عليه
 من نصيبه ويؤدي للثلاثين فيدفع الى الخادم من ذلك ثلث ثلث قيمتها ويأخذ الوصية
 الفضل واذا اصاب الرجل وترك ابني والعين عينا والفاصل على رجل فاولي لصاحب الدين
 بها عليه واولي لآخر بالفضل من الالفين بعينها فانه يأخذ الموصي اربع مائة من قبل
 ان صاحب الدين يستوفي بها عليه وما خرج من الدين فهو بين الوصية وبين الموصي بالدين
 على خمسة لصاحب الوصية خمسة واثني عشر وللوصية اربعة ولكانت احد الالفين العين ديناً
 على احد ابنيه كان لصاحب الوصية في الالفين ثلث العين من قبل ان الغريفة من ستة فالثلث
 اثنان وقد استوفي احدهما نصف الوصية مما عليه وقد استوفي احد الابنين نصيبه مما
 عليه فيبقى ثلاثة واحدا للموصي واثنان للابن الذي لاديه عليه ويجب للابن الذي عليه
 الدين نصيبه مما عليه من الالف وهو ثمانية دراهم ويؤدي ما بين يمينه فيكون بينهما على ثلاثة
 ويؤخذ للموصي الاخر خمس مائة فيكون بينهما على اربعة وللوصي واحد

باب الشهادة في عتاق الوصية واذا
 شهد الرجل على وصية شهودا في كتاب ولم يقرأها عليه ولم يكتبها بين ايديهم
 وفيها عتاقه واقران يدين وصايا فان ذلك لا يجوز بمخوفة كانت او مشورة من
 رجل انه لم يقرأها عليه ولم يقرأها فيها وان قراها عليه وقالوا اشهدك
 فتركه منهم ولم ينطق بعد ابطال لا يجوز من اجل انه لم ينطق واذا كتبها بين ايديهم

فقال اشهد والها وصيقي لغيرتك ذكرك ولوراهما عليهم اوقروها عليه فقال اسمها الفاضلة وصيقي
قالوا لشهد ان هذه وصيقتك فقال نعم فهو كما نزل وهذا وصية واذا شهدتم الشهود فدا غنق
احد عبده في وصيته وقالوا اسماء لنا فمسيما فشهدا ثم باطل لا لهم لم يثبتوا الشهادة واذا
قالوا اعتق احدهما ولم يثبت فهدا والاسم في القياس ولكن استحسن في هذا واجبر فان كانا
ثلاثة اعتق من كل واحد ثلثه وتيسر في ثلثي قيمته وان كانوا اربعة غنق من كل واحد ربعه
وتيسر في ثلاثة ارباع قيمته ان كانت قيمته موصوفا فان كانت مختلفة اخذنا اقلهم قيمة واكثرهم
قيمة فجمعنا قيمتهما فخذ نصف ذلك فقسمة بينهما على قدر قيمتهما فشهدت الشهود
انه قال هذه اخر وهذا فان شهدا ثم باطل وتيسر من كل واحد منهما ثلثه ان لم يكن له ما غيرها
يخرج احدهما من ثلثه غنق من كل واحد منهما نصفه واليتم للورثة ان يفتقروا احدهما ويمسكوا
الآخر ولو شهد في الشهود انه قال لفلان عبدي هذا او عبدي هذا الاخر وصية فمهما
يخرجان من الثلث كان للورثة ان يعطوا ايما شاءا وليس هذا كالعقود يقع فيها جبر
واذا شهد شاهدان انه اعتق عبده هذا او هو ينجح من ثلثه فهو جابر وهو خير وان شهدوا
من الورثة انه اعتق عبدا اخر سوى هذا فشهدا فمما جابر وتيسر العبد الذي شهدوا له
وتيسر في نصف قيمته وتيسر لغيره ايضا في نصف قيمته من قبل انه قد شاركه هذا الاخر في
الوصية وكذلك لو شهد الاول انه او هي لفلان بالثلث واخا له القاصي له ثم شهد
الوارثان انه اعتق عبده هذا اي موصيه وهذا الثلث جاز عتقه من الثلث وانطلت وصية الاولى
واذا شهد شاهدان انه او هي ان يعتق عبده سالما وهو ينجح من الثلث وشهد الوارثان انه
رجع عن عتق عبده سالما او يعتق عبده صالح وهو الثلث اجزت شهادة الوارثان
واعتقت الذي شهدوا له وانطلت غنق الاخر من قبل ان شهدا ثم باطل الاول الا ترى انطو
او هي لرجل بالثلث فشهدا وارثان انه رجع عنه وجعله لهذا الاخر وانه امره معه فيه
اجزت شهادة فمهما واذا شهد شاهدان انه او هي يعتق عبده سالما وقيمتها الف درهم وهو
الثلث وشهد الورثة انه رجع عن ذلك او هي يعتق عبده سالما وقيمة ذلك خمس مائة فاني
ابير الاول واعتقه ولا اشد فمما على الفضل الذي في سالما الذي يجزى انما الى انفسهما فاقول
العبد من جميعا من الثلث بالجمع وان شهدا ان الميت اعتق عبده هذين في موصيه
وقية احدهما الف درهم وقيمة الاخر خمس مائة درهم وليس له مال غيرهما فالثلث
يقسم بينهما على ثلاثة اسهم ويعتق من صاحب لاف ثلثه وتيسر في الثلثين ويعتق
من صاحب الخمس مائة ثلثه وتيسر في الثلثين ولو لم يفتقهما وكنته او هي لرجل باحدهما
والآخر بالآخر كان الثلث بينهما نصفين لكل واحد منهما نصف الثلث في عبده الذي او
له به ولا يضرب صاحب العبد الذي قيمته الف درهم ياكل من الثلث ويضرب وهو يضرب
في العتق بقيمتها كلها فهدا والعقود مختلفة في الجواب وهو في القياس سواء وهذا في قول
ابي حنيفة واقا في قول ابي يوسف ومحمد فانه كله سواء ويضرب صاحب الوصية بالعبد من
في الثلث كل واحد منهما بقيمة عبده قلت او كثرت كما يضرب العبد اذا اعتقه او هي يعتقها
بجميع قيمتها وكذلك الموصي للمعا بالعبد من واد امان لرجل عبدا ان قد ترا احدهما في محبة
واشهد الشهود ثم قال عند موته احدهما اخر ولا مال له غيرهما وقيمتها سوا فان
الثلث يكون بينهما على ثلاثة اسهم للمد ترويه سهمان وللآخر فيه سهم من قبل ان المدبر

بضم بضمه لان التديب وقع عليه بغير سب ولا اخر وقع عليه العتق في حال وفي حال لم يقع عليه فاعلم
بضمه قيمته وتيسر في الفصل ولو اعتق احدهما في محبة مع التديب واقر بذلك الوارث فان المدبر
يعتق منه خمسة اسد اسم وتيسر في سدس قيمته واما الاخر فيعتق منه نصفه وتيسر في نصف قيمته
من اجل انه العتق في هذا الباب قد وقع عليه جميعا فيعتق لكل واحد منهما نصفه وللمدبر ثلث
ما بقي واذا شهد شاهدان انه قد تروى فلا تروى ان قبل وانه قد قبل وشهد شاهدان انه قد مات
موتا فاني اجيز العتق من ثلثه وكذلك لو شهدوا انه قد اعتق فله ان يعتق في موصيه هذا او غيره
هذا وشهدوا انه مات في ذلك السفر وفي ذلك الموضع وشهدوا ان رجعا ذلك السفر فمات في
اهله فاني اجيز شري العتق واذا شهد الشاهدان الاخران انه قال ان رجعت من سفرى هذا اقسى
اهلي ففلان حر وانه رجع فمات في اهله فشهدا الا ولان على شهدتهما الاولى وجازا جميعا الا
فاني لا اجيز شهادة الذين شهدوا على الرجوع واجيز شهادة الذين شهدوا انه مات في سفره
ذلك ويعتق الذي شهدوا له من الثلث لان الغرض من جميعا شهدوا على موت الرجل فابدا بالثبوت
الاول الذين شهدوا عليه لان الرجل لو قال ان مت في حضاري الآخرة ففلان حر وان مت في
رجب ففلان حر لعبد اخر فشهدا شاهدان انه قد مات في حضاري الآخرة وشهدوا انهما غنق
في رجب اخذنا بقول الشاهدين الذين شهدوا على الموت الاول ولا التفت الى شهادة الاخرين
واذا قال الرجل لعبد ان مت في موصي هذا فانت حر فشهدا على هذا شاهدان وقال الاخر
امات من ذلك الموصي لا فقال العبد مات من ذلك الموصي وقالت الورثة بل مت وبري بمرمات
فان القول قول الورثة مع ايمانهم بالله وان قامت لهم اجمعا البينة اخذ ببينة العبد لانه
هو المدي واذا قال ان مت من موصي هذا ففلان حر وان برأت منه ففلان حر لاخر فقال العبد
قد مات فيه وقالت الورثة قد بري فان القول في ذلك قول الورثة مع ايمانهم فان اقام البينة
الاخر البينة على ما يدي اعتقه ايضا لانه قد مات البينة على ذلك جميعا اخذت ببينة الذين
شهدوا على الوقت الاول شهدوا الله مات في موصيه ذلك وانطلت شهادة الذين شهدوا على
موت الاخر لانه لا يموت مرتين فاذا حكمت بموته في الاول انطلت الاخر **كتاب**
نسخة بعثتها واذا اشترى الرجل وهو الموصي نسمة ليعتقها عن الميت كتب هذا ما اشترى
فلان بن فلان قسي فلان بن فلان بن فلان بن فلان اشترى منه مملوكا يعال له فلان
الفلاني وهو رجل قد اجتمع بكذا كذا درهم نسمة كان فلان بن فلان او هي فلان بن فلان ان
يشترى يعال له ويعتقها عنه وقد نعت فلان فلانا المملوك من مال فلان وبري اليه منه
وقبض فلان هذا المملوك من فلان وبري اليه منه ولفلان بيع المسلم لاد الاغنياء
فما ادرك فلانا في هذا المملوك من ذررك فاعلم فلان صلاحه حتى يسلم له ... شهد
واذا اراد البايع ان يبري من العيوب كتب في هذه العدة وقد بري فلان بن فلان الي
فلان بن فلان من كذا وكذا ويشترى العيوب واذا اراد الوصي ان يكتب له عتقه كتب هذا
كتاب فلان بن فلان وصي فلان بن فلان بن فلان ان فلان بن فلان او هي لاد اشترى
نسمة بكذا وكذا فاعتقها عنه واذا اشترى بك فلان بن فلان بن فلان بن فلان بكذا وكذا
درهما ونعت له المملوك من مال فلان بن فلان واني اعتقتك عن فلان بن فلان لا يسيل لي
ولا لاحد عليك وفلان ولاك ولا اعتقتك من بعدك شهدوا واذا او هي الرجل ان يعتق
عنه نسمة بمائة درهم فكان ثلثه خمسين درهما فانه لا يعتق عنه شيء لان الثلث لم

يبلغ ما اوتي به وهذا قول ابي حنيفة وفيها قول آخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ان يفتق
بالثلث نسمة باللغة ما بلغت الا توي لو اوتي ان يحج عنه مائة درهم فلم يبلغ الثلث الا حشيت
درهما اجمعه من حيث ما بلغت ولو ان رجلا مريحا ان يحج عنه مائة درهم
في الصحة فاج عنه بخيرين كان مائة والحق ما هنا لا يشبه الميت وكذلك العتق واذا اوصى الرجل
ان يفتق عنه نسمة واوصى لاحد بالثلث فان الثلث يقسم على صاحب الثلث وعلى ادي ما يلو
من النسمة فما اصاب صاحب الثلث فهو له وما اصاب صاحب النسمة اعتق به نسمة واذا
اوصى الرجل ان يشتري عبدا فلان فيعتق عنه نسمة فانه يشتري من ثلثه واذا امتنع
صاحبه من البيع وقفت الثلث حتى يموت العبد او يشتري فان سمي شيئا يشتري به ذلك
الثلث او اقل اشترى به فان ابي صاحبه ان يبيعه وقفته حتى يبعه صاحبه او
يموت العبد فاذا مات العبد سجد الثلث الى الورثة واذا اوصى رجل الى رجل ان
يشتري عبدا مائة درهم بعينها نسمة فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسمة
فاعتقها عنه فمما استحق رجل تلك المائة او نصفها او ثلثه دين يكون المائة اكثر من ثلثه
فان الوصي يعين تلك المائة ويكفي العتق عن نفسه من قبل ان اشتراها باكثر من الثلث وكذلك
لو وقع الميت دين كانه الوصي مائتا لما استروا والعتق عن نفسه فان خرج للميت دين او مال
لم يعلم به يكون ثلث النسمة الثلث من ذلك فان العتق عن الميت ولا ضمان على الوصي
واذا اوصى رجل الى رجل ان يشتري بتلك المائة نسمة واعتقها عني فاشترى بها وافتقها عنه
ولحق الميت دين فالوصي مائتا لما استروا والعتق عن نفسه فان خرج للميت دين او مال لم
يعلم به يكون ثلث النسمة الثلث من ذلك والعتق عن الميت ولا ضمان عليه واذا اوصى
الرجل ان يباع عبده وان يشتري بثمنه نسمة فيعتق عنه فباع الوصي العبد واشترى
بثمنه نسمة واعتقها وهو الملك فهو حزين وان مر العبد من عيب بعد ذلك من الوصي
العتق ويقال له بع العبد فان بلغ ذلك العتق فاعتق كما كان من الميت كما كان وان تقهر من
ذلك العتق او زاد عليه فالعتق عنه الوصي ويشتري بثلث العبد ان كان هو الثلث
نسمة اخري فيعتقها عن الميت ولو لم يجد به عيب ولكنه استخف مخرج المشتري على الوصي
وكان العتق عن الوصي ولا يرجع عن الورثة في تعيبه بثلث من قبل ان يبيع الميت
فيه بشي ارايت لو اشترى لليتيم من الورثة شيئا فاحقه من ذلك عتق واليتيم لليتيم مال
اكان يرجع في حقه غيره من الورثة ليشترى له ان يرجع في حقه غيره فذلك النسمة واذا
اوصى الرجل ان يشتري بثلث ماله نسمة فيعتق عنه وماله ثلثا فاشترى الوصي مائة
نسمة فاعتقها واعطى الورثة ما يبتين فاستحققت النسمة ورجعت في الرقة وقبر الوصي
المائة ليشترى بها نسمة اخري فيعتقها فذلك منه فان الوصي يرجع على الورثة بثلث
ما اخذوه فيشتري بذلك الثلث نسمة ليعتقها في قول ابي حنيفة واماني قول ابي يوسف
ومحمد فقسامة الوصي للورثة جائزة ولا يرجع فيما اصاب الورثة بشي وقد تطلبت
وصية الميت حين هككت المائة التي اخذها الوصي واذا اوصى الرجل ان يفتق عنه نسمة
بحج ماله فلم تجز ذلك الورثة فانه لا يشتري له شي والوصية باطل وهذا قول ابي
حنيفة حجة الله عليه وفيها قول آخر وهو قول ابي يوسف ومحمد انه يشتري لها الثلث
نسمة فيعتق عنه ارايت لو اوصى ان يفتق عنه نسمة بياقي درهم مائة من ماله ومائة من مال

فلان رجل اجنبي اكتب ابطال وصيته في ماله من اجل انه سمي بالفلان الاجنبي ارايت لو اوصى ان يشتري
لنفسه مائة درهم او بخيرا او بخيرا او بالسان خيرا او ادمع هذه المائة درهم شيئا لاصحاب ماله
او شيئا من ماله غير لا يملكه اكتب ابطال الوصية لا ابطالها والوصية جائزة من ثلثه ولو اوصى
ان يفتق عنه نسمة بعينها مائة درهم بعينها فاذا افترسها درهم مستوف لا يفتق واكثر من
درهم فاشترى بها نسمة وبخا وبه البيع بذلك وقبلها منه اما كانت ام ان يشتريها او
قال لا اقبله منك اما كنت ام ان يشتري بها بقي ارايت لو امتنع منها درهم وهككت منها
درهم اكتب ابطال الوصية واذا اوصى الرجل ان يشتري له نسمة بعينها فعتق عنه فاشترى بها
الوصي مائة فقت تطلبت الوصية وكذلك لو جئت النسمة حيا فقت ان تفتق دفعة بالجملة
وتطلبت الوصية ولو فذها الوصية كافوا متطوعين في العدا وكان عليهم ان يفتقوها عن
الميت كما اوصى وكذلك لو اوصى بعتق عبده او امه وهي تخرج من ثلثه كان خالها ان هذه
فان ولدت النسمة او الامه التي اوصى بعتقها قبل ان تفتق فالولد يفتق للورثة وان كانت
النسمة او الامه التي اوصى بعتقها ذات رحم محرمة الورثة او من بعضهم فالحق لا يفتق بذلك عني
لعتق من الميت وكذلك اذا قال انت حر اندخلت هذه الدار وبعد موتي فالحق لا تكون دين
ولكنها تفتق عن الميت ان دخلت الدار ومات القاتل وكذلك اذا قال انت حرة عني العتق
درهم ان فعلت كذا او كذا فعلت بغير حق وليس عليها شي من الالف واذا اوصى الرجل بعتق
نسمة عن ظهار او من شي ولبيت كان عليه ولم يسم لها مائتا فالحق تفتق من ثلثه والواجب في
هذه او غير الواجب سوا وكذلك لو اوصى بشي من زكاته او حجة الاسلام فان هذا كله سوا
وهي من الثلث واذا اوصى الرجل بعتق نسمة فاستقرت له او بعتق امه له تخرج من الثلث بخير
عليها اجابة قبل العتق فان اراد ذلك يلزم الورثة وكذلك ما اكتبته من ماله فهو للورثة
والورثة وجوها اخرى لا يملكون ذلك منها فان دخل بها زوج كان المهر للورثة وان
ولدت ولدت قبل العتق كان الولد مملوك للورثة وقال محمد بن الحسن اذا اوصى الرجل ببيع
عبد هذه او تصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض المهر فذلك في يد الوصي ثم
استحق العبد فان ابا حنيفة كان يقول ان يفتق من ثمنين الوصي ولا يرجع على احد بشي

كتاب الوصي والوصية

الرجل الموت فاذا ان يوصي وان يكتب وصيته كتب هذا ما اوصى به فلان بن فلان اوصى
انه يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان الساعة آتية لا ريب فيها
وان الله يبعث من في القبور وان صلاي ونسكي وحجاي وصالحاتي لله رب العالمين الى اخر
الآية واوصيانه ترك من المالا كذا وكذا ومن الرقيق كذا وكذا ومن الدور كذا وكذا فسمي
ذلك كله على حقه ومواضعه فان كان عليه دين كتب وان عليه دين كذا وكذا الفلان بن
فلان الفلاني حقيق يبيع مائة عليه من الدين كله فاما ان يوصي لاحد بوصية فان ساء
كتب فان حذرت بعد ذلك العتق في مرضه هذا الوصي سقته هذا وان شاعها مائة
فلم يترك مائة ولا سقته ان فلان بن فلان من ثلثي كذا وكذا حقيق يبيع من جميع ما يريد
ان يوصي به من الوصية والعتق وانه قد اوصى بكل قليل او كثير تركه وقضاه فيه
وانفاذ وصيته الى فلان بن فلان الفلاني وسقته على ذلك ويختمها في أسفلها
كما يجتهد المالك واذا اوصى بذكر مائة او سقته فخرج من ذلك السقرا وبر من ذلك

الموت تطلب الوصية وان جعلها مبهمة فبطلت ما كانت فافاجأته من ثلثة واذا اذا ان يوصي بعبدة
دار او بستان له او عبد فحاشا ان يبطل القاصي الوصية في العلة والخدمة كتب في كتابه فان رواها
وارثا وسلطان فقد اوصيت برقيقته ان يتبع من ثلثة ثم يمتدق بتمتعها على المسكين واذا
اوصي الرجل الى الرجلين فبطلت احدهما فانه ينبغي للقاص ان يجعل مكان الميت وصيا اخر ولا
يجوز بيع احد الوصيين وحده ولا سواه ولا ما اقتضاه الا ان ياذن له صاحبه في ذلك
الا ما لا بد له منه فاني استحسن ان لو غاب احدهما ان يشتري الآخر لبيتاى الطعام والكسوة
ما لا بد له منه وان اقتضى ما لا يقتضيه فانه لا يجوز والعزير من ماله بقدره وكذلك لو
فطن ودية لم يرض وكان المستودع صامتا لها كلها وكذلك المصارفة ويرجع بذلك
اذا ضمن على الوصي الذي اقتضاه منه الا ترى انه انما له ان يدفع اليها جميعا فاذا دفعه الى
احدهما فهو مخالف الا ان يوكله صاحبه بذلك فلا يكون غلو فمما هو قول ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف فعل احد الوصيين جائز في الاشياء كلها كالوصيين جميعا وكل واحد منهما
ان يقبض المهر ويقبض ويبيع ويشترى ما كان لهما ان يبقلاه بخلاف واحد اذا مات
الوصي فاوصي الى آخر فهو وصية في جميع تركته ونزكة الاول واذا اوصي رجل الى رجل فقبل
الوصية وهو حي ثم اراد الخرج منها بعد موته فليس له ذلك والوصية له لا معة
وكذلك اذا قبلها بعد موته فان لم يقبلها في حياته عني تموت فهو بالخيار ان شا قبل كان
وصيا وان سار ذلك فان لم يقبل ولكنه باع بعض تركته الميت واشترى للورثة بقعة ما كان لهم
او اقتضى ما لا يقتضاه فهو قبول للوصية وقد قبل الوصية ولزمته واذا اشكى الورثة
او قبضه الوصي الى القاصي فانه لا ينبغي له ان يعزل عن الوصية حتى يبدل وله منه حناية
فان علم منه حناية عزله عن الوصية وجعل عليها غيره ووصي القاصي الذي جعله مكانه
وصي الميت في كل شيء واذا اوصي الرجل الى عبد غيره فالوصية اليه باطل وذلك لا يجوز ولو
اجازة مولى العبد من قبل انه يبيعه فيخرج من الوصية وكذلك اذا اوصي الى عبده
في الورثة كغير الوصية باطل من قبل ان للكبير ان يبيع حصته من العبد فلا يستطيع
ان يبيع للورثة ولا يشترى لهم واذا اوصي الى عبده والورثة مضافا فالوصية اليه جائز
في قول ابي حنيفة وفيها قول اخر قول ابي يوسف ومحمد انه لا يجوز ان يعبد اذ ايت
لوكبر الصغار اما كان له ان يبيعه واذا اوصي الرجل الى مكانه او الى مكان غيره فهو جائز
فان عجز فالقول فيه كالقول في العبد واذا اوصي المسلم الى ذمي فالوصية اليه باطل لا يجوز
وكذلك لو اوصي الى رجل من اهل الحرب متامنا او غير متامن فهو باطل لا يجوز الوصية
اليه وكذلك الذمي اذا اوصي الى الحربي فالها لا يجوز الوصية اليه واذا اوصي الذمي الى الذمي
فهو جائز من قبل انه على ملته وان الحكماء يرون عليه ما واذا اوصي الذمي الى المسلم فهو جائز
واذا دخل الحربي من دار الحرب باثمانا فوصي الى مسلم فهو جائز واذا اوصي الرجل الى
امراة او اوصي فهو جائز واذا اوصي الى عذرة في ذم فهو جائز واذا اوصي الرجل
الى الفاسق المتهم بالخوف على ماله فالوصية اليه باطل ويجعل القاص مكانه وصيا
واذا مات وصي الميت ولم يوص بحبل القاص له وصيا واذا اوصي رجل الى رجل بماله
فهو وصي في ماله وولده بعض هذا من بعض لا ترى انه ينفع على الولد واذا اوصي رجل
الى رجل فقال فلان وصي حقي فبطلت الوصية فلا بد فهو كما اوصي واذا اوصي

بالمال العين الى رجل واوصي بقاصي الدين الى رجل فمما جازا وصيا في العين والدين في قول ابي حنيفة
وابي يوسف وامالي قول محمد فان الوصي في العين وصي فيما اوصي اليه به والوصي فيما اوصي اليه به
لا يدخل واحد منهما على صاحبه واذا اوصي بعبدة ولده وميراثه الى رجل ونفقة ولده
وما له من اى آخر فمما جازا وصيا في جميع المال والداستحسن ذلك وهذا في قياس قول ابي
حنيفة وابي يوسف وقال محمد كل وصي منكم وصي فيما اوصي اليه به وكذا ما جازا واذا قلنا
الوصيان عند من يكون المال فانه يكون عند كل واحد منهما نصفه واذا اختارا استوفى حصة
كل واحد وان اختارا كان عند احدهما وللوصي ان يتخير في مال اليتيم ان يذله في ذلك وان يدفعه
مشاركة وان يعمل فيه لليتيم وان ينفقه له ثم وقال محمد اذا لم يشهد الوصي على نفسه
ان يعمل كما اشترى للورثة فمما جازا وصي حنيفة عن جاذ عن ابراهيم انه قال ينظر الوصي
لليقيم فان راى ان يتخير له بماله خيرا ففعل وان راى يعمل به مشاركة ففعل وان راى ان
يدفعه الى غيره مشاركة ففعل ينظر في ذلك ما ينظر لنفسه فمما جازا وصي حنيفة عن
حميد بن عبد الله عن ابيه عن عده ان عمر بن الخطاب دفع اليه مال يقيم مشاركة محمد
عن ابي يوسف عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة انها كانت تمنع اموالهم في البحر
وهو قاصي في حوزها الا ترى ان الوصي لو اخرج اليتيم الى خادم او طعاما وكسوة فاشترى
لغيره كان جائزا ولو قد نزل على غيره خادما ومنزل مباح ذلك كان جائزا واذا اوصي رجل
الى رجل واوصي بالثلث ونزكة ومعة مضافا فقام الوصي اهل الوصية فاعطاهم الثلث
وامسك الثلثين للورثة فهو جائز فاذا هلك حصته الورثة من يديه لم يرجع على
اهل الوصية لان قسمة الوصي جائزة عليهم وان كان الوارث كبيرا او صاحب الوصية كبير
غايث فاعطى الوصي الوارث الثلث وامسك الثلث لاهل الوصية لم يهك الثلث من
الوصي فاذا لم يصب الوصية ان يرجع على الوارث بثلث ما بقي في يديه ولو كان الوارث هو
الغايث فاعطى الوصي صاحب الوصية الثلث وامسك الثلثين فمما جازا الثلثان اللذان
في يديه فان القسمة جائزة وقسمة على الوصي واذا كان الورثة مضافا فمما جازا وقال
الوصي نفقة عليهم كذا وكذا اذ جازا فانه ينظر فيما اتفق في تلك المدة فانه كانت نفقة
مبلغا او زيادة قليل فهو مصدق فيه وعليه اليتيم ان الفسوق فيه واذا كان في الورثة
صغير وكبير فقام الكبير واعطاه حصته وامسك حصته الصغير فهو جائز فاذا قال
انفقت عليه صدقة في نفقة مبلغ في تلك المدة والكبير لنفسه من جميع الماد اذا كان
لم يمت بعد واذا كان الورثة مضافا فمما جازا وقال الوصي نفقت على هذا
كذا وانفقت على هذا كذا فمما جازا نفقة احدهما اكثر لانه كان اكبر ما سنا فهو مصدق
فيما يعرف من ذلك واذا قال الوصي للوارثين وهما كليلان قد اعطيتكما الف درهم
وهي الميراث فقال احدهما صدقة وقال الآخر كذبت فان الذي صدقة مضافا
للخمسين والمائتين حتى يورثها الى شريكه لانه قد اقرانه قد وصل اليه من مال الميت
ما لم يصل الي ذلك وعلى شريكه اليه من ماله ما قبض حتى مائة فان لم يحل له ما جازا
فان خلف احدهما خسين ومائتين واذا قسم الوصي بين الورثة وهم صغار الميراث ووزل
لكل انسان منهم حصته او هم صغار وكبار فمما جازا فمما جازا فمما جازا فمما جازا
لا يجوز وما هكذا من ذلك فهو بيبههم ولو كان وصيا لليتامى فقام له ما جازا

بوصية واذا ان يكتسب البزاة له كتب هذا الكتاب لفلان بن فلان ومي فلان بن فلان من
فلان بن فلان ان فلان بن فلان توفي واوصي لي بكذا او كذا وانك دفعت الي هذه الوصية السما
في هذا الكتاب فقبضتها منك وهو كذا وكذا وبريت الي منة فلم يبق لي من وصية فلان
قليل ولا كثير الا قد استوفيته منك وبريت الي منة وضمت لك ما ادركك فيه من مكره
ارده عليك وهو كذا او كذا او اخلصك مما ادركك فيه من درك واذا اراد الوصي ان يدفع
دنيا علي الميت كتب هذا كتابا لفلان بن فلان ومي فلان بن فلان من فلان بن فلان انك
علي فلان كذا وكذا او هو جميع ما كان عليه وانك دفعت الي هذا الدين المسمى في هذا
الكتاب وقبضته منك كله وبريت الي منة فلم يبق لي قبل فلان قليل ولا كثير الا قد
استوفيته منك وبريت الي منة وضمت لك هذا المال ان ادركك فيه من درك حق ارده
عليك او اخلصك مما ادركك فيه من درك واذا كان في الورثة صعيان كان للوصي ان يبيع
الرقيق والعقار والميراث وما سوي ذلك وكذلك اذا كان علي الميت دين وكذلك اذا
كان الميت اوصي بوصية وليس له مال غيرها وفيها قول آخر قول ابي يوسف ومحمد
قالا اذا لم يكن عليه دين ولم يوص بوصية فليس للوصي ان يبيع حصة الكبار والعقار
ويبيع حصة الصغار واذا اوصي بالثلث وهم كباذ كلهم واوصي بالثلث في اشياء
يشترها وينفذ قيعا فان للوصي ان يبيع العقار كله وهو قول ابي حنيفة وفيها قول
آخر انه ليس له ان يبيع من العقار الا الثلث وهو قول ابي يوسف ومحمد وحصة الكبار
دون حصة الصغار وكل شيء للوصي ان يبيع فيه العقار فله ان يبيع ما سوي ذلك من
العروض والحيوان وان كانت الورثة كباذ كلهم فليس عليه وليس له عقار ولا ميراث
يشترها فان كان الكبار غنيا وبعضهم كان للوصي ان يبيع الحيوان والعروض وان كانوا فقرا
لم يكن للوصي ان يبيع العروض والحيوان وقال ابو يوسف ومحمد اذا كانوا متعاقبا او
كباذ ولم يوص الميت بوصية ولم يكن عليه دين فان ابا يوسف قال لا يجزئ بيع الوصي
في تعيين كباذ من العقار وهو قول محمد واذا قسم الوصي بين الورثة وله ميراث ولا
يجوز قسمته والمال كما هو بينهم وهم كباذ فاعلي نصيب بعضهم وامسك نصيب بعضهم
ونصيب من امسك غائب فهو جائز وان كانوا غنيا وهم كباذ كلهم فاجر الوصي اذا اوصى
ادابة فاجازته جائزة وما اشترى الوصي للرفيق من الكسوة والطعام فهو جائز وما
هذه من المال والرفيق فلا ضمان علي الوصي في ذلك وهو مؤثر وان كانوا وصيين
فاجر اخذها عبدا او ادابة بغير اذن صاحبه فلا يجوز وهو ضامن في ذلك كله في قول
ابي حنيفة ومحمد وكذلك ان باع فان وكل احد ما صاحبه فبيعه جائز واجازته
جائزة اذا كان قد وكله بذلك واذا قسم الوصيان مال الورثة فاحذر كل واحد منهما
طاعة فقال اخذها هذا الذي عندي لفلان خاصة والذي عندي لفلان فان
قسمتهما باطل والمال بينهما علي خاله ولا يجوز قسمة الوصيين فيما بينهما علي
الورثة صفاء كانوا او كباذ وكذلك لو غلب احد ما وشهد الآخر فقاسم الورثة فاعلي
الكبار وامسك حصة الصغار فصاعته حصة الصغار فان ذلك لا يجوز في قول ابي حنيفة
ومحمد ويجوز في قول ابي يوسف واذا كان للميت وصية ودبغة عند رجل فامر الوصي ان يبيعها
او يسلها فان الغمان علي الذي فعل ذلك من قبل ان يستهلكها الا ترى ان الوصي

امر مبالا يجهل له فيها وان امره ان يذفعها الي رجل قد فعلها اليه كان وكلا كان هذا اجابا ويري
منها ولو امره الوصي ان يفعل لها مصادرة او يشتري لها متاعا كان هذا اجابا **باب**
اقرار الوارث بالوصية واذا شهد الشهود بالعين والدين واذا
اقر الوارث ان اباه اوصي بالثلث لاخر فانه يؤخذ بشهادته الشهود ولا يكون للذي اقر له
الوارث شي ولا الوصية لا تجوز في اكثر من الثلث فاذا اقر له الوارث علي حصة صليبه فهو
فلا ينفذ عليه واذا اقر الوارث ان اباه اوصي بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصي به فلان
او قال اوصي به فلان لا بل لفلان فانه يكون للاول في الوصية جميعا ولا يكون للاخر شيء
ولا ينفذ في الوارث علي الاول لان الثلث قد قبض له ولو اقر اقرارا متصلا فقال اوصي
بالثلث لفلان واوصي به فلان جملت الثلث بينهما وليس المقيد في هذا الا بالامتنع
واذا اقر له اوصي لفلان ودفعه اليه جرحا قال بعد ذلك ما دفعه اليه لا بل لفلان فانه
له لانه قد استهلكه حتي يدفع الي الثاني مثله ولا ينفذ علي الاول ولو لم يدفعه
فدفعه ولم يدفع للثاني شيئا فلا ضمان علي الوارث وهذا انما هو شاهد واذا اقر الرجل
بوصية الف درهم بعينها وهي الثلث فمرا اقره بثلثه بثلث درهم دفع ذلك الي الثاني
فانه ينفذ الالف للاول ولا يجزئ للثاني شي الا ترى انه لا يجوز علي الوارث الا الثلث
وان هذه الاخرى ما كان دافعا علي الاول دون الوارث فاما الوارث شاهد له والوصية
بعينها والثلث في هذا سواء ولو شهد شاهدان من الورثة كانت شهادتهما جائزة علي الوصية
كما يجوز شهادته غير الوارث واذا شهد ان اباهما واخاهما اوصي لفلان بالثلث فدفع
ذلك اليه ثم شهد ان اباهما اوصي به لاخر وقال قد اخذنا فافضنا لا ينفذ فان
علي الاول وهما صامتان بالثلث يدفعانه الي الآخر من قبل انهما استهلكا وصيته فلا يجوز
شهادتهما علي الاول للثاني الذي دخل ولو لم يدفع شيئا جرح شهادتهما للاخر
وانبطلت حصة الاول لا يفسد انما يشهدان للاخر علي الاول واذا كانت الورثة ثلثة والار
ثلثة الف فاحذر كل انسان الفاضل اخر اقر احدهم بان اباه اوصي بالثلث لفلان كان لفلان
ان يخذ ثلث ما في يديه ولو كان المال الفاعينا والفا علي احد ما في يده الذي ليس
عليه دين ان اباهما اوصي لهذا بالثلث اخذ هذا من الالف ثلثه واخذ منها الوارث
ثلثها من قبل ان هذه الوارث يقول اقرت لك بالثلث من جميع هذا المال وانما لك
في نصيب الثلث لان اخي قد محدد وكان ينبغي في القياس ان يكون نصف ما في يديه لانه
منع ان نصيبهما في المال سواء واذا كان المال الفين في يد كل واحد الف فاقسمها
وهي جميع المال فاقول واحد منهما علي حاليه لرجل آخر غير الذي اقر له صاحبه ان
اباه اوصي لهذا بالثلث فان كل واحد منهما ياخذ ثلث ما في يدي الذي اقر له به فهذا
يذلك علي ان ترك القياس احسن من القياس لانه كان ينبغي في القياس ان ياخذ كل واحد
منهما نصف ما في يدي صاحبه فالقياس في هذا فاحسن فيمنح الا ترى ان الميت لو ترك امرأة
وانا فاخذت الماة بالتمن والابن بسبعة اشغاله ثم اقرت الماة ان الميت اوصي لفلان
بالثلث لم ياخذ الا ثلث ما في يديها ولو اخذنا بالقياس في هذا اقتسمنا ما في يديها
علي خمسة علي الثلث وعلي ثمن ما بقى فاحذر الوصي له اربعة واخذت الماة واحدا فهذا
فاحسن فيمنح واذا مات الرجل وترك ابنين وترك عشرين درهما ولم يترك غيرهما

من الاداء فان كان الاداء اكثر من قيمته او مثل قيمته فهو جائز وان كان اقل من قيمته فلا يباح
عنه فان كان ذلك الثلث اقل من قيمته وان كان اكثر من ذلك جازع للمالك عنه الثلث من جميع
المال او يبيعي فيما بقي فان اعتق عبدا مع هذا على غير جعل بد وبالعبد الحق بغير جعل بشر
اعتقه هذا المعتق بالمال المتبقي من الثلث على ما وصفت لك في الباب الاول واذا اوصى الرجل ان
يجد مريضا بعد ثلثه سنة ثم يعتق فان ذلك لا يجزئ من قبل المفاوصية لوارث فان
اجاز الوارث ذلك وهو كذا بعد الموت فهو جائز بغير العبد سنة ثم يعتق من الثلث
واذا اوصى ان يجد مريضا بعد ثلثه سنة ثم هو حر فان هذا جائز من قبل ان ذلك ليس بوصية
لبعضهم دون بعض واذا اراد ذلك لبعضهم او كله اجبر على ذلك ثم يعتق العبد من الثلث
واذا اوصى ان يجد مريضا فلا ناسنة ثم هو حر وفلان غيره وارث فهو جائز من الثلث وان اوصى
ان يقبل الخدمة لم يجز على ذلك وليس هذا الا لورثة هذا الاجبة على قبول الوصية وبطل
عتق العبد وكذلك لو قبل ممرات قبل سنة وكذلك اذا قال اذا خدم فلانا سنة فهو حر
وكذلك ان قال ان خدم فلانا سنة فهو حر فان كان فلانا غائبا فقد رجع موثوقا
بسنة فان الخدمة تكون من يوم قدم فلان فان قال يجد مريضا فلا ناسنة سنة ثم هو حر
فقال فلان تلك السنة كلها ولم يقدم مريضا بطلت تلك الوصية في الخدمة وبطل
العتق واذا قال في وصيته يجد مريضا فلا ناسنة ثم هو حر ولا مال له غيره فانه يجد مريضا
يوما والورثة يومين فاذا مضى ثلاث سنين عتق واذا اوصى ان يجد مريضا بعد ثلثه سنة
سنة ثم هو حر فصل في الخدم على دراهم وجلوا عتقه فهو جائز واذا اوصى ان
يعتق عنه هذه الخدم بعد موته بسنة وهي ثلثه فهو جائز فان ولدته وان غلبت
غلبه قبل السنة او بعد ما فذلك للورثة وعتق من الثلث فان جنت جناية قبل
العتق فذلك الى الورثة ان شاءوا فعتقها بالجانية وبطل العتق وان شاءوا اعطوا
ارسل الجانية واعتقوها عن الميت فاذا اعتقها احد الورثة عن نفسه فهو عن الميت
فان اعتقها قبل مضي السنة فهي من الثلث وعليه حقة من بقي من الورثة من قيمة الخدمة
وان دبرها وارثه عن نفسه ممرات فهو حر عن الميت ولا تكون مذبذبة للوارث ولو لم تمت
فتدبره باطل واذا قال الوارث بعد الاجل اذا دخلت الدار فانت حرة فدخلت الدار
فهو حر عن الميت وكذلك لو قال الوصي الذي اوصى اليه بعتقها لاني بعد ما مضى السنة
اعتقها عن الميت فاعتقها عن الميت فهو جائز وكذلك لو حضر الوصي الموت فاوصى
الى اخوان يعتقها عن الميت اجزئت ذلك وليس هذا كالرجل يامر رجلا ان يعتق عنه
امة في حياته هذا اذا امر غيره لم يجز والوصي يوصي الى غيره بذلك وامره فيجوز واذا
اوصى ان يعتق ما في بطن خاد مئة بعد موته بسنة فهو جائز واذا اعتق الامة بعد
الورثة فهو حر عنه وما في بطنها حر من الميت وشركاؤه بالخيار ان شاءوا واعتقوا
انفسهم وان شاءوا ضمنوا المعتق ان كان مؤسرا في قوله ان يعتقها واذا دبرها قبل ان
تلد فتدبره جائز وبطل وصية الميت واذا اوصى الرجل ان يعتق عنه خاد مئة
فلانة بعد موته بسنة وهي الثلث قباعها الورثة فيبيعها باطل فان ولدته من المشركي
ولدا فله الولد وهي حرة بغير قيمة من قبل ان الورثة هم موقوفون وعليه العتق لهم
ويؤدون عليه الثمن وتؤخذ الجارية فاعتقوا عن الميت بعد سنة كما اوصى ولو اوصى

يعتق

يعتق جارية وقيمتها الدولة فان فعلت الا فان قبل ان يقبضها الوصي فان الجارية يعتق ثلثها
وتسعي في ثلثي قيمتها **باب الوصية اذا لم يقبلها**
الموصالة واذا اوصى الرجل لرجل بابنه او باميه او بمولود ذي رحم محرمة فقال
الموصالة لا قبل فقال ذلك في حياة الموصي وبعد موته فالقول قوله ولا يجزئ على قول
ذلك ارايت لو اوصى له بعتد اعني واخي ان يقبله اكنه اجبره على قبوله ارايت لو طلق
لايمكث ابنه فاوصى به له فاني ان يقبله وقد طلق بالعتق والطلاق يقع العتق والطلاق
عليه ويبقى ابنه في ملكه ان شاء او ابي هذا لا يكون ولا يستطيع ان يدخل في ملك رجل عدا ولا
غيره بغير قبوله عن علي وخير من الرجوع مخلصا لصلته الميراث فانه يورثه ان شاء او ابي
اذا ثبت لو اوصى له بطين كثير في دار اكنه اجبره على ان يقبله ان شاء او ابي ارايت لو اوصى
بعتد اعني اكنه اجبره على ان يقبله او ينفق عليه واذا اوصى الرجل لرجل بامره وقد ولدته
من الموصي له قال ليعلم بالوصية حتى مات بعد موته الوصي فانه ينبغي ان يكون ورثته
معتق لثمة ولا يجزئهم على القول ولكن ادع القياس في هذا ويجزئهم على القول ويجعلها
من مال الموصي له الميت الاخر ولو كان الموصي له حيا لم يعلم بالوصية غير انه جازعها
بالنكاح حتى ولدته او لا اذا علم بالوصية فانه بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فان
قبل فهي امر وليلة او لادها احكام ان كانا يجزئ من ثلث مال الميت واذا اوصى الرجل لرجل
بوصية فقبلها في حياته ممرات الوصي فان الموصي له بالخيار ان شاء قبل وان شاء لا يقبله
ذلك لم يكن قبولا الا نزي اذ الوصية لم تقع بعد حقة مات واذا اوصى الرجل عبدا في ماله
فقبضه ولا مال له غيره ثم اعتقه الموهوب له في ماله ممرات جازع ولا مال له غيره
وعليه ما دين فالعبد يسعي في قيمته بين العزما غرما الميت فاما ما صاحبه يضرب بها غرما
الميت الموهوب له بدينهم وينهب فيها وارثا وهب العبد بقيمة العبد فاما ما صاحبه اخذها
غرما الواهب ولو كان الموهوب اعتق العبد في ماله ممرات وليس له مال خارج عتق العبد
ولا سعاية عليه واذا اوصى الرجل بوصية ممرات فاني الوصي له ان يقبل في حياة الوصي قبل
بعد موته فانه ذلك جائز من الثلث واذا اوصى الرجل لرجل بالثلث فاحدها الوصية
بعد الموت فهو جائز والاخر حقة من الوصية واذا اوصى الرجل بوصية فقبلها
بعد موته ممرات فاني الوصي له ان يقبله وان لم يقبل الوصية ولا يشبه هذه الصدقة
والهبة الا نزي ان الوصية تجوز غير مفسومة وان ردها على بقدر الورثة دون بقدر الوصي
لهم كلهم على فراض الله تعالى ومردة على بقدر ممرات على كلهم استحسن ذلك وادع
القياس فيه وان ردته عليه لم يفسد ما لم يقبلها لم يجز على ان يقبله وكذلك لو كان له على
الميت دين فوهبه للورثة او ليعتقهم ففيه هبة لهم كلهم كانه هبة للميت واذا اوصى
الرجل لرجل بوصية خاد مئة او عبدا فلم يقبل ولم يرد حقة مات الوصي فهو هبة لثمة
للخادم من الميراث والخادم يخرج من الثلث فقبل الوصية فالخادم له وله ثلث الا ان
ولو ولدته او لا اذا كان له ثلث اولادها فان هلك الثلثان قبل ان يقبض او ينفق فانه له
الخادم من الثلث فان بقي من الثلث شيء فهو في اولادها هذا القول في حقيقته وقال ابو يوسف
ومحمد بن نوري فيهما ان له الخادم من الثلث من اولادها وثلث للورثة فان خرجت الخادم واولادها
من الثلث كان له ذلك ولو كانت الخادم اقل من الثلث كان له تمام الثلث من اولادها وما وهب

لثلاثين للورثة في قولنا في حقيقة ما في قولنا في يوسف ومحمد فان له الثلثة من جميع المال في الجارية والاولاد وما وهب لها من حصص **باب**
اقرار الورثة في الدين واذا اقر احد الورثة بدين علي الميت وهما اثنان فان الغريم يستوفي دينه من نصيب المقر لانه لا ميراث للمقر حتى يستوفي في الغريم الدين وكذلك اذا اقر بدين بغيرها او لمجولة واذا اقر بشركة كانت بينه وبين ابنه اخذ الغريم من حصته الذي اقر له فان كان اقر بشركة المصنف احد من حصته الثلثين فان كان اقر بالثلث اخذ واذا كان للميت ابنان وعبدان لا مال له غيرهما وقيمة كل واحد منهما ثمانية فاقرا حدهما انه اعترف هذا العبد بعينه في ماله وسهدهما الاخرانه اعترف احدهما لا يدري ايهما هو فان الذي اقر له بعينه يعتق منه ثلثا نصيبه ويسعى في الثلث ويسعى له الاخر في نصف قيمته ويعتق من نصيب الاخر الثلث منها جميعا ويسعى كل واحد منهما له في ثلث نصيبه منه واذا اقر احد هما انه اعترف هذا بعينه وافر الاخرانه اعترف هذا بعينه سعى كل واحد منهما للذي اقر له في ثلث نصيبه منه ويسعى للذي لم يقر له في نصيبه منه ولو قال احدهما اعترف احدهما في ماله ولا يدري ايهما هو وانكر الاخر اعترف من نصيب المقر من كل واحد منهما ثلث نصيبه كاملا ولو شهدا جميعا انه اعترف هذا بعينه وقال احدهما اعترف هذا ايضا اعترف ثلثا الذي شهدوا له ويسعى في الثلث بينهما وعتق الاخر ويسعى في جميع قيمته لهما والذي شهدوا له اولى بالثلث من الاخر ولو شهدا احدهما انه اعترف هذا بعينه في محله وسهدهما الاخرانه اعترف هذا الاخر في ماله عتق نصيبا لسا هذا الذي شهد له في القيمة ويسعى للآخر في نصف قيمته ويعتق ثلثا نصيبا الذي شهد له في الرهن من العبد الذي شهد له ويسعى له في الثلث ويسعى لاجله في نصفه

باب الدعوى من بعض الورثة والاقرار بالوارث واذا مات الرجل وترك ابني فادى اخذها اختا وكذبة الاخر فان الاخت

تأخذ من المقر لها ثلث ما في يديه من قبل ان لها واحدا وله اثنان ولم يقر باخت واقر بوجه لا يبيد وانكر الاخر فان ما في يديه يلقسم بينه وبينها على تسعة اسهم فتأخذ المرأة سهمين والابن تسعة ولو كانت له امرأة معزوفة غير هذه فاقرا احد الابنين بامارة ومنعها المرأة اجبه مع المعزوفة وجحدت المرأة المعزوفة ذلك وجحدت الابن ذلك فالها تقاسم ما في يديه على ثمانية اسهم فباخذ الممن وهو تسعة اثنان من قبل ان لها نصف الممن وليس هذا كالي لها الممن كله واذا مات الرجل وترك امرا ابنة ومنه فادعت ابنة اختا اخري او اخا اخر او اخرين انكروا فالها تقاسم الي اقر له ما في يديها وان كانت ادعت اختا اعطتها نصف ما في يديها وان كانت اقرت باج اعطته ثلثي ما في يديها وان ماتت الزوجة وترك امرا ونحوها فادعت الاخت انكروا فادعت الزوج ومحمدت الامر فالزوجة في عشر من الامر من ذلك خمسة التي يكون لها بغيره عوي ويسعى خمسة عشر فاقسمها على خمسة اسهم ثلاثة للزوج وهو النصف من ستة واثنان للاخت والاح فنصيبا للزوج تسعة ونصيبا لاح والاخت تسعة فباخذ الاح اربعة والاخت اثنين واذا ماتت المرأة وترك زوجا واختا وافر الزوج اة لها الاخت ومحمدت الاخت فانه يقسم ما في يدي الزوج على خمسة فباخذ الزوج ثلثة وباخذ الاح اثنين من قبل ان

كله على منطوية في اصله علي

للزوج النصف والاح الثلث واذا ماتت المرأة وترك زوجا واختا لابن وافر فافر الزوج باخت اخري لا يوارث وانكرت الاخت المعزوفة ذلك فان ما في يدي الزوج يقسم على خمسة له ثلثة لاف لثلاثة من تسعة ولها اثنان من تسعة واذا ماتت المرأة وترك زوجا واختا لابن وافر فافر الزوج باخت لا يوارث وانكرت الاخت فان ما في يدي الزوج يقسم على اربعة للزوج ثلاثة وللخت لا يوارث واحد من قبل ان للزوج ثلاثة من تسعة وللخت واحد من تسعة وكذلك لو كان اقر باخت لا يوارث واخت جميعا لا يوارث فانه يعطيهما جميعا ما في يديه من قبل ان لها اثنين من ثمانية وله ثلاثة من ثمانية واذا ماتت المرأة وترك زوجا واختا لابن وافر فافر الزوج باخت وانكرت الاخت فانه يقاسمها ما في يديه على خمسة للاخت اثنان وللزوج ثلاثة لانه اقران لهما اثنين من ثمانية وله ثلاثة من ثمانية واذا ماتت المرأة وترك زوجا واختا لابن وافر فافر الزوج باخت لا يوارث وافر فانه يقاسمها ما في يديه نصيبين لانه اقران لهما ثلاثة من تسعة وله مثل ذلك واذا مات الرجل وترك ابني وامراة فادى احد الابنين امراتين وافر لهما فانه يقاسمها ما في يديه على خمسة وعشر من ستمائة لكل امرأة ستمائة من قبل ان الزوجة في قوله من نصيبه واربعين والتمن ستة لكل امرأة اثنان وكل ابن واحد وعشرون واذا مات الرجل وترك ابنتين وابوي فافر فخر احد الابنتين بامارة ومنع الامر فادى الزوجة من تسعين لابنتين ستون وللأبوين ثلاثون في نصف الامر خمسة عشر ونصيبه حدي الابنتين ثلاثون فذلك خمسة واربعون فاعط المارة تسعة وامط الابنة اربعة وعشرون وللأبوين عشر ولزوجته الامر ولم تقتر فست ما في يدي الابنة ثلاثة ولا لابنة اربعة وعشرون وللأبوين تسعة ولو لم تقتر الابنة فافرت الامر فست ما في يديها على واحد وعشرين اشعرا للامر وتسعة للمرأة ولو مات رجل وترك امرأة وابنتين وابوي فافر فخر المارة بامارة اخري اعطتها نصف ما في يديها فادى اقرت لهما احد ابنتين جمعت ما في يديهن ثمانية وما في يدي المارة فقسمته بين الماتين والابنة على احد عشر سهم للابنة ثمانية من تسعة وعشرين لا يفتق من نصيبها شيئا وتدخل المارة المقر لها في نصيب المارة اخري واذا ماتت المرأة وترك زوجا وابوي فادى الزوج ابنة لهما من غير قاسمها ما في يديه على اربعة ونصف للزوج واحد ونصف للابنة ثلاثة اسهم واذا مات الرجل وترك ابنة وابوي وامراة فادعت الابنة اخا لها فاقسمها ما في يديها على ثلاثة اسهم للاخت وللأبنة سهم واذا ادعت الامرا ابنة للميت ومحمدت بقية الورثة فالها تقاسمها ما في يديها على اثني عشر سهم فاقسمها فيه الاقربا اربعة والابنة ثمانية **باب**

اقرار الميراث في الدين وعنه لو ارث وعنه واذا اقر الرجل الميراث بدين

للرجل ثم اقر بعد ذلك بدين للرجل اخر فهو جاز اذا لم يكن عليه دين في القصة واذا كان عليه دين في القصة باقرار منه في القصة او بشهادة الشهود دفعه الاول من الاقرار في الميراث فاذا استوفى هو لا فاصحاب الاقرار في الميراث يتحاشون وان كان الاقرار متصلا او منقطعا فهو سواء في الدين والوديعة والمضاربة والمضاربة اذا كان ذلك باقرار وليس هو شي معلوم بعينه فافتر جميعا يتحاشون فيما ترك الميت بغيره اذا كان ذلك من ابراهيم الخليل ومن عطاء بن ابي رباح نحو من ذلك واذا اقر الميراث بدين بغيره فافتر بدين في ماله ما سواها وهي التي اتقان وكذلك اذا اقر بالدين قبل الوديعة فان يد بالوديعة بعينه فافتر بدين فان الوديعة بعينه

فقط

ين

او في من ادين وكذلك المتعارفة والبصاعة واذا اقر الرجل الرجل بدين يحيط بماله كله في مرضه فهو جائز ولا يجوز له ان يقر لوارث في مرضه الذي يموت فيه بدين ولا ودعة ولا متعارفة ولا بصاعة ولا غير ذلك واذا اقر الرجل في مرضه لوارث ولا بدين الف درهم فان اقراعه لا يجوز له لو اقره من ماله لان ما اخذ من الآخر شركه فيه العارث وكذلك الدفعة والمتعارفة والبصاعة واذا اوصى لوارث ولا بدين الوصية جازية الا من من الثلث ولا يجوز حقيقة الوارث والبيت الوصية كالمدين الذي اصله شركه بينهما والوصية لبيت اصلها شركة واذا اقر بدين لم ما جئنا فقال الابن اما انا فانه يكون عليه شيء قط فمذقه الاخر فاني لا اجير حقيقة الاخر من قبل ان الشركة التي اقر بها الميت للوارث فيها وهذا اقول اي حبيفة واماني قول محمد فالاقراء للشرك في النصف جائز ويبطل حقيقة الابن فيها واذا كان لوارث علي وارث دين وكان له كعيل اجنبي وكان له دين علي اجنبي وكان له وارث كعيل فاقري مرضه الذي مات فيه انه قد استوفى منه ما او من اخذهما اتهما كان فان اقراعه باطل لا يجوز من قبل ان فيه برأة للوارث وكذلك المرأة اذا اقرت زوجها من صدقها في مرضها واذا كان علي الرجل دين باقراره في صحته فاسترجع في مرضه الذي مات فيه متاعا من رجل ونقده الممت واستقر من رجل فزما فمتم قضاؤه فان ذلك جائز لانه قد اخذ منه مسئلة في مرضه ولو بقي بعض مرضه في الدين في الصحة في المرض لم يجوز ذلك وكان ما اخذه بينه وبين امكانه بالمسعى من قبل انه لم يأخذ منه في مرضه ذلك عودا واذا غلب في مرضه غلبا فمتم قضاؤه وهو جائز وكذلك ما انفق علي نفسه في كسوته وطعامه ودوايه اذا اشتراه سيرا واذا اشترى اجيرا او تزوج امرأة فعجل لها المهر ومجمل الاجير الاخر فان ذلك لا يجوز له ما و ذلك كله بينهما وبين الغنم ما بالخصم لانه لم يأخذ في مرضه شيئا منها واذا اقر الميراث في مرضه بدين لوارث او غيره وعليه دين باقراره في الصحة ثم مات من ذلك المرض وعليه دين يحيط بماله في الصحة ومعه وفاءه وجايز لانه مسلط علي احد دينه وليس بمسلط علي الاقرار اذا كان عليه دين معروف واذا اقر ان دينه الذي علي هذا الرجل لفلان فان ذلك لا يجوز حقا يستوفى الغنم ما دينهم المعروف ثم يجوز بعد ذلك لفلان واذا اقر الميراث بكفالة عن وارث او لوارث ثم مات من ذلك المرض فانه لفلان لا يجوز وهي باطل وان كفل لعين وارث فلا ذلك جائز من ثلثه واذا كان عليه دين يحيط بماله فكفالة باطل والمسلم والذمي في جميع ما ذكرنا سواء العبد التاجر والمكاتب في مرضهما في الاقرار بصحة الحق لا يجوز اقرارهما اذا كان عليهما دين معروف واذا باع الرجل في مرضه بيمينها بدينه فبذلك الحيازة من ثلثه بعد الدين فان ربي بعد ذلك البايع والمشتري والاتفاق على البيع وان كانت دارا فليست مع الدار باخذ ما به كماله فان كان الشئع واذا باع فلا شفقة له وان كان اصل البيع من وارث والشئع اخر فلا شفقة له لان اصل البيع كان فاسدا فلا يجوز للميراث ان يبيع من مرضه الذي يموت فيه شيئا قليلا ولا كثيرا يكون الدين ولا باقلا وهذا اقول اي حبيفة وفيها قول اخر انه اذا باع بالقيمة او بالكثر من ذلك اجزأ ذلك وهو قول اي يوسف ومحمد واذا باع بن غير وارث او جانا بالثلث فلو وثقة الشفعة تاخذها بجميع القيمة ويكون فضل الثمن للوثقة وهذا اقول اي يوسف ومحمد

باب الرجل يوصي الرجل بان يضع الثلث حيث

واذا

واذا اوصى الرجل للرجل بالثلث ان يضعه حيث يحب واشيئعله حيث يحب فهو سوا وله ان يجعله لنفسه ولين احب من ولده وليس له ان يجعله لاحد من ورثة الميت فان جعله لبعض ورثة الميت فهو باطل مردود علي جميع ورثته وليس له ان يعهد في جعله لاحد ثابته بعد ان يخرج منه واذا اوصى بثلثه لفلان ان يعطيه من احب فليس له ان يعطيه نفسه وليس هذا كالباب الاول لانه لا يكون معطيا لنفسه ويكون جاعلا لها واصفا عندها واذا اوصى الرجل للرجل وقال قد جعلت ثلثي للرجل قد سميت له فصدق فقول فلان الوصي هو هذا الرجل وخالفه الورثة فان الوصي لا يصدق علي هذا ولا يلتفت اليه انا هوها هنا شاهد وليس هذا هو له بغيره حيث يشاء هو في هذا ليس بشاهد ارايت لو قال يعق اي عبيدي شاء اما كان له ان يعق ايتها شاء ولو قال قد اعنت عبيدي وسميته للوصي وصدق فيه لم يصدق لانه شاهد وحده واذا اوصى الرجل الي الرجلين ان يضعا ثلثه حيث شاءا واعطيا به من شاءا فاختلعا في ذلك فقال هذا اعطيه فلا نا وقال هذا اعطيه فلا فاما لم يكن لواحد من الرجلين قليل ولا كثير لان الوصيين لم يجتمعا علي واحد منهما ولو قال قد اوصيت بثلثي لانسائي وقد سميت للوصيين فصدق فمهما اقتالا فهو هذا او مذهب له بذلك فلي اجير شهدتهما فان اختلفا في ذلك ابطالت قولهما ولم امد قما

الجوع في الوصية واذا اوصى بعبد ان يعق ثم اوصى به ان يباع فان هذا جوع عن العتق وكذلك اذا باع بالبيع ثم العتق فانه جوع عن البيع فان اوصى ان يباع من رجل ثم اوصى ان يعق بصفه الباي وان هو اوصى به للرجل ثم اوصى به ان يباع لرجل اخر فانه يباعا صان فيه وكذلك اذا باع بالبيع ثم بالوصية واذا شهدته الشهود على رجل انه اعنت احد عبيده فقال احد كما اخر وقال اعنت احدها او ماله او نسائه فان شهدتهما باطل لا يجوز ولا يجبر الرجل علي ان يعق احدهما وان اقر الرجل انه قال لعبد من له احد كما اخر فانه يجبر علي ان يختار احدهما فيعتقه فان شهدوا هذه الشهادة بعد موته فان شهدتهما اذا قال احد كما اخر جائز ويعتق نصف كل واحد منهما مادامتا انه اعنت احدهما وسمي ثلثا باطل لا يجوز في قول اي حبيفة رحمة الله عليه قول اي يوسف ومحمد ذلك كله جائز في الحياة والموت الا قولها اعنت احدهما وسمي ثلثا فانه باطل لا يجوز **باب شهادة الوصيين في الوصية**

واذا اوصى الرجل الي رجلين فشهد الله اوصياي فلان معهما فشهدتهما جائز فان صدقهما فلان فشهدتهما جائز وان كذبتما ادخلت معهما اخر لانهما قد اقرتا ان معهما وصيا اخر لبيت لا تزي انه لو صدقهما وقال لا قبل الوصية ادخلت معهما وصيا اخر ثالثا وكان له ان ياتيها واذا شهد ان اباهما اوصياي فلان وقيل ذلك فلا وفلان يدعي ذلك فاني اجيز ذلك وقد كان ينبغي في القياس ان لا يجوز ولكن ادع واستحسن ان اجيز الا ترى ان رجلين لو شهدا ان اباهما وكل هذا الوكيل وهو جازي ابطال ذلك كذا كذا الشهادة في الوصية في القياس واذا شهد رجلان لمعا علي الميت دين او لبيت عليهما دين ان الميت اوصياي هذا اجزأ ذلك اذا ادعاه الهمة ونزكت القياس فيه وليست اجيز شهادة رجلين علي رجل انه ولا باقتضا الدين عليهما وعلي غيرهما ولو صدقهما الوكيل فاني ابطال ذلك وقد ابيح

في الوصية ما لا يجب في الوكالة وإذا شهد ابن الوصي أو ابنته أو رجل آخر ان الميت اوصى اليه ان يطلته
ولا يجب في هذه الشهادة ولد الوصي ولا والده ولا زوجته ولا رجل لو شهد لامرأته فاما
شهادة الاخ في هذا وذوي القربى من غير هؤلاء فهو جائز وشهادة الوصيين المسترkin في
هذا منصوصا وغير منصوصين جائز من قبل انهما لا يجزان الى انفسهما شيئا واذا اوصى رجل
الى رجلين فشهد ابن واحد الوصيين ان الميت اوصى اليه ابهما والى هذا الاثر فشهدت ابهما باطل
لانهما ليس شهدا ان لا يبيهما واذا شهد شاهدان انه اوصى اليه هذا او انه رجع عن ذلك اجازت
شهادتهما فان شهد شاهدان الاول فشهد ابن الاول انه عزل اباه عن الوصية واوصى
الي فلان اخر اجازت شهادتهما لانهما ليس شهدا ان علي ابهما ولو شهد انه اوصى اليه ابهما اشهر
عزله عن الوصية واوصى اليه هذا اخر ذلك وكذا لو شهد علي ذلك ابن الميت او شهد
عليه غيرهما ان الميت اوصى عليه دين اوله عليه ما دين اجازت ذلك واذا شهد شاهدان فشهد
احدهما انه اوصى اليه فلان يوم الخميس وشهد الآخر انه اوصى اليه يوم الجمعة فهو جائز
لان الوصية كلام وليس بفعل ولا عمل ولو شهد شاهدان انه اوصى اليه بالكوكة وشهد
شاهدانه اوصى اليه بمكة اجازت ذلك ولو شهد شاهدان لرجل انه قال قد جعلته
وصيا وقال قد اوصيته اليه اجازت له ذلك ولو شهد انه قال هو وكيل وكل في جميع
ما تركت بعد موتي جعلته وصيا بعد موته الوكالة هاهنا والوصية سواء ولو شهد
رجل وامراة ان علي الوصية اجازت ذلك وكذا لو شهد رجلان علي شهادة رجلين
ولو شهد الوصي للميت بدني او غير ذلك فشهدت باطله ولو شهد عليه كانت
شهادته جائزة ولو شهد الوصي للميت بشهادة بعد ما ترك الوصية ولا يقبضون
ما لم يترك شهادته ايضا من قبل انه لو قبض ذلك جاز عليه وكان هو الخصم في ذلك
فلا تجوز شهادته في جميع ما يكون فيه خصما وكذا لو شهد لبعض الورثة في الميت بشهادة
والوارث متغير لم تجز شهادته لانه لا يقبض له المال وكذا لو شهد اذ كان الثالث كفي في قول
ابي حنيفة وفيها قول اخر قول ابي يوسف ومحمد انه اذا كان الوارث كبيرا فانه شهادة
الوصي جائزة علي الميت من اجل انه لا يقبض له وهو قول ابي يوسف ومحمد ولا تجوز شهادة
الوصي في شيء من الميراث اذا كان في يد غير الميت لانه هو الخصم فيه وكذا لا تجوز شهادة الوصي
للميت ولا لورثته ولا لوارثه ولا لاحد منهم متغير ولا كبير بشي من الميراث فاما القصاص
فلا تجوز شهادته له في شيء من الميراث ولا غير لانه هو القابض لهم وتجوز شهادته
للكبير فيما كان من غير الوارث **باب الشهادة في الدين**
والوصية واذا شهد اربعة نفر فشهد اثنان لاثنين علي الميت بدني وشهد اثنان
للآخرين لهما ايضا بدني علي الميت فان ذلك جائز من قبل انه لا شركة بينهم في اتميل
الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد واما في قول ابي يوسف فانه شهدا بطل من قبل
الغير يشتركون في قسمة المال وكذا لو شهد ابناه من لهدين وابناه من لهدين
او ابوي هذين لهدين او ابوي هذين لهدين وامراة هذين لهدين فشهد اكله
بأب واحد وهو باطل لا يجوز واذا شهد ابن الميت او غيرهما علي دين لرجلين علي الميت
فشهد هذان الرجلان بدني لرجلين اخرين فهو جائز من قبل انهما يمتدان انفسهما
وقد ثبتت خصما واذا شهد رجلان لرجل بوصية الثلث وشهد اخران لهما بوصية الثلث

او السدر او القيد بعينه او بدلهما معا او بوب او بجماع او غير ذلك فان شهدا بغيرهما لا يجوز
من قبل ان بعضهما شرك بعضهما فيما شهدوا به وكذا لو شهد ابناه من لهدين او احداهما من لهدين
لهدين بدني فشهد اكله باطل لا يجوز وكذا لو شهد شاهدان لهدين لهدين العبد وشهد
صاحب ابنة او وصي بشهادتهما لهدين الامة فشهدا بغيرهما من قبل انهم لا شركة بينهم في ذلك
وكذا لو شهد ابناه من لهدين وابناه من لهدين او ابوا هذين لهدين وحده هذين لهدين
او نسوا لهم مع رجل فشهدا بغيرهما من قبل انه لا شركة بينهم في هذا واذا شهد الوصيان
علي دين علي الميت او علي وصية فان شهدا بغيرهما فان ذلك قعاز ذلك قبل ان يشهدا به ثم شهدا
بغيرهما لا دفع فشهدا بغيرهما باطل لانهما لا يفهما في قن العتمة عن انفسهما وكذا لو شهد ابن الوصي
او ابوا ههما او امراتا الوصيين ورجل واحد ههما فان شهدا بغيرهما باطل في هذا اكله اذا كان بعد الدفع
فان شهدوا قبل الدفع فشهدا بغيرهما جائز واذا اوصى رجل الى رجلين بدني لادريهم فهو جائز
ويطير من ثلثه دينار لادريهم وكذا لو قال كرجلتي لادريهم او قال كرجلتي لادريهم
حطه فقصت من الشعيير قيمة ذلك واجز لها من الثلث وكذا لو قال دارى هذه لادريه
هذا الا مائة درهم اجازت ذلك من الثلث وانطلت من ذلك مائة درهم وهذا قول ابي يوسف
واما في قول محمد فالوصية جائزة والاستثنى باطل واذا قال قد اوصيته له بمائة العشرة
الى العشرين او مائة العشرة والعشرين او مائة العشرة والى العشرين فهذا باطل واخذ
واما اوصى له بتسعة عشر ذراعا وكذا لو قال قد اوصيته له بمائة الى المائة
فاما اوصى له بمائة وتسعة وتسعين ذراعا لادريهم لاخر غاية وهذا قياس قول ابي حنيفة
واما في قول ابي يوسف ومحمد فاي اجز المائتين جميعا من الثلث استحسن وادع القياس
وكذا لو كان العشرين ومروي من فروع ابي حنيفة انه قال مائة العشرة الى العشرين مائة
عشر واذا اوصى له بعشرة في عشرة او بخمسة في خمسة فاما له عشرة ذراعا او عشرة في عشرة
واذا قال خمسة في خمسة فاما له خمسة ذراعا او اوصى له بعشرة اذرع في عشرة اذرع
من دار جعلت له مائة ذراع مكرة وكذا لو اوصى بثلث سبع في اربع جعلت له كما قال
لان هذا التامير اذ منه هذا ولا يشبه هذا اما قبله واذا اوصى له بخمسة من جوال اجز الخطة
ولم اعطه الجوالق واذا اوصى له بعد الميراث لهروي اعطيته الميراث وما فيه واذا اوصى له
بعد الدن الخ ل اعطيته دن حل وما فيه وكذا لو اوصى له بالقوصرة القرا اعطيته القوصرة
وما فيها وكذا لو اوصى له بسيف اعطيته السيف بخمسة وخمسة من الثلث وكذا لو
لو اوصى له بسرج اعطيته السرج وما حل من متاعه ولو اوصى له بقبة اعطيته بيتا القبة
بغير كسوفها ولو اوصى له بقبة تركية اعطيته القبة بالبود ولو اوصى له بحيلة فله كسوف
دون العتيدان ولو اوصى له بسلة زعفران اعطيته الزعفران دون السلة وكذا لو اوصى له
بهذا الزرق العسل وهو في ثوب اعطيته العسل دون الزرق وكذا لو اوصى له بالزيت وشبهه
باب الوصية بما في البطن واذا اوصى
رجل لرجل بما في بطن هذه الجارية ثم ولدت الجارية بعد موت الرجل بسنة اشهر او اكثر
فانه لا يكون له من الوصية شيء لان الحمل عند ما كان بعد الموت وان جلت به لا قبل من سنة اشهر
وحيت الوصية من الثلث واذا اوصى فقال ان كان في بطن فلانة ابنة فلها وصية الف درهم
وان كان في بطنها غلام فلها وصية الف درهم فلو ولدت جارية لسنة اشهر لا يتوما فقلت غلاما

بعد ذلك يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك فالوصية لها خمسة أجزاء الثلث من قبل انما في بطن واحد والوصية
قد وقعت لهما جميعا من حيث ولدته الاول ولدا وصي له هذه الوصية فولدت غلامين وجاريين لا قد
من ستة اسهم فذلك الى الورثة يعطون اي الغلامين سائر واي الجاريين سائر واذا قال ان كان
الذي في بطنك غلاما فانه الغان وان كانت جارية فانه الف فقلت غلاما وجارية او غلامين وجاريين
فليس لواحد منهما شيء لان ما في بطنها غير ما قال واذا مات الرجل وترك امراة وجاري او وصي
رجل لما في بطنها الوصية ثم وصفت الولد ستة اسهم وثبت نسبه ووجبت له الوصية وكذلك
لو وصفتها ما بين سنتين لاني قد اثبت نسبه واذا اوصي الرجل لما في بطن امراة بوصية
ثم وصفت بعد موته وبعد الوصية لغيره ولذا مبيتا فلا وصية له من قبل ان لا ادري ان كان
امريت فان ولدته حيا ثم مات فالوصية لجاريته له من الثلث وهو ميراث لورثته فان ولدته
اثنين احدهما حي والاخر ميت فالوصية للحي منهما فان ولدتهما حيتين جميعا ثم مات احداهما
فان الوصية لهما نصفين وحصة الذي مات منهما الوصية **باب**
ما اذا اوصي الرجل بجزء من ماله ونصيب او سهم واذا اوصي الرجل
لرجل يسهم من ماله فانه ينظر في سهم الوصية فان كانت ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة
فله السدس فان كانت الوصية اذا ماتت مع ما تكون اكثر من ستة كان له مثل سهم واحد
منهم من يد على جميع السهام مثل احسن سهم الوصية فيكون له ذلك من جميع السهام ويقسم
ما بين يني الوصية وهذا قول ابي حنيفة واما في قول ابي يوسف ومحمد فانه له كسهم احد
ان قولا او كذا علي ما وصفت لك من قول ابي حنيفة اذا مات سهم الوصية علي ستة
فان كان ذلك اكثر من الثلث ردت الي الثلث ان لم يكن الوصية واذا اوصي بجزء من ماله او بنصيب
من ماله او بطائفة من ماله او بنصيب من ماله او بنصيب من ماله فذلك كله سواء في الوصية
يعطونه مائسا وان ذلك واذا اوصي له بالثلث الاكبر او الاقل او الايسر او بنصف الف
او بثلث الف او بجماعة هذه الالف او بغير هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فان له
النصف منها وما زاد علي النصف فهو الي الوصية يعطونه بالنصف منها ويؤخذ منه ما شاء
والبعد من النصف الاخر واذا اوصي رجل بثلث سهم من ماله وله ابنتان وامراة وابوان فله
ثلاثة اسهم من ثلاثين سهما واذا اوصي له يسهم من ماله وله عشرة بنين وعشرة بنات فله
سهم من احد وثلاثين سهما ولو كانت امراة لها ابنتان وابوان وزوج فاصت يسهم من ماله
خصلت للموفا الي سهم سهما من ثمانية اسهم ونصف لان اصل الوصية هاهنا من متبعة
اسهم ونصف لابنتين الثلثة اربعة وللأبوين السدسان وللزوج الربع سهم ونصف
فذلك سبعة اسهم ونصف كالباب لاول في هذا الكفاية فريضة مائة ولو تركت اثنين
لا يبر وامر واثنين لا مرون وكما واما والمساة علي كالحا جعلت للموفا الي سهم سهما من احد
سهما لان لكل واحد من هؤلاء فريضة مائة معلومة ولو تركت زوجا واخوين واصت
من ماله جعلت له الخمس في قول ابي يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة له السدس وذلك
لانه ليس لاحد فريضة معلومة انما الفريضة هاهنا من ستة ولو مات رجل وترك امراة وامسا
واختين لا يبر واثنين لا مرون واوصي يسهم من ماله جعلت للموفا الي سهم سهما من ثمانية اسهم
ونصف واصل الوصية من ثمانية ونصف **باب**
علي ان لا يتزوج واذا اوصي رجل لامته ان تعتق علي ان لا يتزوج ثم ماتت فقلت لا تزوج

فالحا

فالحا فقلت من ثلثة فانه تزوج بعد ذلك لم يطل ذلك وصية لها من قبل ان اعتقها فثبت وكذلك لو قال حي
خوة علي ان تثبت علي الاسلام او حي خوة علي ان لا تزوج عن الاسلام فان اقامت علي الاسلام ساعة فيخرج
من ثلثة فان اردت بعد ذلك لم يطل ذلك عتقها ولا وصيتها واذا اوصي الرجل لامرأته بالف درهم
علي ان لا يتزوج وعلي ان لا يعتق مع ولدي فقلت وفعلت ما شرط عليها بعد ذلك يوما او فلانا واكثر
فان الوصية لها من ثلثة فان تزوجت بعد ذلك لم يطل وصيتها واذا اوصي الرجل لاجلعة ان يعق
مع ابنته حي فليست غنيا من ماله ولا وصيتها ولا وصيتها ولا وصيتها فان كانا كافرين فانه يحد بينهما حتى
تتزوج الجارية وتعتق لغيرها فاما ما لا يبلغ ذلك واليتيمين لهما من خديتها وان كانا مسلمين
فالحا يحد بينهما حتى يدرى افاذا ادركا عتقت وان لم يكن لهما مال غير ما عتقت بعد الخدمة وتعتق
في ثلثي قيمتهما للوارثين وان ماتا جميعا او احدهما قبل ان يستغنيا فان الجارية لا تعتق وتبطل
الوصية واذا اوصي لصراحي لادركه ان يعتق ان ثبت علي المقرانية بعد موته وعلي الاسلام فثبت
علي ذلك بعد موته ساعة او يوما فالحا فقلت من ثلثة فان اسلمت قبل موته ولم تثبت علي المقرانية لم يبرها
الاسلام شيئا وصيتها ثابتة وعتقها ما بين وان اسلمت قبل موته ولم تثبت علي المقرانية كما
قال فالحا لا تعتق والبنات هاهنا عندنا ان تثبت ساعة بعد موته علي ما يقول واذا اوصي الرجل
لامرأته بوصية الف درهم ان لم يتزوج ابدا او وقت شهرا او سنة او يوما فهو كما قال واذا
تزوجت قبل ذلك الوقت فوصيتها باطل وكذلك اذا قال لامته اعتقها لم يخرج من عند ذلك
الي شهر او الي سنة او اقل من ذلك واكثر او قال حي خوة ان لم تزوج شهرا فان تزوجت قبل الشهر
او خرجت من عند ذلك قبل الوقت فان وصيتها باطل واذا اوصي الرجل لامته بالعتق علي ان تزوج
فلانا بعينه ففعلت ذلك عتقت من ثلثة فان تزوجت بعد ذلك فلانا لم يبرها ذلك واذا اوصي
لها بالعتق علي ان تزوج فلانا بعينه ابدا ففعلت ذلك فالحا فقلت من ثلثة فان تزوجت فلانا
بعد ذلك او لم تزوجها لم يبرها شيء وان كان فلانا وامراة لا وامراة لا غير ينبغي ان يقول
وقد اعتقها علي ان تزوجها وقد اوصي علي ان تزوجها فثبت ان تزوجها فالحا فقلت في بيتها
وكذلك لعا عتقها الرجل في مرضه علي ان تزوجها فقلت ذلك ثابت ان تزوجها فالحا فقلت
فالحا فقلت في قيمتهما ان اشتراطها هاهنا من المتعة ولو اوصي لعتيق عبده علي ان يبارق
ولده ابدا وعليه دين يخط به ابطلت وصيته وبعته في الدين فان اعتقه الوصية لم يبر
عتقه فان كان فيه فضل علي الدين جاز عتق الوصية وعتق الدين للموفا **باب**
وصية العبد والصبي والمكاتب واذا اوصي الصبي بوصية فوصيته باطل
فان ادرك بعد ذلك ثم مات فهو باطل وكذلك المجنون المملوك وكذلك المجنون اذا اوصي
في خلا حياته وكذلك المكاتب وصيته باطل وكذلك العبد وصيته باطل واذا اوصي للعبد او
المكاتب فقال اذا نامت فلان فقلت لم تعتق بعد ذلك ثم اصاب ما لا يبرمات فلا تجوز وصيته
وهذا قياس قول ابي حنيفة وفيما قول آخر قول ابي يوسف ومحمد ان وصيته جائزة واذا قال
العتيق اذا ادركت ثم مات فقلت فلان كان ذلك باطلا من قبل ان قال ذلك وقوله لا تجوز
واذا اوصي المكاتب فقال اذا عتقت ثم مات فقلت فلان فقلت لم تعتق ثم مات فان وصيته جائزة **باب**
وصية اهل الكرب واذا ادخل رجل من اهل الحرب بامان فوصي بماله كله لرجل
مسلم او ذمي فهو جائز واذا دفعه اليه كله من قبل ان حكمنا لا يجدي علي ورثته واذا اوصي باقل

من ذلك انفذت وصيته وصلى ما بقى ردا على وثيقته وان اعتق عبدا له عند الموت ولا مال له فيه
اجزت عنه وكذا كان له مدين قد دبت في دار الاسلام وان اسلمه على وصيته اهل
الذمة اجزت ذلك وان كانا على ملة من الكفر غير ملة لان الكفر ملة واحدة كله واذا اوصى
رجل من اهل العهد او من المسلمين بوصية اجزت ذلك من الثلث ولو وهبت له هبة او
نقد ف عليه بصدقة وقبض اجزت ذلك من الثلث ولو اوصى رجل من اهل دار الحرب وهو
في حاجته لا يجري عليه حكم من اسلم اهل الدار وصار وادمة ثم اختصموا الي في تلك
الوصية فان كانت قايمة بعينها اجزت وان كانت قد استعملت قبل الاسلام ابطالتها
من قبل ان لا اخذ اهل الحرب بها اغتصب بعضهم من بعض ولا اجيز من وصية المسلم
ولا من وصية الذي الا الثلث واما وصية العربي فانه لو اوصى بماله في دار الاسلام

ولا وارث معه في دار الاسلام فاجيز وان اوصى بماله كله **باب وصية اهل الذمة** واذا اوصى الرجل من اهل الذمة فزاد على الثلث او اوصى
لوارث فاني لا اجيز من ذلك الا ما اجيز بين المسلمين ولا اجيز الوصية فيما فضل على الثلث
ولا اجيز الوصية لوارث الا ان تجيز الوصية لعدة ان يكونوا كبارا واذا اوصى بغير ملة
من اهل الكفر فهو جازن واذا اوصى لاهل الحرب وهو في دار الحرب فوصيته باطل لا يجوز
لاهل الحرب وصيته ولا يوارث اهل الذمة واهل الحرب واذا اوصى الذي بارض له ان تبني
كنيسة او بيعة او بيتا اجزت ذلك في قول ابي حنيفة ولا يجوز في قول ابي يوسف
ومحمد بن من وصيته للبيعة ولا للكنيسة ولا بيت نار ثم مات كان ميراثا بين ورثته
ولا يشبه هذا الوصية في قول ابي حنيفة واذا اوصى الذي عمر اخيرا ميراثا اجزت
ذلك من قبل ان اجيز ذلك بينهم في المباحة وافسده بينهم في الموارث واذا اوصى
الذي الى مسلم فاني اجيز الوصية اليه فان كان له حرم او غير من نزلت المسلم عن بيع ذلك
ويشبه ان يوكله من اهل الذمة من يثق بامانه فيبيعه له واذا ادعى الذي ديناً
على الذي وصيته مسلم وشهد على ذلك اهل الذمة اجزت ذلك لان الدعوى على
الذي وان الوصي مسلم وان ادعى على الوصي يبيع شي من متاع الذي ثم اقام عليه بيعة
من اهل الذمة لم اجز شهادتهم من قبل ان المسلم هو ولي البيع واذا اوصى للذي السلم
بوصية وهي جازنة وكذلك اذا اوصى المسلم للذي وهي جازنة واذا اوصى بخلعة ارضه
لمرقة البيعة واملاها فهو جازن من ثلثه وكذلك اذا اوصى بشاة ان تذبح عند
عيدهما وليبيعه او بيتت نار لهم فهو جازن في قياس قول ابي حنيفة ولا يجوز

في شيء من ذلك في قول ابي يوسف ومحمد **باب وصية المسلم**
الذي في المسجد وغيره واذا اوصى رجل من المسلمين ببيت له ان يبنى مسجدا
من ثلثه فذلك جازن وكذلك اذا اوصى ان يشتري من دار بيتا فيبنيها مسجدا من
ثلثه اجزت ذلك وكذلك اذا اوصى لمسجد بثلث ما يملكه وان يملكه في ذمة
ويحصر ويعلق عليه ابواب فذلك جازن من ثلثه واذا جعل مسجدا في حياته وصيته
وبناه فهو جازن وليس له ان يرجع فيه ولا للورثة وان بني مسجدا فاعلا مسكن
او بني مسجدا واسفله مسكن او بني مسجدا في دار فهو كله ميراث في بيع وليس هذا
المسجد يخرج به فيبيعه وليس وقفه ولا تحته مسكن هذا لا يتبع وليس لصاحبه

ان يرجع فيه والذا بغير مسجدا وقوله واخرجه في حياته وصيته من استحق رجل شقة ما عليه فالذي
استحق شقته للذي استحق وما بقي فهو موقوف وان طلب ذلك الذي بني المسجد من قبل ان هذا غير
موقوف ولا مفسوم ولو بني ذي بيعة او كنيسة في حياته وصيته ثم مات كان ذلك ميراثا وليس
هذا المسجد هذا كالشيطان واذا اوصى المسلم لبيعة او كنيسة فوصيته باطل واذا اوصى الرجل
بخلعة جازية تكون في ثغرة المسجد ومؤنته فهو جازن من ثلثه ولو اهدى المسجد وقد
اجتمع من غلة الجارية شي انفق ذلك في بنيانه وتكون الغلة فيما يستقبل في مؤنته وصلا
واذا اهدى المسجد وليس بيعة غلة مجمعة فاني ابي المسجد ثمانية انفق عليه من غلته

فان ساءوا جمعوا على بناء المسجد من غير ذلك **باب الرجل يقول لفلان فلان** واذا قال الرجل في مرضه تلمي لفلان
او سدي لفلان او ربي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فانه في القياس ان يكون باطلا لان
هذا مجهول غير معروف ولكن ادع القياس واستحسن ان اجعل ذلك وصية في جميع تركته
كما سمي واجيز ذلك في كل شيء تركه واذا قال في وصيته سدي لفلان فاني اجيز ذلك وليس
هذا باقرار منه واذا قال لفلان سدي في كاري او ربع في داري كان هذا امانة اقرارا وليس
بوصية وكذلك اذا قال له الف درهم في مالي فهو اقرار واذا قال له الف درهم من مالي
لم يكن هذا اقرارا وكان وصية ان كان في ذكر وصية واذا قال عبد ربي هذا فلان او اري
هذه فلان فان هذا امثل قوله سدي لفلان في القياس ولكن هذا ان لم يسم وصية لم يكن
وصية وكانت هبة فاذا انقضت حياته ففيه له وان لم يقبضها فهو باطل واذا قال هذا
لدا لفلان وهذا العبد لفلان فقد اقرارا منه واذا قال درهم من داري لفلان فليكن
هذا امانة اقرارا واذا قال بيت من داري فليكن هذا اقرارا واذا قال بيتي في داري لفلان
كان هذا اقرارا منه واذا قال له سدي لفلان ولم يقل ذلك في وصيته ولم يقل عند موته
فان هذا هبة لا تجوز لان هذا غير مقبوض ولا مفسوم واذا قال اوصيتك بكذا لفلان
سدي لفلان بعد موته وصية او بصدقة عليه وصية اجزت وصيته بذلك لانه قال
بعد موته وكذلك لو قال سدي لفلان هبة وصية بعد موته او صدقة اجزت ذلك

باب الوصية بالكمال رجل مات وترك خسر بين
وانتهى ووصي لاحد بكنية بكمال الربع قال انه مرة الورثة فلا وصية له والمال بينهما على
الميراث واذا اقام الوصية وهو كذا حصون ففي جازنة وهي من ستة وثلاثين سهما
للموصي والربع من ذلك تسعة اسهم ميراثه من ذلك ستة وكمال الربع من ذلك ثلاثة
وبقي سبعة وعشرون سهما للكل غلام سنة وللجارية ثلاثة اسهم واصل ذلك ان
تأخذ احد عشر سهما للكل غلام سنة وللجارية سبعة فاطرح سهم الغلام الموصل له ثم
اصرف باقي اربعة لانة اوصي بكمال الربع والمصيب ثمان في اربعة ثم اخرج منها ثمان كما
خرجت من الاصل فيكون المصيب ستة رجل مات وترك ثلاثة بنين وابنة ووصي
للابنة بالربع بكنية كما وثلي ما بقي من الثلث فاجازة ذلك الورثة فان العريضة من
ثمانية واربعين سهما نصيب الابنة من ذلك خمسة اسهم تمام الربع من ذلك سبعة اسهم
وثلي ما بقي من الثلث ستة اسهم وكل ابن عشرة واصل ذلك ان تقسم العريضة بغير وصية
فترطح نصيب الابنة منها فيسقط ستة فامرية في ثلاثة فيصير ثمانية عشر ثم يرد على

اثنين مثلي الثلثة التي ضربت فيها فتكون عشرون ثم تضاف هذه العشرين في شيء واحد
فيصير ثمانين وهو ثلث المال ثم يأخذ نصيباً لابنة وهو واحد فقامت في اربعة ثم طرح
ربع الاربعه فيبقى ثلاثة ثم اضرب الثلاثة في ثلاثة ثم اضرب الثلاثة في ثلاثة ثم
اطح ثلث الثلاثة التي ضربت في اربعة في خمسة وعشرون فهو النصيب ففصل ما بين النصيب
وبين الربع خمسة وثلاثون فهو كمال الربع فارتفع الكمال من الثلث والثلث ثمانون فيبقى خمسة
واربعون فتلك ثمانون من الثلث هو ثلاثون فيبقى من الثلث ثمانون الكمال وبعد ثلثي ما بقي ثمانون
الكل خمسة عشر فزده على ثلث المال وهي مائة وستون فيصير ذلك مائة وخمسة وتسعين فيبقى
ثلاث بنين وابنة لكل ابن حصون ولابنة خمسة وعشرون وتكملة الربع خمسة وثلاثون
فصار لها الربع مع نصيبها وثلث ما بقي من الثلث ثلاثون فصار لها جميع ما اصابها ستون
سهماً او بخمسة مائة من ثمانية واربعين سهماً النصيب لابنة من ذلك خمسة والكامل من ذلك
سبعة وثلث ما بقي من الثلث ستة وكل ابن عشرة اسهم رجل اوصي به ان يتبع لرجل
بالف درهم واوصي لرجل بقرض الف درهم سنة فاستهلك الوارث المال بعد موته ابيه
وترك البوه الف درهم وادان قيمتها الف درهم قال يباع الدائن الذي اوصي له ببيع الدار
بالف درهم ويتقدم منه الالف فيقرضها الذي اوصي له بالقرض سنة فيؤخذ منه فتكون
للوارث رجل مائة وترك اربعة بنين واوصي لاحد منهم بالثلث بنصيبه وربع ما بقي من
ثلثه فاجازوا قال هي تسعة وثلاثون سهماً فالنصيب من ذلك ثمانية اسهم ربع
ما بقي من الثلث سمان ولكل ابن ثمانية اسهم رجل مائة وترك اباه وامه وامراته
وثلاث بنات واوصي لاحد اهنه بالثلث من جميع المال بنصيبها والاخرى بالثلث بنصيبها
فاجازوا ذلك قال هم من مائة سهم وخمسة اسهم الوصية من ذلك ثلثا اربعة وتسعون
سهماً وبقي واحد وثلاثون سهماً للمرأة من ذلك ثمانون تسعة اسهم وللبنين الثلث
الربعة وتسعون والبنات الثلثان لكل واحدة مائة مائة سهماً فاعطى صاحب الثلث مع
نصيبها تسعة عشر فيكون لها خمسة وثلاثون سهماً فذلك الثلث واعطى صاحب الخمس
مع نصيبها خمسة فيكون لها واحدة وعشرون فذلك الحصون رجل مائة وترك ثلاثة
بنين وامرأة واوصي لاحد بنين بثلثة ارباع الثلث بنصيبه والرجل الآخر بثلثي
ربع الثلث قال هي من مائة وثمانية وثمانين سهماً للابن بثلثي ذلك اربعة وتسعون
سهماً وما بقي فهو بينهم على الميراث من ذلك ثلاثة وثلاثون ولكل ابن سبعة
وسبعون سهماً ولا لابن وصية لان ميراثه اكثر من الثلث رجل مائة وترك
امرأة وثلاث اخوات وبنات واوصي لاحد اخواته بالثلث بنصيبها والاخرى
بخمسة اسد الوصية فاجازوا ذلك قال هي من مائة سهم واحد وستين
سهماً فالوصية من ذلك مائة واحد وعشرون والاخرى الموصي لقام من ذلك خمسة
وخمسين وللأخت وصيتها سنة وستون فيبقى بعد ذلك مائة واربعون سهماً ابنة الوتر
للزوجة الربع من ذلك خمس وثلاثون سهماً وبقي مائة سهم وخمسة اسهم فالزوجة في قول
زيد اثنان واربعون سهماً ولكل اخ واحد وعشرون فيصير نصيب الموصي لها مع نصيبها
فكون تسعة وثمانين وذلك الثلث من ثمانين وواحد وستين سهماً رجل مائة وترك
ابنًا وخمسة بنات واوصي لابنة بخمسة اسد الثلث من جميع المال بنصيبه واوصي

لاحد بناته بالثلث بنصيبها من جميع المال فاجازوا ذلك قال هي من ثمانين وستين سهماً الوصية
منها احد وثلاثون سهماً لابن من ذلك ستة اسهم وللأخت خمسة وعشرون سهماً وبقي ثمانية
سهم وتسعة وعشرون لابن سهماً اربعة وتسعون ميراثه ولكل ابنة تسعة واربعون سهماً
فصم وصية الابن الى نصيبه فيكون مائة وذلك خمسة اسد الثلث وضم وصية الابنة الى
نصيبها فيكون مائة فذلك اثنان وسبعون وهو الحصون من جميع المال رجل مائة وترك امرأته
وابويه وثلاث بنات واوصي لاحد المراتين بالثلث بنصيبها والاخرى سدس نصيبها وربع
ما بقي من الثلث فاجازوا ذلك قال هي من خمس مائة سهم واربعون سهماً الوصية منها مائة
سهم واثنان وستون سهماً وبقي ثمانية وثمانية وستون سهماً المراتين من ذلك ثمانون
اثنان واربعون سهماً وللبنين مائة سهم واثني عشر سهماً لكل واحد سنة وخمسون وللبنات
مائتان واربعون لكل ابنة اربعة وسبعون وذلك درهم ووصية المراتين مائة وخمسون
لصاحب الخمس من ذلك تسعة وثمانون وميراثها واحد وعشرون فذلك تسعون وهو السدس
من جميع المال ولصاحب ربع ما بقي ستة اسهم رجل مائة وترك خمس بنات وابوين واوصي
لاحد بناته بالثلث بنصيبها وثلثة ارباع الوصية الاخرى واربعة ارباب الوصية فان الوصية من ثمانمائة
وثمانية وعشرين سهماً الوصية من ذلك ثمانمائة وثمانية وستون وبقي اربع مائة
وسبعون نصيب لبنات من ذلك ثمانية لكل ابنة ستون ثم يعطى الموصي لها مائتان وستة عشر
فيكون لها مائتان وستة وسبعون وذلك تمام ثلث المال ويكون للأخريات اثنان وستون
وذلك ثلثة ارباع وصية الميت وللبنين السدس مائة لكل واحد منها خمسة وسبعون
ويدخل الابن مع الابن خمسة فيكون له بمائتي يديه اربعة سهماً وذلك لان الابن ضرب
بسبعي ثلثي المال بعد الوصية وميراثه سدس المال بعد الوصية واذا مات الرجل وترك
ابنين وترك عشرة دراهم ميراثاً وترك عشرة دراهم ميراثاً على احداهما واوصي بحصن ماله الا
درهم فانك تدفع من العين درهمين وذلك الحق فترد درهماً منها على الابنين فيصير
العين في ايديهما تسعة دراهم فقص ذلك للابن الذي عليه الدين والموصالة بالحق من ذلك
الثلث ولو كان اوصي بالحق لادريه اعطاه درهمين ثم رد ذلك على الوارثين فقص
واحد منها خمسة الذي عليه الدين خمسة فهو بينهما على ثلاثة وتزد منها درهماً
عليها فيصير للابن الذي عليه الدين نصفه ثم يرجع الى الموصي ثلث ذلك وهو اثنان
ولو اوصي بحصن ماله لرجل الا درهماً منه الاخر فانك تأخذ ثلث ثلث العشرة فتعطي
الدرهم درهمًا ويبقى في ثلث الموصالة بالحق لادريه درهم درهم وثلث وقال في رجل
ترك ثلاث بنين واوصي بمثل نصيب احدهم لرجل واوصي بثلث ماله لآخر فان اجازت
الورثة فالزوجة من ستة لصاحب الثلث اثنان والموصالة بمثل نصيب واحد ولكل واحد
من الثلثين سهم فان لم يجزوا فالزوجة من تسعة الثلث من ذلك من الموصالة بالثلث
وصاحب نصيب سمان لصاحب الثلث وسهم للموصالة بالنصيب وذلك لان الورثة اذا
اجازوا كان لصاحب الثلث اثنان من ستة ولصاحب النصيب سهم وان لم يجزوا فاقسم
الثلث بينهم على نصيبهم لو اجازوا وهذا قول ابي يوسف وقال محمد الثلث يقسم
بينهما على خمسة اسهم للموصالة بالثلث ثلاثة ولصاحب النصيب سمان وهذا اهل الحديث

باب الاوصيا قال محمد بن الحسن في وصي الامر فيما تركت من الميراث ووصي الاخ والتم وابن الاخ وجميع ما يرثه المتعار والكبار والغائب من الورثة بمنزلة وصي الاب ووصي الجد اب الاب الميراث اب ولا وصي اب في الكس والغائب فكل شيء كان جائز لو وصي الاب ووصي الجد ابوا الاب علي الولد الكبير الغائب فهو جائز لو وصي الامر ووصي جميع ما ذكرنا وكل شيء لا يجوز لو وصي الاب ولا لو وصي الجد اب الاب ان يعقله علي الكس والغائب ولو ان وصي الاب باع ما بقيت اوتيا با او شيئا من الاشياء من الميراث علي الكبير الغائب كان بيعه ولو باع عليه عقارا لم يجز بيعه فكذلك جميع ما ذكرنا سوي وصي الاب والجد اب الاب علي المتغير والكبير الغائب ويجوز ما منع الاوصيا عليهم من البيع ما عدا بيع العقار وكذلك لو وصي الاب ووصي الجد اب الاب وصي الكبير الغائب من الولد في ماله وكذلك لا يجوز ذلك لاخذ من الاوصيا الذي ذكرته وكذلك كل شيء ورثه الولد الكبير الغائب من غيره فليس لو وصي ابويه عليه سبيل وكذلك وصي الامر والاخ وجميع ما ذكرنا فاما وصي الاب علي المتغير من الولد فامر عليه جائز فيما باع واشترى من عقار وغيره وفيما سخر فيه من ماله ومما ورث الابن من غيره فله ما ورث من ابويه وكذلك وصي الجد اب الاب الميراث ابوا ولا وصي اب تترك كتاب الوصايا والله احمد وصلواته علي نبينا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وعليه توكل
كتاب الوصايا في الدين والعين وغير ذلك
الوصية بالثلث من جميع المال والثلث من المال بعينه وإذا وصي الرجل بثلث ماله لرجل وله ثلاثون دينارا فيمتحنها ثلثمائة درهم وثلثمائة درهم ولتس له مال غيره كذلك فماتت فان الذي وصي له بثلث المال الثلث من جميع الدنانير ومن جميع الدراهم لا يكون الثلث في بعض ذلك دون بعض فان هلك من الدنانير عشرون دينارا بعد موت الموصي وقبله فمات سوا والذي وصي له بالثلث ثلث الدنانير العشرة والباقية وثلث الثلثمائة درهم وكذلك ان كان وصي له بالسدس من ماله فماتت من الدنانير عشرون دينارا وبقيت عشرة فانه لصدس الدنانير العشرة والسدس من الدراهم اذا وصي له بثلث ماله مرسلا فاماله الثلث من ماله يوم تقع القصة لا ينظر اليها هلك من المال قبل ذلك في حياة الموصي وبعد موته ولو كان وصي بثلث الدنانير وثلث الدراهم فماتت ولم يترك شيئا غيرهما كان الذي وصي له بالثلث ثلث ذلك كله في الدنانير والدراهم وكذلك لو وصي له بصدس الدنانير وصدس الدراهم كان له صدس الدنانير وصدس الدراهم فان هلك من الدنانير قبل موت الموصي وبعد موته عشرون دينارا وقد وصي له بثلث الدنانير وبثلث الدراهم فان الموصي لم يخذل ما بقي بصدقه فيما بقي من الدنانير وبصدقه في الدراهم ولا يشبه هذا الوصية بثلث المال مرسلا اتماله الثلث من المال يوم يقسمون زاد المال او نقص وان كانت الوصية بثلث شيء بعينه اعطي ثلث ذلك الشيء من بيت المال وكذلك الذي وصي له بثلث الدنانير وثلث الدراهم فقد وصي له بثلث شيء بعينه فاذا هلك الدنانير عشرون دينارا وبقيت عشرة دنانير جعلنا الوصية كلها من الدنانير في هذه العشرة دنانير

فاعطيناه العشرة من الدنانير ونقصنا لثلث من الدراهم فاخذ من الدراهم عشرة وسنتين درهمين ودرهم وكذلك لو وصي بصدس الدنانير وصدس الدراهم فماتت من الدنانير عشرون دينارا وبعد موته عشرون دينارا وبقيت عشرة فانه لصدس الدراهم العشرة والصدس من الدراهم لا يكون الصدس في بعض ذلك دون بعض فان هلك من الدنانير عشرون دينارا بعد موت الموصي وقبله فماتت سوا والذي وصي له بالثلث ثلث الدنانير العشرة والباقية وصدس الثلثمائة درهم وكذلك ان كان وصي له بالسدس من ماله فماتت من الدنانير عشرون دينارا وبقيت عشرة فانه لصدس الدنانير العشرة والصدس من الدراهم اذا وصي له بثلث ماله مرسلا فاماله الثلث من ماله يوم تقع القصة لا ينظر اليها هلك من المال قبل ذلك في حياة الموصي وبعد موته ولو كان وصي بثلث الدنانير وثلث الدراهم فماتت ولم يترك شيئا غيرهما كان الذي وصي له بالثلث ثلث ذلك كله في الدنانير والدراهم وكذلك لو وصي له بصدس الدنانير وصدس الدراهم كان له صدس الدنانير وصدس الدراهم فان هلك من الدنانير قبل موت الموصي وبعد موته عشرون دينارا وقد وصي له بثلث الدنانير وبثلث الدراهم فان الموصي لم يخذل ما بقي بصدقه فيما بقي من الدنانير وبصدقه في الدراهم ولا يشبه هذا الوصية بثلث المال مرسلا اتماله الثلث من المال يوم يقسمون زاد المال او نقص وان كانت الوصية بثلث شيء بعينه اعطي ثلث ذلك الشيء من بيت المال وكذلك الذي وصي له بثلث الدنانير وثلث الدراهم فقد وصي له بثلث شيء بعينه فاذا هلك الدنانير عشرون دينارا وبقيت عشرة دنانير جعلنا الوصية كلها من الدنانير في هذه العشرة دنانير

من الابل والبقر والغنم والسيارات كانت من صنعة واحد فافترقت فيجعل نصيبا لربك بها
 في ثياب على حدة وفي غنم على حدة وكذلك يجعل نصيب صاحب الوصية اذا استخف بعضهما
 او هكذا يجعل فيما بقي وهذا اقول اني حقيقه مرجع يعقوب ومحمد قال يقسم الدور الثلاثة
 كما يقسم الدرا والوحدة واعزله نصيب كل واحد في خاص ولو كان اوصي ليخل بسدس ماله وقد
 ترك الدورهم وثلاثة اذواب اخذها مروي والآخر قروي والآخر مروي فذلك ثوبان منها
 وبقي ثوب فان الذي اوصي له بسدس المال له سدس الثوب الباقي وسدس الدراهم وكذلك لو كان اوصي
 له بسدس الثياب وسدس الدراهم وهذا ان جميعا في هذه الوجهة سواء ولو كان هك من الدراهم
 نصيبها والثوبين هالكين فان كان اوصي له بسدس ماله فان الذي اوصي له سدس ما بقي من الدراهم
 وسدس من الثوب الباقي فانه كانت الوصية سدس الثياب وسدس الدراهم فانه لو قاله سدس
 الثوب وثلاث الدراهم لان الدراهم ما تقسم فيجعل وصية كلها فيما بقي من الدراهم والسيارات
 التي وصفت لك مختلفة اجناسها لا تقسم فليس له من الثوب الباقي الا سدسة لاني لا اجعل سدس
 الثياب كلها في هذا السو بل باقي واذا ترك الرجل ثلثا درهم وعمل رطلين شيئا وثلاثة دراهم
 فقد اوصي لرجل بثلث ماله واوصي لآخر بثلث العبد وثلث الدراهم ولا مال له غير ذلك فانه
 الموصلان يقسمان الثلث بينهما نصفين في الدراهم وفي العبد فان ماع نصف الدراهم
 قبل موته الموصي وتعد موته اختلقت وصيتهما واقتسمنا ثلث ما بقي ونضرب فيه صاحب الثلث
 المال ثلاثة اسهم نصيب فيه الذي اوصي له بثلث الدراهم وثلث العبد بالعدل اربعة اسهم
 فيقسمون في الثلث على سبعة اسهم فما اصاب الذي اوصي له بثلث الدراهم وثلث العبد
 فهو له في العدل والدراهم وذلك اربعة اسباع الثلث فيكون نصفه ذلك في العدل ونصفه
 في الدراهم فيكون له سبعة الثلث في العدل وسبعة الثلث في الدراهم ثم يقسم الورثة والموا
 له بثلث المال ما بقي من العدل والدراهم على سبعة عشر ساعا يكون لصاحب ثلث المال من
 ذلك ثلاثة اسهم من سبعة عشر ساعا في العدل والدراهم ويكون ما بقي للورثة على حساب
 ما اخذ صاحب ثلث المال وهذا اقول اني يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة الثلث يقسم بين
 الموصلين نصفين فياخذه الموصل له ثلث الدراهم وثلث العبد نصيبه نصف في العدل
 ونصفه في الدراهم وما بقي اقتسمه الورثة والموصل بثلث المال على خمسة اسهم غير ذلك
 للموصل اربعة اجناسه للورثة واذا ترك الرجل ثلثا درهم وجرها مروي ثيابا وصي الثوب
 مائة درهم فوصي لرجل بثلث ماله واوصي لآخر بسدس الجراب وثلث الدراهم فان صاحب الوصية
 يقسمان الثلث بينهما نصيب فيه صاحب ثلث المال ثلثه بسهم ونصف فيه صاحب سدس الجراب
 وثلث الدراهم بسهمين فيقسمون الثلث على خمسة اسهم فما اصاب سدس الجراب وثلث
 الدراهم من الثلث هو ثلث الثلث فهو له في الجراب والدراهم نصفه ذلك في الجراب ونصفه في
 الدراهم ويقسم الورثة والموصل له بثلث المال ما بقي على ثلاثة عشر ساعا فما اصاب
 ثلاثة اسهم فهو لصاحب ثلث المال فيما بقي من الجراب والدراهم وما بقي فهو للورثة وهو
 عشر اسهم من ثلاثة عشر ساعا فيما بقي فان لم يقسم الميراث والوصية حق هكك نصف الجراب
 او استحق فان الموصلان يقسمان ثلث الدراهم وثلث ما بقي من الجراب نصفين الذي
 اوصي له بسدس الجراب وثلث الدراهم نصفه الثلث نصفه ذلك فيما بقي من الجراب
 ونصفه في الدراهم وكذلك الذي اوصي له بثلث المال وما بقي بعد ذلك فهو للورثة

فان لم يقسموا لصاحب ماع نصف الدراهم ولم يقسم من الجراب شي فان الثلث صاحب ثلث المال او
 صاحب ثلث الدراهم وسدس الجراب نصيب فيه صاحب ثلث المال خمسة اسهم والآخر باسبعة اسهم
 فيقسمون الثلث على تسعة اسهم فما اصاب اربعة اسهم وهو اربعة اسباع الثلث فهو
 للذي اوصي بثلث الدراهم وسدس الجراب نصف ذلك في الدراهم ونصفه في الجراب وما بقي من
 الدراهم والجراب اقتسمه الورثة والذي اوصي له بثلث المال يقسم على ثلاثة عشر ساعا
 للذي اوصي له بثلث المال من ذلك خمسة اسهم من ثلاثة عشر ساعا فما اصاب من الدراهم ثلثا
 وما بقي بعد ذلك فهو للورثة واذا ترك الرجل ثلثا درهم وسدس الجراب وثلث الدراهم فاقول
 لرجل بربع ماله واوصي لآخر بسدس السيف وسدس الدراهم فانه الموصي له ثلثا السيف وثلثا
 بينهما على خمسة اسهم نصيب فيه الموصي له بربع ماله بثلثة اسهم ونصف فيه الموصي له
 بالسيف بسهمين فما اصاب الذي اوصي له بسدس السيف وسدس الدراهم وهو ثلثا السيف
 فهو له في السيف والدراهم ربع ذلك في السيف وثلاثة ارباعه في الدراهم وما بقي فالدورثة
 والموصل بربع المال يقسمونه على ثلاثة عشر ساعا يكون للموصل بربع المال من ذلك ثلاثة
 اسهم في السيف والدراهم وما بقي فهو للورثة فان لم يقسموا حتى ماع من الدراهم مائة
 درهم فان الثلث ما بقي بين صاحب ربع المال وبين الموصي بسدس السيف وسدس الدراهم على
 سبعة عشر ساعا فما اصاب الموصي له بالسيف وسدس الدراهم من ذلك ثمانية اسهم من سبعة
 عشر ساعا ربع ذلك في السيف وثلاثة ارباعه فيما بقي من الدراهم وما بقي من الدراهم السيف
 فهو بين الورثة وبين الموصل بربع المال على ثلاثة ارباعين ساعا فما اصاب تسعة
 اسهم من ذلك فهو للموصل بربع المال وما بقي فهو للورثة فان هكك من الدراهم مائة درهم
 اخري قبل الغنمة فلم يبق من الدراهم الا مائة درهم وبقي السيف وقيته مائة درهم فالثلث
 من ذلك بين الموصل بربع المال والموصل بسدس السيف وسدس الدراهم على سبعة اسهم
 اربعة اسهم من ذلك للموصل بسدس السيف وسدس الدراهم ربع ذلك في السيف وثلاثة
 ارباعه في الدراهم وما بقي من الدراهم والسيف فهو بين الورثة وبين الموصل بربع المال
 على سبعة عشر ساعا فما اصاب ثلاثة اسهم فهو الذي اوصي له بربع المال وما اصاب اربعة
 عشر ساعا فهو للورثة وصيته للذي اوصي له بسدس السيف وسدس الدراهم في هذا
 الكرم وصيته صاحب ربع المال واذا ترك الرجل ثلثا درهم وثلث الدراهم سوي
 ذلك واوصي بالعبد لرجل واوصي بثلث ماله لآخر فان الثلث يقسم بينهما نصفين ويكون
 نصف الثلث في رقبة العبد وذلك نصف العبد فيكون ذلك النصف للموصل بالعبد
 ويقسم ما بقي بين الورثة وبين الموصل بالثلث على خمسة اسهم فما اصاب سهم من العبد
 ومن الاربعين وذلك الخمس فهو للموصل بالثلث وما بقي فهو للورثة فان لم يقسموا حتى ماع
 من الاربعين الذي درهم فان الثلث يقسم بين صاحب العبد وبين صاحب الثلث في قول ابو حنيفة
 على سبعة اسهم لصاحب العبد من ذلك اربعة اسهم وذلك اربعة اسباع الثلث
 فيكون له من العبد اربعة اسباع الثلث من جميع المال وما بقي من العبد بعد ذلك فانه
 يقسم الحيا الا ان الدراهم الماقية فيقسم بين الورثة وبين صاحب الثلث على سبعة عشر
 ساعا فما اصاب ثلاثة اسهم من ذلك فهو لصاحب الثلث وما اصاب اربعة عشر ساعا
 فهو من ذلك للورثة وذلك ان الموصي له بالعبد يد في العبد كله وصاحب الثلث يد في ثلثه

فالثلاثان للموحي العبد خلاصا والثلاث بينهما نصفان وله خمسة وصاحب الثلث سهم وله من الاثني
الاخرى سهمين من ستة وله ثلاثة اسهم من سهام الموحي له بالعبد السهم الزايدة على الثلث
بقية اربعة اسهم والثلث يثبت ما على خمسة اسهم ولا ما في قول ابي يوسف فاة الثلث بين
صاحب العبد وبين صاحب الثلث على خمسة اسهم لصاحب العبد من ذلك ثلاثة اسهم وذلك
ثلاثة اقسام للثلث يكون له ذلك من العبد وينظر الى ما بقي من العبد فيقسم الى الالف الدراهم
الباقية فيقسم بين صاحب الثلث وبين الورثة على ستة اسهم فما اصاب سهمه مما افاد الوارثه
وذلك السدس متاقي وما اصاب خمسة اسهم فهو للورثة واذا ترك الرجل عبدا يشاوي
الف درهم وترك العبد الذي درهمين في العبد واولي الرجل بثلث الاثني ولم
يترك ما لا غير ذلك فان الثلث يقسم بين العبد وبين صاحب الوصية يعزب العبد في ذلك
بجميع قيمته ويعزب صاحب الثلث الاثني بثلث الاثني فيقسمون الثلث على خمسة اسهم
فما اصاب ثلاثة اسهم من ذلك وهو ثلاثة اقسام للثلث فهو للعبد يعزب ذلك منه
وليسعي فيما بقي فان ادب العبد التساوية التي عليه وجاء بها خاصة اخذها الورثة
فصاروا لهم خاصة واقتسموا الاثني لهم والموصاله بثلث الاثني فيأخذ صاحب الثلث
الاثني من ذلك خمس ثلثا جميع المال وذلك اربعة دراهم فرضين في ايدي الورثة اربعة
درهم التي يسعي فيها العبد والالف وسماية من الاثني وذلك ثلثا خاصة ترك الميت فان افترق
من العبد ثلاثة اقسام للثلث الذي صار له من الوصية ويؤدي ما عليه فصار مغلصا
لا يقدر على اداء ما عليه فان الاثني تقسم بين الورثة وبين الموحي له بثلث الاثني على
ستة اسهم فما اصاب سهم منها وهو السدس اخذته الموصاله واحده الورثة ما اصاب
خمس اسهم من الاثني وذلك خمسة اسدس الاثني وما خرج بعد ذلك من سعاية
العبد التي عليه فان الموصاله بثلث الاثني يأخذ من الورثة سدس ما وصل الى الورثة
من سعاية العبد من وصيته التي اوصي له بها في الاثني حتى يخرج من جميع ما على العبد
من السعاية وهو اربع مائة درهم او قيمتها من الدنيا يترك ادب العبد التساوية التي
عليه فان اذير فاذا وصلت الى الورثة اخذ الموصاله بثلث الاثني تمام اربعة اقسام من الاثني
الاثني ووصي له بثلثيها واذا ترك الرجل عبدا يشاوي الف وترك العبد درهمين ووصي
بعقوبه واولي اخر بثلث ماله ووصي لآخر بسدس الاثني يعزب ما لا يترك مال لا
غير ذلك فان الوصية تقسم على احدى عشر سماً يعزب فيها العبد ستة اسهم ويعزب
فيها صاحب الثلث اربعة اسهم ويعزب في صاحب السدس بثلثيها فيقسمون الثلث
على احدى عشر سماً فما اصاب ستة اسهم من ذلك وهو ستة اجزاء من احدى عشر جزءاً
من الثلث فهو للعبد يعزب منه وليسعي فيما بقي فيقسم الى الاثني درهم الباقي فيأخذ
صاحب السدس من الاثني الباقي جزءاً من احدى عشر جزءاً من الثلث وما بقي من الاثني بعد
ذلك ضم الى سعاية العبد دراهم كانت او دنانير فانهم ذلك كله بين الورثة وصاحب
الثلث على ستة وعشرين سماً فما اصاب اربعة اسهم فهو لصاحب الثلث وما اثنان
وعشرين سماً من ذلك فهو للورثة فان لم يقسموا حتى استحق نصف العبد ضاع
نصف الدراهم فان الثلث يقسم بين العبد وبين الموصاله بثلث المال وبين الموحي
له بسدس الاثني على ستة اسهم للعبد من ذلك ثلاثة اسهم وهو الثلث

فيقول

فيقول العبد نصف الثلث وذلك سدس العبد ويسعي فيما بقي فيقسم الى الخمس مائة الباقي من
الاثني فيأخذ صاحب السدس من الاثني الخمس مائة الباقي من الاثني فيأخذ صاحب السدس من الباقي
من الخمس مائة سدس الثلث نصف العبد وسدس ثلث جميع ما بقي من المال فيقسم الباقي من الخمس مائة
الباقية وسعاية العبد دراهم كانت او دنانير فيقسمها الورثة وصاحب الثلث المال على سبعة
اسهم سبع ذلك الموصاله بالثلث وستة اسامه للورثة لان وصية العبد وصية الموصاله
له بثلث المال نقصت حين استحق نصف العبد ونصف الدراهم وما وصية الموصاله
لسدس الدراهم بعينها فان له جميع ما اوصي له ثم يعزب به كله في ذلك ما بقي من العبد
والدراهم لان وصيته فيما بقي من الدراهم ولا يجعل منها شيء فيما تزي من الدراهم وقال
محمد في جميع هذه المسائل اذا اوصي الرجل بشي يعينه واولي لآخر بثلث ماله مؤسلاً
فيقسم الثلث بينهما على وصاياهما اخذ الموحي بالشي يعينه حصته من الثلث متا
اوصي له به ثم نظر الى ما بقي فاعطى صاحب الثلث ما بقي من الذي اوصي به لرجل مثل ثلث ما
اخذ ذلك الرجل وما بقي من خمسة صاحب الثلث جعل فيما بقي من المال واخذ الورثة ما بقي
وهو متاقي قول ابي حنيفة ولا يري يوسف

باب الوصية اذا
كانت اكثر من الثلث فاجازها الورثة واذا اوصي الرجل لرجل بثلث ماله
ولاخر بجميع ماله فاجاز ذلك الورثة فان قول ابي حنيفة في ذلك ان الثلثين من المال
للموحي له بجميع المال خلاصا والثلث بين الموصاله بالثلث وبين الموحي له بالثلثين
نصفين لان الذي اوصي له بالثلث لا يدي في الثلثين شيئا والثلث يدعيه الموصاله بجميع
المال والاخر بقية بينهما نصفين فان لم تجز الورثة ذلك فان ابا حنيفة قال الثلث بينهما انصافاً
لا يضر صاحب الجميع باكثر من الثلث اذا لم تجز الورثة وقال ابو يوسف في ذلك انه اجازها
الورثة اقسماً جميع المال على اربعة اسهم يعزب فيه الموصاله بالجميع بجميع المال وذلك
ثلاثة اسهم ويعزب فيها الاخر بثلث المال وذلك سهمان فيقسمان المال على اربعة اسهم
وان لم تجز الورثة اقسماً الثلث على اربعة اسهم انصافاً بان في الثلث بثلث ما يعزبان
به في الجميع اذا اجازت الورثة ولو اذ رجلاً او وصي بثلث ماله لرجل وبثلثيه لآخر وجميعه
لاخر فاجازت الورثة فان المال يقسم بينهما في قياس قول ابي حنيفة يأخذ صاحب الجميع
المال منه الثلث كاملاً خاصة وثلث من صاحب الجميع وصاحب الثلثين نصفين والثلث الباقي
بينهما اثنان فان لم تجز الورثة اقسماً جميعاً الثلث اثنان وهو في قياس قول ابي يوسف
كما وصفت لك في الباب الاول واذا اوصي الرجل بثلث ماله لرجل وببعضه لآخر وببعضه لآخر
فاجازت الورثة فان صاحب النصفين يأخذ واحد من سهمي سدس من المال فيقسم بين المال
الثلاثان فصاروا خمسة صاحب الثلث وصاحب النصفين في هذين الثلثين سواكل واحد منهما
يدي منه الثلث فيقسمون الثلثين على ثلاثة اسهم فيكون لصاحب النصفين كل واحد منهما
سدس اثنان وثلث سدس ويكون لصاحب الثلث سدس وثلث سدس وهذا اقسام قول ابي حنيفة
فان لم تجز الورثة فالثلث بينهما اثنان وما في قياس قول ابي يوسف ونحو اجازة الورثة
او لم تجز فان الموحي لهم يقسمون ما صار لهم من ذلك على ثمانية اسهم قال ابو حنيفة
في جميع هذا الباب السافعي وما كنت وابن ابي ليلى وجميع اصحاب ابي يوسف وعبد
واذا اوصي الرجل بثلث ماله لرجل وببعض ماله لآخر وبثلثي ماله لآخر وبخمس اسدس ماله لآخر

فان كان ذلك الورثة فان الذي اوصى له خمسة اشد اس المال يفضلهم جميعا بسدس وياخذ من
المال السدس خالصا يفضل هو وصاحب الثلثين نصف بسدس سدس قياخذ كل واحد
منهما السدس خالصا فيكون لصاحب الثلثين سدس ويكون لصاحب الخمسة الاسدس سدس
ويفضل هذا ان والموصى له بالنصف الموصى له بالثلث سدس فيكون هذا السدس بين صاحب
السدس وبين صاحب الثلثين وصاحب الخمسة الاسدس ثلاثا والثلث الباقي من المال وحدهم
فيه واحدة كلهم برعونة بينهم ارباعا فان كان الموصى مع هذا ايضا بجميع المال فان
صاحب الجميع يفضل صاحب الخمسة الاسدس وصاحب الثلثين بسدس فهذا السدس الذي
زاد على الثلثين بينهما نصفه ويفضلان هما وصاحب الثلثين صاحب النصف بسدس فهو
بينهم ارباعا فاستوفت حصة رابعة ذلك في الثلث الباقي من المال فهو بينهما وبين
صاحب الثلث اخماسا وهذا كله قياس قول ابي حنيفة فان لم تجز الورثة فالثلث بينهم
على خمسة اسهم لان كل واحد منهم لا يضرب باكثر من الثلث في قول ابي حنيفة واما في
قول ابي يوسف ومحمد فان اجازت الورثة او لم تجز فاصار لهم من ذلك اقسمة بينهم
على عشر من ستمائة ضرب فيه صاحب الجميع بسنة اسهم وصاحب الخمسة الاسدس من ستمائة
وصاحب الثلثين باربعة اسهم وصاحب النصف بثلاثة اسهم وصاحب الثلث بسبعة اسهم
واذا اوصى الرجل ثلث ماله لرجل وربع ماله بسدس ماله لآخر واجازت الورثة فان
كل واحد منهم ياخذ وصيته من المال كاملا لان المال اكثر من وصاياهم فان لم تجز
الورثة اقتسموا الثلث بينهم يضرب فيه كل واحد منهم بوصيته وهذا قول ابي حنيفة
وقول ابي يوسف ومحمد اختلفا عليه فان كان اوصى مع هذا بجميع ماله ونصف ماله
فاجازت الورثة فان ابا يوسف ذكر ان قياس قول ابي حنيفة في ذلك ان لصاحب الجميع
النصف كاملا لانه يفضل به على صاحب النصف ومن دونه من اصحاب الوصايا وسدس
يديعه صاحب النصف وصاحب الجميع لا يديعه غيرهما من اصحاب الوصايا فهو بينهما النصفين
ونصف سدس من الثلث يديعه صاحب الثلث وصاحب النصف وصاحب الجميع لا يديعه صاحب
الربع ولا صاحب السدس فهو بينهما الثلاثا ونصف سدس يديعه صاحب الربع وصاحب الثلث
وصاحب النصف وصاحب الجميع لا يديعه صاحب السدس وهو بينهما ارباعا والسدس الباقي
يدعونه جميعا حصةهم فيه سواء فهو بينهما اخماسا وهذا عندنا ليس بقياس في قول ابي حنيفة
لان ابا حنيفة كان يقول اذا لم يبلغ الوصايا الثلث اقتسموا الثلث على وصاياهم ولم يجعل
لبعضهم من الثلث شي دون من بقي كان يقول لو اوصى بالثلث والربع والسدس من كل
واحد منهم في الثلث بوصيته فيضرب صاحب الثلث في الثلث ويضرب صاحب السدس بالربع
في الثلث ويضرب صاحب الربع بالربع في الثلث ولو كان الاقل قياس قول ابي حنيفة
لكان ينبغي في هذا ان يكون لصاحب الثلث نصف سدس لا يديعه صاحب الربع فيكون له
خالصا ويكون نصف سدس بين صاحب الربع وصاحب الثلث نصفين ويكون السدس الباقي
بينهم ثلاثا وليس هذا بقول ابي حنيفة في هذا افان كان قال الاقل فقد ترك هذا
ولكن قياس قول ابي حنيفة عينة ان كان شئ زاد على الثلث الذي في الورثة اجازته
اورثة فانه يقسم على ما وصفت ابو يوسف واما الثلث الذي ليس في الورثة اجازته
والامرة فانه يقسم على الوجه الذي كان يقسم عليه لو لم تجز الورثة فيكون القول في هذه

المسئلة ان الموصى له بجميع المال المتخالف لانه لا يديعه من ماله واحد ويكون السدس الذي يوزع
على الثلث بقية النصف بين صاحب النصف وبين صاحب الجميع نصف بقية السدس اجازة الورثة
التي اجازت لغيره من باقي الثلث الذي لا اجازة فيه للورثة فهو بين اصحاب الوصايا كله وان
للورثة ان تجز الوصايا فانهم في هذا الثلث ورثة هم سواء فنقسم اصحاب الوصايا هذا الثلث على
ما كانوا يقسمونه لو لم تجز الورثة بينهم وبين صاحب الجميع وصاحب النصف وصاحب الثلث كل
واحد منهم بثلث المال ويضرب فيه صاحب الربع برقع المال في جميع الثلث ويضرب فيه صاحب
السدس بسدس المال فيقسم ثلث الثلث على ذلك فلهذا عندنا قياس قول ابي حنيفة
على التفسير الا انه كان الذي اوصى له من اجازت الورثة لغيره جميع الوصايا اخذ بعضهم
اقل منها ياخذون اذا لم تجز الورثة فصار الورثة يديعون على غير الضرر واذا اجازت
وهو لا يقدرون اذا لم يجزوا على ان ينفقوه شيئا من وصيتهم فكيف ينفقونهم
اذا اجازوا وتفسير ذلك رجل اوصى لرجل بجميع ماله ولا خذ ثلث ماله ولا خذ سدس
ماله فاجازت الورثة فان الثلثين في قياس القول الا ان لصاحب الجميع والسدس بين
صاحب الجميع وبين صاحب الثلث نصفين والسدس الباقي بين هذين وبين صاحب السدس
اثلاثا فاصار صاحب السدس بهذا الوجه ثلث السدس وهو واحد من ثمانية عشر سهما
واذا لم تجز الورثة اقتسموا الثلث على خمسة يضرب فيه صاحب الجميع بالثلث وهو
سبعة اسهم ويضرب فيه صاحب الثلث بثلث ذلك ويضرب فيه صاحب السدس بسهم فيكون له
خمس الثلث وهو ستمائة وخمس سهم من ثمانية عشر سهما فصار وصيته اذا لم تجز
الورثة اكثر منها اذا اجازت فهذا لا يستقيم وقياس قول ابي حنيفة في هذا واما اسبغته
على ما وصفت ذلك في التفسير الاخر وكل ما كان مثل هذا من الوصايا فاجازت فيه الورثة
فانظر كل من يفضل صاحب بشئ فما زاد على الثلث فاعطه ذلك المفضل حتى يستوي حصة
وحصة صاحب غير اقسام ما بقي بينهم ثم لا اد على الثلث بالسوية فاذا بلغوا الثلث
ضربوا جميعا بها كانوا يضربون به فيه لو لم تجز الورثة الا ان يكون رجل منهم قد اخذ
من حصته اكثر مما كان يضرب به فلا يضرب الا بما بقي له وتفسير ذلك لو ان رجلا اوصى لرجل بنصف ماله
ولاخر بنصف ماله ولاخر بسدس ماله فاجازت الورثة فان صاحب النصفين حصة واحدة
فياخذ اقل ما زاد على الثلث من المال وذلك الثلثان فيكون لكل واحد منهم الثلث ويبقى
لكل رجل من وصيته سدس مال فيقسم ثلث الثلثين على ثلاثة اسهم يديعه كل
واحد منهم بسدس مال لان صاحب النصفين لم يبق لهما من وصيتهما الا سدس سدس
فلا يضربان باكثر مما بقى لهما ولو لم تجز الورثة ضرب كل انسان اوصيه بنصف مال بالثلث
في الثلث ويضرب صاحب السدس بالسدس في الثلث فيقسم ثلث الثلث على خمسة اسهم
لا يفرق في هذا الوجه لم ياخذوا من وصيتهم شيئا ولا بد من ان يضرب كل واحد من صاحب
النصفين ثلث كامل

واذا اعتق الرجل عبدا في مرضه وقبضه
الغديرهم ولا مال له غيره ثم قتل رجل المولى بهذا وله ابنان فعلى احد الابنين فان
حصة الذي لم يعف على القاتل خمسة الف درهم واذا اصابه العبد كله وصار

لا يبيد عليه لانه الحصة الالف من تركه الميت يقيم فيها حينه وبيعه فيها وصيته فصارت العبد
 سدس مال الميت فحق كله ويقسم الابان الحصة الالف الباقية على اثني عشر سهما سبعة من
 ذلك للذي لم يعف لان الحصة الالف لو لم يعف العبد الميت كان للابن الذي لم يعف خامسة
 والعبد بينهما نصفان فصا الذي لم يعف خمسة الف ونصف العبد وقيمة حسانية
 فصارت خمسة الف مال الميت بين الابن علي اثني عشر سهما سبعة للذي عفا واحد
 عشر سهما الذي لم يعف فلما اعتق الميت العبد اخر جنا وصيته من مال المير علي قدر ما كان
 له في اصل المال ولو كان العبد قيمته ثلاثة الف درهم فاعتقه المولى والامر كما وصفت
 لك كان للعبد من رقبته الف درهم وسماية درهم وستة وستون درهما وثلاثا درهم
 وذلك ثلث ما ترك الميت لانه ترك عبا اثنا عشر الف درهم وخمسة الف درهم
 خمسة الذي لم يعف من الدية مجيع ذلك ثمانية الف فللعبد من ذلك الثلث وهو الف
 درهم وستماية درهم وستة وستون درهما وثلاثا درهم ويسمى العبد وهو ثلثماية
 درهم وثلاثة وثلاثون وثلاث فيما بقي من قيمته فينفرد بذلك الي الحصة الالف درهم
 فيقسم ذلك كله الابان علي ستة عشر سهما فاما ما ترك ثلاثة اسهم فهو للذي لم يعف
 وذلك ستة اثمان ونصف ونفس هذا كما وصفت لك في المسألة الاولى فان كان العبد
 مات قبل ان يودي ما عليه من السعاية فان الابن يفسد هذه الحصة الالف درهم
 علي ستة اسهم فيكون للذي عفا من ذلك السدس وهو سهم ويكون للذي لم يعف
 خمسة اسداس الحصة الالف درهم الباقية لاه العبد حين هكت قبل ان يودي ما عليه
 بل نصف الحصة الف درهم الباقية لانه ذلك هو الثلث اذا ضمت الي الحصة الالف وما بقي
 فهو دين علي العبد يودي ما عليه فكان ثلث لم يترك شيئا غير خمسة الف درهم والعين
 وخسماية مما علي العبد لان ما توي علي العبد لا يحسب به واذا كان الميت لم يترك الا
 هذه الحصة الالف درهم والعين وخسماية مما علي العبد الميت فان الابن والحسن مائة
 مما علي العبد الميت فان الابن والحسن مائة الي علي العبد لولا الوصية كانت بين الوارثين
 نصفين وكانت هذه الحصة الالف لابن الذي لم يعف خامسة فلما جعلنا للعبد وصية
 الابن والحسن مائة الي عليه انقسم الابان هذه الحصة الالف الباقية علي ما كان له في
 الاصل لو لم يكن وصية وكان لابن الذي عفا في الاصل سدس مال الميت وهو نصف الابن
 وخسماية وللابن الذي لم يعف ما بقي من المال وهو خمسة اسداس المال فلما اعتق العبد
 من الثلث دخلت عليهم الوصية علي حساب ما كان له في الاصل علي خمسة اسداس من
 فاقسموا الحصة الالف الباقية بينهم علي ستة اسهم الذي لم يعف خمسة وللذي عفا
 واحد ولو كان علي الميت مائة ذلك دين الف درهم واخذت الالف من هذه الحصة الالف الباقية
 فاقسموا ما بقي منها علي سبعة اسهم الذي لم يعف من هذه الاربعة الالف الباقية ستة
 اسما عما توسع لابن الذي عفا لان الميت ترك من المال في هذه الحال علي هذه الحصة الالف
 وما صار للعبد من الوصية وما بقي من قيمة العبد فهو دين قايوم لا يحسب به في مال الميت
 ووصية العبد من قيمته مع هذه الحصة الالف الف درهم لاه الدين اذا رفع من الحصة الالف
 بقي اربعة الف درهم فاذا بقيت اربعة الف علمنا ان وصية العبد تمام عليه القان وهو الذي
 لم يبق من مال الرجل وهذه الالف بين الاثنين نصفان فصا وللابن الذي لم يعف

الحصة الالف والالف من هذين الالفين وصار الف من هذين الالفين الذي عفا فصار الدين
 الف درهم من فغ من مال المير علي سبعة اسهم وسبعة من مال الذي عفا وستة اسما من مال
 الذي لم يعف مما بقي من مال المير بعد الدين الذي رفع علي سبعة ستة الف درهم فرفع منها
 ايضا وصية العبد الف درهم من هذه الستة الالف الباقية علي سبعة اسهم يسبعا في
 نفس الذي لم يعف وما بقي من المال وهو اربعة الف درهم اقسمة الابان بينهم علي سبعة
 اسهم ستة اسما الذي لم يعف وسبعة الذي عفا واذا كان للرجل عبا ان يسأل احد
 منهما الف درهم فاعتقه احيما في مرضه ثم قتل عبا وله ابنان فمضى احدهما فمضى القاتل
 خمسة الف فان للعبد من ثمانية ثلث ما ترك وهو ثلثة الف درهم بينهما نصفان ويسمى
 واحد منهما في خمس مائة درهم فيقسم ذلك الي الحصة الالف فيقسمه ذلك كله الابان علي
 ستة اسهم سبعة اسما الذي لم يعف وستة الف الذي عفا فان ما تركه
 العبد من قبل ان يودي شيئا فان العبد الباقي مما عليه الف واربعماية ويسمى في سماية
 فيقسم الي الحصة الالف فيقسمها الابان علي اثنين واربعين سهما فاما ما تركه
 ولابن ونصف وهو لابن الذي لم يعف وما ترك ثمانية ونصف وهو لابن الذي
 عفا لان الميت كان ماله سوي هذه الحصة الالف اربعة الف درهم فتوي بينهما الف درهم
 قيمة العبد الميت الا قدر وصية العبد الميت من ذلك فوصيته من ذلك الف واربعماية
 فيقسمها الي قيمة العبد الباقي فيكون ذلك ثلثة الف واربعماية فذلك لولا الوصية بين الابن
 نصفين والحصة الالف الباقية لابن الذي لم يعف خامسة فاخرجت الوصية من جميع هذا
 المال علي صاحب ما كان لكل ابن سهم فدخل عليه الوصية علي قدر نصيبه من المال فتكون
 الوصية للعبد من جميع الفان وعما مائة الي من ذلك الف واربع مائة فيما عليه والف
 واربعماية الي مما عليه ويسمى علي الحسنة فيقسم ذلك اذ سمي الي الحصة الالف البا
 فيكون ذلك كله بينهم علي قدر ما كان لهم قبل الوصية لان الوصية دخلت عليهم علي حساب
 ما كان لهم فان كان للابن الف درهم سوي العبد قائمة بعينها وقد مات احد العبد من
 فاه العبد من الوصية لكل واحد منهما الف وستماية للميت مما عليه الف وستماية
 وقد توي ما بقي عليه ويسمى العبد في اربعماية فيقسم الي هذه الستة الالف فيقسمها
 الابان علي ثمانية واربعين سهما فاما ما تركه ثلثين ونصف وهو لابن الذي لم
 يعف وما ترك واحد عشر ونصف وهو لابن الذي عفا فمضى هذا علي ما وصفت لك في
 الباب الاول واذا ترك الرجل عبا من يساوي كل واحد منهما الف درهم وقد اعتقهما
 في مرضه ولا مال له غيرهما وقد قتل عبا وله ثلاثة بنين فمضى احدهم عن الحناوية
 فعلى القاتل ثلثي الدية لوديهما ولعقب من العبد ثلثة عشر الف وستماية وستة
 وستين وثلثين بينهم نصفين ويسمى فيقسم ذلك كله البنون الثلاثة علي اثنين
 الي الستة الالف والستماية والستة والستين فيقسم ذلك كله البنون الثلاثة علي اثنين
 وثلاثين سهما فاما ما تركه اربعة اسهم فهو لابن الذي عفا وما ترك ثمانية وستين
 سهما فهو لابن الذي لم يعف بينهما نصفين فان مات احد العبد من قبل ان
 يودي شيئا فان الذي بقي من العبد من قيمته خمس ثلثة الف وستماية وستين
 وثلثين ويسمى فيما بقي من قيمته ويكون للميت من قيمته كل ما اصاب الي من قيمته

قيمة

وقسم الثمن الثلاثة ما سمي فيه العبد اثنى وثلاثي الدية التي ادى القاتل على اثنين
 وخمسين مئة فما اصاب ستة اسم ويسمى منهم من ذلك فهو الابن الذي عفا وما بقي بعد
 ذلك فهو لابن الذي لم يعف نصفين واذا اوصى الرجل لرجل بعبد لعينه ثيابا واربعة
 الف درهم لا مال له غير العبد مرقط رجل المومي عمدا وله ابان فمضى احداهما فان الذي
 اوصى له بالعبد ياخذ من العبد ثلث تسعة الف درهم وذلك ثلثة الف درهم لان جميع مال
 الميت تسعة الف درهم خمسة الف نصف الدية واربعة الف قيمة العبد فيكون للمومي مال العبد
 ثلثة ارباع العبد وبقية ربع العبد فيقسم الى خمسة الالف الباقية فيقسم ذلك كله الابان
 بينهم على اربعة وخمسين سهما فما اصاب اثني عشر سهما من ذلك فهو الابن الذي عفا
 ياخذ من هذه الاثني عشر سهما نصف ما بقي من العبد وهو من هذه الاثني عشر سهما اربعة
 اسهم ونصف ويكون له ما بقي من هذه الاثني عشر سهما وذلك سبعة اسهم ونصف في خمسة
 الالف درهم الباقية ويكون للابن الذي لم يعف من ذلك كله اثنين واربعين سهما اربعة
 وخمسين سهما له من ذلك نصف ما بقي من العبد وهو اربعة اسهم ونصف ويكون له ما بقي
 من المال بعد ذلك لان العبد كان بينهما نصفين قبل الوصية فدخلت الوصية بينهما
 على قدر ما كان له ما بقي انا بالوصية فاعطيتهما ما صاحبهما من العبد ونظرنا ما بقي من العبد
 فجعلناه بينهما نصفين لان العبد كان بينهما نصفين قبل الوصية فجعلناه ما بقي منه بعد
 الوصية نصفين بينهما فاعطينا الابن الذي عفا ما بقي من حصته بعد تقسيم العبد نصف
 ما بقي من العبد الذي اخذ من خمسة الالف واعطينا الابن الذي لم يعف نصف ما بقي من
 العبد واعطيناه ما بقي حصته من خمسة الالف وهو قوله في حقيقته والي يوسف

باب قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمة الله عليهما بالعق والحياة اذ ابنا باحدهما قتل صاحبه
 واذا باع الرجل في مرقطه عبدا له بالف درهم وقيمته الفان مرقطه عبدا له اثني عشر
 الف درهم ولا مال له غير العبد فان الحيااة في البيع في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 لان العتق لا يرد ولكن العبد المقتري في جميع قيمته فيكون في يده وثمة الميت
 الفان الف اعطاها المشتري والعقبة العبد المقتري فان كانت قيمة العبد المقتري الف
 وخمس مائة فان الحيااة في قول ابي حنيفة او في يدها من الثلث مرقطه ما بقي من
 الثلث فيعطي العبد المقتري من قيمته والذي بقي من الثلث بعد الحيااة وهو مائة
 وستة وستون وثلثان لان ما ان الميت ثلاثة الف وخمس مائة فبدا صاحب الحيااة فاعطينا
 الف وما بقي من الثلث فهو للعبد ويسمى العبد فيما بقي من قيمته فاما ما كان العبد قبل ان
 يؤدي ثيابا فان المشتري بالخيار ان يشاء اخذ العبد بالف وثلث مائة وثلث يكون له
 العبد بذلك وان شاء نقض البيع واخذ ماله لان العبد حيا كان فبداه يؤدي شيئا
 فكان الميت لم يرد شيئا غير العبد الذي هو في قيمته ولا يجوز له الحيااة فيه الا بثلثه
 وتفسير ما بقي وقال ابو يوسف ويحمد في جميع هذه المسائل بيد بالعق وان كان المرقط
 جعل الحيااة قبل العتق فان بقي من الثلث بعد البيع قيمة العبد المقتري والمشتري
 بالخيار ان يشاء اخذ العبد بجميع قيمته الا ما بقي من الثلث بعد عتق العتق وله ما بقي البيع
 واخذ دراهمه واذا عتق الرجل عبدا له في مرقطه قيمته الف درهم فرباع عبدا آخر ثيابا وي

العن بالف درهم مرقط ولا مال له غير العبد فان الثلث في قول ابي حنيفة بين العبد
 المقتري والمشتري فيقسمين وعلى العبد المقتري ان يسعي في نصف قيمته والمشتري بالخيار
 ان يشاء اخذ العبد الذي اشترى بالف وخمس مائة وان شاء ترك فان رغبة ياخذ به بالف
 وخمس مائة فعلى العبد المقتري ان يؤدي الخمس مائة التي وجبت عليه من التسعائة الى الورقة
 وان اختار المشتري البيع واخذ دراهمه ومن العبد على ورثة الميت وعتق العبد المقتري
 كله وينتقل التسعائة عنه وثمة لخمسة

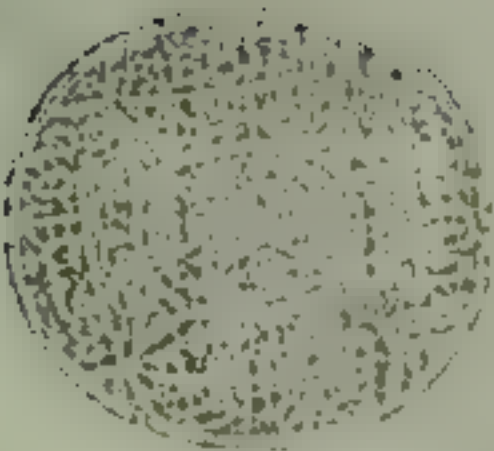
كتاب الفرائض
الفرائض وهو يسمى وعليه توكيل
 اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما اختلفوا احدنا محمد بن الحسن قال اخذنا الشري
 ابن اسمعيل قال اخذنا الشري في رجل مات وترك اباه قال المالك له لابي له فان كان
 ابواه فلامه الثلث ولابيه ما بقي قال فان كان مع الام ولد القليل وولد ذكر او اني واحد
 او اكثر من ذلك فلامه الثلث وقديحها المولود من الثلث فان كان مع الام اخوة ذكورا
 او انانا من اب وام او من اب او امرأتين او اكثر من ذلك وقديحها من الثلث ولها
 معهم الثلث ولابنة الصليب النصف والابنتين ما فوق ذلك الثلثان وان كانت ابنة
 الصليب وابنة ابن او اكثر من ذلك من بنات الابن فلابنة الصليب النصف وبنات الابن
 المتد من كسلة الثلثين بعد ان يكون قرابتهم من الميت سوا وان كان مع ابنة الصليب بنات
 ابن وبنات بنات ابن اسفل من ذلك فان لابنة الصليب النصف والي تليها من بنات الابن
 تكملة الثلثين وليس التي اسفل منهن شي الا ان يكون ابن ابن معهن قرابته الى الميت
 كقرابتهن او اسفل منهن فانه يرد عليهن الفضل ويكون للذكر مثل حظ الانثيين ولا
 يرث بنات ابن مع ابن شيئا اذ ان اسفل منه وان كانت ابنة ابن لغيرهما ابنة الصليب فان
 لابنة الابن النصف وان كان معها ابنة ابن اسفل منها او اكثر من ذلك بعد ان يكون قرابته
 الى الميت سوا فان لابنة الابن العليا النصف والي تليها من بنات الابن سهم تكملة الثلثين
 وميراث بنات الابن كميوات بنات الصليب يرثن ما يرثن ويحجب ما يحجب ولا يرث بنات الابن
 مع بنات الصليب اذ ان بنات الصليب اثنتين او اكثر من ذلك الا ان يكون مع بنات الابن ابن
 قرابته كقرابتهن او اسفل منهن فانه يرد عليهن الفضل الذكر مثل حظ الانثيين وان كان
 ابن الابن فوقهن في النسب فهو احد بالفضل منهن ولا يرث ابن ابن ذكر ولا اني مع ابن الصليب
 شيئا والاخوات للاب والام مع بنات الصليب ومع بنات الابن عصبة فان لم يكن اخوات
 لاب وام وكن اخوات لاب فهن ايضا عصبة ولا تورث الاخوة للام ذكر ولا اني مع ولديا
 ولا مع والد ولا مع ولد المتدس لا ينقص منه وان فضل شيء من الولد فهو للاب والاخت
 من الاب والام والام النصف فان كانتا اثنتين لابي وام او اكثر من ذلك فلهن الثلثان فان كان
 مع الاخت للاب والام اخت لابي او اكثر من ذلك فانه للاخت من الاب والام النصف وللأخت
 من الاب سهم تكملة الثلثين وان كان مع الاخت لابي والام اخوة للاب ذكر ولا اني مع ولديا
 للاخت من الاب والام النصف وللأخت من الاب والام النصف وللأخت من الاب والام النصف وللأخت
 الاخوات لابي مع الاخوات لابي وام شيئا ان كانت اخوات من الاب والام اثنتين او اكثر من ذلك
 الا ان يكون مع الاخوات لابي اخوة ذكور فيردون عليهن الفضل بعد ما يعطى الاخوات لابي

والامر التلثين فيكون سهمه المذكور مثل خط الانثيين والاختات من الاب بمنزلة الاخوات من الاب
والامر اذ لم يكن اخوات لاب وامر يحجب ما يحجب ويرث ما يرث وللأخ من الاب السهم المذكور او
انثى ولا يراد عليه فان كانا اخوين لا امرا والكر من ذلك ذكر كانوا او انا فلهما الثلث لا ينقصون
منه شيئا ولا يزدون عليه وهو بينهم سواد كرههم وانا لهم ولا يرث اخوة لاب وامر ولا اخوات
لاب ولا اخوة لامر ذكرهم وانا لهم مع الاب شيئا والحدثة او الحدتين او ما كانا اكثر من ذلك من الحدات
السدس ولا ينقص منه شيء ولا يزد عليه فهو بينهن سواد اذ كانت قرابتهن الى الميت واحدة فلا هو
لا قرابتهن الى الميت لا يحجب من احد ان يرث السدس غير الاقرافا لا ترث معه واحدة ولا ترث حصة
اقراف الا امر شيئا ولا حصة اقراف الا امر شيئا والحدات ست اثنتان لنفسك واثنتان لابنيك واثنتان
لا يمكن ولهن وارثات غير واحدة امر اقرافا لا ترث ابنا وبعضهن يرثون دون بعض فان
كانت اخذت ثلثك فالسهم لهما وان كانت اخذت حصة فالسهم لهما وان كانتا متاهات فالثلث بينهما
خذتا امك وحصة امك اقرافا فالسهم لهما وان كانتا اخذت حصة فالسهم لهما في قولنا يزدون
وعمر وفي قولنا عبد الله بن مسعود السهم لهما في نفسك فلهذا كانت اخذت قد ماتت اشكت معها
الحدات الامراي الامر وكان يومئذ الحدة مع ابيهما ولزويهما غيره وللزوج النصف اذ لم
يكن ولد فان كان ولد فله الربع وللزوجة الربع اذ لم يكن ولد فان كان ولد فله الربع
ولا يرث من النساء الابست نسوة الامر والنبات وبنات الابن والاخت والحدة وللزوجة وللزوجة
من النساء غيرهن ولا ميراث لما سواهن والابن ادي العصبه من ابن الابن ميراث الاب من الاب
من الاب والامر ميراث الاب من الاب ميراث الاب من الاب والامر ميراث الاب من الاب والامر
ميراث الاب من الاب ميراث الاب من الاب والامر ميراث الاب من الاب والامر ميراث الاب من الاب
ذلك من العصبه فهو هذه المتزلة والكلالة من الوثمة ما كان من الوثمة والاب من
العصبه اخوة وغيرهم من العصبه ويرثون ان تاسوا من امحاجل النبي صلى الله عليه وسلم
اقتلوا في شيء من فرائض القسب وسابقتها لك **باب المشقة**
امر زوج واخوة لامر واخوة لاب وامر فقي فيهما غير وعبد الله بن عمر ان الاخوة من الاب والامر
شركا للاخوة الا في ثلثهم وذلك انهما قالوا هم بنوا اقرامهم ولم يردهم يوم الايام
شركا في الثلث وقي فيهما علي بن ابي طالب بن زيد بن ثابت انه ليس للاخوة من الاب والامر
شيء انما هم عصبه يرثون ان كان فضل في اخوان لا ميراث واخوة لاب ذكر وان كان عبد الله
ابن مسعود يعطي لاختين للاب والامر التلثين ويعطي ما بقي الاخوة للاب ذكرهم دون
الاناث ولا يعطي لانا منه شيئا يقولون اذا استكمل الاخوات للاب والامر التلثين
فلينس للاخوات من الاب ميراث بعد ذلك كان يكون ان يرث الاخوات على التلثين وبنات
القسب وبنات الابن لهذه المتزلة وقال علي بن زيد بن ثابت للاختين للاب والامر التلثان
وما فضل بين الاخوة والاخوات من الاب للذكر مثل خط الانثيين وبنات القسب وبنات الابن
لهذه المتزلة واخت لامر وامر واخوة لاب ذكر واناث قال فيهما عبد الله بن مسعود
للأخت من الاب والامر النصف وما بقي فبين الاخوة من الاب للذكر مثل خط الانثيين ما باع
جميع خط الاخوات للاب السدس فمادونه فان كان خط الاخوات اذا اشرك مع الاخوة
اكثر من السدس اعطى للاخوات من الاب السدس ولا يزدون عليه واعطي ما بقي ذكر الاخوة
من الاب دون الاخوات وكذا ان يرث الاخوات على التلثين شيئا وبنوا الاب مع ابيه العبد

وبنات القسب لهذه المتزلة وقال علي بن ابي طالب بن زيد بن ثابت للاخت من الاب والامر النصف
وما بقي فلا اخوة والاخوات من الاب والامر للذكر مثل خط الانثيين وسوا الابن مع ابيه العبد
لهذه المتزلة والابن ومنه في قضي فيهما عبد الله بن عمر ان للزوج النصف وللأخت
المال كاملا وللأخت ما بقي وهو السدس جعل الاب عصبه وقي فيهما من سواهم كلهم على راسه
ونريد بن ثابت وغيرهم ان للزوج النصف وللأخت ما بقي بعد النصف وللأخت ما بقي يقولون
يكون ان تفضل الامر على الاب وقي فيهما ابن عيسى في امارة وابوين ان المرأة الربع وللأخت
ما بقي كاملا وما بقي فللاب وقي فيهما من سواهم ان المرأة الربع وللأخت ما بقي كاملا وما بقي
فكلاب بعد الربع وما بقي فللاب قال واخبرني الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود
في الميت يموت لم يترك وارثا سميت له فريضة وله ذريح من العمة او الخالة او ابنة الاخ او
مخوهر من ذوات الارحام ممن لم يرسم لهم فريضة في كتاب الله تعالى ان عبد الله بن مسعود
جعل لمن لم يرسم لهم فريضة من ذوي رحم على متزلة من سميت له فريضة من هو عن حمل الخالة
بمنزلة الامر والعمة بمنزلة الاب وابنة الاخ بمنزلة الاخ وكل ذوي رحم لم يرسم لهم فريضة
فهو على هذا النسخ غير انه اذا كان في الفريضة وارث قد سميت له فريضة فهو اخو بالمال
اذا لم يكن عصبه ذريح فهو اخو بالفضل بعد ان يعطى الوثمة فرائضهم التي سميت
لهم والعصبه او وليا الميراث كله والرحم اخوة من لم يرسم له فريضة فكان لا يعطى ولي
فيهم شيئا مع وارث سميت له فريضة ولا مع ذوي رحم لم يرسم له فريضة من الميراث واصطفا
اوليا الارحام لقول الله تعالى واولوا الارحام بقضاهم اولى ببعض في كتاب الله ان السجل
شيء يعلم ولم يكن يرث الميراث والمراة على الذي سميت لها شيئا الا ان يكون لها فريضة وله
يعطيه ما كان يعطى ذوي الارحام قال واخبرني الشعبي عن علي بن زيد قال كان علي بن زيد
لا يرث ان وارثا على الذي سميت له في كتاب الله شيئا ويعطى ان الفضل العصبه من ذوي
الارحام او مولى النعمة اذ لم يكن لهم عصبه ورحم قال واخبرني الشعبي في امرأة
تركته بنها احداهم لخواها لا تمها فقي فيهما علي بن ابي طالب بن زيد بن ثابت ان لاختها
من اتمها السدس وهو ميراثها فيما بقي بعد ذلك كاحدم وقي فيهما عبد الله بن مسعود
ان المال كله للاخ من الامر دون باقيهم لقرايته قال واخبرني الشعبي في امرأة مسلمة
تركته زوجها مسلمة ولها من ميراثها من امها مسلمين وابن يعزلي او يعزلي او ميراث فقي فيها
علي بن ابي طالب بن زيد بن ثابت ان للزوج النصف ولأختها من امها الثلث سهمان وقي
سدس المال سهمه فهو للعصبه يقولون لا يرث يعزلي ولا ميراث ولا ميراث ولا ميراث
وقي فيهما عبد الله بن مسعود ان للزوج الربع وللأخت من ميراثها من امها الثلث سهمان وقي
يقول لها ولها ميراثها كغيرها لا يرثها قال واخبرني الشعبي في امرأة مسلمة تركته
امها مسلمة واخوها كافرا فقي فيهما عبد الله بن مسعود ان للام السدس وقدر جميعها
الاخوة من الثلث وما بقي للعصبه وقي ان ذوي الارحام من الكفار والمالكين يجمعون ولا
يرثون وقي فيهما من سواهم من امحاجل النبي صلى الله عليه وسلم للام الثلث وما بقي
للعصبه وقال ذوي الارحام من الكفار والمالكين لا يجمعون فلا يرثون هذه فرائض
القسب **قول من يدين ثابت في فرائض القسب** عن الشعبي عن زيد
ابن ثابت في الحدة اما قضي بن زيد بن ثابت في فرائض القسب قضي فيها انه لا ينقص

مع الاخوة والاخوات اذا لم يكن بعضهم في قبضة من الثلث شيئا وهو سريكم كما حد المذكورين
 الاخوة ما دام يبلغ الثلث فما فوقه وان كان اذا اشركهم كان حظه اقل من الثلث اعطى الجدة ثلث
 المال كاملا لا ينقص عنه شيئا ونسب ما بقي بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين وللجمع
 الاخوات بقسمة الاخ وهو مع الاخوة المذكور ايضا بقسمة الاخ ما اصابه الثلث فما اصابه
 الثلث فما فوقه وان لا فان له الثلث كاملا لا ينقص منه شيء وان كان مع الجد وايضا بقسمة
 من سوي الاخوة والاخوات فانه يعطى اهل الفرايض في ايضهم ويعطى ما بقي للجدة وان كان مع
 الجدة اخوة واخوات وفرايض اعطى اهل الفرايض فرايضهم التي سميت لهم ثم اشرك بين الجدة
 والاخوة والجدة كالحدة الاخوة من الذكور لان يكون ثلث ما يتقرب من المال بعد ما يستوي في اهل
 الفرايض فرايضهم افضل من القسمة فاذا بلغ ان يكون ثلث ما بقي من المال افضل من القسمة اعطى
 الجدة ثلث ما بقي ما دام ثلث ما بقي خيرا لله من السدس من جميع المال فاذا بلغ ان يكون ثلث ما بقي
 ما دام ثلث ما بقي اقل من سدس من المال اعطى الجدة سدس المال مع الاخوة لانه خير من القسمة
 ومن ثلث ما بقي بعد الفرايض فاذا زادت الفرايض على ستة اشهر فبالحدة اعطى الجدة السدس
 وان تحول سدس سبعا ومنا او واحد من سبعة ونصف ولا يرتفع الجدة اخوة لا مذكورهم
 ولا انثاهم ولا بنواخ في قول الناس جميعا ولا يورث الجدة مع الابن ولا مع ابن الابن الا السدس
 في قولهم جميعا وساقسم لك هذا حتى تعرفه ان شاء الله تعالى فدخل ترك اخته لاييه ولهم فيه
 ينقسم على ثلاثة اشهر للجدة سهمان وللأخت من الاب والام من سهم لخت لاب وام واخت وحده
 ينقسم على اربعة اشهر للجدة سهمان وللأخت من الاب والام سهمان وذلك بانه جعل الاخوين
 بحساب الاب والجدة بحساب الاب فصارت النصف للجدة والنصف لاخت الاب والام دون
 الاخت لاب من اجل ان الله تعالى سمى للاخت النصف ولا يورث مع الاخت لاب والام اخت الاب
 حتى تستوي الاخت لاب والام نصف المال كاملا فان فضل بعد النصف شيء كان للاخت من الاب
 اخوان لاب وام واخت لاب وحده ينقسم على خمسة اشهر للجدة ثلثا المال سهمين وللأختين من الاب
 والام الثلثان اخوان لاب وام واختان لاب وحده ينقسم على ستة اشهر للجدة سهمان وللأختين
 من الاب والام اربعة وليس للاختين من الاب شيء اخت لاب وام واختان لاب وحده ينقسم
 على ششرين سهم للجدة ثمانية اشهر وهو الحسان وللأخت من الاب والام عشرة اشهر وهو
 النصف وللأختين من الاب ما بقي وهو سهمان لكل واحدة منهن اخت لاب وام ومن وحده
 وحده ينقسم على سبعة وعشرين سهم الزوج بقسمة اشهر والام ستة اشهر وللأخت اربعة
 اشهر والجدة ثمانية اشهر وهذه الاكاديمية وما لها ان تأخذ من ستة اشهر منسدة للاخت
 النصف ثلاثة وللزوج النصف ثلاثة والام الثلث سهمان وللجدة السدس من سهم فجمعهم
 فيكون تسعة اشهر فامر بها في ثلاثة فجمعها فتكون سبعة وعشرين سهم الزوج تسعة
 من اجل انه كان له ثلاثة ففرض بها في ثلاثة فصارت تسعة يعطى الام ستة اشهر من اجل انه
 كان لها سهمان ففرض بها في ثلاثة فصارت ستة وبقي اثني عشر سهمما بين الجدة والاخت من اجل
 انك امسكت للاخت ثلاثة وللجدة سهم ففرض بها في ثلاثة فصارت اثني عشر فجمع الجدة في هذه
 الاربعة ام وامرأة واخوان وحده ينقسم على ستة وثلاثين سهم للام السدس ستة اشهر وللأخت
 تسعة وللجدة ثلث ما بقي وهو تسعة من اجل انه اكثر من السدس ولو كان ثلث ما بقي اقل من

السدس من جميع المال اعطى الجدة ثلث الام والمائة سدس المال كاملا واعطى الاخوة ما بقي لاخت لاب وام
 وامرأة وامر واختان لاب وحده ينقسم على اثني عشر سهم المرأة الرابع والاربعون سدس وخمس ما بقي للجدة
 وثلاثة اخماس ما بقي للاخت الاب والام فلا يتفق فامر بها في عشر في خمسة ففرض سهم للام السدس
 والمرأة الرابع وللجدة خمس ما بقي من اجل انه اكثر من سدس المال كاملا والاربعون ثلث ما بقي ففرض الجدة
 والمرأة ولو كان خمس ما بقي اقل من ثلث ما بقي او من سدس المال كاملا اعطى الجدة الثلث من ذلك وما
 ما بقي للاخت الاب والام فكان لها دون الاختين وان كان ما بقي اكثر من واحد وعشرين سهم كان لها نصف
 المال حتى تستوي نصف المال كاملا وان زاد شيئا على النصف كان للاخت من الاب ما زاد ودخل ترك امراة
 وامرأة واخت لاييه وحده ينقسم على ستة اشهر للمرأة الرابع وللأخت من الجدة والاخت
 للذكر مثل حظ الانثيين ففرضها من اثني عشر سهم من اجل ان فيها ثلثا وربع فامر بها في ثلاثة
 اشهر ففرض ستة وثلاثين للمرأة الرابع تسعة والام اثني عشر وبقي خمسة عشر للجدة وخمس
 للاخت ودخل ترك امراة وامر واخت لاييه واخت لاييه وحده ينقسم على ستة اشهر للام
 السدس والمرأة الرابع وبما بقي بين الجدة والاخ والاخت للذكر مثل حظ الانثيين ففرضها من اثني عشر
 سهم فامر بها في خمسة اشهر من اجل انها خمسة للجدة انسان وللأخت واحد وللأخت انسان فذلك
 خمسة ففرض سهمين للام السدس والمرأة الرابع وللجدة خمس ما بقي اربعة عشر وللأخت اربعة عشر
 وللأخت من الاب والام سبعة ثم يرد الاخ من الاب على الاخت من الاب والام ما اخذ فصارت لها واحد
 وعشرين سهم وليس للاخت من الاب شيء لانه لم يفضل من النصف شيء ودخل ترك امراة وامرأة
 واخت لاييه وحده للمرأة الرابع وللأخت من الجدة وما بقي بين الجدة والاختين للذكر مثل حظ الانثيين
 ففرضها من اثني عشر فامر بها في عدد هم وهو اربعة ففرض ثمانية واربعين للمرأة الرابع وللأخت
 السدس وللجدة اربعة عشر سهم وللأخت من الاب والام اربعة عشر سهم وليس للاخت من
 الاب شيء رجل ترك امراة وامر واخت لاييه واخوته لاييه وحده على ستة وثلاثين سهمما
 للمرأة الرابع وللأخت من السدس وللجدة ثلث ما بقي وللأخت من الاب والام اربعة عشر سهم وليس
 للاخوين من الاب شيء اقسامها الاخ من الاب والام والجدة ولهم من اربعة دخل ترك امه واخوه
 لاييه وامه وحده على ثمانية عشر سهم للام السدس وللجدة ثلث ما بقي وللأختين عشرة اشهر
 لكل واحد خمسة ودخل ترك اخنتيه لاييه وامه واخنتيه واخاه لاييه وحده على ثمانية عشر
 سهم للجدة الثلث وللأختين من الاب والام اربعة اشهر وللأخت اربعة وللأختين من الاب
 اربعة فتردد الاخ والاختان للاب ما في ايديهم على الاختين من الاب والام فصارت لهما الثلثان
 وليس للاختين والاخ للاختين ودخل ترك ابنته واخنتيه وحده على ثمانية اشهر للابنة النصف
 وللجدة سهمان وللأختين سهمان لكل واحدة منهن سهم رجل ترك ابنته وثلاثة اخوات وحده
 على عشرة اشهر للابنة النصف وللجدة خمس ما بقي وللأخت ثلثة اشهر رجل ترك ابنته واخنة
 وامه وحده للابنة النصف تسعة اشهر وللأخت من السدس ثلاثة اشهر وللجدة اربعة وللأخت
 سهمان وهو ثمانية عشر سهمما رجل ترك ابنته وابنة ابنته وامه واخنة وحده على ستة اشهر
 ولابنة الابن سهم وللأخت من السدس وليس للاخت في قول الناس كلهم شيء رجل ترك
 ابنته وامراة واختة وحده على ثمانية اشهر للابنة النصف والمرأة الثلث وللجدة سهمان
 وللأخت سهمان امرأة تركت ابنتها وامر بها وحدها واخاها لابنتين الثلثان وللزوج
 الرابع وللجدة السدس وهي على ثلاثة عشر للاختين الثلثان ثمانية وللزوج ثلاثة وللجدة



ستمائة وليس للاخ شيء من اجل انه لم يترك ابنتها ووجهها وامها واختها
 لايبها وامها وحدها الزوج الربع سهم ونصف وللبنات الثلثة اربعة وللأم السدس
 وليس لاختها لايبها وامها شيء وهي محتاج على خمسة عشر مائة تركت من وجهها وابنتها واختها
 لايبها وحدها الابنة النصف ثلاثة وللزوج الربع سهم ونصف وللجد السدس وما بقي
 فللاختين وهو نصف سهم فاذا اردت انهما يتخذا املا الفريضة وهي ستة فامرها في
 اربعة فبغير اربعة وعشرين امرأة تركت ابنتها واختها وحدها الابنة ثلاثة اسهم وهو
 النصف وللجد سهمان وللأخت سهم امرأة تركت ثلاث بنات وحدها علي ثمانية عشر سهما
 للبنات الثلثة اثني عشر لكل واحدة اربعة وللجد ستة مائة تركت ابنتها وحدها للجد
 السدس وما بقي فللابنتين امرأة تركت اختها لايبها وامها ومن وجهها وحدها الزوج
 النصف ثلاثة وللأم السدس وللجد السدس وللأختين سهم فلا تنفق فامنعها فقصر
 اثني عشر سهما للزوج النصف ستة وللجد اربعة وللأختين سهمان امرأة تركت من وجهها وحدها علي
 لايبها وامها واختها لايبها وحدها علي ثمانية اسهم للزوج النصف اربعة وللجد ستمائة
 وللأختين ستمائة من مرد الاخت من الاب والام فصا والاخت من الاب والام
 ستمائة وليس للاخت من الاب شيء امرأة تركت من وجهها واختها لايبها وحدها الزوج النصف
 ثلاثة وللجد سهم وللأختين ستمائة من مرد الاخت من الاب والام فصا والاخت من الاب والام
 للاخ من الاب والام ستمائة وليس للاخ من الاب شيء ولكنه قاسم به **قول علي بن ابي**
طالب رضي الله عنه في الجدة عن النبي عن النبي عن علي بن ابي طالب في قوله في قوله
 قضى فيه انه حمله انا الى ستة اسهم فقايم ما كانت المقاسمة خيرا له من السدس فان
 نفقه حظه من السدس شيئا اذا سار كغير اعطاء سدس المال كاملا لا ينقصه شيئا مع الاخوة
 والاخوات اذا كانوا اكثر من خمسة اخوة ذكورا واناثا وحدها فان كانت فريضة من البنات او
 الام والام والزوج وما سوى ذلك من العمة فان اهل الفريضة يعطون فريضةهم وينقسم
 ما بقي بين الجد والاخوة والجدة كاحد الذكور من الاخوة ما بلغ حظه السدس فما فوقه فان
 نفقه حظه من السدس شيئا اكمل له سدس المال كاملا وما بقي للاخوة والاخوات للذكر مثل
 حظ الانثيين وان استوفى اهل الفريضة فريضةهم ولم يبق الا السدس فهو للجد من اجل
 ان الجدة لا ينقص من السدس شيئا وان كان جدًا وانما فقه ما فيه سوا الجدة النصف وللأخت النصف
 ولا ترك الاخوة من الام ولا بنوا الا مع الجد شيئا ولا بعد باخ لا مع اخ لا بواقر فاذا
 كان اخا لا بواقر وامر وحدها اعطى الجدة النصف والاخ من الاب والام النصف وليس
 لاختها لايبها شيء ولا بعد به ولا يعطى الجدة مع الولد الا السدس ذكرا كان وانثى الا ان
 يكون هو العقبنة ويعطى ما بقي الاخوة فان كانت ابنة لصلب وابنة ابن او اكثر من ذلك
 من بنات الابن ومعهن اخت واكثر من الاخوات وحدها فان للبنات فريضةهن وللجد سدس
 المال كاملا وللأخت ما بقي ومات الابن بمنزلة البنات اذا لم يكن بنات الصلح والاخوة
 من الاب بمنزلة الاخوات من الاب والام اذا لم يكن اخوات لا بواقر وسابغ بكه
 ان نسا الله تعالى في رجل ترك اخته وحدها المال بيبته فامنعها وذلك لان للاخت ثلاث

والام النصف فان كانت اختين او اكثر من ذلك وحدها ولم يكن من اخ ذكورا ولا اخوات الثلثان وما بقي
 للجد وان كانت اخت لا بواقر واخوة لا بواقر او انثى واحدة فان للاخت من الاب والام النصف
 وما بقي فيبين الجد والاخوة والاخوات الجدة كاحد الذكور من الاخوة ما بلغ حظه السدس
 شيئا اكمل له السدس ولم يبق من شيء وينقسم ما بقي بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين
 فان كانت اختين لا بواقر وامر وحدها فان للاختين من الاب والام الثلثان اربعة اسهم
 وللزوج النصف ثلاثة اسهم وللأم السدس سهم وللجد السدس وانما نفقه الجدة من سدس
 كامل في هذه الفريضة لان السهم زاد على ستة اسهم واعطاه سهمًا بحسب السدس وكذلك
 كان يقسم للجد اذا بلغت الفريضة ستة اسهم وزاد على ثمانية اسهم يعطى الجدة سهمًا وان كانت اختا
 لا بواقر واختا لا بواقر واكثر من ذلك من الاخوات من الاب وحدها فان للاخت من الاب والام النصف
 ثلاثة اسهم وللأخت من الاب سهم تكمله الثلثين وما بقي للجد رجل ترك اخته لايبه
 وامه واختا لامه وحدها علي ستة اسهم للاخت من الاب والام النصف ثلاثة اسهم وللأخت
 من الاب سهم وللجد ستمائة اختان لا بواقر واختان لا بواقر وحدها علي ثلاثة اسهم للاختين
 من الاب والام ستمائة وللجد سهم وليس للاختين من الاب شيء اخت لا بواقر وثلاث اخوات
 لا بواقر وحدها علي ستة اسهم للاخت من الاب والام النصف ثلاثة اسهم وللأخت من الاب سهم
 وللجد ستمائة فلا تنفق فامر ب ستة في ثلث فيكون ثمانية عشر للاخت من الاب والام
 تسعة وللأخت من الاب ثلاثة اسهم لكل واحدة منهم وللجد ستة اسهم لثلاث لا بواقر
 واختان واح لا بواقر وحدها علي ستة اسهم للاختين من الاب والام اربعة اسهم وللجد سهم
 وللأخت من الاب سهم فامر ب ستة في اربعة وعشرين للاختين من الاب والام ستة عشر
 سهما وهو الثلثان وللجد اربعة اسهم وهو السدس كاملا وللأخت من الاب ستمائة وللأختين
 من الاب سهم فامر ب ستة في اربعة وعشرين للاختين من الاب والام ستة عشر سهما وهو الثلثان
 وللجد اربعة اسهم وهو السدس كاملا وللأخت من الاب ستمائة وللأختين من الاب سهم
 اخت لا بواقر وامر وحدها علي تسعة اسهم للزوج النصف ثلاثة اسهم وللأخت
 النصف وللأخت الثلث وللجد سهم اخت لا بواقر وامر وامر واختان لا بواقر وحدها علي سبعة
 اسهم ونصف للاخت من الاب والام النصف ثلاثة اسهم للاختين سهم وللأم السدس سهم
 وللأخت الربع سهم ونصف وللجد السدس فلا تنفق فامنعها فقصر على خمسة عشر رجل
 ترك امراة وامه واخته لايبه وامه وحدها علي سبعة اسهم ونصف للاخت من الاب والام
 النصف ثلاثة اسهم وللأخت الربع سهم ونصف وللأخت الثلث وللجد سهم فامنعها فقصر
 على خمسة عشر املا واخت لا بواقر وحدها لأم المرأة الربع وللأخت من الاب والام النصف
 وللجد ما بقي سهم ونصف للمرأة الربع سهم ونصف وللأختين من الاب والام الثلثان
 وللجد سهم فلا تنفق فاجعلها ثلاثة عشر سهما رجل ترك امراة وامه واخته لايبه
 وامه وحدها للمرأة الربع سهم وللأخت ثمانية اسهم وللأخت خمسة اسهم وللجد خمسة اسهم
 رجل ترك امراة وامه واخته لايبه وامه واخته لايبه وحدها علي ثلاثة عشر سهما للمرأة
 ثلاثة اسهم وللأخت من الاب والام ستة اسهم وللأم السدس وللجد ستمائة وليس
 للاخ شيء رجل ترك امراة وامه واخته لايبه وحدها علي خمسة عشر سهما للاخت من الاب والام
 ستة اسهم وللأخت لا بواقر ستمائة وللأخت ثلاثة اسهم وللجد ستمائة وللأم ستمائة

امراة وامه واخاه لابيهم وامه واخوته لابيهم وحدها على اربعة وعشرين ستمائة درهم ستة اشهر
والام السدس من اربعة اشهر وللحبة سبعة اشهر وللأخ من الاب والام سبعة اشهر ولغير
للأخوين من الاب شي رجل ترك امه واخوته لابيهم وحدها بغير علي ثمانية عشر ستمائة درهم
ثلاثة اشهر وللحبة خمسة اشهر وللأخوين عشرة اشهر لكل واحد منهما خمسة رجل ترك
اخاه لابيهم وامه واخاه لابيهم وحدها المالك بين الاخ والاب والام والحبة نصفان وليس للأخ
من الاب شي رجل ترك ابنته وابنتها بغيره وحدها لابنته ثلاثة اشهر والنصف لابنته الابن سهم
والحبة سهم وللأخت سهم رجل ترك ابنته واخوته وحدها لابنتين الثلثان ثمانية اشهر وللحبة
سهمان وللأختين سهمان رجل ترك ابنته واخوته وحدها لابنته النصف ثلاثة اشهر وللحبة سهم
والأختين سهمان لكل واحدة منهما سهم رجل ترك ابنته وبلا اخوات وحدها لابنته
النصف وللحبة السدس وللأخوات سهمان فلا تنفق فامرب سنة في ثلاثة فتصير ثمانية عشر
سهما رجل ترك ابنته واخوته وامه وحدها لابنته النصف ثلاثة اشهر وللأم السدس سهم
والحبة السدس سهم وللأخت سهم رجل ترك ابنته وابنته ابنته واخوته وامه وحدها لابنته
النصف ثلاثة اشهر ولا بنته الابن سهم وللأم السدس وللحبة السدس وليس للأخت شي
رجل ترك امراة وابنته واخوته وحدها وامه لابنته النصف ثني عشر ستمائة وللأم السدس
اربعة اشهر والمائة النون ثلاثة اشهر وللحبة السدس من اربعة اشهر وللأخت سهم رجل
ترك ابن ابنته وحدها للحبة السدس وما بقي فلان الابن امراة تركت من وجهها وابنتها واخاها
وحدها لابنته النصف ثلاثة اشهر وللزوج الربع ثلاثة اشهر وللحبة سهمان
والأخ ما بقي وهو سهم امراة تركت من وجهها وابنتها واخوتها وحدها لابنتين الثلثان
والزوج الربع وللحبة السدس وليس للأخت شي وهو علي ثلاثة عشر ستمائة امراة تركت
زوجها وامها وثلاث اخوات وابنتها وحدها بغير علي ثلاثة عشر ستمائة لابنته النصف
سبعة اشهر وللزوج الربع ثلاثة اشهر وللأم السدس سهمان وللحبة سهمان وهو السدس
وليس للأخوات شي واصل هذه المسئلة من ستة اشهر فامنعها امراة تركت زوجها وابنتها
واختها وحدها لابنته النصف ثلاثة اشهر وللزوج الربع سهم والنصف سهم وللأختين ما بقي
فخمس ستة فامربها في اربعة فتصير اربعة وعشرين ستمائة من اجل الأختين للاب منها اثني عشر
والابنته وللزوج ستة اشهر وللحبة اربعة اشهر وللأختين سهمان امراة تركت ابنتها
واختها وحدها لابنته النصف ثلاثة اشهر وللحبة السدس وللأخت ما بقي امراة تركت
ابنتها وثلاث بنات ابن واختها وحدها لابنته النصف ثلاثة اشهر وبنات الابن سهم
والحبة السدس وللأخت سهم فلا تنفق فامرب سنة في ثلاثة فتصير ثمانية عشر سها
امراة تركت من وجهها واخاها لابيها وامها وحدها وللزوج النصف ثلاثة اشهر
والأم الثلث سهمان وللحبة سهم وليس لأختها لابيها وامها شي من اجل انه عممة
فلا يعقل له شي من السهم امراة تركت زوجها واختها لابيها وامها وترك امها
وحدها للزوج النصف ثلاثة اشهر وللأختين الثلثان اربعة اشهر وللأم السدس
سهم وللحبة السدس سهم امراة تركت من وجهها وثلاث اخوات وحدها للزوج النصف
ثلاثة اشهر وللأختين الثلثان اربعة اشهر وللحبة سهم فلا تنفق فامرب ثمانية في ثلاث
فتصير اربعة وعشرين ستمائة امراة تركت من وجهها وابنتها وحدها للزوج الربع سهم

والنصف وللحبة ثني سهم وللحبة سهم وما بقي لابنتها فلا تنفق فامنعها ستة فتصير اثني عشر
امراة تركت من وجهها واخاها وحدها للزوج النصف سهمان وللحبة سهم وللأخ سهم امراة
تركت من وجهها واخاها لابيها وامها وترك امها وحدها واختها لابيها للزوج النصف ثلاثة اشهر
والحبة سهم وللأم الثلثان سهم وللحبة سهم وللأخ من الاب والام سهم امراة تركت من وجهها
واختها لابيها وامها وحدها واختها لابيها للزوج النصف ثلاثة اشهر واختها لابيها ولاها
النصف ثلاثة وللأختين من الاب سهم وللحبة السدس سهم فلا تنفق فامنعها فتصير علي ستة
عشر ستمائة امراة تركت من وجهها وامها واخاها لابيها ولاها واختها لابيها للزوج النصف
ثلاثة اشهر وللأم السدس سهم وللحبة سهم وللأخ من الاب والام سهم وليس للأخ للاب
شي رجل ترك اخاه لابيهم وامه واخاه لابيهم وحدها المالك بين الحبة والاخ من الاب والام نصفان
وليس للأخ للاب شي رجل ترك اخته لابيهم وامه واخاه لابيهم وحدها للأخت النصف وما بقي
بين الاخ والحبة نصفان وهذه القرينة علي اربعة اشهر رجل ترك اخته لابيهم وحدها
وامه للأخت النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللحبة سهم **قول عبد الله بن**
مسعود رضي الله عنه في الحجة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود في رواية
الحجة انه اذا كان له اخوة ذكورا وانثى وحدها ان الحجة كالحديث الذكور من الاخوة ما اصاب
الثلث فان نقص حصة من الثلث اذ جعل كالحديث الذكور اعطى الحجة الثلث كاملا وقسم ما بقي
بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين وافق زيد بن ثابت في الاخوة جعله احوال
ثلث من اجل ذلك جعل له الثلث مع الاخوة وخالفه في الرايين يقاسم الاخوة ما اصاب
المائة خيل له من الثلث فاذا نقصت المائة من الثلث اعطى الحجة الثلث المال كاملا لم يكن
معه فرايين فان كانت معه فرايين اعطى اهل الرايين فرايينهم وقسم ما بقي بين الحبة والاخوة
لحبة كالحديث الاخوة الا ان ينقص حصة من السدس فانه تنفق اكل له سدس المال كاملا وقسم ما بقي
بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين فان كان حدها واخوات ليس معهن اخ ذكور فان لا
الثلثين وللحبة ما بقي وان كانت اختا واحدة فالمال بينهما نصفان وللحبة النصف وللأخت النصف
فان كان حدها واخوات ومعهن فرايين سوي البنات اعطى اهل الرايين فرايينهم واعطى الاخوات
الثلثين والنصفان كانت واحدة واعطى الحجة ما بقي فان كان الذي بقي اقل من السدس من جميع
المال الحق له سهم بحساب السدس وان كانت الفرعية ابنة واحدة او اكثر من ذلك من البنات
واخت واحدة وحدها وكانت فرايين سوي ذلك او لم يكن فان للبنات الثلثان وان كانت واحدة
فلها النصف ولكل وارث الذي سوي له ويقسم ما بقي بين الحبة والاخ نصفين سوا وان كانت
الاخوات اكثر من واحدة والحجة معهن بمنزلة الاخ مع الاخوات فاي ذلك اصابه فيه اقل من
السدس اكل له سدس المال كاملا واعطى ما بقي الاخوات وان كانت امراة وحدها ومعها فرايين
فان الامر لا يعطى ثلث المال كاملا حتى يصيب الحجة الثلثان واكثر من ذلك يكره ان تقبل الامر علي
الحجة في شي من الرايين فان كان اخا لابي وامر وحدها مع اخوة لابي ذكورا وانثى فان الحجة
النصف وللأخ من الاب والام النصف ولا يرث الاخوة من الاب شي ولا يجيبون ذكورهم وانما هم
اذا كان معهم اخ لابي وامر وان كانت اختا لابي وامر واخوة لابي وحدها فان للأخت من الاب
والأم النصف وللحبة النصف ولا يرث الاخوة من الاب شي ولا يجيبون الا ان يكون مع لاخت
من الاب والام اخت لابي واكثر من ذلك من الاخوات للاب هذا الا ان يكون معهن احدا ذكورا فالاخت

خوات

من الاب والام المصنف وللأخوات من الاب سهم تكملة الثلثين وللجد ما بقي ولا يرث الاخوة
 من الام مع الحقة شيئا ذكرهم ولا انا لهم ولا بنوا الخ مع الجد شيئا ولا يعقد باخ من اب مع اخ للاب
 وللأخ ولا يرث الاخوات علي الثلثين ولا يفضل امر على جد ويورث امر الجد مرة اذا لم يكن
 دونهما من يجيها الا للجد بان جدنا المتوفي ارميه واماميه فان ماتت احدهما يشرك في
 السدس حصة المتوفي ارميه وحصة ابيه والاخوات للاب بمائة الاخوات للاب والام اذا لم
 يكن اخوات لاب واقره كورهم وانا لهم مع الجد ولا يورث الجد مع الابن وابن الابن اذا
 لم يكن ابن صلب لا السدس فسد اذا قضا عبد الله بن مسعود في الجد وسافر ذلك
 رجل ترك اخيه لابييه وامه وجدا على ثلاثة أسهم للاختين سهمان وللجد سهم رجل
 ترك اخته لابييه وحده وامه وللأخت النصف وللأم السدس وما بقي للجد وهو
 سهمان رجل ترك اخته لابييه وامه وجدا المال بينهما يضمنان رجل ترك اخته لابييه
 وامه واخته لابييه وجدا على ستة أسهم للاخت للاب والام المصنف ثلاثة أسهم
 وللأخت للاب سهم وللجد سهمان اختان لاب وجدا على ثلاثة أسهم
 للاختين للاب والام سهمان وللجد سهم وليس للاختين للاب شيء رجل ترك اخته
 لابييه وامه واخنيه لابييه وجدا وامه على اثني عشر سهم للاخت للاب والام المصنف ستة
 أسهم للاختين للاب سهمان وللأم السدس سهمان وللجد السدس سهمان رجل ترك
 اخته لابييه وامه واخنا واخاه لابييه وجدا وامه على ستة أسهم للاختين من الاب والام
 الثلثان وللأم السدس سهم وللجد السدس سهم وليس للاخت والام من الاب شيء رجل ترك
 اخنيه لابييه وامه واخنيه واخاه لابييه وحده لابييه وجدا للاختين للاب والام الثلثان اربعة
 وللجد سهمان وليس للاختين والاخ من الاب شيء اخت لاب وام وزوج وجدا على ثمانية أسهم
 للزوج النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة وللأم سهم وللجد سهم ففذه الاكبرية
 امرأة تركت زوجها وامها واخاها وجدا على ستة أسهم للزوج النصف وللأم سهم
 وللأخت سهم وللجد سهم امرأة تركت زوجها وامها وجدا على الزوج النصف ثلاثة أسهم
 وللأم سهم وللجد سهمان رجل ترك امه واخويه وجدا على ستة وثلاثين سهم
 للمرأة اربعة تسعة وللأم السدس ستة وبقي احد وعشرون سهم للجد من ذلك تسعة وللأخت
 اربعة عشر سهم اخت لاب وام واخت لاب وامه وجدا وامه على تسعة أسهم والنصف للاخت
 من الاب والام المصنف ثلاثة وللأخت من الاب السدس وللأم السدس وللأم اربعة سهم
 ونصف وللجد السدس سهم فلا يتفق فامنعها فتكون خمسة عشر سهم رجل ترك
 اخنيه لابييه وامه وامه وامه وجدا للاخت من الاب والام المصنف ثلاثة وللأم اربعة سهم
 ونصف وللأم سهم وللجد سهم فلا يتفق فامنعها فتصير على ثلاثة عشر رجل ترك امه
 واخاه لابييه وحده وامه على اربعة وعشرين سهم للمرأة اربعة سهم وللأم اربعة وللجد
 تسعة وللأخت تسعة رجل ترك امه وامه وامه واخاه لابييه وحده على ثلاثة
 عشر للاخت من الاب والام المصنف ستة وللأم السدس سهمان للمرأة اربعة سهم وللجد سهمان
 وليس للاخت للاختين رجل ترك ثلاثة اخوة لابييه وامه واخويه لابييه وجدا على تسعة للجد
 الثلث ثلاثة وللأخت للاب والام وليس للاختين للاب شيء رجل ترك ابنته وابنة ابنته
 وحده لابنه المصنف ثلاثة ولابنة الابن سهم وللجد سهمان رجل ترك ابنته وحده

واخته على اربعة أسهم لابنته المصنف وللجد سهم وللأخت سهم رجل ترك ابنته واخنيه لابييه
 وامه وحده لابنته المصنف اربعة وللجد سهمان وللأختين سهمان رجل ترك ابنته واخته لابييه
 وحده لابنته المصنف اربعة وللجد سهمان وللأختين سهمان رجل ترك ابنته وثلاث
 اخوات وجدا على عشرة لابنته المصنف خمسة وللجد خمسة ما بقي وهو سهمان وللأخت ثلاثة
 اخوات رجل ترك ابنته وحده وللجد السدس وما بقي فلا يرث رجل ترك ابنته وامه وجدا
 واخته لابييه المصنف ثلاثة وللأم السدس سهم وللجد سهم وللأخت سهم
 رجل ترك ابنته وابنة ابنته واخته وامه وحده لابنته المصنف وللأم سهم وللأخت
 سهم وللجد السدس سهم وليس للاخت شيء رجل ترك امه وامه واخاه وحده على
 اربعة وعشرين سهم للمرأة اربعة تسعة وللجد تسعة وللأخت سهمان رجل ترك
 امه واخته وابنته وحده على ستة عشر سهم للمرأة اربعة سهمان وللأخت المصنف
 ثمانية أسهم وللجد ثلاثة وللأخت ثلاثة رجل ترك امه وامه واخته وابنته وجدا
 على اربعة وعشرين سهم لابنته المصنف اثنا عشر سهمان وللأم السدس اربعة وللأم الثلثان
 وللجد السدس اربعة وللأخت سهمان رجل ترك ابنته وامه واخنيه وحده لابنتين
 الثلثان وللأم الثلثان وللجد السدس وللأختين ما بقي حدهما من اربعة وعشرين سهم لان ثلثي
 ثمن وسدس فلا يتفق فامنعها فتصير ثمانية واربعين رجل ترك ابنه وحده للجد
 السدس وما بقي فلا يرث الابن الابن امرأة تركت زوجها وابنتها واخاتها المصنف
 ستة وللزوج اربعة ثلاثة وللجد السدس سهمان وللأخت سهم امرأة تركت زوجها
 وابنتيها واختيها وحدها لابنتين الثلثان ثمانية وللزوج اربعة ثلاثة وللجد سهمان
 وليس للاختين شيء امرأة تركت ابنتها وثلاث بنات ابن واخاتها وحدها لابنته المصنف
 تسعة وثلاث الابن ثلاثة تكملة الثلثين وللجد ثلاثة وللأخت ثلاثة امرأة تركت
 زوجها واخاها وامها وحدها للزوج النصف ثلاثة وللأم سهم وللجد سهم وللأخت
 سهم امرأة تركت زوجها وامها واخاها لابييه وامها وحدها للاختين للاب
 والام الثلثان اربعة وللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس سهم وللجد السدس
 سهم امرأة تركت ثلاث اخوات وثلاثة وجدا وحدها للاخوات الثلثان وللزوج النصف
 ثلاثة وللجد سهم فلا يتفق فاضرب ثمانية في ثلاثة فتصير اربعة وعشرين امرأة
 تركت زوجها وابنتيها وحدها وحدها للزوج اربعة ثلاثة وللأخت المصنف
 ستة أسهم وللجد سهمان وحدها سهمان امرأة تركت زوجها واخاها لابييه
 وامها وحدها على اربعة للزوج النصف وللجد سهم وللأخت سهم امرأة تركت
 زوجها واخاها لابييه وامها وحدها واختيها لابييه وامها وحدها للاختين للاب
 ثلاثة وللأخت المصنف ثلاثة وللأختين من الاب سهم وللجد سهم فلا يتفق فلا يرث
 الاختين فامنعها فتصير على ستة عشر سهم امرأة تركت زوجها وامها واخاها لابييه
 ولأختها واخاها لابييه وحدها على ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس
 سهم وللأخت للاب والام سهم وللجد سهم وليس للاخت من الاب شيء امرأة تركت
 زوجها واخاها لابييه وامها وحدها على اربعة للزوج النصف سهمان وللجد سهم
 وللأخت من الاب والام سهم وليس للاخت من الاب شيء رجل ترك اخته لابييه وامه

اسفل من بعض ولائحة العليان من المصنف والليتي بينهما السدس تكلمة الثلثين وسقطت
 فلائحة العليان من هؤلاء الثلثان وما بقي فللعصبة وسقط ما كان اسفل منها فان ترك ثلاث
 نبات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث نبات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض فلائحة
 العليان من نبات الابن عصبة مع الاب كبير كانوا او واحدا والاب عصبة مع النبات كبير اكن
 او واحدة فابن الابن بمنزلة الابن اذا لم يكن ابن القليب وابنة الابن بمنزلة الابنة اذا لم
 يكن ابنة لصلبه وتفسير ذلك رجل مات وترك ابنة فله المال وكذلك ان ترك ابنتين كبير
 كانوا او قليلا فالمال بينهما بالتسوية فان ترك بنين وبنات فالمال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين فان ترك ابنة وعصبة فلائحة المصنف وما بقي فللعصبة فان ترك ابنتين او
 ثلاثا او ربحا او اكثر من ذلك وعصبة فلهن الثلثان وما بقي فللعصبة ولا يزدن النبات
 مع العصبة على الثلثين وان كثرن فان ترك ابنا وابنة ابن فالمال للاب فان ترك ابنا وابنة ابن
 فالمال للابن فان ترك ابنة وابنة ابن فلائحة المصنف ولائحة الابن السدس تكلمة الثلثين
 وما بقي فللعصبة فان ترك ابنة وابنة ابن او ثلاث نبات ابن او اكثر من ذلك فهو سوا لئحة
 المصنف ونبات الابن السدس بينهما بالتسوية تكلمة الثلثين وما بقي فللعصبة فان كانت
 وابنة ابن فلائحة المصنف وما بقي فلان الابن فان ترك ابنتين او ثلاث نبات او اكثر من ذلك
 وابن ابن وابنة وابن فلائحة الثلثان وما بقي فلان الابن وابنة الابن للذكر مثل حظ الانثيين
 فان ترك ابنة وابن ابن وابنة ابن فلائحة المصنف وما بقي فلان الابن وابنة الابن بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ابنة وابن ابن وابنة ابن او ثلاث نبات ابن او اكثر من ذلك
 فلائحة المصنف وما بقي فلان الابن ونبات الابن بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ولد ابن واحد
 كانوا او من ولد بني شقي فهو سوا وما بقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ابنته
 وابنة ابن او ابنتي ابن له اخري احد هما اسفل من اخري فلائحة المصنف ولائحة ابنة
 الآخر العليان منهما السدس تكلمة الثلثين بينهما وسقطت السفلي منهما وما بقي
 فللعصبة فان ترك ثلاث نبات ابن بعضهن اسفل من بعض فلائحة العليان منهن المصنف
 والليتي بينهما السدس تكلمة الثلثين وسقطت السفلي وما بقي فللعصبة فان ترك ثلاث
 نبات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث نبات ابن اخر بعضهن اسفل من بعض فلائحة العليان
 من هؤلاء الثلثان وما بقي فللعصبة وسقط ما كان اسفل منها فان ترك ثلاث نبات ابن بعضهن
 اسفل من بعض وثلاث نبات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض فلائحة العليان من نبات الابن الاعلى
 المصنف والليتي تليهما منهن والعليان من نبات ابن الابن السدس تكلمة الثلثين بينهما نصفين
 وسقط ما كان اسفل منهن وما بقي فللعصبة فان ترك ثلاث نبات ابن بعضهن اسفل من بعض
 وثلاث نبات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث نبات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من
 بعض فللعليان من نبات الابن الاعلى المصنف والليتي تليهما منهن ايما والعليان من نبات ابن الابن
 التي تكون الاعلى السدس تكلمة الثلثين بينهما نصفين وما بقي فللعصبة وسقط ثلاث نبات
 ابن ابن الاسفل وما سوي ذلك من نبات الابن وابن الابن فان ترك ثلاث نبات ابن بعضهن
 اسفل من بعض واسفل منهن غلام فللعليان المصنف والليتي تليهما السدس تكلمة الثلثين
 وما بقي فبين الغلام وبين السفلي للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ابنة وابنة ابن وثلاث
 نبات ابن اخر بعضهن اسفل من بعض واسفل منهن غلام فلائحة المصنف ولائحة الابن

والعليان التي تلي من نبات الابن السدس تكلمة الثلثين بينهما نصفين وما بقي فبين الغلام وبين
 ابني الابن السدس واليكي للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ثلاث نبات ابن بعضهن اسفل من بعض
 واسفل منهن غلام فللعليان من نبات الابن الاعلى المصنف والليتي تليهما منهن وللأخري نبات
 ابن الابن الاعلى منهن السدس تكلمة الثلثين بينهما نصفين وما بقي فللعليان منهن الذي هو
 اسفل من نبات الابن الاعلى يرد على ولدته على واحدة فوقه وعلى اخري تحتها هذه من نبات
 ابن الابن الآخر وعلى السفلي التي من نبات الابن الآخر وهي تحتها فيقاس من ما في يده للذكر
 مثل حظ الانثيين وسقط ابن الابن الذي هو اسفل من نبات الابن الاسفل فان ترك ثلاث
 نبات ابن بعضهن اسفل من بعض واسفل منهن غلام وثلاث نبات ابن ابن اخر بعضهن
 اسفل من بعض واسفل منهن غلام فلاخري نبات الابن العليان منهن المصنف والليتي تليهما
 منهن والعليان من نبات ابن الابن الذي يكون الاعلى السدس تكلمة الثلثين وما بقي فلائحة
 الابن الذي هو اسفل من نبات الابن يرد على خمسة واحدة فوقه واثنين من نبات الابن
 السفلي العليان منهن والموسلي يرد عليهن فيقاس من ما في يده للذكر مثل حظ الانثيين فان
 كان اسفل من نبات الابن الاعلى غلام فللعليان من نبات الابن المصنف والليتي بينهما والعليان من
 نبات ابن الابن الثاني تكلمة الثلثين وما بقي فللعليان منهن يرد ان على الخري التي هي
 فيقاس من ما في ايديهم للذكر مثل حظ الانثيين وهذه اكله قول اخي عتيقة والي يوسف ومحمد بن
الحسن باح
ميراث من الصلبي في الابوين فبين
ميراث منهن فبين ميراثا مرة في قول علي ومن يدين ثابت في الله عنهما
 قال لا ميراث مع الام لا الولد او ولد الولد او الام والجدة من قبل الام اذا لم يكن ام
 او الزوج او المرأة ولا ميراث مع الاب اخ ولا اخت لاب وام ولا اب ولا ام ولا جد ولا
 جدة من قبل الاب ولا عم ولا ينقص لامر علي لا حالة من السدس ولا يسقط على لا حال ولا نداء
 الامر على لا حال علي الثلث مع العصبة ولا ميراث شيئا من الجدات مع الام من قبل الام ولا
 من قبل الاب ولا ميراث لامر من الثلث الا الولد او ولد الولد من يترك ذكورا كانوا او اناثا
 واحدا كان او اكثر والاخوات والاخوة اذا كانوا اثنين او اكثر لاب وام كانوا او اب وام
 ذكورا او اناثا ولا ميراث الاخ الواحد ولا اخت الواحدة من الثلث ولا ميراث لغير
 من الثلث غير من سبنا وتفسير ذلك رجل مات وترك اباه فله المال كله فان ترك ابوه
 فلامه الثلث وما بقي فللاب فان ترك ابنا وابويه فلا يورث السدسان للام السدس ولا
 السدس وما بقي فللاب فان ترك ابنتين او ثلاثة او اكثر من ذلك وابوين فلا يورث السدسان
 وما بقي فلائحة فان ترك ابنة او ثلاثة او اكثر من ذلك وابوين فلا يورث السدسان
 وما بقي فللابن والابنة للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك بنين وبنات وابوين فلا يورث
 السدسان وما بقي فبين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ابنة وابوين
 فلائحة المصنف وللأم السدس وما بقي فللاب فان ترك ابنتين او ثلاث نبات او اكثر
 من ذلك وابوين فلائحة الثلثان ولا يورث السدسان فان ترك ابنة وابنه ابن وابوين
 فلائحة المصنف ولائحة الابن السدس تكلمة الثلثين ولا يورث السدسان فان ترك
 ابنة وابن ابن وابنة ابن وابوين فلائحة المصنف ولا يورث السدسان وما بقي فبين
 ابن الابن وابنة الابن للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك ابنا وابنا وامام الامام السدس وما بقي

متفرق فاعلم فللابنة النصف والابنة الابن السادس تكلمة الثلثين وما بقي فللاخت من الام والام
وسقط ما سبق ذلك ولا تترك الاخت من الاب لها اسفل وهي بقدره عسبة والبقية للاخت
من الاب والام لا لها اقرب فان تركت ابنة وابنة ابن واختا لاب فللابنة النصف
والابنة الابن السادس تكلمة الثلثين وللأخت من الاب ما بقي فان تركت ابنة وابنة ابن واختا
لاب واختا لاب فللابنة النصف والابنة الابن السادس تكلمة الثلثين وما بقي
فللاخت من الاب والام وسقطت الاخت من الاب فان تركت ابنة وابنة ابن واختا لاب
فللابنة النصف والابنة الابن السادس تكلمة الثلثين وللأخت من الاب ما بقي فان تركت
ابنة وابنة ابن واختا لام فللابنة النصف والابنة الابن السادس تكلمة الثلثين وما
بقي فللعسبة فان تركت ثلاث اخوة متفرقين وابنا فالام لابن وسقط الاخوة فان تركت
ابنة وامراة واختا لام فللابنة النصف والامراة الثلثة وما بقي فللاخت من الاب
وسقط الاخ من الام فان تركت امراة واختا لاب واختا لام من الاب والام النصف
والامراة الربع وما بقي فللعسبة فان تركت ثلاث اخوات متفرقات وامراة فللاخت من الاب
والام النصف وللأخت من الاب السادس تكلمة الثلثين وللأخت من الام السادس والام
السادس فان تركت اختين لاب واختا وامراة فللاختين من الاب والام الثلثان وللأمراة الربع
وما بقي فللعسبة امراة ماتت وتركتهن وجهها واختها لابيها وامها وللزوج النصف
وللاخت من الاب والام النصف فان تركتهن وجهها واختها لابيها وللزوج النصف وللأخت
من الاب النصف فان تركتهن ابنتها واختها لابيها وللزوج النصف وللأخت من الاب النصف
فان تركت ابنتها وامها واختها لابيها وامها فللابنة النصف وللزوج الربع وما بقي
فللاخت فان تركتهن وجهها واختها لابيها وامها فللابنة النصف وللزوج الربع وما بقي
فللاخت من الاب فان تركتهن وجهها وامها واخواتها وامها واخواتها لابيها
وامها وللزوج النصف وللأم السادس وللأخت من الام الثلث بينهم بالتسوية
الذكر والاناث فيه سوا وسقط الاخوة والاخوات من الام والاب وهذه المشتركة وقد
قال بعضهم ان زيد بن ثابت قد اشر في هذه المسألة فادخل الاخوة والاخوات من الاب
والام مع الاخوة والاخوات للام فاجعل الثلث بينهم جميعا بالتسوية الذكر والانثى فيه سوا
فان تركتهن وجهها وامها واخواتها وامها واخواتها لابيها وللزوج النصف وللأم السادس
وللاخت من الام الثلث وسقط الاخوة والاخوات من الاب فان تركتهن وجهها وامها
واخواتها لابيها واختها لاميها واخواتها وامها واخواتها لابيها وللزوج النصف وللأم
السادس وللأخت من الام الثلث وسقط الاخوة والاخوات من الاب فان تركتهن وجهها وامها
واخواتها لابيها واختها لاميها واخواتها وامها واخواتها لابيها وللزوج النصف وللأم
والامر فللذكر مثل حظ الانثيين فان تركتهن وجهها وامها واخواتها لابيها واختها لاميها
واخواتها وامها واخواتها لابيها واختها لاميها واخواتها وامها واخواتها لابيها
من الامر انما كان بعد ان يكون واحدا فله السادس وما بقي فللاخت من الاب والام
او لاخت والاخ من الاب بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان تركتهن وجهها وامها واختين
واخوين لاب واكثر من ذلك فللزوج النصف وللأم السادس وللأخت من الام الثلث بينهم
بالتسوية لا يفضل فيه الذكر على الانثى وسقط ما سبق ذلك من الاخوة
والاخوات من الاب وهذه اكله قول اني حنيفة واني يوسف ومحمد بن الحسن باب

ما يعول من الفرائض في قول علي وزيد رضي الله عنهما فان اصل ما يقسم عليه
من الفرائض على ستة أسهم والنصف ثلاثة أسهم والثلثان اربعة أسهم والثلث سيمان
والربع سهم ونصف والسدس سهم والثلثان اربعة أسهم ولا يسمي لاحد من اهل الفرائض
الاماسية فسمي للابنة النصف وللأختين الثلثان وللأخت من الام الثلث
واذا كان من يجزها سميت لها السدس وللزوج اذا كان للميت ولدسميت لها الثلث واذا لم يكن
له ولد سميت لها الربع واصل ما يكون الفرائض من ستة أسهم فتعول فتكون من ستة
ونصف وتكون ايقضا من ستة أسهم وثلاثة ارباع سهم وتكون ايقضا من سبعة ومن سهم
أسهم ونصف وتكون ايقضا من ثمانية أسهم وتكون ايقضا من ثمانية اسهم ونصف وتكون ايقضا
من تسعة أسهم وتكون ايقضا من عشرة أسهم وهذا اكثر ما تعول به الفرائض ان يكون من
عشرة أسهم وتفسيره كمن مات وترك ابنتين وابوين وامراة فللابنتين الثلثان
اربعة أسهم وللأبوين السدسان سيمان والامراة الثلثة ارباع سهم فهي من ستة
أسهم وثلاثة ارباع سهم فان تركت اختا لاب واختا لام واختا لام واختا لام
أسهم ونصف للاخت من الاب والام النصف ثلاثة أسهم وللأخت من الاب السادس وللأخت
من الام السادس والامراة الربع سهم ونصف فذلك من ستة أسهم ونصف وامراة ماتت
وتركت ابنتين وامراة وجا ففهي من ستة أسهم ونصف وللأختين الثلثان اربعة أسهم
وللاقر سهم وهو السدس وللزوج الربع سهم ونصف فذلك من ستة أسهم ونصف
فان تركت ابنة وابوين وجا ففهي من ستة أسهم ونصف وللأختين الثلثان اربعة أسهم
السدسان سيمان وللزوج الربع سهم ونصف فان تركت ابنة وابنة ابن وامراة وجا
فهي من ستة أسهم ونصف وللأختين الثلثان اربعة أسهم وللأخت من الام الثلثين
وللاقر السدس سهم وللزوج الربع سهم ونصف فذلك من ستة أسهم ونصف
من اجل ما تركت اختين لاب واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام
الثلثان اربعة أسهم وللأم السادس سهم والامراة الربع سهم ونصف فذلك من ستة أسهم
ونصف فان تركت اختا لاب واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام
من الاب والام النصف ثلاثة أسهم وللأخت من الاب السادس وللأخت من الام الثلثين
وللاقر السدس سهم والامراة الربع سهم ونصف فذلك من ستة أسهم ونصف فان تركت اختا
لاب واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام
ثلاثة أسهم وللأخت من الام السادس سهم وللأخت من الام السادس سهم ونصف
فذلك من ستة أسهم ونصف فان تركت اختا لاب واختا لام واختا لام واختا لام
ونصف للاخت من الاب النصف ثلاثة أسهم وللأخت من الام السادس سهم وللأخت من الام السادس سهم
والامراة الربع سهم ونصف فذلك من ستة أسهم ونصف فبقسم مال الميت على ستة أسهم ونصف
فتكون له النصف كان ثلاثة أسهم من ستة أسهم ونصف ومن كان له الربع كان سهما
ونصف ومن كان له الثلث كان له سيمان من ستة أسهم ونصف وكذلك كل قريضة تجمع
من ستة أسهم ونصف قسمت على ما سميها وهذا اكله قول اني حنيفة واني يوسف ومحمد بن الحسن
باب ما يخرج من الفرائض من تسعة أسهم
فتعول بواحد امراة ماتت وتركتهن اختين لاب وامراة وجا ففهي من تسعة أسهم

ففي عايلة بالربعة اسمهم وهو كذا يقول له اصل الفايض فيقسم ماله الميت على عشرة اسم فمن سمي
 له النصف كانه ثلاثة اسهم من عشرة اسم ومن سمي له الثلث كانه اربعة اسهم من عشرة ومن
 سمي له الثلث كانه خمسة اسهم من عشرة ومن سمي له النصف كانه ستة اسهم من عشرة ومن سمي له
 قول على وسيد وبعه كانه ياخذ البع حصة وبعه ياخذ ابو يوسف ومحمد **باب**
حساب فريض القلب اصل ما يقسم عليه الفايض على ستة اسهم النصف ثلاثة
 اسهم والثلث اربعة اسهم والثلث والربع سهم ونصف والسادس سهم واحد والثلث ثلاثة
 ارباع سهم واذا كانت فريضة فيها سدس اخذ لقام سنة واذا كانت فريضة فيها سدس وربع
 اخذ لقام اثني عشر واذا كانت فريضة فيها ثلثان وثلث اخذ لقام اربعة وعشرين واذا كانت
 فيها ثلث وسدس اخذ لقام اربعة وعشرين واذا كانت فريضة فيها نصف وثلث اخذ لقام
 ستة واذا كانت فريضة فيها نصف وكده اخذ لقام من سهمين واذا كانت فريضة فيها ثلث
 وكده اخذ لقام ثلاثة واذا كان فيها ربع واحد اخذ لقام اربعة اسهم واذا كانت فريضة
 فيها ثلثان اخذ لقام ثلاثة وتفسير ذلك رجل مات وترك ابنة وعصبة فهو من سهمين
 للابنة النصف واحد وما بقي فبالعصبة فان ترك ابنتين وعصبة فهي من ثلاثة اسهم لابنتين
 الثلثان سمان وما بقي فبالعصبة قلت فان ترك اما وعصبة فهي من ثلاثة اسهم للام الثلث
 واحد وما بقي فبالعصبة فان ترك امراة وعصبة فهي من اربعة اسهم للمرأة الربع واحد وما بقي
 فبالعصبة فان ترك ابنة وامراة وعصبة فهي من ثمانية اسهم للمرأة النصف واحد وللابنة الثلث
 اربعة وما بقي فبالعصبة فان ترك اما وابنتين من سنة اسهم للام واحد وما بقي فبالابنتين
 فان ترك اما وابنتين فاصلها من سنة اسهم للام واحد وللابنتين خمسة فلا يستقيم من
 اثنتين فينصب سنة في اثنتين فيصير اثني عشر للام السدس اثنان ويبقى عشرة لكل ابن خمسة
 وان كثر البنون مع الامراة اخذت اصلها من سنة فتعطي الام السدس ثم ينظر الى ما بقي فان
 اشتق ما قسمته بينهم وان لم يمتهم ضربت اصل الفريضة في سنة في عدد من انكسر من
 عدد البنين فان ترك اخوين وامراة فهي من ثمانية اسهم للمرأة الربع اثنان وما بقي وهو
 ستة بين الاخوين لكل واحد ثلاثة اسهم فكان اصلها من اربعة اسهم الربع واحد وبقي
 ثلاثة فلم يقسم بين الاخوين فضربت اصل الفريضة وهي اربعة في اثنتين فمادت ثمانية
 فان كثر الاخوة اخذت اصل من اربعة اسهم فعطي المرأة واحد وتنظر الى ما بقي فان اشتق
 بين الاخوة فتمت بينهم وان انكسر ضربته في عدد من انكسر من الاخوة فان ترك خمسة اخوة
 واما وامراة ففقد من سنتين سمان فاخذ اصلها من اثني عشر من قبل ان فيها سدس وثلثا
 فتعطي للام السدس سهمين وتعطي للمرأة الربع ثلاثة اسهم ويبقى سبعة اسهم فلا يستقيم
 بين خمسة فقربنا الاثني عشر في عدد الخمسة الذي انكسر منهم فصارت سنتين سمان للام من ذلك
 السدس عشرة اسهم للمرأة الربع خمسة عشر سمانا ويبقى خمسة وثلاثون سمانا بين خمسة اخوة
 لكل اخ سبعة اسهم فان ترك خمس بنين وامراة ففقد من اربعين سمانا فاخذ اصلها من ثمانية
 من قبل ان فيها ثمن فتعطي المرأة الثلث واحد ويبقى سبعة فلا يستقيم بين خمس بنين فقرب
 اصل الفريضة وهي ثمانية في خمسة فتصير اربعين للمرأة الثلث خمسة اسهم ويبقى خمسة
 وثلاثون سمانا لكل ابن سبعة اسهم فان ترك خمس بنات واربع بنوة فهي من ثمانية واربعماية
 سهم فاخذ اصلها من اربعة وعشرين من قبل ان فيها ثلثان وفيها ثمن للبنات الثلثين سنة

عشر فلم يستقم بين خمس بنات فقربنا الاربعة وعشرين سمانا في عدد البنات وهم خمسة فصارت عشرون
 ومائة الثلثان ثمانون بين البنات مستقيم والثلث خمسة عشر سمانا بين اربع بنوة منكر ففربنا
 العشرين والمائة في عدد البنوة في اربعة فصارت ثمانين واربع مائة الثلثان من ذلك عشرون
 وثلثا بين البنات وهم خمسة لكل واحد من ذلك اربعة وستون سمانا للبنوة الثلث مستوي
 بينهم لكل واحد منهم خمسة عشر سمانا ويبقى مائة سهم للعصبة فان ترك سبعة بنات
 وخمس اخوات ففربنا مائة وخمسة اسهم فاخذ اصلها من ثلاثة اسهم للبنات من ذلك الثلثان
 سمانا فلا يستقيم من سبعة فتقرب ثلاثة من سبعة فتصير واحد وعشرين للبنات من ذلك
 الثلثان اربعة عشر لكل واحد سمان والاخوات سبعة فلا تستقيم بين خمسة فتقرب الواحد
 والعشرين في خمسة فتصير مائة وخمسة الثلثان من ذلك سبعون بين البنات لكل ابنة عشرة
 وما بقي فبالاخوات وهو ثمن وثلاثون بين خمس اخوات لكل واحدة سبعة فان ترك خمس بنات
 وسبع اخوات وثلاث جدات بين من سنة مائة وثلاثين فاخذ اصلها من ستة من قبل ان فيها
 ثلثان وسدس للثلاث اربعة فلا يستقيم بين خمس بنات فقربنا اصل الفريضة وهي ستة في
 خمسة فتصير ثلاثين للبنات الثلثان عشر ومن مستقيم بينهم لكل واحدة اربعة والثلثان
 السدس خمسة اسهم وهي ثلاثة فلا يستقيم خمسة بين ثلاثة فتقرب الثلثين في ثلاثة فتصير
 لتعطين الثلثان من ذلك ستون مستقيم بين خمس بنات والسدس خمسة عشر مستقيم بين
 ثلاث جدات ويبقى خمسة عشر للاخوات وثلثان سبعة فلا يستقيم بينهم فتقرب السبعين
 في عدد الاخوات في سبعة فتصير ثمانية وثلاثين الثلثان من ذلك اربعماية وعشرون بين
 خمس بنات لكل ابنة من ذلك اربعة وثلاثون والجدات السدس مائة وخمسة اسهم لكل جدية
 خمسة وثلاثون ويبقى مائة سهم وخمسة اسهم للاخوات لكل ابنة خمسة عشر سمانا فان ترك سبع
 بنات وخمس اخوات واربع بنوة وثلاث جدات ففقد من عشرة الف وثمانين فاخذ اصلها من اربعة
 وعشرين من قبل ان فيها سدس وثلثان الثلثان من ذلك ستة عشر ولا تستقيم بين سبع بنات
 فتقرب الاربعة والعشرين في سبعة فتصير ثمانية وستين ومائة الثلثان من ذلك مائة وثلاثين
 بين سبع بنات مستقيم لكل واحدة ستة عشر والسدس من ذلك ثمانية وعشرون فلا يستقيم بين
 ثلاث جدات فتقرب الثمانية والستين والمائة في عدد الجدات في ثلاثة فتصير مائة وثلاثة
 اسهم الثلثان من ذلك ثمانية وستة وثلاثون مستقيم بين البنات والسدس اربعة وثلاثون
 مستقيم بين الجدات لكل واحدة ثمانية وعشرون والثلث في ذلك ثلاثة وستون فلا يستقيم
 بين اربع بنوة فتقرب خمماية واربعة في اربعة فتصير الفين وستة عشر للبنات من ذلك الف
 وثلماية واربعة والربعون مستقيم بين البنات والسدس ثلماية وستة وثلاثون مستقيم
 بين الجدات والثلث من ذلك مائتان واثنان وخمسون بين اربع بنوة مستقيم لكل واحدة مائة
 ثلاثة وستون وثلثا اربعة ومائتان سمانا بين الاخوات ومن خمس فلا يستقيم بينهم فتقرب
 الفين وستة عشر في خمسة فتصير عشرة الف وثمانين الثلثان من ذلك ستة الف وسبع مائة
 وعشرون بين سبع بنات لكل واحدة مائة وتسعون والسدس من ذلك الف ومائة
 وثلاثون بين ثلاث جدات لكل واحدة مائة وخمسون سمانا وللبنوة من ذلك
 الف الف ومائتان وستون بين اربع بنوة لكل واحدة مائة وثلاثة عشر وثلثا اربعماية
 وعشرون بين خمس اخوات لكل واحدة اربعة ومائتان **باب** **حساب ما يقول من**

بمثل خط الانثيين فان ترك ابن عمته وابن عمه فاما لابنة العم وسقط ابن العم فان ترك ابن عمته وابنة
عمته وهذا ولد عمه واحدة او عمتين متفرقتين فهو سواء للذكر مثل خط الانثيين فان ترك ابن
عمته لاب وامر ابن عم لا ير فالمال لابنة العم وسقط ابن العم لا ير فان ترك ابن عمته لامر وابن
عمته لاب فالمال لابنة العم لا ير وسقط ابن العم لا ير فان ترك عمه لامر وعمه لاب فالمال
للعمه لا ير وسقط العم لا ير فان ترك ابنة اخ لاب وعمه فالمال لابنة الاخ دون العمه لا ير
من ولد الاب والعمه من ولد اجد واحد منا ابو يوسف عن ابي اسحاق السبيعي عن ابي اسحاق السبيعي
انه قال في ابنة اخ وعمه ان المال لابنة الاخ فان ترك ابني اخت لاب وعمه فالمال لابن الاخت
من الاب وسقطت العمه فان ترك ابنة ابنة اخ لاب وعمه فالمال لابنة ابنة الاخ دون العمه لا ير
من ولد الاب فان ترك ابن اخ لامر وعمه فالمال لابن الاخ من الامر وسقطت العمه وقال ابو يوسف
في بنت اخ لاب وامر وابنة اخ وابن اخت لاب وامر المال بينهما للذكر مثل خط الانثيين
لابن الاخت الثلثان ولابنة الاخ الثلث في القول الاحد وهو قول محمد وقال عبد الله بن الاخت الثلث
ولابنة الاخ الثلثان قال ابن واخر لاب وامر وان بعدوا اقرب من بني الحجة واه قوبوا
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف علي ما فسرت لك علي قياس قول علي بن ابي طالب
وقول محمد مثل قول ابي يوسف لاول واذا هلك الرجل وترك جديا اب وامر وقال ابو يوسف
ويحمد المال لابن الاخ من الامر وهو اقرب من الحجة لانه من ولد الامر وقول محمد هذا
احد القولين البناء وكذلك ابنة الاخ لاب ويحمد ابواقر في قولهم جميعا علي ما وصفت لك
واذا هلك الرجل وترك ابنة ابنة وابنة اخري او هكيا جديا ولد بنت واحدة فذلك
سواء والمال بينهما للذكر مثل خط الانثيين بمنزلة ابن ابن وابنة ابن كانا ابني ابن وجد
وابني ابنتين متفرقتين واذا ترك الرجل ابنة ابنة وابنة ابنة ابن فالمال لابنة الابنة دون
ابنة ابنة الابن لانه هذه بمنزلة ابن ابن وابن ابن فالمال لا ير لهما وكذلك لو ترك ابنة ابنة
وابنة اخ لاب وامر كان المال لابنة الابنة دون ابنة الاخ فان ترك ابنة ابنة وابنة وابنة ابنة
كان المال لابنة الابنة دون الباقي فان ترك ابنة ابنة وابنة اخ لاب وامر كان المال لابنة الابنة
دون ابنة الاخ فان ترك ابنة ابنة ابنة وابنة اخ كان المال لابنة ابنة الابنة دون ابنة الاخ
ولد الصلب وان بعدوا اقرب من ولد الاب وان قوبوا ما لم ير ابنة ذ وسهم فيكون اخه ممن
لا سهم له فان ترك جده ابا امه وخال لاب وامر فالمال للجد دون الخالة فان ترك خالا لاب
وامر وابن اخ لامر كان المال لابن الاخ من الامر فان ترك ابنة اخ لامر وخال لاب وامر كان المال
لابنة الاخ من الامر فان ترك ابنة اخت لاب وخال او خالة فالمال لابنة الاخت دون الخالا
والخالة فان ترك ابنة ابنة اخت لامر وخال او خالة فالمال لابنة ابنة الاخت من الامر
وان بعدت لان ولدا الامر وان بعدوا اقرب من ولد الحجة وان قوبوا فان ترك عمه لامر
وامر وجد ابا اقر ابنة فالملك لعمته دون الحجة لانها من ولد جده فولد حجة اخق من الجد
اجب اقر الاب فان ترك جده ابا امه وعمته لابيه وامه فللمجد المال وسقطت العمه
من الاب والامر لا ترى انه اخق بالمال من الخال فذلك هو اخق بالمال من العمه وان ترك ابنة اخته
لامر وعمته كان المال لابن اخته لانه من ولد الامر فان ترك ابنة ابنة اخت لامر وعمه فالمال
لابنة ابنة الاخت من الامر فان ترك ابنة ابنة وابنة اخ لامر وعمه فالمال
الذي قاسه علي قول علي بن ابي طالب عليه السلام ان المال للحجة ابي الامر واما ابو يوسف

فانه زاي المال لابنة الابنة لا ير من ولد الصلب في اخق بالمال من الجد ويحمد ناخته وكذلك ابن
الابنة وابنة الابنة فان ترك عمه لامر وابنة عمه لابيه وامه فالمال للعمه لا ير فان ترك
ابنة عمه لامر وابنة عمه لابيه وابنة ابنة عمه لابيه وامه فالمال لابنة عمه لابيه فان ترك
ابنة عمته لابيه وامه وابنة خاله لابيه او ابنة خالة لامر او ابنة خاله لابيه وامه فلا ير
الحال الثلث ولابنة العمه الثلثان فان ترك خالة لامر وعمته لابيه وامه فلا ير خالة لامر الثلث
والعمه لابيه وامه الثلثان لا ير من قرابتين متفرقتين فان ترك ابن خالة لابيه وعمته
لامر كان المال لعمته لامر وسقط ابن خاله لابيه وامه فان ترك خالته لامر وابن عمته لابيه
وامر كان المال لخالته لامر وسقط ابن عمته لابيه وامه فان ترك خاله لابيه وامر وامه
اولاهم وابن عمته لابيه وامه فالمال للخال دون ابنة العمه لانه اقرب فان ترك جده ابا امه
وحدة امه ابي امه فللمجد ابي الامر الثلث والحجة ابي الاب الثلثان فان ترك خالة لابيه وامه
وعمه لامر وامر وعمته لابيه كان المال للخال الثلث وللعمه الثلثان فان ترك عمه لامر وكان
المال بينهما للذكر مثل خط الانثيين فان ترك ابن عم لامر وابنة عم لامر وابوها واحدا او اثنان
فالمال بينهما للذكر مثل خط الانثيين فان ترك ابنة اخ وامر وابن اخ لامر وابوها واحدا او اثنان
فالمال بينهما نصفان فان ترك ابن اخ لامر وابنة اخت لامر فالمال بينهما نصفان ان ترك
ابنة اخ لاب وامر وابن اخت لامر فالمال بينهما نصفان فان ترك ابنة اخ لاب وامر وابنة اخت
لاب وامر فلا ير الاخ الثلثان ولا ير اخت في قول محمد الثلث وقال ابو يوسف ثمة ذلك
للمذكر الثلثان وهو ابن الاخت ولا ير في الثلث وهي ابنة الاخ ولا ير في هذا بين الاخ من
الامر لان هو لا ير من علي موارث ابايهم في القول الاول فان ترك ابنة ابن خال وابن ابنة خال
ولم ير من وارثا غيرهما فالمال بينهما علي ثلاثة اسهم لابنة ابن الخال ولابن ابنة الخال
الثلث وهو قول محمد وقال ابو يوسف ثمة ذلك المال بينهما للذكر مثل خط الانثيين فان ترك
ابنة ابنة خال وابن ابنة خالة فالمال بينهما علي ثلاثة اسهم لابنة ابنة الخال الثلثان ولابن
ابن الخالة الثلث وهو قول محمد بن الحسن وقال ابو يوسف ثمة ذلك المال بينهما للذكر مثل
خط الانثيين فان ترك ابن ابن خال وابن ابن خالة فالمال بينهما علي ثلاثة اسهم لابن ابن الخال
الثلثان ولابن ابن الخالة الثلث وهو قول محمد بن الحسن وقال ابو يوسف ثمة ذلك المال بينهما
نصفان فان ترك ابن ابن خال وابن ابن خال اخت فالمال بينهما نصفان فان ترك ابن ابن خال
وابنة ابن خال آخر فالمال بينهما للذكر مثل خط الانثيين فان ترك ابن ابن خال وابنة ابن خال
اخري وامهما واحدة فالمال بينهما للذكر مثل خط الانثيين فان ترك ابن ابن خال وابنة خالة فالمال
بينهما للذكر مثل خط الانثيين فان ترك ابن ابنة خالة وابن ابنة خالة فالمال بينهما للذكر مثل
خط الانثيين فان ترك ابن ابنة خالة وابنة ابن خالة فالمال بينهما علي ثلاثة اسهم لابنة ابن
الخالة الثلثان ولابن ابن الخالة الثلث في قوله الاول وهو قول محمد بن الحسن وقال ابو يوسف ثمة
ذلك للذكر الثلثان وللانثيين الثلث واذا هلك الرجل وترك جده ابا امه وترك ابنة ابنة اخ
لابيه وامه فالمال للحجة في قياس قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ويحمد المال لابنة
الاخ وكذلك ابن ابنة ابنة ابنة اخ لاب وامر اولاد وخال ابا اقر في قولهم جميعا علي ما وصفت لك
قال محمد بن الحسن فان ترك ابنة اخت لاب وامر وابنة اخت اخري لاب وامر فالمال بينهما نصفان
فان ترك ابن اخت لاب وامر وابنة اخت لاب وامر فالمال بينهما نصفان فان ترك ابنة اخت لاب

يؤمر ابنه اخذ جميع ما تركه وتوزع ابنا الاخر نصف ما ترك وما بقي فللعصبة فان لم تكن عصبة اوتي
اليه من ابن اخيه كان ما بقي له اخوان غير قاصين لا يعلمون اعمامات اول وتوكلوا ما تركوا كل واحد
منهما الف درهم فلا يعمما ذلك ما ترك كل واحد منهما وما بقي فللعصبة ولا يورث واحد منهما
من اخيه شيئا وكذلك لو قتل جميعا وكذلك لو وقع عليه ما حيا فقتل جميعا وكذلك لو ماتا
جميعا ولا يعلمون اعمامات اول وتوكلوا كل واحد منهما الف درهم ولكل واحد منهما عصبة
فانه يصير ما ترك الزوج لعصبته ويصير ما ترك المرأة لعصبتها ولا يورث واحد منهما من
صاحبه شيئا الا ان ماتا جميعا وتركوا اعمامات ترك كل واحد منهما الف درهم فلا يورث
البقيت وما بقي فللعصبة فيصير للاخت الف درهم واخوان ماتا اخذها قبل الاخر ولا يعلم
ايعامات اول ولا ايعامات آخر فافهما فيكونان كما يورث الميراث ولا يورث واحد منهما
من صاحبه شيئا وهذه اكله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن الحسن واقول ابا بكر
وعمر بن قيس فيما امروا به عمرو بن عبد العزيز **باب**

ميراث ابن الملاعنة في قول علي رضي الله عنه وحكمه قال علي بن
ابي طالب عليه السلام يحكم ميراث ابن الملاعنة بمنزلة ميراث غيره يعني كل ذي
سهم سهمه فان فضل شيء ورد على كل ذي سهم بقدر سهمه الا الزوج والمراة فان لم
يكن له وارث ذو سهم وله قرابة جعل كل ذي قرابة بمنزلة الرجل الذي يدي بهما ميراث
المال ولا يحكم في بينة المال شيئا الا ان يكون له وارث ذو سهم ولا قرابة جعل ماله في بينة المال
ولتفسير ذلك ابن الملاعنة مات وترك ابنته وامه فلا يورثها البقيت ولا له السدس وما
بقي رد عليه من ثلثي اربعة لابنته من ذلك ثلاثة اسهم فان ترك امه واخاه فلامه الثلث
واخيه السدس لانه اخ لام وما بقي رد عليه ما على ثلاثة اسهم للاقر من ذلك سهمان
والاخ من الام سهم فان ترك امه واخاه واخته فلامه السدس واخيه والاخنة الثلث
لكل واحد السدس وما بقي رد عليه من ثلثة اسهم للاقر من ذلك سهم والاخ من الام سهم
والاخ من سهم فيقسم المال بينهما اثلاثا وان ترك جده من قبل امه وجده وامراة فلامته
الرابع والجد ثلث السدس وما بقي رد عليه جده من قبل امه خاصة لا لهما ذو سهم وذو سهم حق
ممن لا سهم له فان ترك ابنته وجده ابا امه وجده من قبل امه واخاه واخته وامراة
فلا يورثها البقيت ولا امراة الممن والجد ثلث السدس وما بقي رد عليه ابنته وعلي جده على
اربعة اسهم لابنته من ذلك ثلاثة اسهم والجد سهم وسقط الاخ والاخنة لانهما
لام ولا يورثوا اخذ منهما شيئا وكذلك سقط فان ترك جده وجده من قبل امه وجده ابا
امه وابنة اخته وابنة اخيه وامراة وخاله وخالدة فلامته الرابع وامه الثلث وما
بقي رد على الام خاصة وسقط ما سوي ذلك فان ترك ابنته وابنة ابنه وامراة وامه
واخاه واخته وجده ابا امه وجده فلا يورثها البقيت ولا ابنته والبقيت ثلثة السدس
والام السدس والامراة الممن وما بقي رد على الام والابنة وابنة الابن خمسة اسهم على قدر ما
وتوزع في الاصل لابنته من ذلك ثلاثة اسهم والابنة الابن سهم والام سهم وسقط الاخ والاخ
ابنة ملاعنة ماتت وتركتهن وجها واماها فللزوج النصف وللأخت الثلث وما بقي رد على الام
خاصة فيصير المال بين الزوج والاقر نصفين فان تركتهن وجها واماها واخاه وجدا ابا امها
فلا يورثها البقيت ولا ابنته الابن السدس ثلثة السدس وللأخت الثلث وللزوج الرابع وسقط ما سوي

ذلك وهذه الغريبة عماثلة لبقيت سيم فميراث ستة اسهم ونسبة فان تركت ابنته وجدا وابنا
وابنة اخته وخالا وجدا ابا امه وجدة فلا يورثها البقيت ولا ابنته والبقيت ثلثة السدس
وسقط ما سوي ذلك فان ترك ابنا واماها فلا يورثها البقيت ولا ابنته والبقيت ثلثة السدس
ابن وابنة ابن وامراة وجدا فلا يورثها البقيت ولا ابنته والبقيت ثلثة السدس وللأخت الثلث وما بقي رد على الام
الا بن وابنة الابن للذكر مثل حظ الانثيين فان تركتهن وجدا واماها فللزوج النصف وللأخت الثلث
ثلث المال كاملا وللأخت الثلث من الام السدس من ابن ملاعنة مات وترك ابنته وامراة فللزوج النصف وللأخت
وما بقي رد على ابنته وسقط العم لانه عم لام فان تركت امه وجده من قبل ابنته وهي
الملاعنة فلا يورثها البقيت رد عليها وسقطت الحدة فان تركت ثلاث اموات متفرقات
وجدا واما فلا يورثها البقيت من الاب والام البقيت وللأخت من الاب السدس وسقط العم فان ترك
جده نية اقرامه واقرابيه وهي الملاعنة وترك اخا لاي وامراة واخا لاي فليجذب اليه السدس
وما بقي رد عليها نصفين فيصير المال بينهما نصفين ابنة ابن ملاعنة ماتت وتركتهن وجدا واما
وجدة تبعا من قبل ابنتها ومن قبل امها فللزوج النصف وللأخت الثلث وما بقي رد على
ابن ابنة ملاعنة وابنة ابنة ملاعنة مات وله مال فانه يقسم ميراثه كما يقسم غيره والملاعنة
في جميعه وللأخت من ابنته ابن الملاعنة في جميع ما ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة وابي
يوسف ومحمد بن الحسن **باب**

ميراث ابن الملاعنة في ذوي الارحام ميراث ابن الملاعنة في ذوي
الارحام ميراث ابن الملاعنة في قول علي بن ابي طالب رضي
الله عنه قال علي بن ابي طالب عليه السلام ميراث ابن الملاعنة ميراث غيره وانما
ميراثه لاسم له وامراة وابنة فلامته الثلث هو لا وتركتهن وجها اعطى في السهم سهمه ويرد
ما بقي على ذي السهم بقدر سهمه الا الزوج والمراة وليربط هذا القرابة الذي لا سهم له لهما
وكان يقول ذو السهم الحق ممن لا سهم له فان لم يكن له وارث ذو سهم وكان له ذواته
انزل كل ذي رحم محرم من منزلة الرجل الذي يدي بهما ميراث لا سهم له لم يورثه ميراثه فان ترك
وتفسير ذلك ابن الملاعنة مات وترك جده ابا امه وجده وامر ابنته واخته وامراة
فللمراة الرابع والجد ثلث السدس وما بقي رد على جده لا لهما ذو سهم وسقط الجد وولد
الاخ وذو السهم الحق ممن لا سهم له فان تركت اختا لاي وجدا ابا امه وخالا فلا يورثها
من الام السدس وما بقي رد عليها لهما لا لهما ذو سهم وسقط ما سوي ذلك فان ترك جدا ابا
امراة ولا امراة فللأخت الثلث وللأخت الثلث لانهما لاي يورثها البقيت وما بقي
يرد على الحدة خاصة وسقط الخال لان الخال يدي بغدا لاي الامراة والامراة قريب لهما من
الخال فان ترك ابنا وجدا ابا امه فالأخت الثلث في قياس قول ابي حنيفة فاسد على قول
علي بن ابي طالب وقال ابو يوسف ومحمد المال لابن الاخ لاي في قياس قول علي فان ترك خالا
وخالدة وابن اخت وابنة اخ فلا يورثها البقيت ولا ابنته والبقيت ثلثة السدس وللأخت الثلث وما بقي رد
عليها على قدر ما يورثها وسقط الخال والخالدة فان ترك جدا ابا امه وابنة اخ وابوها
واجد او متفرقين فالأخت الثلث في قول ابي حنيفة واما في قول ابي يوسف ومحمد فالأخت
لا يورثها البقيت ولا ابنته الاخ يورثها نصفين وسقط جده فان تركت ابنته وابنة اخ فلا يورثها
النصف وما بقي رد على ابنته خاصة وسقط ابن الاخ فان تركت ثلاث خالات متفرقات
وابن اخ وامراة من الرابع وما بقي فلا يورثها الاخ وسقط ما سوي ذلك ابنة ملاعنة

بنة

ماتت وتركته زوجا وحيدا ابا ابراهيم فلما فرج النصف وما بقي فللمجد في قول ابي حنيفة واماني قول
ابي يوسف ويحد فللمزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي
وابنة اخ فللمزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي
مات وتركته زوجا وحيدا فللمخال الثلث لانه بمنزلة الامم والعم الثلث لانه بمنزلة الاب فان تركته
من قبل ابنته وهي الملائنة وتركه امما فللمر الثلث وما بقي مرة على الام خاصة لانه لا يحد
ولا يترك له مع الام على كل حال فان تركه جده تبه اخذ اهله من قبل ابنته والآخر من قبل امه
وترك اخا لاب واختا لام فللمجد تين السدس بينهما نصفان والاخت من الام السدس
وما بقي فللزوج النصف فان ترك امراة وعمراة وثلاث خالات متفرقات فللمراة الربع وما
بقي فثلثة للمخال من الاب والام وما بقي بين العم والعممة للذكر مثل حظ الانثيين وسقط
ماسوي ذلك امراة ولدت ولدين في بطن واحد او ثلاث اولاد او اكثر من ذلك فقام الزوج
ولا عن امهم فمما ولد اولاد ملائنة ومات اخوه فانه يورث الذي ولد وبطنه واحد
بمنزلة الاخوة من الام لانه ليس له واحد منهم اب وكذلك ولد الزنا وهذا كله قول
ابي حنيفة وابي يوسف الذي قاسا على قول علي بن ابي طالب وهو قول محمد بن ابي حنيفة
يورث كل ذي سهم بقدر سهمه من مائة ابن الملائنة فان فضل شيء رده عليهم على قدر
انصابتهم الا الزوج والمائة فانه كان لثلاثة بنات فان لم يكن له وارث ذو سهم وكان له
ذو قرابة نظر الى اقربهم الى الميت واعطاه المال وانزل كل ذي رحم بمنزلة الرحم نزله الا
انه يعطى الاقرب فالاقرب وتفسير ذلك ابن ملائنة مات وترك ابنة وامما فللأبنة النصف
والام السدس وما بقي رده على الابنة والام على اربعة اسهم للابنة من ذلك لانه اسهم
والام سهم فان ترك امراة وجدة وعمدة ابا امه وامراة الربع ولجدة السدس وما بقي
رده على الجدة خاصة وسقط الجدة فان ترك امراة وخالا وخالة وابن اخ وترك اخته فللمراة
الربع وللأخت السدس وما بقي مرة على الاخت خاصة لانه لا يحد ذو سهم فان ترك ثلاث خالات متفرقات
وامراة فللمراة الربع وما بقي فللمخال من الاب والام وسقط ماسوي ذلك فان ترك ابن اخ
وابنة اخ وثلاثة اخوال متفرقين فالأبنة من الاب والام وسقط ماسوي ذلك فان ترك ابن اخ
فان ترك ابنة ابنة وامراة وحيدا ابا ابراهيم وخالا وخالة وابن اخ وابنة اخ فللمراة الربع وما بقي
فلأبنة البنت وسقط ماسوي ذلك فان ابنة ملائنة ماتت وتركته زوجا وابنة ابنة وابنة ابنة
وخالا وخالة وابنة اخ وحيدا ابا ابراهيم فللمزوج النصف وما بقي فللزوج النصف وما بقي
للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ماسوي ذلك فان تركه جدا ابا ابراهيم وابن اخ وابن ابنة
فللمزوج النصف وما بقي فللمجد في قول ابي حنيفة ابن ابن ملائنة مات وترك له امراة
وخالا وعمه فللمراة الربع والمخال الثلث وللجدة الثلث فان ترك امراة وجدة تبه
من قبل امه ومن قبل ابنته فللمراة الربع ولجدة تبه السدس بينهما نصفين وما بقي
عليه تبه بينهما نصفين فان تركه عمراة وخالا وخالة وحيدا ابا ابراهيم وامراة وابن
اخت لام وابنة اخت لام فللمراة الربع وما بقي فللمجد في قول ابي حنيفة واماني قول
ابي يوسف ويحد فللمراة الربع وما بقي فبين ابنة الاخت وابنة الاخت بينهما نصفين
وسقط ماسوي ذلك ابنة ملائنة ماتت وتركته زوجا وثلاث خالات متفرقات
او ثلاث بنات اخوة متفرقين فللمزوج النصف ولأبنة الاخ من الام السدس وما بقي فلأبنة

الاخ من الاب والام وسقط ماسوي ذلك في قول ابي يوسف فان تركت ابنته عم اخذها زوج فللمزوج
النصف وما بقي فبينت مائتين ابن ملائنة مات ولين له ذو قرابة من قبل امه وله اخت
فللمراة الربع وما بقي فليوالى امه لا يحد يعقلون عنه وهو بمنزلة مولي ابنته لو كان له
اب وكذلك ولد الزنا في جميع ما ذكرنا بمنزلة ولد الملائنة وهذا كله قول ابي حنيفة وابي
يوسف ويحد فاسوق على قول علي بن ابي طالب وابنة وابنة ولد الزنا وابن ولد الزنا في جميع
الزنا بمنزلة ولد ابن الملائنة وابنة الملائنة **باب**
مواريث اهل الذمة والمملوكين واليهود والنصارى والمجوس
وعبد الاوثان اذ مات لهم ذو قرابة من المسلمين او مات احد منهم وله
قرابة من المسلمين في قول علي بن ابي طالب وفي رواية عن ابي حنيفة قال لا يورث اهل الشرك
من اهل الذمة ولا من غيرهم احد من المسلمين ولا يجب لهم احد ولا يورث المسلمون اهل الذمة
ولا يجب بل يجب من المسلمين في مواريثهم وانفسهم ذلك مسلم مات وترك ابنا مسلما وترك
امما مسلمة وترك اخوين نصرانيين وعمما مسلما فللمراة الربع لا يجبها الا من المصراحي والام
الثلث لا يجبها الا من المصراحي ولا الاخوان النصرانيين وما بقي فللمسلمين فان ترك امرأته
واختا لاب وامراة مسلمة واختا لاب يهودية واختا لام مجوسية وترك امما مسلمة وابنة مسلمة
فللمراة الربع وللأخت الثلث وما بقي فللاب فان ترك ثلاث بنات ابن يهودي من بعض
الاولى منهن نصرانية والوسيطي مسلمة والمسلمي مجوسية وترك ابنتين الامم مسلمة والام
نصراني وترك امرأتين اخذاهما مسلمة والآخرى يهودية وترك ثلاث اخوات متفرقات
الاخت من الاب والام نصرانية والاخت من الاب من عبدة الاوثان والاخت من الام مسلمة
فلأبنة الابن الوسيط المسلمة النصف وللأخت من الام المسلمة النصف وللأخت من الام المسلمة
امراة مسلمة ماتت وتركته زوجا مسلما وابنا مجوسيا وامما مسلمة فللمزوج النصف وللأخت الثلث
وما بقي فللأخت الثلث وكذلك القاتل والمرد والمجوسي يموت في دار الحرب او دخل بامان في دار الحرب
في الميراث بمنزلة اهل الكتاب وعبد الاوثان في جميع ما وصفتنا لا يورثون احد من المسلمين
ولا يجب موت مسلمة عن نصيبته ولا يعتد بهم في شيء من الميراث وهو بمنزلة المرتضى وكذلك
العبيد والمكاتبون ولا يورثون ولا يجب موت احد عن نصيبته في جميع ما وصفتنا وكذلك قول
ابي حنيفة وابي يوسف في جميع ذلك وكذلك العبد الذي عتق بعينه وهو يسمى في بعض
قريته في قول ابي حنيفة واماني قول ابي يوسف ويحد فللأخت الثلث وان عتق بعينه بمنزلة الحر في جميع
امره **باب**
مواريث اهل الذمة بعضهم من بعض
ان يموت بعضهم وترك ذو قرابة من اهل ملته ومن عدله في قول ابي
حنيفة وابي يوسف ويحد بن الحسن رضي الله عنهما قال كان ابو حنيفة يقول
اهل الشرك كلهم ملّة واحدة لا يورثون المسلمين ولا يرثهم المسلمون ويرث بعضهم بعضا
يورث المصراحي اليهودي والنصراني والمجوسي والمجوسي يورث المجوسي ويرث المجوسي المصراحي
وكذلك الصابئي وعبد الاوثان يورث هؤلاء كلهم بعضهم من بعض اهل ذمة ولا
يورث اهل الحرب من كان في دار الحرب ومن دخل منهم في دار الاسلام بامان ولا المرتدون
ولا المملوكون ولا المكاتبون من المسلمين ولا من اهل الذمة من اليهود والنصارى
والصابئين والمجوس وعبد الاوثان وكذلك لا يورث احد من هؤلاء اهل الحرب ولا الذمة

ولا المملوكون كان العربي في دار الاسلام اوفي دار الحرب دخل باحسان فهو سقوا وكذلك المزدحم ان كان
 يرد الى الاسلام او الحق يرد الى الحرب فهو سقوا لا يرت احد من ومننا بعضهم من بعض وتفسير ذلك في
 مات وترك ابنا مسلما وابنا نصرانيا وابنا يهوديا وابنا مجوسيا فالابن المسلم والمجوسي واليهودي
 الاثنا وسقط الابن المسلم فان ترك اخا صابيا واخا من عبدة الاوثان واعلموا ان مكاتبنا في المالا بين
 الصابي والذمي من عبدة الاوثان يصفين وسقط العبد والمكاتب فيما كان فان ترك ابنا مسلما
 او ابنا نصرانيا وامراة نصرانية وامراة من اهل العرب وعما يهودا فاعلموا ان المكاتبية ان كانت من اهل
 الذمة الدرع وما بقي فبالعقود اليهودي وسقط ما سوي ذلك وكان البرجينة لا يومه امراة الذي
 اذا مات ذمي من نسل ورمضاع وانه كانوا يستحلون ذلك في دينهم فلا يورثهم وكان يقول
 اذا تزوجها وهي حبلى او طلقها ثلاثة ثم تزوجها قبل ان تنزل من رجائيه ثم مات لم يورث
 في جميع هذه العجوة وقال ابو يوسف كان ابو حنيفة يقول في المزدحم لا يورثون وان
 كانوا اهل دار واحدة وكان يقول في القاتل لا يورث احد من جميع هذه الامساك وكان يقول
 لا يورث لا يرت فليس يجب وهو قول ابو يوسف ومحمد وبه يذهب بعضهم بغيره وكان يقول
 في اهل الحرب يورث بعضهم بغيره **باب ما رث المجوس**
بعضهم من بعض في قول علي وعمر رضي الله عنهما قال كانا يتولان يورث
 المجوس بعضهم من بعض من وجهين اذا ماتت امراة وترك ابنتها وهي اختها ورثتها
 ميراث الابنة وميراث الاخت واذا كانت امراة ولخت ورثتها ميراث الام وميراث الاخت واذا كانت
 ابنة وابنة ابن ورثتها ميراث الابنة وابنة الابن ولا ترت امراة المجوسي اذا كانت خارجة من
 لان النكاح فاستدحر امر المجوسي وتفسير ذلك مجوسي تزوج ابنته ثم ماتت فلا ابنة النصف وما بقي
 فبالعقود ولا يورث ميراث امراة لان النكاح حر امر لا يصلح مجوسي تزوج امراة فولدت له ابنة ثم
 ماتت فلا بنت له الثلثان وما بقي فبالعقود فان ماتت الاولي التي كان تزوجها بعده فلا بنت له النصف
 وما بقي فلا بنت لها الا اختها لان كانت ابنة الابنة هي التي ماتت بعد موت الابنة الاولى
 التي كان تزوجها الابنة فالاخت لا ميراث لها النصف لانها اخت لاب فيسيرها خمسة اسداس
 المال وما بقي فبالعقود مجوسي تزوج ابنته فولدت له ابنة وابنة ثم ماتت المجوسي فاما ما بينتهما
 للذكر مثل حظ الانثيين فان مات الابن بعد موت ابيه فالاخت لا ميراث له النصف ولا بنت له ابيه
 وهي امه السدس كقوله الثلثان لانها اخت لاب ولها ايضا السدس لانها ام وما بقي فبالعقود فان لم
 يمت لابن ولكن ماتت التي تزوجها المجوسي فاما بين الاب والابنة للذكر مثل حظ الانثيين فان لم
 تمت التي تزوجها ولكن ماتت ابنتها وترك اخاها وامها فللام السدس وما بقي فللأخت لانه اخ لاب
 وامر مجوسي تزوج ابنته فولدت له ابنتين ثم ماتت المجوسي فلهن جميعا الثلثان بالنسب وما بقي
 فلهما ابنا لانها اخت لاب وهما عصبتها فان لم تمت التي تزوجها ولكن ماتت احداهما لاختين
 فالاختين لا ميراث لهما النصف ولا اختها لا ميراث السدس كقوله الثلثان وهي لا ميراث لهما ابنا
 امراة امراة وما بقي فبالعقود فيسير لامراة التي كان تزوجها الثلث للمال وللأخت من الاب والام
 نصف المال مجوسي تزوج ابنته فولدت له ابنة ثم تزوج ابنة ابنته فولدت له ابنة ثم ماتت
 المجوسي فلهن جميعا الثلثان وما بقي فبالعقود فان ماتت الاولي بعد المجوسي وهي التي
 كانت تزوجها ولا فلا بنتها النصف وما بقي فبين ابنتها وابنة ابنتها نصفين لانها
 اختها لانها فان لم تمت الاولي وماتت الوستى وماتت السدس فالاخت السدس وهي الوستى ولها

وجدها الثلثان لانها اختها لا ميراث لهما النصف وما بقي فبالعقود فان ماتت الاولي التي كان تزوجها ولا بعد
 موت السدس فلا بنتها النصف بالنسب ولها ايضا النصف الباقي لانها اختها لا ميراث لهما النصف فان ماتت
 فولدت له ابنتين ثم تزوج ابنتها فولدت له ابنة ثم ماتت المجوسي فالاخت السدس والابنة الثلثان بينهما
 بالنسب وما بقي فبالعقود فان ماتت ابنته التي تزوجها اخلا بعد موت المجوسي فلا بنتها النصف
 ولا ميراث السدس وما بقي فالاخت السدس وان ماتت التي تزوجها اخلا وماتت التي تزوجها
 او لا فلا بنتين الثلثان بالنسب وما بقي فبين الاخوات الثلث لانها اختها لا ميراث لهما النصف فان لم
 ماتت السدس فالاخت السدس فالاخت السدس والاخت السدس وما بقي فبالعقود فان لم
 تمت السدس وماتت الابنة التي لم يكن تزوجها فالاخت السدس وهي التي كان تزوجها ولا ولاخت
 التي كان تزوجها اخلا النصف لانها اختها لا ميراث لهما النصف ولا ميراث السدس ولا ميراث السدس ولا ميراث السدس
 السدس كقوله الثلثان وما بقي فبالعقود مجوسي تزوج امه فولدت له ابنة ثم ماتت المجوسي
 فللام السدس وللأخت السدس وما بقي فبالعقود فان ماتت الام بعد موت المجوسي فلا بنتها النصف
 ولا بنتها ايضا السدس كقوله الثلثان لانها ابنة ابها وما بقي فبالعقود فان لم تمت الام بعد
 موت المجوسي وماتت الابنة فللام السدس وما بقي فبالعقود فان ماتت المجوسي فالاخت السدس
 ثم تزوج احدى البنيتين فولدت له ابنا وابنة ثم ماتت المجوسي فالاخت السدس وما بقي فبين ابنة
 وابنه للذكر مثل حظ الانثيين فان ماتت امه بعد موت المجوسي فلا بنتها الثلثان بالنسب وما بقي
 فلا ميراث لهما ابنة ابها وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين لانه ولد لابن كلهم فان لم تمت الام بعد
 وماتت الغلام فالاخت السدس ولاخت له ابيه وامه النصف وللأخت الاخرى السدس
 بينهما نصفين لانها اختها لا ميراث لهما النصف فان لم تمت الغلام وماتت الابنة التي كان
 تزوجها فالاخت السدس وما بقي فبين ابنتها وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت الاخت
 فان لم تمت ابنة التي كان تزوجها وماتت التي لم يكن تزوجها فالاخت السدس ولاختها لا ميراث لهما
 وامها النصف وما بقي فبالعقود ولاختها بينهما للذكر مثل حظ الانثيين مجوسي تزوج امه
 فولدت له ابنة ثم تزوج ابنته فولدت له ابنا ثم ماتت المجوسي فالاخت السدس وما بقي فالاخت السدس
 للذكر مثل حظ الانثيين فان ماتت الام بعد موت المجوسي فلا بنتها النصف وما بقي فالاخت السدس
 وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين لانها اختها وهي ابنة ابها والغلام ابنتها فالاخت السدس
 للذكر مثل حظ الانثيين فان ماتت الام بعد موت المجوسي وماتت الابنة فالاخت السدس وما بقي
 فلا بنتها خامسة فان لم تمت الابنة ومات الابن بعد موت ابيه فالاخت السدس ولها ايضا النصف
 لانها اخت لاب وسقطت الحدة فلا ترت مع الام وما بقي فبالعقود فيسير لامراة خمسة
 اسداس المال وسدس للعقود مجوسي تزوج امه فولدت له ابنة وابنة ثم ماتت المجوسي فالاخت السدس
 وهي امه المجوسي فولدت له ابنة ثم ماتت المجوسي فالاخت السدس وما بقي فالاخت السدس
 حظ الانثيين وسقطت ابنة ابها فان ماتت الام بعد موت المجوسي فالاخت السدس ولها ايضا النصف
 الانثيين فان لم تمت الام ومات الغلام الذي كان تزوج جدته ام ابيه وهي امه فلا بنتها النصف
 وللامه السدس وهي الحدة وما بقي فالاخت السدس وهي الحدة ولا بنت المجوسي فالاخت السدس
 الاولي وهي اخت الغلام فالاخت السدس وهي الحدة ولا بنت المجوسي فالاخت السدس لانها اخت
 لامر وما بقي فبالعقود وان لم تمت اخت الغلام ولكن ماتت ابنة الغلام فالاخت السدس وهي الحدة
 وما بقي فبالعقود لانه اخت وسقطت اخت الغلام لانها اخت لامر فلا ترت مع الاب شيئا مجوسي تزوج

امه فولدت له ابنة تزوج ابنته فولدت ابنا ثم تزوج امرئسبه وهي ابنة المجوسي الاولى ماتت
 فلامه السدس وما بقي من ابنته وابنته للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ابن المجوسي الاول فان ماتت
 امر المجوسي الاول بعد موت المجوسي فلا بنتها النصف خاصة ولها ايضا ولابن الابن النصف الباقي
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لانها ابنتها وهي ابنة امها والاعلام ابن ابنتها فيكون ما بقي بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ابن ابنتها فان ماتت الام ومات ابن المجوسي الاول وترك ابنته
 وحده فلامه السدس وما بقي فلا بنته وسقط الحدة فان لم يرث ابن المجوسي الاول ومات المجوسي
 الثاني وترك اباه وترك امه وترك حدة وهي امر المجوسي الاول فلامه الثلث وما بقي فلا بنته
 وسقط الحدة فان لم يرث ابن الابن وماتت ابنة المجوسي الاول وهي امر المجوسي الثاني وترك ابنتها
 وهو ابن المجوسي الاول وترك امها وهي امر المجوسي الاول وترك امه المجوسي الثاني وهو ابن
 وابنتها فلامه السدس وهي امر المجوسي الاول وما بقي فلا ابن المجوسي الاول والمجوسي الذي هو
 من وجهان نصفين مجوسي تزوج امه فولدت له ابنا وابنة ثم ان الابن تزوج اخت نفسه فولدت له
 ابنا وابنة ثم مات المجوسي الاول فلامه السدس وما بقي فلا بنته وابنته للذكر مثل حظ الانثيين
 وسقط ما سوي ذلك فان مات المجوسي الاول بعدة فالمال بين ابنتها وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين
 فان ماتت ابنتها بعد موت المجوسي الاول وبعد امه المجوسي الاول فالمال بين ابنته وابنته للذكر مثل
 حظ الانثيين وسقط ما سوي ذلك مجوسي تزوج امه فولدت له ابنا وابنة ثم مات المجوسي الاول
 فلامه السدس وما بقي بين ابنته وابنته للذكر مثل حظ الانثيين فان مات ابن المجوسي الاول
 بعد ذلك فلامه السدس وهي امر المجوسي الاول وما بقي بين ابنته وابنته للذكر مثل حظ
 الانثيين فان ماتت اخته بعد ذلك وهي امر المجوسي الاول فلامه السدس وهي امر المجوسي الاول
 وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين فان ماتت امر المجوسي الاول بعد ذلك وهي التي كان تزوجها والا
 فالمال بين ابن ابنتها وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يرث امر المجوسي الاول وماتت الام
 الثاني وترك المجوسي الاول وهي حدة وهي اخته لابيه وامه فلامه المجوسي الاول السدس
 وهي الحدة واخته لابيه وامه النصف وما بقي فللعصبة فان ماتت الام ومات ابن الباقي
 وترك ابنة فلها النصف وما بقي فللعصبة مجوسي تزوج امه فولدت له ابنة ثم تزوج ابنته
 فولدت له ابنا ثم ان الابن تزوج حدة المجوسي الاول فولدت له ابنا ثم مات المجوسي الاول فلامه
 السدس وما بقي بين ابنته وابنته للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ابن ابنته فان ماتت الحدة
 بعد فالمال بين ابن المجوسي الثاني وبين ابنة المجوسي الاول للذكر مثل حظ الانثيين وسقط
 ابن المجوسي الاول لانه ابن ابنتها وابن ابنتها ولا يرث مع ابنتها وابنتها فان لم يرث الحدة
 وماتت ابنة فلامه السدس وهي الحدة وما بقي فلا بنتها خاصة وسقط ما سوي ذلك
 فان لم يرث ابنة وماتت الام والمجوسي الاول فلامه السدس وما بقي فلا بنته فان لم
 يرث الام والمجوسي الاول فلامه السدس وهي الحدة وما بقي فلا بنته وسقطت ابنة المجوسي الاول
 مجوسي تزوج اخته فولدت له ابنة ثم تزوج ابنته فولدت له ابنا ثم ان الابن تزوج ابنة
 فولدت له ابنا ثم مات المجوسي الاول فالمال بين ابنته وابنته للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت
 امراته وابنته الابن فان ماتت الحدة بعدة وهي امر المجوسي الاول فالمال بين ابنتها وابنتها للذكر
 مثل حظ الانثيين وسقط ابن ابنتها وهو وجهان فان لم يرث الحدة وماتت ابنة فلامه
 السدس وما بقي فلا بنتها وسقط ابن الابن فان لم يرث ابنة ومات ابن المجوسي الاول فلامه السدس

ايضا

وما بقي فلا بنته وسقطت الحدة فان لم يرث ابن المجوسي الاول وماتت ابنته فلامه السدس وما بقي فلا بنته
 وسقطت الحدة مجوسي تزوج ابنته فولدت له ابنة ثم تزوج ابنته فولدت له ابنة ثم مات المجوسي
 فلبنائه الثلثان وما بقي فللعصبة وان ماتت امراته الاولى بعدة فلا بنتها النصف وما بقي
 فللعصبة فان لم يرث امراته المجوسي الاول وماتت امراته الثانية وهي امه وابنته وابنته
 ابنته فلا بنتها النصف ولها السدس وما بقي فللعصبة فان لم يرث امراته الثانية وماتت
 ابنة ابنته فلامه الثلث ولها ايضا النصف لانها اخت لاب وما بقي فللعصبة مجوسي تزوج ابنة
 ابنته فولدت له ابنة ثم مات المجوسي فلا بنته النصف ولا بنته ابنته السدس لكمة الثلث ولها
 بقي فللعصبة فان ماتت امراته بعد المجوسي فلا بنتها النصف وما بقي فللعصبة فان لم يرث
 المجوسي ولكن ماتت ابنة فلها الثلث وما بقي فللعصبة مجوسي تزوج ابنة ابنته فولدت له
 ابنة ثم تزوج ابنته فولدت له ابنا ثم ان الابن تزوج الحدة فولدت له ابنا ثم مات المجوسي الاول
 فالمال بين ابنته وابنته للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ابن الابن وابنته فان ماتت
 ابنته بعد فالمال بين ابنتها وابنتها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ابن المجوسي الاول وهو
 من وجهان فان ماتت ابنته بعد فالمال لابنتها خاصة وسقط ابن الابن فان لم يرث ابنته ولكن
 مات ابن المجوسي الاول فلامه السدس وما بقي فلا بنته فان لم يرث ابن المجوسي الاول ولكن مات
 ابن المجوسي فالمال لابنته خاصة وهذا كله ان اسلموا جميعا وحدثوا جميعا على دينهم
 فهو سوا يروى على ما وصفت لك فلا تزك امره المجوسي على حاله اذا كانت ذمهم في جميع
 ما وصفت وهذا كله في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد قاسم على قول علي بن

ابي طالب عليه السلام وعمر بن الخطاب رضي الله عنه **باب الوفا**
في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رضي الله عنهم واذا اعتق الرجل
 عبدا ثم مات المعتقد وترك اباه وابنة وترك مولا المعتقد ثم مات مولا المعتقد فان الاول
 والميراث للابن ليس للاب مع الابن من الاول ولا مولا الميراث بين رجع ابو يوسف من هذا
 وقال للاب السدس وما بقي فلا لابن ولو كان الميت لم يترك اباه ولكنه ترك ابنين وترك
 العبد المعتقد فان الاول والميراث بينهما نصفين فان مات احدهما وترك ابنا فان الاول
 والميراث كله للباقي فان مات الابن الباقي وترك ابنا فان الاول والميراث بين ابن هذا الميت
 وبين ابن الميت الاول نصفين فان مات ابن الباقي وترك ابنا فان الاول والميراث بين ابن
 هذا الميت وبين ابنته نصفين ولو كان الاول حين مات وترك ابنين ثم مات الباقي وترك
 ابنا واحدا فالاول والميراث بين ابن هذا وابني الاول اثلاثا فان مات هذا الابن الواحد
 وترك اخي بين ومات الاثنان وترك كل واحد منهما فالاول والميراث بينهما نصفين
 اسهم فان مات الخصمين وترك كل واحد منهما فالاول والميراث للابن الباقيين
 لافضل الكبر واذا اعتق الرجل عبدا فهو وابنته ثم مات الرجل وترك ابنين احدهما شريكه
 في الاول فان نصف الاول والميراث لابنته الذي هو شريك ابنته خاصة والنصف الباقي بينهما
 نصفين فيصير الاول والميراث بينهما على اربعة اشهر لانه ارباع ذلك لابن الذي
 كان شريكه ابنته والربع للآخر فان مات الشريك الذي هو الابن او ترك ابنا فلا بنته النصف
 الاول والميراث الذي كان لاسم خاصة وللآخر النصف الذي كان للحدة لانه ضل الكبر نصيب
 الاول والميراث بينهما نصفين للنصف ولابن الابن نصفه فان مات القم وترك ابنين

استمرت الاب مع اخيهما وابيها اثنتان وثلاثون شهرا من تسعين شهرا عشر من شهرين من قبل امها
لافا ابنة وستة اشهر من قبل ولا امها وثلاثة اشهر من قبل حصة اختها وصار لابنة
الباقية التي استمرت الاخ مع اخيهما وابيها ولم تستر الاب ثمانية وعشرون شهرا من تسعين
شهرا عشر شهرا من قبل امها وابيها اثنتان وثلاثون شهرا من تسعين شهرا عشر
من خمس ولا امها وستة من قبل ثلث ولا اختها وهذا كله قول ابني حنيفة وابني يوسف
ومحمد قاسم علي قول علي عليه السلام وتريد **باب**

في الرجل يسلم على يدي رجل وتواله ويعاقده واذا اسلم الرجل
على يدي الرجل وتواله وعاقده فمعتق عنه ثمراته الذي اسلم ولا وارث له غير مولاه
الذي اسلم على يديه فهو اولى الناس بميراثه ان لم يكن له ذوقرابة ومعتق له فريضة ومعتق
لا فريضة له مثل العمة والخالة وابنة العم وابنة الاخ لا ميراثا له الا اذا كان له ذوقرابة
ميراثه لذوي قرابته ولا ميراث المعالي مع ذوي القرابة شيئا فان لم يكن له ذوقرابة فماله
لمولاه ولو كان اسلم على يديه وتواله وعاقده كان له ان يقول بولايته الى غيره ما لم يعقل
فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول الى غيره فان لم يكن عقل عنه ولم يتحول الى غيره فثمراته
ولم يدرح ذوقرابة فماله لمولاه وكذلك لو كان اسلم على يديه وتواله ولم يعاقده فمعتق
مات ولو كان اسلم على يديه ولم يواله ولم يعاقده حتى مات ولا وارث له ولا قرابة فميراثه
ليبت المال وليس للذي اسلم على يديه شيء لانه لم يواله ولا يكون مولاه حتى يواليه الا ترى انه
لو اسلم على يديه ولم يواله لم يعقل عنه فاذا لم يعقل عنه لم يرثه وكان ماله لبيت المال
واذا اسلم الرجل على يدي رجل فمعتق ثم ولى رجلا آخر فمات وترك مالا ولم يترك قرابة فان
ماله للذي ولى الا لا يكون للذي اسلم على يديه من ماله شيئا وكذلك لو كان اسلم على يدي
الاول وتواله وعاقده فلم يعقل عنه حتى ولى رجلا آخر فمات ولم يترك قرابة فهو متو
وماله للاخير ولا يرث الاول منه شيئا لانه ميت والي الآخر قد تحول بولايته اليه وخرج من
ان تكون مولي الذي اسلم على يديه ولو كان رجلا نصرانيا والي رجلا نصرانيا او مجوسيا
او يهوديا او صابيا او من عبدة الاوان فمعتق جميعا فهو مولا على حاله وهو يرثه ويعقل
عنه فان كان قبل ان يسلم والي رجلا آخر فمعتق ان يسلم فقد تحول بولايته الى الآخر فان
مات ولم يترك قرابة فماله للذي والي اخيرا ولو كان رجلا اسلم ولم يوال احد حتى جنى
جناية ففعل عنه بيت المال ثم والي رجلا بعد ذلك فمات وترك مالا فان ميراثه لبيت
المال ولزمن مولاه لانه حين عقل عنه بيت المال كان ولاؤه لجماعة المسلمين فلا يقدر على
ان يتحول ولاؤه الى انسان بعينه فيرثه دون جماعة المسلمين وهذا كله قول ابني حنيفة
وابني يوسف ومحمد علي قياس قول علي بن ابي طالب عليه السلام **باب العتاقة**

في قيار قول زيد في المكاتب واذا مات الرجل وترك خيلا وقد عتق نصفه فان
ابا حنيفة قال فهو بمنزلة المكاتب يعطى ماله ما بقي من قيمته وقبته وما بقي قسم بين
الوصية علي فرايض الله تعالى ولو ان رجلا مات وترك مالا قد عتق نصفه وترك وصية
فان ابا حنيفة قال ماله للوصية ولا يرث الابن من ذلك شيئا لانه بمنزلة المكاتب مادام
عليه سعاية من قبته والمكاتب بمنزلة العبد ما بقي عليه درهم واحد وكان الو
حنيفة يقول المعتق بعتقه او ثلثا او خمسة اشداسه لا يعتقه في الميراث

لا يرث ولا يجب اخذ من ميراثه وهو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم ونفسه ما وصفت من ثمنه
وترك امته واخرا وابن نصفه حر فلا يرث الدرع كاملا ولا المثلث المالك كاملا ولا الاخ ما بقي وصفت
الابن وكذلك المكاتب في جميع ما وصفتا وكان ابو حنيفة يقول المعتق بعتقه والمكاتب اذا مات
ورث ماله وما ورثه ما يورثه المكاتب من مكاتبته وما بقي على المعتق بعتقه من
سعايته فيؤخذ ذلك الى مولاه وما بقي فقسريين ورثتهما علي فرايض الله تعالى ولو ان زوجا
لامرأة او امرأة لرجل اعتق بعتقه فمعتق بعتقه في شيء حتى ماتت زوج المرأة او امرأة الزوج فانه
لا يرث واحد منهما من صاحبه شيئا لا بعتقه بعتقه المملوكين ولو ان عبدا بين رجلين اعتق
احدهما نصيبه وهو من ميراث الآخر بالخيار ان شاءت فان شئت استسقى وان شئت فان اعتق
كما اعتق شريكه شريكه فقد صار ميرا فميراثه كما ميراث الحر فان لم يعتقه ولكن اختار ان
ليستسعيه فمات اخ العبد قبل ان يؤدي ما عليه من التساوية فلا ميراث له من اخيه لانه
بمنزلة المكاتب فان ادى التساوية ثمراته الاخ وميراثه ولو كان الشريك اختارا ان يعين شريكه
نصف القيمة فمات فان الشريك يرجع بجماعته على العبد المقتن فان رجع بها عليه واستعاد
ثمراته اخ العبد لم يرثه مادام عليه من التساوية شيء فان ادى عتق فان مات اخ له بعد ذلك
ومرثه ولو كان العبد حين اعتقه احد هاتين اخ له فمات او اختار الشريك العتق او
الاستسعاء فمات اختارا ان يعتقه او اختارا ان يعين شريكه او اختارا ان يستسعي العبد فاي
ذلك ما فعل ولا ميراث للعبد من اخيه في جميع ما وصفتا وهذا كله قول ابني حنيفة قاسم
علي قول زيد وقال ابو يوسف ومحمد في العبد اذا اعتق بعتقه فهو بمنزلة الحر في جميع
آمره ويرث كما يرث الحر ويجب كما يجب ولا يبيعه المعتق بعتقه المكاتب في شيء من ذلك المكاتب

القول فيه كما قال ابو حنيفة وهو قول ابني حنيفة ومحمد **باب**
ميراث الولد بدعيه الرجلان واذا اشترى الرجلان الجارية فماتت بولدها فمات
جميعا فماتت امة نابت النسب من هاتين امة او ولد لها والغلار ميراثه ويرثها وهو الباقي
الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح انه ارتفع اليه رجلان غشيان جارية في ظهور واحد فمات
بولد فادعياه جميعا فكتب في ذلك الى من الخطاب فكتب اليه فماتت امة فليس عليهما ولو
معا لمن لهما وهو ابنيهما وهو الباقي منهما ولو كان احدهما ادعاء فمات صاحب فهو
ابنه نابتا لنسب منه وهو ضامن لنصف قيمته الا لم يرثه ويصف العقر فان ادعاء الآخر بعد
ذلك لم يجز دعواه وهو ابن الاول والاخر ضامن للاول ونصف العقر فيكون ذلك قسما مسا
ولو ان رجلين اشترى جارية فمات بولدها فادعياه جميعا فماتت امة فماتت امة الا بول
بعد ذلك وترك ابناسوي هذا فان ماله بين ابنيهما نصفين فان مات شريك بعد ذلك
وترك ابنه فان ماله بين ابنته وبين هذا النصفين فان مات شريك بعد ذلك وترك ابنته
فان ماله بين ابنته وبين هذا المدي للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يرث واحد من المدعيين وكان
الغلار مات وترك امته وترك هذين الا بولدين الا بولدين ادعياه وترك مالا فان لاهما الثلث
وما بقي فبينهما نصفين ولو كانت الامرا ولديها هاتان المالك لهما بين الابوين نصفين
فان لم يرث الغلار حتى مات احد المدعيين ثمراته الغلار وترك امته وترك اباه الباقي
فلا ميراث للثلاث وما بقي فالامير الباقي ولو ان اخوين اشترى جارية فولدت ابنة فادعياهما
معا فماتت بنتهما فان مات احد هاتين بعد ذلك وترك اباه وترك هذه المدعاه وابنته لغير

وترك اباه فلا يمتنع الشك في بينهما نصفين وما بقي في الاب فان مات بعد هذه له اخري بعدها
وترك هذه المدعاة والاخرين فلمن الشك بينهما الثلثا لاننا لانفسنا ابنة ولو كان المدعيان ثمانية
وليس لهما ولد غير هذه المدعاة وترك اباهما فالحق ان كل واحد منهما النصف وما بقي
فلا ياب فان مات الاب بعد هذا وترك هذه المدعاة وترك عقبه فان هذه المدعاة النصف
وما بقي فللعقب ولو ان رجلا وعمه اشتريا جارية بابتة فادعياها جميعا فهي بينهما
فان مات العم وترك هذه المدعاة وترك اباه فللمدعاة النصف وما بقي فلا ياب فان مات الاب
الاخ وترك هذه المدعاة وترك الجدة فهذه المدعاة ترث النصف والجدة النصف فان مات الجد
بعد هذا وترك هذه المدعاة فلها النصف وما بقي فللعقب ولو ان رجلا وابنه اشتريا جارية
بجاءت بولد فادعياها جميعا فان الدعوة دعوة الاب وهو ولي من الابن وهو ضامن بنصف
قيمة الجارية ولو ان مسلما ومسلمة اشتريا جارية بجاءت بولد فادعياها جميعا فلها دعوة
المسلمين وهي ضامن بنصف قيمة الجارية ونصف عقرها للمسلمين والمضاري ضامن لنصف
عقر الجارية للمسلمين فليكون ذلك قسما فان ادعاه المضاري او لا فدعوته جارية فان ادعاه
المسلم بعد ذلك لم يجز دعواه والمضاري ضامن للمسلم بنصف قيمة الجارية ونصف عقرها والمسلم
ضامن للمضاري نصف العقر ولو كانت الجارية بين عبدين ماذونين له في التجارة وبين نصراني فجاءت
بولد فادعياها جميعا فلها الدعوة دعوة المضاري وهو ضامن بنصف قيمة الجارية للعبدين وكذلك
لو كانت من مكاتب مسلم ونصراني فهو سوا ولو كانت بين مكاتب مسلم وعبد مسلم ماذونين له في
التجارة او بين نصراني وبين رجل مسلم فجاءت بولد فادعوا جميعا فلها دعوة دعوة الرجل
المسلم لخر ولو كانت بين عبدين قد عتق بعضهم وهو يسعي في بعض قيمته وبين نصراني فجاءت
بولد فادعياها جميعا فلها الدعوة دعوة المضاري وهو ضامن لنصف القيمة في قول ابي حنيفة
فان كانت الامم مسلمة فالولد مسلم وان كانت نصرانية فالولد على دين امه وما في قول يعقوب
ويجوز فالدعوة دعوة العبد ولو كان مكان المضاري يهودي او مجوسي او ما يلي من عبدة الاوثان
في جميع ما وصفتنا كان ذلك سوا في جميع ما وصفتنا وهذا كله قول ابي حنيفة ويعقوب ويحسد
باب ميراث القاتل لا يرث القاتل من دية من قتل ولا

في العقبين جميعا ويرث وكذلك لو قنع رجل في الطريق او في جوف الطريق او اخرج كنيفا او سيرا او
قلعة الى الطريق او اغتسل في الطريق او سبها او اوقد دابة في الطريق فبالت او شئت او عرقته او
وقع لها في الطريق في الارض فامات شيئا منها من جميع ما وصفتنا اخاه او قارنه فمات فادعيا
عاقلة الذي احدث هذه الملة الدية ولا كفارة عليه ويرث في جميع هذه الوجوه كلها وكذلك لو
اخرج صلاية من حائط وكل من جعل له اليد فلا كفارة عليه ولا من لم يثر فعليه الكفارة الا
العقد بالسلاح فانه لا كفارة عليه ولو ان رجلا سبها فماتت او عقرها او موشها او سبها
فهدي لا يعقل او صبيها قتل احدا من هؤلاء اخاه او اباه فادعياها قتلته الدية ويرث في جميع
ما وصفتنا ولا كفارة عليه ولو ان رجلا قايما او نائما انقلب على وارث له فقتله لم يرثه ولديه
الكفارة ولو ان ثلاثة اخطوا قتل احدهم اباه فمات القاتل ان يقتله فان لم يقتله حوكمات
احدهما فليس للباقي ان يقتله لان القاتل قد ورث من اخيه الميت من نفسه فلا ضمان عليه
وعليه ثلاثة ارباع الدية في ماله هذه الباقي في ثلاث سنين ولو ان اثنين واختلفا اب وامر قتل احد
الاثنين الامر عدا والزوج وارث معهما وهو ابوهم فان الاخ الباقي والاخنة والزوج ان يقتلوا
القاتل وان لم يقتلوه حتى مات الاخ وبقيت لاخت فان الزوج والاخنة ان يقتلوا القاتل لان
القاتل لم يرث من الاخ شيئا لان دمه اعماءه للاب فله ميراثه ولا يرث مع الاب شيئا وكذلك
لو ان الاخت ماتت كان للاب ان يقتل القاتل فان لم تمت الاخت ومات الاخ قبل ان يقتل القاتل
ومات الاب فليس للاخت ان تقتل القاتل لانه ورث من ابيه بعض الدية وعليه نصف الدية في
ماله للاخت في ثلاث سنين لان الاب ورث من امه ربع دمه وهو ثلاثة اشهر من ابي عرسها
وهو ثلاثة ارباع جميع المال فمات الاخ وترك هذه الستة اشهر التي ورث من امه
فصار له تلك الستة اشهر للزوج وصار للزوج ثلاثة ارباع جميع المال النصف من ذلك مما ورث
من ابيه وربع مما ورث من امه وصار للاخت ثلاثة اشهر فكان لهما ان يقتل القاتل
فلما مات الاب قبل ان يقتل ورث الابن من حصته ستة اشهر وهو النصف قبل القسامة
ورث الاخت من الاب ثلاثة اشهر من ثلثه اسمهم فصار للاخت النصف ستة اشهر فعلى القاتل
ان يؤدي اليها نصف الدية في ثلاث سنين ولو ان اخوين واختا قتل احدا لاخوين اباه لم يرث
الاخوة الا مولا فان قاتل الاقرب قتله قاتل الاب والاخت واذا قاتل الاب فلا يرث لانه ورث
بعض دمه من امه وبقيته من قاتل امه لان من دمه لأمه لأمه امراة المقتول وما بقي فبين
اخيه واخته لا يمتا ولد الميت للذكر مثل حظ الانثيين واصل ما يترسم عليه هو الاب على اربعة وعشرين
سهما والمرأة من ذلك الثمن ثلاثة اشهر وبني ولجدة وعشرون سهما فهو بين الابن والابنة للذكر مثل
حظ الانثيين للابنة اربعة عشر سهما وللابنة سبعة اشهر فلما قتل الامم صار له تلك الثلاثة
الاشهر بينهما على ثلاثة فيصير اربعة وعشرين في ثلاثة وصار ثلث اشهر وسبعين سهما الامر
من ذلك لثلاثة وللابن والابنة ثلاثة وسبعون سهما للابن من ذلك اثنان والابنة سهما وللأخت
احدي وعشرون سهما فماتت الامم فماتت لثلاثة اشهر لثلاثة اشهر لثلاثة اشهر لثلاثة اشهر
لثلاثة اشهر فماتت قاتل الامم وترك اثنين واربعين سهما التي ورثها من ابيه وصار لاخته اربعة
عشر سهما التي ورثها من ابيه وصار لاخته اربعة عشر سهما ولاخيه ثمانية وعشرون سهما فصار
لقاتل الاب من دمه مائة وثمانون سهما ومن امه وميراث من اخيه اربعة وثلاثون سهما من اثنين وسبعين
سهما ستة مائة وثمانون سهما من امه وميراث من اخيه وصار للاخت احدى وعشرون سهما

ما ورد من ابائهم من دية وثلاثة اشهر من اموالهم من اربعة عشر شهرا وركعتين من الاخ
قد تكت منانية وثلاثة اشهر من اثنين وسبعين شهرا فيخرق قاتل الاب له ذلك ويطلق منه
ما بقي من الدية وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن الحسن رحمه الله

باب ميراث الميت المولود اذا ولد بعد موت ابيه

وقد استهل او لم يستهل في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

قال كان ابو حنيفة يقول اذا مات الماتة بولد لاقل من ستة اشهر بعد موت الزوج ولم تكن
اقرت بالنعمة العدة ولكن جات بانية وللميت وللذكر فان الميراث بينهما ما للذكر خذ الثلثين
ولو كانت ولدت بامينة فلا ميراث لها والميراث للابن فان ولد بامينة ثم ماتت من ساعيتها
ورثت مع اخيهما وكذلك لو كان غلاما او غلامين في بطن فهو سواء فان كانت حين ولد ترك
الولد او صاح او ترك بدينه او جليده او شيئا من جسده بعد علم انه حي فتركه او لم يتركه
ورث هذا هو الاستحلال والاستحلال ان يعلم انه حي حين تركه بدينه او جليده او شيئا
من جسده او صاح فانه يرث ولو كان امرأة حرة فزوجها عتق فو لدة له ولدا ثم مات ولدها
وترك ما لا وهي حية وله عصبة من قبل ابيه ولا ميراث له في عتقه فان لامه الثلث وما بقي
فلعصبة ابيه فان لم يكن له عصبة من قبل ابيه وكان له ميراث من قبل ابيه قد عتق اباه
قبل موته كان ما بقي لميراث ابيه فان لم يكن له ميراث من قبل ابيه عتقه ولا ميراث له من قبل ابيه
لان ميراثه عصبة ولو كان الولد لم يمت حتى عتق الاب لميراث الاب ميراث الغلام بعد جلا ابه
فللام الثلث وما بقي فللميراث الاب اذا لم يكن له عصبة به من قبل ابيه وان كان ابوه مات عبدا
وله اب فاعتق الحرة ثم مات الحرة خذ الثلث لغير الحرة الوالا على حاله انما ميراث الوالا الاب فان مات
الغلام فلامه الثلث ولميراث ابيه لا ميراث لعصبة واذا تزوج الحرة فجات بولد بعد ما عتقت
لاقل من ستة اشهر فان ولده لميراث الوالا لا ميراث له وان جات به مع العتق لستة اشهر وان جات
به لاكثر من ستة اشهر من يوم عتقت فولد لميراث الوالا لا ميراث له فان مات الاب وبقي المولود
مات الولد بعد ما ترك ما لا فليس له عصبة من قبل ابيه وترك ميراث ابيه وميراث ابيه
وقد جات الامة بولد لاقل من ستة اشهر من يوم عتقت او مع ستة اشهر من يوم
اعتقت فميراث الولد لميراث الوالا لا ميراث له وان كانت جات به لاكثر من ستة اشهر من يوم عتقت
فميراثه لميراث ابيه ولو ان رجلا خذ زوج امة فطلعتا فطلبتهن ثم عتقهما سيدهما
فجات بولد لاقل من سنتين فولد لميراث الوالا لا ميراث له وان جات به لاكثر من سنتين فولد لميراث
ابيه ان ادعاه ولو كانت الامة اقرت بالنعمة العدة بعد ما طلعتا فجات بولد لاكثر من ستة اشهر من يوم عتقت
فولد لاكثر من ستة اشهر فولد لميراث الوالا لا ميراث له وان ادعاه ولو ان عبدا خذ حرة وله ميراث ابن
وله ابن آخر خذ من غيرهما فمات ابن العبد ولا يرث اخيه ابي له فان جات بولد لاقل من
سنة اشهر من يوم مات ابن العبد ورث اخاه وان جات به لاكثر من ستة اشهر لميراث ابيه
شيئا ولو ان امرأة ومن زوجها ارتد عن الاسلام جميعا معا ولهما ابن صغير ثم مات الاب
او قتل على رذته فان ميراثه للابن الصغير فان جات امرأة بولد لاكثر من ستة اشهر لميراث
والميراث للاول الذي ولدته وهما مسلمان ولو جات بالولد لاقل من ستة اشهر ورث مع
الابن وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ولو جات بالولد لاكثر من سنتين من يوم
ارتدت ثم مات الابن كان الميراث للاول ولم يرث هذا الذي ورث في حال الردة شيئا ولو لم تمت

الابوان ولكن مات الذي ولد في حال الردة ولكن مات الذي ولد في حال الاسلام فان ميراثه لابي
الناس منه من المسلمين ولا يرثه الابوان وورثة اقرب الناس من ابيه ومن عصبة فانه كان له عصبة
من قبل ابيه وعصبة من قبل ابيه وورثه اقرب الناس من ابيه ومن عصبة وان لم يكن له ذوق قرابة ولا عصبة
من قبل ابيه ولا ابيه ورثه اقرب الناس من المسلمين

باب في الرجل يوالي الرجل ويسلم على يديه وله ذوق قرابة معروفة من

له سهم ومن لا سهم لهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

كان ابو حنيفة رحمه الله يقول اذا كان للرجل ذوق قرابة معروفة من سهم ومن لا سهم
لهم في رجلان فان مال له الذي قرأ به ذوق مولا فان لم يكن قرابة كان ماله لمولاه
وكذلك لو كان له قرابة فماتت امرأة الرجل ولم يترك قرابة فان ماله لمولاه ولو كان رجلا سلم
على يدي رجل وولاه وعاقده ثم مات وترك اختا لامرأة معروفة وترك عمة وخالة فمالا للاخت
للامرأة وسقط ماسوي ذلك ولو كان ترك امرأة وخالة والذي والى فان المرأة الربع وما بقي فللمخالة
وكذلك لو كان مكان المال ابن خالة او ابنة خالة او ابن ابن خالة او ابنة ابن خالة او ابنة
عمة كان المال لذوي القرابة ولا يرث المولى مع ذوي القرابة شيئا وان بعدوا ولا يرث المولى
مولى العتاقة ولو كان ترك امرأة ومولاة كان للمرأة الربع وما بقي فللمولى ولو كانت امرأة ابنة
عمة او ابنة عمة او ابنة خالة او ابنة خالة او بعض من وصفت من القرابات كان للمرأة الربع وما
بقي فلها ايضا ولا يرث المولى ولو كان الزوج مات وترك امرأة وقد كان اقرب ابنة ابن او ابنة
أوياس او ابن اخ او ابن اخت او ابنة اخت او بعض القرابات ممن لا يرث لستة اشهر من يوم
وما بقي فللمولى وسقط ماسوي ذلك ولو كان ترك مع من وصفت خالة معروفة او عمة معروفة
او ابنة خالة معروفة او بعض من وصفت كان للمرأة الربع وما بقي فلذوي القرابة المعروفة وخلا
المولى وسوي ذلك وكذلك لو كان مكان الرجل امرأة كانت بمنزلة الرجل في جميع ما وصفتا ولو كان
امرأة مائنة وترك زوجا ومولا كانت فان للزوج النصف وما بقي فللمولى ولو كانت تركت
ابنة عم معروفة او ابنة خالة معروفة وقد كانت اقرب بامر وترك زوجا ومولا فان للمرأة النصف
وما بقي فللبنة العم المعروفة وسقطت الامر للميراث والمولى وعليه هذا جميع هذا العجبة وقياسه

باب في حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهم

حساب الناحية وهو الرجل يموت او المرأة تموت وتترك ذرا او عبدا او مالا قايما

بعينه فلا يقسم حتى يموت بعض المورثة فيرثونه معا ورث من الاول واذا مات الرجل وله
ذرا وتركها وله ورثة ثم مات بعض الباقيون يرثونه مع غيرهم نظرت من كم يخرج للورثة
الاولى ثم نظرت الى نصيب الذي مات بعده كم هو فان استحقا مابين ذريته والاصححت
فريضة الآخر ثم نظرت اصل الفريضة الاولى فيما صححت فيه فريضة الآخر ونظرت
رجل مات وترك ذرا او ترك ابنين ثم ان احداهما مات وترك ابنة فلان ابي ثلاثة ارباع الدار
والابنة ربعها وان ماتت الابنة بعد ذلك وترك زوجا وابنة فان هذه من ستة عشر
سهما كان لابنتين من ذلك لكل واحدة ثمانية أسهم وترك ابنة فماتت الابنة اربعة
ومائة والاح الباقى اربعة مع الثمانية الاولى ثم ماتت الابنة وترك هذه الاربعة الاسهم
فماتت ابنتها السبعة سثمان ولزوجها الربع سهم وما بقي فللم ميراث وهو سهم فمات الابن

باب الرجل يترك النسوة يؤمن الرجل أو الرجل يترك المرأة

فان جاء في قوم فقال لا تغفلوا فابن حنبل فان ولدته غلاما جارا وجارية ممتعة ورثت انا والاعلام ولم
تترك الجارية شيئا وان ولدته جارية حرة وغلاما ممتعا لم يرثوا شيئا فان هذا الرجل له ابتنان وابنة
ابن فزوج ابنه ابن ابن له اخر مومات ابن ابنه وابنة ابنه حنبل من ابن ابنه مومات الرجل وترك
ابنه وابنة ابنه وهي حنبل من ابن ابنه فهاون ولدته غلاما جارا وجارية ممتعة صار الغلام ممتعة
فورثت الغلام وهي ما بقي للذكر مثل حظ الانثيين وان هي ولدته جارية حرة وغلاما ممتعا لم
يرثوا شيئا

باب ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض مع كل واحدة منهن عمتها
وعمر عمتها ولو ان رجلا مات وترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض مع كل واحدة
منهن عمتها فان للعمة العليا النصف وللعمة الوسطى ولابنة الابن العليا تكلمة الثلثين
وما بقي فللعصبة وسقط ماسوي ذلك فانه كان مع كل واحدة منهن عمتها وعمتها وعمتها وعمتها
والعمة والوسطى الثلثان لانما ابنتا الميت وعمة عمه العليا ما بقي لهما اخت الميت فان كان مع كل
واحدة منهن عمتها وعمتها فليمة العليا ولعمها المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لانهما
ولد الميت وسقط ماسوي ذلك فان كان مع كل واحدة منهن عمتها وابن اخيها فليمة العليا
النصف والعمة الوسطى ولابنة ابن العليا تكلمة الثلثين وما بقي فلولوسطى والعمة السفلى ولابن
اخ العليا للذكر مثل حظ الانثيين فان كان مع كل واحدة منهن عمتها وعمتها وابن اخيها
فليمة العليا والعمة والوسطى الثلثان وما بقي فلولوسطى والعمة السفلى وعمة
عمة السفلى ولابن اخ العليا بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فانه كان مع كل واحدة منهن عمتها
وعمة عمتها واختها وابنة اختها وابن اخيها وابن اخيها فليمة العليا والعمة والعمة الوسطى
الثلثان لانهما ابنتا الميت ولعمته العليا الميراث لهما امراة الميت وما بقي فلابنة ابن العليا واختها
ولابن اخيها ولابنة اخيها وللوسطى واختها ولعمتها وعمتها السفلى وعمة عمتها بينهما للذكر
مثل حظ الانثيين ولو ان رجلا مات وترك ابن ابنته وابنة ابنه مع كل واحدة منهن عمتها واختها
ابن الابنة ولعمة ابن الابن المال بينهما نصفان وسقط ماسوي ذلك فان كان مع كل واحدة منهن

خالة وعمه فليمة ابنته الابن والخالة الابن الابنة الثلثان وما بقي فللعصبة

باب الرجل يترك ثلاث اخوات متفرقات مع كل واحدة ثلاث اخوات متفرقات
ولو ان رجلا مات وترك ثلاث اخوة متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاثة اخوة متفرقات فان هو لا
العمة اخوة لا يرثهن الثلث واخوان لابن وامر فليهما ما بقي واربعه اخوة لا يرثهن ولا شيء
لعم وامر الاخوة من الامر فهو الاخ من الامر واخوه لابيه وامه واخوه لأمه واح اخ من الام والاب
فهو الاربعه فليهم الثلث واما الاخوات لابن وامر فهو الاخ من الاب والامر واخوه لابيه وامه فهو
بمثل ثلثه فليهما ما بقي واما الاربعه الاخوة لابن الذين سقطوا فهو الاخ من الاب واخوه لابيه واخوه
لابيه وامه واح اخ من الاب والامر لابيه فهو الاربعه اخوة لاب فان كان مع كل واحد منهم ثلاث اخوة
متفرقات ولم يكن معهم اخوة متفرقات فان هذا الرجل ترك اخا لأم وثلاث اخوات لأم فليهم الثلث
بالتسوية وترك اخا لاب وامر فليهما ما بقي واما فليهما للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ماسوي
ذلك فان ترك ثلاث اخوات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاث اخوات متفرقات فان الميت ترك
اربع اخوات لأم فليهن الثلث واخين لاب وامر فليهما الثلثان واربع اخوات لاب قد سقطت
فان كان مع كل واحدة منهن ثلاثة اخوة متفرقات فان الميت قد ترك اخا لأم وثلاث اخوة لأم فلم

الثلث وترك الميت لاب وامر واخا لاب وامر وما بقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وسقط ماسوي ذلك فان كان
مع كل واحدة منهن ثلاث بنات متفرقات فليهن من الاب والامر النصف وللأخت من الاب المثلثين تكلمة
الثلثين وللأخت من الامر الثلثين وما بقي فلابن الاخ من الاب والامر فان كان مع كل واحدة منهن
ثلاثة عمومة متفرقات فليهن من الاب والامر النصف وللأخت من الاب الثلثين تكلمة الثلثين
وللأخت من الامر الثلثين وما بقي فهو لعم الاخت من الاب والامر لابيه وامه ولعم الاخت من الاب
والامر ايضا لابيه وامه وهما عمه الميت لابيه وامه فهو بينهما نصفين وسقط ماسوي ذلك
فان كان مع كل واحدة منهن ثلاثة بنات متفرقات فليهن من الاب والامر النصف وللأخت من الاب المثلثين
ولابن عم الاخت من الاب لابيه وامه نصفين وسقط ماسوي ذلك فان كان مع كل واحدة منهن ابوها
واخوها فليهما المال لأخت من الاب والامر واخا لأخت من الاب لانه اب الميت وسقط الاخوة
والاخوات فان كان مع كل واحدة منهن جدتها واخوها لابيهما فليهما من الاب والامر وجب
الاخت من الاب فهو جد الميت فقد ترك الميت جدته واخوته لابيه وامه واخوته لابيه واخوته
من ابويه وامه لابيهما فليهما من الاب والامر واخوته لابيه وامه واخوته لابيه واخوته لابيه
الميت جدتها واخوتها لاب وامر واخوتها واخوتها لاب فليهن الثلث في قوله من يد وما بقي فبين الاخت
من الامر والاب والاخوين والاخت من الاب للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرد على الاخت من الاب
والامر ولو ان رجلا مات وترك ثلاث بنات متفرقات مع كل واحدة ثلاثة عمومة متفرقات
فالمال لعم ابن الاخ من الاب والامر لابيه وامه خاصة وسقط ماسوي ذلك فان كان مع كل
واحدة منهن ثلاث عمات متفرقات فليهن من الاب والامر لابيه وامه والنصف ولعمة
ابن الاخ لاب وامر لابيه ولعمة ابن الاخ من الاب لابيه وامه ولعمة لابيه فليهن الثلاثة
تكلمة الثلثين لانهن اخوات الميت لابيه ولعمة ابن الاخ من الاب لاب وامر لأمه ولعمة ابن
الاخ من الامر لابيه وامه ولعمة لأمه الثلث ولو ان رجلا مات وترك ثلاث متفرقات
مع كل واحدة منهن ثلاثة بنات متفرقات فليهن من الاب والامر النصف وللأخت من الاب المثلثين
لاد وامر لابيهما واما لانه ابني عم الميت لابيه وامه وسقط ماسوي ذلك **باب**

المتشابهة من النسب من وجهين ولو ان رجلا مات وترك اخوين لا اخا لها
لا يرثان الذي لامر هو لاب وامر فله المال وسقط الآخر فان ترك اخوين لا اخا لها لاب
فان للاخ الذي هو اخ لأم وليس باخ لاب لسهن وما بقي فلولذي هو اخ لاب وامر فان ترك
اخوين لا يرثان لأم لاب واخوين لا يرثان لأم فان الميت قد ترك اخا لأم واخا لأم واخا
لاب وامر فليهن من الامر الثلثين وما بقي فلابن الاخ من الاب والامر وسقط الاخ من الاب
فان ترك اخوين لا يرثان لأم واخوين لا يرثان لأم فليهن من الاب والامر وسقط الاخ من الاب
لاب واخا واخا لاب وامر فليهن من الامر الثلثين وما بقي فلابن الاخ من الاب والامر
للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك اخين لا يرثان لأم واخوين لا يرثان لأم فليهن من الاب والامر
اخا لأم واخا لاب وامر فليهن من الامر الثلثين وما بقي فلابن الاخ من الاب والامر
من الاب والامر للذكر مثل حظ الانثيين فان ترك اخين لا يرثان لأم واخين لا يرثان لأم
اخذاهما لأم فقد ترك الميت اخا لأم واخا لأم واخا لأم فليهن من الامر الثلثين
والاثنين من الامر الثلثان وما بقي فلولصبة فان ترك ثلاث اخوات لاب اخا لأم
وثلاث اخوات لأم اخا لأم فقد ترك الميت اخين لا يرثان لأم واخين لا يرثان لأم

الثلاثين والاختين من الامم الثلاث فان تركت ^٢ واخت الاب اخت من الامم واخت الامم اخت من الاب
 فقد تركت الميت اختين لا يورث واخت الاب واخت الامم اختين من الاب والامم الاختين من الامم الاختين
 وما بقي فلا يورث من الاب ولو ان امرأة ماتت وتركته ابنتي عمها اختها لامها وتركته اخوتها لامها
 ابنتها فقد تركت ثلاثة اخوة لام اشائ منهم ابنتي عم فلهم الثلث بينهم الثلاثة وما بقي فلا يورث من الامم
 اللذين هما ابنا عمه ولا يورث من الامم الاخت الذي ليس هو اخ لام بينهما الثلاثة في قول علي وزيد فان تركت
 اختين لام احدهما ابنة عمه وابنتي عم احدهما اخت لام فقد تركت الميت اختين واخت لام فلهم الثلث بينهم
 وما بقي فلا يورث من الامم الاخت الذي ليس هو اخ لام بينهما ينفين في قول علي وزيد فان تركت ثلاثة بنات عم
 زوج واختها لام فلهن ثلاثة اخوة احدهما بن عم فقد تركت اربعة اخوة لام فلهن الثلث بينهم بالتسوية
 والزوج النصف وما بقي فلهن ثلاثة بنات عم الذين احدهم زوج وكخدم اخ لام واحد الاخوة من
 الامم الذي هو ابن عم قصار ما بقي بينه اشربة تركت منهن اشائ لا فلهن الاخوات لام وزيدان لا فلهما
 ابنتي عم في قوله علي وزيد فان تركت ابنتي عمها اختها لامها وتركته اختين لامها ابنتي عمه
 فقد تركت ثلاث اخوات لام فلهن الثلث الاخت الذي ليس هو اخ لام فلهن الثلث وما بقي فلهن الثلث بالتسوية
 ولو ان رجلا مات وترك ابنتي عمه احدهما امرأة والاخرى اخته لامه وترك ثلاث اخوات لام
 احدهما بن عم فقد تركت الميت ثلاث اخوة لام واختها لام فلهن الثلث بينهم بالتسوية وترك امرأة
 فلهما الربع وترك ابن عمه وهو ليس له اخته فله ما بقي فان تركت ابنتي عمه وامها اخت لام فلهما
 وابن عم فان المال لابن الامم الذي هو ابن اخت لام في قول يعقوب ومحمد قاساه علي قوله
 علي ان يطالب ولو ان امرأة زوجت ابنة ابنتها ابن ابنتها فولدت منه ابنا فان قرابتها منه انها
 حدة امه من قبل امها وحدة ابنة من قبل ابنة فان كانت لابنة حدة اخري من قبل امه ثم مات
 هذا المولود وتركها بنتين الحديتين فان السدس بينهما للحدة الاولى فلهن الثلث والحدة الاخري
 ثلثه في قول محمد وقان ابو يوسف السدس بينهما نصفان ولو ان رجلا له ابنتان تجارية
 فلهما بقران فادعياه خيمهما فهو ابنتهما يرثهما ويرثانه فان ماتا وبقي الجدران المحدثات
 وترك ابن ابنته هذا وام ابن اختين فالعقار يان ماله بضعين ولا يرث هذا من قبل وجهين
 انما يرث من قبل وجه واحد ولا يرث من قبل الحدة لان الحدة لها نسبان مع وفان وهذا اما
 الولد واحد الا ان لا يرثه فتنسب نسب واحد **باب**
المتشابه من النسب ولو ان رجلين ليس بينهما قرابة تزوج كل واحد منهما
 امرأه اخرى فولد لكل واحد منهما غلام فان القرابة ما بين الغلامين ان كل واحد من الامم الاخلاص
 ولا يرث واحد منهما من صاحبه ان مات وماله للمصيبة فان تزوج كل واحد منهما ابنة الامم
 فولد لكل واحد منهما ابن فان القرابة ما بين الغلامين ان كل واحد منهما ابنة الامم الاخلاص
 ولا يرث واحد منهما صاحبه فان تزوج احدهما امرأه اخرى وتزوج الاخر ابنة الامم فولد
 لكل واحد منهما غلام فان القرابة ما بين الغلامين ان ابن الذي تزوج الامم حال ابن الذي
 تزوج الابنة وعمه وابن الذي تزوج الابنة ابن اخت الذي تزوج الامم وابن اخيه لامه
 فلا يرث واحد منهما صاحبه ان مات لانه ليس واحد منهما عصبة خاصة ولو ان رجلا
 تزوج امرأة وابنتها تزوج الاب الامم وتزوج الابن الابنة فولد لكل واحد منهما غلام
 فان قرابة ما بين الغلامين ان ابن الذي تزوج الامم ابن الامم الذي تزوج الابنة وامه
 وابن الامم اخ ابن الامم وابن اخته فابنتها ماتت وترك صاحبها من قبل ان الامم لاب والآخر

ابن اخيه لابيه فان تزوج الاب الابنة وتزوج الابن الامم فولد لكل واحد منهما غلام فان قرابة
 ما بين الغلامين ان ابن الامم عم ابن الامم وابن اخته وابن الامم الخال ابن الامم وابن اخيه فابنتها ماتت
 وتركته الاخر لان احدهما عم الاخر لابيه والاخر ابن اخيه لابيه **باب**
ما يسأل الرجل عن الرافض المحال ولو ان رجلا يسأل عن رجل مات وترك والديه
 وما ولد فان هذه الاب يكون من قبل ان الميت ومما ولد الا ان يقول ومما ولد اسواه فهو مستقيم فان
 سئل عن امرأه والذين فان هذه الاب يكون لان الميت اما رجل وامراة فان سئل عن ابنتي عم احدهما
 اخ لام واحدتها ابن اخ لام وام فان هذه الاب يكون لانه لا يكون ابن عم اخ لام ولا ابن اخ لام وام
 فان سئل عن رجل مات وترك ابنته وابوي ابنته فان هذه الاب يكون لان الميت احد ابوي ابنته
 فان سئل عن عم وهو اخ لام فان هذه الاب يكون لان الميت هو جد الميت فليتر له ان يتزوج امرأته
 فان سئل عن رجل مات وترك ابن اخيه ولم يكن له اخ غيره فان هذه الاب يكون فان سئل عن
 عن رجل مات وترك ابن اخيه ولم يكن له اخ غيره ولم يكن له اخ غيره فان هذه الاب يكون فان سئل عن
 لانه ابن اخيه **باب** **اقرار الرجل بالورثة ممن ثبت نسبه ويرث مع الورثة**
المعروفين في قوله اي حنيفة واي يوسف ومحمد واذا اقرار الرجل بالورثة ممن ثبت نسبه ويرث مع
 وندقة الاب فانه يرث ويثبت نسبه منه وكذلك اذا اقر بمو في عناقته فقال فلان اعنني ثبتت
 ولاؤه منه وورثته وكذلك اذا اقر بامراة فقال فلانة امرأتني ثبت النكاح وورثته وكان ابنته
 يقول لا يجوز افراد الرجل فوارث اذا كان له وارث معروف او ذوق قرابة معروفة الا هؤلاء
 الذين سميوا بالاب والولد والمو في مو في عناقته والملاءة وكان ابو حنيفة يقول اذا اقرت المرأة باب
 ومدتها الاب ثبت نسبه ما منه وورثته وان اقرت بمو في عناقته ثبت ولاؤه وورثته وان اقرت
 بزوجة ثبت نكاحه وورثته وكان لا يجوز افرادها مع الوارث المعروف ولا مع ذي قرابة معروفة
 الا هؤلاء الثلاثة الذي سميوا بالاب والمو في والنكاح اذا صدقوها ولا يجوز افرادها فيما
 سوي ذلك وتفسيره كذلك رجل اقر فقال فلان ابني وله ابن معروف فانه يثبت نسبه ويكون
 ابنة ويرثه مع ابنته فان اقر باب فقال فلان اي ومدتها الاب فان افرادها خاير ويثبت نسبه
 منه ويرثه مع الولد ولد الرجل المعروفين فان اقر بمو في عناقته ثبت ولاؤه فان مات ولم يرث
 وارثا لان عصبة وان اقر بامراة وله ابن معروف فان النكاح يثبت ويرثه فان اقرت امرأة
 باب ومدتها وانها ابن معروف فان نسبه يثبت منه ويرثها ميراث الاب وان انكر ذلك الابن
 لم يضر الي قوله وان اقرت بمو في عناقته وله ابنة معروفة فانكرت الابنة ذلك لم يضر الي قولها
 ويثبت ولاؤها وان اقرت بزوجة لها وانها ابن معروف فانكرت الابن لم يضر الي قوله والنكاح
 ثابت وكان ابو حنيفة لا يجوز افراد المرأة الا فيما سميها مع الوارث المعروف او مع ذي القرابة
 وان اقر الرجل والملاءة في العتقة والرضع فيما سميها سوي هذا كله قوله اي يوسف ومحمد
باب **اقرار الرجل والمرأة بالورثة المعروفين لادوي**
قرابة معروفة في قوله اي حنيفة واي يوسف رضي الله عنهما
 واذا اقر بابن ابن فانه لا يجوز اقراره ولا يثبت نسبه وكذلك لو اقر بابنة ابن او ابنة ابنة وكذلك
 لا يجوز اقرار ابنتي من ولد المولود الذكور ولا من الاناث مع وارث معروف ولا مع ذي قرابة
 معروفة وكذلك لا يجوز اقرار جد من قبل ابية ولا من قبل امه وكذلك لا يجوز اقرار باح لاب وام

بعضهم بعد موطن الرجل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم
 وأما أمات الرجل وترك ورثة فافترسهم بواو وثمة وأتت سائر الورثة والمقر به بجهت
 لا يعرف فانه يدخل معه في حصته على قدر ما كان له ما في الأصل مما في يديه خاتمة
 ونفسب وما وصفت أمات وترك ابنا لا وارث له غيره فافترس الابن باج له فانه لا يثبت نسبه
 ولكن يأخذ نصف ما في يدي المقر ولو لم يقرب باج ولكنه اقربا لاخذ منه ثلث ما في
 يديه من قبل انه اقرب له في مال أبيه مثل ما له وما وصل إليه من شيء اعطاه نصفه فان لم
 يقرب باج ولكنه اقربا لاخذ فانه يعطيهما ثلث ما في يديه فان لم يقرب باج ولا باخت ولكنه اقربا بامرأة
 لأبيه وانكر الآخر فانه يقاسمها ما في يديه على تسعة أسهم له من ذلك سبعة أسهم
 ولها سهمان من قبل انه زعم ان اصل فرقتهم من ستة عشر ستمائة من ذلك الثم سهمان
 وله سبعة أسهم فانكر ذلك اخوة فافترس المال في قاسمها ما هو ما في يديه على تسعة أسهم
 له من ذلك سبعة أسهم ولها سهمان ولو لم يقرب امرأة ولكنه اقربا وانكر الآخر ذلك فانه
 يقاسمها ما في يديه على تسعة أسهم لأمه سهمان وله من ذلك خمسة أسهم من قبل انه زعم
 ان اصل الفرقة من اثني عشر لأمه سهمان وله خمسة أسهم وللأخت خمسة أسهم
 فانكر ذلك الآخر فاستوفى نصف المال فيقسم هو والآخر ما في يديه على تسعة أسهم من ذلك
 خمسة أسهم له وللأخت سهمان وكذلك لو اقربا بالبيت وانكر ذلك الآخر فاقسم على تسعة أسهم
 وكذلك لو اقربا بالبيت من قبل أبيه او من قبل أمه قاسمها أيضا على تسعة أسهم وكذلك
 لو اقربا بالبيت من قبل أبيه قاسمها أيضا على تسعة أسهم والمراة بمنزلة الرجل في جميع
 ما وصفت من هذا الباب ولو ان امرأة ماتت وترك ابنتين فافترسهما ان لا يكون زوجها
 وانكر الآخر فان المقر يقاسم الزوج ما في يديه على خمسة أسهم للزوج سهمان وله ثلاثة
 أسهم من قبل انه زعم ان اصل فرقتهم من ثمانية للزوج الربع سهمان وله ثلاثة أسهم
 وللأخت ثلاثة أسهم فانكر ذلك اخوة فافترس المال في قاسم المقر الزوج ما وصل إليه
 على خمسة أسهم وللزوج سهمان وللقر ثلاثة أسهم ولو كانوا ثلاثة اخوة فافترسهم بزوج
 وانكر الآخر فاقسم ما في يديه نصفين فيصير للزوج النصف وللقر النصف ولو كانوا أربعة
 اخوة فافترسهم بزوج وانكر ذلك بقيةهم قاسم ما في يديه على تسعة أسهم للزوج
 أربعة أسهم وللقر ثلاثة أسهم وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم

باب اقرار بعض الورثة لبعض في الولد
والأخت في قول علماءنا الثلاث واذا هلك الرجل وترك ابنة فافترس الابنة
 باخت لها فافترس نصف ما في يديها من قبل اقرارها ان التي اقرت لها ثلث المال
 وان لها الثلث فان لم تقر باخت ولكنها اقرت باج قاسمها ما في يديها على ثلاثة أسهم
 له سهمان ولها سهمان ولو ان امرأة ماتت وترك ابنتين فافترس احداهما باخت لها فانه
 يقاسمها ما في يديها نصفين فان لم تقر باخت ولكنها اقرت باج فافترسها ما في يديها
 على ثلاثة أسهم له سهمان ولو ان امرأة ماتت وترك ابنة فافترس الابنة باخت باقية
 فافترسها ما في يديها على أربعة أسهم للابنة ثلاثة أسهم وللأخت سهمان ولو ان امرأة
 ولو لم تقر باخت ابن ولكنها اقرت بابن فانه يقاسمها ما في يديها نصفين ولو ان امرأة
 ماتت وترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض فافترس العليا باختها فافترسها

نصف ما في يديها فان لم تقر العليا باخت لها ولكنها اقرت باخت للوسطى فافترسها ما في
 يديها على سبعة أسهم للعليا من ذلك ستة أسهم وللأخت الوسطى سهم من قبل اقرارها ان
 لها النصف وان التي اقرت بها نصف السدس فان لم تقر باخت للوسطى ولكنها اقرت باج للوسطى
 فافترسها السدس للوسطى واذا هلك ما في يديها على خمسة أسهم للعليا من ذلك ثلاثة أسهم وللوسطى
 ولأختها سهمان فيقاسمها ذلك السهمين للذكر مثل حظ الأنثيين من قبل اقرارها ان لها
 النصف وان للوسطى السدس وان لها الثلث فان لم تقر العليا ولكن الوسطى اقرت باخت لها
 فافترسها ما في يديها نصفين فان لم تقر باخت لها ولكنها اقرت باخت العليا فافترسها
 ما في يديها من قبل اقرارها ان لها الثلث ولأختها الثلث ولاخوها فان لم تقر باخت العليا
 ولكنها اقرت باخت للوسطى فلا سهم لها فان لم تقر باخت للوسطى ولكنها اقرت باج للوسطى
 فافترسها السدس للوسطى واذا هلك ما في يديها على ثلاثة أسهم لها من ذلك الثلث ولها الثلث
 منها للذكر مثل حظ الأنثيين من قبل اقرارها ان لها السدس وان لها الثلث فتقاسمها
 ما في يديها على ثلاثة أسهم لها سهمان ولها سهم **باب اقرار الورثة لبعض في الاخوة والأخوات والزوج والمرأة**
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم واذا هلك الرجل وترك
 ثلاث اخوات متفرقات فافترس الأخ من الأب والأخت من أمها فافترسها
 ما في يديها نصفين فان لم تقر باخت لها من أبيها وأمها فافترسها ما في يديها
 يقاسم ما في يديها على أربعة أسهم لها من ذلك ثلاثة أسهم والتي اقرت بها سهم من قبل
 اقرارها ان لها النصف وان التي اقرت بها السدس فان لم تقر باخت لأمها ولكنها اقرت
 باخت لأب فافترسها ما في يديها على سبعة أسهم لها من ذلك ستة أسهم والتي اقرت
 بها سهم من قبل اقرارها ان لها النصف وان التي اقرت بها نصف من قبل اقرارها ان لها
 النصف وان التي اقرت بها السدس فان لم تقر باخت لأب وأم فانه يقاسمها ما في يديها
 على ثلاثة أسهم لها سهمان ولها سهم فان لم تقر باخت لأب وأم ولكنها اقرت باج لأمها
 فتقاسمها ما في يديها على أربعة أسهم له سهمان لها ثلاثة أسهم فان لم تقر باج لأمها ولكنها
 اقرت باج لأب فافترسها ما في يديها على ثلاثة عشر ستمائة من ذلك سبعة أسهم
 وله أربعة أسهم من قبل اقرارها ان لها النصف وان له ثلثي الثلث ولو ان رجلا هلك
 وترك اختين لأب وام فافترس احداهما باقية للميت فانه يقاسمها ما في يديها على ثلاثة
 أسهم للابنة من ذلك سهمان ولها سهم فان لم تقر باقية ولكنها اقرت بامرأة للميت
 فافترسها ما في يديها على سبعة أسهم لها من ذلك أربعة أسهم والمرأة ثلاثة أسهم
 من قبل اقرارها ان لها الثلث وان للمرأة الربع ولو ان رجلا هلك وترك اخوات
 متفرقات فافترس الأخ من الأب والأخت من أمها فافترسها ما في يديها على ثلاثة أسهم
 أسهم للمرأة من ذلك سهمان ولها سهمان ولو ان رجلا هلك وترك اختين وامراة وامراة
 وافترس احداهما باخت باقية فانها لا تترك حظ الأنثيين فان لم تقر باخت
 ولكن الامراة اقرت باج للميت فافترسها ما في يديها على واحد وعشرين ستمائة من ذلك
 من أربعة وعشرين ستمائة وان لم تقر الامراة باج للميت ولكن المرأة اقرت باج للميت فافترسها
 ما في يديها على ثلاثة عشر ستمائة من ذلك ستة أسهم ولها سبعة أسهم من قبل اقرارها ان لها

ما في يديه فان دفع اليه بغير قاض ثم اقربا من ابن الميت فانه لا يضر عليه ولا شيء
لهذا المقربه الآخر ولوان رجلا هلك وترك اخاه فاقرا الاخ باخ آخر فامطاه نصف ما في يديه بغير
قضا قاض ثم اقربا باخ آخر فاعطاه ثلث جميع المال بقضا قاض ثم اقربا باخ فانه يعطيه السدس
من جميع المال ويغرم له ثلث سدس جميع المال من قبل انه حيث دفع الى الاول بغير قضا
قاض صار مائتا لثاني ثم دفع الى الثاني بقضا قاض ثم اقربا اليك فلا صار عليه الثلث
فيما دفع الى الثاني من نصيبه لانه ذلك بقضا قاض فادفع الى الثالث بقضا قاض ثم اقربا
بأبن الميت فانه يغرم له نصف جميع المال من قبل انه دفع الى الاول النصف بغير قضا قاض
فهو يغرم له دفع الى الاول ما ليس له ولوان رجلا هلك وترك اخاه فاقرا الاخ باخ آخر
فدفع اليه نصف جميع المال بقضا قاض ثم اقربا باخ آخر فانه يعطيه نصف ما في يديه فان
اعطاه نصف ما في يديه بغير قضا قاض ثم اقربا باخ آخر فانه يعطيه سدس جميع المال
من قبل انه بري من ضمان النصف الذي دفع الى الاول بقضا قاض وصار ضمانا للثلث
النصف لآخر فيغرم لهذا المقر الاخر سدس جميع المال فان دفع اليه بغير قضا قاض ثم
اقربا باخ آخر فانه يعطيه ثمن جميع المال فان دفع اليه بغير قضا قاض ثم اقربا من الميت
لصليبه فانه يغرم له مثل نصف جميع لانه بري من ضمان النصف الذي دفع بقضا قاض على هذا
جميع هذا الوجه وقياسه باق

اقرار بعض الورثة بوارثين فيصدقه اخر من الورثة في بعضهم
دون بعض في قول ابي يوسف رحمه الله واذا اقر بعض الورثة بوارثين
فصدقه اخر من الورثة في اخذها فان ابا حنيفة قال ينظر في نصيب الذي اقر بما عليه من حصة
التي اقر بها جميعا لو كانا اقربا جميعا فيعطي حصة ما في يدي الذي اقر بها جميعا فيضمنه
الي ما في يديه الذي صدق فيه فيقسمانه بينهما على قدر ما يمييزهما في الاصل وينظر الى
ما بقي في يدي الذي اقر بها جميعا فيقسمه الذي لم يقر به الاخر على قدر ما يصيبهما
في الاصل كله نصفين لو كانا جميعا معا وفي تفسير ما وصفنا رجل مات وترك ابنتين
فاقرا اباها وابن معا وصدقه الاخر في اخذها خاتمة فان الذي صدقاه يأخذ من الذي
اقر بها جميعا ربع ما في يديه فيضمنه الي ما في يدي الذي صدق فيه فيضمنه نصفين وما
بقي في يدي الذي اقر لها قاسمه الاخر نصفين هذا قول ابي يوسف واما في قول محمد فان
الاخ الذي اقر به جميعا يأخذ من الاخ الذي اقر بالآخرين خمس ما في يديه فيضمنه الي ما في
يدي الذي اقر باحدهما فيقسمان ذلك كله نصفين وما بقي في يدي الذي اقر بالآخرين قاسمه
الاخ الثاني نصفين لان الاخ الذي اقر به جميعا قد راعى الذي اقر بالآخرين ان يصيبه الربع
نصفه ما في يديه ونصفه ما في يديه ابيه الذي اقر به في يديه الثمن والاخر الذي انكر
الاخر الاخر المعروف والربع وللأخ الذي اقر بها جميعا الربع فيكون ما في يدي الاخر الذي اقر
بها جميعا على خمسة اسهم الربع والربع والثلث فذلك خمسة اسهم كل ربع سهمين
والثلث سهم فيأخذ الاخ الذي اقر به جميعا خمس ثمن نصيبه الي نصيبه الذي اقر به
خاصة فيقسمان ذلك كله نصفين ولوان رجلا هلك وترك ابنتين فاقرا اباها واخا
معا وصدقه الاخر في الاخ في الاخ فان الاخ لا يأخذ من الاخ الذي اقر بهما
سبع ما في يديه فيضمنه الي ما في يدي الذي اقر بها فيقسمانه للذكر مثل حظ الانثيين

وما بقي في يدي الذي اقر بها فيقسمانه للذكر مثل حظ الانثيين وما بقي في يدي الذي اقر بها قاسمه
الاخر نصفين لانه حيث اقر باخ واخا معا فقد راعى الفم ثلاثة أخوة واخا فان الغريضة من
سبعة لكل اخ سهمان وللأخت سهم فاحذف الأخت السهم فاصافته الي ما في يدي الاخر
واقرا الاخر الاخران للاخت سهمان من خمسة اسهم وله سهمان فيقسمان ما في ايديهما للذكر
مثل حظ الانثيين واما الاخ الاول فقد راعى الاخ الاخر مثل ماله فيقسمه ما في يديه
نصفين وهذا قول ابي يوسف واما في قول محمد فان الاخ لا يأخذ من الذي اقر بهما جميعا
اقربا جميعا ولوان اخا اقر باخ ثم اقربا باخ آخر ولم يرد مع اليهما شيئا حتى
صدقه الاخر المعروف بالاخر منقضا فان المعرفة الاول يأخذ نصف ما في يدي الاخر ويأخذ
الاخر خمس ما بقي في يديه فيضمنه الي ما في يدي الاخر فيقسمانه نصفين وان كان الاخ صدقه
في المعرفة وما بقي في يدي الذي اقر بها قاسمه الاخر نصفين ولوان رجلا هلك وترك ابنتين
فاقرا اباها باخ فاعطاه ما في يديه بقضا قاض ثم اقربا جميعا بعد ذلك باخت فان الاخ لا
تأخذ من ربع ما بقي في يدي الذي اقر بالاول ولا وافر لها فيضمنه الي ما في يدي الذي صدق بها
فيقسمانه للذكر مثل حظ الانثيين ولوان رجلا هلك وترك ابنتين فاقرا اباها وابن
لابيه معا وصدقه الاخر في اخذها وكذا في الاخر في المائة التي صدقها بها جميعا
تأخذ نصف من ما في يدي الذي اقر بها جميعا فيضمنه الي ما في يدي الاخر فيقسمانه على
نسبة اسهم المرأة سهمان وله سبعة اسهم ويقاسم الاخر الذي اقر بها جميعا للمراة الباقية
ما في يديه على ثمانية اسهم للمرأة سهم وله سبعة اسهم لان الاول راعى ان لكل واحدة منهما
سهما من ستة عشر سهما له سبعة اسهم والمرأة الثمن سهمان فيقسمان ما في ايديهما على ستة
اسهم له سبعة اسهم ولها سهمان ولوان رجلا هلك وترك ابنتين فاقرا اباها وامراة للثمن
فدفع اليها التسعين ما في يديه بقضا قاض ثم اقربا من اخراوين معا وصدقه الاخر في
اخذها الاخرين وكذا في ما سوي ذلك فان المرأة التي صدقها بها تأخذ من الذي اقر
بهن جزا من جز وثمانين جزا وثلاثة اقسام جزا من جز ما بقي في يديه فيضمنه الي ما في
يدي الذي صدقها بها فيقسمانه على تسعة اسهم لها من ذلك سهمان وله سبعة اسهم
لانه راعى ان له سهمين من ستة عشر سهما وان له سبعة اسهم واما الاخ الاخر الذي
اقر بها جميعا فانه اعطى الي اقر بها او لا نسعى ما في يديه لانه اقران لها سهمين من
ستة عشر وله سبعة اسهم ثم اقربا من اخراوين فلا يصدق على الاولى ويقاسم الاخرى الي
لم يقر بها الابن الاخر ما بقي في يديه على ثلاثة وعشرين سهما لها من ذلك سهمان وله
واحد وعشرون سهما لانه راعى ان لها ثلث الثمن وان له ثلاثة اثمان ونصف ثمن ولو
ان رجلا هلك وترك اخوين فاقرا اباها بابنتين لصليبه وصدقه الاخر في اخذها فان
التي صدق بها الاخ لا تأخذ من الذي اقر بها جميعا ثلث ما في يديه فيضمنه الي ما في يدي
الاخر فيقسمان ما في ايديهما على ثلاثة اسهم لها سهمان وله سهم لانه راعى ان لها النصف
وله ويقاسم الاخرى الذي لم يقر بها جميعا ما بقي في يديه على ثلاثة اسهم لها سهمان
وله سهم لانه راعى ان لها الثلث وله السدس ولوان اخا اقر بثلث بنات للميت
معا وصدقه الاخر في واحدة منهن فان التي صدقها بها تأخذ من الذي اقر بها جميعا
لشعي ما في يديه فيضمنه الي ما في يدي الذي صدق بها فيقسمان ما في ايديهما على ثلاثة اسهم

لها سهمان وله سهم لانه من علم ان لها النصف وله الربع ونفاسم الاخ الاخر الباقيين ما بقي في
يديهم على احد عشر سهما لهما من ذلك ثمانية اسهم لكل واحدة اربعة اسهم وله ثلاثة اسهم
لانه زعم ان لها اربعة اشباع المملولة السدس وهذا كله اذا كان قد دفع الى الاول بقضا
قائم او لم يدفع حتى اختصوا ثم دفع بقضا قائم اذا كان قد دفع الى الاول بقضا
للمهاداة لانه اذا شهد شاهدان من الورثة لو كانا اياه وارث ثبتت نسبة وصاروا اياه
ودخل على الفور جميعا اذا لم يكنوا دفعا اليه شيئا حتى يشهدان فان كانا دفعا اليه
من حصتهما نصيب الوارث ثم جاء الشاهدان لم تقبل شهادتهما واقرار الواحد شهادة
في جميع ما وصفتا سوا واذا هلك الرجل وترك ابنتين وامراة فاقسموا المال ثم اقر
أحد الابنتين بامرأة للميت وكذبة الاخ وفيها والمراة معروفة فانه يقاسمها ما في يديه
على ثمانية اسهم للمراة الف والابن سبعة اشباع فانه دفع ذلك اليها بقضا قائم او غير
قضا قائم ثم اقربا امرأة اخرى وصدة المراة المعروفة في ذلك وكذا جميع ما بالاولي
ولا بد بينهما فان المراة المقر بها اخيرا تاخذ نصف ما في يدي المراة المعروفة ولا تدخل
في نصيب الابن لان الابن المعروف انما اقران حصتها في يدي المراة المعروفة وقد صدقته
المراة المعروفة في ذلك فاذا صدقته لم تاخذ من حصته الابن قليلا ولا كثيرا واذا هلك
الرجل وترك ابنا وامراة فمراة الابن اقربا امرأة للميت وصدة المراة المعروفة في
ذلك فان المقر بها تاخذ ما في يدي المراة المعروفة نصف ما في يديها وتكون المراة المعروفة
نصفه ولا تدخل المقر بها في نصيب الابن واذا هلك الرجل وترك ابنتين وامراة فاقتر
أحد الابنتين بالابنتين للميت معا وصدة المراة المعروفة في احداهما وكذبة في الاخرى
فانه يقسم ما في يدي المراة المعروفة نصفين نصف المقر بها ونصف المراة المعروفة
ويقاسم الابن المراة الباقية ما في يديه على ثلاثة وعشرين سهما للمراة من ذلك سهمان
والابن احد وعشرين سهما واذا هلك الرجل وترك ابنا وامراة فاقتر المراة بابن وصدة
في ذلك الابن المعروفة فان المقر بها تقاسم الابن المعروفة ما في يديه نصفين وكلا
تدخل في نصيب المراة وكذلك لو كانت المراة اقربا بابنتين للميت معا وابنة
وصدة قها الابن المعروفة في احداهما فان الذي صدق به الابن المعروفة يدخل في
نصيب الابن المعروفة ولا يدخل في نصيب الابن المعروفة ولا يدخل في نصيب المراة
فان كانت اقربا بابنتين فصدقها في احداهما وكذا في الاخر فانه يقاسم ما في يدي المراة
على عشرة اسهم للابن من ذلك سبعة اسهم والمراة ثلاثة اسهم وما الاخ الذي
صدق به الابن المعروفة فانه يقاسم ما في يديه نصفين واذا هلك الرجل وترك اخوين
وامراة فاقتر اخوين بامرأة للميت فصدقته المراة المعروفة في ذلك فانه تقاسم
ما في يدي المراة المعروفة نصفين نصف المقر بها ونصف المراة المعروفة وكلا
يدخل في نصيب الاخ وكذلك لو اقتر الاخ بامرأتين للميت معا وصدة المراة المعروفة
في احداهما وكذبة في الاخرى وكذب المقر بها فيما بينهما فان التي صدقته المراة المعروفة
تاخذ نصف ما في يدي المراة المعروفة ولا يدخل في نصيب الاخ ويقسم ما في يدي الاخ
على احد عشر سهما للمراة الاخرى من ذلك سهم وللأخ تسعة اسهم واذا هلك الرجل
وترك ابنا وامراة فاقتر الاب بامرأة للميت وصدة المراة المعروفة في ذلك

فاذا المقر بها تقاسم المراة المعروفة ما في يديها نصفين ولا يدخل في نصيب الاب ويقسم
فريقته على ستة اسهم للابنتين الربع سهمان لكل واحدة منهم وللاب ستة اسهم
واذا هلك الرجل وترك ابنا وامراة فاقتر الابن ثلاث نسوة للميت معا وصدة المراة
المعروفة في ابنتين فمنهن وكذبة في واحدة وكذب النسوة فيما بينهما فان للابنتين
اللتين اقرت بهما المراة المعروفة يدخلان في نصيب المراة المعروفة فيقسم ما في
يديها على ثلاثة اسهم سهمان للمقر بهما وسهم للمراة المعروفة ولا يدخلان في نصيب
الابن ويقسم ما في يدي الابن على تسعة اشباع وثلاثين سهما للمراة من ذلك ثلاثة اسهم
والابن اربعة وسما فانه تقاضى النسوة بينهما فان النسوة كلهن يدخلن في
نصيب المراة المعروفة فيقسم ما في يديها على اربعة اسهم لكل امرأة سهم والمراة
المعروفة سهم واذا هلك الرجل وترك ابنا وامراة فاقتر المراة ثلاث نسوة للميت معا
وصدة قها الابن في احداهم وكذا في الباقيين فان الابن الذي اقر به الابن المعروفة
يقاسم الابن المعروفة ما في يديه نصفين ولا يدخل في نصيب المراة ويقسم ما في يدي المراة
على ثمانية عشر سهما للمراة اربعة اسهم وكل ابن سبعة اسهم ولو كان الابن المقر بها
فيهم جميعا قسم ما في يدي الابن المقر المعروف على اربعة اسهم لكل ابن سهم فلا يدخل
واحد منهم في نصيب المراة وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه في قياس قولنا
حنيفة والي يوسف ومحمد الاما وصفت لك في اول الباب فان قولنا فيه علي ما وصفت لك
وما اسماه من المسائل بعده **باب**

اقرار الورثة بالوارث وقد دفع الى الاول الى بقضا قائم

في قولنا اني حنيفة والي يوسف ومحمد رضي الله عنهم واذا اقر الرجل الوارث بوارث
فانه يشتركه في حصته بقضا قائم ثم اقر باخر شره فيما بقي في يديه ولا يصدق على الاول
فيقسم الوارث والمقر به الاخر ما بقي في يديه على ما كان فيقسم في الاصل فان دفع ذلك
بقضا قائم ثم اقر باخر شره فيما بقي في يديه ولا يصدق على الاول والثاني في ان يدخل
هذا معهما الميراث وتفسير ما وصفت رجل مات وترك ابنتين فاقتر احداهما باخ فانه يعطيه
نصف ما في يديه فان اعطاه نصف ما في يديه بقضا قائم ثم اقر باخ آخر فانه يعطيه
نصف ما بقي في يديه فان لم يكن الاقرار على ما وصفت اقر بها جميعا معا فانه يعطيهما ثلثي
ما في يديه وكذلك لو اقر بها واحد بعد واحد في كلام متصل فقال فلان اخي وفلان اخي
فهم سواوا ياخذون ثلثي ما في يديه فان اعطاهما ثلثي ما في يديه بقضا قائم ثم اقر باخ آخر
فانه يعطيه نصف ما بقي في يديه ولو ان رجلا هلك وترك ابنتين فاقتر احداهما بامرأة
للميت فانه يعطيهما الثلثين ما في يديه ويكون له سبعة اشباع ما في يديه فانه دفع ذلك
اليها فمعا قائم ثم اقر باخ فانه يعطيه نصف ما بقي في يديه ولو كان بوا فاقتر باخ فاعطاه
نصف ما في يديه ثم اقر بامرأة وفد دفع الى الاول بقضا قائم فانه يعطيه هذه الثلاثة
اعشار ما في يديه ولو ان رجلا هلك وترك ابنة وعممة فاقترت ابنة باخت لها فالحا
تاخذ نصف ما في يديها فان اعطاهما ذلك بقضا قائم ثم اقرت بعد ذلك باخ لها فالحا
لعطيه ثلثي ما بقي في يديها ولو لم تقر باخ ولا اخت ولكنها اقرت بامرأة للميت فان
المراة تاخذ خمس ما في يديها من قبل الفانعت ان لها اربعة من ثمانية وان الميت واحد من

ثمانية فبقي سهمها ماني يديها على خمسة أسهم فاه دفعت ذلك اليها بقضا قاض ثم اقرب باخ
 فاهما تعطيه ثلثي ما بقي في يديها ولوان رجلا هلك وترك ابنة وعصبة فاقرب الابنة بامراة
 فان المرأة تاخذ خمس ماني يديها فان دفعت ذلك بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فان
 المرأة الاخرى تاخذ تسع ماني يديها ولها ثمانية اشباعه من قبل المازنحت ان الاولى الثلث
 ولها النصف ثم زعمت ان هذه الثمانية نصف الثلث وان لها نصف لخال فبقا سها ماني يديها
 على قدر ذلك فان دفعت ذلك بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تقاسمها ماني يديها
 على ثلاثة عشر سهمها للمرأة من ذلك سهم وللابنة اثنا عشر سهمًا من قبل المازنحت
 ان العريضة من اربعة وعشرين سهمًا لها من ذلك اثني عشر سهمًا والمرأة الاخرى سهم من
 اربعة وعشرين سهمًا وهو ثلث الثلث فبقي سهمها ماني يديها على قدر ذلك فان دفعت
 ذلك بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تقاسمها ماني يديها على سبعة عشر سهمًا
 لها من ذلك خمسة عشر سهمًا من اثني عشر سهمًا وان للمرأة سها من اثني عشر سهمًا
 وهو ربع الثلث ولوان رجلا هلك وترك اخاه فاقرب الاخ بابنة للميت فاهما تاخذ نصف ماني
 يديها فان دفع اليها نصف ماني يديها بقضا قاض ثم اقرب ابنة اخرى فاهما تقاسمها
 ماني يديها نصفين من قبل انه زعم ان لها الثلث وله الثلث فان دفع اليها بقضا قاض
 ثم اقرب ابنة اخرى فاهما تقاسمها ماني يديها على خمسة اسهم له من ذلك ثلاثة اسهم
 ولها سها من اربعة اسهم من تسعة اسهم وله ثلاثة اسهم فان دفع ذلك لثلاثيها
 بقضا قاض ثم اقرب ابنة اخرى فاهما تقاسمها ماني يديها على ثلاثة اسهم له من ذلك سهمان
 ولها سهم من قبل انه زعم ان العريضة من ستة فله الثلث والبنات الثلثان لكل واحدة
 سهم فتقسم ابنة الرابعة يسهم ويضرب هو بسهمين فيكون ما بقي بينهما على ثلاثة
 اسهم ولوان رجلا مات وترك اخاه فاقرب الاخ بابنة للميت فاهما تقاسمها ماني يديها فان
 دفع اليها ذلك بقضا قاض ثم اقرب ابنة ابن فاهما تقاسمها ثلث ما بقي في يديها من قبل انه
 زعم ان لها السدس وان له الثلث فيكون ما بقي بينهما على ثلاثة اسهم له سهمان
 ولها سهم فان دفع ذلك بقضا قاض ثم اقرب ابنة ابن اسفل منها فلا شيء لها ولولم تقر
 بشي من هذا ولكنه اقرب ابنة ابن ابن فاهما تاخذ نصف ماني يديها فان دفع ذلك بقضا
 قاض ثم اقرب ابنة ابن ارفع منها بدرجة فاهما تاخذ ثلاثة اخماس ما بقي في يديها
 لانه زعم ان لها النصف وله الثلث فان دفع ذلك بقضا قاض ثم اقرب ابنة للميت
 لصلبه فاهما تاخذ منه ايضا ثلاثة اخماس ما بقي في يديها لانه زعم ان لها النصف وان له
 الثلث ولولم يقر بشي مما ذكرنا ولكنه اقرب ابن ابن فاهما يعطيه جميع ما في يديها
 ويخرج بغير شي فان اعطاه ذلك بقضا قاض ثم اقرب ابن الميت لصلبه فلا شيء له ولاخان
 على الاخ في شي مما في يدي ابن ابن ولوان رجلا هلك وترك اخاه فاقرب الاخ بامراة الميت
 فاهما تاخذ ربع ماني يديها فان دفع اليها بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تقاسمها
 تسع ماني يديها فان دفع اليها بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تاخذ ما بقي في يديها
 من قبل انه زعم ان لها واحدة من اثني عشر وهو ثلث الربع وان له تسعة من اثني عشر سهمًا
 وان دفع ذلك اليها بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تاخذ منه سهمان ثلاثة
 عشر سهمًا وما بقي في يديها لانه زعم ان العريضة من ستة عشر للسوق الربع

اربعة لكل واحدة سهم وله اثنا عشر فتقسم المرأة الاربعة فيما بقي في يديها بسهم
 وتضرب باثني عشر سهمًا ولوان رجلا هلك وترك ابنتين فاقرب احداهما بامراة لابيه فاهما تاخذ
 لتسعي ماني يديها فان دفع ذلك اليها بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تاخذ ثمن ماني يديها
 فان دفع اليها بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تاخذ منه سهمين من ثلاثة وعشرين
 سهمًا ما بقي في يديها فان دفع اليها بقضا قاض ثم اقرب بامراة اخرى فاهما تاخذ منه جزء
 من خمسة عشر جزءًا ما بقي في يديها لانه زعم ان العريضة من اثني عشر وثلثين سهمًا للسوق
 الثلث اربعة اسهم لكل واحدة سهم وله اربعة عشر سهمًا ولاجيه اربعة عشر سهمًا
 فانكر ذلك اخوه ياخذ نصف المال فيقسم ماني يديها والمقر بها على قدر ما اقربه وعلى
 جميع هذا الوجه وقياسه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

باب اقرب الوترية بوارث ثم بحالة
ثم يقرب باخر في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد في الله عز وجل
 واذا هلك الرجل وترك وريثة فاقرب بعضه بوارث ثم انكر ثم اقرب باخر فانه لا يصدق
 على الذي اقربانه اولا ان يخرج من الميراث والاخر على حقه فيما بقي في يديها على نحو
 ما كان لحامس لو لم يكن له وتفسير ما وصفاه رجل مات وترك ابنتين فاقرب احداهما باخ
 ثم انكر ثم اقرب اخيه فان الاول ياخذ نصف ماني يديها وياخذ الآخر نصف ما بقي
 في يديها فيقسم الاول النصف وللآخر الربع والربع الرابع ولوان رجلا هلك وترك
 اخاه لابيه وامه فاقرب الاخ بابن للميت ثم انكره فقال لابن فلان ابوه فان الاول ياخذ
 جميع ما في يديها ولا شيء للمقر الاخر وكذلك لو اقرب ابن ثم اقرب باخر وانكر الاول
 ثم اقرب باخر وانكر الثاني ولوان الاقرب منه بعد الربع بغير قضا قاض كان جميع ما
 وصفاه وفي هذا جميع هذا الوجه وقياسه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد

باب اقرار بعض الورثة بعد ما مات بعضهم والمقر وارث والذي يترك الميت قائما بعينه او مستملا
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد في الله عز وجل واذا هلك الرجل وترك
 دارا او عبدا او مالا بعينه فلم يحل ولم يقسم ثم ان بعض الورثة ممن ورث الميت
 اقرب وارث فاهما يتطرا الى المقر كما كان لصلبه مما ترك الميت الاول ومن الميت الآخر والي
 المقر كما كان نصيبه مما ترك الميت الاول ومما ترك الميت الآخر فيقسمان مما في يدي المقر
 مما ورث من الاول والاخر على قدر ما كان نصيبهما في الاصل وتفسير ما وصفاه رجل
 مات وترك ابنا لا يعلم وارثا غيره ثم ان الابن مات وترك ابنتين فاقرب احد الابنتين بغير له
 وهو ابن الميت الاول فاهما تقاسمها ماني يديها على ثلاثة اسهم للهم سهمان وله سهم
 لانه زعم ان للهم نصف الدار وله الربع ولوان الميت الاخر حيث مات وترك ابنتين
 وعصبة فاقرب اخدي الابنتين بغير له وهو ابن الميت لصلبه وانكرت الاخرى والعصبة
 فاهما يقاسمها ماني يديها على خمسة اسهم للهم اربعة اسهم ولها سهمان لانه زعمت
 ان للهم النصف من قبل ابين وله السدس من قبل ابنتها وان لها السدس ولوان رجلا
 هلك وترك ابنتين وترك دارا ثم ان احد الابنتين هلك وترك ابنا ثم ان الباقي اقرب
 باخ لا يبرأ وامر فاهما يقاسمها ماني يديها نصفين فان لم يقرب باخ وامر ولكنه اقرب باخ لا يبرأ

والميت اخوه ايضا لانيه فانه يقاسمه ما في يديه بضعين فان كان الميت اخاه لانيه وامه واقرب
 الباقي باخ لاب قاسمه ايضا ما في يديه بضعين ولم يبق الا ابن الباقي بشي مما ذكرنا ولكن ابن اخ
 الميت اقرب نعم وانكر ذلك ابن الميت لا قول فانه يقاسمه ما في يديه بضعين ولو ان رجلا هلك
 وترك ابين من امر ولله وهما اخوانه لاب وامه وترك ذلك اذا انما اخذ مائات وترك ابين
 وترك عبد اسوي لغيره من اهل البيت من الجارية اقرب باخ لاب فانه يقاسمه ما وصل اليه من
 الارض مائة بضعين ولا يقاسمه ما ورث من العبد ولو اقرب باخ لاب وامه قاسمه ما وصل اليه
 من الدار والعبد بضعين ولو ان امرأة وترك زوجا وابين لها من زوجها وترك ذلك اذا انما
 ان اخذ مائات فاقرب الباقي باخ فانه يقاسمه ما وصل اليه من الدار بضعين ولو ان رجلا هلك
 وترك ابين فمراة اخذ مائات وترك ابنا فاقرب الباقي باخ فانه يقاسمه ما وصل اليه من الدار مائة
 ذلك ابنة الميت الاخرى فانه يقاسمه ما في يديه على خمسة وسبعين سهما له من ذلك ستة
 وخمسون سهما ولها تسعة عشر سهما لانه نعم ان لها من زوجها وهو الميت الاول الثلث
 اثناعشر سهما من ستة وتسعين سهما وان له اثنين واربعين سهما فمراة ابنته اخذ
 وعشرون سهما وصغار هذه التي اقربها الميراث السدس تسعة اسهم فصار لها تسعة
 عشر وصار له ما بقي من مائات اخوه وهو اربعة عشر سهما فصار له ربع بضعيه من ابيه
 وستة وخمسين سهما فيقاسمها على خمسة وتسعين سهما لها من ذلك تسعة عشر سهما
 وله ستة وخمسون سهما ولو ان رجلا هلك وترك ابين وترك الغني درهم فاحذر واحد
 منهما الف درهم بخان واحد منهما مائات وترك مائة درهم والاخر وارثه وهو اخوان
 لاب وامه من الباقي باخ لاب فانه يقاسمه هذه الالف والمائة درهم بضعين ثلث تلك الالف
 الذي اخذ الميت من هذا المدي فاحذر المدي هذه المائة التي تركها الميت الباقي مائات
 من الميت الاول فيضمة الي ما في يدي الذي اقرب الميت فيقسمها بضعين وكذلك لو
 ترك ما بقي درهم اخذها المقرب فيضمة الي ما في يدي المقرب فاقسم ما في ايديهما بضعين
 وكذلك لو ترك ما بينه وبين ثلثة الالف فان كان الميت ترك اكثر من ثلثة الالف ترك
 اربعة مائة درهم او ثلث مائة درهم او اكثر من ذلك فان المقرب ياخذ ثلث جميع الالف التي كانت
 وصلت اليه وياخذ من هذا المقرب ايضا ثلث الالف التي كانت في يده ولا حيلة فيها
 بقي لان المقرب لا يترك وامه واقرب من الاخ لا يترك وكذلك ما ترك من تلك الالف
 بعينها او غيرها فهو سوا وعلي هذا جميع الوجه وقياسه في قول ابي حنيفة وابي يوسف

باب الاقرار في قياس قول ابي حنيفة ومحمد

رضي الله عنهما ولو ان رجلا في يديه الف درهم وقد ورث الالف درهم من ابيه
 فاقرب باخ وقال المقرب قد اقربت بهذه الالف درهم وتركها ابي وانت تزعم انك
 ابنه وليس بابنه فادفعها الي فان القول قول الذي في يده الالف درهم والمقرب
 النصف ان لم يقيم البيينة فياخذ المالك من صاحبه وكذلك لو اقرب باخ او بام للميت
 او باخ او بام فهو سوا وكذلك كل وارث بمقول النسب في يديه مال ورثه اقرب
 بوارث فالقول قول المقر ويعطيه مما يدينه بقدر ما اقر له وكذلك لو كان مكان
 الابن ابنة بمقول النسب وفي يديها الف درهم فاقرب بمولي غناقة فالقول قولها
 الا الزوج والمالة فان الزوج اذا اقرانه ورث من امراته مالا واقرب باخ لها او بام او

بعضية او بوارث فالقول قول الوارث المقرب وياخذ جميع ما في يدي الذي منعه من امواله
 الا ان يقيم البيينة انه زوج فان اقام البيينة قاسم علي قدر ما اقر له وكذلك المرأة اذا اقرت
 المأثرة من زوجها علي هذا جميع هذا الوجه في قياس قول ابي حنيفة

باب الاقرار بصدقة فيه صاحبه او

يكذب في قياس قول ابي حنيفة وفي قول محمد
 اخاه لانيه واخاه لامه فاقسم المالك فاخذ الاخ من الامر السدس واخذ الاخ من الاب
 خمسة اسداس المالك فادى رجل انه اخ الميت لانيه وامه فقال الاخ من الامات
 اخي لاني واي وقال الاخ من الامات اخي لاني واي فان المقرب يقاسم الاخ من
 الاب ما بقي في يديه بضعين ولا يدخل في نصيب الاخ من الامر ولو قال الاخ من الامر
 انت اخي لاني واي وكذب الاخ من الاب فانه يقاسم ما في يدي الاخ من الامر بضعين
 ونصف المقرب ونصف للاخ المعروف ولو انكر الاخ من الامر وقال الاخ من الاب
 انت اخي لاني واي قاسمه ما في يديه بضعين ولو قال الاخ من الامر انت اخ الميت
 لانيه وامه كما قلت وقال الاخ من الاب انت اخي لاني واي فان المقرب يقاسم
 الاخ من الاب ما في يديه بضعين ثم يقيم ذلك النصف الي ما في يدي الاخ من الامر
 فيقسمان ذلك علي ستة اسهم للاخ من الامر سهم واحد والمقرب خمسة اسهم ولو قال
 الاخ من الامر انت اخ الميت لانيه وامه وصدقة الاخ من الاب في ذلك فانه المقرب ياخذ جميع
 ما في يدي الاخ من الاب ولا يدخل في نصيب الاخ من الامر ولو قال الاخ من الامر انت اخ
 الميت لانيه وامه وكذب الاخ من الاب فانه يقاسم ما في يدي الاخ من الامر على سبعة اسهم
 ستمائة للاخ من الامر وخمسة اسهم للمقرب واذا هلك الرجل وترك اخاه لامه فادعاه
 رجلان انهما اخو الميت لانيه وامه فقال الاخ من الاب لا اخاهما انت اخي لاني واي
 وكذب الآخر وقال الاخ من الامر الاخرى انت اخي لاني واي وكذب الذي اقرب الاخ
 من الاب وكذب المقرب فاما بينهما فانه الذي اقرب الاخ من الاب ياخذ نصف ما في يدي
 الاخ من الاب وياخذ الذي اقرب الاخ من الامر ولا يدخل نصيبهما بعضهما في بعض فان
 تصادق المقرب فاما بعضهما ببعض والمساله علي حالها فاقسم ما اخذ بينهما بضعين
 ولو قال الاخ من الاب لا اخاهما انت اخ الميت لانيه وامه كما قلت وكذب بالآخر
 وقال الاخ من الامر الذي كذب به الاخ من الاب انت اخ الميت لانيه وامه كما قلت
 وكذب بالذي اقرب الاخ من الاب وكذب الذي اقرب ما بعضهما البعض فان الذي اخذ
 به الاخ من الاب ياخذ جميع ما في يديه ويجوز الاخر بعينه شي وباسم الذي اقرب
 الاخ من الامر ما في يدي الاخ من الامر علي ستة اسهم للاخ من الامر سهم واحد والمقرب
 خمسة اسهم فان تصادق المقرب فاما بعضهما ببعض والمساله علي حالها فان الذي اقرب
 به الاخ من الاب ياخذ جميع ما في يدي الاخ من الاب فيقسم اخاه بضعين ولا يدخل
 الذي اقرب الاخ من الامر في نصيب الاخ من الامر لانه قد استوفي جميع حصته من
 الميراث الا نري انه لو قامت له ما بينه وبين اخو الميت لانيه وامه اخذ جميع ما في
 يدي الامر من الاب ولا ياخذ من الاخ من الامر شيئا وكذلك الاقرار اذا تصادقا ولو
 قال الاخ من الاب الذي اقرب اخي لاني واي ولست باخ الميت لانيه وامه

الذي

وقال الذي / اخ صدقة الاخ من الامر ياخذ من الاب سدس جميع المال ولا يدخل في صدق
 الخوكتين اتركك انك اخ الامر وخروج التلامع فان الذي اقرب به الاخ من الامر ياخذ من الامر
 من الاب سدس جميع المال ولا يدخل في نصيب الاخ من الامر فيقسم ما بقي في يدي الاخ من
 نصيبين نصيبا للمقر به ونصف للاخ المعروف ولو كان الاخ من الاجل اقرب باخ من ابيه فدفع
 اليها نصف ما في يديه بقفا قاض وغير قفا قاض من اخ اقرب باخ من امه وصدقة فيه الاخ
 من الامر فان كان دفع النصف الى الاول بقفا قاض فان المقر به الآخر ياخذ ثلث ما بقي
 في يديه فيصمة الي ما في يدي الاخ من الامر فيقسمان ذلك نصيبين وان كان دفع الى الاول
 لغير قفا قاض من اخذ منه خمس ما كان في يديه وهو سدس جميع المال فيسلم له ولا يدخل
 في نصيب الاخ من الامر لانه قد استوفى جميع نصيبه وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه
 في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد واداهلك الرجل وترك اخاه لايه وامه واخته
 لامه وترك له فاقسموا المال فاخذت الاخت من الامر السدس واخذت الاخت من الاب
 والامر النصف واخذت العمة ما بقي فادعت امرأة الهاخت الميت لايه وامه فقالت الاخت من الامر
 انت اخي لاي وامي وقالت الاخت من الاب انت اخي لاي وامي وكذاها العمة في ذلك فان المقر بها
 تاخذ نصف ما في يدي الاخ من الاب ولا تدخل في نصيب الاخت من الامر مع العمة وقالت الاخت
 من الامر انت اخي لاي وامي فقسم ما في يديها بين نصيبين ولوقالت الاخت من الامر انت
 اخت الميت لايه وامه كما قلت وكذاها العمة وكذاها الاخت من الاب قسم ما في يدي الاخت
 من الامر على اربعة اشترى ثلاثة اسهم للمقر بها وسهم للاخت من الامر فان صدقت الاخت من
 الاب حقت قالت الاخت من الامر صدقت قسم ما في يدي الاخت من الاب وما في يدي الاخت من الامر
 على خمسة اسهم ثلاثة اسهم للمقر بها وسهم للاخت من الاب وما في يدي الاخت من الامر
 وسهم للاخت من الامر ولو لم تقر واحدة منهما ولكن العمة اقرب باخت للميت لايه وامه
 وكذاها الاخت من الاب والاخت من الامر قسم ما في يدي العمة على اربعة اسهم للمقر بها ثلاثة
 اسهم وللعمه سهم واحد واذا هلك الرجل وترك اباه وامه فاقرت الامر باخت للميت معا وكذاها
 الاب في ذلك فان العريضة تقسم على ستة اسهم للامر السدس والاب الثلثان وبوقف السدس
 الباقي في يدي الامر حتى يصدر فيها الاب ولا شيء للاخوين فان صدقت الاب في احد هما
 تاخذ السدس الباقي حتى يصدر فيها جميعا فان صدقتا اخذا السدس الباقي واذا هلك
 الرجل وترك ابنته واخاه لايه وامه وترك امراة فاقرت ابنته بالامر للميت وصدقتا
 المرأة المعروفة في ذلك فان المقر بها تقاسم المرأة المعروفة في يديها نصيبين ولا يدخل
 في نصيب ابنته ولو كان ابنتها المرأة المعروفة قسم ما في يدي ابنته على تسعة وعشرين سهما
 للمرأة من ذلك ثلاثة اسهم وللابنة اربعة وعشرون سهما ولو لم تقر الابنة بالامر ولكن
 المرأة المعروفة اقرت بابنته للميت وصدقتا ابنته المعروفة في جميع ما في يدي ابنته
 وما في يدي المرأة المعروفة فيقسم ذلك على تسعة عشر سهما لابنتين ستة عشر سهما بينهما
 نصيبين وللراة ثلاثة اسهم ولو كان ابنتها المرأة المعروفة قسم ما في يدي المرأة على تسعة
 سهما لابنته المقر بها ثمانية اسهم وللراة ثلاثة اسهم فان صدقتا الاخ في ذلك
 جمع ما في يدي الاخ وما في يدي المرأة فيقسمون ذلك على ستة عشر سهما للمقر بها ثمانية اسهم
 والاخ خمسة اسهم وللراة ثلاثة اسهم ولو لم تقر المرأة بها ولكنها اخ اقربها وكذاها ابنته

المعروفة والمراة فانه يقسم ما في يدي الاخ على ثلاثة عشر سهما والاخ من ذلك خمسة اسهم والمقر
 بها ثمانية اسهم واذا هلك الرجل وترك ابنا وترك مالا فاقر الابن باخ له من ابيه وامه فدفع
 اليه نصف ما في يديه شهران المقر به اقرب باخ له من ابيه وامه وكذاها الابن المعروفة في ذلك
 فان المقر به الماني ياخذ نصف ما في يدي الابن المعروفة الاول فان دفع ذلك اليه بقفا
 قاض وغير قفا قاض دثر اقرب باخ له آخر وصدقة فيه الابن المعروفة وكذاها في الاول
 وكذاها المقر بها بعضهما لبعض فان كان الاخ المقر دفع ما في يديه الى الاول بقفا قاض
 اخذ المقر به الآخر من ما في يديه فيصمة الي ما في يدي الابن المعروفة وفيقسمان ذلك نصيبين
 وان كان دفع لغير قفا قاض اخذ منه المقر الآخر ربع ما كان في يديه فيصمة الي ما في يدي الابن
 المعروفة فيقسمان ذلك نصيبين فان تصادق المقر بهما فيما بينهما والمساألة على خالها
 فان المقر به الآخر ياخذ ثلث ما في يدي الابن المعروفة فيصمة الي ما في يدي المقر والي ما في
 يدي المقر به الاول فيقسمون ذلك على ثلاثة اسهم لكل واحد منهم سهم واحد
 هلك الرجل وترك اخاه لايه وامه وامراة فاقر الاخ لابنته للميت لميت وصدقة
 المرأة فيهما فان يجمع ما في يدي الاخ وما في يدي المرأة فيقسمون ذلك على اربعة وعشرين
 سهما لابنته النصف التي عشر سهما والمرأة الثلث ثلاثة اسهم والاخ ما بقي تسعة اسهم
 وكذلك لو كان الاخ اقرب ابنته ابن للميت وكذلك لو كانت المرأة هي المرأة التي اقرت فصدقتها
 الاخ كان هذا سواكله وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه

باب الاقرار بعد قسمة الميراث

واذا هلك الرجل وترك ابنتين وترك عبدين او امرين فاقسموا فاخذت امرأة عبد واحد
 الآخر عبد اخر من احد الابنتين اقرب باخ له من ابيه وكذاها الآخر فان المقر به ياخذ من المقر ثلث
 العبد الذي في يديه ويضمن قيمة ربع العبد الذي صار لاجنيه واذا هلك الرجل وترك
 اختين وترك داريين فاقسموا فاخذت امرأة ادا واخذت الاخرة ادا واخذت ادا فاقسموا فاخذت
 له من ابيه وامه وكذاها الاخ فان المقر بها ياخذ من المقر خصال الدار التي صارت في يديه وغير
 لها سدس ثمانية قيمة الدار التي صارت في يدي اجنيه ولو لم يكن اقرب باخت ولكنها اقرب باخت معا
 وكذاها الاخت وكذاها كل واحد منهما صاحبة فان الاخت المقر بها تاخذ من المقر سبع الدار
 التي صارت في يديه ويضمنه عشر قيمة الدار التي صارت في يدي اجنيه وباخذ الاخ المقر به
 سدس الدار التي صارت في يديه ويضمن كل واحد منهما ثلث قيمة الدار التي صارت في يدي
 اجنيه ولو لم يكن اقرب باخ ولكن اقربا خوين معا فان كل واحد منهما ياخذ ربع الدار التي
 صارت في يديه ويضمنه كل واحد منهما سدس قيمة الدار التي صارت لاجنيه واذا هلك
 الرجل وترك ابنتين وابنة وترك عبدين ودارا فاقسموا فاخذت ابنة عبدا واخذت
 احدهما الدار واخذت الاخرة عبدا فاقرت ابنته باخ لها من ابيها وكذاها اخوها فان
 الاخ المقر به ياخذ من العبد الذي صارت في يدي ابنته الغنيين ويضمنها خوين من
 خمسة عشر جزءا من قيمة العبد الذي في يدي الاخ من قيمة الدار التي في يدي الاخ
 ولو لم تكن اقرب باخ لها ولكنها اقرت باخت وكذاها اخوها فان المقر بها تاخذ منه سدس العبد
 الذي صارت في يديها ويضمنها عشر قيمة الدار والعبد الذي صارت في يدي اخوها ولو لم
 تكن اقرت باخت ولكنها اقرب باخ واخت معا وكذاها اخوها فان الاخ المقر به ياخذ منها

صاري يديهما من العبد الرابع ويضعهما عشر قيمة العبد والدار التي في يدي اخويهما فاخذ الابنة
المقر بها من ماصار في يديهما من العبد ويضعهما جزاء من عشر من جزا من الدار والعبد الذي في يدي
اخويهما ولو لم تكن اقرب باخت واخ ولكنهما اقرب باخوين معا فكذا اخواتها فان لكل واحد من
المقر بها ان تاخذ ماصار في يديها التسعين ويضعهما كل واحد منهما جزئين من خمسة عشر جزئين
جزا ماصار في يدي اخويهما من العبد والدار ولو لم تكن اقرب باخوين ولكنهما اقرب باختين
معا وكذا اخواتها فان لكل واحد منهما ان ياخذ ماصار في يدي المقر التسع ويضعهما
جزا من خمسة وعشرين جزا ماصار في يدي اخويهما من الدار والعبد ولو لم تكن الابنة
ابنتي ماصار ولكن احد الابنتين اقرب باخ واخت معا وكذا يترك الاخ والاخت فان كل واحد
من المقر بهما تاخذ ماصار في يدي المقر من الدار تاخذ الاخت منه ثلث الدار وتضعه جزئين
من خمسة وعشرين جزا من قيمة العبد والدار التي في يدي الاخ والاخت وياخذ منه الاخ
والاخت وياخذ منه الاخ المقر به ماصار في يديهما من الدار الرابع ويضعه اربعة اجزاء
من خمسة وعشرين جزءا من قيمة العبد والدار التي في يدي الاخ والاخت ولو لم يكن اقرب
بالاخ واخت ولكنه اقرب باخوين معا وكذا يترك الاخ والاخت والمعروف فان كل واحد من
الاخوين المقر بهما ياخذ ماصار في يديهما من الدار التسعين وكل واحد منهما جزئين من
خمس عشرة جزا ماصار في يدي الاخ والاخت من العبد والدار ولو لم يكن اقرب باخوين
معا ولكنه اقرب باختين معا وكذا يترك الاخ والاخت المعروفة فان كل واحد منهما ياخذ
سبع الدار ويضعه كل واحد منهما ماعشر قيمة ما في يدي الاخ والاخت من العبد والدار
واذا اهلك الرجل وترك ابنا وابنتين وترك مائة فاقسموا فاخذ الابن الامة
واخذت كل واحدة منهما عتدا ثم ان احد الابنتين اقرب باختين لها من ابها وامها وكذا
الاخ المعروفة والاخت المعروفة فان كل واحد من المقر بها تاخذ سدس العبد الذي صاري
يديها وتضعه جزا من اثني عشر جزءا من قيمة ما في يدي الاخ والاخت من العبد والامة
فلو لم تكن اقرب باختين معا ولكنهما اقرب باخوين واخت معا وكذا يترك الاخ والاخت المعروفة
فان الاخت المعروفة فان الاخت المقر بها تاخذ ماصار في يدي المقر من العبد التسع وتضعها
جزا من اربعة وعشرين جزا من قيمة ماصار في يدي الاخ والاخت وياخذ كل واحد من الاخوين المقر بها
منهما من العبد التسعين ويضعهما كل واحد منهما جزا من اربعة وعشرين جزا من قيمة ماصار
في يدي الاخ والاخت ولو لم تكن اقرب الابنة ابنتي ماصار ولكن الابن اقرب بثلاث اخوات
له معا وكذا يترك ذلك الاختان المعرفتان فان كل واحد من المقر بهن تاخذ ماصار في يدي
الابن التسع ويضعه كل واحد منهما جزئين من عشرين جزا ماصار للاختين ولو لم يكن
بثلاث اخوات ولكنه اقرب باختين واخوين معا وكذا يترك الاختان المعرفتان فان
كل واحدة من الاختين المقر بهما تاخذ ماصار في يديها العشر وتضعه كل واحدة
من الاخوين المقر بهما خمس الامة وتضعه كل واحدة منهما جزا من ستة عشر جزءا من قيمة
ما صاري في يدي الاختين وياخذ كل واحد من الاخوين المقر بهما خمس الامة ويضعه كل
واحد منهما الثلث من قيمة ماصار في يدي الاختين من العبدين وعلى هذا اجمع
هذا الرجح وقياسه في قولنا في حيفه ويعقوب ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم
في الجزء الرابع محمد الله وعونه حسن نوفيقة

وصلواته علي بنبيه محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين وهو حسينا ونعم الوكيل

علي يد الفقير الحقير المعترف بالذنوب والتقصير

الراجي عفونه العبد عبد القادر

ابن المرحوم الشريف حسن البيهقي

بلدا المالكي مذهبا فخر الله له

ولو اديه بكر الدار

ولن قرانية وعاله

بالمعروف وللنيلين

اجمعين

يا رب

العلم

وذلك في يوم الاحد المبارك سابع عشر ذي القعدة من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة واثني عشر

Haci Besir Ağa

206

